الفصـــــــــــــــل الثانـــــــــــــــي

(التحقيـــــــــــــــــق)

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيّدنا محمّد وآله وصحبه وسلّم تسليما

قال الشيخ الإمام العالم المتفنّن؛ أبو الربيع[1] سليمان بن عبد الرحمن بن سليمان الجربي ـرحمه الله تعالى ورضي عنهـ[2].

قوله: (نحمدك يا من شرح صدورنا)؛ للمصنِّفين في التلفظ بالحمد صيغتان: إحداهما التعبير بالجملة الاسمية نحو: الحمد لله، والأخرى التعبير بصيغة المضارع نحو: نحمد الله، ولكلٍّ وجهٌ؛ فمن يعبِّر بالجملة الاسميَّة نَظَرَ[3] إلى أنَّ نعم الله تعالى الموجبة للحمد ثابتةٌ دائمة في كلِّ زمانٍ وعلى كلِّ حالٍ، ومن عبَّر بالمضارع نَظَرَ إلى أنَّ نِعَم الله تتجدد في كلِّ وقتٍ وأوانٍ، بل في كلِّ جزءٍ من الزمان حقيقةً؛ فناسب الإتيانُ بالفعل المستقبل الدَّال على الدوام والتجديد[4]؛ للحمد ادّعاء؛ إذ لا طاقة للبشر على ذلك، وأمَّا إيثار صيغة المتكلّم مع غيره؛ أعني نَحمَدُ بالنون دون أحمَدُ؛ فللإشعار والتنبيه على أنَّ الحمد أمرٌ عظيمٌ وخطَرٌ جسيمٌ لا يمكن أن يستقلَّ به الشخص الواحد بل لابدَّ من المعاونة عليه والمشاركة فيه، وأمَّا وجه إيثار كاف الخطاب دون المظهر؛ أعني نحمد الله؛ فلتَّلذُّذِ بالخطاب وللتنبيه على أنَّ الحامد قوَّى عنده محرِّك الإقبال، وداعي التوجُّهِ إلى جَنَابِهِ على الكمال حتى خاطَبَهُ؛ قوله: (شرح صدورنا)؛ أي: وسّعها، والتَّلخيص: التجريد والتَّنقيح، يقال: لخّص كلامه أي هذَّبَهُ ونقَّحَهُ، والبيانُ: المنطق الفصيح [1ظ] المعربُ عمَّا في الضمير؛ وهذا من باب الإيهام والتَّورية، وهو أن يكون للّفظ معنيانِ قريبٌ وبعيد، ويراد المعنى البعيد دون القريب، فمعنى "التلخيص"؛

---

1 – النسبة "أبو الربيع" وردت في ن(ف) فقط.

2 – في طغراء ن(س) نجد العبارة الآتية: "هذه حاشية الشيخ سليمان الجربي شارح إيساغُوجي، ومحشّي المحلى عن جمع الجوامع ـقدّس الله روحهـ وهدانا وإيّاه لدين الرضى والغفران"؛ وفي نسخ مركز جمعة الماجد: "هذه حاشية المختصر لمولانا الشيخ سليمان بن عبد الرحمن بن سليمان المغربي الجربي السّمومني ـرحمه الله تعال ونفعنا ببركاتهـ"، ونسخ أخرى تبدأ مباشرة بعد البسملة والصلعمة بقوله: نحمدك.

3 – في ن(س): ناظرٌ.

4 – في ن(س): الدوام التجديدي.

القريب: الكتابُ المعروف[1] وهو غير مرادٍ هنا، والبعيدُ: التهذيب والتنقيحُ وهو المراد هنا، ومعنى البيانِ القريبِ: علمُ البيان؛ وليس بِمُرادٍ، والبعيد: المنطق الفصيح المُعربُ عمَّا في الضمير وهو المراد، وكذا الإيضاح[2] والمعاني من باب الإيهام، وقوله: (في إيضاح المعاني)؛ متعلّق بتلخيص البيان؛ واللَّوامع: البوارق؛ والتِّبيان: مصدرٌ بمعنى البيان إلاَّ أنه أبلغُ؛ لأنَّ زيادة المباني تدلُّ على زيادة المعاني[3]، والمثاني: القرآن[4]، ومطالعها: أُفقها، والمراد بها ألفاظ القرآن؛ فتشبيه معاني القرآن بالنجوم استعارة بالكناية، وإثبات الأفق استعارةٌ تخييلية، والمؤيّدُ القويُّ ودلائل إعجازه؛ أي معجزاته، وأعظمها القرآن الباقي على صفحات الدهر وهو المراد بالمعجزات بقرينة قوله: (بأسرار البلاغة، والمُحرزين)؛ بصيغة الجمع؛ أي: الحائزين، والمضمار: الميدان، وتشبيه تقدّم الصَّحابة _رضوان الله عليهم_ في الفصاحة والبلاغة بالحائزين (قَصَبَ السَّبقِ) استعارةٌ تمثيليةٌ على حدِّ قولك: أراكَ تُقدِّمُ رجلاً وتُؤخِّرُ أخرى[5]، قوله: (بسعد التفتازاني)[6]؛ نُقل عنه _رحمه الله_ أنَّ الأولى لسعدٍ باللاَّم؛ وكان وجهه أنَّ الدعاء هاهنا بمعنى: التسمية؛ وهو يتعدّى إلى مفعولين بلا واسطة، قال الله تعالى: ﴿أَيـــًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ

---

1 – أي كتاب: "التلخيص في علوم البلاغة" (وهو تلخيص كتاب مفتاح العلوم للسَّكاكي)، تأليف الإمام جلال الدين محمد بن عبد الرحمن الشافعي الدمشقي، المعروف بالخطيب القزويني، والمتوفى سنة 739هـــ.

2 – أي ليس المقصود بالإيضاح هنا كتاب "الإيضاح في علوم البلاغة" للخطيب القزويني؛ بل المراد إيضاح المعاني وتفكيك الإبهام.

3 – "زيادة المباني تدلُّ على زيادة المعاني"، هي قاعدة بلاغية معروفة.

4 – الآية: ﴿وَلَقَد آتَينَاكَ سَبعاً مِنَ المَثَانِي وَالقُرآن العَظِيم﴾ الحجر/87؛ وفي تفسير الكشَّاف للزمخشري: سَبْعاً: سبع آيات وهي الفاتحة، أو سبع سور وهي الطوال، واختلف في السابعة فقيل:الأنفال وبراءة، لأنهما في حكم سورة واحدة، ولذلك لم يفصل بينهما بآية التسمية، وقيل سورة يونس. والْمَثاني من التثنية وهي التكرير، لأن الفاتحة مما تكرر قراءتها في الصلاة وغيرها، أو من الثناء لاشتمالها على ما هو ثناء على الله، الواحدة مثناة أو مثناة أو مثنية صفة للآية؛ محمود بن عمرو الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـــ، ج2، ص587.

5 – مثل عربي قديم يقال للمتردّد في الإقدام أو الإحجام عن القيام بفعل، وهو شاهد بياني.

6 – هو سعد التفتازاني صاحب المختصر على التلخيص في علوم البلاغة للقزويني.

الأسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾[1] أي: أيَّ اسمٍ تسمُّونَهُ، فأصلُ الكلام: المدعو سعد الدين التفتازاني بالنَّصب، وأُدخل حرف الجرّ فيه للتقوية[2]، والمتعارف التقوية للاَّم دون الباء، قوله: (هداه الله سواءَ الطَّريق أو لسواءِ الطَّريق)؛ ملاحظة لما قيل: إنَّ الهداية إذا تعدَّت بنفسها يراد بها معنى الإيصال، وإن وُصِلت بحرف الجرّ من "اللاّم" أو "إلى" يُراد بها معنى الدلالة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْءَانَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾[3]، ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[4]، قوله: (وأغنيته بالإصباحِ عن المصباحِ)[5]؛ الضمير المنصوب المتّصل بأغنيتُ راجعٌ إلى التَّلخيص، والمتصل المنصوب في: أودعته غرائب نكتٍ؛ راجعٌ إلى الشرح المفهوم من قوله: (قد شرحتُ فيما مضى "تلخيص المفتاح")؛ ولا يخفى ما فيه من تفكيك الضمائر، قوله: (غرائب نكتٍ)[1ظ]؛ من إضافة الصفة إلى الموصوف؛ أي: نكتٍ لطيفةٍ، (وسمحت بها)؛ أي: سمحت، (وجادت بها الأنظار)؛ أي: الأفكار، قوله: (ووشَّحتُهُ)؛ أي: قلَّدتُهُ، (وزيّنتُهُ بلطائِفَ فِقَرٍ)، والفِقَرُ: جمع فِقرَة؛ وهي: في الأصل حُليٌّ يصاغُ على شكل فِقرَة الظَّهر، استعير لنُكَت الكلام ولطائفِهِ، و(فِقَرٌ) في عبارة الشارح[6] يُحتمل أن تكون صفةَ (لَطائِفَ)؛ وعلى هذا يكون لطائِفَ مجروراً بالفتحة لأنّه غير منصرفٍ، وأن يكون مضافاً إليه (لطائِفَ) إضافة الصفة إلى الموصوف؛ فيكون لطائف على هذا مجروراً بالكسرة، وأصلُ التركيب على هذا: وشَّحتُهُ بفَقرٍ لطيفَةٍ، قوله: (سَبَكتها يَدُ الأنظار)؛ أي: الأفكار؛ أي: صاغتها وصنعتها؛ فيه استعارة مكنيَّة

---

[1] – الآية: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمنَ أَيًّا ما تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْماءُ الْحُسْنى وَلا تَجْهَرْ بِصَلاتِكَ وَلا تُخافِتْ بِها وَابْتَغِ بَيْنَ ذلِكَ سَبِيلاً﴾؛ الإسراء/110.

[2] – في ن(س): للتَّعدية.

[3] – الآية: ﴿إِنَّ هذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْراً كَبِيراً﴾؛ الإسراء/09.

[4] – الآية: ﴿ وَكَذلِكَ أَوْحَيْنا إِلَيْكَ رُوحاً مِنْ أَمْرِنا ما كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتابُ وَلا الْإِيمانُ وَلكِنْ جَعَلْناهُ نُوراً نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشاءُ مِنْ عِبادِنا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلى صِراطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾؛ الشورى/52.

[5] – في ن(س): وأغنيته عن المصباح بالإصباح.

[6] – في ن(س): الشيخ.

وتخييليَّة وترشيحيَّة[1] شبَّه الفكر في النَّفس بالصائغ استعارة بالكناية، وإثباتُ اليَدِ له استعارةٌ تخييلية[2]، وذِكرُ السَّبكِ استعارةٌ ترشيحيَّة؛ لأنَّ اليد من لوازم المشبّه به والسَّبك من مُلائَماتِهِ، قوله: (ثمّ رأيتُ)؛ جِيءَ بـــ(ثُمَّ) لِمَا بين الشرح الأوّل والثاني من تفاوتِ الرُّتب[3]؛ لأنَّ الأوَّل في الغاية القصوى وغيره لا يصل إلى رتبته؛ بل يُدانيها، و(الجمُّ الغفير)؛ أي: الجمعُ الغفير؛ من الجُمومِ وهو الكثرة، و(الغفير) من الغَفَر وهو الستر؛ أي: أنّه في الكثرة بحيث يستُرُ ما وراءه أو يستُرُ وجه الأرض، قوله: (نحو اختصاره والاقتصار على بيان معانيه)؛ لا يخلو عن ثلاثة؛ لأنَّ الضمير المجرور في اختصاره راجعٌ إلى الشَّرح المذكور ضِمناً، والمجرور المتّصل في بيان معانيه وكشف أستاره إن رجع إلى الشَّرح يساعده المعنى؛ لأنه لم يبّن معاني الشَّرح جميعاً في هذا المختصر، وإن رجع إلى التلخيص يساعده المعنى؛ لكن يلزم عليه تفكيك الضمائر وهو لا يجوز أو لا يَحسُنُ، قوله: (لما شهدوا)[4]؛ إلى قوله: (وكنت أضرب عن هذا الخطب)؛ علّةٌ لقوله: (يسألونني صَرفَ الهِمَّة نحو اختصاره)، وقوله: (عن استطلاع طوالع أنواره)؛ أي: تقاصَرَت هممهم عن الاطّلاع على معانيه المشبّهة بالأنوار الطّالعة؛ بإضافة طوالع إلى أنواره من باب: جرد قطيفةٍ وأخلاق أثواب[5]، والضمير المجرور والمتصل في أنواره وأسراره للشرح المتقدّم، قوله: (وأنَّ المنتحِلِين)؛ بفتح الهمزة، عطفٌ على قوله: (مِن أنَّ المُحصِّلِين)؛ والمنتحِلُ مَن يأخُذُ كلامَ غيره ويسندُهُ إلى نفسه؛ يقال: فلانٌ انتحل شعر فلانٍ إذا ادَّعاه لنفسه، قوله: (قد قلَّبوا أحداقَ الأخذِ والانتهاب)؛ والانتهاب: تفسيرٌ للأخذ؛ ومرادهم جِدُّهُم[6] بالنَّظر إلى

---

[1] – يعرف البلاغيون ما يسمى بالاستعارة الترشيحية: وهي ما ذكر معها ملائم المشبه به في الصورة البلاغية مثل: خُلُقُ فلان أرقُّ من أنفاس الصبا إذا غازلت أزهار الرُّبا. فقد أتينا بقرينة للإنسان المشبه به والمستعار لتصوير (الصبا) في الاستعارة المكنية، ثم تأتي الاستعارة الترشيحية في قولنا: (غازلت) فقد ذكرت لتلاؤم المشبه به وهو الإنسان في نفس تصوير عمل الصبا في الربا (استعارة مكنية).

[2] – الاستعارة التخييلية: وهو ما كان المستعار له موهوباً، غير محقق، لا عقلاً ولا حسّاً، كالأظفار المستعارة للمنية.

[3] – في ن(س): التَّرتيب.

[4] – في ن(ك): شاهدوا.

[5] – هذه العبارة من الشواهد النحوية والبلاغية.

[6] – في ن(ك): ويرادُ بهم جدَّتُهم.

الكتاب بعين الأخذ والانتهاب، كما يقال: نظرتُ إليه بعينِ القبولِ وعينِ الإنصافِ، وعلى حدّه معنىَ مدُّوا أعناق المسخ؛ وهو تبديلُ صورةٍ بصورةٍ أقبحَ منهَا، وفيه إشارة إلى أنّهم لو أخذوا من هذا الكتاب معانيَ وعبَّروا عنها بعباراتهم كانت عباراتهم أَدوَنَ[1] من عبارات الكتاب، قوله: (وكنت أضربُ عن هذا الخطب)؛ يقال: ضَرَبَ عنِ الشَّيءِ أي أصرَفَ وأعرَضَ عنه؛ وفي المصادر: ضربتُ عنهُ أي: تركتُهُ وأمسكتُ عنه، قوله: (صفحاً)؛ أي: إعراضاً، أو للإعراض أو مُعرِضاً على أنّه مصدرٌ أو مفعولٌ له أو حالٌ؛ وفُسِّر بالأوجه الثلاثة قوله تعالى: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا﴾[2]، قوله: (كَشحاً)؛ الكشحُ ما بين الخاصرَةِ إلى الضِّلعِ الأخير؛ يُقال: فلانٌ طَوَى كشحَهُ عَنِّي إذا قَطَعَه، ومعنى (دون مرادهم): قُدَّامَ مطلوبهم؛ وقبل الوصول إليه، ويقال أيضاً: طويتُ كَشحِي عن الأمر إذا أضمرتُهُ وأسرَيتُه[3]، قوله: (علماً منِّي إلخ)؛ مفعولٌ لأجله علّةٌ لقوله: (وكُنتُ أضربُ عن هذا الخطب)؛ وما عُطِفَ عليه، قوله: (بأسرهَا)؛ بفتح الهمزة أي بجميعها وكمالها، والأسرُ في الأصل الحبلُ الذي يربط به الأسير؛ وإذا ذهب الأسير بأسرِهِ فقد ذهب بجميعه، قوله: (عن آخرها)؛ أي: بكلِّيَتِها، والمعنى من أوّلها إلى آخرها، قوله: (وأنَّ هذا الفَنَّ)؛ بفتح الهمزة؛ عطفٌ على أنَّ في قوله: (بأنَّ مستحسن الطباع بأسرها)، (ونضب) الماء نُضوباً: غَارَ؛ وعن الأصمعي[4]: النَّاضِبُ البعيد، (والجدالُ) شِدَّةُ الخصامِ ومراجعةُ الكلامِ، قوله: (رُواؤهُ)؛ بضمِّ أوّله: [2و] المنظر، وبفتحه: الماء العذبُ؛ والمعنيان صحيحان، ولا يخفى لطف قوله: (خلافاً بلا ثمر)[5]؛ فإنَّ شجرة (الخلاف)[6] لا ثمرةَ لها، والمراد هاهنا الاختلافُ بلا نتيجة، قوله: (أدرَاجَ الرِّيَاحِ)؛

---

1 – أي أقوى وأفصح..

2 – الآية: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحاً أَنْ كُنْتُمْ قَوْماً مُسْرِفِينَ﴾؛ الزخرف/5.

3 – في ن(س): أسترته.

4 – الأصمعي: (122– 216 هـ/740–831 م)؛ عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع الباهلي، أبو سعيد الأصمعي: راوية العرب وأحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان؛ أطبقت شهرته الآفاق واشتهر بالأصمعيات؛ الزّركلي، الأعلام، ج4، ص235.

5 – كناية عن الاندثار.

6 – في ن هامش (ك) طرّة فيها: شجر الخلاف هو شجر الصَّفصاف، فإنَّ شجر الصفصاف لا ثمر له.

مفعول فيه[1]؛ أي: في أدراج الرِّياح؛ جمع درج، يقال: ذَهَبَ دَمُهُ دَرَجَ الرياح[2] أي هَدراً؛ والمُراد من بقية آثار السلف ما بقي من آثارهم؛ مِن لطائِفِ الفوائِدِ وشوانفِ[3] الفرائِدِ في هذا الفن أو رَوجِهِ ونَفَاقِ سُوقِهِ والاعتداد به والالتفات إليه؛ أو من يقرّر فوائد الفن وينشرها ويروِّجُه بالاشتغال بمباحثِهِ واستخراج لطائفه، قوله: (وَسَالَت بِأعنَاقِ مَطَايَا تِلكَ الأحَادِيثِ البِطَاحُ)[4]؛ سالت: جرت، والأبطُحُ: ميلٌ واسعٌ فيه دِقَاقُ[5] الحَصَى؛ والجمع الأبَاطِح والبِطاح على غير قياسٍ، والمعنى: ذهبت تلك الأحاديث، وتخصيص الأعناق بالذكر لأنَّ السرعة والبطوء[6] في سير الإبل إنّما يظهران فيها غالباً[7]، والكلام تمثيليٌّ تشبيهاً لحال ذهاب تلك الأحاديث بحال ذهاب السَّائرين على المطايا في البِطاح وسيلانِ البِطاح بأعناقها، ويجوز أن يعتبر تشبيه الأحاديث بالسَّائرين عليها في الذَّهاب على سبيل الاستعارة بالكناية؛ ويكون إثبات المطايا للأحاديث تخييليَّة، وذِكرُ الأعناق وسيلانُ البطاح بها ترشيحاً، وأنَّ تعبير تشبيه الأحاديث بالمطايا على طريقة لُجَينِ الماء[8]؛ ويكون ذكر الأعناق وسيلان البطاح بها ترشيحاً للتشبيه، قوله: (يرتاح)؛ أي: ينشطُ ويفرح لارتكاب من يرتكبه العاقل الذي يقع الأخذ والانتهاب في كلامه؛ أو يشق لارتكابه من يرتكبه؛ ويؤيّد الأول قوله:

(فَلِلأرضِ مِن كَأسِ الكِرَامِ نَصِيبٌ)[9]

---

[1] – جملة: مفعول فيه، وردت ملحقةً بـــ ن(س).

[2] – كناية أيضاً.

[3] – في ن(ك): وشرائف.

[4] – اقتباس من بيت عقبة بن كعب بن زهير في الحماسة، 103/2، وتمامه:
أخَذنَا بِأطرَافِ الأحَادِيثِ بَينَا .... وَسَالَت بِأعنَاقِ المَطِيِّ الأبَاطِحُ.

[5] – في هامش ن(س): أي صغار الحصى ودقيقها.

[6] – في ن(س): البطوء، وهي: البطءُ.

[7] – في ن هامش ن(ك) تعليق: في أعناقها.

[8] – اقتباس من بيت الشاعر ابن خفاجة، وهو بلا نسبة في الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، 38/1؛ وتمامه:
وَالرِّيحُ تَعبَثُ بِالغُصُونِ وَقَد جَرَى .... ذَهَبُ الأصِيلِ عَلَى لُجَينِ المَاءِ.

[9] – الشطر من بيت، ورد في روض الأخيار المنتخب من ربيع الأبرار، لابن الخطيب الأماسي، دار القلم العربي، حلب، ط1، 1423هـــ، ص286، وتمامه:
شَرِبنَا وَأهرَقنَا عَلَى الأرضِ جَرعَةً .... وَلِلأرضِ مِن كَأسِ الكِرَامِ نَصِيبُ.

فهو كالتعليل لما تقدّمه؛ أعني قوله: (فأمرٌ يرتاحُ له اللَّبيب)؛ وذِكر اللَّبيب ربّما يرجِّحُهُ أيضاً قوله: (فَلِلأرضِ مِن كَأسِ الكِرَامِ نَصِيبُ)؛ مصراعٌ من بيتٍ، والمصراع الأوّل:

شَرِبنَا وَأهرَقنَا عَلَى الأَرضِ جَرعَةً.

ويروى: وَلِلكَأسِ مِن أرضِ الكِرَامِ نَصِيبُ، ويفسَّر الكأس بالخنزير، قوله: (وكيف يُنهَر؟!)؛ استبعادٌ؛ أي: كيف يُمنع الطالبون عن الأنهار الجارية، فالعُرفُ والعادة يأبى ذلك، [3ظ] (والشَّغفُ) بالشِّين المُعجمة والعين المهملة والمعجمة لغتان: العِشقُ؛ يقال: شَغَفَه الحُبُّ أي أحرَقَ قلبَهُ، (والغرامُ): الوُلُوعُ، (والظَّمأُ): العطشُ، (والهَوَاجِرُ)؛ جمع هَاجِرَة وهي: نصف النهار عند شِدَّة الحرِّ، والأُوَامُ: شدَّةُ العطش وحرارتُه، (والاقتراحُ): طلبُ الشَّيءِ من غير رَوِيَّةٍ وفكرٍ؛ ففي قوله: (مقترحهم دون مسؤولهم ومطلوبهم ونحوهما)؛ إشارةٌ إلى أنّهم سألوا ذلك من غير رويَّة وفِكر، وفيه مبالغةٌ في كونه مطلوباً لهم، قوله: (ثانياً للأوَّل في مقابلة الأوَّل)؛ وهو إمَّا صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ؛ أي: (انتصب) انتصاباً ثانياً أو شرحاً ثانياً، وإمَّا ظرفٌ، (وثانياً)؛ الثاني لا يصلح لشيءٍ منها فالأولى فيه ترك الواو ليكون حالاً من ضمير انتصبت لأنّه لا يظهر ما يصلح لعطفِهِ عليه، ولا حال يجعلها[1] واو الحال، فتشبيه العناية بالفرس استعارة بالكناية[2]، وإثبات العنان له استعارة تخييلية، وذكر الصرف المعبّر عنه بثانياً استعارة ترشيحيَّة؛ لأنَّ الصَّرف ممّا لا يلائم المشبّه به، (والقريحة): الطبيعة، وهي في الأصل أوّل ما يُستنبط من البئر؛ استعيرت لما يستنبط من العِلمِ بجامع التَّسبُّبِ للحياة؛ فإنَّ أحدهما سبب حياة الأرواح والآخر سبب حياة الأشباح، ثمّ استعير به لمحلّ العلم وهو الطبيعة مجازاً في مرتبة الثانية، (والصِّرُّ) بردٌ يضرُّ بالنبات والحرث، ففي ذكر (الجمود) مع (القريحة) التي هي الماء في الأصل، وجعلُ (الخمود) بالصَّرصَر لطفٌ ظاهرٌ؛ (والصَّرصَرُ): الريحُ العاصفة، فناسب أن يجعل الخمود بها لأنّها تُخمد النار، وفي وصف قريحتِهِ بالجمودِ وفطنتِهِ بالخمودِ إشارةٌ إلى أنَّ طبيعته كالماء والنار وهو غاية جودة القريحة ولُطف الطبيعة، (والجوبُ) القطعُ؛

---

[1]- في ن(س) ون(ك): ولا مجال لجعلها.

[2]- وذلك في قول المؤلف: فانتصبت لشرح الكتاب على وفق مقترحهم ثانياً، ولعنان العناية نحو اختصار الأول ثانياً...

أقطَعَ كلٌّ أغبَرَ أي: ذِي غبرةٍ، (قاتمِ الإرجاءِ)؛ أي: مظلمُ الأطرافِ، قوله: (قَوَّضت)؛ التَّقويض بالقاف نَقضُ البِناء من غير هدمٍ، (والخِيامُ): جمع خيمة، (والخرائدُ): جمع خريدَةٍ؛ وهي: الحبيبةُ[1] من النِّساء؛ كنَّى بها عن حبِّها، (واللِّثام): ما كان على الفم من النِّقاب، وفي بعض النسخ[2]: (فَضَضتُ عنهُ خِتامَ الاختتامِ)، والفَضُّ الكسرُ، (والختام) ما يُختم به من طينٍ ونحوِهِ، (ووضعُ الفرائِدِ على طَرَفِ الثُّمَام)[3]؛ وهو نبتٌ ضعيفٌ يُتناول باليد لقُربه من الأرض[2ظ]؛ كنايةً عن تسهيل أخذها وتحسينها[4] وتيسُّر الوصول إلى وِصالها، (وتبسَّمَ): ضحك، قوله: (بأن توجَّهتُ تِلقاءَ مدينَ المآربُ)[5]؛ وهي الحاجاتُ لا يخفى ما فيه من حُسن التخلُّص، قوله: (حَضرَةَ مِن أنام الأنام)[6]؛ بكسر التَّاء عطفٌ بيانٍ من مَدين أو بفتحها بَدَلُ كُلٍّ من تِلقاءَ، (والسِّجال): جمع سَجَل؛ وهو: الدَّلو إذا كان فيه ماءٌ قلَّ أو كَثُرَ، ولا يقال: للدلو إذا لم يكن فيه ماءٌ سَجَلٌ؛ بل يقال له: غَرب، (والغرار): النوم القليل، (دون يأجوج الفِتنَة)[7]؛ أي عند كثرة الفتنة، (ووقع كسب الخَطِّيات) بفتح الخاء وتشديد الطَّاء؛ الرِّماح، (على صحائف الصفائح)؛ أي: على جوانب السيوف، (منشوراً)؛ أي: مكتوباً موقَّعاً، (والسُّرادق): نوعٌ من الخيام يضرب للرؤساء، (والتشبُّت) التمسُّكُ من الأدنى إلى الأعلى، (والسُّدة)؛ هي: عتبة الدار، (مُلتَثَم): مكان التقبيل، (والأقيَال): جمع قَيل وهو الملك من

---

1 – في ن(س): الخبيئة.

2 – الراجح أنّ المؤلف قد اطلع على عدة نسخ أخرى من أصل الكتاب.

3 – نبات أرضي من فصيلة النجيلية، ولقربه من الأرض صار مثلاً سائرًا فيقال: هو منك على طرف التُّمام، أي قريب سهل التناول.

4 – في ن(ك) ون(س): تحصيلها، ولعله الأصوب.

7 – اقتباس من قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلقَاءَ مَدِينَ قَالَ عَسَى رَبِّي أن يَهدِيَنِي سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ القصص/22.

6 – حضرة من أنام الأنامَ في ظلِّ الأمان...؛ المراد بالمدح هنا كما ورد في كتاب مختصر المعاني للتفتازاني، هو السلطان محمود جاني بك خان، وإليه أهدى المؤلف الأول أي التفتازاني كتابه فيما يبدوا، و لم أجد ترجمة لهذا السلطان: محمود جاني بك خان؛ في كتب تراجم الأعلام والأنساب.

7 – أي: سدَّ السُّلطان بهيبته دون يأجوج الفتنة وطرق الإفساد.

ملوك حِميَر[1]، (ومُبَوَّأً)؛ أي: منزلَ؛ مِن قولهم: بَوَأَ الرجل منزله أي بعينه لازالت إلى سُدَّتِهِ، (والملاذ): الملجَأُ، (وراقني) الشَّيء يروقني؛ أعجبني، (وصدأُ الأذهان): وسخُها؛ وصدأُ الحديد وَسَخُهُ.

الكلام على الحمد[2]

قوله: (هو الثناء باللِّسان على قصد التعظيم)؛ ظاهره أنَّ الثناء لا يكون إلاَّ خيراً أو أنّه يكون باللِّسان وغيرِهِ، كما فسَّره بعضُ أهلِ اللغة بالكلام المُشعِرِ بالتعظيم؛ والكلام شاملٌ اللَّفظي والنَّفسي، فيكون قوله: (باللِّسان)؛ قيداً احترازياً من ثناء الباري على نفسه، وإن كان إطلاق الثناء عليه مجازاً؛ لأنَّ المراد بثنائه تعالى على نفسه بسطُ الوجود وإيجاد الأشياء الدَّالة على وُجوده وقُدرتِهِ وعِلمِهِ وإرادتِهِ، وإن قلنا: إنَّ الثناء يكون بالخير والشرِّ ولا يكون إلاَّ باللِّسان فَلابدَّ من قيد الجميل؛ ويكون بذكر اللِّسان زائداً بين أجزاء التعريف لبيان الواقع، والتَّنصيص على مُقابله للشكر والتَّصريح باختصاص الحمد باللِّسان، فإنَّهُ مدارُ ما قُصد هاهنا مِن الفَرقِ والنسبة بينهما، وظهور ما سيورد من تفريع النسبة بينهما على تعريفهما، ولِذَا قال: (سواءٌ تعلّق بالنعمة أو بغيرها)، وسواءٌ كان باللِّسان أو بالجَنَان أو بالأركان، الإطلاق في التعريفين يُغني عن ذكر هاذين التَّعميمَين، واعلم أنّ ما بين ما ذَكَر الشَّارح هنا في تعريف الحمد وبين ما ذَكَره في الشَّرح وهو قوله: (هو الثناء بالجميل)؛ على الجميل الاختياري عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ لأنّه ذكر هنا قيداً لم يذكره ثَمَّ وهو قوله: (على قصدِ التَّعظيم)، وذَكر ثَمَّ قيداً لم يذكره هُنا وهو قوله: (بالجميل)، فالمذكور هنا يصدُقُ على الثناء بالجميل لا على قصدِ التَّعظيم؛ بخلاف المذكور هنا، فإن اعتبر في حقيقة الحمد كِلا

---

[1] – حمير بن سبإ بن يشجب بن يعرب بن قحطان: جدّ جاهلي قديم، كان ملك اليمن، وإليه نسبة الحميريين (ملوك اليمن وأقياله) وكان شجاعاً مظفراً يقول مؤرخو العرب إنه حكم بعد أبيه سبإ، وعاصمة ملكه صنعاء، وإنه غزا وافتتح حتى بلغ بعض غزاته الصين. واتخذ تاجا من الذهب فكان أول من تتوّج به، ويذكرون من وقائعه قتاله لقبائل ثمود، وكان مقامها في اليمن، ففرقها فارتحلت إلى الحجاز، وأنه عاش خمسين سنة بعد أبيه، وولد له خمسة أولاد: مالك وعامر وعمرو وسعد ووائل...؛ الزركلي، الأعلام، ج2، ص285.

[2] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

الأمرين فالخلل يحصل في كلا التعريفين؛ لاشتمال كلٍّ منهما على واحدٍ منهُما فقط، وإن اعتبر كونه على قصد التعظيم فقط؛ ففي المذكور ثَمَّة لا يبعد أن يرجح الأخير فيستقيم ما ذُكر هُنا؛ بأنّ أحداً إذا أثنى على ظالمٍ على ما فعل من نهب الأموال وقتل الأنفس بغير حق على قصد التعظيم، فالظاهر أنّه حمدٌ ولذا يُذمُّ هذا الحامد؛ لأنّ حمده لم يقع موقعه، اللّهم إلاَّ أن يُقال: الجميل أعمُّ من أن يكون جميلاً في الواقع، وأن يجعله الحامد جميلاً، والظاهر أنّ الحامد في الصورة الأولى يجعل المحمود عليه جميلاً ويصوِّرُه بصورته، قوله: (والشكر فعلٌ يُنبِئُ عن المُراد بالفعل)؛ هنا مُطلق الحديث يشملُ القولَ والاعتقادَ وغيرهما، قوله: (لكونه مُنعِماً)؛ أي: من حيث أنّه مُنعِمٌ لا من حيثِيَةٍ أخرى، وقال في الشَّرح[1]: بسبب كونه مُنعِماً؛ والمعنيان متقاربان، قوله: (أو بالجَنَان)، لا يقال: كيف ينبئ الشكر الجَنَاني؟ أعني الاعتقاد عن التعظيم؛ لأنّه لا معنى لإنبائِهِ بالنسبة إلى نفس الشَّاكر ولا يُتصوّر بالنسبة إلى غيره لعدم اطّلاعه، ولو أطلعه الشاكر بقولٍ أو فعلٍ فذلك المطلع هو المنبئ حقيقة؛ لأنّا نقول: معنى الإنباء أن تُفيدَ معرفةَ معنَى المُنبِئ لو اطّلعَ عليه معرفةَ المُنبَأِ عنه، ولا يقدح في الجهل بالمنبئ ولا ريبَ في تحقيق ذلك الشُّكر الجَنَاني، والإطّلاع عليه لا يلزَمُ أن يكون مِنَ الشَّاكر حتّى يُجعل شكراً؛ فضلاً عن أن يكون هو الشُّكر، بل يجوز أن يكون من غيره بإلهام أو إخبارٍ، وإن كان من جهة لا يلزم أن يكون الشكر [3و] هو هذا المطلع فقط، لا ما يطّلع عليه من الاعتقاد، كيف ومعنى الإنباءِ متحقّقٌ فيه جزماً؟!

غاية الأمر أن يكون هناك شكران؛ أحدهما: القول أو الفعل المطلع، والآخر: ما يُطّلَعُ عليه من الاعتقاد؛ وإنباء أحد الشُّكرين عن الآخر لا يُوجب عدم كون الآخر شكراً، قوله: (أو بالأركان)؛ المراد بالأركان ما عدا اللّسان من الجوارح والأعضاء؛ وإنّما أفرده بالذّكر مع أنّه داخلٌ في الجوارح لاختصاصه من بينها بالحمد؛ إذ به يتحقّق اجتماع الحمد، والشكر فيما إذا كان الثناء باللّسان في مقابلة الإحسان، قوله: (فموردُ الحمدِ لا يكون باللّسان إلخ)؛ تفريعٌ عن التعريفين؛ لأنّ الظاهر من التعريفين هو النسبة بين الموردين وبين المتعلّقين، ويظهر

[1] – يريد التفتازاني في كتابه مختصر المعاني حين شرحه لكتاب التلخيص في علوم البلاغة للقزويني.

في هاتين النسبتين النسبة بين الحمد والشكر؛ ففرع[1] ما يظهر من التعريفين عليهما ثمّ ما يظهر من الظاهر عليه جرياً على ما هو قاعدة التعليم، قوله: (والشُّكرُ بالعكسِ)؛ أي: أعمَّ من الحمد باعتبار المورِدِ؛ لأنّه يكون باللِّسان والجَنَان والأركان؛ والحمد لا يكون إلاّ باللِّسان، وأخصّ باعتبار المتعلق؛ لأنّه لا يكون إلاّ في مقابلة النعمة، والحمد يكون في مقابلة النعمة وغيرها، قوله: (هو اسمٌ للذات الواجب)؛ أي: بالذّات، والواجب بالذّات ما يقتضي[2] ذَاتَه وُجُودَه، والممتنع بالذات ما تقتضي ذَاتَهُ عدَمَه، والمُمكن ما لا تقتضي ذَاتَهُ وجودَهُ ولا عدَمَهُ، وإذا أطلق الواجب فالمعهود أنّه بالذات، وذكر الصفتين؛ أعني: الوجوب الذّاتي واستحقاق جميع المحامِدِ كأنّه تلويحٌ إلى استجماع جميع اسم الله تعالى جَمِيعَ صفاتِ الكمالِ، فإنّ الواجب الذّاتي يستجمع جميع صفات الكمال، قوله: (والعدول إلى الجملة الاسمية)؛ يريد أنّ قوله: (الحمدُ لله)؛ كان في الأصل جملة فعلية؛ أي: حمدت الله حمداً، فحذف الفعل مع الفاعل وأُقيم المصدر مقامَه، وجُعلت الجملة اسمية للدلالة على الدَّوام والثّبات كما قالوا في: ﴿سَلاَمٌ عَلَيكُم﴾[3]، قوله: (وتقديم الحمد)؛ جوابُ سؤالٍ مقدَّرٍ تقديره: لِمَ لَمْ يُقدَّم اسم الله تعالى؟ حيث قال: (الحمد لله) ولم يقل: لله الحمد، مع أنّ اسم الله أهمُّ ! وأيضاً تقديم الله تعالى يفيد اختصاص الحمد به، فأجاب عنه بقوله: (نظراً إلى كون المقام بالحمد)؛ لأنّه في معرض أداء حقّ شيءٍ مما يجب من شُكر نعمِ الله عليه التي من بعض آثارها إقدَارُه على هذا التصنيف العجيب[4]؛ فقدَّم الحمدَ باقتضاء مُقتضى الحال؛ (وإن كان ذكرُ الله أهمَّ في حدِّ ذاتِهِ)، لا يقال: هذا الاهتمام في الحمد عارضٌ بواسطة المقام، والاهتمام باسم الله ذاتي؛ والذاتي ينبغي أن يقدَّم في الاعتبار وإن لم يقدّم فينبغي أن لا يؤخَّر لأنّا نقول: كون البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى المقام لا رعاية الأمور الذاتية رَجحَ العارض[5]، وقد يُجاب عنه بأنّه: لم يرجح؛ بل تعارضَا فتساقطَا؛ فيعمل بما هو الأصل من تقديم المبتدأ على الخبر، سيَمَا إذا كان المبتدأ سَادّاً

---

1 – في ن(س): تفرّع.

2 – في ن(س): تقتضي.

3 – الآية: ﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمُ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾؛ النحل/32.

4 – أي توفيق الله تعالى للتفتازاني إلى وضع كتابه "مختصر المعاني".

5 – في ن(ف): الفارض.

مسدَّ العامل بحسب الأصل، فإنَّ مرتبة العامل التقديم على المعمول، قوله: (كما ذهب إليه صاحب "الكشَّاف")[1]، تنكير اللَّفظ[2] المصنّف في تقديم الحمد رعاية لمقتضى المقام، وخصّ صاحب "الكشَّاف" بالذِّكر لأنَّ صاحب "المفتاح"[3] ذهب إلى أنَّ ﴿اقرأ﴾ الأوّل مُنزَّلٌ منزلة اللاَّزِمِ غير معدّي إلى مقدّرٍ، و﴿باسم ربّك﴾[4] متعلّقٌ باقرأ الثاني، قوله: (أي على إنعامِهِ)؛ جعل مَا مصدريةً ولم يجعلها موصولةً أو موصوفةً كما فعل بعض الشَّارحين، لأنَّ المصدريَّة لا تحتاج إلى عائدٍ؛ فلا تفتقر إلى تقديره، بخلاف الموصوفة والموصولة فإنّهما يحتاجان إليه، وما لا يفتقر إلى التقدير أولى ممّا يفتقر إليه، ويمنع من كونها موصوفةً أو موصولةً تعذّر تقدير الضَّمير في المعطوف؛ أعني علمٌ لاستيفائِهِ معموله[5]؛ أعني ﴿مَا لَم يَعلَم﴾، وإن أمكن تقديره في المعطوف عليه؛ أعني أنعم، وأيضاً إذا كانت مصدرية يكون الحمد على نفسِ الإنعام، وإذا كانت موصولة أو موصوفةً يكون على متعلّق الإنعام والذي هو نفس المُنعم به، والحمد على نفس الإنعام الذي هو صفة من صفاته تعالى أشمل وأولى منه على متعلّقه الذي هو المنعم به؛ قوله: ولئلاَّ يُتوهم اختصاصه بشيء دون شيءٍ؛ يعني لو ذكر المنعم به فإنّما يذكر بعضه لتعذّر ذكر جميعه تفصيلاً، فيتوهم الاختصاص [3ظ] بالمذكور، وإنَّما ذُكر التوّهم لأنَّ التخصيص بالذكر لا يوجب النَّفي ما عدا المذكور، فإن قيل: إن تعذّر ذكرُ الجميع تفصيلاً فلا نَفَاءَ في إمكانه إجمالاً؛ فتعليلُهُ قاصرٌ، قلت: إذا ذكر الجميع إجمالاً بأن يذكر لفظاً بعيد العموم بأن

---

[1] – هو: الزَّمخشري (467 – 538هـ / 1075 – 1144 م) محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشريّ، جار الله، أبو القاسم: من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب، ولد في زمخشر (من قرى خوارزم) وسافر إلى مكة فجاور بها زمنا فلقب بجار الله، وتنقل في البلدان، توفي بالجرجانية (من قرى خوارزم)، أشهر كتبه (الكشاف/مط) في تفسير القرآن، و(أساس البلاغة/مط)... وكان معتزلي المذهب، مجاهراً، شديد الإنكار على المتصوفة، أكثر من التشنيع عليهم في الكشاف وغيره؛ الزركلي، الأعلام، ج7، ص178.

[2] – في ن(ف): تنظيرٌ لتلخّص، وفي ن(ك): تنظير للحظ.

[3] – هو السَّكاكي، (555 – 626 هـ / 1160 – 1229م) يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السَّكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب، عالم بالعربية والأدب، مولده ووفاته بخوارزم، من كتبه "مفتاح العلوم/مط" و"رسالة في علم المناظرة/خ"؛ الزركلي، الأعلام، ج8، ص222.

[4] – الشاهد قوله تعالى: ﴿اِقرَأ بِاسمِ رَبِّكَ الذِي خَلَق﴾ العلق/01.

[5] – في ن(س): مفعوله.

يتوهَّم خروج البعض لشرع[1] التخصيص في العمومات سيَّما المقامات الخطابية فتوهُّمُ الاختصاص بالبعض قائمٌ أيضاً في ذكر الكلِّ إجمالاً أو بذكر البعض تفصيلاً؛ والتعليل إنَّما هو للثاني، قوله: رعايةً لبراعة الاستهلال أو تنبيهاً على فضيلة نعمة البيان، براعة الاستهلال هي كون الابتداء مناسباً للمقصود؛ مِن: بَرِعَ الرجل أصحابه إن فاقهم في العلم أو في غيره، والاستهلالُ صراخُ الولد عند ولادته؛ فكما أنّ صُراخَهُ يدلُّ على حياته كذلك الابتداء المناسب يدلُّ على المقصود، ثمّ إنَّ البراعة هنا إمّا باعتبار ذكر البيان _وهذا الكتاب[2] في فنِّ البيان_ وإن اختلفا في المعنى لكن تشاركا في الاسم، وإمّا باعتبار أنّ فنّ المعاني والبيان يتعلّق بالبيان بالمعنى المذكور هاهنا وهو المنطق الفصيح المُعرِبُ عمَّا في الضمير؛ واعلم[3] أنَّ رعاية البراعة تحصل بذكر تعلّم البيان؛ سواء لوحظ كونه خاصّاً بعد عامٍ أو لاَ، وسواءً كان هناك عطفٌ أو لاَ؛ فتعليل كون عَلَمٍ من عطفِ الخاصِ على العام بالرعاية لا يخلو عن شيءٍ، والتوجيه بأنّه تعليلٌ لِمَا يتضمّنه قوله: من عطف الخاص؛ وهو مُطلق الذّكر يأبَاهُ التعليل الأخير؛ وهو قوله: (تنبيهاً على فضيلة نعمة البيان)؛ لأنَّ التنبيه إنَّما يحصل بملاحظة كونه خاصّاً بعد العام ومعطوفاً عليه، ويمكن التوجيه بأنّه يعتبر أوّلاً عطفٌ على قوله: (تنبيهاً على رعاية)؛ ثمّ يجعل الموضوع علّة؛ ولاشكَّ أنَّ حصول المجموع متوقّفٌ على ملاحظة كونه خاصّاً معطوفاً على عامٍ؛ فليُتأمّل، قوله: (رعايةً للسَّجع)؛ لأنّه على حرف الميم؛ فلو أُخّر عن البيان لقيل: "وعلَّم ما لم نعلم من البيان"[4] ويفُوت السَّجع؛ ولذلك قُدِّمَ مع أنَّ رتبته التأخير لأنّه معمول، وذكر المفعول أعني: مَا لَم نَعلَم؛ وإن كان التعليم لا يتعلّق إلاَّ بغير المعلوم؛ لأنَّ المراد بـــ"ما لم نعلم": ما لم نكن نعلمه؛ أي ما لم نعلم بقوَّتنا واجتهادنا؛ أخذاً من قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَم تَكُن تَعلَم﴾[5]، قوله: (خيرُ مَن نَطَقَ بِالصَّواب)[1]، إنَّما لم يقل: خير من تكلَّم

---

1 – في ن(س) و(ك): لشيوع.

2 – الراجح أنه يقصد كتاب "الإيضاح" في علوم البلاغة للقزويني؛ وهو: في علم المعاني والبيان والبديع.

3 – هذه من "عنديات" الجربي وتعليقاته الموفقة.

4 – نفس الآيات من سورة العلق.

5 – اقتباس من قوله تعالى، وتمام الآية: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَم تَكُن تَعلَم وَكَانَ فَضلُ اللهِ عَلَيكَ عَظِيمًا﴾، سورة النساء/113.

بالصَّواب؛ لئلاَّ يشكل بالكلام القديم، والصَّواب ضدُّ الخطأ، وهو شاملٌ للأنبياء والأولياء والأتقياء وغيرهم من المؤمنين، قوله: ﴿أُوتِيَ الحِكمَةَ﴾[2]، بالبناء للمجهول؛ أو فسِّرت الحكمة بأشياء منها ما ذكره الشَّارح، وقيل: إنّها العلم والعمل به، والحكيم العالم العامل، وقيل: الحكمةُ النبوءة والخشية والإصابة في القول، وهي منحصرةٌ في نوعين علميَّة وعمليَّة، والعمليَّة تزكيةٌ وتحلية، قوله: ﴿فصل الخطاب﴾[3]، الفصل هنا مصدرٌ أريد به اسم الفاعل، أي الفاصل؛ لأنَّ المراد به القرآن وهو يفصل بين الحقِّ والباطل، أو اسم المفعول؛ أي: المفصول البيِّن الذي يتبيَّنُه كلُّ من يُخاطبُ به؛ مِن: تبيَّنتُ الشيء عَلِمته بَيِّناً؛ ولأنَّ بعض آياته مفصولةٌ عن بعض وعن التأويل؛ فهو من إضافة الصفة إلى الموصوف؛ وأراد أنَّ القرآن فيه متشابهات: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَاوِيلَهُ إلاَّ اللهُ﴾[4]، ولهذا أمسك السَّلفُ عن تأويله وأوكلوا علمهُ إلى الله تعالى؛ فكيف يكون جميعه بَيِّناً لا التباس فيه؟!

وأجيب بجوابين؛ الأوّل: ما من متشابه في القرآن إلاَّ وقد بُيِّن في السُّنّة، والثاني: أنَّ الكلام في الخطاب المتعلّق بالمكلَّفِين كالصَّوم والصَّلاة والزَّكاة ونحوها؛ وهو بَيِّنٌ لا التباس فيه، والمتشابه لم يقصد به ذلك؛ وحكمته تكثير الأجور للمجتهدين فيه من العلماء[5] نحو: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾[6]، قوله: (بدليل أُهيل)[7]؛ لأنَّ التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها؛

---

1 – المقصود بالمدح هنا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

2 – اقتباس من قوله تعالى، تمام الآية: ﴿يُؤتِي الحِكمَةَ مَن يَشَاءُ، وَمَن يُؤتَ الحِكمَةَ فَقَد أوتِيَ خَيراً كَثِيرًا وَمَا يَذّكَرُ إلاَّ أولُوا الألبَاب﴾ سورة النساء/269.

3 – إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَشَدَدنَا مُلكَهُ وَآتَينَاهُ الحِكمَةَ وَفَصلَ الخِطَاب﴾، ص/20.

4 – سورة: آل عمران، الآية 07.

5 – هذا التخريج من الجربي قد يفيدنا في التعرف على مذهبه، والتأويل من مسائل الخلاف بين المذاهب الإسلامية.

6 – الآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾؛ الفتح/10.

7 – تعليق على قول المؤلف: "وعلى آله".

وحكى الكسَائِي[1] عن بعض العرب أنّه سمع منه "آل" و"أُوَيل"؛ فعلى هذا يكون أصله أَوَل فقلبت الواو ألفًا فصار: أَال؛ بهمزتين ثانيتهما ساكنة فقُلبت الثانية من جنس حركة الأولى لاستثقال الهمزتين في الأوّل وهذا أشهرُ مع ما فيه [4و] من كثرة العمل، قوله: (جمعٌ خَيِّر)؛ بالتشديد احترازاً من خَير بالتخفيف؛ لأنّه أفعلُ: تفضيلٌ؛ وهو لا يُجمع؛ وقيل: جمعُ خيرٍ مخفّفُ خَيِّرٍ بالتشديد، قوله: (هو الظروف المَبْنية)؛ أي: وبعد، وقيل: من الظروف الزَّمانية؛ وقد تستعمل في المكانية مجازاً ولها ثلاث حالات، لأنّها إمَّا أن تُضاف أو تُقطع عنها، فإذا أُضيفت فهي مُعرَبَة منصوبَةٌ على الظرفية، وقد تُجرُّ بمِن خاصّةً، وإذا قطعت فإمَّا أن يُجعل المضاف المحذوف ﴿نسْيًا مَّنسيًّا﴾[2] فتعرب أيضاً؛ نحو:

[سَاغَ] لِيَ [الشَّرابُ] وَكُنتُ قَبلاً[3].

لأنّه لا يريد قبليةً مخصوصةً بل مُطلقَ القبلية، وأمَّا أن ينوي معنى المضاف إليه فَيُبنى على الضَّمِّ؛ وهاهنا كذلك؛ أي: بعد الحمد والثناء[4] على النَّبي؛ وبُنِيَ على الضّمِّ لتُخالف حركةُ بنائِهِ حركة إعرابه؛ لأنَّ إعرابه إمَّا: بالنصب إن لم يُجر بمِن؛ أو الجرُّ مفروضٌ إن جُرَّ بها، قوله: (والاسمية لازمة للمبتدأ)؛ أي: كون المبتدأ اسماً لازماً له، قوله: (ومهما هنا مبتدأ)؛ اختلف في خبر هذا المبتدأ ونحوه على ثلاثة مذاهب؛ الأوّل: أنّه الشَّرط وحده والجزاء قيدٌ

---

1 – الكِسائي: (ت: 189هـ/805م) علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء، الكوفي، أبو الحسن الكِسائي: إمام في اللغة والنحو والقراءة، من أهل الكوفة، ولد في إحدى قراها، وتعلم بها، وقرأ النحو بعد الكبر، وسكن بغداد، وهو مؤدب الرشيد العباسي وابنه الأمين، قال الجاحظ: كان أثيرا عند الخليفة، حتى أخرجه من طبقة المؤدبين إلى طبقة الجلساء والمؤانسين، أصله من أولاد الفرس، وأخباره مع علماء الأدب في عصره كثيرة، له تصانيف، منها: "معاني القرآن" و"المصادر" و"الحروف" و"القراءات" و"نوادر" ومختصر في "النحو" و"المتشابه في القرآن/خ"...؛ الزركلي، ج4، ص283.

2 – الجزء من الآية الكريمة، وتمامها: ﴿فَأَجَاءَهَا المَخَاضُ إلى جِذعِ النَّخلَةِ قَالَت يَا لَيتَنِي مِتُّ قَبلَ هَذَا وَكُنتُ نسيًا مَنسيّا﴾، مريم/23.

3 – الشَّطر من بيت يزيد بن الصعق، وهو بلا نسبة في كتاب "البرصان والعرجان والعميان والعرجان"، للجاحظ، ص286؛ وتمامه:

فَسَاغَ لِي الشَّرابُ وَكُنتُ قَبلاً .... أكادُ أغصُّ بِالمَاءِ الفُرَاتِ.

4 – من هنا يبدأ السقط في ن(ف).

فيهِ، والثاني: أنّه الجزاء وحده والشرط قيدٌ فيهِ، والثالث: أنّه مجموعُ الشَّرطِ والجزاء، قوله: (والفاء لازمةٌ له)؛ أي للشرط؛ واحترازٌ بالغالب عن الدوام؛ لأنّها قد تمتنع كما عُلم في موضعه، قوله: (لَزِمَتهَا الفاء)؛ أي: اللاّزمة للشرطِ غالباً، (ولزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدأ)؛ وتكون تامّةً؛ بمعنى: يوجد وفاعلها ضميرٌ فيها يرجع إلى مهما، ويقال: إلاّ في موضع المبالغة والتوكيد؛ فإذا قلت: أمّا زيدٌ فمنطلقٌ، معناه: مهما يوجد في العالم شيءٌ فزيدٌ منطلقٌ، والعالم لا يخلو عن شيءٍ؛ فانطلاق زيدٍ حاصلٌ قطعاً، قوله: (إقامةً للازمٍ)، أعني لُصوقَ الاسم والفاءِ مقامَ الملزومِ؛ أعني المبتدأ والشَّرط، قوله: (وإبقاءً لأثرِهِ)، أي لأثر الملزوم؛ فلصوق الاسم أثر المبتدأ أو الفاء أثر الشَّرط، قوله: (يُستعمل استعمال الشرط)؛ تفسير لقوله: بمعنى إذا، وإلاّ لم يستقم؛ لأنَّ لَمَّا للزمان الماضي وإذا للزمان المستقبل، ووجب أن يقول: بمعنى إذ؛ لأنّه للماضي، فوجه الشبه بين لَمَّا وإذا الشَّرطية لا الزمانية، قوله: (يليها فعلٌ ماضٍ)؛ لفظاً أو معنىً، نحو: لَمَّا قام زيدٌ قام عمروٌ، ولَمَّا لم يقم زيدٌ لم يقم عمروٌ؛ لأنَّ المضارع المجزوم بِلَمْ ماضٍ في المعنى وإن كان لفظه مضارعاً، قوله: (من أجلِّ العلوم قدراً وأدقِّها سِرّاً كالدعوة)؛ ثمّ أتى بالدليل على سبيل اللّف والنَّشر[1] المشوِّش؛ فقال: (إذ به تُعرفُ دقائِق العربية)؛ وهذا راجعٌ إلى آخَرَ مثلَ اللّف؛ وهو قوله: (وأدقِّها سرّاً)، لكن معرفة دقائق العربية بهذا العلم لا توجب الأدقّية[2] بل الدقّة فقط، إلاّ أن يقال: "دقائقُ العربية أدقُّ الدَّقائقِ"، وحينئذٍ يكون علم البلاغة من أدقِّ العلوم، قوله: (ويكشِفَ عن وُجُوه الإعجاز في نظم القرآن أستارها)؛ راجعٌ إلى الأوّل من النشر؛ وهو: قوله: (من أجلِّ العلوم قدراً)، وإنَّما أُخِّر؛ لأنَّ الكشف عن وجوه الإعجاز متوقفٌ على معرفة دقائق العربية، قوله: (لكونه في أعلى مراتب البلاغة)؛ القرآن كلّه في أعلى[3] مراتب البلاغة؛ لأنَّ بعضَهُ أبلَغُ من بعضٍ؛ فيكون بعضه في أعلى المراتب من البلاغة وبعضه دونه؛ لكن كلّه في مرتبة الإعجاز، واختُلف في وجه إعجاز القرآن فقيل: من جهة أسلوبه، وقيل: من جهة أنّه يُخبِر عن المغيَّبَات، وقيل: لاشتماله على

---

[1] – اللّف والنشر من مباحث علم البديع الشهيرة، وهو قسمٌ من أقسام علم البلاغة الثلاثة: المعاني والبيان والبديع.

[2] – أي: التدقيق.

[3] – في ن(ك): ليس في أعلى.

المزايا والنُّكت والخواصِّ الخارجة عن طَوقِ البشر؛ هذا هو المعتمد، قوله: (وهذا وسيلة)؛ أي: ومعرفة أنَّ القرآن مُعجزٌ لكونه في أعلى مراتب البلاغة، قوله: (وهو وسيلة)؛ أي وتصديق النَّبي عليه الصّلاة والسّلام وسيلةٌ إلى السعادة الدُّنيويَّة والأخرويَّة، قوله: (لكون معلومِهِ وغايتِهِ من أجلِّ المعلوماتِ وأجلِّ الغايات)؛ فمعلومُهُ كون القرآن معجزاً، وغايتُهُ الفوز بجميع السَّعادات؛ واعلم أنَّ شرف العلم قد يكون بشرَفِ موضوعِهِ؛ كعلم الكلام؛ لأنَّ موضوعه ذاتُ البارئ تعالى وصفاته، وقد يكون بشرف دلائله كعلم أصول الدين أيضاً، لأنَّ أكثر دلائله من الدلائل السَّمعية المؤيَّدَة بالدلائل العقلية، وقد يكون بشرف غايته كعلم البلاغة لِمَا عرفتَ آنفاً.

واعلم أنَّ قول المصنِّف[1]: "ويكشف عن وجوهِ الإعجازِ في نظم القرآن أستارها"[2]؛ فيه اعتباران كما ذكر الشَّارح[3]؛ الأوّل: أنَّ تشبُّهَ وجوه الإعجاز في النفس بالأشياء المحتجَبَة استعارةٌ بالكناية، والاستعارة بالكناية على مذهب المصنِّف أن تُشبِّه الشيء في النفس ثمّ تسكتَ عن تكراره كأنّه سواءٌ المشبَّه، وإثبات الأستار استعارةٌ تخييلية؛ لأنَّ الأشياء المحتجبَةَ تلزمها الأستار، والاستعارة التخييلية أن يُثبت للمشبّه شيءٌ من لوازم المشبّه به، وذكر الوجوه إيهامٌ وهو أن يُذكر لفظٌ له معنيان قريبٌ وبعيد، ويُراد البعيد؛ لأنَّ الوجه يستعمل في معنيين، العضو المخصوص وهو المعنى القريب، والطريق وهو المعنى البعيد، وأريدَ هنا البعيد؛ والثاني: أنَّ تشبيه الإعجاز بالصور الحسنة استعارةٌ بالكناية وإثبات الوجوه له استعارةٌ تخييلية؛ لأنَّ الوجه من لوازم الصور الحسنة، قوله: (وَضعُ كلٍّ في مرتبتِهِ)، هذا معنى الترتيب لغةً، وأمَّا معناه اصطلاحاً فهو جعل الأشياء المتعدّدة بحيث يُطلق عليها اسم الواحد؛ ثمّ لَمَّا كانت الأوصاف التي ذكرها المصنِّف للقسم الثالث من "المفتاح"[4] تقتضي إبقاءَه وعدم اختصاره وتغييره؛ استدرك موجب تلخيصه وسبب تأليفه فقال: "ولكن غير مصونٍ إلى قوله: ألَّفتُ؛

---

[1] – هو: الخطيب القزويني.

[2] – الخطيب القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، ص5.

[3] – هو: التفتازاني.

[4] – هو: كتاب "مفتاح العلوم" للعلامة أبو يعقوب يوسف السَّكَّاكي.

قوله: (وستعرفُ الفرقَ بينهما في مبحثِ الإطناب)؛ أي: بين الحشو والتطويل"[1]؛ وهو أنَّ الزَّائد في الحشو متعيّنٌ كقوله:

وَأعلَمُ عِلمَ اليَومِ وَالأمسِ قَبلَهُ[2]

فلفظ: قبلَهُ؛ زائدٌ قطعاً فيكون حشواً، والزائد في التطويل غير متعيّن كقوله:

وَألفَى قَولَـــــــــــــــهُ كَذِبـــــــــــــــاً وَمَينـــــــــــــاً[3]

فالمينُ والكذب بمعنىً واحد؛ فيكون أحدهما زائداً قطعاً لكن لا بعينه، وهذا فرقٌ من حيث اللَّفظ؛ وأمَّا من حيث المعنى فالحشو يكون مُفسداً وغير مفسد، والتطويل لا يكون مفسداً، وفي قوله: (الفرقُ)، دون أن يقول: فرقاً آخر؛ نوعُ إشعارٍ بأنَّ ما ذكره هاهنا ليس فرقاً يُعتدُّ بهِ؛ وذلك أنَّ هذا الفرق إنَّما هو بحسب المفهوم فقط؛ لأنَّ ما ذُكر من المعنيين متساويان صرفاً، وأمَّا الفرق الذاتيّ الذي وعد به في بحث الإطناب؛ فهو يفيد الفرق بينهما ذاتاً وتباينهما صرفاً على ما وقع عليه الاصطلاح، قوله: (وهو كون الكلام معقّداً)[4]؛ إنَّما قدَّر الكون؛ لأنَّ التعقيد في الحقيقة صفة المتكلم لا صفة الكلام، فأدرج لفظ الكون ليعلم أنَّ التعقيد من عُقد المبنيِّ للمجهول فيصحَّ جعله صفة للكلام، كأنَّك تقول: كلام معقدٌ تعقيداً؛ وعُقِّد الكلام تعقيداً ببناء الفعل للمفعول، قوله: (ألِّفتُ)؛ دون اختصرتُ؛ تنبيهٌ على أنّ هذا المختصر تصنيفٌ مستقلٌّ غير مبنيٍّ على القسم الثالث من "المفتاح"؛ وإن كان يتضمّن ما فيه من القواعد والأصول، قوله: (ينطبقُ على جزئياتِهِ)؛ أي: جزئيات موضوعه؛ فكُلية الحكم باعتبار موضوعه لا باعتبار ذاته؛ لأنَّ القضية الواحدة لا تصدُق على أخرى، ولا الحكمَ الواحدَ على حُكمٍ آخَرَ، ومثال انطباق القاعدة على جزئياتها أن تؤخذ صُغرى سهلةُ المآخَذِ

---

[1] – الخطيب القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، ص5.

[2] – البيت لزهير بن أبي سلمى، وقد ورد في ديوانه، ص5؛ وتمامه:

وَأعلَمُ مَا فِي اليَومِ وَالأمسِ قَبلَهُ .... وَلَكِنَّنِي عَن عِلمِ مَا فِي غَدٍ عَمِ.

[3] – الشطر من بيت عُدي بن زيد العبادي من قصيدة يخاطب فيها النعمان بن المنذر، في "معاهد التنصيص على شواهد التلخيص"، 310/1؛ وتمامه:

وَقدَّدت الأدِيم لِرَاهِشيه .... وَألفَى قَولَهَا كذباً ومينا.

[4] – في ن(ك): مغلقاً.

من الشَّكلِ الأوَّلِ ثمّ تُجعلَ تلك القاعدة كبرى لتلك الصغرى السهلة الأخذ[1] فتُنتج المطلوب؛ مثلاً: كون الفاعل يجب رفعه قاعدةٌ وحكمٌ كُلِّيٌ؛ فتقول: هذا فاعلٌ يجبُ رفعُهُ؛ فهذه صُغرى سهلة المأخذ، وتضمُّ إليها: وكلُّ فاعلٍ يجبُ رفعهُ؛ وهو الحكم الكلّيُّ المُنطبق على الجزئيات؛ فَيَنتُجُ: هذا يجبُ رفعهُ؛ فيصدق على فاعلية: زيدٍ وعمرٍو وبكرٍ وخالدٍ وغيرهم، وتقول: هذا الحكمُ منكرٌ وكلُّ حكمٍ منكرٍ يجب تأكيدُهُ؛ وقِس على ذلك.

قوله: (ليتعرَّف أحكامَهَا منه)؛ أي أحكام الجزئيات من ذلك الحُكم الكلّي، قوله: (وهي الجزئياتُ المذكورة لاتِّضاح القواعد)[2]؛ لأنّ الحكم الكلي إنّما يتَّضحُ غايَةَ الاتِّضاح إذا أبرز في الخارج جزءاً[3] من جزئياته، قوله: (فهي أخصُّ من الأمثلة)؛ [4ظ] لأنَّ الشَّاهد يجب أن يكون من كلام الغير؛ والمثال لا يجب فيه ذلك، بل قد يكون فعلياً، ومعنى قوله: (فهو أخصُّ من المثال)؛ إن كان ما يصلح أن يكون شاهداً؛ لأنَّ المثال قد يكون جعليّاً، وليس المراد بقُربِهِ؛ فهو أحقُّ؛ لأنَّ كلَّ شاهدٍ مثالٌ وليس كلُّ مثالٍ شاهد[4]؛ لأنَّ الشاهد لا يصدق على المثال ولا العكس، قوله: (وحذف المفعول الأوّل)؛ والتقدير ثمّ، (ولم آلُ[5] جهداً)؛ بمعنى: لم أمنعك اجتهاداً، كما ذكره الشَّارح، قوله: (لِمَا تضمَّنه معنى لم أبالغ)؛ يعني أوّل الفعل المنفي وهو: لم أبالغ بالمثبت، وهو تركت المبالغة؛ لأنّه لو لم يُؤوّل لكان المعنى أنَّ عدم المبالغة في الاختصار لم يكن للتقريب والتسهيل بل لأمرٍ آخر، وهذا مبنيٌّ على قاعدةٍ ذكرها الشيخ عبد القاهر[6] في "دلائل الإعجاز"؛ وهو: أنَّ حكم النَّفي إذا دخل على كلامٍ فيه

---

[1] – في ن(ك): المأخذ.

[2] – في ن(ك): لإيضاح القواعد.

[3] – في ن(س): جزئية.

[4] – في ن(س): فليس كل مّا يصلح أن يكون مثالاً يصلح أن يكون شاهداً.

[5] – لم آلُ؛ أي: لم أقصّر؛ وفي لسان العرب: "مَا أَلَوْتُ أَن أَفعله أَلْواً وأُلُوّاً؛ أَي: مَا تركْت، وَالْعَرَبُ تَقُولُ: أَتانِي فُلَانٌ فِي حَاجَةٍ فَمَا أَلَوْتُ رَدَّه أَي مَا اسْتَطَعْتُ، وأَتانِي فِي حَاجَةٍ فألَوْت فِيهَا أي اجْتَهَدْتُ. قَالَ أَبو حَاتِمٍ: قَالَ الأَصمعي يُقَالُ مَا أَلَوْت جَهْداً أَي لَمْ أَدَع جَهْداً"؛ لسان العرب، 40/14.

[6] – هو: عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني(ت: 471 هـ / 1078م)، أبو بكر: واضع أصول البلاغة، كان من أئمة اللغة، من أهل جرجان (بين طبرستان وخراسان) له شعر رقيق، من كتبه "أسرار البلاغة/ مط" و"دلائل الإعجاز/مط" و"الجمل/مخ" في النحو، و"التتمة/مخ" في النحو، و"المغني" في شرح

تقييد؛ على وجهٍ ما أن يتوجه إلى ذلك التَّقييد؛ وهذا إنّما يتمُّ إذا اعتبر القيدُ قبل دخول النفي؛ فإذا ورد النّفي على القيد توجّه إلى القيد خاصةً، وأمَّا إذا اعتبر بعد ورود النفي كان النفي مُنصبّاً على ما دخل عليه؛ أعني المقيَّد، ويتوجَّه القيد إلى النفي، قوله: (اطَّلعتُ)؛ أي: عَثَرتُ بفتح المثلثة؛ بمعنى اطَّلعتُ وبضمِّها بمعنى وقفتُ، قوله: (يمكن تحصيلها منه)؛ أي: تحصيل تلك الزوائد من كلامهم.

قوله: (وسمَّيته "تلخيص المفتاح")[1]، هو على حذف مضافٍ أي تلخيص القسم الثالث من "المفتاح"؛ ليوافق قوله قبلُ: وكان القسم الثالث من "مفتاح العلوم"، قوله: (قصداً إلى جعل الواو للحال وصاحب الحال)؛ هو فاعل في سميته؛ أي: (وسمَّيته "تلخيص المفتاح") حال كونه (أسأل الله النَّفع به)، قوله: (والمخصوص محذوفٌ)؛ أي: المخصوص بالمدح لـــ(نِعمَ الوكيل)؛ والتقدير: ونِعم الوكيل هو، قوله: (وأمَّا على حسبي)؛ أي: وهو نِعم الوكيل؛ لأنَّ (حسبي) خبر المبتدأ، والمعطوف على الخبر خبرٌ؛ فيقدّر في المعطوف مبتدأً كالمعطوف عليه، قوله: (هو الضمير المتقدم)؛ يعني هو في قوله: (وهو حسبي)، وكون المخصوص مقدّماً على الفعل ليس بالأعرف ولذلك عزاه إلى القائل به، قوله: (وعلى كِلاَ التَّقديرين قد عُطف الإنشاء على الإخبار)؛ يعني أنَّ قوله: (ونِعم الوكِيل)؛ إنشاءٌ مَحضٌ، والواو فيه للعطف؛ وليس قبله ما يصلُحُ للعطف عليه إلاَّ جملة (وهو حسبي)، أو جزءها الثاني أعني: (حسبي) لأنّه في قوة تَحسبني؛ وعلى التقديرين يكون من عطف الإنشاء على الخبر، وهو لا يجوز أو لا يحسُنُ؛ هذا تقرير كلام الشَّارح؛ وأجيب عن كلٍّ منهما، قيل: ولا نُسلِّم أنَّ الواو للعطف بل للاعتراض على مذهب من يُجوِّزُ وقوعه أواخر الكلام، ولو سَلِمَ فلا نُسَلِّم أنَّ المعطوف عليه هو: (حسبي) أو حسبي وحده، فإن قلت: لم لا يجوز أن يكون: "أن اسأل الله" جملة حالية؛ وعطف الإنشاء على الإخبار في جملة لها محل من الإعراب جائز، قلت: لا جوازٌ لنفيِ جوازِهِ، ولو سلم أنَّ المعطوف عليه هو حسبي فلا يلزم ما ذُكر من عطف الإنشاء على الإخبار لو

الإيضاح، و"إعجاز القرآن/مط" و"العمدة في تصريف الأفعال"، و"العوامل المائة/مط"...؛ الزركلي، ج4، ص49.

[1] - أي: تلخيص مفتاح العلوم، والكلام هنا للقزويني.

كان هو حسبي جملة إخبارية[1] وهو ممنوع، فإن قلت: لم لا يجوز أن تكون إنشائيةً؟ قلت: ولو سلم فيجوز أن يُقدّر المبتدأ في نعم الوكيل؛ أي وهو نعم الوكيل، أي يقول في حقّه ذلك، فيكون نعم الوكيل جملةً اسميةً متعلّقٌ خبرها إنشاءً، وهذا لا يوجب كون الجملة إنشائية، فلو كان المعطوف عليه "حسبي" لا يلزم عطف الإنشاء على الإخبار لأنَّ الجملة الإنشائية حينئذٍ تقع خبراً لمبتدأ فلابدّ من التأويل بمفعول فيه "ذلك"؛ فيكون عطف مفردٍ متعلّقه جملةٌ إنشائية، ولو سلم فاللاّزم عطف الإنشاء على الإخبار فيما له محلٌّ من الإعراب ولا شبهة في جوازه، ويمكن أن يقال الأصل في الواو العطف دون الاعتراض، فَيُحمل على الأصل سيَّما إذا لم يستقم الاعتراض على مذهب الجمهور، والمعطوف على الحال حالٌ، فلا يجوز أن يعطف الإنشاء على الحال لاستلزامه وقوع الإنشاء حالاً وأنّه ممتنعٌ.

المقدمة

قوله: (رتَّبتُ المختصَرَ على مقدِّمةٍ وثلاثة فنونٍ)؛ جعل الشَّارح الخاتمة داخلةً في الفن الثالث مستدلاً على ذلك بكلام المصنِّف في "الإيضاح"[2] كما ذكره في السَّرقات الشعرية، وجعلها بعضُ الشَّارحين خارجةً عنه، وقال في التقسيم المذكور في الكتاب: إمَّا من قبيل المقاصد أوّلاً؛ إن كان من قبيل المقاصد؛ فإن كانَ [5و] الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد فهو: الفن الأوّل، وإن كان الغرض منه الاحترازُ عن التَّعقيد المعنوي فهو: الفن الثاني، وإذا كان الغرض منه معرفة وجوه تحسين الكلام فهو: الفن الثالث، وإن لم يكن من قبيل المقاصد فإمَّا أن يتعلّق بما تعلُّقَ السابق باللاّحق أو تعلُّقَ اللاّحق بالسابق؛ فالأوّل هو: المقدمة والثاني هو: الخاتمة، قوله: (في هذا الفن)؛ أي في فن البلاغة وما يُلائمُه؛ لكن هذا التقسيم الذي ذكره الشَّارح غير حاصلٍ لخطبة "المختصر" وتراجمه، لظهور عدم دخولها في شيءٍ من الأقسام مع أنّها من جملة ما ذكره في "المختصر"، ويمكن أن يقال: مراده بالمذكور في المختصر ما لهُ دخلٌ وخصوصية بهذا الفن؛ فحينئذٍ لا تكون الخطبة ونحوها داخلةً في المقسَّم حتّى يلزم عدم شمول الأقسام لها، قوله: (ولِمَا انجرَّ كلامُهُ في آخر هذه المقدمة)؛ يعني

---

[1] – في ن(س): خبرية.

[2] – هو: الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني.

قول المصنِّف: قُبيل الفنِّ الأوَّل وأنَّ البلاغة مرجعها إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد إلى قوله: وما يُعرف به وجوه تحسين الكلام علم البديع، قوله: (نَاسَبَ ذكرُها بطريق التعريف العهدي)؛ أي: ذكر الفنون الثلاثة، أعني: الأوّل والثاني والثالث؛ كلّ واحد منها معرَّفٌ بلام العهد إشارةً إلى السابق، وقد يقال: المعهود في تعريف العهد أن يكون السابق ثابتاً بلفظه أو بمرادفه؛ والسابق هنا إنّما هو المعاني والبيان والبديع، فلم يذكر هناك ما يُشعر بكونها فنوناً، فكيف تُجعل الفنون إشارةً إليها؟! فإن جُوّز ذلك باعتبار أنَّ كونها فنوناً ظاهرٌ جدّاً؛ يُغني ظهوره عن ذكره، فيكون الفن الأوّل باعتبار كونه إشارةً إلى علم المعاني، بمعنى: علم المعاني، فينبغي حملُ علم المعاني عليه؛ وهكذا الفنّ الثاني والثالث، ويمكن أن يجاب عنه بأنَّ الفنّ الأوّل إشارة إلى ما ذُكر أوّلاً وهو: الذي يُحترز به عن الخطأ في تأدية المعنى، والفن الثاني إلى ما ذكر ثانياً، وهو: الذي يُحترز به عن التعقيد المعنوي، والفن الثالث إلى ما يعرف به وجه التحسين، لا يقال: قد ذُكر سابقاً أنَّ ما يُحترز به عن الخطأ في تأدية المعنى المراد يكون حمل علم المعاني عليه تكراراً خالياً عن الفائدة؛ لأنّا نقولُ لِمَا بعدَ العهدِ في الفن الثاني والثالث: فائدة[1] الإعادة، واطِّرد ذلك في الفن الأوّل أيضاً نظماً للفنون الثلاثة في سلكٍ واحدٍ، قوله: (فإنّه لا مُقتضى لإيرادها بلفظ التعريف)، لأنَّ طُرق التعريف أربعةٌ: تعريف العهد الخارجي، والعهد الذهني، والجنس، والاستغراق؛ ولا يصلح المقام لشيءٍ من ذلك فتعيَّن تنكيرُهُ، قوله: (ممّا لا ينبغي أن يقع بين المخصِّلين)؛ يعني: لقلّة جدواه أو لظهور كونه للإفرادِ لأنَّ التَّعظيم والتَّقليل اعتبارات يعتبرها البلغاء بحسب المقامات، كقوله:

لَهُ حَاجِبٌ مِن كُلِّ أمرٍ يُشِينُهُ .... وَلَيسَ لَهُ عَن طَالِبِ العُرفِ حَاجِبُ[2]

والمقام لا يستدعي شيئاً منهما، فالبحث فيه تضييع زمانٍ بلا فائدةٍ[3].

قوله: (مأخوذة من مقدمة الجيش)[1]، أراد أنّها منقولة عنها لمناسبةٍ ظاهرةٍ بينهما،

---

[1] – في ن(س): لإفادة.

[2] – البيت للشاعر: ابن أبي السمط، في معاهد التنصيص، 128/1، ولمروان بن أبي حفصة في شرح شواهد المغني، ص909، وبلا نسبة في "أمالي القالي" 238/1، وفي "مغني اللبيب" ص577. وهو من الشواهد البلاغية، للتعظيم والتحقير في آنٍ واحد؛ أي لهُ حاجبٌ أيُّ حاجبٍ، وليس لهُ حاجب.

[3] – في ن(س): بلا عائدةٍ.

فيكون لفظ: (المقدّمة في مقدّمة العلم)؛ ومقدّمة الكتاب حقيقةً عُرفيةً، ويُحتمل أن يريد أنّها مستعارةٌ منها، فيكون لفظ: المقدّمة مجازاً فيها، ولا يَبعُدُ أن لا يلزم النقل؛ والتجوّز بأن يقول: إنَّها في الأصل صفةٌ حُذفَ موصوفها؛ أُطلقت على طائفةٍ من المعاني وطائفةٍ من الألفاظ المقدَّمة على العلم وعلى سائر ألفاظ الكتاب، فالتَّاء إمَّا للنَّقل مِن الوصفية إلى الاسمية أو لاعتبار موصوفها مؤنثاً؛ كما قالوا في لفظ: الحقيقة؛ والحق أنَّ المقدّمة إن كانت بمعنى الوصف أي ذاتٌ مؤنثةٌ ثَبَتَ لها صفةُ التقدُّمِ، واعتبار معنى التقدُّم فيها لصفة إطلاق الاسم كالضَّاربةِ والقائِمةِ، فإطلاقها على المذكورة حقيقةً إن كان باعتبار أنَّها من أفراد هذا المفهوم، ومجازاً إن كان بملاحظة خصوصها؛ وإن كانت بمعنى الاسم، واعتبار معنى التقديم لترجيح الاسم كما في القارُورة إلخ، فإطلاقها على الطائفة إنّما يكون حقيقةً إن[2] ثَبتَ وضع واضع اللّغات المقدّمة لهذه الطائفة؛ والظاهر أنّه لم يثبت؛ بل الثّابت [5ظ] إنّما هو وصفه لها بإزاء مقدمة الجيش؛ ولذا قال الشارح: إنَّها مأخوذةٌ من مقدِّمة الجيش، قوله: (مِن قدَّم)؛ بمعنى: تقدَّم؛ فلا يجوز فتحُ الدَّال مِن المقدّمة، ولذا قال في "الفائق"[3]: أنَّ الفتحَ خُفِّفَ؛ وفي بعض الكتب: أنّه يجوز فتحُها على أنّها من "قَدَّمَ" المتعدِّي، وقيل: يجوز كسرها على أنّها منه أيضاً؛ لأنَّ هذه الطائفة لِمَا فيها من سبب التقدّم أو لإفادتها الشروع بالبصيرة تقدَّم من عُرفها من الشَّارعين من لم يعرفها.

قوله: (يقالُ: مقدِّمةُ العلم؛ لِمَا يتوقف عليه الشُّروع في مسائلِهِ)؛ مقدِّمة العلم ما يُتوقَّف عليه الشروع في مسألةٍ في ذلك العلم، وهو: تصوُّرُهُ بوجهٍ مَا إن أُريدَ مُجرَّدَ الشُّروع، أو تصوُّرهُ بحدِّهِ، أو رسمِهِ، وتصوُّرِ موضوعِهِ؛ وغايته إن أريد الشُّروع على بصيرة، وهذه معان محضة؛ فمقدِّمة العلم معانٍ مخصوصة، وذكر الألفاظ لتوقف الإنباء عليها لا أنّها مقصودة لذاتها، قوله: (ومُقدِّمة الكتابِ لطائفةٍ من كلامه)؛ كثيراً ما يُقدّم المصنّف قُدّام المقصود طائفةً من الكلام ينتفع الطالب بإدراك معانيها في ذلك المقصود ويُسمُّونها بالمقدِّمة،

---

[1] – أي: لفظة "المقدمة"؛ وهي تشبيه بمقدمة جيش العسكر المنظمة.

[2] – في ن(س): لو ثبت.

[3] – كتاب: "الفائق في غريب الحديث والأثر" لجار الله محمود بن عمر الزمخشري.

كما يسمُّون طائفةً من كلامهم فَنّاً أو قِسماً أو باباً أو فَصلاً، ويجعلون كتبهم مشتملةً على هذه الأمور اشتمال الكُلِّ على الأجزاء[1]؛ ومُراده ـرحمه الله ـ[2] (بمقدّمة الكتاب) هذه المقدّمة؛ بمعنى أنها مقدمةٌ جُعلت جزءًا من الكتاب؛ فإطلاقها على الطائفة كإطلاق فنِّ الكتاب ورسمِهِ وفصلِهِ على ما جُعلت جزءًا[3] له؛ فلا يحتاج قطعاً إلى اصطلاحٍ جديد، فظهر أنّ حمل المقدّمة التي جُعلت جزء الكتاب على مقدّمة العلم التي هي معانٍ قطعاً ليس بوجهٍ، قوله: (وانتفاع بها)؛ بالباء، وهو الواقع في أكثر النسخ المصحَّحَة وفي بعض النُّسخ: "وانتفاع لها" باللاّم[4]؛ بمعنى الباء والانتفاع بمعنى النَّفع على ما قيل، قوله: (وما يلائم ذلك)؛ أراد به علم البديع، قوله: (ولا يَخفى ارتباط المقاصِدِ بذلك)؛ أي: ارتباط مسائل هذه الفنون بما ذُكر في المقدّمة؛ والمناسبة بينهما ظاهرةٌ جليَّة لا تفتقر إلى بيان، قوله: (والفرقُ بين مقدّمة العلم ومقدّمة الكتاب)؛ وهو: أنَّ مقدّمة العلم معانٍ مخصوصة؛ لأنَّ الشروع في العلم إنَّما يتوقف عليها حقيقةً وأمَّا على الألفاظ الدالة عليها فلا.

وما يتراءى[5] على التوقف إنّما هو بحكم العادة لا بحسب الحقيقة؛ حتّى لو تيسَّر فهم المعنى من غير الألفاظ لم يُحتج إليها أصلاً، وأمَّا (مقدّمة الكتاب) فألفاظٌ مخصوصةٌ هي طائفة من الكلام، فالمقدمتان متباينتان لا تصدُقُ إحداهما على الأخرى أصلاً، وما يُتوهم من قوله ـرحمه الله تعالى ـ في الشَّرح في تعريف مقدّمة الكتاب سواء تقدّم عليه المقصود أو لاَ؛ أنَّ النسبة بينهما العموم والخصوص مطلقاً توهمٌ ساقطٌ، فإنّه لما عرَّف مقدَّمة الكتابِ بألفاظٍ؛ ومعلومٌ أنّها ليست موقوفاً عليها بالحقيقة؛ فالمراد بالتوقف العادي أو المراد أنّه يُتوقف على

---

[1] – في هذا الكلام إشارة إلى ازدهار صناعة الكتب والتفنن في تبسيطها لطلاب العلم آنئذٍ.

[2] – هنا ترحّم من المؤلف سليمان الجربي على التفتازاني صاحب المختصر.

[3] – في ن(س): أجزاء.

[4] – هذه العبارة مهمة؛ فهي تقدم ملاحظات دقيقة عن شخصية المؤلف الشيخ سليمان الجربي، منها: حرصه وتدقيقه أثناء القراءة في نسخ "المختصر" الكثيرة، وعدم التسرع حتى يستأنس إلى الأصح منها؛ وذلك في قوله: "النسخ المصححة"، مع إيراده لم ورد في نسخ أخرى من باب الأمانة العلمية، ودون شك فقد كان يعقد المقارنات ويجيل النظر قصد التثبتّ والتأكد، إلى جانب كونه كثير الاطلاع واسع الأفق في البحث والاستقصاء.

[5] – في ن(س): يطرأ.

معانيها، نعم؛ لو ارتكب أنَّ مقدّمة العلم هي الألفاظ الدّالة على المعاني التي يتوقّفُ عليها الشُّروع[1]، وحَمَلَ التوقف المذكور في تعريفها على التوقف العادي؛ كانت مقدِّمةُ الكتاب أعمَّ منها من وجهٍ، لأنَّ مقدِّمة الكتاب إذا جعلت ما يدلُّ على مقدّمة العلم بالمعنى المشهور فقط فتصدق مقدِّمة العلم بالمعنى المذكور؛ أي: ألفاظها ومقدّمة الكتاب على شيءٍ واحدٍ، وإذا خلت عنه ولم يُذكر شيءٌ مُنافيها فتصدق مقدّمة الكتاب بدون مقدّمة العلم؛ بمعنى ألفاظها وبالعكس؛ لأنَّ ما هو ألفاظ مقدّمة العلم بمعنى "ألفاظ مقدّمة العلم" لم يقدّم أمام المقصود، فالمقدَّمُ أمامه "مقدِّمةُ الكتاب" دون "مقدّمة العلم"، والذي لم يقدّم أمام المقصود والذي لم يقدّم أمامه ما يدل على مقدّمة العلم بمعنى ألفاظها دون مقدّمة الكتاب، وأمّا إذا جعلت مقدّمة الكتاب مشتملة على ما يدلّ على مقدمة العلم وعلى غيرها، والظَّاهر أنّه تصدُق حينئذٍ مقدِّمة الكتاب بدون مقدّمة العلم وبالعكس؛ لأنَّ مقدّمة العلم حينئذٍ بعض مقدّمة الكتاب، وعلى البعض منه مقدّمة العلم دون مقدّمة الكتاب، إلاّ أن يجعل مقدّمة الكتاب اسماً دون مقدّمة العلم مشتركاً بين كلِّ الطائفة المذكورة وبين بعضها، فتصدق على البعض المقدمتان؛ والحاصل أنَّ هاهنا مقدمتين: مقدمة العلم وألفاظٌ دالّة عليها، ومقدّمة الكتاب ومعانٍ مستعارةٌ منها [6و]، والنسبة بين المقدّمتين هي التَّباين[2]، اللهم إلاّ أن يُرتكب الارتكاب المذكور؛ فالنسبة حينئذٍ بين ألفاظ مقدّمة العلم ونفس مقدّمة الكتاب هي العموم من وجهٍ، وكذا مقدّمة العلم والمعاني في مقدّمة الكتاب.

---

[1] – في هامش ن(س)، وردت العبارة الآتية: "على معانيها نعم لو ارتكب أنّ مقدّمة العلم هي الألفاظ الدالة على المعاني بتوقف، نسخ"، بدليل أن الناسخ قد نقلها من نسخة أخرى، وذلك بمقارنة الخطوط، غير أنه لم يشر إلى مصدر نقله.

[2] – في هذه الفقرة المطولة نلاحظ وبوضوح تأثر المؤلف الشيخ سليمان الجربي بعلم المنطق؛ إذ استرسل في تحليل كلام المؤلف الأول أي التفتازاني، وبين بالتحليل الدقيق الفرق بين "مقدمة الكتاب" و"مقدمة العلم"، وهو يرمي بذلك إلى دفع التوهم الذي قد يقع فيه القارئ المتعجّل.

الفصاحة[1]

قوله: (وهي في الأصل تُنبئُ عن الظُّهور)؛ يعني: لفظ الفصاحة التي هي: (فَ صَ حَ) موضوعةٌ للظهور، يقال: فصح الأعجمي إذا انطلق لسانُه وخلُصت لُغته مِن اللُّكنَةِ وجَادَت فلم يَلحَن، وأفصَحَ أي صَرَّحَ، وفَصَحَ اللَّبنُ أي ذَهَبَت رغوَتُه[2]، وقوله: (عن الظهور)؛ إشارةٌ إلى أنّه لازمٌ، قوله: (والإبانةُ)؛ إشارةٌ إلى أنّه متعدٍّ؛ إلاّ إذا كان: "أبَانَ" هذا بمعنى: "بَانَ"، قوله: (مثل كلام فصيحٍ وقصيدةٍ فصيحةٍ)؛ يعني: أنّ الكلام يُوصف بالفصاحة سواءٌ كان الكلام منثوراً أو منظوماً، قوله: (قيل: المرادُ بالكلام ما ليس بكلمة)؛ فما كان أجزاء المفرد والكلام على ظاهرهما يَخرج منه بعض الألفاظ وهي المركبات الناقصة، مع أنّ الفصاحة يتَّصفُ بها جميع الألفاظ، لا يختصُّ بها بعضٌ دون بعض؛ احتيج إلى التأويل في المفرد أو في الكلام حتّى يشمل هذا المركب ويتناوله، فاختار المصنِّف التأويل في الكلام يحمله على ما ليس بمفردٍ بقرينة مقابلته بالمفرد، واختار الشَّارح ـرحمه اللهـ التَّعميم في المفرد فحمله على ما ليس بكلامٍ لقرينة مقابلته بالكلام، ورجَّح على الأوّل بأنّه عهدٌ في المفرد إطلاقه على ما يقابل مقابله، فإذا قوبل بالمركب يُراد به ما ليس بمركّبٍ، وبالمثنى والمجموع يراد به ما ليس واحداً منهما، وبالمضاف يراد به ما ليس بمضافٍ؛ ولم يعهد في الكلام ذلك بل إنّه إنّما يُطلق على المعنى الاصطلاحي أي المركب التّام أو اللُّغوي أي اللَّفظُ مطلقاً.

وحقيقة الأمر أنّهم يطلقون على المركّب الناقص الكلام الفصيح والمفرد الفصيح، فإن أطلقوا عليه الكلام فالحقّ ما اختار البعض، وإن أطلقوا عليه المفرد فالحقّ ما اختاره الشَّارح ـرحمه اللهـ، وتعريفهم فصاحة المفرد بالخُلوص عن الغرابة وتنافر الحروف ومخالفة القياس يُرشد إلى أنّ الحقَّ هو الأوَّل؛ لأنّه لاشكّ أنّه يوجب في المركّب الناقص تنافر الكلمات وضعف التأليف والتعقيد لفظياً ومعنوياً؛ فلو جعل هذا المركب داخلاً في المفرد على ما

---

[1] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[2] – هذا الشرح موافق لما جاء في معجم "الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية"، والملاحظ أنَّ المؤلف يعتمد عليه كثيرا في شرح المعاني المعجمة.

اختاره[1] الشَّارح ينبغي أن يكون فصيحاً مع اشتماله على هذه الأمور المخلّة بالفصاحة؛ لأنّه يصدق عليه أنّه خالصٌ عن الغرابةِ وتنافرِ الحروفِ ومخالفةِ القياسِ، والتزامه لا يليقُ بحالِ عاقلٍ؛ فإذا لم يكن فصيحاً يكون تعريفهم لفصاحة المفرد غير مانعٍ، فلابدَّ أن يراد فيه الخلوص عن هذه الأمور حتى يصير مانعاً، ودعوى أنَّ هذه الأمور إنَّما تُخلُّ بالفصاحة في الكلام دون المفرد غير المسموع، لأنَّ الظاهر أنَّها تحصلُ[2] بالفصاحة مطلقاً، وذكرها في تعريف فصاحة الكلام دون المفرد بناءً على أنها إنَّما توجد في الكلام فقط؛ فلزوجتها في المفرد على ما اختاره الشَّارح ـرحمه الله تعالىـ لزم أن يكون يُذكر في تعريفِ فصاحتِهِ ليصير مانعاً؛ كما ذكرنا أنه إذا كان مركّباً من الموصوف والصفة مشتملاً على تنافر الكلمات يكون فصيحاً، على تقدير دخول هذا المركب في المفرد؛ ولو اعتبر فيه إسناداً حتّى صار كلاماً لزم أن يُلقَّبَ غير فصيحٍ؛ مع أنّه لم يزد ولم ينقص فيه حركةً فضلاً عن الحرف، ولا يخفي شيئاً منه أيضاً، وإذا ضُمّ إلى هذا المركب[3] لفظٌ من القرآن في غاية الفصاحة لزم أن لا يكون فصيحاً قبل انضمام هذا اللفظ الفصيح، وهذا أيضاً شنيع.

وبقي شيءٌ وهو أنّهم فسَّروا المفرد بما لا يدلُّ جزءُ لفظِهِ على جزءِ معناهُ؛ فيتناول الأعلام المركبة نحو: "بَرَقَ نَحرُه" و"شَابَ قَرنَاهَا"[4]؛ ومن المعلوم أنّه يجوز اشتمالها على تنافر الكلمات مثل: أن يسمى [بأمرحه أمرحه]؛ فينبغي أن يكون فصيحاً لأنّه مفرد، ولم يشترط في فصاحته الخلوصَ عن تنافر الكلمات أو يُزادَ في تعريفها الخلوصَ عنه أيضاً ليصير مانعاً، والأوّل فاسدٌ فتعيّن الثاني؛ وغاية ما يمكن أن يقال: المرادُ بالمفرد الكلمة؛ وأنَّها مفسَّرةٌ باللفظ؛ أي: اللفظ الواحد على ما فسَّره في "المفصَّل"[5]، وباللَّفظة تخرجُ الأعلامُ المركبة، وأنَّ المشهور المذكور في التركيب النحوي أنَّهَا كلمة، أو يقال: هذه الأعلام مركبةٌ صورةً ولفظاً، والمعتبر في الفصاحة إنّما هو نفس اللفظ، قوله: (ويُوصفُ بها الكلام أيضاً)؛ أي: كما يوصف

---

[1] – في ن(س): وقع تكرارُ فِقرٍ كاملة، فقام الناسخ بشطبها بنفسه.
[2] – في ن(س): التَّركيب تُخلُّ.
[3] – في ن(س):.
[4] – من الشواهد النحوية الشهيرة، ومثلها أيضاً: "تأبّط شرّاً" و"ذرّى حبّاً".
[5] – هو: كتاب "المفصل في صنعة الإعراب" للزمخشري.

بها المفرد كذلك يوصف بها الكلام والمتكلّم؛ فتكون الفصاحة يوصف بها جميع [6ظ] الألفاظ، (والبلاغة) يوصف بها المتكلّم، وبعض الألفاظ أعني الكلام الاصطلاحي، فمجال الفصاحة أوسع من مجال البلاغة؛ أي: "كلّ ما يوصفُ بالبلاغة يُوصف بالفصاحة وليس كلّ ما يوصف بالفصاحة يوصف بالبلاغة"؛ إذ المفرد يوصف بالفصاحة ولا يوصف بالبلاغة، قوله: (يقالُ: كاتبٌ فصيحٌ)؛ المراد بالكَاتِب مُنشئُ الكلامِ المنثورِ، وبالشَّاعرِ مُنشئُ الكلامِ المنظومِ.

معنى البلاغة[1]

قوله: (تُنبئُ عن الوصول والانتهاء)؛ يعني: مادّة (بَ لَ غَ) تُؤذِنُ بحصول الغاية وانتهائِهَا؛ يقال: بلغ الصبيُّ إذا أدرك الحُلم، وبلغ منزله إذا ولّى إليه[2]، قوله: (فقط هو اسم فعل)؛ أي إذا وصفت بها الأخيرين فأتت عن الأوّل لاتصافه بها، قوله: (إذا لم يسمع كلمةً بليغةً)؛ وردَّ عليه أنّه لا يلزم من عدم اتّصاف الكلمة بالبلاغة عدم اتّصاف المفرد بالمعنى الذي ذكره ــرحمه الله تعالىــ وهو ما ليس بكلامٍ؛ فالدليل[3] أخصُّ من الدعوى، وأجيب بأنّه أراد بالكلمة ما ليس بكلامٍ كما أنّه أراد بالمفرد ذلك، لكن لا يخفى أنَّ إطلاق الكلمة على هذا المعنى بعيدٌ، وإمَّا على تقدير أن يُفسَّرَ الكلامُ هاهنا بما ليس بكلمةٍ، ويراد "بالمعنى" معنى الكلمة فلا بعد أصلاً، قوله: (وإنَّما هي باعتبار المطابقة)؛ لأنَّ بلاغة الكلام مطابقتُهُ لِمُقتضى الحال، وبلاغة المتكلّم ما يُقتَدَرُ بها على تكييف[4] كلامٍ بليغٍ؛ فالمطابقة معتبرةٌ في كليهما؛ قيل: مُراد هذا القائل أنَّ البلاغة عند العرب ليست إلاَّ باعتبار المذكور، فصَحَّ ما ذكره من التعليل؛ لأنَّ حاصله يرجع إلى السَّماع والاستقراء كما اختاره ــرحمه اللهــ من التعليل.

ويمكن أن يدفع بأن تكون البلاغة بهذا الاعتبار؛ إنَّما عرَّف بما في الكتب من أحد المطابقتين في تعريف البلاغتين، ولم يُنقل عن العرب ذلك أصلاً وهو ظاهرٌ، قوله: (لأنَّ ذلك إنَّما هو في بلاغة الكلام والمتكلّم)؛ يعني: لو قُدِّر اتّصافُ المفرد بالبلاغة لم يلزم أن تكون

---

[1] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[2] – في ن(س): إذا وافى.

[3] – في ن(س): وإن كان الدليل.

[4] – في ن(س): تأليف.

بلاغته المطابقة لمطابقة[1] الحال كما في قسيميه؛ أعني الكلام والمتكلّم، بل جاز أن تكون أمراً آخر يخالف بلاغته الكلام والمتكلّم، كما أنّ الفصاحة فيه غير الفصاحة فيها، ويدلّ عليه تقديم التقسيم على التعريف، قوله: (لتعذُّر جمع المعاني المختلفة الغير المشترطة في أمر يعمُّها في تعريفٍ واحدٍ تفسير للمختلفة)؛ وبيانٌ لِمَا هو مناط التَّعذُّر، ولا خفاء أنّ المراد مِن أمرٍ يعمُّها أمرٌ يصلح تعريفاً وبيانًا؛ وله اختصاصٌ بها، وإلاّ فالمفهومات العامَّة تعمّ المعاني المختلفة وأنّها المشتركة فيها؛ وقد أورد "علي بن الحاجب"[2] فيها فعلٌ في قسمة المُستثنى أوّلاً ثم تعريف القسمين بأنّه لا حاجة إليه، لأنّ القسمين مشتركان فيما يصحُّ تعريفاً لهما، وهو المذكور بعد إلاّ وأخواتها[3] كما ذكر صاحب "اللُّباب"[4]، قوله: (لكونها مأخوذةً في تعريفها)؛ أي: لكون الفصاحة مأخوذةً في تعريف البلاغة، حيث قال في بلاغة الكلام: مطابقتُهُ لمقتضى الحال مع فصاحته، وفي بلاغة المتكلّم ملكةٌ يُقتدر بها على تأليف كلامٍ بليغٍ؛ والكلام البليغ يتوقفُّ على الفصاحة؛ لأنّها من أجزاء تعريفه، فظهر توقف البلاغة على الفصاحة، قوله: (ثمّ قدّم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقفهما عليها)؛ أي: لتوقف فصاحة الكلام وفصاحة المتكلّم على فصاحة المفرد، والموقوف عليه مقدّم على الموقوف، فمعرفة فصاحة المفرد مقدّمة على معرفة فصاحة الكلام والمتكلّم.

قوله: (المستنبط من استقراء اللغة)؛ وهي: القواعد الكلّية والضوابط، كقولك: "كلُّ

---

1 – في ن(س): لمقتضى.

2 – ابن الحاجب: (570– 646 هـــ/1174– 1249م) عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين: فقيه مالكي، من كبار العلماء بالعربية، كردي الأصل، ولد في أسنا (من صعيد مصر) ونشأ في القاهرة، وسكن دمشق، ومات بالإسكندرية، وكان أبوه حاجبا فعرف به، من تصانيفه: "الكافية/مط" في النحو، و"الشافية/مط" في الصرف، و"الإيضاح/مخ" في شرح المفصل للزمخشري...؛ الزركلي ج4، ص221.

3 – إلاَّ وأخواتها هي: إلاَّ، وغير، وسوى، وعدا، وخلا، وحاشا.

4 – الراجح أنه يقصد: أبو البقاء العكبري؛ (ت: 616هـــــ) صاحب كتاب "اللّباب في علل البناء والإعراب"؛ والكتاب في النحو والصرف.

واوٍ أو ياءٍ إذا تحركت وانفتَحَ ما قبلَهَا وجَبَ قلبُهَا ألفاً"، "وكلّ مِثلَينِ إذا اجتمعا[1] في كلمةٍ ولم يكن الثاني ساكناً وجب سكون الأوَّل إن لم يكن ساكناً وإدغامه في الثاني"؛ وفيه نظر؛ لأنّه يصدُقُ على نحو: أبى يأبى وعَقَّ وصَرَّ واستحوذَ؛ فيلزم أن تكون غير فصيحةٍ لكنّها فصيحةٌ؛ لأنها ثَبَتَت عن الواضع، كذلك ينبغي إخراجه عن تفسير مخالفة القياس، قوله: (وتفسير الفصاحة بالخلوص لا يخلوا عن تسامحٍ)؛ وهو ما ذكره في الشَّرح؛ لأنّ الفصاحة عندهم هي كون اللَّفظ جارياً على القوانين المُستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على ألسنة العرب الموثوق بعربيَّتِهم، وما ذكر المصنِّفُ من الخلوص لا شكَّ أنَّه ليس عين هذا الكون ولا أمراً صادقاً عليه، [7و] فلا يصحُّ تفسير الفصاحة التي هي هذا الكونُ بما ذُكر مِن الخلوص؛ فإنَّ أوفى درجات التعريف أن يكون صادقاً على المعرَّف، وصدق الخالص هذا الخُلوص على الكائن هذا الكونَ لا يوجب صدق الخلوصِ على الكون؛ فإنَّ صِدقَ المشتقِ على المشتقِ لا يلزم صدق المأخوذ على المأخذ، كالناطق والكاتب والنُّطق والكتابة؛ نعم قد يجتمع الصِّدقان كما في الماشي والمتحرِّك، والمشيِ والتحرُّكِ، لا يقال: إذا لم يصدق الخلوص على الكون الذي هو الفصاحة لم يصح تعريف الفصاحة بالخلوص أصلاً، فكيف يحكم بالتسامح؟! لأنَّا نقول: إنَّ الأدباء كثيراً ما يتسامحون في التعريفات ويكتفون بمجردات تصوُّرِ المعرَّف، ولا يحافظون على قاعدة المعقول مِن وُجوب كون المعرَّفِ مُجمَلاً، مع أنَّ مِن أهل المعقول من جَوَّز التعريف بالمُباين، كتعريف البَيتِ بالجُدرانِ والسَّقفِ، وما نُقل عنه _رحمه الله_ أنَّ وَجه صِحَّة التعريف في الجملة هاهنا قصد المبالغة وادّعاء أنَّ الخلوص هو الفصاحة؛ فزيادة تصحيحٍ، ولا يتَّجه عليه أنَّ مثل ذلك لا يُلتفت إليه في التعريفات[2]، لأنَّ الأدباء كثيراً ما يعتبرون ذلك بل أدنى منه في باب التعريفات، وقيل: وجه التسامح أنَّ الفصاحة وُجُوديَّة والخلوص عدمي، ويتجه منع كونها وجودية؛ ولو سلم، فلا شكَّ في صحة رسم الوجوديِّ بالعدميِّ من غير تسامحٍ فيه.

---

[1] - أي: كل حرفين متشابهين مثل: (ل ل) أو (ك ك)...إلخ؛ إذا وردا متجاورين أو مجتمعين وجب إدغام أحدهما في الآخر.

[2] - في ن(س): في التَّعريف.

قوله: (مرفوعاتٍ)؛ أي: مُرتفعاتٍ، رُوي (مستشزِرَاتٍ) في البيت[1]؛ بكسرِ الزَّاي المُعجمة وبِفتحِها؛ أعني: على صيغة اسم الفاعل والمفعول، واستشزَرَ جاء لازماً ومتعدياً؛ فمن رواه مستشزِراتٍ بكسرِ الزَّاي فقد أخذه من اللاَّزم؛ والمعنى مرتفعاتٍ؛ ومن رواه مستشزَراتٍ بفتحها فقد أخذه من المتعدِّي، والمعنى مرفوعاتٍ، قوله: (والضَّابط هاهنا بيان طريق معرفة المتنافر من غيره هو الذوق السليم والطبع المستقيم لا غير)؛ هذا الذي ينبغي أن يُعتمد ويعوَّل عليه، قوله: (تَضِلُّ العِقَاصُ)[2]، في جمع العِقاص مع إفراد المثنى والمرسل لطيفة؛ هي إشارةٌ إلى أنَّ العِقَاصَ مع كثرتها تغيب في الأخيرين مع وحدتها، وقيل: العِقاصُ بمعنى المدارِي في الشَّعر، وقد يُروى:

تُضِلُّ [المَدَارِي] فِي مُثنىً ومُرسَلِ[3]

والمِدرَى[4] خشبة ذات أطرافٍ يُدرى بها الطعام ما ينفي الكَدَس؛ والمرادُ في البيت المِشطُ، وفي التعبير عنه بالمداري مبالغةٌ لطيفةٌ، والمُرسَلُ المُسَرَّحُ مِن غيرِ فَتلٍ، قوله: (والضَّابط هاهنا)؛ أي: في معرفة المتنافر مِن غيره، قوله: (مِن المهموسة)؛ الحروف المهموسة عشرة يجمعها قولك: "سَتَشْحَثُكْ خَصْفَةٌ"[5] والمجهورة ما عداها، والشديدة: "أجدك قطبت"، والرّخوة ما عداها؛ وما عدا حروف "لم يروعنا" وهذه الحروف تسمّى المعتدلة بين الرّخوة والشديدة. قوله: (من غير تفرقة بين طويل وقصير)؛ يعني: هذا التوجيه الذي ذكره هذا

---

[1] – البيت لامرئ القيس في معلقته، وقد ورد في ديوانه ص4، وتمامه: غَدَائِرُهُ مُستَشزِرَاتٍ إِلى العُلاَ .... تُضِلُّ [العِقَاصُ] فِي مُثنًّى ومُرسَلِ.

[2] – العِقاص: كثرة الشعر والتفافهُ، والعَقيصَةُ: الضفيرةُ، يقال لفلان عَقيصَتانِ، وعَقْصُ الشعر: ضَفْرُهُ ولَيُّهُ على الرأس، قال أبو عبيد: ولهذا قول النساء: لها عِقْصَةٌ، وجمعها عقص وعقاص، وتيسٌ أعْقَصُ بيِّن العَقَصِ، وهو الذي التوى قرناه على أذنيه من خلفه؛ الجوهري، معجم الصحاح، 1046/3.

[3] – ورد عجز البيت بهذه الصيغة في كتاب "الإيضاح في علوم البلاغة" للقزويني، ص14.

[4] – المِدْرَى والمِدْراة والمَدْرِيَةُ: القَرْنُ، وَالْجَمْعُ مَدارٍ ومَدارَى، الأَلف بَدَلٌ مِنَ الْيَاء. ودَرَى رَأْسَه بالمِدْرى: مَشَطَه. ابْنُ الأَثير: المِدْرَى والمِدْرَاةُ شَيْءٌ يُعْمَلُ مِنْ حَدِيدٍ أَو خَشَبٍ عَلَى شَكْلِ سِنٍّ مِنْ أَسْنان المُشْطِ وأَطْوَلُ مِنْهُ، يُسَرَّحُ بِهِ الشَّعَر المُتَلَبِّدُ ويَستَعمله مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مُشْط؛ لسان العرب، 255/14.

[5] – في ن(س): حَفْصَة؛ وقد تجمع أيضاً في (سكت فحثه شخص)، كما تجمع الشديدة في: (أجدت كقطب).

القائل في معرض الاعتذار عمَّا لزمه مِن قوله وهو: "كون القرآن مشتملٌ على كلامٍ غير فصيح ليس بشيء"، لاشتراطهم في فصاحة الكلام مطلقاً فصاحة كلماته من غير نظرٍ إلى طوله أو قصره مما ذهب إليه من التفرقة تحكم من عند نفسه.

وأمّا التنظير بالكلام العربي فممَّا يستشفُّه الضعف من وراء حجاب، لأنّهم لم يشترطوا فيه أن تكون كلماته كلّها عربية؛ ولو سَلِم فإطلاق العربية عليه باعتبار الأسلوب الغالب؛ وأنَّما وقع فيه ممّا يوهم أنّه غير عربيٍّ من توارد اللغات كما في الصابون؛ فإنَّ معناه في جميع اللغات واحد، قوله: (على أنَّ هذا القائل فسّر الكلام بما ليس بكلمة)؛ يعني أنَّ مدخليَّة فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام على قوله أكثر منها على قول من فسّر الكلام بالمركب التام، وإذا كان مدخليتها أكثر كان القول بوجود كلامٍ فصيحٍ بدون فصاحة كلماته أفسد على قوله؛ لأنَّ على قول غيره: يوجد كلامٌ في الجملة وهو المركب الناقص بدون فصاحة كلماته؛ لأنّها إنَّما اشترطت في فصاحة الكلام والمركب الناقص بدون فصاحة كلماته ليس بكلام.

قوله: (والقياس على الكلام العربي)؛ يعني أنّه ثبت جواز فصاحة كلمة من كلامٍ فصيحٍ [7ظ] على جواز عدم كلمةٍ عربيةٍ من كلامٍ عربيٍّ؛ فإنَّه وقع في القرآن الذي هو كلامٌ عربيٌّ لقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾[1]، أي أنزل في القرآن كلمات غير عربية بل فارسية كالإستبرق[2] والسِّجِّيل[3]، ورومية كالقِسطَاس[4]، وهندية كالمِشكَاة[5]؛ وهذا القياس

---

[1] – في قوله تعالى: ﴿الر؛ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّآ أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْءَانَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ﴾؛ يوسف/1.

[2] – في قوله تعالى: ﴿مُتَّكِئِينَ عَلَى فُرُشٍ بَطَآئِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ وَجَنَا الْجَنَّتَيْنِ دَانٍ﴾؛ الرحمن/54.

[3] – في قوله تعالى: ﴿تَرمِيهِم بِحِجَارَةٍ مِن سِجِّيلٍ﴾؛ الفيل/4.

[4] – في قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذا كِلْتُمْ وَزِنُوا بِالْقِسْطاسِ الْمُسْتَقِيمِ ذلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾؛ الإسراء/35.

[5] – في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لاَّ شَرْقِيَّةٍ وَلاَ غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ

فاسد؛ لأنَّ وقوع غير العربي في القرآن ممنوعٌ، وما ذُكر من وقوع الإستبرق وأخواته في القرآن لا يُوجب ذلك؛ لأنَّ كونها[1] [1و] غير عربية[2] ممنوع، بل إنها جاءت عربيةً أيضاً لجواز توافق اللغتين كالصَّابون والتَّنور، ولو سلم كونها غير عربية فكون القرآن عربياً ممنوعاً، والضمير في قوله: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ﴾[3] راجعٌ إلى السورة لا إلى القرآن كما قيل، وإطلاق القرآن على بعضه شائعٌ؛ ولو سلم كون القرآن عربياً فمعناه: كونه عربيُّ النظمِ والأسلوبِ لا عربيَّ المتن، ولا يُنافي كون كلماته غير عربيةٍ، ولو سلم أنه عربي المتن فذلك باعتبار الأعم الأغلب؛ لأنَّ ما هو غير عربي من كلماته أقلٌّ قليلٍ بالنسبة إلى العربي، ولا يجوز مثل ذلك في الكلمات الفصيحة[4]؛ لأنَّ فصاحة الكلمات شرطٌ في فصاحة الكلام، وعربية الكلمات ليست شرطاً في عربية الكلام؛ بل يكفيها عربيَّةُ أكثَرِ كلماتِهِ.

ولأحدٍ أن يقول: المعلوم من كلامه أنَّ فصاحة المركب التام أو المركب مطلقاً يُشترط فيه فصاحة كلماته، وأمَّا إذا كان جملةً من أفراد الكلام مُسمَّاة[5] باسمٍ كالسورة أو القرآن مثلاً، فلم يعلم أنه يشترط في فصاحة مثل هذا الكلام فصاحة كلّ كلام أو كلمة منه؛ ففي اشتراط الفصاحة فقوله: ﴿أَلَم أعهَد﴾[6] سواء اعتبر كلاماً إن أُخذ مع ضميره أو لا؛ إن لم يؤخذ في فصاحة السورة أو القرآن تأمُّلٌ، واشتراط فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام لا يوجب ذلك الاشتراط، قوله: (فمجرد اشتمال القرآن على كلامٍ غير فصيحٍ)؛ يعني إن لم

تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِى اللَّهُ لِنُورِهِ مَن يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيءٍ عَلِيمٌ﴾؛ النور/35.

[6]- هنا ينتهي العمل بترقيم ن(س)، ويشرع في الترقيم بالنسخة (أ) وهي الأم، ويُقبالها في ن(س) حوالي 17ق. [1]

[2]- في ن(ث) مضاف: أيضا.

[3] - الآية: ﴿إِنَّآ أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾؛ يوسف/2.

[4]- في ن(ك): الكلام الفصيح.

[5]- في ن(ث): مسماه.

[6]- الآية: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾؛ يس/60.

يلزم عدم خروج السورة عن [1ظ] الفصاحة فاشتمال القرآن على كلامٍ غير فصيحٍ لازمٌ البتة، أمَّا إذا اعتبر ﴿ألَم أعهَد﴾ كلاماً، فظاهرٌ، وأمَّا إذا لم يعتبر فلأنَّ عدم فصاحته توجب عدم فصاحة الكلام الذي هو جزؤه؛ لاشتراط فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام، ووجه قوله: (بل[1] كلمة غير فصيحةٍ)؛ مع أنَّ عدم فصاحة الكلام لازمٌ جزماً.

إنَّ اللاَّزم ابتداءً وعلى تقدير عدم فصاحة الكلام، وعلى تقدير عدم فصاحة الكلمة، وإن كان مستلزماً للأول، فأشار إلى أنَّ كلاًّ من اللاَّزمين مستقلٌّ[2] بالفساد من غير احتياجٍ إلى ملاحظة استلزام أحدهما للآخر، ولَمَّا كان كون اشتمال القرآن على كلمة غير فصيحةٍ مستلزمة لفساد الخبر في إبطال كلام هذا القائل، قال[3]: بل كلمة غير فصيحة، قوله: (مما يقود)؛ أي يجذب ويجُر إلى نسبة الجهل أو العجز، لأنَّ اشتماله على غير الفصيح إمَّا لعدم علمه تعالى بأنه غير فصيحٍ، أو بأنَّ الفصيح أولى من غير الفصيح فيلزم الجهل، وإمَّا لعدم قدرته تعالى على إيراد الفصيح بدل غير الفصيح فيُلزم العجز، لا يقال: القسم الثالث محتملٌ، وهو أن يكون قادراً على إيراد الفصيح بدلاً عن غير الفصيح، وعالماً بعدم فصاحته، وبأنَّ الفصيح من حيث هو[4] فصيحٌ وإن كان أولى، لكن لم يُورَد لحكمة له تعالى في ذلك، لأنَّا نقول: ظاهرٌ أنه لا حكمة في ذلك لأنَّ القرآن إنَّما أوتي به معجزةً وتصديقاً للرسول عليه السلام، والإعجاز إنَّما هو البلاغة والفصاحة على الصحيح، [2و] فإن قلت: غايةُ الأمر أنَّ الثالث أيضاً باطلٌ لكونه سفهاً وخروجاً عن الحكمة، فلم لم يتعرض له؛ ولم يقل إلى نسبة الجهل أو العجز أو السَّفه، قلتُ: لَمَّا كان السَّفهُ نتيجة الجهل فنسبَتُهُ تدخل في نسبَتِهِ.

قوله: (أي مدقَّقاً مطوّلاً)؛ موافقٌ لِمَا فِي "الصِّحَاح"[5]، الزَّججُ دِقّةٌ في الحاجبين وطول، وزججت المرأة حاجبها دَقَّقتهُ وطوَّلتهُ، والمذكور في "الأساس"[1] أنَّ الزَّجج دقة

---

[1] – في ن(س): قوله: كلٌّ.

[2] – في ن(ف): يشتمل.

[3] – في ن(ف): بل قال: بل.

[4]- في ن(ث): حقا.

[5] – الجوهري، معجم الصحاح، ج1، ص319.

الحاجب واستقواسُه؛ وحاجبٌ أَزَجُّ، وزَجَجَت حاجِبَها، وربما يستدل على اعتبار معنى الاستقواس بقول حسان[2] في مدح النبي صلى الله عليه وسلم:

بِعَينَينِ دَعجَاوَينِ[3] مِن تَحتِ حَاجِبٍ .... أَزجَّ كَمَشقِ النُّونِ مِن خَطِّ كَاتِبِ[4]

فإنَّ التَّشبيه بمشقِ النُّون إنَّما يحسُنُ باعتبار معنى الاستِقواس، وفيه أنه إنَّما يتم لو كان قوله: (كمشقِ النُّونِ)، بياناً لقوله: (أزجَّ)؛ وهو ممنوع؛لم لا يجوز أن يكون لبيان اتصاف الحاجب بالاستقواس بعد بيان اتصافه بالدِّقة والطُّول، وبقوله: (أزجَّ)، وترك العطف في قوله: (كمَشقِ النُّون)؛ ربَّما يرفعُ المناقشة[5].

قوله: (أي كالسيف السَّرِيجِيِّ)[6]؛ لابدّ لهذا التخريج من أن ينطبق على قاعدتهم؛ ويكمُنُ بوجهين: بأنَّ التَّفعيل[7] يَجيءُ بمعنى: النِّسبة إلى أصله كـــ"المتمّمِ" المنسوب إلى "تَمِيم"؛ فالمسرَّج[8] بمعنى: المنسوب إلى السَّرِيجِيِّ أي بالمشابهة؛ فالمُسرَّج اسمُ مفعولٍ من سَرَّجتُه بمعنى: نسبتُهُ إلى السِّراج، كالمُتَمَّمِ والمُبَرِّرِ من: تَمَّمتُهُ وبَرَّرتُهُ؛ بمعنى النسبة، قوله:

---

[1] – الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، ص409.

[2] – حَسَّان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري (ت: 54 هـــ / 674 م): الصحابي، شاعر النبي صلى الله عليه وسلم وأحد المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام. عاش ستين سنة في الجاهلية ومثلها في الإسلام. اشتهرت مدائحه في الغسانيين وملوك الحيرة، قبل الإسلام. فضل حسان الشعراء بثلاثة: كان شاعر الأنصار في الجاهلية، وشاعر النبيّ في النبوّة، وشاعر اليمانيين في الإسلام. وكان شديد الهجاء...؛ الزركلي، الأعلام، ج2، ص175

[3] – في هامش النسخة (أ) طُرَّة فيها: الدَّعج: شدّة سواد العينِ مع سِعتها.

[4] – لم أجد هذا البيت في ديوان حسّان بن ثابت، ولا في المعاجم أو كتب البلاغة والأدب.

[5] – أي الجدل.

[6] – أي السيف الدقيق والمصقول، وهو من صفات حسن أنف المرأة أيضا.

[7] – في ن(ف): المفعل.

[8] – الشاهد بيت العجّاج، وهو في ديوانه، 34/2؛ وتمامه:

وَمُقلةً وَحَاجِبًا مُزجَّجًا .... وَفَاحِماً وَمِرسَنًا مُسَرَّجاً.

(كالسَّيف السَّرِيجِي أو كالسِّراج)؛ يكون بياناً [2ظ] لحاصل المعنى؛ هذا توجيه التخريج، أمَّا وجه بعده فهو أن لا يتبادر من نسبته إلى السِّراج أو السَّرِيجِي معنى مشابهته، وأيضاً الغالب الشَّائع أن يكون المنسوب إليه مصدرٌ ثلاثيٌ كهذا الفعل، نحو: فَسَّقْتُهُ؛ أي: نَسَبْتُهُ إلى الفِسق، وكفَّرتُه؛ أي: نسبتُهُ إلى الكُفر؛ وهاهنا ليس كذلك، وأمَّا التويجه بأنه من قبيل: قَوُسَ الرَّجُلُ؛ أي: صار كالقوسِ؛ فالسِّراجُ[1] بمعنى: الصائِر كالسَّرِيجِيِّ أو السِّراج، أو عَانَه؛ مِن: عَوُنَ الرَّجُل إذا صار عَوَاناً؛ فالسَّرَّاج بمعنى: الصَّائر سَرَيجاً أو سِراجًا على معنى التنبيه أي: مثله، أو بأنه مِن وَرِقَتِ الشَّجرة أي صارت ذات أوراق، فالمسرَّجُ بمعنى الصائر كالسِّراج، وهذا يختص بالتخريج الأخير فيردُّ على الكُلِّ أنه إنَّما يستقيم لو كان المسرِّج بكسر الرَّاء، لكنه بفتحها.

قوله: (فإن قلت): لِمَ لَم يجعلوه اسم مفعول؟ يمكن تقديره من وجهين؛ أحدهما: أنهم لَمَّا حكموا بغرابة مُسرِّجٍ حكموا بأنه ليس باسم مفعولٍ منه؛ لأنَّ كونه اسم مفعولٍ منه يُخرجه من الغرابة بناءً على أنَّ ـسرَّجَ اللهُ وَجهَهُـ ليس غريباً؛ وفيه أنه لا مُنافاة بين غرابة مُسَرَّج وكونه اسمَ مفعولٍ مِن: سَرَجَ، وغرابة ـسرَّجَ اللهُ وجههـ ممنوعٌ، وقد جعل ـرحمه الله تعالىـ في "شرح المفتاح" مسراجاً اسم مفعولٍ مِن مُسَرَّجٍ غريباً، وقد ذكرنا وجه دفعه في الحاشية[2]، وثانيهما أنهم ذكروا في تخريجه وجهين، وكونه اسم مفعولٍ من ـسَرَّجَ اللهُـ وجهٌ ثالثٌ فلم يذكروه؛ وفيه أنَّ الجواب [3و] الثاني مِن السُّؤال وهو أنَّ يكون من باب الغرابة يأبى ذلك، وأيضاً ذكرنا أنَّ وجه ترجيحِ مُسرَّجٍ من السِّراج أنه اسم مفعولٍ مِن سرَّجتُهُ أي نسبتُهُ إلى السِّراجِ بالمشابهة، وقوله: (كالسِّراج)؛ بيانٌ لِحَاصل[3] المعنى؛ ويمكن دفع هذا.

ثم إنه أجاب عن السؤال بوجهين؛ الأول: أنه يحتمل أن يكون ـسرَّجَ اللهُ وجَهَهُـ مُولَّداً مُستحدثاً من السِّراج، وفي تقريره وجوهٌ، أحدها: أنه إذا كان مولَّدًا حادثًا بعد حُكمهم بالغرابة فقد صحَّ حُكمهم بها، لأنه لم يوجد حال الحكم حتى لا يصلح الحكم بناءً

---

[1]- في ن(ك): المسرج.

[2] – أي في هذه الحاشية؛ وربما قصد حاشية أخرى له.

[3]- في ن(ث): حاصل.

على جعله اسم مفعولٍ من سَرَجَ، وفيه أنَّ الظَّاهر أنَّ الحُكم بالغرابة[1] ليس سابقاً توليد _سَرَّج الله_؛ فإنَّ الأولَ: مِن أئِمَّة المعاني، والبيانُ مِن أئِمَّة اللغة؛ والثاني: أنه إذا كان مُولَّداً لا يُفيد جعل مُسرَّجٍ اسم مفعولٍ منه[2] عن الغرابة، لأنَّ المولَّدَ غريبٌ، وفيه أنه حينئذٍ لا يبقى بين وجهي الجواب فرقٌ يُعتدُّ بِهِ، والثالث: أنه إذا كان مولَّداً لم يَصِح جعلُ مسرَّجٌ اسمَ مفعولٍ منهُ؛ لأنه لغة أصيلة؛ ولا يخفى ما فيه.

والوجه الثاني من الجواب: أنَّ _سرَّجَ الله_ أيضاً غريبٌ؛ فلا يفيدُ جعلُ مسرَّجٍ اسمَ مفعولٍ منه خُروجَهُ عن الغرابة، وفيه: أنه إذا كان مولَّداً كان غريباً؛ فلا يحسن إيقاع الغرابة في مقابلة التَّوليد، وأيضاً قد سبق أنَّ هذا الجواب لا يستقيم على التقرير الثاني للسؤال.

هذا تقرير الجواب[3] على وجهي تقرير السُّؤال، وأمَّا على الوجه الثاني فلا يصحُّ ثاني وجهي الجواب أصلاً [3ظ] وكذا ثاني وجوه تقرير الوجه الأول من وجهي الجواب، ولِمَا كان في هذه النسخة من الشبه والمناقشة، وإن كان دفع بعضها غيراً[4] إلى قوله: (قلتُ هو أيضاً من هذا القبيل أو مأخوذ إلخ)؛ يعني أنَّ _سَرَّجَ الله_ مِن قبيل الغريب أو مأخوذٌ مِن السِّراج كالمُسَرَّج، فلا يُفيد جعلُهُ اسمَ مفعولٍ منه خروجَهُ[5] من الغرابة، قوله: (ثم استعير لكلِّ واضحٍ معروفٍ اقتصَرَ على معنى الاشتهار)؛ ذكر _رحمه الله_ في شرح "الكشَّاف" أنه استعارةٌ للشَّرف والاشتهار[6]؛ وكأنه نظر أنَّ وصف الله بالشرف ليس له كبير معنىً؛ وليس كذلك، قوله: (إنَّما هي جزءٌ من جهة الغرابة)؛ فإن أراد أنَّ الغرابة مشتملةٌ عليها كما قال في الشَّرح؛ لأنَّ الكراهة داخلةٌ تحت الغرابة المشتملة عليها فممنوعٌ؛ كيف ولم يذكر في

---

[1] - في ن(س): حكم الغرابة.

[2] - في ن(ث) مضاف: خروجه.

[3] - جملة: "هذا تقرير الجواب" وردت ملحقة بهامش ن(أ)، بخط أدقّ من المتن.

[4] - في ن(ف): وإمكن دفع بعضها إلى قوله.

[5] - في ن(ك): خروجا.

[6] - في ن(ف): والانتهاء.

تفسير الوحشية ما يدلُّ على الكراهة، وإن أراد الكراهة بسبب الغرابة؛ ومن جهتها يلزم أن يكون كل غريبٍ كريهاً وهو مُحال.

ولو سلِمَ؛ فمراد صاحب [القيل][1] أحد الأمرين: إمَّا: أنَّ الخلوص عن الكراهة داخلٌ في مفهوم فصاحة المفرد، فلابد من ذكره في تعريفها، وإمَّا: أن يُخلَّ بالفصاحة؛ فلابدَّ في تعريفها من ذكر الخلوص عن الكراهة، وإلاَّ لم يكن التعريف مانعاً، ولا يندفع شيءٌ منهما بما ذكره _رحمه الله_؛ لأنَّ الكراهة بسبب الغرابة، وأمَّا الأول فلأنه لا يلزم من اعتبار انتفاء السبب الخاص انتفاء المسبّب؛ لجواز أن يثبت الشيء بأسبابٍ شتىَّ؛ [4و] ولأنَّ السبب ملزومٌ والمسبب لازمٌ؛ ولا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللاَّزم بجواز أن يكون أعمّ، ولو ذكر _رحمه الله_ ما يدلُّ على أنَّ الكراهة سببٌ للغرابة اندفع الثاني؛ لأنَّ انتفاء المسبب يوجب انتفاء السبب.

قوله: (وقيل: لأنَّ الكراهة في السمع؛ إمَّا: أن ترجع إلى النَّغم لا إلى نفس اللفظ لغرابته، وإمَّا: أن ترجع إلى نفس اللَّفظ لغرابته، وإمَّا: أن ترجع إلى نفسه لاشتماله على تركيب ينتَفِرُ[2] الطبع عنه)[3]؛ فعلى الأول لا خفاء أنَّ ذكر الكراهة مستغنىً عنه، وكذا على الثاني؛ لأنَّ قيد الغرابة يُغني عنه، وأمَّا على الثالث فلابدّ من ذكرها؛ لأنه لابدّ أن يُذكر في تعريف الفصاحة للخلوص عن الاشتمال المذكور، ولإخلاله بالفصاحة جزماً.

إذا عرفت ذلك؛ عرفت أنه لا يتَّجهُ عليه نظُره _رحمه الله_؛ لأنه إن أراد به أنه قد تكون الكراهة عن بعض الألفاظ مع قطع النظر عن النَّغَمِ؛ لأنَّ "الخلخالي"[4] لم يُنكر ذلك بل

---

[1] – هكذا وردت في كل النّسخ.

[2] – في ن(ف): ينتفي

[3] – في ن(ف): "قيل: ولأنَّ الكراهة إشارة إلى ما ذكره الخلخالي؛ وحاصله أنَّ الكراهة إمَّا أن ترجع إلى النغم لا إلى نفس اللفظ لغرابته، وإمَّا أن ترجع إلى نفسه لاشتماله على تركيب".

[4] – الخلخالي: (ت: نحو 745 هـــ/ 1344 م) محمد بن مظفر الخطيبيّ الخلخالي، شمس الدين: عالم بالأدب، من كتبه (شرح المصابيح/مخ) ، وهو شرح لمصابيح السنة للبغوي، سماه (المفاتيح في حل المصابيح)، وله: (شرح المختصر) و(شرح المفتاح) و(شرح تلخيص المفتاح/مخ)؛ الزركلي، ج7، 105.

أثبته؛ حيث ذكر أنَّ الكراهة قد تكون للغرابة أو للاشتمال المذكور لا للنَّغم، وإن أراد به الكراهة حيثما كانت تكون ثابتة مع قطع النظر عن النَّغم، وإنَّما ذكر لفظ "الجِرِشَّى"[1] على سبيل التمثيل؛ فإثباته مشكلٌ.

قوله: (خلوصه)؛ ذكر لفصاحة الكلام أربعة شروط؛ ثلاثة عدمية وهي: الضعف والتنافر والتعقيد، وواحدٌ وُجوديٌّ وهو مع فصاحتها؛ وهو أعني الظرف في موضع الحال من الضمير [4ظ] في خلوصه، أي حال كون الكلامِ: كلماتُه فصيحةٌ، قوله: (واحترز به[2] عن مثل: زيد أجلِّلُ وشعرهُ مُستَشزِرٌ وأَنفُهُ مُسَرَّجٌ)؛ هذه الأمثلة المذكورة وإن سلمت من الضعف والتنافر والتعقيد لا يكون شيءٌ منها كلاماً فصيحاً لفُقدان الشَّرط الرابع فيها وهو فصاحة الكلمات؛ لأنَّ "الأَجلَل"[3] مخالفٌ للقياس والاستعمال، و"مُستشزرٌ"[4] متنافر الحروف، و"مسرَّجٌ"[5] غريبٌ، فلا تكون هذه الكلمات فصيحةً، وكذا ما رُكِّب منها من الكلام لا يكون فصيحاً أيضاً، قوله: (ولو ذكره بجنبها)؛ أي: الكلمات، بأن يقول: خُلوصه من ضعف التأليف والتعقيد وتنافر الكلمات مع فصاحتها، وإضافة ذِي إلى الضمير جائزةٌ على الأصحِّ، قوله: (لأنه يكون حينئذٍ قيداً للتنافر)؛ لأنه العامل؛ أعني الكلمات، فيكون قيداً للمنفي لأنه اعتبر في الفصاحة الخلوص عنه، ولا يكون قيداً للخلوص حتى يكون قيداً للنفي،

---

[1]- الشاهد بيت المتنبي، وهو في ديوانه، 198/2؛ والجِرِشَّى: النفس؛ وتمام البيت:

مُبَارَكُ الاسمِ أغرُّ اللَّقَب .... كَرِيمُ الجِرِشَّى شَرِيفُ النَّسَب.

[2]- في هامش ن(أ) ورد بخطٍ مغربيٍ دقيق وبمداد مغاير: (أي جمع فصاحته) [هكذا].

[3]- الشاهد بيت أبي النجم في الرجز، وهو في "خزانة الأدب"، 390/2؛ وتمام البيت:

الحَمدُ للهِ العَلِيِّ الأجلَلِ .... أعطَى فَلَم يَبخَل وَ لم يُبخِّلِ.

[4]- في ن(س): مستشزرات؛ والشاهد بيت امرئ القيس، وهو في ديوانه، ص17؛ وتمام البيت:

غَدَائِرُهُ مُستَشزِرَاتٍ إلى العُلاَ .... تَضِلُّ المَدَارَى فِي مُثَنَّى ومُرسَلِ.

[5]- الشاهد بيت العجاج في الرجز، وهو في ديوانه، 34/2؛ والسَّريجي: نسبة إلى نوع من السيوف في الحدة والاستواء أو إلى السِّراج؛ وتمام البيت:

ومُقلةً وَحَاجِباً مُزَجَّجاً .... وَفَاحِماً وَمِرسَناً مُسَرَّجاً.

وإذا كان قيداً للمنفيِّ يكون النفي داخلاً على كلامٍ فيه تقييد، فيكون النفي راجعاً إلى القيد على ما هو المقرر عندهم من رجوع النفي الدَّاخل على المقيد إلى قيده، فيلزم أن يكون المعتبر في فصاحة الكلام انتفاء فصاحة الكلمات مع وجود التنافر لا انتِفاءَ التنافر مع وجود الفصاحة[1]، وهو عكسٌ كلِّيٌ للمقصود.

وحاصله: أنه إذا جُعل مع فصاحتها حالاً من الكلمات[2] يكون المعنى هكذا؛ خلوصه من تنافر الكلمات الفصيحة فيصدق بثلاث صور: عدمُ التنافر مع وجود الفصاحة؛ نحو: زيدٌ قائمٌ؛ وهذا صحيح، [5و] ويصدق أيضاً بعدم التنافر والفصاحة معاً؛ نحو: زيدٌ أُجلِّلُ؛ ونحوِهِ، ويصدق أيضاً بوجود التنافر مع عدم فصاحتها، وهاتان الصورتان غير مُرادتين، قوله: (لفظاً ومعنىً وحُكماً)، والذِّكر اللفظي أن يكون ملفوظاً به صريحاً قبل الضمير، سواءً كان مذكوراً لفظاً ومعنىً؛ نحو: ضَرَبَ زَيدٌ غُلاَمَهُ؛ فإنَّ زيداً مذكورٌ قبل ضميره لفظاً ومعنى أوّلاً؛ نحو: ضَرَبَ زَيداً غُلاَمَهُ، فإنَّ زيداً وإن كان مذكوراً قبل ضميره صريحاً، لكنه مذكورٌ معنىً بعده؛ لأنَّ رُتبة الفاعل التقديم على المفعول، والذكر المعنويّ أن لا يكون مُصرّحاً به، لكن يكون هناك ما يقتضي ذكره معنىً؛ ككون رُتبة الفاعل التقديم على المفعول؛ نحو: ضَرَبَ غُلامَه زَيدٌ، فإنَّ ذلك يقتضي كون زيدٍ مذكوراً قبل الضمير معنىً، وككون رتبة المفعول الأول التقديم على المفعول الثاني؛ نحو: أعطيتُ دِرهَمَهُ زَيداً[3]، وكتضمين الكلام السابق لذكر المرجع، كقوله تعالى: ﴿اعدِلُوا هُوَّ أقرَبُ لِلتَّقوَى﴾[4]؛ فإنَّ الفعل متضمّنٌ بمصدره؛ وكاستلزام الكلام السابق في بيان الميراث لذكر المرجع السابق استلزاماً قريباً؛ كقوله تعالى:

---

[1] – الشاهد المقصود ما أنشد الجاحظ؛ فمع كونه فصيح الكلمات إلاَّ أنه متنافر وثقيل على النطق، وقد أورده القزويني في الإيضاح، ص16؛ وتمامه:

وقَبرُ حَربٍ بِمَكَانٍ قَفرٍ .... وَلَيسَ قُربَ قَبرِ حَربٍ قَبرُ.

[2] – في ن(ف) سقط من "الكلمات" الأولى إلى "الكلمات: التالية.

[3] – في هامش ن(أ) ورد بخط مغربي دقيق وبمداد مغاير: (مُقدّماً مَعناً)، ولعلها طُرّة.

[4] – الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾؛ المائدة/8.

﴿وِلِأَبَوِيهِ﴾[1]، أي المورّث[2]، فإنَّ الكلام السابق في بيان الميراث، وأنه يدلّ على المورّث[3]، أو بعيداً؛ كقوله تعالى: ﴿حَتَّى تَوَارَت بِالحِجَابِ﴾[4]؛ أي الشمس، فإنَّ ذكر ﴿العَشِيِّ﴾[5] سابقاً يدلّ على الشمس ونحو ذلك؛ ما[6] يوجب كونه مذكوراً، والذكر الحكمي أن لا يكون مُصرَّحاً به، ولا[7] يكون شيءٌ من سياقٍ أو سياقاً مقتضياً لذكره معنىً، إلاَّ أنَّ حكم الواضع [5ظ] أنَّ مفسِّر الضمير وما يصلحُ مرجعاً له يلزم أن يتقدمه ما يقتضي ذِكره حكماً، وذلك أنه إنَّما خُولف مُقتضى حكم الواضع لأغراضٍ تجيئُ في حكم وضعِ المضمر موضعَ المظهر، فالمرجع المؤخَّر لغرضٍ مقدّمٌ حُكماً، كما أنَّ المحذوف لعلةٍ في حُكم الثابت، فظهر ما ذكرنا أنَّ قوله: (لفظاً ومعنىً وحُكماً)؛ متعلقٌ بالذكر وببيان أقسامه.

قوله: (كَرِيمٌ مَتَى أَمدَحُهُ)[8]؛ في استعمال[9] "مَتَى" الدالة على الكُلية، و"إذَا" الخالية عن هذه الدلالة؛ بل هي في قوة الجزئية لطيفةٌ[10] من حيث أشار إلى أنه: ﴿يَضِيقُ صَدرُهُ وَلاَ

---

[1] – الآية: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ﴾؛ النساء/11.

[2] – في هامش ن(أ) ورد [أبوي] وهو شرح لما قبله.

[3] – في ن(س): الموروث، وفي ن(ف): الورث.

[4] – الآية: ﴿فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾؛ ص/32.

[5] – في هامش ن(أ): ﴿إذ عُرض عليه بالعشيِّ﴾ (الآية)، دليل على الشمس؛ الآية: ﴿إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ﴾؛ ص/31.

[6] – في ن(س): كما.

[7] – في ن(س): أو لاَ.

[8] – الشطر من بيت الشاعر أبي تمّام، ورد في صبحى الأعشى في صناعة الإنشاء، للقلقشندي، 291/2؛ وتمامه:
كَرِيمٌ مَتَى أمدَحهُ أمدَحهُ وَالوَرَى .... مَعِي، وَإِذَا مَا لُمتُهُ لُمتُهُ وَحدِي.

[9] – في ن(س): إتيان.

[10] – في ن(ث): اللطافة، وفي ن(ك) لطافة.

يَنطَلِقُ لِسَانُهُ﴾[1] كما يدلُّ على الكُلِّية في اللَّوم[2]، والواو في قوله: (والورى)؛ للحال، إنَّما جُعلت للحالِ ولم تُجعل للعطف على الضمير المرفوع المستتر في "أمدحه" لوجود الفصل بالضمير المنصوب المتصل به لوجهين، الأول: لموافقته المصراع الثاني؛ لأنَّ "وحدي"[3] فيه وقَعَ حالاً، والثاني: أنه لو جُعل للعطف لكان مدح الورى جزءاً من مدحه بخلاف جعلها للحال، فإنَّ مدح الورى له يكون مستمراً دائماً، فإذا مدح فهو وافقهم فيما هُم فيه، وإذا لاَمَه لم يوافقه أحدٌ في ذلك وهذا أبلغ، قوله: (نافرٌ كُلَّ التَّنافُر)[4]؛ أي: أنَّ فيه تنافراً، ولا يلزم أن لا يكون تنافراً أكمَلَ منه ليُنافِيَ ما سبق أنَّ الثاني دون المثنّاةِ[5]، قوله: (أي كون الكلام معقداً)؛ إشارةٌ إلى أنَّ المصدر مَن عَقَّد المبنيَّ للمفعُول.

قوله: (أمَّا في النَّظم)؛ أي: اللَّفظ نظماً كان أو نثراً؛ والمراد به التَّعقيد اللَّفظي، ويحصل [6و] بارتكاب غير الأصل من تقديم ما أصله التأخير[6] أو تأخير ما أصله التقديم أو حذفٍ أو غير ذلك من كون ترتيب الألفاظ على خلاف ترتيب المعاني، قوله: ("مِثلُهُ" اسمُ ما، و"فِي النَّاسِ"[7] خبرُهُ)؛ لا دليل هنا على كون ما عاملةٌ أو مُهملة؛ بل يجوز الأمرين؛ فلا

---

[1] – اقتباس من قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّى أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ وَيَضِيقُ صَدْرِى وَلاَ يَنطَلِقُ لِسَانِى فَأَرْسِلْ إِلَى هَارُونَ﴾؛ الشعراء/12.

[2] – في ن(ف) مضاف: في المدح.

[3] – في ن(ك) : وحدي.

[4] – الشاهد بيت الجاحظ؛ وقد مرَّ قبل قليل؛ وتمامه: وَقَبرُ حَربٍ بِمَكَانٍ قَفرٍ .... وَلَيسَ قُربَ قَبرِ حَربٍ قَبرُ.

[5] – في ن(س): المتناهى، وفي ن(ف): المثنات.

[6] – في ن(ف) سقط لاعبارة: ما أصله التأخير.

[7] – الشاهد بيت الفرزدق؛ وفيه يمدح بِهَا إِبْرَاهِيم بن هِشَام بن إِسْمَاعِيل الْمَخْزُومِي خَال هِشَام بن عبد الْملك بن مَرْوَان؛ وَالشَّاهِد فِيهِ التعقيد وَهُوَ أَن لَا يكون الْكَلَام ظَاهر الدّلَالَة على الْمُرَاد يَعْنِي المدوح فِي النَّاس حيٌّ يُقَارِبه أَي أحد يُشبههُ فِي الْفَضَائِل إِلَّا مملكاً يَعْنِي هشاماً أَبُو أمه أَي أَبُو أم هِشَام أَبوهُ أَي أَبُو المدوح فَالضَّمِير فِي أمه للمملك وَفِي أَبوهُ للممدوح ففصل بَين أَبُو أمه وَهُوَ مُبْتَدأ وَأَبوهُ وَهُوَ خَبره بأجنبي وَهُوَ حيٌّ وَكَذَا فصل بَين حَيّ ويقاربه وَهُوَ نَعته بأجنبي وَهُوَ أَبوهُ وَقدم المستثني على الْمُسْتَثْنى مِنْهُ فَهُوَ كَمَا تَرَاهُ

وجهَ لِجزمِ الشَّـــ[1] بأنه اسم ما؛ وقد جوَّز في الشَّـــ[2] الوجهين إلاَّ أن يُقال: "إذا استوى الإهمال والإعمال في العامل فإعمالُه أولى من إلغائِهِ"، وقد قيل: إنَّ "مِثلُهُ" مبتدأ وَ"حَيٌّ" خبره، و"في النَّاسِ" حالٌ من الخبر؛ وكان في الأصل وصفاً له فلمَّا قُدِّم انتصب على الحال كما هو المعهود من وصف النكرة، وقيل: "حيٌّ" مبتدأٌ و"مثله" خبره، وسوَّغَ الابتداء بالنكرة تقديمُ الخبر عليه، وقيل غير ذلك.

قوله: (قيل: ذِكرُ ضُعفِ التأليفِ يُغني عن ذكرِ التَّعقيد اللَّفظي؛ لأنه لا يكون إلاَّ لضُعفِ التأليف)؛ فالخُلوصُ عن الضعف يوجب الخلوص عنه؛ اعلم أنَّ الخلخالي[3] اعترض أنَّ ذِكرَ أحد الأمرين من الضعف والتعقيد اللفظي يُغني عن الآخر أمَّا اعتبار الضعف فَلِمَا سبق، وأمَّا اعتبار[4] التعقيد فلازمٌ للضعف؛ لأنَّ التأليف إذا لم يوافق القانون أوجب صعوبةً في الفهم لا محالة، والخُلُوص عن اللاَّزم يوجب الخُلُوصَ عن الملزوم، فإنَّ قَصَدَ الشَّـــ[5] ـرحمه الله تعالى ـ دفع اعتراضه لم يحسن[6] الاقتصار على بعض[1] السُّؤال، وإن كان الاقتصار بناءً على

فِي غَايَة التعقيد وَكَانَ من حق النَّاظِم أَن يَقُول وَمَا مثله فِي النَّاس أحد يُقَارِبه إِلَّا مملك أَبُو أمه أَبوهُ؛ وقد ورد هذا الشاهد مع الشرح، في "معاهد التنصيص"؛ 43/1؛ وتمامه:

وَمَا مِثلُهُ فِي النَّاسِ إِلاَّ مُمَلَّكاً .... أَبُو أمِّهِ حيٌّ أَبُوه يُقَارِبُهُ.

[1] – هكذا في الأصل، وفي هامش ن(أ): "الشارح"، بمداد مغاير وخط مغاير أيضاً، وفي بقيّة النُّسخ: الشَّارح، وسيتعمد الناسخ من هنا اختصار كلمة الشَّارح والشَّرح في المتن باختصارهما بـــ"الشَّـــ"، ويدرك الفرق بينهما حسب السياق، كما سيختصر أيضًا كلمة "المُصنِّف" بـــ "المُصـــ"، كما سيأتي في محله.

[2] – في ن(س) و(ف) و(ك): الشَّرح.

[3] – سبق التعريف به.

[4] – في ن(ف): باعتبار.

[5] – في بقيّة النسخ: الشَّارح، والرّاجح أنه الخلخالي، وفي مواضع نجده يتحدث عن قطب الدين الشيرازي وكلاهما قد شرحا "مفتاح العلوم".

[6] – في ن(س) وردت كلمة "أعني" بدل عبارة "لم يحسن"، وفي ن(أ) شطّبت "أعني" وكتب فوقها بمداد مخالف "لم يحسن".

ما ذكره لا يدفع السُّؤال بتمامه، لأنه إنَّما يدفع إغناءُ ذكرِ[2] ضُعف التأليف [6ظ] عن التعقيد؛ فلا يدفع العكس أن يقال: "لا نُسلِّمُ أنَّ كُلَّ ضُعفٍ يُوجبُ تعقيداً"، فإنَّ مثل: جَاءَنِي أحمدٌ؛ بالتنوينِ مشتملٌ على ضعفٍ دون التعقيد، قوله: (باجتماع عدَّة أمورٍ موجبةٌ لصعوبة فهم[3] المعنى)؛ وسواءً كان كلّ واحدٍ من تلكَ القوانين جارياً على القواعد أم لا، وبهذا ظهر فسادُ قول من قال: "لاَ حاجة إلى ذكر تقديم المستثنى في بيان التعقيد"، قوله: (إذ لا يخفى أنه يُوجب زيادة التعقيد تعليلٌ[4] لفسادِ ما قيل إلخ)، قوله: (وذلك بسبب إيراد اللَّوازم)؛ قد يُفهم[5] منه أنَّه السَّبب في التعقيد لا غير؛ ويوجّه بأنه إذا حَصَل[6] التعقيد بسبب أن قُصِد باللفظ ما ليس مِن لوازم معناه، يكون داخلاً في ضُعف التأليف، والوجه أنه إنَّما خَصَّ الإيراد بالذكر لأنَّ القسم الآخر وهو أن يُراد باللفظ ما ليس من لوازمه أقلُّ قليلٍ؛ سيما في كلامٍ يُعتدُّ به، ثم إن أريد باللوازم والوسائط معنى الجنس على ما عليه أئمة الأصول[7] أنَّ لام الجنس تُبطل الجمعية إلى الجنسية فلاَ خفاءَ، وإن أريد معنى الجمع فظهر أنَّه لا يصحُّ اعتباره بالنظر إلى كلِّ مادةٍ فلابدّ من اعتباره بالنظر إلى المُراد، فيكفي في كل مادةٍ وجود لازمٍ يفيد[8]؛ وعلى كلا التقديرين فالظاهر أنه يلزم بكثرة الوسائط في كلِّ مادة، ووجهه أن يراد بالكثرة؛ أن يكون فوق الواحد؛ فاللاَّزم وجود لازمٍ يفيد مفتقراً إلى واسطتين أو أكثر في كلِّ مادة.

– في ن(س) وردت كلمة "بعض" بدل كلمة "آخر"، وفي ن(أ) شطّبت "آخر" وأشيرَ من فوقها إلى الهامش إلى كلمة "بعض" بدلاً عنها.[1]

[2] – وردت كلمة "ذكر" ملحقة في هامش ن(س).

[3] – وردت كلمة "فهم" ملحقة في هامش ن(أ) و لم ترد في ن(س).

[4] – في ن(ث): تقليل.

[5] – في ن(ف): قد يُعهد.

[6] – في ن(ف): إذا صلُحَ.

[7] – يريد: علماء أصول النحو.

[8] – في ن(ف): بالنظر إلى العاديّ، فيكون في كلّ مادة وجود لازمٍ يفيد.

قوله:

(سَأَطلُبُ بُعدَ الدَّارِ عَنكُم لِتَقرَبُوا[1])

في ذكر السِّين[2] وإضافة البعد إلى الدار مع إضافة القرب إلى ذوات المخاطبين لطائِفَ؛ حيثُ أشار بِذِكر[3] السِّين، إلى طلب البُعد وإن كان يُتوصَّل به إلى مقصودٍ عظيمٍ هو القُرب؛ لكن لَمَّا كان [7و] في نفسه طلباً للبعد الذي هو أردَى مِن الرَّدَى وأسوأ مِن الرَّدَى[4] سَوقُ[5] الاقتحام في مهلَكَةِ ارتكابه؛ وأخَّر التَّورُّطَ في وَرطِ التزامه، هذا إن جعل السِّين على موضوعه وهو الاستقبال، وإن حَمَلَه[6] على مجرد التأكيد؛ فاللَّطافة باعتبار العبارة الدَّالة على الاستقبال وصفاً ورمزاً بإضافة البُعد إلى الدَّار والقُرب إلى ذواتِهم، إلاَّ أنه إن تعلَّقَ غَرَضٌ بطلبِ البُعدِ فالعاشق لا يطلُبُه؛ ولا يُعدّ بُعد نفسه مُحالاً، فكيف يطلبه بل يطلبُ بُعد مكانه؛ ومطلوب المحب إنَّما هو قُرب ذات المحبوب لا قُرب مكانه.

قوله: (هو الصحيح)؛ إمَّا لأنه ثَبَت عنده بنقلٍ صحيحٍ، وإمَّا لأنَّ الصحيح[7] في معنى البيت ما ذكره الشَّيخُ[8] وهو مبنيٌّ على الرفع[1]، قوله: (لكنه أخطأ)؛ كأنه أراد بالخطأ ما يُعدُّ

---

[1] – من بيت العباس بن الأحنف، في ديوانه، ص106، وفي دلائل الإعجاز، ص268، وفي الإيضاح، ص17؛ وتمامه:

سَأطلُبُ بُعدَ الدَّارِ عَنكُم لِتقرُبُوا .... وَتَسكُبُ عَينَايَ الدُّمُوعَ لِتَجمُدَا.

[2] – ورد في هامش ن(أ) طرّة تفيد الشرح: "للطلب وقد يكون للتأكيد".

[3] – في ن(س): سقطت لفظة "بذكر"، ولعلها سقطت سهواً من الناسخ.

[4] – في (ث): سقط للكلمة.

[5] – في ن(س): وأسوأ مِن السُّوء.

[6] – في ن(ف): وإن حملتَهُ.

[7] – في ن(ف): سقط للكلمة.

[8] – الرّاجح أنه الشيخ عبد القاهر الجرجاني لأنه يستعمل هذه اللفظة معه فقط، وفي الشروح ورد ذكر عبد القاهر الجرجاني في هذا الموضع بالذات.

خطأً، ويكون في حكمه عند البلغاء، وإلاّ فله وجهٌ ظاهرٌ مِن الصِّحة كما ذكره في الشَّرح؛ أنه استعمل الجمود في خُلوِّ العين[2] مطلقاً مجازاً استعمالاً للمُقيَّد في المطلق، ثم يُكنِّي[3] بالمطلق عن السرور[4]، قوله: (أطيب نفساً)؛ صيغة[5] المتكلم[6] من طاب يطيب ونفساً تمييز، ولا يحسن أن نجعل صيغة المتكلم من طيّب يَطيب ونفساً مفعول به، قيل: الظاهر من كلام الشيخ[7] أنه جعل طلب البُعد مجازاً عن لازمه، وهو طيبُ النفس، وجعل سكب الدموع مجازاً عن سببه، والأوجَهُ أنه لا حاجة إلى التجوُّزِ في سكب الدموع بل ما ذكره[8] تقريرٌ للمعنى وبيانٌ لسبب السَّكب، قوله: (وللقوم)؛ هاهنا كلامٌ فاسدٌ، وهو ما ذكروا في معنى البيت أنَّ عادة الزمان والإخوان الإتيان؛ [7ظ] بنقيضِ المطلوب وخِلاف المقصود، وطلب الشاعر البُعدَ ليحصلَ نَقِيضُه وهو القُرب، وطلب الحُزن ليحصُلَ نقيضُه وهو السرور، ووجه فساده أنَّ الزمان والإخوان إنَّما يأتيان بما هو نقيضٌ للمطلوب في الواقع، لا بِما يظهر أنه مطلوبه وليس به؛ وربما يدفع الفساد بأنَّ من ظرافة الشعراء أنهم يعتمدون طلب شيءٍ يكون مطلوبهم

---

[1] – في هامش ن(أ) وردت هذه الطّرّة: "ووجه النصب بأن مُضمرة عطفٌ على بُعد من عطفِ مصدرٍ مُأوَّلٍ على مصدرٍ ظاهرٍ"، و لم ترد في غيرها.

[2] – الشاهد بيت أبي عطاء السندي، في دلائل الإعجاز، ص269، وفي الإيضاح، ص18؛ وتمامه:

ألاَ إنَّ عَيناً لَم تَجُد يَومَ وَاسِطٍ .... عَلَيكَ بِجَارِي دَمعِهَا لَجَمُودُ.

[3] – في هامش ن(أ) وردت هذه الطّرّة: "لا بجمود العين عن السرور" وقد أشير إليها لتكون تعليقا ربما، بخط مخالف، و لم ترد في غيرها.

[4] – في هامش ن(أ) ورد أيضاً: "ووجه النصب بأن مُضمرة عطفٌ على بعد من عطف مصدر مأوَّل على مصدرٍ ظاهرٍ".

[5] – في ن(ك): صفة.

[6] – العبارة الآتية: "مِن طاب يطيب؛ ونفساً تمييز، ولا يحسن أن نجعل صيغة المتكلم"، وردت في هامش ن(أ) بغير خط الناسخ، وهي مثبتة.

[7] – لم ترد لفظة "الشيخ" في ن(س).

[8] – في ن(ف): مادة.

خلافه تأسِّياً[1] إلى حصوله لَمَّا اشتُهر أنَّ الزمان يأتي بخلاف المقصود؛ وهذا من الأمور الخطابيات التي يأتي بها الشعراء[2] تَطَرُّفاً[3]؛ ولا يقدح أمثال هذه المناقشات، وقد جاء بذلك صريحاً أبو الحسن الباخرزي[4] قال:

وَلَكَم تَمَنَّيتُ الفِـــرَاقَ مُغَالِطاً .... وَأَحلَّت في استِثمَارِ غَرسِ وِدَادِي

وَطَمِعتُ مِنهَا بِالوِصَالِ لِأَنَّها .... تَبنِي الأُمُورَ عَلَى خِلاَفِ مُرَادِي[5]

قوله: (خُلوصه مما ذُكر)؛ أي: في فصاحة الكلام من ضُعف التأليف، وتنافر الكلمات، والتعقيد اللَّفظي والمعنوي مع فصاحة كلماته، قوله: (ومن كثرة[6] التكرار)؛ أي: تكرار اللَّفظ الواحد فعلاً كان أو حرفاً أو اسماً ظاهراً أو مُضمَراً، قوله: (وتتابُعِ الإضافات)؛ أي المتداخلة كما في قوله:

حَمَامَةَ جَرعَا حَومَة الجَندَلِ [اسْجَعِي][7]

---

[1] – في ن(ف): تسبّباً.

[2] – في ن(س): الشعر.

[3] – في ن(ف): تظرفاً، وكلا الوجهين مقبول، فالأول من الطُّرفة والطَّرافة، وهذا من الظَّرف والنكتة.

[4] – هو: الباخرزي (ت:467 هـــ / 1075 م)؛ علي بن الحسن بن علي بن أبي الطيب الباخرزي، أبو الحسن: أديب من الشعراء الكتاب، من أهل باخرز (من نواحي نيسابور) تعلم بها وبنيسابور، وقام برحلة واسعة في بلاد فارس والعراق، وقتل في مجلس أنس بباخرز، كان من كتاب الرسائل، وله علم بالفقه والحديث. اشتهر بكتابه "دمية القصر وعصرة أهل العصر/مط" وهو ذيل ليتيمة الدهر للثعالبي، وله "ديوان شعر/مخ"؛ الزركلي، ج4، 272.

[5] – ينظر: محمد بن حسين العاملي، الكشكول، تح: محمد عبد الكريم النمري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، ج2، ص81.

[6] – في ن(ث): مكثره.

[7] – البيت لابن بابك، وتمامه: حَمَامَةَ جَرعَى حَومَةِ الجَندَلِ اسجَعِي .... فَأنتِ بِمَرأىً مِن سُعَاد وَمَسمَعِ. ينظر: عبد الرحمن بن حسن حبنكة الميداني الدمشقي(ت:1425هـــ)، البلاغة العربية، دار القلم دمشق، ط1، 1996، ص120.

وغير المتداخلة كقوله صلى الله عليه وسلم: «الكَرِيمُ بنُ الكَرِيم بنُ الكَرِيم بنُ الكَرِيم، يُوسُفُ بنُ يَعقُوب بنُ إسحَاق بنُ إبرَاهِيم»[1]؛ قوله: (وتُسعدُني في غَمرةٍ)[2]؛ المضارع هاهنا واقعٌ موقع الماضي؛ أي: ساعدتني هذه الفَرَسُ في الشَّدائد مرة بعد أخرى؛ وليس المراد أنه يخبر [8و] عن فَرَسِهِ أنَّها تُسعِدُهُ في المستقبل؛ والغِمرُ لغةً: ما يغمُرك من الماء؛ أي: يُغَطِّيكَ؛ استُعِيرَ للشِّدَّة لأنَّها تغمُر صَاحبَهَا، قوله: (كأنَّها تجري في الماء)؛ فيه إشعارٌ بأنَّ إطلاقَ السَّبوحِ على الفرسِ على سبيل الاستعارة على ما ذُكر في "الأساس"[3]؛ ومِن المجاز: فرسٌ سَابِحٌ وسَبُوحٌ، ووجهه أنَّ السَّابِحَ والسَّبُوحَ مَن يَسبَحُ في الماء، فإن اعتبر موصوف السَّبُوح في البيت هو الفرس على تشبيه سيرها في البرِّ بسبحِهَا في البحر في سرعة السَّير مع عدم إتعاب الرَّاكب يكون السَّبُوح استعارة تبعية؛ لأنه شبَّهَ السير بالسَّبحِ ثم أطلق اسم المشبه به على المشبه على طريق الاستعارة التصريحية، ثم اشتق منه اسم فاعل؛ وإن اعتبر الموصوف غير الفرس على تشبيه الفرس بشخصٍ سابحٍ في الماء تكون استعارةً أصليةً مُصرَّحةً[4].

قوله: (ولا يخفى أنه لا يحصل[5] كثرته بذكره ثالثاً)؛ لأنَّ التِّكرار كما قال: هو الذِّكر مرةً بعد أخرى، فإمَّا أن يُراد به مجموع الذِّكرين أو الذكر الأخير، وعلى الأول لا يتحقق بتَثلِيثِ الذكر تعدُّدُ التِّكرار، فضلاً عن كثرته، وعلى الثاني لا يتحقق كثرته بالتثليث دون تحقق تعدده، لأنَّ الظَّاهر أنه لا يتحقق الكثرة بمجرد التَّعدد بل يحتاج إلى زيادةٍ عليه فلابدَّ من

---

[1] – ورد الحديث في مسند أحمد، باب المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن عمر، ج2، ص96؛ الحديث رقم: 5712؛ وتمامه:

"الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم؛ يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم صلى الله عليهم وسلم".

[2] – من بيت المتنبي، في ديوان، 70/2؛ وتمامه:

وَتُسعِدُنِي فِي غَمرَةٍ بَعدَ غَمرَةٍ .... سَبُوحٌ لَهَا مِنهَا عَلَيهَا شَوَاهِدُ.

[3] – ينظر: الزمخشري، معجم أساس البلاغة، 433/1، و 686/1.

[4] – سقطت من ن(س) عبارة: "ثم اشتق منه اسم فاعل .... بشخصٍ سابحٍ في الماء".

[5] – الجملة: "لا يحصل" لم ترد في ن(س) أيضاً.

تربيع[1] الذكر لا أقلّ حتى يتحقق ثلاث تكرارات، قوله: (والجندلُ أرضٌ ذاتُ حجارةٍ يُخالف ما في "الصِّحاح")[2]؛ الجندَلُ بسكون النُّون وفتحِ الدَّالِ الحِجارةُ، ويمكن التوفيق بأنّ ما ذكره ـرحمه اللهـ لا يُباينُ المراد هاهنا، فإنه أريد باسم الحجارة [8ظ] هاهنا موضعها، قوله[3]: (وفَسَادُ ذلك مما يشهد به العقل والنقل)؛ أمَّا النقل: فما نُقل عن "الصِّحاح"[4]؛ وأمَّا العقل: فلأنّ المناسب إنَّما يكون داعي الأمر بالتصويت سماعُ غير المُصوّت لهُ لا سماع المُصوت لصوت الغير، ويخدشه أنه إنَّما يكون كذلك إذا كان الغرض من التصويت إسماع الصوت، أمَّا إذا كان إظهار النشاط كالبلابل تترنَّمُ بمشاهدة الأنوار والأزهار فلا، وربَّما يؤيِّدُهُ أنه لم يقتصر في داعي الأمر بالتصويت على السَّماع، بل ضمَّ إليه الرُّؤيَةَ بل قدَّمها.

وغاية ما يُمكن أن يُقال: "معنى شهادةُ العقل بفساده أن يحكم بفساد توجيهٍ يخالفُ النقل وعنه مَندَحَة[5]"، قوله: (راسخة)؛ احترَزَ به عن الحال؛ فإنه كيفيةٌ في النفس غيرُ راسخةٍ فيها، قوله: (والكيفية عرضٌ دخل فيه جميع الأعراض بنحو)، قوله: (ولا يتوقف تعقّله على تعقّل الغير)؛ احترَزَ به عن الأعراض النّسبيَّة كالأبوّة والبُنوّة، والفعل والانفعال، والمُلك والأين[6] وغير ذلك، قوله: (ولا يقتضي القسمة)؛ احترَزَ به عن الكمِّ المتصل والمنفصل، قوله: (واللاّقسمة)؛ احترَزَ بِهِ عن النقطة والوحدة لاقتضائهما عدم القسمة[7]، في محله بيان الواقع لا يحترز به عن شيء.

---

[1] – في ن(ف): توسّع.

[2] – معجم الصِّحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت:393هـــ)، وبالفعل لم ترد فيه هذه المادة.

[3] – "قوله" لم ترد في ن(س).

[4] – أي قوله: "فلانٌ بمرأى منّي ومسمع؛ أي بحيث أراه وأسمع قوله"، الجوهري، الصحاح، ج6، ص2349.

[5] – في ن(س) و(ف): مندوحة، وقد وردت الصيغتان في المعاجم ما يفيد نفس المعنى، أي: الفُسحَة والسَّعَة.

[6] – في ن(ف): والأمر.

[7] – في ن(س): يلي "القسمة" لفظة: قوله؛ مباشرة، وفي ن(أ) فراغ قدره كلمة ملئ بثلاث خطوط هكذا [///].

قوله: (اقتضاءً أوّليّاً)؛ يُدخل العلم المتعلق بما يقتضي القسمة وبما يقتضي عدم القسمة؛ لأنه اقتضاء ثانوياً للعلم لا أوّليّاً، أي عارضٌ[1] لا ذاتياً، قوله: (فخرج بالقيد الأول)؛ يعني بقوله (لا يتوقّف تعقُّله على تعقُّل الغير)، قوله: (مثل الإضافة)؛ وذلك كالأبوَّة [9و] والبُنوَّة، قوله: (والفعل[2] والانفعال)؛ الفعل كون الشيء[3] مؤثِّراً كالقاطع[4] ما دام قاطعاً، والانفعال كون الشيء مؤثَّراً فيه كالمُنقطع ما دام مُنقطعاً، قوله: (ونحو ذلك)؛ كالمُلك والأين[5] ومتى والوضع، قوله: (وبقولنا: لا يقتضي القسمة الكميات)؛ الكم: عرضٌ[6] يقبل الانقسام[7] لذاته، قوله: (النقطة والوحدة)؛ الوحدة كون الشيء بحيث لا ينقسم إلى أمورٍ متشاركة[8] في تمام ذاتِهِ، وليس له مفهومٌ وراءه، فإن كان له مفهومٌ وراءه فهو النقطة، قوله: (ليدخل فيه[9] مثل: العلم بالمعلومات المقتضية للقسمة واللاّقسمة)؛ العلم بالمعلومات يقتضي القسمة، إن كانت المعلومات متعددةً، ويقتضي اللاّقسمة إن لم تتعدد كالوحدة، قوله: (إشعارٌ بأنه[10] لو عبّر عن المقصود إلخ)؛ قد يُفهم منه أنه لو لم يذكرِ المَلَكَة في التعريف يلزم أن يكون هذا المُعتبر[11] فصيحاً وليس كذلك، لأنه إن أراد التعبير عن المقصود في الجملة فظاهرٌ أنّ كون اللاّم في المقصود للاستغراق يأبى ذلك، وإن أُريد التعبير عن كلِّ ما يدخل تحت مقصده

---

[1] – في ن(س): عرض.

[2] – في هامش ن(أ) طُرّة فيها: كون الشيء مؤثرًا في غيره كالنار.

[3] – في ن(ف): سقط للعبارة من "شيء" الأولى إلى التالية.

[4] – في هامش ن(أ) طُرّة فيها: السّكين مثلاً.

[5] – في هامش ن(أ) طرّة فيها: أين زيد؟

[6] – في ن(س): غرضه.

[7] – في ن(ف): القسمة.

[8] – في ن(س) و(ف): تُشاركه.

[9] – في ن(س): لم ترد لفظة "فيه".

[10] – في ن(ف): إشعارٌ به.

[11] – في ن(س): المعبّر.

على ما هو معنى الاستغراق العُرفي، فالظاهر أنه لا يتحقَّق بدون الرسوخ، قوله: (ما لم يكن ذلك راسخاً فيه)؛ مَحَلُّ تأمُّلٍ.

ويمكن دفعه بأن ليس قصده إلاَّ أنَّ ذِكرَ الملَكَةِ يُشعر بما ذكر؛ ولا ريب في استقامة هذا الإشعار، وأمَّا أنَّ في التعريف ما يُوجب عدم فصاحة هذا المعبر فغيرُ قادحٍ في ذلك، ولو قال قوله: (بملَكَةٍ) احترازاً عن تعبير هذا المعبر، لتوجه ما ذكرنا على أنه لو قال كذلك يمكن الدفع أيضاً، قوله: (أمَّا المُركب فظاهرٌ)؛ نحو: إنَّ زيداً قائمٌ[1]، ولم يُمثِّل له لوضوحه، قوله: [9ظ] (وأمَّا المُفرد)؛ لَمَّا كان التعبير عن المقصود بلفظٍ مفردٍ خفيّاً جدّاً؛ إذ لا يُتصور إلاَّ في صورةٍ واحدةٍ؛ مثَّل له بقوله: (كما تقول عند التعدُّد[2] إلخ).

قوله: (مع فصاحتِهِ)؛ أي: إنَّما تعتبر بلاغة الكلام بعد ثبوت الفصاحة له، فلو وُجِد في الكلام شيءٌ من الأسباب المُخلَّة بفصاحته لم يكن بليغاً؛ وإن كان مطابقًا لمقتضى الحال، قوله: (هو الأمر الدَّاعي)؛ أي: الباعث الحامل، قوله: (الذي يؤدَّى به أصلُ المراد)؛ أي: المعنى اللُّغوي المطابق عند أهل اللغة، قوله: (خصوصية ما وهي)؛ أي: تلك الخصوصية؛ كون ذلك الكلام مكيَّفاً بكيفيةٍ مخصوصةٍ، وذلك هو مقتضى الحال، قوله: (وقولك له)؛ أي: للمخاطَبِ المنكِرِ للحُكمِ، قوله: (والتأكيد مقتضى الحال)؛ وهو أمرٌ كُلّيٌ له جزئياتٌ كثيرة، قوله: (كلامٌ مطابقٌ لمقتضى الحال)؛ بمعنى[3] أنَّ مقتضى الحال الذي هو التأكيد مثلاً صادقٌ عليه؛ لأنَّ هذا الكلام جزءٌ من جزئيات ذلك الكُلِّي ومصدّق عليه[4]، قوله: (وتحقّق[5] ذلك)؛ أي: مطابقة الكلام لمقتضى الحال، قوله: (إنَّه من جزئيات ذلك الكلام[6])؛ يعني أنَّ قولك: إنَّ زيداً في الدَّار؛ جزئي من جزئيات مقتضى الحال الذي هو أمرٌ كلِّي، وهو الكلام المكيّف

---

[1] – في ن(ف): تعداد، وفي هامش ن(أ) طرّة فيها: فصيح.

[2] – في ن(س): التعداد.

[3] – في ن(س)، و(ف): يعني.

[4] – في ن(ف): ومصدوق عليه.

[5] – في ن(ف): وتحقيق.

[6] – في ن(ف): الكليّ.

بكيفية مخصوصة، قوله: (فإنَّ الإنكار مثلاً)؛ أي: الذي هو حالٌ من أحوال المخاطب، قوله: (يقتضي كلاماً مؤكداً)؛ أي: كلاماً مكيّفاً بكيفيَّةٍ مخصوصةٍ، قوله: (وهذا)؛ أي قولك: إنَّ زيداً في الدَّار؛ مطابقٌ له، أي لمقتضى الحال[1]، قوله: (الذي هو كلامٌ مؤكدٌ)؛ بمعنى: أنَّ ذلك الكلام المؤكد الذي هو مقتضى [10و] الحال صادقٌ على قولك: إنَّ زيداً في الدار ونحوه، قوله: (على عكس ما يقال: أنَّ الكليَّ مطابقٌ للجزئي)؛ أي: مطابقة الكُليِّ للجزئي صَدَقَ الكليّ عليه، ومطابقةُ الجزئي للكليّ بمعنى مصدوقيته؛ وصادقه الكلي عليه.

قوله: (فإنَّ مقامات الكلام متفاوتَةٌ[2])؛ المراد بالمقامات الأحوال؛ إذ لا فرق بينها إلاَّ بالاعتبار كما يقول الشَّـــ[3]، والمعنى: أنَّ مقتضيات الأحوال مختلفة؛ لأنَّ الأحوال متفاوتة مختلفة، وكل حالٍ يقتضي كلاماً مُكيَّفاً بكيفيَّةٍ مخصوصةٍ لم يقتضِهِ الآخر، وإلاَّ لم يكن تفاوتٌ ولا اختلافٌ بين الأحوال، قوله: (لأنَّ الإعتبار اللاَّئقَ تعليلٌ لبيان علّة تفاوُتِ المقامات لاختلاف المقتضى)؛ لأنه إذا تفاوتت المقامات لاختلاف مقتضى الحال[4]؛ فالاعتبار اللائق بأحدها تفاوت المقتضى، وهو الذي يكون مقتضاه يُغاير الاعتبار اللائق بالآخر، وتفاوُتُ مقتضيات المقام عينُ[5] تفاوت مقتضيات الأحوال؛ لأنَّ المقام هو الحال لا تغايُر بينهما إلا باعتبارٍ[6] كما ذكره.

قوله: (أي خلاف كل منها)؛ أي: التنكير والإطلاق والتقديم والذكر، قوله: (أو المسند)، أي أو تنكير المسند، قوله: (يناسبه التعريف)؛ أي: تعريف المسند إليه والمسند، قوله: (أو متعلِّقه)، أي متعلق المسند[7]، قوله: (مقام تقييده)؛ لا يصحُّ [10ظ] رجوع الضمير إلى

---

[1] – في ن(ك): سقط للقول كاملا.

[2] – في ن(ف): متفاوتات.

[3] – في ن(س) و(ف): الشّارح.

[4] – في ن(ك): المقتضى.

[5] – في ن(س): غير.

[6] – في ن(س): بالاعتبار.

[7] – في هامش ن(أ) طرّة فيها: كالصرف والمفعول والحال إلخ.

مجموع من الحكم، والمتعلق والمسند إليه والمسند؛ ومتعلقه بتأويل المذكور؛ لأنه حينئذٍ لا تستقيم كلمته[1]؛ أو في قوله: (أو أداة قصرٍ أو تابعٍ)؛ ولا إلى أحد المذكورات معيّناً: كالحُكم مثلاً؛ وهو باطل، بل إنه راجعٌ إلى أحدها مطلقاً، وأنه صادقٌ على كلٍّ واحدٍ منها[2]، فيصحُّ تقييد أحدها نحو: كذا وكذا، على أن الأخذ في الأول غيره في الثاني والثالث، ولا حاجة إلى أن يقدَّرها كذا أو تقييده بأداة قصرٍ أو تقييده بتابعٍ إلخ للغيبة عنه بما ذكرنا، قوله: (وقوله[3] مقام ذكره)؛ أي: ذكر المسند إليه أو المسند أو متعلّقاته.

قوله: (وإنَّما: فَصَلٌ)؛ قوله: (ومقامُ الفصلِ يُباينُ مقامَ الوصلِ)؛ حيث لم يقل: والذكر والوصل[4] يُباين مقام خلافه؛ فيكون منخرطاً في سِلسلة ما قبله متصلاً به، قوله: (عظُمَ شأنُ هذا الباب)؛ أي: باب الفصل والوصل، ولعظَمِ خطَرِهِ عَرَّف بعضهم البلاغة بمعرفة الفصل والوصل، قوله: (لأنه أخصرُ وأظهرُ)؛ أمَّا: الظُّهور فقد بيَّنه، وأما: الأخصريَّة؛ فلأنَّ خلافه مركَّبٌ من كلمتين مستقلّتين بخلاف الوصل، فإنَّ حرف التعريف كالجزء منه؛ ولو سلم أنه أي: حرف التعريف كلمته برأسه فهي غير مستقلة، ويدلُّ على أنَّ حرف التعريف كالجزء من مدخوله لتخطية العامل له، قوله: (وللتنبيه على عظم الشَّأن)؛ أي: شأن باب الإيجاز والإطناب والمساواة أيضاً، قوله: (فإنَّ المقام الأول)؛ أي: مقام خطاب الذكيِّ يُباينُ مقامَ الثاني أي: مقامَ خطابِ الغبيِّ، [11و] فما عدا هذا مما قبله من صفات اللَّفظ، وهذا من صفات الخطاب، قوله: (ولكلِّ كلمةٍ مع صاحبتها كالترقيِّ)؛ بالنسبة إلى ما قبله؛ فإنه لَمَّا ذَكَرَ أنَّ: "لكلِّ مقامٍ كلامٌ"؛ ترقيَّ إلى أنَّ لكلِّ كلمةٍ من أجزاء الكلام إذا قُرنت بكلمةٍ أخرى مقامٌ[5] لم يكن لها إذا قرنت بكلمة أخرى غيرها، قوله: (مع ما يشارك تلك المصاحبَةَ في أصل المعنى)؛ كالشَّرط والنَّفي وغيرهما.

---

[1] – في ن(س)، و(ف): لا يستقيم كلامه.

[2] – في ن(س)، و(ف): على كلٍّ منها.

[3] – في ن(س)، و(ف): قوله: وكذا.

[4] – في ن(س): والذكر والوصل.

[5] – في ن(س): سقط من: "أن لكل مقام كلام.." إلى هذا الموضع.

قوله: (الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط)؛ أي: بأداة الشَّرط؛ فلا يلزم اقترانه بنفسه، قوله: (فَلهُ)؛ مع أنَّ مقام ليس له مع "إذا" فإنَّ "إن" للشَّكِّ والتَّردُّدِ، و"إذا" للجزم، فمقام الفعل مع أحداهما غيره مع الأخرى؛ فتقول في محل الشَّكِّ والتَّردد: إن جَاءَ زَيدٌ أتَيتُكَ، وفي محل الجزم: آتِيكَ إذا احمَرَّ البُسرُ[1]، ولا يصحُّ العكس، فظهر أنَّ للفعل الذي هو أولى[2] مقامٌ؛ مع أنَّ غير مقامه مع إذا وإن اشتركتا، أي إن وإذا في[3] معنى الشَّرطية، قوله: (وعلى هذا القياس)؛ كالمبتدأ مثلاً: فإنَّ له مع الخبر المفردِ مقامٌ[4] ليس مع الخبر[5] إذا كان جملةً، قوله: (بمطابقته للاعتبار المناسب)؛ لَمَّا كان لهم عبارتان تُستعملان بمعنىً واحدٍ وهما: مقتضى الحال والاعتبار المناسب؛ فتارةً يُطلقون على الكلام البليغ أنه الكلام الفصيح المطابِقُ[6] لمقتضى الحال، وأخرى يُطلقون عليه أنه الكلام الفصيح المطابق للاعتبار المناسب؛ فأراد المصنِّفُ أن يُنبِّهَ على أنَّ الاعتبار المناسب[7] مرادفٌ لمقتضى الحال؛ حيث قال: "وارتفاع شأن الكلام"؛ أي: ارتفاع كل كلامٍ؛ كما يشهد بذلك إضافة المصدر، قوله: (والمراد بالاعتبار المناسب)؛ الأمر الذي اعتبره المتكلم مناسباً للمقام وهو بعينيه [11ظ] مقتضى الحال، قوله: (بحسب السَّليقة أو بحسب تتبع إلخ)؛ أي: ذلك الاعتبار الذي اعتبره المتكلم إمَّا: بحسب سليقته كالعرب العَرَبَاء، وإمَّا: بحسب ما اكتسبه من تتبع خواص[8] تراكيب البُلغاء بالممارسة

---

[1] – البُسرُ: التمرُ قبل أن يُرطِبَ؛ وهذا المثال شاهد نحوي وبلاغي؛ ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص385.

[2] – في ن(س): الذي هو آتي.

[3] – في ن(ف): إلى.

[4] – في ن(س): مقامًا.

[5] – في ن(ك) سقط من كلمة "الخبر" الأولى إلى الثانية.

[6] – لفظة: المطابق؛ استدركت بخطٍ مغايرٍ في ن(أ) و(س).

[7] – جملة "فأراد المصنّف أن ينبه على أن الاعتبار المناسب"؛ استدركت في هوامش ن (أ) و(س).

[8] – في ن(ف): سقط للكلمة.

والتمرين كغيرهم[1]، قوله: (فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب، تفريعٌ)؛ يعني: إذا كان ارتفاع شأن الكلام لا يكون إلاَّ بمطابقته للاعتبار المناسب، وارتفاع شأن الكلام أيضاً لا يكون إلاَّ بمطابقته لمقتضى الحال، فيكون الاعتبار المناسب[2] هو مقتضى الحال، وإلاَّ لبطل الحصران[3]؛ لأنَّ الاعتبار المناسب ومقتضى الحال لو لم يكونا متساويين لكانا إمَّا مُتباينين أو أحدهما أعمُّ مطلقاً أو أعمُّ مِن وجهٍ وأخَصُّ مِن وجهٍ، فإن كانا متباينَين انتقَضَ كلٌّ من الحصرين بالآخر، وإن كان أحدُهما أعمُّ مِن الآخر مُطلقاً بَطَلَ الحَصرُ في الأخصِّ لوجودِهِ في الأعَم، وإن كان كلٌّ منهما أعمُّ مِن الآخر مِن وجهٍ وأخصُّ مِن وجه بَطُلَ الحصرُ أيضاً في كلٍّ منهما.

قوله: (على ما يُفيده إضافة المصدر)؛ لأنها تفيد الحصر؛ كما ذكروا في: ضربي زيداً قائماً؛ أنه يفيد انحصار جميع الضربات في حال القيام، قوله: (ومعلومٌ أنه إنَّما يرتفع)؛ أي: الكلام الفصيح، قوله: (فقد علم أنَّ المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد)؛ يُشعر بأنَّ الفاء في قوله: (فمقتضى الحال للتَّفرِيع على مُقدِّمَتَين)؛ ذُكرت إحداهما وهي: أنَّ الارتفاع بمطابقة الاعتبار والأخرى معلومة، وهي أنَّ الارتفاع بمطابقة المقتضى؛ ويُشعر أيضاً أنَّ معنى حمل الاعتبار[4] على المقتضى أنَّهما واحد، قوله: (وإلاَّ لَمَا صَدَقَ إنه لا يرتفع إلاَّ بالمطابقة للاعتبار المناسب، ولا يرتفع إلاَّ بالمطابقة لمقتضى الحال)؛ بيانُهُ: أنه إن لم يكن الاعتبار [12و] المناسب ومقتضى الحال متساويين فلا يخلوا من أن يكون بينهما عمومٌ مطلقاً أو مِن

---

[1] – في هامش ن(أ) طرّة فيها: "كالنحّات وأهل البيان".

[2] – في هامش ن(أ)، وردت العبارة ملحقةً بخط مغربي مغاير: "وارتفاع شأن الكلام أيضا لا يكون بمطابقته لمقتضى، فيكون الاعتبار المناسب هو".

[3] – في ن(س): الحصران، والحصران هنا بمعنى الإختصاران.

[4] – جملة: "والأخرى معلومة، وهي أن الارتفاع بمطابقة المقتضى، ويشعر أيضا أن معنى حمل الاعتبار" وردت ملحقة في هامش ن(أ).

وجهٍ أو مُباينةٍ، فإن كان الأول بَطُلَ الحصرُ في الأخص، وإن كان الثاني أو الثالث بَطُلَ الحَصرُ فيهما، وهذا وجه التَّأمل في كلام الشَّـــ[1] ـرحمه الله تعالى ـ.

وحاصله: أنَّ الحال والمقام بمعنىً واحدٍ؛ وهو الأمر الدَّاعي إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يُؤدَّى به أصلُ المُراد خصوصيةً ما، أو تقول: هو الأمر الدَّاعي إلى التكلم بكلامٍ مخصوصٍ؛ ومقتضى الحال والاعتبار المناسب بمعنىً واحدٍ، وهو اعتبار المتكلم تناسُباً بحسب السَّليقة أو بحسب تتبع خواص تراكيب البُلغاء؛ وهذا مقتضى الحال والمقام.

قوله: (فالبلاغة إلخ)؛ موقع هذا الكلام دَفعُ تَوَهُّمٍ؛ تناقضٌ وَقَعَ في كلام "الشيخ عبد القاهر"[2]؛ حيث جعل[3] البلاغة مرةً (راجعةً إلى اللَّفظ) لا إلى المعنى، ومرةً (راجعةً إلى المعنى) لا إلى اللَّفظ؛ فأشار المُصـــ[4] إلى التوقيف[5] بين كلاميه بأنه حيث أثبتها للفظ، فباعتبار دلالته على المزايا والنُّكت الزائدة على أصل المعنى، وحيث نفاها عنه باعتبار عدم دلالته عليها، وإن كان دالاً على المعنى[6] الأول، أعني المعنى اللغوي، وحيث أثبتها للمعاني فالمراد المعاني الثواني، وحيث نفاها عنها فالمراد المعاني اللغوية المُطابقيَّة، قوله: (باعتبار إفادته)؛ أي: إفادة اللَّفظ المعنى من إضافة المصدر إلى فاعله المجازي، إذ[7] المفيد في الحقيقة هو المتكلم بواسطة اللفظ، والمراد بالمعنى الزائد عن المعنى اللغوي لأنه غير معتبرٍ عند البُلغاء، قوله: (باعتبار المعاني والأغراض)؛ [12ظ] يعني: المزايا والنكت الزائدة على المعاني اللغوية، قوله: (لا باعتبار[8] الألفاظ المفردة والكَلِمِ المجرَّدة)؛ أي: الخالية عن المعاني الثواني، وإن كانت دالّةً على المعاني

---

[1] – في ن(س): الشَّارح.

[2] – هو: الشيخ عبد القاهر الجرجاني، وقد سبق التعريف به.

[3] – في ن(ف): رجع.

[4] – في ن(س): المصنف، وهو القزويني.

[5] – في ن(ف): التّوفيق، وفي هامش ن(أ) طُرّة فيها: "لعله التوفيق وهو الموافقة".

[6] – في ن(س): المعاني.

[7] – في ن(س): لأنَّ.

[8] – في هامش ن(أ) طرّة فيها: الباء سببية.

الأُوَل بحسب المطابقة، قوله: (نصبٌ على الظرفية)؛ أي: وَقتاً كثيراً، ويجوز أن يكون صفةً لمصدرٍ محذوفٍ؛ أي: تسميته كثيرة، قوله: (وما لتأكيد معنى الكثرة)؛ فتكون حرفاً زائداً، قوله: (والعامل فيه)؛ يعني في الظَّرف، قوله: (كما يُسمى بلاغةً)؛ فيكون لفظ الفصاحة مَقُولاً بالاشتراك على الكلام الخالص من ضُعف التأليف وتنافُر الكلمات الفصيحة والتعقيد، وعلى الكلام الفصيح المُطابق لمقتضى الحال.

قوله: (يُراد به هذا المعنى)؛ أي: يُراد بالفصاحة في قولهم: "القرآنُ في أعلى طبقات الفصاحة"؛ أنه في أعلى طبقات البلاغة، قوله: (إلى أن يخرج عن ذلك طَوق البَشَر[1])؛ أي: عن مقدُرتِهِ وطاقتِهِ، قوله: (ويُعجزَهُم عن معارضتِهِ)؛ أي: عن الإتيان بمثلِهِ، قوله: (وما يقربُ منه)؛ عطفٌ على قوله: (هو[2])؛ فيكون أصل النظم أعلى، وهو وما يقرب منه حدُّ الإعجاز)؛ فـــــــــ"أعلى" يجوز أن يكون منصوباً بإضمار "أعلى"، ويجوز أن يكون مرفوعاً؛ إمَّا على البَدليَّة من طرفان: بدلُ تفصيلٍ مِن مُجملٍ، وإمَّا على إضمارٍ مبتدأ، أي: "أحدهما أعلى"، وقوله: (وهو الواو للاستئناف)؛ هو مبتدأ وما يقربُ منه معطوفٌ على المبتدأ، (وحدُّ الاعجاز) خبرٌ عن المعطوف والمعطوف عليه، فهو: من باب الإخبار عن شيئين بشيءٍ واحدٍ، قوله: (يعني: أنَّ الطَّرف [13و] الأعلى حد الإعجاز، وما يقرُبُ مِن حدِّ الإعجاز فيكون[3] من باب الإخبار عن مبتدأ واحدٍ بخبرين)، قوله: (لا يكون من الطَّرف الأعلى بل مِن المراتب العليَّة)؛ وفرقٌ بين العليَّة والأعلى، قوله: (لأنَّ القريب مِن حدِّ الإعجاز لا يكون الطَّرف الأعلى)؛ لأنَّ طرف الشَّيءِ نهايتُهُ، فيجب أن يكون أمراً واحداً لا ينقسم في الاعتداد[4] الذي جعل ذلك الأمر طرفاً له، فإذا جعل حدَّ الإعجاز طرفاً أعلى لم يمكن أن يجعل القريب من حدِّ الإعجاز من الطرف الأعلى؛ وإلاَّ يلزم انقسام الطرف في الامتداد الذي جعل الطرف طرفاً له.

---

[1] – في ن(ث): طرق البشر.

[2] – في هامش ن(أ): "على قوله: منه"، وفي هامش ن(س): "على قوله: هو".

[3] – في ن(ك): سقط للكلمة.

[4] – في ن(س): الامتداد.

قوله: (وأسفلُ)؛ عطفٌ على قوله: أعلى، قوله: (وهو ما إذا غُيِّر الكلام عنه إلى ما دونه إلخ)؛ قيل: إنه غير مانعٍ لصدقه على الطرف الأعلى والمراتب المتوسطة، لأنَّ ما دون الأسفل ما دونها أيضاً، فيصدق عليها ما إذا غيّر الكلام عنه إلى ما دونه التحقق والجواب؛ وأنَّ عموم ما في قوله: (ما دونه)؛ أي: إلى أيِّ مرتبة دونه؛ يدفع ذلك، إذ[1] لا يَصدقُ على ما ذكرت مِن الطَّرف الأعلى والمراتب المتوسطة، أنه إذا غيَّر الكلام دون التحقق إلى مرتبةٍ دونه يجب أن تكون دون الأسفل أيضًا، قوله: (مراتب كثيرة)؛ سائر البلغاء تتفاوت في هذه المراتب؛ أعني: بين الطرف الأعلى للبلاغة والأسفل كالشعراء السِّت[2] ونحوهم، قوله: (سوى المطابقة)؛ أي: لمقتضى الحال والمقام، قوله: (لأنَّها ليست مما يجعل المتكلم موصوفاً بصفةٍ)؛ نُقل على الشَّـــ[3]ـرحمه الله تعالى_: أنَّ المراد صفة يتصف بها في العُرف، [13ظ] فلا يقال: عندنا[4] مُجنَّسٌ ومُرصَّعٌ ومُطبَّق؛ لمن يتكلم بما فيه تجنيسٌ وترصيعٌ وتطبيقٌ، كما يقال عُرفاً: بليغٌ فصيحٌ للمتكلم، فاندفع ما قِيل مِن وصفٍ صدَرَ عنه التجنيس بالجنس ضروري الصحة، كما أنَّ إنكار ذلك ضروريُّ البُطلان، وقيل: إنَّ وجهَ تخصيصها ببلاغة الكلام أنَّ تجنسيها[5] للكلام لا يتوقف على بلاغة المتكلم بل على بلاغة الكلام، حتى لو صدر كلامٌ بليغٌ مِن غير متكلمٍ بليغٍ، تكون هذه الوجوه مُحسَّنةً فيه، وربما لن يمنع ذلك بناءً على أنَّها لا تعتبر إذا لم تصدر عن بليغٍ، كما أنَّ خواص التراكيب كذلك.

قوله: (مَلَكَة يقتدر بها على تأليف كلامٍ بليغٍ)؛ الظاهر أنه يصدق على ملَكَةٍ يُقتدر بها على تأليف كلامٍ بليغٍ في نوعٍ من أنواع المعاني كالمدح والذَّم، أو الشُّكر والشِّكاية، أو في

---

[1] – في ن(ف): لم لا.

[2] – الشعراء السّت هم: طرفة بن العبد، وزهير بن أبي سلمى، وعنرة بن شداد، وعمرو بن كلثوم، والنابغة الذبياني، وعلقمة بن عبده.

[3] – في ن(س): الشارح.

[4] – في ن(س): عُرفاً.

[5] – في ن(ث): تحسينها.

نوعين، أو أنواعٍ منها، ولا يُقتدر بها على تأليف الكلام البليغ في جميع الأنواع؛ ولا خَفَاءَ[1] أنَّ هذه المَلَكَة ليست ببلاغةِ المتكلِّم، فالتعريف غير مانعٍ ويمكن أن يُدفع بالعناية، وهي أن يقال: لَمَّا عرَّف فصاحة المتكلم سابقاً بِمَلَكَةٍ يُقتدر بها على التعبير عن كلِّ ما يدخل تحت قصده بلفظٍ يصحُّ عرفاً أنَّ المراد بما ذكر في تعريف بلاغة مَلَكة يقتدر بها على تأليف الكلام البليغ للدلالة على كل ما يدخل تحت قصده من المعاني المركبة، قوله: (فعلم مما تقرر[2])؛ أي علم من تعريف الفصاحة والبلاغة في الكلام والمتكلم أنَّ الفصيح أعمُّ مِنَ البليغ كلاماً كان أو متكلماً؛ لأنَّ الفصاحة مأخوذةٌ في تعريف البلاغة، [14و] فهي كالجزء من البلاغة، فمتى وُجدت البلاغة في كلامٍ أو متكلم فلابد من وجود الفصاحة فيه، وليس كلَّما وُجدت الفصاحة في كلامٍ أو متكلِّم أن توجد فيه البلاغة، قوله: (على استعمالِ المشترك في معنَيَيهِ معاً)؛ وذلك لأنَّ البليغ يوصف به الكلام والمتكلِّم فيكون مشتركاً، قوله: (أو على تأويل كلِّ ما يُطلق عليه لفظُ البليغ)؛ أي: يكون من قبيل المتواطئ؛ أعني المشترك المعنوي، قوله: (لأنَّ الفصاحة مأخوذةٌ في تعريف البلاغة مطلقاً)؛ أي سواءً كانت بلاغة الكلام أو بلاغة المتكلم فكلٌّ منهما يتوقف على الفصاحة، أمَّا بلاغة الكلام فَبِلا واسطةٍ[3]؛ لأنَّها مُطابقة الكلام لمقتضى الحال، وأمَّا بلاغة المتكلم فبواسطة الكلام البليغ؛ لأنَّ بلاغة المتكلم متوقِّفةٌ على بلاغة الكلام، وبلاغة الكلام متوقفة على الفصاحة، فبلاغة المتكلم متوقفة على الفصاحة.

قوله: (ولا عكس بالمعنى اللُّغوي)؛ احترازاً من المعنى الاصطلاحي، فإنه ينعكس به وهو بعض الفصيح بليغٌ، قوله: (لجواز أن يكون كلامٌ فصيحٌ غير مطابق لمقتضى الحال)؛ أي: فلا يكون بليغاً، كقولك لُمنكِرِ قيام زيدٍ: زيدٌ قائمٌ، أو لِخالِيَ الذِّهن: إنَّ زيداً قائمٌ، قوله: (وكذا)؛ أي: كما توجد الفصاحة بدون البلاغة[4] في المتكلم؛ وإليه أشار[5] بقوله: (بجواز أن

---

[1] – وردت: لفظة "خفاء" ملحقة بهامش النسخ (س) و(أ).

[2] – في ن(ث) وفي ن(ك): تقدم.

[3] – في هامش ن(س) وردت العبارة الآتية ملحقة بالمتن: "لأنها مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته".

[4] – جملة: "في الكلام توجد أيضا بدون البلاغة في المتكلم"، من المتن، لكنها وردت ملحقة بهامش ن(أ).

[5] – في هامش ن(س): والشارح أشار إليه.

يكون لأحدٍ ملكةُ التَّعبير عن المقصود بلفظٍ فصيحٍ من غير مطابقةٍ لِمُقتضى الحال)؛ وكأنَّ في قوله: (لجواز أن يكون كلامٌ فصيحٌ تامة)؛ بمعنى يوجد. [14ظ]

قوله: (إنَّ البلاغة في الكلام مرجعها[1] إنَّما جعلُ الأمرين)؛ أعني الاحتراز عن الخطأ[2] في تأدية المعنى المراد، وتمييزُ الفصيح من غيره مرجعَي بلاغة الكلام دون المتكلم وإن كانا مرجعين لبلاغته أيضاً؛ تنبيهاً على أنَّ مرجعيتهما لبلاغة المتكلم إنَّما هي باعتبار مرجعيتهما لبلاغة الكلام، لأنَّ توقف بلاغة المتكلم عليهما باعتبار توقف بلاغة الكلام عليهما، فلو أطلق البلاغة بحيث تتناول البلاغتين أو صرَّح بهما، لم يعلم ذلك لجواز أن يكون توقف بلاغة المتكلم عليهما لا لأجل بلاغة الكلام بل لأجل أمرٍ آخر، قوله: (أي يجب أن يحصل إلخ[3])؛ المرجع يستعمل مصدراً بمعنى: الرجوع، وإن كان على الشُّذوذ؛ لأنَّ القياس فتح العين في المصدر، وقد يكون بمعنى: المفعول أي: الرجوع عليه[4] على الحذف[5] والإيصال[6]، ويستعمل اسم مكان بمعنى: موضع الرجوع، ولا فرق في المعنى بينه وبين المصدر بمعنى: المفعول، فعلى الأول: مرجع الجُود وهو الغنى؛ أي: موضع رجوعه، ويحتمل أن يكون المرجع فيه مصدراً بمعنى: المفعول؛ أي الرجوع إليه للجود وهو الغنى، وما ذكره ـرحمه اللهـ من التفسير[7] ما يجب أن يحصل إلخ؛ إنَّما يُناسب الثاني وهو المصدر بمعنى المفعول لا المصدر بمعناه الحقيقي، والمرجع في عبارة المتن لا تحتمل إلاَّ المصدر بالمعنى الحقيقي، بدليل قوله: (إلى الاحتراز ولو لم يكن كلمة)؛ أي لم يحتمل المصدر بهذا المعنى بل يتعين في اسم الوضع، أو

---

[1] – في ن(ك): موجبها.

[2] – في ن(ث): الخطاب.

[3] – في ن(س) و(ف): إلى آخره.

[4] – في ن(س) و(ف): إليه.

[5] – في هامش ن(أ) وردت طرّة فيها: "أي حذف حرف الجر وإصال الفعل مفعول بنفسه " [هكذا].

[6] – كلمة "الإيصال" لم ترد في ن(س)، وفي هامش ن(أ) وردت طرّة أيضًا فيها: " هذا معنى قولهم من باب الحذف والإيصال" [هكذا].

[7] – في ن(س): من الشرح، وفي ن(ف): من التلقين.

المصدر بمعنى المفعول، قوله: [15و] (فلا يكون بليغاً)؛ أي ولا فصيحاً، كقولك[1] لخالي الذهن:

قَـــبرُ حَـــــرب بِمَكَـــــانٍ قَـــفـــــــــرٍ؛ (البيت)[2]

قوله: (لتوقفه عليها)؛ أي: توقف فصاحة الكلام على فصاحة كلماته، قوله: (والثاني)؛ أي: من مرجعي البلاغة، قوله: (لأنَّ اللُّغةَ أعمُّ من ذلك)؛ أي: قد تُطلق اللغة على غير معرفة أوضاع المفردات من معرفة أحوال اللَّفظ العارضة له؛ مِن: الضَّمة والإعلال والإعراب والبناء وغير ذلك، قوله: (يعني به)؛ أي: بمعرفة أوضاع المفردات المستفادة من متن اللغة[3]، قوله: (علم أنَّ ما عداها)؛ أي: ما عدا المفردات المأنوسة المعلومة[4] من الكتب المتداولة "كالصِّحاح"[5] و"مُجمل اللُّغة"[6] ونحوها، قوله: (إلى تَنقِيرٍ)؛ أي: إلى تفتيش[7].

قوله: (وبهذا)؛ أي: بقولنا؛ بمعنى أنَّ تتبع الكتب المتداولة إلخ؛ وهذا دَفعُ اعتراضٍ واردٍ على عبارة المُصـــ[8] حيث قال: "ومنه ما يُبيَّن في علم التصريف"[9]، قوله: (إذ به)؛ أي: بعلم التصريف[10] لا بغيره يُعلم مخالفةُ الجَلَل[11] للقياس المستنبط بالاستقراء من قوانين اللغة؛

---

[1] – في ن(ف): لقوله.

[2] – الشطر من بيت الجاحظ، ورد في الإيضاح للقزويني، ص16؛ وتمامه:

وقَبرُ حَربٍ بِمَكَانٍ قَفرٍ .... وَلَيسَ قُربَ قَبرِ حَربٍ قَبرُ.

[3] – في ن(ف): من ميز اللغة، وفي هامش ن(أ) وردت طرّة فيها: "أي أصل اللغة لا فرعها".

[4] – في ن(س): المعلومات.

[5] – هو: "معجم الصحاح" للجوهري.

[6] – هو: كتاب "مجمل اللغة" لأحمد بن فارس، وفي ن(ف): من محل اللغة.

[7] – في ن(ف): إلى تنقير أو إلى تفتيش.

[8] – في ن(س) و(ف): المصنِّف.

[9] – في ن(ف): ما يبين في علم اللغة متن اللغة.

[10] – في ن(ك): سقط من بداية القول.

[11] – جَلَل: من الأضداد في كلام العرب، تعني الشيء العظيم وتعني الصغير الهيّن، (لسان العرب).

لأنَّ من قواعدهم أنَّ المِثلَين إذا اجتمعا في كلمةٍ وكان الثاني منهُما متحركاً ولم يكن زائداً لغرضٍ وَجَبَ الإدغام، قوله: (أو في علم النحو)؛ أي: أو بَيَّن في علم النحو، قوله: (كضُعف التأليف)؛ مثل: الإضمار قبل الذِّكر[1] لفظاً ومعنىً وحُكماً، قوله: (والتعقيد اللَّفظي مثل التقديم والتأخير والفصل والحذف ونحو ذلك؛ مَمَّا يوجب صعوبة فهم المعنى مِن اللَّفظ)؛ وإنَّما يُعلم ذلك بعلم النحو، قوله: (كالتنافر؛ إذ به)؛ [15ظ] أي: بالحسِّ لا بغيره، قوله: (وكذا تنافر الكلمات)؛ يعني: أنَّ التنافر إنَّما يُدرَكُ بالذَّوق السَّليم؛ سواءً كان التنافر حروفاً[2] نحو: (مُستَشزِرَاتٍ)[3] أو كلمات نحو قوله: (وقبرُ حربٍ[4] إلخ)، قوله: أي ما بيَّن في العلوم المذكورة مِن اللُّغة والتَّصريف والنَّحو، وهو أي: المبيَّن فيها الغرابةُ ومخالفة القياس والتعقيد اللفظي، قوله: (أو يُدرك بالحسِّ)؛ أي: بالذَّوق السَّليم وهو التنافر مطلقاً، قوله: (فالضَّمير عائدٌ إلى ما)؛ أي: في قول المُصـــ[5]، ومنه ما بيّن في علم متن اللغة، قوله: (فقد سهى سهواً ظاهراً)؛ لأنَّ المقصود إثبات الاحتياج إلى المعاني والبيان؛ إذ مرجعُ البلاغة يتوقف عليهما؛ لأنَّ المرجع أمران: احترازٌ والتَّمييز المذكوران، والأول: يحصل بالمعاني، والثاني: بعضها باللُّغة والصَّرف والنَّحو والحِسِّ وتمييز الغريب من غيره، وتمييز المتنافر من غيره، وتمييز ما فيه ضعف التأليف والتعقيد اللَّفظي من غيره، والبعض الثاني: وهو تمييز ما فيه التعقيد المعنوي من غيره يحصل بالبيان، فلابد من بيان أنَّ البعض[6] الحاصل بالأمور الأربعة غير البعض الحاصل بالبيان، بمعنى أنَّ ما يحصل به لا يحصل بها ليثبت الاحتياج إليه.

---

[1] – في ن(أ) طرّة فيها: "وهو عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً".

[2] – في ن(ك): حرف.

[3] – إشارة إلى بيت امرئ القيس:

غَدَائِرُهُ مُستَشزِرَاتٍ إلَى العُلاَ .... تضِلُ العِقاصُ فِي مُثنىً ومُرسَلِ؛ وقد مرّ قبلُ.

[4] – شطر من بيت المتنبي السابق.

[5] – في ن(س)، و(ف): المصنِّف.

[6] – في ن(س): لم ترد لفظة "البعض"، بل شطّبها الناسخ نفسه.

ولا خفاء أنَّ هذا البيان إنَّما يحصل إذا جُعل الضمير عائداً إلى ما يُبيَّنُ أو يُدركُ، إذ لو جعل عائداً إلى ما يُدركُ لم يُفد الكلام، إلاَّ أنَّ الحاصل بالبيان لا يُدرك بالحسِّ، وإمَّا أنه لم يُبيّن في العلوم الثلاثة فلا، فاحتمل أن يكون مبيَّناً فيها فلا يثبت الاحتياج إلى البيان، قوله: [16و] (بعضهُ مُبيّنٌ في العلوم المذكورة؛ كالغرابة ومخالفة القياس وضعف التأليف والتعقيد اللفظي)، قوله: (وبعضه مُدركٌ بالحسِّ، وهو التنافر)؛ سواءً كان في الحروف أو الكلمات، قوله: (فبقي الاحتراز إلخ)؛ يعني: من مرجع البلاغة أمران؛ أحدهما: الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المُراد، والآخر: الاحتراز عن التعقيد المعنوي، فوضع للأول علم المعاني وللثاني علم البيان، قوله: (مفيدة لذلك)؛ أي: لمعرفة الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المُراد، ومعرفة الاحتراز عن التعقيد المعنوي، قوله: (وما يُحترز به عن الأول)؛ أي: أول الأمرين الباقيين من مرجع البلاغة، وهما: الخطأ والتعقيد المعنوي، لا الأول في مقابلة الثاني الذي هو الاحتراز، فلا معنى للاحتراز عن الاحتراز، ولذا حوّل الشَّــ[1] العبارة حيث قال: "أي: عن الخطأ في تأدية المراد"، ولم يقل: "عن الاحتراز عن الخطأ في تأدية المراد".

قوله: (وسُمُّوا هذين العِلمين)؛ أي: علم المعاني والبيان، قوله: (لمكان)؛ أي: لوجود مزيد اختصاص هذين العِلمين بالبلاغة، إذ لا يُبحث فيهما إلاَّ ما يتعلق بالبلاغة من مطابقة الكلام لمقتضى الحال، وكيفية إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة، والاحتراز عن التعقيد المعنوي، ونحو ذلك؛ بخلاف غيرهما من العلوم التي تتوقف البلاغة عليها: كاللغة والنحو والصرف؛ فإنَّ البحث فيها أعم، [16ظ] فقد يكون عمَّا يتوقف عليه البلاغة، وقد يكون عن غيره، فإنَّ معرفة القريب من غيره يُعلم مِن اللُّغة ظنّاً لا قصداً، وكذا مخالفة القياس والتعقيد[2] وغير ذلك، قوله: (بمعرفة[3] توابع البلاغة)؛ أي: المحسِّنات اللَّفظية، قوله: (انحصر مقصوده في ثلاثة فنونٍ هي: المعاني والبيان والبديع)؛ لأنه قد سبق أنَّ: علم البلاغة؛ علم

---

[1] – في ن(س)، و(ف): الشَّارح.

[2] – لم ترد لفظة "والتعقيد" في ن(س).

[3] – في ن(س): المعرفة، وفي ن(ف): لمعرفة.

المعاني والبيان، وعلمُ توابعها علم البديع، وليس المعنى أنَّ المختصر[1] لَمَّا كان في علم البلاغة وتوابعها لزم حصر مقصوده في ثلاثة فنونٍ[2]، وجعلُه فنوناً ثلاثةً لتوجُّهِ المنعِ الظَّاهر عليه؛ إذ يجوز أن يُجعل فنَّين أحدهما في علم البلاغة والآخر في توابعها، ولك أن تجعل المعنى على هذا بضمِّ مقدمةٍ معلومةٍ وهي: أنَّ المناسب في العلوم المختلفة أن تجعل كلٌّ[3] فنّاً؛ ويكون المراد من لزوم الحصر مناسبةً[4]، قوله: (وكثير سمَّى الجميع[5] علم البيان)؛ لأنَّ البيان هو المنطق الفصيحُ المُعربُ عمَّا في الضمير، وهذه العلوم تبحث عنه، قوله: (وبعضهم سَمَّى الأخيرين؛ يعني البيان والبديع: علمَ البيانِ)؛ لتقليب[6] علم البيان، لكونه ذاتياً للبلاغة على علم البديع؛ لكونه عَرَضيّاً لها، وتبعيَّةُ الطارئِ للأصلي مادةٌ مسكوكة[7]، قوله: (والثلاثة علم البديع)؛ لأنَّها تبحث عن المعاني المستبدعة المستظرفة[8]، وأمَّا تسمية الفن الأول: بالمعاني؛ فلأنه يُبحث فيه عن كيفية[9] تطبيق الكلام على مقتضى الحال [17و] وأنه أمرٌ يتعلق بالمعنى، لأنَّ مبناه ومرجعه للاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، وأيضاً مقتضيات الأحوال خصوصيات تعتبر في المعاني أوَّلاً وبالذات؛ وأمَّا تسمية الفن الثاني: بالبيان؛ فلتعلقه بإيراد المعنى الواحد وبيانه بطرقٍ مختلفةٍ في الوضوح؛ وأمَّا تسمية الفن الثالث: بالبديع؛ فلأنه يُبحث فيه عن المحسنات؛ ولا خفاء في بداعتها وظرافتها، وأمَّا تسمية الفنون الثلاثة: بالبيان؛ "فلأنَّ البيان هو المنطق الفصيح المُعرب عمَّا في الضمير"، ولا خفاء في تعلق الفنون الثلاثة به تصحيحاً

---

[1] – هو: "مختصر المعاني" أو الشرح المختصر على تلخيص المفتاح للقزويني، تأليف السعد التفتازاني.

[2] – في ن(س): ...فنون، البلاغة وتوابعها، لزم خُصوصه وجعله...

[3] – في ن(س): كلاً.

[4] – في ن(س): مناسبةً وأولويّة.

[5] – في ن(ف): وكثير يسمي الجمع.

[6] – في ن(س): لتغليب، وفي ن(ف): ينقلب.

[7] – في ن(س) و(ف): جادة مسلوكة، أي: طريق مُفضية، والمقصود أو مُراد التشبيهين واحد.

[8] – في ن(س): مستطرفة.

[9] – في (س): كُنهِ.

وتحسيناً، وأمَّا تسمية الفَنَّين الأخيرين: بالبيان؛ فلتقليب[1] حال الفن الثاني على الثالث؛ ولأنَّ تعلق الفن الأول[2] بالمعاني أكثر، واتصاله بها أشدُّ، فنبَّه على ذلك بتسمية الأول: بالمعاني والأخيرين: بالبيان الذي هو المنطق المذكور، وأمَّا تسمية الفنون الثلاثة: بالبديع؛ فلأنه لا خفاء في بَدَاعة مباحثها ولطافةِ مسائِلِها وظرافة لطافتها.

الفن الأول

علم المعاني[3]

قوله: (بمنزلة المفرد)؛ يعني: أنَّ المعاني ليست جزءًا للبيان حقيقةً، بل[4] كالجزء؛ لأنَّ رعاية[5] المطابقة لم تُعتبر في البيان على وجه الجزئية، بل معنى اعتبارِها فيه أنَّ الإيراد الذي هو مقصود البيان، إنَّما يُعتبر بعد رعاية المطابقة، ولو عُلِّلَ التقديم بمجرد هذه البعديَّة لكفى، فقوله: (لكونه منه)؛ أي: لأجل أنَّ علم المعاني بمنزلة الجزء من علم البيان والجزء مقدَّمٌ على الكلِّ طبعاً، [17ظ] فعلمُ المعاني مقدمٌ على علم البيان وضعاً، ليوافق الوضع الطبع، قوله: (وهو)؛ أي: رعاية المطابقة لمقتضى الحال وتذكير الضمير باعتبار الخبر؛ أعني مرجع علم المعاني، قوله: (وهو علمٌ)؛ العلمُ يستعمل لِمعانٍ ثلاثة؛ أحدُها: أن يُطلق ويراد به المَلَكة؛ كما اختاره الشَّـــ[6]، والثاني: أن يُراد به نفسُ مسائل ذلك العلم، والثالث: أن يُراد به التصديق بالمسائل[7]؛ أعني إدراكاتها، قوله: (ولاستعمالهم المعرفة)؛ اصطلح بعض العلماء على تخصيص

---

[1] – في هامش ن(أ) طرّة بخط مغربي مخالف للأصل فيها: "فلتقليب، خ" [هكذا]، ما يفيد بأنها قوبلت بنسخة أخرى، وفي ن(س): "فلتغليب".

[2] – في هامش ن(أ) كلمة "قف"[هكذا]، بخط مغربي، تحتها أيضا: "الفن الأول"، دليل على أن أستاذاً كان يدرّس به ولعله عبد العزيز الثميني.

[3] – ورد العنوان في هامش النسخ (أ) و(ف).

[4] – في ن(ف): سقط للكلمة.

[5] – في ن(ف): غاية.

[6] – في ن(س) و(ف): الشَّارح.

[7] – في ن(ث): بالمتسائل.

العلم بالكليَّات والمركبَّات، والمعرفة بالجزئيات والبسائط، واستدل على ذلك باستعمال أهل اللغة العلم متعدِّياً إلى مفعولين، والمعرفة إلى مفعولٍ واحدٍ.

وأيضاً المعرفةُ تُطلقُ على العلم المسبوق بالجهل، يقال: عرفتُ الشَّيءِ بعد الجهل به؛ والعلم أعمُّ مِن ذلك؛ سواءً تقدمه جهل كالعلمِ الحادِثِ أو لم يتقدَّمه كالعلم القدِيمِ، ولذلك يقال: "عِلمُ الله"، ولا يقال: "مَعرفةُ الله"؛ فيُطلق عليه[1] العالم دون العارف، قوله: (يستنبط[2] منه)؛ أي: يستخرج؛ وأصل الاستنباط استخراج الماء الأول من البئر، قوله: (من جزئيات الأحوال المذكورة)؛ أي: أحوال اللَّفظ العربي التي بها يُطابق اللفظ مقتضى الحال، قوله: (بمعنى أنَّ أيَّ فردٍ)؛ يعني: ليس المراد بمعرفة كل فردٍ فرد، وشمول الجزئيات والإحاطة بها دفعة واحدة، فإنَّ ذلك مُتَعذِّرٌ[3]؛ إذ مسائل كلُّ علمٍ لا تنتهي، [18و] بل تتزايد بتلاحق الأفكار، قوله: (يوجد منها)؛ أي: يَرِدُ علينا مِن هذه الأحوال[4]، قوله: (بذلك العلم)؛ أي: بتلك المَلَكَة التي هي كيفيةٌ راسخةٌ في النفس، قوله: (وما أشبه ذلك)؛ كالتَّـــــثنية والجمع والتصغير والنسبة وغيرها؛ مما ليس له دخلٌ في البلاغة في الجملة، قوله: (وكذا[5] المحسنات البديعية)؛ فإنَّها أيضاً مِن الأحوال التي ليست بهذه الصفة[6].

قوله: (والمراد أنه)؛ أي: علم المعاني، قوله[7]: (مِن حيثُ أنَّها يطابق بها اللَّفظ مقتضى الحال)؛ أي لا[1] أنَّ علم المعاني معرفة هذه الأحوال مطلقاً، كما أشار إليه بقوله: (لظهور أن

---

[1] – أي: في أسماء الله الحسنى، عالم الغيب.

[2] – في ن(ث): مستنبط.

[3] – في هامش ن(أ) طرّة بخط مغربي: "فرق بين التعذر والتعسر، لأن الأول لا يكمن حصوله والتعسّر يمكن بمشقّة".

[4] – في هامش ن(أ) طرّة بخط مغربي: "الحال هو الإنكار أو التعريف، أو التنكير، أو التقديم والتأخير، ومقتضى الحال هو الكلام المؤكد وهو بسببه يسمى كلاماً مطابقاً لمقتضى الحال".

[5] – في ن(س): وكذلك.

[6] – في ن(ك): الصفات.

[7] – وردت لفظة "قوله" ملحقة في هامش ن(أ).

ليس؛ إلخ)، قوله: (وغير ذلك)؛ أي: مِن أحوال اللَّفظ: كالحذف والذكر والتأكيد وعدمه إلى غير ذلك، قوله: (وبهذا يخرج عن التعريفِ علمُ البيان)؛ أي: وبقولنا: من حيث أنَّها يطابق بها اللَّفظ مقتضى الحال؛ خرج علم البيان عن التعريف لَمَّا قال: (إذ ليس البحث فيه؛ إلخ[2])، قوله: (هو الكلام الكليُّ المتكيِّف بكيفيةٍ مخصوصةٍ)؛ مثلا: إنكار المخاطب حالاً من أحواله يقتضي كلاماً كُلِّياً مكيَّفاً بكيفيةٍ مخصوصةٍ[3] وهي التأكيد، وقولك له: إنَّ زيداً في الدَّار مثلاً، جزئيٌّ من جزئيات ذلك الكلام الكُلِّي المكيَّف الذي هو مقتضى الحال، قوله: (على ما أشير إليه في "المفتاح"[4])؛ أي: في تعريف علم المعاني منه؛ وصرَّح به الشـَّـ[5] العلاَّمة في شرحه، قوله: (لا نفس الكيفيات)؛ أي: ليس مقتضى الحال[6] الكيفيات من التأكيد [18ظ] وعدمه، والتقديم والتأخير، والحذف والذكر ونحوها، قوله: (وإلاَّ لَمَا صَحَّ القول؛ إلخ)؛ أي: وإن لم يكن المراد بمقتضى الحال هو الكلامُ الكلِّي المكيَّف بكيفيةٍ مخصوصةٍ، بل كان المراد به نفس الكيفيات من التقديم والتأخير والتعريف والتَّنكير إلخ[7]، قوله: (بأنَّها أحوالٌ)؛ أي: بأنَّ الأمور العارضة لِلَّفظ من التقديم والتأخير والتعريف والتنكير وغيرها، قوله: (لأنَّها عينُ مقتضى الحال)؛ أي: لأنَّ: التقديم والتأخير والتعريف والتنكير والحذف والذّكر والتأكيد وغيرها عينُ مقتضى الحال فيتَّحدُ الحال ومقتضاه، ويلزمُ مطابقة الشَّيءِ لنفسه وهو باطل.

قوله: (وأحوال الإسناد أيضاً مِن أحوال اللَّفظ)؛ جوابُ سؤالٍ مُقدَّرٍ وهو: أنَّ التَّأكيد وعدمُهُ مِن أحوالِ الاستنادِ وأنتم جعلتموه مِن أحوال اللَّفظ؛ فأجاب عنه بقوله:

---

[1] – في ن(س): أي أن علم، وفي ن(ف): أي لأنَّ.

[2] – في ن(ك): سقط قدره قولين كاملين.

[3] – في ن(ث): تجاوز من "مخصوصة" الأولى إلى هذا الموضع.

[4] – أي: كتاب "مفتاح العلوم" للسكّاكي.

[5] – في ن(س): الشَّارح، وفي ن(ف): وشرح به الشَّارح.

[6] – في ن(ث) مضاف: نفس.

[7] – في ن(ف): وغيرها، وفي هامش ن(س) طُرّة فيها: "لما صحّ ذلك" [هكذا].

(باعتبار أنَّ التأكيد إلخ)، قوله: (من الاعتبارات الرَّاجعة إلى الجملة)؛ أي: باعتبار اشتمالها على الإسناد؛ فيكون من وصف الشَّيءِ بوصفِ مُتعلَّقِهِ.

وحاصله: أنَّ التَّأكيد وتركُهُ مِن أحوال الإسناد أوّلاً وبالذات، وقد توصف بها الجملة ثانياً، وبالعرض باعتبار تضمُّنها الاستناد، قوله: (وتخصيص اللَّفظ العربي[1])؛ يعني: في قول المُصـــ[2] يعرف به أحوال اللفظ العربي[3]، قوله: (مجرد اصطلاح)؛ يعني: لا يختصُّ ذلك باللَّفظ العربي بل يُمكن اعتبارُه في كلِّ لفظٍ أريدَ، وإنَّما خصَّصه المُصـــ[4] باللَّفظ العربي لأنَّ هذه الصناعة _أعني علم البلاغة وتوابعها_ [19و] إنَّما وُضِعت له لا لغيره.

قوله: (وينحصر المقصود في علم المعاني)؛ إنَّما أدرَجَ لفظ المقصود لإخراج التنبيه والتقسيم ونحوهما، فلو قال: (وينحصر علم المعاني)؛ ربَّما توهَّم بحسب الظَّاهر دخولهما مع أنهما خارجان، والظَّاهر أنَّ من [بيانته][5] أي: وينحصر المقصود الذي هو علم المعاني، قوله: (انحصار الكلِّ في الأجزاء لا الكلِّي في الجزئيات)؛ انحصارُ الكلِّ في الأجزاء عبارةٌ عن تحليل صورة الكُلِّ[6] إلى الأجزاء[7] وإبطالها، ومِن خواصه عدمُ صدقِ اسم الكلِّ على كلِّ واحدٍ مِن الأجزاء، مثلاً: علم المعاني لا يصدقُ بشيءٍ من الأبواب الثَّمانية[8] على انفراده أو مع انضمام بعضها إليه، بل لا يصدقُ إلاَّ على مجموع الأبواب الثمانية، وانحصارُ الكلِّي في الجزئيات عبارة عن مفهومٍ كلِّي له قيودٌ متعددة، فباعتبار انضمام كلِّ قيدٍ منها إليه يصير نوعاً مغايراً للآخر، ومن خواصه صدقُ اسم المقسّم على كل الجزئيات، مثلاً: الحيوان مفهومٌ كليٌّ له

---

[1] – في ن(ف): اللَّفظ بالعُرفي.

[2] – في ن (س)، و(ف): المصنِّف.

[3] – في ن(ف): اللَّفظ بالعُرفي.

[4] – في ن(س)، و(ف): المُصنِّف.

[5] – هكذا في الأصل، وفي ن(س): بيانية، وفي ن(ف): بيانيه.

[6] – في ن(س): الكلّي.

[7] – في هامش ن(أ) طرّة فيها: الكلمات.

[8] – يقصد: أبواب البلاغة الثمانية.

جزئيات[1] متعدِّدة كالإنسان والفرس والحمار وغيرها، فله قيودٌ متعدِّدة يصير بانضمام كل قيدٍ إليه نوعاً[2]، مثلاً: إن ضَمَمتَ إليه النَّاهقَ يصيرُ حماراً مع صِدقِ الحيوان على كلِّ واحدٍ من الأنواع؛ أعني الإنسان والفرس والحمار والجمل[3].

قوله: (أحوال الإسناد شروعٌ في تعداد الأبواب الثمانية)؛ ويجوز في أحوال الإسناد وما عُطف عليه ثلاثة أوجهٍ:

– الجرُّ على أنه بدلُ تفصيلٍ من مجملٍ، وهو أجودها؛ لاستغنائه[4] عن التقدير.

– والرفعُ على إضمارٍ مبتدأ [19ظ].

– والنصب على إضمارٍ؛ أعني: والرفع أجود منه[5] لقلة التقدير؛ لأنَّ المقدّر فيه جزء جملةٍ وهو المبتدأ، والمقدَّر في النصب جملة وهي الفعل مع الفاعل، وتقدير جزءِ الجملة أولى من تقدير الجملة، وإنَّما انحصر فيها أي: وإنَّما انحصر علم المعاني في الأبواب الثمانية، لأنَّ الكلام إلخ.

قوله: (لأنَّ الكلام إمَّا خبرٌ أو إنشاءٌ)؛ ثنَّى قسمة الكلام على ما هو الشائع[6] المعروف، وثلّثها بعضهم فقال: الكلام: إمَّا خبرٌ أو طلبٌ أو إنشاءٌ؛ نحو: قام زيدٌ، وهل زيدٌ في الدار؟ وبِعتُ حَالَ إنشاءِ البيعِ، قوله: (لأنه لا محالة[7])؛ أي: لأنَّ مُطلقَ الكلام خبراً كان

---

[1] – في هامش ن(أ) طرة فيها: "أي: الأنواع".

[2] – في هامش ن(أ) طرّة فيها: "هو وأبقوا الناطق والصاهل والناهق".

[3] – لم ترد لفظة "الجمل" في ن(س).

[4] – في ن(س): لاستفائه.

[5] – في هامش ن(أ) طرّة فيها: "النصب".

[6] – في ن(ف): الجميع، وفي ن(س): "المهيع"[هكذا]، وفي لسان العرب روي عن علي كرّم الله وجهه: "اتّقوا البِدع والزموا المهيع"، أي الطريق الواسعة.

[7] – في هامش ن(أ) طرّة فيها: "أي لابد ولا محالة ولا مخلَص من ذلك".

أو إنشاءً يشمل[1] إلخ، قوله: (قائمة[2] بنفس المتكلم)؛ أي لا بالطرفين[3] ولا بأحدهما بل محلّها نفس المتكلم، لكن جعل الكلام دليلاً عليها ويشير إليها؛ ولولا الكلام لم تعلم تلك النسبة وإن كانت موجودةً في الذِّهن قائمةً به، قوله: (تعلّق[4] أحد الشَّيئَين)؛ تذكير الضمير مع أنه واقعٌ على النسبة[5] باعتبار الخبر؛ لأنَّ الضمير إذا وقع بين لفظين جاز تذكيره وتأنيثه[6] باعتبار الآخر، يعني: تعلق أحد طرفي الكلام وهو المسند بالآخر وهو المسند إليه، كقولك: زيدٌ قائمٌ؛ فإنَّ النسبة بين زيدٍ والقيام القائمة[7] بنفسِ المتكلم، هي تعلُّق القيامِ بزيدٍ، قوله: (بحيث يصحُّ السُّكوت عليه)؛ المرادُ أنه لا يتوقف اللفظ على شيءٍ كتوقُّفِهِ على الخبر عند ذكر المبتدأ أو عكسه؛ أي: توقفه على المبتدأ عند ذكر الخبر؛ وأمَّا نحو: ضربتُ؛ وإن توقَّف على ذِكرِ المفعول، لكن لا كتوقف الخبر على المبتدأ أو المبتدأ على الخبر، فهو يصحُّ السكوت عليه، [20و] قوله: (إيجاباً أو سلباً)؛ أي: سواءً كان ذلك التعلّق إيجاباً نحو: زيدٌ قائمٌ، أو سلباً نحو: زيدٌ ليسَ بقائمٍ، وهذا إنَّما يكون في الخبر بخلاف الإنشاء؛ لأنه لا يتَّصف بإيجاب ولا سلب؛ لأنَّ السَّلب والإيجاب من أنواع الحُكم، والإنشاء ليس بحكمٍ بل هو إيجادُ معنىً بلفظٍ يُقارنه في الوجود.

قوله[8]: (غير ذلك، كما في الإنشائيات)؛ أي: من النِّسب الإنشائية، لأنها كما مَرَّ قوله: (لأنه لا يشمل النسبة في الكلام الإنشائي)؛ هذا اعتراض على "المرزوقي"[1] حيث فَسَّر

---

[1] – في ن(ف): يحتمل.

[2] – في هامش ن(أ) طرّة فيها: "أي تصور".

[3] – في ن(ف): بالطريقين.

[4] – في ن(ث): وهو تعلق.

[5] – في ن(ك): الشبه.

[6] – جملة: "جاز تذكيره وتأنيثه" وردت مستدركةً في هامش ن(أ).

[7] – في ن(س): القيامة.

[8] – لفظة: "قوله" ألحقت بالمتن في هوامش النسخ.

النسبة في مطلق الكلام بما ذَكَرَ وبيَّن الشَّـــ[2] وجه الخطأ فيه بعد شموله للنسب الإنشائية؛ لأنَّها لا تتصف[3] بالإيقاع ولا بالانتزاع، قوله: (فلا يصحُّ التقسيم)؛ لخروج بعض الأقسام من القسم[4]، قوله: (إن كان لنسبته خارجٌ)؛ أي: خارجٌ[5] عن الكلام، سواءً كانت في الذِّهن أو في خارجه، قوله: (في أحد الأزمنة الثلاثة)؛ أي: الماضي والمستقبل والحال؛ فإنَّ بين زيدٍ والقيام مثلاً نسبةٌ في الخارج ثبوتيَّة إن حصل له القيام، وسلبيَّة إن لم يحصل له؛ وهذه النسبة متحقِّقةٌ لكلِّ أحدٍ سواءً اعتُبرت أم لا، قوله: (أي تُطابق تلك النسبة)؛ يعني المفهومَةَ مِن الكلام، قوله: (ذلك الخارج)؛ أي: النسبة الخارجية، بأن يكونا[6] ثبوتيتين كقولك: زيدٌ قائمٌ، إذا حصل له القيام؛ في نفس الأمر، فإنَّ النسبة المفهومة من الكلام ثُبوتية، والتي بينهما في الخارج أيضاً كذلك، فقد تطابق النسبتين فيكون أيضاً خبراً صادقاً، قوله: (بأن تكون النسبة[7] من الكلام ثُبوتية[8] والتي بينهما في الخارج والواقع سلبية؛ [20ظ] وبالعكس)؛ مثال

---

[1] – في(س) و(ف): الزّوزوني؛ أمَّا المرزوقي فهو: أحمد بن محمد بن الحسن، أبو علي المرزوقي (ت: 421 هـــ/ 1030م): عالم بالأدب، من أصبهان، كان معلم أبناء بني بُوَيْه فيها، من كتبه (الأزمنة والأمكنة/مط) مجلدان، و(شرح ديوان الحماسة لأبي تمام/مط) 4 مجلدات، و(شرح المفضليات/مخ) و(الأمالي/مخ)... الزركلي، ج1، 212؛ أما الزوزني فهو: حسين بن أحمد بن حسين الزوزني (ت: 486 هـــ / 1093 م)، عالم بالأدب، وقاض، من أهل زوزن (بين هراة ونيسابور) له (شرح المعلقات السبع/مط) و(المصادر/مخ) و(ترجمان القرآن/مخ) بالعربية والفارسية؛ الزركلي، ج2، 231.

[2] – في ن(س): الشّارح.

[3] – في ن(س): لا توصف.

[4] – في ن(س): الأقسام، وفي ن(ف): المقسم.

[5] – جملة: "أي خارج" لم ترد في ن(س).

[6] – في ن(س): قوله: بأن يكونا...

[7] – في ن(ك): النسبة المفهومة.

[8] – في ن(س): سقط من "ثُبوتية إلى ..ثُبوتية" مقداره سطر، والظاهر أن الناسخ التبس عليه الأمر لتشابه الكلمتين.

الأول؛ كقولك: زيدٌ قائمٌ، ولم يحصل له قيامٌ في الخارج، فالنسبة المفهومة من الكلام ثبوتية والتي بينهما في الخارج والواقع ونفس الأمر سلبية، فلم تطابق نسبة الكلام ما في الخارج، ومثال الثاني كقولك: زيدٌ ليس بقائمٍ، وقد حصل له القيام في الخارج؛ والواقع فالنسبة المفهومة من الكلام سلبية[1]، والتي في الخارج ثبوتية، فلم تطابق نسبة الكلام ما في الخارج، ويسمى مثيلهمَا خبراً كاذباً، قوله: (وإن لم يكن لنسبته خارجٌ كذلك)؛ أي: تُطابقه أو لا تُطابقه، ولَمَّا كانت النسبة الخارجية ملزومة[2] للمطابقة وعدمها، وكان نفيُ اللاَّزم يستلزم نفي الملزوم، نفى[3] عن نسبته الإنشائية الخارجية التطابق وعدمه، فتنتفي[4] أن تكون للإنشائية نسبة خارجية ضرورة انتفاء الملزوم لانتفاء[5] لازمه.

قوله: (فإنشاءٌ)؛ أي: فالكلام إنشاءٌ، قوله: (وتحقيق ذلك)؛ أي: وتحقيق انقسام الكلام إلى الخبر والإنشاء، قوله: (إنَّ الكلام إمَّا أن تكون نسبته[6] المستفادة من لفظه)، قوله: (ويكون اللَّفظ موحِّداً[7] لها)؛ أي: تلك[8] النسبة المستفادة منه من غير قصدٍ إلى كون الكلام دالاً على نسبةٍ خارجيةٍ عنه[9] حاصلةٍ في الواقع، قوله: (تُطابقه أو لا تُطابقه)؛ أي: تُطابقه[10]

---

[1] – في ن (س): سقط آخر من "سلبية" التي قبل [20ظ] إلى .."سلبية" في هذا الموضع، مقداره ثلاثة أسطر، ولعله أيضًا التباس من الناسخ.

[2] – في ن(س): ملزومية.

[3] – في ن(س): نفي نفي.

[4] – في ن(س): لينتفي.

[5] – في ن(ف): بانتفاء.

[6] – في ن(س) و(ف): نسبته أي المستفادة.

[7] – في ن(س) و(ف): موجداً.

[8] – في ن(س): لتلك.

[9] – لفظة: "عنه" لم ترد في ن(س).

[10] – في ن(س): تُطابق.

تلك النسبة المفهومة من الكلام النسبة[1] الخارجية أو غير مطابقةٍ لها، قوله: (لابد وأن يكون بين هذين الشيئين)؛ أي: القيامَ وزيدٌ مثلاً بأن يكون هذا ذاك، [21و] أي بأنَّ أحد الشَّيئين عينُ الآخر، كقولك: زيدٌ قائمٌ؛ فإنَّ قائمٌ هو زيدٌ، وزيدٌ هو القائمُ[2]، قوله: (أو سلبيَّة)؛ بأن لا يكون هذا ذاك، كقولك: زيدٌ ليس بقائمٍ، فإنَّ زيداً غير القائم، والقائمُ غيرُ زيدٍ، وهذا معنى النسبة الثُّبوتية والسِّلبية.

قوله: (ألاَّ يرى إلخ[3])؛ تأييدٌ لقوله في بيان النسبة بأن[4] يكون هذا ذاكَ؛ فإنَّك إذا أخبرت عن قيام زيدٍ بقولك: زيدٌ قائمٌ فقد دلَّ هذا الكلام بطريق المطابقة على حصول القيام لزيدٍ وثبوته لهُ قطعاً، قوله: (سواءً قُلنا: إنَّ النسبة من الأمور الخارجية أو ليست منها)؛ اختلفوا في النسبة بين الشَّيئين، هل هي: مِن الأمور الوجودية في الخارج؟ أم من الأمور الاعتبارية التي إن اعتُبرت وُجدت؟ وإلاَّ فلاَ؟ والصَّحيحُ: أنَّها من الأمور الاعتبارية، ولا يَقدحُ ذلك في قولنا: ومع قطع النظر في الذِّهن لابد وأن يكون بين هذين الشيئين في الواقع نسبةٌ ثُبوتيَّة؛ فإنَّه قد يُتوهَّم فيه أنَّ النسبة من الأمور الخارجية، قوله: (وهذا معنى وجود النسبة الخارجية)؛ أي: لا أنَّ النسبة متحققة في الخارج، حتى يلزم أن يكون[5] من الأعيان الموجودة في الخارج، قوله: (كالمصدر واسم الفاعل والمفعول، وما أشبه ذلك)؛ أي: مِن بقيَّةِ المشتقَّات: كالصِّفة المشبَّهة وأفعال التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة، قوله: (ولا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر)؛ أي: لوجوده في الإنشاء أيضاً؛ لأنه كما أنه لابد للخبر من مسندٍ إليه ومسندٍ إلخ؛ [21ظ] فكذلك الإنشاء أيضاً.

فما وجه التخصيص؟! وأجاب عنه بعضهم: بأنه لَمَّا كان الخبر أصلاً للإنشاء وكانت المزايا والخواص المعتبرة في كل علم البلاغة أكثر وجودها في الخبر، خصص الخبر كذلك بها،

---

[1] – في ن(س): للنسبة.

[2] – جملة: "وزيد هو القائم" لم ترد في ن(س).

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – في ن(س): أي بأن.

[5] – في ن(س): "أن يكون له"، وكلمة "له" موجودة في ن(أ) غير أنها مشطّبة من الناسخ.

قوله: (لا حاجة إليه بعد تقييد الكلام البليغ)؛ بمعنى: أنَّ مورد القسم الذي هو الكلام البليغ[1] يَأبَىَ أن يكون فيه الزائدُ على أصل المراد لغير فائدةٍ؛ فإذاً لا حاجة إلى قول المُصـــ[2] لفائدة، قوله: (أو غير زائدٍ)؛ أي: على أصلِ المُراد وهو قسمان:

– إمَّا أن يكون مُساوياً لأصل المُراد وهو: المُساواة.

– أو ناقصاً عنه وهو: الإيجاز.

قوله: (ومُقابلَيه)؛ يعني: الإطناب والمساواة، قوله: (عن أحوال الجُملة)؛ كالفصل والوصل، قوله: (أو المسند إليه أو المُسند)؛ كالقَصر وعَدَمه، قوله: (مثل التأكيد والتقديم والتأخير)؛ فالتأكيد: راجعٌ إلى الجُملة، والتقديم[3] والتأخير: راجعان إلى المُسند إليه والمُسند، قوله: (فالواجب في هذا المقام)؛ يعني: أنَّ الذي يهُمُّ المُصـــ[4] في هذا المقام بيانُ سببِ إفرادِ هذه الأمور عن جُملة أحوال الجُملة، والمسندِ والمسند إليه مع أنَّها داخلةٌ فيها، وجعلها أبواباً برأسِها، قوله: (وقد لَخَّصنَا ذلك في الشَّرح[5])؛ أي: قد بَيَّنتُ سبب ذلك في الشَّرح فلا نُقيِّدُه[6] هنا؛ فليُراجع ثَمَّة.

تنبيه[7]

قوله: (تنبيهٌ)؛ التنبيه لُغةً: التَّيقُّظُ؛ وفي الاصطلاح: عبارةٌ من عنوانِ بحثٍ تقدَّمَتِ الإشارةُ إليه في الكلام السابق، بحيث لو وُجِّه[8] النَّظرُ إلى ما قبله لَفُهِم منهُ ما بعدهُ [22و]

---

1 – في ن(ث): بالبليغ.

2 – في ن(س): المُصنّف.

3 – في ن(س): للنسبة.

4 – في ن(س): كالتقديم.

5 – الكلام هنا للتفتازاني، يريد شرحه المسمى بـــ"المختصر".

6 – في ن(ك): نعيده.

7 – ورد العنوان في هامش ن(س).

8 – في ن(س): جُرِّدَ.

وهو هنا: تفسير الصدق والكذب؛ فإنَّه لو تَوَسَّلَ[1] قوله فيما سبق إن كان لنسبة[2] خارجٌ يطابقهُ أو لا يطابقهُ[3] حقّ التأمّل؛ ليعلم منه أنَّ الكلام الذي تطابق نسبته الخارج[4] والواقع صدق، والذي لا تطابق نسبته الخارج والواقع كذب بدون التنبيه؛ لكن هُنا شيءٌ وهو: أنَّ المذكور في التنبيه جميعهُ لم يتقدم[5] إليه الإشارة؛ لأنَّ تفريع المذاهب الثلاثة[6] واختلافهم في مرجع الصدق والكذب غير مذكورٍ في الكلام السَّابق، ولذا قال بعض الشَّارحين: يُحتمل أن يشير بالتَّنبيه إلى معناه اللغوي، وهو أعمُّ مِمَّا ذُكر من[7] الاصطلاح.

قوله: (اختلف القائلون)؛ اختلف الناس في أنَّ الخبر مُنحصرٌ في الصدق والكذب أو غيرَ مُنحصرٍ فِيهِما، بل له قسمٌ ثالثٌ، فقال الأكثرون: إنَّه مُنحصرٌ في الصدق والكذب، وليس له ثالثٌ[8]؛ ثم القائلون بالانحصار فيهما اختلفوا في تفسيرهما؛ فذهب الجمهور إلى: أنَّ صدق الخبر مطابقتُهُ للواقع وكذبُهُ عدمُهَا؛ وهذا هو المعوَّل عليه، وذهب "النَّظَّام"[9] مع

---

[1] – في ن(س): توصَّل، وهي مصححة بخط الناسخ.

[2] – في ن(س): إن كانت لنسبته.

[3] – في ن(س) و(ف): تطابقه أو لا تطابقه.

[4] – جملة "حق التأمل يعلم منه أن الكلام الذي طابق نسبة الخارج" ألحقت بالهامش، وبعدها [صح]، بمعنى أن النسخة قوبلت وصححت.

[5] – في ن(س): تتقدم.

[6] – في هامش ن(أ) و(ف)، طرّة فيها: "لعله يقصد المساواة والإشارة والدليل على تقسيم "قُدامة" للبلاغة، أو هي أبواب البلاغة الثلاث: المعاني والبيان والبديع، وقد تكون مذاهب النحو الثلاث: البصرة والكوفة وبغداد".

[7] – في ن(س): في.

[8] – جملة : "فقال الأكثرون" إلى قوله "ثالث" ألحقت بالمتن في هامش ن(س).

[9] – هو: إبراهيم بن سيّار بن هانئ البصري، أبو إسحاق النظّام (ت: 231 هـ / 845 م): من أئمة المعتزلة، قال عنه الجاحظ: (الأوائل يقولون في كل ألف سنة رجل لا نظير له فإن صح ذلك فأبو إسحاق من أولئك)، تبحر في علوم الفلسفة واطلع على أكثر ما كتبه رجالها، وانفرد بآراء خاصة تابعته كثيرون، له

القائلينَ بانحصار الخبر في الصدق والكذب إلى: أنَّ صدق الخبر مطابقتُهُ لاعتقاد المَخبر _ولو كان اعتقاده خطأً_، كقول القائل: السَّماءُ تَحتَنَا، مُعتقداً ذلك؛ فهذا عنده خبرٌ صادقٌ لِمُطابقته الاعتقاد، وقوله: السَّماءُ فَوقَنَا، غير مُعتقدٍ ذلك؛ خبرٌ كاذبٌ _ولو كان مطابقاً للواقعِ_، لعدم مطابقته لاعتقاد المَخبَر، وذهب "النَّظَّام"[1] إلى عدم انحصاره في الصدق والكذب؛ بل له قسمٌ ثالثٌ وهو لا صدق [22ظ] ولا كذِبَ؛ لأنه إن طابق الواقع والاعتقاد فصِدقٌ، وإن لم يطابقهما فكذِبٌ، وإن طابق أحدهما دون الآخر فلا صِدق ولا كذب، ويتحقق[2] ذلك في كلام المُصـــ والشَّـــ[3].

قوله: (أي: مطابقةَ حكمِهِ للواقعِ)؛ يعني: مطابقة نسبتهِ المفهومةِ من لفظه لنسبته التي في الواقع، قوله: (وهو الخارج للواقع)؛ والخارج ونفس الأمر ألفاظٌ مترادفةٌ، قوله: (الشَّيئين اللَّذين أوقع بينهما نسبةً[4])؛ يعني: بهما المسند والمسند إليه، قوله: (لابد وأن يكون بينهما نسبة في الواقع)؛ أي: بالإثبات بأن يكون هذا ذاك، أو بالسَّلب بأن لا يكون هذا ذاك، قوله: (وعدمهما)؛ أي: عدم مطابقة النسبة المفهومة من الكلام للنسبة التي في الخارج، قوله: (وقيل: صِدق الخَبر)؛ قائله "النَّظَّام"[5] وهو من علماء المسلمين، قوله: (أي عدم مطابقته لاعتقاد المَخبِر ولو كان خطأ)؛ أي: ولو كان الخبر مُعاباً[6]، واعتقاد المَخبِر خطأً يكون عنده الخبر كاذباً، قوله: (السماءُ تَحتَنَا[7] معتقداً ذلك فَصِدقٌ)؛ أي: مع أنه كلامٌ كاذبٌ باعتبار

كتب عديدة في الفلسفة والاعتزال، ولمحمد عبد الهادي أبي ريدة كتاب (إبراهيم بن سيّار النظام/مط) ؛ الزركلي، ج1، 43.

[1] – في هامش ن(أ) طُرّة فيها: "هو أبي الجاحظ".

[2] – في ن(س): وسيتحقق.

[3] – في ن(س) و(ف): المُصنِّف والشَّارح.

[4] – في ن(ث): سقط من هذا الموضع إلى آخر القول.

[5] – هو إبراهيم النَّظَّام وقد سبق التعريف به.

[6] – في ن(س): صواباً.

[7] – في ن(ف): فوقنا.

الواقع طابقَ اعتقاداً فاسداً، قوله: (السماءُ فوقَنَا غير معتقدٍ ذلك كَذِبٌ)؛ أي: مع أنه كلامُ حَقٍّ في[1] الواقع خالَفَ اعتقاداً فاسداً، قوله: (والمراد بالاعتقاد)؛ أي: عند هذا القائل، أعني: "النَّظَّام" ومن تابعه، قوله: (فيَعُمّ)؛ أي: مطلق الحُكم الذِّهني من غير اعتبار قيدٍ آخر معه.

قوله: (وهذا يُشكِلُ)؛ أي: وهذا الذي ذهب إليه النَّظَّام، مع[2] أنَّ مرجع [23و] الصدق والكذب والمطابقة الاعتقاد وعدمها، مع قوله: بانحصار الخبر في القسمين يُشكِل بخبر الشَّاك إلخ[3]، قوله: (فيلزم الواسطة)؛ أي: فيلزمه؛ أعني: صاحب هذا المذهب؛ الواسطة بين الصدق والكذب، وهو لا يقول بها ولا يتحقق له انحصار الخبر في الصدق والكذب وهو قائلٌ به؛ وقد أجيب عن هذا الإشكال بأنَّ موردَ القسمة هو الخبر؛ وكلام الشَّاك ليس بخبرٍ لِخُلوّه عن الحكم اللاَّزم للخبر.

قوله: (اللَّهم إلاَّ أن يقال:)؛ اعتذارٌ ضعيفٌ عن وُرود هذا الإشكال لَمَا فيه مِن الغاية[4]، قوله: (أنَّه كاذبٌ)؛ أي: خبر الشَّاك داخلٌ في خبر الكاذب، قوله: (لأنه إذا انتفى الاعتقاد صَدَق عَدَمُ مطابقَةِ الاعتقاد)؛ بَيانُ ذلك: أنَّ الصِّدقَ اعتُبِر فيه أمران: الحُكم ومُطابَقَة الاعتقاد، فينتفي بانتفائهما بأن لا حُكم ولا اعتقاد؛ كخَبَر الشَّاك؛ حيث لا حُكم فيه ولا اعتقاد، وبانتفاء أحدهما، كقول القائل: السَّماءُ فوقَنَا، لا يَعتَقِد ذلك؛ حيث انتفت مطابقة الاعتقاد، فقد تحقق في الصورتين عدم مطابقة الاعتقاد، فيكون خبر الشَّاكِّ داخلاً في الخبر الكاذب، قوله: (بدليل قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾ الآية[5])؛ استدلَّ "النَّظَّام" على أنَّ صِدقَ الخبر مُطابقَتُهُ للاعتقاد وكذِبُهُ عدمها[6]، بقوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنافقُونَ﴾، أي

---

[1] – في ن(س): فحسب.

[2] – في ن(س): من.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – في ن(س): العناية.

[5] – الآية: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾؛ المنافقون/1.

[6] – في ن(ف): فوقنا.

الكاذبون[1]، لأنَّهم يعتقدون خلافَهُ، قوله: (وإن كان مطابقاً)؛ أي: وإن كان قولهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ﴾[2] مطابقاً للواقع، فظهر أنَّ الصدق والكذب باعتبار الاعتقاد لا باعتبار الواقع؛ [23ظ] وإلاَّ لَمَا صحَّ[3] تكذيبهم في الآية الكريمة للقطع[4] بحقيقته، قوله: (ورَدُّ هذا[5] الاستدلال)؛ أي استدلال النَّظَّام على مذهبه بالآية الكريمة مردُودٌ بوجوه ثلاثة:

– الأول[6]: أنَّ التكذيب راجعٌ إلى الشهادة لأنها في قوة قولهم: إنَّ شهادتنا وَاطَأَت فيها قُلُوبنا أَلسنَتنا، وهذا كذب؛ لأنَّهم المنافقون الذين: ﴿يقُولُونَ بِأفوَاهِهِم مَا لَيسَ فِي قُلُوبِهِم﴾[7]، لأنَّ التكذيب راجعٌ إلى المشهود به، الذي هو: ﴿إِنَّكَ لَرَسُول اللهِ﴾[8]، قوله: (باعتبار تضمُّنِها خبراً كاذباً)؛ أي: لا إلى قولهم: ﴿نَشهَدُ﴾، لأنه إنشاءٌ، فلا يرجع التكذيب إليه.

– والثاني: إلى تسميتهم إخبارهم "شهادة"؛ لأنَّ الإخبار إذا خلا عن مُوَاطَأَةِ القلب لم يكن شهادة، قوله: (مصدرٌ مضافٌ إلى المفعول الثاني)؛ أصلُهُ تسميتُهُم إخبارَهَم شهادة، فحذف فاعل المصدر[9] ومفعوله الأول وأضيف إلى مفعوله الثاني.

---

[1] – في ن(س): وردت جملة بعد قوله: أي الكاذبون، وهي:"بعدم مطابقته، أي عدم مطابقة خبرهم لمعتقدهم، لأنهم..."، و لم ترد في غيرها.

[2] – المنافقون/1.

[3] – في ن(ك): ظهر.

[4] – في ن(ث): سقط للكلمة.

[5] – في ن(س): هذه.

[6] – في ن(س): أنّ الأول: أنّ.

[7] – ﴿وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ نَافَقُوا وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوِ ادْفَعُوا قَالُوا لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَاتَّبَعْنَاكُمْ هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ﴾؛ آل عمران/167.

[8] – المنافقون/1.

[9] – في ن(س): الفاعل للمصدر.

– والثالث: أنَّ التَّكذيب راجعٌ إلى المشهود به، وهو قولهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ﴾، لكن[1] لا في الواقع بل في زعمهم الفاسدِ واعتقادهم الكاسدِ؛ لأنهم يعتقدون أنه خبرٌ على خلاف ما عليه حال المخبر عنه وهو الرسول صلى الله عليه وسلم، فيكون كاذباً عندهم وصادقاً في نفس الأمر لوجود المطابقة فيه.

والحاصل أنَّهم اعتقدوه غير مطابقٍ للواقع، والحال أنه مطابقٌ له، فيكون اعتقادهم غير مطابقٍ للواقع، فيكون قولهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ﴾[2] غير مطابقٍ للواقع في اعتقادهم، مطابقاً له في نفس الأمر، [24و] فالتكذيب راجعٌ للمشهود به في اعتقادهم حيث لم يُطابق الواقع فيه، وإن كان مطابقاً له باعتبار الخارج، قوله: (فيكون كاذباً)؛ أي: فيكون المشهود به وهو قولهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ﴾ كاذباً باعتبار اعتقادهم وزعمهم، فلا يكون بسبب ذلك مطابقاً للواقع وإن كان صادقاً في نفس الأمر.

والحاصل أنَّ الرِّد على الوجهين الأولين على سبيل المنع، وعلى الأخير على سبيل التعليم؛ وهو أن يقال: سلَّمنا أنَّ التكذيب راجعٌ إلى قولهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُول اللهِ﴾، لكن لِمَ لا يجوز أن يكون في اعتقادهم؟ لأنه حينئذ لم يطابق الواقع، وهذا الأخير الزَّائد[3] لا يثبت المدّعي، قوله: (وأثبت الواسطة)؛ أي: بين الصدق والكذب؛ فإنه ثابت[4] قسمة الخبر إلى صدق؛ وهو ما طابق الواقع والاعتقاد معاً، وإلى كذبٍ وهو ما خالفهما، وإلى ما ليس بصدقٍ ولا كذبٍ وهو ما عَدَاهُما، ويصدق بأربع صورٍ: عدمِ مطابقةِ الواقعِ مع[5] مطابقةِ الاعتقادِ، أو انتفاءِ الاعتقاد أصلاً، كقول القائل: السَّماءُ تَحتَنَا، مُعتقِدًا ذلك أو غير معتقِدٍ شيئاً، فهذه

---

[1] – في ن(ث): قوله.

[2] – الآية السابقة.

[3] – في ن(ث): إلزامي.

[4] – في ن(س): ثبتت، وفي ن(ف): ثلت.

[5] – في ن(س) بالهامش مضاف: عدم، وفي ن(ف): مثبتة بالمتن.

صورتان؛ ومطابقة الواقع مع[1] مطابقة الاعتقاد أو مع انتفاء الاعتقاد أصلاً، كقول القائل: السَّماءُ فوقَنَا، مُعتقِداً العكس، أو مع انتفاء الاعتقاد أصلاً، وهذان صورتان أُخريان؛ والمجموع أربعة.

قوله: (مطابقته)؛ أي: مطابقة الخبر لِمَا في الواقع، ولِمَا في اعتقاد المخبِر؛ أي: المتكلم [24ظ] بالجملة الخبرية، كقول القائل: الأرض تَحتَنا مع اعتقاده لذلك، قوله: (مع اعتقاد أنه غير مطابقٍ)؛ أي: مع اعتقاد المخبِر أنَّ خبَرَه غير مطابقٍ لِمَا في الواقع ونفس الأمر، قوله: (أي غير هذين القسمين)؛ يعني: المطابق للواقع والاعتقاد وغير المطابق لهما، قوله: (وهي راجعٌ إلى غيرِ ذلك)؛ وجاز تأنيثه باعتبار الأربعة؛ أعني: المطابقة للواقع مع اعتقاد عدم المطابقة أو بدون الاعتقاد أصلاً، وعدم المطابقة للواقع مع اعتقاد المطابقة، أي مطابقة الخبر للواقع أو بدون الاعتقاد أصلاً.

قوله: (ليس بصدقٍ ولا كذبٍ)؛ يعني: هذه الأقسام الأربعة عنده ليس بصدقٍ ولا كذبٍ، قوله: (فكلٌّ من الصِّدق والكذبِ بتفسيره أخصُّ منه بالتفسيرين السَّابقين، هذه نتيجةُ ما تقدَّمَ من مذهب "الجاحظ"[2])؛ يعني: كلٌّ من الصدق والكذب بتفسير الجاحظ أخصُّ منه بتفسير الجمهور وبتفسير النَّظَّام؛ لأنَّ الجمهور اعتبروا في الصدق مطابقته للواقع، وفي الكذب عدم مطابقته للواقع، والنَّظَّام اعتبر في الصدق مطابقته للاعتقاد وفي الكذب مطابقته له، والجاحظ اعتبر في الصدق مطابقته للواقع والاعتقاد معاً[3]، وفي الكذب عدم مطابقته للواقع والاعتقاد، فيكونان بتفسيره أخصَّ منهما بتفسيرهما؛ لأنه اعتبر فيهما شيئين، وكلٌّ من

---

[1] – في ن(س)، ألحق بالهامش لفظة: عدم، وفي ن(ف): وردت اللفظة في المتن.

[2] – الجاحظ: عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (163 – 255 هـ / 780 – 869 م): كبير أئمة الأدب، ورئيس الفرقة الجاحظية من المعتزلة، مولده ووفاته في البصرة، فلج في آخر عمره، ومات والكتاب على صدره، قتلته مجلدات من الكتب وقعت عليه، له تصانيف كثيرة، منها: "الحيوان/مط" أربعة مجلدات، و"البيان والتبيين/مط" و"المحاسن والأضداد/مط" و"فضيلة المعتزلة"... ؛ الزركلي، ج5، ص74.

[3] – لم ترد لفظة معاً في ن(س).

الجمهور والجاحظ[1] اعتبر فيهما شيئاً واحداً، فمتى وُجد الصدق والكذب _بتفسيره_ وُجد بتفسيرهما، وليس متى انتفى [25و] الصدق أو الكذب _بتفسيره_ انتفى تفسيرهما، إذ لا يلزم من نفيِ الأخصِّ نفيُ الأعمِّ، قوله: (بناءً[2] على أنَّ اعتقاد المطابقة إلخ)؛ يعني: أنَّ الصدق والكذب عند الجاحظ مطابقةُ الخبر للواقع[3]، ومطابقته لاعتقاد المخبر، وعدم مطابقته للواقع ولاعتقاد المخبر؛ فحقيقة كلٍّ منهما مركَّبةٌ من شيئين؛ والذي ذكره المُصـــ[4] في الصِّدق هو مطابقة الخبر للواقع مع اعتقاد المخبر بأنَّ خبره مطابقٌ للواقع، وفي الكذب هو عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد المُخبر أنَّ خبره غير مطابقٍ للواقع، فتكون حقيقة كلٍّ منهما شيئاً واحداً مقيَّداً بالمَعِيَّة[5]؛ والتوفيق أنَّ ما ذكره المُصـــ[6] مبنيٌّ على أنَّ اعتقاد المُخبر أنَّ خبره مطابقٌ للواقع يستلزم مطابقة الخبر للاعتقاد.

قوله: (ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذٍ)[7]؛ أي: حين إذ كان الخبر مطابقاً للواقع مع اعتقاد أنه مطابقٌ للواقع لتوافق الواقع والاعتقاد، ومُطابقة أحد التَّوافُقين يستلزم مطابقة الآخر، قوله: (وكذا)؛ أي: وكالمطابقة مع اعتقاد عدمها، فإنَّه يستلزم أنَّ الخبر لم يُطابق الاعتقادَ أيضاً لتوافق الواقع والاعتقاد، وعدم المطابقة لأحد التوافقين يستلزم عدم مطابقة الآخر، قوله: (على أحدهما)؛ أي: على اعتبار الواقع عند الجمهور، والاعتقاد عند "النَّظَّام"، فيكون الصِّدق والكذب بتفسير "الجاحظ" أخصّ منهما بتفسير الجمهور والنَّظَّام، قوله: (بدليل ﴿افتَرَى﴾)؛ أي: استدلَّ "الجاحظُ" على إثبات الواسطة وعدم انحصار الخبر في

---

[1] – في هامش ن(أ) و(س): "والنّظّام[صوابه]"، وقد رسم الناسخان إشارة [~] فوق كلمة "الجاحظ".

[2] – في ن(أ) طُرّة فيها: "أي تعويلاً".

[3] – في ن(س): الواقع.

[4] – في ن(س): المُصنِّف.

[5] – أي: المصاحبة.

[6] – في ن(س): المُصنِّف.

[7] – في ن(س): وحينئذ.

الصِّدق والكذب بقوله تعالى حكاية عن المنافقين: [25ظ] ﴿افتَرَى عَلَى اللهِ كَذِباً﴾ الآية[1]، قوله: (لأنَّ الكفَّار حصروا أخبار النبيِّ[2] إلخ)؛ هو بيان استدلال الجاحظ على مذهبه، بما تضمَّنته الآية وكيفية الأخذ منها، قوله: (على سبيل منعِ الخُلُوِّ)؛ بناءً على أنَّ أَمْ مُتَّصِلةٌ لكن اختلاف مُنكِر الهمزة، وأَمْ معانده، وإنَّما قال على سبيل منع الخُلُوِّ مع أنها مانعَةٌ الجمع أيضاً؛ لأنَّ مَنعَ الخُلُوِّ قد يُطلق بالمعنى الأعَم، فيتناول الحقيقة أيضاً، قوله: (على ما سبق، إلى بعض الأوهام)؛ توهم بعضُهم من قول المُصـــ[3] أنَّ المراد بالثاني غير الكذب؛ أنَّ الثاني[4] هو: ﴿أَمْ بِهِ جِنَّة﴾[5] وهو إنشاءٌ؛ والإنشاءُ لا يَتَّصِفُ بالصِّدق ولا بالكذب، فيكون غير الكذب بهذا الاعتبار، وقدَّرَهُ الشَّـــ[6] كما رأيت، قوله: (وغير الصدق إلخ)؛ الثاني[7] هو الإخبار حَالَ الجِنَّة غير الكذب، لأنه جعل قسيمه في قوله: ﴿افتَرَى عَلَى اللهِ كَذِباً﴾[8] وغير الصدق لأنهم، أي: المنافقين لم يريدونه؛ لاعتقادهم عدم صدقه، قوله: (لم يعتقدوا صدقه، فلا يريدون)؛ إنَّما أوَّلَ الشَّـــ[9] عبارة الأصل بما رأيتَ لِوُرُودِ الاعتراض عليها؛ إذ لا يلزم من عدم اعتقادهم صِدقَهُ أن لا يكون صِدقاً لاحتمال تَجويزِهِم صِدقَهُ، وأيضاً لا يلزم من عدم اعتقادِهِم صدقَهُ، اعتقادَهَم كذِبَهُ لجواز انتفاءِ الاعتقادِ أصلاً.

---

[1] – الآية: ﴿افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِباً أَم بِهِ جِنَّةٌ بَلِ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالاٌّ خِرَةِ فِى الْعَذَابِ وَالضَّلَالِ الْبَعِيدِ﴾؛ سبأ/8.

[2] – في ن(س): النبيء صلى الله عليه وسلم.

[3] – في ن(س) و(ف): المُصنِّف.

[4] – جملة: "أنّ الثاني"، لم ترد في ن(س).

[5] – سبأ/8.

[6] – في ن(س) و(ف): الشَّارحُ.

[7] – في ن(س): الثاني الذي هو.

[8] – سبأ/8.

[9] – في ن(س) و(ف): الشَّارح.

قوله: (الذي هو بمراحِلَ)؛ أي: بعيدٌ عن اعتقادهم بمراحِلَ كثيرة، فلا يكونُ مُراداً لَهُم، قوله: (أُظهر)؛ لأنه [حَ][1] يكون صريحاً في نَفيِ الصِّدق، نحو قوله: ﴿أَمْ بِهِ جِنَّة﴾[2]؛ أعني: الإخبار حَالَ الجِنَّة، قوله: (فَمُرادهم)؛ أي: مُراد الكُفَّار وهذا[3] نتيجة استدلاله، قوله: (حتّى يكون [26و] إلخ[4] هذا)؛ أي: الإخبار حَالَ[5] الجِنة، قوله: (بزعمهم)؛ يجُوز فيه ضَمُّ الزَّاي وفَتحُها، قوله: (وعلى هذا)؛ أي: التأويل الذي ذكرناه في قول المُصـــ[6] وغير الصدق لأنهم لم يعتقدوه، قوله: (لا يتوجَّهُ ما قيل)؛ أي: على عبارة الأصل، قوله: (لأنه لم يجعله دليلاً على عدم الصدق)؛ أي: لأنّ المُصـــ[7] لم يجعل قوله: (لأنهم لم يعتقدوه دليلاً على عدم الصدق[8] بل جعله دليلاً على عدم إرادتهم صدقه)؛ ويلزم[9] من عدم إرادتهم صدقه أن يكون صِدقاً[10]، قوله: (ورد هذا الاستدلال)؛ أي: استدلال "الجاحظ" على مذهبه بالآية المذكورة، قوله: (لأنه الكذب)؛ أي: لأنّ الافتراءَ هو الكذب عن عمدٍ وقصدٍ؛ ولا عمدَ ولا قصدَ للمجنون فيكون المعنى: أَقَصَدَ الكذب أَم لَم يَقصِدهُ؟ قوله: (والثاني أنّ الإخبار حال الجِنَّة ليس قسيماً للكذب حتى يلزم أن يكون غيره)؛ بل قسيماً لِمَا هو أخصُّ من الكذب وهو

---

[1] – [حَ] هكذا في الأصل، وهي اختصار للفظة "حينئذ"، وقد وردت تامة في النسخ الأخرى.

[2] – الآية السابقة.

[3] – في ن(س): وهذه.

[4] – قوله: "..إلخ" لم يرد في ن(س) و(ف).

[5] – في ن(س): حالة.

[6] – في ن(س) و(ف): المُصنِّف.

[7] – في ن(س) و(ف): المُصنِّف.

[8] – في ن(س): سقط من "عدم الصدق" الأولى إلى "عدم الصدق" هذه، وقد ألحقت بالهامش ووضع المصحح في آخرها [صح] هكذا.

[9] – في ن(س): ولا يلزم.

[10] – في ن(س): كاذبًا.

الافتراء الذي هو الكذب عن قصدٍ؛ فيكون القسيمان[1]؛ أعني: الكذب عن قصدٍ، والكذب عن غير قصدٍ؛ مُندَرِجان[2] تحت "أعَمَّ" وهو مُطلَقُ الكذِبِ؛ فيكون حصراً للخبر الكاذب بزعمهم إلخ[3]، قوله: (أعني الكذب عن عمدٍ)؛ والكذب لا عن عمدٍ تفسيرٌ نوعيٌّ للخبر الكاذب في الكذب عن عمدٍ، وهو المعبر عنه بالافتراء والكذب؛ لا عن عمدٍ وهو المعبر عنه بالإخبار حالَ الجِنَّة.

(الباب الأول)

أحوال الإسناد الخبري[4]

قوله: (أحوال الإسناد الخبري)؛ أي: الباب الأول من الأبواب الثمانية المتقدمة[5] من أحوال الإسناد الخبري إلخ[6]، فأتى بها المُصـــ[7] على سبيل اللَّفِّ والنَّشر المُرتَّب[8]، حيث تكلَّم عليها على ترتيبها في الذِّكر، قوله: (ضَمُّ كلمةٍ أو ما يَجري [26ظ] مَجراها)؛ أي: مجرى الكلمة ليدخل فيه، نحو: الذي قَامَ أبوهُ زيدٌ، وعمرٌو قام أخوه؛ فإنَّ الذي قام أبوه في حُكم

---

1 – في ن(س): القِسمان.

2 – في ن(س): مندرجات.

3 – في ن(س): إلى آخره.

4 – ورد هذا العنوان في هوامش النسخ (أ) و(ف).

5 – جملة: "من الأبواب الثَّمانية المتقدمة"، وردت ملحقة في هامش ن(أ)، وفي ن(س) يلي ذلك الجملة الآتية: "في قوله: وينحصر في ثمانية أبواب من أحوال الإسناد الخبري.. إلى آخره"، ويبدوا أنها تكرار.

6 – في ن(س): إلى آخره.

7 – في ن(س): المُصنِّف.

8 – اللّف والنشر المرتب: من الأساليب البيانية البديعة وفيها ذكر الأشياء المتعددة وذكر ما يتصل بها على الترتيب، كقوله تعالى: "ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا في ولتبتغوا من فضله"، وعكسه اللف والنشر المشوّش.

الكلمة، وكذا[1] قَامَ أخُوهُ وما أشبه ذلك، فقوله: (أو ما يجري[2] مَجراها)؛ جيءَ به للتَّعمِيمِ والإدخال، قوله: (بحيثُ يُفيدُ الحُكمَ)؛ فاعل يفيدُ ضميرٌ مستترٌ فيه يعود إلى الضَّمِّ المتقدم في قوله: (ضَمُّ كلمةٍ أو ما يجري مجراها)؛ والحكم مفعولٌ به ليُفيد المذكور، قوله: (بأنَّ مفهوم إلخ[3])؛ متعلقٌ بالحُكم، قوله: (لِعِظَمِ شأنِهِ)؛ لأنَّ المزايا والخواصَ المعتبرة عند البُلغاء أكثُر وقوعها فيه؛ ولأنَّ الخبر أصلٌ للإنشاء؛ لأنَّ الإنشاءَ مأخوذٌ منه إمَّا بالاشتقاق: كالأمر والنَّهي، وإمَّا بزيادة أداةٍ: كالاستفهام والتَّمنِّي[4] ونحوهما.

قوله: (مع تأخر النِّسبة عن الطرفين)؛ هذا جوابُ سُؤالٍ مُقدّرٍ وهو أن يُقال: الترتيب الطبيعي يقتضي تقديم المسند[5] إليه ثُم أحوال المُسند ثم أحوال الإسناد، فَمَا وَجهُ تقديم المُصـــ[6] الإسناد عن الطرفين؟

فأجاب الشَّـــ[7] عنه بقوله: (لأنَّ البحث إنَّما هو عن أحوال اللفظ إلخ[8])؛ واعلم أنَّ ظاهر قول الشَّـــ[9] من قبلُ بأنَّ مفهوم إحداهما [ثائب][10] لمفهوم الأخرى مُخالفٌ لقواعد أهل العقول؛ لأنَّ المعتبر عندهم من جانب الموضوع هو الذَّات، ومن جانب المحمول هو

---

1 – في ن(س): وكذلك.

2 – استدركت جملة "أو ما يجري" في هامش ن(س)، وجاء بعدها [صح]، ما يفيد بأن النسخة قوبلت بغيرها.

3 – في ن(س): إلى آخره.

4 – في ن(س): والنَّهيّ، وفي الهامش ورد: "في المتول والتّمنّي".

5 – في ن(س): أحوال المسند.

6 – في ن(س): المُصنِّف.

7 – في ن(س): الشَّارح.

8 – في ن(س): إلى آخره.

9 – في ن(س): الشَّارح.

10 – هكذا في الأصل، وفي ن(س) و(ف): ثابت.

المفهوم، وعلى هذا ينبغي أن يقول بأنَّ مفهوم إحداهما [ثائب][1] لذات الأخرى، وجوابه أنَّ المراد من المفهوم ما يُفهم من اللَّفظ، فإنَّ الذات أيضا مما يفهم منه، والمراد بقولنا: المُعتبر من جانب الموضوع، هو الذَّات ما صدق عليه ذات الموضوع لا مفهومه بخلاف المحمول؛ فالمحمول أبداً أعمُّ من الموضوع أو مُساوٍ له، [27و] ولا يجوز كون المحمول أخصُّ من الموضوع لامتناع الحكم بالأخص على جميع أفراد الأعم، فلا يصحُّ أن يقال: الحيوان إنسانٌ، لكون الموضوع الذي هو الحيوان أعمُّ مِن المحمول الذي هو الإنسان.

قوله: (إنَّما يتحقق بعد تحقق الإسناد)؛ لأنَّ اللَّفظين ما[2] لم يُسند أحدُهما إلى الآخر، لا يصير أحدهما مسنداً إليه والآخر مُسنداً، قوله: (ولا بحثَ لنا عنها)؛ أي: بل الذي يُبحث عنه هو المسند إليه والمسند[3] مع قيد أنَّهما كذلك، قوله: (أي مَن يكون بصدد الإخبار والإعلام)؛ حوَّلَ الشَّـــ[4] عبارة المُصـــ[5] لِمَا يرد على ظاهرها؛ لأنَّ المُخبر باعتبار معناه اللغوي هو من يتكلم بالجملة الخبرية، فلو تُرك على ظاهره لم يصح له الحصر المستفاد مِن "أمَّا" وَ "أَو" في قوله: (أمَّا الحكم)؛ أو كونه عالماً به، لوُرُود الجملة الخبرية لغيرهما: كالتَّحَسُّر وإظهارِ الضُّعف وغيرهما، كقوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَى﴾[6]، وقوله: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ العَظمُ مِنِّي وَاشتَعَل الرَّأسُ شَيبَا﴾[7]، وما أشبه ذلك، قوله: (وإلاَّ)؛ أي: وإن لم يكُن المُراد

---

[1] – في ن(ف): ثابت، وثاب: عاد ورجع؛ وفي "أساس البلاغة" للزمخشري: "من المجاز: ثاب إليه عقله وحلمه. وجمت مثابة البئر وهي مجتمع مائها، وهذه بئر لها ثائب أي ماء يعود بعد الترح. وقولهم: ثائب إذا وفدوا جماعة إثر جماعة. ومنه: ثاب له مال إذا كثر واجتمع..."؛ ج1، ص118.

[2] – في ن(ث): سقطت لفظة "ما" سهوا فيما يبدو.

[3] – في ن(ث): سقط إلى آخر القول.

[4] – في ن(س): الشَّارح.

[5] – في ن(س): المُصنِّف.

[6] – الآية: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾؛ آل عمران/36.

[7] – الآية: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾؛ مريم/4.

بالخبر في قول المصـــ[1] قَصَدَ المُخبر مَن يكون بصدد الإخبار والإعلام، لا مَن يتكلم بالجملة الخبرية مُطلقاً كما هو ظاهر كلامه؛ لم يستقم الحصرُ المذكور لانتِقاضِه بنحو ما ذكرنا من الآيتين.

قوله: (﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَى﴾ الآية)؛ لم تقصد به أُمُّ مريم إفادةَ الحُكم ولا لاَزِمَهُ[2]، لِشُمُول عِلمِه[3] لَهُما، لكن قصدت إظهار التَّحزُّنِ والتَّأسُفِ لعدم حصول مقصَدِها وخيبَةِ رجاءِها؛ حيثُ لم تضع ما في بطنها ذَكَراً فَيَتَحرَّرَ لخدمة بيت المقدس[4] ويكون من خَدَمتِهِ؛ [27ظ] إذ لا يصلُحُ لذلك إلاَّ الذكور، ولا مجال للإناث في ذلك؛ ولَمَّا أصابها _أعني: امرأة عِمرَان[5]_ من ذلك ما أصابها من الغَمِّ تكلمت بتلك الجُملة الخبرية إظهاراً لِمَا أصابَها، مع علمها بأنَّ البارئَ تعالى عالِمٌ بما وَضَعت وما أصابَهَا مِن أجلِهِ، قوله: (وما أشبه ذلك من قوله تعالى حكايَةً عن نَبيِّهِ زكرياء: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ العَظمُ مِنِّي﴾[6] وقوله: ﴿تُبتُ إِلَيكَ﴾[7] وما أشبه ذلك)، قوله: (والمُراد بالحُكم هنا)؛ أي عند أهل العربية، واحترز به عن الحُكم عند أهل المعقول فإنهم يفسرونه بالإيقاع والانتزاع.

الفرق بين الإيقاع والوقوع[8]

---

1 – في ن(س): المُصنِّف.

2 – في ن(س): وَلاَزِمَه، من دون "لا" النافية.

3 – في ن(س): علمِهِ تعالى.

4 – قصة مريم ابنة عمران _عليهما السلام_: القصة بتفصيل في تفسير الآيات (33–37)، سورة آل عمران، الزمخشري، الكشاف، 354/1، 356.

5 – هي: أم السيدة مريم _عليها السلام_.

6 – مريم/4.

7 – الآية: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَانِي وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾؛ الأعراف/143.

8 – ورد العنوان في هامش ن(ف).

والفرقُ بين الإيقاع والوقوع أنَّ الوقوع: إدراكُ أن النِّسبة واقعةٌ أو ليست بواقعةٍ، والإيقاع: فعل الشخص؛ وليس المُراد هنا إدراكُ الإيقاع واللاَّإيقاع، وإلاَّ لَمَا أمكن إدراكُ الحُكم لتحقُّقِ ذلك قطعاً، قوله: (وكونهِ مقصوداً)؛ هذا جوابُ سؤالٍ مُقدَّرٍ وهو أن يُقال: كون الحُكم مقصوداً بخبر المخبر ينبغي أن لا يتطرق إليه احتمال الكَذب، فأجاب بقوله: (وكونه مقصوداً إلخ)، قوله: (وهذا)؛ أي: كونُ الحُكم مقصوداً للمُخبر بِخبره لا يستلزم تحققه في الواقع، قوله: (لا يَدُلُّ على ثُبوت المعنى)؛ أي: الحُكم[1] مِن لفظ الخبر، قوله: (وإلاَّ)؛ أي: وإن لم يكن المُراد بقول من قال: إنَّ الخبر لا يدُلُّ على ثبوت المعنى ولا على انتفائِهِ ما ذكرنا لم يستقم كلامه؛ إذ لا يخفى أنَّ مَدلُولَ قَولِنَا: زيدٌ قائمٌ إلخ، وعدَمِ ثبوتِهِ[2] احتمالٌ عقليٌّ؛ يعني أنَّ مدلُولَ الخَبر هو الصدق [28و] ليس إلاَّ، وأمَّا الكذب فمُحتملٌ عند العقل احتمالاً مرجُوحاً، لاَ أنه مدلولٌ أو مفهومٌ لِلَّفظ[3].

قوله: (أي[4])؛ ويسمى الثاني، قوله: (أي: كون المخاطب عالِماً به)؛ أي: بالحكم المُستفاد من الخبر، قوله: (لأنه كُلَّما أفاد الحُكم أفاد أنَّه عالِمٌ بالحُكم)؛ أي: كلَّما وُجدت فائدة الخبر وُجد لازمُها فيمتَنِعُ انفكاك الثانية عن الأولى، كما يمتنع انفكاك اللاَّزم عن الملزوم، وليس كُلَّما وُجد لازمُ فائدةِ الخبر وُجدت الفائدة، لِجواز أن يكون الحُكم معلوماً للمخاطَب قَبلَ وُرُود الخبر عليه، فيحصلُ له العلم بِلازِم الفائدة[5]، دونَ الحُكم لاستلزام[6] تحصيلِ الحاصلِ، كقولك لِمَن حفظ القرآن: حَفِظتَ القُرآنَ، قوله: (وتسميةُ مثل هذا

---

[1] – في هامش ن(أ) ورد: المستفاد من اللفظ بالجملة الخبرية مطلقا كما هو ظاهر كلامه وإن لم يستقم الخبر المذكور.

[2] – في ن(س) إضافة فيها: له.

[3] – في ن(س): اللّفظ.

[4] – في ن(س) إضافة فيها بعد قوله: الثاني، أي.

[5] – في ن(س): باللاّزم للفائدة.

[6] – في ن(س): لامتناع.

الحُكم: فائدةُ الخبرِ)؛ جوابُ سؤالٍ مُقدّرٍ وهو أن يقال: إذا كان الحُكم يجوزُ أن يكون معلوماً قبل الإخبار فما وجهُ تسميته بفائدة الخبر؟ فأجاب بقوله: (بناءً على أنه من شأنه إلخ).

قوله: (والمُراد بكونه عالماً بالحُكم)؛ أن يكون المُخبر عَالِماً بالحكم حال حصول صورة الحُكم في ذِهنه؛ وأمَّا إذا كان المُخاطب عالِماً بالفائدة وَلاَزِمِها[1] فلا ينبغي أن يُلقى إليه الخَبَر، لأنه حينئذٍ يكونُ لغواً ضائعاً، هذا هو الأصل[2]، أي بفائدة الخبر وبلازمها أو بهما، قوله: (فيُلقِي إليه)؛ أي: إلى ذلك المخاطب المُتزَل مَتزِلَة الجاهل[3]، قوله: (لعدم جَريهِ على موجب العلم)؛ أي: لعدم عَمَلِه بمُقتضى عِلمِه[4]، قوله: (الصَّلاةُ واجبةٌ)؛ لأنه لَمَّا تَرَكَ الصلاة مع علمه بوجوبها نَزَل منزِلَة الجاهل الخالِيَ الذِّهن، [28ظ] فألقى[5] إليه الخطاب، وإذا نَزَل العالِمُ منزلة الجاهل: جاز أن يُعتبر خالي الذِّهن فيُلقىَ إليه الكلامُ من غير تأكيدٍ، وجاز: أن يُعتبر مُتردِّداً فيُلقى إليه الكلام مُؤَكَداً استحسَاناً، وأن يُعتبر منكِراً: فيُلقى إليه الكلامُ مؤكّداً وُجُوباً، والظاهر هُنا هو الأوَّل، قوله: (لاعتبارات خطَابيّة)؛ أي: ظنّيَّة؛ يُكتفى فيها بمُجرَّدِ الخِطاب، قوله: (﴿وَلَقَد عِلِمُوا﴾[6] إلخ)؛ هذه الآية أوَّلها يُثبتُ لأهلِ الكتاب العلمَ على سبيل التوكيد[7] القَسَمِي، وآخرُها ينفيهِ عنهم لأنهم لَمَّا اشتروا كُتبَ السِّحرِ

---

[1] – في ن(س): بفائدة الخبر ولازمها.

[2] – في ن(س) إضافة فيها: "قوله: بمنزلة الجاهل، أي..."، ويبدوا أنَّ ناسخ ن(أ) تجاوزها اختصاراً.

[3] – في ن(س): الجاهل، قوله: لعدم.

[4] – في ن(س): لعدم علمِهِ بمقتضى...، و لم ترد بعده لفظة "عِلمِه".

[5] – في ن(س): فيُلقى.

[6] – الآية: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾البقرة/102.

[7] – في ن(س): التأكيد.

والشَّعوَذَةِ[1] مع عِلمِهِم بأنَّ من اشترى ذلك مَا لَهُ في الآخرة من نصيب، نزل علمهم منزلة الجهل حيث لم يُجدِيهم[2] نَفعاً فقيل في حقهم: ﴿وَلَبِئسَ مَا شَرَوا بِهِ أَنفُسَهُم لَو كَانُوا يَعلَمُون﴾[3].

قوله: (بَل تَنزِيلُ وُجُودِ الشَّيءِ مَنزِلَة عَدَمِه)؛ وهذا ترقِّي وانتقال؛ يعن:ي تنزيل وجود الشَّيءِ منزلة عدمه كَثير ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيتَ إذْ رَمَيتَ وَلَكنَّ الله رَمَى﴾[4]، رُوِيَ أنَّ النَّبيَّ ـصلى الله عليه وسلمـ لَمَّا اشتدَّ الأمر على المسلمين يوم بَدرٍ[5] أخذَ كَمشَةً مِن الحَصَا ورَمَى بها في وُجوه المشركين وقال: «شَاهَتِ الوُجُوهُ»[6]، فلم تبق عينٌ من المشركين إلاّ وقد أُصيبت من تلك الحَصباء[7]، فنزل قول الله تعالى: ﴿وَمَا رَميتَ إذ رَمَيتَ وَلَكِنَّ الله رَمَى﴾ فهو صلى الله عليه وسلم رَمَى حقيقةً لكن لَمَّا كان الأثر المُترتِّبُ[8] على رميه ليس في مَقدُرة البشرِ نَزَل رَميُه مَنزِلَة عَدَمِه.

وَحَاصِله: [29و] أنَّ هُنا ثلاثة أشياء:

– تنزيل العالم منزلة الجهال، كقولك لتارك الصَّلاة العالِمِ: الصَّلاةُ وَاجبَةٌ.

---

[1] – في ن(س): كُتب الشَّعبدة.

[2] – في ن(س): لم يُجدِهم.

[3] – البقرة/102.

[4] – الآية: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى وَلِيُبْلِيَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَاءً حَسَنًا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾؛ الأنفال/17.

[5] – أي يوم غزوة بدر الكبرى: والتي وقعت صبيحة يوم السابع عشر من رمضان المعظم في السنة الثانية للهجرة، وفيها قتل صناديد قريش.

[6] – الزمخشري، الكشاف، سورة الأنفال، تفسير الآية 17، ج2، ص197.

[7] – في ن(س): الحصا.

[8] – في ن(س): المُرتَّبُ.

– وتنزيل العلم منزلة الجهل كقوله تعالى: ﴿وَلَقَد عَلِمُوا﴾[1] إلى قوله تعالى: ﴿لَو كَانُوا يَعلَمُون﴾[2].

– وتنزيل وجود الشَّيءِ منزلة عدمه كقوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيتَ إِذ رَمَيتَ﴾.

قوله: (فينبغي[3] جواب شرطٍ مقدَّرٍ بَيَّنَهُ الشَّـــ[4])؛ أي[5]: إذا كان إلخ، قوله: (على قدر الحاجة)؛ أي: ينبغي أن يُفرغ الكلامُ في قَالَبِ المُساواة، لا أزيَدَ ولا أنقَصَ، قوله: (حذراً[6] عن اللَّغو)؛ أي: ما لا فائدة فيه من اللفظ، قوله: (فإن كان المُخاطب تفريعٌ على ما قبله وفيه حصرٌ ضِمنيٌّ لأحوال المخاطب لأنه لا يخلوا عن إحدى الحالات الثلاث)؛ أعني: الخُلُوَّ عن الحُكم والتردد فيه والإنكار، قوله: (أي لا يكون إلخ)؛ يعني: لا يكون المُخاطب عالِماً بثبوت الحُكم ولا بانتفائه، بأن يكون خالي الذِّهن عنهما أصلاً، ولا يكون المُخاطب متردِّداً[7] في ثُبوت الحُكم ونفيهِ بأن حصل عنده طَرَفَا الحُكم وتحيَّرَ في النسبة بينهما هل هي واقعة أو ليست بواقعة؟!، قوله: (وبهذا[8] يتبيَّن فسَادُ ما قيل إلخ)؛ توهَّم بعضهُم أنَّ خُلوَّ الذِّهن عن الحكم يستلزمُ خُلوَّه عن التَّردُّد فيه، فاعترض على المُصـــ[9] بأن لا حاجة إلى قوله: (والتَّردد بِناءً على التَّوهُّمِ المذكور)؛ ورده الشَّـــ[10] بما رأيت.

---

[1] – في ن(س): لقد علموا لَمن اشتراه؛ البقرة/102.

[2] – البقرة/102.

[3] – في ن(س): فينفى.

[4] – في ن(س): الشَّارح.

[5] – في ن(س): قوله: أي إذا كان

[6] – في ن(ث): حرزا.

[7] – في ن(س): أيضًا متردِّداً.

[8] – في ن(س): وبها.

[9] – في ن(س): المُصنِّف.

[10] – في ن(س): الشَّارح.

قوله: (بل[1] الحُكم والتَّردد فيه مُتنافيان)؛ لأنَّ الجَزم بشيءٍ[2] أو الظَّنَّ به يُنافِي التردد فيه؛ الذي هو استواءُ [29ظ] الطرفين، وكذلك التردد في الشيءِ يُنافي الجزم به أو الظَّن به، وإذا كان الحكم والتردد فيه متنافيان فيوجد كل منهما بدون الآخر، فلا يكون الخلوُّ على الحكم مُستلزماً لِلخلوِّ عن التردد فيه، ولا العكس؛ فاندفع ما أورده المتوهِّم على عبارة المُصـــ[3]، قوله: (على لفظ المبني للمفعول)؛ يجوز أن يكون نائِبَ فاعلٍ[4]؛ استغنى[5] الذي ناب عنه الجار والمجرور هو المتكلم أو الكلام، أو[6] استغنى المخبر أي[7]: استغنى الكلام عن مؤكدات الحكم وكلاهما صحيح، قوله: (لتمكن الحكم بقليل[8])؛ لقوله: (استغنى عن مؤكدات الحُكم)؛ أي: لتمكن الحكم حينئذٍ في ذهن المخاطب حيث وَجَده؛ أي: لأجل وجود الحُكم الوارِد ذهنَ المخاطبِ خالياً عن التَّردد والإنكار؛ فحيث هُنا تَقلِيلِيَّةٌ[9]، قوله: (طالباً)؛ أي: طالِباً للحُكم مُخبرٍ[10] فيه، فهو كالمُسترشد إليه، قوله: (في أنَّ الحُكم بينهما)؛ أي: في أنَّ النسبة بين الطرفين إيجابية أو سلبية، قوله: (تردُّدُه)؛ أي: تردُّدُ ذلك المخاطب المتحيِّر[11]، ويتمكَّن الحكم في ذهنه بواسطة توكيده، قوله: (لكن المذكور في "دلائل

---

[1] – في ن(ك): بل التّحقيقُ أن الحُكم.

[2] – وردت لفظة "بشيءٍ" في هامش ن(س)، ومعها لفظة [صح] هكذا، بمعنى أنها صحّحت.

[3] – في ن(س): المُصنِّف.

[4] – لفظة "نائب" لم ترد في ن(س)، وجاءت في ن(أ) ملحقة بالهامش.

[5] – في ن(س): استغني.

[6] – في ن(س): أي.

[7] – في ن(س): أو.

[8] – في ن(س): تعليل.

[9] – في ن(س): تعليلية.

[10] – في ن(س): متحيِّرٍ.

[11] – في ن(س): المُتخيِّر.

الإعجاز")؛ قال الشيخ عبد القاهر[1] في "دلائل الإعجاز": "أكثر مواقع "إنَّ" بحكم الاستقراء هو الجواب، لكن يشترط فيه أي: في استعمال "إنَّ" أن يكون السَّائل ظنَّ على خلاف ما أنت تُجيبُه به"[2].

قوله: (مُنكراً للحُكم)؛ أي: لِحُكم المخبر المُلقى إليه، قوله: (إزالةً له)؛ أي: لذلك الإنكار القائم في ذهن المُخاطَب، قوله: (مُؤكِّداً بإنَّ وإسمية الجملة)؛ أي: فقط لأنهم حينئذٍ [30و] لم يبالغوا في الإنكار كلَّ المبالغة، فألقى إليهم الكلام مؤكَّداً على قدرِ ما عندهم من الإنكار، قوله: (وقوله)؛ أي: قول المُصـــ[3] "إذ كذَّبوا[4]" بصيغة الجمع؛ ولم يقل: "إذ كذَّبا" بصيغة التَّثنية، مع أنَّ المكذِّب في المرة الأولى اثنان فقط: شمعون ويحي[5] أو غيرهما على الخلاف المشهور؛ مبنيٌّ على أنَّ تكذيب الاثنين تكذيب ما فوقهما ثالثاً كان أو أكثر، لاتحاد المُرسَل وهو: عيسى ـعليه السلامـ، والمُرسَل به وهو: الإيمان والتوحيد، قوله: (وإلاَّ فالمكذِّبُ أوَّلاً اثنان)؛ أي: وإن لم يُولِ الكلام بأنَّ "كذَّبا" لم يستقم قوله: "إذ كذَّبُوا" بضمير الجمع، لأنَّ المُكذِّبَ اثنان فقط، ويمكن أن يخرج على رأي من يرى أنَّ: أقلَّ الجمع اثنان.

قوله: (ويسمى الأوَّل)؛ أي: إلقاءُ الخبر إلى خالي الذهن: ابتداءً؛ لعدم أسبقيته بطلبٍ من المخاطب.

---

[1] – عبد القاهر الجرجاني، وقد سبق التعريف به.

[2] – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص251؛ والشاهد المقصود هو بيت الشاعر: حجل بن نضلة الباهلي، وقد ورد في نفس الكتاب؛ وتمامه:

جَاءَ شَقِيقٌ عَارِضاً رُمْحَهُ ... "إنَّ" بَنِي عَمِّكَ فِيهِم رِماحُ.

[3] – في ن(س): المُصنِّف.

[4] – إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَاضْرِبْ لَهُمْ مَّثَلاً أَصْحَابَ القَرْيَةِ إِذْ جَآءَهَا الْمُرْسَلُونَ إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُواْ إِنَّآ إِلَيْكُمْ مُّرْسَلُونَ قَالُواْ مَآ أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ الرَّحْمَانُ مِن شَيءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُونَ﴾؛ يس/13- 15.

[5] – شمعون ويحي: هما رسولا سيدنا عيسى إلى أهل أنطاكية؛ ينظر تفسير الآيات 13–15 من سورة يس، الزمخشري، الكشاف، ج4، ص10.

ويسمى الثاني؛ أي: إلقاء الخبر أي المتردد في الحكم المستشرف له: طلبِيّاً[1]؛ لأنه مسبوقٌ بطلب[2] المخاطب، إمَّا بلسان المقال أو بلسان الحال.

ويسمى الثالث: إنكاريّاً؛ لأنه مسبوقٌ بإنكار[3] المخاطب لوروده بحسبه.

قوله: (إخراجاً على مقتضى الظاهر)؛ حيث لم يكن فيه عدولٌ عن ظاهر الحال، قوله: (وهو أخصُّ مطلقاً)؛ أي: ومقتضى الظاهر أخصُّ من مقتضى الحال مُطلقاً؛ أي: كلُّ مقتضى الظاهر مُقتضى الحال، وليس كل مقتضى الحال مقتضى الظاهر، [30ظ] كما في صوَّر إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر؛ فإنه يكون على مقتضى الحال ولا[4] يكون على مقتضى الظاهر، قوله: (وكثيراً ما نُصِبَ على الظَّرفية أو على المصدريَّة)؛ أي: وقتاً كثيراً أو تسميةً كثيرةً، و"مَا" زائدةٌ لتأكيد معنى مَتلُوِّها[5] كثرةً كان أو قِلَّة؛ والمعنى: أنَّ إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كثر في نفسه لا بالنسبة إلى إخراج الكلام على مقتضى الظاهر[6] حتى يلزم أن يكون إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر أكثر من إخراجه على مقتضى الظاهر مع أنَّ الأمر بالعكس؛ أعني: إخراجه على مقتضى الظاهر أكثر من إخراجه على خلاف مقتضى الظاهر[7]، قوله: (مقتضى الظاهر تقدُّم الحال[8])؛ ومقتضى الظاهر؛ بأنَّ

---

[1] – في ن(س): طلباً.

[2] – في ن(س): لطلب.

[3] – في ن(س): لإنكار.

[4] – في ن(س): فلا.

[5] – هكذا في الأصل وفي النسخ الأخرى، وهي بمعنى "الترديد".

[6] – في هامش ن(أ) وردت العبارة الآتية ملحقة بالمتن: "كثر في نفسه لا بالنسبة إلى إخراج الكلام على مقتضى الظاهر"؛ وفي آخرها لفظة [صح]، ما يدل على أنها قوبلت بنسخ أو نسخة أخرى على أقلّ تقدير.

[7] – في ن(ف): سقط للعبارة.

[8] – في هامش ن(أ): "العرف بيّن مقتضى الحال ومقتضى الظاهر، فإن مقتضى الظاهر أعمُّ مطلقاً من مقتضى الحال".

مقتضى الظاهر أخصُّ مُطلقاً من مُقتضى الحال؛ لأنَّ معنى[1] مقتضى الظَّاهر مقتضى ظاهر الحال، ومقتضى [الحال][2] أعمُّ من أن يكون ظاهراً وغير ظاهر، فمُقتضى الظَّاهر أخصُّ من مُقتضى الحال.

قوله: (فيجعل غير السَّائل كالسَّائِل)؛ المراد بالسَّائل هنا المُتردد الحائر؛ إذ السُّؤال أعمُّ من أن يكون بالمقال[3] أو بالحال، قوله: (إذا قُدِّم إليه)؛ أي: يجعل غير السَّائل كالسَّائل، بشرط أن يَسبِقَ للمخاطب كلامٌ يشعر في الجملة بالخبر، أي: بالكلام الخبري الآتي بعدُ من أيِّ جنسٍ هو، قوله: (يعني ينظر)؛ أي: غير السَّائل[4] إلى الخبر؛ لأنَّ الكلام السَّابق يَستَشرِفُه مِن وراء حجاب، قوله: (فهذا)؛ أي: قوله يقال: [31و] ﴿وَلاَ تُخَاطِبنِي فِي الذِينَ ظَلَمُوا﴾[5] يُشعر إشعاراً، إمَّا بحسب العُرف أنَّ الخبر الآتي بعده من جنس العذاب، وكان المخاطب به وهو "نوحٌ" _عليه السلام_ تردَّد من أيِّ نوعٍ من أنواع العذاب إغراقٌ أم غيرُه، قوله: (يُلَوِّحُ بالخبر تلويحاً ما[6])؛ أي: يُشعر به إشعاراً خفيّاً، قوله: (فصار المقام)؛ يعني: ليس هناك تردُّدٌ بالفعل وإنَّما المقام صالحٌ لأن يتردد فيه، قوله: (في أنَّهم)؛ أي: قومُ نوحٍ _عليه السلام_، قوله: (مؤكَّداً)؛ أي: محكوماً عليهم بالتأكيد؛ هنا استحساني[7]؛ لأنَّ الغرض أنَّ المخاطب متردِّدٌ لا مُنكِرٌ، بخلاف البيت الآتي كما ستعرف.

---

[1] – لفظة: "معنى" لم ترد في ن(س).

[2] – في هامش ن(أ) وردت لفظة: الحال.

[3] – في هامش ن(أ) طُرّة فيها: "أي بقرينة المقال، إلخ".

[4] – في ن(س): يعني ينظر إليه أي بنفس غير ..، وقد وردت اللفظتان "إليه" و"بنفس" في متن ن(أ)، وقد شطّب عليهما بنفس مداد الناسخ.

[5] – الآية: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا فَإِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ فَاسْلُكْ فِيهَا مِنْ كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ مِنْهُمْ وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ﴾؛ المؤمنون/27.

[6] – لفظة: ما لم ترد في ن(س).

[7] – في ن(س): التأكيد هنا استحسان.

قوله: (يجعل غير المُنكِر)؛ المراد بغير المُنكِر[1] هو: المُنكِر[2] أعمّ من الخالي، والعالِمَ بالحكمِ والمتردِّدَ فيه يتزلُ منزلة المنكِر، ويُجعل[3] كَهُوَّ إذا ظهر عليه شيءٌ من أمارات الإنكار، وهذا أيضاً مُشتملٌ على قسمين؛ أحدهما: تنزيل الخالي، والآخر: تنزيل المُتردّد، والمثال المذكور في المتن للأول، قوله: (أمارةً)؛ أي: علامةً عليه، قوله: (عارضاً رُمحَهُ[4])؛ مِن: عَرَضَ العُودَ عَلىَ الإناءِ والسِّيفَ أو الرُّمحَ[5] عَلىَ الفَخِذِ، قوله: (لا يَقطُرُكَ بالقاف)[6]؛ يقال: قَطَرَ خَصمَهُ[7] إذا ألقاه على أحد قُطريه؛ أي: جَنبَيهِ، قوله: (أن يُداسَ)[8]؛ أي: يُدقَّ، قوله: (ويجعل المنكِرَ كغير المنكِرِ)؛ يصدق بالخالي والعالم بالحُكم والمتردِّدِ فيه؛ والمرادُ[9] الخالي، قوله: (ما أن تأمَّلَهُ)؛ ما نكرةٌ موصوفةٌ بمعنى شيءٌ، فيصدُق على المسموع والمُشاهد [31ظ] وغيرهما.

قوله: (ارتَدَعَ)؛ أي: رَجَعَ عن الإنكار[10]، قوله: (أن يكون معلوماً)؛ أي: أن يكون ذلك الشَّيءُ الدَّالُ على حقيقة الحُكم المُنكَر وإثباتُه معلوماً للمخاطب، أو محسوساً له من غير تأكيد، أي: يُلقى إلى اليهودي أو النصراني أو غيرهما ممن يُنكِر الإسلام مجرَّداً عن المؤكِّدات

---

[1] – جملة: المراد بغير المنكر؛ وردت مُلحقةً في هوامش النُّسخ، يليها [صح]، بمعنى أنها قوبلت بأُخرى.

[2] – جملة: هو المُنكِر؛ لم ترد في ن(س).

[3] – لفظة: ويُجعل؛ لم ترد في ن(س).

[4] – الشطر من بيت حَجَل بن نضلة القيسي، وقد مرّ معنا قبل قليل؛ وتمامه: جَاءَ شَقِيقٌ عَارِضاً رُمحَهُ .... إنَّ بَنِي عَمِّكَ فِيهِم رِمَاح.

[5] – جملة: أو الرمح؛ سقطت من ن(س).

[6] – يريد بيت أبي أمامة الضَّبِّي، وهو في شرح ديوان الحماسة للتبريزي، ص226؛ وتمامه: فَقُلتُ لِمِحرَزٍ لَمَّا التَقَينَا .... تَنَكَّب لاَ يَقطّركَ الزِّحَامُ.

[7] – في هامش ن(أ) طُرّة فيها: "أي طرحه على فخذيه عرضا".

[8] – هذا الشرح في الإيضاح للقزويني، 74/1.

[9] – في هامش ن(أ): والمراد هُنا.

[10] – في ن(س): رجع عن إنكاره، والشاهد أن تقول لمنكر الإسلام: "الإسلام حق"؛ وقد ورد في "الإيضاح"، ص31.

على خلاف مقتضى الظاهر، تنزيلاً له منزلة الخالي لغير المُنكِر لِمَا معه من الدلائل والعلامات[1] الدَّالة على حقيقة الإسلام مما لو تأمَّلَهُ المُنكر لرجع عن إنكاره واعترف بصحَّته واختياره، قوله: (وقيل: معنى كونه معه)؛ أي: يكون ذلك الشيء الدَّال على حقيقة الإسلام مع ذلك المُخاطَب المُنكِر المُنزَل منزلة غير المُنكِر، بمعنى: أنَّ ذلك[2] موجودٌ في الخارج، قوله: (مجرّد وجوده لا يكفي في الارتداع)؛ لا مكان أن يكون ذلك الشيء موجوداً في نفس الأمر ولا يكون مُشاهَداً ومعلوماً له، فلا يُمكنه التأمُّلُ فيه لعدم حصوله بوجهٍ، فلا يكفي في الارتداع بوجوده في نفس الأمر، قوله[3]: (وترك التأكيد لذلك)؛ أي: يجعل المنكر كغير المنكر لِمَا معه من الدَّلائل والعلامات، وإلاَّ فمقتضى الظاهر أن يقال: ﴿لاَ رَيبَ فِيهِ﴾[4]، ولقائلٍ أن يقول: ﴿لاَ رَيبَ﴾ بالفتح[5] لاستغراق الجنس، فالحكم مؤكَّدٌ لَمَّا أنه أتى بلا النافية للاستغراق دون ما، فيكون مما أُخرج على مقتضى الظاهر لا ما نحن فيه، قوله: (وبيانه)؛ أي: بيان كون[6] ﴿لاَ رَيبَ فِيهِ﴾ مثالٌ يَجعل[7] [32و] المُنكِر كغير المُنكِر، قوله: (وهذا الحكم مِمَّا يُنكره كثيرٌ من المُخاطبين)؛ أي: يقولون: إنَّ القرآن مظنَّةٌ للرَّيب؛ فيُنكِرون الحُكم بكونه ليس مظنَّةً للرَّيب، أَوْ لا ينبغي[8] أن يُرتاب فيه؛ وحينئذٍ يصحُّ أن يجعل ﴿لاَ رَيبَ فِيهِ﴾ مثالاً لتنزيل المُنكِر كغيرِ المُنكِر، وبكونه مما نحن فيه، وهذا بخلاف ما لو أبقيناه على ظاهره؛ فإنه لا يكون منه لكثرة المُرتابين فيه، فلا يصحُّ نفيُه عنهُ على سبيل الاستغراق؛ لأنَّ الحكم الذي يجعل الإنكار فيه كُلاًّ: إنكارٌ؛ يجب أن يكون مطابقاً للواقع، عليه أَمَاراتٌ ودلائِلُ لو تأمَّلَها

---

[1] – في هامش ن(أ) طُرّة فيها: "في التوراة والإنجيل وغيرهما".

[2] – في ن(س): ذلك الشيء.

[3] – في ن(ث): مبدأ القول غير وارد في هذا القول.

[4] – البقرة/2؛ وفي ن(س): أن يقال: إنه لا ريب فيه.

[5] – في هامش ن(أ): فلا هنا.

[6] – في ن(س): كونه.

[7] – في ن(ث): لجعل.

[8] – في ن(س): لا ينبغي.

المُنكِر ارتدع عن إنكارِ الحُكمِ؛ وهذا الحُكم أعني: نَفيَ الرَّيب على سبيل الاستغراق ليس كذلك؛ لو أجريَ على ظاهره لثبوت الرَّيبِ في الواقع، فلا دليل عليه يُزيل إنكار المُنكِر فيه، وتأويله على وجهين:

– أحدهما: أن يكون وارداً على تنزيل وجود الريب منزلة عدمه بِناءً على وجود ما يُزيله، فعلى هذا هو تنظيرٌ لا تمثيل.

– وثانيهما: أن يكون المُراد حقيقةً نَفيَ كونِ القرآن مَحلاً للرَّيب، وعلى هذا يصحُّ جعله تمثيلاً.

قوله: (لكن نَزَلَ[1] إنكارُهُم منزلة عَدمِه)؛ أي: فلذلك أُلقِيَ عليهم[2] الخبر مُجرَّداً عن التأكيد؛ والأحسن أن يقال: أي[3]: والأولى أن يُجعل ﴿لاَ رَيبَ فِيهِ﴾ نظيرٌ لتنزيل[4] وجودِ الشَّيءِ منزلةَ عدمِهِ[5] لا تمثيلاً لتنزيل المُنكِرِ منزلة غير المُنكِرِ كما يُتبادَر، قوله: (فإنه نزَّلَ ريبَ المرتابينَ منزلَةَ عدمِهِ)؛ أي: حيث قيل: ﴿لاَ رَيبَ فِيهِ﴾ على سبيل الاستغراق، [32ظ] وما ذلك إلاَّ لتنزيل ريبهم منزلة عدمه تعويلاً واعتماداً على ما معهم من الدَّلائل الظَّاهِرَة[6] والبراهين القاطِعَة؛ وإلاَّ فقد ارتاب فيه كثيرٌ من الأشقياء فكيف يصحُّ إنكاره؟! قوله: (تعويلاً[7] على ما يُزيله)؛ أي: اعتماداً وإحالةً على ما يزيل رَيبَهُم مِمَّا معهم من الآيات البيِّنات، ليصحَّ نفيُ الرَّيب عنه على سبيل الاستغراق، قوله: (كما نزَّلَ الإنكار منزلَةَ عدمِهِ لذلك)؛ أي: تعويلاً واعتماداً على ما يُزيل إنكارَهُم لو تأمَّلوهُ؛ ولقائلٍ أن يقول: هو بصدد

---

[1] – في ن(س): لكن تُرِكَ إنكارهم.

[2] – في ن(س): لم ترد لفظة: عليهم.

[3] – في ن(ث): أنه أي.

[4] – في ن(س): تنظير التنزيل.

[5] – في ن(س): منزلته، و لم ترد لفظة: عدمه.

[6] – سقط من ن(أ) العبارة الآتية وثبتت في الهامش، وفي متن ن(س) وهي: "منزلة عدمه تعويلاً واعتماداً على ما معهم من الدلائل الظاهرة".

[7] – في ن(ف) سقط للكلمة.

التمثيل أو التَّنظير، لتنزيل المُنكر منزلَةَ غيره، لا لتنزيل وجودِ الشيءِ منزلَةَ عدمِهِ مطلقاً؛ فكيف يصحُّ قوله: (كما ترى الإنكار منزلة عدمه)؛ بل ينبغي أن يقال: كما نزَّل وجود الشيء منزلة عدمه، ليكون نظيراً لتنزيل[1] المُنكِر منزلة غيره؛ فليُتأمَّل.

قوله: (أي: مثل اعتبارات الإثبات)؛ يعني: مِن تركِ التَّأكيد مع الخالي والتأكيد مع المتردد استحسَاناً، ووجوب التأكيد بقدر الإنكار مع المُنكِر.

قوله: (وعلى هذا القياس)؛ حاصِلُه: أنَّ التَّأكيد كما يُعتبر في الإثبات امتناعاً[2] واستحساناً[3] ووُجوباً[4] بقدر الحاجة، كذلك يُعتبر في النفي أيضاً امتناعاً واستحساناً ووجوباً بقدر الحاجة إليه، قوله: (ثم الاستناد[5])؛ إنَّما لم يقل[6]: ثم هو بالإضمارِ؛ لتقدُّم ذكرِ الاستناد[7] لئَلاَّ يُتوهَّمَ أنه مخصوصٌ بالإسناد الخبري لأنه هو المُتقدِّمُ ذكرُهُ، والمراد هنا شمول الاستناد[8] الخبري مطلقاً، سواءً: كان خبريّاً أو إنشائِيّاً، وأمَّا قولُ النُّحاة: [33و] "إن أعيدت[9] المعرفة[10] بلفظها كانت الثانية غير الأولى[11]"؛ فأكثريٌّ لا كُلِّيٌّ لتخلفه في بعض الصور، وأمَّا في المعرفة فنحو ما نحن فيه، أعني: قول المُصـــ[12]: "ثم الإسناد فإنه غير الأول مع أنه بلفظه"، وأمَّا في

---

[1] – في ن(س): نظير تنزيل.

[2] – في ن(أ) طرّة فوق الكلمة فيها: "لخالي الذهن".

[3] – في ن(أ) طرّة أيضًا فوق الكلمة فيها: "للمتردّد".

[4] – في ن(أ) طرّة فوق الكلمة فيها: "للمُنكِر".

[5] – في ن(س): الإسناد.

[6] – في ن(ث): يلقه.

[7] – في ن(س): الإسناد.

[8] – في ن(س): الإسناد.

[9] – في ن(ف): اعتبرت.

[10] – في هامش ن(أ) طُرّة فيها: "في قوله الإسناد الخبري قال بعدُ: ثم الإسناد أعاد المعرفة بعينها معرفة".

[11] – في هامش ن(أ) طرّة أيضا: "والنكرة إذا أعيدت فهي غير الأولى".

[12] – في ن(س): المصنِّف.

النكرة فنحو قوله تعالى:﴿وَهُو الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الأَرضِ إِلَهٌ﴾[1] فإنَّ الثاني غير الأول مع أنه بلفظه.

مطلب الحقيقة العقلية[2]

قوله: (فمنه حقيقةٌ عقلية)؛ والفرق بين الحقيقة العقلية والحقيقة اللغوية؛ أنَّ:

– الحقيقة العقلية في الإسناد؛ وهي كما قال المُصـــ[3]: إسناد الفعل أو معناهُ إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر.

– والحقيقة اللغوية في المفردات أو معناه إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر.

والحقيقة اللغوية في المفردات[4]؛ أعني: طرفي الإسناد؛ فقد يكون الاستناد وطرفاه حقيقةً، وقد لا يكون كذلك، وسيأتي تفصيلُه، ولَمَّا كان الإسناد العقلي عند المُصـــ[5] لا ينحصر في الحقيقة والمجاز، بل قد يكون حقيقة وقد يكون مجازاً، وقد يكون لا حقيقةً ولا مجازاً كما مثَّل له الشَّـــ[6]، عَدَلَ عن التعبير بالمُنفصِلة المُشعرة بالحصر؛ لأنَّ المُتبادَرَ منها عند الإطلاق الحقيقةُ، وإن جاز أن تكون مانعةَ الجمعِ دون الخُلوِّ إلى التعبير عنه؛ الدَّال على عدم الحصر، قوله: (كقولنا: الحيوان جسمٌ، والإنسان حيوانٌ خارجٌ عن تعريف الحقيقة)؛ حيث لم يكن المُسند فيه فعلاً ولا معنى فعل، ومِن تعريف المجاز حيث لم يكن المسند فعلاً ومعناه مسندٌ إلى غير من هو له، فيكون قِسماً ثالثاً للإسناد لا يكون[7] حقيقةً ولا مجازاً.

---

[1] – الآية: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ﴾؛ الزخرف/84.

[2] – ورد هذا العنوان في هامش ن(أ)، وهو بخط الناسخ نفسه، وفي هامش ن(ف): "الفرق بين الحقيقة العقلية والحقيقة اللغوية".

[3] – في ن(س): المصنِّف.

[4] – في هامش ن(أ) طُرة فيها: "كأنبت الربيع البقل".

[5] – في ن(س): المصنِّف.

[6] – في ن(س): الشَّارح.

[7] – في ن(س): ولا يكون.

قوله: (وجعل الحقيقة إلخ)؛ الحقيقة والمجاز يتَّصِفُ بهما الإسناد بطريق الحقيقة، [33ظ] يقال: إسنادُ حقيقةٍ[1] إذا كان إلى ما هو له، وإسنادٌ[2] مجازاً[3] إذا كان إلى غير ما هو له، ويتصف بهما اللفظ مَجازاً باعتبار اشتماله على الإسناد، قوله: (فيدخلان[4] في علم المعاني)؛ لقائلٍ أن يقول: لا يكفي في دخول الحقيقة والمجاز في علم المعاني كونهما من أحوال اللَّفظ؛ بل[5] لابد من أن يكون من حيث يُطابق بهما اللفظ مقتضى الحال، قوله: (كالمصدر إلخ[6])؛ ترك اسم الزمان والمكان والآلة مع أنَّها مِن المشتقات، لأنها لا تستند[7] إلى شيءٍ [منها][8]، وكلامه فيما يصلح للإسناد، قوله: (فإنَّ الضَّارِبيَّة لِزيدٍ والمَضرُوبيَّة لَعَمرٍو)؛ أي: فيكون إسنادُ الضَّرب إلى زيدٍ على طريقة نِيابَتِه[9] للفاعل نحو: ضَرَبَ زيدٌ حقيقةً، وإسنادُه إلى عمروٍ على طريقة البِناء للمفعول، نحو: ضُرِبَ عمروٌ حقيقةً أيضاً؛ لأنَّ في كلٍّ منهما إسنادُ الفِعلِ إلى ما هُو له، إلاَّ أنه في الأوَّل على جهة صدوره منه[10]، وفي الثاني على جهة وقوعه عليه، قوله: (عند المُتكلِّمِ)؛ فيه تعميمٌ؛ لأنه مدخلٌ لِمَا يُطابق الاعتقاد دون الواقع، لأنه لَمَّا قال: إسناد الفعل إلى ما هو له؛ يتبادر إلى ما هو له في نفس الأمر، ولَمَّا قال: عند المتكلم؛ شَمَل ما لا يُطابقُ الواقع من اعتقاد المتكلم، قوله: (في الظاهر تعميمٌ ثانٍ[11] للإسناد المذكور)؛

---

[1] – في ن(ف): حقيقي.

[2] – في ن(ث): وإسناد إليه.

[3] – في ن(س): لا إسناد.

[4] – في ن(ث): فيه خلاف.

[5] – في ن(س): بنائه.

[6] – في ن(س): إلى آخره.

[7] – في ن(ف): لا سندَ.

[8] – في ن(س): منها؛ وفي ن(أ) وغيرها سقط للفظة.

[9] – في ن(ك): بناءه للفاعل، وفي ن(ف): بناء الفاعل.

[10] – في ن(ف): صدوره، لا عنه.

[11] – لفظة "ثانٍ" لم ترد في ن(س).

يعني: سواءً كان ما اعتقده المتكلم في اعتقاده أو في ظاهر حاله فإنه حقيقةٌ أيضاً، فيشمل ما يُفهم من ظاهرِ كلامِ المُتكلِّم وَافَقَ اعتقادَه أو خالفه.

قوله: (والمعنى)؛ أي: معنى هذا التعريف الذي ذكره المُصـــ[1] للحقيقة العقلية، قوله: (إلى ما يكون هُوَّ له)؛ أي: يكون [34و] ذلك الفعل المُسند لذلك المُسند إليه، قوله: (على أنه غيرُ ما هو له)؛ بأن لا يُنصبَ المتكلِّمُ قرينةً حاليةً أو مَقَاليةً؛ على أنّ الإسناد إلى غير من هُو لَهُ، قوله: (ومعنى كونه لَهُ[2])؛ أي: كون الفعل أو معناه لِمَا أُسند إليه، أن يكون ذلك المُسند قائماً بذلك المسند إليه ووصفٌ له في المعنى، وحقُّهُ أن يُسند إليه لا إلى غيره كقولك: ضَرَبَ زيدٌ عمروً[3] فإنّ الضَّاربيَّة وصفٌ قائمٌ بزيدٍ؛ وحقُّه أن يُسند إليه، وكذا ضربُ عمروٍ[4] على البناء للمفعول؛ فإنّ المضرويّة وصفٌ قائمٌ به[5] وحقُّه أن يُسند إليه، وقِس على ذلك.

قوله: (سواءً كان مخلوقاً لله أو لغيره)؛ يعني: سواءً كان ذلك الفِعلُ أو معناهُ المسند إلى ما هو له مما يطلق عليه بحسب عُرفِ اللُّغة مِن أنَّه فعلُ الله وخَلقُهُ أو مِن فعل غيره، وإنَّما كان الجميع راجعاً إلى الله، لأنّ أهل اللغة لا ينظرون إلى تدقيقات المُتكلِّمين؛ فلا قَدحَ في ذلك بحسب العُرف، قوله: (سواءٌ كان ذلك الفعل أو معناه صادراً عمَّن هو له باختياره ككَتَبَ وضَرَبَ، أو صادراً عنه بغير اختياره كَمَرِضَ ومَاتَ)؛ فإنّ الإسناد فيهما حقيقةً بحسب تَعارُف[6] اللُّغة، وإن كان ذلك صادراً عمَّن قام به بغير اختياره، وهذا التعريف يتمشَّى على جميع المذاهب، وإذا عُلم ذلك فالحقيقةُ العقلية لها أقسامٌ أربعة:

– إمَّا مُطابقٌ للواقع والاعتقاد كقول المؤمن: أنبَتَ الله البَقلَ.

---

[1] – في ن(س): المصنِّف.

[2] – لفظة "له" لم ترد في ن(س).

[3] – في ن(س): عمراً.

[4] – في ن(س): عمرٍ.

[5] – في ن(س): بعمرٍ.

[6] – في ن(س): مُتعارَفِ.

– أو غير مُطابقٍ لهما كقولك: جَاءَ زَيدٌ؛ وأَنتَ[1] خاصة تعلم أنه لم يجئ. [34ظ]

– أو المطابق للاعتقاد دون الواقع كقول الدَّهرِيِّ[2]: أنبَتَ الرَّبيعُ البَقلَ.

– أو مُطابقٌ للواقع دون الاعتقاد كقول المعتزلي[3] لمن لا يعرف حاله _وهو يخفيها_: خلق الله الأفعال جميعاً.

قوله: (وهذا المثال متروكٌ في المتن)؛ إنَّما تَرَكَه في المتن لأنه يعلم بالمقابلة من قول الجاهل: أَنبَتَ الرَّبيعُ البَقلَ، فإنه مطابقٌ للاعتقاد دون الواقع؛ فيستنبط منه المطابق للواقع دون الاعتقاد كما مثّل الشَّـــ[4]، قوله: (والحال أنَّك خاصةً؛ أي: دون المخاطب)؛ يعني: أنَّ تقديم المُسند إليه في قوله: (وأنت تعلم الاختصاص)، قوله: (إذ لو علم المخاطب أيضاً لَمَا تعيَّن كونه حقيقةً)؛ أي: إذا كان المخاطب أيضاً عالِماً بعدم مجيءِ زيدٍ؛ فإمَّا أن يعلم بعلم المُتكلم أو لا، فإن لم يعلم فيحمل التكلم على السهو ويكون الإسناد حقيقةً، وإن علم بأنَّ المُتكلم عالمٌ أيضاً بأنَّ زيداً لم يَجئ؛ فإن كان ثَمَّة[5] علاقةٌ مُصَحَّحةٌ حُمل على المجاز، وإن لم يكن نُسب المُتكلم إلى ما يكره وكان كلامه هذيان، قوله: (بجواز أن يكون المتكلم قد جَعَل علم[6] السامع إلخ[7])؛ إنَّما يتمُّ هذا المجاز إذا كان المخاطب عالِماً بأنَّ المتكلم عالِمٌ وكان هناك علاقةٌ مُصحّحة للإطلاق؛ فحينئذٍ يُحملُ الإسناد على المجاز[8] ويصحُّ الكلام.

---

[1] – في هامش ن(أ) طُرّة: "وحدك"، و لم ترد في غيرها.

[2] – الدّهرية: فرقة في المعتزلة ويسمون أيضاً الطبيعيون، يقولون: "إنَّ الإنسان مثل الزرع، لا يهلكه إلاّ الدهر"؛ الشهرستاني، الملل والنحل، 62/2.

[3] – المعتزلة: من أشهر الفرق الإسلامية وأكثرها جدلاً، وهي المدرسة العقلية في الإسلام، لها علماء كثيرون كالزمخشري والجاحظ...؛ نفسه، 46/1.

[4] – في ن(س): الشَّارح.

[5] – في ن(س): "ثَمَّ".

[6] – في ن(ك): كلام.

[7] – في ن(س): إلى آخره.

[8] – في ن(س): يحمل على المجاز الإسنادُ.

المجاز العقلي[1]

قوله: (ويسمى مَجازاً حكمياً)؛ لأنَّ المجاز في الحُكم[2] هو إدراكُ وقوعِ النِّسبة أو لاَ وقوع[3]، قوله: (ومجازاً في الإثبات)؛ إنَّما خُصَّ بالإثبات مع أنَّه في النَّفي أيضاً كذلك؛ لأنَّ الحقيقة [35و] والمجاز في النفي ثابتان لهما في الإثبات لأنَّك إذا أردت نفيَ شيءٍ تَتَصوَّرُه أوَّلاً مُثبَتاً ثم تُدخل عليه أداة السَّلب فظهر أنَّ الإثبات أصلٌ للنفي، وتخصيص المجاز بالإثبات بالنظر إلى الأصل، قوله: (وإسناداً مجازياً)؛ أي: ويُسمى أيضاً إسناداً مَجازياً، لأنَّ المجاز في الإسناد لا في الطَّرفين، قوله: (إلى مُلاَبَسٍ[4])؛ هو بصيغة اسم المفعول أي: إلى ما يُلابِسُهُ الفعل أو معناه للفاعل، وأسند إلى غيره أو بُنِيَ للمفعول فأُسند إلى غيره، قوله: (سواءٌ كان ذلك الغير إلخ[5])؛ هذا تعميمٌ لعبارة الكتاب ودفعُ اعتراضٍ أورَدَهُ بعضُهم على المُصـــ[6] كما أشار إليه الشَّـــ[7]؛ يعني: ذلك الغير المُسند إليه ما ليس له مِن الفِعل أو شِبهِه لا بقيدٍ غير تسميتِهِ بنفس الأمر ولا بِما يُفهمُ من ظاهِرِ حالِ المُتكلِّمِ[8] أو فيهما، وقوله: (وبهذا)؛ أي: وبهذا الذي ذكرناه من تعميم الغيريَّةِ يسقط إلخ[9].

---

1 – ورد العنوان في هامش ن(ف).

2 – في ن(س): في الحكمِ الذي هو.

3 – في ن(س): وقوعها.

4 – في ن(س): مُلابِسٍ لهُ.

5 – في ن(س): إلى آخره.

6 – في ن(س): المُصنِّف.

7 – في ن(س): الشَّارح.

8 – في هامش ن(س) إضافة فيها: "بل أعمُّ من ذلك فسواء كانت غيريَّةً في الواقع أو في ظاهر حال المتكلّم" [صح].

9 – في ن(س): إلى آخره.

قوله: (إن أرادَ)؛ أي: المُصـــ[1] بقوله: (غير ما هو له)، قوله: (عند المتكلم في الظاهر)؛ وذلك بأن يُنصَبَ[2] قرينةً على أنه لم يرد الإسناد إلاَّ[3] ما هو له، وذلك إنَّما يصحُّ مع وُجود علاقةٍ بين الفعل ومعناه[4] له، وبين ذلك الغير المسند إليه، وهذا قوله: (بتَأوُّلٍ)؛ فيكون مُستدركًا غير مُحتاج إليه، قوله: (وإن أرَادَ غير ما هو لهُ)؛ أي: وإن أراد المُصـــ[5] بقوله: (غير ما هو له)؛ أن يكون غيراً[6] بحَسَبِ الواقِعِ ونفسه يخرج من تعريف [35ظ] المجاز بعض أفراده لعدم شُمولِ التعريف لَهَا حينئذٍ[7] مثل قول الجاهل: أنبَتَ الله البَقلَ، رائباً[8] الإسناد إلى السَّبَب، لأنَّ الفاعل في الواقع ليس غيراً بل ما هو[9] له حقيقة؛ فيلزم أنَّ أن لا يكون مثل هذا مجازاً مع أنه مجازٌ بالاتفاق، وإنَّما قُلنا: إسنادٌ إلى السَّبَب، لأنَّ الجاهل وإن كان يُريد[10] أنَّ الربيع هو المُنبت الحقيقي لكنه يعرف أنَّ المُسَبِّب هو الله تعالى، فيكون هذا الإسناد عنده إلى غير ما هو له، قوله: (ما يُؤوَّل إليه)؛ أي: يطلبه المخاطبُ حقيقةً يرجع ويُؤوَّل إليها الإسناد، قوله: (أو الموضعُ، معطوفٌ على ما يُؤوَّل لا على الحقيقة)؛ والمعنى

---

[1] – في ن(س): المُصنِّف.

[2] – وردت اللفظة مصحّفة في متن ن(أ)، فكتب المصحح بخط مغربي على الهامش: "لعله ينصب"، وقد تبّتناها من النسخ أخرى.

[3] – في ن(س) و(ف): إلى.

[4] – في هامش ن(أ) طُرّة فيها: "أي وما في معناه".

[5] – في ن(س): المُصنِّف.

[6] – في ن(س): غيرهُ.

[7] – في ن(ث): حقيقة.

[8] – في ن(س): رائيًا أي ناظرًا، وهي هنا بمعنى: الرِّيبة والشَّك.

[9] – في ن(س): بل هو ما له.

[10] – في ن(س): يرى.

هكذا: أن تطلب ما يؤوَّلُ إليه الاستناد[1] من الحقيقة أو تطلُب الموضِعَ الذي يُؤوَّل إليه[2] الاستناد[3]، قوله: (من العقل)؛ مُتعلِّقٌ بتطلُّب؛ ومَن إبتدائيَّة.

قوله: (وحاصله)؛ أي: حاصل التؤوُّل[4] (أن يُنصَبَ المُتكلِّمُ قرينةً صارفَةً)؛ أي: مانعةً للاستناد عن أن يكون إلى ما هو له، قوله: (للتعرفين)؛ أي: تعريف الحقيقة وتعريف المجاز، قوله: (مُلابَساتٍ؛ على صيغة اسم المفعول)؛ أي: مُتعَلِّقَاتٍ كثيرة منها: الفاعل إلى آخره، قوله: (كمريض ومَرضَى)؛ على وزن فَعِيل وفَعلَى: كقَتِيل وقَتلَى، وجَرِيح وجَرحَى، وصَرِيعٌ وصَرعَى وغير ذلك، قوله: (مُلابِسٌ[5] الفاعل)؛ أي: يُلابس الفعل أو معناه، بمعنى:

– يُلازم الفاعل؛ من حيث أنَّ الفعل أو معناه [36و] قائمٌ به وصادرٌ[6] عنه.

– ويُلابِسُ المَفعول؛ من حيث أنه واقعٌ عليه.

– ويُلابس المصدر[7]؛ من حيث أنه جزءُ مدلولِهِ.

– ويُلابِسُ الزمان؛ من حيث أنه جزءُ مدلولِهِ ولازمٌ له.

– ويلابسُ المكان؛ من حيث أنه ملازمٌ للحدث الذي هو جزءُ مدلولِهِ.

– ويُلابِسُ السَّبب؛ لأنه هو الحامل والباعث عليه.

قوله: (ونحوهما)؛ كالتمييز والمُستثنى وغيرهما، قوله: (فإسناده إلى الفاعل)؛ أي: إسناد الفعل إلى الفاعل الذي لا يكون سبباً، نحو: بَنَا الأميرُ المدينة؛ ولا مصدراً ولا زماناً ولا مكاناً، فالألِفُ واللاَّمُ في الفاعل والمفعول للعهدِ إشارة للفاعل والمفعول المذكورين في قوله: (يُلابِسُ

---

[1] – في ن(س): الإسناد، وفي ن(ث) سقط للكلمة.

[2] – جملة "من الحقيقة ... يؤول إليه" وردت ملحقة في هامش ن(س)، يليها لفظة [صح].

[3] – في ن(س): الإسناد.

[4] – في ن(س): التأويل.

[5] – في ن(س): يُلابِسُ.

[6] – في ن(س): أو صادر.

[7] – في هامش ن(أ) طُرّة فيها: "أي يدل على الحدث فقط، وأما الفعل يدل على الحدث والزمان".

الفاعل والمفعول به)، قوله: (إذا كان مُبيّناً[1] له)؛ أي: إذا كان الفعل أو معناه مُبيّناً[2] للفاعل وأسند إليه، أو مُبيّناً[3] للمفعول وأُسند إليه حقيقةً، بخلافِ ما بُنِيَ للفاعل وأُسند إلى غيره، وبُنِيَ للمفعول وأُسند إلى غيره[4]، فإنَّه لا يكون حقيقةً بل مجازاً، قوله: (كما مَرَّ من الأمثلة في قول المُصـــ[5])؛ كقول المؤمن: أَنبَتَ الله البَقلَ، ونحو قول الجاهل: أنبَتَ الرَّبيعُ البَقلَ، ونحو ذلك[6]: جاء زيدٌ وأنتَ تعلمُ أنه لَم يَجِئ، قوله: (وإسناده إلى غيرهما)؛ أي: وإسنادُ الفِعلِ المَبنيِّ للفاعل إلى غير الفاعل، والفِعلِ المَبنَيِّ للمفعول إلى غير المفعول به لِلمُلابَسَةِ؛ أي: لأجلِ أنَّ ذَلِكَ الغير يُضارِعُ ما هُو له من حيثُ أنَّ كُلاًّ مِنهُما يُلابِسُه الفعل ويتعلق به، وإن اختلفت جهة التعلق، إسنادٌ مجازي فقد استعير الاستنادُ[7] [36ظ] مما هو له لغيره[8] لمشابهته إيَّاهُ في المُلابسة، كما استعير للرجل اسم الأسد لمشابهته له في الجرأة.

قوله: ﴿عِيشَةٍ رَاضِيَة﴾[9]؛ توجيه المجاز في هذا التركيب أنَّ الرِّضى صِفَةُ[10] الرَّاضي، فحقيقةُ الكلام: رَضِيَ المرءُ عَيشَهُ، فأُسند الفعل له فبقي "رضِيَت رَضِيَ المَرءُ عَيشَتَهُ"؛ فأُسندَ الفِعلُ إلى المفعول من غير أن يُبنى له، فبقي: "رَضِيَتِ العِيشَةُ" وهو معنى كونه مجازاً، ثُمَّ سبكَ من الفعل المَبني للفاعل اسم الفاعل وأُسند إلى ضمير العِيشَة، فآلَ الأمرُ إلى أن صَار المفعول فاعلاً، قوله: (وَسَيلٌ مُفعَمٌ)؛ توجيه المجاز في هذا التركيب أنَّ الإفعام صِفةُ السَّيلِ، فحقيقة

---

[1] – [هكذا في الأصل]، وفي ن(س): مبنيّاً.

[2] – [هكذا في الأصل]، وفي ن(س): مَبنِيّاً.

[3] – [هكذا في الأصل]، وفي ن(س): مَبنِيّاً، ولعلها الأصوب لما سيأتي بعدها.

[4] – جملة: "وبُني للمفعول وأسند إلى غيره" سقطت من ن(أ)، وأثبتناها من النسخ الأخرى.

[5] – في ن(س): المُصنّف.

[6] – في ن(ف): ونحو قولك.

[7] – في ن(س): "الإسناد".

[8] – في ن(ف): سقط للكلمة.

[9] – الآية: ﴿فهو في عيشة راضية﴾؛ الحاقة/21.

[10] – في ن(س): حقيقةُ.

الكلام: "أَفْعَمَ السَّيلُ الوَادِي" أي: مَلأَهُ، فأُسند الفعل إلى المفعول في التقدير من غير أن يُبنى له، فصار الكلامُ هكذا: "أَفعَمَ الوادي السَّيلَ"، ثم حُذف الفاعل وأُقيم المفعول مَقَامه، وبُني الفعل له فصار "أفعم السيل" وهو معنى كونهِ مَجازاً ثُم سُبِكَ منه اسم مفعول[1] وقيل: "سَيلٌ مُفعَمٌ"؛ بفتح السِّين[2]؛ فأُسند اسم المفعول إلى ضمير المفعول الذي كان في الأصل فاعِلاً؛ فقد جَعَلَ الفاعل مفعولاً على عكس المثال الأول، لأنه جعل فيه المفعول فاعلاً.

قوله: (وشَعَرَ شَاعِرٌ)؛ توجيه المجاز فيه أنَّ شاعرٌ مبنيٌّ[3] للفاعل، وقد أُسند إلى غيره وهو الضمير المُستَتِرُ فيه[4] الرَّاجِعُ إلى المصدر، وحقيقته: "شَعَرَ الرَّجلُ شِعراً[5]"؛ [37و] ثم أُسندَ الفِعلُ إلى الشِّعر مع بقائه على بنائِه للفاعل، فصار: "شَعَرَ الرَّجُل[6]"؛ فكأنه لِكثرَتِه صار الشِّعْر نفسُهُ شَاعراً، وهذا معنى كونه مجازاً؛ ثم أسبَكَ[7] من الفعل المبنيِّ للفاعل اسم فاعلٍ وأُسند إلى ضمير المصدر؛ فقد صار ما كان في الأصل مصدراً فاعلاً، قوله: (فالأولى)؛ وجُه الأولويَّة أنَّ الشعر وإن كان في الأصل مصدراً يُطلق على نظم الكلمات؛ لكن غَلَبَ[8] استعماله في الكلام المنظوم، نحو: قلت شعراً، فيكون بمعنى المفعول به، فلا يكون مثالاً آخر بل داخلاً فيما قبلَهُ لكونه منخرطاً في سِلكِ نحوِ: ﴿عِيشَةٍ رَاضِيَة﴾ فيقعُ التِّكرار.

---

[1] – في ن(س): مفعوله.

[2] – في ن(س): بفتح العَين.

[3] – في ن(ك): بني.

[4] – لفظة "فِيهِ" لم ترد في ن(س).

[5] – في ن(س): شِعرَهُ.

[6] – في هامش ن(أ) طُرّة فيها: "لعله شِعرَهُ".

[7] – في ن(س): سَبَكَ.

[8] – في هامش ن(س) أُلحقت لفظة: "على"، وبعدها [صح]، بدليل أنَّ الناسخ قد قابل نسخته تلك بنسخٍ أو نُسخة أخرى.

قوله: (جَدَّ جِدُّهُ)؛ حقيقتُه: "جَدَّ الرَّجلُ في جِدِّهِ"، فحذف الفاعل وأسند الفعل المَبني له إلى المصدر مُبالغةً، فصار "جَدَّ جِدُّهُ" مجازاً؛ لأنَّ الجادَّ[1] هو صاحب الجِدِّ، ومن قام به الجِد لا نَفس الجِد، قوله: (لأنَّ الشِّعر هنا بمعنى المفعول[2])؛ يمكن أن يُجاب عنه بكونه[3] بمعنى المفعول لا يُخرجه عن كونه مصدراً؛ نظراً إلى اللفظ، وصحَّ[4] تمثيله باعتبار إسناده إلى ضميرٍ يرجع إلى المصدر؛ فليُتأمَّل.

قوله: (ونَهَارُهُ صائِمٌ)؛ توجيه المجاز فيه أنَّ حقيقة هذا التركيب وأصله: "صَامَ المَرءُ نَهَارَهُ"؛ أي: في نَهَارِه، ثم حُذف الفاعل وأُسندَ الفعل المَبنيُّ له إلى الزمان فصار: "صَامَ نَهَارَه"، وهذا معنى كونه مجازاً، ثم سَبَكَ من الفعل اسم فاعِلٍ وأخبَرَ به عن النهار فقيل: "نَهَارَهُ صَائِمٌ"؛ أي: هُو؛ [37ظ] لكن في "صيام" ضميرٌ يرجع إلى النهار هو فاعل الصوم، أسند إليه الصَّوم إسناداً مَجازياً لأنَّ الصَّائم هو الشَّخصُ لا النَّهارُ.

قوله: (ونَهرٌ جَارٍ)؛ أصلهُ[5] وحقيقتُهُ: "جَرَى مَاءُ النَّهرِ"؛ أي: فِي النَّهرِ، فحُذِفَ الفَاعِل وأُسند فعله إلى المكان فقيل: "جَرَى النَّهرُ"، وهذا معنى كونه مجازاً، ثم سَبَكَ من الفعل اسم وأسند إلى ضمير النهر إسناداً مَجازياً فقيل: "نَهرٌ جَارٍ"؛ أي: هُوّ، مع أنَّ الجاري هو الماءُ في النَّهرِ لا النَّهرُ.

قوله: (وبنَى الأميرُ المدينَةَ)؛ والأصلُ: "بَنَتِ العَمَلَةُ المَدِينَةَ بِسَبَبِ أمرِ الأَمِيرِ"؛ فحُذف الفاعل وأُسند فعله إلى السَّبَبِ الآمِرِ فقيل: "بنَى الأميرُ المدينَةَ"، وهذا معنى كونه مجازاً.

قوله: (إنبَاتُ الرَّبِيعِ[6] وجَرِيُ الأنهارِ؛ مِثالاَنِ للمَجَازِ العقلي في النِّسبة الإضافية)؛ فإنَّ إسناد الإنباتِ إلى الرَّبِيعِ وَالجريَ إلى النَّهر إسنادٌ مَجازِيٌّ، لأنَّ الإنباتَ في الحقيقة لله والجريَ

---

[1] – في ن(ف): الجد.

[2] – في هامش ن(أ) طُرّة فيها: "المشعور".

[3] – في ن(س): بأنَّ كونه.

[4] – في ن(س): وصحَّ.

[5] – في ن(ف)، وفي ن(ك): أصل التركيب.

[6] – في ن(ف) مضاف: البقل.

للماء، قوله: (﴿شِقَاقَ بَينِهِمَا﴾[1] و﴿مَكرُ اللَّيلِ وَالنَّهَارِ﴾[2])؛ استشهادٌ للمجاز العقلي في النسبة الإضافية؛ والأصلُ: "شِقَاقُ الزَّوجَينِ بينهُمَا"[3] و"مكرُ الناسِ في اللَّيل والنهارِ"؛ فحُذِفَ الزوجين وأُضِيفَ الشِّقاق إلى بينهما اتّساعاً على سبيل المجاز؛ وكذا حُذِفَ الناسُ وأُضيفَ الشِّقاقُ إلى بينهمَا اتِّسَاعاً على سبيل المجاز، وكذا حُذِف النّاسُ[4] وأُضِيفَ المكرُ إلى اللَّيل والنهار مجازاً، قوله: (نَوّمتُ اللَّيل وأَجرَيتُ النَّهرَ تمثيلٌ للمجاز العقلي في النسبة الإيقاعية)؛ والأصل: نَوَّمتُه في اللّيل وأجريتُ مَاءَ النَّهرِ؛ فحذَفَ ما حَقّ الفِعل أن يَقَعَ [38و] عليه، وأُوقِعَ على غيره وهو اللَّيلُ والنَّهرُ مَجازاً، قوله:(﴿وَلاَ تُطِيعُوا أَمرَ المُسرِفِينَ﴾[5])؛ استشهادٌ للمجاز العقلي في النسبة الإيقاعية، وتوجيهُ المجاز فيه أنَّ حقيقته: "ولا تطيعوا المُسرفين في أمرهم"؛ لأنَّ المُطاعَ هو الآمِرُ لا أمرُهُ، فحذَفَ المسرفين الذين حقَّ الفعلُ أن يقع عليهم وأُوقِعَ على أمرِهِم مَجَازاً ثم أضيف الأمر إلى المُسرفين للبيان.

قوله: (والتعريف المذكور إنَّما هو للاستناديِّ[6])؛ هذا اعتراضٌ على المُصـــ[7]؛ حيث لم يشمل تعريفه أنواع المجاز العقلي لخروج ما ذكره الشَّـــ[8] من المجاز في النسبة الإضافية والإيقاعية، قوله: (اللّهم إلاّ أن يُراد بالإسناد مُطلق النسبة)؛ هذا اعتذارٌ عن الاعتراض

---

[1] – الآية: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾؛ النساء/35.

[2] – الآية: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُ أَنْدَادًا وَأَسَرُّوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ وَجَعَلْنَا الْأَغْلَالَ فِي أَعْنَاقِ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾؛ سبأ/33.

[3] – في هامش ن(أ) طُرّة فيها: "قال في التفسير: أي اختلاف بينهما".

[4] – في ن(س) سقط مقداره سطر تقريبًا: من "وكذا حُذف النّاس"... إلى "وكذا حُذف الناس".

[5] – الآية: ﴿وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ﴾؛ الشعراء/151.

[6] – في ن(س): للاسنادي.

[7] – في ن(س): المُصنِّف.

[8] – في ن(س): الشَّارح.

المذكور مع ما فيه من التَّحَمُّلِ، وهو أن يَجعل المراد بالإسناد في قول المُصـــ[1] إسناد الفعل أو معناه مُطلق النسبة الإضافية، مثل: ﴿مَكرُ اللَّيلِ﴾، والنسبة الإيقاعية مثل: أجرَيتُ النَّهر؛ سواءٌ كانت: إسناديةً[2] أو إضافيةً أو إيقاعيةً أو غير ذلك؛ لكن تمثيل المُصـــ[3] يأبى ذلك، لأنه لم يأت بمثال إلاَّ مِن الإسناديِّ.

قوله: (رَائِياً الإثبات[4])؛ أي: مُعتقداً ذلك، قوله: (لكن لا تَأَوُّلَ فيه)؛ أي: عند المُتكلم، قوله: (وكذا شَفَى الطَّبيبُ المريضَ)؛ أي: وكذا يخرج منه أيضا نحو قول الجاهل: "شَفَى الطَّبِيبُ المريضَ" معتقداً ذلك؛ فإنَّ الإسناد وإن كان إلى غير من هو له في الواقع؛ لأنَّ الشافي هو الله تعالى، لكن لا تأويل عند المتكلم لأنه مُرادُه ومُعتقدُه، [38ظ] قوله: (لإخراج الأقوال الكاذبة)؛ قد عَلِمتَ أنَّ: التأوُّلَ نصبُ قرينةٍ صارفةٍ على أن يكون الإسناد إلى ما هو له، والكاذب لا يُنصبُ قرينةُ[5] على كذِبِه بل يجتهد ما أمكنه في ترويجه وإخفائه، قوله: (فقط)؛ أي: دون قول الجاهل مع أنه يخرج أيضاً بذلك[6].قوله: (وللتنبيه على هذا)؛ أي: التعريض بالسَّكاكي، قوله: (مِن دَأبِهِ)؛ أي: مِن عادَتِه، قوله: (واقتصر على بيان إخراجه إلخ)؛ هذا اعتراضٌ من الشَّـــ[7] على المُصـــ[8].

والحاصل: أنه كما وَرَدَ الاعتراض على السَّكاكي حيث اقتصر على إخراج الأقوال الكاذبة مع خروج قول الجاهل أيضاً، كذلك يُردُّ على المُصـــ[9] حيث اقتصر على بيان

---

[1] – في ن(س): المُصنِّف.

[2] – في ن(أ) طُرّة فيها: "الإسنادي: كإسناد الفعل إلى الفاعل أو المُبتدأ".

[3] – في ن(س): المُصنِّف.

[4] – في ن(س): أنَّ الإثبات.

[5] – في ن(س): قرينةً.

[6] – في ن(أ) طُرّة فيها: بل التأول يخرج قول الجاهل والأقوال الكاذبة وهي من الحقيقة فخرجت بالتأول.

[7] – في ن(س): الشَّارح.

[8] – في ن(س): المُصنِّف.

[9] – في ن(س): المُصنِّف.

إخراج قول الجاهل مع خروج الأقوال الكاذبة أيضاً قوله: لاشتراط التأوُّل، أي في تعريف المجاز، وقوله: (ولهذا إلخ)؛ من باب تقديم العلة على المعلول، قوله: (إلى كَرِّ الغَدَاةِ[1])؛ الكَرّ: الرجوع والعَودُ، والمَرُّ: الذهاب والمُضِيُّ، قوله: (لم يعتقد ظاهره)؛ وذلك بنصب قرينةٍ حاليةٍ أو مقاليةٍ على عدم إرادة ظاهر الاستناد[2]؛ وحينئذٍ يُحمل على المجاز، قوله: (لانتفاء التَّأويل حينئذٍ)؛ أي: حين عدم العلم أو الظنِّ بحال المتكلم ومذهبه، قوله: (أن يكون هو)؛ أي: أن يكون المُتكلم معتقداً على صيغة اسم الفاعل الظاهر الاستناد[3]، فيكون الإسناد [39و] حقيقة.

وحاصله: أنَّ الأصل إبقاءُ الاستناد[4] على ظاهره، حتى يقوم دليلٌ على خِلافِهِ[5]، قوله: (كما استدلَّ الكاف)؛ أي: كما اسمٌ بمعنى مثل، وهو صفةُ مصدرٍ محذوفٍ، والتقدير: حتى يستدِلَّ على أنه لم يَرِد ظاهرُه استدلالاً مثل الاستدلال على أنَّ إسنادَ ميِّز[6] إلخ.

قوله: (حالٌ على تقدير القول)؛ أي: مقولاً فيها، ذلك ويجوز أن يكون صفةً؛ أي: المقول فيها ذلك، ويجوز أن يكون مُنقطعاً عمَّا قبلهُ؛ أي: اصنَعِي ما شِئتِ أيَّتُها اللَّيالِي هل[7] يتفاوتُ الأمرُ عندي؟ قوله: (أو كون الأمر بمعنى الخبر)؛ أي: فلا يحتاج حينئذٍ إلى إضمار القولِ لِعدَم الاحتياج إليه، قوله: (خَبَرُ أنَّ بفتح الهمزة)؛ لوقوعها بعد حرف الجر وهو: عَلَى،

---

[1] – تحليل بيت الشاعر الصلتان العبدي، وهو في "أسرار البلاغة"، ص244، وتمامه:
أشَابَ الصَّغِيرَ وَأفنَى الكَبِيرَ .... كَرُّ الغَدَاةِ وَمَرُّ العَشِيِّ.

[2] – في ن(س): الإسناد.

[3] – في ن(س): الظّاهر، أي الظّاهر الإسناد.

[4] – في ن(س): الإسناد.

[5] – في هامش ن(أ) طُرّة فيها: "لأنه إذا أطلق لفظ فيصرف إلى الحقيقة لأنها الأصل، حتى تقوم قرينة حالية أو مقالية فتصرف إلى المجاز".

[6] – الشاهد بيت الشاعر الرّاجز أبي النّجم، في معاهد التنصيص، 147/1؛ وتمامه:
ميّزَ عنهُ قُتْرُعاً عن قُتْرُعِ .... جَذبَ اللَّيالي: أبطِئِي أو أسرِعِي.

[7] – في ن(ف)، وفي ن(ك): فلا.

قوله: (متعلقٌ بـــ"استدلَّ")؛ أي: في قوله: (كما استدلَّ)، قوله: (بتأوُّل[1] أنَّه زمانٌ)؛ أي: فيكونُ الإسنادُ مَجازاً من قبيل: "صَامَ نَهارَهُ[2]"، أو سببٌ فيكون من قبيل: "بَنَى الأميرُ المَدِينَة"، فيكون المُميِّزُ والمُغني هو الله تعالى، بسبب مرور الليالي والأيام.

قوله: (وأقسامُهُ تقسيمٌ للمجاز العقلي باعتبار طرفيه)؛ وهو أربعةُ أقسام: لأنَّ طرفيه إمَّا حقيقيان أو مجازان، أو الأوَّلي[3] مَجاز والثاني حقيقة أو بالعكس؛ فهذا التقسيم يجري في الحقيقة العقلية أيضاً، قوله: (نحو: أنبَتَ الرَّبيعُ البَقلَ)؛ كُلٌّ من الطرفين الذين هُما الإنباتُ والرَّبيعُ مستعملٌ في حقيقة الموضوع هو لَهَا، قوله: (أَحيَ الأرضَ شَبابُ الزَّمانِ)؛ [39ظ] كلٌّ من الطرفين مستعملٌ في غير مَا وُضع له؛ فإنَّ: أحيَ مَجازٌ عن أنبَتَ، وشَبابُ الزَّمانِ: مجازٌ عن الربيع، قوله: (والإحياءُ في الحقيقة إعطاءُ الحياة)؛ أي: فيكُونُ هنا مستعملاً في غير ما وضع له فيكون مجازاً، قوله: (وهو في الحقيقة كون الحيوان إلخ)؛ أي: الشَّباب في الحقيقة معناه كون الحيوان إلخ، فيكون استعمالُهُ في زمان الربيع مَجازاً، قوله: (أنبَتَ البَقلَ شَبَابُ الزَّمانِ)؛ فأحدُ الطَّرَفين وهو أنبَتَ مُستعملٌ في حقيقته، والآخر وهو: شبابُ الزَّمان مجازٌ عن زمن الرَّبيع[4]، قوله: (فيما المُسند حقيقةً)؛ يعني: أنبَتَ، قوله: (والمُسند إليه مَجازٌ)؛ يعني: شَبَابَ الزَّمانِ، لأنه مَجازٌ في[5] زمان الربيع، قوله: (وأحيَ الأرضَ الرَّبيعُ)؛ في عكسه؛ يعني: فيما المسندُ مجازٌ والمسند إليه حقيقة، قوله: (وَوَجهُ الانحصارِ في الأربعة)؛ وهي: كون الطرفين حقيقيين، نحو: أنبَتَ الربيعُ البَقلَ، أو مَجازاً نحو: أحيَ الأرضَ شَبابُ الزَّمانِ؛ أو المُسند إليه حقيقةً والمُسند مجازاً، نحو: أحيَ الأرضَ الرَّبيعُ[6]، قوله: (فيكونُ مفرداً)؛ أي: فيكون المسند

---

[1] – في ن(س): بتأوُّلٍ بناءً على أنَّه.

[2] – جملة: أي فيكون ... صام نهاره؛ سقطت من ن(س).

[3] – في ن(س): الأول.

[4] – في هامش ن(أ) طُرّة فيها: "لأنَّه وقتٌ معتدل لا حار ولا بارد"، وفوق العبارة حرف [طـــ] (أي طُرَّة) وهي بخط مغربي مخالفٍ للمتن.

[5] – في ن(س): عن.

[6] – في ن(س): أحيَ الرَّبيعُ الأرضَ.

إليه على ما اشترطه مُفرداً البَتَّةَ[1]، قوله: (مستعملٌ مجرورٌ على الوصفيَّة لِمُفردٍ)؛ واحترز به عن المُفرد قبل الاستعمال، فإنه وإن كان موضوعاً لِمعنىً لكنه لا يتَّصفُ بالحقيقة ولا بالمجاز ما لم يُستعمل في حقيقته أو مجازه.

قوله: (وهو في القُرآن كثير)؛ اختلفوا في المجاز العقلي: [40و] هل هو واقع في القرآن أم لاَ ؟ وكذا المجاز في المُفرد، فذهب قومٌ إلى: أنَّ كُلاًّ مِنهُما واقِعٌ فيه، وذهب آخرون إلى: أنَّ إثباتَهُما غيرُ واقعٍ فيه[2]؛ والصَّحيح هو الأول، وهو مختار المُصـــ[3] وقوله: (كثيرٌ في القرآن)؛ يعني: كثيرٌ[4] في نفسه لوقوعه فيهِ في مواضع كثيرةٍ لا أنَّه بالنسبة إلى الحقيقة حتى يكون المجاز العقلي في القرآن أكثر من الحقيقة بل الأمر بالعكس، قوله: (لِمُجرَّد الاهتمام[5])؛ أي لا للتخصيص، حتى يكون كثرة[6] المجاز العقلي مُختصُّه[7] بالقرآن دون السُّنة واللُّغة؛ بل هو كثير في القرآن وفي غيره من الكلام الفصيح؛ فالتقديمُ لِمُجرَّدِ الاهتمام لا للاختصاص[8]، قوله: ﴿وَإِذَا تُلِيَت عَلَيهِم آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾[9]؛ فيه شِبهُ اقتباسٍ من حيثُ لم يقُل نحو قوله

---

[1] – في هامش ن(أ) طُرّة فيها: " قاعدة: الذات مسند إليها دائمًا بحيث تقدّمت أو تأخّرت، والوصف والحدث مسندٌ دائمًا سواءٌ كان ذلك في المبتدأ والخبر أو في الفعل والفاعل أو ما في معنى الفعل كاسم الفاعل ونحوه"، وفوقها وتحتها حرف [طـــ]، وهي بنفس الخط المغربي المعتاد بالهامش.

[2] – جملة: "وذهب آخرون ... غير واقع فيه"، سقطت من ن(س).

[3] – في ن(س): المُصنِّف.

[4] – في ن(س): كثيرًا.

[5] – في هامش ن(أ): "بشأن القُرآن".

[6] – في ن(س): كثيرة.

[7] – في ن(س): مختصَّةً.

[8] – في ن(س): للتخصيص.

[9] – الآية: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾؛ الأنفال/2.

تعالى: أو لقوله[1] تعالى: أو نحو ذلك؛ والاقتباس: أن يُضمِّنَ الكلام شيئاً من القرآن أو الحديث خاصةً لا على أنه منه؛ والمعنى: وإذا تليت عليهمُ آياته زادتهمُ تصديقاً؛ فوقوع المجاز العقلي في القرآن كثير، والمقصود أنَّ إسناد ﴿زَادَتْهُمْ﴾ إلى ضمير الآيات مَجازٌ؛ لأنَّها فِعلُ الله تعالى، وإنَّما الآيات سببٌ لها، قوله: (لكونها سبباً)؛ أي: لكون الآيات سبباً للزيادة[2].

قوله: (لأنه سببٌ آمِرٌ)؛ أي: لأنَّ فرعون سَبَبُ أمرٍ للتدريج وإن كان التَّدريجُ حقيقةً لِلجيشِ[3] لكنه أُسندَ إلى سبب الأمر وهو فرعون[4]، قوله: (وسبَبُ الأكلِ وَسوَسَتُه)؛ يعني: أنَّ وَسوَسَةَ الشَّيطانِ سَبَبُ الأكل من الشَّجرة، والأكلُ منها سَبَبُ نَزعِ اللِّباسِ[5]، وسَبَبُ السَّبَبِ [40ظ] لِلشيءِ سببٌ لذلك الشَّيءِ[6]، قوله: ﴿يوماً﴾؛ نصبٌ على أنه مفعولٌ به لـــــــــــ﴿تَتَّقون﴾؛ أي: لاَ أنه نصبٌ على الظَّرفية، قوله: ﴿يَومًا يَجعَلُ الولدَانَ شِيبًا﴾[7]؛ المجاز فيه في إسناد ﴿يَجعَلُ﴾ إلى ضمير اليوم، وهو أعني: الجَعلُ فِعلُ الله، قوله: (كنايةً عن شِدَّتِه[8])؛ أي: شدة ذلك اليوم، قوله: (عند تفاقم الشدائد)؛ أي: عند تراكُمها وتعاظُمها، أو كنايةً عن طوله وأنَّ الأطفال إلخ.

---

[1] – في ن(س): كقوله.

[2] – جملة: "قوله: لكونها سبباً، أي ... للزيادة"؛ سقطت من ن(س).

[3] – في ن(س): كثيرة.

[4] – الشاهد المقصود في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾؛ القصص/4.

[5] – الشاهد المقصود في قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْآتِهِمَا إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾؛ الأعراف/27.

[6] – جملة: "والأكل منها ... سبب لذلك الشيء"؛ سقطت أيضاً من ن(س).

[7] – الآية: ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾؛ المزمل/17.

[8] – في ن(ف): شدة.

نسبة الإخراج إلى المكان يعني إلى الأرض، وحقيقته: "أخرج الله دفائِنَ الأرض وخزائنها[1]"، قوله: (وإنَّما كان ذلك)؛ يعني: قوله: (غير مُختصٍّ بالخبر)، قوله: (يُوهم اختصاصه بالخبر)؛ لأنَّ الإثبات والنفي لا يتصف بهما الإنشاء بل هما من أوصاف الخبر المُحتَمِلِ للصدق والكذب، قوله: (بل يجري في الإنشاء إلخ)؛ تصريحٌ بما علم التزاماً، وهَامَان[2] سبب أمر، فيكون الإسناد فيه إلى السبب الآمر، كما في قوله تعالى: ﴿يُذَبِّحُ أَبنَاءَهُم﴾[3]، وإن كان ذلك في الخبر وهذا في الإنشاء، قوله: و(كذا قولك: يَنبُتُ الرَّبيعُ)؛ وجهُ الشبه[4] كونه إسناداً إلى السبب في الإنشاء، قوله: (إلى ما ليس المطلُوبُ صُدورُ الفِعلِ)؛ كما في الأمر أو التَّركِ عنهُ[5] كما في النهي، قوله: (لَيتَ النَّهرَ جَارٍ)؛ المجازُ فِيهِ في إسناد "جارٍ" إلى ضمير النَّهرِ وهو إنشاءٌ لأنَّهُ تَمَنِّي، قوله:(﴿أَصَلَوَاتُكَ تَامُرُكَ﴾[6])؛ المجازُ فيه إسناد [41و] "تَامُرُ" إلى ضمير "الصَّلوات"، وهو إنشاءٌ لأنَّه استفهام[7]، قوله: (ولابُد له من قرينةٍ)؛ أي: لابُد للمجاز[8] من قرينةٍ صارفةٍ عنه إرادَةَ الحقيقة؛ إذ لو خَلَى المجازُ عن القرينة الحالية والمقالية لم يشعر به بوجهٍ لتبادر الحقيقة حينئذ، قوله: (من قول أبي النَّجم: أَفنَاهُ قَيلُ الله[9])؛ فإنه قرينةٌ صارفةٌ عن إرادة إسناد "مَيِّز" إلى "جَذبَ اللّيالِي" في قوله:

---

[1] – الشاهد قوله تعالى: ﴿وَأخرَجَتِ الأرضُ أثقَالَهَا﴾؛ الزلزلة/2.

[2] – الشاهد قوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾؛ غافر/36.

[3] – الآية: السابقة، القصص/4.

[4] – في ن(ف): النسبة.

[5] – في ن(ف): النهي.

[6] – الآية: ﴿أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أو أن نَفعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾ هود/87.

[7] – في هامش ن(أ) طُرّة فيها: "مِن قِبَلِ الإنشاء".

[8] – في هامش ن(أ): "مطلقاً سواءً كان في الإسناد أو في المفرد من..." [صح].

[9] – فالشطر من بيت الرَّاجز أبي النجم، وقد مر قبل قليل؛ وتمامه:

أفنَاهُ قَيلُ الله لِلشَّمسِ اطلُعِي .... حَتَّى إِذَا وَارَاكِ أفقٌ فَارجِعِي.

مَيَّزَ عَنهُ قُتْرُعاً عَن قُتْرُع .... جَذبَ: اللَّيَالِي أَبطِئِي أَو أسرِعِي[1].

قوله: (أو معنويةً)؛ يعني: أنَّ القرينة إمَّا لفظيةً أو معنويةً، وهي أنواعٌ لاستحالة[2] قيام المُسند إلخ، قوله: (أنه يجوز قيامه به)؛ أي: قيام المسند بالمسند إليه المذكور، بل بالاتفاق من الجميع، لأنه[3] يَمتَنِعُ قيامُه به بحيث لا يُنازع في ذلك أحدٌ من العُقلاء؛ لأنَّ العقل إذا تُرك مع نفسه يُعِدهُ؛ أي: قيام المسند بذلك المسند إليه المذكور معه مُحالاً، قوله[4]: (لظهور استحالة قيام[5] المجيءِ بالمحبة)؛ لأنَّ المحبة عرضٌ، فلو قام المجيءُ بها وهو أيضاً عرضٌ من الأعراض لزِم قيام العرض بالعرض وهو مُحالٌ، فعَلِم أنه مجازٌ، وأصل الإسناد وحقيقته: "جاءت بِي نفسِي إليك بِسبَبِ مَحبَّتِكَ"، ثم أُسندَ المَجيء إلى السَّبب الباعث عليه مجازاً بقرينة استحالة قيام المسند بالمسند إليه المذكور معه.

قوله: (أو[6] عادة)؛ أي[7]: وإن [41ظ] لم يمتنع عقلاً، قوله: (وإن كان مُمكناً عقلاً)؛ أي[8]: لأنه لم يلزم على تقدير وقوعه بِحالٍ فلا يمتنع عقلاً فيكون مُمكناً فيه، قوله: (وإنَّما قال: قيامه به)؛ أي: إنَّما قال المُصـــ[9]: كاستحالة قيام[10] المُسند بالمذكور دون أن يقول:

---

[1] – البيت للشاعر الرّاجز أبو النّجم، وقد مرَّ معنا قبل قليل.

[2] – في ن(س): كاستحالة.

[3] – في ن(س): إنَّما، وقد وردت جملة: "أي قيام المسند... قيامه به" ملحقة بالمتن في هامش ن(س) يليها [صح] بخط الناسخ نفسه.

[4] – لفظة: قوله؛ لم ترد في ن(س).

[5] – لفظة: قيام؛ لم ترد أيضًا في ن(س)، ولعلها سقطت من الناسخ سهواً.

[6] – لفظة: قوله؛ لم ترد في ن(أ)، ولفظة "أو" جاءت مستدركة في هامش ن(أ) يليها: [صح]، وهي بخط مغربي غير المتن.

[7] – في هامش ن(س): أي أو تكون القرينة المعنوية استحالة قيام المسند بالمسند إليه المذكور [صح].

[8] – في ن(س): سقطت لفظة؛ أي.

[9] – في ن(س): المُصنِّف.

[10] – في ن(س): صُدورِ.

كاستحالة صدور المُسند عن المذكور، ليشمل المسند الصادر عن المسند إليه: كضَرَبَ وهَزَمَ وجَاءَ وقَعَدَ، وغير الصادر منه: كقَرُبَ وبَعُدَ ومَضَى ومَاتَ؛ لأنَّ قيام المُسند بالمُسند إليه أعمُّ من أن يكون صادراً عنه باختياره[1] أوَّلا، قوله: (وصُدورُه بالجَرِّ لعطفه على مجرورٍ)؛ أعني: استحالةً، أي: وكصدور الكلام المُشتمل على الإسناد المجازي عن المُوحِّد فيكون ذلك قرينةً معنويةً للمجاز صارفةً عن إرادةٍ ظاهرةٍ، قوله: (البيتَ، منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ)؛ أي اقرأ البيتَ؛ يعني قوله:

أَشابَ الصَّغيرَ وأفنَى الكَبيرَ .... كَرُّ الغَدَاةِ وَمَرُّ العَشِيِّ[2]

قوله: (فإنه يكونُ)؛ أي: صدور هذا الكلام عن مُوحِّدٍ يكون قرينةً معنويةً إلخ[3]؛ وأمَّا إذا لم يُعلم حالُ قائِلِهِ فيُحمَلُ على الحقيقة، قوله: (لا يُقال هذا)؛ أي: أشَابَ الصغيرَ وأفنَى الكَبيرَ، ونحوه مثل: أنبَتَ الرَّبيعُ البَقلَ[4] وما أشبه ذلك، إذا ثبت عن المُوحِّد يكون داخلاً في الاستحالة؛ لأنَّ المُوحِّدَ لا يُسند الشيء إلى ما ليس له إلاَّ مَجازاً، [42و] لأنَّا نقول أمثال هذا مما لا يُخيِّله العقل[5]، ولذا ذهب كثيرٌ من العقلاء واُحتيج في إبطاله إلى دليلٍ، قوله: (إذاً المُسند إليه يكون حقيقةً[6])؛ أي: إذا أسند المبني للفاعل إلى الفاعل والمبني للمفعول للمفعول[7] يكون حقيقةً بخلافِ: ﴿عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾[8]، و"سَيلٌ مُفعَمٌ"؛ فإنَّ الأوَّل مبنيٌّ للفاعل وأُسند إلى المفعول، والثاني مبنيٌّ للمفعول وأُسند إلى الفاعل، فيكون الإسناد فيهما مَجازاً لأنه إلى غير

---

[1] – في ن(س): باعتباره.

[2] – لقد مرَّ معنا هذا البيت قبل قليل، وهو للصلتان العبدي؛ وهو في "أسرار البلاغة"، ص244.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – جملة: لم يُعلم حال ... أنبَتَ الرَّبيعُ البقلَ؛ وردت مُلحقةً في هامش ن(س)، يليها [صح].

[5] – في ن(س): عقلٌ.

[6] – في ن(س): إذا أُسند إليه، يكون الإسناد حقيقةً.

[7] – لفظة: المفعول؛ الثانية، سقطت فيما يبدوا سهوًا في ن(س).

[8] – الحاقة/21.

مفعوله[1]، قوله: (إذا أُسند إليه[2])؛ أي: إلى فاعله أو مفعوله يكون الإسنادُ حقيقةً لأنه إلى ما هو له في الواقع وهذا معنى الإسناد الحقيقي.

قوله: (أي ﴿فَمَا رَبِحُوا فِي تِجَارَتِهِم﴾[3])؛ يعني[4]: أنَّ موضِعَ الرِّبح في الحقيقة هو التُّجار، لكن لَمَّا كانت التجارة السَّبَبَ للرِّبح[5] أُسند الرِّبحُ إليها من باب إسناد الشيء إلى سببه، وكون فاعل الربح هو صاحب التجارة لا التجارة[6] نفسها ظاهرٌ غير[7] خفيٍّ، قوله: (سَرَّتني رُؤيَتُكَ)؛ إسناد المسرَّة إلى الرُّؤية مجازٌ وإلى الله تعالى حقيقة، وفي معرفة حقيقته خفاءٌ؛ لأنَّ الفاعل بحسب الظَّاهر هو الرؤية لا شيء آخر؛ فيُحتاجُ فيه إلى تأمُّلٍ.

قوله: (يُزِيدُك وَجهُهُ حُسناً[8])

إسنادُ الزيادة إلى الوجه مجازٌ وإلى الله تعالى حقيقة[9]، [42ظ] قوله: (فَيَظهَر[10])؛ أي: ذلك الحُسنُ الذي أودَعَه الله تعالى في وجهه بعد التأمُّل والإمعان فِيهِ أي: في وجهه[11]، قوله: (وفي هذا تعريضٌ)؛ أي: في قول المُصـــ[12] ومعرفة حقيقته إمَّا ظاهرة إلخ[1]، قوله: (وظنِّي أنَّ

---

1 – في ن(ث): إلى غير ما هو له.

2 – في ن(س): مفعولُه إليه.

3 – الآية: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾؛ البقرة/16.

4 – في ن(س): بقِي.

5 – في ن(س): سبَبَ الرِّبح.

6 – في هامش ن(أ): لا التجارة... [صح]، و لم ترد هذه الجملة في ن(س).

7 – في ن(ف): سقط للكلمة.

8 – الشطر من بيت أبي نواس، وهو في "معاهد التنصيص"، 78/1؛ وتمامه:

يَزِيدُكَ وَجهُهُ حُسناً .... إذَا مَا زِدتَهُ نَظَراً.

9 – في هامش ن(أ) طُرّة فيها: "أي يزيدك الله في وجهه حُسنا".

10 – في ن(س): يظهرُ.

11 – جملة: "بعد التأمّل والإمعان فيه أي في وجهه"[صح]، وجاءت ملحقةً في هامش ن(س).

12 – في ن(س): المُصنِّف.

هذا تكُلُّفٌ)؛ أي: اعتراض الإمام[2] على الشيخ عبد القاهر في هذا المَقام، وتقرير السَّكاكي له على ذلك، ومُتابعة المُصـــ[3] له في ذلك تكُلُّفٌ، قوله: (والحقُّ ما ذكره الشيخ[4])؛ أي: من أنه يَجبُ في المجاز العقلي أن يكون للفعل فاعلٌ يكون الإسناد إليه حقيقة، لأنَّ كلَّ ما كان فعلاً اصطلاحياً لا يَجب أن يكون مصدرُه أمراً موجوداً صادراً عن شيءٍ، بل إن كان لازماً: كالسُّرورِ والقُدُوم كانت مصادِرُها موجودةً صادرةً عن فاعل، فإن كان[5] ما أُسندت له كان الإسنادُ حقيقةً، وإن كان غيرهُ كان مَجازاً، وإن كان مُتعدِّياً: كالمَسَرَّةِ والازدِيادِ والإقدَامِ كانت عَدمِيَّة[6] لا تحتاج إلى فاعلٍ تصدُر عنه، وهذا مُرادُ الشَّيخِ بقوله: "لا يَجبُ في المجاز العقلي إلخ[7]".

قوله: (نظمِهِ)؛ أي: خَرطِهِ[8] وتَرتِيبه في سِلكِ الاستعارة؛ أي: في خَيطِها؛ أي: يُجعل من مُرادها[1]، قوله: (يجعل الربيع إلخ[2])؛ إذا قُلنا: "أَنبَتَ الرَّبِيعُ البَقلَ"؛ على مذهب

---

[1] – في ن(س): إلى آخره.

[2] – هو: فخر الدين الرّازي أبو عبد الله، محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري، (ت:606 هـــ/1210 م): الإمام المفسر، أوحد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل، أصله من طبرستان، رحل إلى خوارزم وما وراء النهر وخراسان، أقبل الناس على كتبه في حياته يتدارسونها؛ من تصانيفه: (مفاتيح الغيب/مط) ثماني مجلدات في تفسير القرآن الكريم، و(المسائل الخمسون في أصول الكلام/مط) و(نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز/مط)....، وله شعر بالعربية والفارسية، وكان واعظا بارعاً؛ انظر: الزركلي، الأعلام، ج6، ص313؛ وفي ن(س): الإمام على الشيخ.

[3] – في ن(س): المُصنِّف.

[4] – أي: عبد القاهر الجرجاني.

[5] – في ن(س): كان[صح].

[6] – لفظة: عدميّةً؛ سقطت من ن(س).

[7] – في ن(س): إلى آخره.

[8] – لفظة: خرطِهِ[صح]؛ وردت ملحقة بهامش ن(س).

السَّكاكي؛ فقد شَبَّهنَا الرَّبيعَ بالفاعلِ المختار من حيث مُلابسةُ الفعل[3] لكلٍّ منهما، أمَّا في الفاعل الحقيقي فلِقِيامِهِ بِهِ، وأمَّا في الرَّبيعُ فَلِكَونِ زَمانه وواقِعاً فيه، ثم أطلقنا [43و] المشبه الذي هو الربيع وأردنا به المُشبه به الذي هو الفاعل الحقيقي ادِّعاءً بقرينة إسنادِ الإنباتِ إليه، وهذا معنى الاستعارة بالكناية، فيكون على هذا المجاز في الفاعل فقط والإسناد حقيقة[4]، قوله: (بواسطة المُبالغة في التشبيه)؛ أي: بجَعله من أفراد الفاعل الحقيقي، وادِّعاءِ الإنباتِ له، قوله: (ذاهباً)؛ يعني السَّكاكي؛ فنَصَبَ ذاهباً على الحال من فاعلٍ أنكَرَه أعني: السَّكاكي، قوله: (وهي أن ينسبَ إليه)؛ أي: إلى المُشبَّه المذكور، قوله: (من اللوازم المُساوية)؛ ليُرمَزَ بذلك اللاَّزمِ إلى ملزُومِهِ المحذوف.

قوله: (ثم نُفرِدُها بالذِّكر)؛ أي: بعد حذف المشبه به الذي هو السَّبُع[5]، قوله: (ونُضيفُ إليها، ونُثبِتُ للمنية شيئاً من لوازم السَّبُعِ المحذوف من الكلام)؛ ويُسمى ذلك أعني: إثباتَ شيءٍ من لوازمِ المُشبه به للمشبهِ استعارةً تَخييلِية، لأنك مثلاً: لَمَّا شَبَّهت المنيَّة بالسَّبعِ فالوهم تخييلُ المنيَّة بصورة السَّبع بما لهُ من الأظفار واللِّبَد[6] وغيرهما من لوازمه المُساوية؛ فلِذَا أُسمِيت تخييلية، وهي أعني الاستعارة التخييليَّة تابعةٌ[7] للاستعارة بالكناية لا تنفكُّ عنها، قوله: نَشِبَت بكسر العين[8]، يقال: نَشِبَ الشَّيءُ بالشَّيءِ أي عَلِق به، وليس

---

[1] – في ن(س): واديها.

[2] – في ن(س): إلى آخره.

[3] – في هامش ن(أ): أي نسبة الفعل.

[4] – في هامش ن(أ) طُرّة فيها: "المعنوي، أي الربيع هو المنبت، أي الفاعل الإنبات الدعاء وتنزيلا".

[5] – يريد هنا تحليل قول القائل: نَشَبَتِ المنيَّة أظفارها بفُلان.

[6] – اللِّبْدُ: واحد اللُّبودِ، واللِّبْدَةُ أخصُّ منه، ومنه قيل: لزُبْرَةِ الأسد لِبْدَةٌ، وهي الشعر المتراكب بين كتفيه. والأسد ذو لِبْدَةٍ، وفي المثل: "هو أمنع من لبدة الأسد"؛ الجوهري، الصحاح، 533/2.

[7] – في ن(س): تُلحقُه الاستعارة.

[8] – أي كسر عين الفعل في نَشِبَ، وفي ن(س): بكسر الشين؛ وكلاهما صحيح.

المُراد بالمنيَّة في قولنا[1]: مَخالِبُ المنيَّةِ نَشِبَت بِفُلانٍ السَّبعَ حقيقةً بل المُرادُ الموت بادِّعَاءِ السَّبعِيَةِ لها[2] وجعلها من أفرادِ السَّبعِ إدِّعاءً، [43ظ] قوله: (من اللَّوازم المُتساوية)؛ ومعنى التَّساوي أنه: متى وُجِدَ الإنبات وُجِدَ الفاعل الحقيقي، ومتى وُجِدَ الفاعل الحقيقي وُجِدَ الإنبات، قوله: (وعلى هذا القياس غيرُهُ الجار والمجرور)؛ أعني: على هذا في موضع الرفع خبر مقدَّمٌ، والقياس مجرورٌ على التبعية[3] كالإشارة، وغيرُهُ مُبتدَأٌ مُؤخَّر، والضمير المخفوض بغيرِهِ راجعٌ إلى اسم الإشارة بقيد الوصف.

قوله: (وحاصلُهُ)؛ أي: حاصل الاستعارة بالكناية على مذهب السَّكاكي، قوله: (في تعلُّق وجودِ الفعل به إشارةٌ إلى وجه التشبيه)؛ يعني: من حيث أنَّ وجود الفعل يتعلق به، أي: بالفاعل المَجازي كما يتعلق وُجوده بالفاعل الحقيقي وإن اختلفت الجهة، قوله: (ثم تفرَّدَ الفاعل المجازي بالذِّكر)؛ وذلك بأن يُحذف[4] الفاعل الحقيقي من الكلام ويُرمز إليه بإثبات شيءٍ من لوازمه للفاعل المَجازي تَنبيهاً، على أنَّ المُراد هو الحقيقي لا المجازي، قوله: (أي فِيما ذهب إليه السَّكاكي)؛ أي: من جعله ما مَرَّ من الأمثلة ونحوها من باب الاستعارة بالكنايَة.

قوله: (وهو يستلزم أن يكون بعيشةٍ إلخ)؛ لأنه على مذهبه قد شُبِّهَت العِيشَة بصاحب العيشة نفسه، وهو زيدٌ مثلاً، من حيث تُعلِّق الفعلِ بها؛ لأنَّ العِيشَة مَرضِيَّة كما أنَّ صاحبها رَاضٍ، ثم أفرَدَ المُشبه[5] بالذكر وأُريدَ به المشبه به الذي هو صاحب العيشة، [44و] فيلزمُ أن يكون المُراد بالعيشة في قوله تعالى: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾[6] نفسُ صاحِبِها؛ وكذا الضمير العائد إليها من رَاضِيةٍ؛ لِلُزوم اتحاد معنى الضمير ومرجعِه فيؤُول معنى الآية إلى: "فَهُو في صاحبِ عِيشَةٍ راضِيةٍ"، وهو المُراد بصاحب العيشة؛ فيلزم أن يكون الشَّيءُ ظرفاً لِنفسِهِ

---

[1] – في ن(ف): قوله.

[2] – في هامش ن(أ): بجامع الإهلاك.

[3] – في هامش ن(أ) طُرّة فيها: "أي نعت أو عطف بيان أو بدل على قاعدة المُحلى (بالـــ) بعد اسم الإشارة".

[4] – في ن(س): حذف.

[5] – في هامش ن(أ) تعليق فيه: "أي العيشة".

[6] – الحاقة/21، وقد وردت فيما تقدم.

وهو مُحالٌ، قوله: (وقد ذكرناه)؛ أي[1]: تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السَّكاكي، وإن لم يكن هذا مَحَلُّه لكن ذكرناه لأجل توقُّف الكلام وإثباته[2] عليه، قوله: (وهذا مبنيٌّ إلخ)؛ أي: وهذا الفساد؛ واللاَّزم مما ذهب إليه السَّكاكي إنَّما يلزمُ إذا كان المُراد بعيشةٍ وضمير راضيةٍ معنىً واحداً؛ وأمَّا إن كان المُرادُ بالعِيشة معناها الحقيقي، أعني: معيشة الشَّخص، وبضمير رَاضيةٍ: صاحب العِيشَة؛ والمعنى[3]: فهوَّ في عِيشةٍ رَاضٍ صاحبُها؛ فلا يلزم الفساد المذكور، ويكون من باب الاستخدام المذكور في علم البديع.

قوله: (لِبُطلان إضافة الشَّيء إلى نفسه)؛ وبَيانُها: أنَّ المُراد حينئذٍ[4] بالنَّهار: الشَّخصُ الصَّائم، والمُراد بالضمير المجرور أيضاً الشَّخصُ الصَّائم، وقد أضيف النَّهارُ إليه، فيلزم إضافة الشَّيءِ إلى نفسه وهو مُحال، قوله: (وهذا أولى في التَّمثيل)؛ وجهُ الأولويَّة بقوله: ﴿فَمَا رَبِحَت تِجَارَتُهُم﴾[5]، أنَّ هذا المثال [44ظ] لا مُناقشة فيه بخلافِ: نَهارُهُ صَائِم، فإنَّ المُناقَشَة فيه وَارِدةٌ بأن يُقال: الاستعارة إنَّما هي في الضمير المُستتر لا في نَهَارُه؛ كالاستخدام في علم البديع؛ لكن المناقشة في المثال ليست من دَأبِ الرِّجَال، قوله: (لأنَّ المُراد به حينئذٍ العَمَلَة[6])؛ لأنَّ المُراد بها بيان[7] حين إذا كان المُراد بالفاعل المجازي الفاعل الحقيقي، قوله: (واللاَّزم باطلٌ)؛ وهو كون عدم الأمر بالبناء لِهَامَان[8] لأنَّ النِّداء أو الخِطاب معه؛ أي: مع هَامَان لا مع العَمَلَة فلا يكون الأمرُ بالبناء لغيره.

---

[1] – في ن(س): في.

[2] – في ن(ف)، وفي ن(ث): ابتنائه.

[3] – لفظة: والمعنى؛ لم ترد في ن(س)، وجاءت في ن(أ) ملحقة بالهامش، يليها [صح].

[4] – في ن(س): وبيانُها حينئذٍ أنَّ المُراد.

[5] – البقرة/16، وقد مرت قبل.

[6] – أي: العُمَّال والبنَّائين.

[7] – في ن(س): بينان.

[8] – الحديث عن هامان هنا إشارة الآية: 36/البقرة، وقد مرّت قبل قليل.

قوله: (ويستلزم أن يتوقّف نحو: أنبَتَ الرَّبيعُ البَقلَ إلخ)؛ لأنَّ المُراد بالربيع والطبيب والرؤية حينئذٍ هو الله تعالى، وأسماء الله تعالى توقِيفيَّة، فيحتاجُ في هذا الإطلاق إلى إذن الشَّارع[1]، قوله: (واللاّزمُ باطلٌ)؛ وهو: توقُّف هذا التركيب على إذن الشَّارع فينتفي كونه أي: المجاز العقلي من باب الاستعارة بالكناية كما زعم السَّكاكي، قوله: (لأنَّ انتفاء اللاّزم؛ وهو: الفساد المذكور، يُوجب انتفاء الملزوم وهو: كون المجاز العقلي من باب الاستعارة بالكناية)، قوله: (الجواب أنَّ مبنىَ هذه الاعتراضات التي أوردها المُصـــ[2] على مذهب السَّكاكي إنَّما تتَّجه بناءً على أنَّ مذهب السَّكاكي[3] في الاستعارة[4] بالكناية أن يُطلق المشبه ويُراد المشبه به حقيقةً وليس الأمر كذلك)، قوله: (بل المشبه به إدِّعاءً)؛ أي: المشبه به إدِّعاءً ومُبالغةً في التشبيه، [45و] قوله: (لظهور أن ليس المُراد بالمنيَّة إلخ)؛ أي: بل المُراد الموت لكن بادِّعاءِ السَّبُعيَّة لها، وجعل لفظ المَنيَّة مرادِفاً لِلفظ السَّبُع إدِّعاءً، قوله: (والسَّكّاكي مُصرِّحٌ بذلك في كتابه)؛ أي: حيث قال: "يُدعى[5] اسم المَنيَّة اسماً للسَّبع مرادفاً له ارتكاب تأويلٍ وهو أنَّ المَنيَّة تدخل في جنس السَّبع لأجل المُبالغة في التشبيه"[6]، وقال أيضًا: "المُراد بالمَنيَّة السَّبعُ بادِّعاءِ السَّبعيَّة لها وإنكارِ أن يكون شيئاً غير سَبُعٍ"[7]، قوله: (ولأنه)؛ أي: ما ذهب إليه السَّكاكي، أي: من جعل المجاز العقلي من باب الاستعارة بالكناية، قوله: (لاشتماله على ذكر[8] طرفي التشبيه)؛ يعني المشبه وهو: النهار والليل في المثالين المذكورين، والمشبه به وهو: الضمير المُتصل بها المخفُوضِ بالإضافة؛ وما أشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي

---

[1] – أي: موافقة الشريعة الإسلامية أو فتوى المتخصصين فيها.

[2] – في ن(س): المُصنِّف.

[3] – جملة: إنما تتجه بناءً على أنَّ مذهب السَّكاكي؛ وردت ملحقة هامش في ن(س)، يليها [صح].

[4] – في ن(س): بالاستعارة.

[5] – في ن(س): تدَّعي.

[6] – السكاكي، مفتاح العلوم، ص379.

[7] – نفسه، ص369.

[8] – في ن(ف): سقط للكلمة.

والمجازي، وهو أي: ذِكرُ طرفي التشبيه مانعٌ من حمل الكلام على الاستعارة كما صرَّح به أعني: السَّكاكي في كتابه[1] حيث قال: "إنَّ نحو: لَقَيتُ بِفُلانٍ أسداً ولَقِيَني منه أسدٌ"[2]؛ وما أشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة، قوله: (والجواب أنه)؛ أي: ذِكرُ الطرفين إنَّما يكون مانعاً؛ أي مِن حَملِ الكلام على الاستعارة، قوله: (على وجهٍ يُنبِئُ)؛ أي: يُشعر ويُعلِم لا أنَّ ذِكرهُما مطلقاً مانعٌ من ذلك؛ بدليل أنه، [45ظ] أي: السَّكاكي جعل قوله:

قَد زَرَّ أزرَارَهُ عَلَى القَمَرِ[3]

من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين، أعني: المشبه وهو الضمير في أزراره والمشبه به وهو القمر؛ لأنه لم يشعر بالتشبيه فلا يكون مانعاً من الاستعارة، قوله: (وبعضهم)؛ يعني: الخلخالي، قوله: (بما هو)؛ أي: بجواب السَّكاكي بَرِيءٌ عن ذلك الجواب، قوله: (ورأينا تَركَهُ)؛ أي: تَركَ جواب الخلخالي عن اعتراضات المُصـــ[4] أولى من إيراده في هذا المختصر مع أنه مذكورٌ في الشَّرح.

---

[1] – هو: كتاب مفتاح العلوم.

[2] – نفسه، ص354.

[3] – الشطر من بيت ابن طباطبا محمد بن أحمد (ت: 322هـــ)، وقد ورد في أسرار البلاغة، ص348، وديوان المعاني، 345/1؛ وتمامه:

لاَ تَعجَبُوا مِن بِلَى غِلاَلَتِهِ .... قَد زَرَّ أزرَارَهُ عَلَى القَمَرِ.

[4] – في ن(س): المُصنِّف.

(الباب الثاني)

أحوالُ المُســـند إليه[1]

قوله: (من حيث أنه مسندٌ إليه احترازاً من الأحوال العارضة له لذاته مطلقاً)؛ أي: لا مِن حيث أنه مُسندٌ إليه: ككونه جوهراً أو عرضاً قائماً بنفسه أو بمحلٍّ ونحو ذلك، قوله: (لِمَا سيأتي)؛ أي: من كون المُسند إليه هو الرُّكن الأعظم في الكلام؛ لأنَّ المُسند إنَّما جيءَ به لأجل المُسند إليه، فهو أعني: المُسند حالٌ من أحوال المُسند إليه[2]، قوله: (ككونه)؛ أي: ككون حذف الشيء، قوله: (عن عدم الإتيانِ به)؛ أي: بذلك الشيء، قوله: (سابقٌ[3] على وجوده)؛ فيكون عدمُ الإتيان بالمُسند إليه سابقٌ عن[4] الإتيان به، قوله: (وذِكرُهُ هنا)؛ أي: والتعبير عن عدم الإتيانِ بالمُسند إليه بلفظ الحذف وعن عدم الإتيان بالمسند بلفظ التَّركِ تَنبيهٌ على نُكتَةٍ خَفِية وهي ما أشار إليه الشَّارح بقوله: (على أنَّ [46و] المُسند إليه هو الركن الأعظم إلخ)، قوله: (حتى أنه)؛ أي: المُسند إليه كأنَّه ذُكر ثم حُذف؛ واعلم أنَّ الحذف يفتقر إلى أمرين:

– أحدُهما: قابليَّة المقام؛ وهو: أن يكون السامع عارفاً به لوُجود القرائن.

– والآخر: الدَّاعي المُوجب لرُجحان الحذف على الذكر.

ولَمَّا كان الأوَّل معلوماً مُقرَّراً في علم النحو أيضاً دون الثاني، قُصد إلى تفضيل الثاني مع إشارةٍ ما ضِمنيَّة إلى الأوَّل حيث قال: (فللاحتِرازِ عن العبث إلخ)، قوله: (فللاحتِرازِ عن العَبَث)؛ أي: التَّكَلُّم بلا فائدةٍ فيه، قوله: (بناءً[5] على أنَّ الظاهر)؛ أي: وجودَ القَرينة؛ لأنَّه

---

[1] – جاء هذا العنوان في هوامش النسخ وبخط النُّساخ أنفسهم أي بما يوافق المتن، وفي الشروح الأخرى: الباب الثاني: أحوال المسند إليه.

[2] – جملة: فهو أعني... المسند إليه؛ سقطت من ن(س).

[3] – في ن(ث): سيأتي.

[4] – في ن(س): سابقاً على.

[5] – في هامش ن(أ): أي تعويلاً واعتماداً.

إذا قامت قرينةٌ دالةٌ عليه فَذِكرُهُ حينئذٍ مُستغنىً عنه فيكون عبثاً بهذا المعنى لا بالحقيقة، وفي نفس الأمر إذ هو ركنٌ من الكلام، قوله: (أو تَخييلُ[1] العُدول)؛ أي: إلقَاءُ المُتكلم في خيال السَّامع أنَّه عدلٌ عن أضعَفِ الدَّلِيلَين وهو اللفظ إلى أقواهُما[2] وهو العقل، قوله: (من حيث الظَّاهر)؛ أي: الدَّال عند المذكَّر هو اللفظ بحسَبِ الظاهر، وإلاَّ فالدَّالُ في الحقيقة هو العقل إمَّا: بواسطة لفظٍ، إن كان هُناك لفظٌ، أو: بمحظِ العقل، إن لم يكن لفظ، قوله: (وهو أقوى)؛ أي: الدَّلالةُ بالعقل أقوى من الدَّلالَةِ باللَّفظِ؛ لأنَّ اللَّفظَ أبداً مُفتقراً[3] في دلالته إلى العقلِ، والعقلُ قد لا يفتقرُ إلى اللَّفظِ، وغيرُ المُفتقِرِ أقوى من المُفتَقِرِ، لأنَّ المُفتَقِرَ فرعُ المُفتَقرِ إليه.

قوله: (هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن)؛ أي: الدَّالُ [46ظ] على المُسند إليه هو اللفظ المحذوف الذي دلَّت عليه القرينة، وهي مثلاً: كيف أنت؟ من قوله: (قال لي: كيف أنت؟)؛ فإنه دالٌ على لفظ "أنا" المحذوف من الجواب، وهو أعني: لفظُ "أنا" دالٌ على المُسند إليه بواسطة العقل، ولذلك[4] قال المُصـــ[5] أو تَخييلُ العُدول، قوله: (لم يَقُل: "أنا عليلٌ" للاحتراز، عن العبث إلخ)؛ أي: هذا المثال المذكور في المتن، أعني قوله:

(قال لي: كيف أنتَ؟ قُلت: عَلِيلٌ[6])

---

[1] – في هامش ن(أ): أي: إيهام.

[2] – في هامش ن(أ) طُرّة فيها: " كون العقل أقوى من اللفظ لأنَّه لا يفيد بدون العقل ولا يُدركُ إلا به والعقل يُدرِك بعض المسائل من غير لفظٍ".

[3] – في ن(س): مفتقرٌ.

[4] – في ن(س): ولذَا.

[5] – في ن(س): المُصنِّف.

[6] – في هامش ن(أ): صالحٌ لأن يكون حذف المُسندِ إليه وهو أنا من قوله: قُلتُ عليلٌ؛ الشطر من بيت بلا نسبة، وقد ورد في: دلائل الإعجاز ص184، ومعاهد التنصيص، 100/1؛ وتمامه:

قَالَ لِي: كَيفَ أنتَ؟ قُلتُ: عَلِيلٌ .... سَهرٌ دَائمٌ، وَحُزنٌ طَوِيلُ.

أي: أنا عَلِيلٌ، للاحتراز عن العبثِ لأنَّ السُّؤال، أعني كيف أنت؟ دَالٌ عليه أو لِتَخييل العُدول، أي أقوى الدَّلِيلَين أو لِضيق المقام عن الكلام بسبب ضَجَرِهِ وسَأمِهِ[1] لِمَا به مِنَ العِلَّة[2]، قوله: (أو اختبار تَنَبُّهِ السَّامع)؛ أي: بحذف المُسند إليه لاختبار تَنبُّه السَّامع أي فَطَانَتِهِ، وهل هو مِمَّن يَفهَمُ بالقرائن أم لا؟ بل لا يَفهَمُ إلاَّ بالتصريح، قوله: (تَعظيماً له)؛ أي: تطهيراً لهُ عن لسانك لِعُلوِّ مَرتَبَتِه وسُمُوِّ منقبَتِهِ حقيقةً أو ادِّعَاءً[3]، قوله: (تحقيراً له)؛ أي: لِخِسَّتِهِ ودَنَائَتِهِ حقيقةً أو ادِّعاءً؛ كقولك عند مَجيءِ الإسكافِيِّ: جاء؛ بحذف المُسند إليه تطهيراً للِّسان عنه، قوله: (أو تَأتِّي الإنكار)؛ أي: تَيَسُّرُهُ؛ أي: بحذف المسند إليه ليكون ذلك سبيلٌ[4] إلى الإنكار إذا مسَّت الحاجةُ إليه، كما إذا قُلت: زَانٍ فاسِق؛ بحذف المسند إليه لِئلاَّ يرجع عليك لاَئِمةً[5] بذلك الإخبار وضررٌ مِن طلب حدِّ القذفِ ونحوه، وتَمكِينكَ[6] الدفع عند المؤاخذة بذلك، [47و] بأن يقول: أنا ما أردتُ ذلك الشخص وإنَّما أردتُ شخصاً آخر، قوله: (أو تَعَيُّنِهِ)؛ أي: بحذف المُسند إليه لأجل تَعَيُّنِهِ بأن لا يصلحُ ذلك المقام إلاَّ له حقيقةً نحو: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيءٍ﴾[7]؛ ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيد﴾[8]؛ وأنه يَمتَنِعُ سبقُ الذِّهن عند سماع هذا الخبر إلى غيره تعالى، أو ادِّعاءً نحو: الواهَّبِ الأُلُوف؛ أي المَلِك، حيث لم يكن غيرهُ صالِحاً لذلك بحسب دعوى المُتكلم[9]، قوله: (مُغنٍ[1] عن ذلك)؛ أي: عن قوله أو تَعَيُّنِهِ، لأنه إذا كان

---

[1] – في ن(س): وسَئَامته.

[2] – في ن(ف): القلة.

[3] – جملة: "حقيقة أو ادعاءً" وردت ملحقة في ن(أ)، يليها [صح].

[4] – في ن(س): سبيلاً.

[5] – في ن(س): لئلاَّ يرجعُ لائمُهُ.

[6] – في ن(ك): وتمليك.

[7] – هذه الصيغة وردت في آيات عدة منها: ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾؛ غافر/62.

[8] – الآية: ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيد﴾؛ البروج/16.

[9] – في هامش ن(أ) طُرّة فيها: "أي الدعاء من المتكلم لا حقيقة، وإلا قد يهبُ الأُلُوف غير السلطان".

المُسند إليه مُتعيِّناً للمقام بحيث لا يَتَبادرُ غيرُه عند إطلاق ذلك الخبر، كان ذِكرَه عبثاً؛ للعِلم به.

قوله: (لكن ذكره لأمرَينِ اعتذارٌ من المُصـــ[2])؛ أي: إنَّما ذِكرُه وإن كان داخلاً في الاحتراز عن العبث لأمرين إلخ، قوله: (فيما ذكروا، له من المثال وهو: خَالِقٌ لِمَا يَشَاء)؛ أي[3]: يَفحُشُ[4] أن يقال: حُذف المُسند إليه وهو لفظ: الله؛ في نحو هذه الآية للاحتراز عن العبث بذكره، قوله: (والثاني: التَّوطئة والتَّمهيد)؛ أي: لِيُبنى عليه ما بعدَهُ وهو قوله: (أو ادِّعاءً)؛ لأنَّ الإدِّعاءَ بعد الحقيقة، قوله: (كقول الصياد: غَزَالٌ؛ مثالٌ لِفَوَاتِ الفُرصة)؛ أي: هذا غزالٌ فاصطادُوه، قوله: (عن غير السَّامع من الحاضرين)؛ أي: عن غير المخاطب مِن السَّامعين وإلاَّ فلا معنى للإخفاءِ من غير السَّامع، قوله: (مثل: جاءَ)؛ أي زيدٌ المعهود مثلاً، قوله: (أي: إتِّباع الاستعمال في تركِهِ)؛ أي: كما في الأمثالِ السَّائِرة، قوله: (أو تَركِ نَظَائِرِه)؛ أي: إذا لم يكن: ضَرَبَ؛ مثلاً، قوله: (مثل الرَّفع [47ظ] على المدح أو الذَّم أو التَّرحُّم)؛ فإنَّهُم لا يكادون يذكرون فيه المبتدأ نحو: الحمدُ لله أهلُ الحمد، بالرفع أي هو أهلٌ؛ ونحو: أعوذُ بالله من الشيطان الرجيمُ بالرفع أي هو الرَّجيمُ[5]؛ ونحو: مَرَرتُ بزيدٍ المِسكينُ بالرفع أي هو المِسكينُ، قوله: (فلأنهُ الأصلُ)؛ أي[6]: لأنَّ الأَولَى أن يُذكر في الكلام كلُّ لفظٍ أريدَ إيرادُ معناهُ فيه والمقتضي للحذف، قوله: (أو للاحتياط)؛ أي: ويذكر المُسند إليه احتياطًا احتضارُه في ذهن السَّامع؛ أي: لكونه ممن لا تنفعه القرينة فلا يَفهَمُ إلاَّ بالتصريح.

---

[1] – في ن(ف): يُغني.

[2] – في ن(س): المُصنِّف.

[3] – لفظة: أي؛ لم ترد في ن(س).

[4] – في ن(ف): يحس.

[5] – في ن(ف) سقط مقداره أربع ورقات. والكلام موصول مع اللاحق والظاهر أنه أخذ من نسخة ناقصة.

[6] – في هامش ن(أ) طُرّة فيها: أي ذكر المسند إليه.

قوله: (زيادةُ[1] الإيضاحِ والتقريرِ[2])؛ أي: حيث تكون القرينةُ الدالةُ على حذفه موجودةً، ويكون السَّامعُ مِمَّن ينتفعُ بها[3]، قوله: (وعليه قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِن رَبِّهِم﴾[4])؛ يعني: ومِن ذِكر المُسند إليه للإيضاح والتقرير، قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ المُفلِحُون﴾[5]؛ حيث أعاد اسم الإشارة مع دلالة ما تقدم عليه، ولم يقل: والمفلحون بحذفه؛ والسِّر في ذلك التشبيه على أنهم: كما تَثَبَّتِ الأثَرَة بالهُدى فهي: ثابتةٌ لهم بالفلاح؛ فجعلت[6] كلاًّ من الأثرتين[7] في تمييزهم بها عن[8] غيرهم[9] بالمثابة التي لو انفردت كانت[10] مميزةً على حيالها[11]، قوله: (نحو: أميرُ المُؤمنين حاضرٌ)؛ يعني: إذا كان المقامُ مَقامَ التَّعظيم نحو: المَلكُ الله أنصارَهُ_ يفعلُ كَذَا، قوله[12]: (لكون اسمه مما يدلُّ على الإهانة)؛ [48و] أي: والمقامُ أيضاً مقامُ الإهانة كما في الأسماء المذمومة[13]، كقولك: اللِّصُ هو هذا الفاعلُ التَّارك، قوله: (النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم قائلُ هذا القولِ)؛ فإنّ قوله: (النبيُّ للتبرُّك لا للتَّعظيم)؛ لأنَّه أعظمُ من أن يُعظَّمَ، قوله: (أو استلذاذُهُ)؛ أي: استلذاذُ ذكره؛ كذكر المحبوب لعظمتهِ وشرفهِ؛ علّةً

---

[1] – في ن(س): "ريادة"، وقد يكون تصحيفاً من الناسخ.

[2] – في هامش ن(أ) طُرّة فيها: الرسوخ في الذهن.

[3] – في هامش ن(أ) طُرّة فيها: أي على زيادة الإيضاح والتقرير .

[4] – الآية: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾؛ البقرة/5، ولقمان:5.

[5] – البقرة/5، ولقمان:5.

[6] – في ن(ك): فجعل.

[7] – في هامش ن(أ) طُرّة فيها: والأثرة هي الخصلة التي يختص بها، وهما الهدى والفلاح هنا.

[8] – جملة: تمييزهم بها عن؛ لم ترد في ن(س).

[9] – في هامش ن(أ) طُرّة فيها: أي الممدوحين.

[10] – لفظة: كانت؛ لم ترد أيضاً في ن(س).

[11] – في ن(س): حالها.

[12] – لفظة: قوله؛ لم ترد في ن(س).

[13] – في ن(ث): الموصوفة.

لطلب المُتكلم إصغاء السَّامع إليه أي لِعِظَم السَّامع وشَرَفِه، قوله: (ولِهذا يُطالُ الكلام)؛ أي: ولأجل أنَّ إصغاءَ السَّامع مطلوبٌ للمُتكلِّم لِعِظمِ السَّامع وشرفِهِ يُطال الكلام مع الأحبَّة، لأنَّ المقامَ مقامُ إطناب.

قوله: (﴿هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيهَا﴾[1])؛ أي: وكأن يتمَّ جوابَ[2] قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلكَ بِيَمِينِكَ﴾[3] أن يقول: ﴿عَصَايَ﴾، وليس المُراد بقوله تعالى: ﴿وَمَا تِلكَ بِيَمِينِكَ﴾ حقيقةَ الاستفهام؛ لأنَّ ذلك مستحيلٌ على الله تعالى[4]، بَلِ المُراد توطينُ موسى وتثبته واستئناسُه لَمَّا علم الله أنه سَيقلِبُ العصى حَيةً ويَخافُ منها موسى صلوات الله وسلامه[5] عليه، قوله: (وقد يكون الذِّكرُ: للتهويل أو التعجيب[6] أو الإشهاد[7])؛ فمثال الأوَّل: "السلطان يأمُر بكذا"، والثاني: "زيدٌ يُقاومُ الأسدَ"، والثالث: "زيدٌ حَكَمتُ عليه بكذا"؛ ومعنى التسجيل: التقرير والتثبيت[8]، قوله: (لأنَّ الأصل في المُسند إليه التعريف)؛ إنَّما كان الأصلُ في المُسند إليه التعريف؛ لأنه محكومٌ عليه، [48ظ] والمحكوم عليه لابد أن يكون معلوماً للمُخاطب حتى يُفيد الحُكم عليه بشيءٍ مجهولٍ عنده وهو المُسند، قوله: (وفي المسند التنكير لأنه يُخبرُ به[9])؛ فلو كان معلوماً للمخاطَبِ قبل الإخبار لم يُفده شيئاً، قوله: (فبالإضمار)؛ قيل: فيه نظرٌ؛ لأنه في بيانِ أنَّ كلَّ صنفٍ من هذه الأصناف سببهُ ما هو، لا أنه في بيان أنَّ تعريفه بالإضمار وغيره؛ فكان الصوابُ أن يُقال: وأمَّا تعريفهُ بالإضمار فلأنَّ المقَامَ للمُتكلم.

---

[1] – الآية: ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى﴾؛ طه/18.

[2] – في ن(س): وكأنه جواب لقوله تعالى...

[3] – الآية: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾؛ طه/17.

[4] – لم ترد لفظة "تعالى" في ن(س).

[5] – لم ترد لفظة "وسلامُهُ" في ن(س).

[6] – في ن(س): التعجُّب.

[7] – في ن(س): الإستشهاد.

[8] – في ن(س): التثبُّت.

[9] – في ن(س): مُخبرٌ به.

قوله: (لتقدُّمِ ذِكرِهِ)؛ أي: ذِكرِ مرجعِ الضمير المُسند إليه، قوله: (تحقيقاً)؛ نحو: جَاءَ زيدٌ وهُو رَاكِبٌ، قوله: (أو تقديراً)؛ نحو: جَاءَ وَهُو رَاكِبٌ زيدٌ، قوله: (لدلالة اللَّفظ عليه)؛ كقوله تعالى: ﴿اعدِلُوا هُوَ أقرَبُ لِلتَّقوَى﴾[1] فضمير ﴿هُوَ﴾ راجعٌ إلى العدل المفهوم من ﴿اعدِلُوا﴾، قوله: (أو قرينةِ حال)؛ نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَوَارَت بالحِجَاب﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿فَلأَبَوَيهِ...﴾[3]؛ فإنَّ قرينةَ الحالِ وهي[4] سياقُ الكلام وسياقه يدلُّ على أنَّ ضمير ﴿تَوَارَات﴾ راجعٌ للشَّمس[5]، وضمير ﴿أَبَوَيهِ﴾ راجعٌ للمورِّث[6].

قوله: (وإمَّا حُكماً)؛ نحو: ضمير الشأن وضمير رُبَّ؛ مثل: ﴿قُل هُوَ اللهُ أَحَد﴾[7]، ونحو: رُبَّهُ رَجلاً، قوله: (لأنَّ وضع المعارف)؛ إلى قوله: (حاضر علة)؛ لكون أصل الخطاب أن يكون لِمُعَيَّنٍ، قوله: (أي غير مُعيَّن)؛ يعني: وإن كان مُعيَّناً صورةً، لأنك إذا قلت: ألاَ تَرَى؟ قاصداً إلى معنى يا مَن تَصِحُّ مِنكَ الرُّؤية؛ كان مُعَيَّناً، [49و] لكن غير مُعيَّنٍ بشخصٍ، قوله: (على سبيل البَدَل)؛ أي: لا على سبيل الشُّمولِ والعمومِ، لأنَّ المخاطَبَ من المعارفِ، والإطلاقُ على المُعيَّن معتبرٌ في المعارفِ حالَةَ وضعِهَا[8]، فلا يكون تأوُّلُهُ[1] لكلِّ مخاطبٍ على جهة العموم بل على سبيل البدليَّة.

---

[1] – الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾؛ المائدة/8. وفي هامش ن(أ): "أي العدل"، وهي شرح للفظة "هو" في الآية الكريمة، ولفظة "للتقوى" لم ترد في ن(س).

[2] – الآية: ﴿فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾؛ ص/32.

[3] – الآية: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ﴾؛ النساء/11.

[4] – في ن(س): هي.

[5] – في ن(س): إلى الشَّمس.

[6] – في ن(س): يرجع إلى المُورِّث.

[7] – الصمد/1.

[8] – في ن(س): وصفها.

قوله: (إلى تفظيعِ[2] حالِهم)؛ أي: حال المجرمين، يُقال: فَظُعَ الأمرُ بالضَّمِّ؛ فُضاعَةٌ فهو فَظِيعٌ أي شديدٌ شنيعٌ؛ (تناهت حالُهم)؛ أي: صارت حال المجرمين الفظيعة في الظهور إلى حيث لا يَخفى على أحدٍ من أهل المحشر، قوله: (بل كُلّ من يَتأتَّى)؛ أي: يَتَيَسَّر وتصحُّ منه الرؤية، له حظ في هذا الخطاب، قوله: (على حذف المُضاف)؛ أي: من الوجه الأخير، يعني: رؤية في قوله: (رؤية مخاطب)، قوله: (مع جميع مشخَّصَاتِهِ)؛ أي: مُعيَّناتِهِ التي يتميز بها عن غيره: كالطُّولِ والعرضِ والعُمقِ[3]، وكونه أبيضَ أو أسودَ[4]، ونحو ذلك من العوارض الذَّاتية.

قوله: (واحترز بهذا)؛ أي: بقيدِ العَينيَّة، قوله: (نحو: رجلٌ عالِمٌ جاءَني)؛ فيه إحضارُ المُسند إليه في ذهن السامع، لكن لا بحيث يكون مُتميِّزاً عن جميع ما عداهُ، إذ اسم الرجل يشاركُه فيهِ جميعُ الرجال، وكذلك الوصف بالعالَميَّة، قوله: (وهو راكبٌ)؛ فإنه وإن جعل[5] فيه الإحضار في ذهن السامع بواسطة العلم أيضاً، لكن لا ابتداءً بل ثانياً، فقوله: (في ذهن السَّامع متعلقٌ بإحضاره)؛ [49ظ] وقوله: (ابتداءً ظرفٌ مستقرٌّ في موضع نصب على الحال من إحضاره)، قوله: (باعتبار هذا الموضع)؛ إنَّما قُيِّد بهذا القيد ليدخُل العلم المشترك؛ فإنَّ تناول: زيدٍ مثلاً لشخصٍ آخر باعتبار وضعٍ آخر لا يُخرجه عن العِلميَّة، فلا يضُرُّنا فيما نحن فيه.

قوله: (واحترز به)؛ أي: بهذا القيد، أعني: يَختص[6]، قوله: (عن إحضاره بضمير المتكلم والمخاطب)، إلى قوله: (والإضافة)؛ فإنه: يمكن إحضارُ المُسند إليه في ذهن السامع ابتداءً بكل واحدٍ منهما لكن ليس شيءٌ منها مُختصاً بِمُسندٍ إليه مُعيَّنٍ، قوله: (وهذه القيود)؛

---

[1] – في ن(س): بتأوُّلِهِ.

[2] – في هامش ن(أ): أي تشنيع.

[3] – في هامش ن(أ): عمق الإنسان من صدره إلى ظهره.

[4] – في ن(س): وكونه أبيض أو أبيض أو أسود.

[5] – في ن(س): حصل.

[6] – في ن(س): أي أعني مختص.

أي: الثلاثة؛ أعني: بعينه، وابتداءً، ومُختصٌّ لتحقيقِ مقامِ العَلَميَّة؛ أي: لتحقيق الموضع الذي يؤتى فيه بالعَلَميَّة، وتحقيق ماهيةِ العَلَميَّة وحقيقتها، فلا بأس أن يقع فيها ما يصحُّ به الاحتراز عن الجميع كما في التعريفات، كقولنا في تعريف الحيوان: جسمٌ نامٍ حسَّاسٌ مُتحرِّك بالإرادة، فإنَّ القُيود كلها لا تكون للاحتراز[1] بل لبيان الماهية وحقيقتها، قوله: (وإلاَّ)؛ أي: وإلاَّ يكُن ذِكرُ هذه القُيود لتحقيق مقام العَلَميَّة؛ فالقيد الأخير يعني؛ قول المُصنِّف: باسم مُختصٍّ به مُغنٍ عمَّا سَبَق، أعني: بعينه وابتداءً لأنَّ إحضار المُسند إليه باسمٍ مُختصٍّ به لا يكون إلاَّ بعينهِ ابتداءً، قوله: (عن الإحضار بشرطٍ)؛ يعني: كما [50و] في سائر المعارف؛ فإنَّ الإحضار فيها مشروطٌ بشيءٍ لا مُطلقاً، قوله: (فإنَّه مشروطٌ[2] بتقديم العَلَمِ بالوضعِ)؛ وإذا كان كذلك فهذا القَيلُ ليس بشيءٍ؛ والصَّوابُ ما ذكره الشَّـــ[3]، قوله: (حُذفتِ الهمزةُ)؛ يعني: همزةُ "إله"[4] ثم أدغِمت اللاَّمُ في اللاَّم[5] وجُعِل المجموع عَلَماً، ولا يلزم أنه لا يُؤتى[6] بالعِوض[7] إلاَّ بعد حذف المعوَّض[8] عنه، قوله: (مفهوم الواجب لذاته[9]: هو الذي لا يَحتاج إلى غيره في وجوده وهو أعمُّ[10]).

---

1 – في ن(أ): وقع تصحيحها في المتن بمداد مخالف، وكأنها جاءت في الأصل "للإقرار"[هكذا].

2 – في ن(ث): مشترط.

3 – في ن(س): الشَّارح.

4 – في ن(س): الله.

5 – في هامش ن(أ) طُرَّة فيها: والصحيح أصله الإلاَهُ حُذفت الهمزة الثانية المكسورة ثم أُدغمت اللاَّمُ في اللاَّم فجُعل علمٌ للواجب الوجوب، وفُخِّم للتعظيم، إلخ.

6 – في ن(س): ولا يلزم الإتيان.

7 – في هامش ن(أ) طُرّة فيها: لامُ التعريف.

8 – في هامش ن(أ) طُرّة فيها: أي الهمزة.

9 – في هامش ن(أ) طُرّة فيها: فلا يستحق رده العقل إلاَّ موجود دائما، هذا معنى الواجب.

10 – جملة "قوله: مفهوم الواجب... وهو أعمُّ"، سقطت من ن(س)، أي حوالي سطر كامل.

قوله: (وزعم بعضهم)؛ إشارة إلى ما ذَكره الخلخالي في هذا المَحل[1] من شرحه على هذا المُختصر[2]، قوله: (وكل منهما كُلِّيٌ انحصر في فردٍ)؛ أي: لِدَليلٌ يَدلُّ عليه، وذلك لا يمنع الكُلية؛ واعلم أنَّ المفهوم الكُليَّ الذي لم يوجد في الخارج من إفراده إلاَّ فردٌ واحدٌ لا يخلوا؛ أمَّا أن لا يقُوم الدليل[3] على امتناع إمكان وجود فردٍ آخر من أفرادِهِ فيه: كالشمس مثلاً، أو يقوم الدَّليلُ على امتناعِ إمكانِ وُجودِ فردٍ آخرَ من أفراده فيه سِوَى[4] الفرد الذي انحصر نوعه في شخصه العائد فهو[5] خالقُ العَالَم؛ والمُراد بالدَّليل هُنا الدَّليل القَطعِيُّ كما هو مقررٌ في علم الكلام وهو: دليلُ التَّوحيد؛ فاعرفه فإنَّهُ نفيسٌ[6].

قوله: (لأنَّ مفهوم العلم جزئيٌّ)؛ يعني: جُزئياً حقيقياً حتَّى يُنافِي الكُلِّية، وإلاَّ فالجُزئيُّ الإضافِيُّ[7] لا يُنافِي الكُلية كما في: النَّامِي والحيوان والإنسان؛ فإنَّها [50ظ] جزئية إضافية، مع أنَّ كُلاًّ منها مفهومٌ كُلِّيٌ، قوله: (لا نُسلم أنَّه)؛ أي لفظ الجلالة، قوله: (لَمَّا أفاد التوحيد)؛ يعني في قولنا: "لا إله إلاَّ الله"، قوله: (مثل رَكِبَ عَلِيٌّ)؛ لقبٌ[8] مشعرٌ بالمدح؛ لأنَّه من العُلوِّ[9].

---

[1] – في ن(س): في محلّ المحل...

[2] – أي: شرحه على مختصر المعاني، وما يزال مخطوطاً، منه نسخة بالخزانة الحسنية بالرباط، تحت رقم: 590د؛ الزركلي، الأعلام، 105/7.

[3] – لفظة: الدليل؛ سقطت من ن(س).

[4] – في ن(س): سواء.

[5] – في ن(س): انحصر نوعه في شخصه الذي هو خالق.

[6] – إشارة دقيقة ولطيفة من "الجربي" إلى علمي الكلام والتوحيد، وقد اشتغل بهما كما مرّ في التقديم.

[7] – في ن(س): الجُزئِي الكُلِّي.

[8] – لفظة: لقبٌ؛ سقطت من ن(س)، وفي هامش ن(أ) طُرّة فيها: أطلق اللقب وأراد الاسم مجازًا.

[9] – في ن(س): أنَّه من..، وفي هامش ن(أ): أي: صار عاليًا عليه في الغلبة.

قوله: (أو كنايةً)؛ المُراد بالكناية غير الصَّريح، قوله: (لأنَّ معناهُ ملازمٌ النَّارَ)؛ أي معنى أبو لَهب[1] الإضافي لا معناهُ اللَّقبي[2] ملازمٌ النار؛ لأنَّ انتسابه إلى النَّار يدلُّ على مُلابسته إيَّاها، كما يقال: هو أبو الخير، وأبو الشَّر، وأخو الفضل، وأخو الحرب؛ لِمن يُلابس هذه الأمور، قوله: (ويلزَمُ[3] أنَّه)؛ أي: مُلازِمُ النَّارِ ومُلابِسُها؛ (جَهَنَّميٌّ)؛ أي: منسوبٌ إلى نار جهنم[4]، قوله: (فيكون انتقالاً من الملزوم)؛ أي: الذي هو: أبو لهب، إلى اللاَّزم أي الذي هو: جهنَّمي؛ لأنَّ اللَّهب الحقيقي لَهبُ جهنم، فالانتقال عن أبي لهبٍ إلى جهنمي[5] انتقالٌ من الملزوم إلى اللاَّزم، قوله: (وهذا القدرُ كافٍ)؛ أي: الانتقال من الملزوم إلى اللاَّزم باعتبار الوضع الأوَّل وهو: المعنى[6] الإضافي كافٍ في صِحَّة الإطلاق، قوله: (في هذا المقام)؛ أي: في توجيه بيانِ الكناية في كلام المُصـــ[7]، قوله: (كما يُقال: جَاءَ حَاتِمٌ[8]؛ ويُراد لازمهُ)؛ يعني: يُطلق اللاَّزم ويُراد ملزومُه، قوله: (لأنه حينئذٍ يكون استعارةً)؛ لأنَّه أراد لاَزِمَه لا ملَزُومَه بخلاف الوجه الأوَّل؛ فإنَّه أُريد به ملزومُه لكن ينتقل منه إلى لازِمِه مع أنه غيرُ مُرادٍ، قوله: (ولو كان المُراد ما ذكره)؛ [51و] أي: من إطلاق اللاَّزم ومُرادُه[9] الملزوم، قوله: (ولم يَقُل به

---

[1] – في قوله تعالى: ﴿تبَّت يَدَا أبِي لَهَبٍ وَتَب﴾؛ المسد/1.

[2] – في هامش ن(أ): أي الإلتزامي.

[3] – في ن(س): ويلزمُهُ.

[4] – في ن(س): منسوب إلى جهنم، بل إلى نار جهنّم، وفي هامش ن(أ): أبو لَهبٍ، مجموع الكلمتين منسوب إلى جهنم، فأبو لَهبٍ ملزومٌ والنار لازمةٌ له، لا المراد أبو ملازمٌ للنار، واللهب لازم له، بل أبو لَهبٍ جَهَنَّمِيٌّ.

[5] – في ن(س): أي من أبي لهب إلى جهنم.

[6] – لفظة: المعنى؛ سقطت من ن(س).

[7] – في ن(س): المُصنِّف.

[8] – في ن(س): جاءَني حاتمٌ.

[9] – في ن(س): وإرادةِ.

أحدٌ)؛ أي: بأنَّه أريد الجَهنَّمِي لأنه لازِمُها، أي لم يَقُل أنَّه كِناية بل[1] استعارة، قوله: (على فساد ذلك)؛ أي: قولَ ذلك القائل، قوله: (أنَّه)؛ أي: مثلَ الشأن[2]، قوله: (بقوله تعالى: ﴿تَبَّت يَدَا أبِي لَهَب﴾[3])؛ هذا التمثيل بهذه الآية في غير المُسند إليه، وهذا دأبُ صاحب "المفتاح"[4]؛ وهو أن يذكر القاعدة ثم يأتي بالمثال من غير ذلك الباب تنبيهاً على أنَّ هذا الحُكم غير مُختصٍّ[5] بذلك الباب[6]، قوله: (ولا شكَّ أنَّ المُراد به)؛ أي: بأبي لهبٍ الشخص المسمى بأبي لَهبٍ، أي معناهُ اللَّقب[7] لا شيءٌ آخر.

قوله[8]: (أو إيهامُ استلذاذِهِ)؛ أي إيهامُ أنَّكَ تَستَلذُّ بذكره باسمه العَلَم[9] كذكر المحبوب، قوله:

(أَم لَيلَى مِنَ البَشَرِ[10]؟)

لَم يقُل أم هي من البشر؟ مع أنَّ المقامَ مقام مضمرٍ[11]؛ لقُرب تقدُّم المُضمر إيهاماً بالاستلذاذ باسمها العَلَم[12]، قوله: (الله الهادي)؛ أي: عند ذكرِ الله تعالى فإنه يكفي أن يُقال:

---

[1] – في ن(س): لا.

[2] – في ن(س): أنه أي مثل إشارة.

[3] – المسد/1.

[4] – هو: كتاب "مفتاح العلوم" للسَّكاكي.

[5] – في ن(س): مُخصصٍ.

[6] – في ن(ث): سقط للكلمة.

[7] – في هامش ن(أ): أي المُلقَّب بهذا اللَّقب.

[8] – لفظة: قوله؛ سقطت من ن(أ).

[9] – في ن(س): باسم العلمي [هكذا].

[10] – من شعر قيس بن المُلوَّح في ديوانه، ص112؛ وتمام البيت:

بِاللهِ يَا ظَبيَات القَاعِ قُلنَ لَنَا .... لَيلاَيَ مِنكُنَّ أم لَيلَى مِنَ البَشَرِ.

[11] – في ن(ث): إضمار.

[12] – في ن(س): العلمي.

الهادي، أي هو الهادي[1]؛ لكن ذَكَر اسمه العَلَم[2] للتبرك بذِكرِهِ، قوله: (ومحمدٌ الشَّفيع؛ عند ذكر النَّبي صلى الله عليه وسلم)؛ إذ يكفي أن يُقال حينئذٍ: الشفيعُ؛ أي: هو الشفيعُ، لكن ذُكر باسمه العَلَم[3] قصداً إلى التَّبركِ بذِكرِهِ، قوله: (كالتفاؤُل)؛ نحو: سعدٌ في دارِكَ، (والتَّطيّرِ)؛ نحو: السَّفاحُ بنُ الجَرَّاح في دار عَدُوِّكَ، [51ظ] (والتسجيل على السامع)؛ أي: التقرير، نحو: فلانٌ بن فلانٍ كذا وكذا، قوله: (ولم يتعرض)؛ يعني: أنَّ المراتب ثلاثة:

– إمَّا أن لا يعلم المخاطب وحده شيئاً مِن أحوال المُسند إليه إلاَّ بالعلم بالصِّلة.

– وإمَّا أن لا يعلم المتكلم وحده شيئاً من أحواله إلاَّ الصِّلة.

– وإمَّا أنه لا يعلماَ[4] معاً شيئاً مِن أحواله إلاَّ الصِّلة.

وكلٌّ من هذه المقامات يقتضي تعريفه بالموصُولِيَّة، والمُصنِّفُ تعرَّض للأوَّلِ وسَكَتَ عن الأخِيرَينِ، فقوله: (لكليهما)؛ أي: للمتكلم والمخاطب جميعاً، قوله: (الذين في بلاد المشرق لا أعرفهم)؛ مثالٌ لعدم علم المتكلم وحدَهُ بغير الصِّلة[5] مِن أحوال المُسند إليه، قوله: (أو لاَ نعرفهم)؛ مثالٌ لعدم علمه بسواهُما من أحواله، (والجدوى)؛ النَّفعُ[6]، قوله: (أو استهجان التصريح بالاسم المُسند إليه)؛ لِخَسَاسَتِهِ[7]، أو لكون اسمه مُتضمِّناً أمراً شَنيعاً، أو لكونه مِمَّا يُتشائم به.

قوله: (أو زيادة التقرير)؛ أي: للخبر بذكرى الموصُولِ والصِّلة، قوله: (أو تقرير الغرض المَسُوق)؛ اختلف في قول المُصـــ[8] أو زيادة التقرير على ثلاثة أقوال:

---

[1] – في ن(س): يكفي أن يُقال: هو الهادي.

[2] – في ن(س): العَلَمي.

[3] – في ن(س): يُذكر باسمه العَلَمي.

[4] – في ن(س): يعلمان.

[5] – في ن(س): بغير صِلةٍ.

[6] – في ن(س): والجدوى للنِّيَّة.

[7] – في ن(س): لخساسةٍ.

[8] – في ن(س): المُصنِّف.

– الأوَّلُ: ما اختاره الشَّـــ[1]؛ وهو تقرير الغرض المَسُوق له الكلام.

– والثاني: تقرير المُسند إليه.

– والثالث: تقرير المسند الذي خبرُ الموصول؛ ولكلٍّ وجهٌ.

قوله: (عبارةٌ عن التَّمَحُّلِ)؛ أي التَّحَيُّلِ من الحِيلة، فقوله: (وهي)؛ يعني مراودتها "يوسف"، وإطلاقُ المراودة على تمحل المُواقعة[2]، استعارة[3] تمثيلية من باب: "أراكَ تُقدِّمُ رجلاً وتُؤخِّرُ أخرى"[4]، [52و] قوله:(﴿التِي هُوَ فِي بَيتِهَا﴾[5])؛ الموصول واقعٌ على "زُلَيخَاء" ـامرأةُ العزيز[6]ـ وضميرُها راجعٌ إليها، وهو راجعٌ إلى "يوسف" وعن نفسه متعلقٌ بـــ﴿رَاوَدَتهُ﴾، قوله: (والمذكور)؛ أي: الموصول والصِّلة أدلُّ عليه؛ أي: على الغرض المسوق له الكلام؛ لأنَّ كونه في بيتها أو مولىً لها يوجب قوة تمكُّنها من المراودة ونيل المُراد؛ فامتناعه وعدم الانقياد لها يكون غايةً في الزُّهد عن الفحشاء، قوله: (مِن امرأة العزيز، أو زُلَيخَاء[7])؛ لا مكان الاشتراك فيهما، قوله: (وقيل: هو تقريرٌ للمراودة)؛ لأنَّ في كونه في بيتها زيادةُ تقريرٍ للمُراودة، قوله: (لِما فيه)؛ أي: في كونه في بيتها، قوله: (لا مكان وقوع الإيهام والاشتراك)؛ أي: فلا يتقرر المُسند إليه ولا يتعيَّن مثله في: ﴿الَّتِي هُوَّ فِي بَيتِهَا﴾[8]؛ لأنها واحدةٌ مُعيَّنةٌ مُشخَّصَة، قوله: (وقد بيَّنتُهُ في الشَّرح)؛ يعني: حيث قال فيه: "والمشهور أنَّ

---

[1] – في ن(س): الشَّارح.

[2] – في ن(س): الموافقة.

[3] – في هامش ن(أ): "واسمه قطفير"[هكذا].

[4] – مثل عربي قديم.

[5] – الآية: ﴿وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾؛ يوسف/23.

[6] – في ن(س): كقوله: استعارة.

[7] – في هامش ن(أ): وزَلَيخَاء بفتح الزَّاي، ولو كان بالضم لكان مُصغَّرا فيلتقيا ياءان فتدغم الياء في الياء فهو زَليخيا؛ و لم يُسمع".

[8] – الآية نفسها من سورة يوسف.

الآيةَ مثالٌ لزيادة التقرير فقط"، والمفهوم من "المِفتاح"[1] أنها مثال لها، ولا استهجان في التصريح بالاسم؛ لأنه قال: أو أن يُستهجن التصريح أو أن يقصد زيادة[2] التقرير نحو: ﴿وَرَاوَدتهُ﴾ الآية[3]، ثم قال: (وللعدول عن التصريح بابٌ من البلاغة)؛ وأورد حكاية شُريح[4]؛ فلو لم تكن مثالاً لهما لأخَّر[5] ذِكرَ زيادة التقدير[6] عن الحكاية فَافهَم؛ انتهى كلامه في الشَّرح.

قوله: (أو التَّفخيم)؛ أي: تفخيمَ المُسند إليه أي؛ تعظيمه وتهويله، قوله: (فإنَّ في هذا الإبهام من التفخيم ما لا يخفى)؛ [52ظ] وبيانُه: أنه أقام ما الموصولة مقام الميم الذي أتى فرعون وأتباعه لتعظيم شأنه[7]، أي بما لا يَكتَنهُ كُنهَهُ[8] حتى يُعبر عنه، قوله: (تُروهُم[9])؛ هو: بضمِّ التاء المُثناة مِن فَوق، قوله: (فَفِيهِ من التنبيه[10] على خطابهم في هذا الظن ما ليس في قولك: إنَّ القوم الفلاني)؛ وذلك من حيث أنهم يُؤاخونَهُم وهم أعداؤُهم، قوله: (إلى أنَّ بِناء

---

[1] – كتاب "مفتاح العلوم" للسَّكاكي.

[2] – في ن(س): ريادة.

[3] – الآية نفسها من سورة يوسف.

[4] – يحكى عن شريح أن رجلا أقر عنده بشيء ثم رجع ينكر فقال له شريح: "شهد عليك ابن أخت خالتك"؛ فآثر شريح التطويل ليعدل عن التصريح بنسبة الحماقة على المنكر لكون الإنكار بعد الإقرار إدخالا للعنق في ربقة الكذب لا محالة أو للتهمة؛ مفتاح العلوم، ص181، 182.

[5] – في ن(س): لأخذ.

[6] – في ن(س): "التقرير.

[7] – هنا معرض الحديث عن المثال المقتبس من قصة فرعون، وهو قوله تعالى: ﴿وَغَشِيَهُم مِنَ اليمِّ مَا غَشِيَهُم﴾؛ طه/78.

[8] – في ن(س): أي: بلا كُنهِ كُنهِهِ.

[9] – الشاهد بيت الشاعر عبدة بن الطيب، وهو في المفتاح، ص97، وتمامه:

إنَّ الذِينَ تَرَونَهُم إِخوَانَكُم .... يَشفِي غَلِيلَ صُدُورِهِم أن تُصرَعُوا.

[10] – في ن(ث): التقييد.

الخبر المُراد بالخبر)؛ هاهُنا المُسند إلى[1] المُسند إليه الموصول لا الخبر الذي في مُقابلة الإنشاء، قوله: (من الثواب والعقاب والمدح والذَّم)؛ لأنَّ الصِّلة تلوح إليه ناظرةً إلى جنسه.

وحاصلُه أن تأتي بالفاتحة على وجهٍ يُنبِّه الفَطِنَ على الخاتمة كالإرصاد[2] في علم البديع، قوله: (إلى أنَّ الخبر المبنيَّ عليه)؛ أي على الموصول مع صلته، قوله:(﴿سَيَدخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾[3])؛ أي صاغرين[4]، قوله: (تفسير الوجه[5] بالعِلَّة)؛ والسبب وجهُ الخطأ أنه لا يَطَّرِدُ في كل صورة أن يكون الموصولُ وصِلتُهُ عِلةً وسبباً لوجود الخبر لتخلُّفِهِ في نحو قوله:

إنَّ الذينَ تَرَونَهُم إخوَانَكُم؛ (البيت)[6]

فإنَّ ظَنَّ أُخُوَّتِهِم ليس سَبَباً لِحَنَقِهِم[7] وغِلِّهِم، قوله: (وقد استوفينا ذلك في الشرح)؛ حيث قال: (والفاضلُ العَلاَّمة فَسَّر في شرحِ المفتاح الوجه إلخ)، قوله: (ورُبما جَعَله ذريعةً)؛ كلَّما وَجَد جَعله ذريعةً، وجد الإيماء من غير عكسٍ بالمعنى اللُّغوي؛ فالإيماءُ أوسعُ مَجالاً لأنه قد يكون ذريعةً وقد لا يكون.

---

[1] – في ن(س): أو المسند.

[2] – الإرصاد: هو أن يُذكر قبل القافية من البيت الشعري أو الفاصلة من النثر ما يدلُّ عليها إذا عُرف الرّوي نحو قوله تعال: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيَظلِمَهُم وَلَكِن كَانُوا أنفُسَهُم يَظلِمُوَن﴾، العنكبوت/40؛ وكقول ابن فارس اللغوي: مَشَينَاهاَ خُطًى كُتِبَت عَلَيناَ .... وَمَن كُتِبَت عَلَيهِ خُطىً مَشَاهاَ.

[3] – الآية: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾؛ غافر/60.

[4] – في هامش ن(أ): أذلاَّء.

[5] – في ن(س): الخبر، وقد كانت كذلك في ن(أ) ثم شُطِّبت وصححت بمدادٍ مخالف.

[6] – الشطر من بيت عبدة بن الطيّب السّابق.

[7] – في ن(س): لِحَتفِهِم.

قوله: (أراد به الكعبة)؛ البيت للفرزدق [53و] ومخاطبته لجرير بذلك[1]، ومن تأمل الأبيات التي سبقت معه[2] عَرَفَ عدم صِحَّة إرادة الكعبة، فإنَّهُ قال بعده:

بيتاً زُرَارَةُ مُحتَوٍ بِفنائه .... ومُجاشِعٌ وأبُو النُّواسِ تَمثل[3]

قوله: (دَعائمُهُ أعزُّ)؛ أي: أمنَعُ من وصول الآفات من كل دعامة من العزة وهي المنع، قوله: (إيماءً إلى أنَّ الخبر المَبني عليه إلخ)؛ وجه الإيماء هو: أنَّ اتحاد المؤثر يدلُّ على تشابه الآثار، وهذا بخلاف ما إذا قال: إنَّ الله أو الرحمن أو غير ذلك، فقوله: (سَمَكَ)؛ مِن: سَمَكَ الله السَّماء؛ أي: رَفَعَها، وقوله: (أطولُ)؛ أي: أطولُ من دعائمِ كلِّ بيتٍ، أو مِن بَيتِكَ يا جريرُ، أو مِن السَّماء.

قوله: (وتعظيمٌ لشأنِ شُعيبٍ عليه الصلاة والسلام[4])؛ أي: الذي هو غير الخبر، لأنه وقع هنا مفعولاً؛ ووجهُ التعظيم ظاهرٌ؛ لأنَّ من خسر مُكَذِّبُه يكون مُعظَّماً، وفيه إشارة أيضاً إلى وجه نسبة الخسران وهو التكذيب[5]، قوله: (وربما يُجعل ذريعةً)؛ أي: وقد يُجعل الإيماء إلى وجه الخبر وسيلةً إلى التحقير[6] والإهانة لشأن الخبر، نحو: "إنَّ الذي لا يُحسن الفقه[1]

---

[1] – جرير والفرزدق: أبرز شعراء النقائض في العصر الأموي، وشعرهما مبثوث في كتب الأدب ودواوين الشعر.

[2] – أبيات الفرزدق، في ديوانه، 155/2؛ وتمامها:

إن الذي سمك السَّماء بنى لنا .... بيتًـــا دعـــائمه أعزُّ وأطولُ
بيتًا بنـــاهُ لنا المليك، وما بنى .... حَكَمُ السَّمـــاءِ فإنَّه لا يُنقلُ
بيتاً زُرَارَةُ مَحـــتَبٍ بفنـــائه .... ومُجاشِعٌ وأبو الفوارس نَهشلُ

[3] – هكذا في الأصل (أ)، والصواب ما أوردناه في الهامش، أي في البيت الثالث ضمن الأبيات السابقة.

[4] – في ن(س): عليه السلام.

[5] – هنا معرِضُ الحديث عن الشاهد في قوله تعالى: ﴿الذِينَ كَذَّبُوا شُعَيبًا كَأن لَم يَغنَوا فِيهَا، الذِينَ كذَّبوا شُعيبًا كَانُوا هُمُ الخَاسِرِينَ﴾، الأعراف/92.

[6] – في ن(س): تحقير؛ وقد كانت كذلك فيما يبدوا في ن(أ)، ثم زيدت [الـــ] (الألف واللام) بمداد مخالف.

إلخ"، وأورد على هذا المثال أنه إذا قيل: إنَّ الذي يُحسن معرفة الفقه لا يصنِّف فيه[2] إيماء؛ إلى قوله: (قد صنَّف فيه)؛ فأين الإيماءُ إلى هذا؟ قوله: (أو لشأن غيره)؛ أي غير الخبر، يعني: وربَّما جعل الإيماء إلى وجه الخبر ذريعةً إلى إهانة غير الخبر، قوله: (إنَّ الذي تبع [53ظ] الشيطان خاسرٌ)؛ إهانةٌ لبيان[3] غير الخبر وهو الشيطان، لأنه إذا أهين مُتَّبِعُ الشيطان كان مُتَّبعَ[4] الشيطان من باب أولى، قوله: (مُحقَّقاً ثَابتاً[5])؛ أي: مقطوعاً بوقوعه، قوله:

(إنَّ التي ضَرَبَت بَيتًا مُهاجِرَةً)؛ (البيت)[6]

لَمَّا أراد تحقيقَ زَوالِ وُدِّها بَيَّن له سبباً صالحاً مشهوراً بأنَّه مُزائلٌ للمَحبَّة، قال: "ما هو بعيدٌ من العين بعيدٌ من القلب"[7]؛ لاسيما إذا كان النَّأيُ مُريداً للنأيِّ، فالشَّاعر جَعَلَ زوال المحبة مَبنيّاً على اختيار المحبوب، المُهاجرة[8] يدلُّ جعله عليه مبنيّاً على تحقيق زوال المحبة، قوله: (وإنَّ ضَرْبَ البَيتِ بِكُوفةِ الجُندِ[9] والمهاجرة إليها إيماءٌ)؛ يعني: يَجعلُ ضرب البيت علَّة لزوال المحبة والمودة، قوله: (ثم إنه)؛ أي: ضَرْبَ البيتِ بكُوفةِ الجُندِ، قوله: (حتى كأنه)؛ أي:

---

[1] – الشاهد المقصود: قول أحدهم "إن الذين لا يحسن معرفة الفقه قد ألّف فيه"؛ وقد ورد في الإيضاح، 17/2، ومختصر المعاني، ص45.

[2] – في ن(س): منه؛ وقد كانت كذلك فيما يبدوا في ن (أ)، ثم صحّحت بمداد مخالف، وفي هامش ن(أ): لا يُصنَّف.

[3] – في ن(ث): إهانة لشأن.

[4] – في ن(س): شطبت كلمة "متَّبع" بعد أن وردت في المتن، و لم ترد أصلاً في ن(ف).

[5] – في ن(س): ثابتة، والشاهد المقصود هو نفس الآية من سورة الأعراف/92.

[6] – البيت لعبدة بن الطيّب، في ديوانه، ص95؛ وتمامه:

إنَّ الَّتِي ضَرَبَت بَيتاً مُهاجِرةً .... بِكُوفَةِ الجُندِ غَالَت وُدَّها غُولُ.

[7] – مثل عربي شهير.

[8] – في ن(س): الهاجرة.

[9] – لفظة: الجُند؛ وردت في ن(أ) ملحقة بالهامش، يليها [صح]، أي أنها مصححة من أصل، و لم ترد اللفظة في ن(س).

الإيماء إلى وجه الخبر بُرهانٌ[1] عليه؛ أي: حجةٌ ودليلٌ على انقطاع المحبة وانصِرام المودَّة، قوله: (وهو)؛ أي: هذا المعنى المذكور في قوله: (إنَّ التي ضربت بيتاً؛ (البيت)[2]؛ مفقودٌ؛ أي معدومٌ غير موجودٍ، قوله: (بيَّن الإيماء)؛ أي: وجه بناء الخبر.

تعريفه باسم الإشارة[3]

قوله: (بإيراده اسم الإشارة)؛ أي: إذا صَلُح المقام واتَّصل به غرضٌ، ولقائلٍ أن يقول: إنَّما يتعيَّن [54و] اسم الإشارة حينئذٍ إذ لو كان أعرف المعارف وهو ممنوعٌ، قوله: (أكملُ تَمييزٍ)؛ لِصِحَّة إحضاره في ذهن السَّامعِ بواسطة الإشارة إليه حِسّاً؛ فإنَّ الإشارة بمنزلة وضع اليد، قوله: (لغرضٍ من الأغراض)؛ وهي: المقامات المُفصَّلةُ من كلام المُصـــ[4] بقوله: (لتمييزِه أكمل تَمييزٍ)؛ وما عطف عليه، قوله: (فرداً)؛ نصبٌ على المدح أو على الحال، أن جَعَل فرداً منصوباً على المدح، يكون العامل فيه فعلٌ محذوفٌ[5]، والتقدير: أمدَحُ فرداً في مَحَاسِنه، وإن جُعل حالاً يكون العاملُ فيه اسم الإشارة لِتضَمُّنِهِ معنى أُشِيرُ، والمعنى على هذا أُشيرُ إلى أبي الصَّقر حال كونه فرداً في مَحَاسِنه[6]؛ هذا وقد جزم الشَّـــ[7] في شرح "المفتاح" بالأخير، أعني بنصبه على الحال، قوله: (في مَحَاسِنه)؛ جمع الحُسن على غير قياسٍ، قوله: (من نَسلِ شيبانَ[8])؛ خبرٌ آخر أو حالٌ آخر، والنَّسلُ: الولد، وشَيبان: حيٌّ مِن بَكر[1]، قوله: (بين

---

[1] – أصل اللفظة في النسخ "يرجحان" ثم صححت من طرف النُّساخ داخل المتن.

[2] – بيت عبدة بن الطيب نفسه.

[3] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[4] – في ن(س): المُصنِّف.

[5] – في ن(س): فعلاً محذوفاً.

[6] – من بيت ابن الرومي في مدح أبي الصقر الشيباني، وقد ورد في "الإشارات والتنبيهات"، ص38؛ وتمامه:
هَذَا أَبُو الصَّقرِ فَرداً فِي مَحَاسِنِهِ .... مِن نَسلِ شَيبَانَ بَينَ الضَّالِ وَالسَّلَمِ.

[7] – في ن(س): الشَّارح.

[8] – من بيت ابن الرومي، نفسه.

الضَّالِ والسَّلَمِ)؛ في موضع الحال مِن شَيبَان، قوله: (وهما شجرتان بالبادية)؛ فالضَّال: هو السِّدر البَرِّي، والسَّلَم: شَجَرٌ[2] من العَضَاة؛ والعضاةُ[3] كلُّ شجرٍ يَعظُمُ؛ وله شوكٌ وله أصنافٌ مختلفة، قوله: (لأنَّ فَقدَ العِزِّ في الحَضَر والإقامةُ بالبادية [54ظ] مِمَّا يُمتَدَحُ به العَرَب)، قوله: (لا يُدرك غير المحسوس)؛ مما يتميز الشيء عنده إلاَّ بالحِسِّ.

قوله: (فجئني بمِثلِهِمُ[4])؛ هذا الأمر للتعجيز، كقوله تعالى: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِن مِثلِهِ﴾[5]، والوجه الأوَّلُ أعمُّ من هذا الوجه؛ لأنَّ قصد (أكمل تَمييزٍ) قد يكون للتعريض بغباوة[6] السَّامع، وقد يكون لغير ذلك كالتَّنبيه[7] على كمال الغاية بتمييزهِ، قوله: (في القُرب)؛ أي: من المتكلم أو السامع، قوله: (وأخَّر ذِكرَ التَّوسُّطِ)؛ يعني: أنَّ النظم الطبيعي يقتضي ذكر القُرب[8] ثم التوسط ثم البُعد، لكنه عدل عنه لأنَّ التوسُّطَ لا يتحقق إلاَّ بعد تحقُّقِ طرفيه أعني القُربَ والبُعدَ.

قوله: (ينظر فيه اللُّغة)؛ أي: على متن اللغة، وكان هذا جواب سُؤالٍ وهو أن يُقال: ذكر اسم الإشارة لأَجلِ بَيانِ حالِهِ من القُرب والبُعد والتَّوسط؛ لا يتعلق بعلم المعاني وإنَّما

---

[1] – بنو شيبان بطون منهم: بنو ذهل بن شيبان، وشيبان بن ثعلبة، وشيبان بن جابر بن مرة من بني سليم، هؤلاء كانوا سدنة العزّى في الجاهلية؛ أما بكر: فهي قبيلة أطبقت شهرتها الآفاق، ومها ينحدر شيبان وذهل...؛ أحمد بن يحي البلاذري، أنساب الأشراف، ج4، ص102.

[2] – في ن(س): شجرةٌ.

[3] – في ن(ك): من الغضاة والغضاة.

[4] – من بيت الفرزدق في هجاء جرير، وهو في ديوانه 418/1؛ وتمامه: أُولَئِكَ آبَائِي فَجِئنِي بِمِثلِهِمُ .... إذَا جَمَعَتنَا يَا جَرِيرُ المَجَامِعُ.

[5] – الآية: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾؛ البقرة/23.

[6] – في ن(س): لغباوة.

[7] – في ن(س): لا للتنبيه.

[8] – في ن(س): يقتضي ذلك ثم التوسط.

يتعلق بعِلمِ اللُّغة، فالوجهُ أن لا يُذكر هاهُنا؛ والجواب: أنَّ صاحب اللغة ينظر في هذا مثلاً من حيث أنَّه للقُرب، وصاحبُ علم المعاني ينظر فيه من حيث أنه إذا أريد بيانُ قُرب المُسند إليه يُؤتى بهذا، قوله: (يؤتى بهذا)؛ أي: بلفظ هذا، قوله: (وهو)؛ أي: وهذا القدر، قوله: (المُعبر عنه بشيءٍ)؛ فإذا عبَّر عن المُسند إليه[1] بشيءٍ يُوجب [55و] حضوره[2] مع إفادة قُرب المُسند إليه، كان هذا القدر؛ أي أعني: إفادة قُرب المُسند إليه زائداً على أصل المُراد، قوله: (على أيِّ وجهٍ كان)؛ أي: سواءً كان باسم إشارة أو غيره، فإتيانُهُ باسم الإشارة زائدٌ[3] على أصل المُراد، قوله: (منزلة بُعدِهِ في المسافة)؛ ذهاباً إلى[4] بُعد درجته في الكمال، وقد يُقصد به تعظيم المشير، كقول الأمير لبعض حاضريه: ذلك قال كذا، قوله: (أو تحقيره)؛ أي: بالبُعد؛ لم يذكر المُصـــ[5] بالبُعد لتقدم ما يدلُّ عليه، قوله: (منزلةَ بُعدِ المسافة)؛ أي: إلى حدٍّ لا يسوغُ معه أن يقرب منه رعايةً للأدب.

قوله: (عيناً كان)؛ أي[6]: ذلك الغائبُ المُشار إليه، وذلك بأن يُحكى عنه أوَّلاً ثم يُشار إليه، نحو: جاءني رجلٌ؛ فقال: ذلك الرجلُ[7]، وضربني زيدٌ؛ فَهَالني ذلك الضَّربُ؛ لأنَّ المحكيَّ عنه غائبٌ؛ ويجوز على قلة لفظ الحاضر، نحو: فقال: هذا الرجل، وهَالَنا هذا الضَّرب؛ أي: هذا المذكور عن قريبٍ، فهو وإن كان غائباً لكن جرى ذكره عن قريبٍ فكأنَّه حاضرٌ، وقد يُذكر المعنى[8] الحاضر المتقدم بلفظِ البُعد؛ أعني: ذلك، نحو: بالله، وذلك قَسَمٌ عظيمٌ

---

[1] – في ن(ث): سقط للكلمة.

[2] – في ن(ث): تصوره.

[3] – في ن(س): زائداً، وقد كان كذلك في ن(أ) ثم صُحح بمداد مُخالف.

[4] – في ن(س): أي.

[5] – في ن(س): المُصنِّف.

[6] – لفظة: أي؛ سقطت من ن(س).

[7] – في ن(ث): سقط للعبارة.

[8] – في ن(س): المُصنَّف؛ وقد كانت كذلك فيما يبدوا في ن(أ) ثم صُحِّحت بمدادٍ مشابه للمداد الذي في المتن.

لأفعلنَّ؛ لأنَّ المعنى غيرُ مُدركٍ حِسّاً، فكأنَّه بعيد[1]، [55ظ] قوله: (عند تعقيب المُشار إليه)؛ يعني: المُشار إليه باسم الإشارة الذي وقع مسنداً إليه، قوله: (ظهر فسادُ ما قيل)؛ لأنَّ المُراد تعقيبُ المشار إليه المُتقدِّم بأوصافٍ، لا تعقيب الأوصاف باسم الإشارة وإن صدق عليه ذلك.

قوله: (مُتعلّقاً بالتنبيه[2])؛ يعني: أنَّ الجار والمجرور، وهو قول المُصـــ[3] على أنه جديرٌ متعلقٌ بلفظ التنبيه، فيكون ظرفاً لغواً، قوله: (جديرٌ)؛ أي: حقيقٌ وحريٌّ، قوله: (لأحد[4] الأوصاف التي ذُكرت بعد المُشار إليه)؛ أي: تكون[5] تلك الأوصافُ صالحةً لأن تكون سبباً[6] لحصول المسند للمُسند إليه، قوله: (ثم عَرَّفَ المُسند إليه بالإشارة)؛ يعني: باسم الإشارة الواقع بعد الأوصاف الواقعة بعد المُشار إليه، قوله: (بعد أولئكَ)؛ أي: بعد اسم الإشارة المُعبَّر به عن المُسند إليه، قوله: (وهو)؛ أي: ما وقع بعد اسم الإشارة، قوله: (بالأوصاف المذكورة)؛ أي: التي عُدِّدَت لهم من أنَّهم ﴿يُؤمِنُونَ بِالغَيبِ، وَيُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَمِمَّا رَزَقنَاهُم يُنفِقُونُ﴾[7].

تعريفه بلام العهد الخارجي[8]

قوله: (إلى حصة من الحقيقة)؛ المُراد بالعهد هَاهُنا: العهد الخارجي، والمُراد من الحصة: بعضُ الإفراد لا حِصَّة النَّوع أو الفرد من الحقيقة؛ وإنَّما فُسِّر المعهودُ بالحصة ليَتَناوَلَ المفرد والإثنين والجماعة؛ والمعهود الخارجي أعمُّ من أن يتقدَّمَ ذِكرُهُ صريحاً أو كنايةً ومِن أن

---

[1] – في ن(س): حيّدٌ؛ وقد كان كذلك في يبدوا في متن ن(أ) ثم صحح في المتن وفي الهامش بخط ومداد مخالفين.

[2] – في ن(س): متعلقًا بالتعقيب.

[3] – في ن(س): المُصنِّف.

[4] – في ن(س): لأجل.

[5] – في ن(س): لكون.

[6] – لفظة: سبباً؛ وردت ملحقة بهامش ن(أ) يليها [صح]، و لم ترد في ن(س).

[7] – الآية: ﴿الذِينَ يُؤمِنُونَ بِالغَيبِ، وَيُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَمِمَّا رَزَقنَاهُم يُنفِقُونُ﴾؛ البقرة/3.

[8] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

يكون مسنداً أو مسنداً إليه، [56و] لكن ما يخصُّ المقام أنَّ الكلامَ في المعهود الخارجي[1] المُسند إليه.

والحاصلُ أنَّ المُعرَّف باللاَّم قِسمان:

– قِسمٌ يُطلقُ ويُراد به المعهود الخارجي؛ أعني: الحِصَّة المعينة من إفراد ذلك المُعرَّف[2].

– وقسمٌ يُطلق ويُراد به نفس الحقيقة؛ وهذا ينقسم إلى ما يُطلق ويُراد به الحقيقة من حيث هي؛ أي: مع قطعِ النَّظر عن اعتبار كونها في ضمن فردٍ من أفرادها وهو: تعريف الجنس وتعريف الماهية.

وتعريف الحقيقة، وإلى ما يطلق ويراد به الحقيقة، باعتبار كونها في ضِمنِ فردٍ منهم، وهذا هو العهد الذِّهني وهو يعني قول المُصنِّف، وقد يأتي إلخ، وإلى ما يُطلق ويُراد به جميع الأفراد وهو الاستغراق؛ فليُتأمَّل فإنَّه نفيس.

مطـــلـــب[3]

قوله: (واحداً كان أو اثنَين أو جَماعةً)؛ مثال الأوَّل: جاءني رجلٌ فأكرمتُ الرَّجُلَ، ومثال الثاني: جَاءَني رَجُلانِ فأكرمتُ الرَّجُلين، ومثال الثالث: جاءَني رِجالٌ فأكرمتُ الرِّجالَ، قوله: (وذلك)؛ أي: كون اللاَّم إلى معهودٍ خارجيٍّ، إمَّا أن يَجريَ ذكره قَبلُ تحقيقاً أو تقديراً؛ أو تَخصيصُهُ بحُكمٍ كقوله تعالى: ﴿كَمَا أَرسَلنَا إِلى فِرعَونَ رَسُولاً، فَعَصَى فِرعَونُ الرَّسولَ﴾[4]، ونحو: انطَلَقَ رجُلٌ، والمُنطلقُ زيدٌ؛ وإمَّا: بعلم المُخاطب به لشُهرتِهِ من غير جَريِ ذِكرِهِ، نحو

---

[1] – في هامش ن(أ) طُرّة فيها: عند البيانين لا غيره هنا.

[2] – لفظة: المُعرَّف؛ وردت مُلحقة بهامش ن(أ)، يليها [صح].

[3] – وردت لفظة "مطلب" كعنوانٍ، بخط جليٍّ في هامش ن(أ) و لم ترد في غيرها.

[4] – الآية: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا (15) فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخَذْنَاهُ أَخْذًا وَبِيلًا﴾؛ المزمل/15، 16.

قولك: خَرَجَ الأميرُ، إذَا لم يكن في البلد إلاَّ أميرٌ واحدٌ مشهور؛ أو بقرينة الحال، [56ظ] كقولك لمن يدخل إليك[1]: أغلِقِ الباب.

قوله: (نحو: ﴿وَلَيسَ الذَّكَرُ كالأنثَى﴾ الآية[2])؛ مثالٌ للمعهودِ المذكور تحقيقاً وتقديراً معاً، قوله: (طلبت)؛ على لفظ المؤنث كما قدَّر الشَّـــ[3] لا على لفظ الخِطاب كما توهَّمَ البعض؛ لأنَّ هذا خبرٌ عن امرأةِ عِمران إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأنه خطابٌ لَهَا؛ يعني الذي طلبته بقولها: ﴿نَذَرتُ لَكَ مَا فِي بَطنِي مُحَرَّرًا﴾[4] لأنَّ هذا الكلام يتضمَّنُ طلبها أن يكون ما في بطنها ذَكَراً وتَجعله من سَدَنَةِ[5] بيت المقدس، لأنَّ سَدَنَةَ[6] بيت المقدس إذ ذَاكَ عندهم لا تصلُح إلاَّ للذكور دون الإناث، قوله: (لكنه ليس بمُسندٍ إليه)؛ لكونه مجروراً بالكاف، قوله: (إنَّما كان للذكور)؛ يعني: بحَسَبِ عُرفهم دون الإناث، لِمَا يعتريهن من الحيض، ولِمَا يلزَمُ المرأة من الاحتجاب والسِّتر فاعرفه، قوله: (وهو مُسندٌ إليه)؛ أي: في قوله: ﴿وَلَيسَ الذَّكَرُ﴾[7]، أُسند إليه الذُّكورة على جهة النفي بـــــــ"ليس"[8]، قوله: (لتقدُّمِ[9] عِلم المخاطب به)؛ أي: بالمعهود الخارجي لشُهرته وتقرُّره في الأذهان نحو خرج

---

[1] – في ن(س): إليه.

[2] – الآية: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾؛ آل عمران/36.

[3] – في ن(س): الشَّارح.

[4] – الآية: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾؛ آل عمران/35.

[5] – في ن(س): خَدَمَةِ.

[6] – في ن(س): خِدمَةَ.

[7] – الآية السابقة: آل عمران/36.

[8] – لفظة: بليس؛ وردت في هامش ن(أ)، و لم ترد في ن(س).

[9] – في ن(ث): تقدَّمَ.

الأميرُ إلخ، قوله: (إلاَّ أميرٌ واحدٌ)؛ يعني: مشهوراً، فلو كان فيها أُمراءُ غيرُ مشهورين لم يُخِلَّ ذلك بعهديَّة المشهور وتَبَادُرِهِ[1] إلى ذِهنِ المُخاطب.

لام الحقيقة[2]

قوله: (أو للإشارة إلى نفس الحقيقة)؛ يعني: من حيث هِيَ هِيَ، ويُسمى هذا التعريف: تعريفَ الحقيقة، وتعريف الماهية، وتعريف الجنس، قوله: (ومفهوم المُسمَّى)؛ [57و] أي: المسمى به[3]؛ وهو اللَّفظ، كذا نقل [علي][4] عن الشَّارح ـرحمه الله تعالىـ؛ فمفهوم الرجل هو الرجولية، قوله: (من غير اعتبارٍ لِما صدق عليه)؛ يعني: الإشارة إلى نفس الحقيقة المشتركة بين الأفراد، من غير اعتبار ما صدق عليه ذلك المُعرَّف من الإفراد، قوله: (الرَّجُل[5] خيرٌ من المرأة)؛ أي حقيقته خيرٌ من حقيقتها؛ ومنه اللاَّم الداخلة على المفردات[6]، نحو: الإنسان حيوانٌ ناطقٌ، والكلمة لفظٌ وُضِع لمعنىً مُفردٍ؛ فالإنسان مُعرَّفٌ بِحيوانٍ ناطقٍ، والكلمة مُعرَّفةٌ بالوضع بمعنىً مفردٍ، لأنَّ التعريف للحقيقة لا للإفراد.

لام العهد الذهني[7]

قوله: (وقد يأتي المُعرَّفُ بلامِ الحقيقة)؛ أي: لا مُطلق المُعرَّف باللاَّم؛ لأنَّ تعريف العهد الخارجي مُقابلٌ لتعريف الحقيقة؛ فلا يكون من متعرَّفاتها[1]؛ ولهذا رجَّعَ الشَّارحُ[2] الضميرَ في

---

[1] – في ن(س): وبَقائِهِ.

[2] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[3] – في ن(س): قوله: ومفهوم المسمى به، وهو.

[4] – هكذا في جميع النسخ.

[5] – في ن(ك): لرجل.

[6] – في ن(س): على المعرَّفات، وقد كانت "إلى المفردات" ثم صُحِّحت بمداد مخالفٍ في المتن، وفي ن(ف): المعرّفات، أيضاً.

[7] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

يأتي إلى اللاَّم، قوله: (الحقيقة)؛ على أنَّ بعض الشَّارحين رجَّعَهُ إلى اللاَّم من غير تقييدٍ، قوله: (لواحدٍ من الأفراد)؛ يعني: غير مُعيَّن، قوله: (لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة)؛ هذا على عكس ما يُقال: أنَّ الكُلِّي يُطابق الجُزئي؛ وكلاهما اصطلاح، قوله: (يعني: يُطلقُ المُعرَّفُ إلخ)؛ تفسير لقوله، (وقد يأتي)، قوله: (كما يُطلقُ الكُلِّي الطبيعي)؛ وهو الحيوان من حيث هو، قوله: (وذلك عند قيام قرينةٍ)؛ أي: إطلاق المُعرَّفِ بلامِ الحقيقة على فَردٍ ما، أي: مُبهَمٍ [57ظ] من أفراد تلك الحقيقة، إنَّما يصِحُّ إذا كان هُناك قرينة دالّة على أنَّ المُراد ليس هو الاستغراق ولا الحقيقة من حيث هي، بل باعتبار كونها في ضِمنِ فردٍ ولم يكن هناك عهدٌ؛ أي: خارجي.

قوله: (حيث لا عهد في الخارج)؛ يعني: بينك[3] وبين مُخاطبك؛ فإنَّ قولك: أدخل قرينةً دالةً على أنَّ المُراد الحقيقية في ضِمن فردٍ مُبهمٍ؛ لأنَّ الحقيقة لا يُتصور الدخول فيها، والدخول في جميع الأسواق مُمتنعٌ؛ وإذا كان كذلك فالمدخول فيه ليس إلاَّ فردٌ[4] غير معيّن عند السامع من حقيقة السوق، قوله:(﴿وَأَخَافُ أن يَأكُلَهُ الذِّئبُ﴾ الآية[5])؛ فإنَّ: يأكُل؛ قرينةٌ دالةٌ على أن ليس المُراد الحقيقةُ من حيث هي، ولا في ضمن جميع الأفراد لاستحالتهما، ولا عهدٌ خارجي؛ فالأكلُ حينئذٍ ليس إلاَّ بعضاً غيرَ مُعيَّنٍ مِمَّا صَدَقت حَقِيقَةُ الذِّئب[6] عليه[7]، قوله: (وهذا)؛ أي: المُعرَّفُ بلامِ الحقيقة التي لِوَاحِدٍ من الأفرادِ باعتبارِ عهديَّته في الذِّهن، قوله: (في المعنى كالنَّكِرَة)؛ يعني: بعد اعتبار القرينة وهي: الدخول أو الأكلُ مثلاً، قوله: (يجري عليه)؛ أي على المُعرَّف بلامِ الحقيقة، قوله: (مِن وُقُوعه مبتدأً)؛ نحو: السُّوقُ، وذَا

---

[1] – في ن(ك): مُعرَّفاتها.

[2] – لفظة: الشَّارح؛ سقطت من ن(س).

[3] – في ن(س): يعني بيني وبين مخاطبك...

[4] – في ن(س): إلاَّ فرداً؛ وقد كانت في النسخ "الإفراد" ثم صُحِّحت.

[5] – الآية: ﴿قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ وَأَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ﴾؛ يوسف/13؛ و لم ترد لفظة "الآية" في ن(س).

[6] – في ن(ف): القريب.

[7] – في ن(ث): سقط للكلمة.

حالٌ؛ نحو: السُّوقُ قائمةٌ، ووصفاً للمعرفة؛ نحو: زيدٌ اللَّئِيمُ، وموصوفاً بِها؛ نحو: أدخُلُ السُّوقَ القَائِمةَ، [58و] قوله: (ونحو ذلك)؛ أي: كاسم كان، وكاد، ولن، والمفعول الأول من باب علم، وغير ذلك.

قوله: (لِما بينهُما)؛ أي: المُعرف بلام الحقيقة والنكرة؛ فرقٌ في الجملة وهو أنَّ النكرة تدلُّ على أنَّ الاسم[1] بعضٌ من جملة؛ لأنَّ التنوين الذي فيه يدلُّ على التنكير، والمُعرَّفُ يدلُّ على أنَّ المُراد منه الماهية[2] المُجردَةَ عن البعضية، والبعضية: إنَّما تُستفاد من القرينة كالدخول مثلاً، هذا إذا لم يكن في المُعرَّف بها علامة الوحدة والتَّثنية، أمَّا إذا كان فيه علامتهما نحو: ما أعطيتك إلاَّ الثمرة والثمرتين؛ فلا فرق بين المعرفة والنكرة معنىً، قوله: (كالدخول والأكل فيما مَرَّ)؛ أي: من قوله: أدخُل السُّوق، وأَكَلَهُ الذِّئبُ، قوله: (فالمجرد وذُو اللاَّم بالنظر إلى القرينة سواء في أنَّ المُراد بكل منهما بعضٌ غير مُعين)، قوله: (وبالنظر إلى أنفسهما مختلفان)؛ لأنَّ النكرة موضوعةٌ لفردٍ من الحقيقة وذُو اللاَّم للحقيقة نفسهما[3]، قوله:

(وَلَقَد أمُـــــــــــرٌ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّـــــــــنِي)[4]

تَمَامُه: فَمَضَيتُ ثَمَّتَ قُلتُ: لاَ يَعنيني.

فإنَّهم قالوا: إنَّ يَسُبُّني صفةٌ لِلَّئِيم لا حالٌ، وإلاَّ لاَ يَتَعيَّنُ المقصود، وهو كونه لَئِيماً مُطلقاً لاحتمال أن يكون حالاً من الضمير في اللئيم، [58ظ] ويلزم أن يكون قيد اللئيم.

---

[1] – جملة: تدلُّ على أنَّ الاسم؛ وردت ملحقةً بهامش ن(س)، يليها لفظة [صح].

[2] – جملة: مُرادفٌ منه؛ وردت ملحقة بهامش ن(س)، يليها لفظة [صح].

[3] – في ن(س): نفسها.

[4] – البيت لشمر بن عمرو الحنفي في "حماسة البحتري"، ص171، ولشمر بن عمرو الحنفي في "الأصمعيات"، ص126.

لامُ الاستغراق[1]

قوله: (وقد يُفيد المُعرَّفُ باللاَّم المُشار بها إلى الحقيقة)؛ فيه تنبيهٌ على أنَّ هذا القسم من تفرُّعات لام الحقيقة كالذي قبله، وأنَّ المُشار إليه هي الحقيقة في ضمن جميع الأفراد لا الأفراد[2] نفسهَا، قوله: (لم يقصد بها الماهية من حيث هي)، قوله: (ولا مِن حيث تَحقُّقها في ضمن بعض الأفراد)؛ يعني: بعضاً غير مُعيَّنٍ لعدم علامته وهو التنوين، لأنَّه في الاسم المُتمكِّنِ غير العَلَم يدُلُّ على أنَّ التَّمكُّنَ[3] والتنكيرَ بمعنى شياعه في أُمَّته وكونه بعضاً مجهولاً من جملةٍ[4]، وعدم قرينةٍ تدل على أنَّ المُراد مجهولٌ أو مُعيَّنٌ من كُلٍّ أو نفس الحقيقة، قوله: (بل في ضمن الجميع)؛ أي: بل المُراد الحقيقة في ضمن جميع الأفراد الموجودة، قوله: (لو سكت عن ذكره)؛ أي: لولا الاستثناءُ لكان المُستثنى داخلاً فيما قبله؛ فالاستثناءُ مِعيارُ العموم؛ فاللاَّمُ التي[5] لتعريف العهد الذهني مبنيٌّ ومُفرَّعٌ على ما قبله، قوله: (حمل على ما ذكرنا)؛ يعني: على فردٍ غير مُعينٍ في العهد الذهني، وعلى جميع الأفراد في الاستقراء[6]، قوله: (ولهذا قُلنا)؛ أي: لأجل أنَّ اللاَّمَ لاَمُ العهد الذهني، ولامُ الاستغراق متفرِّعان على لامِ الحقيقة، [59و] قيَّدنا مرجع الضمير في (يأتي) وفي (يُفيد) بالمُشار بها إلى الحقيقة ولم يُرجعه إلى مُطلق اللاَّم بخلاف لام العهد الخارجي، فإنه غيرُ مفرَّعٍ على لام الحقيقة لأنَّه مقابلٌ لها.

قوله: (باعتبار حضورها في الذهن)؛ احترازاً عن الإشارة إلى الماهية من حيثُ هي؛ فإنه حينئذٍ لم يتميز عن أسماء الأجناس التي ليست فيها دلالة على البعضيَّة والكُلية، قوله: (مثل الرُّجعَى ورُجعَى)؛ يعني: المُعرَّف وغير المُعرَّف في إفادة الحقيقية سواء؛ لأنَّ اسم الجنس يدلُّ بنفسه على الحقيقة، والألف واللاَّم في الرُّجعَى ونحوه لتأكيد الحقيقة، لأنَّ الحقيقة

---

[1] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[2] – في ن(ث): سقط للكلمة.

[3] – في ن(س) و(ف): يدل على التمكُّن.

[4] – في ن(س): من جُملتهِ.

[5] – في ن(ف): سقط للكلمة.

[6] – في ن(س): الإستقراء؛ وقد كانت كذلك في ن(أ) ثم صُححت في المتن.

مُستفادةٌ منه قبل دخول الألف واللاَّم، ونحو هذا قولك: ضَرَبتُ ضَرباً وضَرَبتُ الضَّربَ، قوله: (فوجهُ امتيازه عن تعريف العهد)؛ أي: العهد الخارجي، وهذا جوابُ سؤالٍ مُقدَّرٍ وهو أن يُقال: إذا اعتبر الحضور في الذهن يلزم عدم الامتياز واللاَّزم[1] باطلٌ فكذلك الملزوم، قوله: (إلى حصَّةٍ معيّنةٍ من الحقيقة)؛ أي: إلى بعض معيّنٍ من أفراد تلك الحقيقة باعتبار حضوره في ذهن المخاطب، قوله: (واحداً كان أو اثنين أو جماعةً)؛ نحو: جَاءَني رجلٌ فأكرَمتُ الرَّجل، وجاءَني رجُلان [59ظ] فأكرمتُ الرجلين، وجاءَني رجالٌ فأكرمتُ الرِّجال، قوله: (ولامُ الحقيقة إشارةٌ إلى نفس الحقيقة من غير نظرٍ إلى الأفراد)؛ فامتاز عن تعريف العهد، وامتاز عن أسماء الأجناس أيضاً، قوله: (وهو أن يتناول[2] كلُّ فردٍ مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة)؛ يعني: يشمل جميع الأفراد حقيقةً.

مطلـــب[3]

قوله: (جمع الأميرُ الصَّاغَة)؛ الصَّاغة: جمعُ صائغ، قوله: (قيل: المثال مبنيٌّ على مذهب المازني[4])؛ اختلف في الألف واللاَّم؛ في اسم الفاعل والمفعول، فذهب المازني إلى أنها حرفُ تعريفٍ مُطلقاً، وذهب غير المازني من أئمة[5] العربية إلى أنَّ اسم الفاعل والمفعول إن كانا بمعنى الثُّبوت: كالمؤمن والكافر والصَّائغ والحائِك، فلا خِلاف أنَّ الألف واللاَّم فيه للتعريف، وإن كانا بمعنى الحدوث فالألف واللاَّم فيهما موصولة؛ فالخلافُ الواقعُ بين المازني وغيره إنَّما هو

---

[1] – في ن(س): اللاَّم.

[2] – في ن(ف): يراد.

[3] – هذا العنوان جاء مُطرّزاً في هامش ن(س)، وفي هامش ن(ف) طرّة فيها: الاستغراق ضربان حقيقي وعرفي.

[4] – المازني: بكر بن محمد بن حبيب بن بقية، أبو عثمان المازني، من مازن شيبان (ت: 249 هـــ/863 م): أحد أئمة النحو، من أهل البصرة، وكانت وفاته فيها؛ له تصانيف، منها: كتاب (ما تلحن فيه العامة) و(الألف واللام) و(التصريف) و(العروض) و(الديباج) ؛ الزركلي، الأعلام، ج2، ص69.

[5] – لفظة: أئمة؛ لم في ن(س)، وجاءت ملحقة في هامش ن(أ).

فيما يكون بمعنى الحدوث، وأمَّا ما يكون بمعنى الثبوت فلا خلاف أنَّها فيه للتعريف؛ لأنَّها حينئذٍ بمعنى الصِّفة المُشبَّهة في الدلالة على الثبوت[1]، واللاَّم فيها حرف تعريفٍ اتِّفاقاً، قوله: (ولو سَلِمَ)؛ أي: ولو سَلِمَ شُمولُ الإطلاق[2] للجميع وأن لا فرق، قوله: (سواء كان [60و] بحرف التعريف أو غيره)؛ يعني: ككُلٍّ وجميعٍ وقاطبةً[3] والموصولات ونحو ذلك، قوله: (نحو: أكرِمِ الذين يأتونك إلاَّ زيداً، واضرب القائمين إلاَّ عمراً)؛ والدليل على عمومها صحَّةُ الاستثناء؛ لأنَّه معيار العموم وعلامتُهُ؛ لأنَّ الإخراج يتوقف على الإدخال.

استغراق المفرد أشمل[4]

قوله: (أشمَلُ)؛ أي: أكثرُ تناولاً، وسواء كان منفِيّاً أو مُثبَتاً، قوله: (لأنه يتناول كلَّ واحدٍ من الأفراد)؛ أي: يقتضي استيعاب الأفراد كلِّها؛ لأنَّ معنى استغراق المفرد هو: الإحاطةُ بكُلِّ فردٍ، قوله: (والمُثنَّى يتناول كل اثنين، والمجموع يتناول كل جماعةٍ)؛ وذلك لا يُنافِي خروج فردٍ أو فردينِ عند ذلك الحكم، وفيه بحثٌ كما سيأتي، قوله: (فإنه لا يصحُّ إذا كان فيها رجلٌ أو رجُلان)؛ وذلك لأنَّ "لاَ"[5] التي لنفيِ الجِنس نصٌّ في الاستغراق، قوله: (وهذا)؛ أي: كونُ استغراق المُفرد أشمل، قوله: (يتناول كل واحدٍ من الأفراد)؛ ولذلك قال الفقهاء: "لو حلف لا يشتري العبيد يَحنثُ بواحدٍ"[6]، وما ذلك إلاَّ لتناول الجمع المعرف[7] لكلِّ واحدٍ من أفراده، قوله: (وهما مُتنافيان)؛ أي: الوِحدة والتَّعدد مُتنافِيان، قوله: (ولا

---

[1] – في ن(س): الحدوث؛ وقد كانت كذلك في ن(أ) ثم صُحّحت في المتن.

[2] – في ن(ك): الخلاف.

[3] – في ن(ف): سقط للكمة.

[4] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[5] – لفظة: لا؛ سقطت من ن(س).

[6] – الشاهد: "وَقَالُوا لَوْ حَلَفَ لَا يَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ أَوْ لَا يَشْتَرِي الْعَبِيدَ حَنِثَ عِنْدَهُمْ بِالْوَاحِدِ"؛ الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، 126/4.

[7] – في ن(س): المفرد.

تنافي[1] بين الاستغراق وإفراد الاسم)؛ جوابٌ عن سُؤالٍ مُقدَّرٍ تقديره: [60ظ] إنَّه ينبغي أن لا يَجُوز إدخالُ اللاَّم للاستغراق على المُفرد؛ لأنَّ المُفرد يدلُّ على كون معناهُ واحداً، واستغراقُه يدلُّ على كونه كثيراً، ويَمتنِعُ أن يكون الشيء واحداً وكثيراً[2]، فأجاب عن ذلك بأنَّه: لا تنافِي.

قوله: (مُجرداً عن الدلالة على[3] معنى الوحدة)؛ أي: مُنسلخاً[4] عن دلالته على الوحدة كما أنه مجرد عن الدلالة على التَّعدد، قوله: (وامتناعُ وصفه بنعت الجمع)؛ جوابٌ عن سؤالٍ مُقدَّرٍ، وهو: أنَّ معنى الوحدة لو كان مُنسلخاً[5] لَجازَ وصفُ الاسم المُفرد بالجمع، والتالي باطِل؛ فكذا[6] المُقدم؛ والجواب: أنَّ عَدمَ الجواز لا يدُلُّ على عدم تَجَرُّدِهِ عن معنى الوحدة، لجواز أن يكون للمحافظة على التَّشاكل اللفظي، قوله: (ولأنَّه جواب ثانٍ)، قوله: (يعني[7] كلّ فردٍ)؛ أي: بمعنى كل الأفراد؛ فيتناول الجميع[8] لكن على سبيل البَدلِيَّة لا بمعنى كل المجموع؛ فيتناولُ جميع الأفراد دُفعةً واحدةً، وحينئذٍ لا يلزمُ الجمعُ بين الوحدة والكثير، قوله: (ولهذا)؛ أي: ولكون المُفرد الدَّاخل عليه حرفُ الاستغراق؛ بمعنى: كلّ فردٍ فرده[9] لا بمعنى مجموع الآحاد، قوله: (امتَنَعَ وَصفهُ بِنعتِ الجمعِ)؛ فَلاَ يُقال: جَاءَنِي الرَّجلُ[10] العالمون،

---

[1] – جملة: ولا تنافي؛ سقطت من ن(س).

[2] – في ن(س) سقط مقداره حوالي السطر؛ من: "يدل على كونه... إلى ... يكون الشيء واحداً".

[3] – في ن(س): عن.

[4] – في ن (س): سلخاً.

[5] – في ن(س): سَلخاً.

[6] – في ن(س): فكذلك.

[7] – في ن(ك): بمعنى.

[8] – في ن(س): الجمع.

[9] – في ن(ث): كل فردٍ فرد.

[10] – في ن(س): الرِّجال.

وإنَّما يُقال: جاءني الرَّجلُ العالِمُ، وإذا كان كذلك فلا تَنَافِي بينهُما، [61و] إذ لا تنافي بين إرادة الواحد وبين إرادة كل واحدٍ[1] بدلاً عن الآخر.

تعريفه بالإضافة[2]

قوله: (لأنَّها أخصَرُ طريقٍ إلى إحضَارِهِ)؛ أي: لا يكون للمتكلم إلى إحضاره في ذهن السَّامِعِ طريقٌ أخصَرُ مِنَ الإضافة، ويكون المقام مقام اختصارٍ، قوله: (أي: مَهويٌّ[3])؛ يعني: أنَّ هواي في البيت[4] مصدرٌ أريدَ به اسم المفعول، قيل: يُحتملُ أنَّ المُراد بهُوَّ[5] أي قلبُهُ[6] لأنَّه مَحلُّ الهوى، ويدلُّ عليه قوله: (وجُثماني[7] بمكة)، قوله: (ومعناه تَحسُّرٌ)؛ يعني: على بُعد الحبيب وعلى حَبسهِ[8] وتَقييدِهِ، قوله: (لشأنِ المُضاف إليه)؛ أي: الذي هو مُضافٌ إليه المُسند إليه[9]، قوله: (أو المُضاف)؛ أي: أو تضمُّنُها[10] تعظيماً لشأنِ المُضاف الذي[11] هو المُسند إليه، قوله: (أو غيرهما)؛ أي: المُسند إليه المُضاف؛ وغير ما أضيف هو إليه، وإن كان ذلك الغيرُ

---

1 – في ن(س): واحدٍ واحد.

2 – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

3 – في هامش ن(أ) طُرَّة بخط مغربي فيها: "أصله مَهْوُوي، استثقلت الضَّمة على الواو فحُذفت لالتقاء الساكنين فحذف أحدهما، وقلبنا الواو الباقية ياءً، أو أدغمناها في الياء التي مضاف إليه".

4 – يريد بيت الشاعر جعفر بن علبة، في معاهد التنصيص، 120/1؛ وتمامه:

هَوَايَ مَعَ الرَّكبِ اليَمَانِينَ مُصعِدٌ .... جَنيبٌ وجُثمَانِي بمكَّةَ مُوثَقُ.

5 – في ن(س): المراد هوَّ.

6 – في ن(س): قبله؛ وهو فيما يبدوا تصحيف من الناسخ لأن الأوّل أصحُّ.

7 – في ن(ك): وجسماني.

8 – في ن(ك): سجنه.

9 – في ن(س): أي الذي هو مُضافٌ للمُسندِ إليه.

10 – في ن(س): أو تضمينها.

11 – في ن(س): لشأن مُضافٍ هو.

مُضافاً أو مُضافاً إليه، حيث لم يكن مُسنداً إليه ولا مضافاً إليه المُسند إليه، قوله: (وغيرُ ما أضيف إليه المُسند إليه)؛ وإن كان في نفسهِ مُضافاً إليه، قوله: (أو في تعظيمِ غيرِ المُضاف)؛ أي: غير المُسند إليه المُضاف وغير ما أضيف إليه، وهذا معنى قوله: (أو غيرِهما)؛ لأنه لا يكون ذلك الغيرُ مُضافاً أو مضافاً إليه مُطلقاً.

قوله: (أو تَحقيراً)؛ [61ظ] يعني: لأجلِ هذه الأمور الثلاثة؛ أي: المُسند إليه، وما أضيف إليه، وغيرهما، قوله: (ضاربُ زيدٍ حاضرٌ)؛ فيه تحقيرٌ لِشأن زيدٍ بأنه مضروبٌ، قوله: (عن تفصيل متعذِّر)؛ وذلك لكون عُذر المُسند إليه غير محصورٍ أو مُتعسِّرٍ أي[1]: مُمكنٌ لكنه فيه عُسر، قوله: (نحو عُلماءُ البلدِ حاضرون)؛ فإنه لو قيل: فلانٌ وفلانٌ[2] لرُبَّما لِيمَ[3] على تقديم بعضٍ أو تأخيره، قوله: (إلى غير ذلك من الاعتبارات)؛ يعني: كالتصريح بِذَمِّهم[4] أو إهانتهم؛ نحو: عُلماءُ البلدِ فَعَلوا كَذَا، أو سآمَة السَّامِعِ أو المتكلم، نحو: حَضَرَ أهلُ السُّوق، أو لتضمُّنِ الإضافةِ تَحريضاً على إكرامٍ أو إذلالٍ أو نَحوهما، نحو: صَديقُك أو عَدوُّك بِالبابِ.

تنكير المسند إليه[5]

قوله: (للقصدِ إلى فردٍ مِمَّا يقعُ عليه اسمُ الجنس)؛ أي[6]: يكون المقام مقامَ إفرادٍ، أي: يُجعل[7] فيه بذكرِ فردٍ غيرِ مُعيَّنٍ من الجنس مُتعيِّنه فيه زائدٌ غير مفتقرٍ إليه، قوله: (﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِن أَقصَى المَدِينَةِ يَسعَى﴾[8])؛ أو[9] فردٌ من أشخاص الرِّجال.

---

[1] – في ن(س): أو.

[2] – في ن(س): فلانٌ فلان.

[3] – من اللَّومِ، والملامة، أي التأنيب والمُعاتبة.

[4] – في ن(س): بذنبهم.

[5] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[6] – في ن(س): أن يكون.

[7] – في ن(س): يَحصل.

[8] – الآية 20، سورة القصص، وفي ن(س): ﴿وَجَاءَ مِن أقصَى المَدِينَةِ رَجُلٌ يَسعَى﴾، يس/20.

[9] – في ن(س): أو.

قوله: (إلى نوعٍ منهُ)؛ أي: من أنواع المُسند إليه المُنكر، قوله: (نوعٌ من الأغطية)؛ أي: غير ما يتعارفه الناس؛ هذا قول صاحب "الكشَّاف"[1]، وعند صاحب "المفتاح": "إنَّ تنكير ﴿غشاوةٍ﴾[2] لتهويلِ أمرِهَا وتعظيمِهِ"[3]؛ أي: غشاوةً، [62و] حيثُ حُجِبَت الأبصارُ معها بالكُلية وحِيلَ بينها وبين المُدرَكِ؛ قيل وهذا أحسَنُ لأنَّ إرادة التهويل التي بالمقام على ما هو المقصود من الكلام[4]، لأنَّ المقصود بيانُ بُعدِ حالهِ عن الإدراك، وهذا المقصود إنَّما يحصُلُ إذا كان المنظور إليه هو التهويل إذ رُبَّما لا يكون النوع من الغشاوة[5] مانعاً عن الإدراك، قوله: (أو التعظيم أو التحقير)؛ أي: بأن يكون المُسند إليه واصلاً في شأنه من حيث الارتفاع أو الانحطاط إلى حدٍّ توهُّمِ أنه لا يمكن[6] تعريفه بحسب الحقيقة أو بحسب[7] العادة، كقوله:

فَتىً لاَ يُبالِي المُدلِجُونَ بِنُورِهِ .... إِلَى بَابِهِ أن لاَ تُضِيءَ الكَوَاكِـــــبُ

لَهُ حَاجِبٌ في كُلِّ أمرٍ يُشِينُهُ .... وَلَيسَ لَهُ عَن طَالِبِ العُرفِ حَاجِبُ[8]

فإنَّ الذوق السليم يقضي بكمال ارتفاع شأن صاحب الأوَّل، وكمال انحطاط صاحب الثاني، قوله: (فكيف بالعظيم)؛ أي: فَنَفيُ العظيم أولى، قوله: (إنَّ له لَإبلاً وإنَّ له لَغَنَماً)؛ أي: لَإبلاً كثيراً ولَغَنماً كثيراً بالغاً مبلغاً لا يُحاط بقدرِهِ ولا يمكن أن يُعرف، قوله: (أو التقليل)؛ أي: الإشارة إلى أنه بلغ مِن القِلَّة إلى حيث لا يُعرف.

---

[1] – الزمخشري، الكشاف، تفسير سورة البقرة، الآية 7، ج1، ص88.

[2] – الشاهد قوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾؛ البقرة/7.

[3] – السَّكاكي، مفتاح العلوم، ص193.

[4] – في ن(س): المقصود بالكلام.

[5] – في ن(س): العشاوة، وهو تصحيف من الناسخ فيما يبدو.

[6] – في ن(س): لا يكون.

[7] – جملة: أو بحسب؛ وردت ملحقة في هامش (أ)، يليها [صح] وهي بخط ومدادٍ مغاير للمتن.

[8] – البيتين لابن أبي السَّمط؛ ينظر: عبد الرحيم العباسي، معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، ج1، ص127.

قوله: (﴿وَرِضوَانٌ مِنَ الله أكبَر﴾[1])؛ أي: شيء قليل من رضوان الله أكبر[2]؛ أي: خيرٌ من ذلك كُلِّهِ، أعني: مِمَّا تَقَدَّم في الآية: وهو قوله تعالى: [62ظ] ﴿وَعَدَ الله المُؤمِنِينَ وَالمُؤمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجرِي مِن تَحتِهَا الأنهارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدنٍ﴾[3]؛ لأنَّ رضى الله سببُ كل سعادةٍ وفلاحٍ، وأنَّ العبدَ إذا عَلِمَ رِضَى مولاهُ عنهُ فهو أكبر في نفسه مما وراءَهُ من النعيم، وقد جاء التنكير للتعظيم والتكثير، يعني معاً، قال المُصـــ[4] في "الإيضاح": "وقد جاء التكثير والتعظيم جميعاً، انتهى"[5]؛ وفيه تعريضٌ بصاحب المفتاح، حيث لم يُفرِّق بين التعظيم والتكثير، ولا بين التحقير والتقليل، والصَّواب الفَرقُ؛ لأنَّ التنكير[6] في قوله تعالى:﴿وَرِضوَانٌ مِنَ الله﴾[7] إنَّمَا يُحمَلُ على التقليل لا على خلاف التعظيم لأنه لا يليقُ برضوان الله.

قوله: (وقد يكون للتحقير والتقليل)؛ يعني: والحاصل أنَّ التعظيم والتكثير قد يَجتمعان كما في ﴿رُسلٌ﴾[8] وقد يفترقان كما في (حاجبٌ)[9] الأول في البيت المذكور في

---

[1] – الآية: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾؛ التوبة/72.

[2] – جملة: أي شيء قليل من رضوان الله أكبر؛ سقطت من ن(س).

[3] – الآية السابقة: التوبة/72.

[4] – في ن(س): المُصنِّف.

[5] – أي: انتهى كلام المُصنِّف، الخطيب القزويني، "الإيضاح في علوم البلاغة"، 37/2.

[6] – في ن(س): التكثير؛ وقد وردت كذلك في ن(أ) ولكنها شطبت في المتن وصُححت في الهامش.

[7] – الآية السابقة: التوبة/72.

[8] – الشاهد المقصود في قوله تعالى: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَد كُذِّبَت رُسُلٌ مِن قَبلِكَ وَإِلى اللهِ تُرجَعُ الأمُور﴾؛ فاطر/4.

[9] – أي بيت: أبي السمط، وقد مرّ معنا قبل قليل؛ وتمامه: لَهُ حَاجِبٌ عَن كُلِّ أمرٍ يُشِينُهُ .... وَلَيسَ لَهُ عَن طَالِبِ العُرفِ حَاجِبُ.

الكتاب[1]، وفي إنَّ لَه إبلاً[2] فالأولُ للتعظيم دون التكثير، والثاني عكسُه؛ وكذلك التحقير والتقليل أيضاً قد يجتمعان كما في شيء من قول الشَّـــ[3]: حصل لي[4] منه شيء، وقد يفترقان كما في حاجب الثاني من البيت، وفي: ﴿رِضوَانٌ من الله﴾ الآية؛ فإنَّ الأول للتحقير دون التقليل والثاني عكسه أعني للتقليل دون التحقير، [63و] لأنَّ المقام لا يُناسبه ذلك، قوله: (ومن تنكير غيره)؛ أي: ومن أمثلة تنكير غير المسند إليه، وأورَدَ المُصـــ[5] ذلك إشعاراً بعدم اختصاص[6] التنكير بشيءٍ دون شيءٍ، قوله: (﴿واللهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِن مَاءٍ﴾[7])؛ قد يُحمَلُ تنكير دابّةٍ وماءٍ على إفراد الشخص؛ يعني: أنه خلق كُلَّ فردٍ من أفراد أنواع الدَّابة مِن فردٍ مَخصوصٍ بتلك الدَّابة مِن إفراد نوعٍ من الماء؛ وقد يُحمَلُ على إفراد النوع، بمعنى: أنه خلَقَ كلَّ نوعٍ من أنواع الدَّواب من نوعٍ مَخصوصٍ مِن أنواع الماء، وهو نوعُ النُّطفة، قوله: (مِن نوعٍ مِن أنواعِ المياهِ)؛ لأنَّ النَّوعَ خلقٌ مِن النَّوعِ، والشخصُ خلقٌ مِنَ الشَّخصِ وهو النُّطفة.

قوله: (ومن تنكير غيره للتعظيم)؛ أي: غير المُسند إليه، قوله: (﴿بحَربٍ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ﴾[8])؛ أي: بِحربٍ عظيمٍ مِن عندِ الله ورسوله؛ ولا شَكَّ أنَّ هذا أبلغُ مِن أن يُقال:

---

1 – جملة: في الكتاب؛ سقطت من ن(س).

2 – في ن(س): لَإبلاً.

3 – في ن(س): الشَّارح.

4 – لفظة: لي؛ وردت ملحقة بهامش ن(أ)، و لم ترد في ن(س).

5 – في ن(س): المُصنِّف.

6 – في ن(س): إشعاراً باختصاص بل بعدم اختصاص ...

7 – الآية: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾؛ النور/45؛ وفي ن(س): وفيه خلق كل دابة من ماء.

8 – الآية: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾؛ البقرة/279.

بحرب الله ورسوله[1]، قوله: (للتحقير)؛ أي: ومِن تنكير غير المُسند إليه للتحقير، قوله: (﴿إِن نَظُنُّ إِلاَّ ظَنًّا﴾[2])؛ كأنَّ أصله "نَظُنُّ ظَنّاً"؛ ومعناه: إثباتُ ظنٍّ ضعيفٍ حقيرٍ فحسب[3]، فأدخل حرفُ النفي والاستثناء لِيُفادَ[4] إثباتُ الظَّن الضعيف الحقير مع نفي ما سِواهُ.

واعلم أنه قيل: إنَّ المفعول المطلق الواقع بعد إلاَّ لا يكونُ [63ظ] إلاَّ للنوعية لا للتأكيد، لأنَّ الاستثناء المُفرغَ يجب أن يُستثنى مِن مُتعددٍ، ولا متعدداً[5] إذا كان للتأكيد[6]، أمَّا إذا كان للنوعية فيكون هناك مُتعدِّدٌ من صفات، قوله: (وكذلك صريح لفظ البعض[7])؛ يعني: يفيد التعظيم كالتنكير، قوله: (من تفخيم فضله وإعلاءِ قدرِهِ بيانٌ لِما تقدم عليها)؛ وأصله ما لا يخفى من تفخيم فضله إلخ، ومثله قوله:

أو يرتبط بعض النفوس حِمَامُها[8]

أي موتُها، أراد بالبعض نفسها[9]، وقد يُقصد به التحقير أيضاً، نحو: هذا كلامٌ ذكرهُ بعضُ الناس، والتقليل نحو: كفى هذا الأمر بعض اهتمامه، قوله: (وأمَّا وصفُه)؛ لَمَّا ذكر الأحوال المُختصة بالمُسند إليه شرع في ذكر توابعه وأحكام كلِّ واحد منها، وقدَّمَ الوصف على سائر التَّوابِعِ لكثرة اعتباراته، قوله: (أي وصف المُسند إليه)؛ يعني سواءً كان المسند إليه

---

1 – في ن(ك): أعيد ذكر الآية دون تبيان الفرق.

2 – الآية: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُمْ مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾؛ الجاثية/32.

3 – لفظة: بحسب؛ سقطت من ن(س).

4 – في ن(ث): ليستفاد.

5 – جملة: ولا متعدد؛ وردت في هامش ن(أ)، يليها [صح]، و لم ترد في ن(س).

6 – في ن(س): التكثير؛ وقد كانت كذلك في ن(أ) ثم صححت في المتن وفي الهامش.

7 – في ن(ك): وكذلك لفظ صريح لفظ البعض.

8 – شطر من بيت الشاعر لبيد بن ربيعة، والبيت في "الكشَّاف"، 167/4؛ وتمامه: تَرَّاكُ أمكِنَةٍ إذَا لَم أرضَهَا .... أو يَرتَبِط بَعضُ النُّفوسِ حِمَامَهَا.

9 – في ن(س): تفسيراً؛ وقد كانت كذلك في ن(أ) ثم صُحّحت في المتن وفي الهامش.

الموصوف معرفةً أو نكرةً، قوله: (وهو الأنسبُ هاهُنا)؛ يريد أنَّ الوصف يُطلق بالاشتراك على معنيين:

– أحدهما وهو الأصل فيه المعنى المصدري؛ أعني: ذكر أوصاف الشيء.

– والآخر النعت؛ أعني: التابع المخصوص.

لكن حمله هُنا على الأوَّل أشبه طرداً للباب على وتيرةٍ واحدةٍ ليوافق قوله: (في بقية التوابع)؛ حيث عبَّرَ عن ما تقدَّم بالمعنى المصدري، أعني قوله: (وأمَّا بيانهُ، وأمَّا الإبدالُ منهُ، [64و] وأمَّا العطفُ عليه)، قوله: (أي الوصف بمعنى المصدر)؛ فعلى هذا ـوهو الذي درج عليه في المُطوَّل[1]ـ يتَّحِدُ معنى المُضمَر والمُظهَر[2]، قوله: (والأحسن أن يكون بمعنى النعت)؛ يعني: يكون الضمير في قول المُصـــ[3]: "فلكونه عائدٌ[4] على النعت"؛ أي: التابع المخصوص الذي هو أحد معنى الوصف لا إلى المظهر المُتقدم وهو الوصف بمعنى المصدر، وعلى هذا يختلف معنى المُظهَر والمُضمَر ويكون من باب الاستخدام، وهو أن يكون للفظ معنيان: يراد أحدهُما بظاهِرِه وبضميرِهِ الآخَر، كقوله:

إذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بأرضِ قَومٍ .... رَعَينَاهُ؛ وَلَو كَانُوا غِضَابَا[5]

ووجهُ الأحسَنيَّة هو أنَّ المُبين هو التابع المخصوص؛ أعني: اللَّفظ لا أنه هو الذكر، ولقائلٍ أن يقول: كما يُسند البيانُ إلى اللفظِ يُسند إلى الذكر أيضا، قوله: (كاشفاً عن معنىً)؛ تفسيرٌ لقوله: (مُبيِّناً له).

قوله: (ويقعُ تعريفاً له)؛ أي تقعُ هذه الأوصاف تعريفاً للجسم كقولك: الجسم هو الطويل العريض إلخ، لأنها معناه، قوله: (ونحوهِ في الكشفِ)؛ أي: في كشفِ الوصفِ عن

---

[1] – هو كتاب "المطوّل"، للسعد التفتازاني.

[2] – في ن(ك): الضمير.

[3] – في ن(س): المُصنِّف.

[4] – في ن(س): عائداً.

[5] – البيت لمعاوية بن مالك، في "لسان العرب"، وللفرزدق في "تاج العروس"، وبلا نسبة في "مقاييس اللغة"، 298/3، والسماء في البيت بمعنى: المطر، وسمي بذلك لأنه يترل منها؛ وتم

الموصوفِ، وإنَّما قُيِّد بذلك لأنَّ البيت[1] ليس مِمَّا نحن فيه؛ لأنَّ المعنيَّ ليس بمُسندٍ إليه، قوله: (والوصف بعده)؛ أي: الموصول مع الصلة بعد (الألمعيّ) الذي هو الموصوف، قوله: (لكنه)؛ أي: الموصوف الذي هو: الألَمَعيُّ، قوله: (أو منصوبٌ [64ظ] صفةً لاسم إنَّ، أو بتقديرٍ)؛ أعني: وعلى كِلا التقديرين يكون الخبرُ محذوفاً أو هو قوله بعد عدة أبياتٍ: "أودى"[2] فلا تنفعُ الإشاحةُ[3] إلخ؛ ومعنى البيت أنه يظن بالمرء بواسطة الفراسة ظنّاً مُطابقاً للواقع، كأنه قد علِمَه بِحِسِّي[4] السمع والبصر، قوله: (وفي عُرفِ النُّحاة إلخ)؛ هذا الكلام كالاعتراض على المُصـــ[5] حيث اصطلح على أنَّ: المُراد بالتخصيص أعمُّ من تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال، مع أنه في عُرف النُّحاة ليس إلاَّ تقليل الاشتراك، فهو عندهم لا يكون إلاَّ في النَّكرات، وأمَّا في وصفِ المعارف فتوضيحٌ لا تَخصيصٌ، قوله: (ليتعين قبل ذكره)؛ أي: إذا كان الموصوف يتعين قبل ذكره الوصف؛ لأنه لو لم يكن مُتعيِّناً لكان الوصف كاشفاً أو مُخصَّصاً لا مدحاً أو ذمّاً، قوله: (أو لكونه تأكيداً)؛ أي: لكون الوصفِ تأكيداً للمُسند إليه، حيث يشتمل المسند إليه عليه، وذلك فيما دَلَّ الموصوف على ما دَلَّ عليه الوصفُ.

---

[1] – يريد بيت أوس بن حُجر، في ديوانه، ص53، ومعاهد التنصيص، 128/1؛ وتمامه:

الأَلَمَعيُّ الذِي يَظُنُّ بِكَ الظَّنَّ ... كَأن قَد رَأى وَقَد سَمِعَـــا.

[2] – في ن(س): أردى.

[3] – في ن(س): الإشاخة؛ وهو تصحيف، والشاهد المقصود بيت أوس بن حجر، وقد ورد في "الكامل في اللغة والأدب" للمبرد، 32/4؛ وتمامه:

أَودَى وَهَل تَنفَعُ الإشَاحَةُ .... مِن شَيءٍ قَد يُحَاوِلُ البِدَعـــــــــاَ.

[4] – في ن(س): بحسب.

[5] – في ن(س): المُصنِّف.

مطـــلـــب[1]

قوله:(﴿وَمَا مِن دَابَّـــةٍ﴾[2])؛ أصلهُ: دابةٌ؛ يحتمل الوحدة والجنس، فلمَّا دخل عليه النَّفيُ انسلخت[3] عن معنى الوحدة وصارت عامة، لأنها نكرةٌ في سياق النفي، لكن يحتمل أن يكون عمومها باعتبار بعض الأراضي دون البعض، كقولك مثلا: ما من دابةٍ في مِصرَ، فالعموم فيه خاصٌ بأرضٍ مُعينةٍ دون غيرها، فلما وُصفت بقولها: في الأرض، أفاد الوصف زيادة العموم والإحاطة، فكأنه قيل: وما مِن دابةٍ قَطُّ في جميع الأرضين السَّبعِ ولا في طائرٍ قَطُّ [65و] يطيرُ في جوِّ السماء من جميع ما يطير بجناحيه، وذلك لأنَّ كل واحد من الوصفين يَعُمُّ كل واحدٍ من الجِنسين بأسرهِما، فلو كان المُراد القصد إلى فردين منهما أو نوعين على الخصوص لوجب أن يقتَرِنَا بَما يدل على ذلك، وإن تَجرَّدا عمَّا يدُل على خلاف ذلك، فالقصد[4] في هذه الآية إلى الجنس فيجيء بِما يدل عليه، قوله: أو عن حمله على معناهُ، أي: أو غفلة السَّامع عن حمله المسند إليه على معناه الحقيقي.

توكيد المسند إليه[5]

قوله: (وقيل المُراد إلخ)؛ قائلهُ العَلاَّمة[6] في شرحه على "المفتاح"، وقد أوسَعَ الشَّارحُ[7] في "المطول"[1] فليُطالَع ثَمَّة، قوله: (نحو أنا عرفتُ)؛ فإنَّه يُفيد تقريرَ الحُكم وتقويته

---

1 – ورد هذا العنوان في هامش ن(أ).

2 – الآية: ﴿إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُمْ مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا إِنَّ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾؛ هود/56.

3 – في ن(ك): انحلت.

4 – في ن(س): بالقصد.

5 – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

6 – هو: قطب الدين الشيرازي (ت:710هـ).

7 – هو: سعد الدين التفتازاني

بواسطة تكرير المُسند إليه[2]، قوله: (أنا سَعيتُ في حاجتك وَحدِي)؛ هذا قصرُ إفرادٍ، يُقال: لِمن اعتقد أنَّ غير المُسند إليه مُشاركٌ له في الحُكم، قوله: (أوَّلاً غَيرِي)؛ قصرُ قلب، يُقال: لِمن اعتقد أنَّ غير المُسند إليه هو المُستقل بالحُكم دون المسند إليه، فيُقلب عليه الحُكم، قوله: (ليس من تأكيد المُسند في شيءٍ)؛ يعني: لا يُسمى مثل هذا في الاصطلاح تأكيداً[3]، قوله: (أنَّ القاطعَ بعضَ غِلمانِهِ)؛ يعني: ويكون إسنادُ القطع إلى الأمير مَجازاً[4]؛ فإنَّه يَجوز أن يُسند الحُكم إلى شيءٍ ويُراد أنَّه مسندٌ إلى مُتعلِّقِهِ، [65ظ] وحينئذٍ يجوز أن يُكرَّر لفظُ المُسند إليه بعينه ليعلم أنَّ المسند إليه حقيقةً لا من يقومُ مَقَامَه، فيقالُ: قَطَعَ الأميرُ الأميرَ، أو تكرر معناه بأن يذكر النَّفسَ والعينَ[5] فيقال: قطع الأميرُ نفسُهُ أو عينُهُ، قوله: (ولِدفعِ[6] توهُّمِ السَّهوِ)؛ أي: تَوَهُّمِ المُتكلم أنَّ السَّامِعَ ظَنَّ به سهوهُ أو غَلَطهُ، وحينئذٍ لابدَّ أن يكرّر ذلك اللَّفظُ، ولا يُفيد[7] هنا التركيرُ غير الصَّريح، لأنَّك إذا قُلت: جاءني زيدٌ نفسُهُ، لا يرتفعُ بذكرِ نفسهِ توهُّمُ المُتكلِّمِ؛ ظنّ السامع[8] غلطه، قوله: (لم تقتَدِ[9] بهم)؛ يعني: فكان القومُ همُ [الجَاءِينَ] لا غير، قوله: (كالواقع من الكُلِّ)؛ أي: فأُسند المَجيءُ إلى الكُلِّ وإن كان صادراً عنِ البعضِ فأكِّد بالكُلِّ وبأَجمَعُون، قوله: (بناءً على أنَّهم في حُكمِ شخصٍ واحدٍ)؛ وذلك واقعٌ في كلامهم كما يقال: بنُو فُلانٍ قَتَلوا زيداً[10]؛ وإنَّما قتَلَهُ واحِدٌ منهم.

---

[1] – في هامش ن(أ) طُرّة فيها: أي شدد التنكير عليه.

[2] – في ن(س): الإسناد؛ وقد كانت كذلك في ن(أ) ثم صُحِّحت.

[3] – في هامش ن(أ) طُرّة فيها: للمسند إليه قبل التقرير.

[4] – يقصد المثال الآتي: قطعَ اللِّصَّ الأميرُ.

[5] – في ن(س): أو العين.

[6] – في ن(ك): او لدفع.

[7] – في ن(س): لا يُفيد.

[8] – في ن(س): مع غلطه.

[9] – في ن(ف): لم يعتد به.

[10] – في ن(س): قتلوا فُلانًا أي زيداً.

بيان المسند إليه[1]

قوله: (مُختَصٌّ به)؛ أي: بالمُسند إليه، قوله: (نحو: قَدِمَ صَدِيقُكَ خَالِدٌ)؛ فإنَّ: خالداً يوضِّحُ صَديقَكَ لجواز أن يكون للمخاطب أكثرُ من صديقٍ واحدٍ، قوله: (ولا يلزم أن يكون الثاني[2] إلخ)؛ أي: ليسَ مِن شرطِ عطفِ البيان أن يكون أوضَحَ من متبُوعِهِ بل الشَّرط أن يحصل بانضمامه مع الأوَّل زيادةَ وضوحٍ وإن كان الأوَّل أوضَح، [66و] نحو: جاءني أبو عبد الله زيدٌ، إذا كان كلٌّ واحدٍ مِن الكُنية والاسمِ مشتركاً، فيكون فيه خفاءٌ إذا ذُكِرَ كلٌّ منهما مفرداً عن الآخر، ويرتفع ذلك الخفاءُ بذكر الثاني مع الأول، وإن كان الأول أوضح لأنَّ الكُنية أشهرُ مِن الاسمِ، قوله:

(والمُؤمِنِ العَائِذَاتِ الطَّيرَ يَمسَحُهَا .... رُكبَانُ مَكَّةَ بَينَ الغَيلِ[3] وَالسَّنَدِ)[4]

الواو في "وَالمُؤمِنِ" للقَسَم، "والعائذات" مفعولٌ باسم الفاعل؛ أعني: "المؤمن" لاعتماده على موصوفٍ محذوفٍ وعلامة نصبهِ الكسر، "والطير" عطفٌ لبيانٍ[5] لها وهو موصوف أُجري على صفته فوضَّحَهَا وبَيَّنها، "والعائذات" نتائج كل شيءٍ؛ طائراً كان أو غيره؛ وحينئذٍ لا يكون "الطير" مُختصّاً بها، فقول المُصـــ[6] باسم مُختَصٌّ به لا يَخلوا عن تسامحٍ، قوله: (جِيءَ به للمدحِ لا للإيضاح[7])؛ لأنَّ الكعبة في غاية الجلاء والإيضاح إذ لا

---

1 – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

2 – لفظة: الثاني؛ سقطت من ن(س).

3 – في ن(س): الغيد؛ وفي "مختصر المعاني": الغيل، وفي "الكشّاف": القيل.

4 – البيت: للنابغة الذبياني، ورد في مختصر المعاني، ص53، وفي تفسير الكشّاف، 609/3.

5 – في ن(ث): بيانٍ.

6 – في ن(س): المُصنِّف.

7 – في ن(ك): لا الإيضاح.

إجمال[1] فيها ولا اشتراك ولا خفاء، فلا تحتاج إلى بيانٍ، وحينئذٍ يكون القصدُ "بالبيت الحرام"[2] الذي هو عطفُ بيانٍ للكعبة مُجرد المدح.

الإبدال من المسند إليه[3]

قوله: (وأمَّا الإبدال منه)؛ فيه إشعارٌ بأنَّ المُسند إليه هو المُبدل منه، وهذا بالنظر إلى الظاهر؛ حيث يجعلون الفاعل في: جاءني أخوكَ زَيدٌ؛ هو أخوكَ لا زَيدٌ، وإلاَّ فالمُسند إليه [66ظ] في التحقيق هو البدل، قوله: (من إضافة المصدر إلى المعمول)؛ يعني: إضافة زيادة إلى التقرير يحتمل أن يكون من إضافة المصدر إلى المفعول والفاعل محذوف، والتقدير: لزيادة البدل التقرير، ويُحتمل أن يكون إضافةً بيانيّةً كما قرَّرهُ الشَّـــ[4]، قوله: (من عادةِ افتِنَانِ صاحب "المفتاح")؛ الافتنان: هو التعبير عن المعنى الواحد بعبارات مُختلفة، قوله: (ومع هذا)؛ أي: ومع كونِ قوله: (لزيادةِ التقرير تَفَنُّناً لا يَخلوا إلخ)، قوله: (هو أن يكون مقصوداً بالنسبة)؛ الفرق بين البدل والتوكيد هو أنَّ المقصُود بالذات من البدل قصدهُ بالنسبة؛ والتقدير: زيادةٌ عن هذا الغرض يحصل بطريق الامتناع[5]، والغرض من التأكيد[6] أوَّلاً وبالذات نفس التقرير والتَّثبت، قوله: (في بدلِ الكُلِّ)؛ هو الذي يصدق فيه البدل على جميع ما صدق عليه المُبدل منه، وإن تغايَراَ فإنَّ: أخوكَ مثلاً من قولنا: زيدٌ أخوكَ يُفهم منه الأخوة، وزيدٌ لا يُفهم منه ذلك لكن ما صدقهما[7] واحد.

---

[1] – في ن(س): خلاء.

[2] – يريد الشاهد قوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ وَالْهَدْيَ وَالْقَلَائِدَ ذَلِكَ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾؛ المائدة/97.

[3] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[4] – في ن(س): الشَّارح.

[5] – في ن(ث): الاستتباع.

[6] – في ن(س): التوكيد.

[7] – في ن(س): ما صدقها، وفي ن(ف): مصدوقهما.

قوله: (ويَحصل التقرير بالتكرير)؛ يعني التقرير في البدل غير مقصودٍ لذاته، لكنه يلزم حصوله من تكرير اللفظ بمعنىً واحدٍ أو تكرير المعنى الواحد بلفظين مُختلفين وهما: لفظ المُبدل منه ولفظ البدل، قوله: (في بدل البعض)؛ بدلُ البعض [67و] هو: الذي يصدقُ على بعض ما صَدَقَ عليه المُبدل منه وإن لم يكُن مفهومه بعضاً من مفهومه، قوله: (في بدل الاشتمال)؛ بدلُ الاشتمال هو: الذي لا يكون عينَ المُبدَل[1] ولا بعضه؛ يعني لا يصدُق الثاني على ما صدَق عليه الأول، ولا على بعضه، ويكون المُبدَلُ منهُ مشتملاً على البدل لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث يكون مُشعراً به إجمالاً؛ متقاضياً فيه بوجهٍ ما، بحيث تبقى النفسُ عند ذكر المبدل منه مُتشوِّقةً إلى ذكره مُنتظرةً له، ولابد في بدل البعض والاشتمال من الربط بالضمير يعود على المُبدل منه.

قوله: (ويشتمل على التابع)؛ أي: المشهور به[2] إجمالاً من ذكر المُبدل منه، قوله: (يُطلق[3] ويُراد به التابع)؛ يعني: يُطلق المتبوع في بدَلِ الاشتمال ويُراد به التابعُ إجمالاً، ثم يأتِي البدلُ بعدهُ مُبيِّناً ومُلخِّصاً لذلك الإجمال، قوله: (بخلاف ضربتُ زيداً إذا ضربتُ حِمارَهُ)؛ يعني: تُريد حِمارَهُ[4]؛ لأنَّ زيداً غير مُشتملٍ على الحمار ولا مُشعرٌ به، فيكون بدَلَ غلطٍ لا بَدَلَ اشتمال[5]، قوله: (جاءني زيدٌ أخُوهُ)؛ فإنَّهُ لا يكون بدَلَ اشتمالٍ لعدم اقتضاء الأول الثاني[6] ولا شعورٌ له بوجهٍ ما ولا بَدَلَ كُلٍّ ولا بَعضِي لعدم صدق الثاني[7] على جميع ما صدق

---

[1] – في ن(ث): المبدل منه.

[2] – في ن(س): المشعور به؛ وفي هامش ن(أ) طُرّة فيها: أنه مُشعرٌ.

[3] – في ن(ث): سقط للكلمة.

[4] – جملة: يعني تريد حماره؛ وردت ملحقة بالمتن في هامش ن(أ)، يليها [صح]، و لم ترد في ن(س).

[5] – في ن(ك): لا بدل الاشتمال.

[6] – في ن(س): للثاني.

[7] – جملة: ولا شعور له ... صدق الثاني؛ وردت ملحقة بالمتن في هامش ن(أ)، يليها [صح]، و لم ترد في ن(س).

عليه[1] الأول، ولا على بعضه؛ لأنَّ أخو [67ظ] زيدٍ غيرُه لا عينُهُ ولا بَعضُهُ[2]، قوله: (لا يخلوا عن إيضاحٍ وتفسيرٍ):

– أمَّا في بَدلِ البعض والاشتمال فظاهرٌ؛ لأنَّ البدل ذُكِرَ إجمالاً أوَّلا في ضمن المبدل منه ثم ذُكر بلفظه ثانياً.

– وأمَّا بدل الكلِّ فلأنَّ التفسير يحصل من التكرير تفصيلاً[3].

قوله: (لم يتعرَّض لبدل الغلط[4])؛ لأنه لا يقع في فصيح الكلام، يعني: والحالُ أنَّ كلامَ صاحبِ علم المعاني والبيان في كلام البُلغاء فلا وجه لذكره بما هو بمعزلٍ عن استعمال البُلغاء والفُصحاء.

العطف على المسند إليه[5]

قوله: (وأمَّا العطفُ)؛ يعني: بالحرف على المُسند إليه، (فتفصيلُ المُسند إليه[6])؛ يعني: بتعدُّدِ أفراده مُتعاقبةً بمعونةِ العَاطف[7]، قوله: (من غير دلالةٍ على تفصيل الفعل إلخ)؛ يعني: والتفصيل للمسند وهو: المجيءُ هاهنا؛ إذ الواو إنَّما هي[8] للجمعِ المُطلق، أي لثبوته للتابع والمتبوع من غير تعرّضٍ لتقدّم أو تأخُّرٍ أو مَعيَّة، قوله: (اختصارٌ)؛ المراد من الاختصار هاهنا: طيُّ الفعل وحذفه من المعطوف لقيام حرف العطف مقامه، قوله: (مع أنه ليس من عطفِ

---

[1] – لفظة: عليه؛ سقطت من ن(س).

[2] – في هامش ن(أ) طُرّة فيها: بل بدل غلط.

[3] – لفظة: تفصيلاً؛ وردت ملحقة في هامش ن(أ)، و لم ترد في ن(س).

[4] – جملة: لم يتعرّض لبدل الغلط؛ وردت مُحلقة في هامش ن(أ)، و لم ترد في ن(س)، وفي ن(ف): سقط للعبارة.

[5] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[6] – في ن(س): فلتفصيل المسند يعني.

[7] – في ن(ث): المقام.

[8] – لفظة: هي؛ وردت مُلحقة في هامش ن(أ).

المُسند إليه)؛ أي: بل من عطفِ جملةٍ على أخرى، قوله: (وما يُقال: من أنه توهُّم بعض الناس أنَّ قول المُصـــ[1] مع اختصارٍ احترازٌ، من نحو: جاء زيدٌ وجاءَ عمرٌو بالعطف، ومن نحو: جاءَ زيدٌ جاءَ عمرٌو بغير عطفٍ)؛ وردَّهُ الشَّـــ[2] كما رأيت، قوله: [68و] (أو لتفصيل المُسند بأنَّه)؛ أي: بأنَّ الإسناد، قوله: (عن الآخر بعدَهُ مع مهمَلَةٍ أو بلا مهمَلَةٍ)؛ يعني إنَّما يحصلُ تفصيلُ المُسند بتغايُرِ أزمنَةِ المَجيء؛ مثلاً: المقتضى لتفصيله، قوله: (وعمروٌ بعده)؛ فإنَّ فيه تفصيل المُسند[3] لكن بدون الاختصار، قوله: (فعمروٌ أو ثم عمروٌ إلخ)؛ وإن فيه تفصيلُ المُسند يجعل بوصفه[4] سابقاً وبعضه لاحقاً، وذلك لأنَّ كون الفاء: للتعقيب، وثُم: للتراخي والمهمَلَة[5]، وحتى: للغاية؛ والتدريج يوجبُ تغاير أزمنة المَجيء المقتضي لتفصيله[6]، قوله: (فالثلاثة)؛ أي: الفاءُ، وثُمَّ، وحتى؛ تجتمع في: تفصيل المُسند وتفترق باختصاص الفاء: بالتعقيب، وثُم: بالتراخي، وحتى: بالغاية والتدريج؛ وحتى على أنَّ أجزاءَ ما قبلها مرتبةٌ في الذهن، الدليل على أنَّ حتى: للتدريج:

وَكُنتُ فَتىً فِي جُندِ إبلِيسَ فَارتَقَى ... بِيَ الحَالُ حَتَّى صَارَ إبلِيسُ مِن جُندِي[7]

قوله[8]: (ومعنى تفصيل المسند فيهما)؛ يعني: معنى تفصيل المسند في حتَّى، أنه يعتبر في الذهن تعلق المسند بالمتبوع أوَّلاً وبالتابع ثانياً باعتبار أنه أقوى أجزاء المتبوع أو أضعفها، قوله: (ولا يُشترط فيها الترتيب الخارجي)؛ أي: ولا يُعتبر في حتى الترتيب الخارجي؛ لجواز

---

[1] – في ن(س): المُصنِّف.

[2] – في ن(س): الشَّارح.

[3] – في ن(ث): فيه تفصيلاً للمُسند.

[4] – في ن(س): بجعل بعضه.

[5] – في ن(ك): للتراخي والمهلة.

[6] – في ن(ك): المقتضي لتفضيله.

[7] – البيت للشاعر: أبي نواس؛ في مفتاح العلوم، ص102.

[8] – لفظة: قوله؛ سقطت من ن(س).

أن يكون ملابسة الفعل لِمَا بعدهما قبل ملابسته للأجزاء[1] الآخر؛ أي: التي قبلها، نحو: مات كلُّ أبٍ لي حتى آدم، [68ظ] قوله: (في هذه الثلاثة أيضاً)؛ أي: في العطف على المُسند إليه بالفاءِ، وثُمَّ، وحتى.

قوله: (بين أن يكون الشَّيءُ حاصلاً مِن شيءٍ)؛ يعني: يحصلُ منهُ تبعاً وضِمناً لا قصداً، قوله: (لأجله)؛ أي: لأجلِ حصولِ تفصيلِ المُسند إليه، بل لأجلِ حصولِ تفصيلِ المُسند، قوله: (فهو الغَرَض)؛ قال الشيخ عبد القاهر في "دلائل الإعجاز": "إنَّ النَّفيَ إذا دَخَلَ على كلامٍ فيه تقييدٌ بوجهٍ مَا توجَّهَ إلى ذلك، وكذا[2] الإثبات"[3]؛ يعني: أنَّ الإثبات إذا دخل على كلامٍ فيه تقييدٌ بوجهٍ ماَ توجه إلى ذلك التقييد، قوله: (والمقصود من الكلام)؛ أي: لا يكون في الكلام أمرٌ زائدٌ على مُجرَّدِ الإثبات والنفي إلاَّ وذلك الأمرُ الزائد عليهما هو الغرض المسوق له الكلام، قوله: (لبيان أنَّ مَجيءَ أحدهما كان بعد الآخر)؛ وهو عينُ تفصيلِ المُسند؛ فيكونُ العطفُ لإفادة تفصيل المسند لا غير، حتى لو قُلتَ: ما جَاءَنِي زيدٌ فعمروٌ؛ كان دفعاً لِمجيئِهِ عقِبَ زيدٍ، قوله: (لمن اعتقد أنَّ عمروً جاءَكَ دون زيدٍ أو أنَّهما جاءَاكَ معاً)، قوله: (فيكون على الأول: قصرَ قلبٍ، وعلى الثاني: قصر إفرادٍ)؛ فلا لنفي ما وجب للأول، قوله: (ولكن أيضاً للرد إلى الصَّواب)؛ يعني أنَّ: لكن، كلاَّ، إلاَّ، أنَّ؛ لا لنفي الحُكم عن التابع بعد إيجابه للمتبوع ولكن لإيجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع، لا لمن اعتقد أنَّهما جَاءَاكَ معاً؛ يعني: أنَّ لكن لا تكون لقصر الإفراد بل إنَّما تكون لقصر القلبِ بخلافِ [69و] لا؛ فإنها تستعمل لهما، فلاَ أوسعُ مَجالاً منها.

قوله: (وفي كلام النُّحاة ما يُشعر بأنه إنَّما يُقال لِمن اعتقد انتفاءَ المَجيءِ عنهما جميعاً)؛ يعني: في كلام النحاة: أنَّ لكن: فيما جاءَ زيدٌ لكن عمرٌو؛ لدفع وَهمِ المُخاطب أنَّ عمروا أيضاً لم يَجِئ كزيدٍ بناءً على مُلابسةٍ بينهما ومُلائمةٍ، لأنه أعني: لكن للاستدراك؛ وهو

---

[1] – لفظة: للأجزاء؛ سقطت من ن(س).

[2] – في ن(س): وكذلك.

[3] – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص216.

دفع توهم ما[1] يتولد من الكلام المتقدم رفعاً تنبيهاً بالاستثناء، قوله: (أو صرفُ الحكم)؛ يعني: أو يكون العطف على المسند إليه لأجلِ صرفِ الحُكمِ عن مَحَلٍّ إلى مَحَلٍّ آخرَ، قوله: (نحو: جاءَ زيدٌ بل عمروٌ)؛ فإنَّكَ صرفتَ المَجيءَ إلى المعطوفِ وجعلتَ علم[2] المعطوف عليه كالسكوت[3] عنه بالنسبة إلى المعطوف، قوله: (أو: ما جَاءَ زيدٌ بل عمروٌ)؛ فإنَّك صرفت المجيءَ إلى المعطوف وجعلت علم المعطوف عليه كالسكوت عنه بالنسبة إلى المعطوف، قوله: (أو: مَا جَاءَ زيدٌ بَل عمروٌ)؛ فإنَّ: بَل فيه للصَّرف أيضًا إلاَّ أنَّها تُفيدُ الإثبات هُنا عند الجمهور، وكأنَّ معناه: ما جاء زيدٌ بل جاء عمروٌ؛ ويكون [الأضرب][4] في الفعل وحده.

قوله: (وصرفُ الحُكم للتابع)؛ يعني: صرفت، بل في المثال الأول المجيء المُثبت عن زيدٍ وأثبته لعمروٍ وفي الثاني المجيءُ المنفيُّ، وأثبت المجيءَ المثبَتَ لعمروٍ فيكون قَصرَ قلبٍ على كِلاَ التقديرين لكن جهة القلب مُختلفة، قوله: (أن يُجعل في حُكم المسكوت عنه)؛ أي: لا يُثبت له الحكم ولا يُنفى عنه، بل يحتمل الوجهان على السَّواء، فنحو: جاء زيدٌ بل عمروٌ؛ يَحتمل مَجيءَ زيدٍ وعدم مَجيئِهِ، قوله: (ففيه إشكالٌ)؛ لأنه لابد وأن يكون الحُكم ثابتاً للمتبوع حتى صَرَفَ الحُكم عنه إلى آخرَ؛ وهو غير مُتَصَوَّرٍ[5] فيما قاله الجمهور، قوله: (أي إيقاعه [69ظ] في الشَّك مصدرٌ مضافٌ إلى المفعول)؛ يعني: إيقاع المُتكلم السامع في الشَّك بأن يكون المتكلم عالِماً بالحُكم لكنه يُريد تشكيك المُخاطب، قوله: (نحو: جاءَ زيدٌ أو عمروٌ)؛ هذا المثال يَحتَملُ الشَّك والتَّشكيك؛ أو للتفصيل نحو: الكلمة: اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ، قوله: (أو الإبهام، نحو: ﴿وَإِنَّا أو إِيَّاكُمْ﴾ الآية[6]).

---

[1] – لفظة: ما؛ سقطت من ن(أ).

[2] – في ن(س): حُكم.

[3] – في ن(س): كالمسكوت.

[4] – في ن(س): الأضراب.

[5] – في ن(س): غير مقصور.

[6] – الآية: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾؛ سبأ/24.

الفرق بين التشكيك والإبهام[1]

الفرقُ بين التشكيك والإبهام: أنَّ في التشكيك يُريد المُتكلم إيقاع المُخاطب في الشَّك، وفي الإبهام لا يريد إيقاعه فيه[2]، لكن أبهِم عليه لنكتة وهي في الآية لئلاَّ يزيد إنكار المخاطبين ولِجَاجَهم؛ والفرق بينهما أي: بين التخيير[3] والإباحة.

تعقيب المسند بضمير الفصل[4]

قوله: (بضمير المنفصل[5])؛ هو لفظ صيغتهُ[6] صيغة الضمير المرفوع المُنفصل مطابقٌ للمسند المتوسط[7] بينه وبين الخبر قبل دخول العوامل وبعده، إذا كان الخبر معرفةً أو اسمَ التفضيل أو فعلاً مضارعاً؛ وهل هو: اسمٌ أو حرفٌ في صورة الاسم؟ وإن قُلنا: باسمِيَتِه فهل له محلٌ من الإعراب أو لا؟ وإن قُلنا: بأنَّ له مَحلٌ[8] فهل يتبع مَحلَّ ما قبله أم ما بعده؟ خلافٌ مذكور في النحو، قوله: (وجعله من أحوال المُسند إليه إلخ)؛ جوابٌ عن سؤال مُقدَّرٍ تقديره: لِمَ جعل[9] المُصـــ[10] من أحوال المُسند إليه دون المُسند ولم يجعل[11] من أحواله أو من

---

1 – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

2 – في ن(ف): عليه.

3 – في ن(ك): التمييز.

4 – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

5 – في ن(ف): الفصل.

6 – في ن(ف): حقيقته.

7 – في ن(س) و(ف): للمبتدأ متوسط.

8 – في ن(س): مَحلاً.

9 – في ن(س): لم جعلهُ.

10 – في ن(س): المُصنِّف.

11 – في ن(ك): يجعله.

أحوالهما؟ مع أنه لم يتحقق إلاَّ بين المسند والمسند إليه، ومع أنَّ المسند غير[1] المسند إليه؟، قوله: (يقترن به أوَّلاً)؛ يعني: في اللفظ قبل الإتيانِ بالمُسند، قوله: (في اللَّفظ [70و] مطابق له)؛ أي: للمُسند إليه؛ فإنَّ ضمير الفصلِ يتبعهُ: إفراداً وتَثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً؛ بخلاف المسند فإنه قد يكون: فِعلاً مضارعاً أو اسم تفضيلٍ فلا تحصل بينهما المُطابقة اللَّفظية ولذلك نصَّ بالمسُند إليه، قوله: (لقصرِ المسند على المسند إليه)؛ يعني: أنَّ المُراد من ضمير الفصل الحصر، وجعل المُسند بحيث لا يكون إلاَّ للمُسند إليه؛ نحو: زيدٌ هو المنطلقُ، وزيدٌ هو أفضلُ من عمروٍ، وزيدٌ هو يذهبُ؛ لأنَّ معنى قولنا: زيدٌ هو القائمُ هذا الكلام يُشعر بأنَّ الحصرَ في المِثال المذكور ونحوهِ أستفيد من الضمير وليس كذلك، بل استفيد من تعريف الخبر أنه للمخبر عنه لا لغيره بمنزلة الحصر، ثم الضمير المتوسط أفاد تأكيد هذا الحصر، ومن استفاد الحصر في إقحام الضمير فقد أخطأ، قوله: (فالفاءُ[2] في قوله: فلتخصيصه بالمُسند)؛ هذا الكلام تأويلٌ وإصلاحٌ لعبارة المُصـــ[3] لإيهَامِهَا خلافَ المقصود، لأنَّ قوله: (بالمسند)؛ يدلُّ على تخصيص المُسند إليه بالمُسند وهو قصرُه على المُسند؛ لأنَّ معناه: جعل المُسند إليه بحيث يخصُّ المُسند ولا يَعُمه وغيره، وما ذاك إلاَّ لأنَّ الباء غالباً إنَّما تدخلُ على المقصور عليه، وليس المُراد هذا لأنَّ المذكور في كُتبهم تخصيصُ [70ظ] المُسند إليه وهو المفهوم من قوله: ﴿إنَّ اللهَ هُو يَقبَلُ التَّوبَةَ عَن عِبَادِهِ﴾[4]؛ فإنَّ المعنى هو الذي من شأنه أن يقبل التوبة دون غيره وليس المُرادُ عكسُه، قوله: (خصَّصتُ فُلاناً بالذِّكر)؛ أي: ذكرته دون غيره؛ يعني: كون ما بعد البَاءِ وإن كان هو: المقصور عليه باعتبار أصلِ اللُّغة إلاَّ أنَّ العُرف الاصطلاحي نَقَلَه إلى خلاَفِ ذَلِكَ، وهو: أن يكون ما بعد الباء هو: المقصور على ما قَبلَهُ، قوله: (كما يُقال في: ﴿إيَّاكَ

---

[1] – في ن(س): عين.

[2] – في ن(ك): فالباقي.

[3] – في ن(س): المُصنِّف.

[4] – الآية: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾؛ التوبة/104.

نَعبُدُ﴾[1])؛ معناهُ: نَخُصُّكَ بالعبادة لا نعبدُ غيرك؛ أي: كما يقال في معنى قوله تعالى: ﴿إيَّاكَ نَعبُدُ﴾ نَخُصُّكَ بالعبادة، مع أنَّ المُراد اختصاص العبادة به لا اختصاصه بالعبادة، كأنه قِيل: نَخُصُّكَ من بين جميع المعبودين بالعبادة، فكذا هَاهُنا المُراد اختصاص المسند بالمسند إليه على معنى اختصاص المُسند إليه من بين جميع ما يصلح لأن يكون مُسنداً إليه بإثبات المسند.

تقديم المسند إليه[2]

قوله: (أي تقديم المسند إليه)؛ يعني: تقديمه على مسنده؛ وهو: تقديمه لا على نية التأخير، والمُراد بالمسند إليه هَاهُنا المبتدأ لا الفاعل بدليل قوله: (تقديمه على المسند)، وقوله: (لأنه)؛ أي: تقديم المسند إليه الأصل؛ ومعلومٌ أنَّ الفاعل لا يُقدَّمُ على المسند أبداً [71و] عند أصحابنا البَصرِيِّين[3]؛ لأنَّ الفعل عاملٌ، ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول، وليتمحَّصَ الفعل للفاعل أنَّ[4] في تأخيره تجويزُ أن يكون يفسَّر نحو: زيدٌ قامَ أبُوهُ، قوله: (فلكون ذكرِهِ أهمُّ من ذكر المسند إليه)؛ ثم المسند إليه أهمُّ عند المتكلم من ذكر غيرِهِ، وكونه أهمُّ يقعُ بوجوده، قوله: (ولا يكفي في التقديم مجرد ذكر الاهتمام)؛ قال المُصـــ[5] في الشرح: "وقد ظن كثير من الناس أنه يكفي أن يقال: قُدِّم للعِناية، من غير أن يذكر مِن أين كانت تلك العناية ولِمَ كان أهم، انتهى"[6]؛ ولأجل هذا أشار المُصـــ[7] إلى تفصيل وجه كونه أهم.

---

[1] – الآية: ﴿إيَّاكَ نَعبُدُ وَإيَّاكَ نَستَعِينُ﴾؛ الفاتحة/5.

[2] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[3] – البصريون: أصحاب مدرسة عريقة في النحو العربي، وإليها ينتسب أساطين اللغة؛ ينظر بتفصيل: أبو سعيد السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تح: طه محمد الزيني وعبد المنعم خفاجي، طبع مصطفى البابي الحلبي، 1996، كله؛ ويبدو هنا أنَّ سليمان الجربي كان بصريّ النزعة لقوله: أصحابنا.

[4] – في ن(س): إذ.

[5] – في ن(س): المُصنِّف.

[6] – التفتازاني، مختصر المعاني، ص105.

[7] – في ن(س): المُصنِّف.

قوله: (ولابد من تحققه قبل الحُكمِ)؛ المراد بالتحقق هَاهُنا التصوُّرُ الذهني؛ لأنه ما لم يُتصور شيءٌ لا يحكم عليه لا الوجود الخارجي، لأنَّ من الأشياء ما لا وُجود له في الخارج، مع أنه يحكم عليه قولنا[1]: شريكُ البارئ مُمتنعٌ، ووجود شمسٍ أخرى ممكن في الخارج، وإذا كان كذلك فيُقدَّمُ اللفظُ الدَّال على المسند إليه ليُوافق الوضع الطبع؛ وفيه بحث، لأنَّ المراد بالحكم إن كان المحكوم به فلا يَجب تقديم تصور المحكوم عليه على تصوّر المحكوم به، وإن كان ذلك أولى، وإن كان المراد به إيقاع النسبة الحكمية أو انتزاعها، فوجوب تقدم تصوّر المُسند إليه على تصورها [71ظ] لا يقتضي تقدمه على المحكوم به.

قوله: (ولا مقتضى للعدول عنه)؛ الواو فيه: للحال؛ أي: تقدمه أصلٌ في حال عدم المقتضى لتأخيره، أمَّا إذا كان هناك مفتقر لتأخيره فيجب العدول عن ذلك الأصل لكون المسند مما يجب له صدر الكلام في نحو: أين زيدٌ؟ وكما في الجملة الفعلية فإنَّ كون المسند هو العامل أي: إذ أورد الخبر بعده، قوله: (لأنَّ في المبتدأ تشويقاً إليه)؛ أي: إلى الخبر لإيهامه، وذلك بأن يوصف المبتدأ بما مَرَّ غير مشوق إلى معرفة خبره، ومن هنا كان حق الكلام تطويل المسند إليه، وذلك إنَّما يكون فيما إذا كان في المسند إليه طولٌ؛ إمَّا: باعتبار الصلة، أو الصفة، أو المتعلقات، أو غير ذلك؛ تحقيقاً للتشوق، ومعلوم أنَّ حصول الشيء بعد الشَّوق ألذُّ وأوقَعُ في النفس، قوله:

(وَالذِي حَارَت البَرِيَّة فِيهِ[2])

أي الذي تحير الناس فيه ولم يهتدوا بعقولهم لوجههِ: حيوانٌ مخلوقٌ من جمادٍ، قيل: هو آدم ـعليه السلامـ لأنه خُلق من التراب، وقيل: ناقة صالح ـعليه السلامـ، وقيل: عصى موسى ـعليه السلامـ، وقيل: الفَقَنَّسُ[3]: وهو طائر ببلاد الهند يعيش كثيراً فإذا قرب أجله

---

[1] – في ن(س): كقولنا.

[2] – شطر من بيت أبي العلاء المعري، في ديوانه "سقط الزند"، 1004/2؛ وتمامه:

وَالذِي حَارَت البَرِيَّةُ فِيهِ .... حَيَوانٌ مُستَحدَثٌ مِن جَمَادِ.

[3] – تعريفه هنا ورد بنصه تقريباً في "القاموس المحيط"، 563/1، و"تاج العروس"، 341/16، 342، ومن هذا الأخير نقل صاحب التلخيص ومن بعده.

صنع له عُشّاً فإذا كَمُل دخل فيه ثم ينفخ فيه فيخرج منه أنواع الأصوات المطربة [72و] فيشتعل أشدّ ناراً ويحترق الفَقنَّس فيه، ثم يخلق الله تعالى من مادةٍ فَقنَّساً آخر وهَلُمَّ جرّا، وقيل: أشار الشاعر بهذا البيت إلى حيث[1] الأجساد وأنَّها كيف تنشر وهي رميم، وهذا القول هو الصواب، لأنّ سياق ما قبله يدل عليه كما بينه الشَّـــ[2].

قوله: (السَّفَّاحُ في دار صديقِكَ)؛ السَّفَّاح[3]: لقب عبد الله بن محمد أوَّلُ خليفةٍ من بني العباس، يقال: سَفَحتُ دَمَهُ؛ أي: سَفَكتُهُ، قوله: (لكونه مطلوباً)؛ مثل: ليلى يُسرُّ القلبُ بذكرها، قوله: (لكونه محبوباً)؛ يعني: فيكون ذكره أقرب من ذكر المُسند، فكما أنّ من أحبَّ شيئاً أكثر من ذِكرهِ، كذلك من استلذّ شيئاً قدَّمَ ذِكره.

قوله: (شمل[4] إظهار تعظيمه)؛ نحو: أمير المؤمنين يرسم كذا، ورجلٌ عالمٌ جاءني، ورجلٌ جاهلٌ عنده، قوله: (أي قصر الخبر الفعلي عليه)؛ أي: على المُسند إليه المتقدم، والمراد بالخبر الفعلي ما يدلُّ على معنى الفعل من الحدث سواءً كان فعلاً أو غيره، وقيل: المراد بالخبر الفعلي ما يكون فعلاً للمسند إليه نحو: زيدٌ قام أو قائمٌ؛ لا ما كان فعلاً لِمُتعلّقِهِ؛ نحو: زيدٌ قامَ أبُوه، قوله: (أي وقع بعدها)؛ يعني: بأن يكون حرف النفي[5] مُقدَّماً على المسند إليه، والمسند إليه بعد حرف النفي بلا فصل بينهما من قولهم: وَيكَ[6]، إذا قَرُبَ منك[7]، وسواء كان المُسند

---

[1] – في ن(س): مكان.

[2] – في ن(س): الشَّارح.

[3] – أبو العباس السفاح: عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، أبو العباس (104 – 136 هـ / 722 – 754 م): أول خلفاء الدولة العباسية، وأحد الجبارين الدهاة من ملوك العرب، وكان شديد العقوبة، عظيم الانتقام، تتبع بقايا الأمويين بالقتل والصلب والإحراق حتى لم يبق منهم غير الأطفال والجالين إلى الأندلس. ولقب بالسفاح لكثرة ما سفح من دمائهم؛ الزركلي، الأعلام، ج4، ص116.

[4] – في ن(س) و(ف): مثل.

[5] – في ن(ك)، سقط للكلمتين.

[6] – في ن(س): إليك؛ وقد كانت كذلك في ن(أ) ثم صُححت.

[7] – في ن(س): منه؛ وقد كانت كذلك في ن(أ) ثم صُححت.

إليه مُظهراً أو مُضمراً مُعرّفاً [72ظ] أو منكَراً، قوله: (وثبوته)؛ أي: ويفيد التقديم أيضاً ثبوت الفعل لغير[1] المتكلم، قوله: (على الوجه الذي نفي عنه)؛ أي: عن المسند إليه المقدم إن عاماً فعامٌّ وإن خاصاً فخاصٌّ، قوله: (بالنسبة إلى من توهم المخاطب إلخ)؛ فيكفي ثبوت الفعل له ولا يلزم ثبوته لجميع من في العالم، قوله: (ولهذا)؛ أي: لكون تقديم المُسند إليه القريب من حرف النفي الواقع بعده يفيد هذا الوجه من التخصيص.

قوله: (وهما متناقضان)؛ أي: ثبوت القائليَّة[2] لغير المتكلم ونفيُهَا في آنٍ واحدٍ متناقضان، بل يجب عند قصد هذا المعنى أعني: نفي الفعل عن المتكلم وغيرِهِ أن يُؤخر المُسند إليه ويقال: ما قُلته أنا ولا أحد غيري، قوله: (لأنه يقتضي أن يكون إنسانٌ[3])؛ يعني: يلزم من هذا الكلام أن يكون المُخاطب معتقدًا أنَّ هناك إنسانٌ[4] (غير المتكلم) قد رأى كلَّ أحدٍ من الناس وهو محالٌ عادةً، قوله: (ولا أنا ما ضربت إلاَّ زيداً)؛ أي: ولم يَصِح أيضاً أن يقال: ما أنا ضربتُ إلاَّ زيداً، قوله: (لأنَّ المُستثنى منه مقدَّرٌ عام)؛ يعني: لأنَّ المنفي وهو الضرب الواقع على كل أحدٍ من الناس سوى[5] زيدٍ يقتضي أن يكون إنسانٌ[6] قد ضرب كلَّ أحدٍ سوى زيدٍ هو مُحال، قوله: (إن عاماً فعَام)؛ أي: إن كان نفيُهُ عن المسند إليه المُقدم الذي يلي حرف النفي [73و] على جهة العموم في المفعول فثبوته أيضاً لغيره على جهة الخصوص فيه، قوله: (أي وإن لم يَلِ المسند إليه)؛ أي: المُقدم الذي خبره فعليّ، قوله: (لأن[7] لا يكون في الكلام حرف النفي إلخ)؛ أي: سواءٌ كان في الكلام نفيٌ وقُدِّم المسند إليه على النفي والفعل جميعاً نحو: أنا ما قُمتُ؛ أو لم يكن نحو: أنا قُمتُ، فقد يفيد التخصيص وقد يفيد التقوِّي، قوله: (لمن

---

[1] – في ن(س): بغير.

[2] – في ن(س): القائلة.

[3] – في ن(س): إنساناً.

[4] – في ن(س): إنساناً.

[5] – في ن(ك): سواء.

[6] – في ن(س): إنساناً.

[7] – في ن(س) و(ف): بأن.

زعم انفراد الغير بالسَّعي)؛ يعني: يقول ذلك لمن يزعم أنَّ هناك وجود سعيٍ في حاجته، وأنَّ الساعي غيرُكَ لا أنتَ، أو أنَّ السَّاعي أنت مع غيرِكَ لا أنت على الإنفراد، فعلى الأول قصرُ قلبٍ وعلى الثاني قصرُ إفرادٍ.

قوله: (لأنَّ الدَّال صريحاً على نفيِ شبهةٍ)؛ يعني: لأنَّ التأكيد إنَّما يَحسُنُ بِمَا يدلُّ على المقصود بالمطابقة لا بالالتزام، قوله: (لدفعِ شُبهةٍ خالَجَت قَلبَ السَّامعِ)؛ الشبهةُ في الأول: أنَّ الفعل صَدَرَ مِن غيرك، وفي الثاني: أنه صَدَرَ منك بمشاركة الغير، قوله: (وتقريره في ذهن السامع)؛ أي: بحيث لا يكون له شكٌّ فيه، قوله: (الجزيل[1])؛ أي: الكثير؛ وذلك إذا كان المخاطب يعرف غيره بإعطاء الكثير فإنَّ المُراد حينئذٍ تحقيق إعطائه الجزيل عن السامع دون تخصيص إعطاء الجزيل به، وسبب تقويته أنَّ المبتدأ يستدعي [73ظ] أن يُسند[2] إليه شيءٌ، فإذا جاء بعده ما يصلحُ أن يُسندَ إليه صَرَفَهُ إلى نفسه فينعقد بينهما حكمٌ، ثم المُسند إذا كان متضمناً لضميرِ المُبتدأ المُعتدِّ بِهِ صَرَفَهُ ذلك الضمير إليه ثانياً فيكتسي الحكم قوةً، قوله: (وكذا)؛ أي: يأتي التقديم لتقوي الحكم وللتخصيص أيضاً، قوله: (مثال[3] الأول)؛ أي: تقديم المسند إليه الذي لم يَلِ حرف النفي لقَصرِ التَّخصيص، قوله: (أنتَ ما سعيتَ في حاجتي)؛ إذا كان المخاطب يعلمُ أنَّ هُناك عَدَمُ سَعيٍ في حاجة المتكلم، ويعتقد أنه مُختَصٌّ بغيرِهِ أو اشتركا فيه؛ فعلى الأول: قصر قلبٍ، وعلى الثاني: قَصرُ إفرادٍ؛ والمعنى: أنت مُختصٌّ بعدم السعي لا غير[4] وحده ولا معك.

قوله: (والثاني)؛ أي: مثال تقديم المسند إليه لقصد التقوِّي دون قصد التخصيص، قوله: (وهذا[5])؛ أي: التقديم في المثال لتقوية الحكم المنفي، كما أنه في نحو: هُو يُعطي الجزيل، لتقوية الحُكم المثبت وتقريره؛ فالحُكم أعمٌّ من أن يكون مُثبتاً أو مَنفياً، قوله: (لِمَا فيه)؛ أي:

---

[1] – هو يعطي الجزيل.

[2] – في ن(ف): يسند.

[3] – في ن(ك): سقط للكلمة.

[4] – في ن(س): لا غيرك.

[5] – في ن(ك): وهو.

في نحو: أنت لا تكذبُ؛ من تكرار الإسناد؛ لأنَّ الفعل[1] المنفي وهو: لا تكذب أسند إلى المُبتدأ أولاً وإلى ضميره المستتر ثانياً؛ ففيه إسنادان: أحدهما بلا واسطة، والآخر بواسطة الضمير، قوله: (المفقود لا تكذب)؛ [74و] إذ ليس فيه إلاَّ إسنادُ الفعلِ المنفيِّ إلى فاعله المستتر فيه، تمتد منه ما يحصل به التأكيد وهو تكرار الإسناد، قوله: (واقتصر المصـــ[2])؛ يعني: حيث نصَّ على أنَّ المسند إليه المُقدَّم إذا لم يَلِ حرف النفي، فقد يأتي للتخصيص، وقد يأتي للتقوِّي، واقتصر في التمثيل على مثال التقوِّي ذكر الفرق بين تعدي الحكم وتأكيد المسند إليه، قوله: (يعني أنه)؛ أي: قوله: (أنت لا تكذب)، قوله: (لتأكيد المحكوم عليه)؛ أراد لتأكيد المسند إليه[3]، أي: الضمير المستكن في لا تكذب فإنَّ: (أنت) يؤكده لا أنه يؤكد نفسه، قوله: (لا لتأكيد الحكم)؛ أي: لا لتقوي الحكم بخلاف (أنت لا تكذب)؛ فإنه لتأكيد الحكم ودلالة[4] على أنَّ الكذب عنه انتفى البتة بواسطة تكرر الإسناد فيه.

قوله: (هذا أنذر[5] ذكره)؛ حاصل ما تقدم: أنَّ المسند إليه المقدم إمَّا:

– أن يَلِيَ حرف النفي أولاً، فإن وَلِيَهُ فهو للتخصيص نحو: ما أنا قلتُ هذا القول.

– وإن لم يَلِهِ _سواءً كان حرفَ نفيٍ أم لا_ فقد يُفيد التخصيص نحو: أنا ما سَعَيتُ في حاجتي.

وقد يُفيد التقوِّي نحو: (أنت لا تكذب)، قوله: (إن بُنِيَ الفعل على مُعرَّفٍ)؛ أي: على مُسندٍ إليه معرفةً سواء كان: ظاهراً أو مُضمراً، منفياً كان الفعلُ أو مُثبتاً، قوله: (إن بُنِيَ الفعل على منكرٍ)؛ [74ظ] أي: بأن جُعل خبراً عنه نحو: رجلٌ جَاءَني، قوله: (أي بالفعل مِمَّا دلَّت فيه الباء على المقصور)؛ أي: أفاد التقديم تخصيصَ الفعلِ بالجنسِ أو بالواحدِ، قوله:

---

[1] – في ن(ف): سقط للكلمة.

[2] – في ن(س): المُصنِّف.

[3] – جملة: أراد لتأكيد المسند إليه، سقطت ن(س) ون(ف).

[4] – في ن(س): ودلالته.

[5] – في ن(س): هذا الذي ذكره.

(رجلٌ جَاءَنِي)؛ على حسب المقامات؛ فإنَّ المُخاطب بهذا الكلام إذا عَرَف أن قَد أتاكَ آتٍ، ولم يَدرِ جنسَهُ أَرجلٌ هو أو امرأة، أو المُستفرُ[1] أنه امرأةٌ؛ كان تقديم النَّكِرَة هُنا يُفيد تخصيص الجنس؛ فعلى الأول: يكون قصر تعيين، وعلى الثاني: قصر قلب[2]، وإذا عرف أنه أتاكَ مَن هو مِن جنسِ الرجالِ ولم يدر أرجلٌ أم رجلان، أو اعتقد أنه رَجُلان كان تقديمها يُفيد تخصيصَ واحدٍ؛ فعلى الأول: قصر تعيين، وعلى الثاني: قصر إفرادٍ.

قوله: (حاملٌ للمعنيين)؛ يعني اسم الجنس النكرة حاملٌ لشيئَين؛ الجنسية؛ أعني: كل فردٍ فردٌ من ذلك الجِنس والعدد المعين، ولا يلزمُ أن يكون واحدٌ[3] بل قد يكون اثنين وقد يكون فوق ذلك، قوله: (وقد يُقصد به الجنس)؛ أي: بالنكرة لفردٍ كقوله تعالى: ﴿مَا مِن دَابَّةٍ فِي الأرضِ وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيهِ﴾[4]، ومنه: رَجُلٌ جَاءَنِي لا امرأة، قوله: (وقد يُقصد به الواحد فقط)؛ نحو: جَاءَنِي رَجُلٌ لاَ رَجُلاَن، قوله: (في أنَّ البناء عليه)؛ أي: بناءُ الفعلِ على المُسند إليه المُقدم سواءٌ كان ذلك المفرد إليه معرفةً أو نكرةً؛ قد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوي.

قوله: [75و] (لكن خالفه)؛ أي خالف السَّكاكي الشيخ عبد القاهر في بعض الأمور، قوله: (إن وَلِيَ حرف النفي)؛ أي: وَلِيَ المسند إليه المُقدم حرف النفي أفاد التخصيص جزماً، قوله: (وإلاَّ)؛ أي: وإن لم يَلِي[5] المُسند إليه المقدَّم حرف النفي _سواءً كان هناك حرفَ نفيٍ أم لاَ_؛ فقد يكون: للتخصيص، وقد يكون: للتقوِّي من غير تفرقةٍ بين معرفةٍ ونكرةٍ، ومُظهَرٍ ومُضمَرٍ، ومُثبتِ الفعل ومَنفيه؛ ومذهبُ السَّكاكي في أنه أي: المُسند إليه المُقدم سواءً وَلِيَ حرف النفي أم لا، قوله: (إن لم يَمنع منه مانعٌ)؛ أي: من التخصيص

---

[1] – في ن(ف): اعتقد.

[2] – في ن(ف): سقط في القول من "قلب قصر" إلى "قلب إفراد" في نهاية العبارة.

[3] – في ن(س): واحداً.

[4] – الآية: ﴿إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُمْ مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا إِنَّ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾؛ هود/56.

[5] – في ن(س): يَلِ.

كفسادِ[1] المعنى أو بُعده عن استعمال الفُصحى أو غير ذلك من الاعتبارات، قوله: (وإن كان معرفةً)؛ أي: مُظهراً؛ وإلاَّ فالمضمرُ أيضاً معرفة، قوله: (إلاَّ أنه)؛ أي: السَّكاكي، قوله: (يفيد[2] الاختصاص)؛ لأنَّ التقديم من موجباته، والشَّاهد له الذوق السليم.

قوله: (إن جَاءَ زَيدٌ)؛ أي: على قاعدتهم، قوله: (لا لفظاً)؛ احترازاً[3] من الفاعل اللَّفظي لعدم جواز تقدُّمِهِ على الفعل نحو: قَامَ زَيدٌ، قوله: (تأكيداً لفظاً)؛ أي: تأكيداً للفاعل الذي هو التاءُ في قُمتُ؛ فقدِّم "أنا"؛ والسرُّ فيه "أنا" إذا[4] قدَّرنا "أنا" مثلاً مؤخراً في المعنى لأنَّ[5] في المعنى اشتراكٌ إذا ما كثيراً[6] ما يَجلب العطف كما عُرف في النحو، والعطف ملزوم الاشتراك، ثم إذا قُدِّم "أنا" زالتِ الشركة لزوالِ العطفِ الذي هو [75ظ] ملزومٌ مساوٍ لها، فإذا انتفى الشركة جاء التخصيص وقُدِّرَ[7]، أي كونه في الأصل مؤخراً بأن كان فاعلاً معنىً فقط، قوله: (أي يُقدَّر أنه، كان في الأصل معناه جعل ذلك التقدير بالفعل لا بالقوة)؛ ومُراده: أنَّ السَّكاكي اشترط في إفادة التقديم الاختصاص أمرين: جواز تقديره مؤخراً مع تقديره؛ أي: مؤخراً؛ أي: وإن لم يوجد الشَّرطان؛ أي: وإن انتفى مجموع هذين الشرطين، سواء: كان انتفاء المجموع بانتفاء أحدهما أو بانتفاءِ كلّ واحدٍ منهما، قوله: (فلا يفيد التقديم)؛ أي: تقديم المسند إليه، قوله: (ولم يُقدَّر)؛ أي: ولم يُقدَّر التأخير بل أجرَى الكلامَ على الظاهر وهو أن يكون "أنا" مُبتدأً وقُمتُ خبره، قوله: (نحو: زيدٌ قامَ)؛ مِمَّا كان المُسند فيه معرفةً من غير الضَّمائِرِ؛ فإنه لا يجوز تقدير التأخير فيه بأن يُقالَ: كان أصلُهُ قامَ زيدٌ فقُدِّمَ؛ لأنَّ زيداً حينئذٍ فاعلٌ لفظاً ومعنىً ولا يَصِحُّ تَقديمُهُ على الفعل كما عُرف في النحو.

---

[1] – في ن(س): لفساد.

[2] – في ن(ك): يقدم.

[3] – في ن(س): احترازٌ.

[4] – لفظة: إذا؛ سقطت من ن(س).

[5] – في ن(س): كان.

[6] – في ن(س): لأنَّ أنا كثيرًا...

[7] – في ن(س): وقد مرَّ.

قوله: (واستثنى السَّكاكي المُنكّر)؛ يعني: من المُسند إليه المبنيِّ عليه الفعل نحو: رَجُلٌ قَامَ؛ فإنه أجاز فيه تقدير التأخير أيضاً، قوله: (قُدِّر على طريقه بناء الفاعلِ)؛ مسندٌ[1] إلى ضمير السَّكاكي؛ أي: قدَّر السَّكاكي، قوله: (بل هو بَدَلٌ من الضمير في جاءني)؛ يعني: أنه بدلٌ من الفاعل وهو: الضمير المستكنُّ في جَاءَ، فيكون فاعلاً معنىً لا لفظاً وحينئذٍ: يجوزُ تقديمهُ على العامل لأنه ليس بفاعلٍ لفظاً [76و]، قوله: (وإنَّما جعله من هذا الباب)؛ أي: وإنَّما جعل السَّكاكي نحو: رجلٌ جاءني، من باب ﴿وَأَسَرُّوا النَّجوَى﴾[2] على القول بالإبدال مع عدم جوازه في المُعرَّف لئلاَّ يَنتَفِي تخصيص المنكِر؛ فلا يكون للمبتدأ النكرة مصوغٌ[3] فيمتنع التركيب، إذ لا سَبَب للتَّخصيص عنده، أعني: عند السَّكاكي، إلاَّ تقدير كون النكرة مؤخَّرةً في الأصل؛ لأنَّ الكلام في النكرة الخالية عن جميع المخصصات[4]، ولو انتفى تخصيصه لم يقع مُبتدأ لأنه ليس على شرط المُبتدأ، قوله: (فإنَّه يجوز وقوعُهُ مبتدأً من غير اعتبار التخصيص)؛ أي فلا يجوز أن يقال: كان أصلُ زيدٍ قامَ: قامَ زيدٌ، على أنَّ فاعل قامَ ضميرٌ مستكنٌ فيه وزَيدٌ بَدَل؛ فقُدِّمَ إذ لا ضرورة إلى ذلك.

والحاصل أنَّ الكلام في المنكِر يُردَّد بين وجهين بعيدين:

– أحدهما أن يُجعل المنكِر مبتدأً نكرةً من غير تقديم وتأخير.

– والآخر أن يُحمَلَ أصلُ الكلام على نحو: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجوَى الذِينَ ظَلَمُوا﴾[5].

فيجوز الحملُ على الوجه الأول لإفادةِ التحقيق، وأخرى على الوجه الثاني لإفادةِ التخصيص، لكن الوجه الأول أبعَدُ لأنَّ كون المبتدأ نكرةً مستبعدٌ بُعداً مكشوفاً، بخلاف الثاني؛ لأنَّ كون الاسم الظاهر بدلاً من المُضمر المُستتر غير مُستبعدٍ بُعداً مكشوفاً؛ وإن كان

---

[1] – في ن(س): مسندًا.

[2] – الآية: ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ﴾؛ الأنبياء/3.

[3] – في ن(ف): مسوغٌ.

[4] – في ن(ف): المخصوصات.

[5] – الآية السابقة: الأنبياء/3.

قليلاً نظائرُهُ بخلاف المُعرف فإنَّ تردد الكلام فيه بين أمرٍ بعيدٍ وأمرٍ شائعٍ مستفيضٌ، والأولى حملُ الكلامِ على الوجه الشائعِ لا على الوجه البعيد، [76ظ] وبخلافِ المُضمر فإنَّ احتمال الاعتبارين فيه على السواء، لأنه إن جُعل مبتدأ في الأصلِ كان على شرطه، وإن جُعل في الأصلِ تأكيداً للفاعل كان ذلك أيضاً شائعاً، إذ تأكيدُ المُضمر كثيرٌ مع أنه لا يلتبس بالفاعل على تقدير التخيير، قوله: (هذا الوجه البعيد)؛ أي: جعلُهُ مِن باب: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجوَى﴾[1]، الإبدال بخلاف المعرَّف فإنه لا ضرورة تُلجئُ إليه فيه، قوله: (يُقدَّرُ الأصل جَاءَنِي رَجُلٌ)؛ أي: بالقوة لا أنه بالفعل، كذلك حتى يلزم إبراز الضمير في المثنى والمجموع، قوله: (فليُتَأمَّل)؛ أي: أنه مُجرَّد اعتبار لا أنه بالفعل.

قوله: (دون قولهم: شَرٌّ أهَرَّ ذَا نَاب[2])؛ أي: فإنَّه لا يُقدَّر فيه التأخير بل عمل[3] على وجه الابتداء الوجود[4] المانع من تخصيص الجنس وتخصيص الواحد، قوله: (لأنَّ المُهرَّ لا يكون إلاَّ شرًّا)؛ إذ: ظهور الخير للكلب لا يُهرِّه؛ فلا يكون السَّامع متردداً بين أن يكون المُهرُّ شراً أو خيراً، قوله: (عن استعمال هذا الكلام)؛ أي: قولهم: (شرٌّ أهرَّ ذَا ناب)، قوله: (بتخصيصه)؛ أي: بتخصيص هذا القول حيث تأوّله بـــــــ: (مَا أهرَّ ذَا ناب إلاَّ شرٌّ)، وليس هذا التقدير؛ لأنه في الأصل مؤخرٌ مقدمٌ للتخصيص؛ لأنَّ شرطَ تقدير التأخير مفقودٌ في هذا المثال على قوله، قوله: (بين قولهم بتخصيصه وقولنا بالمنع)؛ أي: التوفيق بين قول الأئمة بتخصيص: (شَرٌّ أهَرَ ذَا ناب)؛ وقول السَّكاكي بعدمه للمانع، قوله: (تفظِيعُ شأنِ الشَّرِّ بتنكِيرِهِ)؛ لأنَّ التنوين فيه للتهويل والتَّفظِيع، قوله: (شَرٌّ عظيمٌ فظيعٌ)؛ أي: شديدٌ شنيعٌ [77و] جاوز المقدار، قوله: (فيكون تخصيصاً نوعياً)؛ أي: فيرجع التخصيص إلى النوع وهو كونه فظيعاً لا غير فظيعٍ، لا إلى الجنس وهو كونه شراً لا خيراً، ولا إلى الإفراد وهو كونه واحدٌ لا إثنين؛ وحينئذٍ صحَّ ما قالوا وما قاله.

---

[1] – الآية السابقة.

[2] – مثل عربي شهير.

[3] – في ن(س): حُمل.

[4] – في ن(س): الوجه.

قوله: (فيما ذهب إليه السَّكاكي)؛ أي: من الاحتجاج على ما ذهب إليه، إذ الفاعلُ اللفظيُّ أي في نحو: زَيدٌ قَامَ، والمعنوي أي في نحو: أنا قُمتُ، قوله: (في امتناع التقديم)؛ أي: في تقديمها على عاملها، قوله: (ما دام الفاعلُ فاعلاً والتابع تابعاً)؛ لأنه كما لا يجوز تقديم الفاعل على عامله لا يجوز تقديم تابعه على عامله أيضاً، وإلاَّ لم يكن التابع تابعاً[1]، قوله: (بل امتناعُ تقديم التابِعِ أولى)؛ لأنَّ تقديم الفاعل ليس فيه إلاَّ التقديم على العامل خاصة، وتقديم التابع فيه تقدُّم المعمول على عاملِهِ والتابِعِ على متبوعِهِ فهو أشنع، قوله: (دون اللفظي تحكم)؛ أي: ترجيحٌ بلا مُرجِّحٍ، قوله: (وكذا تجويزُ الفسخِ في التَّابعِ)؛ بأن يقال: عند التأخير يكون تابعاً، أمَّا عند التقديم فلا يبقى تابعاً، لا ما نقول[2]: إذا جاء ذلك في التابع فلِمَ لا يجوزُ في الفاعل أيضاً أن يكون عند التأخير فاعلاً وعند التقديم لا يبقى فاعلاً؟

والجواب: أنَّ تقدُّم الفاعل اللفظي مع تجرده عن وصف الفاعلية ممنوعٌ لأنه لم يُعهد في كلامهم مثل هذا التقديم، وأمَّا تقديم التابع مع تجرده عن وصف التابعية فغيُر ممنوعٍ لأنه أمرٌ معهودٌ في كثيرٍ من المواضع نحو: جَردُ قطيفَةٍ وأخلاقُ ثيابٍ، قوله[3]: [77ظ] (إلاَّ في المعطوف في ضرورة الشِّعر)، كقوله:

عليكِ ورحمةُ الله السَّلام[4]

لكن يُشترطُ أن لا يتقدَّم المعطوف على العامل، قوله: (فمنعُ هذا مكابرةٌ)؛ أي: فمنعُ امتِناعِ تقديمِ التَّابعِ حالَ كونه تابعاً مَحضُ مُكابَرةٍ فلا يُسمَع، قوله: (لأنَّ هذا اعتبارٌ مَحضٌ)؛ لا أنه مُحققٌ بالفعلِ حتى يلزم منه خُلو الفعل عن الفاعل، فالتعليلُ بذلك ليس بشيءٍ، قوله: (لحصوله[5])؛ أي: لجواز حصول التخصيص فيه، قوله: (كما ذكر السَّكاكي)؛ أي: في "شَرِّ

---

[1] – جملة: لأنه كما لا يجوز ... والتابع تابعاً، سقطت من ن(س)، ومقدار السقط سطر كامل.

[2] – في ن(س): لأنا نقول.

[3] – لفظة: قوله؛ سقطت من ن(س).

[4] – الشطر من بيت الأحوص، وهو في الحلل في شرح أبيات الجمل، ص32؛ وتمامه:
ألاَ يَا نَخلَةً مِن ذَاتَ عِرقٍ .... عَلَيكِ وَرَحمَةُ الله السَّلاَم.

[5] – في ن(س): لمحصوله.

أَهَرَّ ذَا نَابٍ"، قوله: (من التهويلِ وغيرِهِ)؛ بيانٌ لِغيرِهِ، قوله: (والسَّكاكي، وإن لم يُصرِّح)؛ جوابٌ عن سُؤالٍ مُقدَّرٍ تقديره: كيف يُردُّ على السَّكاكي ما ذكره المُصـــ[1] مع أنه لم يُصرح بحصر التخصيص في اعتبار التقديم والتأخير؟ قوله: (لفواتِ شرطِ الابتداء)؛ أي: بالنكرة وهو: تخصيصها بوجه ما، قوله: (ذلك الوجه البعيد)؛ وهو كون: رجلٌ؛ في المثال ونحوه، كان قبل التقديم بدلاً من الضمير المستكن في الفعل؛ فلو أخِّرَ لكان بدلاً من الفاعلِ لا فاعلاً لفظاً، قوله: (لِئلاَّ يكون المبتدأ نكرةً مَحضةً)؛ عِلة لارتكاب الوجه البعيد، قوله: (يزعم أنه)؛ أي: رجلٌ[2] نحو: جَاءَنِي رَجُلٌ، قوله: (بَدَلٌ مُقدَّمٌ)؛ أي: باقي[3] مع تقديمه على صفة البدليَّة لا أنه[4] بعد التقديم صار مبتدأً والجملةُ فعليةً كما كانت قبل تقديم النكرة على زعم هذا البعض، قوله: (ويتمسك في ذلك)؛ يعني استدلَّ ذلك البعضُ على ما زعمه بتلويحاتٍ واحتمالاتٍ بعيدةٍ من كلام السَّكاكي في مواضع من كتابه، قوله: (وبما)؛ أي: [78و] وتمسك أيضاً بِما وقع من السَّهو[5] للشَّارح العلاَّمة في شرح "المفتاح".

قوله: (إنَّ المرفوع يحتمل)؛ أي: المرفوع المتقدم وهو: زيدٌ في المثال الأول، وعمروٌ في المثال الثاني؛ يحتمل أن يكون فاعلاً مقدّماً، ويحتمل أن يكون بدلاً مقدّماً، قوله: (ولا يُلتَفَتُ إلى تصريحاتهم إلى آخره)؛ ومن العجب أنَّ ذلك البعض تمسك فيما زعمه بتلويحاتٍ بعيدةٍ، قوله: (ولم يلتفت) أي: ذلك البعض على صيغة بناء الفاعل إلى تصريحاتهم بالمنع حتى صرح الشَّـــ[6] العلامة بمنع تقديم[7] التَّابع باقياً على وصف التبعيَّة على متبوعه، حيث قال: الفاعل هو الذي لا يتقدم إلخ، فقوله: ولا يلتفت بِجَرِّ ما قبل الأخيرِ)؛ معطوفٌ على قوله:

---

[1] – في ن(س): المُصنِّف.

[2] – في ن(ك): رجلاً.

[3] – في ن(س): أي: باقٍ.

[4] – في ن(ث): لأنه.

[5] – في ن(ف): سهو من الشارح.

[6] – في ن(س): الشَّارح.

[7] – في ن(س): بالمنع لتقديم.

(يتمسك)؛ وموقع هذا الكلام تعجبٌ وتشنيعٌ على ذلك البعض وسوء فهمه، قوله: (من حيث هو تابعٌ)؛ احترازاً من التّابع الأعم فإنه قد ينفكُّ عن المتبوع كالحرارة للنار؛ فإنها قد توجد بالشمس أو الحركة ومن نحو: جَردُ قَطِيفَةٍ وأخلاقِ ثوب؛ فإنَّه: وإن كان جرد قولك: قطيفةٌ جردٌ؛ صفةُ قطيفةٍ دالاً على معنىً فيها لكنه الآن يُقصد به الوصفيَّة.

قوله: (ثم لا نسلّم؛ امتناع أن يُراد واردٌ على قول السَّكاكي)؛ فلا امتناع أن يُراد[1]: المُهرُّ شَرُّهُ خَيرٌ، قوله: (كيف استبعادٌ وإنكارٌ)؛ لِمنع السَّكاكي تَخصيصَ الجنسِ في المثال المذكور)؛ أي: كيف يَمتنع مع أنه لا دليل على منعهِ نقلاً ولا عقلاً؛ والحالُ أنَّ الشَّيخ عبد القاهر [78ظ] وهو من يُسمع له في هذا الشأن، بل هو الإمام المُقدَّم في هذا الفنِّ، أجاز أن يكون المثال المذكور لتخصيص الجنس، حيث قال: قُدِّمَ شَرٌّ لأنَّ المعنى أنَّ الذي أهَرَّهُ من جنس الشَّرِّ لا مِن جنسِ الخير، قوله: (ثم قال السَّكاكي لفظه[2])؛ ثم هنا لمجرد التعقيب في الذكر؛ لأنَّ بحث السَّكاكي عمَّا يذكره المُصـــ[3] بعدُ مقدّم على ما ذكره، قوله: (منه قيل: هو قائمٌ)؛ أي: المُقيد[4] للتقوِّي، قوله: (أي لتضمن[5] قائمٌ الضمير)؛ أي: الضمير الرَّاجع إلى زيدٍ؛ لأنَّ هذا الضمير صرف[6] قائمٌ إلى المبتدأ ثانياً فيكتسي الحكم قوة، قوله: (مثل: قَامَ؛ بنصب) مثل: صفةٌ لِمصدرٍ محذوفٍ؛ أي: تضمُّناً مثل تضمُّنِ قائمٌ[7]، قوله: (فيه)؛ أي: فبالضمير في قائمٌ، قوله: (بالخالي عنه)؛ أي: بالاسم الجامد الذي لا يَحتملُ ضميراً البتَّةَ، قوله: (وبهذا الاعتبار، قال: يقرب[8])؛ يعني: قائمٌ المتضمِّنِ للضمير له جهتان:

---

[1] – في ن(ف): المراد.

[2] – في ن(س): لفظةً.

[3] – في ن(س): المُصنِّف.

[4] – في ن(س) وفي ن(ك): المفيد.

[5] – في ن(س): أي لتضمين.

[6] – في ن(س): ضرف؛ ولعله تصحيف من الناسخ.

[7] – في ن(س): تضمّن قام.

[8] – في ن(ف): يعرف.

– جهةً يشبّه بها الفعل؛ وهي: تحمّله للضمير.

– وجهةً يشبه بها الاسم الجامد؛ وهي: عدم تغييره في الحالات الثلاث.

فكأنه لا ضمير فيه:

– فبالأولى: قربٌ من قبيل تقوِّي الحكم.

– وبالثانية: بُعدٌ عنه فلم يكن نظيره، فلأجل هذا جعله قريباً ولم يجعله نظيراً.

قوله: (وشَبَّهه)؛ بفتحِ الشِّينِ المُعجَمَة والبَاءِ الموحدة؛ مصدرٌ مضافٌ فإلاَّ[1] بكسرِ السِّينِ[2] وسكونِ الباءِ كما توهم، قوله: (فالأول[3])؛ أي: كونه مُشعراً[4] بأنَّ فيه شيئاً من التقوِّي لتضمُّنهِ الضمير الراجع إلى المبتدأ، قوله: (والثاني)؛ أي: كونهُ ليسَ مثل التقوِّي لِشبهه [79و] بالخالي عن الضمير حتى كأنه لا ضمير فيه أصلاً، فلذا قال: تُعرَبُ[5] ولم يقُل نظيره، قوله: (أي[6] ولشبهه)؛ أي: شبَّهَ قائمٌ؛ المتضمن للضمير بالاسم الخالي عن الضمير في عدم التغير في التكلم والخطاب والغيبة، قوله: (لم يحكم بأنه)؛ أي: مثل قائمٌ مع الضمير وكذا مع فاعله الظاهر أيضاً، جملة هذا الإطلاق ليس على صرافته لأنَّ اسم الفاعل مع فاعله في بعض المواضع، كما إذا وقع مبتدأ وما بعده فاعل سَدَّ مسدَّ الخبر نحو: أقائمٌ الزيدان؟[7] أو وقع صلة الموصول نحو: جَاءَ الذِي قَائِمٌ أبُوهُ، فإنه غير ذلك؛ ونحوه من قبيل الجملة لا من قبيل المفرد، قوله: (مثل: جَاءَ[8] رَجُلٌ قَائِمٌ، وأنتَ[1] وَرَجُلاً قَائِماً، ومَرَرتُ[2] بِرَجُلٍ قَائِمٍ)؛ يعني: لو كان

---

[1] – في ن(س): لا.

[2] – في ن(س): الشِّين.

[3] – في ن(ك): الأولى.

[4] – في ن(ك): مشتق.

[5] – في ن(س): يقرُبُ.

[6] – لفظة: أي؛ سقطت من ن(س).

[7] – في ن(س): نحو: جاء قائم الزيدان.

[8] – لفظة: جاء؛ وردت مدرجة في متن ن(أ) ولكن بنسخ أدقّ من الأصل، و لم ترد في ن(س) و(ف).

مع فاعله جملةً لما تغير إعرابه؛ لأنَّ خبر الجملة لا يتغير إعرابه بدخول العوامل على الجملة، وفي قولنا: في البناء نظر، لأنَّ الجملة من حيث هي لا تستحق إعراباً ولا بناءً.

قوله: (الذي يرى تقديمَه على المسند)؛ أي: على الخبر الفعلي؛ يعني من الأسباب المقتضية لتقديم المُسند إليه بلفظٍ: مثل وغير إذا استعمل على سبيل الكناية لا على سبيل التصريح، قوله: (على سبيل الكناية)؛ أي: لا يُقصدُ بلفظ "مثل" ولفظ "غير" إنسانٌ معينٌ بل يقصد بهما[3] غير معيَّن؛ أي: كل إنسان يعرض مثلك في الصفة لا يبخل، وكل من هو مغايرٌ لك كائناً من كان لا يجود، وإذا نفي الجُود من غير [79ظ] المخاطب مثلاً: ثَبَتَ للمخاطب ضرورةُ أنَّ الجُودَ موجودٌ ولابد له من عَلَمٍ يقوم به وهو المخاطب، قوله: (بمعنى[4] أنتَ لا تَبخَل)؛ يعني: أنَّ من تماثُلِ[5] المخاطب لابد وأن يشاركه في أخصِّ أوصافه وذلك الوصف هو عِلَّة نفيِ البخل عن المماثل وهي موجودة في المخاطب، فيلزم نفي البخل عنه لوجود ذلك الوصف فيه، قوله: (عمَّن كان على صفته)؛ أي: عن كلِّ من كان على صفة المخاطب كائناً مَن[6] كان، قوله: (مِن غير قصدٍ إلى مُماثلٍ)؛ أي: إلى إنسانٍ مُعيَّنٍ مُماثلٍ للمخاطب، قوله: (لزم نفيه عنه)؛ أي: لزم نفيُ البخل عن المخاطب وإثبات الجود له بنفيه؛ أي: الجودَ عن غيرِهِ؛ أي: غيرَ المخاطبِ، قوله: (مع اقتضائِهِ مَحلاًّ)؛ أي: مع أنَّ الجودَ موجودٌ؛ فيقتضي محلاً يقوم به وهو المخاطب؛ إذ الغرض: نفيُهُ عن كلِّ من يغاير المخاطب؛ فثبت الجود له بطريق الكناية التي هي أبلغُ من التصريح؛ لأنَّ الكناية كدعوى الشَّيءِ سببية[7]، والتصريح فيه

---

[1] – لفظة: أنت؛ وردت مدرجة في متن ن(أ) ولكن بنسخ أدقّ من الأصل، و لم ترد في ن(س) و(ف).

[2] – جملة: مررتُ؛ وردت مدرجة في متن ن(أ) ولكن بنسخ أدقّ من الأصل، و لم ترد في ن(س) و(ف).

[3] – في ن(س): بكل منهما.

[4] – في ن(ف): فمعنى.

[5] – في ن(س): يُماثل.

[6] – في ن(ك): ما.

[7] – في ن(س): ببينه.

دعوى[1] الشَّيءِ مِن غير بَيِّنةٍ؛ فالكناية أبلغُ من هذه الحيثية بهذين التركيبين)؛ يعني: لفظ مثل، ولفظ غيره[2]؛ لأنهما كنايتان عمَّا أضيف إليه من غير تعريضٍ، والكنايَةُ أبلغ من التصريح[3]، قوله: (لأنَّ الغرض هما[4])؛ أي: بلفظ "مثل"، و"غير" إثبات الحكم لما أضيفا إليه بطريق الكناية، قوله: (والتقديم)؛ أي: وتقديم المثل والغير الموجب لتقوِّي الحكم بواسطة تكرار الإسناد أعونُ على هذه [80و] المبالغة المقصودة.

قوله: (كان مقتضى القياس أن يجوز التأخير)؛ لأنك إذا قلت: لا يبخل مثلُكَ ولا يجود غيرُكَ، يحصل به المعنى المذكور أيضاً، لكن لم يرد الاستعمال إلاَّ على التقديم، قوله: (قيل: وقد يقدَّم الغرض من فك[5] هذا القبيل)؛ وتقديره: ورود الاعتراض عليه كما بينه المُصـــ[6] بقوله: (وفيه نظر)؛ لأنَّ النفي عن الجملة إلخ[7]، قوله: (دالٌ على العموم)؛ أي: عموم السلب؛ وهو: نفي الحكم عن كلِّ فردٍ والمقام يقتضيه، قوله: (نحو: كلُّ إنسانٍ لَم يَقُم)؛ بتقديم المسند إليه؛ وهو ما أضيف إليه "كلٌّ" فإنه يفيد عموم السلب وشمول النفي لكلِّ فردٍ من أفراد الإنسان، قوله: (بخلاف ما لو أُخِّر)؛ أي: أُخِّر المُسند إليه المسوَّرُ بِـــ"كلٌّ" عن المسند، قوله: (فإنه)؛ أي: تأخير المسند إليه المسوَّر بـــ"كلٌّ" يفيد نفي الحكم عن جملة الإفراد؛ أي: عن مجموع الأفراد من حيث المجموع لا عن كلِّ فرد؛ فلفظ "كلٌّ" في الصورة الأولى؛ أعني: في قولنا: كلُّ إنسانٍ لَم يَقُم؛ مجموعي[8]، وإذا ثبت ذلك:

– فالتقديم يفيد عموم السَّلب وشمول النفي لكلِّ فردٍ.

---

1 – في ن(س): والتصريح كدعوى.

2 – في ن(س): ولفظ غير.

3 – في ن(ث): الصريح، وهو تصحيف من الناسخ فيما يبدو.

4 – في ن(س): بهما.

5 – في ن(س): من قال.

6 – في ن(س): المُصنَّف.

7 – في ن(س): إلى آخره.

8 – في ن(س): عندي.

– والتأخير لا يفيد ذلك بل يفيد سلب عموم الإيجاب ونفيَ شمولِهِ لكلِّ فردٍ.

قوله: (وذلك)؛ أي: الذي قيل مِن: أنَّ التقديم يُفيد العموم والتأخير يُفيد نَفيَ الحكم عَن جملة الإفراد[1] والتقديم يُفيد عموم السَّلب، والتأخير يُفيدُ سلب العموم، قوله: (لئلاَّ يلزم ترجيح التأكيد)؛ وهو: تقرير المعنى الحاصل قبله على التأسيس؛ وهو: إفادة معنىً آخر لم يكن حاصلاً قبله. [80ظ]

إن لم يُفد التقديمُ العمومَ في الصورة الأولى والتأخيرُ التَّخصيصَ في الصورة الثانية؛ وهو أن يكون يعني: لفظ كلٌّ لأجل إفادة معنىً آخر لم يكن حَصَلَ مِن قَبلُ، قوله: (مَع أنَّ التأسيس راجحٌ)؛ يعني: وترجيح التأكيد على التأسيس باطلٌ؛ لأنَّ التأسيس أصلٌ والتأكيد فرعٌ عليه[2]، قوله: (لأنَّ الإفادة)؛ أي: لأنَّ التأسيس إفادةٌ والتأكيد إعادةٌ، وحمل الكلام على الإفادة[3] خيرٌ من حمله على الإعادة.

قوله: (أمَّا في صورة التقديم)؛ أي تقديم المسند إليه المسوَّر بكلٌ، قوله: (موجبَةٌ)؛ أي: قضيَّةٌ موجبَةٌ[4]؛ أمَّا الإيجاب، أي: (أمَّا كونها قضيَّةً موجبةً فلأنه إلخ)، لا أنه حكم فيها بنفي القيام، قوله: (لأنَّ حرف السلب وقع جزءاً من المحمول عليه)، لقوله: (حكم فيها بثبوت عدم القيام لإنسان)، قوله: (وأمَّا الإهمال)؛ أي: وأمَّا كونها قضيّةً مهملةً، قوله: (ما يدلُّ على كمِّيَة الإفراد)؛ وهو: المراد بالسوَّرِ؛ يعني: لم يقترن بوصفها[5] بالسُّور، قوله: (مع أنَّ الحكم فيها على ما صَدَقَ عليه الإنسان)؛ احترازاً مما كان الحكم فيه على الطبيعة فإنَّها لم تكن مهملةً بل طبيعيةً، قوله: (وإذا كان إنسانٌ لم يقم إلخ)؛ أي وإن ثبت ذلك، قوله: (نَفَى القيام

---

[1] – في هامش ن(أ): أي بعضها.

[2] – جملة: "ترجيح التأكيد على التّأسيس باطلٌ لأنَّ التأسيس أصلٌ والتأكيد فرعٌ" جاءت في هامش ن(ف) مطرّزة بلون أحمر عريض وفاقع.

[3] – في ن(س): الإعادة.

[4] – في ن(س): موجبة إلخ.

[5] – في ن(ك): موضوعها.

عن جملة الأفراد)؛ أي: عن المجموع من حيث هو مجموع؛ فلا يُنافي أن يكون ثابتاً للبعض لأنَّ نفي القيام عن كلِّ فردٍ من تنافي[1] ثبوته للبعض.

قوله: (لأنَّ الموجبة المهملة إلخ)؛ إشارةٌ إلى بيان [81و] الملازمة في الصورة الأولى نحو:كلٌّ إنسانٍ لَم يَقُم، ولفظ كلٌّ في هذه عددي[2] عند وجود الموضوع، إنَّما قُيد بذلك لأنَّ السَّالبة لا تقتضي وجود الموضوع، بمعنى: أنهما أي: الموجبة المهملة المعدولة المحمول، والسالبة الجزئية؛ متلازمان في الصدق؛ فكلّ ما صدقت عليه أحدهما[3] صدقت عليه الأخرى، قوله: (لأنه قد حكم في المهملة بنفي القيام إلخ)؛ بيانٌ للملازمة بين الموجبة المهملة المعدولة المحمول، وبين السالبة الجزئية[4]، قوله: (وأيّاً ما كان يصدق نفيُ القيام عن البعض)؛ إلاَّ أنه على التقدير الأول: يكون: بالتضمُّن، وعلى التقدير الثاني يكون: بالمطابقة، قوله: (وكلما صدق نفي القيام عن البعض)؛ أي: كلّما حذفت[5] السالبة الجزئية[6]، قوله: (صدق نفيه عما صدق عليه الإنسان في الجملة)؛ أي: صدقت الموجبة المهملة المعدولة المحمول، قوله: (فهي)؛ أي: الموجبة المهلمة المعدولة المحمول، قوله: (عن الجملة)؛ أي: جملة الإفراد، قوله: (إمَّا بنفي الحكم عن كلِّ فردٍ)؛ لأنه إذا انتفى الحكم عن جميع الأفراد فقد انتفى عن بعضها، لأنَّ تأنيث الكلِّ[7] فقد ثبت للبعض بالضرورة.

قوله: (وأيّاً ما كان يلزمهما نفي الحكم عن جملة الإفراد)؛ وعلى كلا التقديرين المذكورين يلزم السَّالبة الجزئية[8] الموجبة المهملة المعدولة المحمول، قوله: (دون كلّ فردٍ)؛ لأنَّ

---

[1] – في ن(س): حتى لا يتأتى تبوثه، وفي ن(ف): حتى ينافي.

[2] – في ن(س): عدمي.

[3] – في ن(س) و(ف): إحداهما.

[4] – في ن(س) و(ف): الجزءية.

[5] – في ن(ف): صدقت.

[6] – في ن(س) و(ف): الجزءية.

[7] – في ن(س): لأنَّ ما بتَّ للكل.

[8] – في ن(س) و(ف): الجزءية.

نفي الحكم في كلِّ واحدٍ من الموجبة المهملة المعدولة المحمول، والسالبة الجزئية؛ يحتمل أن يكون من كل واحدٍ من الأفراد، [81ظ] ويحتمل أن يكون عن جملة الإفراد، والاحتمال الأول يستلزم الثاني، ولذلك قال: المستلزمة من غير عكس، فيُحمل على ما هو المحقق وهو إفراد[1] الجملة[2].

قوله: (وإذا كان إنسانٌ لَم يَقُم)؛ أي: وإذا ثبت أنَّ معنى قولنا: إنسانٌ لَم يَقُم، بدون لفظ "كل" نُفِيَ القيام عن جملة الإفراد إلخ، قوله: (فلو كان بعد دخول كلّ؛ أيضاً معناه كذلك)؛ أي: نُفِيَ الذي هو القيام عن جملة الإفراد لا عن كلِّ فردٍ فرد، كان لفظ "كل" لتأكيد المعنى الأول لا لتأسيس معنىً آخر، فيجب أن يُحمل الكلام بعد دخول "كلّ" على نفي القيام عن كل فردٍ فرد ليكون معنى الكلام بعد دخولها غيره قبله، فيكون كلٌّ لتأسيس معنىً آخر يُرجى[3] للتأسيس على التأكيد، قوله: (وأمَّا في صورة التأخير المسند إليه[4] عن المسند، لأنَّ قولنا: لم يقم إنسانٌ إلخ)، قوله: (والسالبة المُهملة، نحو: لَم يَقُم إنسَانٌ)؛ إشارةٌ إلى بيان الملازمة في الصورة الثانية وهي: لَم يَقُم كُلُّ إنسَانٍ، ولفظ "كلٌّ" في هذه مجموعيٌّ، قوله[5]: (نحو: لا شيء من الإنسانِ بقائمٍ)؛ يعني: أنَّ السَّالبة المُهملة نحو: لَم يَقُم في قوة السالبة الكلية، نحو: لا شيء من الإنسانِ بقائمٍ، فإنَّ كل واحدةٍ منهما تستلزم نفي الحُكم عن كلِّ واحدٍ من أفراد الإنسان، ولذا قال المُصـــ[6]: المقتضية، لأنها بصريحها تقتضي ذلك، قوله: (ولَمَّا كان هذا)؛ أي: كون السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية مخالفة لِمَا عندهم، أي لقواعدهم، [82و] حيث صرَّحوا بأنَّ المهملة مُطلقاً، أي: سالبةً كانت أو موجبةً معدولةً؛ أي: محصلة في قوة الجزئية.

---

[1] – في ن(ف وفي ن(ك): النفي عن.

[2] – في ن(س): وهو النفي عن الجُملة.

[3] – في ن(س) و(ف): ترجيحاً.

[4] – في ن(س): للمسند إليه.

[5] – سقطت لفظة "قوله" في ن(س).

[6] – في ن(س): المُصنِّف.

قوله: (بيَّنَهُ بقوله: لوُرودِ موضوعها)؛ أي: وإنَّما كانت السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية لوُرود موضوعها إلخ، قوله: (أي موضوع المهملة)؛ يعني: موضوع السالبة المهملة[1] وهو: نكرة، قوله: (فإنه يفيد نفي الحكم عن كلِّ فردٍ)؛ وإذا كان كذلك فيكون: لَم يَقُم إنسانٌ؛ في تقدير[2]: لَم يَقُم واحدٌ من آحاد الإنسان، قوله: (معناه نفي القيام عن كل فردٍ)؛ أي: معنى عموم السلب وشمول النفي، قوله: (فلو كان بعد دخول كل أيضاً كذلك)؛ أي: فلو كان: لَم يَقُم كلُّ إنسَانٍ بعد دخول كلٌّ عليه، معناه أيضاً نفي القيام عن كلِّ فردٍ، قوله: (كان "كلٌّ" لتأكيد المعنى الأول)؛ أي: المعنى الحاصل قبل دخولها، قوله: (فيجب أن يحمل التركيب المذكور بعد دخول "كلٌّ" عليه)، قوله: (على نفي القيام عن جملة الإفراد)؛ يعني: يحمل على نفي الحكم عن جملة الإفراد من حيث الجملة؛ أعني: يُحمل على سلبِ العموم ونفيِ الشمول لئلاَّ يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس، قوله: (إلاَّ أحد هذين المعنيين)؛ يعني: أنَّ لفظ كلٌّ لا يخلوا عن إفادة أحد معنيين[3]:

– إمَّا عموم السلب وشمول النفي؛ وهو: سلب القيام عن كل فردٍ من أفراد الإنسان.

– وإمَّا سلب العموم ونفي الشمول؛ وهو: سلب القيام عن مجموع أفراد الإنسان.

وجملتها: لا "كل" فردٍ فرد؛ فلا يُنافي ثبوت القيام لبعض الأفراد؛ لأنَّ المنفيَّ هو ثبوته للمجموع من حيث هو مجموع؛ فيصدق بنفيه عن "كلِّ" فردٍ فرد وبِنفيهِ على البعض، قوله: (يثبت الأمر[4] [82ظ] ضرورة)؛ لأنَّ الغرض أنَّها مانعة الخلو، فإذا تعذَّر أحد المعنيين المذكورين تعين الآخر، وهاهنا قد تعذَّر حملها على عموم السلب وشمول النفي لِمَا تقدَّم من ترجيح التأكيد المرجوح على التأسيس الرَّاجح؛ فتعين حملها على سلب العموم ونفي الشمول، قوله: التقديم بدون كلٌّ، نحو: إنسانٌ لَم يَقُم، لسلب القيام عن جملة الإفراد من

---

[1] – في ن(ف): إلى المهملة.

[2] – في ن(ف): تقديم.

[3] – في ن(ك): القسمين.

[4] – في ن(س) و(ف): الآخر.

حيث الحُكم[1]، قوله: (والتأخير)؛ أي: تأخير المُسند إليه بدون كلٌّ أيضاً نحو: لَم يَقُم إنسَانٌ[2]، قوله: (لعموم السلب وشمول النفي)؛ أي: لنفي القيام عن كلِّ واحدٍ من أفراد الإنسان، قوله: (بعد دخول كلٌّ)؛ يعني: في صورة التقديم والتأخير نحو: كلٌّ إنسانٍ لَم يَقُم، ولَم يَقُم كُلٌّ إنسَانٍ، قوله: (يجب أن يعكس هذا)؛ أي: يعكس الحكم الذي كان لهما قبل دخول كلٌّ، وذلك بأن يُحمل كلٌّ إنسَانٍ لَم يَقُم على عمومِ السَّلب وشمول النَّفي، وقد كان قبل دخول كل ٌلسلبِ العموم ونفيِ الشُّمول، وقد كان قبل دخول كلٌّ للسلب وشمول النفيِّ؛ ليكون كلٌّ أفاد معنىً لم يكن حاصلاً قبل دخوله فتُعدَّ مؤسسةً لا مؤكّدةً، وفيه كذا وفي هذا القول.

قوله: (كان النفي عن الجملة إلخ)؛ فالنفي وما يتعلق به من معطوفٍ ومعطوفٍ عليه في موضع اسم إنَّ وقوله: (إنَّما أفاد الإسناد إلخ)؛ في موضع رفعِ خبرها، وقوله: (إنَّما أفاده)؛ أي: ذلك النفي في الصورتين، قوله: (لأنَّ إنساناً صار مضافاً إليه)؛ فلم يبق مسنداً إليه بل المسند إليه هو المضاف الذي هو لفظ كلٌّ، قوله: (يكون كلٌّ تأسيساً لا تأكيداً).

حاصلُهُ: أنه لو سلم أنَّ المعنى بعد دخول كلٌّ من الصورتين هو: المعنى قبل دخولها؛ لم يلزم أن يكون كلٌّ تأكيداً [83و] كما زعم هذا القائل؛ لأنَّ التأكيد لا يُزيل الإسناد الذي في الأصل بل يُقرره؛ لأنَّ التأكيد لفظٌ يفيد تقوية ما يفيده لفظٌ آخر وهاهنا ليس كذلك، قوله: (ولا يخفى أنَّ هذا)؛ أي: هذا المنع الذي أورده المنظر إنَّما يتم له[3]، قوله: (أن يُراد التأكيد الاصطلاحي)؛ وهو: لفظٌ يفيد تقوية ما يفيده لفظٌ آخر.

قوله: (لو أريد بذلك)؛ أي بالتأكيد، قوله: (كان حاصلاً بدونه)؛ أي بدون "كلٌّ"، وهذا التأكيد غير الاصطلاحي، قوله: (وحينئذٍ يتوجه ما أشار إليه)؛ أي: وحين ظهور اندفا ع المنع المذكور يتوجه على هذا القائل منعٌ آخر على تقدير أن يكون معنى التأكيد أن يكون

---

[1] – في ن(ف): الجملة.

[2] – في ن(ك): كل إنسان.

[3] – في ن(س): إنما يتم له إلخ.

"كلٌّ" لإفادة معنىً كان حاصلاً بدونه وهو قوله: (ولأنَّ الثانية إلخ)، قوله: (إذ إفادةُ النفي[1] عن كلّ فردٍ)؛ يعني: لما ذكر من ورود موضوعها وهو نكرةٌ في سياق النفي، قوله: (فقد أفادت النفي عن الجملة)؛ أي: جملة الإفراد، ولا يلزم الثبوت لبعض الأفراد فلا يصدق النفي عن كل فرد، قوله: (لأنَّ هذا المعنى)؛ أي جملُ: لَم يَقُم كلٌّ إنسانٍ؛ على نفي القيام عن الجملة دون كل فرد، قوله: (كان حاصلاً بدونه)؛ أي: قبل دخول كلٌّ؛ لأنَّ الحكم إذا انتفى عن كلِّ فردٍ فقد انتفى عن الجملة بالالتزام؛ فيكون كلٌّ أيضاً على زعم هذا القائل تأكيداً لا تأسيساً.

قوله: (لم يلزم ترجيح التأكيد على التَّأسيس)؛ يعني: كما زعمه هذا القائل، بل غاية ما في الباب يلزم ترجيح أحد التأكيدين[2] على الآخر، إذ لا تأسيس على كلا التقديرين بطريق الالتزام؛ لأنه يلزم نفي القيام على كل فردٍ فرد نفيه عن الجملة، قوله: (فلا يكون تأكيداً[3])؛ لاختلاف جهتي الدلالة، قوله: (إذ لو اشترط إلخ، توجيه المنظر)، قوله: (لأنَّ دلالة إنسانٌ لَم يَقُم على هذا المعنى التزامٌ)؛ أي: على نفي الحكم عن الجملة، ودلالة كلٌّ إنسانٍ لَم يَقُم [83ظ] عليه مطابقةٌ، فقد اختلف[4] جهتي الدَّلالتين فينبغي أن يكون على هذا القول تأسيساً لا تأكيداً مع أنه تأكيدٌ اتفاقاً، قوله: (ولأنَّ النكرة المنفية[5])؛ يعني: في الصورة الثانية نحو: لَم يَقُم إنسانٌ وهذا اعتراض آخر واردٌ على تسميتها مُهمَلَة، قوله: (سالبة كلية)؛ لأنه يصدق حينئذٍ السلب عن كلِّ واحدٍ واحد، قوله: (والبيانُ لابد له من مبيِّنٍ)؛ وذلك المبين هو وقوع النكرة في سياق النفي، قوله: (ولا محالة هنا شيءٌ يدل[6] إلخ)؛ وهو عموم النكرة

---

[1] – في ن(ك): نفيها.

[2] – في ن(س): أحد التأكيد..؛ ويبدوا أنه تصحيف من الناسخ.

[3] – في ن(س): تأكيدٌ.

[4] – في ن(ك): اختلفت.

[5] – في ن(س): المنفيّة النكرة.

[6] – لفظة: يدل؛ سقطت من ن(س)، وفي ن(ف): تدلّ.

الواقعة في سياق النفي، فيكون: لم يقُم إنسانٌ سالبة كلية، قوله: (سواء هذا)؛ أي: سواء أن يكون هناك شيء يدلُّ على كمية إفراد الموضوع، سواء كان بلفظ كلٌّ أو بعضُ أي جزهما[1].

قوله: (باعتبار عدم السور)؛ لأنها على ما ذكرنا يكون سورة كلية فلا وجه لتسميتها مُهملة، قوله: (بأن أخرت عن أداته)؛ أي: بأن جُعلت كلمة كلٌّ مؤخرةً لفظاً أو تقديراً عن أداة النفي، ولا تكون كلمةً معمولةً للفعل المنفي، قوله: (لأنَّ الدخول في حيِّز النفي شاملٌ لذلك)؛ يعني قوله: (إن كانت داخلةً في حيِّز النفي شاملة لَمَّا كانت فيه كلٌّ معمولةً للفعل المنفي على جهة الفاعلية والمفعولية)؛ مقدَّمَة على الفعل الذي ينتفيها[2] على جهة المفعولية[3] أو مؤخرةً عنه، ولغير ذلك[4]، والعطف بـــ"أو" يقتضي المُغايرة، فعطفُ معموله على داخلِهِ غير سديدٍ[5]، قوله: (وكذا لو عطفتها على أخرت)؛ أي: وكذا لا يصحُّ أيضاً عطف معموله على أخِّرت في قوله: (بأن أخِّرت عن أداته بتقدير فعل)؛ لأنَّ أخِّرت: فعل، ومعموله اسمٌ؛ وعطف الاسم على الفعل وبالعكس لا يصحُّ أو لا يَحسن، فالتقدير على هذا الوجه: أخرت أو جعلت معمولةً؛ وهذا وإن صحَّ من جهة اللفظ لكن لا يصح من جهة المعنى، [84و] لأنَّ التأخير عن أداة النفي أعمُّ من أن يكون معموله للفعل المنفي أوَّلاً فيكون داخلاً في المعطوف عليه فلا يصح العطف عليه بأو المقتضية للتغاير، قوله: (اللهم إلاَّ أن يُخصص إلخ)؛ هذا اعتذارٌ وتضعيفٌ، والتماسٌ[6] لتصحيح الكلام ولو بارتكاب وجهٍ بعيد وهو: أن يخصص قول المُصـــ[7] بأن أجرت[1] بالحمل على ما إذا لم تدخل أداةُ النفيِ على فعلٍ[1] عاملٍ في كلٌّ بما إذا لم يكن معمولاً للفعلِ المنفيِّ، قوله: (على ما يشعر به المثال)؛ يعني قوله قبل:

---

[1] – في ن(س) و(ف): أو بعض أو غيرهما.

[2] – في ن(ث): يقتضيها.

[3] – جملة: مقدمةً على الفعل الذي ينتفيها على جهة المفعولية؛ سقطت من ن(س).

[4] – في ن(س): أو مؤخرة أو بغير ذلك.

[5] – في ن(ف): غير شديد.

[6] – في ن(س): وإيناسٌ، وفي ن(ف): والتماسٌ.

[7] – في ن(س): المُصنِّف.

مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى المرءُ يُدرِكُهُ[3]

فإنَّ "كلٌّ"[4] مؤخَّرة عن أداة النفي وليس حرف النفي داخلاً على فعلٍ عاملاً[5] في كلٌّ، ولا هي معمولةٌ لفعلِ نفيٍ؛ وحينئذٍ لا يكون المعطوفُ عليه شاملاً للمعطوف فيصحُّ العطفُ، ولا يخفى ما فيه من دعوى التخصيص من غير مُخصَّصٍ.

قوله: (والمعمول أعمُّ)؛ أي: وإن كانت "كلٌّ" معمولةً للفعل المنفي[6] فقد يكون على جهةِ الفاعلية وقد تكون على جهة المفعولية، وإذا كانت على جهة المفعولية فقد تكون مؤخرةً على الفعل الذي يقتضيها وقد تكون مقدمةً عنه، وقد أشير إلى ذلك في المتن والشَّرح، قوله: (وما جاء[7] كلُّ القومِ)؛ أخَّر مثال الفاعل على مثال التأكيد، لأنَّ الأصل في "كلٌّ" أن تقع تأكيداً للإحاطة والشمول، ووقوعها فاعلاً قليلٌ في لغة العرب، قوله: (ففي جميع هذه الصور)؛ أي: الستِّ يكون النفي موجَّهاً إلى الشُّمول، أي: شمول النفي لجميع أفراد المسند إليه، يعني: يكون "كلٌّ" في هذه الأمثلة لسلب العموم ونفي الشمول لا لعموم السلب وشمول النفي، حتى يكون النفي متوجّهاً إلى أصل الفعل.

قوله: (وأفاد الكلام)؛ أي: الكلام الذي فيه النفي، أو[8] توجّه النفي إلى الشمول خاصة، قوله: (بثبوتِ الفعل)؛ أي: في صورة الفاعل [84ظ] كما في المثال الثاني والثالث،

---

[1] – في ن(س): أخرت.

[2] – لفظة: فعلٍ؛ سقطت من ن(س).

[3] – الشطر من بيت المتنبي، وهو في ديوانه، 235/2؛ وتمامه:

مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى المرءُ يُدركُهُ .... تَجرِي الرِّياحُ بِما لاَ تَشتَهِي السُّفُنُ.

[4] – في ن(س): كلاًّ، وفي ن(ف): كلٌّ فيه...

[5] – في ن(س): عاملٌ.

[6] – في ن(ث): معمولة للنفي.

[7] – في ن(س): أو ما جاء.

[8] – في ن(س): وتوجَّه.

قوله: (أو[1] الوصف)؛ أي: أو[2] أفاد ثبوت الوصف في خبر المبتدأ، لأنَّ الخبر صفةٌ في الحقيقة كما في المثال الأول، قوله: (ما أضيف إليه كلٌّ)؛ أي: لبعضٍ من المشمولين بها، قوله: (في المعنى فاعلاً)؛ وذلك لَمَّا وقعت فيه كلٌّ مبتدأً نحو:

مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى المَرءُ يُدرِكُهُ[3]

قوله: (أو أفاد تعلقه)؛ أي: أو أفاد الكلام تعلُّق الفعل أو الوصف به، أي: ببعضٍ من المشمولين في صورة المفعول كما في المثال الرابع والخامس، قوله: (إن كان كلٌّ في المعنى مفعولاً للفعل)؛ يعني: بأن وقعت تأكيداً للمفعول، نحو: لم آخذ الدَّراهم كُلَّها، قوله: (وذلك بدليل الخطاب)؛ أي: وإفادة الكلام ما ذكرنا في الصور المذكورة يُعرف بالذوق السليم وموارد الخطاب بها، قوله: (والحق أنَّ هذا الحُكم)؛ أي: كون هذه الصورة تفيد نفي الشمول وثبوت أصل الفعل للبعض، ليس بكلٍّ[4] بل أكثري؛ لتخلفه في بعض الموارد كالآيات[5] المذكورة في الشرح وغيرها، والجواب أنَّ ما ذكر مخصوص بما لا مانع فيه وهاهنا مانعٌ شرعيٌّ، قوله: (وإن لم تكن[6])؛ يعني: كلمة كلٌّ، قوله: (لفظاً)؛ إنَّما قُيِّد به احترازاً مما إذا تقدمت على النفي لفظاً ومعنىً؛ فإنَّ النفي حينئذٍ لم يتسلط عليه بوجه في الفرض[7] أنه حينئذٍ

---

[1] – في ن(ك): أي.

[2] – في ن(س): وأفاد.

[3] – الشطر من بيت المتنبي، السابق.

[4] – في ن(س): بِكُلِّي.

[5] – في ن(س): كالآية؛ أما المقصود بالآيات المذكورة في المختصر وهي: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾؛ الحديد/23.، وقوله تعالى: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾؛ البقرة/276، وقوله تعالى: ﴿ولاَ تُطع كُلَّ حَلاَّفٍ مَهِينٍ﴾ القلم/10.

[6] – في ن(س): وإلاَّ، أي وإن لم تكن.

[7] – في ن(س): والغرض، وفي ن(ف): والفرض.

لعموم السلب، فهو وإن تقدم لفظًا متأخرٌ معنىً لتسلُّط النَّفي عليه، قوله: (ولم[1] تقع معمولةً للفعل المنفي)؛ مخرجٌ لنحو: كلٌّ الدَّرَاهِمِ لَم آخُذ، فإنَّه وإن تقدَّمت فيه كلٌّ على النفي لفظاً لكنها معمولةٌ للفعل المنفي، فتكون داخلةً في حيِّزِ النفي، قوله: (وأفاد نفيُ أصله الفعل عن كلِّ فردٍ)؛ أي: يتوجه النفي [حَ][2] إلى أصل الفعل فيكون النفي نفياً عاماً؛ ويُناقضه الإيجاب الجزئي، بخلاف ما إذا [85و] قدِّم النفي على كلٌّ[3] فإنَّ النفي فيه نفيٌ للعموم وهو لا يُنافي الإيجاب الجزئي.

قوله: «كُلُّ ذَلِكَ لَم يَكُن»[4]؛ أي: قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم في جواب سؤاله: «كلٌّ ذَلِكَ لَم يَكُن»؛ أي لم يقع واحدٌ منهما بل صلَّيتُ أربعاً، والدليل على العموم قول ذِي اليدين في الجواب: بعض ذلك[5] قد كان، والإيجاب الجزئي وقع للسلب الكلي لا للسلب الجزئي، قوله: (على شمول النفي وعمومه)؛ أي: لكل ما أضيف إليه كلٌّ، قوله: (بوجهين)؛ أي: يستدل على أنَّ المراد بقوله صلى الله عليه وسلم: «كُلُّ ذَلِكَ لَم يَكُن»

---

1 – في ن(ث)، سقط للكلمة.

2 – هكذا في الأصل وفي ن(ف) أيضاً، وهي اختصار للفظة "حينئذ" كما يفهم من السياق، وفي ن(س): حينئذ.

3 – في ن(س): كل فرد.

4 – الحديث: «حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الْعَصْرِ، فَسَلَّمَ فِي رَكْعَتَيْنِ، فَقَامَ ذُو الْيَدَيْنِ فَقَالَ: أَقُصِرَتِ الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللهِ أَمْ نَسِيتَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ» فَقَالَ: قَدْ كَانَ بَعْضُ ذَلِكَ، يَا رَسُولَ اللهِ فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: «أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟» فَقَالُوا: نَعَمْ، يَا رَسُولَ اللهِ «فَأَتَمَّ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا بَقِيَ مِنَ الصَّلَاةِ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، وَهُوَ جَالِسٌ، بَعْدَ التَّسْلِيمِ»؛ مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج1، باب السهو في الصلاة والسجود له، الحديث 573، ص404.

5 – في ن(س): ذاك.

عموم السلب وشمول النفي بوجهين اثنين، قوله: (تخطيه للمتفهم)؛ يعني[1]: حيث اعتقد وقوع أحد الأمرين مُبهماً، قوله: (لا ينفي الجمع بينهما)؛ أي: بين ما قبل الهمزة وما بعدها، لأنَّ السائل عارفٌ بأنه لم يقع إلاَّ أحدهما فلا يحصل له جوابٌ بنفي الجمع فائدة، قوله: (إنَّما يُنافي النفي عن كلِّ فردٍ)؛ يعني: أنَّ نقيض الموجبة الجزئية هو السالبة الكلية لا الجزئية، وإلاَّ لم تتناقضا لجواز أن يُثبَتَ للبعض ويُنتَفَى عن البعض الآخر فتصدُقان معاً.

وحاصله: أنَّ الثبوت للبعض إنَّما يُنافي عموم السلب وشمول النفي لا سلب العموم ونفي الشمول، قوله: (أي على عموم النفي لكلِّ فردٍ)؛ أي: ما أضيف إليه كلٌّ، قوله: (برفع كلٌّ على معنى "لَم أصنَعَ شَيئاً" إلخ)؛ فإنه لو نصبه لأفاد تخصيص النفي بالكُلِّ، ويعود دليلاً على أنه فعل بعض ذلك الذين[2]، ومراده تنزيه نفسه عن جزءٍ منه فلذا رفعه، وإن كان الفصيح النصب في مثله، قوله: (ولهذا المعنى)؛ يعني: تنزيه نفسه عن كل جزء ما[3] تدعيه هي عليه وإن لم يصنع شيئًا منه[4] قط، قوله: (المستغني عن الإخبار[5])؛ لأنه على [85ظ] تقدير نصب كلٌّ في قوله: (كلَّهُ لَم أصنَع)؛ يكون مفعولاً مقدَّماً للفعل المنفي فلا يحتاج الفعل إلى تقدير شيء ليقع عليه لأنه قد أخذ مفعوله، قوله: (أي لم أصنعه)؛ يعني: أنَّ التقدير على رواية الرفع: (كُلَّهُ لَم أصنَعهُ[6])؛ فحذف الضمير للتخفيف، قوله: (وسيجيء بيانُهُ)؛ يعني: في باب أحوال المسند عند ذكر الحالة المقتضية لتقديمه ككونه: عاملاً أو متضمناً لِمَا له صدر الكلام.

---

[1] – لفظة: يعني؛ سقطت من ن(س).

[2] – هكذا في الأصل وفي ن(س): الذنب.

[3] – في ن(س): مِمَّا.

[4] – لفظة: منه؛ سقطت من ن(س).

[5] – في ن(ف) و(ث): الإضمار.

[6] – شطر من بيت قد مرّ آنفًا، وتمامه: قَد أصبَحَت أمُّ الخِيارِ تَدَّعِي .... عَلَيَّ ذَنباً كُلَّه لَم أصنَعِ.

اعتبارات تأخير المسند إليه[1]

قوله: (في[2] المقامات المذكورة)؛ أي: للمسند إليه من مقتضيات الأحوال، قوله: (مقتضى الظاهر ومقتضى الحال)؛ إذ مقتضى الحال أعمُّ من مقتضى الظاهر لأنَّ كل مقتضى الظاهر مقتضى الحال وليس كلّ مقتضى الحال مقتضى الظاهر[3]، قوله: (موضع المظهر كقولهم)؛ أي: ابتداءً من غير جَريِ ذكرِ المسند إليه لفظاً أو قرينة حالٍ، قوله[4]: (مكان نعم الرجل)؛ فإنه يوضع مكان الفاعل المظهر ضميرٌ مستتر في نِعمَ وبِئسَ، يرمي به[5] من غير قصدٍ إلى مرجعٍ مُعينٍ ثم يفسر لإيهامه بنكرةٍ منصوبةٍ، قوله: (مستقلٌ معهودٌ في الذهن)؛ أي: ذهن المتكلم، قوله: (وإنما يكون هذا)؛ أي: الضمير المستتر في نِعمَ وبِئسَ، قوله: (من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف المخصوص بالمدح أو الذَّم)؛ فيه ثلاثة إعرابات:

– أحدها: أن يكون خبر مبتدأ محذوفٍ فإن قلت: نِعم رجلاً زيدٌ، كان زيدٌ خبر المبتدأ المحذوف[6]؛ والتقدير: هو زيدٌ.

– والثاني أن يكون مبتدأ خبره محذوفٌ والتقدير: زيدٌ الممدوح، وعلى هذين التقديرين يكون الضمير في نِعم واقعاً موقع المظهر.

– والثالث أن يكون المخصوص مُبتدأ مؤخراً خبرُه ما قبله، [86و] وعلى هذا يكون الضمير في نِعم واقعاً موقعه لتقدم مرجعه إلى الضمير للتقدير[7] ولا يكون مما نحن فيه.

---

[1] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[2] – في ن(ف): من.

[3] – في هامش ن(ف) طُرَّة فيها: بين مقتضى الظاهر ومقتضى الحال عموم وخصوص مطلق، يظهر إلى ذلك تفسيرهما، وقد ذكرهما الشارح بصدر الكتاب في البلاغة بل يؤخذ ذلك من كلامه هنا.

[4] – لفظة: قوله؛ سقطت من ن(س).

[5] – في ن(س): يشير به.

[6] – في ن(س): خبراً لمبتدأ محذوف.

[7] – في ن(س): في التقدير.

قوله: (ويكون القرار[1] إفراد الضمير إلخ)؛ جوابٌ عن سؤالٍ مقدرٍ وهو أن يُقال: لو جاز رجوع الضمير إلى المخصوص على تقدير كونه مبتدأ خبره ما قبله لوجب مطابقة الضمير للمرجع إفراداً وتثنيةً وجمعاً، لكنهم التزموا إفراد الضمير فدلَّ على أنه لا مرجع له، سواءٌ كان المخصوص خبر مبتدأ أو لا، والجواب ما ذكره الشَّـــ[2]، قوله: (من خواص هذا الباب)؛ أي: باب نِعم وبِئس، قوله: (من الأفعال الجامدة)؛ لشبهها بالاسم الجامد، حتى ذهب بعضهم إلى أنَّ نِعم وبِئس اسمان، قوله: (وقولهم)؛ أي: في ضمير الشأن والقصة، مكان الشأن: زيدٌ عالمٌ، أو القصة: هندٌ قائمةٌ، فوضع هو أو هي موضع المُظهر وهو الشأن أو القصة، ولذا سُمي ضمير الشأن والقصة لأنه إضمارٌ للشأن المعهود في الذهن أو القصة المعهودة فيه، فأضيف إلى ما هو ضميرٌ له[3].

قوله: (مجرد قياسٍ)؛ أي: مجرد مثالٍ؛ واعلم أنَّ هذا الضمير يَجيءُ مذكراً ومؤنثاً، لكن الأحسن أن يسمى ضمير الشَّأن، ويذكر إذا كان في الكلام مذكرٌ، وضمير القصة يؤنث إذا كان في الكلام مؤنثٌ رعايةً للمناسبة لأنَّ مفسَّره ذلك المؤنث أو المذكر، قوله: (في البابين)؛ أي: بابُ نِعم وضمير الشأن، قوله: (أي يعقب[4] الضمير)؛ أي: الضمير الموضوع موضع المظهر[5]، قوله: (فيتمكن)؛ أي: ما يعقبُ الضمير ويَجيءُ بعده، قوله: (فَضلَ تَمكُّنٍ)؛ أي: زيادة تمكنٍ؛ لكن ذكر الشيء مُبهماً أولاً، ثم مفسَّراً ثانياً أوقَعُ في النفس من ذكرِهِ مُفسَّراً من أوَّل الأمر، قوله: (أعزُّ مِن المُساق بلا تعب[6])؛ لأنَّ من وَجَد شيئاً بعد مُقاساة الشَّدائد في طلبه كان لذلك الشيء في قلبه محلاً ومكانةً لا يكون لِمَا حصل من غير تعبٍ

---

[1] – في ن(ث): التزام.

[2] – في ن(س): الشَّارح.

[3] – في ن(ف): سقط للقول .

[4] – في ن(س): ما يعقب الضمير ويجيء بعده.

[5] – جملة: أي الموضوع موضع المظهر؛ سقطت من ن(س).

[6] – من أقوال العرب (ابن عجيبة): لاشك أن نيل الشيء بعد الطلب ألذّ وأعزّ من المساق بغير تعب، والمحبة بعد القطيعة أحلى من المحبة بلا قطيعة، والصفاء بعد الجفاء أصفى من الصفاء بلا جفاء.

الطلب، ومِن أجل ذلك لزم تقديم ضمير الشَّأن [86ظ] وأن[1] يكون مضمون الجملة مما يُعتنى به.

قوله: (ولا يخفى أنَّ هذا)؛ أي: هذا التعليل المذكور لوقوع المُضمر موقع المُظهر يصحُّ في ضمير الشَّأن دون ضمير نِعمَ وبِئسَ؛ لأنَّ ما لم يسمع المفسر لم يعلم أنَّ في الفعل ضمير[2] وإذا سمع المفسر لم يبق شيء ينتظره السَّامع ويتشوق إليه، قوله: (أي بوضع المُظهر موضع المُضمر)؛ يعني: سواءً المُظهر الواقع موقع المُضمر، يعني: لفظ السابق أو بغيره، قوله: (بتمييزه مصدرٌ مضافٌ إلى المفعول والفاعل محذوف)؛ أي: لكمال غاية التكلم بتمييزه[3] المسند إليه عن غيره في ذهن المخاطب، قوله: (لاختصاصه بحكمٍ بديعٍ[4] عجيب الشأن)؛ والشيء البديع لا يغيبُ عن الخاطر فيكون دائماً حاضراً فيُشار إليه.

قوله: (كقوله[5]: كم عاقلٍ عاقلٍ إلخ)؛ البيتين لابن الراوندي[6]، والاستشهاد في قوله: (هذا الذي)؛ لأنَّ مُقتضى الظاهر أنَّ يقول: هو الذي؛ لأنَّ المراد هو: الحكم المذكور وهو: كون الفاعلِ رديءَ الحالِ والجاهل ناعمَ البالِ، قوله: (نافياً للصانع العدل الحكيم)؛ أي: قائلاً: لو كان موجوداً لَمَا كان الأمر كذلك، أو[7] نافياً لوصف الاختيار والعلم بالجزئيات؛ قائلاً: لو كان له ذلك لَمَا كان الأمر كذلك، قوله: (وكأن القياس فيه الإضمار)؛ أي: كأن

---

[1] – لفظة: وأن؛ سقطت سهوا فيما يبدوا من الناسخ في ن(أ)، ولعل ذلك راجع لأنها وقعت في آخر وجه الورقة قبل قلبها من طرف الناسخ.

[2] – في ن(س): ضميراً.

[3] – في ن(س): بتمييز.

[4] – في ن(ف): سقطمن بديع الأولى إلى هذا الموضع.

[5] – في ن(ث): سقط للكلمة.

[6] – بيتِ ابن الراوندي وقد وردا في: مفتاح العلوم، ص197، ومعاهد التنصيص، 147/1؛ وتمامهما:

كَم عَاقِلٍ عَاقِلٍ أعيَت مَذَاهِبُهُ .... وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلقَاهُ مَرزُوقاَ

هَذَا الَّذِي تَرَكَ الأوهَامَ حَائِرَةً .... وَصَيَّرَ العَالِمَ النِّحرِيرَ زِندِيقاَ.

[7] – في ن(س): ونافياً.

القياس أن يقول: هو إليه[1]، فعدَلَ إلى اسم الإشارة[2] لكمال العناية بتميزه؛ أي: بتميز المسند إليه باسم الإشارة، قوله: (ليُرِيَ السَّامعين)؛ أي: ليُري المتكلم السَّامعين أنَّ هذا الشيء المتميز يعني قوله: (كَم عَاقِلٍ؛ البيت[3])، قوله: (وهو)؛ أي: الحكم العجيب الذي أثبت للمسند إليه المخبر عنه باسم الإشارة جعل الأوهام حائرةً، أي قوله: (الذي ترك الأوهام حائرةً)، فقوله: (عاقلٍ) الثاني؛ صفةٌ للأول [87و] على طريقة: شعر شاعرٍ، كان هذا الوصف بنفسه متصفٌ[4] بالعقل وكذا قوله: (جاهلٍ جاهلٍ)، قوله: (أو التّهكّم)؛ أي: الاستهزاء والسّخرية، قوله: (كما إذا كان السامع فاقد البصر)؛ أي فيتهكم به ويقال له: أبصِر هذا؛ ولم يكن ثمة مُشارٌ إليه، قوله: (أو النداء)؛ أي: التنبيه بأنه لا يدرك غير المحسوس إليها بشر[5] فيُشار إلى غير المحسوس عنده بما يشار إلى المحسوس عسى أن يدركه، قوله: (على كمال فطانته)؛ أي بعد عود إدراكه، قوله: (بمنزلة المحسوس)؛ فيشار إلى غير المحسوس عنده، كما يشار إلى المحسوس عند غيره[6]، قوله: (أي ظهور المسند إليه)؛ يعني: عند المتكلم حتى كأنه محسوسٌ بالبصر، قوله: (تَعَاللتِ؛ البيت[7])؛ وقبله:

قِفِي قُبَيلَ البَينِ يَا ابنَةَ مَالَكٍ .... وَلاَ تَحرِمِينِي نَظرَةً مِن جَمَالِكِ[8]

---

[1] – في ن(س): الذي.

[2] – في ن(س): سقط من هذا الموضع إلى نهاية القول.

[3] – بيت ابن الرّاوندي السابق.

[4] – في ن(س): متّصفاً.

[5] – جملة: إليها بشر؛ سقطت من ن(س).

[6] – في ن(س): فيشار إلى غير المحسوس عند غيره.

[7] – البيت لابن الدمينة، في ديوانه ص16؛ وتمامه:

تَعَاللتِ كَي أشجَى وَمَا بِكِ عِلَّة .... تُرِيدِينَ قَتلِي؛ قَد ظَفِرتِ بِذَلِك.

[8] – في ن(س): قِفِي قُبَيلَ وَشكِ البَينِ يَا بِنتَ مَالِكٍ...؛ والبيت من شعر ابن الدمنية، ويسبق الذي قبله في نفس المصدر.

(تَعَالَتِ؛ البيت)؛ لأنه أي: القيل ليس بمحسوسٍ حتى يُشار إليه بالإشارة الحسية بل هو معنوي، قوله: (فعدل إلى ذلك)؛ أي: إلى وضع اسم الإشارة موضع الضمير، قوله: (فلزيادة التمكين)؛ أي: تمكين المسند إليه في ذهن السَّامع.

قوله: (لم يقل: هو ﴿الصَّمَد﴾[1])؛ أي: كان القياس أن يقول: هو ﴿الصَّمَد﴾ لسبق ذكر الله، قوله: (في وضع المُظهر)؛ أي: الذي هو غير اسم إشارة، قوله: (حيث لم يقل: ﴿وَبِهِ نَزَل﴾[2])؛ أي: مع أنه القياس، هذا إن كان المُراد من المتقين معنى واحداً، على أن المعنى: وَمَا أنزَلنَا القُرآنَ إلاَّ مقرونًا بالحكمة المقتضية لإنزاله، وما نزل إلاَّ متلبّساً بالحكمة لاشتماله على الهداية إلى كلِّ خير؛ أمَّا إذا كان المراد منهما معنيين فلا يكون مما نحن بصدده على ما قيل: أن معناه بسبب الحق والعمل به أنزلنا القرآن أو إنزالنا القرآن ومعه الحق وبالأوامر والنواهي نزل.

قوله: (أو إدخالُ الرَّوعِ)؛ [87ظ] أي الخوف بسماع ذلك المظهر، قوله: (وتربية المهابة)؛ يعني: عند السامع حتى تزيد مهابته في عينه، قوله: (أو تقوية[3] داعي الأمور)؛ كان داعيته إلى أمثال الفعل المأمور به تتقوى بسماع المُظهر دون المُضمر، قوله: (لم يقل على)؛ يعني مع أنَّ المقام يقتضي ذلك، لأنَّ القائل هو الله تعالى لتقوي داعي رسول الله[4] إلى التوكل بسماع لفظ الله الذي فيه إشارة إلى استغنائه تعالى عن كل ما سواه وافتقار كل ما سواه إليه، قوله: (أي طلب العطف[5])؛ يعني: طلب المتكلم أن يعطف السامع عليه:

مُقرّاً بِالذُّنُوبِ وَقَد دَعَاكَ[6]

---

[1] – يريد قوله تعالى: ﴿قُل هُو اللهُ أحَد، اللهُ الصَّمَد﴾، الإخلاص/1، 2.

[2] – يريد قوله تعالى: ﴿وَبِالحَقِّ أنزَلنَاهُ بِالحَقِّ وَبِالحَقِّ نَزَل وَمَا أرسَلنَاكَ إلاَّ مُبَشِّرا وَنَذِيرًا﴾، الإسراء/105.

[3] – في ن(س): تقويته؛ وقد كانت كذلك في ن(أ) ثم صحّحت بخط الناسخ نفسه.

[4] – في ن(س): رسول الله صلى الله عليه وسلم.

[5] – في ن(ك): الغفرة.

[6] – الشطر لبيت رابعة العدوية في الإيضاح، ص68، ولإبراهيم بن أدهم في المصباح، ص30، والإشارات والتنبيهات، ص55؛ وتمامه:

وبعده:

فَإن تَغفِر فَأنتَ لِذلك أهلٌ .... وإن تَطرُد فَمَن يَرحَم سِوَاكَ [1]

قوله: (لم يقل أنا)؛ أي: مع أنَّ مقتضى الظاهر: إلَهِي أنا أتيتك عاصياً، لأنَّ القائل يريد نفسه، فعدل إلى ذكره المُظهر لِمَا في لفظ عبدك إلخ، قوله: (عن الحكاية[2])؛ أي: الغيبة؛ أي: عن التكلم إلى المُظهر الذي هو الغيبة لأنَّ الأسماء الظاهرة غيبٌ، قوله: (غيرُ مختصٍّ بالمُسند إليه)؛ بل يوجد في غيره أيضاً نحو قوله تعالى: ﴿فَتَوَكَّل عَلَى اللهِ﴾[3] في موضع على، قوله: (ولا تخلوا العبارة عن تسامحٍ)؛ وجه التَّسامح أنَّ معناهُ حينئذٍ نقلُ الكلام عن الحكاية إلى الغيبة غير مختصٍ بنقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة على قول المُصـــ[4] لا على قول الشَّـــ[5] فافهمه، قوله: (كلٌّ منها)؛ أي: كلٌّ من الثلاثة واردٌ في اللاَّم؛ أي: سبق التعبير به ثم عَدَل عنه إلى الآخر أو لم يورد، لكن كان مقتضى الظاهر إيراده فعدل عنه إلى الآخر، قوله: (من ضرب الثلاثة في الإثنين)؛ أي: من ضرب كلٍّ من الثلاثة؛ أعني: الحكاية والخطاب والغيبة في أخويه لأنَّ كلٌّ[6] من الثلاثة ينقل إلى الآخرَين، مثلاً: ينقل من التكلم إلى الخطاب والغيبة، ومن الخطاب إلى [88و] التكلم وإلى الغيبة، ومن الغيبة إلى التكلم والخطاب؛ فصارت ستَّة أقسامٍ، قوله: (ولفظ مطلقاً ليس في عبارة السَّكاكي)؛ يعني: أنه[7] زيادة من

إلَهي عَبدُكَ العَاصِي أتَاكَ .... مُقرّاً بِالذُّنُوبِ وَقَد دَعَاكَ

[1] – في ن(ك): يرحم سواك.

[2] – في ن(ك): المكاتبة.

[3] – الآية: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾؛ آل عمران/159.

[4] – في ن(س): المُصنِّف.

[5] – في ن(س): الشَّارح.

[6] – في ن(س): كلاً.

[7] – لفظة: أنه؛ سقطت من ن(س).

المُصـــ[1] ليس بمصرَّحٍ به في كلام السَّكاكي، قوله: (من مذهبه في الالتفات بالنظر إلى الأمثلة)؛ يعني: أنه قَد عَلِمَ من مذهب السَّكاكي أنَّ النقل عنده أعمُّ من أن يكون سبق به[2] التعبير، لكن المقام يقتضي التعبير بطريق منها فعدل إلى آخر، وعَلِمَ أيضاً من الأمثلة التي أوردها السَّكاكي أنَّ النقل عنده أعمُّ.

قوله: (ومقتضى الظاهر ليلي[3]؛ أتى بالتكلم)؛ فانتقل من التكلم إلى الخطاب؛ الأُثَمَد[4]: بفتح الميم وضمِّ الهمزة، وهذا على ما صحَّ عند الشَّارح، وقيل: هو بكسر الهمزة والميم معاً وهو في الأصل حجرٌ يُكتحل به[5]، قوله: والمشهور أي عند الجمهور، قوله: (فلابد من هذا القيد ليخرج)؛ أي: لو لم يعتبر هذا القيد وهو بشرط أن يكون التعبير إلخ[6]، لَدَخَلَ في هذا التفسير[7] أشياء ليست من الالتفات مثل قولنا: أنا زيد إلخ.

قوله: (جارٍ على أسلوبه)؛ أي: طريقه[8] ونوعه؛ وإن[9] كان يصدق على كلٍّ منها أنه تعبير عن معنىً بطريق نقل[10] التعبير عنه بطريق آخر، قوله: (على ما يشهد به كُتُب النحو[11])؛ لأنهم قالوا: هناك حق الضمير العائد إلى الموصول أن يكون بلفظ الغيبة فقوله: ﴿يَا

---

1 – في ن(س): المُصنِّف.

2 – في ن(س): له.

3 – الشاهد هنا بيت امرئ القيس، في ديوانه، ص185، وفي معاهد التنصيص، 171/1؛ وتمامه:
تَطَاوَلَ لَيلك بِالأُثَمَد .... وَنَامَ الخَلِيُ وَلَم أرقُدِ.

4 – في ن(س): متّصفاً.

5 – في هامش ن(أ): وهنا اسم موضع.

6 – في ن(س): إلى آخره.

7 – في ن(س): التعبير.

8 – في ن(ف): طريقته.

9 – في ن(س): إن.

10 – لفظة: نقل؛ سقطت من ن(س)، وفي ن(ف): بُعد.

11 – في ن(س): كتب إلى آخره.

أَيُّهَا الذِينَ آمَنُوا﴾[1] جارٍ على مقتضى الظاهر، قوله: (لأنَّ النقل عنده)؛ أي: عند السَّكاكي، قوله: (بطريقٍ آخر)؛ أي: ثم عبر عن ذلك المعنى المعبر عنه بطريق آخر غير الطريق الأولى، قوله: (فترك)؛ أي: مقتضى الظاهر وعبر بطريقٍ آخر كما في قوله: (تَطَاوَلَ لَيلُكَ[2])؛ قوله: (فيتحقق الالتفات)؛ أي: عند السَّكاكي دون الجمهور [88ظ] بتعبيرٍ واحدٍ، ولا يشترط عنده في الالتفاتِ التعبيرُ عن المعنى بطريقٍ[3] من الثلاثة، ثم التعبير عنه[4] بطريقٍ آخر منها كما هو قول الجمهور، قوله: (وعند الجمهور مختصر بالأول)؛ أي: بالتعبير عن المعنى الواحد أولاً بطريقٍ من الثلاثة؛ ثم التعبير عنه ثانياً بطريق أخرى[5]؛ فلا يتحقق الالتفات عندهم بتعبيرٍ واحدٍ.

قوله: (وكلُّ التفاتٍ عندَهُ)؛ يعني: أنَّ النسبة بين المذهبين؛ أعني: مذهب السَّكاكي ومذهب الجمهور في تفسير الالتفات: أنَّ مذهب السَّكاكي أعمُّ مطلقاً، ومذهب الجمهور أخصرُ مطلقاً، فكلَّما وُجِدَ الالتفات على مذهبهم وُجِدَ على[6] مذهبه، وليس كُلَّمَا وُجِدَ الالتفات على مذهبه يوجد على مذهبهم، كما في: (تطاول ليلك[7]) فإنه يُعدُّ التفاتاً من الحكاية إلى الخطاب عنده، لأنه لا يشترط التعبير أوَّلاً، ثم التعبير ثانياً بطريق أخرى[8]؛ ولا يُعد التفاتاً أصلاً عندهم لاشتراطهم ذلك.

---

[1] – الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾؛ المنافقون/9.

[2] – بيت امرئ القيس السابق.

[3] – في ن(س): بطريق آخر.

[4] – في ن(س): عنه ثانيًا.

[5] – في ن(س) سقط قدره أزيد من سطرين، وهو من الإحالة (14) إلى الإحالة (15) في المتن.

[6] – في ن(س): في.

[7] – من بيت امرئ القيس الذي مرّ معنا آنفًا

[8] – في ن(س): آخر.

قوله: (مثال الالتفات)؛ يريد أن يذكر الأمثلة السِّتة لأقسام الالتفات السِّتة على التفسير المشهور، قوله: (والتحقيق أن المراد ما لكم؟) إشارة إلى سؤال وجواب وهو أن يقال، قوله: ﴿تُرجَعُون﴾[1]؛ ليس خطاباً لنفسه حتى يكون[2] المعبر عنه واحداً، لكن لما عبر عنهم بطريق التكلم؛ أي: لما عبَّر عنها لكسر ﴿مَا لِيَ﴾[3] كان مقتضى الظاهر استصحاب أسلوب الحكاية وأجرَ[4] الكلام على نهجها، ولَمَّا عدل[5] إلى طريق الخطاب وغيَّر الأسلوب كان التفاتاً اتِّفاقاً، وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَمَا لِيَ﴾[6] ففيه التفاتٌ عند السَّكاكي دون الجمهور، قوله: (ومقتضى الظاهر لنا)؛ يعني: لم يقل[7]: (﴿فصلِّ﴾ لنَا)، بل كان ﴿لربِّك﴾[8]؛ والرب اسم مظهر وكلٌّ مظهر غائب، قوله: (حين وَلَّى الشبابُ)؛ أي: قرُب انقطاعه وذهابه، (يُكلِّفني): بالياء التحتية [89و] للمفرد المذكر الغائب وهو ضمير القلب، وعلى هذه الرواية يكون الالتفات من المفعول الذي في: (طَحَا بِكَ[9]) إلى المفعول الذي في: (يُكلِّفُني)، قوله: (على أنه مسندٌ إلى ليلى)؛ والمفعول محذوف؛ أي: المفعول الثاني والمفعول الأول هو التاء في

---

[1] – الآية: ﴿وَمَا لِي لاَ أَعبُدُ الذِي فَطَرَنِي وَإِلَيهِ تُرجَعُونَ﴾، يس/22.

[2] – في ن(س): من أن يكون.

[3] – في ن(س): عبر عن للكمه كان...، وفي ن(ف): عبّر عن ما كلّم بما لي، كان...

[4] – في ن(س): وجريُ.

[5] – في ن(س): "ولَمَّا عبَّر".

[6] – الآية السابقة: يس/22.

[7] – في ن(س): يعد.

[8] – في ن(س): "بل قال لربك"، يريد الآية: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ، وَانحَر﴾ الكوثر/2.

[9] – في ن(س): طحى بك، وهي من قصيدة علقمة بن عبدة، وهو يريد البيتين كشاهد، وهما في ديوانه، ص33؛ وتمامهما:

طَحَا بِكَ قَلبٌ فِي الحِسَانِ طَرُوبُ .... بُعَيدَ الشَّبابِ عَصرَ حَانَ مَشِيبُ

تُكَلِّـــفُنِي لَيلَى وَقَد شَطَّ وَلِيُّهـــا .... وَعَـــادَت عـــوَادٍ بَينَنَـــا وَخُطُوبُ

(تكلفني[1])، قوله: (مِنَ المُعاداة)؛ أي: العداوة، قوله: (مِن عَادَ يعُودُ عوداً)؛ بمعنى: رَجَعَ يرجعُ رجوعاً إلى ما كان عليه قبلُ، قوله: (وبه حُسن الالتفات)؛ يعني: مُطلقاً، وهو قدرٌ مشتركٌ بين جميع مواقع[2] الالتفات، ويختصُّ كل موقعٍ[3] منها بلطيفةٍ لم تكن في الآخر، قوله: (من أسلوبٍ)؛ أي: فنٍّ من أجناسِ الكلامِ وطُرقِهِ؛ كالتكلم إلى أسلوب آخر؛ كالخطاب أو الغيبة.

قوله: (تطريةً: هو بالياء[4] الخالصة على ما ذهب إليه الشَّـــ[5]؛ من: طَرَيتُ الثوب إذا أتَيتُ بثوب[6] جديدٍ، وقيل: هو بالهمزة من طرأتُ أطرأ إطراءً[7] إذا اطَّلعت عليهم من بلد آخر، وطرَّأَ الشَّيء بالهمزة جعله طريًّا، والمراد هنا أحسنُ إيراداً، قوله: (إيقاظاً[8])؛ أي: تنبيهٌ لإصغاء السَّامع إلى ذلك الكلام من إجراءِهِ على أسلوبٍ واحدٍ، كما أنَّ نشاط الطاعم[9] إلى الأكل عند أنواع الطعام أكثر من نشاطه إليه عند نوعٍ واحدٍ منه، وهذا الوجه عامٌّ لجميع صور الالتفات، قوله: (وقد تختص مواقعه)؛ أي: مواقع الالتفات، سوى هذا الوجه العام بلطائفَ لِمَعانٍ لا تصحُّ إلاَّ لأفراد البلغاء، قوله: (إذا ذكر الحقيق بالحمد)؛ يعني بقوله: ﴿الحَمدُ للهِ﴾[10] الدَّال على أنه حقيقٌ بالحمد، قوله: (قوي على ذلك[1] المحرك)؛ أي: للإقبال عليه، قوله: (إلى أن يؤوَّل الأمرُ)؛ أي: أمر العبد وحاله، قوله: (المفِيدة)؛ أي: هذه الخاتمة،

---

[1] – في ن(س) (ف): هو الياء في يكلّفني.

[2] – في ن(س): مواضع.

[3] – في ن(س): موضع.

[4] – في ن(س): بالتاء.

[5] – في ن(س): الشَّارح؛ ينظر: التفتازاني، مختصر المعاني، ص72.

[6] – لفظة: بثوب؛ سقطت من ن(س).

[7] – في ن(س): طرءاً.

[8] – في ن(ث): أكثر إيقاظا.

[9] – في ن(س): الطعام.

[10] – الآية: ﴿الحَمدُ للهِ رَبِّ العَالَمِين﴾، الفاتحة/2.

[1] – في ن(س): على ما ذكر.

قوله[1]: (على طريق الاتساع)؛ أي: المجاز؛ [89ظ] لأنه لا يضاف اسم فاعلٍ إذا كان مضافاً إلاّ إلى المفعول به، لكن لَمَّا كان الظرف له بالفعل نوع ملابسةٍ نَزَلَ منزلة المفعول به وأضيف إليه، وهذا معنى الاتساع.

قوله: (والمفعول محذوف)؛ أي: مالك الأشياء جميعاً[2] في يوم الدين[3]، قوله[4]: (فحينئذٍ)؛ أي: فحين ازدياد قوة ذلك المحرك، قوله: (لتناهِيهِ)؛ أي: لكماله ببلوغه النهاية[5] في القوة، قوله: (على ذلك الحقيق)؛ أي: بالحمد الموصوف بتلك الصفات العظام، قوله: (والخطاب)؛ أي: وجوب[6] الخطاب معه بتخصيصه إلخ[7]؛ مستفادٌ مِن حذف مفعول ﴿نَستَعِينُ﴾، والتقدير على كلّ المهمات، قوله: (من تقديم المفعول)؛ أي: مفعول ﴿نَعبُدُ﴾؛ يعني ﴿إيَّاكَ﴾[8]، قوله: (يجد من نفسه ذلك المحرك)؛ أي: إلى الإقبال على من بحمده، قوله: (أورد[9] عدة أقسامٍ منه)؛ أي: من خلاف مقتضى الظاهر، قوله: (أي مقتضى الظاهر)؛ وسمى صاحب "المفتاح" هذا النوع منه بـــــــ"الأسلوب الحكيم"؛ أي: ذي الحكمة، وسُمِّيَ[10] به لاشتماله عليها ونُطقه بها، أو لأنَّ صاحبَهُ متَّصِفٌ بالحكمة فوُصِفَ بصنعَةِ[1] صاحبِهِ، قوله: (بغير ما يترقَّبُ بالمخاطب)؛ أي: بغير ما ينتظره المخاطب؛ بكَسرِ الطَّاءِ من المخاطب بفتحها

---

[1] – لفظة: قوله؛ سقطت من ن(س).

[2] – لفظة: جميعاً؛ سقطت من ن(س).

[3] – يقصد قوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَومِ الدِّينِ﴾، الفاتحة/04.

[4] – لفظة: قوله؛ سقطت من ن(س).

[5] – في ن(س): الشهادة.

[6] – في ن(س): ويوجب.

[7] – في ن(س): إلى آخره.

[8] – يريد الشاهد من قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعبُدُ وَإِيَّاكَ نَستَعِينُ﴾، الفاتحة/05.

[9] – في ن(س): أوردت.

[10] – في ن(س): وسيجيءُ.

[1] – في ن(س): فيوصف بصفة.

في جواب كلامه، قوله: (والباءُ للتَّعديَة)؛ يعني: ففي[1] قول المُصـــ[2] بغير ما يتوقف[3]، قوله: (الأولى بالقصد)؛ أي: بأن يقصد[4] إليه ويراد من مراده.

قضيّة الحجَّاج مع القبعثري[5]

قوله: (على الأدهم[6])؛ يعني: القيد؛ هو مِن الدُّهمة وهو: السَّواد، قوله: (فأبرز)؛ يعني[7] القبعثري، قوله: (وتلقَّاهُ)؛ أي: وتلقَّى القبعثري الحجَّاج بغير ما ينتظرُه الحجَّاج منه بأن يحمل القبعثري الأدهمَ في كلام الحجَّاج على الفرسِ الأدهمِ، قوله: (وضمَّ إليه الأشهبَ)؛ أي: ضمَّ [90و] القبعثري في جواب كلام الحجَّاج إلى الأدهمِ الأشهبَ، ليكون قرينةً مُعِينةً لأحد معنى المشترك وهو الفرس، قوله: (هو الأولى بأن يقصده)؛ أي: يقصده الأمير، قوله: (فجديرٌ)؛ أي: خليقٌ وحقيقٌ، قوله: (مِن صَفَدَهِ)؛ يقال: صَفَدَهُ[8] أي شدَّه وأوثقه، وقال الحجَّاج ثانياً له: إنه، أي الأدهمُ: حديدٌ، فقال، أي القبعثري: لأن يكون حديداً خيراً[1] من أن يكون

---

1 – في ن(س): في.

2 – في ن(س): المُصنِّف.

3 – في ن(س): بعد ليتقرب.

4 – في ن(س): ما، وفي ن(ف): بأنَّ القصد.

5 – ورد هذا العنوان على هامش ن(ف).

6 – يروى أنَّ الحجاج بن يوسف الثقفي قال للغضبان بن القبعثري: لأحملنك على الأدهم، فقال: مثل الأمير يُحمل على الأدهم والأشهب، قال: إنه الحديد، قال: لأن يكون حديداً خيرٌ من أن يكون بليداً، أي أن يكون حصاناً سريعاً خيرٌ من أن يكون بليداً؛ ينظر: أبو القاسم علي ابن عساكر، تاريخ دمشق، تح: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للنشر، بيرت، ج48، ص67؛ وهذه القصة وغيرها من الشواهد البلاغية في درس الكناية.

7 – لفظة: يعني؛ سقطت من ن(س).

8 – في ن(ف): من أصفدهُ، يقال: أصفده.

1 – في ن(س): خيرٌ.

بليداً؛ فحَمَلَ الحديد أيضاً على خلافِ مُرادِهِ؛ ولَمَّا وقع سلوك هذا الأسلوب في غاية اللطف سكنت سَورَةُ[1] غضبِهِ حتى اختار أن يُحسن إليه على أن يُسيء إليه.

الفرق بين تلقي السائل وتلقي المخاطب[2]

قوله: (أي[3] تلقَّى السَّائِلَ)؛ الفرقُ بين تلقِّي السَّائل وتلقّي المخاطب؛ أنَّ تلقِّي السائل مبنيٌّ على السؤال؛ والجواب بخلاف تلقِّي المخاطب، قوله: (بغير ما يتطلب)؛ أي: بسؤاله، قوله: (أي غير ذلك السُّؤال)؛ يعني: منزلة سؤالٍ آخر غير سؤاله، فكأنه سأل سؤالاً آخر، قوله: (أي ذلك الغير)؛ يعني: السؤال الذي هو غير سؤالِهِ، قوله: (الأولى بحالِهِ)؛ أي: بحال السَّائل نظراً إلى نفس الأمر، قوله: (سألوا عن سبب اختلاف الضمير في زيادة النور ونقصانه(؛ رُويَ أنَّ مُعاذ بن جبل وربيعة ابن غنم الأنصاري[4] قالا: يا رسول الله ما بالُ الهلال يبدوا دقيقاً مثل الخيط ثم يزيد حتى يَمتلأَ ويستوي، ثم لا يزال ينقُصُ حتى يعود كما بدأ، ولا يكون على حالة واحدة، فنزلت الآية[5]، قوله: (للحجِّ)؛ أي: وغيره من العبادات المؤقتة؛ يعرفون بها أوقاتها، وإن كان الجواب المطابق للسؤال في الظاهر أن يقال: قل إن سبب

---

[1] – في ن(س) و(ف): صورة.

[2] – ورد هذا العنوان على هامش ن(ف).

[3] – لفظة: أي؛ سقطت من ن(س).

[4] – أخرج ابن عساكر بسند ضعيف عن ابن عباس قال: نزلت في معاذ بن جبل وثعلبة بن عتمة وهما رجلان من الأنصار قالا: يا رسول الله ما بال الهلال يبدو ويطلع دقيقاً مثل الخيط ثم يزيد حتى يعظم ويستوي ثم لا يزال ينقص ويدق حتى يعود كما كان لا يكون على حال واحد، فنزلت هذه الآية...؛ ينظر: أبو الطيب محمد صديق الحسيني البخاري القنوجي، فتح البيان في مقاصد القرآن، المكتبة العصرية، صيدا، 1992، ج1، ص382.

[5] – يقصد في قوله تعالى: ﴿يَسأَلُونَكَ عَنِ الأهِلَّة؛ قُل هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالحَجِّ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾، البقرة/189.

ذلك هو أن نور القمر مستفادٌ من الشمس، فبحسب قُرب القمر وبُعده من الشمس يختلف أشكاله بالنسبة إلى نظر الناظر إليه من مركز العالم.

قوله: (﴿قُل مَا أنفَقتُم مِن خَيرٍ﴾[1])؛ فيه [90ظ] نظرٌ آخر مُثِّلَ[2] بالتَّضمُّنِ لا على سبيل القصد، وهو أنه كلُّ ما فيه خيرٍ فهو صالح للإنفاق، قوله: (تنبيهاً على تحقُّقِ وقوعِهِ)؛ أي: عدُّه من الأمور الحاصلة التي حقُّها أن يُخبر عنها بأفعالٍ ماضيةٍ، قوله: (بمعنى يصدُقُ)؛ يعني جعل المتوقع الذي لابد من وقوعه بمنزلة الواقع وهو النفخة يوم نفخِ الصور[3]، قوله: (ومثله)؛ أي: مثل التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي التعبير عنه بلفظ اسم الفاعل، قوله: (مكانٌ يجمع بالبناء للمفعول)؛ وذلك لأنَّ دلالة اسم الفاعل والمفعول على إثبات الوصف وتحقُّقِهِ أكثر من دلالة الفعل، وإن كان لهما دلالةٌ على زمان الاستقبال وغيره بالمعارض[4]، قوله: (وإن لم يكن بحسب أصل الوضع)؛ لا خلاف في أنَّ اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجازٌ، وفيما هو واقعٌ كالحال حقيقةً، وكذا الماضي عند الأكثرين، قوله: (فيما تحقق فيه وقوع الوصف)؛ يعني: في الحال اتفاقاً وفي الماضي عند الأكثرين[5]، قوله[6]: (مجازاً)؛ أي: على خلاف مقتضى الظاهر، قوله: (القلبُ، هو[7] واردٌ في النَّثرِ والنَّظمِ إلاَّ أنه مخصوصٌ بالمركَّبات[1])؛ وقد يكون الداعي إليه من جهة اللَّفظ بأن تتوقف صحته عليه كقوله:

---

[1] – الآية: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾؛ البقرة/215.

[2] – في ن(س): يصل.

[3] – يريد الشاهد في قوله تعالى، الآية السابقة: البقرة/189.

[4] – في ن(س) و(ف): بالعارض.

[5] – في ن(ث): سقط للقول.

[6] – لفظة: قوله؛ سقطت من ن(س).

[7] – جملة: "وله: القلب، هو؛ سقطت من ن(س).

[1] – في ن(س): مخصوصٌ باسم كتاب.

وَلاَ يَكُ موقفٌ مِنكِ الوَدَاعاَ[1]

وقد يكون من جهة المعنى بأن يتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعاً، قوله: (مَكَان عرضتُ الحوض على الناقة[2])؛ لأنَّ القاعدة أنَّ المعروض عليه يكون له ميلٌ إلى المعروض، والحوضُ: ما يميل إليه الحيوان فيُعرَض هو على الحيوان لا حيوانٌ عليه، ولكن لَمَّا كان المناسب أن يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه وهاهنا الأمر بالعكس، قُلِبَ الكلامُ رعايةً لهذا الاعتبار، وفي القلب ثلاث مذاهب:

– أحدها: أنه مقبولٌ مطلقاً؛ سواءً تضمَّن اعتباراً لطيفاً [91و] وهو مذهب السَّكاكي.

– والثاني: أنه مردودٌ مُطلقاً؛ لأنَّ فيه إخلالاً بفهم المُراد ظاهراً وإليه ذهب ابن مالك[3] ومن نحا نحوه.

– والثالث: إن تضمن اعتباراً لطيفاً قبلُ وإلاَّ فلا؛ وإليه ذهب المُصـــ[4].

قوله: (فالمصراعُ[1] الأخير)؛ يعني: قوله: كأنَّ لَونَ أرضِهِ بحَارِه[2]؛ مِن بَابِ القلب، قوله: (مع أنَّ الأرض أصلٌ فيه)؛ أي: العبرة، قوله: (يعني القلب)؛ لأنه خلاف الأصل فلا يرتكب من غير حاجة مع أنَّ فيه تشويشُ قلبِ السَّامِع، قوله: (كقوله؛ أي في وصف

---

[1] – في ن(س): ولا يكن مومن...، وفي ن(ف): ولا يكون موقف؛ الشطر من بيت القطامي يمدح زُفر بن الحارث الكلابي سيد قيس، وتمامه:

قِفِي قَبلَ التَّفَرُّقِ يَا ضَبَاعا .... وَلاَ يَكُ مَوقَفٌ مِنكَ الوَدَاعَا.

[2] – من قبيل التشبيه المقلوب.

[3] – هو: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجيّاني، أبو عبد الله، جمال الدين (600 - 672 هـ / 1203 - 1274 م): أحد الأئمة في علوم العربية، ولد في جيان (بالأندلس) وانتقل إلى دمشق فتوفي فيها. أشهر كتبه (الألفية/مط) في النحو، وله (تسهيل الفوائد/مط) نحو، و(الكافية الشافية/مط) أرجوزة في نحو ثلاثة آلاف بيت، و(لامية الأفعال/مط)؛ الزركلي، الأعلام، ج6، ص233.

[4] – في ن(س): المُصنِّف.

[1] – في ن(س): والمصراع.

[2] – في ن(ف): سماؤه.

ناقته[1])، قوله: (والمعنى: طيَّنتُ الفدن[2] بالسِّياع[3])؛ وهذا مردودٌ عنده، إذ ليس القلب فيه مُتضمناً لاعتبارٍ لطيفٍ على زعم المُصـــ[4]، والأقرب أنَّ القلب فيه مُتضمناً[5] للاعتبار اللَّطيف وهو المبالغة في وصف الناقة بالسِّمنِ لأنه جعل السِّياع أصلاً والفدن[6] تابعاً له بإدخال الباءِ عليه، ويلزمُ منه جعلُ السِّمنِ في الناقة والناقة فرعاً عليه.

(الباب الثالث)

أحـــوال المُســـند[1]:

قوله: (أحوال المسند)؛ لَمَّا فرغ من ذكر أحوال المسند إليه شرع في بيان أحوال المسند، قوله: (فلمَّا مرَّ في حذف المسند إليه من تخييل العدول إلى أقوى الدَّليلين)؛ من اختبار[2] تنبيه السامع عند قيام القرينة ومقدار تنبيهه، ومِن الاختصار والاحتراز عن العبث

---

[1] – في ن(ف): الناقة.

[2] – الفدن: البيت أو القصر، وقد وقع تصحيف من بعض النّسّاخ فيما يبدوا، لأنَّ المبثوث في المختصر وفي الشروح "الفدن"؛ أما المثال هنا فهو لشرح وبيان القلب، أي أصل القول: طينت بالسِّياع(بالطين) الفدن(القصر أو البيت)؛ وفي ن(ف): البدن.

[3] – السِّياع: الطين؛ وأصل الشاهد من بيت القطامي، يصف ناقة سمنت، وهو في "شرح شواهد المغني"، 972/2؛ وتمامه:

فَلَمَّا أن جَرَى سِمَنٌ عَلَيهَا .... كَمَا طَيَّنتَ بِالفَدَنِ السِّيَاعاَ.

[4] – في ن(س): المُصنِّف.

[5] – في ن(س): متضمِّنٌ.

[6] – في ن(ف): والبدن.

[1] – ورد هذا العنوان الفرعي في هوامش النسخ بخطوط النُّسَّاخ أنفسهم، وفي الشروح: الباب الثالث: أحوال المسند.

[2] – في ن(ك): إحسار.

بناءً على الظاهر إمَّا مع ضيق المقام أو بدونه، قوله: (وقِيار[1]) اسم جملٍ، وقيل: اسمُ فرسٍ، وقيل: اسم غلامٍ، قوله: (وهو ضابِيء[2])؛ بالضاد والباء الموحدة وياءٍ ساكنةٍ مكسورٍ ما قبلها، قوله: (ومعناه: التحسُّر)؛ أي: التحزُّن على الغُربة والتوجّع من الكُربة، قوله: (فالمسند إلى قيَّار محذوفٌ)؛ أي: فأنا الغريب بها وقيَّارُ غريبٌ؛ فحذفُ خبر قيَّار وهو غريب الثاني؛ لدلالة العطف على أنَّ خبر المعطوف مثل خبر المعطوف عليه مع ضيق المقام لكونه شعراً، قوله: (وغريبٌ خبرٌ عنهما)؛ فإن قلت: كيف يكون خبراً عن شيئين[3]؟ قلنا: [91ظ] فَعِيلٌ يستوي فيه المفرد والمثنى والمجموع، قوله: (وأمَّا إذا قدَّرنا له؛ أي: لِقيَّار)، قوله: (لأنَّ الخبر)؛ أي: أنَّ أعني قوله: (لغريبٌ)؛ مُقدَّمٌ في التقدير على المعطوف أعني: قيَّار؛ فيكون العطف على محل اسم إنَّ بعد معنى[4] الخبر فيصحّ العطف حينئذٍ.

قوله: (فلا يكون مثل: إنَّ زيداً وعمروً ذاهبان)؛ أي: لا يكون العطف فيه على محل اسم إنَّ ممتنعاً كما امتنع في نحو: زيدٌ وعمروٌ ذاهبان؛ لامتناع معنى الخبر لا لفظاً ولا تقديراً، قوله: (بل مثل: إنَّ زيداً وعمروً لذاهبٌ)؛ فزيد اسم إنَّ، ولذاهبٌ خبرها، وعمروٌ معطوفٌ على محل اسم إنَّ؛ لأنَّ خبرها هو الذَّاهبُ مقدَّمٌ على المعطوف في التقدير، وأصل السَّبك: إنَّ زيداً لذاهبٌ وعمروٌ، قوله: (ويجوز أن يكون مبتدأ)؛ يعني: أنَّ في ارتفاع قيَّار في البيت وجهين:

– أحدهُما العطف على محل اسم إنَّ؛ لأنَّ الخبر مقدمٌ تقديراً فيكون العطف بعد معنى[1] الخبر.

---

[1] – يريد الشاهد الشعري من بيت ضابِيء بن الحارث البرجمي، وقد ورد في "الأصمعيات"، ص184؛ وتمامه:

وَمَن يَكُ أمسَى بِالمَدِينَةِ رَحلُهُ .... فَإِنِّي وَقَيَّـــــــــــارُ بِهَا لَغَرِيبُ.

[2] – يريد: ضابِيء بن الحارث، صاحب هذا الشاهد الشعري.

[3] – في ن(س): عن اثنين.

[4] – في ن(ف): مضيِّ.

[1] – في ن(ف): مضيِّ.

– والثاني أن يُرفع بالابتداء والمحذوف خبرهُ، والجملة بأسرها معطوفةٌ على جملة إنَّ مع اسمها وخبرها.

قوله: (بحقٍ[1] مبتدأ محذوف الخبر لما ذكر)؛ أي: في حذف خبر قيَّار؛ يعني حُذِفَ لقصد الاقتصار والاحتراز عن العبث بناءً على الظاهر، قوله: (بقرينة الثاني)؛ أي: لدلالة خبر الثاني عليه، وإن كان الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه منعتقاً[2] بخلاف العكس كما في قوله: ([إنَّ][3] وقيَّارُ بها لَغَرِيبُ)؛ فإنه كثيرٌ شائعٌ ذائعٌ.

ولا يصحُّ أن يكون: "راضٍ"[4] خبراً عن "نحن" لأنَّ المفرد لا يكون خبراً عن الجمع الذي يكون كلّ مفردٍ فيه محكوماً عليه بذلك الخبر، فحذف الخبر هنا لدلالة الكلام عليه مع صدق المقام، قوله: (لأنَّ إذا المُفاجأةُ تدلُّ على مُطلق الوجود)؛ أي: ولا تدل على الوجود الخاص إلاَّ بانضمام قرينةٍ، ولذلك إذا أردت أنه: قائمٌ أو قاعدٌ أو نحوه[1] فلابد من ذكره؛ [92و] إذ لا دلالة لـــ"إذا" عليه، وقيل: لا حذف هنا بل يكون زيدٌ مبتدأ وإذا خبره، وتكون إذا المفاجأة على هذا القول ظرف مكان؛ أي: خَرَجتُ فَبالمَكَانِ زَيدٌ.

قوله:

(وإنَّ في السَّفرِ إذ مَضُوا مهلاً[2])

السَّفر بسكون الوسط؛ جمع: سَافِرٍ؛ على حد صَاحبٍ وَصَحب؛ أي: الراحلين عن الدنيا إلى الآخرة، مهلاً؛ أي: إمهَالاً، أي: طُولاً وبُعداً لا يرجعون إلينا[1]، قوله: (الدِّية[2]؛ هو:

---

[1] – في ن(س)، و(ف): نحن.

[2] – في ن(س): ضعيفا.

[3] – في ن(س): عن اثنين، وفي ن(ف): إنِّي.

[4] – يريد الشاهد الشعري من بيت قيس بن الخطيم، وقد ورد في "الإيضاح"، ص84؛ وتمامه:

نَحنُ بِمَا عِندَنَا وَأنت بِمَا .... عِندَك رَاضٍ، وَالرَّأي مُختَلِفُ.

[1] – في ن(س): أو مضطجع.

[2] – الشطر من بيت الأعشى، في ديوانه، ص283؛ وتمامه:

إنَّ مَحَلاً وإنَّ مُرتَحَلاً .... وَإنَّ فِي السَّفرِ إذ مَضُوا مَهَلاً.

ظرفٌ قطعاً)؛ يعني: لنا في الموضعين معاً، قوله: (إنَّ مالاً وإنَّ ولداً)؛ أي: إنَّ لَنَا مالاً وإنَّ لَنَا وَلَداً، فحذف المسند الذي هو الظرف لما ذكره[3]، قوله: (والأصل لو تملكون تملكون)؛ يعني: مكرراً بفائدة[4] التأكيد فحذف الفعل الأول لدلالة الثاني عليه، قوله[5]: (كما هو القانون عند حذف العامل)؛ يعني: إذا سقط ما يتصل به من اللفظ انفصل الضمير ضرورةً، ولا يجوز أن يكون أنتم مبتدأ وتملكون خبره من غير حذفٍ؛ لأنَّ "لو" إنَّما تدخل على الفعل لأنها من أدوات الشرط التي لا تدخل إلاَّ على الفعل لفظاً أو تقديراً، قوله: (وفيما سبق اسمٌ أو جملة)؛ لأنَّ الخبر إذا كان ظرفاً جاز أن يقدر عامله اسماً أو فعلاً؛ فعلى الأول: يكون المحذوف اسماً، وعلى الثاني: يكون جملةً؛ لأنَّ الفعل لابد له من فاعلٍ.

قوله: (يحتمل الأمرين: حذف المسند والمسند إليه[1])؛ قيل: عند احتمال الأمرين لا يكون[2] قرينةً على تعيين المحذوف، فيلزم امتناع الحذف حينئذٍ لعدم القرينة، قوله: (أي ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[3])؛ أجمل؛ فالمحذوف على هذا هو المسند[4]، قوله: (أو فأمري[5] صبرٌ جميلٌ)، قوله[6]: (والمحذوف على هذا هو المسند إليه)؛ فالحمل على هذا الأخير أولى: لأنَّ حذف

---

[1] – في ن(س): وبعد الآخرة لا يرجعون بالياء.

[2] – في ن(س)، و(ف): الذي.

[3] – في ن(س): سقط للقول كاملا.

[4] – في ن(ث): لفائدة.

[5] – لفظة: قوله؛ سقطت من ن(س).

[1] – في ن(س): أو المسند إليه.

[2] – في ن(ك): لا تكون.

[3] – الآية: ﴿وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾؛ يوسف/18، وفي ن(س): قوله: فصبر جميل، والمحذوف.

[4] – في ن(س): هو المسند إليه.

[5] – جملة: أو فأمري؛ سقطت من ن(س).

[6] – لفظة: قوله؛ سقطت من ن(س).

المسند إليه أكثر، ولأنَّ الكلام إنَّما سبق للمدح[1] بحصول الصبر له، وجعل المبتدأ محذوفاً يحصل هذا المعنى دون حذف الخبر، [92ظ] قوله: (ولابد للحذف من قرينة الحذف)؛ من حيث: هو، سواءً كان حذف المسند أو المسند إليه أو غيرهما، لابد فيه من أمرين:

– الأول: السبب الداعي إليه؛ لأنَّ الحذف خلاف الأصل فلا يعدل إليه إلاَّ لسببٍ.

– والثاني: وجود قرينةٍ دالةٍ عليه إمَّا حالية أو مقاليَّة وإلاَّ لم يُعلم ذلك المحذوف عند السامع فيُخلّ بالمقصود.

فقول المُصـــ[2]: (دالةٌ عليه)؛ ظاهره: أنَّ ضمير "عليهِ" المجرور راجعٌ للحذف، والأولى رجوعه إلى المحذوف المُستفاد من الحذف، قوله: (كوقوع الكلام الذي فيه حذف المُسند)، قوله: (لسؤالٍ محقّقٍ)؛ أي: على معنى أنَّ اللفظ الذي يكون به السؤال مُحققٌ سواءٌ كان مُحققاً أو لاَ، قوله: (فحذِفُ المسند)؛ يعني: من الجواب وهو: ﴿خَلَقُهُنَّ﴾[3] لدلالة السؤال عليه، قوله: (عند تحقق ما فُرض من الشرط)؛ وهو: السؤال والجواب مع ذكرِ أداةِ الاستفهام؛ وهو: ﴿مَن﴾، فيكون: ﴿خَلَقُهُنَّ﴾ المقدَّر مع فاعله المذكور جَوَابَ سؤالٍ مُحققٍ، قوله: (والدليل على أنَّ المرفوع فاعلٌ)؛ أي: إنَّما جعله[1] المرفوع فاعلاً كان نسبة الفعل إليه في الدرجة الأولى فكان أقرب إلى إفادةِ غَرَضهِ بخلافِ ما إذا جُعل مبتدأ فإنَّ نسبة الفعل حينئذٍ إليه في الدرجة الثانية؛ فيكون حصول غرضه في الدرجة الثانية، أو تقول: لأنَّ جواب الاستفهام المُقدم فيه الاسم لا يَجيءُ مكمِّلاً[2] في الأمر العام من غير حذف ألاَ، والفعل فيه مقدمٌ على الاسم لقوله تعالى: ﴿لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ العَزِيزُ العَلِيمُ﴾[3]؛ فيقدَّر الفعل مقدَّماً في

---

[1] – في ن(ث): للتمدّح.

[2] – في ن(س): المُصنِّف.

[3] – يريد الأية: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾؛ الزخرف/9.

[1] – في ن(س): جعلوا.

[2] – في ن(س): مثلاً.

[3] – الآية السابقة: الزخرف/9.

المختصر أيضاً؛ لأنَّ المكمِّلَ أصلٌ والمختصر فرعٌ عليه، فإنَّما[1] قدّم الفعل في المكمل؛ لأنَّ: حق الجملة الاستفهامية إذا كان فيها[2] فعلٌ أن يُقدَّم الفعل ولم يكن [93و] ذلك في السُّؤال نحو: من فعل؟ لاتحاد المستفهم به والمستفهم عنه وهو لفظ مَن، فجاء في الجواب مُقدماً فيه الفعل تنبيهٌ على أصل ما هو له جواب أن يكون كذلك.

قوله: (كأنه قيل: مَن يَبكيه؟)؛ يعني لَمَّا قال الشاعر: (لِيُبكَ يَزِيدٌ[3])؛ توهم الشاعر أنَّ هناك سائلاً فيقول: مَن يَبكِيهِ؟ فنزل هذا السُّؤال المتوهم منزلة السؤال الواقع وقال في جوابه: (ضارعٌ)؛ أي: يَبكيه ضارعٌ[1]، تاركاً للفعل اعتماداً على وجوده في السُّؤال المقدَّر، قوله: (لِخُصُومَةٍ)؛ أي: لِجنايةٍ نُسبت إليه وهو يعجز عن دفعها عن نفسه[2]، قوله:

مُختَبِطٌ مما تطيح الطوائح[3]

أي: ينبغي أن يبكي على يزيدٍ كلَّ ذَليلٍ لا ناصر له، وكلَّ سائلٍ فقيرٍ أصابته حوادث الزمان، وأهلكت مالَهُ طوارقُ الحدثان، فإنَّ يزيد كان نَاصِرَ كُلِّ ذَلِيلٍ وجابرَ فَقرٍ[4] كلَّ فقِيرٍ.

قوله: (كلواقِحَ)؛ يعني: في قوله تعالى: ﴿وَأَرسَلنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ﴾[5]؛ قوله: (وما مصدرية)؛ فيكون المعنى: أنَّ اختباطه من أجل إحاطة[6] الأشياء المُطيحة، قوله: (أو يبكي)؛

---

[1] – في ن(س): وإنَّما.

[2] – في ن(س): بها.

[3] – الشاهد بيت: الحارث بن هُمَيك في خزانة الأدب 303/1، ولبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه ص362، وبلا نسبة في الإيضاح ص77؛ وتمامه:

لِيُبكَ يَزيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ .... ومُختَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ.

[1] – في ن(س): وقال في جوابه: يبكيه ضارع.

[2] – في ن(ث): سقط للقول.

[3] – الشطر الثاني من نفس البيت.

[4] – لفظة: فقر؛ سقطت من ن(س).

[5] – الآية: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنْتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ﴾؛ الحجر/22.

[6] – في ن(س): إطاحة.

يعني: ويجوز أن يتعلق الجار والمجرور الذي هو مما تُطيح بـــ"يبكي" المقدر، ويروى: (لِيُبكَ يزيدُ[1]) ببناءِ الفعل للفاعل ونصب يزيد وفاعله ضارع، وحينئذٍ لا يكون التركيب من قبيل ما نحن بصدده، قوله: (وفضله)؛ أي: فضل هذا التركيب الذي فيه بناءٌ للمفعول على التركيب الذي فيه بناءٌ للفاعل بثلاثة أوجهٍ على ما ذكره، قوله: (أمَّا التفصيل فظاهرٌ)؛ وذلك لأنه[2] إذا قيل: (لِيُبكَ يزيدُ)، عَلِمَ أنَّ هناك باكياً لكن لم يعلم أنه من هو، فإذا قيل: (ضارَعٌ)؛ فقد فصَّل ذلك المُجمل، وعلم أنَّ ذلك الباكي هو[3] ضارعٌ؛ وفي هذا النوع من الكلام أعني: المتضمن للإجمال أوَّلاً والتَّفصيل ثانياً ضربٌ من المبالغة؛ لأنَّ الشيءَ إذا أبهم ثم [93ظ] فُسِّر كان في النفس أوقع، ولأنه إذا ذكر لذلك كان مذكوراً مرتين بعبارتين مختلفتين فيكون أبلغ، قوله: (وبوقوع نحو: يزيد)؛ يعني: في المبني للمفعول، قوله: (لكونه مسنداً إليه)؛ يعني: على طريق النيابة، قوله: (لا مفعولاً، كما في غيره خلافُه[1])؛ يعني: في التركيب المبني للفاعل، فإنَّ: فيه فُضلَة مستغنىً عنه لكونه مفعولاً غير قائمٍ مقام الفاعل، وسوق الكلام على وجهٍ لا فُضلة[2] فيه أفضل من سوقه على وجهٍ فيه فُضلة، ويكون معرفة الفاعل[3]، يعني الذي هو هنا ضارعٌ.

قوله: (لإسناد الفعل إلى المفعول، وتمامِ الكلام[4])؛ وذلك لأنه إذا قيل: لِيُبكَ، للفظ المجهول فقد انقطع طمع السامع عن الباكي لإسناد فعل البكاء إلى يزيد، وفي خلافه يكون أوله مطمعاً في ذكر الفاعل، ولا شكَّ أنَّ تأثير حصول نعمةٍ غير مرتقبةٍ في تفريح[5] النفس

---

[1] – لفظة: يزيد؛ سقطت من ن(س).

[2] – في ن(س): أنه.

[3] – لفظة: هو؛ سقطت من ن(س).

[1] – في ن(س): لا مفعولاً، بخلاف غيره.

[2] – في ن(س): على وجه الأفضلية.

[3] – في ن(س): قوله: ويكون لمعرفة الفاعل.

[4] – جملة: وتمام الكلام؛ سقطت من ن(س).

[5] – في ن(س): تربيع.

أقوى من تأثيرها مترقَبَةً، قوله: (يسند هو)؛ أي: الفعل إليه؛ أي: إلى فاعله[1]، قوله: (من كونه الأصل[2])؛ مع عدم المقتضى للعدول عنه؛ وذلك نحو قولك ابتداءً: زيدٌ عالمٌ، ومن الاحتياط؛ أي: لتضعف التأويل[3] على القرينة نحو قولك: حاتمٌ جوادٌ، ومن التعريض بغباوة السامع، أي: بأنه ليس ممن يتنبه[4] عند القرائن، فكأنه لا يفهم إلاَّ المحسوس أو الصَّريح.

قوله: (وغير ذلك)؛ كإظهار تعظيم المسند إليه بذكر المسند، أو إهانة المسند إليه بذكر المسند، كقولك: زيدٌ ابنُ الزانية، أو التبرك بذكره كقولك: سيدنا[5] محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وسلم، أو الاستلذاذ بذكره إلى غير ذلك، قوله: (كونه اسماً فيُفِيدَ الثبوت[1])؛ يعني: فيستفاد منه الثبوت صريحاً نحو: زيدٌ عالمٌ؛ لأنَّ أصل الاسم من حيث أنه اسمٌ مشتقاً كان أو غير مشتقّ الدلالة على الثبوت [94و] لعدم دلالته على الاقتران بالزمان، قوله: (أو كونه فعلاً فَيُفِيدَ التَّجدُّد)؛ أي: فيستفاد منه التَّجَدُّد نحو: زيدٌ علمٌ[2]، لدلالته على الاقتران، أو ظرفاً فيُستفاد منه[3] احتمال الثبوت والتجدّد بحسب التقديرين نحو: زيدٌ أمَامَكَ، أي: حاصلٌ أو حَصَلَ، أو لقصد التعجب من المسند إليه بذكر المسند كقولك: زيدٌ يُقاوِمُ الأسَدَ، مع دلالة قرائن الأحوال على المقاومة: كسَلَّ سَيفَهُ، وتَلطَّخَ ثَوبُهُ بالدَّمِ ونحوه.

---

[1] – في ن(س): أي إلى الفاعل.

[2] – في ن(س): قوله: فلما مرَّ في ذكر المسند إليه من كونه الأصل.

[3] – في ن(س): أي لضعف التعويل.

[4] – في ن(س): لأنه ليس يسبه عند القرائن.

[5] – في ن(س) و(ف): نبيّنا.

[1] – في ن(ث): التجرد.

[2] – في ن(س): قائمٌ.

[3] – لفظة: منه؛ سقطت من ن(س).

قوله: (ولكونه غير سَبَبِي)؛ لأنه لو كان سبباً أو مُفيداً للتقوِّي لكان جملةً، قوله: (مع عدم[1] إفادة التَّقوِّي بالحُكم)؛ يعني: بنفس التركيب لا بأمرٍ[2] خارجٍ عنه: كالتكرار أو حرف التأكيد، قوله: (نحو: زيدٌ قَامَ أَبُوهُ[3])؛ المسند فيه جملةٌ فعليةٌ لأنه فعلٌ مبنيٌّ[4] للمبتدأ، قوله: (نحو: زَيدٌ قَامَ، المسند فيه أيضاً جملةٌ فعلية)؛ لأنه مفيد للتقوِّي بتكرير الإسناد، وذلك إذا كان جارياً على الظاهر وهو أن يكون أنا: مبتدأ، وعرفت: خبره؛ من غير تقديرِ تقديم وتأخير، قوله: (بل قريب من: زيدٌ قَامَ في ذلك[5])؛ أي: في إفادة التقوِّي، قوله: (بالطريق المخصوص، نحو زيدٌ قَامَ)؛ فإنَّ القيام فيه أسند أوَّلاً: إلى المبتدأ بلا واسطة، وثانياً: بواسطة الضمير فيكتسي الحكم قوة، قوله: (ولو سلم له[1])؛ كونه عند فصل[2] التخصيص لا يفيد التقوِّي أصلاً، قوله[3]: (فالمراد أنَّ المسند يكون لأجل هذا المعنى إلخ[4])؛ يعني: أنَّ إفراد المسند مشروطٌ بكونه غير سبَبِي ولا مفيدٍ للتقوِّي، فهو لا يكون مفرداً إلاَّ بتحقق هذا الشرط، ولا يلزم أنه كُلما تحقق هذا الشرط[5] أن يكون المسند مفرداً، إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ولا عدمه، ويلزم من وجود المشروط وجود الشرط.

---

[1] – في ن(ث): سقط للكلمة.

[2] – في ن(س): لا من خارج.

[3] – لفظة: أبوه؛ سقطت من ن(س).

[4] – في ن(ث): سببي.

[5] – في ن(ف): في الدّار.

[1] – في ن(س): أي.

[2] – في ن(س): قصد.

[3] – لفظة: قوله؛ سقطت من ن(س).

[4] – في ن(س): إلى آخره.

[5] – جملة: ولا يلزم أنه كلما تحقق هذا الشّرط؛ سقطت من ن(س).

وحاصله أنه كلما [94ظ] كان المسند مفرداً لم يكن سَبَبياً ولا مُفِيداً للتقوِّي، وليس كلَّمَا لم يكن سَبَبياً ولا مفيداً للتقوِّي أن يكون مفرداً[1]، قوله: (والمراد بالسَّبَبي نحو: زيدٌ أبُوهُ مُنطَلِقٌ)؛ هذا مثال المسند السَّبَبي في الجملة الاسمية، قوله: (زيدٌ انطَلَقَ أبُوهُ، مثالٌ له في الجملة الفعلية)؛ قيل: عرَّفَ المُصـــ[2] المسند السَّبَبي بإجمالٍ فقط[3]، وفسادُهُ ظاهرٌ لتعدُّد جهاتِ المماثلة، قوله: (لا يكون مسنداً إليه)؛ أي: لا يكون ذلك العائد إلى المبتدأ مسنداً إليه في تلك الجملة المسندة إلى المبتدأ، قوله: (في نحو: زَيدٌ مُنطَلِقٌ أبُوهُ؛ لأنه مفردٌ)؛ لاتفاقهم على أنَّ اسم الفاعل سواءٌ كان مُظهراً أو مُضمَراً ليس بجملةٍ لِمَا ذُكِرَ من عدم تغييره في التكلم والغيبة والخطاب، قوله: (لأنَّ العائد مسندٌ إليه)؛ ففي الأول: فاعلٌ وفي الثاني: مبتدأ.

قوله: (والعمدة في ذلك)؛ أي: في معرفة المسند السَّبَبي من غيره، قوله: (فللتقييد)؛ أي: فلتخصيص المسند بأحد الأزمنة بعينه كالماضي أو الاستقبال، قوله[1]: (قبل زمانك)؛ أي: قبل زمان تكلُّمِكَ، قوله: (بعد هذا الزَّمان)؛ أي: بعد الزمان الماضي[2]، قوله: (وهذا أمرٌ عُرفِيٌّ)؛ يعني: كون الأجزاء المتعاقبة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل قسماً ثالثاً من الزمان بواسطةٍ بين الماضي والمستقبل يجيءُ[3] حالاً؛ أي: أمرٌ، مبنيٌّ[4] على عُرف أهل العربية، وإلاَّ فالحقيقة لا واسطة بين الماضي والمستقبل، قوله: (وذلك لأنَّ الفعل)؛ أي: كون المسند إذا كان فعلاً فلقصدِ التقييد بأحد الأزمنة الثلاثة لأنَّ إلخ[5]، قوله: (دالٌّ بصيغته على أحد الأزمنة)؛ كضَرَبَ ويَضرِبُ واضرِب، قوله: (تدلُّ على ذلك)؛ أي: على اقترانه بأحد

---

[1] – جملة: وليس كلما ... يكون مفرداً؛ سقطت من ن(س)

[2] – في ن(س): المُصنِّف.

[3] – في ن(س): قوله: بالمثال فقط.

[1] – لفظة: قوله؛ سقطت من ن(س).

[2] – في ن(س): قوله: بعد هذا الزمان الماضي.

[3] – لفظة: يجيء؛ سقطت من ن(س).

[4] – في ن(س): مضى.

[5] – في ن(س): إلى آخره.

الأزمنة، قوله: (فإنه إنّما يدلُّ عليه)؛ أي: على الاقتران بأحد الأزمنة[1]، [95و] قوله: (على أخصِّ وجهٍ)؛ لأنَّ الفعل هو الذي يدلُّ بنفسه على أحد الأزمنة الثلاثة دون الاسم؛ فلا يكن تقييد المسند بأحد الأزمنة على أخصر الوجوه إلاَّ بما يذكر في صورة الفعل، لأنه لو ذكر في صورة الاسم ـ والاسم بنفسه[2] لا يدلُّ على أحد الأزمنة على التعيين ـ لوجب انضمام شيءٍ آخر معه يدلُّ عليه، فلا يكون ذلك التقييد بأخصَرِ الوجوه.

قوله: (مع إفادة التجدد)؛ وذلك لأنَّ الفعل لكونه دالاًّ على الزمان دلَّ على التجدد، لأنَّ شيئاً من آخر[3] الزمان لا يستقر ولا يبقى[4] مع الجزء الآخر؛ فإذا لم يكن القصد إلى إفادة التجدد لم يكن المقامُ إيرادُ المسند فِعلاً، قوله: (كانوا يجتمعون[1] فيه)؛ يعني: في كلِّ سنةٍ ويقيمون فيه شهراً، والشاهد في قوله: (يتوسَّمُ[2])؛ وقد أظهر فيه المسند في صورة الفعل ليدلَّ على أنه يحدث من التعريف التوسُّمُ أي: التَّفرُّس شيئاً فشيئاً ساعةً فساعة؛ وهذا يدلُّ على كثرة فضائله، لأنَّ الشاعر[3] في بيان افتخار نفسه، قوله: (لأغراضٍ تتعلَّقُ بذلك)؛ يعني: نحو: المبالغة في المدح أو الذَّم أو مُجرد بيان الثبات والاستمرار، أو الاحتراز عن أن يطَّلِعَ السَّامع على وقت وقوع المُسند إلى غير ذلك.

---

[1] – جملة: قوله: فإنه إنَّما ... بأحد الأزمنة؛ سقطت من ن(س).

[2] – في ن(س): في صورة الاسم بنفسه.

[3] – في ن(س): من أواخر.

[4] – في ن(س): ولا يتَّفق.

[1] – في ن(س): مجتمعين.

[2] – الشاهد، بيت الشاعر: طريف بن تميم العنبري، ورد في الأصمعيات، ص127، وفي معاهد التنصيص، 204/1؛ وتمامه:

أَوَ كُلَّمَا وَرَدَت عُكَاظَ قَبِيلَةٌ .... بَعَثُوا إليَّ عَرِيفَهُم يَتَوَسَّمُ؟!

[3] – أي: الشاعر طريف بن تميم صاحب البيت.

قوله: (ثابتٌ للدرهم دائماً[1])؛ أي من غير اعتبار تجدده وحدوثه في زمان من الأزمنة الثلاثة، ولو قال: "وهو ينطلق"؛ أفاد تجدد الانطلاق، وهو يقتضي سبق الاستقرار المُنافي لغرضِه لا[2] غَرَضه الوصفُ بِوُفورِ الجودِ، قوله: (قال[3] الشيخ عبد القاهر: موضوع الاسم إلخ[4])؛ الغرض من نقل كلام الشيخ عبد القاهر البيانُ والتأييد لِمَا قَبلَهُ، قوله: (ونحوه)؛ يعني: من المُلحقات بالمفعول [95ظ] نحو: ضَرَبتُ زَيداً، ومررتُ بزيدٍ، وضَرَبتُ ضَرباً شَدِيداً، وضَرَبتُ يَومَ الجُمُعَة أو أمَامَكَ، وضَرَبتُ تَأدِيباً[5]، وجَلَستُ وَالسَّارِيَة، وجَاءَ زَيدٌ رَاكِباً، وطَابَ زَيدٌ نَفساً، وضَرَبتُ القَومَ إلاّ زَيداً، قوله: (فَلِتَربِيةِ الفائدة)؛ أي: فَلِزِيادَةِ فائدة الخبر، وذلك لأنَّ: تقييد المسند لازدياد تخصيصه؛ ويزداد الحكم به بُعداً عن الوقوع، وكلَّمَا ازداد بُعد وُقوع الحكم ازدادت فائدةُ الخبر، قوله[1]: (في نحو: كَانَ زَيدٌ مُنطَلِقاً)؛ يعني: من الأفعال الناقصة.

قوله[2]: (وكان قيداً له)؛ أي: للمسند الذي هو منطلقاً، يعني: إن كان رابطة[3] بين المسند والمسند إليه للدلالة على المعنى[4]؛ فقولك: كان زَيدٌ مُنطَلِقاً؛ بمنزلة قولك: زَيدٌ مُنطَلِقٌ

---

[1] – الشاهد الشعري للنَّضر بن جُؤيَّة في مدح الغنى والكرم، وقد ورد في الإيضاح، ص79، وفي الإشارات والتنبيهات ص56؛ وتمامه:

لاَ يَأْلَفُ الدِّرهَمُ المَضرُوبُ صُرَّتَنَا .... لَكِن يَمرُّ عَلَيهَا وَهُو مُنطَلِقٌ.

[2] – في ن(س) و(ف): إذ.

[3] – في ن(ف):سقط للكلمة .

[4] – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص141.

[5] – لفظة: تأديباً؛ سقطت من ن(س).

[1] – في ن(س): ازدادت فائدةً في نحو.

[2] – لفظة: قوله؛ سقطت من ن(س).

[3] – في ن(س): واسطة.

[4] – في ن(ث): الماضي.

فيما مضى؛ فلا يكون هذا[1] هو المسند حقيقةً، وإنَّما هو تقييدٌ للمسند وهو مطلقٌ[2] بالزمان الماضي؛ وفي كل واحد من كان وخبره فائدةٌ لم تكن في الآخر، فإنْ كان يدلُّ وضعاً على حدثٍ مطلقٍ؛ بعينهِ خبرُه، كما أن خبره يدلُّ عقلاً على زمانٍ مطلقٍ[3] بعينه كان، قوله: (أي: ترك القيد[4])؛ يعني: ترك تقييد المسند بالمفعول[5] ونحوه، قوله: (أو عدم العلم بالمُقيَّدات[6] مثل أن يعلم أنَّ زيداً ضَرَبَ لكن لا يعلمُ من ضَرَبَ؟ ولا أين ضَرَبَ؟ ولا مَتى ضَرَبَ؟ ولا لِمَ ضَرَب؟ ولا كَيفَ ضَرَبَ؟ إلى[7] غير ذلك، قوله: (ونحو ذلك)؛ يعني: من سآمة السامع أو تعظيمه أو غير ذلك، قوله: (بالشرط)؛ هو مأخوذٌ من: شَرَطَ عليه كَذَا، إذا جعل له علامةً؛ وأداة الشرط تدلُّ على جعل الشيءِ علامةً للشيءِ، فإنَّ المجيءَ علامةٌ للإكرام في: إن جِئتَني أكرَمتُكَ، قوله: (تقتضي تقييده به)؛ أي: تقييد الفعل بالشرط، قوله: (لا تعرفُ[1])؛ أي تلك الاعتبارات والحالات المقتضية لتقييد الفعل بالشرط، قوله: (إلاَّ بمعرفة ما بين[2] أدواته)؛ أي: أدوات الشرط؛ [96و] سواءٌ كانت في صورة الاسم أو في صورة الحرف، قوله: (من التفصيل)؛ أي: تفصيل معانيها بأصل الوضع، وذلك لأنَّ معرفة الحالات[3] المقتضية لتقييد الفعل بالشروط المختلفة موقوفة على معرفة معاني كلمات الشرط حتى تعرف منها أية حالة

---

[1] – في ن(س): فيما مضى فلا يكون هو المسند.

[2] – في ن(س): منطلقٌ.

[3] – في ن(ف): على حدثٍ مطلقٍ بعينه منطلقٌ؛ ومنطلقٌ يدلُّ على زمانٍ مبهمٍ.

[4] – لفظة: القيد؛ سقطت من ن(س)، وفي ن(ف): التقييد.

[5] – في ن(ك): بالمعقول.

[6] – في ن(س): بالمُقيَّد.

[7] – في ن(س): أو.

[1] – في ن(س): لا يعرف.

[2] – جملة: ما بين؛ سقطت من ن(س).

[3] – في ن(س): الحال.

تفيد فيها الفعل بإن؟ وأية حالة يفيد بها بإذا؟ وكذا البواقي[1]، قوله: (وقد بيَّن ذلك التفصيل في علم النحو)؛ وإن لم يكن بيانه فيه أيضاً من مسائل النحو.

قوله: (وفي هذا الكلام)؛ يعني: قول المُصـــ[2]، (وأمَّا تقييده[3] بالشرط)، قوله: (لحكم الجزاء)؛ أي: للحكم الذي تضمَّنه الجزاء، قوله: (مثل المفعول ونحوه)؛ أي: في كونه قيدٌ للفعل، قوله: (بمنزلة قولك: أُكرِمُكَ وَقتَ مَجيئِكَ إيَّايَ)؛ يعني: في كونه قيدٌ للحكم، قوله: (ولا يخرج الكلام بهذا القيد)؛ يعني: بقيد الشرط، يؤيِّد أنَّ[4] الشرط لا يُخرج الجازم عمَّا كان عليه قبل اقترانه بالشرط، فإن كان خبراً نحو: إن جئتَني أكرَمتُكَ فهو: خبرٌ على حاله؛ وإن كان إنشاء[5] نحو: إن جاءَكَ زيدٌ فأكرمه؛ فهو: إنشاءٌ على حاله، والشرط قيدٌ فيهما[1]، قوله: (المحكوم فيه)؛ أي: في مجموع الشَّرط والجزاء، قوله: (بلزوم الثاني الأول)؛ أي: بلزوم الجزاء للشَّرط؛ بمعنى أنه من وَجَد الشرط الذي هو الملزوم وَجَد الجزاء الذي هو اللاَّزم، قوله: (والمحكوم عليه النهار)؛ والمحكوم به هو الوجود فكأنه قيل: النَّهارُ موجودٌ في كلِّ وقتٍ من أوقات طلوع الشَّمس، قوله: (فالمحكوم عليه طلوع الشمس)؛ والمحكوم به وجود النهار، وصدَّقَهُ مطابقَةُ هذا اللزوم لنفس الأمر.

قوله: (ولكن لابد من الشرط[2] هاهنا)؛ أي: في علم المعاني، قوله: (في إن، وإذا، ولو)؛ أي: دون غيرها من كلمات الشرط لكثرة دورانها في كلام البُلغاء، وفي القرآن العزيز؛ مع ما يتعلق بها من المعاني الدقيقة المشتمل عليها القرآن، وقد تركوها في علم[3] النحو

---

[1] – في ن(س): الباقي.

[2] – في ن(س): المُصنِّف.

[3] – في ن(س): يفيد.

[4] – في ن(ف): يريد أنَّ.

[5] – في ن(س): إنشاءياً.

[1] – في ن(س): للحكم.

[2] – في ن(س): من النظر.

[3] – لفظة: علم؛ سقطت من ن(س).

[96ظ] فلا يقع[1] في كلام الله على الأصل؛ وذلك لأنَّ البارئ تعالى عالٌم بحقائق الأشياء على ما هي[2] عليه فيستحيل في حقه الشَّكُّ والتردد[3] في شيءٍ ما، قوله: (في أصل "إذا" الجزمُ بوقوعه)؛ أي: بوقوع الشَّرط إمَّا تحقيقاً كما ذكر؛ تقول: إذَا طَلَعَتِ الشَّمسُ[4] آتِيكَ، أو كُلَّمَا، باعتبار ما خطأ في موقع التصديق على وجهٍ مقبول، كقول أبي الطيب[5]:

إذَا أنتَ أكرَمتَ الكَرِيمَ مَلَكتَهُ .... وَإن أنتَ أكرَمتَ اللَّئِيمَ تَمرَّدَا[6]

ألاَ تراهُ[1] ذكر "إذَا" مع ما هو مقطوع به حُكماً، نظراً إلى كونه واجب الإقدام عليه وهو إكرام الكريم، و"إن" مع ما هو مشكوكٌ فيه بل واجب الانتفاء حكماً، نظراً إلى كونه مرغوباً عنه، طبعاً وهو إكرام اللئيم، قوله[2]: (كان الحكم النادر)؛ أي: القليل الوقوع، قوله: (نظراً إلى نفس اللَّفظ)؛ وإن نقل هنا إلى معنى الاستقبال، وذلك لأنَّ الماضي بالنظر إلى لفظه يدلُّ على تحقُّقِ مفهومِهِ قطعاً، وإن لم يدل على ذلك بالنظر إلى ما يُصيِّرُهُ[3] في معنى الاستقبال كـــ"إذ"؛ كان[4] أقرب إلى القطع بوقوعه من المستقبل.

---

1 – في ن(س): تقع.

2 – في ن(س): هو.

3 – في ن(س): أو التردد.

4 – جملة: إذا طلعت الشمس؛ سقطت من ن(س).

5 – في ن(س): يقول به أبو الطّيب.

6 – بيت أبي الطيب المتنبي في ديوانه، وفي مجمع الأمثال، 14/1.

1 – في ن(س): ألا ترى.

2 – لفظة: قوله؛ سقطت من ن(س).

3 – في ن(س): سيصيره.

4 – في ن(س): فكان.

قوله: ﴿[يتشاءموا][1] بِمُوسَىَ وَمَن مَعَهُ مِنَ الْمُؤمِنِينَ﴾[2]؛ ولولا وجودهم فِينَا لَمَا أصابتنا، قوله: (لأنَّ المراد الحسنة المطلقة[3])؛ يعني: من أيِّ نوعٍ كانت من خِصبٍ أو غيره ولم يُرد بها نوعاً من الحسنةِ[4] مخصوصٍ لأنَّ لفظَهَا مُطلَقٌ وليس معه ما يمنعه من الإجراء على الإطلاق؛ وإن كانت لا توجد إلاَّ في ضمن الأنواع، إلاَّ أنه لَمَّا لم يُرد بها نوع منها مخصوص اتسع مجالها، لأنها إن لم توجد في نوعٍ توجد في نوعٍ آخر، ولَمَّا صارت في حُكم المقطوع به حَسُنَ استعمال إذا معها، ولهذا أي لكون[5] المراد من الحسنة المطلقة لِمَا ذُكِرَ بالبناء للفاعل أي لِمَا ذُكِر المُصـــ[6]، قوله: (أي إلى الحسنة المطلقة)؛ لأنَّ الحسنة المطلقة لَمَّا كانت غالبة الوقوع [97و] كان ما يقابلها من السيئة نادرة الوقوع بالضرورة، قوله: (لتدلَّ على التقليل)؛ لأنَّ التنكير يدلُّ على التَّقليل والنُّدرة.

قوله: (في مقام الجزم بوقوع الشَّرط)؛ أي: فعل جزم المتكلم بوقوعه، قوله: (تجاهلاً)؛ أي: تجاهلاً[1] في جواب من سأله عن سيده: أهو في الدَّار؟ وهو يعلم أنه فيها، إن كان فيها: أخبرتَهُ أنَّك على الباب؛ وإذا تجاهل عن وقوع الشرط فكأنه استعمل إن فيما هو خالٍ عن الجزم بوقوعه، قوله: (فيجري الكلام على سنن اعتقاده)؛ وإن كان المتكلم جازماً بصدقِ ما يخبره لكن خرج كلامه على حسب اعتقاد المخاطب في آماله، كقولك لمن يكذبك في قولٍ: أنت جازمٌ بِصِدقه إن صدقت، فماذا تفعل؟ فاعتقادك في هذا أنَّ صِدقَكَ سَيَتَبَيَّنُ لا مَحالةَ

---

[1] – هكذا في الأصل والصواب: يطَّيروا كما ورد في الآية، إلاَّ أذا كان المؤلف يستعمل سياق التفسير، وهذا أمر وارد جدا.

[2] – الشاهد في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءتْهُمُ الحَسَنَةُ قَالُوا: لَنَا هَذِهِ وَإِن تُصِبهُم سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَن مَعَهُ، ألاَ إِنَّما طَائِرُهُم عِندَ اللهِ وَلَكِنَّ أكثَرَهُم لاَ يَعلَمُون﴾، الأعراف/133.

[3] – في ن(س): و لم يرد بها نوعًا من الحسنة.

[4] – جملة: يعني من أي نوع ... نوعا من الحسنة؛ سقطت من ن(س).

[5] – في ن(س): ويكون.

[6] – في ن(س): المُصنِّف.

[1] – في ن(س): أي من المتكلّم، لا يستدعي المقا، ذلك كقول عبدٍ مُتجاهلٍ في جواب...

وإنّما بنيت الكلام على شكِّ المخاطب، قوله: (مقولةُ[1] الجاهل)؛ أي: الجاهل بوقوع الشرط، قوله: (لِمُخالفَتِهِ مُقتَضَى العلم)؛ أي: العلم الحاصل له. قوله[2]: (إن كان أباك فلا تُؤذِهِ)؛ فإنَّ: المخاطب جازمٌ[3] بكونه أباه إلاَّ أنه لَمَّا أذاه فكأنه[4] لا يعلم أنه أبوه، قوله: (وتصوير)؛ أي: تصوير المتكلم للمخاطب، أي: تفهيمه له وتقريبه له، قوله: (وعلى ما يقلع الشرط)؛ أي: يُزِيلُهُ بالكُلِّيَة.

قوله: (لغرضٍ من الأغراض: كإلزام الخصم وتبكيته)، قوله: (أي: ﴿أنُهمِلكُم[5] فَنَضرِبُ عَنكُم﴾[6])؛ إشارة إلى أنَّ الفاء للعطف على مُقدَّرٍ منه الاستفهام، وقد أبرزه الشَّارح؛ والضرب هنا مجاز عن العُرف[1]، قوله: (أي: إعراضاً، أو[2] للإعراض أو[3] معروضين)؛ إشارة إلى أنَّ ﴿صَفحاً﴾ يحتمل نصبه ثلاثة أوجهٍ؛ أحدُهَا: المصدرية، والثاني: الحالية، والثالث: مفعولٌ له، قوله: (فيمن قرأ أنَّ بالكسر احترازاً عمَّن قرأ بفتح الهمزة)؛ أي: ﴿لإِن كُنتم؛ فإنَّ﴾ الآية[4]؛ حينئذٍ لا يكون[5] مما نحن فيه، قوله: (لاشتمال المقام على الآيات

---

[1] – في ن(س): منزلة.

[2] – لفظة: قوله؛ سقطت من ن(س).

[3] – في ن(س): يجزم.

[4] – في ن(س): كأنه.

[5] – في ن(س): نلهكم.

[6] – في ن(س): عنكم الذّكر؛ من قوله تعالى: ﴿أفَنَضرِبُ عَنكُمُ الذِّكرَ صَفحًا، إن كُنتُم قَومًا مُسرِفِينَ﴾، الزخرف/05.

[1] – في ن(ف): الصّرف.

[2] – في ن(س): أي.

[3] – في ن(س): أي.

[4] – قوله تعالى: ﴿وإن كُنتُم فِي رَيبٍ مِمَّا نزَّلنَا عَلَى عَبدِنَا، فَأتُوا بِسُورَةٍ مِن مِثلِهِ وَادعُوا شُهَدَاءَكُم مِن دُونِ اللّه إن كُنتُم صَادِقِين﴾؛ البقرة/23.

[5] – في ن(س): لا تكن.

الدَّالة إلخ[1])؛ تعليلٌ لقوله: (لقصد التوبيخ وقصور أنَّ الإسراف في هذا المقام بمثابة المحال)؛ لأنَّ وَاجِبَ الانتفاء حقيقٌ بأن [97ظ] لا يتحقق بقوته إلاَّ على سبيل مجرد العرض[2]، قوله: (لتنزيله منزلة ما لا قطع بعدمه)؛ أي: وإن كان المحال مقطوعاً بلا وقوعه، قوله: (لقصد التبكيت)؛ أي تبكيت المخاطب وإلزامه وإفحامه، قوله[3]: (﴿إن كَانَ للرَّحمَنِ وَلَدٌ﴾[4])؛ اتخاذ الولد مما يستحيل على الله تعالى؛ فعدم وقوع الشرط هنا أمرٌ مقطوعٌ به لكن جيءَ بأن معه على سبيل التَبَرُّكِ ومُحاورة الخصم وإرخاء العِنان له قصداً إلى إفحامِهِ وإلزامِهِ، قوله: (على المتصف به)؛ أي: بالشرط؛ فيجعل الكُلّ غير متَّصف بالشرط، قوله: (فنقول: ﴿إن كُنتُم﴾[5])؛ أي: تغلب غير القطعي على القطعي؛ فتجعل الجميع غير قطعيٍّ فيصلح المحل لإن، قوله: (للتوبيخ)؛ أي: توبيخ المخاطبين[1] على وقوع الريب منهم، مع اشتمال المقام على ما يقلع أصلَ الرِّيبة، إذ[2] المعجزات القاهرات والبيّنات الباهرة تدلُّ دلالةً ظاهرةً على حقيقة القرآن، قوله: (﴿مِنَ الحَقِّ﴾[3])؛ أي: حقيقة القرآن، قوله[4]: (فجعل الجميع كأنه لا ارتياب لهم)؛ أي: نزَّل المرتابين من المخاطبين منزلة غير المُرتابين، ليصحَّ إذ ذاك إدخال ﴿إن﴾؛ لأنَّ عدم الجزم بوقوع الشرط إنَّما يكون بالنسبة إليهم؛ أي غير المرتابين.

---

[1] – في ن(س): إلى آخره.

[2] – في ن(ث): الفرض.

[3] – في ن(س): كقوله.

[4] – الآية: ﴿قُل إن كَانَ لِلرَّحمنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ العَابِدِينَ﴾؛ الزخرف/81.

[5] – الآية السابقة: البقرة/23.

[1] – في ن(س): للمخاطب.

[2] – في ن(ث): أو.

[3] – الآية: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ (83) وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ﴾؛ المائدة/83، 84.

[4] – لفظة: قوله؛ سقطت من ن(س).

قوله: (كان الشرط قطعي اللاَّوقوع)؛ يعني: عدم الشرط على تقدير التغليب مقطوع به؛ فينبغي أن لا يؤتى بـــ"لَوْ" لأنَّ "لَوْ" كثيراً ما تستعمل[1] في فرض المحالات، قوله[2]: (لأنها)؛ أي: لأنَّ إن الشرطية إنَّما تستعمل في المعاني المحتملة الوقوع واللاَّوقوع؛ أعني: المشكوك فيها لا في المقطوع الوقوع ولا في المقطوع اللاَّوقوع، قوله: (وليس المعنى هاهنا إلى آخره)؛ إشارة إلى ترقيق[3] ما قبل في جواب هذا المنتظر[4]، وهو: أنَّ الشرط هو وقوع الارتياب في الاستقبال، وهو يحتمل الوجود والعدم، لأنَّ إن الشرطية تجعل الفعل مستقبلا، قوله: (ولهذا)؛ أي: ولأجل أنه ليس المعنى هاهنا على حصول الارتياب في المستقبل، قال [98و] الكوفيون: إنَّ "أنَّ" هنا[1] بمعنى "إن"[2] التي لا تدلُّ على الاستقبال بوجه، قوله: (لقوة دلالته)؛ أي: لقوة دلالة كان على الزمان الماضي، وعراقتها في ذلك لا يقلبها إن[3] إلى معنى الاستقبال بخلاف غير كان من الأفعال الماضية فإنه[4] متى دخلت عليه إن الشرطية نقلت معناه إلى الاستقبال، ولذا قال بعض أهل العربية: إذا أريد إبقاء الماضي مع "إن" جُعل الشرطُ لفظُ كانَ، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنتُ قُلتُهُ فَقَد عَلِمتَهُ﴾[5]؛ وذلك لقوَّة دلالة كان على المعنى، لأنَّ الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يُستفاد منه إلاَّ الزَّمانُ الماضي، قوله: (فمجرد

---

[1] – في ن(س): يستعمل.

[2] – لفظة: قوله؛ سقطت من ن(س).

[3] – في ن(س)، (ف): تزييف.

[4] – في ن(س): النظر.

[1] – في ن(س): هاهنا.

[2] – في ن(س): بمعنى إذا.

[3] – لفظة: إن؛ سقطت من ن(س).

[4] – في ن(س): فإنها.

[5] – الآية: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾؛ المائدة/116.

التغليب)؛ لا يصح[1] استعمال "إن" هاهنا[2]، قيل: بل الجواب أنه لَمَّا كان البعض مُرتاباً قطعاً والبعض غير مرتاب قطعاً جعل الجميع كأنه لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم، وعلى هذا ليس ذلك من باب التغليب، قوله: (فصار الشرط)؛ أي: كون المخاطبين مرتابين في القرآن مقطوعٌ بانتفائه، قوله: (﴿فَإِن آمَنُوا بِمِثلِ مَا آمَنتُم بِهِ﴾ الآية[3])؛ جِيءَ فيه بـــــــ"إن" الدَّالة[4] على الشَّك والتَّردد، مع أنَّ القرآن[1] لا مِثلَ له حتى يُمكن إيمانهم به، وعدم إيمانهم على سبيل الفرض، والتقدير للتبكيت والإلزام لهم[2].

التَّغليب[3]

قوله: (غلب الذَّكَر على الأنثى)؛ يعني: مريم ـعليها السلامـ من جملة الذكور بحُكم التغليب، ولذا لم يقل: "من القانتات"[4]، قوله[5]: (الصفة المشتركة بينهما القُنوت)، قوله: (لكن لفظ قانتين إنَّما يَجري على الذكور فقط)؛ قيل: يجوز[6] أن يكون التقدير: وَكَانَت مِنَ

---

[1] – في ن(س) و(ف): لا يصحح.

[2] – في ن(س): هنا.

[3] – الآية: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾؛ البقرة/137.

[4] – في ن(س): للدلالة.

[1] – لفظة: القرآن؛ سقطت من ن(س).

[2] – لفظة: لهم؛ سقطت من ن(س).

[3] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف)، بخط أحمر جلي.

[4] – إشارة إلى قوله تعالى في الآية: ﴿وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾؛ التحريم/12.

[5] – لفظة: قوله؛ سقطت من ن(س).

[6] – في ن(س): فقيل أن يجوز.

العِبَاد القَانِتِينَ[1]؛ فلا يكون من باب التغليب، وتكون حينئذٍ[2] للابتداء، قوله: (لأنَّ القياس: يجهلون بياء الغيبة)؛ إنَّما كان القياسُ كذلك لأنَّ: يجهلون؛ صفةُ قومٍ، ورجوع الضمير إليه إنَّما يكون بالياء المُثنَّاة من تحت؛ إلاَّ أنه لَمَّا اجتمعت المخاطبة والغيبة بهاتين الكلمتين، يعني: ﴿أنتم قومٌ﴾[3]؛ غلبت المخاطبة لأنها أقوى.

[98ظ] وحاصِلُهُ: أنَّ لفظ قومٌ؛ لها جهتان: جهة المعنى، وجهة اللفظ، فمن حيث المعنى: مخاطبٌ؛ لأنَّ الخبر غير[4] المبتدأ، ومن حيث اللفظ: غائبٌ؛ لأنه اسمٌ مُظهَرٌ، وكلّ مُظهَرٍ غائب[5]؛ فغلب جانب المعنى على جانب اللَّفظ ورجع إليه الضمير بتاء الخطاب.

وكقوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعمَلُون﴾[1]، فيمن قرأ بِتَاءِ الخِطاب؛ والمعنى عمَّا تعمل أنت يا محمد وجميعُ مَن سِوَاكَ مِن المكلفين وغيرهم، قوله: (وذلك)؛ أي: بيان التَّغليب، قوله: (أحد المُتصاحبين)؛ يعني: كالأبوين والقمرين[2]، قوله: (والمتشابهين)؛ يعني كالقَمَرَين، لأنهما كوكبان نيِّران يستضيء العالم بهما، قوله: (بأن يجعل الآخر مُتفقاً له في الاسم)؛ أي: طريق التغليب، أي يجعل لفظ أحد المعنيين وهو المغلب عليه موافقاً للفظ الآخر وهو المُغَلَّب حتى تصح تَثنيَتُهُما، لأنَّ من شروط التَّثنيَة أن يكون للشيءِ ثَانٍ في الوجود، قوله: (ويُقصد إليهما جميعاً)؛ أي: ثم يُطلق ذلك الشيء ويراد به المعنيين[3] معاً؛ والتغليب: إمَّا أن يكون لقوَّة

---

1 – الآية السابقة: التحريم/12.

2 – في ن(س): من حينئذ.

3 – يريد الآية: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾؛ النمل/55.

4 – في ن(ف): عين.

5 – لفظة: غائب؛ سقطت من ن(س).

1 – الآية: ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾؛ هود/123.

2 – في ن(س) و(ف): العُمَرَين؛ القمرين هما الليل والنهار، والعُمرين: أبو بكر وعمر رضي الله عنهما.

3 – في ن(س): المعنيان.

ما يُغلب فضلُهُ كما في: أبَوَان، أو بمجرد كونه مُذكَّراً كما في: قَمَرَان، أو لِقِلَّة حُروفه[1] بالنسبة لِمَا يغلب عليه كما في: عُمران، أو لِكثرته كما في قوله تعالى: ﴿وَكَانَت مِنَ القَانِتِين﴾[2]، قوله: (ليس من قبيل قوله تعالى: ﴿وَكَانَت مِنَ القَانِتِينَ﴾[3]، فيما غلب فيه[4] المذكر على المؤنث)؛ مع أنَّ وصف القُنوت مُشترك بين الذكور والإناث، بل: التغليب فيه إنَّما هو في هيئة الوصف المُجرى على الذكور على هيئة المُجرى على الإناث، قوله: (كما توهَّمهُ بعضهم)؛ يعني: ليس قوله تعالى: ﴿وَكَانَت مِنَ القَانِتِينَ﴾[5] مما غلب فيه المذكر على المؤنث، كما زعم بعض الشَّارحين وهو السيد: عبد الله [نقركان][1]؛ فإنه قال في هذا المحل بعد ذكر الآية: "فإنَّهُ عَدَّ مريمَ عليها السلام من جُملة الذُّكور بحكم التغليب، ولذا لم يقل: "مِنَ القانتات"؛ ولو قيل التقدير: [99و] "وكانت من العباد القانتين" لم يكن من باب التغليب، وتكون ﴿مِنَ﴾ [حَ][2] للابتداء[3]؛ انتهى كلامه"[4].

قوله: (تعليق أمرٍ)؛ أي: ربط حصول أمرٍ، قوله: (فعلية استقبالية)؛ وذلك لأن التعليق المذكور يستلزم أن لا يكون الشرط والجزاء حاصلين إلاَّ في الاستقبال، وإذا كان كذلك امتنع الثبوت في كلٍّ واحدةٍ من جملتي الشرط والجزاء، وامتنع المُضيُّ[5] أيضاً في كل

---

[1] – في ن(س): مُردفه.

[2] – الآية السابقة: التحريم/12.

[3] – الآية السابقة: التحريم/12.

[4] – في ن(س): كذلك لأنه ليس من تغليب المذكر.

[5] – الآية السابقة: التحريم/12.

[1] – عبد الله نقركان: للأسف لم أجد تعريفاً لهذا العلم المغمور مع طول البحث والتنقيب، والملاحظ أنه لم يذكر المصدر أيضاً.

[2] – هكذا في الأصل: وهي اختصار للفظة "حينئذ"، كما وردت تامة في ن(س).

[3] – في ن(س): وتكون حينئذ.

[4] – أي تَمَّ كلام عبد الله نقركان.

[5] – لفظة: المُضيّ؛ سقطت من ن(س).

واحدة منهما فيمتنع ثُبوته ومُضيه، أي فلا يكون جملةً اسميةً ولا ماضويةً، فتتعين[1] أن تكون فعليةً استقبالية غير طلبيَّةٍ لكونه مفروض الصدق في الاستقبال، قوله[2]: (ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت إلخ[3])؛ يعني: وإذا كان كذلك فلا يكون جملة الجزاء أيضاً اسميةً ولا ماضويَّةً، لكن يجوز أن تكون طلبيَّة نحو: إن جَاءَ زَيدٌ فأكرمته؛ لدلالته على الحدوث في الاستقبال، ويجوز أن تُعلَّق على شرط، قوله: (ولا يخالف ذلك)؛ أي: كون كلٌّ من جملتيهما: فعليةً استقباليةً في تتبع الكلام لفظاً تطبيقاً[4] بين اللفظ والمعنى وتفادياً عن مخالفة[5] الظاهر، قوله: (إلاَّ لنكتةٍ)؛ أي: لطيفةٍ[1] تقتضي ذلك، قوله: (وإن جعلت كلتاهما أو إحداهما[2] اسمية)؛ لا يتأتَّى جعل الشرطية اسمية إلاَّ بحسب الظاهر[3]، نحو: إن أنتَ ضَرَبتَ فَأَنَا أضرِبُ، وفي الحقيقة هي فعلية لأنَّ المرفوع بعد حرف الشرط فاعلٌ لا مُبتدأ.

قوله: (إن أكرمتني اليوم فقد أكرمتُكَ أمسِ)؛ ظاهرُ هاتين الجملتين أنَّهما ماضويتين[4] لفظاً ومعنىً، ولذلك احتيج فيهما إلى التأويل حتى لا تَنخَرِمَ القاعدة، قوله: (قياساً مُطَّرِداً، مع كان)؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُم فِي رَيبٍ﴾[5] أي: في شكٍّ، وذلك لأنَّ "إن" لا تقلب كان إلى المستقبل لأصالتها وعراقتها في الدلالة على الماضي، قوله: (بمجرد الوصل والربط)؛ أي:

---

[1] – في ن(س): فيتبيّن.

[2] – لفظة: قوله؛ سقطت من ن(س).

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – في ن(س): لفظاً لطيفاً.

[5] – في ن(ف) مضاف: مقتضى.

[1] – في ن(س): إلاَّ للطيفة.

[2] – في ن(ف): إحداهما.

[3] – في ن(ف):الظاهرية.

[4] – في ن(ف): ماضويتان.

[5] – الآية: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾؛ البقرة/23.

لِمجرد التأكيد والمبالغة، [99ظ] ولا يكون لها حينئذٍ جزاء؛ نحو: زيدٌ وإن كَثُرَ مَالَهُ إلخ، قوله: (وفي غير ذلك قليلٌ)؛ أي: واستعمال "إن" في غير الاستقبال في فاعل الموضعين المذكورين قرّر[1]، كقول أبي العلاء:

فَيَا وَطَنِي إن فَاتَنِي بِكَ سَابِق[2]

فاستعمل "إن" هاهنا غير الاستقبال مع غير كان ووَاوِ الحال، وإنَّما قلنا: إنَّ استعمال "إن" هُنا في غير المستقبل، لأنَّ الشاعر في معرض التَّحسُّر والتَّحزُّن والتأسف على تفويت الوطن وكذا خرجه عنه[3]، وليس المعنى أنَّ الفوات سيقع في المستقبل، قوله: ([المتأخذة] في حصوله)؛ أي: حصول غير الحاصل[1]، قوله: (حال انعقاد أسباب الاشتراء)؛ أي: حال انعقاد الأسباب في اشتراء شيءٍ وانتفاء واحدٍ منها أو شرطٍ مِن شرائِطِ وقوعِهِ، قوله: (أو كون ما هو للوقوع)؛ أي: ضروري الوقوع كما في خبر الله وخبر رسوله، فإنه كالواقع وإن لم توجد تلك الأسباب، كقوله: إن مِتُّ؛ فإنَّ الموتَ لَمَّا كان ضروري الوقوع جُعِلَ كالواقع، قوله: (عطفٌ على قوة الأسباب)؛ وكذا المعطوفات؛ يعني: لأنها كلها مِن إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل، فلو عطفت لكانت غيراً تدلُّ عليه، قوله: (ومن زعم أنها كلها إلخ)؛ هو اعتراضٌ على الزوزني[2] حيث جعله معطوفاً على إبراز غير الحاصل وكذا جميع المعطوفات بـــــــ"أو" بعده، قوله: (فقد سَهَى سهواً بَيِّناً)؛ بيان السهو أنَّ عطفه بـــــــ"أو" على إبراز غير الحاصل يقتضي أن يكون قسيماً له لا قِسماً منه، مع أنه قسم منه، فظهر فساده،

---

[1] – في ن(ف): نذر، وفي ن(س) سقطت اللفظة.

[2] – الشطر من بيت أبي العلاء المعرّي، وقد ورد في الإيضاح، 122/1، ومختصر المعاني، ص85؛ وتمامه:
فَيَا وَطَنِي إن فَاتَنِي بِكَ سَابِقٌ .... مِنَ الدَّهرِ فَلينَعَم لِسَاكِنِكَ البَالُ.

[3] – في ن(ف): وتزحزحه عنه.

[1] – في ن(ف): المأخذة في حصولها أنَّ دعوى غير الحاصل.

[2] – الزوزني (ت: 486 هـــ/1093 م) أبو عبد الله حسين بن أحمد بن حسين: عالم بالأدب، قاض من أهل زوزن (مدينة بين هراة ونيسابور) له (شرح المعلقات السبع/مط) و(المصادر/مخ) و(ترجمان القرآن/مخ) بالعربية والفارسية؛ الزركلي، الأعلام، ج2، 231.

قوله: (أو التفاؤل)؛ أي: التبرّكُ من المتكلم بوقوعه، قوله: (أو إظهار الرغبة)؛ أي: رغبة المتكلم في وقوعه؛ أي وقوع الشرط، قوله: (فهو المُرام)؛ أي: المُراد، قوله: (هذا يعني قوله: إن ظَفِرتُ بِحُسنِ العَاقِبَةِ)؛ قوله: (إبراز منصوبٍ)؛ لأنه مفعول به للمصدر؛ أعني: قوله: (اقتضاء جملة يحتاج مع متعلّقها في موضع نصب خبر كان). [99ظ]

قوله: (تصوره إياه)؛ أي: من[1] إضافة المصدر إلى فاعله وذكر مفعوله بعده، قوله: (يخيل ذلك الأمر إليه)؛ أي[2]: إلى الطالب الذي عظمت رغبته أي يوقع في خياله أنه حاصلٌ في الواقع، قوله: (حيث لم يقل: إن يُردن[3])؛ يعني حيث جيء بلفظ الماضي إظهاراً لتوفر الرغبة من الله تعالى إرادتهن[4] التحصُّن، أي: الامتناع عن الزنا؛ وإنَّما أفحم قوله: ﴿إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّناً﴾[5]؛ لأنَّ الإكراه لا يتأتَّى إلاَّ مع إرادة التَّحصُّن؛ إذ لأمر المطيعة للبغاء[6] لا يسمى مكرهاً، قوله: (يشعر بجواز الإكراه عند انتفائها)؛ أي: انتفاء إرادتهن التَّحصُّن[7]، قوله: (كما هو مقتضى التعليق بالشرط)؛ لأنَّ قوله: ﴿إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّناً﴾ يقتضي بمفهوم المخالفة أنه إذا لم يُردن تحصُّناً يجوز للموالي إكراههن على البغاء[8]؛ وقد أجيب عنه بوُجُوهٍ ذكر الشارح هنا بعضها.

---

[1] – في ن(س): تصوره إياه من، وهنا يبدأ الخرم الأول من ن(أ).

[2] – في ن(س): الأمر أي.

[3] – الشاهد الآية: ﴿وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِتَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهْهُنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾؛ النور/33.

[4] – في ن(ف) و(ك): من الله تعالى إرادتهن؛ لم ترد لفظة "قوله" إلاَّ في: ن(س).

[5] – الآية السابقة: النور/33.

6– في ن(س): إذ لأمر المطيعة للبغي.

[7] – في ن(س): عند انتفاء إرادتهن التحصّن.

[8] – في ن(س): إكراههن على ذلك، وفي ن(ك): إكراههن على الزنا.

قوله: (إذا لم يظهر الشرط[1] إلخ)؛ يعني: أنَّ القائلين بمفهوم الشرط أنه ينتفي الحكم المعلق على الشرط عند انتفائِهِ بشرطٍ لا يقولون بانتفائِهِ عند انتفاء الشرط مُطلقاً بل إذا لم يظهر للشرط فائدة أخرى؛ أمَّا إذا كانت له نكتة فلا يتعيَّن المفهوم ولا يلزم انتفاء الحكم عند انتفاء الشرط، قوله:[2] (بأن ينسب الفعل إلى أحدٍ)؛ يعني: أنَّ التَّعريض في الكلام هو: أن يُنسَبَ الفعل إلى غيرِ من تعلّق به الكلام في الظاهر بوجهٍ خفيٍّ، قوله: (على سبيل الفرض والتقدير)؛ يعني: كما يفرض المحال بغرضٍ من الأغراض، قوله: (ولا يخفى عليك أنه لا معنى[3] للتعريض بمن لم يصدر عنهم الاشتراك)، قوله: (هذا الكلام ردٌّ لقول من زعم[4] أنَّ التعريض أعمُّ؛ بدليل ما قبله: ﴿وَلَقَد أوحِيَ إِلَيْكَ [84ظ] وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾[5]، وأنَّ التَّعريض في التَّاء لا في اللَّفظ الماضي[6])؛ لأنه لو قيل: لأن تشرك؛ أفاد التعريض أيضاً؛ وفيه نظر؛ لأنَّ التَّعريض مستفادٌ من لفظ الماضي لا من التاء لأنه تعريضٌ لجماعةٍ صدر عنهم الشِّرك في الماضي.

والحاصل: أنَّ التعريض للواقع وإذا كان بالمضارع لا يكون تعريضاً لأنه ليس بواقعٍ، قوله: (نوعُ خفاءٍ وضُعفٍ)؛ وجه الضُّعفِ هو هذا: أن يكون الشَّرط ماضياً في الآية؛ لكون[7] حرف الشرط مقروناً باللاَّم الموطئة للقسم لِمَا عُرف في النحو أنَّ فعل الشَّرط[8] يمتنع أن

---

[1]- في ن(س): للشرط.

[2]- لفظة: قوله سقطت من ن(س).

[3]- في ن(س): ولا يخفى أنه لا معنى.

[4]- في ن(ك): لم يصدر عنهم الاشتراك هذا الكلام ولقول من زعم؛ وفي ن(س): ردٌّ لقول من زعم.

[5]- الآية: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾؛ الزمر/65.

[6]- في ن(س): لا في لفظ الماضي.

[7]- في (س) و(ك): بكون.

[8]- في ن(ك): أن قيل الشرط.

يكون مضارعاً في هذه الصورة لا لتّوخي إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل، قوله[1]: (وإلاّ فهو قد ذكر جميع ما تقدم)؛ أي: ولم يكن فيه ضعفٌ فلا وجه لتخصيص هذا[2] بالنسبة، قوله: (ثم قال)؛ أي: السَّكاكي، قوله: (في التَّعريض)؛ أي: في مجرد التعريض؛ لا في كون[3] الماضي مستعملاً في الشرط لأجل التَّعريض، قوله: (﴿وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾[4])؛ فإنَّه أبرز الكلام في معرض المُناصحة لنفسه وهو يريد مناصحتهم ليتلطف بهم؛ لأنَّ القصد بالاستفهام[5] هنا الإنكار والتعجّب من انتفاء العبادة لله[6]؛ وليس هذا حال المتكلم[7] وإنَّما هو حال المخاطبين.

قوله: (بنسبتهم إلى الباطل)؛ لأنَّ مواجهتهم بذلك ربما تزيد في غيِّهم وتهيّج أمرهم[8]، قوله: (أي قبول الحق[9])؛ من إضافة المصدر إلى المفعول؛ أي: قبولهم الحق، قوله: (في إمحاض النصح أي خلوصهم[10])، قوله: (حيث لا يريد التكلم لهم إلاّ ما يريد لنفسه[11])؛ ويسمى هذا النوع من الكلام: المنصِف؛ لأنَّ كلَّ من سمعه قال للمخاطب: قد أنصفك المتكلِّم، أو

---

[1]- لفظة: قوله سقطت من ن(س).

[2]- لفظة: لتخصيص سقطت من ن(س).

[3]- في (س): لأنَّ كون.

[4]- الآية: ﴿وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾؛ يس/22.

[5]- جملة: "فإنه أبرز الكلام في معرض المناصحة لنفسه وهو يريد مناصحتهم ليتلطف بهم لأن القصد بالاستفهام"، سقطت من ن(س).

[6]- في ن(س) و(ك): والتعجّب من انتفاء العبارة.

[7]- في ن(س): وليس هذا حال التكلم.

[8]- في ن(س): تزيد في عميهم وتهييج لحيهم [كذا]، وفي ن(ك): تزيد في غضبهم.

[9]- سقطت لفظة: قبول من ن(س).

[10]- في ن(س): خلوصه.

[11]- جملة: حيث لا يريد المتكلم بهم إلا ما يريد لنفسه؛ سقطت من ن(س) و(ك).

لأنَّ المتكلِّم[1] قد أنصَفَ من نفسهِ حيث حطَّ مرتبته عن مرتبة المخاطب، قوله: (فَرضاً في الماضي)؛ يعني: أنه يفرض[2] لو قدر حصول الشَّرط في الماضي لترتَّب عليه حصول الجزاء، قوله: (مع القطع بانتفاء الشَّرط)؛ وذلك بحسب الوضع فيه؛ فيلزم انتفاء الجزاء ضرورة انتفاء المشروط عند انتفاء الشرط[3]، قوله: (واعترض عليه ابن الحاجب[4])؛ أي: على قول الجمهور أنها وإن انتفى تعدد الإله[5] لامتناع الأول بأن عكس الحكم فقال: هي لامتناع الأول لامتناع الثاني؛ واستدل على ذلك بما ذكره الشَّارح، قوله: (لجواز أن يكون للشيء أسبابٌ متعدِّدةٌ)، يعني: فإذا انتفى سببٌ منها يخلُفُه سببٌ آخر فلا يلزم انتفاء ذلك المسبب بانتفاء سببٍ من أسبابه، قوله: (بل الأمر بالعكس)؛ يعني: فإذا انتفى المسبب لزم انتفاء جميع أسبابه؛ فتكون لو لامتناع الأول لامتناع الثاني.

قوله: (إنَّما سبق)؛ أي: في القرآن العظيم، قوله: (دون العكس)؛ أي: لأنَّ امتناع الفساد لإيقاع تعدده (الآية)[6]، إذ لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة انتفاء الفساد لجواز أن يتطرق الفساد[7] إليه بسبب آخر وإن انتفى تعدد الإله[8]، قوله: (أمَّا لِمَا ذكره)؛ أي لِمَا ذكره ابن الحاجب من أنَّ[9] الأول سببٌ والثاني مُسبَّب ولا يلزم من انتفاء السبب انتفاء

---

[1]- في ن(ث): ولأن المتكلم.

[2]- في ن(ث) و(س): يفرض أنه.

[3]- عبارة: وذلك بحسب الوضع فيه فيلزم انتفاء الجزاء ضرورة انتفاء المشروط عند انتفاء الشرط؛ سقطت من ن(ف) سهواً فيما يبدوا.

[4]- ابن الحاجب: صاحب تصانيف: "الكافية/مط" في النحو، و"الشافية/مط" في الصرف، وقد سبق التعريف به.

[5]- جملة: وإن انتفى تعدد الإله، سقطت من ن(س).

[6]- الآية: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾؛ الأنبياء/22.

[7]- في ن(س): سقطت جملة: لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة.

[8]- في ن(س): وإن انتفى تعدد الآلهة.

[9]- في ن(س): في أنَّ الأول.

المسبب ويلزم من انتفاء المسبب انتفاء جميع الأسباب، قوله: (وأمَّا لأنَّ الأول ملزومٌ والثاني لازمٌ)؛ أي: وأمَّا[1] لأنَّ الشرط ملزوم والجزاء لازم، ولا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم لجواز كون اللازم[2] أعمُّ، ويلزم[3] من انتفاء اللاَّزم انتفاء الملزوم، قوله: (منشأ هذا الاعتراض)؛ أي: اعتراض ابن الحاجب على قول الجمهور[4] بل على قول الجمهور: أنَّ "لو" لامتناع الثاني لامتناع الأول، قوله: (قلَّة التأمّل)؛ أي: قلَّة تأمل المعترض في كلام القوم وعدم الرَّوِية[5] في المراد به لأنه ليس معنى إلخ، قوله: (أنه يستدل[6] بامتناع الأول على امتناع الثاني)؛ أي: ليس مراد الجمهور بقولهم: "لو" لامتناع الثاني لامتناع الأول؛ أنه يستدل بامتناع الأول الذي هو الشرط على امتناع الثاني[7] الذي هو الجزاء، بل معناه أي: معنى قولهم: لو لامتناع الثاني لامتناع الأول، قوله: (أنها للدلالة)؛ أي: لو تستعمل للدلالة على ذلك إنَّما هو[8] بسبب انتفاء الأول لأنه لو وُجد الأول الذي هو الشرط لوُجد الثاني[9] الذي هو الجزاء، لكن لَمَّا لم يوجد الثاني في الواقع عُلم أنَّ الأول لم يوجد؛ فعلّة[10] انتفاء الثاني هي انتفاء الأول لا أنه يستدل على انتفاء الثاني بانتفاء الأول، قوله: (من غير التفاتٍ إلى أنَّ علَّة

---

[1] في ن(س): والثاني لازم وإما لأن الشرط.

[2] في ن(س) و(ك): لجواز أنَّ كون.

[3] في ن(س): ولا يلزم.

[4] في ن(س) و(ك): على الجمهور.

[5] في ن(ك): وعدم الرؤية.

[6] في ن(ك): معنى إلى آخره، وفي ن(س): معنى إلى آخره، قوله: أنه يستدل.

[7] في ن(ف): سقط للعبارة:" أي ليس مراد الجمهور بقولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الأول أنه يستدل بامتناع الأول الذي هو الشرط على امتناع الثاني" الذي هو الجزاء.

[8] في ن(س): للدلالة على ذلك إنما هو، وفي ن(ك): للدلالة، قوله: إنما هو.

[9] في ن(ك): لأنه لو وجود الأول الذي هو الشرط وجد الثاني.

[10] في ن(س): فعله انتفاء الثاني.

العلم بانتفاء الجزاء ما هي)؛ وذلك الفرق الظاهر بين ما يكون علّةً للعلم بانتفاء مضمون الجزء وبين ما يكون علّةً وسبباً لنفس انتفاء مضمون الجزاء في الخارج.

قوله: [85و] (ألا ترى أنَّ قولهم: لولا إلخ)؛ هذا الكلام تنظيرٌ من غير ما نحن فيه لتوضيح المقام؛ يعني: أنَّ قول المُعربين: "لو" لامتناع الثاني لوجود الأول، أي: للدلالة على أنَّ علّةَ امتناع في الخارج وجود الأول؛ فينبغي أن يكون حُكمُ "لو" حُكمَ "لولا"، قوله: (لأنَّ وجوده دليلٌ على أنَّ عُمَر لم يهلك).

حاصلُهُ أنَّ: وجود عَلِيّ سببٌ لعدم هلاك عُمَر[1] في الخارج لا أنه سببٌ للعلم بعدم هلاك عمر؛ فرقٌ جليٌّ بين أن يكون الشَّيء سبباً لنفس الشيء أو للعلم به، قوله: (لكنَّك لم تجيء)؛ أي: فلذلك لم أكرمك[2]، فصحّ جعلُ عدم المجيء علّةً لعدم حصول الإكرام له في الخارج؛ فلو لم يكن امتناع الأوّل سبباً لامتناع الثاني في الخارج لَمَا صَحَّ هذا القياس، قوله:

(لَو دَامَتِ الدَّولاَتُ لَكَانُوا كَغَيرِهِم .... رَعَايَا؛ وَلَكِن مَا لَهُنَّ دَوَامُ[3])

يعني: أنَّ عدم كونهم كغيرهم رعايا بسبب عدم دوام الدَّولات، قوله: (أداة اللزوم)؛ أي: جعلوا كلاً من أنَّ ولو أداةً للتَّلازم على لزوم الجزاء، قوله: (للشرط من غير قصدٍ إلى القطع بانتفائِها)، قوله: (لحصول العلم بالنتائج)؛ أي: لانتساب العلوم والتصديقات، ولا شكَّ أنَّ العلم ينتفي بانتفاء الملزوم بل الأمر بالعكس؛ أي: العلم بانتفاء اللاَّزم يوجب العلم

---

[1]- أوتي إلى عمر رضي الله بامرأة حامل فسألها عمر فاعترفت بالفجور، فأمر بها عمر ترجم، فلقيها علي فقال: ما بال هذه؟ فقالوا: أمر بها، أمير المؤمنين أن ترجم، فردها علي فقال: أأمرت بها أن ترجم؟ قال: نعم، اعترفت عندي بالفجور! قال: هذا سلطانك عليها فما سلطانك على ما في بطنها؟ قال عليّ: فلعلك انتهرتها، أو أخفتها؟ قال: قد كان ذاك، قال: أو ما سمعت النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يقول: «لا حدّ على معترف بعد بلاء، إنه من قيّدت أو حبست أو تهددت فلا إقرار له» فخلى عمر سبيلها، ثم قال: عجزت النساء أن تلد مثل على بن أبي طالب، لولا علي لهلك عمر؛ ينظر: علي محمد الصّلابي، أسمى المطالب في سيرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، مكتبة الصحابة، الشارقة، ط1، 2004، ج1، ص192.

[2]- الشاهد المقصود: لو جئتني لأكرمتك لكنك لم تجئ.

[3]- البيت لأبي العلاء المعري، وهو في الإيضاح، 126/2، وفي مختصر المعاني، ص88.

بانتفاء الملزوم، قوله: (فهي عندهم)؛ أي: عند أرباب العقول من المنطقيِّين وغيرهم، قوله: (ضرورة انتفاء الملزوم)؛ يعني: الشرط بانتفاء اللاَّزم؛ يعني: الجزاء، قوله: ﴿لو كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا﴾[1] وأرعى على هذه القاعدة؛ أي: جاء على قاعدة المنطقيين وأرباب المعقول[2] في استعمال "لو" لظهور أنَّ الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الآلهة لا بيان سبب انتفاء الفساد؛ فاستدلَّ بانتفاء الفساد على انتفاء التعدُّد؛ فهي: في الآية الكريمة لامتناع الثاني لامتناع الأول، قوله: (لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشَّائع)؛ المراد بقاعدة اللغة قاعدة المعربين وإلاَّ فكِلا الاستعمالين لغوي، قوله: (في جملتيها)؛ أي: في الشَّرط والجزاء بأن يكون فعلاهما ماضيين ليصحَّ تعليق ما امتنع على سبيل القطع بامتناع غيره؛ ولأنَّها للماضي فينبغي أن يكون ورود اللفظ بل قياسه إرادة المعنى، قوله: (إذا الثبوت يُنافي التعليق)؛ أي: الشَّرط؛ فلا يكون جملتاهما اسميتين؛ والاستقبال يُنافي المضيِّ؛ لأنَّ الغرض أنَّ "لو" للمضيِّ فلا يكون جملتاها مستقبلتين فتعيّن أن تكونا فعليتين ماضويتين، قوله: (استعمال أنَّ)؛ أي: في المحتمل الوقوع لا في المقطوع بوقوعه، قوله: (وهو)؛ أي: استعمال "لو" في المستقبل استعمال إن الشَّرطية، قوله: «ولو بالصِّين[3]»؛ أي: ولو تطلبوه بالصِّين، قوله: (ولو بالسَّقط)؛ أي: ولو تكون المباهاة حاصلةً بالسَّقط[4]، قوله: (لوقعتم في جهلٍ وهلاكٍ)؛ يقال: فلانٌ يتعنَّتُ

---

[1] الآية: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾؛ الأنبياء/22.

[2] المنطقيين وأرباب المعقول: المشتغلين بعلم المنطق والعلوم العقلية، وعكسهم أصحاب المنقول والذين لا يخرجون عن النصوص.

[3] الشاهد قول رسول الله ﷺ: "أطلبوا العلم ولو بالصين"، وقد ورد في مسند الربيع بن حبيب، باب في العلم وطلبه وفضله، رقم 18، ص29.

[4] الشاهد قول رسول الله ﷺ: "إنِّي أباهي بكم الأمم يوم القيامة"، ورد في مصنف ابن أبي شيبة، 334/4، ومصنف عبد الرزاق الصنعاني، 173/6.

فلاناً أي: يطلب ما يؤديه إلى الهلاك[1]، قوله: (لقصد استمرار الفعل)؛ أي: الفعل المضارع الدّاخل عليه "لو" المنفيّ معنىً.

قوله: (وقتاً فوقتاً)؛ قيدٌ للاستمرار، أي: الاستمرار التجدُّدِي الذي يكون متجدِّد الأمثال إلى زمان الحال؛ ويكون استعمال "لو" حينئذٍ بطريق المجاز بسبب امتناع استمراره على إطاعتكم، يعني: أنه كان في إرادتهم استمرار عمل النبيِّ ـصلى الله عليه وسلمـ وأنه كلمَّا عزَّ لهم رأيٌ أي: في أمرٍ كان معوّلاً عليه، قوله: (فإنَّ المضارع يفيد الاستمرار)؛ يعني: دون الماضي؛ فإنه وإن دلَّ على التجدُّد لكنه ينقطع عند الاستقبال؛ بخلاف المضارع: فإنَّ زمان الاستقبال لا ينقطع إلى الأبد، قوله: (ودخول "لو" عليه يُفيد امتناع الاستمرار)؛ يعني: كما أنَّ الفعل المضارع المثبت يفيد ثبوته؛ كذلك الفعل المضارع المنفي يفيد استمرار نفيه وامتناعه، والمضارع الذي دخلت عليه "لو" منفيٌّ في المعنى فيفيد امتناع الاستمرار، قوله: (والمنفية تفيد تأكيد المنفيِّ ودوامه لا نفي التأكيد والدَّوام)؛ يعني: وإن كان الأصل أنَّ النفي إذا دخل على كلامٍ مُقيَّدٍ بقيدٍ يتوجه إلى نفس ذلك القيد، لكنهم استعملوا النفي لتأكيد النفي أيضاً، كما استعملوه لنفي النفي أو الإثبات[85ظ].

قوله: (رداً لقولهم: آمنَّا؛ على أبلغ وجهٍ)؛ أي: تكون الجملة الاسمية مفيدة لتأكيد النفي الذي هو معنى الحرف الداخل عليها، قوله: (على أبلغ وجهٍ)؛ أي: أبلغ تأكيد النفي لا نفي التأكيد، قوله: (قصداً إلى استمرار الاستهزاء وتجدده؛ وقتاً فوقتاً)؛ يعني: لو لم يكن القصد بـــــ﴿يَسْتهزئ﴾ إلى استمرار استهزاء الله تعالى بهم حالاً فحالاً لَمَا كان قوله تعالى: ﴿اللهُ يَستَهزِأُ بهم﴾[2] مطابقاً لقول المنافقين: ﴿إنَّمَا نَحنُ مُستَهزِءُونَ﴾[3] وإنَّما لم يقل: الله مستهزأ بهم؛ لأنَّ التجدد وقتاً بعد وقتٍ مطلوبٌ في هذا المقام كالاستمرار؛ لأنَّ معنى استهزاء

---

[1] الشاهد الآية: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾؛ الحجرات/7.

[2] الآية: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾؛ البقرة/15.

[3] الآية: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾؛ البقرة/14.

الله بهم إنزال الهوان والحقارة بهم، قوله: (﴿إذ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾[1]، من قولك: وقفت على كذا)؛ إذا فهمته وعرفته، قوله: (أي: لرأيت أمراً فضيعاً)؛ أي: شنيعاً، ويجوز أن تكون "لو" للتمني وحينئذٍ لا جواب لها، قوله (لتنزيله)؛ أي: المضارع الداخل عليه "لو" منزلَةَ الماضي المعلوم الوقوع، قوله: (عمَّن لا خلاف في إخباره)؛ فإنَّ: علمه تعالى تعلَّق بالمستقبل من حيث اليقين تعلُّق علمنا بالماضي المقطوع به؛ مجازُ وقوع المستقبل مع "لو" في إخباراته جوازَ وقوع الماضي في إخباراتنا، قوله: (حاصلٌ بحسب التنزيل)؛ يعني أنَّه من باب ما نزل فيه المستقبل منزلة الماضي مجازاً.

قوله: (كما عدل عن الماضي إلى المضارع في ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ﴾[2])؛ فإنه عرف في علم النحو: أنَّ من خصائص رُبَّ أن يكون فعلها ماضياً؛ لأنك إذا قلت: رُبَّ رجلٍ كريمٍ لَقَيتُهُ؛ كنت مخبراً بقلة من لقيته في الزمان الماضي؛ وأمَّا في المستقبل فلا يعلمه إلاَّ الله تعالى فلا يمكنك الإخبار عنه بالقلة، قوله: (إنَّ الفعل الواقع بعد رُبَّ المكفوفة بما يجب أن يكون ماضياً)؛ يعني: أنَّ ربَّما المكفوفة مثل رُبَّ في اختصاص فعلها بالماضي، أمَّا على قول من قال: أنها نكرةٌ بمعنى شيء موصوفة بما بعدها وهو ﴿يَودّ﴾، وعلى هذا لا يكون ﴿يَودُّ﴾ فِعلُ رُبَّ؛ فلا يحتاج إلى التأويل ويكون فعله محذوفاً؛ أي: رُبَّ شيءٍ يودُّ الذين كفروا لو تحقَّق وثَبَت، قوله: (تمنّوا ذلك)؛ أي: لو كانوا مسلمين، قوله: (وقيل: هي مستعارةٌ)؛ أي: ﴿ربَّما﴾ في الآية الكريمة مستعارةٌ من معناها الأصلي وهو: التقليل بمعنىً آخَرَ؛ أمَّا الكثرة أو التحقيق فيكون: ودَادَتَهم لو كانوا مسلمين كثيرة متحقِّقة، قوله: (لدلالة ﴿لَو كَانُوا مُسلِمِينَ﴾[3] عليه)؛ والتقدير: "ودُّوا كونهم" أو "وَدُّوا الإسلام"؛ وإنَّما قدَّرنا له مفعولاً ولم نجعله: ﴿لَو كَانُوا مُسلِمِينَ﴾؛ لأنَّ جملة الشَّرط لها صدر الكلام ولا يعمل فيها ما قبلها؛ إذ لم تقع في موضع المفرد، قوله: فمفعول ﴿يَوَدُّ﴾ هو قوله: ﴿لَو كَانُوا مُسلِمِينَ﴾؛ يعني: القائم مقام المفرد؛ لأنَّ

---

[1]- الآية: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾؛ الأنعام/27.

[2]- الآية: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾؛ الحجر/2.

[3]- الآية السابقة: الحجر/2.

الجملة على هذا في تأويل المصدر أي: كونهم مسلمين، قوله: (أو لاستحضار الصورة)؛ أي: صورة الموقوفين على النار وصورة ودادة الكافرين إسلامهم.

قوله: (إمَّا لِمَا ذُكر)؛ يعني: من إفادة الاستمرار أو غيره، مما يدلُّ على الحال؛ أي: على الزمان الحال؛ أي: الحاضر الذي من شأنه أن يُبصَرَ ويُشاهَدَ ما يقع فيه، قوله: (ليشاهد السَّامعون)؛ يعني: كأنه طلب من السَّامعين الحضور ومشاهدة ذلك الحال بخلاف الماضي فإنه لا يمكن رؤية ما فيه ولا يقبل ذلك؛ أي: استحضار الصورة بلفظ المضارع، قوله: (أي: كما تُستحضَرُ الصورة في قوله تعالى: ﴿فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾[1])، قوله: (بلفظ المضارع)؛ يعني: فإنَّه قال: ﴿فَتُثِيرُ﴾ بلفظ المضارع مع أنَّ ما قبله ماضٍ وهو: ﴿أرسَلَ﴾ وكذا ما بعده وهو: ﴿فَسُقنَاهُ، فَأحيَينَا﴾[2]، ولم يقل: فأثارت عطفاً على فأرسل، قوله: (استحضاراً لتلك الصورة)؛ أي: صورة إثارة الريح للسحاب، قوله: (الباهرة)؛ أي: العالية من إثارة الريحِ السحابَ، ﴿مُسَخَّرًا بَينَ السَّمَاءِ وَالأرضِ﴾ مُنكرنا في المنظر تارة عن قطعٍ من السَّحاب رفيقة كأنها كقِطَعُ قُطنٍ مَندُوفٍ ثم تُضام بعد ورود الأحوال المختلفة عليها حتى يصير رُكاماً، قوله: (فلإرادة عدم الحصر)؛ أي: حصر المسند في المسند إليه، قوله: (أو العهد)؛ أي: ولإرادة عدم العهد، يعني: عهد المسند؛ وذلك بأن يكون المراد بالمسند وصفاً غير معهودٍ [86و] ولا مقصودٍ اختصاصه بالمسند إليه، قيل: "عدم الحصر يقتضي عدم العهد"؛ لأنَّ العهد معيَّنٌ شخصيٌّ ومن حمل التَّعين المعنى الشخصي على شيء يلزم الحصر؛ فذكره بعد عدم الحصر ضائع، قوله: (كقولك: زيدٌ كاتِبٌ وعمروٌ شاعرٌ)؛ فإنَّه إذا قصد بنفس المسند إلى إفادة الحصر أو إلى أمرٍ معهودٍ وجب تعريفُهُ، فحين ترك التعريف وجب ألاَّ يكون القصد بنفسه إلى ذلك.

---

[1] - الآية: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ النُّشُورُ﴾؛ فاطر/9.

[2] - الآية السابقة: فاطر/9.

قوله: (أو للتفخيم)؛ أي: لتفخيم المسند وارتفاع شأنه، قوله: (على أنه خبر مبتدأ محذوفٍ)؛ يعني: إنَّما يصحُّ التمثيل به، ويكون مما نحن فيه، أي إذا جعل ﴿هُدًى﴾[1] خبر مبتدأ محذوفٍ، أي هو هدىً لا يُدرَكُ كُنهُهُ، أو جعل خبر ﴿الٓمٓ﴾، وأمَّا لو جُعل حالاً أو مبتدأً خبر ما بعده فلا يكون مما نحن فيه.

قوله: (أو للتحقير)؛ أي: انحطاط شأنه نحو: ما زيدٌ إلاَّ شيءٌ، أي شيءٌ لا يعتدُّ به، أو ما زيدٌ شيئاً أي شيئاً يعتدُّ به، قوله: (يوجب أتَمِّيَةَ الفائدة)؛ لأنَّ: احتمال تحقيق الحكم متى كان أبعد كانت الفائدة أتمّ، قوله: (اعلم أنَّ جعل معمولات المسند إلخ)؛ هذا كالاعتراض على المصنف حيث جعل من مقيَّدات الفعل المسند لأنه قال قبلُ: وأمَّا تقييد الفعل بمفعولٍ ونحوِهِ وجعل هذا الوصف من مخصصات المسند مع أنه يصدق على كلٍّ واحدٍ منهما أنه مقيدٌ أو مخصَّصٌ، قوله: (إنَّما هو مجرد اصطلاحٍ)؛ يعني: مجرد اصطلاحٍ من المصنِّف لا لِداعٍ ومقتضىً لذلك، ولو اصطلح على عكسه جاز له.

قوله: (وقيل: لأنَّ التخصيص إلخ)؛ قال بعضهم: إنَّما فَعَلَ المصنِّفُ ذلك لمقتضىً وهو أنَّ التخصيص عبارةٌ عن نقض الشُّيوعِ، ولا شيوع في الفعل؛ لأنه إنَّما يدلُّ على مفهومٍ لا تعدد فيه، والحال إنَّما يجيءُ لتقييده فلا يصدق عليها أنها مخصَّصةٌ بخلاف الوصف؛ فإنه: إنَّما يجيءُ للاسم الذي فيه الشيوع فيصدق عليه أنه مخصَّصٌ، ففيه نظر؛ وجه النظر أنه:

– إن أراد الشُّيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهرٌ أنَّ النكرة في الإثبات ليست كذلك؛ فيجب أن يكون الوصف في مثل: رجلٌ عالِمٌ؛ مخصَّصاً.

– وإن أراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كلِّ فردٍ يفرض من غير دلالةٍ على التعين؛ ففي الفعل أيضاً شيوعٌ؛ لأنَّ قولك: جاءَني زيدٌ؛ يحتمل أن يكون على حالة الركوب وغيره وكذا: طَابَ زيدٌ؛ يحتمل أن يكون من جهة النفس وغيرها؛ ففي الحال والتمييز وجميع المعمولات من تخصيص ألا ترى إلى صحَّة قولك: ضربتُ ضرباً شديداً؛ بالوصف؛ فقد خصَّصَ الضَّربَ مع أنه لا شيوع في الفعل والكلام في الفعل الحدث أنه هو المعتبر الذي يتقيَّد بالزمان، قوله: (من ترك تقييد المسند)؛ أي: الفعل المسند.

---

[1]- الآية: ﴿الٓمٓ (1) ذَلِكَ الكِتَابُ لاَ رَيبَ فِيهِ هُدًى لِلمُتَّقِينَ﴾؛ االبقرة/1، 2.

اعتبارات تعريف المسند[1]

قوله: (وأمَّا تعريفه)؛ أي: تعريف المسند، قوله: (معلومٌ له)؛ أي: للسامع، قوله: (بأحد طرق التعريف)؛ أي: المذكورة قبلُ، قوله: (في الجملة الخبرية احترازٌ من الجملة الإنشائية)؛ فإنَّه قد يقع فيها المسند معرفةً والمسند إليه نكرةً نحو: مَن أبوك؟ فإنَّ: "مَن" هُنا مبتدأ نكرة، قوله: (على أمرٍ معلومٍ)؛ أي: للسَّامع، قوله: (سواءٌ اتحد الطريقان)؛ أي: سواءً اتحد طريق تعريفي المسند والمسند إليه نحو: الرَّاكب المنطلق؛ فإنَّ كُلاًّ منهما معرَّفٌ بالأداة، واختلفا نحو: زيدٌ هو المنطلق؛ فإنَّ المسند إليه معرَّفٌ بالعلمية، والمسند معرَّفٌ بالأداة، وهذه الإفادة إنَّما تكون إذا كانت النسبة التي بين هاذين الأمرين المعلومين سواءً كانت إيجابية أو سلبيةً مجهولةً؛ فإنه: يرتفع عند الحكم بالإيجاب أو السلب تلك الجهالة، ويحصل للسَّامع العلمُ بأنَّ تلك النسبة بينهما من قبيلِ الإيجابِ أو السَّلب، قوله: (أو لازمُ حكمٍ)؛ أي: ولإفادة السَّامع لأنَّ فائدة الخبر وهو كون المتكلم عالِماً بالحكم إن كانت النسبة التي بين المعلومين معلومةً أيضاً للسامع فإنَّه [ح][2] لا يحصل للسَّامع مع الإفادة المذكورة لكونها حاصلةً له [86ظ] قبل الإخبار، وإنَّما تحصل له فائدةٌ أخرى وهي أنَّك تعلم تلك النسبة.

قوله: (على أمرٍ معلومٍ بآخر مثله)؛ أي: في كونه معلوماً للمخاطبة بإحدى طُرق التعريف، قوله: (فائدةً مجهولةً)؛ أي: فائدة الحكم أو فائدة لزومها، قوله: (لأنَّ العلم بنفس المبتدأ والخبر لا يستلزم العلم بإسناد أحدهما إلى الآخر)؛ يعني: لجواز أن يكونا متعدَّدين في الخارج، فاستفاد من الكلام أنَّهما متَّحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات، قوله: (نحو: زيدٌ أخوك)؛ يعني: لمن لم يعلم إنساناً مسمىً بزيدٍ بعينهِ واسمهِ، ويعلم أنَّ له أخاً لكن لا يعرفه على التَّعيين وأنت بصورته، كالطالب منك أن تحكم على ذلك المسمى بزيدٍ بأنه ذلك الآخر وليس ذلك الأخ؛ فلذا: يجب أن تقول: زيدٌ أخوكَ؛ بتقديم زيدٍ، قوله: (وعمروٌ المنطلقُ)؛ أي: تقول ذلك لمن يعلم إنساناً مسمىً بعمروٍ ويعلم شخصاً معيَّناً له الانطلاق معهوداً بينك وبينه، أو يعلم ماهية المنطلِقِ من حيث هِيَ هِيَ.

---

[1] ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[2] هكذا في الأصل (ف)، وفي (ث) و(ك) و(س): حينئذٍ، وهو المفهوم من السياق أصلاً.

قوله: (لمن يعرف أنَّ له أخاً)؛ أي: مُبهماً لا يعرفه، ويعرف شخصاً يسمى بزيدٍ باسمه وعينه، وصار متردِّداً متحيِّراً في أنَّ: هل ذلك الأخ زيدٌ أم غيره؟! قوله: (على اعتبار العهد)؛ أي: فلابد أن يكون المعرَّف بالإضافة معهوداً قبل الإضافة كما أنَّ المعرَّف بلام العهد لابد أن تسبق إليه إشارةٌ ما بينه وبين المخاطب إمَّا في الخارج أو في الذهن، قوله: (وإلاَّ لم يبق فرقٌ إلخ)؛ أي: وإن لم يكن أصلُ وضعِ الإضافة على اعتبار العهد لم يتحقق الفرق بين: غلامُ زيدٍ؛ بالإضافة، وغلامٌ لزيدٍ بدونها، وكان الحكم بتعريف أمرٍ أوَّلاً دون الثاني تحكماً محضاً، قوله: (كالمعرَّف باللاَّم)؛ أي: بلام العهد كأنَّه يُشار به إلى مُعيَّنٍ، قوله: (فأيُّهما)؛ يعني: الصفتين اللتين لذاتٍ واحدةٍ، قوله: (وأيُّهما)؛ أي: الوصفين المذكورين كان بحيث يجهل السَّامع اتصاف الذات به، قوله: (ولا يصحُّ: زيدٌ أخوكَ)؛ يعني: عند قصد المعنى المذكور.

قوله: (غابها الرِّماح)؛ وذلك الغاب معروفة للأسود دون الرماح فيجب تقديمها ويحكم عليها بالرماح، فيقال: رأيت أسوداً غابها الرِّماح[1]، ولا يصحُّ: رماحها الغاب؛ لأنه يكون حكماً بمعروفٍ للمخاطب على غير معلومٍ عنده؛ لأنَّ الرِّماح لم تُعهد للأسود بخلاف الغاب، قوله: (يعني: اعتبار تعريف الجنس)؛ يعني: سواءً كان مسنداً نحو: زيدٌ المنطلقُ، أو مسنداً إليه نحو: المنطلقُ زيدٌ، قوله: (قد يُفيد)؛ يعني: في المقام الخطابي دون الاستدلالي، قوله: (قصر الجنس)؛ أي: المعرف بلام الجنس، قوله: (تحقيقاً)؛ أي: قصر اعتمادٍ إذا كان القصر المستفاد من المقام الخطابي مطابقاً للواقع، قوله: (أو مبالغةً)؛ أي: قصراً مبالغاً فيه؛ إن لم يكن القصر مطابقاً للواقع، قوله: (أو بالعكس)؛ أي: لكمال معنى الجنس في ذلك الشيء، قوله: (كأنَّه للاعتداد بشجاعة غيره)؛ يعني: أنَّ الشَّجاعة ليست منحصرةً في عمروٍ في الواقع إلاَّ أنَّك تدَّعي قصر الشَّجاعة عليه على سبيل المبالغة بتنزيل شجاعة غيره منزلة المعدوم؛ وإنَّما يفيد القصر لأنَّ المعرَّف باللاَّم يُحمل على الاستغراق؛ لأنَّ تعيين البعض دون البعض يُفضِي إلى التَّرجيح بدون مُرجِّحٍ، وإذا حُمِلَ على الاستغراق كان معنى قولنا: زيدٌ المنطلقُ أنَّ زيداً المحكوم عليه بكلِّ ما صدَقَ عليه المنطلِقُ، كما أنَّ معنى قولنا: المنطلق زيدٌ؛ أنَّ كلَّ ما صدق

---

[1] الشطر من بيت السّريّ الرفاء، وهو في ديوانه، ص167؛ وتمامه: وإن حَمَلَتْ سُمْرَ الرِّماحِ لَمشهَدٍ .... رأيْتَ أُسُودَ الغابِ تَحمِلُ غابَها.

عليه المنطلِقُ فهو محكومٌ عليه بأنه زيدٌ؛ فكلٌّ واحدٍ من الكلامين يقتضي أن لا يكون غير زيدٍ منطلقاً؛ ولا تفاوت في ذلك.

قوله: (والجنس)؛ وفي بعض النسخ: (والخبر قد يبقى على عمومه كما مرَّ)؛ يعني في نحو قوله: زيدٌ الأميرُ وعمروٌ الشُّجاع، وما أشبهها؛ فإنَّ الأمير والشُّجاع في المثالين لم يُقيَّدا بشيءٍ، قوله: (إذ ليس المعنى هاهنا على القصر)؛ يعني: أنها لم تُرد أنَّ ما عدا البكاء عليه ليس بحسَنٍ ولا جميلٍ وإنَّما غرضُها أن تثبت لبكائِهِ الجنس وتُخرجَهُ من جنس بكاء غيره كما قيل: "الصبر محمودٌ إلاَّ عنك والجزعُ مذمومٌ إلاَّ عليك"[87و]، وقيل: أنَّه لقصر الجنس على بكائه[1]؛ بمعنى أنه لا يتجاوز إلى بكاء غيره لأنه لا يتجاوزه إلى شيءٍ آخر، قوله: (وإنْ أمكن ذلك)؛ أي: بأن يجعل القصر مبالغةً وادِّعاءً أو إضافياً بالنسبة إلى بكاء غيره من القتلى، قوله: (تقدم أو تأخر لدلالته على الذات)؛ أي: وإذا كان الأمر كذلك فينبغي أن يجعل مبتدأ دائماً تقدم أو تأخَّر، قوله: (والصفة هي المنسوب)؛ أي: إذا كان الأمر كذلك فهي: أولى بأن تجعل محكوماً به؛ فلا يصح قولهم: "كلُّ ما هو مُقدَّمٌ فهو مبتدأ"، قوله: (ورد بالبناء للمفعول)؛ أي: ورد هذا القول المنسوب للإمام[2]، قوله: (بأنَّ المعنى)؛ أي: حيث تكون الصفة مبتدأ والاسم خبراً، قوله: (يعني: أنَّ الصِّفة تُجعل دالة على الذَّات ومُسنداً إليها)؛ يريد أنه لا يجعل المنطلق في قولنا: المنطلقُ زيدٌ مبتدأً إلاَّ بمعنى الشخص الذي له الانطلاق وهو بهذا المعنى يصحُّ أن يكون مبتدأ، ولا يجب أن يكون خبراً، وزيدٌ لا يجعل خبراً إلاَّ بمعنى صاحب اسم زيدٍ، وأنه بهذا المعنى يصلُحُ أن يكون خبراً، ولا يجب أن يكون مبتدأ، ويحتاج إلى هذا التأويل لأنَّ السَّامع قد عرف ذلك الشخص بعينه وإنَّما المجهول عنده هو اتصافه بكونه صاحب اسم زيد، وسوق هذا الكلام لإفادة هذا المعنى.

---

[1]- الشاهد الشعري المقصود هو بيت الخنساء، وهو في ديوانها، ص226؛ وتمامه:

إذا قَبُحَ البُكاءُ عَلَى قَتِيلٍ .... رَأيتُ بُكَاءَكَ الحَسَنَ الجَمِيلاَ.

[2]- لعله يقصد بالإمام: فخر الدين الرازي؛ فقد نعته بهذا الوصف غير ما مرة في هذا الكتاب.

اعتبارات كون المسند جملة[1]

قوله: (نحو: زيدٌ قام)؛ وجه التقوِّي فيه: تكرر الإسناد؛ وحيث أسندت الجملة الفعلية إلى المبتدأ والفعل وحده إلى ضمير المبتدأ فاكتسى قوةً بنفس التركيب لا بتكرار التركيب؛ نحو: عرفتُ عرفة، ولا شيء آخر من المؤكدات؛ نحو: إنَّ زيداً منطلقٌ، وضربتُ زيداً نفسهُ؛ فإنه قد أريد التقوِّي في هذه الصورة مع أنَّ المسند فيها مفردٌ لا جملة؛ لأنَّ التَّقوِّي فيها لكونه سبباً للمسند إليه بخلاف: زيدٌ قائمٌ أبوه، فإنه ليس بنفس تركيب المسند مع المسند إليه بل بأمرٍ آخر، قوله: (زيدٌ قائمٌ أبوهُ)؛ فإنه ليس بجملة؛ بل هو مفردٌ لِمَا عُلم من أنَّ اسم الفاعل مع فاعله الظاهر أو المضمر قبيل المفرد إلاَّ فيما استثنيَ وليس هذا منه، قوله: (وسبب التقوِّي إلخ).

اختلف في سبب إفادة الجملة الفعلية المسندة إلى المبتدأ للتقوِّي؛ فذكر السَّكاكي شيئاً، وذكر الشيخ عبد القاهر شيئاً آخر، فأخذ الشَّارح في المذهبين، قوله: (ثم إذا كان متضمِّناً لضميره المعتدِّ بِهِ)؛ إذا كان المسند الواقع بعد المبتدأ متضمِّناً لضمير ذلك المبتدأ بشرط كون ذلك الضمير العائِدِ على المبتدأ عمدةً لا فُضلَةً، قوله: (فيكتسي الحكم قوَّةً)؛ يعني: بواسطة تكرُّر الإسناد؛ لأنَّ فيه إسنادين؛ أحدهما: بواسطة، والآخر: بواسطة الضمير.

قوله: (فعلى هذا)؛ أي: على ما ذكره السَّكاكي في سبب التقوِّي، قوله: (ويجب أن يُجعل سببيّاً)؛ لأنَّ المسند للجملة إمَّا للتقوِّي أو لكونه سبباً، فإذا انتفى أحدهما تعيَّن الآخر، قوله: (وتقدمةً للإعلام)؛ أي: توطئةً وتمهيداً للإخبار، قوله: (دخل في قلبه)؛ أي: دخل الخبر في قلب السَّامع دخول المأنُوسِ، قوله: (بغتَةً)؛ أي: دُفعةً، قوله: (فإنَّ ذلك)؛ أي: التَّنبيه والتَّقدِمَةَ، قوله: (فيدخل فيه)؛ أي: في ما يُفيد التقوِّي على ما ذهب إليه الشيخ عبد القاهر، قوله: (ومما يكون المسند فيه جملةً)؛ هذا كالاعتراض على المصنِّفِ؛ لأنَّ كلامه يُشعِرُ بأنَّ المسند الجملة لا يخلو عن إفادة التقوِّي أو كونه سبباً فتكون جملةً مانعةً الخلوَّ؛ فنبَّهَ الشَّارح على أنَّ هناك قسماً آخر من المسند الجملة وليس للتقوِّي ولا سبباً وهو غير ضمير الشَّأن

---

[1]- ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

نحو: هو[1] زيدٌ قائمٌ، وسببه أنه في حُكم المُفرد لأنه عبارةٌ عن المبتدأ، قوله: (على ما مرَّ)؛ يعني: من أنَّ التَّقوِّي أعمُّ من أن يكون مقصوداً أو حاصلاً ضمناً؛ فصور التخصيص تكرر الإسناد منخفض فيها؛ فيستفاد منها التقوِّي وإن لم يقصد بها فكأنَّه قال: للتقوِّي؛ سواءً كان على سبيل التخصيص أوْ لا.

قوله: (للسببيَّة والتقوِّي[2] في موضع رفع خبر إنَّ)، قوله: (وهو وكون تلك الجملة اسميةً للدَّوام والثبوت، وكونها للتجدد والحدوث[87ظ])؛ يعني: أنَّ الجملة الاسمية تفيد الثبوت والفعلية؛ تفيد التجدد، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾[3]؛ حيث قيل: ﴿آمَنَّا﴾ لدلالتهم على إحداثهم الدخول في الإيمان لتروج دعواهم الكاذبة؛ وحيث قال: ﴿إِنَّا مَعَكُم﴾ لدلالته على أنهم ثابتون على الكفر غير معرضين عنه كما أوهموا المؤمنين.

قوله: (وكونها شرطيَّة للاعتبارات المختلفة)؛ أي: التي لا تُعرف إلاَّ بمعرفة ما بين أدوات الشَّرط من التَّفصيل في الشَّرط، قوله: (لاختصار الفعليَّة)؛ أي: التي يمكن الاكتفاء عن فعلها بظرفه بوقوع الظرف صلةً للموصول؛ وصلة الموصول لا تكون إلاَّ جملةً؛ فتعيَّن تقدير الظَّرف بالفعل ليكون جملةً ولا يجوز أن يقدَّر باسم الفاعل لأنَّه [ح][4] يكون من قبيل المفرد، والصِّلة لابد وأن تكون جملةً فعند الحمل عليه أولى، قوله: (وأجيب بأنَّ الصِّلة من مضانِّ الجملة)؛ يعني رد هذا الاستدلال لأنه لا يلزم من تقدير الظَّرف بالفعل في الصِّلة لكونها من مواضع الجملة البتَّة تقديره بالفعل في الخبر الذي الأصل فيه الإفراد لأنه مُعرَبٌ والأصل في الإعراب المفردات، قوله: (ولو قال: إلى قوله: أصوب)؛ يعني أنَّ في عبارة المصنف هذه

---

[1] في ن(س): هذا زيد.

[2] في ن(س): أو للتقوّي.

[3] الآية: وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾؛ البقرة/14.

[4] هكذا في الأصل (ف)، وفي (ث) و(ك) و(س): حينئذٍ، وهو المفهوم من السياق أصلاً.

خللٌ، إذ لو حُمِلت على ظاهرها أفادت أنَّ الجملة الظَّرفية مقدَّرةٌ باسم الفاعل على غير الأصحِّ؛ وفسادُهُ ظاهرٌ.

الظرف المقدّر باسم الفاعل مفردٌ اتِّفاقاً[1]

لأنَّ الذي يُفهم من قوله: إذا الظرفية مقدَّرةٌ بالفعل على الأصحِّ أنَّها مُقدَّرةٌ باسم الفاعل على غير الأصحِّ قبُحَ أن يكون كلامه فاسد؛ لأنَّ الظَّرف المقدَّر باسم الفاعل مُفردٌ اتفاقاً لا جُملةً فينبغي أن يقول إذاً: الظَّرف مقدَّرٌ بالفعل، قوله: (أهمّ)؛ أي: من ذكر المسند إليه، يعني: فيلزم منه تأخير المسند، قوله: (كما مَرَّ في تقديم المسند إليه)؛ يعني: أنَّ الحالات المقتضية لتقدم المسند إليه على المسند كما عرَّفها قبلُ مقتضيةٌ لتأخير المسند عنه، وكون المسند إليه أهمُّ شاملٌ لتلك الحالات وهو المقتضى لتقديمه لا لكون الحكم عليه أهمُّ؛ فانتبه لذلك التقديم.

الباء غالباً إنَّما تدخل على المقصور عليه[2]

قوله: (أو لقصر المسند إليه على المسند)؛ يعني: معناه تخصيص المسند إليه بالمسند دون العكس كما هو ظاهرُ عبارةِ المتنِ؛ فكان حق العبارة أن يقال: فلتخصيص المسند إليه به؛ لأنَّ الباء غالباً إنَّما تدخل على المقصور عليه وهاهنا دخلت على المقصور على خلاف الأصل، قوله: (لا يتجاوزها إلى القيسيَّة)؛ أي: لا يتجاوز وصفه بنفسه إلى تميمٍ لَمَّا وصفه بنسبته إلى قيسٍ؛ نحو قولك: قائمٌ زيدٌ، فمعناه أنَّ زيداً مقصورٌ على صفة القيام لا يتجاوزها إلى القعود، قوله: (﴿لاَ فِيهَا غَوْلٌ﴾[3])؛ أي: لا تَغتَالُ خمورُ الآخرة العقولَ بخلاف خمور الدنيا فإنَّها تغتال العقول؛ فإنَّ تقديم الظرف وهو: ﴿فِيهَا﴾ على المنفي تعريضاً لخمور الدُّنيا وتفضيلاً لخمور الآخرة عليها، ويفيد التقديم تخصيص انتفاء العقول لخمور الجنة، قوله: (أعني الضمير المجرور)؛ أراد إلهاءَ مَن فيها، قوله: (على الاتصاف)؛ يعني: خمور الجنة؛ أي: عدم الغول فيها مقصورٌ على الحصول في خمور الجنة لا يتجاوزه إلى الاتصاف بالحصول في خمور

---

[1] ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[2] في ن(ك): فلو تقدَّم.

[3] الآية: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾؛ الصافات/47.

الدُّنيا؛ وعلى كلا التَّقديرين: فالقصر غير حقيقيٍّ؛ أعني: أنَّه بالنسبة إلى خمور الدنيا لا سائر أنواع المشروبات.

قوله: (وكذلك القياس في قوله تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾[1])؛ يعني: في قصر المسند إليه على المسند المقدَّمِ قصراً غير حقيقيٍّ لا في اعتبار النفي في جانب المسند إليه مرةً وفي جانب المسند أخرى؛ إذ لا نفي في الآية، يعني فمعنى: ﴿لَكُم دِينُكُم وَلِيَ دِين﴾ أنَّ ﴿دِينَكُم﴾ مقصورٌ على الاتصاف بـــ﴿لَكُم﴾، و﴿دِين﴾ مقصورٌ على الاتصاف بـــــ﴿لِي﴾، قوله: (ونظيره ما ذكره صاحب "المفتاح" إلخ)؛ إنَّما جعله نظيراً ولم يجعله مثالاً؛ لأنَّ قوله: ﴿إِنْ حِسَابُهُمْ إِلاَّ عَلَى رَبِّي﴾[2] ليس مِمَّا قدَّم فيه المسند لقصر المسند إليه عليه بل استفادةُ قصر المسند إليه على المسند فيه من إنَّ النَّافية؛ والمعنى: "ما حسابهم إلاَّ على ربي"؛ فكان نظيراً [88و] لا مثالاً، قوله: (دون العكس)؛ أي: لأمر قصر الصِّفة على الموصوف.

قوله: (أي: ولأنَّ التقديم)؛ يعني: أنَّ تقديم المسند يُفيد تخصيصه بالمسند إليه، قوله: في ﴿لاَ رَيبَ فِيهِ﴾[3] أي: قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيه﴾[4]، قوله: (تقديمه عليه)؛ أي: تقديم الظَّرف على الريب في الآية، قوله: (كقوله: لَهُ هِمَمٌ[5])؛ أي: كقول حسان في مدح النبيِّ صلى الله عليه وسلم، قوله: (حيث لم يقل: هِمَمٌ لَهُ)؛ يعني: قدَّم المسند وهو: "له" على المسند إليه وهو: "هِمَمٌ" لأنه لو قال: هِمَمٌ لَهُ؛ لاحتمل الظرف أن يكون خبراً وأن يكون صفةً؛ بل احتمال كونه صفةً أرجحُ وأقوى؛ لأنَّ المنكر يستدعي في مقام الابتداء أن يوصف حتى تكون فائدةُ الحكم أقوى لِمَا عُلِم مِن أنَّ المسند إليه كلَّما ازداد تخصيصاً ازداد الحكم

---

[1] الآية: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾؛ الكافرون/6.

[2] الآية: ﴿إِنْ حِسَابُهُمْ إِلاَّ عَلَى رَبِّي لَوْ تَشْعُرُونَ﴾؛ الشعراء/113.

[3] الآية السابقة: البقرة/2.

[4] الآية السابقة: البقرة/2.

[5] المقصود بيت حسان بن ثابت في مدح الرسول ﷺ، وهو منسوب إلى شعراء كثيرين، أشهرهم بكر بن النطاح في الكامل للمبرد، 95/3، وتمامه:

لَهُ هِمَمٌ لاَ مُنتَهَى لِكِبَارِهَا .... وَهِمَّتُهُ الصُّغرَى أَجَلُّ مِنَ الدَّهرِ.

بُعداً، وكلَّما ازداد بُعداً كانت الفائدة أقوى؛ مع صلاحية الظَّرف أن يكون من صفاته لكونه مُقدَّراً بالفعل أو ما هو بمعناه؛ فإذا تقدَّم[1] الظرف زَالَ اللُّبسُ وتعيَّن كونه خبراً لأنَّ الصِّفة لا تتقدَّم على الموصوف وإنَّما يجب هذا التقديم للفرق بين الخبر والصِّفة إذا كان المسند إليه نكرةً غير موصوفةٍ وغير مصدَّرٍ للدعاء والمسند ظرف، أمَّا إذا كانت النكرة موصوفةً فلا يجب تقديم المسند عليه نحو قوله تعالى: ﴿وَأَجَلٍ مُسمًّى عِندَهُ﴾[2]؛ لأنَّ المبتدأ إذا وُصِفَ أوَّلاً لم يستدع وصفاً آخر، وكذا إذا كانت مصدراً لا يجب تقديمه نحو: ﴿سَلامٌ عَليكُم﴾[3].

– قيل: البحث عن تقديم المسند من نحو قوله: له هِمَمٌ من علم النَّحوِ؛ لأنَّ التقديم في مثل هذه واجبٌ لتأدية أصل المعنى؛ لأنه لا يصحُّ وقوع المنكر الصِّرف مبتدأ بدون التقديم.

– قلنا[4]: التقديم باعتبار كونه لتلك التَّأدية من علم النحو، ومن اعتبار التنبيه[5] المذكور من علم المعاني.

قوله: (أو التفاؤل)؛ يعني حيث يكون المسند صالحاً له نحو قولك: سعدٌ جارُكَ، قوله: (بأن يكون في المسند المتقدِّم طُولٌ)؛ يعني: أنَّ الأحسن في اعتبار التَّشويق أن يطول الكلام في ذكر المسند حتى يُزاد[6] شوق السَّامع، قوله: (تُشرق[7])؛ من أشرق وهو لازمٌ أي تشرق في الدنيا؛ فحذف الجار أو ضَمَّن أشرَقَ معنى أضَاءَ.

1- ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

2- الآية: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَى أَجَلًا وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ ثُمَّ أَنْتُمْ تَمْتَرُونَ﴾؛ الأنعام/2.

3- الآية: ﴿وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾؛ الأنعام/54.

4- في ن(س): قلت؛ وهذه العبارة وغيرها تدلّ على اجتهادات وإضافات المؤلف صاحب الحاشية.

5- في ن(ك) و(س): التّشبيه.

6- في ن(س): يزداد.

7- الشاهد بيت محمد بن وهيب في مدح المعتصم وكنيته أبو إسحاق، وقد ورد في الإيضاح، ص101؛ وتمامه:
ثَلاَثَةٌ تُشرِقُ الدُّنيَا بِبَهجَتِهَا .... شَمسُ الضُحَى وَأَبُو إسحَاقٍ وَالقَمَر.

تنبيه[1]

قوله: (غير مُختصٍّ بهما)؛ أي: بهذين البابين، وبعضهما مختصٌّ بما كضمير الفصل فإنه مختصٌّ بما بين المسند والمسند إليه، قوله: (ويكون المفرد فعلاً)؛ أي: ويكون المسند المفرد فعلاً، قوله: (وقيل: هو)؛ أي: قول المصنف كثيراً مما ذُكر في هذا الباب إلخ، قوله: (إلى أنَّ جميعها)؛ أي: جميع ما ذُكر في البابين، قوله: (فضلاً عن أن يجري كلٌّ منهما فيه)؛ أي في كلِّ واحدٍ من الأمور التي هي غير المسند إليه والمسند، قوله: (قد أشير في التنبيه)؛ يعني: في قول المصنف كثيراً ما ذكر إلخ.

(الباب الرابع)

أحوال متعلقات الفعل[2]

قوله: (ومهَّد لذلك)؛ أي: لِمَا يذكره في هذا الباب من تفصيل بعض المتعلِّقات، قوله: (من الفاعل والمفعول)؛ المراد بالمفعول هنا: المفعول به دون ما عداه من بقية المفاعيل؛ لأنَّ المتعدِّي واللاَّزم فيه شيئان[3]، قوله: (فمن جهة وقوعه عنه)؛ أي: فمن حيث صدر الفعل عنه؛ أي: عن الفاعل، قوله: (وقوعه عليه)؛ أي: وقوع الفعل الصادر عن الفاعل على المفعول به؛ والحاصل: أن تلبيس الفعل بالفاعل من جهة صدوره عنه وتلبُّسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه، قوله: (مِن ذِكرِهِ معه)؛ أي: مِن ذِكر كلِّ واحدٍ من الفاعل والمفعول مع الفعل؛ إذ لو أريد ذلك أي: إفادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه، قوله: (لكونه عبثاً)؛ إذ لا فائدة في ذكره أو تقديره حينئذٍ لعدم تعلق الغرض بشيءٍ منهما، قوله: (فإذا لم يذكر)؛ يعني: أمَّا إذا لم يذكر المفعول به مع الفعل شرع فيه بقوله: فإذا لم يذكر إلى آخره، قوله: (فضلاً عن عمومه وخصوصه)؛ أي: لا يعتبر تعلُّقه بمفعولٍ أصلاً؛ فضلاً عن اعتبار عمومه من وقع عليه أو خصوصه؛ يعني: إذا انتفى اعتبار تعلقه بمفعولٍ به فانتفاء اعتبار عموم مفعوله وخصوصه من باب أولى، يفهم منهما أي: من تقدير المفعول والتصريح به، قوله: (باعتبار تعلُّقه ممن وقع

1- ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

2- ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

3- في ن(س): سببان.

عليه)؛ يعني أنه [ح][1] ينتقِضُ غرَضُ المتكلم وهو إثبات الفعل مطلقاً[88ظ]، قوله: (وهو، أي: هذا القسم)؛ يعني الفعل الذي تعلّق الغرض بثوبه لفاعله أو نفيُهُ عنه مطلقاً.

قوله: (عمومٌ أو خصوصٌ فيه)؛ أي: في ذلك الفعل الذي تعلّق الغرض بثبوته لفعله أو لنفيه عنه، قوله: (أوْ لا يُجعل كذلك)؛ يعني: أو لا يُجعل الفعل المطلق كنايةً، قوله: (أي من يوجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد)؛ يعني: أنه إذا أثبت في الأولى العلمُ مطلقاً للبعض من غير اعتبار عمومه وخصوصه ومن غير اعتبار تعلُّقِهِ بمعلومٍ دون معلومٍ لا صريحاً ولا كنايةً؛ ونُفِيَ في الثاني مطلقاً عن البعض الآخر، قوله: (وإنَّما قُدِّم الثاني)؛ جواب سؤال مُقدَّرٍ؛ وهو: لأيِّ علّةٍ [2] قدِّم الضرب الثاني على الأول؟ قوله: («غِرٌّ»[3])؛ أي: غير مُجرِّب، والخِبُّ: الخَدَّاعُ، قوله: (مفرداً كان أو جمعاً)؛ أمَّا المفرد: فقد مثّل له بقوله: «المؤمن» إلخ، وأمَّا الجمع: فكما لو قيل: المؤمنون كذا وكذا، قوله: (بعلّة إيهامٍ)؛ أي: بسبب تخييل المتكلم السامع أنَّ القصد إلخ، قوله: (ذاهباً[4] مفعولٌ لأجله وعامله التنزيل)، قوله: (إيهاماً مفعولٌ له وعامله ذهاباً)، قوله: (بالطريق المذكور وهو أنَّ القصد إلى فردٍ دون آخر إلخ)، قوله: (فجعل المصنَّف قوله:)؛ أي: قول صاحب "المفتاح"، قوله: (إشارة إلى قوله)؛ أي: قول صاحب "المفتاح"، قوله: (وإليه)؛ أي: إلى الجعل المذكور أشار؛ أي: المصنف.

قوله: (يكتفي فيه بمجرد الظَّن)؛ يعني: لا يُسأل عن كمِّيته بأن يقنع إقناعاً بما يورث ظنّاً كالمقبولات، قوله: (يطلب فيها اليقين البُرهاني)؛ يعني: يسأل عن كميَّته ويكون قطعيّاً؛ لأنَّ المقام لو كان استدلاليّاً حصل حذف المفعول أو أفاد حذف المفعول في المقام الخطابي[5]،

---

[1] هكذا في الأصل (ف)، وفي (ث) و(ك) و(س): حينئذٍ، وهو المفهوم من السياق أصلاً.

[2] في ن(س): لأيِّ شيءٍ.

[3] الشاهد المقصود هو الحديث الشريف: «إنَّ المؤمن غرّ كريم، وإنَّ الفاجر خِبٌّ لئيم»، مسند أحمد، الحديث 9118، 15/59.

[4] في ن(ك) و(س): ذهاباً.

[5] في هامش الأصل (ف) وردت عبارة باللون برتقالي جليٍّ بما يشبه قاعدة أو استنتاجاً؛ وهي: معنى المقام الاستدلالي الذي يطلب فيه اليقين البرهاني هو الذي يسأل عن كميته ويكون قطعياً.

قوله: (مِن حَملِهِ على فردٍ دون آخر)؛ أي: من حَملِ الفِعلِ، أي: على بعض أفراده دون البعض الآخر، قوله: (إنَّ معنى يعطي [حِ][1])؛ أي: حين إذ كان الغرض ثبوته لفاعلِهِ أو نفيُهُ عنه مطلقاً، قوله: (بفعل الإعطاء)؛ اللاَّم في قوله صلى الله عليه وسلم: «المؤمن كريمٌ»[2] فكما أنَّ تعيين المؤمن يقود إلى التَّرجيح بدون مرجِّحٍ كذلك تعيين الإعطاء بواسطة المُعطي يقود إليه؛ فيكون عامّاً في إفراد الإعطاء[3] وفي كلِّ ما يُعطَى، قوله: (كون الغرض الثبوت أو النفي مطلقاً)؛ أي: ثبوت الفعل لفاعله أو نفيه لفاعله أو نفيه عنه مطلقاً؛ لأنَّ معنى الإطلاق عدم اعتبار التَّعميم، قوله: (لاسم ذلك)؛ أي: المنافاة المذكورات بين إفادة التعميم والثبوت أي النفي مُطلقاً، قوله: (عدم كون الشيء معتبراً في الغرض إلخ).

حاصلُهُ: أنَّ المنافي للتعميم إنَّما هو اعتبار عدم العموم لا عدم اعتبار العموم؛ لأنه لا يلزم من عدم اعتباره عدم كونه مُفاداً من الكلام؛ فلذاك قال الشَّارح: فالتعميم مُفادٌ غير مقصودٍ، قوله: (والأول)؛ أي: والضرب الأول من الضربين المنقسم إليهما الفعل المتعدي المنزل منزلة اللاَّزم؛ [100و][4].

قوله: (في المعتز بالله)؛ أي: في[5] مدح المعتز بالله[6]، وهو أحد الخلفاء ببغداد، وتعريضٌ المستعين بالله[1] وهو ضد المعتز بالله ومنازعٌ له في الخلافة، قوله: (كنايةً عنه)؛ أي: عن الفعل

1- هكذا في الأصل (ف)، وفي (ث) و(ك) و(س): حينئذٍ، وهو المفهوم من السياق أصلاً.

2- الشاهد: الحديث الشريف نفسه.

3- في ن(س): في الإفراد الإعطائي.

4 – عودة إلى ترقيم الأوراق من خلال ن(أ)، وذلك بعد خرم قدر عشر ورقات، أتممناه بمقابلة النسخ الأخرى.

5 – في ن(س): قوله: في المغير للباري، مدح.

6 – المُعْتَزّ العَبَّاسي (232 – 255 ه/846 – 869 م)، محمد (المعتز باللَّه) بن جعفر (المتوكل على الله) بن المعتصم: خليفة عباسي (هو أخو المنتصر باللَّه)؛ ولما ولي المستعين باللَّه (سنة 248) سجن المعتز، فاستمر إلى أن أخرجه الأتراك بعد ثورتهم على المستعين. وبايعوا له (سنة 251) فكانت أيامه أيام فتن وشغب، كان فيه أدب وكفاية فلم ينفعه ذلك لقرب قرناء السوء منه، فخُلع...؛ الزركلي، ج6، ص70.

بعينه، حال كون متعلِّقاً بمفعولٍ مخصوصٍ، قوله: (أي يصدر عنه السَّماع والرؤية[2])؛ أعني: السَّامع والمبصر[3]، قوله: (ثم جعلهما كنايتين[4])؛ أي: جعل مُطلق الرؤية كناية عن رؤية محاسنه وآثاره، ومطلق السَّماع كنايةً عن سماع أخباره للمبالغة في اشتهارها وجلائها، قوله: (فذكر الملزوم)؛ يعني: مُطلق الرؤية والسَّماع، وأراد اللاَّزم، يعني: رؤية آثاره ومحاسنه وسماع أخباره الدَّالة على استحقاقه الإمامة، قوله: (ما هو طريق الكناية)؛ يعني: من إطلاق الملزوم وإرادة اللاَّزم نحو: زيدٌ طويلُ النّجاد، قوله: (حتى يعلم أنه المنفرد)؛ أي: ليعلم ذو سمعٍ وذو بصرٍ أنَّ الممدوح هو المنفرد[5] بالكمالات والمستحق للخلافة دون غيره، قوله: (ولا يخفى أنه يفوتُ هذا المعنى عند ذكر المفعول)؛ يعني: ولو قال: أن يرى مُبصر محاسنه ويسمع واعٍ أخباره[6]، لفات المعنى المقصود وهو المبالغة في اشتهارها؛ حيث ادَّعى لزوم رؤية محاسنه وآثاره وسماع أخباره لمطلق فعل الرؤية والسَّماع، قوله: (إثباته لفاعله أو نفيه عنه مُطلقاً)؛ أي: وأن لا يكون[7] الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل إثباته لفاعله أو نفيه عنه

---

[1] – المُسْتَعِين باللَّه (219 – 252 هـــ/834– 866 م) أحمد بن محمد بن المعتصم بن هارون الرشيد، أبو العباس: من خلفاء الدولة العباسية في العراق. بويع بها بعد وفاة المنتصر ابن المتوكل (سنة 248 هـــ) قال عنه اليعقوبي: (ولم يكن يؤهّل للخلافة، فناد القواد بخلعه، واتصلوا بالمعتزّ – وكان سجينا بسامراء– فأطلقوه وبايعوه، وزحفوا لقتال المستعين ببغداد، فانتشرت الفوضى فيها، فخلع نفسه واستسلم للمعتز؛ الزركلي، ج1، ص204

[2] – الشاهد بيت البحتري في المعتز باللّه، وهو في الإيضاح، ص89؛ وتمامه:

شَحوُ حُسَّادِهِ وَغَيظُ عِدَاه .... أن يَرَى مُبصِرٌ وَيَسمَعَ وَاعِ.

[3] – في ن(س): والبصير.

[4] – في ن(س): ثم جعلها كناية.

[5] – في ن(س): المُنجرُّ.

[6] – في ن(س): إذ...؛ الشاهد بيت البُحتري السابق.

[7] – في ن(ف): ولا يكون.

مطلقاً[1]، بل يكون الغرض منه إثباته لفاعله أو نفيه عنه مع اعتبار تعلقه بمن وقع عليه الفعل، قوله: (وجب التقدير)؛ أي تقدير المفعول، قوله: (إن عاماً فعامٌّ وإن خاصاً فخاصٌ)؛ أي:

– إن دلّت القرينة على عمومه كان عاماً، نحو: ﴿وَاللهُ يَدعُو إلى دَارِ السَّلاَمِ﴾[2] أي كلَّ أحدٍ[3].

– وإن دلّت على خصوصه كان خاصاً، كقوله تعالى: ﴿أَهَذَا الذِي بَعَثَ الله رَسُولاً﴾[4]، لأنَّ الموصول يستدعي أن يكون في صلته ما يرجع إليه.

قوله: (تعيَّن أنه مرادٌ)؛ يعني: وإذا كان مراداً لا يترك اللفظ [100ظ] إلاَّ لِداعٍ وغرضٍ.

الأغراض التي يحذف المفعول فيها من اللفظ[5]

قوله: (ثم الحذف)؛ أي: حذف المفعول من اللفظ فيما وجب تقديره، قوله: (فإنَّ الجواب يدلُّ عليه)؛ أي: جواب فعل المشيئة يدلُّ على تعيين مفعول المحذوف، قوله[6]: (وهذا أوقع[7] في النفس)؛ يعني: البيان بعد الإيهام[8] أوقع في النفس لما فيه من التأكيد؛ لأنَّ ذكر الشيء مرتين مُبهماً ثم مبيّناً أوكَدُ من ذِكره مرَّة واحدة، قوله: (تعلّق فعلُ[9] المَشيئة به)؛ أي: بمفعولٍ غريبٍ[10]؛ أي: مُخالفاً للعادة، قوله: (فإنَّ تعلّق فعل[11] المشيئة ببكاءِ الدَّم غريبٌ[1])؛

---

1 – جملة: أي وأن لا يكون الغرض... أو نفيه عنه مطلقاً؛ سقطت من ن(س).

2 – الآية: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾؛ يونس/25.

3 – في ن(س): كلّ واحدٍ.

4 – الآية: ﴿ وَإِذَا رَأَوْكَ إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾؛ الفرقان/41.

5 – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

6 – لفظة: قوله؛ سقطت من ن(س).

7 – في ن(ف): الواقع.

8 – في ن(س): أوقع في النفس من الإيهام بعد البيان.

9 – في ن(ث): سقط للكلمة.

10 – في ن(س): قوله: تعلّق المشيئة به أو بمفعول محذوف.

11 – لفظة: فعل؛ سقطت من ن(س).

وجهُ غرابتِهِ أنه قد يشاء الإنسان أن يُخرج الدَّم من عينيه بطريق البكاء، فذكر المفعول هنا ليتقرر في نفس السامع ويستأنس به، قوله: (بناءً على غرابته بتعلقها به)؛ أي: تعلّق فعل المشبه بمفعولها، قوله: (على ما ذهب إليه صدر الأفاضل[2])؛ فإنه زعم أنَّ هذا البيت منه، وليس كذلك، قوله: (فلم يحذف مفعول)؛ يعني قوله: (أن أبكيَ)؛ قوله: (لأنَّ المراد بالأول)؛ يعني: قوله: (أن أبكيَ البكاء الحقيقي)، فلا يكون فعل المشيئة متعلّقاً ببكاء التفكّر، والثاني وهو قوله: (بكيتُ تفكّراً[3]) غير الحقيقي؛ ولا يُفلح[4] أن يكون الثاني بياناً وتفسيراً للأول لأنه غيره، فلا يُحذف مفعول المشيئة[5] لعدم تفسيره وما يدل عليه.

قوله: (وعصرت عيني)، عطفُ تفسيرٍ لـــــ(رأيت[6] جفوني)، قوله: (بكاء مطلق)؛ أي: من غير اعتبار تعلقه بمفعولٍ مخصوصٍ، والتقدير: لو شئتُ أن أُوجد حقيقة البكاء لما قدرت على الإتيان بها لانعدام مادة الدمع مِنِّي، قوله: (فلا يصلح تفسيراً للأول)؛ يعني: الذي هو البكاء المطلق[7] لعدم دلالة الثاني عليه إذ هو غيره[1].

---

[1] – الشاهد بيت الشاعر الخريمي، ورد في دلائل الإعجاز، ص164؛ وتمامه: وَلَو شِئتُ أن أبكِيَ دَماً لَبَكيتُهُ .... عَلَيهِ، وَلَكِنَّ سَاحَةَ الصَّبرِ أوسَعُ.

[2] – صَدر الأَفَاضِل (555 – 617 هـــ/1160 – 1220 م)؛ القاسم بن الحسين بن أحمد الخوارزمي، مجد الدين، الملقب بصدر الأفاضل: عالم بالعربية، من فقهاء الحنفية، من أهل خوارزم؛ له كتب، منها "شرح المفصل للزمخشري" في نحو ثلاث مجلدات، و"ضرام السقط/مط" في شرح سقط الزند للمعري، و"التوضيح" في شرح المقامات، و"الزوايا والخبايا" في النحو، و"السر" في الإعراب، وله نظم؛ قتله التتار؛ الزركلي، ج5، ص175.

[3] – الشاهد بيت الجوهري أحد شعراء الصاحب بن عبّاد ، وقد ورد في الإيضاح، ص91؛ وتمامه:
وَلَو شِئتُ أن أبكِيَ دَماً لَبَكيتُهُ .... عَلَيهِ، وَلَكِنَّ سَاحَةَ الصَّبرِ أوسَعُ.

[4] – في ن(س): "فلا يصحّ".

[5] – جملة: متعلّقاً ببكاء التفكر... مفعول المشية؛ وردت ملحقةً بهامش ن(س)، وفي آخرها [صح].

[6] – في ن(س): لمرتبه، وفي ن(ف): لمريت.

[7] – في ن(س): المعلق.

قوله: (كما إذا قلتَ: لو شئت أن تُعطيَ دِرهماً أعطيتَ درهمين)؛ فإنَّك لو حذفت مفعول المشيئة الذي هو قوله: (أن تعطيَ درهماً) لما دلَّ عليه الجواب الذي هو قوله: (أعطيتَ درهمين) لأنَّ إعطاء الدرهم غير إعطاء الدرهمين فتعين ذكره، فذلك قوله:

(فَلَو شِئتُ أن أبكِيَ بَكيتُ تَفَكّراً[2])

فلذلك لم يحذف فيه مفعول المشيئة [101و]؛ والحاصل أنَّ مفعول المشيئة يُحذف بشرطين:

– أحدهُما وُجُودي؛ وهو أن يكون له بيانٌ.

– والآخر عَدَمي؛ وهو أن لا يكون في تعلق الفعل به غرابة.

قوله[3]: (بل إنَّما حُذِف لغرضٍ آخر) يعني: كالاختصار ونحوه، فلا يكون مما نحن فيه بهذه الحيثية، قوله[4]: (قيل يُحتمل أن يكون المعنى: لو شئتُ أن أبكِيَ تفكُّراً)؛ يعني: يريد هذا القائل أنَّ المراد بالبكاء الأول أيضاً غير الحقيقي؛ فيصح أن يكون الثاني تفسيراً للأول؛ فيكون مما ذكر فيه مفعول المشيئة مع بيانه وتفسيره لغرابته؛ لأنَّ تعلق المشيئة ببكاء التفكر أمرٌ عجيبٌ، قوله: (لأنَّ ترتيب هذا الكلام)؛ يعني قوله: (فلو شئتُ[5] أن أبكِيَ)، قوله: (يأبى هذا المعنى)؛ لأنه لو كان المراد مشيئة البكاء الفكري وهو: أسَفُ النَّفسِ على عَدَمِ نيلِ المراد لَمَا رتَّبه عليه[6]؛ إذ لا اختصاص له بمن لم يُبقِ الشَّوقُ غير الخواطر؛ لجواز أن يأتيَ ذلك الأسف من غيره أيضاً.

---

[1] – في ن(س): عليه أو على غيره.

[2] – الشطر من بيت بلا نسبة؛ ورد في التلخيص ص34، وتمامه:

فَلَم يُبقِ الشَّوقُ مِنِّي غَيرَ تَفَكُّرِي .... فَلَو شِئتُ أن أبكِيَ بَكَيتُ تَفَكُّراً.

[3] – لفظة: قوله؛ سقطت من ن(س).

[4] – لفظة: قوله؛ سقطت من ن(س).

[5] – جملة: فلو شئت؛ سقطت من ن(س).

[6] – لفظة: عليه؛ سقطت من ن(س)، وفي ن(ف): لمرتبته عليه.

قوله: (وإمَّا لدفعِ توهُّمٍ إلخ[1])؛ أي: بحذف المفعول، لدفع أن يتوهَّمَ السامعُ في أول الأمر إرادة شيءٍ غير مراد المتكلم، قوله: (وجب الإتيان بـــ"مِن" كقوله تعالى: ﴿كَم تَرَكُوا مِن جَنَّاتٍ﴾[2] و﴿كَم أهلَكنَا مِن قَريَةٍ﴾[3]، قوله: (لئلاَّ يلتبس بالمفعول)؛ أي: بمفعول ذلك الفعل الواقع بعد ﴿كَم﴾ الخبرية.

قوله: (فحذف دفعاً[4] لهذا التوهم)؛ يعني: توهم عدم انتهاء الحزِّ إلى العظم[5]، وأيضاً حذف اللحم ليصوّر في نفس السامع مِن أوَّلِ الأمر أنَّ الحزَّ مضى في اللحم[6] حتى لم يَرُدَّه[7] إلاَّ العظم، قوله: (على صريح لفظه)؛ أي: لفظ المفعول، قوله: (فيفوت الغرض إلخ[8])؛ لأنَّ الغرض بالحقيقة هو نفس الوجدان عن المثل، ولا شكَّ في أنَّ إيقاع ذلك النفي على صريح لفظ المثل أتَمُّ في تحصيل الغرض من إيقاعه على ضميره، لظهور قصور مثل هذه الكتابة في إفادة المراد عن رتبة الصريح، قوله: (في حذف مفعول طلبنا)؛ [101ظ] يعني: في البيت المذكور[9]، قوله: (قصدٌ إلى المبالغة في التأديب)؛ لأنه لو قال: "طلبنا لك مثلاً"؛ لكان مُشعِراً بجواز المِثل له؛ إذ العاقل لا يطلب إلاَّ ما يجوز وجوده، قوله: (وإمَّا للتعميم في المفعول)؛ أي:

---

[1] – في ن(س): إلى آخره.

[2] – الآية: ﴿كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾؛ الدخان/25.

[3] – الآية: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا فَتِلْكَ مَسَاكِنُهُمْ لَمْ تُسْكَنْ مِنْ بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾؛ القصص/58.

[4] – في ن(ث): رفعا.

[5] – الشاهد بيت البحتري، وهو في الإيضاح، ص91؛ وتمامه:

وَكَم ذُدتَ عَنِّي مِن تَحَامُلِ حَادِثٍ .... وَسَورَةِ أَيَّامٍ حَزَزنَ إِلَى العَظمِ.

[6] – في ن(س): أنَّ الجزء مُعيَّن في اللحم.

[7] – في ن(ك): لم يرَ.

[8] – في ن(س): إلى آخره.

[9] – أي بيت البحتري، وقد ورد في الإيضاح، ص92؛ وتمامه:

قَد طَلَبنَا فَلَم نَجِد لَكَ فِي السُّؤدَدِ .... وَالمَجدِ وَالمَكَارِمِ مِثْلاَ.

بحذف المفعول للتعميم فيه وعدم[1] قصر السامع على المفعول على ما يذكر، مع العمل[2] دون ما لم يذكره كقصره[3] المفعول في قولنا: فلانٌ يعطي الدرهم على الدرهم دون الدينار[4]، بخلاف ما لم يذكر المفعول نحو: فلانٌ يُعطِي، فإنه يحتمل عند الحذف أن يكون المُعطَى فضةً أو ذهباً أو فرساً أو إبلاً إلى غير ذلك، ويحتمل مع كل أن يكون كثيراً أو قليلاً.

قوله: (مع الاختصار)؛ يعني: سبب حذف المفعول، وهذا من أنواع سحر البيان، لأنه يُتوصل إليه[5] بواسطة تقليل اللفظ بحذف المفعول إلى تكثير المعنى وهو إفادة التعميم، قوله: (من ذكر المفعول بصفة[6] التعميم)؛ كما لو قيل: قد كان منك ما يؤلم كل أحد[7]، قوله: (أي جميع عباده[8])؛ يعني: يدعوا كلَّ أحدٍ، لأنَّ الدعوة إلى دار السلام من الله عامة في حق جميع المكلفين بخلاف الهداية فإنها خاصة، ولهذا أطلق الدعوة في الآية[9]، وقيل الهداية في قوله تعالى بهذا: ﴿وَيَهدِي مَن يَشَاءُ إلى صِرَاطٍ مُستَقِيمٍ﴾[10]، قوله: (فالمثال الأول)؛ يعني: قول المُصـــ[11] قد كان ما يؤلم، قوله: (والثاني)؛ يعني: قول المُصـــ[12]: ﴿وَاللهُ يَدعُو إِلى دَارِ السَّلاَمِ﴾[13]،

---

[1] – في ن(س): قدم.

[2] – في ن(س): السامع المصور عما يدركه الفعل.

[3] – في ن(س): كقصر.

[4] – في ن(ك): الدنيا.

[5] – لفظة: إليه؛ سقطت من ن(س).

[6] – في ن(ف): بصيغة.

[7] – في ن(س): كل أخذ.

[8] – في ن(ك): العبادة.

[9] – الآية: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾؛ يونس/25.

[10] – الآية السابقة: يونس/25.

[11] – في ن(س): المُصنِّف.

[12] – في ن(س): المُصنِّف.

[13] – الآية السابقة: يونس/25.

(وهو تذكره لما سبق)؛ يعني لقوله قبل: وأن لا يجب التقدير بحسب القرائن، قوله: (ولا حاجة)؛ لأنَّ الحذف لا يجوز إلا عند قيام القرينة، قوله: (لأنَّ هذا المعنى)؛ أي: قيام القرينة عند الحذف، قوله: (وهاهنا بحثٌ)؛ أي: في قول: (أو للتعميم مع الاختصار).

وحاصله: أنَّ المفعول المحذوف إن كان عاماً يكون فائدة التعميم لعموم المقدر[1] فلا يفيد الحذف سوى الاختصار، فيجب أن لا يجعله قسيماً للحذف المجرد عن الاختصار؛ [102و] وإن لم يكن عاماً يجب أن لا يفيد الحذف الكلام عند الحذف؛ لأنَّ تعلّق الفعل به وهو محذوفٌ كتعلقه به وهو مذكور.

قوله: (﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾[2])؛ وذلك لأنه لو قيل: "قلاك" بدون حذف المفعول لَما كان جانب الفاصلة مرعيًّا، والفاصلة هي: السجع؛ إلاَّ أنه لا يقال في القرآن السجع وإنَّما يقال: الفاصلة، لقوله: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَت آيَاتُهُ﴾[3]، قوله: (كقول عائشة رضي الله عنها)؛ أي: عند ذكرها أحواله عليه الصلاة والسلام وذكر كيفية مباشرته نساءه، قوله: («وَلاَ رَأى مِنِّي»)؛ أي: العورة، أي: ما رأيت من النبي صلى الله عليه وسلم العورة وما رأى النبي صلواته وسلامه عليه[4] مِنِّي العورَةَ؛ فحذف المفعول في الموضعين، وقرينة[5] اقتران هذا الكلام مع ذكر أحواله صلى الله عليه سلم، قوله: (أو تعيُّنه حقيقة أو ادعاءً ونحو ذلك)؛ أي: كإيهام أنَّ في تركه تطهير اللسان عنه أو تطهيراً له عن[6] اللسان، ولتخييل أنَّ في تركه[7]

---

1 – في ن(س): عموم مقدّر.

2 – الآية: الضحى/3.

3 – الآية: ﴿ كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾؛ فصلت/3.

4 – في ن(س): عبارة التصلية مبدلة بـــ: صلى الله عليه وسلم.

5 – في ن(س): وقرينته.

6 – في ن(س): أو تطهير آلة اللسان.

7 – في ن(ف): أو لتخييل الذي تركه.

تعويلاً على اللفظ، ولم يبين المفعولين، وكاختبار تنبه[1] السامع، أو مقدار تنبهه عند قرائن الأحوال، قوله: (لرد الخطأ)؛ أي: خطأ السَّامع.

قوله: (في التعيين)؛ أي: تعيين المفعول ونحوه إلى الصواب وهو المراد بالتخصيص، قوله: (وأصاب في ذلك)؛ أي: هو مصيب في ذلك الاعتقاد، قوله: (واعتقد أنه غير زيدٍ)؛ أي: واعتقد ذلك المخاطب أنَّ ذلك الإسناد [102ظ] الذي وقع عليه الفعل غير زيدٍ وأخطأ في ذلك فرده عند[2] الكلام إلى الصواب، وهذا هو قصر القلب؛ وكما يجوز[3] تقديم المفعول لقصر القلب يجزي لقصر الإفراد؛ إلاَّ أنَّ المُصـــ[4] ما ذكره[5] وتخصيص أمر بالذكر لا يدل على نفي ما عداه[6]، أي: تأكيد هذا الرد أي: لتأكيد قولك: زيدًا عرفتُ زيدًا لا غيره، بخلاف قولك: عرفتُ، فإنه ليس بحسب[7] أن يكون سامعك اعتقد أنك عرفت إنساناً وأنه غير زيدٍ وأنَّك تردُّهُ إلى الصواب.

قوله: (وقد يكون)؛ أي: تقديم المفعول على الفعل، قوله: (وكذا في نحو: زيداً أكرِم وعمراً لا تُكرِم)؛ أي: وقد يكون تقديم المفعول على الفعل لرد الخطأ أيضاً في الإنشاء، ولا يكون مختصاً بالخبر؛ وفيه تكلف قد بيَّن وجهه في "حواشي المطوَّل"[8] وليراجع ثمة.

قوله: (وكان الأحسن أن يقول: لإفادة الاختصاص)؛ يعني: كان الأولى أن يذكر المُصـــ[9] بدل قوله: (لردّ الخطأ في التعيين، قولنا[1]: لإفادة الاختصاص)؛ يعني: كان الأولى أن

---

1 – في ن(ك): كاختبارية السامع.

2 – في ن(س): فرده بهذا، وفي ن(ف): فتردّه بهذا.

3 – في ن(ف): يجيء.

4 – في ن(س): المُصنِّف.

5 – في ن(س): أشار إلى قول المصنف بأن المصنف قال وتخصيص.

6 – في ن(س): مضافة قولة.

7 – في ن(س): يجب.

8 – أي: المطول للتفتازاني.

9 – في ن(س): المُصنِّف.

يُذكر ليدخل فيه القصر بأنواعه الثلاثة؛ أعني: قصر القلب[2]، والإفراد، والتعيين، ويدخل أيضاً نحو: زيداً أكرِم وعمراً لا تُكرِم، فإنّ في اعتبار ردِّ الخطأ فيه تكلُّفٌ، قوله: (فيكون مفهوم التقديم ناقصاً للمنطوق لا غيره)؛ يعني: فالجمع بينهما جمعٌ بين المتنافيين، قوله: (ولا ما زيداً ضربتُ ولكن أكرمتُ)؛ [103و] يعني: بتعقيب الفعل المنفي الذي قُدِّم مفعولُهُ عليه بإثبات فعلٍ هو ضِدُّهُ، قوله: (لأنّ مبنى الكلام ليس على أنّ الخطأ واقعٌ في الضرب)؛ فردُّه إلى الصواب إنَّما يكون بقولك: ولكن عمراً، لا بقولك: ولكن أكرمته، قوله: (وإمَّا نحو: زيداً عرفتُهُ)؛ يعني: مما كان الفعل الواقع بعد المفعول المقدم مشتغلاً[3] بضميره، إن قدِّر الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب[4] أي بأن يقال: تقديره عرفتُ زيداً عرفتُهُ، ويكون من باب التأكيد[5] اللفظي لأنه بتكرير اللفظ، قوله: (وإلاّ)؛ أي: وإن لم يقدِّرِ المفسَّر[6] قبل المنصوب، بل يقدَّرُ بعده بأن يقال: تقديره زيداً عرفتُ عرفتُهُ فتخصيص.

قوله[7]: (كما في ﴿بِسمِ اللهِ﴾)؛ يعني: فإنه يقدَّمُ على المحذوف للاختصاص والاهتمام، قوله: (محتمَلٌ للمعنيين)؛ أي: التخصيص والتأكيد، والمراد بالتأكيد هاهنا: التقوّي لا التأكيد الاصطلاحي، قوله: (وأمَّا، نحو: ﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُم﴾[8] على قراءة النصب)، قوله[1]: (بين

---

[1] – لم ترد العبارة في ن(س).

[2] – في هامش ن(أ): "وقصر القلب في من المعتقد أنك أكرمت زيداً فتقل له: عمراً أكرمت، وتغلبت اعتقاده، وقصر الإفراد لمن اعتقد أنك شاركت زيداً أو عمراً في الإكرام، فتقول له: ما أكرمت إلاَّ زيداً، أو قصر التعيين لمن شكَّ في ذلك فتعيّن له المكروم منهما، وقيل لا حاجة إلى قصر التعيين لأنه يرجع إلى القسمين".

[3] – في ن(س): مستغلا.

[4] – في ن(س): قيل للمصنّف.

[5] – في ن(س): من باب تأكيد.

[6] – في ن(س): المستتر.

[7] – في ن(س): لم ترد لفظة قوله في هذا الموضع.

[8] – الآية: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى فَأَخَذَتْهُمْ صَاعِقَةُ الْعَذَابِ الْهُونِ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾؛ فصلت/17.

"أمَّا" و"الفاء" هنا مبنيٌّ على مذهب من يمنع دُخول أمَّا على الفعل)؛ ويؤوَّل ما وَرَدَ من ذلك، قوله: (وليُتأمَّل)؛ وجه التأمل في الآية ظهور أن ليس الغرض أن هدينا "ثمود" دون غيرهم رداً على من زعم الاشتراك أو انفراد الغير[2] بالهداية، بل الغرض إثبات أصل الهداية لهم، ثم[3] الإخبار عن سوء صنيعهم[4]، كذا في "المطوَّل"[5].

قوله: (لمن اعتقد أنك مررت بإنسانٍ وأنه غير زيدٍ)؛ يعني: فأزلت عنه الخطأ مخصصا مرورك بزيد دون غيره، وكذلك قولك: إذا خلوتُ قرأتُ القرآن، أفاد تقديم الظرف اختصاص قراءتك بالظرف فكان [103ظ] مفهومه بالذوق لا قراءة إلاَّ وقت الخلوة، قوله: (والتخصيص لازم للتقديم)؛ المراد بالتخصيص هاهنا ثبوت الحكم المذكور، سواءً كان بالإثبات أو بالنفي للمُقدَّم، وينفيه[6] عمَّا يقابله، قوله: (عن[7] تقديم المفعول ونحوه)؛ أي: عن تقديم ما أصله التأخير، قوله: (قال الله تعالى: ﴿خُذُوهُ﴾[8]؛ إلى قوله: ﴿وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُم يَظلِمُونَ﴾[9])؛ التقديم في جميعها لمراعاة الفاصلة وليس شيءٌ منه للتخصيص؛ فلزوم التخصيص للتقديم جزئي لا كُلي، ولهذا يقال في: ﴿إِيَّاكَ نَعبُدُ﴾ إلى قوله: (لا إلى غيره[10])؛

---

1 – في ن(س): لم ترد "قوله" في هذا الموضع.

2 – في ن(س): الضمير.

3 – في ن(س): نحو.

4 – في ن(ك): صنعهم.

5 – المُطوَّل: للتفتازاني.

6 – في ن(س): أو بالنفي المقدَّم، وينفيه.

7 – في ن(ث): من.

8 – الآية: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ (30) ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾؛ الحاقة/30، 31.

9 – الآية: ﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَقَوْمِ إِبْرَاهِيمَ وَأَصْحَابِ مَدْيَنَ وَالْمُؤْتَفِكَاتِ أَتَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾؛ التوبة/70.

10 – الآية: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا مَا قَصَصْنَا عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ النحل/118.

إنَّما قال هذا لأنه لما قال: إنَّ التخصيص لازمٌ للتقديم غالباً ولا يمكن إثباته بالبرهان العقلي[1] القاطع وإنَّما تعرف بالذوق، لا جرم تمسك[2] بأقوال علماء علم المعاني الذين لهم الذوق السليم والطبع المستقيم.

قوله: (أي جميع صور التخصيص)؛ يعني: في جميع المواضع التي قدم فيها ما حقه[3] التأخير، قوله: (ولهذا)؛ أي: ولأجل أنَّ التقديم تقييد[4] وراء[5] التخصيص الاهتمام، قوله: (أي: بسم الله أفعل[6])؛ يعني: كل فعل يبدأ في فعله ببسم الله كان المضمر، وهو ما جعل التسمية مبدأ له مؤخراً في التقديم، قوله: (فقصد المؤخر تخصيص اسم الله بالابتداء)؛ أي: جعله من بين الأشياء[7] منفرداً بذلك.

وحاصلُهُ: قصر الابتداء على اسم الله؛ فالمجرور بالباء هو المقصور كما في قوله تعالى: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَن يَشَاء﴾[8]، قوله: (وأجيب)؛ أي: عن هذا الإيراد بجوابين: الأول لصاحب "الكشَّاف" والثاني لصاحب "المفتاح" كليهما[9] حسن.

قوله: (بأنَّ الأهم فيه[10])؛ أي: في قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾[11] القراءة؛ ولذا أمرها بتكرير الفعل، قوله: (باعتبار هذا العارض)؛ [104و] يعني: كون هذه السورة أوَّل

---

[1] – في ن(س): الفعلي.

[2] – في ن(س): لا جَرَم مِن.

[3] – في ن(ث): أصله.

[4] – في ن(ك): يفيد.

[5] – في ن(س): التقديم يفيد التخصيص.

[6] – في ن(س): قوله: بسم الله، يعني.

[7] – في ن(س)، و(ف): من بين الأسماء.

[8] – الآية: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾؛ آل عمران/74.

[9] – في ن(ف): وكلّها.

[10] – في ن(س): بأنَّ الاسم فيه..

[11] – الآية: ﴿إقرَأْ بِاسمِ رَبِّكَ﴾ ؛ العلق/1.

سورةٍ نزلت، قوله: (أي: هو مفعول اقرأ الذي بعده)؛ يعني: في قوله: ﴿اقرأ وَرَبُّكَ الأكرَم﴾[1]، قوله[2]: (ومعنى اقرأ الأول: أوجِدِ القراءة)؛ جوابُ سؤالٍ مُقدَّر وهو: أنَّ أقرأ الأول[3] يستدعي مقروءًا به، فيكون ﴿بِاسمِ رَبِّكَ﴾ متعلقاً به؛ فأجاب عن ذلك، (ومعنى اقرأ الأول إلخ)، قوله: (من غير[4] اعتبار تعديته إلى مقروئه)؛ يعني: أنه يكون القصد إلى نفس الفعل بتنزيل الفعل المقدر منزلة اللاَّزم من غير اعتبار تعلقه بمقروئه ولا بمقروء ﴿واقرأ﴾ الثاني، على هذا استئناف وجواب[5] لقوله: (كيف أقرأ؟) وهذا مبنِيٌّ على أنَّ[6] تعلق ﴿بِاسمِ رَبِّكَ﴾ بـــــ"اقرأ" الثاني تعلق المفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام كما في: أخذت الخِطام، وأخذتُ بالخِطام.

– ويجوز أن يكون "اقرأ" الأول والثاني بمنزلة اللاَّزم، والمفعول منهما محذوفٌ والباء للاستعانة أو الملابسة، أي: مستعيناً ﴿بِاسمِ رَبِّكَ﴾ ومُتَبرِّكاً به.

– ويجوز أن يجعل ﴿باسمِ رَبِّكَ﴾ متعلقاً بالثاني و﴿باسم الله﴾ متعلقاً بالأول على القول بأنَّ التسمية جزءٌ من كلِّ سورة.

قيل: جواب صاحب "المفتاح"[7] أتَمُّ، لعدم توقفه على أمرٍ مختلفٍ فيه؛ وهو كون هذه السورة أوَّلُ سورةٍ نزلت، مع أنَّ الأكثر على أنَّ أوَّل سورةٍ هي الفاتحة، وأحسنُ أيضاً لعدم اشتماله على أهمية شيءٍ من اسم الله؛ إلاَّ أنَّ ظاهرها في "المفتاحّ يدل على أنه جعل ﴿بِاسمِ رَبِّكَ﴾ مفعولاً به وهو مخالفٌ لِما في "الكشَّاف" لأنه جعله حالاً أي مفتتحاً ﴿بِاسمِ رَبِّكَ﴾

---

[1] – الآية: العلق/3.

[2] – في ن(س): لم ترد "قوله" بهذا الموضع.

[3] – في ن(س): "اقرأ الأولى" مبدلة بأن يقال.

[4] – في ن(س): سقط من اسم ربك إلى غيره.

[5] – في ن(ف): أو جواب.

[6] – في ن(س): على أنه.

[7] – في ن(س): جواب صاحب، قوله: أتَمّ.

وهو أولى[1] من قول صاحب "المفتاح"، قوله[2]: (كما في: فلانٌ يعطي)؛ أي: يُوجِدُ الإعطاء من غير اعتبار تعلقه بمعطي معيَّن، [104ظ] قوله: (أي: معمولات الفعل)؛ يعني: وما يتصل به، قوله: (على بعضٍ)؛ أي: على بعضٍ آخر منها، أعني: من معمولات الفعل، قوله: (ولا مقتضى)؛ يعني: من المقتضيات التي ذكرها قبلُ، وحقه أن يَلِيَ[3] فعلَهُ؛ ولأنه كالجزء من فعله فينبغي أن لا يفصل بينهما بشيء، قوله: (لأنَّ من نحو: ضَرَبَ غُلامَهُ زَيدٌ)؛ وفي بعض النسخ: ضَرَبَ غُلامَهُ زيدٌ بنصب غلامَ ورفع زيد، ولعله أولى بالضمة[4] استعمال هذا التركيب بخلاف الأول فإنه غير مستعمل لعود الضمير فيه على متأخرٍ لفظاً ورتبةً، وإنَّما استعمله الشَّارح لبيان الأصل المرفوض لا أنه واقعٌ في الكلام.

قوله: (مُقتضياً للعدول عن الأصل)؛ لأنه لَمَّا اتصل بالفاعل ضميرٌ يعود إلى المفعول[5] وَجَبَ تأخير الفاعل لئلاَّ يلزم عود الضمير على متأخرٍ لفظاً ورتبةً[6]، قوله: (فإنَّ أصله التقديم)؛ أي: على المفعول الثاني، قوله: (وهو أنه عاطٍ)؛ يعني: أنَّ زيداً في المثال المذكور أخذ أي تناول؛ من عطوت الشيء: تناولته، وكذا المفعول الأول في نحو: عَلِمتُ زيداً منطلقاً، أصله التقديم أيضاً؛ لأنَّ باب عَلِمتُ من دواخل المبتدأ والخبر[7]، وأصل المبتدأ المعروف التقديم على الخبر، قوله: (جعل الأهمية هاهنا إلخ)؛ هذا الكلام كالاعتراض على المُصـــ[8] حيث خالف ما ذكره في باب المسند إليه وحاول التوفيق بين الكلامين، قوله: (وجعلها في المسند إليه شاملاً له ولغيره)؛ يعني: حيث قال: (هناك)؛ وأمَّا تقديمه فلكون ذكره أهم:

---

[1] – في ن(ك): وهو أصحُّ.

[2] – في ن(س): لم ترد كلمة "قوله" في هذا الموضع.

[3] – في ن(س): ومعه أي على فعله.

[4] – في ن(ث): الصحة.

[5] – في ن(س): وردت العبارة هكذا "بسبب تأخير الفاعل لئلا يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة".

[6] – في ن(ث) سقط للقول كاملا.

[7] – لفظة: "والخبر" سقطت من ن(س).

[8] – في ن(س): المُصنِّف.

– إمَّا: لأنه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه.

– وإمَّا: ليتمكن الخبر في ذهن السامع إلخ[1].

قوله: (شاملاً له)؛ أي: لكونه الأصل، قوله: (فمراد المُصـــ[2] بالأهمية هاهنا الأهمية العارضة)؛ يعني: لا الأهمية[3] الأصلية، وهي: كون الأصل التقديم إلخ[4]، قوله: (بشأنه)؛ أي: بما تقدَّم [105و] قوله: (قَتَلَ[5] الخارجِيَّ فُلانٌ)؛ يعني: بتقديم المفعول على الفاعل لأنه ليس للناس فائدة في أن يعرفوا قاتله بل تعميم متعلّقه بقتله ليتخلصوا من شره.

قوله: (أو لأنَّ في التأخير)؛ أي: تأخير ما حقُّهُ التأخير، قوله: (عن قوله: ﴿يَكتُمُ إيمَانَهُ﴾[6])؛ يعني: على تقدير أن يكون حالاً عن ضمير ﴿يَكتُمُ إيمَانَهُ﴾، وهو صفةٌ لرَجُلٍ، قوله: (لتوهم أنه)؛ أي: أنه ﴿مِن آلِ فِرعَون﴾، قوله: (لا من صلة ﴿يَكتُمُ﴾)؛ أي: متعلقٌ به تعلق الظرف اللغوي، قوله: (﴿مِنهُم﴾)؛ أي: ﴿مِن آلِ فِرعَون﴾؛ فيلزم الإخلال بالمقصود، قوله: (ثم الثاني)؛ يعني: ﴿مِن آلِ فِرعَون﴾، فإنه في موضع رفع صفةٍ ثانيةٍ لرجلٍ، قوله: (لئلاَّ يتوهَّمَ خلاف المقصود)؛ يعني: على تقدير تأخيره وهو كونه من صلة ﴿يَكتُمُ إيمَانَهُ﴾، والمراد بالصلة هاهنا المتعلق، لأنَّ فواصل الآيِ على الألفِ؛ يعني: أنه لو أخّر قوله: ﴿فِي نَفسِهِ خِيفَةً﴾[7] عن قوله: ﴿مُوسَى﴾، وهو فاعل لا وحبس لفاتت الفاصلة في الآية البنية؛ وإنَّما

---

[1] – في ن(س): إلى آخره.

[2] – في ن(س): المُصنِّف.

[3] – في ن(س): يعني الأهمية.

[4] – في ن(س): إلى آخره.

[5] – في ن(س): فمثل.

[6] – الآية: ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ وَقَدْ جَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّكُمْ وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ﴾؛ غافر/28.

[7] – الآية: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾؛ طه/67.

لزم[1] الجار والمجرور على المفعول وإن كان حق المفعول التقديم عليه كما تقدم بل كما سبق، لأنَّ تقديمه يفهم حصر الخَيَّفة في نفسه.

(الباب الخامس)

القـــصر[2]

قوله: (في اللغة الحَبسُ)؛ يقال: قَصَرتُ الشَّيءَ على كذا إذا لم يجاوز به إلى غيره؛ كذا في "الصِّحاح"[3]، قوله: (وفي الاصطلاح: تخصيص شيءٍ بشيءٍ إلخ[4])؛ هذا المعنى مناسبٌ للمعنى اللغوي أيضاً، لأنك إذا قلت في قصر الموصوف على الصفة: ما زيد إلاَّ شاعر، فكأنك قد جعلت زيداً محبوساً على صفة الشِّعر بحيث لا يتجاوزها إلى غيرها، وإذا قلت في قصر الصفة على الموصوف: ما شاعرٌ إلاَّ زيدٌ، فكأنَّكَ جعلت هذه الصفة محبوسةً في ذات زيدٍ؛ [105ظ] وحاصله: أنَّ القصر الاصطلاحي عبارةٌ عن تخصيص أحد الأمرين بالآخر وحصرِهِ فيه.

قوله: (حقيقيٌّ)؛ وهو[5] القصر على الصفة لا باعتبار صفةٍ أخرى معيَّنةٍ، بل في نفس الأمر، أو على الموصوف باعتبار موصوفٍ آخر معيَّنٍ[6]، بل في نفس الأمر، قوله: (وغير حقيقيٍ)؛ وهو: الإضافي، وذلك لأنَّ السلب المتضمن في القصر إن كان عن كلِّ ما عدا المقصور عليه فهو الأول، وإلاَّ فهو الثاني، قوله[7]: (كقولك: ما زيدٌ إلاَّ قائمٌ)؛ مثالٌ لقصر

---

[1] – في ن(س): قدّم.

[2] – ورد هذا العنوان الفرعي على هامش ن(أ) باسم: بحث القصر، وفي هامش ن(ف): القصر؛ دون لفظة بحث، وفي ن(ث): باب القصر.

[3] – الجوهري، الصحاح، 794/2.

[4] – في ن(س): سقط لكلمة "شيء" الثانية، و"إلى آخره" بدل "إلخ".

[5] – في ن(س): وهذا.

[6] – في ن(س): آخر يعني.

[7] – لفظة: قوله؛ سقطت من ن(س).

الموصوف على الصفة قصراً غير حقيقيٍّ، أعني: بالنسبة إلى ما عدا المذكور[1]، قوله: (وأقسامه)؛ أي: القصر في هذا[2]؛ جوابٌ عن سؤالٍ مقدَّرٍ وهو أن يقال: التخصيص أمرٌ إضافيٌّ لا يصلح[3] أن يكون جنساً لهما لِمَا فيه من تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره، قوله: (بهذا المعنى)؛ وهو: أن لا يتجاوز المقصورَ المقصُورَ عليهِ أصلاً؛ وهو الحقيقي، أو لا يتجاوزه بحسب الإضافة إلى شيءٍ آخَرَ معيَّنٍ، وإن أمكن أن يتجاوزه إلى غير ذلك المعنى وهو الإضافي.

قوله: (من قبيل الإضافات)؛ لأنَّ في الحقيقي أيضاً معنى الإضافة إلى معنىً آخر معيَّنٍ، والحقيقي بالإضافة إلى جميع ما عداه، قوله: (غير الشمول احترازاً من التأكيد؛ مثل قولك: جَاءَ القَومُ أجمَعُونَ)، قوله: (وبينهما؛ أي: بين الصفة المعنوية والنعت النحوي)؛ وقد يُفرَقُ بين الصِّفتين[4] أنَّ الأول: معنىً يقوم بذات[5]، والثاني: ذاتٌ يقوم بها معنًى[6]؛ قال ابن الحاجب في "شرح المفصَّل"[7]: "ما وُضِعَ لذاتٍ باعتبار معنىً هو المقصود".

قوله: (أعجبني هذا العلم)؛ يصدق على العلم في المثال المذكور [106و] الصِّفةُ المعنويَّةُ والنَّعتُ النَّحويُّ، أمَّا الأول: فلأنَّ العلم معنىً قائمٌ بالنفس، وأمَّا الثاني: فلأنه وقع صفةً لاسم الإشارة دالاً على معنىً فيه غير الشمول فيكون نعتاً نحوياً، قوله: (العِلمُ حَسَنٌ[8])؛ يصدق على العلم فيه أنه صفة معنوية ولا يصدق عليه أنه نعت نحويّ لوقوع[9] مبتدأ

---

[1] – في ن(س): أعني بالنسبة إلى صفة معينة لا بالنسبة إلى ما عدا..

[2] – في ن(س): وهذا.

[3] – في ن(ك): يصح.

[4] – في ن(س): النعتين.

[5] – في ن(س): بالذات.

[6] – في ن(س): المعنى.

[7] – أي: كتاب الإيضاح في شرح المفصَّل؛ وقد سبق التعريف بابن الحاجب.

[8] – في ن(س): جنس.

[9] – في ن(س): لوقوعه.

وعكسه، قوله: (مَرَرتُ بهذا الرَّجُلِ)؛ فإنَّهُ يصدُقُ على الرجل أنه نعتٌ نحويٌّ، ولا يصدق عليه أنه صفةٌ معنويّةٌ لاستغنائه عن محل يقوم به ووقوعِهِ صفةً لاسم الإشارة.

قوله: (وأمَّا نحو قولك:[1] مَا زيدٌ إلاَّ أخوكَ)؛ يعني: مما وقع فيه الخبر اسماً جامداً وهو دَفعُ توهُّمٍ، لأنه ربما يتوهَّمُ أنَّ هذه ليست من قصر الموصوفات على الصفات لعدم الصفة ولا عكسه يعدم أيضا لجمودها[2]، قوله: (فمن قصر الموصوف على الصفة تقديراً)؛ إنَّما كان من قصر الموصوف[3] على الصفة دون العكس، لأنَّ الأصل في المبتدأ أن يكون غير صفةٍ؛ لأنَّ الأصل فيه الدلالة على الذّوات، قوله: (إذ المعنى أنه مقصور)؛ أي: المعنى أن زيداً مقصورٌ[4] على كونه: أخَاكَ، فردّه إلى الوصف الذي هو الكون، والتقدير: مَا زيدٌ إلاَّ كونه أخَاكَ[5]، وما الباب إلاَّ كونه سَاجاً[6]؛ وما هذا إلاَّ كونه سَاجاً، وما هذا إلاَّ كونه زيداً؛ فيكون من قصر الموصوف على الصفة ومن الحقيقي[7].

قوله: (إذا أريد أنه)؛ أي: أنَّ زيداً لا يتصف بغير الكتابة من الصفات، أي: لا صفة لزيدٍ لا ظاهرةً ولا باطنةً[8] إلاَّ الكتابة، أمَّا إذا أريد أنه يتَّصف بها لا بمقابلها فيكون من غير الحقيقي، قوله: (وهو)؛ أي: قصر [106ظ] الموصوف على الصفة قصراً حقيقياً لا يكاد يوجد إلخ[9]، قوله[10]: (لتعذر الإحاطة بصفات الشيء)؛ يعني: ما من موجود إلاَّ ويكون له

---

[1] – لفظة: قولك؛ سقطت من ن(س).

[2] – في ن(ف): ولا عكسه لعدمها أيضاً بجمودها.

[3] – في ن(س): سقط من الموصوف الأولى إلى الثانية.

[4] – في ن(س): أي زيد مقصور..

[5] – في ن(ك): كونه زيدًا.

[6] – السَّاجُ: ضربٌ من الشجر؛ الجوهري، الصحاح، 323/1.

[7] – في ن(س): سقط لعبارة: وما الباب... إلى ...الحقيقي.

[8] – في ن(س): ولا مقدرة أي: باطنة.

[9] – في ن(س): إلى آخره.

[10] – لفظة: "قوله" سقطت من ن(س).

صفاتٌ يتعذَّر الإحاطة بها أو تتعسَّر[1]، وهذا القصر متضمن لنفي جميع ما عدا هذا الوصف عن هذا الموصوف[2] الموقوف على هذا المتعذرِ أو المتعسِّرِ، قوله: (حتى يمكن)؛ حتى: فيه تعليلية وليست بِـــــ"غائية"؛ والمعنى: ليس الإحاطة بجميع صفات الشيء ممكنةٌ، ليست[3] له شيء منها وينتفي عنه ما عداها، قوله: (بل هو محال)؛ أي: قصر الموصوف على الصفة قصراً حقيقياً محالٌ لا يمكن، لأنَّ للصفة المنفية إلخ[4]، قوله: (وهو من الصفات)؛ أي: نقيض الصفة المنفية عن الشيء صفة له أيضاً، ولا يمكن نفيها عنه وإلاَّ لزم رفع النقيضين عن محلٍّ واحدٍ وهو محال.

قوله: (كثيرٌ)؛ أي: واقعٌ في الكلام شائعٌ ذائعٌ؛ إذ لا يتعذَّر ولا يتعسَّر معرفة انحصار صفة معيَّنةٍ في موصوفٍ معيَّنٍ كمعرفة انحصار الكينونة في الدَّار في زيدٍ، قوله: (وقد يقصد به)؛ أي: بالثاني، يعني: قصر الصفة على الموصوف قصراً حقيقياً، وقصر الموصوف على الصفة قصراً حقيقياً أيضاً، قوله: (ويكون قصراً حقيقياً إدِّعائياً)؛ يعني: أنَّ القصر الحقيقي نوعان؛ أحدهما: الحقيقةُ تحقيقاً، والثاني: الحقيقةُ سابقةٌ[5]، باعتبارٍ خطابيٍّ وهو: الصفة على الموصوف والموصوف على الصفة؛ نحو: ما حاتمٌ إلاَّ جوادٌ، فإنه نزل غير صفة الجواد من الصفات منزلة العدم وإن كان [107و] هو أيضاً حاصلاً كحاتمٍ، ونحو: ما[6] جوادٌ إلاَّ حاتمٌ، فإنه نزل غير حاتمٍ منزلة العدم، وإن كانت صفة الجود[7] حاصلة له أيضا، ويكون هذا قصراً

---

[1] – في هامش ن(أ) طرَّة فيها: "والفرق بين التعذّر والتعسّر: فالتعذّر لا يمكن حصوله أصلاً، والتعسّر يمكن حصوله ولكن بمشقة"، وهي بخط مغربي.

[2] – جملة: عن هذا الموصوف؛ سقطت من ن(س).

[3] – في ن(س): وليس له.

[4] – في ن(س): إلى آخره.

[5] – في ن(س): مبالغة، وفي ن(ف): والثاني الحقيقي مبالغة.

[6] – لفظة: "ما" سقطت من ن(س).

[7] – في ن(س): الجواد.

حقيقياً إدعائياً[1] لا قصراً غير حقيقي لفوات المقصود وهو المبالغة وهو تنزل[2] ما عداه منزلة العدم[3]، قوله: (دون صفة أخرى)؛ يعني: اعتقد المخاطب الموصوف[4] متصفاً بها كما بالأولى: إمَّا حقيقةً أو ادعاءً؛ لاعتقاده بوجهٍ من الوجوه الخطابية، وهذا يسمى قصر إفراد.

قوله: (أو مكانها[5])؛ أي: تخصيصُ أمرٍ بصفةٍ مكان صفةٍ أخرى، اعتقد المخاطب حقيقةً أو ادعاءً الموصوف متّصفاً بها لا بالأولى، أو متصفاً بها أو بالأولى بأن يكون متردداً بينهما كقولك لمن يعتقد أن زيداً قائمٌ: لا قاعداً، وتساوى الأمران عنده: ما زيدٌ إلاّ قاعدٌ، ففي الأول يكون قصر قلبٍ وعلى الثاني قصر تعيين، قوله: (دون أمرٍ آخر)؛ كقولك لمن يعتقد أنَّ الشاعر زيدٌ وعمروٌ: ما شاعرٌ إلاّ زيدٌ، قوله: (أو مكانه)؛ أي: أو تخصيص صفةٍ بأمرٍ مكان آخر، كقولك لمن يعتقد أنَّ الشاعر عمروٌ لا زيدٌ أو تساوى الأمران عنده: ما شاعرٌ إلاّ زيدٌ، قوله: (اعتقد اشتراكه[6])؛ أي: اعتقد اتصاف الموصوف المقصور على الصفة بوصفين[7]، قوله: (أدنى مكان من الشيء).

معنى دون في الأصل واستعمالاتها[8]

يقال: هذا دون ذلك، إذا كان أحطّ منه قليلاً [107ظ] ثم استعير؛ أي: تجوَّز فيه باستعماله في غير موضعه[9] الأصلي، قوله: (في الأحوال والرتب، يقال: زيدٌ دون عمروٍ في الشَّرفِ)، قوله: (ثم اتسع فيه)؛ أي: في دون، قوله: (اشتراك ما فوق الإثنين)؛ أي: اتصافُ

---

[1] – في ن(س): أو غائيا.

[2] – في ن(س): وهي تترك.

[3] – في ن(ث): المعدوم.

[4] – في ن(س): والموصوف.

[5] – في ن(س): وإمكانها، وفي ن(ف): أو مكانه.

[6] – في ن(ف): اشتراطه.

[7] – في ن(ك): بصفتين.

[8] – ورد هذا العنوان في هامش في ن(ف).

[9] – في ن(س) و(ف): موضوعه.

أمرٍ بأكثر من صِفَتين، قوله: (وقولنا)؛ أي: وخرج عنه أيضاً بعض أمثلة قصر الصفة على الموصوف كما إذا اعتقد المخاطب ثبوت صفةٍ لأكثر من أمرين، قوله: (أعمُّ من الواحد وغيره)؛ يعني[1]: من الإثنين والجمع، قوله: (فقد دخل في هذا التعبير[2] القصر الحقيقي)؛ لأنه تخصيص أمرٍ بصفةٍ دون سائر الصفات أو تخصيص صفةٍ بأمرٍ دون سائر الأمور، قوله: (وكذا الكلام على مكانٍ آخر، ومكانٍ آخر[3]).

حاصله: أنه أراد بقوله: (دون أخرى إلخ[4])؛ صفةٌ واحدةٌ وأمرٌ واحدٌ، فيخرج من تعريف الغير الحقيقي، سواء كان من قصر الصفة على الموصوف أو من قصر الموصوف على الصفة، بعض أمثلته _وإن أراد_ أعم من الواحد وغيره، فيدخل القصر الحقيقي بنوعيه، قوله: (فكل منهما)؛ أي: من الأول والثاني، يعني: من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي، قوله: (ومن استعمال لفظة[5])؛ أو يعني: حيث قال في قصر الموصوف على الصفة: (تخصيص أمرٍ بصفةٍ دون أخرى أو مكانها)، وفي قصر الصفة على الموصوف: (تخصيصُ صفةٍ بأمرٍ دون آخر [108و] أو مكانه).

قوله: (الأول التخصيص بشيء إلخ[6])؛ أي: الضرب الأول من كلٍّ منهما فيكون المجموع أربعة أضرب، قوله: (شركة صفتين في موصوفٍ واحدٍ)؛ يعني: اتصاف ذلك الأمر بتلك الصفة وبغيرها جميعاً في قصر الموصوف على الصفة، واتصاف ذلك الأمر وغيره جميعاً بتلك الصفة وبغيرها في قصر الصفة على الموصوف[7].

---

[1] – في ن(س): وغير معين من.

[2] – في ن(س) و(ف): التفسير.

[3] – في ن(ف): وكذا المكان على مكان آخر، ومكان أخرى.

[4] – لفظة: إلخ؛ سقطت من ن(س).

[5] – في ن(س): ومن استعماله اللفظ.

[6] – في ن(س): إلى آخره.

[7] – في ن(س): سقط من "قصر الموصوف ... الموصوف"، بمقدار سطر كامل.

واعلم: أنَّ المقصور عليه أبداً ما بعد "إلاَّ" والمقصور ما قبلها، قوله: (لقطع الشركة)؛ يعني: التي بين الصفتين في الثبوت للموصوف أو[1] بين الموصوف وغيره في الاتصاف بالصفة، قوله: (من [ضربي][2] كل من القصرين)؛ يعني: قصر الموصوف على الصفة، وقصر الصفة على الموصوف، قوله: (أي عكس الحكم الذي أثبته المتكلم)؛ يعني: اتصاف ذلك الأمر بتلك الصفة عوضاً عنه في الثاني، قوله: (أو تساويا عنده)؛ أي: أو من تساوى[3] عنده الأمران، قوله: (أمَّا من اعتقد العكس)؛ أي: عكس حكم[4] المتكلم.

قوله: (والحاصل)؛ أي: حاصل تقرير كلام المُصـــ[5] وإن لم يكن يرضى الشَّـــ[6] كما ينظر إليه، قوله: (بشيءٍ دون شيءٍ)؛ إنَّما قال: (بشيءٍ دون شيءٍ) ليتناول قصر الموصوف على الصفة وعكسه، قوله: (وفيه نظر)؛ أي: في دخول قصر التعيين تحت تخصيص شيءٍ مكان آخر، بل ينبغي أن لا يكون داخلاً إلاَّ تحت تخصيص شيءٍ بشيءٍ مكان آخر، بل يبقى أن لا يكون داخلاً إلاَّ تحت تخصيص شيءٍ بشيءٍ دون آخر كما هو صنيع السَّكاكي، قوله: (لأنَّا لو سلَّمنا)؛ أي: أولاً، لا نسلّم أنَّ قصر التعيين فيه تخصيص شيء بشيء مكان آخر، بل في موضعه سلَّمنا أنه كذلك لكن فيه أيضاً [108ظ] تخصيص شيء بشيء دون آخر[7]، قوله: (ولهذا)؛ أي: ولأنَّ قصر التعيين فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر جعل السَّكاكي التخصيص إلخ[8].

---

[1] – في ن(س): أي.

[2] – في ن(أ) فراغ قدره كلمة، وفي ن(س): قرأ، وفي ن(ف): ضربي، وفي مختصر المعاني للتفتازاني: ضربي.

[3] – في ن(س): أو تساوى.

[4] – في ن(ث): سقط للكلمة.

[5] – في ن(س): المُصنِّف.

[6] – في ن(س): الشَّارح.

[7] – في ن(س): سقط من "مكان آخر" إلى "دون آخر".

[8] – في ن(س): إلى آخر.

والحاصل: أنَّ المُصـــ[1] جعل التخصيص بشيء دون آخر، وهو: قصر الإفراد قسماً واحداً، وجعل التخصيص بشيءٍ مكان آخر قسمين؛ لأنَّ المخاطب إمَّا: أن يعتقد عكس حكم المتكلم، وهو: قصر القلب، أو يتساوى عنده الأمران وهو: قصر التعيين؛ والسَّكاكي يعكس فيجعل التخصيص بشيء دون آخر قسمين؛ لأنَّ المخاطب إن اعتقد الشركة فهو قصر إفراد، وإن تساوى عنده الأمران فهو قصر تعيين.

شرط قصر الموصوف على الصفة إفراداً[2]

قوله: ([وشرط][3] قصر الموصوف على الصفة[4]؛ حال كون القصر إفراداً)، قوله: (والإفراد عدم تنافي الوصفين)؛ أي: المثبت والمنفي، ليمكن تصور اشتراكهما في الثبوت للموصوف، قوله: (كونه كاتباً أو مُنجِّماً)؛ يعني: أو نحوهما مما يجوز اجتماعه مع كونه شاعراً[5]، قوله: (لا كونه مُفحَماً)؛ هو على صفة اسم المفعول بالفاء الفوقية الموحدة والحاء المهملة يكتنفهما ميمان بعد الأخيرة الذي في "الصِّحاح": أفحمتُهُ: وجدته مُفحَماً[6] لا يقول الشعر"[7]، قوله: (مما يُنافي القيام)؛ أي: مما لا يجوز اجتماعه مع كونه قائماً لا كونه أسود أو أبيض أو نحو ذلك مما يجوز اجتماعه مع صفة القيام ليكون إثباتها مُشعراً بانتفاء غيرهما، قوله: (في إهمال هذا الاشتراط)؛ أي: اشتراط التنافي بين الوصفين في قصر القلب، قوله: (خارج من[8] أقسام القصر على ما ذكره المُصـــ[1])؛ أي: القصر الغير الحقيقي؛ لأنه ليس من الإفراد

---

[1] – في ن(س): المُصنِّف.

[2] – ورد هذا العنوان في هامش في ن(ف).

[3] – في ن(أ) فراغ قدره كلمة، وفي ن(س) (ف): وشرط.

[4] – في ن(ث): يعني على الصفة.

[5] – جملة: "مع كونه شاعرًا"، سقطت من ن(س).

[6] – في ن(س): المنجّم وجدته منجّما.

[7] – الجوهري، الصحاح، باب: فحم، 2000/5.

[8] – في ن(س): عن.

والتعيين وهو ظاهرٌ، ولا من القلب لعدم التنافي بين الشعر والكتابة[2]، قوله: (لا يقال هذا شرط [109و] الحُسن)؛ أي: حُسن القلب لا شرط تحققه، ولا يخرج حينئذٍ قولنا: ما زيدٌ إلاَّ شاعرٌ إلخ[3].

– قوله: (أمَّا الأول)؛ يعني: كونه شرطاً للحُسن، قوله: (فلا دلالة للَّفظ عليه)؛ يعني: أنَّ لفظ الكتابة لا يشعر بذلك بوجه، وأمَّا لفظ "الإيضاح" فيأتي كونه شرطًا للحسن لأنه قال: ليكون إثباتها مُشعراً بانتفاء غيرها"[4].

– قوله: (وأمَّا الثاني)؛ أي :كون المراد بتنافي الوصفين تنافيهما في اعتقاد المخاطب، قوله: (معلوم مما ذكره في تفسيره)؛ أي مما ذكره المُصـــ[5] في تفسير قصر القلب، لأنه قال: "والمخاطب بالثاني يعني بقصر القلب من يعتقد العكس بمعنى ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي ما أثبته"[6]، قوله: (ضائعاً[7])؛ أي مستدركاً مستغناً عنه، قوله: (فلا يصحّ قول المُصـــ[8])؛ أي: ولم يصح على هذا الحمل قول المُصـــ[9]، يعني: سقط اعتراض المُصـــ[10] في "الإيضاح" على السَّكاكي بأنه؛ أي: السَّكاكي لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين، قوله: (بيَّن في

---

[1] - في ن(س): المُصنِّف.

[2] – في ن(ك): الكناية؛ وفي هامش ن(أ): يجتمعان في شخص واحد.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، 19/3.

[5] – في ن(س): المُصنِّف.

[6] – القزويني، الإيضاح، 15/3.

[7] – في ن(ك): فشائعا.

[8] – في ن(س): المُصنِّف وهو القزويني.

[9] – في ن(س): المُصنِّف.

[10] – في ن(س): المُصنِّف.

الشرح)؛ يعني: في شرحه[1] المسمى بـــــ"المطوَّل" وهو قوله: (إن أراد به[2]؛ أي: بالاشتراط ما سبق إلى بعض الأوهام إلخ)؛ فليطالع ثمة.

قوله: (أوّلاً)؛ أي: أوّلا يكونا متنافيين؛ لأنَّ اعتقاد كون الشيء موصوفاً بأحد الأمرين المنفيين[3] على الإطلاق لا يقتضي جواز اتصافه بهما معاً ولا امتناع اتصافهما بهما[4]، فقصر التعيين أعمّ مورداً من القصرين الأولين، قوله: (من غير عكسٍ)؛ أي: وليس كلّ مثالٍ يصلح لقصر القلب أو الإفراد يصلح لقصر التعيين؛ لأنهما مشروطان بقيد عدم التنافي بالتنافي، وقصرُ التعيين ليس مشروطاً[5] بشيء.

طرق القصر[6]

قوله: (والمذكور هاهنا أربعة)؛ يعني: العطف، [109ظ] والنفي، والاستثناء بـــــ"إنَّما"، والتقديم، قوله: (وغيرها قد سبق[7])؛ أي: وغير هذه الأربعة المذكورة هاهنا من طرق القصر: كضمير[8] الفصل بين المبتدأ والخبر، وتعريف المسند بلام الجنس[9] قد تقدم ذكره فيما سبق، وإنَّما لم يذكره لاختصاصها بما بين المسند والمسند إليه مع سبق ذكرهما أيضاً، قوله: (منها العطف[10])؛ يعني: بِـــــ"لا" أو بِـــــ"بَل"، إلاَّ أنَّ الوصف المثبت هو

---

[1] – في ن(س): في شرطه، وهو تصحيف من الناسخ لأن المقصود "الشرح المطول".

[2] – في ن(س): إن أريد به.

[3] – في ن(س): المتعينين.

[4] – جملة: معاً ولا امتناع اتصافهما بهما؛ سقطت من ن(س).

[5] – جملة: "مشروطان ... بالتنافي"؛ سقطت من ن(س).

[6] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[7] – في ن(س): قد تقدّم.

[8] – في ن(س): كعهد.

[9] – في ن(س): بلام العهد الجنس.

[10] – في ن(س): قوله: منهما يعني.

المعطوف عليه، والمثبت هو المعطوف، قوله: (منها العطف إلخ)؛ إشارة إلى أنَّ طرق[1] القصر غير منحصرة في الأربعة؛ حيث لم يصرح بالعدد، قوله: (زيدٌ شاعرٌ لا كاتبٌ)؛ يعني: لمن اعتقد أنه شاعرٌ وكاتبٌ معاً.

قوله: (مثّل بمثالين)؛ يعني: القصر الموصوف على الصفة إفراداً، قوله: (والثاني بالعكس)؛ يعني: الوصف المنفي فيه معطوفٌ عليه والمثبت معطوفٌ، قوله: (وقلباً)؛ أي: وفي قصر الموصوف قاعداً لا قائماً، وذكر له أيضاً مثالين لقصر الإفراد، قوله: (يكون مُشعراً بانتفاء الغير)؛ أي: بانتفاء الوصف الآخر ضرورة انتفاء اجتماع المتنافيين.

قوله: (أي قصر الصفة على الموصوف)؛ يعني: إفراداً وقلباً بحسب القرائن، قوله[2]: (زيدٌ شاعرٌ لا عمروٌ)؛ فإن كان المخاطب به يعتقد شركة زيدٍ وعمروٍ في الشاعرية يكون قصر إفراد، وإن كان يعتقد أنَّ الشاعر عمروٌ لا زيدٌ يكون قصر قلبٍ وكذا الحكم في قوله: ما عمروٌ شاعرٌ بل زيدٌ، قوله: (ما شاعرٌ عمروٌ)؛ ويتعين[3] بتقديم الخبر، قوله: (لبُطلان العمل)؛ أي: عمل ما لعدم الترتيب حينئذٍ بين الاسم والخبر.

قوله: (أورد[4] للقلب مثالاً [110و] لا يتنافى[5] فيه الوصفان)؛ يعني: قول المُصـــ[6] وقلبا زيد قائمٌ لا قاعدٌ أو[7] ما زيدٌ قائماً بل قاعدٌ، قوله: (فإنَّ مثالاً واحداً يصلح لهما)؛ أي: للإفراد والقلب، نحو: ما قائمٌ إلاَّ زيدٌ، لعدم اشتراط التنافي في قصرها إفراداً وقلباً[8]، قوله:

---

[1] – في ن(س): أنَّ طرف.

[2] – في ن(س): هناك اضطراب في موضع قوله في ن(س).

[3] – في ن(ث): يعني.

[4] – في ن(ك): أفرد.

[5] – في ن(س) و(ف): مثالاً يتنافى فيه.

[6] – في ن(س): المُصنِّف.

[7] – في ن(س): وما زيدٌ.

[8] – جملة: "أي للإفراد والقلب.. في قصرها"، سقطت من ن(س).

(كل ما يصلح مثالاً لهما)؛ أي: لقصر الإفراد والقلب، قوله: (لم يتعرّض لذكره)؛ أي: لم يتعرض المُصـــ[1] لذكر قصر التعيين في القصر بطريق العطف[2] ولا في غيرها من طُرقه.

قوله: (ومنها)؛ أي: من تلك الطرق، قوله: (في قصره)؛ أي: قصر الموصوف على الصّفة إفراداً، قوله: (ما زيدٌ إلاّ شاعرٌ)؛ أي: لمن يعتقد أنه شاعر وكاتب، قوله: (وقلباً؛ ما زيدٌ إلاّ قائمٌ)، أي: لمن يعتقد أنه قاعدٌ لا قائمٌ، قوله: (وفي قصرها)؛ أي: وفي قصر الصفة على الموصوف إفراداً وقلباً، قوله: (ما شاعرٌ إلاّ زيدٌ)؛ أي: لمن يعتقد أنَّ عمراً وزيداً شاعران، فيكون قصر إفراد، ولمن يعتد أنَّ عمراً شاعرٌ دون زيدٍ فيكون قصر قلب.

قوله: (والتفاوت بحسب اعتقاد المخاطب)؛ يعني: أنه كل مثال يصلح للإفراد أو القلب سواء كان من قصر الموصوف على الصفة أو من قصر[3] الصفة على الموصوف يصلح أن يكون مثالاً لقصر التعيين في قصر الصّفة وقصر الموصوف والفرق بينهما بحسب اعتقاد المخاطب، قوله: (ومنها "إنَّما")؛ كقولك: في قصره، أي: ومن طرق القصر "إنَّما" كقولك: في قصر الموصوف على الصفة إفراداً: إنَّما زيدٌ كاتبٌ؛ لمن يعتقد أنَّ زيداً كاتبٌ وشاعرٌ، معناه: أن زيداً مقصورٌ على صفة الكتابة لا يتجاوزها إلى صفة الشاعرية؛ والمقصور عليه بـــــ"إنَّما" هو الآخر الأخير مما بعدها: كقائمٌ؛ في قولنا: إنَّما زيدٌ قائمٌ. [110ظ]

قوله: (وقلباً)؛ أي: وكقولك في قصر الموصوف على الصفة قصر قلب: إنَّما زيدٌ قائمٌ، لمن يعتقد أنه قاعدٌ لا قائمٌ، قوله: (إفراداً وقلباً)؛ أي: وكقولك[4] في قصر الصفة على الموصوف سواء كان قصر إفرادٍ أو قصر قلبٍ: إنَّما قائمٌ زيدٌ؛ لمن يعتقد أنَّ عمراً وزيداً قائمان أو عمروٌ قائمٌ دون زيدٍ.

---

[1] – في ن(س): المُصنِّف.

[2] – في ن(س): بطريق التّعيين.

[3] – لفظة: قصر؛ سقطت من ن(س).

[4] – في ن(س): وقولك.

قوله: (إنَّما يُستعملان)؛ أي: ما يدلاَّن إلاَّ على قصر القلب لأنه قال هناك: ليس المُراد بقولهم أن لا يبقي عن الثاني[1] ما وجب للأوَّل أنها تُبقي على[2] الثاني أن يكون قد شارك الأول في الفعل؛ ألا ترى أنه ليس معنى: جاءني زيدٌ لا عمرو؛ أنه لم يكن من عمرو مجيء مثل ما كان من زيد، حتى كأنه عكس قولك: جَاءَني زيدٌ وعمروٌ؛ بل المعنى أنَّ [الجائي] هو زيدٌ لا عمروٌ، فهو كلام مع من غلط فزعم أنَّ [الجائي] عمروٌ لا زيدٌ لا من اعتقد أنَّهما [جائيان]، وهذا المعنى قائمٌ بعينه في إنَّما؛ فإذا قلت: إنَّما جاء زيد لم تكن تنفي أن يكون قد جاء مع زيدٌ غيره بل تنفي المجيء الذي أثبته لزيدٍ عن عمروٍ؛ فهو كلام مع أنَّ من زعم أنَّ [الجائي] عمرو لا مع من زعم أنَّ زيداً وعمراً [جائيان][3]، وهذا المعنى قائمٌ بعينه في "إنّما"، فإذا قلت: إنّما جاء زيدٌ، لم تكن تنفي أن يكون قد جاء مع زيدٍ غيره، بل تنفي المجيء الذي أثبته لزيدٍ عن عمروٍ فهو كلامٌ مع أنَّ من زعم أنَّ [الجائي] عمروٌ لا مع من زعم أنَّ زيداً وعمراً [جائيان].

قوله: (أو أشار إلى سببه[4])؛ أي: وأشار المُصـــ[5] إلى علَّة كون "إنَّما" مفيدةً للقصر، قوله: (لتضمينها)؛ أي: لتضمّن "إنَّما" معنى "ما"؛ وإلاَّ فلا جرم كانت مفيدةً معنى القصر، قوله: (إلى أنه)؛ أي: إلى أنَّ معنى "إنَّما" ليس معنى "ما" و"إلاَّ" بعينه، وكذلك لا تصلح "إنَّما" في كل موضعٍ يصلح فيه "ما" و"إلاَّ" ولا عكس نحو قوله: ﴿وَمَا مِن إلهٍ إلاَّ الله﴾[6] ونحو قولنا: ما أحدٌ إلاَّ وهو يقول ذلك؛ مع أنه لا يجوز مع الله إلاَّ الله وإنَّما أحد وهو بقوله ذلك، وكذا يجوز: إنَّما هو درهمٌ لا دينارٌ، مع أنه [111و] لا يجوز أن يقال: ما هو إلاَّ درهمٌ لا دينار،

---

[1] – في ن(س): لا ينبغي للثاني.

[2] – في ن(س): إنّما ينفي عن.

[3] – في ن(ف): لا من اعتقد أنهما جائيان.

[4] – في ن(س): إلى سبب.

[5] – في ن(س): المُصنِّف.

[6] – الآية: قُلْ إِنَّمَا أَنَا مُنْذِرٌ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾؛ ص/65.

ولو كانا سواءً[1] في المعنى لكان ينبغي أن يكون في إنَّما من النفي مثل ما يكون في ما، وإلاَّ فيجوز دخوله على أحدٍ الذي لا يقع إلاَّ بعد النفي ودخول مَن المزيدة[2] فيما بعده.

قوله: (حتى كأنَّهما)؛ أي: "إنَّما" وما "إلاَّ" وهذه الجملة، أعني: كأنَّهما لفظان مترادفان نفيه[3] في المعنى، أي: ليس إنَّما وما إلاَّ لفظين[4] مترادفين حتى يكون معناهما واحداً، قوله: (بيَّنه[5] بثلاثة أوجهٍ)؛ يعني: أنه استدل على تضمين "إنَّما" معنى "ما" و"إلاَّ" بوجوه ثلاث.

قوله: (الميتة بالنَّصب)؛ أي: بنصب الميتة وبناء حرَّم للفاعل، قوله: (معناه ﴿مَا حَرَّمَ عَلَيكُم﴾[6] إلاَّ المَيتَةَ)؛ يعني: فعلم بقولهم: إنَّ كلمة إنَّما تتضمن معنى ما وإلاَّ، وما كافة قطعاً إذ لو كانت موصولةً لم يبق للكلام معنىً أصلاً لبقاء إنَّ بلا خبرٍ والموصول بلا عائدٍ، قوله: (أي مع رفع الميتة)؛ يعني: نصب الميتة[7] مع بناء حرَّم للفاعل أيضاً، قوله: (فعلى القراءة الأولى)؛ يعني: نصب الميتة مع بناء حرَّم للفاعل، قوله: (لبقاء إنَّ بلا خبرٍ والموصول بلا عائدٍ)؛ يجوز أن يقال على هذا الوجه العائد محذوفٌ، والميتة بدلٌ منه، وخبر المبتدأ أيضاً محذوفٌ مقدرٌ بما يناسب المقام؛ لكن هذا تأويل بعيد، قوله: (وعلى الثانية)؛ أي: على القراءة الثانية وهي: رفع الميتة وبناء حرَّم للفاعل أيضاً، تكون ما في إنَّما موصولةً أيضاً، والميتة خبره والعائد محذوف، والتقدير: إنَّ الذي حرمه الله عليكم الميتة، وهذا يفيد القصر، قوله: (إذ لا

---

[1] – في ن(س): ولو كانوا في المعنى..

[2] – في ن(ك): الزائدة.

[3] – في ن(س): منفية لفظات مترادفات.

[4] – لفظة: "لفظين" سقطت من ن(س).

[5] – في ن(ك): ينفيه.

[6] – الآية: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ﴾؛ الأنعام/119.

[7] – جملة: نصب الميتة؛ سقطت من ن(س).

يصحُّ[1] ارتفاعها)؛ أي: لا يستقيم[2] ارتفاع الميتة على أنها فاعل حرَّم المبني للمعلوم؛ لأنَّ المحرِّم هو الله تعالى، [111ظ] وهو مرجع الضمير المستتر في حرَّم، فإسناد حرَّم المبني للفاعل إلى الميتة لا يعقل فتعيَّن أن يكون خبراً، قوله: (فإذا كان إنَّما إلخ[3]).

حاصله: أنه لَمَّا ثبت أنَّ القراءة الثانية تُفيد القصر وجب أن تكون القراءة الأولى؛ أعني: قراءة النصب أيضاً مفيدة للقصر، لأنَّ القراءة يجب أن تكون متطابقة لا متنافية، قوله: (وإلاَّ)؛ أي: وإن لم يتضمن "إنَّما" معنى "ما" و"إلاَّ" لم تكن القراءة الأولى مطابقةً للقراءة الثانية لإفادة الثانية القصر دون الأولى حينئذٍ، قوله: (هو القراءة الأولى والثانية)؛ يعني: بناءُ حرَّم للفاعل ونصبُ الميتة ورفعها، قوله: (ولهذا)؛ أي: ولأجل أنَّ مراد السَّكاكي والمُصـــ[4] مع نصب الميتة ورفعها،[5] قوله: (ولهذا)؛ أي: ولأجل أنَّ مراد السَّكاكي والمُصـــ[6] بقراءة النصب والرفع ما ذكرنا، لم يتعرضا أي: المُصـــ[7] والسَّكاكي[8]، قوله: (بل في لفظ الميتة)؛ أي[9]: بل تعرَّضا للاختلاف في لفظ الميتة رفعاً ونصباً، قوله: (وترجَّح هذا)؛ أي: جعلها موصولةً على أنَّها اسم إنَّ والميتة خبرها، قوله: (هذه القراءة الثانية)؛ يعني: رفع الميتة مع بناء حرَّم للمفعول.

---

[1] – جملة: لا يصحّ؛ سقطت من ن(س).

[2] – في ن(س): لا بتقسيم.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – في ن(س): المُصنِّف.

[5] – في ن(ك): سقط للقول كاملا.

[6] – في ن(س): المُصنِّف.

[7] – في ن(س): المُصنِّف.

[8] – جملة: أي المُصنِّف والسَّكاكي؛ سقطت من ن(س).

[9] – جملة: قوله: بل في لفظ الميتة، أي؛ سقطت من ن(س).

قوله: (ولقول النحاة: هذا هو الوجه الثاني من الوجوه الثلاثة الدّالة على تضمن إنَّما معنى[1] ما وإلاَّ)، قوله: (لإثبات ما بعده)؛ أي: ما بعد إنَّما[2] ونفي ما عداه، وذلك لأنَّ إنَّ[3] لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه؛ فلمَّا اتصلت بها ما المؤكدة ناسَبَ أن يتضمن معهما معنى القصر لأنه لا معنى للقصر إلاَّ تأكيد الحكم على تأكيد[4]، وقيل: إنَّ ما في إنَّما نافية فيكون إنَّ[5] للإثبات وما للنفي، والأصل بقاء معنييهما [112و] على ما كان عليه قبل التركيب، وليست إنَّ لإثبات ما عدا المذكور وما لنفي المذكور بالاتصاف[6]، قوله: (ولصحة انفصال الضمير معه؛ هذا هو: الوجه الثالث من الوجوه الثلاثة)؛ يعني لو لم يكن إنَّما متضمِّناً معنى ما، وإلاَّ لجاز انفصال الضمير معه، نحو: إنَّما ضرب أنا، كما ينفصل مع ما وإلاَّ نحو: ما ضرب إلاَّ أنا، لأنه لا يجوز الانفصال إلاَّ مع تعذّر الاتصال ولا تعذر هاهنا، أي في إنَّما.

قوله: (بين الضمير)؛ يعني[7]: لفظ أنا في المثال وعامله، يعني: يقوم فاصل، يعني: إلاَّ لغرض هو القصر، قوله: (يُستشهد بشعره)؛ يعني: لإثبات القواعد وليس الغرض مجرد التمثيل، قوله[8]: (الذِّمَار[9] هو ما وراء الرجل ممن يحقُّ عليه أن يحميه؛ سُمّي بذلك لأنه يجب على أهله الذِّمرُ[10] له، أي: حثٌّ بعضها بعضاً في الحرب)، قوله: (يدافع)؛ يقال: دَافَعَ ودَفَعَ

---

[1] – لفظة: معن؛ سقطت من ن(س).

[2] – في ن(س): أي بعد ما.

[3] – لفظة: إنَّ؛ سقطت من ن(س).

[4] – جملة: على تأكيد؛ سقطت من ن(س).

[5] – لفظة: إنَّ؛ سقطت من ن(س).

[6] – في ن(ف): بالاتفاق.

[7] – في ن(س): سقطت الكلمة.

[8] – لفظة: قوله؛ سقطت من (س).

[9] – الشاهد الشعري بيت الفرزدق، وهو في ديوانه، 153/2؛ وتمامه:

أنَا الذَّائِدُ الحَامِي الذِّمَار وإنَّما .... يُدَافِعُ عَن أحسَابِهِم أنَا أو مِثلِي.

[10] – في ن(س): التّدبّر.

بمعنىً، قوله: (أن يخص المدافع)؛ هو على صيغة اسم الفاعل، وقوله: (لا المدافع عنه على صيغة اسم المفعول)، قوله: (وهو ليس بمقصودٍ[1])؛ يعني: لِمَا فيه من القصور في المدح، مع أنَّ المقام مقام مبالغةٍ لأنه في معرض التفاخر وعدِّ المآثر، قوله: (فلا يجوز أن يقال أنه)؛ أي: فصل الضمير في قوله:

(إنَّما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي)[2]

قوله: (على أن يكون أنا تأكيداً)؛ يعني: تأكيداً للضمير المستتر في الفعل على تقدير أن يقال: أدافع عن أحسابهم أنا، قوله: (وليست ما موصولةً)؛ يعني: ليست ما في إنَّما اسماً موصولاً، بمعنى: الذي وإنَّما[3] خبره، والمعنى: [112ظ] إنَّ الذي يدافع عن أحسابهم أنا، لأنه لو قصد هذا المعنى لقال: "مَن"، إذ لا داعي للعدول عنه إلى لفظ "ما".

قوله: (ومنها التقديم)؛ هذا هو الطريق الرابع[4] من طرق القصر الأربعة، إلاَّ أنَّ إفادة التقديم للقصر في بعض المواضع على ما أشار إليه؛ والتخصيص لازمٌ للتقديم غالباً، قوله: (والمعمولات)؛ يعني: معمولات الفعل وما يتّصل به كالمفعول والحال وغيرهما، قوله: (تميمي أنا)؛ إن كان مع من يُردِّدُكَ بين قيسٍ وتميمٍ، ويُلحقك بقيسٍ؛ كان قصر قلب[5]، قوله: (بحسب اعتقاد المخاطب)؛ يعني: إن كان مع من يعتقد أنك وزيدٌ لفَّيتهما[6] مهمة؛ كان قصر إفرادٍ بمعنى وحدي[7]، وإن كان مع من يعتقد أنَّ فيهم منهم غيرك؛ كان قصر قلبٍ بمعنى لا غيري، وإن كان مع يُردِّدُكُما في مهمة بينك وبين غيرك؛ كان قصر تعيينٍ بمعنى لا غيري أيضاً.

---

[1] – في ن(س): ليس مقصوراً.

[2] – الشاهد بيت الفرزدق السابق.

[3] – في ن(س): وأنا.

[4] – في ن(س): الطّرف الدّافع.

[5] – في ن(س): كان قصراً، قوله: أو قلباً بحسب.

[6] – في ن(س): أنّك وزيداً، قوله: مهمة.

[7] – في ن(س): كان قصر الزاد بمعنى وحيد.

قوله: (تختلف من وجوهٍ)؛ أي: من وجوهٍ أربعة، قوله: (إذا تأمل صاحب الذوق السليم فيه)؛ يعني: في الكلام في صورة التقديم، قوله: (فُهِمَ القصرُ)؛ يعني: بواسطة ذلك المعنى المفهوم من فحوى الكلام لا بالوضع، لأنَّ التقديم لم يوضع لمعنىً، قوله: (فُهم ودلالة الباقية)؛ أي: العطف والنفي والاستثناء وإنَّما، قوله: (لمعانٍ تفيد القصر)؛ يعني: أنها وُضِعَت لمعانٍ إذا نظر العقل إليها جُزِمَ بواسطة وضعها لها على إفادتها التخصيص، قوله: (دون[1] وجوه الاختلاف)؛ يعني: بين الطرق الأربعة، قوله: (النصب[2] على المثبت والمنفي)؛ أي: يصرح بهما جميعاً كما مرَّ نفي نحو: زيدٌ شاعرٌ لا كاتبٌ، قوله، (إلاَّ كراهة الإطناب)؛ يعني لأجل كراهة الإطناب في الكلام؛ ويكون المقام مقام الاختصار، أو لاشتمال الإطناب على سبب ترك هذا الأصل وهو استهجان ذكر المتروك، [113و] أو تأتِّي الإنكار لِدِي إلحاحٍ[3] أو لقصد الإيهام.

قوله: (أمَّا في الأول)؛ يعني: قوله: (زيدٌ يَعلمُ النَّحوَ والتَّصريفَ والعَرُوض)، قوله: (لا التَّصريف ولا العروض)؛ يعني: فيكون على هذا من قصر الموصوف على الصفة، قوله: (وأمَّا الثاني)؛ يعني قوله: (زيدٌ يعلَمُ النحو وعمروٌ وبَكرٌ)، قوله: (أي لا عمروٌ ولا بَكرٌ)؛ يعني: فيكون من قصر الصفة على الموصوف فاقتصر على لفظٍ لا غير لنفي المنفيات، ولا يصرح بألفاظها كراهة الإطناب، قوله: (وبُنِيَ على الضَّم تشبيهاً بالغايات)؛ يعني: بـــــ"قَبلُ" و"بعدُ"[4]، هذا مذهب البصريين؛ وأمَّا الكوفيون فيبنون على الفتح نحو: لا ريبَ، قوله: (أو نحوه)؛ هو: منصوبٌ معطوفٌ على[5] مقول القول؛ وهذا[6] زيدٌ يعلم النحو لا غير، قوله: (وما أشبه ذلك)؛ نحو: ليس غير وليس إلاَّ، قوله: (والأصلُ في الثلاثة الباقية)؛ وهي: النفي

---

[1] – في ن(س) و(ف): من.

[2] – في ن(س): القصر.

[3] – في ن(س): الأفكار لِذِي الحاجة.

[4] – في ن(س): يعني قبلُ، هذا مذهب.

[5] – لفظة: على، سقطت من ن(س).

[6] – في ن(س) و(ف): وهو.

والاستثناء وإنَّما والتقديم، قوله: (دون المنفي)؛ أي: لا يُصرحّ فيها بالمنفي وإنَّما يدلُّ عليه ضِمناً[1] كما تقول في قصر الموصوف على الصفة: ما أنا إلاَّ تميميٌّ، وإنَّما أنا تميميٌّ وتميميٌّ أنا، فإنك تثبَّت كونك تميمياً صريحاً ولا تنتفي كونك قَيسيّاً صريحاً وإنَّما تُثبته[2] دلالةً وضِمناً، قوله: (النفي بلا العاطفة)؛ يعني: لا مُطلق[3] النفي كما توهَّمَه بعض الشَّارحين؛ إذ لا دليل على امتناع: ما زيدٌ إلاَّ قائمٌ ليس بقاعدٍ، قوله: (وقد يقع ذلك في كلام المُصـــ[4]) يعني: كصاحب "الكشَّاف" في تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِذَا عَزَمتَ فَتَوَكَّل عَلَى الله﴾[5]، حيث قال: «فإنَّما[6] هو أصلحُ لكَ لا يعلمه إلاَّ الله، لا أنت ولا من تشاوره»[7]، وكالحريري حيث قال في المقامات[8]:

لَعَمرُكَ مَا الإنسَانُ إلاَّ ابنُ يومِهِ .... عَلَى مَا تَجلَّى يَومُهُ، لاَ ابنُ أمسِهِ[9]

---

[1] – في ن(س): على ضمنها.

[2] – في ن(س): تنفيه.

[3] – في ن(س): لا يطلق.

[4] – في ن(س): المصنِّفين.

[5] – الآية: ﴿فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾؛ آل عمران/159.

[6] – في ن(ف): ما هو أصلح؛ وفي الكشاف: فإن ما.

[7] – الزمخشري، الكشّاف، ج1، ص459.

[8] – الحَرِيري (446– 516 هـــ/1054– 1122 م) القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري: الأديب الكبير، صاحب "المقامات الحريرية/مط" سماه "مقامات أبي زيد السروجي"، ومن كتبه "درة الغواص في أوهام الخواص/مط" و" ملحة الإعراب/مط" و"صدور زمان الفتور وفتور زمان الصدور" في التاريخ، و"توشيح البيان" نقل عنه الغزولي، وله شعر حسن في "ديوان" و"ديوان رسائل"؛ الزركلي، ج5، ص177.

[9] – البيت بلا نسبة، ضمن المقامة الكرجية، مقامات الحريري، للحريري، ص250.

قوله: (بغيرها)؛ أي: بغير لا العاطفة، مما يدلُّ على النَّفي صريحاً ليس[1] وما وإن ونحوها، قوله: (في شيءٍ قد [113ظ] يُقِيمُهُ[2])؛ يعني: لو جاز ذلك لزم تحصيل الحاصل، قوله: (وقع فيها انتزاعٌ[3])؛ يعني: بينك وبين من تُخاطبه[4] على تقدير أن تثبت لزيدٍ صفةً أخرى يدل المقام أو معه معينة أو غير معينة[5]، قوله: (وكذا الكلام فيما يقوم إلاَّ زيدٌ)؛ يعني: لا يصحُّ ذلك سواءً كان في قصر الصفة على الموصوف أو[6] في قصر الموصوف على الصّفة، قوله: (وفائدتُهُ)؛ أي: القيد؛ أعني قوله: (بغيرها من أدوات النفي)، قوله: (أو علمٌ بصفة المصدر[7] نحو: بالعطف على تحوي)؛ أي: أو منفيّاً[8] بعلم المتكلم أو بعلم السامع، قوله: (أو نحو ذلك)؛ يعني: من الأفعال الدَّالة على النفي مثل: امتنع، وأبى، وكفَّ، وغير[9] ذلك مما لا يعدُّ من كلمات النفي فإنه لامتناع[10] في ذلك، قوله: (لا يقال هذا)؛ يعني: قول المُصـــ[11] بغيرها، قوله: (لا النساء لا هند)؛ يعني: على تقدير أن يكون هندٌ بدل[12] بدلاً من النّساء[13]، قوله: (الضمير لذلك الشخص)؛ يعني: لا العاطفة التي نفى بها ذلك المنفي، لا بلا النافية

---

[1] – في ن(س): كليس.

[2] – في ن(س): قد يغنيه.

[3] – لفظة: انتزاعٌ؛ سقطت من ن(س).

[4] – في ن(س): يخاطبك.

[5] – في ن(س): أو معنيّة.

[6] – جملة: لا يصحّ ذلك سواء كان في قصر الصفة على الموصوف أو؛ سقطت من ن(س).

[7] – في ن(س): بصفة المصدر مجرورة.

[8] – في ن(س): أو مساو.

[9] – في ن(س): ونحو ذلك.

[10] – في ن(س): لا امتناع.

[11] – في ن(س): المُصنِّف.

[12] – في ن(س): أن تكون هندٌ بدلاً.

[13] – في ن(ف): القول ورد مضطربا.

مطلقاً ولا العاطفة، قوله: (سواء كان)؛ أي: أعمٌّ من أن يكون كريماً أو غير كريمٍ، لأنَّ الضمير لذلك الشَّخص، قوله: (وهو يأتيني لا عمروٌ)؛ "وهو" فاعلٌ معنىً، فقُدِّمَ على "يأتيني" للقصر، قوله: (غير مصرَّحٍ به)؛ يعني: لأنَّ كلمة "إنَّما" والتقديم إنَّما يدلان على النفي ضمناً ولا العاطفة موضوعةٌ لنفي المعنى الصريح لا لنفي المعنى الضمني، قوله: (كما في النفي والاستثناء)؛ أي: كما صرَّح به في النفي والاستثناء، قوله: (وهذا)؛ أي: كون النفي الضمني ليس في حكم الصريح، قوله: (وإنَّما معناه)؛ أي: معنى قولنا: امتنع زيدٌ عن المجيء، قوله: (فيكون لا يعني[1] في قولنا: لاَ عمروٌ)، [114و] قوله: (ليس في حكم النفي الصريح)؛ لأنَّ: النفي الصريح لا تجامعه لا العاطفة، وتجامع النفي الضمني فافترقا، قوله: (كما في: إنَّما أنا تميميٌ لا قيسيٌ)؛ يعني: كما نُفيَ ضمناً في: إنَّما أنا إلخ؛ بل ذلك غير مُرادٍ، ولو أريد ذلك لم يصح لفوات وجه التشبيه حينئذٍ من المشبه به إذ لا دلالة لقولنا: امتنع زيدٌ عن المَجيءِ إلخ[2]، قوله: (على نفي عمروٌ)؛ يعني: حتى يكون عمروٌ المنفي[3] بلا العاطفة منفياً ضمناً، يعني: شرطاً لوصف المقصور بـــــ"إنَّما" على الموصوف أن يكون[4] غير مُختصٍّ بذلك الموصوف لأنه لو كان مُختصّاً بالموصوف لا يُذكر معه النفي لأنَّ النفي إنَّما يكون لإزالة الشركة ولا شركة هنا.

قوله: (وإنه يمتنع أن يقال: لا الذِينَ لاَ يَسمَعُونَ[5])؛ يعني: بدليل أنَّ كل عاقلٍ يعلم أنَّ الاستجابة لا تكون إلاَّ ممن يسمع[6] ويعقل، قوله: (لا تحسن مجامعة الثالث[7])؛ مجامعة النفي

---

[1] – في ن(س): لا معنًى.

[2] – في ن(س): لدلالة قولنا، إلى آخره.

[3] – في ن(ث): حتى يكون النّفي.

[4] – في ن(س): أن لا يكون.

[5] – الشاهد قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾؛ الأنعام/36.

[6] – في ن(س): ممن لا يسمع.

[7] – في ن(ك): لا تحسن مجامعته.

بلا العاطفة إنَّما في الوصف المختصّ بالموصوف، قوله[1]: (كما تحسن في غيره)؛ في الوصف غير المختص بالموصوف؛ فعند السَّكاكي لا تصح المجامعة في المختص، وعند عبد القاهر تصحّ لكن لا تكون مستحسنةً كاستحسانها في غير المختصِّ، قوله: (وهذا)؛ أي: قول عبد القاهر، قوله: (أقرب إلى الصَّواب)؛ أي: أقرب من قول السَّكاكي.

قوله: (لا دليل على الامتناع إلخ[2])؛ أي: مع أنه لا يلزم منه فسادٌ في المعنى مع أن ثابتة في موضوعها[3] نحو: ﴿يَقُولُونَ بِأفوَاهِهِم مَا لَيسَ فِي قُلُوبِهِم﴾[4] و﴿يَكتُبُونَ الكِتَابَ بِأيدِيهِم﴾[5] ونحو ذلك، غاية ما في الباب أنه يلزم من استعمالها في غير المختص [114ظ] مزيد فائدةٍ لا توجد في المختص، قوله: (ويُنكره)؛ أي: ويُضمَرُ[6] على إنكارِهِ هو، أي إنَّما فيه، أي في ذلك الحكم، قوله: (وفيه بحث)؛ أي: ما نَقَله المُصـــ[7] في "الإيضاح" عن "دلائل الإعجاز"، قوله: (لِخبرٍ)؛ أي: لكلامٍ خبريٍّ من شأنه إلخ[8]، قوله: (لعدم إصراره عليه)؛ أي: لعدم استمرار المخاطب على إنكار ذلك الحكم الذي استعمل إنَّما فيه، قوله: (وعلى هذا)؛ أي: وعلى التأويل المذكور يكون ما نَقَله في "الإيضاح" عن "دلائل الإعجاز" موافقاً لِمَا ذكر

---

[1] – لفظة: قوله، سقطت من ن(س).

[2] – في ن(س): إلى آخره.

[3] – في ن(س): أنه ثانيه في موصوفها، وفي ن(ف): ثابتة في موضعها.

[4] – الآية: ﴿وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ نَافَقُوا وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوِ ادْفَعُوا قَالُوا لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَاتَّبَعْنَاكُمْ هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ﴾؛ آل عمران/167، وقد سقطت من ن(س) جملة: "ما ليس في قلوبهم".

[5] – الآية: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾؛ البقرة/79.

[6] – في هامش ن(أ) طُرَّة فيها: أي يصرُّ، وفي ن(س): ويصرُّ.

[7] – في ن(س): المُصنِّف.

[8] – في ن(س): إلى آخره.

السَّكاكي في "المفتاح" وهو قوله فيها: إنَّ طريق إنَّما تلك مع مخاطبه في مقامٍ لا يُصِرُّ[1] على خِطابِهِ، أي[2] يجب عليه أن لا يُصِرَّ[3]، قوله: (كقولك)؛ أي: في التمثيل[4] للطريق الثاني، أعني: النفي والاستثناء، قوله: (إذا اعتقده)؛ أي: اعتقد صاحبك الشَّيخ غير زيدٍ[5] حال كونه مُصرّاً على إنكار أنَّه زيدٌ، قوله: (وقد يترك المعلوم)؛ أي: المُقرّ به عند المخاطب، قوله: (مناسبٌ)؛ أي: لهذا التنزيل لذلك المعلوم، يعني: المنزل منزلة المجهول الطريق الثاني، والكلام على هذا مخرج على مقتضى الظاهر، فالمخاطبون أي بقوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَد خَلَت مِن قَبلِهِ الرُّسُل﴾[6]، قوله: (عالمين بكونه)؛ أي: بكون محمد صلى الله عليه وسلم وُصف بوصفين[7]: الرسالة والبُعد عن الهلاك، فقيل لهم: محمد صلى الله عليه وسلم[8] صفة واحدة وهي الرسالة فحسب؛ لا أن يكون له الرسالة مع صفة كونه مُبعداً عن الهلاك، فكان القصر هنا إفرادٌ[9]، واستعمل له النفي والاستثناء.

---

[1] – في ن(س): يصير.

[2] – في ن(ف): أو.

[3] – في ن(س): يصير.

[4] – في ن(س): الشمس.

[5] – في ن(س): ذلك.

[6] – الآية: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾؛ آل عمران/144.

[7] – في ن(س): ..عليه وسلم واصفين الرسالة..

[8] – جملة: صلى الله عليه وسلم؛ سقطت من ن(س).

[9] – في هامش ن(أ): قصر إفراد، في ن(س): إفراداً.

قوله: (عطفٌ على قوله: إفراداً)؛ والمعنى: أي يستعمل له الثاني حال كونه قلباً أي: قصر قلب، قوله: ﴿إِن أَنتُم إِلاَّ بَشَرٌ مِثلنَا﴾[1]، أي: أنتم بشرٌ لا رسلٌ، قوله: (لاعتقادهم [115و] أنَّ الرسول لا يكون بشراً)؛ بدليل قولهم في موضع آخر: ﴿مَا أَنتُم إِلاَّ بَشَرٌ مِثلُنَا وَمَا أَنزَلَ الرَّحمَنُ مِن شَيءٍ إِن أَنتُم إِلاَّ تَكذِبُونَ﴾[2]، قوله: (مع إصرار المخاطبين)؛ وهم: الرسل، قوله: (فنزّلهم القائلون)؛ يعني: من الكُفَّار، قوله: (منزلة المنكِرين للبشرية)؛ يعني: فكأنهم بإصرارهم على دعوى الرسالة منكرون لبشرية أنفسهم؛ فأخرج الكلام[3] على وفق ذلك، فسلكوا طريق النفي والاستثناء، قوله: (لما اعتقدوا)؛ علة لقوله: (فنزلهم القائلون إلخ[4])، قوله: (فقلبوا هذا الحكم)؛ أي: اعتقاد الرسل الرسالة وإنكار بشريتهم على زعم القائلين، قوله: (مجاراة الخصم)؛ يقال: جَارَاهُ مُجارَاةً، وجَرَى أي: جَرَى معه، وجاراه في الحديث، والمراد هنا المساهلة؛ ومراده أنه ليس المراد من الآية[5] القصر حتى يرد الاعتراض، وإنَّما المراد منها المساهلة مع الخصم بتسليم مقدمات دليله[6] لأجل إسكاته.

قوله: (مِن العثار، وهي: الزلة)؛ يعني: لا من العثور، وهو الإطلاع، قوله: (لا نسلّم انتفاء الرسالة)؛ يعني: حتى يكون المراد حينئذٍ قصر القلب بأن ينفي عنهم الرسالة وثبّت لهم البشرية، قوله: (وأمَّا إثباتها)؛ أي: إثبات الرسول لبشرية أنفسهم فليكون على وفق كلام الخصم، يعني كما هو دأب المناظرين، قوله: (لمن يعلم ذلك)؛ أي: من يعلم أنه أخوه، قوله:

---

[1] – الآية: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى قَالُوا إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ﴾؛ إبراهيم/10.

[2] – الآية: ﴿قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾؛ يس/15.

[3] – في ن(س): فأخرج لهم الكلام.

[4] – في ن(س): إلى آخره.

[5] – الآية: ﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَمَا كَانَ لَنَا أَنْ نَأْتِيَكُمْ بِسُلْطَانٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾؛ إبراهيم/11.

[6] – في ن(س): دليلية.

(ترقّقه؛ من الترقيق[1] وهو ضد التغليظ)؛ وقد رقّ الشيء يُرقُّه، رِقَّةً، وأرقَّهُ، ورَقَّهُ، قوله: (مشفقاً على أخيه)؛ أي تنبيهاً لِمَا يجب عليه من حق الأخوّة وصلة الرحم[2].

قوله: (بناءً على ذكرنا[3])؛ يعني: من حمل كلام [115ظ] الشيخ في "دلائل الإعجاز" على ما قال صاحب "المفتاح": وهو أنَّ طريق إنَّما أن يسلك مع مخاطبٍ لا يُصرُّ على خطأ، قوله: (أن يكون هذا المثال)؛ أي: قول المُصـــ[4]: إنَّما هو أخوك لمن يعلم ذلك، من قبيل إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر؛ لأنَّ المخاطب لَمَّا لم يشفق على أخيه فكأنه أخطأ؛ فزعم أنه ليس بأخيه لكنه ليس مصرٌّ على ذلك، وقد يترل المجهول عند المخاطب مترلة المعلوم، أي: مترلة ما من شأنه أن يكون معلوماً للمخاطب لا يصرُّ على إنكاره، قوله: (لادعاء ظهوره)؛ أي: ظهور المجهول بحيث أنه أمرٌ ظاهرٌ مكشوفٌ لا سِترَ[5] عليه، قوله: (فيستعمل)؛ أي: لهذا المجهول المُترل مترلة المعلوم، الطريق الثالث وهو إنَّما.

قوله: (حكاية)؛ يعني: عن اليهود _لعنهم الله_، قوله: (ادَّعوا أنَّ[6] كونهم ﴿مُصلِحين﴾[7])؛ أي: ادّعت اليهود على مجرى عادتهم في الكذب أنَّ كونهم إلخ[8]، قوله: (أن

---

[1] – في ن(س): يرقيه من التّرقي.

[2] – الشاهد في الإيضاح، ص103، " إنما هو أخوك"، و"إنما هو صاحبك القديم"، وكذا بيت المتنبي في مدح كافور، وهو في ديوانه، 226/2؛ وتمامه:

إنَّما أنتَ وَالدٌ، والأبُ القَـــــــــا .... طِـــــــــعُ أحنَى مِن وَاصِلِ الأولادِ.

[3] – في ن(ث): ما ذكرنا.

[4] – في ن(س): المُصنِّف.

[5] – في ن(س): لا يستتر.

[6] – في ن(س): أي كونهم.

[7] – قوله تعالى حكاية عن اليهود: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾؛ البقرة/11.

[8] – في ن(س): إلى آخره.

لا يجهله المخاطب ولا ينكره، فيتضمن ذلك إنكار الإفساد إنكاراً بليغاً[1]؛ ولذلك أي: ولأجل ادّعائهم ظهور إصلاحهم، قوله: (للرد عليهم)؛ أي: في ذلك الإدِّعاء وتكذيبهم حال كونه مؤكداً بما ترى، قوله: (مِن إيراد الجملة الاسمية)؛ أي: من إفراغ[2] الكلام في قالب الجملة الاسمية، قوله: (المؤكد لك[3])؛ أي: لذلك الحصر، قوله: (بحرف التنبيه)؛ يعني: "ألاَ" الاستفتاحية، قوله[4]: (ثم تعقيبه بالجرّ)؛ عطفٌ على قوله: (تصدير الكلام)؛ وهو: أيضا تأكيد آخر.

والحاصل: أنَّ بين الطرق الأربعة؛ أعني: العطف، والنفي، والاستثناء، وإنَّما، والتقديم؛ مشاركة:

– [رباعيته]، وهي: أنَّ المخاطب بها يجب أن يكون حاكماً حُكماً[5] مشوباً بصوابٍ وخطأ وأنت تريد إثبات صوابه ونفي خطئه.

– وثلاثية: كاشتراك الثلاثة، وهي: ما عدا [116و] التقديم في أنَّ دلالتها على القصر بالوضع.

– والثلاثة الأخيرة؛ وهي: ما عدا العطف في أنه لا تنصيص فيها على المثبت والمنفي جميعاً، بل على المثبت فقط.

– و[ثانيها][6] كاشتراك الأخيرين وهما: "إنَّما" و"التقديم" في صحة المجامعة لا العاطفة.

قوله: (ومَزِيَّة إنَّما)؛ أي: وفضيلته في إفادة القصر[7] وتخصيص إنَّما بالذكر لا يخلوا عن كلام، قوله: (معاً)؛ أي: دفعةً واحدةً؛ لأنَّ نطقها باعتبار تعقل معنى "ما" و"إلاَّ" وتعقل

---

[1] – في ن(س): إنكاراً إلاَّ إنكار الميقات.

[2] – في ن(س): أنواع.

[3] – لفظة: لك؛ سقطت من ن(س).

[4] – في ن(س): لم ترد "قوله" في هذا الموضع.

[5] – لفظة: "حُكمًا"، سقطت من ن(س).

[6] – في ن(س): وثنائية.

[7] – في ن(س): في أداة الحصر.

من هُما أي: معنى، وإلاَّ دفعة لاستفادتهما من لفظ واحد، قوله[1]: (وتعقلهما)؛ أي: الحكمين[2] معاً أرجح لأنه لا يذهب الوهم[3] إلى عدم القصر من أولِّ الأمر بخلاف العطف فإنه يعقل منه الحكمان بالترتيب.

قوله: (التعريض)؛ يعني[4]: استقربت مواقع[5] استعمال إنَّما يكون تعيين مواقعه[6] موقعاً يكون الغرض بما فيه التعريض بأمرٍ هو مقتضى معنى الكلام بعدها ولا يُراد به نفس معناه نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّما يَتَذَكَّرُ أُولُوا الأَلْبَابِ﴾[7]، فإنَّ الغرض منه ليس أن يعلم السامعون ظاهر معناه، قوله: (من فرط جهلهم)؛ أي: من عِنَادِهِم وغلبة التِّيهِ عليهم كالبهائم التي ليست بذات عقل، قوله[8]: (على ما مرَّ)؛ يعني: من ذكر أمثلته[9]، نحو: ما قام إلاَّ زيدٌ؛ فزيدٌ مقصور عليه القيام فهو: مِن قصرِ الصفة على الموصوف، قوله: (وغيرهما)؛ أي: ويقع القصر بين غير الفعل والفاعل من سائر متعلقات الفعل، قوله[10]: (ما ضرب عمروٌ إلاَّ زيدٌ)؛ فمضروبيَّة عمروٍ مقصورةٌ عليه ضاربيَّة زيدٍ[11]، قوله: (ما أعطيت زيداً إلاَّ درهماً)؛ فالدرهم فيه مقصورٌ عليه الإعطاء المخصوص بكونه واقعاً من المتكلم [116ظ] على زيدٍ، وكذا ما

---

[1] – لفظة: "قوله"، سقطت من ن(س).

[2] – في ن(ث): الحكم.

[3] – في ن(ك): العقل.

[4] – في ن(س): سقطت.

[5] – في ن(ث): الموانع.

[6] – في ن(س): يكون أحسن مواقعها.

[7] – الآية: ﴿أَمَّنْ هُوَ قانِتٌ آناءَ اللَّيْلِ ساجِداً وَقائِماً يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُوا رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ إِنَّما يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبابِ﴾؛ الزمر/9.

[8] – لفظة "قوله"، سقطت من ن(س).

[9] – في ن(ف): الأمثلة.

[10] – في ن(س): نحو:

[11] – في ن(س): ما ضرب زيد إلاّ عمرو، فعمرو مقصور عليه.

أعطيتُ درهماً إلاَّ زيداً، فزيدٌ مقصورٌ عليه الإعطاء المخصوص بكونه إعطاءُ درهمٍ، وذي الحال والحال نحو[1]: ما جاءني زيدٌ إلاَّ راكباً، فالمجيء المخصوص بكونه على هيئة الركوب[2] مقصورٌ على زيدٍ، قوله: (وغير ذلك من المتعلقات)؛ يعني: سواء المفعول معه[3] لأنه لا يقع بعد إلاَّ، فلا يقال: لا تمش إلاَّ وزيداً[4]، قوله: (ففي الاستثناء لا يقع الاستثناءُ في معمولات الفعل إلاَّ مفرغاً)، قوله: (يؤخر المقصور مع أداة الاستثناء، سواءً كانت تلك الأداة إلاَّ أو غيرها من كلمات الاستثناء)؛ فلذلك عبّر بالأداة دون إلاَّ، وتأخيره المقصور عليه مع الأداة بأن يكون المقصور مُقدَّماً على أداة الاستثناء وهي على المقصور عليه.

قوله: (قيل: ما ضَرَبَ عَمروٌ إلاَّ زيدٌ، مضروبية عمرو مقصورةٌ على زيدٍ)؛ وجاز أن يكون لِزيدٍ مضروبٌ آخر أو لم يكن، قوله: (مَا ضرب زيدًا إلاَّ عمرواً؛ فضاربية زيدٍ مقصورةٌ في[5] عمروٍ)؛ وجاز أن يكون عمراً مضروباً لغير زيدٍ.

قوله: (ومعنى قصر الفاعل على المفعول)؛ هذا: جواب سؤالٍ وهو أن يقال: إنَّ الفاعل ذاتٌ وكذا المفعول به فكيف يقصر أحدهما على الآخر؟ فأجاب عنه بأنَّ المراد قصر الفعل المسند إلى الفاعل إلخ[6]، وهذا هو المراد، لأنَّ الفاعل نفسه هو المقصور على المفعول، قوله: (فيرجع)؛ أي: قصر الفاعل على المفعول إلى قصر الصفة[7] على الموصوف، لأنَّ الفعل في الحقيقة صفةٌ للفاعل، أو إلى قصر الموصوف على الصفة[8].

---

[1] – في ن(س): سقط للكلمة.

[2] – في ن(ك): الذكور.

[3] – جملة: "قوله: وغير ذلك.. المفعول معه"، سقطت من ن(س).

[4] – في ن(س): سقط لكامل القول.

[5] – في ن(س)، و(ف): على.

[6] – جملة: "إلخ"، سقطت من ن(س).

[7] – جملة: "قوله: ويكون.. على الموصوف"، سقطت من ن(س).

[8] – في ن(ث): تجاوز من منتصف القول إلى آخر القول.

قوله: (ويكون حقيقياً)؛ أي: يكون قصر الصفة على الموصوف[1]، أو قصر الموصوف على الصفة حقيقياً وغير حقيقي، [117و] لكن الأقسام الثلاثة؛ أعني: الإفراد، والقلب، والتعيين، لا تتأتى[2] إلاّ في غير الحقيقي لتعذر أن لا يكون للشخص إلاّ صفةً واحدة، قوله: (ولا يخفى اعتبار ذلك)؛ أي: كله في كلمة التوحيد في كونها من قصر الصفة على الموصوف بدون العكس منطبقةً على كل قسم من أقسام القصر الخمسة:

– فمع المشركين أي: معتقدي الشّركة: قصر إفرادٍ.

– ومع الوثنية والكواكبية والنَّارية، أعني: عُبّاد الأوثان والكواكب من الشمس والقمر وغيرهما، وعبدة النار[3] المعتقدين قصر الألوهية على غيرِ مَن هي له: قصرُ قلبٍ.

– ومع مَن لا يُعرف له إلَهٌ: قصرُ قلبٍ.

– ومع مَن لا يُعرف له إلَهٌ قصرُ تعيينٍ.

– ومع المعدَّلة المسوية[4] غير الإله الحق، ﴿قَالُوا وَهُم فِيهَا يَختَصِمُونَ؛ تَاللهِ إن كُنَّا لَفِي ضَلاَلٍ مُبين؛ إذ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ العَالَمِين﴾[5]: قصرٌ إضافيٌ.

– وبالنظر إلى أهل التوحيد: قصر حقيقي؛ لأنَّ التوحيد حقيقةٌ متحقِّقَةٌ في الأذهان والأعيان.

والعبارة والكناية لا ماهية اعتبارية أن يلي المقصور عليه الأداة، يعني: تكون الأداة مقدمةً على المقصور عليه وهو بعدها بلا فصل، قوله: (مَا ضَرَبَ إلاّ زيدٌ عمراً)؛ في قصر الفاعل على المفعول التقدير فيه: مَا ضَرَبَ عمروٌ إلاّ زيداً، ومنه قول الشاعر:

لاَ أشتَهِي يَا قَومُ إلاّ كَارِهاً .... بَابَ الأمِيرِ وَلاَ دِفَاعَ الحَاجِبِ[6]

---

[1] – في ن(س): بداية القول في غير هذا الموضع.

[2] – في ن(س): تأتي.

[3] – في ن(ف): سقط للكلمة.

[4] – في ن(س): ومع المعدّلة، وهي النبوية.

[5] – الآية: ﴿قَالُوا وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ (96) تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ (97) إِذْ نُسَوِّيكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ (98)﴾ ؛ الشعراء/96- 98.

[6] – البيت للشاعر موسى بن جابر الحنفي، وقد ورد في شرح ديوان الحماسة، ص263.

قوله: (لاستلزامه)؛ أي: لاستلزام[1] تقديمهما بحالهما قصرَ الصفةِ التي هي الضرب في المثالين المذكورين[2]، قوله: (قبل تمامها)؛ وهو: زيدٌ في المثال الأول، وعمروٌ في المثال الثاني؛ [117ظ] فلابد من تقديم الفاعل في الأول والمفعول في الثاني.

قوله: (وإنَّما جاز على قلة إلخ[3])؛ جواب سؤالٍ مقدَّرٍ وهو أن يقال: إذا لم يتم المقصور قبل ذكر المفعول ولم يحسن قصره فكيف صَاغَ جوازه[4] ؟ فأجاب بقوله: ينظر إلى أنَّها إلخ[5]، قوله: (باعتبار ذكر المتعلق في الآخر)؛ يعني أنَّها في الحقيقة تامةٌ بذكر المتعلق في الآخر، قوله: (في المفرغ)؛ وهو: الاستثناء الذي لم يذكر معه المستثنى[6] منه في كلامٍ غير موجبٍ وإن كان المفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل إلاَّ لأنه غير مشتغلٍ بمستثنىً منه فعل في المستثنى، قوله[7]: (يتوجه)؛ أي: ذلك النَّفي، قوله: (لأنَّ إلاَّ للإخراج)؛ يعني: لاستلزامه أداة الاستثناء الإخراج، واستدعاء الإخراج مخرجاً منه، قوله: (ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الإخراج[8])؛ وأيضاً لعدم المخصص[9] بنوعٍ أو صنفٍ كرجلٍ وفرسٍ، وامتناع ترجيح أحد المتساويين على الآخر، قوله: (مناسبٌ للمستثنى في جنسه)؛ وذلك بأن يكون المستثنى منه بحيث يصحُّ إطلاقه على المستثنى، قوله: (مَا ضُرِبَ أحَدٌ)؛ فَأحدٌ عامٌ، يشمل زيداً وغيره[10]،

---

[1] – في ن(س): قوله: لا استلزام، أي لا استلزام..

[2] – في ن(ك): الأولين.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – لفظة: جوازه؛ سقطت من ن(س).

[5] – في ن(س): نظر إلى آخره.

[6] – في ن(س): الشيء.

[7] – في ن(س): لم يرد بداية القول في هذا الموضع.

[8] – في ن(س): فيتحقق البُطلان، وفي ن(ف): ليتحقق الإخراج.

[9] – في ن(س): تخصيص.

[10] – في ن(س): ونحوه.

وهو مناسبٌ له في جنسه، قوله: (مَا كَسَوتُهُ[1] لِبَاساً)؛ فلِبَاساً شاملٌ للجُبة وغيرها، وهو مِن جنسها، قوله: (كائناً على خلاف الكون[2])؛ على حالٍ يشمل حال[3] الركوب وغيرها، قوله: (مَا سِرتُ وقتاً)؛ فالوقت شاملٌ ليوم الجمعة وغيره[4] وهو مِن جنسه، قوله: (وعلى هذا القياس نحو: مَا صَلَّيتُ إلاَّ في المسجد، ومَا طَابَ زَيدٌ إلاَّ نفساً، وغير ذلك).

قوله: (وصِفَتُهُ)؛ أي: ومناسبٌ للمستثنى في صفتِهِ أيضاً؛ يعني: في كونه فاعلاً أو مفعولاً أو ظرفاً أو حالاً أو غير ذلك، قوله: (من بـــــ"إلاَّ")؛ أي: بواسطة إلاَّ وأخواتها، قوله: (ضرورة بقاء [118و] ما عدا المستثنى[5])؛ لأنَّ قولك: مَا ضَرَبَ زَيدٌ إلاَّ عَمراً، تقدير مَا ضَرَبَ زَيدٌ أحدٌ إلاَّ عَمراً، واقتضى هذا الكلام قصر فعل الفاعل على المفعول ضروري لإفادة أنَّ ضَرَبَ زَيدٌ واقعٌ على عمروٍ دون غيره كائناً من كان، قوله: (وفي "إنَّما" عطفٌ على قوله: ففي الاستثناء)، قوله: (يؤخر المقصور عليه)؛ يعني: يجب أن يكون المقصور عليه في "إنَّما"[6] هو القيد الأخير من الكلام، لأنه لا علامة في "إنَّما" تدلُّ على تمييز المقصور عليه من غيره فيلزم طريقةً واحدةً من الترتيب في الكلام، ولا يمكن أن تكون تلك الطريقة بتوسطه[7] إنَّما بين المقصور والمقصور عليه، لأنَّ "إنَّما" لا تجيءُ إلاَّ في صدد[8] الكلام، والترتيب الطبيعي أن يكون المقصور مقدماً على المقصور عليه كما في النفي والاستثناء، فتعيَّن حينئذٍ أن تكون تلك الطريقة بأن يذكر المقصور بعد "إنَّما" ويتأخر المقصور عليه عنده.

---

[1] – في ن(س): كونه.

[2] – في ن(س): كائن على حاله، فالكون على حال.

[3] – في ن(س): حالة.

[4] – في ن(س): ليوم الجمعة وغيرها.

[5] - في ن(س): المشترى.

[6] – جملة: في إنَّما؛ سقطت من ن(س).

[7] - في ن(س): بواسطة.

[8] – في ن(س): في صدور الكلام.

قوله: (وإنَّما ضَرَبَ زَيداً عَمراً)؛ المقصور عليه هو: عمروٌ، والمقصور: ضاربيَّةُ زيدٍ، قوله: (فيكون القيد الأخير)؛ يعني عمراً في المثال المذكور، قوله: (ولا يجوز تقديمه على غيره)؛ يعني: فيما إذا كان القصر مستفاداً من إنَّما لأنه إذا كان القصر مستفاداً[1] من نفس التقديم فيجوز التقديم نحو: إنَّما زَيداً ضَرَبتُ، قوله: (للإلباس)؛ أي: لإلباس المقصور عليه بغيره لو قُدِّم، قوله: (وهاهنا)؛ أي: في إنَّما ليس لفظ إلاَّ مذكوراً بالفعل بل بالقوة[2]، قوله: (بل متضمناً[3])؛ لأنَّ الكلام متضمن لمعنى إنَّما[4]، قوله: (قصر الموصوف على الصفة)؛ يعني: إفراداً نحو: ما زيدٌ غير شاعرٍ، لمن يعتقد أنه شاعر وكاتب، وقلباً نحو: ما زيدٌ غير قائمٍ، لمن يعتقد أنه قاعدٌ لا قائمٌ، وفي قصر الصفة بالاعتبارين، أعني: إفراداً وقلباً بحسب المقام نحو: لا شاعرٌ غير زيدٍ، قوله: (لما سبق)؛ يعني: أنَّ من شرط المنفيِّ بِلا [118ظ] العاطفةَ أن لا يكون منفياً قبلها بغيرها، قوله: (ولا مَا شاعرٌ غيرَ زيدٍ لا عَمروٌ).

وحاصله: أنَّ "لا" العاطفة لا تُجامعُ "غيرَ" كما لا تُجامع "إلاَّ"؛ لا تقول: مَا زيدٌ غيرَ شاعرٍ، لا كاتبٌ ولا شاعرٌ غيرَ زيدٍ لا عمروٌ.

(الباب السادس)

الإنشـــاء[5]

قوله: (الإنشاء)؛ الإنشاء في اللغة: الإبداع والاختراع، ثم جُعِلَ عَلَماً على كلامٍ ليس لنسبةٍ خارجةٍ[6] تُطابقُهُ أو لا تطابقه، قوله: (وقد يقال إلخ)؛ أي: وقد يُطلق الإنشاء على فعل

---

[1] – جملة: من إنّما لأنه ... مستفاداً؛ سقطت من ن(س).

[2] – في ن(س): يذكر بالفعل إلاَّ بالقوة.

[3] – في ن(س): بل متضمنها.

[4] – في ن(ف): إلا.

[5] – في ن(س): لم يشر إلى بداية المبحث كما وقع في مواضع سابقة، وفي ن(أ): بحث الإنشاء، وفي هامش ن (ف): الإنشاء.

[6] – في ن(س): ليس لنسبته خارج.

المتكلم؛ أعني: إنشاء[1] الكلام الإنشائي، قوله: (كما أنَّ الإخباريَّ كذلك)؛ أي: يُطلق على فعل المتكلم، أعني: الكلام الخبري وهو: أنَّ الكلام الذي لنسبتِهِ خارِجٌ تطابقُهُ أو لا تطابقُهُ، والإنشاء قَسيمُ الخبر؛ فيكون معناه: إلقاء الكلام الإنشائي، أي: قياساً على قَسيمِهِ، قوله: (والأظهرُ أنَّ المراد هاهنا[2] هو الثاني)؛ يعني[3]: فعل المتكلم الذي هو إلقاء الكلام الإنشائي[4]، قوله: (بقرينة تقسيمه)؛ أي: تقسيم المُصـــ[5] الإنشاء إلى الطلب وغير الطلب، وقسَّم الطلب إلى النهي[6] والاستفهام وغيرهما، وأراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة.

قوله: (بعد اللفظ الموضوع له ليست إلخ[7])؛ وإذا كان كذلك فيكون المراد بالإنشاء معناه المصدري وهو فعل المتكلم؛ أعني: إلقاء الكلام الإنشائي كما تقدَّم، وقوله: (بقسيمه مصدرٌ مضافٌ إلى المفعول، والفاعل محذوفٌ كما بيَّنَّاهُ)، قوله: (وربَّ، ونحو ذلك كـــ"كم" الخبرية وغيرها)، قوله[8]: (ولأنَّ أكثرها)؛ أي: أكثر الإنشائيات الغير الطلبيَّة، قوله: (استدعى[9] مطلوباً)؛ لأنَّ طلبك بدون أن يكون لك مطلوبٌ[10] مما يستحيل[11] عند العقل، قوله: (لامتناع تحصيل الحاصل)؛ [119و] يعني: لابد أن يكون المطلوب غير حاصلٍ وقت الطلب، ولابد أن يكون متصوَّراً بوجهٍ ما إجمالاً أو تفصيلاً لاستحالة أن تصّر النفس طالبةً له

---

[1] – في ن(س) و(ف): أعني إلقاء.

[2] – لفظة: هاهنا؛ سقطت من ن(س)، وفي ن(ف): هنا.

[3] – لفظة: يعني؛ سقطت من ن(س).

[4] – في هامش ن(أ) طرّة فيها: المعنى المصدري.

[5] – في ن(س): المُصنِّف.

[6] – في ن(ف): التمني.

[7] – في ن(س): إلى آخره.

[8] – لفظة: قوله؛ سقطت من ن(س).

[9] – في ن(س): يستدعي.

[10] – في ن(س): لا يطلب بدون مطلوب.

[11] – في ن(س): يستعمل.

لحصول أمر ما في الذهن أو في الخارج، أو استيفائه[1] فيه مع أنه لا يكون مشعوراً به بوجهٍ ما من الوجوه.

أنواع الطلب[2]

قوله: (وأنواعه)؛ أي: أنواع الطلب كثيرة ذكر منها هنا خمسة أنواعٍ وهي: التمني[3]، والاستفهام، والأمر، والنهي والنداء.

التمني[4]

قوله: (واللفظ الموضوع له لفظ "لَيتَ")؛ يعني: أنَّ اللفظ[5] الموضوع للتمني أولاً وبالذات هو "ليت" وحدها، وأمَّا غيرها مما يُتمنى نحو: "هل" و"لو" فليست[6] موضوعةً له، وإفادتها للتمني لأمرٍ خارجٍ، قوله: (ولا يشترط إمكان التمني)؛ لأنَّ الإنسان كثيراً ما يحبُّ المُحال[7] ويطلبه ولذا يستعمل فيما إذا كان ممتنعاً، سواء: كان الامتناع بحسب الذات أو بحسب الماضي من الزمان أو المستقبل أو بحسب قرائنِ الأحوال؛ وإنَّما تستعمل من الممكنات في الممكن الذي لا يتوقعه المتكلم، ولا يكون له طامعيّة[8] في وقوعه، أمَّا: إن كان وقوعه متوقعاً أو مطموعاً فيجب أن يُستعمل فيه صيغة الترجي نحو: "لعلّ" و"عسى"، قوله[9]:

لَيتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوماً[10]

---

1 – في ن(س) و(ف): انتفائه.

2 – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

3 – في ن(س): النفي.

4 – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

5 – في ن(ث): سقط للكلمة.

6 – في ن(س): نحو: هل وبل فليت.

7 – في ن(س): يحل المال.

8 – في ن(س): ولا يكون لمطابقته، وفي ن(ف): ولا يكون بها طماعيّة.

9 – في ن(ف) و(ث) مضاف لفظة: تقول.

10 – الشطر من بيت أبي العتاهية، وقد ورد في البيان والتبيين، 56/3؛ وتمامه:

يعني مع جزمك بأنه لا يعود، وأمَّا: الأمر، [والنهي][1]، والاستفهام، والنداء فلا تستعمل صيغ هذه الأربع[2] إلاَّ فيما كان ممكناً، قوله: (ولا يقول)؛ لعله يعود لعدم توقع عوده وانتفاء طَمَاعيَّة رجوعه مع أنَّ ذلك شرطٌ في الترجيِّ، قوله: (وإلاَّ لَصَار ترجيّاً)؛ يعني: ويجب حينئذٍ استعمالُ صيغة الترجِّي فيه وهو: "لَعَلَّ" و"عسى"، قوله: (حيث يعلم ألاَّ شفيع)؛ [119ظ] يصدق بصورتين:

– بأن لا يكون شفيع ثَمَّة أصلاً.

– أو كان لكن لم يعلم وجود شفاعته.

قوله: (لحصول الجزم بانتفائه)؛ يعني: يمتنع حمل الاستفهام فيه على بابه؛ لأنَّ حقيقة الاستفهام بمقتضى الجهل بالمُستفهم عنه لما ذكر من أنَّ الطلب يستدعي مطلوباً غير حاصلٍ وقت الطلب، والعلم هنا بأنَّ الشَّفيع ليس بموجودٍ حاصلٍ، فَيُحمل على ما يناسب المقام، والذي يناسبه هنا هو التمني، قوله: (إذ لا ينصب المضارع بعد الفاء)[3].

حاصلُهُ: أنه لا وجه للنصب في هذا الموضع إلاَّ بإضمار أنَّ ولا يُضمر أنَّ بعد الفاء إلاَّ بعد الأشياء الستة التي هي: الأمر، والنهي، والاستفهام، والنفي، والتمني، والعرض؛ فلو لم يُحمل "لو" على أحد هذه الأشياء لا يكون لنصبهِ وجهٌ؛ والذي يناسب "لو" هو التمني لأنه كما يُعرض بـــ"لو" يُعرض بـــ"لوماَ" يستحيل وقوعه[4] وهو كون ما لم يقع في الزمان الماضي واقعاً في الزمان الماضي كذلك قد يُعرض بصيغة التمني ما يستحيلُ وقوعه فتضمنَّت "لو" معنى التمني، قوله: (أي لأنَّها[5] بمعنى التقديم والتخصيص)؛ وهذه الأربعة أعني: "هلا" و"ألاَ"

ألاَ لَيتَ الشَّبَاب يَعُودُ يَوماً .... فَأخبِرُهُ بِما صَنَعَ المشِيبُ.

[1] – في ن(س): والنفي.

[2] – في ن(س): الأربعة.

[3] – في ن(ث): المضارع بعدها حاصله .

[4] – في ن(س): رجوعه.

[5] – في ن(ف): قوله: ويكأنَّها.

و"لولاَ" و"لوماَ" منصوبةُ المحلِّ بأنها بدلٌ من قوله[1]: (حروف التقديم)؛ وهذا على رواية حذف، نحو: وتسمى هذه الحروف عند استعمالها في الماضي التقديم، وعند استعمالها في المستقبل حروف التخصيص؛ لأنَّ التخصيص وهو الحث والتحريض على فعلٍ إنَّما يتحقق بالنسبة إلى الاستقبال، والتقديم وهو: جَعلُ الضمير نادماً إنَّما يتحقق بالنسبة إلى الماضي، قوله: (مأخوذةً)؛ أي: هذه الحروف منهما؛ أي: من "هل" و"لو" اللَّتين للتمنِّي، قوله: (حال كونهما)؛ أي: "هل" و"لو"، قوله: (مركَّبتين مع "لا" و"ما")؛ أي: "هل" مع "لا" و"لو" مع "لا" و"ما" المزيدتين؛ وإنَّما رُكِّبتا معهما لتضمينهما، أي: لتضمين[2] "هل" و"لو".

قوله: (والتزامه بالجر عطفٌ [120و] على التركيب)؛ أي: الاعتراف به؛ والقول[3] به، مع أنَّ الأصل عدمه؛ لأنَّ الأصل في كلِّ كلمةٍ أن تكون بسيطةً، قوله: (المتضمنتين[4] هما)؛ أي: "هل" و"لو"، ولَمَّا كان قوله: (المتضمنتين صفةً جرت على غَيرِ مَن هِي لهُ: وَجَبَ إبرازُ الضميرِ لرفع[5] اللُّبسِ، قوله: (على معنى: ليتك أكرمته؛ قصداً إلى تقديمه إلخ[6])؛ وعلى هذا يكون التَّمني مُجرىً[7] على أصله من عدم إمكان التمني، لأنَّ الإكرام المتمنى قد فات وقتُهُ، إذ هو من الزمان الماضي وما مضى لا يعود، قوله: (وفي المضارع التخصيص)؛ أي: وليتبوأ[8] زمن[9] التمني في المضارع التخصيص، قوله: (قصداً إلى حثّه على القيام)؛ أي: قُم،

---

[1] – في ن(س): وقوعه.

[2] – في ن(ف): أي: لتضمِّن.

[3] – في ن(س): والتولية.

[4] – في ن(س): المتضمن.

[5] – في ن(س): لدفع.

[6] – في ن(س): إلى آخره.

[7] – في ن(س): يجري.

[8] – في ن(ك): وليزداد.

[9] – في ن(س): وليزداد من .

ولِمَ لا تقوم، وعلى هذا لا يكون التَّمني مُجرىً[1] على أصله، لأنَّ القيام أمرٌ ممكن الحصول، فيه قرينة، أي: في المضارع حقيقةً أو ادعاءً وإنَّما: يتولَّدان أي: التقديم والتخصيص من التَّمني لأنه ليس حاصل تمنِّي فعل في الماضي إلاَّ للندامة على فوته، كما أنه ليس حاصل تمنِّي فعل في المستقبل إلاَّ التخصيص عليه[2].

قوله: (مصدرٌ مضافٌ إلى المفعول الأول إلخ[3])؛ والتقدير: لتضمين المتكلم "هل" و"لو" يعني: التمني، أي: جعله إيَّاهما متضمنتين لمعنى التمني[4] وهو لا يُوافق معنى كلام "المفتاح"[5] لأنه على هذا التقدير لا يكون مضافاً إلى المفعول بل إلى الفاعل، ومحصول[6] كلام "المفتاح" أنه مضافٌ إلى المفعول، قوله: (لعدم القطع بذلك)؛ أي: بالتركيب المذكور لاحتمال أن يكون كل منهما حرفاً موضوعاً للتقديم والتخصيص من غير اعتبار التركيب، قوله: (فيعطى[7])؛ أي: "لعلَّ" التي للتّرجي؛ والتّرجي ليس بطلبٍ لأنه ارتقاب شيءٍ لا وُثُوق بحصوله، ويدخل فيه [120ظ] الطمع والإشفاق؛ فالطمع: ارتقاب المحبوب، والإشفاق: ارتقاب[8] المكروه.

قوله: (ويُنصب في جوابه إلخ[9])؛ بيانٌ لقوله: فَيُعطى حكم "لَيتَ"، قوله: (لِبُعدِ المرجوِّ)؛ أي: إنَّما يُتمنى بـــ"لَعَلَّ" لبُعد المرجوِّ وهو الحجُّ المتعاقبُ عليه الزيارة في المثال[10]،

---

[1] – في ن(س): يجري.

[2] – لفظة: عليه؛ سقطت من ن(س).

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – جملة: أي جعله ... لمعنى التمني؛ سقطت من ن(س).

[5] – في ن(س): أي صاحب كتاب المفتاح، وهو القزويني.

[6] – في ن(س): بل الفاعل، ومحصل.

[7] – في ن(س): ضبط.

[8] – في ن(س): هو ارتقاب.

[9] – في ن(س): إلى آخره.

[10] – المثال المقصود: لعلّي أحُجُّ فأزوركَ.

قوله: (عن الحصول)؛ لأنه لا يمكن حصوله إلاَّ بمُقاساة[1] الشرائع وقطع البلاقع، قوله: (وبهذا)؛ أي: بيعُدُ حصولُ المرجوِّ، قوله: (فيتولَّدُ منه)؛ أي: من لعلَّ في المثال ونحوه معنى التّمني فينصب المضارع في جوابه لأنه إنَّما يُستعمل فيما يبعُدُ حصولُهُ عن الطمَعِ إمَّا: لكونه ممتنعاً أو لوجهٍ آخر التمني لا الترجِّي[2] فإنه إنَّما يستعمل فيما يكون متوقّعاً قريب الحصول؛ فلذا ضُمِّن في المثال المذكور "لعل" معنى التمني؛ مع أنَّ بين التَّمني والتَّرجي قُرباً معنوياً ومناسبةً ظاهرةً، وعليه قراءة حفص[3]: ﴿لَعلِّي أَبلَغُ الأسبَابَ؛ أسبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾[4]، بنصب اطَّلِعَ.

الاستفهام[5]

قوله: (وهو طلبُ حصولِ صورةٍ في الذهن)؛ أي: حصولَ صورة الشيء المستفهم؛ قيل: الفرق بين الطلب في الاستفهام، والطلب في الأمر والنهي[6] والنِّداء أنه: في الاستفهام ليحصل في الذهن نفس[7] الخارج، وفي البواقي ليحصل في الخارج ما تشبه[8] في الذهن، قوله:

---

[1] – في ن(ف): بمناسات.

[2] – جملة: إنَّما يستعمل ... لا التَّرجي؛ سقطت من ن(س).

[3] – حَفْص بن سُلَيْمان (90 – 180 هـــ/709– 796 م)، حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي بالولاء، أبو عمر: قارئ أهل الكوفة، نزل بغداد، وجاور بمكة، وكان أعلم أصحاب عاصم بقراءته، وهو ابن امرأته وربيبه، ومن طريقه قراءة أهل المشرق؛ الزركلي، الأعلام، ج2، ص264.

[4] – الآية: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ (36) أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءُ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ﴾؛ غافر/36، 37.

[5] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[6] – في ن(س): والتَّمنِّي، وفي ن(ف): في الأمر والنهي والتمني.

[7] – في ن(س): نقش.

[8] – في ن(س) و(ف): ما نقشه.

(وإلاَّ فهو التصور)؛ أي: وإن لم تكن تلك الصورة وقوع نسبةٍ إلخ[1]، قوله: (الهمزة)؛ أي: الهمزة المفتوحة و"هل" و"ما" و"مَن" إلى قوله: (أيَّان)؛ فهذه الألفاظ على ثلاثة أقسام: إمَّا أن تستعمل لطلب[2] حصول التصور تارةً، ولطلب حصول التصديق تارةً أخرى، فالقسم الثالث هو: الهمزة، والقسم الثاني [121و] هو: "هل"، والقسم الأول بقية هذه الألفاظ، قوله: (لطلب التصديق)؛ وهو: طلب حصول صورة وقوع نسبةٍ بين شيئين أوَّلاً وقوعها وتعبيره[3] بانقياد الذهن وإذعانه لوقوع نسبة تامةٍ بين الشيئين تعريف باللاَّم أو الانقياد، والإذعان لازمٌ لحصول صورة وقوع النَّسب أوَّلاً، وقوعها بين الشَّيئين، وطلب التصديق راجعٌ إلى تفصيل المجمل؛ فإنَّك إذا قلت: أقام زيدٌ؟ تعلمُ أنَّ أحد الأمرين وهو: إمَّا قيامُ زيدٍ أو عدم قيامه[4] واقعٌ قطعاً، لكن المعيّن منهما[5] غير معلومٍ وقوعه، فأنت[6] عالمٌ بالإجمال جاهلٌ بالتفصيل فتطلب بقولك: أقام زيدٌ؟ تفصِيلَ المجمل[7] المعلوم، قوله: (وأزيدٌ قائمٌ؟ في الاسمية)؛ يعني: أنَّ الهمزة تدخل على الجملتين الاسمية والفعلية لكن دخولها على الفعلية أكثر، قوله: (أو لطلب التصوُّر[8])؛ قسيم طلب التصديق.

قوله: (أي إدراك غير النسبة)؛ يعني: أنَّ التصور[9] هو حصول غير النسبة المذكورة؛ سواءٌ كان التصور تصور المسند إليه أو تصور المسند، قوله: (عالِماً بحصول شيءٍ في الإناء)؛

---

[1] – في ن(س): إلى آخره.

[2] – جملة: قوله: أيّان ... تستعمل لطلب؛ سقطت من ن(س).

[3] – في ن(س): وتفسيره.

[4] – في ن(س): أو عدمه.

[5] – في ن(س): لكن المعين منها.

[6] – في ن(س): فإنَّ عالمًا بالإجمال.

[7] – في ن(س): ذلك المُجمل.

[8] – في ن(س): قوله: المسند أو لطلب التصوّر.

[9] – جملة: قوله: أي إدراك غير النسبة، يعني أنَّ التصوّر؛ سقطت من ن(س).

يعني: أنك تعلم أنَّ في الإناء شيئاً والمطلوب تعيينه، فالحكم وهو كون شيءٍ في الإناء معلومٌ[1] في هذه الصورة، وإنَّما المجهول أنَّ الكائن ما هو: أدِبسٌ أم عسلٌ؟ فالكائن معلومٌ إجمالاً إذ من المعلوم أنَّ أحدهما مجهولٌ تفصيلاً، إذ لا يعلم أنه دِبسٌ على التعيين أم عسلٌ على التعيين، قوله: (عالِماً بكون الدِّبسِ في واحدٍ من الخابية والزِّق)؛ يعني: أنَّ الكائن وهو: الدِّبسُ معلومٌ على التعيين، وإنَّما المجهول هو: الظرف المكوَّن فيه فإنه معلومٌ إجمالاً، إذ مِن المعلوم أنه أحدهما: إمَّا الخابية وإمَّا الزِّق مجهولٌ تفصيلاً.

قوله: (لم يَقبُح[2] أزيدٌ قَامَ؟)؛ يعني: بتقدير التقديم والتأخير فيهما إذا كان[3] المُسند فعلاً كما قَبُحَ: هل زيدٌ قَامَ؟[4]، قوله: (أعمراً عرفتَ؟ [121ظ] بتقديم المفعول على الفعل، يستدعي[5] حصول التصديق بنفس الفعل)؛ يعني: أنَّ التقديم يستدعي أن يكون نفس الفعل معلوماً، والهمزة لا تستدعي أن لا يكون معلوماً حتى يلزم أن يكون بينهما تعلّقٌ[6] لأنها كما تجيءُ لطلب التصديق المُنافي للتقديم تجيءُ لطلب التصور الذي لا يكون منافياً له، قوله: (وهذا ظاهرٌ)؛ أي: الفرقُ بين "هل" وبين الهمزة في أعَمراً عَرَفتَ؟ جَلِيٌّ؛ لأنَّ تقديم ما أصله التأخير وهو عمراً لأنه مفعولٌ به فيه للتخصيص فتكون الهمزة لطلب التّصور، ويَقبُحُ استعمال "هل" فيه لأنها لطلب التصديق؛ والتقديم يقتضي حصوله، فتكون "هل" لطلب تحصيل الحاصل وهو محال، وإنَّما قال: يَقبُحُ ولم يقل: يمتنع؛ لجواز أن يكون عَمراً في نحو قولنا: أعَمرًا عَرَفتَ؟ مفعولاً لفعلٍ محذوفٍ مُقدَّمٍ على عَمرو يفسِّرُهُ الفعل المذكور، ومفعول المذكور محذوف، والتقدير أعَرَفتَ عمراً عَرَفتَه؟ فتكون الهمزة فيه لطلب التصديق، فلا يمتنع

---

[1] – في ن(س): معلوماً.

[2] – في ن(س): يصح.

[3] – في ن(ف): فيما كان.

[4] – في هامش ن(س) طُرّة فيها: لأنك تستفهم عن القيام وهو المجهول، والمطلوب عندك، والمسؤول عنه يلي الهمزة دائماً.

[5] – في ن(س): قوله: يستدعي.

[6] – في ن(س): تنافٍ.

دخول[1] "هل" عليه بل لا يَقبُحُ[2]، لكن هذا تأويلٌ بعيدٌ خلاف الظاهر، فلا يُصار إليه بغير دليلٍ فيحمل الكلام على ظاهره، ويَقبُحُ[3] استعمال "هل" فيه لأنَّ التمسك بظواهر الألفاظ حُجّة فلا يعدل عنها إلاَّ بمُثبَتٍ[4].

قوله: (لا؛ في: أزيدٌ قائمٌ؟ فليتأمل)؛ وجه التأمل أنه لا تسلم أنَّ تقديم المرفوع فيه يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل، غايته أنه يحتمل بذلك على مذهب عبد القاهر فيجوز أن يكون أزيدٌ قائمٌ؟ لطلب التصديق، ويكون تقديم زيدٍ للاهتمام ونحوه كالتبرّك والاستلذاذ، ويدلّ على هذا أنه علّل قُبحَ: هل زيدٌ قام؟ بأنَّ: "هل" بمعنى قد لا بأنه مختصٌ بطلب التصديق كذا ذكره الشَّارح في الشَّرح، قوله: (هو ما يليها)؛ أي: ما يتصل بالهمزة، [122و] قوله: (فتكون لطلب التّصديق)؛ أي: فهي على هذا الطلب التصديق بصدور الفعل منه، قوله: (لطلب تصور المسند)؛ أي: تصوّر الفعل الصّادر عن المخاطب؛ مَا جنسه[5]؟ أَضَرَبَ هو أم غَيرُه؟ مثل هذا المثال يحتمل أن يكون لطلب تصديقٍ أو لطلب التّصور[6]، والفرق بحسب القرائن؛ وإذا قلت: أضربتَ زيداً أم أكرمتَهُ؟ فهو: لطلب تصور المُسند أضُرِبَ أم أُكرِمَ؟ والتصديقُ حاصلٌ بثبوت أحدهما، قوله: (إذا كان الشَّك في الضارب)؛ أي: في الفاعل مَن[7] هو؟ مع العلم بوقوع: ضَربِ زيدٍ[8]، قوله: (إذا كان الشَّكُّ في المضروب)؛ أي: في المفعول من هو، مع القطع بوقوع الضَّرب من المخاطب، قوله: (وكذا قياسُ سائرِ

---

[1] – لفظة: دخول؛ سقطت من ن(س).

[2] – في ن(س): بل لا تصحّ.

[3] – في ن(ك): يصح.

[4] – في ن(ف): بسبب.

[5] – في ن(س): المخاطب بنسبة.

[6] – في ن(س): أو لتصوّر.

[7] – في ن(س): عمَّن.

[8] – في ن(ك): بوقوع ضربٍ على زيدٍ، وفي ن(س): ضَرَبَ عليّ زيدٌ.

المتعلقات)؛ أي: وكذلك الحُكم في سائر المتعلقات نحو: أفِي الدَّار صلَّيتَ؟ وأيومَ الجُمعة سِرتَ؟ أو أتأديباً ضربتَ؟ وأراكباً جئتَ؟ ونحو ذلك.

"هل" لطلب التصديق فحسب[1]

قوله: (وهل لطلب التصديق فحسب)؛ أي: لا يكون لطلب التصور كالهمزة؛ فكلٌّ موضعٍ يصِحُّ وقوعُ "هل" فيه يصحُّ وقوع الهمزة فيه من غير عكسٍ، قوله: (ووقوع[2] المُفرد هاهنا)؛ أي: بعد أم، يعني: أنَّ أم في قوله: هل زيدٌ قامَ أم عمروٌ؟ متصلةٌ، وسُمِّيت[3] متصلةً؛ لأنَّ ما بعدها علّةٌ لِمَا قبلها وهي: مع ما قبلها من الاستفهام، بمعنى: أي، وهي: لطلب التعيين؛ فتكون لطلب التصور بعد علم الطالب بحصول النّسبة إلى أحد الأمرين فلا يتوجه الطلب إليها لامتناع طلب الحاصل[4].

قوله: (و"هل" إنَّما تكون لطلب الحكم)؛ أي: لطلب التَّصديق؛ فلا تكون النسبة معلومةً للطالب، لاستدعاء الطلب عدم حصول المطلوب؛ فيكون الجمع بين "هل" و"أم" المتصلة جمعاً بين المتنافيين[5]، فيصح[6] ولم يمتنع لجواز أن يكون زيداً فاعلاً لفعلٍ محذوف، والتقدير: هل قام زيدٌ قَامَ؟ [122ظ] أو يكون التقديم[7] لغير التخصيص كالشّرك[8] أو نحوه.

قوله: (ولهذا أيضاً)؛ أي: ويكون[9] التقديم يقتضي حصول العلم بثبوت أصل الفعل، قوله: (لأنَّ التقديم)؛ أي: تقديم المفعول على الفعل، قوله: (مفعولاً لفعلٍ محذوف[1])؛ يعني: أنَّ زيدًا

---

[1] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[2] – في ن(س): ووقع.

[3] – في ن(س): ليست.

[4] – جملة: النسبة إلى ... لامتناع طلب، سقطت من ن(س).

[5] – في ن(س): متنافيين.

[6] – في ن(ف): قوله: قبُح و لم.

[7] – في ن(س): التقدّم.

[8] – في ن(ث): كالتبرك.

[9] – في ن(س): ولكون.

في[2] المثال المذكور يحتمل أن يكون مفعولاً لفعلٍ محذوفٍ قبله[3]، ويكون المفعول المذكور محذوفاً، أي هل ضربتَ زيداً ضَرَبَتَه؟ وهذا الاحتمال وإن كان بعيداً مرجوحاً لأنَّ ضرب ما أخذ مفعوله[4] في الظاهر، إلاَّ أنه مع بُعده يكفي تصحيح قولك: هل زيداً ضربتَ؟ فلذا عدَّهُ قبيحاً لا مُمتنعاً، قوله: (فإنه لا يكون قبيحاً)؛ وجه عدم قبحه أنَّ الفعل الظاهر أخذ مفعوله وزيداً منصوٌب بفعلٍ مقدّرٍ يفسّره الظاهر، ولا يجوز أن يكون منصوباً بالفعل الظاهر لأنَّ إعماله عملين من جهةٍ واحدةٍ لا يجوز وأنت بالخيار إن شئت قَدَّرت المفسَّرَ قبل المنصوب، ويكون التقدير: هل ضَرَبتَ زيداً ضَرَبَتَه؟ وعلى هذا يكون من باب التأكيد ولا يلزم الفساد المذكور، وإليه أشار المُصـــ[5] بقوله: (لجواز تقدير المفسّر قبل زيدٍ)؛ أو إن شئت قدّرت المفسر بعد زيدٍ، أو يكون[6] التقدير: هل رأيتَ زيداً ضربتَ ضربتَه؟ ويكون هذا من باب التخصيص ويلزم الفساد المذكور، وليس للوجه الأخير رُجحانٌ على الوجه الأول حتى يلزم قبح الكلام، بل الأوّل راجحٌ لأنَّ الأصل في العامل أن يكون مقدّماً على معموله[7]، قوله[8]: (مِن أنَّ الأصل: عُرِفَ رَجلٌ إلخ[9]).

حاصله أنَّ في نحو: رجلٌ عُرِفَ؛ وجهان[10]:

– أحدهما أن يجعل رجلٌ[1] مبتدأ من غير تقديم وتأخير.

---

1 – في ن(ف): مفعولٌ بفعلٍ محذوف.

2 – في ن(س): أنَّ هذا المثال المذكور.

3 – في ن(س): محذوف، قيل ويكون.

4 – في ن(س): ما أحد المفعول.

5 – في ن(س): المُصنِّف.

6 – في ن(س): أو أن يكون.

7 – في ن(س): معموله.

8 – لفظة: قوله؛ سقطت من ن(س).

9 – في ن(س): إلى آخره.

10 – في ن(س): وجهان.

– والآخر أن يجعل أنَّ أصله[2] عُرِف رجلٌ، على أن يكون رجلٌ بدلاً عن الضمير المُستتر في عُرِف قُدِّم لإفادة التخصيص. [123و]

والوجه الأول أبعدُ؛ لأنَّ: كون المبتدأ نكرةً محضةً[3] أبعدُ من كون الاسم الظاهر بدلاً من الضمير؛ وعلى التقدير الثاني: يستدعي التقديم أن يكون نفس العرفان معلوماً، وهل يستدعي أن لا يكون معلوماً[4]، فبينهما تنافٍ، وإنَّما كان قبيحاً ولم يكن ممتنعاً لاحتمال أن يكون رجلٌ فاعلُ فعلٍ محذوفٍ، ولأنه إذا حُمِل الكلام على الوجه المرجوح وهو أن يكون رجلٌ مبتدأ من غير تقديم وتأخير لا يلزم أن يكون نفس العِرفان معلوماً حتى يلزم التنافي بينه وبين هل.

قوله: (لأنَّ التقديم المُظهَر المعرفة ليس للتخصيص عنده)؛ أي: عند السَّكاكي، لامتناع تقدير التقديم والتأخير فيه عنده على ما سبق في بحث تقديم المسند إليه، قوله: (وفيه نظر)؛ لأنَّ: ما ذُكر إلخ[5]؛ هذا جوابٌ عن اعتراض المُصـــ[6] على السَّكاكي، يعني: أنه لا يلزمه ذلك، لأنَّ ما ذكره سبب خاصٌ للقبح ولا يلزم من عدم الخاص عدم العام، فلم لا يجوز أن يكون هناك سبب آخر للقبح؟

غاية ما في الباب أنه لا يلزم على ما ذكره السَّكاكي قُبحُ: هَل زَيدٌ عُرِف؛ لا أنه يلزم عدم قبحه، قوله: (بأنَّ هل بمعنى قد)؛ وقد جاء على الأصل كقوله تعالى: ﴿هَل أتَى عَلَى الإنسَانِ﴾[7] أي قد أتى، قوله: (وتطفّلت[8] عليها في الاستفهام)؛ يعني: جعلت هل بعد حذف همزة الاستفهام قبلها كأنَّها بنفسها للاستفهام، قوله: (فكذا ما هي بمعناه)؛ أي: فكذا هل التي

---

[1] – لفظة: رجل؛ سقطت من ن(س).

[2] – في ن(س): أصلهما.

[3] – في ن(س): مختصة.

[4] – لفظة: معلوماً؛ سقطت من ن(س).

[5] – في ن(س): ما ظهر ...إلى آخره.

[6] – في ن(س): المُصنِّف.

[7] – الآية: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾؛ الإنسان/1.

[8] – في ن(س): وتطلَّب.

بمعنى قد؛ يعني: لَمَّا كان أصل "هل": "قد"، و"قد" من لوازم الأفعال لا يجوز أن يقال: هل زيداً ضَرَبتَ؟ لا على أن يكون زيداً منصوباً بما بعده ولا بما قُدِّر قبلَهُ، ولا يجوز أيضاً أن يقال: هل زيدٌ عُرِفَ؟ اختياراً إلاَّ على كون زيدٍ مبتدأ لا على كونه فاعلاً لفعل مقدّرٍ[1] ولو جاء في كلامهم مثل: هل زيدٌ عُرِف؟ [123ظ] على استكراهٍ قُدِّر الفعل مراعاةً لأجلها[2].

قوله: (وإنَّما لم يَقبُح[3] هل زيدٌ قَامَ؟)؛ جواب سؤال مقدّرٍ؛ وهو أن يقال: ما ذكرتم يقتضي أن يصحّ، أو يَقبُحُ دخول هل على الجملة الاسمية التي لا يكون خبرها فعلاً نحو: هل زيداً عارفٌ؟ فأجاب عنه بقوله: (لأنها)؛ يعني: "هل" إذا لم تر الفعل في حيزها إلخ[4]، يعني: إذا لم تجد فعلاً تَسَلَّت عنه ذاهلةً بخلاف الاسمية التي خبرها فعلٌ فإنها إذا رأت فعلاً[5] في حيِّزِها تذكرت الصُّحبة القديمة فلم تقنع إلاَّ بأن تعانقه، كذا قال سيبويه[6]، فقوله: (فلم تَرضَ بافتراق الاسم بينهما)؛ أي[7]: يكون الاسم فارقاً بين هل والفعل الواقع في حيِّزِها، قوله: (بحكم الوضع: كالسِّين وسوفَ)؛ يعني: وإن لم يذكرها النحاة فإنَّهم لم يلتزموا ذكر علامات كل شيءٍ، قوله: (قصداً إلى إنكار الفعل الواقع في الحال)؛ وذلك: لأنَّ إنكار الضرب من

---

[1] – في ن(س): محذوفٍ مقدّرٍ.

[2] – في ن(س): لأصلها.

[3] – في ن(س): يصح.

[4] – في ن(س): إلى آخره.

[5] – في ن(س): الفعل.

[6] – سيبويه: سِيبوَيْه (148 – 180 هـــ / 765 – 796 م)، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه: إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو، ولد في إحدى قرى شيراز، وقدم البصرة، فلزم الخليل بن أحمد ففاقه، وصنف كتابه المسمى: "كتاب سيبويه/مط" في النحو، لم يصنع قبله ولا بعده مثله، ورحل إلى بغداد فناظر الكسائي، وأجازه الرشيد بعشرة آلاف درهم، وعاد إلى الأهواز فتوفي بها؛ الزركلي، ج5، ص81.

[7] – في ن(س): أن.

المخاطب في مثل هذا المقام يوجب أنه وقع منه الضرب أو اشتغل بمقدِّماتِهِ، وإذا ذكر الضرب هنا بلفظ المضارع علم أنه للحال.

"هل" تخصص المضارع بالاستقبال[1]

قوله: (لأنَّ "هل" لتخصيص المضارع بالاستقبال، فلا يصلُحُ[2] لإنكار الفعل الواقع في الحال)؛ يعني: لو جاز تقديره بـــــ"هل" لزم أن يكون للحال والاستقبال؛ فلا يصلُحُ لإنكار الفعل الواقع في الحال؛ يعني لو جاز تصويره بـــــ"هل" لزم أن يكون للحال والاستقبال جميعاً وإنَّما ذكر قوله: (وهو أخوك)، لأن يكون قرينةً على أنَّ المراد إنكار الضَّرب الواقع في الحال لا الاستفهام على وقوع الضرب في الاستقبال، قوله: (بخلاف الهمزة)؛ أي: فإنَّها لا تختص بالاستقبال، قوله: (جاز في كلِّ ما يوجد فيه قرينة، على أنَّ المراد إنكار الفعل الواقع في الحال)؛ يعني: بمعنى أنه لا ينبغي[3] أن يقع سواء كانت القرينة مقالية كما في: هل تضرب زيداً وهو أخوك؟ أو حاليةً كما في قوله [124و] تعالى: ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى اللهِ مَا لاَ تَعلَمُون﴾[4]، وقولك: أتَضرِبُ وتَشتِمُ الأمير؟ حال القول والضرب والشّتم[5]، قوله: (سواءً أعمل[6] ذلك المضارع في جملة حالية، كقولك: هل تضرب زيداً وهو أخوك؟ فإنَّ تضرب هو العامل في الجملة الحالية)، يعني: وهو أخوك، قوله: (ومن العجائب ما وقع إلخ[7])؛ يعني: أنه يوهم بعض الشارحين أنَّ هذا الامتناع من جهة أنَّ الفعل المستقبل لا يتقيَّد بحالٍ

---

[1] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[2] – في ن(س): فلا يصحّ.

[3] – في ن(س): لا ينبني.

[4] – الآية: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾؛ الأعراف/28.

[5] – في ن(ك): الضرب والقول بالشتم.

[6] – في ن(س): سواءً كان.

[7] – في ن(س): إلى آخره.

لعدم المقارنة، قوله: (وإعماله فيها)؛ أي: ولا يجوز إعمال الفعل المستقبل[1] في الحال لوجوب مقارنة الحال لوقوع الفعل.

قوله: (فِريةٌ ما فيها مِريَةٌ[2])؛ أي: كِذبَةً ما فيها خلافٌ ولا نزاع، قوله: (كيف وقد قال: إنكارٌ واستبعادٌ وتعجيبٌ وإعجابٌ[3] من قول هذا القائل)، قوله:

(عَلَيَّ قَضَاءَ الله مَا كَانَ جَالِباً[4])

القضاءُ: أصله الحُكم ثم استعمل في كمال الصّنع[5] والفراغ من الشيء، ولهذا يقال: قَضَى قَضَاؤك أي: فرغ من أمرك؛ ويروى: قضاءُ الله بالرفع والنصب، فإذا رفعته يكون فاعلاً لجالباً عليَّ، وما كان جالباً: في موضع[6] مفعوله، ويكون القضاء بمعنى الحكم، والتقدير: ما غسَلَ العارَ عن نفسي باستعمالِ السَّيفِ في الأعداء، في حال جلب حكم الله على الشيء الذي يجلبه، وإذا نصبت القضاء يكون مفعولاً لِجالباً وفاعله[7] ما كان جالباً، ويكون القضاء الموت المحتوم والقدر المقدور، والمعنى جالباً الموت عليَّ ما كان جالباً، وذكر بعضهم أنَّ كان بمعنى صار.

قوله: (لِمَا سيذكره)؛ يعني في بحث الحال من باب الفصل والوصل، قوله: (بحسب الظاهر)؛ يعني: بأنه لا تنافي في الحقيقة بين الحال المثبتة[8] للهيئة والمستقبل؛ فيجوز أن يكون

---

[1] – جملة: لا يتقيّد بحالٍ ... الفعل المستقبل؛ سقطت من ن(س).

[2] – من أقوال العرب.

[3] – في ن(س): وقد قال: إنه أراد استنفاداً وتعجيباً وإعجاباً.

[4] – شطر من بيت سعد بن ناشب في الحجّاج لمّا هدم له بيته، وقد ورد في الشعر والشعراء، 685/2؛ وتمامه:
سَأغسِلُ عَنّي العَارَ بِالسَّيفِ جَالباً ... عَلَيَّ قَضَاءُ الله مَا كَانَ جَالِباً.

[5] – في ن(س): فاستعمل في كمال الصّنيع.

[6] – لفظة: "موضع"، سقطت من ن(س).

[7] – في ن(س): وفاعلاً.

[8] – في ن(س): المُبيّنة، وفي ن(ف): سقط للكلمة.

عامِلُها فعلٌ ماضٍ أو مستقبلٌ أو حالٌ[1] لكن لَمَّا كان لفظ مشتركاً بين المبيّن[2] لهيئة [124ظ] الفاعل أو المفعول وبين أحد الأزمنة الثلاثة صار بحسب هذا المعنى الثاني، وإن لم يكن مراده مُنافٍ للاستقبال بحسب ظاهر اللفظ ومدلوله، فمنعوا[3] أن تكون الجملة الحالية مصوَّرةً بين شيئين من علامات الاستقبال.

قوله: (فَهِمَ منه)؛ أي: فهِمَ هذا الشخص من قول النحاة بحسب تجريد صدر الجملة الحالية إلخ[4]، قوله: (ولم ينظر في صدر هذا المقال)؛ يعني: قول النحاة: يجب تجريد صدر الجملة الحالية إلخ، قوله: (لبيان امتناع تصدير الجملة الحالية إلخ[5])؛ أي: لامتناع تصدير الفعل العامل[6] في الحال، فهُم في وادٍ وهو في وادٍ، وشتَّانَ بين مُريدٍ ومُرادٍ[7]، قوله: (ولاختصاص التصديق بها وما عُطف عليه علّةً مقدَّمَةً لقوله: كان لها مزيد اختصاص)؛ أي: كان لها مزيد اختصاصٍ بما كون زمانياً لأجل هذين الأمرين، أعني: اختصاص التصديق[8] بها، وتخصيصها المضارع للاستقبال، قوله: (وعدم مجيئها بالجر عطف على طلب التّصديق)؛ أي: مقصورةٌ على عدم مجيئها لغير التّصديق، فما بعد الباء هو المقصور وإن كان الأكثر فيه أن يكون مقصوراً عليه، وهذا كما يقال: يخصّك بالعبادة، بمعنى لا يعبد غيرك.

قوله: (كان لها)؛ أي: لـــــ"هل"[9] دون الهمزة هذين[1] الأمرين، قوله: (كالفعل)؛ فإنَّ: كونه زمانياً أظهرُ من كونه غير زمانيٍّ وإن كان بعض الأقوال[2]: كأفعال المدح، والذم،

---

1 – في ن(س): فعلاً ماضياً أو مستقبلاً أو حالاً.

2 – في ن(س): المُبيّنة.

3 – في ن(ف): فمفعول.

4 – في ن(س): إلى آخره.

5 – في ن(س): إلى آخره.

6 – في ن(س): أي عامل.

7 – من أمثال العرب، لبيان البعد والفرقة.

8 – في ن(ف): سقط في العبارة من "الاختصاص" الثانية إلى هذا الموضع.

9 – في ن(س): أي كان لها.

والتعجب، غير زمانيٍّ لا الاسم، لأنَّ الزمان جزء مدلول الفعل ودلالة الكلِّ على الجزء من أظهر الدلالات لأنها بديهية دون الاسم، فالقول من حيث هو فعلٌ لا ينفكُّ عن الزمان بحسب الوضع؛ بخلاف الاسم فإنه قد ينفكُّ عنه من حيث هو اسم، قوله: (لعروضه له)؛ أي: بسبب عروض الزمان لذلك الاسم حين[3] دلالته عليه، قوله: (فظاهرٌ)؛ يعني: إذا كان هل لتخصيص الفعل[4] المضارع بزمان الاستقبال يكون لها مزيد أولويّة بالفعل؛ [125و] لأنَّ المضارع نوعٌ من مطلق الفعل ولا يكون لازماً للنوع كان لازماً للجنس في الجملة، قوله: (لذلك)؛ أي: لكونه زمانياً فهو في موضع نصب بقوله: اقتضاءً[5]، قوله: (إنَّما يتوجهان إلى المعاني والأحداث)؛ يعني: لكونها في معرض التجدّد لا إلى الذوات التي هي مدلولات الأسماء[6]؛ يعني: أنَّ الذَّوات من حيث أنَّها ذواتٌ ثابتةٌ مستمرةٌ نسبتها إلى جميع الأزمنة على السويَّة، لأنَّ الذوات ذواتٌ في الماضي وفي الحال[7] والاستقبال، قوله: (لأنَّ: أنتم فاعل فعل محذوف)؛ يعني: على الأصح، والتقدير: هل تشكرون؟ ويجوز على قبح أن يكون مبتدأ وأن يكون فاعلاً معنًى ثم قُدِّم، قوله: (لأنَّ إبراز ما سيتجدد[8])؛ يعني: الفعل الواقع بعد "هل" لأنها تخصص المضارع بالاستقبال.

قوله: (في معرض الثابت)؛ يعني الجملة الاسمية التي لا فعل فيها، قوله: (من إبقائه على أصله)؛ يعني: إبرازه في معرض التجدد؛ وإنَّما كان أدلّ، لأنَّ المبنيَّ على طلب الشكر الدائِمِ الثابت أدلّ على طلب الشكر مما يُبنى عن طلب الشكر المتجدد، قوله: (وتقديراً في

---

[1] – في ن(س): اختصاص بهاذين.

[2] – في ن(س): بعض الأفعال.

[3] – في ن(س): بين.

[4] – لفظة: الفعل؛ سقطت من ن(س).

[5] – في ن(س): بقولك: اقتضى.

[6] – جملة: يعني لكونها ... مدلولات الأسماء؛ سقطت من ن(س).

[7] – في ن(س): في الماضي والحال.

[8] – في ن(ث): سيستجرد.

الثاني)؛ يعني: في قوله: ﴿هَل أنتُم تَشكُرُون﴾[1]، لأنَّ الفعل فيه كالملفوظ به وليس فيه إبرازُ ما سيتجدد في معرض الثابت، لأنَّ التقدير: فهل تشكرون أنتم تشكرون؟ فهل وإن دخلت على الاسم صورة فهي: داخلة على الفعل في التقدير، قوله: (وإن كان للثبوت)؛ أي: وإن كان قولنا: ﴿أَفَأَنتُم شَاكِرُونَ﴾ للثبوت والدوام، كما كان قوله تعالى: ﴿فَهَل أنتُم شَاكِرُون﴾[2] له من حيث أنَّ كلَّ واحدٍ جملةٌ اسمية لا فِعلَ فيها، قوله: (لأنَّ "هل" أدعى للفعل من الهمزة)؛ يعني: لِمَا مَرَّ في قوله: (ولاختصاص التصديق بها)، إلى قوله: (أظهر)؛ أي: ترك الفعل مع (هل"، يعني: والإتيان بالاسم الدَّال على الاستمرار[3].

قوله: (بحصول ما سيتجدد)؛ يعني: بحصول الفعل، وإنَّما لم تكن "هل" هاهنا [125ظ] على أصله للسؤال لامتناع جملة عليه، لأنه تعالى عالِمٌ بخفِيَّاتِ الأمور فيُحمَلُ "هل" هاهنا على طلب الشكر بمعونة قرينة الحال، قوله: (لأنه الذي يقصد به الدلالة على الثبوت)؛ يعني: أنه إذا صَدَر هذا القول من البليغ كان المنظور إليه معنىً لفظياً وهو: الاستفهام عن انطلاق[4] زيدٍ وكان الكلام مُخرجاً على مقتضى الظاهر، وأنه فنٌّ من البلاغة لإطاحة عمله بما تقتضيه "هل" من الفعل، بخلاف إذا صدر عن غير البليغ لأنَّ استعماله اللفظ في غير موضعه إنَّما يكون عن جهلٍ لا عن نظرٍ إلى معنىً لطيفٍ، فيكون هذا القول: قبيحاً بخلاف قولنا: أزيدٌ منطلقٌ؟ فإنه غير قبيحٍ وإن كان نفس الاستفهام يستدعي الفعل[5] لأنَّ "هل" أدعى للفعل من الهمزة.

---

[1] – الشاهد قوله تعالى في الآية: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ لِتُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ﴾؛ الأنبياء/80.

[2] – الآية السابقة: الأنبياء/80؛ وفي ن(س): "تشكرون".

[3] – في ن(س): الاستقرار.

[4] – في ن(س): إطلاق.

[5] – في ن(س): عن الفعل.

"هل" قسمان بسيطة ومركبة[1]

قوله: (بسيطةٌ)؛ البسيط[2]: أمرٌ نسبيٌّ يُطلق على معنيين:

– على ما لا جُزء له أصلاً: كالباري تعالى وكالنقطة والوِحدة.

– وعلى ما يكون أقلُّ أجزاءً بالنسبة إلى غيره، وهذا المعنى هو المُراد هنا.

قوله: (وجود الشَّيء)؛ يعني: في نفسه، وحَدِّ ذاته، كما تقول: هل الجود موجود أو ليس بموجودٍ؟ بعد معرفة معنى[3] الجُود، قوله: هل الحركة موجودة؟ يعني بعد معرفة معنى الحركة.

معنى الحركة المطلقة ومعنى الحركة المخصوصة[4]

أمَّا الحركة المُطلقة[5]، وهي: خروج الشيءِ من القوة إلى الفعل على سبيل التدرّج، أو حركةٌ مخصوصةٌ وهي: خروج الجسم من حيّزٍ إلى حيّزٍ آخر، قوله: (وهي: التي يطلب بها وجود شيءٍ لشيءٍ)؛ أي: تحقيق الشيء وثبوته لشيءٍ آخر ،كالسؤال عن ثبوت الدّوام للحركة وعدم ثبوته لها، بعد العلم بمعنى الحركة والعلم بوجودها، قوله: (وقد اعتبر في هذا شيئان إلخ)؛ أي: قد اعتبر في "هل" المركبة غير الوجود وهما في المثال المذكور: الحركة ودوام وجودها، والمعنى: هل الحركة وجودها دائم؟ [126و] ففيه اعتبار سببين[6] غير الوجود، قوله: (وفي الأول شيءٌ واحد)؛ يعني: اعتبر في هل البسيطة بعد اعتبار الوجود شيء واحد فقط، وهو في المثال المذكور الحركة، قوله: (فكانت مركّبة بالنسبة[7] إلى الأول)؛ يعني: لَمَّا

---

[1] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[2] – في ن(ث): البسيطة.

[3] – لفظة: معنى؛ سقطت من ن(س).

[4] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[5] – في ن(س): قوله: هل الحركة موجودة؟ بعد معرفة معنى إلى آخره، أو حركة مخصوصة...

[6] – في ن(س): نفيه اعتبار شيء، وفي ن(ف): اعتبار شيئين.

[7] – في ن(س): وكانت مركّبة النسبة.

اعتُبِر في الثانية شيئان غير الوجود وهما في المثال المذكور: الحركة ودوام وجودها، وهما[1] غير مطلق الوجود، واعتُبِر في الأولى شيءٌ واحد غير الوجود وهو الحركة، وما اعتُبِر فيه شيئان أكثر أجزاءً مما اعتُبِر فيه شيءٌ واحد، فكانت الثانية بهذا الاعتبار مركَّبة بالنسبة إلى الأولى؛ لأنَّ الثانية أكثر أجزاء منها، وكانت الأولى بالنسبة للثانية بسيطة لأنها أقلُّ أجزاء من الثانية، وقد عَلِمتَ[2] أنَّ البساطة أمرٌ نسبيٌّ، كما تطلق[3] على ما لا جُزء له، تطلق على ما هو أقل أجزاءً من غيره فبهذا الاعتبار سُمِّيت الأولى بسيطةً والثانية مركبةً.

الباقية من ألفاظ الاستفهام لطلب التصوّر فقط[4]

قوله: (والباقية[5] من ألفاظ الاستفهام وهي غير الهمزة وهل)؛ فأدوات الاستفهام أسماء وحروف؛ فالحروف منها شيئان: الهمزة وهل وما عداهما أسماء، والحروف أدخَلُ في الاستفهام من غيرها، والهمزة أعرَفُ فيه[6] من هل، قوله[7]: (وتختلف من[8] أنَّ المطلوب بكلٍّ منها تصوير[9] شيءٍ آخر)؛ يعني: أنَّ ما سوى الهمزة وهل من ألفاظ الاستفهام وإن تساوت أقدامُهما في طلب التصوّر فقط لكن بينهما تفاوت من جهة أنَّ المطلوب بكلٍّ منهما تصور شيءٍ آخر غير ما يُطلب بالأخرى[10] على ما سُنبيِّن ذلك، قوله: (فيطلب بما شرح الاسم)؛ يعني: معناه لغة، كما إذا سمعت لفظاً ولم تفهم معناه فإنك تقول: ما هو؟ وتريد أن يُفسَّرَ لَكَ

---

[1] – جملة: وهما في المثال المذكور الحركة ودوام وجودهما؛ سقطت من ن(س).

[2] – في ن(ك): وقد مرَّ.

[3] – في ن(س): لا تطلق.

[4] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[5] – في ن(س): والثانية.

[6] – لفظة: فيه؛ سقطت من ن(س).

[7] – لفظة: قوله؛ سقطت من ن(س).

[8] – في ن(ث): من جهة أنَّ.

[9] – في ن(س): هو الشرح لهذا.

[10] – في ن(ك): بالآخر.

ما هو المراد[1]، قوله: (طالباً أن يشرح هذا الاسم)؛ يعني: أنَّ المطلوب [126ظ] هنا هو شرح هذا[2] الاسم، فيسأل عنه وإن لم يكون موجوداً فيجاب بإيراد لفظٍ[3] مرادفٍ للأول أشهر عند السامع، سواء كان من تلك اللغة أم من غيرها كما إذا قيل: ما العنقاءُ؟ فيقال طائرٌ؛ وما العُقار؟[4] فيقال: الخمرُ.

العنقاء[5]

حكى الزمخشري في "ربيع الأبرار"[6] ما حاصله: أنَّ العنقاء كانت طائراً وكان فيها من كلِّ شيءٍ، وكانت في زمن أصحاب الرَّس[7] تأتي إلى أطفالهم وصغارهم فتخطفها

---

1 – في ن(ث): المراد منه.

2 – في ن(س): تصوّر.

3 – في ن(س): بما يراد بلفظٍ.

4 – في ن(س): العقاب، ويبدوا أنه تصحيف، لأن العقار من أشهر أسماء الخمر.

5 – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

6 – "ربيع الأبرار" كتاب نفيس للزمخشري في البلاغة والأدب، وفيه قصة العنقاء، 418/5؛ وفي ن(س): ربيع الإيراد وهو تحريف.

7 – أصحاب الرَّسِّ: ذكر الزمخشري في الكشاف قال: "قيل في أصحاب الرّس كانوا قوماً من عبدة الأصنام أصحاب آبارٍ ومواشٍ، فبعث الله إليهم شعيباً فدعاهم إلى الإسلام. فتمادوا في طغيانهم وفي إيذائه، فبيناهم حول الرس وهو البئر غير المطوية. عن أبي عبيدة: انهارت بهم فخسف بهم وبديارهم. وقيل: الرس قرية بفلج اليمامة، قتلوا نبيهم فهلكوا، وهم بقية ثمود قوم صالح. وقيل: هم أصحاب النبي حنظلة بن صفوان، كانوا مبتلين بالعنقاء وهي أعظم ما يكون من الطير، سميت لطول عنقها، وكانت تسكن جبلهم الذي يقال له فتح، وهي تنقض على صبيانهم فتخطفهم، إن أعوزها الصيد، فدعا عليها حنظلة فأصابتها الصاعقة، ثم إنهم قتلوا حنظلة فأُهلكوا، وقيل: هم أصحاب الأخدود، والرَّس: هو الأخدود، وقيل: الرَّس بأنطاكية قتلوا فيها حبيباً النجار. وقيل: كذَّبوا نبيهم ورسُّوه في بئر، أي: دسّوه فيها"؛ الزمخشري، الكشاف، 285/3.

وتغرب[1] بها نحو الجبل، فشكوا ذلك إلى نبيّهم صلى الله عليه وسلم [فدعى][2] عليها فأهلكها الله تعالى وقطع نسلَهَا وعقِبَهَا فسميت عنقاءُ مغرب[3] لذلك.

أصل الماهية وتفسيرها[4]

قوله: (أو ماهية المسمى)؛ أي: أو يطلب بها ماهية المسمى؛ والماهية منسوبةٌ إلى ما؛ والماهية مقلوبة الهمزة هاءً، والأصل المائية، أو نقول: إنها منسوبةٌ إلى ما هو على تقدير جعل الكلمتين كلمةً واحدةً، قوله: (هو بها[5])؛ هو: الثاني من الضميرين، أعني: هو الأخير؛ تأكيدٌ لفظيٌ لهو الأول، كما إذا علمت مثلاً أنَّ الملك شيءٌ موجود في نفسه فتقول: ما هو؟ وتريد أن يُفسَّرَ لَكَ على التفصيل مجموع أجوبته الذاتية من الجنس والفصل، قوله: (في الترتيب)؛ أي: في ترتيب الطلب، قوله: (أن يُطلب أولاً شرحُ الاسم)؛ يعني: بما الأولى التي هي ما[6] الشَّارحة، قوله[7]: (ثم وجود المفهوم في نفسه)؛ يعني: ثم يُطلب[8] ثانياً بـــــ"هل" البسيطة وجود المفهوم في حد ذاته أولاً[9] وجوده، قوله: (ثم ماهيته وحقيقته)؛ أي: ثم يطلب ثالثاً بـــــ"ما" الثانية، وهي في[10] الحقيقة ماهية ذلك الموجود المسؤول عنه بـــــ"هل" البسيطة، ثم يسأل رابعاً بـــــ"هل" المركبة عن وجود حقيقةٍ لموجودٍ آخر أو عن وجود حقيقةٍ في[11] آخر

---

[1] – في ن(س): وتضرب.

[2] – كذا في الأصل، والصواب: فدعا، في ن(س): فدعها، وفي ن(ف): نبيّهم عليه الصلاة والسلام فدعا عليها.

[3] – في ن(س): فسمّيت معرب لذلك.

[4] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[5] – في ن(س): هو هذا الثاني.

[6] – لفظة: "ما"، سقطت من ن(س).

[7] – لفظة: "قوله"، سقطت من ن(س).

[8] – في ن(س): ثم ما يُطلب.

[9] – في ن(س): إلا.

[10] – في ن(س): وهو ما..

[11] – في ن(ف): في شيء آخر.

له، فـــــ"ما" الشَّارحة وهي: الأولى لتقدمه على "هل" البسيطة والمركبة، [127و] وما الحقيقة وهي" الثانية لا تتقدم على "هل" البسيطة وإنَّما تتقدم على هل المركبة؛ لأنَّ السؤال عن حقيقة الشيء الموجود في نفسه يتقدم على السؤال عن وجود حقيقةٍ لموجودٍ آخر، وعن وجود حقيقة في آخر له.

وحاصلُهُ: أنه يُطلب بها[1] شرح الاسم ثم "هل" وجود مفهومه، ثم بما حقيقته، ثم بـــــ"هل" وجود شيء له، وفي هذا لطيفة[2] وهي أن يقال: هل بين ما بين ما بين[3] هاتين؟ ويدلُّ على ذلك قول المُصـــ[4]، وتقع "هل" البسيطة في التركيب بينهما، قوله: (من الاسم[5] الجملة)؛ أي: من اللفظ إجمالاً، قوله: (بالتفصيل)؛ أي: تفصيلاً، قوله: (غير قليل)؛ أي: بينهما فرقٌ جليٌّ، فلا يُتوهّم أنَّ الحد عين[6] المحدود حتى يلزم تعريف الشيء بنفسه، لأنَّ المحدود تصور الشيء إجمالاً والحد تصويره تفصيلاً، والإجمال غير التفصيل، ولذا قيل: مجموع تصوُّراتٍ، والمحدود تصور المجموع، وكم بينهما وقفٌ[7] على الشيء الذي يدل عليه، يعني إجمالياً لا تفصيلياً.

قوله[8]: (وأمَّا الحدُّ فلا يقف عليه)؛ يعني: وقوفاً تفصيلياً بأن يعرف جميع ذاتياته المُرتاض بصناعة المنطق، أي: العلم بها المتقن لها الذي خاض فيه وراجع وروجع، قوله: (فالموجودات لها حقائق ومفهومات)؛ يعني: أنَّ الموجود له ماهيةٌ مركبةٌ من الذَّاتيات مأخوذةٌ باعتبار التحقيق والوجود، وهي: حقيقة ذلك الموجود، وصورُهُ حاصلةٌ في العقل مِن اللفظ

---

[1] – في ن(س): أن بطلب بما.

[2] – في ن(س): ثم بـــــ"هل" لطيفة، وفي ن(ف): وفي هذا الصيغة.

[3] – جملة: "وما بين"، سقطت من ن(س).

[4] – في ن(س): المُصنِّف.

[5] – في ن(س): من إلاَّ باسم.

[6] – في ن(س): غير.

[7] – في ن(س): قوله: وقف..

[8] – في ن(س): مبدأ القول غير وارد في هذا الموضع.

الدَّال عليه، سواءٌ كانت من الذاتياتِ مأخوذةٌ باعتبار التحقق والوجود؛ وفي حقيقته ذلك الموجود، وصوره حاصلةٌ في العقل من اللفظ الدَّال عليه سواءً كانت من الذاتيات أو لا، [127ظ] وسواءً كانت مع الوجود أو لا وهو مفهومه، والمعدومات ترسم في العقل من أسمائها صور هي: مفهوماتها لكن لا تحقق لها[1] لتكون حقائق انتهى، كذا نقل عن الشَّارح ــرحمه الله تعالىــ في تحقيق هذا المعنى[2].

قوله: (لها حقائق ومفهومات)؛ يعني: لَمَّا كان للموجودات[3] مفهوماتٍ وحقائق كان لها حدودٌ بحسب الاسم وبحسب الحقيقة فيكون لها حدود اسمية وحدود رسمية، قوله[4]: (وأمَّا المعدومات فليس لها إلاَّ المفهومات)؛ يعني: أنه لَمَّا لم يكن للمعدومات إلاَّ المفهومات لم يكن لها حدودٌ إلاَّ بحسب الاسم، لأنَّ الحد بحسب الذات مرفوقٌ على العلم بوجود الذات، قوله: (يبرهن[5] عليها في أثناء[6] التعاليم)؛ يعني: كل علم من العلوم، قوله: (صارت تلك الحدود بعينها حدوداً حقيقيةً)؛ مثال ذلك: أنَّ تعريف المثلث مثلاً، قبل وجوده في مبادئ الهندسة بشكل يحيط به ثلاثة أضلاع[7]، تعريفٌ اسميٌّ، وبعد الدلالة على وجوده يصير هو بعينه تعريفاً حقيقياً، قوله: (فيفيد شخصه وبعينه)؛ يعني: سواءً كان التشخيص تشخُّصاً[8] شَخصيّاً أو نوعياً، ووصف العارض بالمشخِّص بكسر الخاء المعجَمَة[9] المهمَلَة، لأنَّ العارض على قسمين.

– عارضٌ شخصي؛ نحو: زيدٌ، فإنه موضوعٌ لذاتٍ باعتبار مشخِّصاتها.

---

[1] – في ن(ف) وفي(ث): بها.

[2] – التفتازاني، مختصر المعاني، ص127؛ وفي ن(س) و(ف): هذا المحل.

[3] – في ن(س): لَمَّا كانت الموجودات.

[4] – لفظة: قوله؛ سقطت من ن(س).

[5] – في ن(ف): بيّنٍ ليس عليها.

[6] – في ن(س): إنشاء.

[7] – في ن(س): أثلاث.

[8] – لفظة: تشخّصا؛ سقطت من ن(س).

[9] – لفظة: المعجمة؛ سقطت من ن(س).

– وعارضٌ غير مشخِّصٍ: كالكتابة؛ فإنَّها عارضةٌ لحقيقة الإنسان لكنها غير مشخِّصَة.

قوله: (كقولنا: في الدَّار[1])؛ أي: شخصٌ في الدَّار؛ بعدما تَعرِفُ أنَّ أحداً من أولي العلم في الدَّار لكن لا يُعرف مثلاً اسمه أو صفتُهُ؛ فيُجابُ: بزيدٍ ونحوهِ من الأوصاف المُفيدَةِ[2] لتعيينهِ وتشخيصِهِ، كقولك: الطويل الذي من صفته كذا وكذا، أو نَجَّاراً، أو ابن ذكر أو نحو ذلك، قوله: (وجوابه: كتابٌ ونحوه)؛ نحو: إنسانٌ أو فرسٌ أو طعامٌ وغير ذلك، [128و] قوله: (ويدخل فيه)؛ أي: فيما ذكره السَّكاكي بـــــ"ما"، والمعنى ما ذكره السَّكاكي ما يُنافي ما ذكره المُصـــ[3] في ما قرَّ، قوله: (أو[4] عن الوصف)؛ أي: أو ليسأل بـــــ"ما" عن الوصف، قوله: (الكريم ونحوه)؛ نحو: الفاضل، والشجاع، والسخيُّ، وغيره[5]، قوله: (وبـــ"من" عن الجنس)؛ المراد بالجنس هنا هو النوع، قوله: (وفيه نظر)؛ أي: وفيما ذكره السَّكاكي في "ما"، وفي "من" نظرٌ[6] إذ لا يشمل قوله: (فيما ما يطلب منه شرح الاسم)، قوله: (وأنه يصحّ في جواب: مَن جبريل؟ ملكٌ)؛ مقصود المُصـــ[7] بنقل كلام السَّكاكي الاعتراض عليه وتضعيف مذهبه.

وحاصله: المناقشة في المثال بأنه لا يكفي في جواب: مَن جبريلُ؟ أن يُقال: ملكٌ حتى يكون السؤال بـــــ"مِن" عن[8] الجنس؛ أعني: النوع كما مرَّ، بل لابد من ذكر أوصافٍ له تفيد تشخُّصَهُ وتعيُّنَهُ فلا يكون مما يُسأل به عن الجنس بل إنَّما يسأل به عن العارض

---

[1] – في ن(س): من في الدّار؟

[2] – في ن(س): المعينة.

[3] – في ن(س): المُصنِّف.

[4] – في ن(س): مبدأ القول لم يرد في هذا الموضع ولفظة "أو" مبدلة بـــ"أي".

[5] – في ن(ف): نحو: الفاضل أو الشجاع أو السخيُّ وغيرها.

[6] – في ن(ك): في ما وفي نظر لأنه.

[7] – في ن(س): المُصنِّف.

[8] – في ن(ث): في.

المشخِّص، قوله: (وهو مضمون ما أضيف إليه)؛ أي: وذلك الأمر قد يكون هو النسبة وقد يكون أخصّ منها، سواءً كان ذاتياً أو عرضيّاً نحو: أيُّ شيءٍ هو، وأيُّ جسمٍ هو، وأيُّ حيوانٍ هو، ويُجاب بـــ"لعلّه"[1] المُميز، قوله: (قد اشتركا في الفريقيَّة)؛ أي: قد اشتركا فيما يعمُّهُما وهو كون كلٍّ منهما فريقاً؛ ومنه قوله تعالى: ﴿أَيُّكُم يَأتِيني بِعَرشِهَا﴾[2] أي: أيُّ الإنس أم الجنُّ وهما متشاركان[3] في كون كلٍّ منهما يصحُّ أن يكون آتياً به، قوله: ﴿كَم آيَةً آتَينَاهُم﴾[4]، أي: كم آية بيِّنةً آتيناهم، فـــ"كم": اسم استفهامٍ في موضع نصب بـــ﴿آتَينَاهُم﴾، و﴿آيةً﴾ بالنصب[5] مُميِّز ﴿كَم﴾ الاستفهامية، قوله: (من الفعل بفعل متعدٍّ)؛ يعني: ﴿آتينَاهم﴾؛ فإنه لو لم نؤت[6] بـــ"مِن" في مُؤدَّاه مع[7] مُميِّز كم التبَسَ بالمفعول به، قوله: (فكم هاهنا للسؤال[8] عن العدد)؛ [128ظ] يعني: أنَّ السؤال باق على أصله كقوله:

كَم عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ .... فَدعَاءَ قَد حَلَبَت عَلَيَّ عِشَارِي؟![9]

فيمن روى بنصب عمةٍ، أي أخبرني أيَّ عددٍ من الأزمان أو من الحَلَبَاتِ لَكَ عمّة قد حَلَبَت عَلَيَّ عِشَارِي، أي ذلك كثيرٌ لا أعرفُ عدده فأخبرني عن عدده.

---

[1] – جملة: بلعلّه؛ سقطت من ن(س) و(ف).

[2] – الآية: ﴿قَالَ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا قَبْلَ أَنْ يَأْتُونِي مُسْلِمِينَ﴾؛ النمل/38.

[3] – في ن(س): بعرشها أي الإنسي أو الجنّي وهما متشاركان.

[4] – الشاهد الآية: ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾؛ البقرة/211.

[5] – جملة: بالنصب؛ سقطت من ن(س).

[6] – في ن(ك): يؤت.

[7] – في ن(س): يأت بمن مع.

[8] – في ن(س): هاهنا عن السؤال.

[9] – فدعاءُ: أي في رسغها اعوجاجٌ من كثرة الحلب، العِشار: جَمع عَشرَاءُ وهي الناقة التي بلغت من الحمل عشرة أشهرٍ، أمَّا البيت فهو للفرزدق في هجاء جرير، وهو في ديوانه، 361/1.

قوله: (بـــ"كيف" عن الحال)؛ فإذا قيل: كيف زيدٌ؟ فجوابه صحيحٌ أو سقيمٌ، قوله: (وبائِنٌ عن المكان إذا قيل: أين زيدٌ؟ فجوابه في الدَّار أو في المسجد)، قوله: (وبـــــ"متى" عن الزمان)؛ أي: ماضياً كان أو لا، فإذا قيل: متى جئتَ؟ ومتى تَجيء؟ فجوابه: يوم الجمعة أو يوم الخميس، قوله: (وبائنٍ عن المستقبل)؛ قيل: أصله "أي وآن"، فحذفت الهمزة من "أي وآن" وإحدى اليائين من "أي" فصار "أي وآن"، فقبلت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء، قوله: (في موضع التفخيم)؛ أي: حيث يكون استبعادٌ بمضمون الجملة التي دخلتها "أيّان" واستهزاء به، قوله: ﴿يَسأَلُ أَيَّانَ يَومُ القِيَامَة﴾[1]؛ فإنه سألَ سؤالَ مُتعنِّتٍ[2] مستبعدٍ لقيام الساعة كقوله تعالى: ﴿يَسأَلُ أَيَّانَ يَومُ الدِّين﴾[3]، فإنَّ: هذا سؤالُ استهزاءٍ واستبعادٍ، ولذا قيل في جوابه: ﴿يَومَ هُم عَلَى النَّارِ يُفتَنُون﴾[4]، قوله: (﴿فَأتُوا حَرثَكُم أَنَّى شِئتُم﴾)[5]، أي: كيف شئتم لا مِن أين شئتم لقرينة قوله: (﴿نِسَائُكُم حَرثٌ لَكُم﴾)[6]، قوله: (ولم يَجيء: أَنَّى زيدٌ؛ بمعنى كيف هو؟) أي: لم يجيء: أنَّى بمعنى كيف؟ من غير أن يليها الفعل، حتى أنه لم يُسمع: أنَّى زيدٌ بمعنى كيف؟ هو أصحيح أم سقيمٌ؟، قوله: (الآتي كل يومٍ لي)؛ الآتي في غير أوانه؛ لأنه كان يجد عندها فاكهة الشتاء في الصيف وبالعكس، وليس المُراد به المكان حقيقة وإنَّما يُراد به ما يراد من قولهم: مِن أيِّ وجه نلت ما نلت[7]؟ [129و] وليس المراد كيف لك هذا؟ بدليل قوله تعالى بعده[8]: ﴿قَالَت هُو مِن عِندِ الله﴾[1]، قوله: (بين المعنيين)؛ يعني: معنى[2]

---

[1] – الآية: ﴿يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ﴾؛ القيامة/6.

[2] – في ن(س): مغيّب.

[3] – الآية: ﴿يَسْأَلُون أَيَّانَ يَوْمُ الدِّين﴾؛ الذاريات/12.

[4] – الآية: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾؛ الذاريات/13.

[5] – الآية: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ وَقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلَاقُوهُ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾؛ البقرة/223.

[6] – الآية السابقة: البقرة/223.

[7] – في ن(س): قلت ما قلت.

[8] – لفظة: بعده؛ سقطت من ن(س).

كيف ومِن أين؟ قوله: (ويحتمل أن يكون معناه)؛ أي: معنى أنَّى أين؟ هذا دليلٌ آخر على أنَّ أنَّى تجيءُ بمعنى أين؟ ولا تعلق له بقوله: (يحتمل أن يكون مشتركاً إلخ[3])؛ قوله: (في غير الاستفهام)؛ يعني: على سبيل المجاز، وذلك حيث لم يكن حملها على حقيقة الاستفهام فحينئذ[4] يُفهم منها معنىً آخرَ يناسب المقام بحسب قرائن الأحوال، قوله: (بما يناسب المقام)؛ صفةٌ مخصصة لغير الاستفهام الذي يجوز بأدواته إليه وإلاَّ فغير الاستفهام أعمُّ، قوله: (كم دعوتك؟)؛ فإنه ليس معناه: كم مرَّةً دعوتك فتأخرت، وهو شكاية عن البُطءِ ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىَ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىَ نَصرُ اللهِ﴾[5]، قوله: (ولا يخفى أنه لا معنى لاستفهام العاقل عن نفسه)؛ يعني: أنَّ الاستفهام فيه ليس على بابه بل هو مجاز عن التعجّب، ﴿فَأَينَ تَذهَبُونَ﴾[6]، المراد هنا: التنبيه عن ضلالهم؛ كما يقال لتارك الجادّة: أين تذهب؟ مُثِّلَت حالُهُم بحاله في تركهم الحق وعُدُولهم عنه إلى الباطل، قوله: (إذا علم المخاطب ذلك)؛ أي: إذا علم المسيءُ تأديبكَ فلاناً فإنه ظاهرٌ أن ليس غرضك أنَّ تفيد المخاطب أنك آذيت فلاناً، وإنَّما الغرض أنَّ تصور للمُسيءِ وتذكّره ما كان يعمله من شدة تأديبك؛ فحاصله: الوعيدُ والزَّجرُ عنها، وأمَّا: إذا لم يعلم المُسيءُ ذلك التأديبَ فلا يكون وعيداً.

---

[1] – الآية: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾؛ آل عمران/37.

[2] – في ن(ك): سقط للكلمة.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – في ن(س): سقط من الاستفهام الأولى إلى حينئذ، بمقدار سطر كامل.

[5] – الآية: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾؛ البقرة/214

[6] – الآية: ﴿فَأَينَ تَذهَبُونَ﴾؛ التكوير/26.

قوله: (حَملُ المخاطَب على الإقرار بما يعرفه)؛ كقولك لِمَن جاءك: أجئتني؟[1] وقد يقال: التقرير بمعنى التحقيق والتَّثبيت[2]، قوله: (ما حمل المخاطب إلخ[3])؛ [129ظ] أي: الذي حَمَل المتكلم المُخاطب على الإقرار به، قوله: (أأنتَ ضَرَبتَ؟ في تقرير الفاعل)؛ يعني: إذا أردت أنَّ الضارب هو مخاطبك دون غيره، وقد جعل السَّكاكي قوله تعالى: ﴿أأنتَ فَعَلتَ هَذَا بآلِهَتِنَا يَا إبرَاهِيمُ﴾[4]، مما هو تقرير الفاعل، ولذا قال عليه الصلاة والسلام في الجواب: ﴿بَل فَعَلَهُ كَبِيرُهُم هَذَا﴾[5]، ولو كان هذا التقرير الفعل لكان حق الجواب: فعلتُ أو لم أفعل، ونظر فيه المُصـــ[6] بما هو مذكور في "الإيضاح"، قوله: (والإنكار، مثل: كيف تؤذي أباك؟)؛ أي: كيف يجوز ذلك، قوله: (كذلك)؛ أي: كالتقدير في الإيلاء المنكِر الهمزة مثل إيلاء المقدّر به الهمزة، تقول في إنكار نفس الضرب: أضربتَ زيداً؟ وقوله كذلك حالٌ من الإنكار، أي: حالَ كونِ الإنكار مثل التقرير في إيلاء المُنكِر[7] الهمزة، قوله: نحو ﴿أغَيرَ الله تَدعُونَ﴾[8]، يعني: بعد قوله تعالى: ﴿أرَأيتَكُمُ إن أتَاكُم عَذَابُ الله أو أتَتكُمُ السَّاعَة﴾[9]، أي: أخبروني من تدعون إن أتاكُم عذابُ الله أو أتتكم الساعة _على سبيل الإنكار_ ﴿أغَيرَ الله تَدعُون﴾، بمعنى: أتحضرون آلهتكم بالدعوة؟ فمتعلق الاستخبار محذوفٌ وهو: مَن؛ ويجوز أن يكون

---

[1] – في ن(س): أجبني.

[2] – في ن(س): والسبب.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – الآية: ﴿قَالُوا أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ﴾؛ الأنبياء/62.

[5] – الآية: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ﴾؛ الأنبياء/63.

[6] – في ن(س): المُصنِّف.

[7] – في ن(ف): منكسر.

[8] – الآية: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾؛ الأنعام/40.

[9] – الآية نفسها: الأنعام/40.

متعلق الاستخبار قوله: ﴿أَغَيرَ اللهِ تَدعُونَ﴾، قوله: (والمَشرَفِيُّ مُضَاجِعِي[1])؛ المَشرَفِيُّ: هو السيف؛ منسوبٌ إلى مَشَارِف وهي: قرية من أرض العرب تدنوا من الريف؛ كذا في "الصِّحاح"[2]، قوله: و(كالفاعل) في قوله تعالى: ﴿أَهُم يَقسِمُونَ رَحمَةَ رَبِّكَ﴾[3]، أي: ينكر كونه فاعلاً؛ فإنَّ المنكر: أن[4] يكونوا القاسمين لا نفس القسمة، قوله: (والمفعول) في قوله تعالى: ﴿أَغَيرَ اللهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾[5] فإنَّ المنكِر: اتخاذ غير الله وَلِيّاً لا اتخاذ الولي، قوله: (لكن لا تجري[6] فيه هذه التفاصيل)؛ يعني: لكونها لإنكار الفعل أو الفاعل أو المفعول أو غيرها من الظروف والحال [130و] وغير ذلك مما عرف في التقرير[7]، قوله: (نفيٌ له)؛ أي: نفيٌ للنَّفي فيصير إثباتاً[8].

وحاصلُهُ: أنَّ المنكر في الآية ما دخلته الهمزة وهو: ﴿أَلَيسَ اللهُ بِكَافٍ عَبدَهُ﴾[9]، والإنكار في قوة النفي، فإن دخل على الإثبات صيَّرهُ منفيّاً، وإن دخل على النفي كما في هذه الآية صيَّره مُثبتاً، لأنه إذا سئل عن قوله: ﴿أليسَ الله بكافٍ عبدَهُ﴾ سلبه بِـــــ"صَيَّر

---

1 – شطر من بيت امرئ القيس، وهو في ديوانه، ص33؛ وتمامه:

أيَقتُلُنِي وَالمَشرَفِيُّ مُضَاجِعِي .... وَمَسنُونَةٌ زُرقٌ كَأنيَابِ أغوَالِ.

2 – الجوهري، الصِّحاح، 1380/4.

3 – الآية: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾؛ الزخرف/32.

4 – في ن(س): فإن المنكر يكون هم القاسمين..

5 – الآية: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾؛ الأنعام/14.

6 – في ن(س): لكن يجري فيه.

7 – في ن(س) وفي(ك): التقدير.

8 – في ن(س): للمنفي فيصير إيجاباً.

9 – الآية: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾؛ الزمر/36.

الله كافٍ عبده" وهو المُراد، قوله: (وهذا المعنى)؛ أي: يكون نفيَ النَّفي إثبات[1]، قوله: (لا بالنفيِّ)؛ أي: أنَّ مراده التقرير بالنفي، يعني: تحمل المخاطب على الإقرار بالنفي فقد يقال: إنَّ الهمزة هُنا للإنكار، وقد يقال: إنَّها للتقرير وكلاهما جائز، وهكذا قوله: ﴿أَلَم نَشرَح لَكَ صَدرَكَ﴾[2] و﴿أَلَم يَجِدكَ يَتِيمًا﴾[3]، وما أشبه ذلك، فلك أن تجعل الهمزة فيها للتقرير، ولك أن تجعلها للإنكار والمعنى الذي ذكرناه[4]، قوله: (بل بما يعرفه المخاطب)؛ وهو: أعمُّ من أن يكون والياً للهمزة أو لا، قوله: (بما يعرفه عيسى[5])؛ وهو: عدم القول بذلك المقول[6].

قوله: (ولَمَّا كان له)؛ أي: لإنكار الفعل، قوله: (صورة[7] أخرى)؛ يعني: يدلُّ على إنكار نفس الفعل بطريقٍ بُرهانيٍّ من إيلاء المُنكر[8] الهمزة، قوله: (فإذا أنكرت تعلقها فقد نفيته عن أصله)؛ لأنه لابد له من محلٍّ يتعلق به بيانه، إنِ المخاطبُ ادَّعَى انحصار الضرب فيهما، وإذا ادّعى ذلك، ادّعى أنَّ من لوازم ذلك الضرب كون محله أحدهما، ثم إذا أنكرت أن يكون محله أحدهما بإدخال همزة الإنكار على أحد المفعولين وإدخال "أم" على الآخر فقد أنكرت لازم ذلك الضرب، وإنكار اللاَّزم مستلزمٌ لإنكار الملزوم بالضرورة.

---

[1] – في ن(س): المنفي إثباتاً.

[2] – الآية: الشرح/1.

[3] – الآية: ﴿أَلَم يَجِدكَ يَتِيمًا فَآوَى﴾؛ الضحى/6.

[4] – في ن(س): بالمعنى الذي ذكرنا.

[5] – في ن(س): فراغ فيه نقاط [.....] هكذا، وقدره كلمة.

[6] – يريد قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾؛ المائدة/116.

[7] – في ن(ث): ضرورة.

[8] – في ن(ك): الفعل.

قوله: (والإنكار إمَّا للتوبيخ)؛ أي: والإنكار الذي يتولد من الاستفهام قسمان: إمَّا للتوبيخ إلخ[1]، قوله: (فإنَّ العصيان واقعٌ لكنه منكرٌ)؛ أي: ما كان ينبغي أن يكون العصيان، أي: لِمَ عَصيته؟ [130ظ] قوله: (نحو: أتعصي ربَّك؟)؛ أي: لا ينبغي أن يكون العصيانُ، أي: لم تعصه؟[2]، قوله: (﴿أَفَأَصفَاكُم رَبُّكُم بِالبَنِينِ﴾[3])؛ هذا خطابٌ لمن قالوا: "الملائكة بنات الله"[4] أي: لم يكن الله تعالى خصَّكم بأفضل الأولاد وهم البنون وأعَدّ[5] لنفسه دونهم وهي البنات، هذا خلاف ما عليه عادتكم، فإنَّ العبيد لا يُؤثَرون بالأصفى والأسنى، والسَّادة بالأردى والأدنى[6]، قوله: (لا يكون هذا الإلزام)؛ أي: لا يكون لنا، يعني: لطائفة الأنبياء إلزام الأمة الهداية وقبولها، فأنه لا يقدر على ذلك إلاَّ الله.

قوله: (من هذا استحقاراً بشأنه[7] مع أنك تعرفه)؛ يعني: أنه يستعمل صيغة الاستفهام في مقام التحقير، وذلك إذا كان حقيقة المسؤول عنه معلوماً للمتكلم أو المخاطب يعلم ذلك، كأنه قيل: هذا شخصٌ مستحقٌ به، وما هذا كأنه قيل: هذا شيءٌ حقير، وكأنه يفرضه شيء آخر غير المُشاهد المعلوم، ويسأل عنه ذلك فيتولد التحقير بالمشاهد[8] لأنه لم يعرض[9] بما يعلم من حاله فطلب غير ذلك، قوله: (لَمَّا وصف)؛ أي: لَمَّا وصف الله تعالى العذاب بأنه

---

1 – في ن(س): إلى آخره.

2 – في ن(ث): سقط لقولين.

3 – الآية: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا﴾؛ الإسراء/40.

4 – في ن(س): بنات الرحمن.

5 – في ن(ك): واتخذ.

6 – في ن(س): فإنَّ العبيد لا يريدون بالإصفاء والإساء، والسَّادة بالإرداء والإدناء.

7 – في ن(س): أنَّ هذا.

8 – جملة: ويسأل عنه ذلك فيتولد التحقير بالمشاهد؛ سقطت من ن(س).

9 – في ن(س): لم يتعرّض.

﴿مُهِينٌ﴾[1] لشدته وفظاعة أمره أراد أن يصوّر كُنهَهُ فقال: ﴿مِن فِرعَونَ﴾ أي هل تعرفون إلخ[2]، قوله: (ولهذا)؛ أي: ولأجل أنه للتهويل، قوله: (لا يجوز حملُه على حقيقة الاستفهام من الله)؛ يستحيل أن يكون على بابه لأنه تعالى ﴿عَالِمُ الغَيبِ وَالشَّهَادَة، يَعلَمُ مَا فِي البَرِّ وَالبَحرِ وَمَا تَسقُطُ مِن وَرَقَةٍ إلاَّ يَعلَمُهَا وَلاَ حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الأرضِ وَلاَ رَطبٍ وَلاَ يَابِسٍ إلاَّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾[3]، فمن كان بهذه الصفة يمتنع أن يكون الاستفهام منه على حقيقةٍ[4]، بل يُطلب لمشبه معنى يناسب المقام فيحمل عليه؛ والمراد هنا هو: الاستفهام لذاكرهم، أي: كيف يذَّكَّرون ويتَّعظون[5] ويُوفون بما وعدوه من الأيمان إلخ[6].

قوله: (ومنها)؛ أي: من [131و] أنواع الطلب الأمر، اختلف الأصوليون في أنَّ صيغة الأمرِ سواءً كانت اسماً أو فعلاً مقترنةٌ باللاَّم أم لا، موضوعة لماذا[7]؟ فقيل: للوجوب فقط، واستعمالها في غيره مجازٌ، وقيل: للنَّدب فقط واستعمالها في غيره مجازٌ، وقيل: للقدر المشترك بين الوجوب والنَّدب، وهو: الطلب على جهة الاستعلاء[8]، وقيل: هي مشتركة اشتراكاً لفظياً بين الوجوب والنَّدب وهو: الطلب، أي: هي مشتركٌ لفظيٌ بين الوجوب

---

[1] – الآية: ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ (30) مِنْ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ كَانَ عَالِيًا مِنَ الْمُسْرِفِينَ﴾؛ الدخان/30، 31.

[2] – في ن(س): إلى آخره.

[3] – الآية السابقة: الدخان/31.

[4] – جملة: "فمن كان بهذه الصفة يمتنع أن يكون الاستفهام منه على حقيقته"، لم ترد في ن(أ)، ونقلت من النسخ الأخرى.

[5] – أي قوله تعالى: ﴿أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ (13) ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ وَقَالُوا مُعَلَّمٌ مَجْنُونٌ﴾؛ الدخان/13، 14؛ في ن(س): يدركون ويفطنون.

[6] – في ن(س): إلى آخره.

[7] – في ن(س): لماذا قيل.

[8] – في ن(ف): الاستغناء.

والندب، وقيل: هي مشتركة بين الوجوب والنَّدب والإباحة موضوعة لكلٍّ منهما[1]، وقيل: القدر المشترك بين الثلاثة وهو: الإذن في الفعل، والأكثر على أنها حقيقة في الوجوب.

الأمـــــــــــــــر[2]

قوله: (طلب فعل جنسٍ شاملٍ للنهي والدعاء وغيرهما)، وقوله: (غير كُفء)؛ احترازاً[3] عن النهي، فإنه وإن كان طلب فعلٍ لكن ذلك الفعل هو: الكف عن فعلٍ آخر هو مدلوله، وقوله: (على جهة الاستعلاء)؛ أي: على طريق طلب العُلو، (سواء: كان الطلب عالياً حقيقةً أو لا)؛ احترازاً عن الدعاء والالتماس، قيل: فيه نظر، بخروج بعض أفراد المحدود عن نحو: أكفُف وكُفَّ، مع أنه أمر بالاتفاق؛ وعلى هذا لابد من زيادة لفظٍ آخر في التعريف حتى يصحّ الحدُّ وهو[4] قولنا: غيرُ كفءٍ فعلٌ آخر، فيدخل حينئذ فيه نحو: أكفُف لأنه لم يطلب به الكفّ عن فعل آخر غيره، بل المطلوب به نفس الكفِّ القهري[5] فهو فعل الشخص.

قوله: (في حقيقته الموضوعة هي لها[6])؛ أي: اختلف في حقيقة الأمر التي وصفت[7] صيغة الأمر لها أي لتلك الحقيقة، قوله: (ولَمَّا لم تكن الدَّلائل مفيدةً للقطع بشيءٍ)؛ يعني: لتعارضها وقوة دلائل كل فريق، قوله: (من المُقترنة باللاّم وغيرها)؛ أي: فغير المقترنة باللاّم سواءً: كانت أفعالاً أو أسماءً، فالمراد بصيغة الأمر [131ظ] ما دلَّ على طلب غير كفءٍ استعلاءٌ، وسواء كان اسماً أو فعلاً، وفي هذا إشارةٌ إلى أنَّ أقسام صيغة الأمر ثلاثةٌ:

– الأول: المقترنة باللاّم الجازمة؛ وتختص بما ليس للفاعل المخاطب.

---

[1] – في ن(س): لكلّ منها.

[2] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[3] – في ن(س): فإنه احترازٌ.

[4] – لفظة: هو؛ سقطت من ن(س).

[5] – في ن(س): النّهي.

[6] – في ن(س): التي هي لها.

[7] – في ن(س): الذي وضعت.

– والثاني: ما يصحُّ أن يطلب بها الفعل والفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة.

– والثالث: اسمٌ دلَّ على طلب الفعل[1] وهو عند النحاة من أسماء الأفعال.

والأوَّلان: لغلبة استعمالها[2] في حقيقة الأمر؛ أعني: طلب الفعل على سبيل الاستعلاء فسمّاهَا النَّحويون أمراً، سواء استعملا[3] في حقيقة الأمر أو غيرها؛ حتى أنَّ لفظ "اغفر" في قولنا: "اللهم اغفر لي"، أمرٌ عندهم، وأمَّا الثالث: فلمَّا كان اسماً لم يسموه أمراً تمييزاً بين البابين، كذا في الشَّرح؛ سواءً: كان غالباً في نفسه أم لا، أي: سواءً كان مع ذلك الاستعلاء جهةُ عُلوٍّ للطالب على المطلوب[4] منه أو لا.

قوله: (أعني الطلب استعلاءً[5])؛ يعني: ولا يتوقف على وجود قرينةٍ، وما عدا هذا المعنى: كالدُّعاء والالتماس [والنَّدب][6] والذي يتوقف فهمُ معناهُ على قرينةٍ تاليةٍ أو حاليّةٍ، ولاشكَّ أنَّ في المعنى الذي لا يتوقف فهمُه مِن اللَّفظ عند سماعه على قرينةٍ يكون هو الموضوع له بالضرورة، ويكون استعماله فيه حقيقةً بخلاف ما يتوقف فهمه على القرينة فإنَّ: استعماله فيه يكون مجازاً، قوله: (أي: غير طلب الفعل استعلاء)؛ يعني: بحسب قرائن السؤال وذلك بأن لا يكون لطلب الفعل أصلاً أو يكون لطلبه لكن لا على سبيل شيءٍ[7]، قوله: (كالإباحة[8] في تساوي الطرفين[9] من الفعل والتَّرك)؛ وذلك حيث استعملت الصيغة في مقام الإذن نحو: جَالِسِ الحسن أو ابن سِيرِين؛ لمن يستأذن في الجلوس بلسانه أو لسان حاله، قوله:

---

[1] – جملة: "والفاعل المخاطب ... على طلب الفعل"، سقطت من ن(س).

[2] – في ن(س): لقلة استعمالهما.

[3] – في ن(س): سواء كانت استعلاءً.

[4] – في ن(ف) سقط لشبه الجملة: على المطلوب.

[5] – في ن(س): أعني طلب الاستعلاء.

[6] – وردت في ن(ك).

[7] – في ن(س): الاستعلاء، بينما في (أ) بالحاشية مسجل "شيء".

[8] – في ن(س): المباح.

[9] – في ن(س): هو تساوي..

(والتهديد)؛ أي: التخويف وذلك إن استعملت [132و] في مقام عدم الرِّضا بالمأمور به، قوله: (لأنه إبلاغٌ)؛ أي: لأنَّ الإنذار إبلاغٌ مصحوبٌ بالتخويف، والتهديد التخويفُ مطلقاً فيكون أعمُّ من الإنذار، لأنه تخويفٌ مقيّدٌ، والمُقيّد أخصُّ من المُطلق.

التعجيز[1]

قوله: (والتعجيز)؛ يعني: وقد يكون صيغة الأمر للتعجيز، وذلك إذا[2] استعملت في مقام إظهار عجز من يدَّعي أمراً ليس في وصفه[3]، قوله: (لكونه مُحالاً)؛ يعني: من جهة أنَّ ذلك خارجٌ عن وُسعهم وطاقتهم فإتيانهم[4] بما لا قُدرَةَ لهم عليه[5] محالٌ، قوله: (والظرف)؛ أعني قوله: من مثله متعلقٌ بِـــ﴿فَأْتُوا﴾[6]، وعلى هذا يكون من مثله ظرفاً لغواً لكون عامله مذكوراً فلا يكون فيه ضميراً[7]، قوله: (والضمير ﴿لِعَبدِنَا﴾)؛ أي: لمحمد صلى الله عليه وسلم، والمعنى: فإن كنتم في شكٍّ من القرآن فآتوا بشخصٍ[8] مثل "محمدٍ" في كونه أُمّيّاً لم يُمارس الكتاب ولم يُخالط الأحبار وأتى بما أظهره الله تعالى على يده[9]، قوله: (أو صفةٌ

---

1 – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

2 – في ن(س): إن.

3 – في ن(س): ليس يسعه.

4 – في ن(س): فإيقاهم.

5 – لفظة: عليه؛ سقطت من ن(س).

6 – يريد قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾؛ البقرة/23.

7 – في هامش ن(أ): مستقراً.

8 – في هامش ن(أ): شخصٍ وهو السّورة.

9 – في ن(س): عبده.

لسورةٍ إلخ[1])؛ عطفٌ على قوله: متعلقٌ بِـــ﴿فأتُوا﴾، يعني أنَّ قوله: ﴿مِن مِثلِهِ﴾ وهو المُراد بالظرف مجازاً، يحتمل إعرابين:

– أحدهما أن يكون متعلِّقاً بِـــ﴿فأتُوا﴾ وقد تقدم بيانه.

– والآخر أن يكون صفة لسورةٍ في قوله: ﴿فَأتُوا بِسُورَةٍ﴾[2]؛ وعلى هذا يحتمل الضمير المجرور في مثله أمرين:

أن يكون ﴿لِمَا نَزَّلنَا﴾ وأن يكون ﴿لِعَبدنا﴾ وهو محمد صلى الله عليه وسلم، والمعنى:

– على الأول: "فأتوا بسورة" موصوفة بكونها من مثل ما نزلنا وهو القرآن، ويكون المراد بالسورة كائنة من الكلام المخصوص على بابها.

– وعلى الثاني: "فأتوا بسورة" أي بشخصٍ موصوفٍ بكونه من مثل عبدنا[3] أي محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى هذا يكون الظرف مستقراً محتملاً لضمير السورة. [132ظ]

قوله: (لم لا يجوز على الأول)؛ أي: على تقدير كون الظرف متعلقاً بِـــ﴿فأتوا﴾، يعني: لم جوّزتم في الضمير على التقدير الثاني وهو: كون الظرف صفةً لسورة أن يكون: ﴿لِمَا نزَّلنا﴾ وأن يكون ﴿لِعبدنَا﴾ وخصّصتموه[4] على التقدير الأول ﴿لِعَبدِنَا﴾ وهلاَّ جاز فيه أيضاً أن يكون: ﴿لِمَا نزَّلنَا﴾؟ قوله: (قلت[5] لأنه يقتضي ثبوت مثل القرآن)؛ يعني: أنه لو جعل الضمير للقرآن مع كون الظرف متعلقًا بِـــ﴿فَأتُوا﴾ لم يكن[6] الكلام مُشعراً بنفي مثل القرآن بل مشعرٌ بوجود مثله إلاَّ أنهم صرفوا عن المأتِيِّ وعجزوا عنه بشهادة فحوى الخطاب[7]، قوله: (إذ التعجيز إنَّما يكون عن المأتِيِّ به)؛ يعني: أنَّ المعنى حينئذٍ طلب إتيانهم من مثل

---

[1] – في ن(س): إلى آخره.

[2] – الآية السابقة: البقرة/23.

[3] – في هامش ن(أ): فأتني بمثل ما أتى به عبدنا.

[4] – في ن(س): وخصّصوه.

[5] – في ن(ث): خلت.

[6] – في ن(س): بفأتوا، إلى آخره، يكون.

[7] – في هامش ن(أ): أي: مفهومه.

القرآن بسورة[1] فعجزوا عن ذلك، فيكون تعجيزهم باعتبار عدم قدرتهم على المأتِيِّ به وهو سورة مثل من القرآن المفروض الثبوت[2].

قوله: (بخلاف ما إذا كان وصفاً)؛ أي: هذا الذي ذكرنا من لزوم ثبوت مثل القرآن إنَّما يكون على التقدير الأوّل دون التقدير الثاني، وهو ما إذا جعل الظرف صفةً للسورة فإنه لا يلزم ذلك، فإنَّ المعجُوزَ عنه هو السورة الموصوفة بكونها مِن مثل القرآن بسبب انتفاءِ الوصف وهو: وجودُ مِثل القرآن، وإذا انتفى الوصف انتفى الموصوف من حيث هو موصوف، قوله: (فليكن التعجيز باعتبار انتفاء المأتِيِّ منه)؛ هذا تنويعٌ عن[3] تقدير الأول وهو كون الظرف متعلقاً بـــ﴿فأتُوا﴾ والضمير ﴿لِمَا أنزَلنَا﴾ وهو أنّكم قُلتم: لو جوَّزنا ذلك لزِم ثبوت مِثلُ القرآن، لكون حينئذ باعتبار المأتِيِّ به، فلمَّا لا يجوز أن يكون التعجيز باعتبار انتفاءِ المأتِيِّ به فلا يلزم ثبوت مِثلُ القرآن، وجوابه ما ذكره الشَّارح.

قوله: (مُساغٌ)؛ أي يجوز[4]، قوله: (والتَّسخير)؛ أي: وترد صيغة[5] الأمر للتسخير وذلك [133و] إذا استعملت صيغته في مقام كون[6] المأمور مقهوراً لإرادة الأمر، قوله: (والإهانة)؛ أي: وترد صيغة الأمر للإهانة؛ أي: استعملت في مقام عدم الاعتداد بشأن[7] المأمور على أيِّ وجهٍ كان، قوله: (﴿كُونُوا حِجَارَةً﴾[8])؛ هذا مثالٌ يصلح[9] للتسخير أيضاً،

---

[1] – لفظة: بسورة؛ سقطت من ن(س).

[2] – في هامش ن(أ) طرّة فيها: أي من المفهوم.

[3] – في ن(ك): تنوع من.

[4] – في ن(س): ساع، أي جوّز.

[5] – في ن(ف): حقيقة.

[6] – لفظة: كون؛ سقطت من ن(س).

[7] – في ن(س): الاعتداد بتنافي.

[8] – الآية: ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾؛ الإسراء/50.

[9] – في ن(س): هذا المثال يصحُّ.

والمثال الذي يكون نصّاً في الإهانة قوله تعالى: ﴿ذُق إنَّكَ أنتَ العَزِيزُ الكَرِيم﴾[1]، قوله: (لعدم قدرتهم على ذلك)؛ يعني: والقدرة شرطُ التكليف، فلا يكون الأمر فيها على بابه، قوله: (لكن في التَّسخير يحصل الفعل)؛ ذكر في الشرح أنَّ فيه دلالة على شِرعة تكوينه تعالى إياهم قِرَدَةً[2] وأنَّهم مسخَّرون له منقادون لأمره.

قوله: (والتَّسوية)؛ أي: وترد صيغة الأمر للتسوية إن استعملت وعُطفَ عليها[3] ما يُنافيهِ منَ النَّهي، قوله: (توَّهم أنَّ الفعل محضوراً)؛ أي: يوهم المخاطب أن ليس لهم الإتيان بالفعل، فأبيح وأذِنَ له في الفعل مع عدم الحرج في التَّرك[4].

قوله: (والتَّمني)؛ أي: وترد صيغة الأمر للتمني إن استعملت حيث لا يمكن طلب الفعل من المأمور، قوله:

وَمَا الإصبَاحُ مِنكَ بِأمثَلِ[5]

أي: ليس الصبح بأفضل منك عندي لأني أقاسي همومي نهاراً كما أقاسيها ليلاً.

قوله: (والدعاء)؛ أي: وترد صيغة الأمر للدعاء إذا[6] استعملت لطلب الشيء على سبيل التَّضرع، قوله: (بدون الاستعلاء)؛ فإنه لو قلت: افعل؛ لمن يساويك مع الاستعلاء كان أمراً لا التماساً، قوله: (لأنه الظاهر من الطلب)؛ يعني: أنَّ دلالة الطلب على استدعاء تعجيل المطلوب أظهَرُ من دلالته على عدم استدعاء ذلك كالتَّراخي؛ فإنه: يتوقف على قرائن

---

[1] – الآية: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾؛ الدخان/49.

[2] – في ن(س): إيّاهم فردّوهم.

[3] – لفظة: عليها؛ سقطت من ن(س).

[4] – الشاهد المذكور في مختصر المعاني هو قوله تعالى: ﴿اصْلَوْهَا فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾؛ الطور/16.

[5] – الشطر من بيت امرئ القيس، وهو في ديوانه، ص18؛ وتمامه: ألاَ أيُّهَا اللَّيلُ الطَّوِيلُ ألاَ انجَلِي .... بِصُبحٍ، وَمَا الإصبَاحُ مِنكَ بِأمثَلِ.

[6] – في ن(س) و(ف): إن.

الأحوال، وإذا[1] كان الفوز من الظاهر وغيره غير ظاهرٍ يُحمل على الظاهر لا الاستفهام[2]، يعني: قياساً على الاستفهام والنداء [133ظ] في اقتضاء الفورية، قوله: (عند الأمر بشيءٍ)؛ يعني: كالاضطجاع بعد الأمر بخلافه كالقيام، وقيل امتثاله، قوله[3]: (إلى تغيير الأمر الأول)؛ يعني: إلى الأمر الثاني، قوله: (دون الجمع بين الأمرين)؛ أي: لا يتبادر إلى الفهم الجمع بين الأمر الأول والأمر الثاني لتخالفهما، قوله: (وإرادة التراخي)؛ أي: ودون إرادة التراخي؛ وكلٌّ من الأول عن الثاني إلى وقت الفراغ من الثاني، فلو لم يكن الأمر للفور لَمَا تبادر إلى الفهم تغييره لأنه أمكن أن يقال: إنَّ الأمر طلبٌ من المأمور أن يضطجع ثم يقوم بعد ذلك، وإذا أمكن ذلك فلا يتبادر إلى الفهم أنه غير الأمر الأول، قوله: (وفيه نظر)؛ أي: فيما قال السَّكاكي نظر.

– أمَّا في الدليل الأول: فلأنَّ الأمر هو طلب الفعل استعلاءً وهو أعم من الفور والتراخي، ولا دلالة للعام على الخاص وإنَّما يُفهم الفور إذا كان هناك قرينة تدلُّ على الفور.

– وأمَّا في الثاني: فلأنَّا نُسلِّم أنَّ التغيير يتبادر إلى الفهم من غير قرينةٍ تدلُّ على الفور لِمَا ذكرنا في بيان النظر الأول؛ قيل:[4] تبادر التغيير إلى الفهم يتوقف على كون الأمر للفور، فلو أثبت كونه للفوريَّة[5] لزم الدَّور، وفيه نظر؛ لاستلزام ذلك أن لا يجوز الاستدلال بالبرهان الآتي.

---

[1] – في ن(س): وإن.

[2] – في ن(س): الظاهر كالاستفهام.

[3] – جملة: امتثاله، قوله:؛ سقطت من ن (أ) ورد مكانها فراغ قدره كلمتين، وتم إتمام النقص من النسخ الأخرى.

[4] – في ن(س): بيان الشرط قيد.

[5] – في ن(س): كونه للفور بثبوته.

النَّهي[1]

قوله: (وهو طلب الكفِّ عن الفعل استعلاءً)؛ يعني: أنَّ لفظ النَّهي موضوعٌ لطلب الكفِّ عن الفعل المنهي عنه على سبيل الاستعلاء أو لطلب تركه على سبيل الاستعلاء، قوله: (وهو كالأمر في الاستعلاء)؛ أي: كما اشترط في الأمر الاستعلاء لا العلوّ اشترط في النهي، قوله: (وقد يستعمل)؛ أي: صيغة النهي، قوله: (في غير طلب الكفِّ)؛ أي: كفَّ النَّفس عن الفعل المنهيِّ عنه على سبيل الاستفهام[2]، ومنعها عن ذلك بالاشتغال بأحدٍ من أضداده.

هذا مذهب بعض الأصوليين؛ لأنَّ المطلوب بالنهي هو كفُّ النفس عن الفعل لأنه تكليفٌ، والتكليف لا يكون إلاَّ بالفعل، [134و] قوله: (أو طلب التّرك)؛ أي: ترك الفعل المنهي عنه، قوله: (كما هو مذهب البعض)؛ يعني: مذهب أبي هاشم[3] ــمِن أئمة المعتزلةــ فإنه قال: "إنَّ النهي هو نفس أن[4] لا تفعل".

والحاصل: أنهم اختلفوا في تفسير النهي؛ ففسره الأكثرون بطلب الكفِّ عن الفعل، ويدخل فيه نحو: أكفُف عن كذا، مع أنه ليس بنهيٍ بل هو أمرٌ بالاتفاق[5]؛ ويجاب: بأنَّ المُراد طلب الكفِّ عن فعلٍ آخر هو مدلول النَّهي، وفسَّره أبو هاشم ومن تابعه: بطلب التَّرك؛ واعترض عليه: بأنَّ التَّرك أمرٌ عدميّ وهو غير مقدورٍ للعبد؛ فيكون التكليف به تكليفاً

---

[1] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[2] – جمل: "الفعل المنهي عنه على سبيل الاستعلاء ... على سبيل الاستفهام، أي أزيد من سطرين، سقطت من ن(س).

[3] – أبو هاشِم المُعْتَزِلي (247 – 321 هـــ / 861 – 933 م)، عبد السلام بن محمد الجبّائي، من أبناء أبان مولى عثمان: عالم بالكلام، من كبار المعتزلة، له آراء انفرد بها، وتبعته فرقة سميت "البهشميَّة " نسبة إلى كنيته "أبي هاشم"، وله مصنفات في "الشامل/مخ" في الفقه، و"تذكرة العالم" و"العدّة" في أصول الفقه؛ الزركلي، ج4، ص7.

[4] – لفظة: أن؛ سقطت من ن(س)، وفي ن(ف): هي نفس ألاَّ يفعل.

[5] – في ن(س): بالانكفاف.

بالمحال، وأجيب: بأنَّ المُراد استمراره، وهو مقدورٌ للعبد إذ له[1] أن يقطع الفعل فلا يكون تكليفاً بالمحال، وعلى كلا القولين: قد تُستعمل صيغة النَّهي في غير حقيقته الموضوعة هي له.

قوله: (كالتهديد)؛ وذلك إن استعملت صيغته في مقام عدم الرضا بالتَّرك، قوله: (لا تمتثل أمرِي)؛ فإنه: يمتنع حمله على طلب التّرك الامتثال لكونه حاصلاً.

قوله: (وكالدُّعاء والالتماس)؛ يعني: إن استعملت على سبيل التضرُّع كقول المتضرع[2] إلى الله: "لا تَكِلنِي إلى نفسي"، أو استعملت في حق المُساوي الرُّتبة على سبيل التلطف لا على سبيل الاستعلاء ولا على سبيل التَّضرع والخُضوع، قوله: (تجوُّز تقدير الشرط)؛ في "تجوُّز" تشديد الوَّاو ضمير يعود إلى هذه الأربعة هو الفاعل له، وتقدير الشرط مفعوله أي: تجوز هذه الأربعة تقدير الشَّرط بنفسها[3]، قوله: (وإيراد الجَزاء عقيبها مجزوماً)؛ وذلك لأنَّ فيها معنى الطلب، ولابد للطلب من غرضٍ خارجٍ عنه حاملٍ عليه وإلاَّ لكان عبثاً بخلاف الخبر فإنه لا يلزم أن يكون لغرضٍ خارجٍ عنه[4]؛ لأنَّ الحامل على الكلام الخبري إفادة المخاطب مضمونه، فنفس إفادة الخبر غرضٌ أيضاً وهو المسمى: بـــــ"العلّة الغائِيَّة"، وهي متقدمةٌ في الذهن على المعلول[5]، [134ظ] أو متأخرة عنه في الخارج، وهذا معنى قولهم: "أوّل الفكر آخر العمل"[6]، فيكون ذكر المسبب قرينةً مُغنيةً عن ذكر حرف الشَّرط[7]، والسَّبب أنَّ المُسبب لا يُتصور بدون السبب[8]، وليس معنى الشرط والجزاء إلاَّ لذكر السَّبب والمُسبب، ولا يجيءُ بعد هذه الأربعة مجزوماً إلاَّ ويكون ذلك الفعلُ علّةً غائيةً للطَّلب السابق.

---

[1] – في ن(س): وأنَّ له أن.

[2] – جملة: كقول المتضرع؛ سقطت من ن(س).

[3] – في ن(س): بعدها.

[4] – في ن(س): سقط من "خارج عنه" الأولى إلى "خارج عنه" الثانية.

[5] – في ن(س): المدلول.

[6] – رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ص67.

[7] – في ن(س): فيكون ذكر السبب قرينة مغنية عن ذكر المسبّب وليس معنى الشرط والجزاء.

[8] – جملة: والسّبب أنّ المسبّب لا يُتصوّر بدون السبب؛ سقطت من ن(س).

قوله: (ليت لي مالاً[1])؛ أي: إلى قوله: (لا تَشتُم[2])؛ كلٌّ من هذه الأفعال المجزومة علّةٌ غائيةٌ بماهية الأمور الأربعة ومعلولٌ لها بوجوده[3]، قوله: (على حصوله)؛ أي: حصول المطلوب، قوله: (وهذا معنى الشَّرط)؛ أي: ليس معنى الشرط والجزاء إلاّ ذكر السبب والمسبب، قوله[4]: (كون المطلوب مقصوداً لذلك)؛ مثلا: إذا قُلتَ لمخاطبك: أين بيتُكَ أزُركَ؟ فقد ذكرت الطلب وهو قولك: أين بيتُكَ؛ وذكرتَ بعدهُ فعلاً وهو أزُركَ، يصلحُ لوقفِ[5] ذلك الفعل على المطلوب؛ وهو معرفة السَّبب فيغلب على ظنِّ المُخاطب كون المطلوب وهو معرفة البيت مقصوداً لغيره وهو ذلك المذكور بعد الطلب وهو الزيارة مثلاً، قوله: (مع ذكر ذلك الشيء)؛ يعني: الذي تصلح فيه على المطلوب[6]، قوله: (أشار المُصـــ[7] إلى ذلك)؛ يعني: أنَّ قول المصـــ[8]: وأمَّا العَرضُ[9] إلخ، إشارةٌ إلى جواب سؤالٍ مقدّرٍ يردُ هنا وهو: لِمَ لَم يُذكر العَرضُ[10] مع الأربعة المذكورة مع أنه مما يجوز تقدير الشّرط بعده.

---

[1] – الشواهد المقصودة مذكورة في "مختصر المعاني"، ص134، وفي الإيضاح، 89/3؛ وتمامها: في التمني: "ليت لي مالاً أنفقه"؛ والاستفهام: "أين بيتك أزرك"؛ والأمر: "أكرمني أكرمك"؛ والنهي: "لا تشتم يكن خيراً لك".

[2] – في ن(س): قوله: لاسم.

[3] – في ن(س): ومعلولة لها بوجوده.

[4] – لفظة: قوله؛ سقطت ن(س).

[5] – في ن(س): أزورك يصحّ توقّف.

[6] – في ن(س): يعني الزيادة الذي يصلح توقفه على المطلوب، وفي ن(ف): يعني الذي يصلح توقفه على المطلوب.

[7] – في ن(س): المُصنِّف.

[8] – في ن(س): المُصنِّف.

[9] – في هامش ن(ف) طُرّة فيها: وأمَّا العرض كقولك: ألاَ تنزل تُصب خيراً؛ فمُولَّدٌ مِن الاستفهام.

[10] – في ن(س): وهو لم يذكر العرض.

قوله: (كقولك لمن تراه ينزلُ: ألاَ تنزلُ إلخ[1])، قوله: (فمُولَّدٌ، يعني: ذلك العَرض)، قوله: (وليس شيءٌ[2] آخر برأسه)؛ يعني: أنَّ الاستفهام تناوله[3] فلو لم يذكر مع الاستفهام لزم التكرار، قوله: (على فعلٍ منهيٍّ[4])؛ يعني: "لا تنزل"، قوله: (امتنع حملُهُ على حقيقة الاستفهام)؛ يريد: أنه إنَّما لا يجوز أن يكون [135و] باقياً على الاستفهام، لأنَّ التقدير أنك تعلم أنه لا ينزلُ، فكان عدم النّزول حاصلاً فلا يجوز طلبه، فيتولّد بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه منه، وهذه في الحقيقة همزة الإنكار، أي: لا ينبغي لك[5] أن لا تنزل، وإنكار النّفي إثباتٌ ولهذا صحّ تقدير الشرط المُثبت بعده كما ذكر الشَّارح بقوله: "إن تَنزل تُصب خيراً"، قوله: (في غير هذه المواضع)؛ يعني: الأربعة[6] التي هي: التّمني[7]، والاستفهام، والأمر، والنهي، قوله: (لقرينةٍ تدلُّ عليه)؛ هذا اعتذارٌ عن تقدير الشرط بعدها؛ يعني: إذا جاز تقدير الشرط شائعاً بمعونة القرينة جاز تقديره بإعانة هذه الأشياء.

قوله: (﴿فَاللهُ هُو الوَلِيُّ﴾[8])؛ فالفاء في قوله: ﴿فَاللهُ﴾ جواب شرطٍ مُقدّرٍ؛ أي: إن أرادوا إلخ[9]، فالقرينة الدَّالة على الشرط هو الفاءُ، وإنكار اتخاذ وليٍّ سِواه، قوله: (إذ ليس كلٌّ ما فيه معنى الشَّيء[10] حكمُه حكم ذلك الشيءِ)؛ ولفظ ما هاهنا[1] المُراد بها الهمزة التي

---

[1] – في ن(س): ألا تنزل عندنا، إلى آخره.

[2] – في ن(س) و(ف): وليس شيئاً.

[3] – في ن(س) و(ف): متناولٌ له.

[4] – في ن(س) و(ف): منفي.

[5] – في ن(س): لا ينبغي ذلك أن.

[6] – جملة: يعني الأربعة؛ سقطت من ن(س).

[7] – في ن(س): الدعاء، وسقط منها "التمنّي".

[8] – الآية: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ وَهُوَ يُحْيِ الْمَوْتَى وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾؛ الشورى/9.

[9] – في ن(س): إلى آخره.

[10] – في ن(س): معنى الشّرط.

للإنكار والتي لا ينبغي[2]، فيصير التّركيب هكذا، فالهمزةُ وإن كان فيها معنىً لا ينبغي[3] لكن ليس كلّ منها حكم لا ينبغي[4]، قوله: (بخلاف أتضربُ زيداً إلخ)؛ يعني: أنه الأولى بالفاء، ولا يحسن الثاني إلاّ بالواو، ومع أنّ الهمزة بمعنى لا ينبغي[5]، حكم بذلك أنه لا يلزم من كون الشيءِ بمعنى شيءٍ آخر أن يكون حكمه حكم ذلك الآخر من جميع الوجوه، وأمَّا قوله: ﴿فَاللهُ هُو الوَلِيُّ﴾ جوابُ شرطٍ مقدَّرٍ[6] كما ذكره الشَّارح.

النداء[7]

قوله: (لفظاً أو تقديراً، نحو يا زيدُ، و﴿يُوسُفُ أعرِض عَن هَذَا﴾[8])؛ أي: يَا يوسفُ، قوله: (وهو طلب الإقبال)؛ أي: معنى النّداء طلب المتكلم إقبال المخاطب[9]، قوله: (لأنَّ الإقبال حاصلٌ)؛ يعني: يمتنع توجّه النِّداء هنا إلى طلب الإقبال لأنَّ التقدير أنَّ الإقبال حاصلٌ، وإنَّما يتوجه إلى غير حاصلٍ من الحثِّ [135ظ] على الانتقامِ والإغراء على الظالم وزيادة الشكوى بمعرفة قرينة الحال وهو التَّظلم[10]، قوله: (والاختصاص)؛ وهو: في معنى مُناداة

---

[1] – في ن(ف): لفظ كلما المراد بها.

[2] – في ن(س): لا ينتفي.

[3] – في ن(س): لا ينتفي.

[4] – في ن(س): لا ينتفي.

[5] – في ن(ث): يعني لا ينتفي فحكم ذلك.

[6] – في ن(س): جواب الشرط المقدّر.

[7] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[8] – الآية: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ إِنَّكِ كُنْتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ﴾؛ يوسف/29.

[9] – في ن(ك): التقدير.

[10] – في ن(س): بمعونة قرينة الحاصل وهو التكلم، وفي ن(ف): بمعونة قرينة الحال وهو التكلّم؛ والشاهد: يا بمظلوم؛ لمن أقبل يتظلّم.

الشخص نفسه، قوله: (على أنه حال)؛ أي: أفعلُ حالَ كوني مختصّاً بهذا الفعل[1] دون غيري؛ وقد يكون ذلك في معرض التفاخر[2] نحو: أنا أكرم الضَّيف أيّها الرَّجل، أي: مختصاً من بين الرجال بإكرام الضَّيف، أو التَّصاغر نحو: أنا المسكين أيُّها الرَّجل، أي: مُختصّاً بالمسكَنَة وغير ذلك؛ وإنَّما تنقَّل مِن النداء إلى الاختصاص لأنَّ المنادى أيضاً غير مُختصٍّ بالخطاب مِن بين أمثاله وهو عدم اللُّبسِ لأنَّ الإنسان لا يدعوا نفسه، وهذا من قبيل إطلاق اسم الكُلِّ على الجزء أو اللاّزم على الملزوم[3]، إذ المنادى يلزم التّخصيص.

وإنَّما يكون هذا النقل إذا ذُكِرَ أوَّلاً ضمير المتكلم، ويؤتَى بعده بأي ويجري مجراه في النداء من ضمٍّ[4]، والإتيان بعده بهاء التنبيه ووصفه بذِي، أو يُؤتى باسمٍ مضافٍ منصوب أو باسمٍ مُعرَّفٍ باللاّم نحو: إنَّا معشَرَ العَرَبِ نَفعَلُ كَذَا، ونحن العَرَبَ أقوى النَّاس، وكلٌّ واحدٍ مِن أي: والاسم المضاف[5] دلّ على مفهوم ضمير المُتكلم، ولا يثبت فيه حرف النِّداء، لاستكراههم استعمل على النداء فيما لم يبق[6] فيه معنى النداء لا حقيقةً ولا مجازاً، وقولك: أيُّها الرَّجلُ، لتأكيد الاختصاص لأنَّ الاختصاص قد وَقَعَ أوَّلاً بضمير المُتكلّم، فلو قال بدل قوله: (وكالاختصاص وتوكيد الاختصاص لكان أولى)؛ كذا قالوا.

قوله: (وما أشبه ذلك)؛ يعني: كالنُّدبة ونحوها، قوله: (ثم الخبر قد يقع موقع الإنشاء)؛ يعني: فيكون هذا من قبيل إخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر، إذ مقتضاهُ [136و] أن يُستعمَلَ الخبرُ في مقام نفسه ولا يُضاف إليه إلاّ لطلب نُكتةٍ؛ فلِمَا لم يُدركها من لا يكون له ممارسةٌ بهذا العلم؟

---

[1] – في ن(س): المعنى.

[2] – في ن(س): في معرض المتأخر.

[3] – في ن(ك): الملزوم على اللازم.

[4] – في ن(س): من ضمير.

[5] – في هامش ن(أ): المضيف.

[6] – في ن(س): لم ينف.

قوله: (بلفظ الماضي)؛ كما إذا قيل لك في مقام الدعاء: أعَاذَكَ الله من المُضنيَةِ[1]، وعَصَمَكَ مِن الخير[2]، ووفَّقَكَ للتقوى، بألفاظ الأفعال الماضية لِيُتفاءَلَ[3] بها على أنَّ مدلولاتها من الأمور الواقعة التي حقُّها أن يُخبَر عنها بالوقوع بأفعالٍ ماضيةٍ، قوله: (فربَّما يُخيَّلُ إليه حاصلاً)؛ يعني: أنَّ الطالب متى بلغ حرصه[4] في الطلب غاية الكمال انتقشت صورة مطلوبه في خياله، فيُخيَّل إليه أنَّ مطلوبه حاصلٌ فيخبر عنه كما مرَّ في بحث تقييد المسند بالشَّرط.

قوله: (كقوله: ــرحمه اللهــ)؛ أي: كقول البليغ في مقام الدعاء مثلا: "مَاتَ فُلانٌ –رحمه الله–"، فإنه يُحتمل أن يكون قصد التفاؤل أو إظهار الحرص لإمكان اجتماعهما؛ مع علم البليغ بهما؛ بخلاف غير البليغ فإنه لعدم علمه بذلك لا يحتملهما عنده، قوله: (لأنه في صورة الأمر)؛ يعني: أنه واقعٌ بنظر موقعِ "أنظُر" فكان الخبر بمعنى الإنشاء تأدُّباً[5] عن صورة الأمر المشعر بالاستعلاء المنافي للتأدب[6].

قوله: (لحمل المخاطب على المطلوب حتى يكون أبلغَ حملٍ بألطفِ وجهٍ)، قوله: (كقولك لصاحبك إلخ[7])؛ يعني: كأنَّ الطالب يذكر مطلوبه في صورة الإخبار عن وقوعه فيقول: تأتيني غداً مكان أمس، أو يقول: لا تأتيني غداً مكان لا تأتني، قوله: (ليكون احتراز المُخاطب عن أن يصير[8] كلام الطَّالب كاذباً حاملاً له على تحصيل المطلوب).

---

[1] – في ن(س) و(ف): الشُّبهة.

[2] – في هامش ن(أ) طرّة فيها: لعله من الشّر، وفي ن(ف): من [الحيوة] ولعلها الحيّة أي الأفعى.

[3] – في ن(س): ليستدلَّ.

[4] – في ن(ك): عرضه.

[5] – في ن(س): تعارياً، وفي ن(ف): تفادياً.

[6] – في ن(ث): للتأديب.

[7] – في ن(س): إلى آخره.

[8] – في ن(س): عن تصيير.

قوله: (يعني: أحوال الإسناد) إلى قوله: (والقصر)؛ يريد أنَّ ما في هذه الأبواب غير مُختصٍّ بالخبر بل حكم الإنشاء[1] في كثير منه حكم الخبر، فليعتبره الناظر في الإنشاء، قوله: (والمسند إليه فيه إمَّا محذوفٌ أو مذكورٌ، إلى غير ذلك)؛ يعني: من كونه مُقدّماً [136ظ] أو مؤخراً، معرّفاً أو منكراً، وكذا المسند اسمٌ أو فعلٌ، مُطلقٌ أو مقيّدٌ بمفعول أو شرطٍ أو غيره؛ والمتعلقات إمَّا متقدمةٌ أو متأخرةٌ، مذكورةٌ أو محذوفةٌ؛ أو إسنادٌ وتعلُّقُهُ أيضاً إمَّا بقصرٍ أو بغير قصرٍ، والاعتبارات المناسبة في ذلك مثل ما مرَّ في الخبر؛ كذا في الشرح، وإنَّما قال: "في كثير مما ذكر" ولم يقل: "في جميعه"؛ لأنَّ الإنشاء قد يكون كالخبر[2] في بعضٍ منها[3] كالتقييد بالشرط؛ فإنه يحتمل الصدق والكذب بخلاف الإنشاء وكذا مسند الإنشاء لا يكون إلاَّ مُفرداً بخلاف مسند الخبر.

(الباب السابع)

الفصل والوصل[4]

قوله: (لأنه الأصلُ)؛ والوصلُ: طارئٌ لَمَّا كان الفصل سابقاً يحصل بنفسه من غير احتياجٍ إلى شيءٍ، ولما كان الوصل لاحقاً يُعرض له بواسطة حرف العطف كان الفصل أصلاً بالنسبة إليه، فلذلك[5] قُدِّمَ في الترجمة، وأمَّا تقديم الوصل عليه في التعريف فَبالنظر إلى شيءٍ آخر وهو: لَمَّا كان الفصلُ تركُ العطفِ، والتّرك عدمٌ، والإعدامُ لا يُعرَّف إلاَّ بملكاتها؛ قُدِّمَ تعريف الوصل لكونه بمنزلة الملكة، وقد يُقال: قَدَّمه في صدر الباب لأنَّ العدم سابقٌ على الوجود في الحوادث، وفي مقام التعريف قَدَّم الوصل لأنه العدم المُضاف، ومعرفة العدم المضاف تُعرف بِملَكَاتها، قوله: (الوصلُ عطفُ الجُملِ[6] على بعضٍ)، يعني: بأحد حروف

---

[1] – في ن(ف): بل حكم الأحوال.

[2] – في ن(س): في الخبر، وفي ن(ف): قد لا يكون كالخبر.

[3] – في ن(س): فيها.

[4] – في ن(أ) و(ف): ورد هذا العنوان بالهامش، بينما لم يرد في ن(س).

[5] – في ن(س): فلذا.

[6] – في ن(ث): بعض الجمل.

العطف؛ فإنه بسبب العطف يحصل الاتصال[1] والربط[2]، قوله[3]: (ترك عطفِهِ عليه)؛ أي: عطفَ بعضَ الجُمَلِ على بعضٍ، فتبيَّن الفصل والوصل فقط، بل[4] العدم والملكة ومدارهما على النسبة بين مفهومي الجملتين[5] وهي لا تخلوا عن ثلاثة أقسامٍ: لأنه إمَّا أن يكون بين مفهومهما اتحادٌ إن كان أحدهما مؤكداً للآخر، أو كاشفاً عنه أو مباينةً إن لم يكن بينهما ما يجمعهما من الجامع العقلي أو الوهمي أو الخيالي أو الإتحاد؛ ولا مباينة: وهي المسماة بالحالة المتوسطة إن كان بينهما ذلك، [137و] ومدار الفصل على القسم الأول والثاني، ومدار الوصل على الثالث.

قوله: (فالأولى)؛ يعني: من الجملتين، أي: فالسابقة منهما لا تخلوا إمَّا أن يكون لها محلٌّ من الإعراب بأن وقعت في موضع المُفرد، فالنسبة إعرابٌ أوّلاً يكون لها محلّ من الإعراب بأن لم تقع موقع المفرد، قوله: (حكم[6] الإعراب الذي لها)؛ يعني: المعنى الذي يكون إعراب المعطوف عليها بسببه، قوله: (عطفت الثانية عليها)؛ أي: على الجملة الأولى التي لها محلٌّ من الإعراب، وقصد التشريك بينهما في حكم الإعراب، قوله[7]: (كالمُفرد)؛ أي: كعطف المُفرد على المُفرد، فإنه يقتضي التَّشريك في الإعراب ليُستدلّ به على التشريك فيما يوجب الإعراب من المعاني، كقولك: مررتُ برجلٍ خُلُقُه حسنٌ وخَلقُه قبيحٌ، فإنَّك أشركت بين الجملتين في الإعراب وهو الخبر، لتستدل على التشريك في المعنى وهو: كون كلّ واحدةٍ منهما صفةٌ لرجلٍ، ويكون كل واحدة منهما في قوة المفرد، لأنَّ الإعراب لا يكون إلاَّ للمُفرد ولِمَا هو في قوته، قوله: (بالواو ونحوه)؛ يعني: نحو: "الواو" من حروف العطف الدَّالة على

---

[1] – في ن(س): الاتصاف.

[2] – في ن(س): سقط للكلمة، ثم فراغ بقدر كلمة، وفي ن(ف): سقطٌ للكلمة أيضاً.

[3] – لفظة: قوله؛ سقطت من ن(س).

[4] – في ن(س): تقابل، وفي ن(ف): فبين الفصل والوصل تقابل العدم والملكة.

[5] – في ن(س): الكلمتين.

[6] – في ن(س): لحكم.

[7] – لفظة: قوله؛ سقطت من ن(س).

الجمع والتشريك: كـــ"الفاءِ" و"ثُمَّ" و"حتَّى"، قوله: (جهةٌ جامعة)؛ سيأتي بيانُ الجامع بين الجُملتين.

واعلم أنه كما يُشترط الجامع بين الجُملتين؛ يُشترط أيضاً بين المُفردين[1] أو المفردات؛ نحو قولك: الشمسُ والقمرُ، والسَّماءُ والأرض مُحدَثَة؛ بخلاف قولك: الشَّمس ومرَّارة الأرنب، ودِينُ المجوس والباذنجانة[2] مُحدَثَة، قوله: (يَكتُبُ ويُشعِر)؛ فإنَّ الجملة الثانية وهي: "يُشعِر" مع فاعله عطفٌ على الأولى لقصد تشريكها مع الأولى في حكم إعرابها وهي كونها خبراً لمبتدأ، والجملة الجامعة بينهما هي[3] : اتحادهما في المُسند إليه مع التناسب بين الكتابة والشِّعر [137ظ]، قوله: (يُعطي ويَمنَعُ)؛ الجهة الجامعة بينهما هي: اتحادهما في المسند إليه مع تضادِّ المُسندين، قوله[4]: (بخلاف نحو: زيدٌ يكتبُ ويَمنَعُ[5] أو يُعطِي ويَشعُر)؛ يعني: أنه والكتابة والشِّعر والإعطاء[6]، ولا يكفي في صحة العطف[7] اتحادهما في المسند إليه مع تباين المُسندين[8]، والجهة الجامعة بين الشِّعر والكتابة: التأليف.

قوله: (وذِكرُهُ حَشوٌ مُفسِدٌ)؛ يعني: تعرض المُصـــ[9] لخصوص الواو ونحوه يُوهم أنَّ المُراد هو العاطف الدَّال على الجمع دون غيره نحو: "بَل" و"لاَ" و"لَكِن"، وليس كذلك لأنَّ هذا الشَّرط مخصوصٌ بالواو، لأنَّ لكلٍّ من: "الفَاءِ" و"ثُمَّ" و"حتَّى" وغيرها من حروف

---

[1] – في ن(س): بين الجملتين.

[2] – لفظة: الباذنجانة؛ سقطت من ن(س).

[3] – في ن(س): على اتحادهما.

[4] – لفظة: قوله؛ سقطت من ن(س).

[5] – في ن(س): ويمنع.

[6] – في ن(س): يعني: أنه لا يصحّ عطف يمنع على يكتب ولا يشعر على يعطي لعدم المناسبة بين المنع والكتابة والشعر والإعطاء.

[7] – في ن(س): ولا يكفي في جهة اتحادهما.

[8] – في ن(س): تباين المُسند.

[9] – في ن(س): المُصنِّف.

العطف معنىً إذا وُجِدَ كان العطفُ مقبولاً؛ سواءً وُجد بين المعطوفين جهةٌ جامعةٌ[1] أم لا؛ نحو: زيدٌ يكتبُ فيعطي؛ إذا صدر منه الإعطاء بعد الكتابة بلا مَهمَلَةٍ، بخلاف الواو فإنه ليس له إلاَّ مجرد معنى الجمع فلابد له من جامعٍ.

الواو ليس له إلاَّ مجرّد معنى الجمع، فلابد له من جامعٍ[2]

قوله: (غير التَّشريك والجمعية)؛ يعني: زائداً عن المعنى التشريك والجمعية؛ بخلاف الواو فإنه لَمَّا لم يكن له[3] إلاَّ التشريك، والجمعية توقفت حُجَّة[4] العطف بها على جهةٍ جامعةٍ بين المعطوف والمعطوف عليه فإن وجدتا صحَّ العطفُ وإلاَّ لم يصح، قوله: (لابد في الواو)؛ أي: لابد في حُجَّة[5] العطف بالواو[6]، سواءً كان عطف مفردٍ على مفردٍ أو جملةٍ على جملة من جهةٍ جامعةٍ بين المُعرَّف[7] والمعطوف عليه، قوله: (إذ لا مُناسبة بين: كَرَم أبي الحُسين ومَرَارة الصَّبر[8]، لأنه لا يتعلق أحدهما بالآخر)؛ والذي يجمعه على ذلك ما يُجعل إليه من أنَّ: كرم أبي الحسين هو الذي يرسل مرارة الهجران ويوصل الحبيب إلى الحبيب لكن فيه قبحٌ أيضاً، لأنَّ المحبة التي سبب انعقادها الدِّرهم والدينار فلا يَفتخر بها عاقلٌ أو يرى لَهَا مَحَلَّ الذكر في الشعر، قوله[9]: (كما هو الظاهر)؛ [138و] يعني: أنَّ كلاًّ من المعطوف والمعطوف عليه يَنحَلُّ

---

[1] – في ن(س): جهة عامة.

[2] – ورد العنوان في هامش ن(ف).

[3] – في ن(ف): لم يُذكر له.

[4] – في ن(س) و(ف): صحّة.

[5] – في ن(س) و(ف): صحّة.

[6] – جملة: وإلاَّ لم يصحَّ، قوله: لابد في الواو أي لابد في حجّة؛ سقطت من ن(س).

[7] – في ن(س) و(ف): بين المعطوف.

[8] – في ن(س): الهجر؛ والشاهد المقصود هو بيت أبي تمّام، وقد ورد في ديوانه، 290/3، وفي معاهد التنصيص، 91/1، وتمامه:

لاَ وَالذِي هو عَالِمٌ أنَّ النَّوَى .... صَبْرٌ، وَأنَّ أبَا الحُسَينِ كَرِيمٌ.

[9] – في ن(س): فراغ بقدر كلمة.

ويَنسبِكُ إلى مفردٍ، أي: عالِمٌ صَبرَ النَّوى وكَرَمَ أبي الحسين، قوله: باعتبار وقوعه، أي وقوع مدلولي[1] عَالِمٌ، قوله: (شرطٌ في الصورتين)؛ أي: في عطف الجملة على الجملة، وعطف المُفرد على المُفرد بدلالة[2] البيت السابق وهو قوله:

(زَعَمت هَوَاكَ عفا الغَدَاةَ،كَمَا .... عَفَا عَنهَا طِلاَلٌ باللِّوَى وَرُسُومُ)[3]

فاعل "زَعَمت" ضمير الحبيبة[4]، والخطاب في هواك للنفس، وجواب القسم في البيت الذي بعده وهو قوله:

(مَا زِلتُ عَن سَنَنِ الـــوِدَادِ وَلاَ غَدَت .... نَفسِي عَلَى إلفِ سِوَاكِ تَحُومُ)[5]

قوله: (فُصلت الثانية عنها)؛ يعني: فإن تَرَكَ عطفها عليها، قوله: (فحُكمُهُ حكمه)؛ يعني: في أنَّ كلاًّ منهما مقول قول المنافقين[6].

قوله: (على معنىً عاطفٍ)؛ يعني: كالتَّعقيب[7]، والتَّراخي، والتَّرديد، قوله: (بذلك العاطف)؛ يعني: الذي هو غير الواو[8] وكان العطف[9] مقبولاً، قوله: (التعقيب أو المُهملة)؛ أي: إذا قَصَدَ التعقيب بالفاء أو المُهملة بِـــ"ثُمَّ"، قوله: (مُحصَّلَةٌ في علم النحو)؛ يعني: معلُومَةٌ قبل هذا، فلا يُحتاج إلى تمهيدها هاهنا، وذلك لأنه عرف في علم النحو أنَّ: بغير الواو من حروف العطف معنىً مخصوصاً زائداً عن مجرد الاشتراك، مستدعياً نسبةً مخصوصةً

---

[1] – في ن(ف): مدخولي.

[2] – في ن(س): قوله: بدلالة.

[3] – البيت لأبي تمام، وهو تابع لما قبله، وقد ورد في ديوانه، 290/3، وفي معاهد التنصيص، 91/1.

[4] – في ن(ث): الغيبة.

[5] – البيت لأبي تمام، تابع لما قبله، وقد ورد في ديوانه، 290/3، وفي معاهد التنصيص، 91/1.

[6] – يريد قول تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾؛ البقرة/14.

[7] – في ن(ك): كالتَّقييد.

[8] – في ن(س): الوارد.

[9] – في ن(س): العاطف.

بين الجُمَل كالتعقيب، والتَّراخي، والاستدراك؛ فكانت مواضع استعماله معلومةً قبل هذا العلم؛ لأنه إن وُجد بين الجملتين معنىً من تلك المعاني صحَّ العطفُ بذلك الحرف المخصوص به، وعُلِمَ هناك موضع العطف، وكذا فائدتُهُ معلومَةٌ، وكذا وُجِدَ كونه مقبولاً، وهو هنا إفادة هذا العطف معنىً مخصوصاً؛ مستدعياً نسبةً مخصوصةً بين الجُملتين فكان العطف بذلك العاطف مقبولاً[1].

قوله: (وهذا)؛ أي: [138ظ] إفادة الواو مجرد الاشتراك فيما إذا كان للأولى محلٌّ من الإعراب ظاهرٌ، وأمَّا فيما إذا لم يكن للأولى محلٌ من الإعراب فإنه حينئذٍ لم يكن في قوة المُفرد، فلم يعلم موضع العطف بالواو بمجرد القواعد التقدمة في علم النحو بل لابد في معرفته من وجود العلم بتلك القواعد مع أدنى تنبيهٍ في هذا العلم على ما أشار إليه المُصـــ[2] بقوله: (وإلاَّ فإن كان للأولى إلخ[3])؛ قوله: (حتى حصر بعضٌ[4] البلاغة على معرفة الفصل والوصل)؛ يعني: ليس مراد من حصرها في ذلك أنَّ للأمر كذلك بل التَّنبيهُ على صعوبة هذا الباب ودِقّة مَسلَكِهِ، قوله: (على معنىً عاطفٍ غير الواو)؛ يعني: ويكون العطف حينئذٍ بالواو، قوله: (فالفصل واجبٌ)؛ أي: فصل الثانية عن الأولى بترك عطفها عليها متعيّن، قوله: (لئلاَّ يشاركه)؛ أي: يشارك قوله تعالى: ﴿اللهُ يَستَهزِءُ بِهِم﴾[5] قوله تعالى: ﴿قالوا﴾[6] على تقدير عطفه عليه في الاختصاص بالظرف المتقدم وهو: ﴿إذَا خَلُوا﴾[7]، لِما علم في بحث

---

[1] – في ن(س): سقط لفقرة كاملة: من "قوله: التعقيب أو المهملة ... إلى ... بذلك العاطف مقبولاً"، أي حوالي: ستة أسطر.

[2] – في ن(س): المُصنِّف.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – في ن(س) و(ف): بعضهم.

[5] – الآية السابقة: البقرة/14.

[6] – نفسها: البقرة/14.

[7] – نفسها: البقرة/14.

التقديم والتأخير من تقديم الظَّرف على ما يتعلق به يقتضي اختصاص ذلك المنطق[1] بالظرف، قوله: (وليس كذلك)؛ أي: وليس استهزاء الله تعالى بهم مختصّاً بوقت خلوِّهم إلى شياطينهم لأنَّ استهزاء الله بهم وهو: أن خذلَهُم وخلاَّهُم وما سوَّلت لهم أنفسهم؛ مستدرجاً إيَّاهم من حيث لا يشعرون؛ مستمرٌّ في جميع أحوالهم لا ينقطع البتَّة بحالٍ، سواء خلَوُا مع شياطينهم أو لم يخلُوا معهم.

"إذا" الشرطية هي: الظرفية استعملت استعمال الشرط[2]

قوله: (فإن قيل: إذا شَرطية)؛ يعني فإن قيل: إنَّ "إذا" الظرفية هُنا شرطية؛ وبعد تسليم[3] أنَّ العامل فيها هو الجزاء لا نسلم أنَّ مثل هذا التقديم يُفيد الاختصاص بل التقديم بمجرد اقتضاء الشرط التقديم كالاستفهام، قوله: (إذا الشرطية هي الظرفية[4] إذا [139و] استعملت استعمال الشَّرط[5])؛ يعني: إذا قلتَ[6]: إذا خلوتُ قرأتُ القرآنَ، فمعناه ما أقرأ إلاَّ إذا خلوتُ؛ سواء جعل ذلك الاختصاص باعتبار مفهوم الشرط أم باعتبار أنَّ التقديم يفيد الاختصاص، قوله: (ولو سَلِمَ)؛ أي: ولو سَلِمَ أنَّ "إذا" شَرطيَّة لا ظَرفيَّة، قوله: (وإذا قُدّم مُتعلِّق الفعل إلخ[7])؛ جواب سؤالٍ مقدّرٍ، وتوجيهه أن يقال: لا يلزم من العطف على مقيّدٍ بشيءٍ تقييد المعطوف بذلك الشَّيء؛ فأجابه بقوله: (إذا قُدِّم مُتعلق الفعل إلخ[8])؛ يعني إذا كان القيد مُقدَّماً على المعطوف عليه نحو: يومَ الجمعة سِرتُ وأكرَمتُ زيداً؛ فالسَّابق إلى الفهم في

---

[1] – في ن(س) و(ف): المتعلق.

[2] – ورد الإحالة في هامش ن(ف).

[3] – في ن(س): تسليمها.

[4] – في ن(ث): سقط للكلمة.

[5] – في ن(س): استعمال إن.

[6] – في ن(س): إذا قيل.

[7] – في ن(س): إلى آخره.

[8] – في ن(س): إلى آخره.

الخطابيات اختصاص الفعلين به، قوله: (وإن لم يكن للأولى حكمٌ لم يقصد إعطاؤه للثانية يصدق بصورتين قد بيَّنهما بقوله: وذلك بأن لا يكون لها حكمٌ من الإعراب إلخ[1]).

قوله: (أي بين الجملتين كمالُ الانقطاع)؛ أي: بأن لا يكون بينهما تعلُّقٌ أصلاً[2]، قوله: (إيهامٌ خلافَ المقصودِ على ما سيأتي في قولهم: "لا وأيَّدك الله")، قوله: (أو كمال الاتصال)؛ أي: أو كان بينهما كمال الاتصال بأن يكون الثانية بمنزلة نفس الأولى، قوله: (أو شبّه أحدهما)؛ أي: أو كان بينهما شبه كمال الانفصال أو شبه كمال الاتصال، قوله: (فكذلك يتعيَّن الفصل)؛ يعني: في هذه الصور الأربع:

– أمَّا في الصورة الأولى: وهي أن يكون بين الجملتين كمال الانقطاع، فلأنَّ العطف بالواوِ يقتضي مناسبةً بينهما[3] والمناسبة تنافي كمال الانقطاع.

– وأمَّا في الثانية: وهي أن يكون بينهما كمال الاتصال، فلأنَّ العطف فيها بمنزلة عطف الشيءِ على نفسه مع أنَّ العطف يقتضي المُغايرة بين المعطوف عليه والمعطوف.

– وأمَّا في الثالثة[4] والرابعة: وهما شبه كمال الانقطاع وشبه الاتصال، فظاهرٌ مما ذكرنا[5] في الأولى والثانية [139ظ] لأنَّ شبه الشيء حكمه حكم ذلك الشيء.

قوله: (أي[6] وإن لم يكن بينهما كمال الانقطاع)؛ بلا إيهامٍ ولا كمال الاتصال ولا شِبهِ أحدهما، وذلك بأن يكون[7] بينهما "حالةٌ متوسطة"، أو يكون بينهما "كمال الانقطاع" ولكن يكون في الفصل إيهامٌ إلى خلاف المقصود، قوله: (فالعطفُ متعيّن)؛ أي: فالعطفُ

---

[1] – في ن(س): إلى آخره.

[2] – في هامش ن(أ) طرّة فيها: أي مناسبة.

[3] – في هامش ن(أ) طرّة فيها: أي بين الجُملتين.

[4] – في ن(س): وأمَّا في الثانية والرابعة

[5] – في ن(س): مما ذُكر.

[6] – لفظة: أي؛ سقطت من ن(س).

[7] – في ن(س): بأن لم يكن.

بالواو متعيّنٌ لوجود الدَّاعي[1] إلى الفصل من رفع الإيهام وإعطاء حكم الأول للثّانية وغير ذلك؛ وعدم المانع من الوصل حيث[2] لم يكن بينهما أحد الكمالين مع الإيهام المذكور ولا شبهه، قوله: (التوسُّط بين الكمالين)؛ أي: كمال الانقطاع وكمال الاتصال، قوله: (فحكم الأخيرين[3])؛ أي: كمال الانقطاع بلا إيهامٍ[4]، والتوسط بين الكمالين، وحكم الأربعة السابقة، يعني: كمال الانقطاع[5] بلا إيهام، وكمال الاتصال وشبه كمال الانقطاع وشبه كمال الاتصال، قوله: (أمَّا كمال الانقطاع بين الجملتين يكون لأمرٍ يرجع إلى نفس الإسناد، بأن يكون أحد الجملتين خبراً لفظاً ومعنىً، والأخرى إنشاءً لفظاً ومعنىً أو إلى طرفيه)؛ وأشار المُصـــ[6] إلى الأول بقوله: (فاختلافهما خبراً وإنشاءً[7] ومعنىً إلخ[8]).

قوله: (حبسها[9] بالمرساة)؛ يقال: أرسَى الملاَّحُ[10] السَّفينَةَ إذا ألقى المِرساة في قعر البحر للإقامة، ثم استعمل في كل إقامةٍ تزاولها؛ المُزاولة: المقاساة والمعالجة للأمر الشَّاق، والضمير في نُزاوِلُها قيل: أنه للسفينة وقيل: للخمرة[11] وقيل: للحرب، وهو الظاهر؛ يدلُّ عليه ظاهر قوله: فَكُلُّ حَتفِ امرِئٍ (البيت)[12]، قوله: (لا الجُبن يُنجيه إلخ[1])؛ أي: لا يؤخره[2]

---

[1] – في هامش ن(أ) طرّة فيها: المناسبة.

[2] – في هامش ن(أ) طرّة فيها: يوجب الوصل.

[3] – في هامش ن(أ) طرّة فيها: الوصل.

[4] – في هامش ن(أ) طرّة فيها: أي خلاف المقصود.

[5] – في ن(س): الانفصال.

[6] – في ن(س): المُصنِّف.

[7] – في ن(س): مضاف: لفظاً.

[8] – في ن(س): إلى آخره.

[9] – في ن(ث): حبستهما.

[10] – في هامش ن(أ) طرّة فيها: والملاّح خادم السفينة كالنوتي معنى.

[11] – في ن(س): للجمرة.

[12] – الشّطر من بيت الشاعر الأخطل، ورد في مختصر المعاني، ص139، وفي المفتاح، ص269؛ وتمامه:

الإحجام ولا يقدّمه الإقدام[3]، والفرض تعليل الأمر بالإرساء بالمزاولة؛ فلا يجوز جزمُ تكرار نزاولها لئلاَّ ينعكس المعنى وهو تعليل المزاولة بالأمر بالإرساء كما في قولك: أسلِم تدخل الجنة، [140و] ولا رفعه على أن يكون حالاً لئلاَّ يفوت معنى التعليل[4] المذكور فتعيَّنَ القطع لأنَّ العطف متعذِّرٌ.

قوله: (وهذا مثالٌ لكمال الانقطاع إلخ[5])؛ هذا جواب سؤال مقدّرٍ وهو أن يقال: إنَّ البيت ليس مما نحن بصدده لأنَّ للجملة الأولى وهي: ارسوا، محلاًّ من الإعراب لأنها مقول القول، وكلامه هنا فيما لم يكن لها محلٌّ من الإعراب؛ وقد أشار الشَّارح إلى جوابه، قوله: (معنىً فقط)؛ أي: لا لفظاً، بأن يكون أحدهما خبراً لفظاً ومعنىً والأخرى إنشاءً معنىً لا لفظاً، قوله: (لأنه إنشاءٌ معنىً)؛ يعني: أنه فَصَلَ _رحمه الله_ عمَّا قبله، لأنَّ _رحمه الله_ وإن كان خبراً لفظاً فهو إنشاءٌ معنىً لأنه دعاءٌ بتقدير _رحمه الله_، وما قبله خبرٌ لفظاً ومعنىً، قوله: (وإن كانا جميعاً)؛ يعني جملة: مَاتَ فُلانٌ، وجملة: _رحمه الله_، قوله: (لا جامع بينهما)؛ أي: بين الجملتين كما سيتبيَّن، وهذا هو الذي يكون كمال الانقطاع فيه راجعاً إلى طرفي الإسناد، قوله: (فلا يصحُّ العطفُ في مثل: زيدٌ طويلٌ عمروٌ قائمٌ)؛ يعني: على تقدير أن لا يكون بين زيدٍ وعمروٍ علاقةٌ لا بالصداقة ولا بالعداوة، وبين المُسندين فظاهرٌ أن ليس مناسبةٌ بين الطول والنوم فيكون بين الجملتين كمال الانقطاع، فلا يصحُّ عطف إحداهما على الأخرى.

الأمور الثلاثة التي يكون بها كمال الاتصال بين الجملتين:

1- كون الجملة الثانية مؤكدة للأولى[6]

وَقَالَ رَائِدُهُم: أرسُوا نُزَاوِلُهَا .... فَكُلُّ حَتفِ امرِئٍ يَجرِي بِمقدَارِ.

[1] - الكلام للتفتازاني، في مختصر المعاني، ص139؛ وتمامه: "لا الجبن يُنجِيه، والإقدام يُردِيه"،

[2] - في هامش ن(أ) طرّة فيها: إلى أجله.

[3] - في ن(س): سقط للكلمة.

[4] - في ن(س): التقليل.

[5] - في ن(س): إلى آخره.

[6] - ورد العنوان في هامش ن(ف).

قوله: (وأمَّا كمال الاتصال)؛ وإنَّما كمال الاتصال بين الجملتين يكون لأمورٍ ثلاثةٍ بيَّنَها بقوله: (فلكون الثانية مؤكّدةً إلخ[1])، قوله: (طائفة من الحروف)؛ يعني: الحروف المعجمة[2] التي أولها الهمزة وآخرها الياء إشارة إلى ذات الكتاب[3] المحتذى به مركبٌ من جنس هذه الحروف، وعلى هذا ليكون له محلٌّ من الإعراب، قوله: (جملةٌ مستقلة)؛ يعني: مركّبة من مبتدأ وخبرٍ؛ أحد ركنيها محذوفٌ أي هذا ﴿ألَم﴾[4]؛ أي ﴿ألَم﴾ مؤلَّفٌ من هذه الحروف ولا محل للجملة من الإعراب، قوله: (جملة ثانية)؛ يعني: مثل الأولى [140ظ] في الاستقلال وعدم المحل من الإعراب فـــ﴿ذَلِكَ﴾ مبتدأٌ و﴿الكِتَاب﴾ خبرُهُ، قوله: (جملة ثالثة[5])؛ يعني: كالأوَّليتين في الاستقلال وعدم المحليّة، قوله: (والتوسّل[6] ببُعده إلخ[7])؛ يعني: ذلك لكونه اسم إشارة إلى البعيد يدلّ على تعظيمه وبُعدِ درجته، فكأنه في مرتبةٍ عاليةٍ لا يُشار إليها إلاَّ من بعيد، قوله[8]: (الدَّال على الانحصار)؛ يعني: مبالغةً وتنزيل[9] الكون غير القرآن كتاباً منزلة العدم حتى يصير معناه: ذلك الكتاب هو الكتاب[10] الكامل وما عدَاهُ من الكتب السماوية في مقابلتِهِ ناقصٌ، قوله: (حاتمٌ الجوادُ)؛ فحاتمٌ: مبتدأ والجواد: خبرُهُ، والمعنى: لا جوادٌ إلاَّ حاتمٌ؛ فكأنَّ من عداه من الأجواد بالنسبة إليه[11] ليس بجوادٍ، قوله: (قبل

---

[1] – في ن(س): إلى آخره.

[2] – في هامش ن(أ): قوله المعجمة: أي الهجائية من الألف إلى الياء.

[3] – في ن(س): أنَّ الكتاب.

[4] – مستهل سورة البقرة: ﴿ألَم، ذَلِكَ الكِتَابُ لاَ رَيبَ فِيهِ﴾؛ البقرة/1، 2.

[5] – في ن(س): ثانية.

[6] – في ن(ث): المتوسّل.

[7] – في ن(س): إلى آخره.

[8] – لفظة: قوله؛ سقطت من ن(س).

[9] – في ن(س): وتنزيلاً.

[10] – لفظة: الكتاب؛ سقطت من ن(س).

[11] – جملة: بالنسبة إليه؛ سقطت من ن(س).

التأمل)؛ يعني: في هذه المبالغة، قوله: (جُزافاً بتثليث أوّله)؛ يعني: لا تحقق[1] لمفهومه، قوله: (والمرفوع المُستتر إلخ[2])؛ أي: اتّبع قوله: ﴿ذَلِكَ الكِتَاب لاَ رَيبَ فِيهِ﴾[3]، قوله: (فوازنَهُ)؛ أي: في دفع توهُّم التجوُّز، قوله: (في جاءني زيدٌ نفسُهُ)؛ فإنه يرفع توهُّم من توهَّم أنَّ إسناد المجيءِ إلى زيدٍ على سبيل التجوّز بأن جاء نائِلُهُ أو رسوله أو عسكره أو كاتبه أو نحو ذلك، ويجوز أن يكون قوله: ﴿لاَ رَيبَ فِيهِ﴾[4]، حالاً مؤكدةً مثل: بيِّناً في قوله: (هُو الحَقُّ بيِّناً)؛ وذلك لأنه دلّ ذلك بسبب إفادته التَّعظيم على أنه ﴿لاَ رَيبَ فِيهِ﴾ لا عظمة كل شيءٍ بما يناسب ذلك الشيء، فعظمة الكتاب إنَّما تكون بأن يكون حقاً ﴿لاَ رَيبَ فِيهِ﴾ فيكونُ قوله: (﴿لاَ رَيبَ﴾ بمنزلة التأكيد المعنوي)، قوله: (أو تأكيداً لفظياً)؛ عطفٌ على قوله: (تأكيداً معنوياً)؛ أي: القسم الثاني وهو الجملة الثانية التي تنزل من الأولى منزلة التأكيد اللَّفظي في اتحاد المعنى، قوله: (أي: هو هُدىً)؛ يريد أنَّ قوله تعالى: ﴿هُدًى﴾ فيه إعرابان، وإنَّما يكون مما نحن فيه [141و] إذا جعل خبر مبتدأ محذوفٍ كما قدَّره الشَّـــ[5] ـرحمه الله ـ وفُصِل عما قبله وهو: ﴿ذَلِكَ الكِتَابُ لاَ رَيبَ فِيهِ﴾[6]، لاتِّحادِهِ معه في المعنى؛ فهو مما قبله بمنزلة التأكيد اللفظي، حتى كأنه قيل: ﴿ذَلِكَ الكِتَابُ لاَ رَيبَ فِيهِ﴾، ومعنى ﴿هُدًى لِلمُتَّقِينَ﴾ أنَّ نفسه هدايةً مختصة بالِغة الدّرجة لا سند إليها، هذا وإنَّما لم يذكر الصفة[7] لأنَّ الجملة لا تقع صفةً لجملةٍ أخرى، لأنَّ الموصوف لا يكون إلاَّ ذاتاً، وما يقع موصوفاً في الجملة ليست بذاتٍ بل نسبةً، فهذا لم يقع أيضاً محكوماً عليه.

---

[1] – في ن(ف): يعني: من غير تحققٍ.

[2] – في ن(س): إلى آخره.

[3] – الآية السابقة: البقرة/2.

[4] – جملة: "قوله: لا ريب فيه"، سقطت من ن(س).

[5] – في ن(س): الشَّارح.

[6] – الآية السابقة: البقرة/2.

[7] – في ن(س): المُصنِّف.

قوله: (أي الضَّالين الصَّائرين إلى التقوى)؛ تنبيهٌ[1] على أنَّ تسميتهم متّقين مجازاً[2] باعتبار ما يؤولون إليه على حد قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرَانِيَ أعصِرُ خَمرًا﴾[3]، وإلاَّ فالهداية لا تكون إلاَّ للضَّالين، قوله: (فإنَّ معناه)؛ أي: معنى ﴿هُدًى لِلمُتَّقِين﴾، قوله: (من الإيهام والتفخيم)؛ أي: التفخيم النَّاشئ عن الإيهام بالموحدة الناشئ عن التَّنكير، لأنَّ التنكير قد يكون للتعظيم كما يكون للتحقير، كقوله:

لَهُ حَاجِبٌ عَن كُلِّ أمرٍ يُشِينُهُ .... وَلَيسَ لَهُ عَن طِلاَبِ العُرفِ حَاجِبُ[4]

قوله: (حتى كأنَّه)؛ أي: ﴿ذَلِكَ الكِتَابُ﴾، قوله: (لأنَّ الكتاب الذي أوتِيَه[5])؛ يعني: المقصود منها هو الهداية، قوله: (لأنَّها المقصود إلخ[6])؛ يعني: أنَّ الهداية هي المقصودة من إنزال الكُتب السَّماوية فيما هو أكثر هداية فهو أرفع درجة، وأنَّ كمال حال[7] القرآن بحسب كمال هدايته؛ فكل ما دلَّ على كمال حاله دلَّ على كمال هدايته بالضرورة، قوله: (وران زيد[8] الثاني إلخ[9])؛ يعني: في دفع توهّم السامع التجوُّز أو الغلط واتحاد معنى التأكيد والمؤكَّد؛ فيكون: ﴿هُدًى لِلمُتَّقِين﴾ بمنزلة التأكيد اللَّفظي، كما أنَّ قوله تعالى: ﴿لاَ رَيبَ فِيهِ﴾

---

[1] – في ن(س): نسبته إلى أنَّ.

[2] – في ن(س): متعيّن مجازياً.

[3] – الآية: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا وَقَالَ الْآخَرُ إِنِّي أَرَانِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْزًا تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾؛ يوسف/36.

[4] – البيت للشاعر ابن أبي السّمط في معاهد التنصيص 127/1، ولمروان بن أبي حفصة في شواد المغني، ص909، وبلا نسبة في الأمالي238/1.

[5] – في ن(س) و(ف): لأنَّ الكتب السّماوية، يعني.

[6] – في ن(س): إلى آخره.

[7] – في ن(س): سقط من "مقصودة" إلى "القرآن".

[8] – في ن(س): وإن أريد الثاني، وفي ن(ف): وزان زيد الثاني.

[9] – في ن(س): إلى آخره.

بمنزلة التأكيد المعنوي[1]، قوله: (لكونه مُقرِّراً)؛ أي: لكون ﴿هُدًى لِلمُتَّقِينَ﴾ مُقرِّراً ومُثبتاً لقوله: ﴿ذَلِكَ الكِتَابُ﴾ كما أنَّ زيداً الثاني يُقدّر [141ظ] مقرِّراً[2] للأوّل مع اتفاقهما في المعنى، قوله: (مع اتفاقهما)؛ أي: اتفاق لفظَي ﴿ذَلِكَ الكِتَابُ﴾ و﴿هُدًى لِلمُتَّقِينَ﴾ في المعنى لأنَّ معناهما واحد، قوله: (بخلافِ ﴿لاَ رَيبَ فِيهِ﴾)؛ يعني: وإن كان مقرِّراً لِـ﴿ذَلِكَ الكِتابُ﴾ لكنهما مختلفان معنىً، وإن كان معنى ﴿ذَلِكَ الكِتَاب﴾ يستلزم نفي الريب عنه؛ فيكون من باب التأكيد المعنوي.

2- كون الجملة الثانية بدلاً من الأولى[3]

قوله: (أو لكون الجملة الثانية بدلاً منها)؛ عطفٌ على قوله: (فلكون الثانية مؤكدِّة للأولى)؛ أي: القسم الثاني من كمال الاتصال أن تكون الجملة الثانية بدلاً من الأولى، قوله: (غير وافيةٍ بتمام المراد)؛ يعني: كما في بَدَل البعض وبَدَل الاشتمال، قوله: (أو كغير الوافية)؛ يعني: كما في بَدَلِ[4] الكُل، قوله: (وافيةً كَمَالَ الوفاءِ)؛ أي: وافيةً بتأدية تمام المراد ولا تشبه غير الوافية، قوله: (أي: شأن المراد)؛ يعني: لأنَّ الغرض من الإبدال أن يكون الكلامُ وافياً بتمام المراد؛ وهذا إنَّما يكون فيما يُعتنَى بشأنه؛ كذا في الشَّرح، قوله: (لكونه مطلوباً في نفسه)؛ أي: لا مطلوباً بغيره، فإنَّ الاعتناء بشأن الأول فوق الاعتناء بشأن الثاني، أو لكونه قطعيّاً منفيّاً أو عجيباً لطيفاً وغير ذلك مما له جهة استدعاء للاعتناء بشأنه؛ فيفيد المتكلم المراد بنظمٍ أوفَى من الكلام السابق؛ ليظهر في مجموع القصدين إليه في الكلام الأول والثاني مزيد اعتناء[5] بشأن المراد، قوله: (فتنزل الثانية من الأولى)؛ أي: فجعلت الجملة الثانية بالنسبة إلى

---

[1] - في ن(س): سقط من "التأكيد اللفظي" إلى "التأكيد المعنوي".

[2] - في ن(ك): مقدرا.

[3] - ورد العنوان في هامش ن(ف).

[4] - شبه الجملة: "في بدل"، سقطت من ن(س).

[5] - في ن(س): اعتبار.

الجملة[1] الأولى بمنزلة بدلِ البعض من الكُلِّ أو بمنزلة بدلِ الاشتمال من متبوعه فلا يُعطف عليهما لِمَا بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال؛ لئَلاَّ يُعطف الشَّيءُ على نفسه.

قوله: (فالأول)؛ وهو: أن تنزل الثانية [142و] منزلة البعض نحو قوله تعالى في كون تمام المعنى مطلوباً في نفسه: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعلَمُون﴾[2] إلخ[3]؛ فإنَّ المراد من الآية الكريمة: التنبيه على نعَمِ الله تعالى عند المُخاطَبين، قوله: (كونه مطلوباً إلخ[4])؛ عِلَّةٌ لقوله: (والمقام يقتضي اعتناءً بشأنه، والضمير في شأنه ولكونه وفي نفسه؛ ثلاثتها راجعةٌ إلى التنبيه)، وقوله: (وذريعةً إلى غيره)؛ أي: وسيلةً إلى غير التنبيه وهو الإيمان، قوله: (بالتَّفصيل)؛ أي: بخلاف الأول؛ فإنه لا يدلُّ عليها بالتفصيل، قوله: (من غير إحالةٍ)؛ أي: في تلك الدلالة على عِلمِ المخاطَبين بتلك النِّعم المُعانِدين؛ فإنهم إذا عاندوا فكأنَّهم لم يعرفوها، قوله: (فوَزَانُهُ)؛ أي: وزَانَ الثاني في أنه يدلُّ بعض من الأول.

قوله: (يشمل الأنعام[5] وغيرها)؛ يعني: أنَّ الإمداد بما ذكر من الأنعام والبنين والجنَّات وغيرها[6] بعضُ الإمداد بما يعلمون، ويحتمل فصل الثاني للاستئناف لِما في قوله تعالى: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعلَمُونَ﴾[7] من الإجمال المجرد للسامع منهم أن يسأل بما أمدنا؟ قوله:

(وإلاَّ فَكُن فِي السِّرِّ وَالجَهرِ مُسلِمَا[8])

---

[1] – في ن(س): سقط للكلمة.

[2] – الآية: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ﴾؛ الشعراء/132.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – في ن(س): إلى آخره.

[5] – في ن(س): ليشمل الإتمام.

[6] – جملة: "يعني أنَّ الإمداد ... والجنّات"، سقطت من ن(س).

[7] – الآية نفسها: الشعراء/132..

[8] – الشطر من بيت بلا نسبة في معاهد التنصيص، 278/1؛ وتمامه:

أَقُولُ لَهُ: ارحَل لاَ تُقِيمَنَّ عِندَنَا .... وَإلاَّ فَكُن فِي السِّرِّ وَالجَهرِ مُسلِمَا.

أي: إن لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين في السِّر والجهر، قوله: (اعتبار[1] الكراهة لإقامته)؛ يعني: بسبب أنه أي: المخاطبة بخلافِ باطنه ظاهرُهُ، قوله: (أو في تأديته)؛ أي: تأدية هذا المراد الذي هو التنبيه على كمال إظهار الكراهة لإقامته، قوله: (مع التأكيد الحاصل من النون)؛ يعني: من نون التوكيد الثقيلة بخلاف قوله: (ارحل)؛ فإنها إنَّما يدل عليه بالالتزام، قوله: و(كونها مطابقة إلخ)؛ جواب سؤالٍ مقدّرٍ وهو أن يقال: لاَ تُقِيمَنَّ عِندَنَا، إنَّما يدلّ بالمطابقة على طلب الكفِّ عن الإقامة لأنه [142ظ] موضوعٌ للنَّهي، وأمَّا إظهار كراهة المنهيِّ فمن لوازمِهِ ومقتضياتِهِ؛ فدلالته عليه تكون بالالتزام دون المطابقة، قوله[2]: (أي وزَانَ: لا تُقِيمَنَّ عِندَنَا)؛ يعني: في كونه بدل الاشتمال[3] من قوله: (ارحل)، قوله: (ولم يعتدَّ ببدلِ الكلِّ)؛ يعني: لم يذكر المُصـــ[4] بدلَ الكلِّ مع أنَّ صاحب "الكشَّاف" جعل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نَحنُ مُستَهزِؤُونَ﴾[5] بدلَ الكلِّ من قوله: ﴿إِنَّا مَعَكُم﴾؛ مستدلاً على ذلك بأنَّ من حقر الإسلام فقد عظَّمَ الكُفر[6].

وإن كان[7] نظره أي المُصـــ[8] على أنَّ بدل الكلِّ لا يتميز عن التأكيد إلاَّ بأنَّ لفظه غير لفظ متبوعه وأنه المقصود بالنسبة دون متبوعه، قوله: (وهذا لا يتحقق في الجمل[9]

---

[1] – في ن(س) و(ف): إظهار.

[2] – لفظة: قوله؛ سقطت من ن(س).

[3] – لفظة: الاشتمال؛ سقطت من ن(س).

[4] – في ن(س): المُصنِّف.

[5] – الآية: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾؛ البقرة/14.

[6] – الزمخشري، الكشاف، 66/1.

[7] – في ن(س) و(ف): وكان.

[8] – في ن(س): المُصنِّف.

[9] – في ن(س): في الجملة.

[10] – في ن(س): إلى آخره.

أي: مجموع الأمرين الذين يتميز بهما بدل الكُلّ عن[1] التأكيد لا في الُجمل[2] التي لها محل من الإعراب وهي التي لم تقع موقع المُفرد؛ فإنَّها لا محل لها حتى يقصد به البدل دون المبدل منه، قوله: (من الملابسة)؛ وهي: الاتحاد في المسند إليه، ودلالة أحدهما على الآخر، قوله: (ذات محلٍّ من الإعراب)؛ يعني: منصوبة المحل مفعول أقول كما مرَّ في "البيت السابق"؛ لأنَّ المراد والتمثيل لا بدل الجملة الثانية من الأولى؛ لكونها غير وافيةٍ بتمام المراد، أو لمتغيرٍ كغير الوافية، بقطع النظر عن كون الأولى لها مَحلٌّ من الإعراب أو لا، قوله: (في المثالين)؛ يعني: الآية والبيت، يعني أنَّ قول المُصـــ[3] في الوصفين[4] أنَّ: الثاني أوفى على صيغة اسم التفضيل يدلُّ على أنَّ تأدية[5] المراد يدلُّ على أنَّ الجملة الأولى فيهما[6] وافية بتمام المراد؛ لأنَّ وضع اسم التفضيل للتشريك في أصل الفعل لكونها يعني الوفية[7] لِمَا ذكره الشَّارح في الجملة الأولى من حصول الإجلال[8]، وعدم دلالتها على تمام المراد بالمطابقة بل دلالتها عليه بالالتزام [143و] فكانت كغير الوافية بهذا الاعتبار.

3- كون الجملة الثانية عطف بيانٍ للأولى[9]

قوله: (أو لكون الثانية بياناً لها؛ عطفٌ على مؤكدة)؛ أي: القسم الثالث من كمال الاتصال أن تكون الجملة الثانية بياناً للأولى وذلك بأن تنزل الثانية من الأولى[10] منزلة عطف

---

[1] - في ن(س): من التأكيد، وفي ن(ف): على التأكيد.

[2] - في ن(س): في الجملة.

[3] - في ن(س): المُصنِّف.

[4] - في ن(ك) ون(س): بالوجهين.

[5] - في ن(س): تبادر.

[6] - لفظة: فيهما؛ سقطت من ن(س).

[7] - في ن(س) و(ف): لكنها كغير الوافية.

[8] - في ن(س) و(ف): الإجمال.

[9] - ورد العنوان في هامش ن(ف).

[10] - شبه الجملة: من الأولى؛ سقطت من ن(س).

البيان من متبوعه، قوله[1]: (لخفائِهَا)؛ أي: الأولى، يعني: أنَّ المقتضي لتبيين الجملة الأولى بالثانية خفاءُ الأولى مع اقتضاء المقام إزالته، قوله: ﴿فَوَسوَسَ إِليهِ الشَّيطَانُ قَالَ يَا آدَمُ﴾ الآية[2]، فَصَلَ ﴿قَالَ﴾ عن ﴿وَسوَسَ﴾ لكونه تفسيراً له وتبييناً لوسوس، فإنَّ الوسوسة هي: التكلم بكلامٍ خفيٍّ يُكرَّر ويُدعى به إلى شرٍّ[3] وفيه نوعُ خفاء، فأزاله بقوله: ﴿قَالَ يَا آدَمُ﴾ الآية، قوله: أي: وزَانَ، يعني إلخ[4]، في إزالة الإبهام، قوله: (جعل الثاني)؛ يعني قوله: ﴿يَا آدَمُ﴾ توضيحاً وبياناً للأولى، يعني قوله: ﴿فَوَسوَسَ إليهِ الشَّيطَانُ﴾، قوله: (وظاهرٌ أن ليس لفظُ ﴿قَالَ﴾ إلخ)؛ يعني: لا يكون قوله: ﴿قَالَ﴾ بقطع النظر عن فاعله وهو الشَّيطان بياناً لِوَسوَسَ حتى يكون من باب عطف البيان للفعل فقط، أعني: وسوس؛ لأنا إذا قطعنا النظر عن الفاعل أعني: الشيطان لم يكن قال[5] بياناً وتوضيحاً لوسوس، لأنَّ الوسوسة كلامٌ خفيٌّ، وقوله: ﴿يا آدمُ﴾ بياناً له في نفس الأمر، كما أنَّ: "عُمر" بيانٌ "لأبي حفص"[6]؛ وقد تعطف[7] الجملة التي تصلح بياناً للأولى تنبيهاً على استقلالها ومغايرتها للأولى، كقوله تعالى: ﴿يَسُومُونَكُم سُوءَ العَذَاب يُذَبِّحُونَ أبنَاءَكُم﴾[8]، وفي سورة إبراهيم[9] ﴿وَيُذَبِّحُونَ﴾[1] بالواو، بحيث طرح الواو

---

1 – في ن(س): مبدأ القول غير وارد في هذا الموضع.

2 – الآية: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَا يَبْلَى﴾؛ طه/120.

3 – في ن(س): إلى شكٍّ.

4 – شبه الجملة: إلخ؛ سقطت من ن(س).

5 – لفظة: قال؛ سقطت من ن(س).

6 – الشاهد: رَجزٌ قاله أعرابي في مدح عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقد ورد في معاهد التنصيص، 279/1، وتمامه كما ورد:

.... أقسِمُ بِاللهِ أبُو حَفصٍ عُمَر

7 – في ن(س): وقد تطلق.

8 – الآية: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَلِكُمْ بَلَاءٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾؛ البقرة/49.

9 – في ن(س): الرعد؛ وقد كتبت أيضا الرعد ثم صححت لاحقا بالحاشية.

وجعل[2] بياناً لـــــ﴿يَسُومُونَكُم﴾ وتفسيراً ﴿للعَذَاب﴾، وحيث أثبت الواو جعل التَّذبيح كأنه جنسٌ آخر باعتبار زيادته على جنس ﴿العَذَاب﴾ زيادةً ظاهرةً، وقد تُقطَّعُ الجملة عمَّا قبلها لكونها بياناً وتفسيراً لِمُفردٍ من مفرداته كقوله: ﴿عَذَابَ يَومٍ كَبِير، إِلى اللهِ مَرجِعُكُم﴾[3] جعل قوله: ﴿إِلَى اللهِ مَرجِعُكُم﴾ بياناً لقوله: ﴿عَذَابَ يَومٍ كَبِير﴾ أي: مرجعكم إلى من هو قادرٌ [143ظ] على كلِّ شيء، فكان قادراً على أشدِّ ما أراد من عذابكم.

4- كون الثانية كالمنقطعة عن الأولى[4]

قوله: (وأمَّا كونهما كالمنقطعة عنها)؛ أي: عن الأولى هذا هو الموضوع الثالث من المواضع الأربعة التي يجب فيها فصل الجملة الثانية عن الأولى، وذلك لأنَّ المواضع التي يجب فيها ترك العطف أربعة:

- اثنان منها بالأصالة؛ وهما: إذا كان بين الجملتين أحد الكمالين؛ أعني: كمال الانقطاع أو كمال الاتصال.

- واثنان بالشُّبهة لهما: وذلك حيث كان بين الجملتين شبه أحدهما؛ أعني شبه كمال الانقطاع وشبه كمال الاتصال، ولما فرغ من الأولين شرع في الآخرين[5].

قوله: (موهماً لعطفها على غيرها)؛ يعني: الذي لا يقصد العطف عليه وذلك إذا وُجد قبل الجملة السابقة جملةٌ غير مشتملةٍ على مانعٍ[6] من عطف اللاَّحقة عليها؛ لكن المقام مقام

---

[1] - الآية: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَنْجَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَلِكُمْ بَلَاءٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾؛ إبراهيم/6.

[2] - في ن(س): ووصل.

[3] - الآية: ﴿وَأَنِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُمْ مَتَاعًا حَسَنًا إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ (3) إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾؛ هود/3، 4.

[4] - ورد العنوان في هامش ن(ف).

[5] - في ن(س): الأخيرين.

[6] - في ن(س): تابع.

احتياط فتقطع الثالثة[1] لئلاَّ يتوهم السامع أنَّ المراد عطفها على المتوسطة، قوله: (وشَبَّه هذا؛ بفتح الشِّين المعجمة والباء الموحدة)؛ أي: ما كان العطفُ فيه يُوهم خلاف المقصود، قوله: (باعتبار اشتماله على مانعٍ من[2] العطف)؛ وذلك هو إيهام العطف خلاف المراد، كما أنَّ المختلفتين إنشاءً وخبراً والمتَّفقتين اللَّتين[3] لا جامع بينهما يشتمل على مانعٍ لكن هذا دونه، لأنَّ المانع في هذا خارجيٌّ ربَّما يُمكن دفعه بنصب قرينةٍ كذا في الشَّرح[4]، قوله: (ويسمى[5] الفعل لذلك)؛ أي: لكون عطفها عليها موهماً لعطفها على غيرها قطعاً لكونه قاطعاً للوهم، قوله: (لكن ترك العطف لئلاَّ يتوهم إلخ[6])؛ يعني: أنه لو عطف أراها، أي: أظنُّها على "تظنُّ[7] سلمى"[8]؛ لكان مجيء[9] إذا لا مانع من العطف عليه؛ إذ المعنى حينئذٍ أنَّ سلمى تظنُّني كذا وأنا أظُنُّها كذا [144و] وهذا المعنى صحيحٌ، ومراد الشاعر إلاَّ أنه قطعاً؛ ولم يقل: "وأراها"، لئلاَّ يتوهم السامع أنَّها عطفٌ على "أبغي" وحينئذ يفسد[10] المعنى إذ المعنى حينئذ: "إنَّ سلمى تظن أنَّني أبغي بها بدلاً وتظنُّ أيضاً أنني أظنّها تهيم في الضَّلال"[11]؛ وليس هذا مراده، لأنَّ مراده: "إني أحكم على سلمى بأنها تهيم في الضَّلال حيث تزعمُ أنَّني أبغي بدلاً بها"، قوله:

---

[1] – في ن(س): فتقع الثالثة، وفي ن(ف): فيقطع الثالث.

[2] – في ن(س): على ما يعين العطف.

[3] – في ن(س): والمتفقين الذين.

[4] – في ن(س): في الشَّارح.

[5] – في ن(س): وسيجيء الفعل.

[6] – في ن(س): إلى آخره.

[7] – في ن(س): أي أظنّ لظنّ سلمى.

[8] – في ن(س): وأنا لظنّها، الشاهد بيت أبي تمام وهو معاهد التنصيص، 279/1؛ وتمامه:

وَتَظُنُّ سَلمَى أَنَّنِي أبغِي بِهَا.... بَدَلاً، أرَاهَا فِي الضَّلاَلِ تَهِيمُ.

[9] – في ن(س) و(ف): لكان صحيحاً.

[10] – في ن(س): يفيد.

[11] – جملة: والمعنى حينئذ ... في الضلال؛ سقطت من ن(س).

(ويُحتمل أنَّ هذا البيت للاستئناف)؛ لأنه مبنيٌّ على سؤالٍ مقدّرٍ، وهاهنا محل وُرود السُّؤال كأنه قيل: إلخ[1].

5- كون الثانية كالمتَّصلة بالأولى[2]

قوله: (وأمَّا كونها)؛ أي: الثانية كالمتصلة، هذا هو الموضع الرابع من مواضع الفصل الأربعة المتقدمة، قوله: (فتنزل منزلته)؛ يحتمل تفسيرين، أي: فتنزل الأولى منزلة السؤال أو فتنزل الثانية منزلة الجواب وكلاهما صحيح، قوله: (لكونها مشتملةً عليه)؛ أي: منشأ لذلك السُّؤال المقدَّر، قوله: (لِمَا بينهما)؛ أي: لِمَا بين السؤال والجواب من الاتصال، لأنَّ السؤال يقتضي الجواب البتَّة، قوله: (قال السَّكاكي: فينزل ذلك السؤال).

حاصل هذا البحث: أنَّ المُصـــ[3] يُنزل الجملة المتضمنة للسؤال منزلة السؤال، والسَّكاكي يُنزل السؤال[4] المقدّر منزلة السؤال الواقع، قوله: (وتنزيله)؛ أي: تنزيل السؤال بالفحوى[5]، قوله: (كاغتناء[6] السَّائل)؛ هذا إضافة المصدر إلى المفعول أي: كإغناءِ المتكلم السَّائلَ عن السؤالِ، إذ يُحتمل على تقدير عدم ذكر الجواب أن يسأل عنه السامع فأغناهُ المتكلم بذكر الجواب عن كلفة[7] السؤال، قوله: (تحقيراً له)؛ أي: للسائل، قوله: (وكان المصـــ[8] إلخ[9])؛ هذا كالاعتراض على صاحب المتن[10]، حيث ينظر إلى أنَّ قطع الثانية عن

---

[1] - في ن(س): إلى آخره.

[2] - ورد العنوان في هامش ن(ف).

[3] - في ن(س): المُصنِّف.

[4] - جملة: والسَّكاكي ينزل السؤال؛ سقطت من ن(س).

[5] - في ن(س): بالنحوي.

[6] - في ن(ف) ن(ك): كغناء.

[7] - في ن(ث): السؤال.

[8] - في ن(س): المصدر.

[9] - في ن(س): إلى آخره.

[10] - أي: السَّكاكي في متن كتابه "تلخيص المفتاح".

الأولى إنَّما يكون على تقدير تشبيه الأولى بالسؤال ثم بتنزيلها منزلته؛ مع أن يكون الأولى منشأ[1] للسؤال كافٍ في كون الثانية التي هي الجواب كالمتصلة بها، [144ظ] قوله: (ويسمى الفصل لذلك استئنافاً تسمية للشيء باسم سببه)؛ باعتبار أنه مسبب استئناف الثانية عن الأولى لانتفائها على اعتبار سؤالٍ ينقطع به كلام المتكلم قبله، كما يسمى الفصل لكون عطف الثانية على الأولى موهماً لفظها على غيرها قطعاً على ما ذكر وإن كان القطع موجوداً في كلٍّ واحدٍ منهما، قوله: (نفسها؛ تسمى استئنافاً تسمية للشيء باسم ما يُجاوره)؛ فلفظ الاستئناف على اصطلاحهم يُطلق على معنيين، قوله: (وهو، أي: الاستئناف)؛ يعني: سواءً أريد به فصل الثانية أو نفسها.

قوله: (عليلٌ)[2]؛ أي: مع المبتدأ المحذوف، أي: أنَّ عليلٌ جوابُ سؤالٍ مُحقَّقٍ وهو قول القائل: كيف أنت؟ ولا شاهد فيه، وقوله: (سهرٌ دائمٌ إلخ)، مع المبتدأ المحذوف أي: سبب علّتي "سهرٌ دائمٌ" إلخ[3]، جواب سؤالٍ مقدَّرٍ نشأ من جواب السؤال الأول، أعني من قوله: "أنا عليلٌ"، فكأنَّ السَّائل عاد وسأل عن مطلق سبب علته من غير أن يقول: هل سَبَبُ عِلَّتِكَ كذا وكذا؟ ففصل قوله: (سهرٌ دائمٌ إلخ[4])؛ عمَّا قبلَهُ لوقوعِهِ موقِعَ الجواب وهو محلُّ الشاهد، حيث لم يقل: وَسَهرٌ دائمٌ إلخ[5]، قوله: (بقرينة العودة إلخ)؛ كالدليل لكون السُّؤال في البيت عن السبب المطلق لا عن السبب الخاص، قوله: (لا أن يقال: إلخ[6])؛ أي: لا أن يسأل عن سببه الخاص بأن يتردد فيه فيقول: هل سبب علّته كذا وكذا حتى يلزم التأكيد في

---

[1] – في ن(س): مثبتة.

[2] – الشاهد هنا بيت أبي العلاء المعري في الإيضاح، ص124، وهو بلا نسبة، ورد في "معاهد التنصيص" 100/1؛ وتمامه:

قِيلَ لِي: كَيفَ أنتَ؟ قُلتُ: عَلِيلٌ .... سَهَرٌ دَائِمٌ وَحُزنٌ طَوِيلُ.

[3] – جملة: مع المبتدأ المحذوف إلخ؛ سقطت من ن(س).

[4] – في ن(س): إلى آخره.

[5] – في ن(س): إلى آخره.

[6] – في ن(س): إلى آخره.

الجواب كما هو شأن المتردد، قوله: (لاسيما السَّهر[1] والحزن[2])؛ أي: فإنه قلَّ ما قال: هل سبب مرضه السهر والحزن؟ لأنهما أبعد أسباب المرض؛ فعلم بذلك، وبعد التأكيد أنَّ السؤال عن السبب المُطلق دون السبب الخاص.

قوله: (لهذا الحكم)؛ أي: للحكم في الجملة الأولى وكلِّ موضعٍ أمكن فيه تقدير الخاص صَحَّ تقدير العام من غير عكس؛ وتقدير الخاص أولى، قوله: (كأنه قيل: هل النفس أمَّارةٌ بالسوء)؛ أي فقيل: ﴿إِنَّ النَّفسَ أَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾[3] فالتأكيد دليلٌ على أنَّ السؤال [145و] عن السبب الخاص؛ فإنَّ الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد لكون المخاطب خالي الذهن، قوله: (ولا يخفى إلخ[4])؛ أي: فعلم الشيء من قوله: (إذا كان طالباً متردداً)؛ حسن تقوية تحكم بمؤكد أنَّ المراد بالاقتضاء هاهنا الاقتضاء على سبيل[5] الاستحسان لا على سبيل الوجوب[6]، وإنَّما أكّد في الآية بتأكيدين: "إنَّ" و"اللاَّم"، مع أنَّ المتردد يكفيه تأكيدٌ واحدٌ لاستبعاد كون نفس الأنبياء ﴿أَمَّارَةً بالسُّوءِ﴾، قوله: (وهذا الضرب)؛ يعني: من السؤال وهو الذي يكون السؤال عن سببٍ خاصٍ للحُكم[7]، قوله: (يقتضي تأكيد الحكم)؛ أي: الحكم الذي يكون في الجملة الثانية؛ لأنَّ السائل لَمَّا كان طالباً لخصوصية السبب لا لِمَاهيتِهِ يعلم أنَّ السُّؤال جملة طلبيَّة فتقتضي تأكيد حكمها، قوله: (﴿أحسَنَ﴾[8])؛ أي: أحسن من تَحيَّتهم لأنَّ

---

[1] – في ن(س): سقط للكلمة، فراغ قدره كلمة.

[2] – في ن(س): والحذر.

[3] – الآية: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾؛ يوسف/53.

[4] – في ن(س): إلى آخره.

[5] – في ن(س): سقط من "حسن التردد" إلى "على سبيل".

[6] – في ن(س): الوجود.

[7] – عبارة: قوله: لا يخفى إلخ ... سببٍ خاصٍ للحكم؛ سقطت من ن(ف).

[8] – الآية: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا﴾؛ النساء/86.

تَحيَّتهم كانت بالجملة الفعلية الدَّالة على الحدوث أي: نسلّم سلامًا وتحيةً بالجملة الاسمية[1] الدَّالة إلخ[2].

والحاصل: أنه فَصَلَ قوله: ﴿قَالَ سَلَامٌ﴾[3] عن قوله: ﴿قَالُوا سَلَامًا﴾ كون الثانية، أعني: ﴿قَالَ سَلَامٌ﴾، جواب سؤالٍ مقدَّرٍ ليس عن سببٍ عامٍ ولا خاصٍ، قوله: (بمعنى جماعةٍ عاذلةٍ)؛ يعني: لا أنَّ العواذِلَ جمع عاذِلٍ؛ لأنَّ فاعل إذا كان صفةً لا يُجمع على فواعل ولا جمع عاذلة بمعنى: امرأة عاذِلة، لأنه أراد جماعة[4] الرجال بدليل قوله: صدقوا[5] دون: صدقن، فالعواذل: جمع عاذلة صفة جماعة لا صفة امرأة، قوله: (كأنه قيل: أصدقوا أم كذبوا؟)؛ يعني: لَمَّا أظهر الشِّكاية عن جماعات العُذَّال له على اقتحام الشدائد كان ذلك مما يحرّك السامع ليسأل عن الشاعر قائلاً: أصدقوا في ذلك أم كذبوا؟ فَفَصَّلَ[6] كما هو حقّ الجوابَ وقال: صدقوا ولم يقل: وصدقوا.

قوله: (له)؛ أي: للاستئناف، وهو أنَّ منه ما يأتي إلخ[7]، قوله: (فحذف المفعول)؛ يعني: المفعول بلا واسطة وهو الحديث، قوله: (زيدٌ حقيقٌ بالإحسان إليه لِمَا فيه من الخصال المُرضية والخصال الحميدة)، [145ظ] قوله: (ومنه ما يُبنى على صفة)؛ أي: ومن الاستئناف ما يكون المسند إليه في الجملة الاسمية صفة ما استؤنف عنه الحديث دون اسمه، قوله: (والسؤال المقدَّر فيهما)؛ أي: فيهما يأتي بإعادة اسم ما استؤنف عنه وما يبني على صفته،

---

[1] – في ن(س): سقط من "بالجملة الفعلية" إلى "الجملة الاسمية".

[2] – في ن(س): إلى آخره.

[3] – الآية: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ (24) إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾؛ الذاريات/24، 25.

[4] – لفظة: "جماعة"، سقطت من ن(س).

[5] – الشاهد البيت بلا نسبة، في معاهد التنصيص، 281/1؛ وتمامه:

زَعَمَ العَوَاذِلُ أَنَّنِي فِي غَمرَةٍ .... صَدَقُوا وَلَكِن غَمرَتِي لاَ تَنجَلِي.

[6] – في ن(س): ففعل.

[7] – في ن(س): إلى آخره.

قوله: (لماذا أحسن إليه؟) سؤالٌ عن سببٍ عامٍ كما أنَّ قوله: (وهل هو حقيق بالإحسان؟) سؤالٌ عن سببٍ خاص[1]، قوله: (أبلغُ)؛ أي: من الاستئناف بإعادة الاسم لكونه منطوياً[2] على بيان السببِ لأنَّ ما فيه بيان السَّبب أدعى إلى القبول مِمَّا ليس كذلك، قوله: (فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة)؛ يعني: سواء كان بإعادة اسم ما استؤنف عنه أو ينبأ[3] على صفته وإلاَّ لم يكن مقبولاً ولم يكن من البلاغة في شيء، قوله: (وإلاَّ)؛ أي: وإن كان السُّؤال عن غير السبب فلا معنى لقوله في بيان الأبلغية: (لاشتماله على بيان السبب)، فلا وجه لترجيح[4] الاستئناف المبيّن[5] صفة ما استؤنف عنه الحديث، قوله: (كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَلاَمًا﴾[6] إلخ[7])؛ يعني: في كون السؤال في الآية والبيت المُتقدّمين عن غير السبب، ووجهُ النَّقضِ عنه مذكورٌ في الشرح[8] وهو قوله: (هناك)، ووجهه أنه إذا أثبت لشيءٍ حَكَم ثم قدَّرَ السؤال عن سببه، ويزيد أن يجاب بأنَّ سبب ذلك أنه مستحقٌّ لهذا الحكم بهذا الجواب بأن يكون تارةً[9] بإعادة اسم ذلك الشيء فيفيد[10] أنَّ سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف، وليس يجري هذا في سائر صور الاستئناف؛ فليُتأمّل[11].

---

[1] – في ن(س): عن سؤالٍ خاص؛ وفي هامش ن(أ) طرّة فيها: والمبني على الصّفة.

[2] – في ن(س): مطلوباً.

[3] – في ن(س) و(ف): أو مبنيّاً.

[4] – في ن(س): لترجيع.

[5] – في ن(ف): المبنيّ.

[6] – الآية السابقة: الذاريات/25.

[7] – في ن(س): إلى آخره.

[8] – في ن(س): الشارح.

[9] – في ن(ف): فهذا الجواب يكون تارةً.

[10] – في ن(س): فيقيد.

[11] – في ن(س): سقط للكلمة.

قوله: (وقد يُحذف صدر الاستئناف[1])؛ أي: الجملة المستأنفة عند قيام قرينةٍ، [146و] قوله: (نحو ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا﴾[2] إلخ[3])؛ يعني: فيمن قرأ ﴿يُسَبَّحُ﴾ مبنيّاً للمفعول، فقيل: يُسبِّحُهُ رجالٌ، يعني: فحذف صدر الاستئناف وهو: ﴿يُسَبِّح﴾ للقرينة الدّالة عليه وهو السؤال المقدّر، وأمَّا من قرأ ﴿يُسبِّح﴾ بكسر الباء فلا يكون مما نحن فيه لأنَّ ﴿رجالٌ﴾ حينئذٍ فاعل ﴿يسبِّح﴾ الظاهر، قوله: (وعليه)؛ أي: على حذف صدر الاستئناف، قولهم: نعم الرّجل عن تفسير الفاعل المُبهَم[4] لأنه لَمَّا قيل: نِعمَ الرُّجُل أو نِعمَ رجلاً كان الفاعل مُبهماً لكونه معهوداً ذهنيّاً مُظهراً أو مُضمراً، فسئل عن تفسيره بأنه من هو؟ فقيل: زيدٌ، أي هو زيدٌ؛ كذا قال بعض الشَّارحين؛ وفيه تأمّل، لأنَّ المعهود الذهني معلومٌ بين المتخاطبين فلا يصلحُ دليلاً لإبهامية[5] الفاعل، وأمَّا من جعل المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبرهُ فلا يكون من قبيل بحثنا، قوله: (أمَّا مع قيام شيءٍ مقامه)؛ أي: مقام الاستئناف يدلّ عليه، قوله: (في الرِّحلتين المعروفتين[6] فيمتازون بهما، ويتَّجِرون[7])؛ أي: أَلِفُوا وتعوَّدوا[8]، قوله: (أو بدون ذلك)؛ أي: أو يحذف كل الاستئناف بدون قيام شيء مقامه، قوله: (أي: هم نحن)؛ ثَمَّ حذفُ المبتدأ والخبر جميعاً من غير أن يقوم[9] شيءٌ مقامه، وهذا على قول من يجعل المخصوص بالمدح خبراً لمبتدأ محذوفٍ.

---

[1] – جملة: قوله: وقد يحذف صدر الاستئناف؛ سقطت من ن(س)، ووردت ملحقة بهامش ن(ف).

[2] – الآية: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾؛ النور/36.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – في ن(س): عليهم.

[5] – في ن(س): لإيهامه.

[6] – في ن(س): هي رحلة الشتاء والصيف المذكورة في القرآن الكريم "سورة قريش".

[7] – في ن(ف): وينحرون.

[8] – الشاهد في الإيضاح، ص126، بيت مساور بن هند؛ وتمامه: زَعَمتُم أنَّ إِخوَتَكُم قُريشٌ .... لَهُم إلفٌ، وَلَيسَ لَكُم إلاَفُ.

[9] – جملة: "أن يقوم"، سقطت من ن(س).

وأمَّا الوصل لدفع الإيهام[1]

قوله: (لدفع الإيهام)؛ أي: إيهام الفصل[2] خلاف المراد، كقول البُلغاء: "لا وأيَّدك الله"، فإنه لو قيل: "لا أيدك الله" بدون الواو كما عليه كلام الأوساط لأوهم الدّعاء بنفي التأييد، وُسم[3] الدعاء للمخاطب دعاءً عليه، قوله: (فهذه)؛ أي قولهم: ليس الأمر كذلك، قوله: (فيهما[4] كمال الانقطاع)؛ يعني: فكان حقّهما أن لا يعطف الثانية [146ظ] على الأولى لكن عُطفت عليها لأنَّ ترك العاطف إلخ[5]، قوله: (فأينما وقع هذا الكلام إلخ[6])؛ يعني: سواء كان في هذه المادة أو في غيرها نحو: لا وأصلحَكَ الله، وغير ذلك، قوله: (مضمونُ قولِهِ لا يعني الجملة الخبرية المنفية المحذوفة التي نابت لا عنها في هذا الكلام)؛ أي: في قولهم: "لا وأيّدك الله"، قوله: (نقل عن الثعالبي[7] حكايةٌ مشتملةٌ[8] إلخ[9])؛ ويحكى أنَّ هارون الرَّشيد سأل كاتبه عن شيءٍ فقال الكاتب: "لا وأيَّد الله أمير المؤمنين"[10]، فخلع هارون عليه خِلعةً لأنه راعى حسن الأدب في رعاية باب التفاؤل[11]

---

[1] – ورد العنوان في هامش ن(ف).

[2] – في ن(س): الفعل.

[3] – في ن(س) و(ف): ويصير.

[4] – في ن(ف): فبينهما.

[5] – في ن(س): إلى آخره.

[6] – في ن(س): إلى آخره.

[7] – في ن(س): عن النّقالين.

[8] – في ن(س): مشهورة مشتملة.

[9] – في ن(س): إلى آخره.

[10] – القصة بهذا النص وردت في كتاب: "الصبح المنبي عن حيثية المتنبي"، ليوسف البديعي الدمشقي، 27/2.

[11] – في ن(ف): سقط لقولين كاملين.

قوله: (ولم يعرف أنه كان كذلك)؛ أي: ولم يعرف هذا الزَّاعم أنه لو كان معطوفاً على قلتُ لم يدخل إلخ[1]، قوله: (وأنه عطفٌ على قوله: أنه لو كان)؛ أي: ولم يعرف أيضاً هذا الزَّاعم أنه لو لم يقل: "قلت"، بل قال للمخاطب ابتدأ في جواب سؤاله: "لا وأيَّدك"، قوله: للمعطوف من معطوفٍ عليه في اللفظ أو التقدير.

والحاصلُ: أنَّ الشَّارح ردَّ على هذا القائل بوجهين، قوله: (وقد توهمه بعضهم)؛ هو الشَّارح الخلخالي[2]، قوله: (خبرًا)؛ أي: لفظاً ومعنىً، أو اتفقا إنشاءً لذلك، قوله: (مع تحقق جامعٍ)؛ أي: جهةٍ جامعةٍ بينهما، قوله: (لأنهما)؛ أي: الجملتين إمَّا: أن يكونا خبريتين لفظاً ومعنىً أو إنشائيتين لفظاً ومعنىً، قوله: (فالمجموع ثمانية أقسام)؛ يعني: السِّتة المذكورة مع المتفقتين خبراً لفظاً ومعنًى، والمتفقتين إنشاءً لفظًا ومعنًى فتكون ثمانية، قوله: (أورد للقسمين الأوّلين)؛ يعني: المتفقتين خبراً لفظاً ومعنًى والمتفقتين إنشاءً ومعنىً، قوله: (إلاَّ أنَّهما)؛ أي: الخبريتين المتفقتين[3] إنشاءً لفظاً ومعنىً في اللفظ والمعنى مع جهةٍ جامعةٍ.

قوله: (في المثال الثاني[4])؛ [147و] يعني قوله تعالى: ﴿إِنَّ الأبرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾[5] كلا الجملتين اسمية، قوله: (بخلاف الأولى)؛ يعني قوله تعالى: ﴿يُخَادِعُونَ اللهَ وَهُوَ خَادِعُهُم﴾[6] لأنَّ الجملة الأولى فعلية والثانية اسمية، فالجامع بينهما؛ في الأولى: اتحادهما في المسند وهو المخادعة، وكون المسند إليه في إحداهما مخادعة[7] وفي الأخرى مخادعاً، وفي الثاني: التضاد في المسند والمسند إليه لأنَّ الأبرار ضدُّ الفُجّار والنعيم ضدُّ

---

[1] – في ن(س): إلى آخره.

[2] – سبق التعريف به، ويقصد هنا، شرح الخلخالي لكتاب "تلخيص المفتاح".

[3] – لفظة: المتفقتين؛ سقطت من ن(س).

[4] – في ن(س): السابق.

[5] – الآية: ﴿إِنَّ الأبرَارَ لَفِي نَعِيمٍ (13) وَإِنَّ الفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾؛ الإنفطار/13، 14.

[6] – الآية: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾؛ النساء/142.

[7] – في ن(ف): مخادعاً.

الجحيم، قوله: (﴿كُلُوا وَاشرَبُوا وَلاَ تُسرِفُوا﴾[1])؛ الجامع بين هذه الجمل الثلاثة الإنشائية اتحادها في المسند إليه مع ما بين الأكل والشرب والإسراف من المناسبة، قوله: (يمكن تطبيقه على قسمين إلخ[2])؛ بيانه: أي تكون الجملتان مع كونهما إنشائيتين يعني: خبريتين لفظاً أو تكون الأولى خبراً والثانية إنشاءً كقوله تعالى: ﴿وإذ أخذنا﴾ الآية[3]، وبعبارة أخرى؛ قوله: (على قسمين):

– أحدهما: الإنشاء معنىً واللفظان، الأول خبر والثاني إنشاء.

– وثانيهما: الإنشائيتان معنىً واللفظان خبر إنّ؛ فليتأمل.

قوله: (وأعاد لفظ الكاف)؛ يعني حيث[4]، وكقوله: (ولم يقل)، وقوله: (لفصله عمَّا قبله في الجملة)، قوله: (وكقوله تعالى)؛ يعني في اتفاقهما معنىً لا لفظاً، ويكون الخبر بمعنى الإنشاء، قوله: (لأنّ قوله: ﴿لاَ تَعبُدُونَ﴾[5] إخبار في معنى الإنشاء)؛ يعني: ﴿لاَ تَعبُدُونَ﴾ خبرٌ في معنى النهي، أي: لا تعبدوا؛ فعُطِفَ عليه، قوله: (والجامع بينهما اتحادهما في المسند إليه، وأنّ كل واحدة منهما داخلةٌ تحت أخذ الميثاق)، قوله: (لابد له مِن فعلٍ)؛ يعني: لأنه معمولٌ والمعمول لابد له مِن عاملٍ، وأصل العمل للأفعال.

قوله: (وأمَّا معنىً: فالمبالغة)؛ يعني: أنّ الخبر بمعنى الأمر، والنهي أبلغُ من صريح الأمر والنهي، [147ظ] لأنّ المخاطب كأنه مسارع[6] إلى الامتثال إلخ[1]، قوله: (فهو)؛ أي: المتكلم

---

[1] – الآية: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾؛ الأعراف/31.

[2] – في ن(س): إلى آخره.

[3] – الآية: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ﴾؛ البقرة/83.

[4] – في ن(س): حيث قال، وفي ن(ف): جئت.

[5] – الآية السابقة: البقرة/83.

[6] – في ن(س) و(ف): سارع.

يخيّر عن المخاطب بمسارعته إلى الامتثال[2]، قوله: (يُريد الأمر)؛ يعني تريد: اذهب إلى فلانٍ وقل له كذا، مع أنَّ لفظ الأولى: يعني قوله: ﴿لاَ تَعبُدُونَ﴾ الملفوظ، ولفظ الثانية: يعني وآمنوا[3] المقدَّر، وقيل قوله: ﴿لا تَعبُدُونَ﴾ جواب قوله: ﴿أخَذنَا مِيثَاقَ بَنِي إسرَائِيلَ﴾[4] إجراءٌ له مجرى القسم كأنه قيل: "وإذ أقسمنا عليهم لا تعبدون"، وقيل: معناه "ألاَّ تعبدوا[5]"؛ فلمّا حذفت "أن" رفع، وأمَّا مثال اتفاقهما معنًى لا لفظاً ويكون الاستثناء في تأويل الخبر، فكقوله تعالى ﴿فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أن بُورِكَ مَن فِي النَّارِ وَمَن حَولَهَا وَسُبحَانَ الله رَبّ العَالَمِين، يَا مُوسَى إنَّهُ أنَا اللهُ العَزِيزُ الحَكِيم وَألقِ عَصَاكَ﴾[6]، فإنَّ قوله: ﴿ألقِ﴾ عطفٌ على قوله: ﴿بُورِكَ﴾، وإن اختلفا خبراً وإنشاءً لأنَّ المقام مشتملٌ على تضمين[7] الإنشاء معنى الخبر، لأنَّ المعنى فلمَّا جاءها قيل له: بورك من في النار، وقيل له: ألق عصاك، لما عرفت في علم النحو من أنَّ المفسّر لا يأتي[8] إلاَّ بعد فعل فيه[9] معنى القول وهو ﴿نُودِيَ﴾، والجامع بينهما اتحادهما في المسند إليه وهو موسى عليه السلام وكونهما لتفسير ﴿نُودِيَ﴾، هكذا قال صاحب المفتاح، والأولى أن يجعل قوله: (﴿وألقِ﴾ معطوفاً على محذوفٍ)؛ أي: فلا تَخَف وألقِ

---

[1] – شبه الجملة: "إلخ" سقطت من ن(س).

[2] – في ن(س) و(ف): سقط للقول كاملا.

[3] – في ن(ف): وأحسنوا.

[4] – الآية السابقة: البقرة/83.

[5] – في ن(س): أن لا تعبدون..

[6] – الآية: ﴿فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (8) يَا مُوسَى إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ (9) وَأَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَآهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّى مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ يَا مُوسَى لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ﴾؛ النمل/8 - 10.

[7] – في ن(س): على قسمين.

[8] – في ن(س): أن المفسّرة لا تأتي.

[9] – في ن(س): بعد جملة فيها.

عصاكَ، بقيام قرينةٍ حاليةٍ عليه وهي خفية موسى عليه السلام[1] عندما شاهد من السحرة على أنه جعل على قوله: ﴿بُورِكَ﴾ لزم الفصلُ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه بقوله: ﴿يَا مُوسَى إنّه إنَّا الله العَزِيزُ الحَكِيم﴾، مع أنه لا تعلق له بأحدهما.

الجامع بين الجملتين[2]

قوله: (وكذا المسند في الأولى والمسند في الثانية)؛ يعني: لا باعتبار أحدهما فقط؛ وذلك الجامع بأن يكون الذهن عند معرفة إحدى الجملتين طالباً لمعرفة الأخرى أو قريباً منه من جهة الفعل أو الوهم أو الخيال، سواء كان المسندان[3] ما يجوز اجتماعهما أو يمتنع، قوله: (للمناسبة الظاهرة بين الكتابة والشعر)؛ [148و] لأنَّ الكتابة نظمُ الحروفِ وجمعُها، كما أنَّ الشِّعرَ نظمُ الكلماتِ وجمعُها، قوله: (لتضادِّ الإعطاءِ والمنعِ)؛ يعني: أنَّ المسند إليه فيهما واحدٌ مع المناسبة بين الإعطاءِ والمنعِ في التضاد إلاَّ أنه يجوز الاجتماع بين المسندين في المثال الأول ولا يجوز في الثاني، قوله: (وزيدٌ شاعرٌ وعمروٌ كاتبٌ؛ المسند إليه فيهما متعددٌ[4] مع المناسبة بينهما وبين المسندين فيهما)، قوله: (وزيدٌ طويلٌ وعمروٌ قصيرٌ؛ المسند إليه فيهما أيضاً متعددٌ مع المناسبة بينهما وبين المسندين فيهما[5])؛ إلاَّ أنه يجوز الاجتماع بين المسندين في المثال الأول لا في الثاني، قوله: (أو نحو ذلك)؛ كأن يكونا عالمين أو قاضيين أو جاهلين إلى غير ذلك، بحيث يكون الذهن عند معرفة أحدهما طالباً لمعرفة حُكم الآخر مناسباً للحكم الأول أو قريباً منه، قوله: (بسببٍ من الآخر)؛ أي: له به[6] نوعُ علاقة.

---

[1] – في ن(س): سقط من "موسى عليه السلام" الأولى إلى "موسى عليه السلام" الثانية، أي ما يقارب السطرين.

[2] – ورد العنوان في هامش ن(ف).

[3] – في ن(س): المسند.

[4] – في ن(س): متعذر.

[5] – في ن(س): سقط من "المسندين فيهما" إلى "المسندين فيهما"، أي ما يقارب السطرين.

[6] – في ن(س): أي لديه.

قوله: (وإن اتَّحد المُسندان)؛ "إن" هنا وصلية[1] أي لا يصحُّ[2] العطف مع عدم المناسبة بين المسند إليهما[3] فيهما، وإن كان بين المسندين فيهما مناسبة بل وإن كانا متّحدين أيضاً، قوله: (ولهذا حكموا بامتناع نحو: خُفِّي ضيِّقٌ وخاتَمِي ضيِّقٌ)؛ أي: ولأجل أنه لابد من المناسبة بين المسند إليهما والمسندين صرَّح السَّكاكي بامتناع العطف في نحو: خُفِّي ضيِّقٌ وخاتَمِي ضيِّقٌ؛ لعدم المناسبة بين المسند إليهما وإن كان بين المسندين[4] مناسبةٌ وهي اجتماعهما في مطلق الضَّيِّقيَّة[5] وكذا إذا قلت: زيدٌ طويلٌ والخليفة قصيرٌ؛ اختل الكلام، إذ لا مناسبة بين زيدٍ والخليفة، قوله: (سواء كان بين زيدٍ وعمروٍ مناسبةٌ[6] أو لم يكن)؛ يعني: فإنه لا يجوز العطفُ لأنَّ ذكر الشِّعر أو الطُّول عُقيب ذكر الآخر منهما مستنكرٌ خلاف ذكر الشِّعر أو الكتابة عُقيب الآخر منهما فإنه غير مستنكَرٍ، قوله: (عند المفكرة)؛ أي: التي لها قوة التركيب بين الصور المأخوذة عن الحسن المشترك والمعاني المُدركة بالوهم[7] [148ظ] بعضها مع بعض؛ وهي[8] دائماً لا تسكن نوماً ولا يقظةً وليس من شأنها أن يكون عملها منتظماً، بل النفس تستعملها على أيِّ نظامٍ تريد كذا في الشَّرحِ، والمراد من الاستعمال أن يتصرف[9] بواسطتها في المدركات.

العقل[10]

---

[1] – في ن(ف): وصفية.

[2] – في ن(ف): لا يصلح.

[3] – في ن(س): المسندين فيهما.

[4] – في ن(س): سقط من "والمسندين" إلى "ين المسندين"، أي مقدار سطر كامل.

[5] – في ن(س): مطلق الصيغة.

[6] – في هامش ن(أ) طرّة فيها: في النوع.

[7] – في هامش ن(أ) طرّة فيها: كإدراك الشاة معنى في الذئب ولو لم تعرفه و لم تره قبل ذلك

[8] – في هامش ن(أ): أي الواهمة.

[9] – في ن(س): أن تنصرف.

[10] – ورد العنوان في هامش ن(ف).

قوله: (من جهة العقل)؛ المراد من العقلاء[1]: القوة العاقلة الدَّارِكَة للكلِّيات، والمراد بالجامع العقلي: ما بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين في المفكرة، وليس المراد بالعقلي ما يدركه العقل، قوله: (من غير أن تتأذّى)؛ أي: تصل[2] إليها، قوله: (كإدراك الشَّاة إلخ[3])؛ وهو: أنه مهروبٌ مِن سَبُعٍ، وكإدراك العداوة والصداقة مِن زيدٍ مثلاً، قوله: (يجتمع فيها صور المحسوسات)؛ أي: خيالات المحسوسات الظاهرة واحتجابها، قوله: (وتبقى فيها بعد غيبتها[4] عن الحسن المشترك)؛ أي: وتبقى تلك الصور، أعني: صور المحسوسات فيها، أي: في القوة التي تجمع صور المحسوسات، أعني: القوة الخيالية؛ فمتى التَفَتَ إليها الحِسُّ المشتركُ وَجَدَهَا حاصلةً في خزانة الخيال.

قوله: (ما يمكن إدراكه بإحدى الحواس)؛ يعني: الخمس[5] من البصر، والسمع، والشم، والذوق، واللَّمس، قوله: (وهذا ظاهرٌ إلخ[6])؛ أي: قول السَّكاكي ظاهرٌ في أنه يكفي أن يكون الجامع بين الجملتين الاتحاد بتصور واحدٍ[7] من أجزائها؛ وأراد بالتصور الأمر المتصوّر لأنَّ التّصور لا يمكن الاتحاد فيه، قوله: (غيَّر المُصـــ[8] عبارة السَّكاكي)؛ يعني: لِمَا فيه من إيهامِ غيرِ المقصودِ وعدم الوفاء بالمراد[9]، قوله: (اجتماعهما)؛ أي: اجتماع الجملتين في المفكرة، قوله: (اتحادٌ في التّصور)؛ أراد بالتصور، تصور المفرد الواقع في الجملتين، أي: في تصور المسند إليه أو المسند أو قيدٍ من قيودهما: كالصِّفة أو الحال أو التمييز أو الظرف

---

[1] – في ن(ف): من العقل.

[2] – في ن(س): في غير أن ينادى أي يقبل.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – في ن(س): عليتها، وفي ن(ف): غيبتها.

[5] – جملة: يعني الخمس؛ سقطت من ن(س)، وفي ن(ف): يعني الحس.

[6] – في ن(س): إلى آخره.

[7] – في ن(س) و(ف): متصورٌ مِن أجزائها.

[8] – في ن(س): المُصنِّف.

[9] – جملة: غير المصـــ ... غير المقصور؛ سقطت من ن(س).

وغيرها، قوله: (أو تماثل)؛ أي: أو يكون بينهما تماثلٌ في تصور المسند إليه [149و] نحو: زيدٌ شاعر وعمروٌ كاتبٌ، أو في تصور المسند[1] نحو: زيدٌ أبٌ لبكرٍ وعمروٌ أبٌ لخالدٍ، أو في قيد قيودهما، وحُكم التماثل حُكم الاتحاد، قوله: (فإنَّ العقل لتجريده[2] إلخ)؛ هذا إشارةٌ إلى سبب كون التماثل مما يَقتضي[3] بسببه العقل جمعهما في المفكرة.

قوله: (عن التشخُّصِ[4] في الخارج)؛ وهو: الصفة التي تميِّز الموجود عن كلِّ ما عَدَاهُ، قوله: (يرفع التعدد)؛ أي: يرفع العقل التعدد بين المثالين ويجعلهما متّحدين بأن يعقل ما هيئتهُمَا النوعية المجردة عن التَّشخص[5]، فإنَّ العقل مجرداً لا يُدرك بذاته الجزئي من حيث هو جزئيٌّ بل يجرده عن العوارض المشخِّصَة في الخارج، ويتفرّع[6] منه المعنى الكُلي فيدركه؛ فالمتماثلان إذا جُرِّداَ عن المشخصات صاراَ مُتَّحدين، فيكون حضور أحدهما في المفكِّرة حضور الآخر، قوله: (وإنَّما قال في الخارج)؛ يعني: ولم يقل عن جميع العوارض، قوله: (وهاهنا بحثٌ)؛ أي: في قول من قال: إنَّ لهما[7] جهةً جامعةً بين الجملتين سواءً كان السَّكاكي أو غيره.

الجامع العقلي على أقسام[8]

قوله: (أو تضايفٌ)؛ يعني: أنَّ الجامع العقلي على أقسام الاتحاد في التصور أو التماثل والتَّضايف وغير ذلك، أي: أو يكون بينهما تضايفٌ في تصوُّرِ المسند إليه أو المسند أو قيدٍ من

---

[1] – في ن(س): سقط من "نحو زيدٌ" الأولى إلى "نحو زيد" الثانية.

[2] – في ن(س): ينجز يده.

[3] – في ن(ك): مما يعتقن.

[4] – في هامش ن(أ) طرّة فيها: "أي الطول والقصر، واللون كالبياض والحمرة وغير ذلك"، وفي ن(س): عن الشخص..

[5] – في ن(ف): عن الشخص.

[6] – في ن(س) و(ف): وينتزع.

[7] – في ن(ف): إنَّ التماثل جهةٌ جامعةٌ.

[8] – ورد العنوان في هامش ن(ف).

قيودهما، قوله: (لا يمكن تعقُّلُ كلٍّ منهما إلاَّ بالقياس إلى تعقُّلِ الآخر)؛ يعني: أنَّ التَّضايُفَ بين الشيئين يُوجب اجتماعهما عند العقل إذا تعقَّل أحدهما، فالمضافان أمران وجوديان لا يجتمعان في موضوعٍ واحدٍ من جهةٍ واحدةٍ في زمانٍ واحدٍ، وتكون ماهية أحدهما معقولةً بالقياس إلى الآخر، فحصول كلٍّ منهما في الفكر يستلزم حصول الآخر ضرورةً وهذا معنى الجمع بينهما، قوله: (كما بين العلة والمعلول)؛ فإنَّ العلَّة إنَّما تعقل من حيث هي علة [149ظ] بالنسبة إلى المعلول من حيث هو معلولٌ وبالعكس، قوله: (بالاستقلال أو بواسطة انضمام الغير إليه إلخ[1])؛ أشار بالاستقلال إلى العلَّة التامة وبانضمام الغير إلى العلة الناقصة، وعلى كلٍّ تقديرٍ فالمصدر علَّة؛ سواء كانت قريبة أم بعيدة، فيجوز أن يقال: أبوكَ زيدٌ وابنُكَ عمروٌ، وهذا الشيء[2] علَّةٌ لذلك وذلك معلولٌ لهذا، ومسائل "كتاب سيبويه"[3] أكثرُ ومسائل غيره أقل، قوله: (والأقل والأكثر)؛ فإنَّ الأقل من حيث هو أقلٌّ إنَّما يفضُلُ باعتبار ما هو أكثر منه.

الجامع الوهمي[4]

قوله: (أو وَهمِيٌّ)؛ أي: والجامع بين الشيئين وهمِيٌّ عطفٌ على قوله: (عقلِيٌّ)، والوهم هو: القوة المُدرِكَةُ للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير أن ينادى إليه من طرف الحواس، قوله: (وهو أمر بسببه يختال الوهم إلخ[5])؛ أي: الجامع الوهمي ما بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة وهي التي لها قوة التفصيل والتركيب بين المأخوذة من الحسِّ المشترك والمعاني المُدرَكَة بالوهم بعضها مع بعضٍ كما تقدَّم، قوله: (بأن يكون بين تصويرهما)؛ أي: تصوير السببين[6]، قوله: (يبرزهما)؛ أي: الشيئين، قوله: (في معرض المثلين)؛ وذلك من

---

[1] – في ن(س): إلى آخره.

[2] – في ن(ث): سمي.

[3] – عالم النحو الشهير، وقد سبق التعريف به، وكتابه المسمى "الكتاب" من أشهر الكتاب على الإطلاق في هذا المجال.

[4] – ورد العنوان في هامش ن(ف).

[5] – في ن(س): إلى آخره.

[6] – في ن(ك): أي تصوّر الشيئين.

حيث أنَّ في الصُّفرة شيئاً من بياض[1] البياض؛ وأنهما من نوعٍ واحدٍ، وحكم المثلين حكم المتّحدين كما عرفت، قوله: (زيدَ في أحدهما)؛ أي: في الصُّفرة مثلاً، قوله: (فإنَّ الواهم يتوهم أنَّ الثلاثة من نوع واحد)، يريد أنَّ الجامع بين هذه الثلاثة هو الوهم[2]، ويحكم أنَّ هذه الثلاثة من نوع واحد، قوله: (والعقل يعرف أنها أمور متناسبةٌ)؛ يعني: بخلاف العقل؛ فإنه يعرف أنَّ كلَّ واحدٍ منها من نوعٍ آخَرَ وإنَّما اشتركت في عارضٍ هو: "إشراقُ الدنيا ببهجتها"[3]، على أنَّ ذلك في أبي إسحاقٍ مجازٌ، قوله: (بين أمرين وُجوديَّين)؛ يعني: المتضادان، وهما: الأمران الوجوديان اللَّذان لا يجتمعان في موضوع واحدٍ في زمانٍ واحدٍ من جهةٍ واحدةٍ، ويكونان متعاقبين عليه، [150و] ويكون بينهما غاية الخلاف، ولا تكون ماهية أحدهما مقبولة بالقياس إلى الآخر، قوله: (كالسواد والبياض في المحسوسات)؛ فإنها وأمثالها وإن كانت محسوسة بالحواس الظاهرة إلاَّ أن كون السَّواد يضادُّ البياضَ[4] معنى جوهري لا يدركه إلاَّ الوهم فلذا يصحّ التمثيل بالجامع الوهمي.

قوله: (والحق أنَّ بينهما)؛ أي: بين الإيمان والكفر وتقابل العَدَم والمَلَكة لا تقابل الضِّدين، قوله: (في جميعِ ما عُلِمَ مَجيئُهُ به كالضرورة)؛ أي: بالتصديق بما عُلِمَ مِن الدِّينِ ومِن الشَّرعِ بالضرورة أنه مِن دِينِ محمدٍ ـعليه أفضل الصلاة والسلامـ، كالتَّوحِيدِ والنُّبُوءَةِ والبَعثِ والجَزَاءِ ونحو ذلك، وقولنا: بالضرورة؛ احترازاً عمَّا عُلِمَ بالأدلَّة لأنَّ إنكَارَهُ لا يكون كفراً، قوله: (على ما هو تفسير التصديق في المنطق عند المحققين)؛ يعني: الشيخ قُطب الدِّين الشِّيرازي[5] في "شرح المفتاح" وغيره، أعني: وغيرَ الشَّيخ قُطب الدِّين المذكور، قوله: (عمَّا

---

[1] – في ن(س): شيئاً من البياض.

[2] – في ن(س): هو الحكم.

[3] – يريد الشاهد بيت محمد بن وهيب في مدح المعتصم، وقد ورد في معاهد التنصيص، 215/1؛ وتمامه:
ثَلاَثَةٌ تُشرِقُ الدُّنيَا بِبَهجَتِهَا .... شَمسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسحَاقٍ وَالقَمَر.

[4] – في ن(س): مضاداً للبياض.

[5] – الشِّيرازي (ت: 944 هـ / 1537 م) حبيب الله، المشتهر بملا ميرزا جان الباغنوي الشيرازي الأشعري الشافعيّ: متكلم أصولي منطقي. نسبته إلى (باغنو) محلة بشيراز. كان معاصرا لبلديّه جلال الدين الدواني

مِن شأنه)؛ أي: مِن شأنه أن يكون مؤمناً فلا يقال للحائط وغيره مِن الجمادات: كافراً، ولا للحيوانات العُجمِ: كافرٌ، لأنها ليس من شأنها أن تتصف بالإيمان، قوله: (فيكون وجودياً إلخ[1])؛ وحينئذٍ يصحُّ تمثيل المصـــ[2] بهما للمتضادين، أي: بالمذكورات، يعني: بالسَّواد والبياض والإيمان والكُفر، قوله: (فأمثال ذلك يُعدُّ من التضاد إلخ[3])؛ فالأسود والأبيض مثلاً متضادان باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين وإلاَّ فهُمَا لا يتواردان على المحل أصلاً، فكيف يتضادان وذلك لأنَّ الأسود مثلاً هو المحل مع السَّواد، والمحل مع السَّواد ليس يُعرض، ويسمى هذا النوع من التضاد: "التضاد المشهور".

التضاد المشهور[4]

قوله: (أو شبه تضاد)؛ أي: أو يكون بين تصوُّريهمَا شبهُ تضادٍ، قوله: (وليسا متضادين لعدم تواردهما إلخ[5])؛ يريد أنَّ السماء والأرض لَمَّا لم يتعاقبا على موضوعٍ أصلاً لم يكونا متضادَّين، قوله: (لا من قبيل الأسود والأبيض إلخ[6])؛ [150ظ] إشارةٌ إلى سؤالٍ وجوابٍ يرد هاهنا[7]:

(المتوفى سنة 918) وصنف (حاشية/مخ) على رسالة الدواني (إثبات الواجب القديم) و(حاشية/مخ) على (شرح حكمة العين) في الإلهيات والطبيعيات، للقزويني، و(حاشية على شرح العضد /مخ)؛ ومن كتبه (نموذج الفنون) و(الردود والنقود) علقه على (شرح المختصر العضدي) في الأصول و(تعريف العلم/مخ) رسالة في الهند، و(حاشية على إثبات الوجود/مخ) في بغداد، و(حواش في المنطق والمعاني والبيان)، قالوا عنه: وكان آية في توقد الذكاء؛ الزركلي، الأعلام، ج2، ص167

[1] – في ن(س): إلى آخره.

[2] – في ن(س): المصنّف.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – ورد العنوان في هامش ن(ف).

[5] – في ن(س): إلى آخره.

[6] – في ن(س): إلى آخره.

[7] – في ن(س): سقط للكلمة.

– أمَّا السؤال فهو أن يقال: جعل الأبيض والأسود من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين فلم لم يجعل نحو السماء والأرض أيضاً من هذا القبيل بهذا الاعتبار؟

– وأمَّا الجواب فهو أن يقال: ليسا من قبيل الأسود والأبيض، لأنَّ القبيل المتضادين في نحو: الأسود والأبيض جزء من مفهومهما، لأنَّ الأسود شيءٌ له السواد، والأبيض شيءٌ له البياض، بخلاف السماء والأرض فإنَّ الوصفين المتضادين فيهما وهما الارتفاع والانحطاط لازمان لهما وليسا بداخلين في مفهوميهما[1].

قوله: (فيما يعمُّ المحسوسات والمعقولات)؛ الأول والثاني مثالٌ شاملٌ للمحسوسات كما في المعدودات المحسوسة، والمعقولات كما في العقود العشرة[2]، قوله: (باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما)؛ الأول والثاني غير متضادين لأنهما عبارة عن المحلين الموصوفين بالأوليّة والثانوية، وهما لا يمكن اجتماعهما لأنَّ كون الشَّيء الواحدِ سابقاً على الغير ولا يكون مسبوقاً بالغير، وكونه مسبوقاً بالغير في حالةٍ واحدةٍ محالٌ[3]، قوله: (ولم يجعلا متضادين)؛ يعني ولم يجعل الأول والثاني متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين وهما الأولية والثانوية، ويسمى هذا التضاد: تضاداً مشهوراً كما في الأسود والأبيض لأنه قد يشترط إلخ[4].

قوله: (مع أنَّ العدم معتبرٌ في مفهوم الأول)؛ يعني: أنَّ الأول والثاني لا يكونان متضادين عند من يشترط ذلك[5]، أمَّا عند من يشترط فظاهرٌ؛ لأنَّ مخالفة الثالث والرابع فما فوقهما للأول أكثر من مخالفة الثاني له، وأمَّا عند من لم يشترط أن يكون بينهما غاية الخلاف فيمتنع أيضاً جعلهما من المتضادين، لكن لا مِن هذه الحيثية بل مِن حيثيةٍ أخرى وهي: كون

---

[1] – في ن(س): سقط من "الوصفين" إلى "في مفهوميهما" .

[2] – في ن(س): سقط من "قوله:فيما يعم المحسوسات.." إلى "..العقود العشرة".

[3] – في ن(س): سقط للفظة محال.

[4] – في ن(س): إلى آخره.

[5] – في ن(س): سقط أثناء النسخ بمقدار ورقة كاملة.

مفهوم الأول معتبرٌ فيه العدم [151و] حيث قيل فيه: ولا يكون مسبوقاً بالغير، فلا يكون وجودياً وإذا لم يكن وجودياً فلا يكون ضدّاً لغيره؛ لِما علم مِن أنَّ الضّدين هما الأمران الوجوديان إلخ.

قوله: (يُنزلهما)؛ أي: التضاد وشبه التضاد، قوله: (في أنه لا يحضره)؛ أي: لا يحضر الوهم أحدُ المتضادين إلخ، قوله: (إلاّ ويحضره الآخر)؛ أي: لأجل التنزيل تجد الضِّدَّ كالسَّواد مثلاً أقرب إلخ، قوله: (مع الضِّد كالبياض)، قوله: (يتعقَّل[1] كلٌّ منهما)؛ أي: كلّ من الضدين بدون تعقُّل[2] الآخر، وليس عنده، أي[3]: العقل ما يقتضي اجتماعهما في المفكرة.

الجامع الخيالي[4]

قوله: (أو خياليٌ)؛ عطفٌ على وهميّ، والجامع بينهما خياليٌ، قوله: (بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما إلخ[5])؛ يعني: وإن كان العقل من حيث الذات لا يقتضي ذلك، قوله: (أن يكون بين تصوريهما إلخ[6])؛ أي: بين الشيئين المتصوّرين، قوله: (سابقٌ على العطف)؛ أي: على التكلم بالعطف لأجل أسبابٍ مختلفةٍ في الخارج مؤدّيةٍ إلى ذلك التَّقارن في الخيال بسبب وصوله من الخارج، لأنَّ المحسوسات إذا كانت حاضرةً انطبعت صورها في الحواس ثم يوجد مثل تلك الصور في الحس المشترك، ثم يوجد في الخيال إذا ما غابت المحسوسات انمحت تلك الصور عن الحواس الظاهرة لكنها تكون باقيةً في الخيال، فإذا أخذ الحسُّ المشترك في مطالعة تلك الصور المخزونة في الخيال صارت تلك الصور متخيّلة بالعقل قبل قول المُصـــ[7] في الوعي بين تصويرهما شبه تماثلٍ أو تضادٍ، وفي الخيالي بين تصويرها تقارنٌ فيهِ نظر، لأنَّ التضاد

---

[1] – في ن(ف): يتعلّق.

[2] – في ن(ف): تعلّق.

[3] – في ن(ف): عندي.

[4] – ورد العنوان في هامش ن(ف).

[5] – في ن(س): إلى آخره.

[6] – في ن(س): إلى آخره.

[7] – في ن(س): المُصنِّف.

إنَّما هو بين نفس السَّواد والبياض، أي: بين تصوّريهما وهو العلم بهما، وكذا التقارن[1]: إنَّما هو بين نفس المتصور[2]، فيجب أن يريد بتصوريهما مفهوميهما ليكون له وجهُ صِحَّة.

قوله: (ولذلك)؛ أي: ولذلك الاختلاف في الأسباب، فكم من صورةٍ لا انفكاك بينها، أي: متلازمةٍ لا ينفك بعضها من بعض، إمَّا: لجودة ذلك الخيال، أو لكثرة إلفِ الخيال إياها[3]، [151ظ] قوله: (وكم من صورةٍ لا تغيب عن خيالٍ كصورة محبوب زيدٍ مثلاً في خياله)؛ وهذا مثالٌ للوضوح.

وحاصلُهُ: فمن صاب صنعة[4] يشاهد فيها أشياء مخصوصة مرة بعد أخرى بحيث لا يفارق مشاهدتها في أكثر أوقاته وأغلب أحواله كانت صور تلك الأشياء مقارنة في خياله واضحة لا في خيال غيره.

لصاحب علم المعاني فضل احتياجٍ إلى معرفة الجامع[5]

قوله: (فضل احتياجٍ)؛ أي: زيادة احتياجٍ في معرفة الفصل والوصل؛ إلى معرفة أنواع الجامع بين الجملتين، قوله: (معظم أبوابه)؛ أي: أبواب علم المعاني، قوله: (على مجرى الإلفِ والعادة)؛ أي: كثيرٌ متعددٌ مختلفٌ ليس له ضابطة تحصره[6] بل هو بحسب[7] ما يألفه الإنسان ويعتاده، وانعقاد[8] الأسباب في استيداع الصور الجزئية[9] في خزانة الخيال.

---

[1] – في ن(س): التفاوت.

[2] – في ن(س): بيت تعيّن التصوّر، وفي ن(ف): بين نفس الصّور.

[3] – في ن(س) مضاف: "وهذا مثال للترتيب، قوله: لا يجتمع أصلا إما لضعف ذلك الخيال أو لقلة ألف الخيال إياها".

[4] – في ن(س): صاحب صفة، وفي ن(ف): صاحب صنعةً.

[5] – ورد العنوان في هامش ن(ف).

[6] – في ن(س): ضابط يحصره

[7] – في ن(س): سقط للكلمة.

[8] – في ن(س): وانتفاء.

[9] – في ن(س): الأسباب في الأبنية إلى آخره الصور الخبرية..

مما يفوته الحصر أي لا يمكن حصره[1]

قوله: (مما يفوته الحصر)؛ أي: لا يمكن حصرُهُ، قوله: (فظهر أن ليس المراد إلخ[2])؛ أي: وقد ظهر مما ذكرنا وهو قوله: (المراد بالجامع؛ العقلي: أمرٌ بسببِهِ يقتضي العقل اجتماعهما في المفكرة، والوهميُّ[3]: وهو أمرٌ بسببِهِ يحتال الوهم في اجتماعهما في المفكرة، والخيالي: وهو أمرٌ بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة)، قوله: (إنَّ ليس المراد بالجامع ما يدرك بالعقل إلخ[4])؛ أي: وإن كان ذلك هو المتبادر من اللفظ لِمَا يُشار إليه من قوله: (لأنَّ التضاد وشبهه إلخ[5])؛ يعني: لو كان المراد من الوهميِّ ما يُدرك بالوهم لم يصح التمثيل له بالتضاد، وشبهه ليستا[6] من المعاني التي يدركها الوهم، يعني: لأنَّ التضاد وشبهه معانٍ كلِّية فيكون المُدرك لها هو العقل دون الوهم فإنه لا يدرك إلاَّ المعاني الجزئية، قوله: (وكذا التقارن في الخيال)؛ يعني: وكذلك أيضاً لو كان المراد بالخيالي ما يدرك بالخيال لأشكل عليه، قوله: (بأن يكون تصورهم تقارنٌ في الخيال)؛ لأنَّ التقارن معنىً معقولٌ ليس من الصور التي تجتمع في الخيال حتى تُدرك بالخيال، قوله: (وقد خَفِيَ هذا على كثيرٍ من الناس)؛ يعني: أنَّ بعضهم لَمَّا لم يعرف أن ليس المراد من العقلي والوهمي والخيالي [152و] ما يُدرك بالعقل والوهمي والخيالي ما يُدرك بالعقل، والوهم والخيال أشكل عليه التمثيل فاعترض أولاً بأنَّ السَّواد والبياض مثلاً محسوسان فكيف يصحُّ أن يُجعلاَ مِن الوهميات مع أنَّ الوهم لا يُدرك المحسوسات بل إنَّما يدرك المعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير أن ينادى إليها من طرف الحواس كإدراك صداقة زيدٍ وعداوَةِ عمروٍ.

---

[1] – ورد العنوان في هامش ن(ف).

[2] – في ن(س): إلى آخره.

[3] – في ن(س): والخيال.

[4] – في ن(س): إلى آخره.

[5] – في ن(س): إلى آخره.

[6] – في ن(س): سقطت لفظة "ليستا".

قوله: (وأجابوا بأنَّ الجامع إلخ[1])؛ أي: وأجاب المعترض ثانياً: بأنَّ الجامع كون كلٍّ منهما مضاداً[2] للآخر إلخ[3]، وفيه نظر لأنه متبوعٌ[4]، أي: وهذا الجواب فاسدٌ لأنا لا نسلم إذ تضاد السَّواد والبياض معنىً جزئي فيه بل هو كلِّي، وإن أراد أنَّ تضاد هذا السَّواد لهذا البياض إلخ[5]، قوله: (في أنَّها)؛ أي: التماثل والتَّضايُفِ وشِبهُهُما، قوله: (إن أُضيفت إلى الكلِّيات)؛ كقولنا: تضاد السَّواد للبياض، فإنَّ السَّواد الذي أضيف إليه التضاد أمرٌ كلّي فيكون التَّضاد أيضاً كذلك في قوله: (وإن أضيفت إلى الجزئيات كانت جزئيةً)؛ كقولنا: تضاد هذا السَّواد لهذا البياض؛ فإنَّ هذا السواد الذي أضيف إليه التضاد أمرٌ جزئي، لأنه مُشارٌ إليه وكل مشارٍ إليه جزئي، فيكون التضاد المضاف إليه جزئياً، فكيف يصحُّ جعلُ بعضها على الإطلاق عقلياً وبعضها وهمياً، فليس هذا إلاَّ تحكُّمٌ محضٌ؟ قوله: (وظاهرٌ أنه ليس بصورة ترسم في الخيال)؛ أي: لو كان الخيالي بمعنى ما يُدرك بالخيال، فظاهر أن ليس تقارن صورة مرتسمةٌ فيه، قوله: (باعتبار مفردٍ من مفرداتهما)؛ يعني: مثل الاتحاد في المُخبر عنه أو في الخبر أو في قيدٍ من قيودهما، وفسادُهُ ظاهرٌ للقطع بامتناع العطف، في نحو: هَزَمَ الأميرُ الجيشَ يَومَ الجُمُعة وخَاطَ زَيدٌ ثَوبَهُ فِيهِ؛ لأنه وإن حصلت المناسبة باتحاد الظرف لكن لا مناسبة بين زيدٍ والأمير، قوله: (ونحو: الشَّمسُ ومرَّارة الأرنب وألفُ بادنجانةٍ، محدثةٌ)؛ لأنها وإن اشتركت في كونها محدثةً لكن لا مناسبة بين كلٍّ منها والآخر. [152ظ]

قوله: (في بيان الجامع)؛ أي: ما يصدق عليه أنه جامعٌ بين الجملتين، قوله: (وقد صرَّح فيه)؛ أي: في ذلك الموضع المتعرّض إليه[6]، قوله: (سهوٌ منه)؛ أي: من السَّكاكي

---

[1] – في ن(س): إلى آخره.

[2] – في ن(س): مضافا.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – في ن(س): لأنه ممنوع.

[5] – في ن(س): إلى آخره.

[6] – في ن(س): سقط للجملة، وفي ن(ف): المفوّض إليه، وفي ن(ك): المعوض.

لإشعار[1] كلامه بأنه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفردٍ من مفرداتهما، قوله: (وأراد إصلاحه)؛ أي: وأراد المُصـــ[2] إصلاح كلام السَّكاكي، قوله: (فذكر مكان الجملتين الشيئين لأنهما أعم)، قوله: (فوقع الخلل في قوله، أي: في قول المُصـــ[3] الوهمي إلخ).

قوله[4]: (فلابد من تأويل كلام المُصـــ[5] بأن يراد بتصويرهما مفهوميهما[6] حتى يكون له وجهُ صحَّةٍ)؛ فمفهوم البياض لونٌ مفرق للبصر، ومفهوم السواد لونٌ قابضٌ[7] للبصر، قوله: (مع أنَّ ظاهر عبارته، يعني: قوله في التصوّر يُمنع من الحمل على ما ذكرهما[8] السَّكاكي)، قوله: (ومن محسنات الوصل)؛ أي: وصل إحدى الجملتين بالأخرى بالعطف، قوله: (في الاسمية)؛ أي: بأن يكونا اسميتين، قوله: (والفعلية)؛ أي: بأن يكونا فعليتين.

قوله: (في الماضي)؛ أي: بأن يكون فعلاهما ماضيين(9)، قوله: (والمضارعة)؛ أي: بأن يكون فعلاهما مضارعين، قوله: (وإذا أردت مجرّد الإخبار من غير تعرُّضٍ(10) للتجدد في احديهما(11) والثبوت في الأخرى)؛ أي: إنَّما يحسن رعاية التناسب إذا كان المراد بالإخبار في كلٍّ واحدةٍ من الجملتين مجرد النسبة بدون التعرض بقيدٍ زائدٍ نحو: التجدّد والثبوت، وغير

---

[1] – في ن(س): لإسكار.

[2] – في ن(س): المصنِّف.

[3] – في ن(س): المصنِّف.

[4] – في ن(س): سقطت لفظة: قوله.

[5] – في ن(س): المصنِّف.

[6] – في ن(س): بتصورهما مفهومهما.

[7] – في ن(ك): قائض.

[8] – في ن(س): ما ذكره، وفي ن(ف): ما ذكر.

[9] – في ن(س): بأن يكونا ماضيتين.

[10] – في ن(ف): تعريض.

[11] – في ن(س) و(ف): في إحداهما.

ذلك من القيود الزائدة على مجرّد الإخبار، لأنَّ التناسب اللفظي مطلوبٌ عندهم ولا مانع من رعايته، فيحسُنُ رعايته في الجامع المذكور من مجوِّزات العطف والتناسب من محسناته، قوله: (قلتُ: قَامَ زيدٌ وقَعَدَ عمرٌو)؛ يعني: والقول[1]: قام زيدٌ وعمرٌو قاعدٌ ولا عكسه، وقوله: (وكذا زيدٌ قائمٌ)؛ أي: وكذا القول في تناسب الاسميتين: زيدٌ قائمٌ وعمرٌو قاعدٌ إلا بمانع، يعني: لا يعدل عن هذا التناسب المذكور وهو التناسب اللفظي إلا لمانعٍ يمنع من رعايته، فإنه حينئذٍ لا يراعي التناسب لأنَّ رعاية المعنى أولى من رعاية اللَّفظ، [153و] قوله: (مثل أن يراد بإحديهما[2] التجدّد[3] وبالأخرى الثّبوت)؛ وذلك كما إذا كان زيدٌ وعمرٌو قاعدين ثم قام زيدٌ دون عمروٍ فيجب أن تقول: قَامَ زَيدٌ وعَمروٌ قَاعِدٌ بعدُ، لأنه:

– إذا كان المراد مجرّد النسبة كان المقصود حاصلاً في ضمن رعاية التناسب فيحسن رعايته.

– أمَّا إذا قصد معنى زائد كما ذكرنا فلا يحصل ذلك في ضمن رعاية التناسب، فيجب ترك التناسب[4] لئلاَّ يفوت المقصود.

قوله: (أو يراد في أحدهما المضيّ[5] وفي الأخرى المضارعة)؛ يعني: وكما إذا أريد بفعل ماضٍ مجرّد المضيّ وبآخر حكاية الحال الماضية[6]؛ فإنه حينئذٍ يجوز عطف الماضي والمضارع على الآخر ــعلى ما سيجيء إن شاء الله تعالىــ أو يُراد بإحداهما الماضي وبالأخرى المضارع

---

[1] – في ن(س): ولا نقول، وفي ن(ف): ولا تقول.

[2] – في ن(س) و(ف): بإحداهما.

[3] – في ن(ث): التجرّد.

[4] – في ن(س): سقط من "رعاية التناسب" إلى "ترك التناسب".

[5] – في ن(س): المعنى.

[6] – في ن(س): الكائنة.

مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللهِ﴾[1]، وقوله:﴿فَرِيقًا كَذَّبتُم وَفَرِيقًا تَقتُلُون﴾[2].

قوله: (أو يُراد من أحدهما الإطلاق وفي الأخرى التقييد بالشرط)؛ يعني مثل: أكرمتُ زيداً وإن جئتَني أكرمتُكَ؛ فإنَّ الأولى وهي: أكرمتُ زيداً، قُصد فيها الإطلاق، والثانية وهي: أكرمتُكَ، قُصد بها التقييد بالشرط[3] وهو حصول المجيء، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَولاَ أُنزِلَ عَلَيهِ مَلَكٌ﴾[4]، فإنَّ جملة ﴿قَالُوا﴾ إلخ[5] مطلقةٌ، وجملة الجزاء أعني قوله: ﴿لَقُضِيَ الأمرُ﴾[6] مقيّدةٌ بالشَّرط، وهو قوله: ﴿وَلَو أنزِلنَا عَلَيه مَلَكًا﴾، قوله: (فعندي أنَّ قوله: ﴿وَلاَ يَستَقدِمُونَ﴾[7]).

حاصلُهُ: أنَّ هذه عند الشَّـــ[8] من هذا القبيل، أعني قصد الإطلاق في إحدى الجملتين والتقييد بالشرط في الأخرى، لأنه جعل قوله: ﴿وَلاَ يَستَقدِمُونَ﴾ غير داخلٍ في حيِّزِ الشَّرط، بل جعله معطوفاً على الشرط نفسه، فتكون المعطوفة عليها مقيَّدةً والمعطوفة مطلقةً، وعند

---

[1] – الآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾؛ الحج/25.

[2] – في ن(س): سقط للآية. والآية: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَقَفَّيْنَا مِنْ بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾؛ البقرة/87.

[3] – في ن(أ): سقط للجملة "قصد فيها الإطلاق، والثانية وهي أكرمتك"..

[4] – الآية: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكًا لَقُضِيَ الْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنْظَرُونَ﴾؛ الأنعام/8.

[5] – في ن(س): إلى آخره.

[6] – الآية السابقة: الأنعام/8.

[7] – الآية: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ إِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾؛ يونس/49.

[8] – في ن(س): الشَّارح.

غيره ليس مما نحن بصدَدِهِ، لأنَّ قوله: ﴿وَلاَ يَستَقدِمُونَ﴾ عطفٌ على الجزاء، أعني ﴿لاَ يَستَأخِرُونَ﴾، والمعطوف على الجزاء جزاء، فيكون الكلام جملةً واحدة.

تَذنيبٌ: وهو مبحث الحال[1]

قوله: (شبّه به)؛ ذكر بحث الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبغير الواو أخرى بالتَّذنيب[2] [153ظ] وهو: جعلُ الشَّيء ذُنابَةً للشَّيءِ[3]؛ فكان هذا تتميمٌ لباب الفصل والوصل وتكميلٌ له، قوله: (المستقلة[4])؛ وهي: الدَّالة على الحدوث والتجدُّد[5]، قوله: (كما يقال: الأصل في الكلام الحقيقة)؛ يعني: أنَّ لفظ الأصل يُطلق على معانيَ كالقواعد والضوابط والكثير الغالب والراجح وغير ذلك، قوله: (عن المؤكدة المقررة لمضمون الجملة)؛ أي: المحققة[6] لمفهوم الجملة السابقة، وقيل: التي تكون مُقررة لمضمون جملة اسمية فإنها لا تكون بالواو أصلاً، كقولك: (هو الحق لا شبهة فيه[7])، لكمال الاتصال والاتحاد بينها وبين ما قبلها لكونها مقررة لمضمون ما قبلها، قوله: (لأنها)؛ أي: لأنَّ الحال وإن كانت في الأصل فُضلةً[8] يتم الكلام بدونها[9]، قوله: (كالخبر بالنسبة إلى المبتدأ)؛ يعني: من حيث أنه يثبت بالحال المعنى لذي الحال، كما تثبت بالخبر المعنى للمبتدأ، فإن قولك: جَاءَ زيدٌ راكباً إلخ، قوله: (على

---

1 – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

2 – في ن(س): بالدّنيب، وفي ن(ك): الدّنيب.

3 – في ن(ف): ذَنابةً لشيءٍ.

4 – في ن(ف): المنتقلة.

5 – في ن(ث): والتجرّد.

6 – في ن(س) و(ك): المختصة.

7 – في ن(س): مضاف: قيل.

8 – في ن(ف): اللفظ.

9 – في ن(ث): في اللفظ بينهما.

سبيل التبعيّة)؛ أي: إنَّما يحصل في ضمن غيره، فإنَّ الركوب في: جَاءَ زَيدٌ راكباً؛ محكومٌ به[1] على زيدٍ، لكن بالتبعيّة، فإنّك لم تجرِّد الإخبار فيه لإثبات الركوب بل أثبت المجيء أوّلاً، ثم وَصَلتَ به الركوب بخلاف قولك: زَيدٌ رَاكِبٌ، فإنَّكَ جَرَّدت الإخبار فيه لإثبات الركوب؛ وإذا كان الحال كالخبر من حيث المعنى؛ وميلُ البلغاء في الأكثر إلى المعاني فلا تدخل الواو بين الحال وصاحبها كما لا تدخل بين المبتدأ والخبر.

قوله: (كالنعت بالنسبة للمنعوت[2])؛ يعني: فلا تدخلها الواو كما لا تدخل النعت، قوله: (بل مجرّد اتصاف[3] المنعوت به[4])؛ لأنَّ المقصود منه بيان حصول هذا الوصف لذات الموصوف من غير نظرٍ إلى كونه مباشراً للفعل أو غير مباشرٍ له، ولهذا جاز أن يقع[5] نحو: الأبيضُ والأسود من الصفات اللاَّزمة نعتاً لا حالاً، قوله: (كالخبر في باب كان)؛ يعني: كقول الحماسيِّ[6]:

فَلَمَّا أصبَحَ الشَّرُ فأمسَى وهو عُريان[7]

وكقول كعب بن زهير:

صَافٍ بِأبطَحَ أضحَى وَهُوَ مَشمُولُ[8]

---

1 – في ن(س): تجزم به.

2 – في ن(ف): إلى المنعوت.

3 – في ن(س): انتصاب، وفي ن(ك): اتصاف.

4 – في ن(ث): منه.

5 – في ن(س): أن يصحَّ.

6 – في ن(س): الحامد، والراجح ما أثبت في المتن، لأنه المقصود شاعر من شعراء الحماسة.

7 – بيت الشاعر الفِند الزِّماني: لم أجده تتمته في كتب الشعر والأدب.

8 – بيت كعب بن زهير، ورد في "نهاية الأرب"، 304/16؛ وتمامه: شُجَّت بِذِي شبِمٍ من ماءِ محنيةٍ .... صافٍ بأبطحَ أضحى وهو مشمولُ.

قوله: (والجملة الوصفية المصدَّرة بالواو كقوله تعالى: ﴿سَبعَةٌ وَثَامِنُهُم كَلبُهُم﴾[1]، وكقوله: ﴿أَو كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَريَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ﴾[2])؛ [154و] فإنَّ الجملة عند صاحب "الكشَّاف" صفةٌ لقريةٍ لا حالٌ منها[3]؛ لأنَّها نكرةٌ محضة، قوله: (فعلى سبيل التشبيه والإلحاق بالحال)؛ يعني: أنَّ مثل ذلك مما ورد على خلاف الأصل تشبيهاً بالحال، قوله: (مستقلَّة بالإفادة من غير أن تتوقف إلخ[4])؛ لاسيما إذا كان ما قبلها أيضاً مستقلَّة، قوله: (بل متوقِّفةً على التعليق[5] بكلامٍ سابقٍ إلخ[6])؛ لِمَا مرَّ مِن أنَّك لا تقصد بالحال إثبات الحُكم ابتداءً، بل تُثبتُ[7] أولاً حُكماً ثم تُوصلُ به الحال وتجعلُهَا من صلته ليثبت على سبيل التَّبَعِ لهُ، قوله: (فتحتاج الجملة الواقعة حالاً)؛ يعني: بسبب كونها مستقلَّةً من حيث هي جملة، قوله: (والخبر والنعت سواءً كانا مفردين أو جملتين)؛ نحو: جَاءَ زَيدٌ رَاكباً وزَيدٌ رَاكِبٌ أو يركبُ، ونحو: زيدٌ الرَّاكب جاء، ورجلٌ يركبُ جاءَ، فإنه اقتصر في كلٍّ واحدٍ منها على مجرد الضمير، قوله: (ليحصل الارتباط)؛ نحو: جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ، أو ما يتكلم به عمرٌو أو قد يخرج

---

[1] – الآية: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾؛ الكهف/22.

[2] – الآية: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَلْ لَبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾؛ البقرة/259.

[3] – الزَّمخشري، الكشاف، 343/3.

[4] – في ن(س): إلى آخره.

[5] – في ن(س): متوقعة على التكليف.

[6] – في ن(س): إلى آخره.

[7] – في ن(س): بل متَّصف.

عمرٌو أو مَا[1] خَرجَ، قوله: (فلا يجوز: خرجتُ زيدٌ قائمٌ، لئلاَّ يصير منقطعة عنه فيبقى الكلام مفتلتاً[2]).

قوله: (يجوز ذلك فيها)؛ أي: يجوز ارتباطها بالواو وبما وقعت حالاً، وما لا يجوز فيه ذلك، قوله: (عن ضمير ما؛ فـــ"ما" عبارة عن صاحب الحال)؛ أعني: ما يصحّ مَجيء الحال منه، قوله: (وذلك بأن يكون إشارة إلى بيان ما ينتصب عنه الحال)، قوله: (معرَّفاً إلخ[3])؛ أي: كل واحد من الفاعل والمفعول الذي يجوز أن ينتصب عنه الحال، قوله: (فإنه لا يجوز)؛ أي: أن[4] ينتصب عنه حال ثلاثة أشياء يمتنع مجيء الحال عنها عند جمهور النحاة: النكرة المحضة، أعني: التي لم تُخصَّص بوصفٍ ولا غيره؛ والمبتدأ والخبر مطلقاً، أعني: سواءً كان معرفةً أو نكرةً، ومما ورد مِمَّا يُوهِمُ خلافَ ذلك فهو مؤوَّلٌ، فنحو قوله تعالى: ﴿وَهَذَا بَعلِي شَيخًا﴾[5]، في معنى أشيرُ إلى بعلي، فيكون ﴿شَيخًا﴾ حالٌ من المفعولِ في المعنى، وجوَّزَ سيبويه مَجيءَ الحال من المبتدأ، قوله: (وإنَّما لم يقل عن ضمير صاحب الحال)؛ يعني: بَدَلَ قوله (عن ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه حالٌ مع أنه أخصَرُ)، [154ظ] قوله: (لأنَّ قوله[6]: كلّ جملةٍ مبتدأ خبره)، قوله: (يصحُّ أن تَقَعَ إلخ[7])؛ يعني: وما بينهما من قوله: (خالية عن ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه حَالَ قيودٍ في المبتدأ)؛ فلو قال: "كلّ جملةٍ خاليةٍ عن ضمير صاحب الحال يجوز أن تقع حالاً عنه بالواو"؛ لكان معناه ذلك؛ هكذا كلُّ جملةٍ وقَعَت حالاً وهي خالية عن ضمير ذي الحال يصِحُّ أن تقع حالاً عنه بالواو؛ ولا يخفى فساده، لأنَّ المراد بيان وجوب

---

[1] – في ن(س): أو أنه.

[2] – في ن(س): معلقا، وفي ن(ف): مفلتاً.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – جملة: "قوله: فإنه لا يجوز أن"، سقطت من ن(س).

[5] – الآية: ﴿قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾؛ هود/72.

[6] – في ن(ك): سقط قدره كلمتين.

[7] – في ن(س): إلى آخره.

الواو مع هذه الجملة، أعني: الخالية عن ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه حالٌ إذا وقعت حالاً، وقبل وقوعها حالاً لم يصحَّ إطلاق صاحب الحال عليه[1]، أي: على مَا إلاَّ على سبيل المجاز الأول، قوله: (ليدخل فيه الجملة الخالية من الضمير المصدَّرَة إلخ[2])، قوله: (يعني: لأنَّ ذلك الاسم مما لا يجوز أن تقع تلك الجملة حالاً عنه)، لكنه مما يجوز أن ينتصب عنه حالٌ في الجملة، وحينئذٍ يكون قوله: (كلّ جملةٍ خاليةٍ عن ضمير "ما" يجوز أن ينتصب عنه حالٌ مَتناً ولا للمصدَّرة بالمضارع الخالية عن الضمير المذكور بالمضارع المثبت فإنَّها لا تصحُّ أن تقع حالاً إن كانت بالواو).

قوله[3]: (يجب أن تكون بالضمير فقط)؛ لامتناع تقدير[4] المضارع المثبت بالواو، قوله[5]: (ولا يخفى أنَّ المراد إلخ[6])؛ هذا الكلام كالتخصيص لعموم ما شملته عبارة المُصـــ[7]، أعني قوله: (كلّ جملةٍ إلخ[8])؛ لأنه شاملٌ للجملة الإنشائية، وهي: لا تصحُّ أن تقع حالاً، سواءً كانت مع الواو أو بدونها، وما ذلك[9] إلاَّ لأنَّ الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال، فيجب أن تكون مما يقصد فيه الدلالة على حصول مضمونه وهي الخبريّة دون الإنشائية، قوله: (أي: وإن لم تخل الجملة الحالية عن ضمير

---

[1] – في ن(س): عنه، وفي ن(ف): عليها.

[2] – في ن(س): إلى آخره.

[3] – في ن(س): لفظة "قوله"، سقطت من هذا الموضع.

[4] – في ن(ف): تصدير.

[5] – في ن(س): لفظة "قوله"، سقطت من هذا الموضع أيضا.

[6] – في ن(س): إلى آخره.

[7] – في ن(س): المصنِّف.

[8] – في ن(س): إلى آخره.

[9] – في ن(س): وماذا إلاّ..

صاحبها[1])؛ أي: وإن لم تخل الجملة التي تقع حالاً عن ضمير صاحبها؛ فإمَّا أن تكون: فعليةً أو اسميةً؛ والفعلية: إمَّا أن يكون فعلها مضارعاً أو ماضياً، والمضارع: إمّا أن يكون مثبتاً أو منفيّاً؛ فبعض هذه الأقسام يجب فيه الواو وبعضها يمتنع، [155و] وبعضها يستوي فيه الأمران، وبعضها يترجَّحُ فيه أحدُهُما، فأشار إلى تفصيل ذلك[2] وبيان أسبابِهِ بقوله: وإن كانت فعليةً إلخ[3].

قوله: (امتنع دخولها)؛ أي: دخول الواو فيه ويجب الاكتفاءُ بالضمير، قوله: (﴿وَلاَ تَمنُنْ تَستَكْثِرْ﴾[4])؛ فإنّ قوله: ﴿تَستَكثِر﴾[5] مرفوعٌ لفظاً ومنصوب المحل على الحالية[6] من فاعل ﴿تَمنُن﴾، أي: لا تُعطِ النعمة مستكثراً[7]، أي: طالباً أكثر مَا أعطيت، قوله: (أي: لا تُعطِ حَالَ كونَكَ تعدُّ ما تُعطِيهِ كثيراً)؛ لأنَّ المنَّ بالعطاء استكثارٌ للعطاء[8]، قوله: (لعراقة المفرد في الإعراب)؛ أي: لأصالته فيه دون الجملة؛ فإنها إنَّما يَمسُّها[9] الإعراب بسبب وقوعها موقع المفرد، قوله: (والهيئة معنى قائم بالغير، والأصل فيما يقوم بالغير هو الوجودِيُّ)؛ إذ العَدمِيُّ لا يحتاجُ إلى محلٍّ يقوم به إلاّ نادراً كالعمى، وهذا معنى الصفة، قوله: (غير ثابتةٍ)؛ أي: غير مستمرَّةٍ، قوله: (مقارَنٌ)؛ أي: ذلك الحصول لَمَّا جعلت الحال قيداً له وهو العامل، قوله: (فيمتنع الواو فيه)؛ أي: في المضارع المثبت الواقع حالاً الغير الحال عن الضمير

---

[1] – في ن(س) و(ك): جملة "قوله:...إلى.. صاحبها" ساقطة.

[2] – في ن(س): جملة "فيه الأمران.. إلى ..تفصيل ذلك"، ساقطة أيضا.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – الآية: ﴿وَلاَ تَمنُنْ تَستَكْثِرْ﴾؛ المدثر/6.

[5] – في ن(س): جملة "فإن قوله: تستكثر"، ساقطة.

[6] – في ن(ف): ومنصب المحلّ على الحال، وفي ن(ث): على الحال.

[7] – في ن(س): لفظة "مستكثرا" ساقطة أيضا.

[8] – في ن(س): جملة "أي طالبا ..إلى ..للعطاء" ساقطة أيضا، وهي سطر كامل.

[9] – في ن(س): يشملها.

المذكور، قوله: (فلكونه)؛ أي: لكون الفعل المضارع المثبت فعلاً مثبتاً فعليَّته يدلّ على عدم الثبوت؛ وبكونه مثبتاً يدلّ على الحصول، قوله: (وأمَّا المقارنة)؛ أي: مقارنة حصول الصفة لِمَا جُعلت قيداً له، قوله: (فيصلح للحال كما يصلح[1] للاستقبال)؛ إمَّا: على أن يكون مشتركاً بينها أو يكون حقيقةً في الحال مجازاً في الاستقبال، وعلى كلٍّ تقديرٍ فيدلُّ على الحال في الجملة.

قوله: (هو زمان التكلم)؛ يعني: الذي هو أحد الأزمنة الثلاثة، قوله: (وحقيقته)؛ أي: حقيقة الحال المقارن[2] للاستقبال، قوله: (يجب أن يكون مقارناً)؛ أي: يكون مضمونه مقارناً لزمان مضمون الفعل إلخ، قوله: (ماضياً كان)؛ أي: زمان مضمون الفعل المقيَّدِ بالحال، قوله: (على وزن اسم الفاعل لفظاً وتقديره معنىً)؛ يعني: فيمتنع دخول الواو فيه مثله، قوله: (وأمَّا: مَا جَاءَنِي)؛ نحو قول بعض العرب إلى قوله: (مالكاً)؛ هذا اعتراض، فإنَّ كلّ واحد من قوله: "أصُكُّ وَجهَهُ"[3]؛ و"وأرهَنُهُم مَالِكا"[4] جملةٌ فعليةٌ فعلُهَا مضارعٌ [155ظ] مثبَتٌ مع أنه بالواو وأجاب عنه بثلاثة أجوبة: قوله: (لتكون[5] الجملة اسمية)؛ يعني: لا فعلية حتى يرد الاعتراض.

قوله: (أي: وأنَا أصُكُّ[6] وأنَا أرهنهم)، هذا هو الأول من الأجوبة الثلاثة، وهو: أن ينوِيَ بعد الواو وقبل الفعل مبتدأ، يكون المضارع مسنداً إليه فتكون الجملة اسميةً، وهذا

---

[1] – في ن(ك): يصحّ للحال كما يصحّ.

[2] – في ن(ف): المقابل.

[3] – أي قول العربي: "قمتُ وأصُكُّ وجهَهُ أو عينَهُ".

[4] – الشاهد من بيت: عبد الله بن همام السَّلُولي، ورد في معاهد التنصيص، 285/1؛ وتمامه:

فَلَمَّا خَشِيتُ أظَافِيرَهُم .... نَجَوتُ، وَأرهَنُهُم مَالِكاً.

[5] – في ن(س): ككون.

[6] – في ن(ك): أحيك.

الجواب المرضي عند المُصـــ[1] ولذلك قدَّمَهُ عن الآخرين[2]، وبه أجاب ابن مالك ـرحمه الله تعالى ـ[3]:

وَبَعدَ وَاوٍ بَعدَهَا إن وَمُبتَدَأ؛ (البيت)[4]

قوله: (وقيل: الأول شاذٌّ)؛ أي: لا يُعتدُّ به[5]، والثاني: ضرورةٌ؛ أي: للشعر، وهذا هو: الجواب الثاني من الثلاثة، قوله: (وقال عبد القاهر: الواو فيهما للعطف)؛ أي: لعطف "أصُكُّ" على "قُمتُ" و"أرهَنُهُم على نجوتُ"؛ لأنَّ الواو فيهما للحال، إذ ليس المعنى قمتُ صَاكّاً إلخ[6]، وهذا هو الجواب الثالث، ولَمَّا كان خلاف الظاهر أخَّرَهُ وعَزَاهُ إلى قائِلِهِ.

معنى حكاية الحال الماضية[7]

قوله: (ومعناها أن يفرض[8] ما كان في الزمان الماضي واقعاً في هذا الزمان)؛ أي: يقدِّر أنَّ ذلك الفعل الماضي واقعٌ في حال التّكلُّم، وإنَّما يفعل ذلك في الفعل الماضي المستغرب كأنَّك تحضِّرُهُ للمخاطب وتصوِّرُهُ له ليتعجب منه لفظاعَةِ شأنِهِ كما تقول: رأيتُ الأسَدَ فَآخُذُ السَّيفَ فَأقتُلُهُ؛ فهاهنا[9] مانعٌ من رعاية التناسب وهو رعاية الحال الماضية، ومع

---

1 – في ن(س): المُصنِّف.

2 – في ن(س): عن الأخيرين.

3 – وهو صاحب الألفية الشهيرة في النحو؛ وقد عرّفنا به قبل؛ وفي ن(س): سقط للجملة الاعتراضية الدعاء ـرحمه الله تعالى ـ.

4 – البيت من ألفية ابن مالك، ص33؛ وتمامه:

وَذَاتَ وَاوٍ بَعدَهَا انوِ مُبتَدَا ... لَهُ المُضَارِعُ اجعَلَنَّ مُسنَدَا.

5 – في ن(س) و(ك): لا يستشهد به.

6 – في ن(س): إلى آخره.

7 – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

8 – في ن(س): يعرض.

9 – في ن(ف): فهنا.

وجود المانع لا يُراعى التناسب لِمَا عرفت مِن أنَّ رعاية المعنى أوجبُ من رعاية اللفظ، قوله: (فالأمران جائزان: الواو وتركه)؛ أي: دخول الواو فيه وتركه جائزان من غير ترجيح، هكذا قال المُصـــ[1] في "الإيضاح"؛ وقال صاحب "المفتاح": التركُ راجحٌ وهو الأولى، لأنَّ موجبه راجحٌ؛ وذلك لأنَّ أصل الحال أقوى وأسبقُ في الاعتبار من النهج فيترجَّح مقتضاهُ وهو ترك الواو.

قوله: (بتخفيف النون ﴿وَلاَ تَتَّبِعَانِ﴾[2])؛ أي: بتخفيف النون المكسورة، فإنَّ قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَتَّبِعَانِ﴾ حالٌ، إن قلنا: إنَّ لا للنفي، أي: فاستقيما غير متّبعين[3]، لأنَّ عطف الخبر على الأمر لا يصحُّ على الظاهر، وإن قلنا: إنَّ لا للنهي وتكون النون [156و] نون التوكيد الخفيفة على قول يونس[4] والفرَّاء[5]: كُسرت لالتقاء الساكنين فلا يكون حالاً، لأنَّ الجملة

---

[1] – في ن(س): المُصنِّفَ.

[2] – الآية: ﴿قَالَ قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾؛ يونس/89.

[3] – في ن(س): غير متعيّن.

[4] – يونس بن حَبِيب (94 – 182 هـــ/ 713 – 798 م)، يونس بن حبيب الضبي بالولاء، أبو عبد الرحمن، ويعرف بالنحوي: علاّمة بالأدب، كان إمام نحاة البصرة في عصره، أخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء وغيرهم من الأئمة، قال ابن النديم: كانت حلقته بالبصرة، ينتابها طلاب العلم وأهل الأدب وفصحاء الأعراب ووفود البادية؛ وقال أبو عبيدة عنه: اختلفت إلى يونس أربعين سنة أملأ كل يوم ألواحي من حفظه؛ من كتبه "معاني القرآن" كبير، وصغير، و"اللغات" و"النوادر" و"الأمثال" ومن كلامه: ليس لعييّ مروءة ولا لمنقوص البيان بهاء؛ الزركلي، الأعلام، ج8، ص261.

[5] – الفرّاء: الفرَّاء (144 – 207 هـــ/761 – 822 م) يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلميّ، المعروف بالفرّاء: إمام الكوفيين، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب. كان يقال: الفراء أمير المؤمنين في النحو، ومن كلام ثعلب: لولا الفراء ما كانت اللغة، وكان مع تقدمه في اللغة فقيها متكلما، عالما بأيام العرب وأخبارها، عارفا بالنجوم والطب، يميل إلى الاعتزال؛ من كتبه "المقصور والممدود/خ" و"المعاني" ويسمى "معاني القرآن/مط" أملاه في مجالس عامة كان في جملة من يحضرها نحو ثمانين قاضيا، و"المذكر

الطَّلبيَّة لا تقع حالاً، لأنَّ طلب الشيء يستدعي كونه غير ثابتٍ كما عُلِم، وما لا يكون ثابتاً في نفسه يستحيلُ أن يكون ثابتاً لغيره.

قوله: (وإنَّما جاز فيه الأمران)؛ أي: وإنَّما جاز في المضارع المنفي دخول الواو وتركها لدلالته، أي: لدلالة المضارع المنفي على المقارنة، أي: على مجرَّد مقارنة الحال؛ مما جُعلت قيداً له لكونه مضارعاً، فيجوز ترك الواو دون دلالته على الحصول، أي: على حصول صفةٍ غير ثابتةٍ لكونه منفياً لِمَا عَرَفتَ؛ فيجوز دخول الواو، قوله: (إن كان الفعل ماضياً)؛ يعني: في الجملة الفعلية الواقعة حالاً، سواءً: كان مثبتاً أو منفيّاً ويكون معه "قد" لفظاً أو تقديراً، قوله: (كقوله تعالى إخباراً)؛ يعني: فيما يكون الماضي فيه ماضياً ويكون مع الواو، قوله: (وقوله تعالى: ﴿أَو جَاؤُوكُم حَصِرَت صُدُورُهُم﴾[1])؛ يعني: فيما يكون الماضي ماضياً[2] لفظاً بغير الواو مع "قد" تقديراً، أي: "قد حصرت صدورهم"، قوله: (فإنَّهما يقلبان معنى المضارع إلى الماضي)؛ أي: فإنَّ كل واحدٍ من "لَم" و"لَمَّا" يقلبُ معنى المضارع ماضياً ولا يكون معهما "قد" البتَّة، قوله: (إلاَّ أنه مقتضى القياس)؛ يعني: أنَّ القياس يقتضي جوازه، ثم أنه أشار إلى سبب جواز الأمرين في الماضي مثبتاً كان أو منفيّاً لقوله: (أمَّا المُثبت)، قوله: (أي: أمَّا جواز الأمرين في الماضي المثبت)، قوله: (يعني: جواز دخول الواو وتركها فيه)، قوله[3]: (لكونه فعلاً مثبتاً)؛ فبِفِعليَّتِهِ يدلُّ على عدم الثبوت وبكونه مثبتاً يدلُّ على الحصول،

والمؤنث/مط" وكتاب "اللغات" و"الفاخر/مخ" في الأمثال، و"ما تلحن فيه العامة" و"آلة الكتاب" و"الأيام والليالي/مخ"، و"اختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المصاحف" و"الجمع والتثنية في القرآن"؛ الزركلي، الأعلام، ج8، ص145.

[1] – الآية: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾؛ النساء/90.

[2] – في ن(ك): المضارع ماضياً.

[3] – في ن(س): لفظة "قوله" سقطت في هذا الموضع.

قوله: (دون المقارنة)؛ أي: دون دلالته على المقارنة، أي: مقارنة حصول صفةٍ غير ثابتةٍ لِمَا هو قيدٌ له لكونه ماضياً فيجوز فيه الأمران، قوله: (شرطٌ)؛ أي: في الماضي المُثبت، قوله: (ظاهرةٌ أو مقدّرةٌ)؛ يعني: مقرّبة من الحال فيصحّ وُقوعه حالاً، قوله: (والاعتذار عنه مذكورٌ في الشرح، وهو قوله: ثَمّة).

وغاية ما يمكن أن يقال في هذا المقام: أنَّ حالِيَةَ الماضي [156ظ] وإن كانت بالنظر إلى عامله ولفظة "قد"[1] إنَّما تقرِّبُه من حال التكلم فقط، والحالان متباينان؛ لكنهم استَبشَعُوا لفظ الماضي؛ والحالية تُنافي الماضي، والحال في الجملة فأتوا بلفظ "قد" لظاهر الحاليّة وقالوا: جَاءَ زيدٌ في السنة الماضية وقد رَكِبَ فَرَسَهُ، كما مرَّ في اشتراط خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال فظهر أن تقدير الماضي المثبت بلفظ "قد" لمجرد استحسان لفظي، انتهى كلامه.

قوله: (أمَّا جواز الأمرين في الماضي المنفي)؛ أراد بجواز الأمرين: دخول الواو وتركها، وبالماضي المنفي: الواقع حالاً الغير الخالي عن ضمير صاحب الحال، قوله: (فلدلالتِهِ على المقارنة)؛ أي: مجرد مقارنة الحال لِمَا هي قيدٌ له، قوله: (إلى زمان التكلم)؛ أي: بحيث يستغرق جميع أزمنة الماضي، ولم يوجد في شيءٍ منها أصلاً نحو: نَدِمَ[2] زيدٌ وَلَم يَنفَعهُ النَّدَم، أي: عَدَمُ نفع النَّدم متَّصلٌ بزمان التَّكلُّمِ وحَالِهِ، قوله: (عند الإطلاق)؛ أي: إطلاق الانتفاء من غير قرينةٍ منافيةٍ للاستمرار، قوله: (لكن "ضَرَبَ اليَومَ" قرينةٌ دالةٌ على انقطاع النفي)، قوله: (بخلاف المُثبَتِ)؛ أي: الماضي المثبت الواقع حالاً، قوله: (من غير أن يكون الأصل استمراره)؛ يعني: أنه منقطعُ الوجود فلا يدلّ على المقارنة، فإن قلت: الماضي المثبت يدلّ على الوجود، فلِمَ لَم يَكُن الأصلُ فِيهِ الاستمرار، كما أنَّ الأصل في الانتفاء الاستمرار

---

[1] – في ن(س): لفظة "قد" ساقطة.

[2] – في ن(ف): قدم.

ليدلّ[1] على المقارنة؟ قلت: قد أشار المُصـــ[2] إلى الجواب بقوله: (تحقيقه)؛ أي: تحقيق أنّ الأصل في النفي[3] الاستمرار بخلاف الإثبات.

استمرَارُ العدم لا يفتَقِدُ إلى سبب[4]

قوله: (إنّ استمرار العدم لا يفتقد إلى سببٍ موجودٍ يؤثر فيه، بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود)، فكذا استمراره لأنه عدمٌ أيضاً، قوله: (بخلاف استمرار الوجود)؛ بمعنى: أنه لا يفتقر إلى سببٍ لافتقار الوجود إليه، قيل: فيه نظر، لأنّ كلّ مَا حَصَلَ أو انتفى فالأصل استمراره ما لم يطرأ ما يرفعه بِنَاءً على استصحاب الحال، فلا فرق بين استمرار العدم وبين استمرار الوجود، ولأنّ عَدَمَ الممكن مفتقرٌ [157و] إلى انتفَاءِ علة الوجود، إذ لو تحققت لتحقق الوجود، فاستمرار العدم يفتقر إلى انتفاءِهَا أيضاً، فالأولى أن يقول: بَدَل قوله مع أنّ الأصل استمراره، مع أنّ تقييد نفي شيءٍ بزمانٍ يوجب أن يعمَّ ذلك النفي جميع أجزاء ذلك الزمان بخلاف الإثبات فإنه تقييد نفي شيءٍ بزمانٍ لا يوجب أن يعمّ ذلك الإثبات[5] جميع أجزائه، ألاَ تَرَى أنَّك إذا قلت: ضَرَبَ، كفى صدقُ[6] هذا القول وقوع الضرب في جُزءٍ من أجزاء الزمان الماضي، بخلاف ما إذا قلت: مَا ضَرَبَ، فإنه يُفِيدُ استغرَاقَ نفي الضرب في جميع أجزاء الزمان الماضي.

---

1 – في ن(س): ليكون على.

2 – في ن(س): المُصنِّف.

3 – في ن(س): المنفي.

4 – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

5 – في ن(س): سقط من "ذلك النفي" إلى "ذلك الإثبات".

6 – في ن(ف): في صدق.

قوله: (ففي الجملة)؛ أي: حَاصِلُ هذا الكلام مُجمَلاً، قوله: (مِن إطلاقِهِ)؛ أي: من كونه غير مُقيَّدٍ بما يدلُّ على انقطاع ذلك الانتفاء؛ كما تُقدِّمُ الدلالة على المقارنة[1] بالنسبة إلى الحال التي هي أحد الأزمنة الثلاثة، أعني التي تُقابل الاستقبال، لا الحال التي هي بيان الهيئة.

قوله: (أي[2] عدم دلالته)؛ يعني: عدم دلالة الماضي المنفي على الحصول[3]، قوله: (فلكونهِ منفِيّاً)؛ يعني: ونفي الشيء عدم حصوله؛ فيدلُّ على عدم حصوله لا على حصوله، فإنّك إذا قلت: جَاءَ زَيدٌ لَم يَتكلّم؛ كان الحال في الحقيقة عدم التكلم لا التكلم، لأنَّ معناه غير متكلم.

الجملة الحالية التي لم تخلُ عن ضمير صاحبها[4]

قوله: (وإن كانت)؛ أي: الجملة الحالية التي لم تخلُ عن ضمير صاحبها، قوله: (بعكس ما مرَّ في الماضي المثبت)؛ أي: من أنَّ دلالته على الحصول دون المقارنة، وهنا بعكسه، لأنَّ الجملة الاسمية تدلُّ على المقارنة لدلالتها على الثبات والاستمرار، ولا يدلُّ على حصول صفة غير ثابتة بل حصول صفة ثابتةٍ، قوله: (المشهور أنَّ دخولها)؛ أي: الواو أولى[5]، يعني: أنَّ الجملة الاسمية تدلُّ على الثبوت والحال المفردة تدلُّ على عدم الثبوت، فيحسن دخول الواو في الجملة الاسمية لعدم مشابهتها الحال المفردة، قوله: (فحَسُنَ زيادةُ رابطٍ)؛ أي: رابطٍ آخَرَ غير الضَّمير وهو الواو ليتأكد[6] الرابط، قوله: (نحو قوله تعالى: ﴿فَلاَ تَجعَلُوا لله﴾[1])؛ أي: نحو

---

[1] – في هامش ن(أ) طرّة فيها: مقارنة الحال للعامل.

[2] – في ن(س): سقط للكلمة.

[3] – في هامش ن(أ) طرّة فيها: أي الثبوت.

[4] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[5] – في ن(س): أدنى.

[6] – في ن(س): كذا الرّابط.

قوله تعالى، فيما كانت الاسمية مصدّرةً بالواو فإنه صدَّر قوله تعالى: [157ظ] ﴿وَأَنتُم تَعلَمُون﴾[2] بالواو الموضوعة للربط إيذاناً[3] من أوَّل الأمر بأنَّ الجملة مرتبطةٌ بما قبلها غيرُ مستقلَّةٍ بنفسها.

وظهر من هذا ومما سبق أنَّ الجملة الاسمية التي وقعت حالاً لها أربعُ أحوالٍ:

– الجمع بين الواو وضمير صاحب[4] الحال.

– والواو من غير ضميرٍ.

– والضمير من غير واوٍ؛ وقد مرَّ أمثلتها.

– والخلو عنها[5] جميعاً عند ظهور الملابسة[6]، نحو: خَرَجتُ فَإذَا زَيدٌ عَلَى البَابِ؛ وهذا في غاية القلّة؛ كما أنَّ القسم الثالث قليل.

قوله: (ما بينهما)؛ أي: ما بين الله تعالى والأنداد التي جعلتموها آلهةً[7] من التفاوت[8].

قوله: (وقال عبد القاهر)؛ أي: ومن نَحَى نحوَهُ كالأندلسي[9] وغيره، وهذا القول يخالف ما تقدَّم في الجملة لِمَا فيه من التَّفصيل؛ لأنَّ ما تقدم أنَّ المشهور في الجملة الاسمية الواقعة حالاً الغير الخالية عن ضمير ذِي الحال جواز ترك الواو، والمشهور أيضاً أنَّ دخولها أكثرُ من

---

1 – الآية: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾؛ البقرة/22

2 – الآية نفسها: البقرة/22

3 – في ن(س): للربط به.

4 – في ن(ك): سقط للكلمة.

5 – في هامش ن(أ) طرّة فيها: أي عن الواو والضمير.

6 – في ن(س): الملائمة.

7 – في ن(س)، و(ف)، و(ك): له.

8 – في ن(س): له، إشارة إلى قوله تعالى في الآية السابقة: البقرة/22

9 – هكذا في الأصل يبدوا أنه من البلاغيين والنسبة إلى الأندلسي واسعة يصعب تحديد المعني.

تركها، وما ذكر الشيخ عبد القاهر هاهنا من أنَّ المبتدأ في الاسمية الحالية إن كان صاحب الحال وجبت الواو مطلقاً، يغايره قوله: (وذلك)؛ أي: بيان وجه وجوب الواو إذا كان المبتدأ هو[1] ضمير صاحب الحال، قوله: (لأنَّ الجملة)؛ أي: الجملة الواقعة حالاً المشتملة على ضمير ذي الحال لا تدخل في صلة العامل، أي: تُجعل من تتمَّتِهِ ومُتعلِّقاتِهِ، قوله: (في الإثبات)؛ أي: إثبات الحكم المقصود بالعامل كالمجيء مثلاً في قولك: جَاءَ زَيدٌ يُسرِعُ، قوله: (وتُقدَّرُ[2] تقدير المفرد في عدم استيفاء[3] حكمٍ آخر بها)، قوله: (وهذا)؛ أي: إدخال الجملة الحالية في صلة العامل وانضمامها إليه في الإثبات وتقديرها تقدير المفرد مما يمتنع إلخ[4]، قوله: ([وجيئت] بضمير[5] المنفصل المرفوع)؛ يعني، نحو: جَاءَ زَيدٌ وهو يُسرِعُ أو مُسرِعٌ، قوله: (كان بمنزلة إعادة اسمه صريحاً)؛ يعني، نحو: جَاءَ زَيدٌ وَزَيدٌ يُسرِعُ، قوله: (وبِضمِّهِ إليهِ في الإثبات)؛ يعني: وبِضمِّ يُسرِعُ إلى جَاءَ في إثبات المجيءِ لِزَيدٍ.

قوله: (لا تكون)؛ أي: لا توجد ولا تتحقق حتى يقصد استئناف الإخبار عن زيدٍ بأنه مسرعٌ أو يقرأ أو يكتب أو غير ذلك [158و]، قوله: (وإلاَّ لكانت)؛ أي: ولم يقصد استئناف الخبر في ذكره ثانياً لكنتُ تركتُ المبتدأ، أي: هو من قوله: (وهو يُسرِعُ مثلاً: بضيعةٍ، أي: بموضعِ إضاعَةٍ)، قوله: (وجعلته لغواً في البين)؛ أي: بين الفعل وما هو مِن صلتِهِ؛ لأنَّ الأصلَ الفائدَةَ كأن يحصل بدون هذا الضمير بأن يقال: جَاءَ زَيدٌ يُسرِعُ أو مُسرِعاً، فالإتيان به يُشعِرُ بقصد الاستئناف المنافي للاتصال، فلا يستقلُّ[6] بإفادَةِ الرَّابط فتجب الواو، قوله: (وجرى مجرى أن تقول: جَاءَنِي زَيدٌ وَعَمروٌ يُسرِعُ أمامه)؛ أي: مجرى الأجنبيّ الذي لا

---

[1] – في ن(س): سقط للكلمة.

[2] – في ن(س): وتعذر المفرد..

[3] – في ن(س): إثبات.

[4] – في ن(س): إلى آخره.

[5] – في ن(س): وجبت، وفي ن(ف): وجيئت بضميره.

[6] – في ن(س): فلا تحصل.

دخل له في التركيب، نحو: جَاءَنِي زَيدٌ عَمروٌ يُسرِعُ، بدون الواو لأنه الأنسَبُ بالتمثيل إذ الكلام فيه، قوله: (ثم تزعم أنَّك لم تستأنف كلاماً ولم تبتدئ للسُّرعة إثباتاً[1])؛ يعني: وهذا الزّعم في غاية السقوط عن درجة الاعتبار عند البلغاء، لأنك قد استأنفت كلاماً وابتدأت للسرعة إثباتاً.

قوله: (وعلى هذا)؛ أي: على ما قدَّره الشيخ عبد القاهر من بيان وجهِ وُجُوب الواو في الجملة الاسمية، قوله: (أن لا تَجِيءَ[2])؛ يعني: الواقعَةُ حالاً، قوله: (بضرب من التأويل)؛ أي: تأوّل تلك الجملة الاسمية الخالية من الواو بمفردٍ، نحو: كَلَّمتُهُ فُوهُ إلى فِي، أي مشافهاً[3]، قوله: (ونوعٌ من التشبيه)؛ أي: بأن تشبه الجملة بمفرد في عدم دخول الواو.

قوله: (بالطريق الأولى)؛ لأنَّ استئناف هاهنا أظهر، لأنَّ الضمير أقربُ إلى الاسم مِن الظاهر أو مِن الأجنبي، قوله: (على كتِفِهِ سَيفٌ)؛ أي: مما يكون الظرف فيه مُقدَّماً بعد اسمٍ ظاهرٍ مرفوعٍ، قوله: (حالاً)؛ أي: عن شيءٍ، نحو: جَاءَ زَيدٌ عَلَى كَتِفِهِ سَيفٌ أو عَلَى يَدِهِ صَقرٌ، أو عَلَى رَأسِهِ تَاجٌ أو ما أشبه ذلك قوله: (أي: تَركُ الواو)؛ يعني: إذا كان ذو الحال معرفةً؛ لأنَّ عبد القاهر قدَّرَ الاسم مرتفعاً بالظرف لاعتماده على ما قبله، قوله: (إذَا نَكِرتني[4])؛ يقال: نَكِرتني[5] بالكسر، نكِراً: إذا استكرهته، ونَكِرت أنكَرَ نُكُوراً بفتح العين في الماضي: إذ لم يُعرَف لَكَ قَدرٌ، [158ظ] قوله: (في مثل هذا)؛ أي: على كَتِفِهِ سَيفٌ وَعَلَى سَوَادٍ، قوله: (لاعتماده)؛ أي: لاعتماد الظَّرف على أحد الأشياء السِّتة وهو: ذو الحال.

---

[1] – في ن(س): إتيانا.

[2] – في ن(س): إذ لا يخفى.

[3] – في ن(ك): شأنها.

[4] – في ن(ف): أنكرتني وهو الأصح، والشاهد بيت بشار بن بُرد، وهو في معاهد التنصيص، 288/1؛ وتمامه:
إِذَا أنكَرَتنِي بَلدَةٌ أو نَكَرتُهَا .... خَرَجتُ مَعَ البَازِي عَلَيَّ سَوَادُ.

[5] – في ن(س): نكِرت الرجل بالكسر.

قوله: (إنَّ الظرف)؛ يعني على قوله: في تقدير اسم الفاعل، أي نحو: مستقراً وهو مع فاعله مفردٌ، قوله: (دون الفعل)؛ أي: دون تقدير الفعل، قوله: (إلاَّ أن يُقدَّرَ فعلٌ ماضٍ)؛ يعني: مع "قد"؛ وحينئذٍ لا يكون، ثم فرَّق بين هذا وبين تقدير اسم الفاعل، قوله: (هذا كلامُهُ)؛ أي: كلام المُصـــ[1] في توجيهه كلام الشيخ[2]، قوله: (وفيه بحثٌ)؛ أي: فيما علَّلَ به كثرة تَركِ[3] الواو في نحو: عَلَى كَتِفِهِ سَيفٌ، فعلى تقديرين يمتنع الواو، أي: على تقدير المفرد، وعلى تقدير الفِعليَّة المقدَّرَة بالمضارع يمتنع دخول الواو، قوله: (وعلى التقديرين لا يجب الواو)؛ أي: على تقدير الاسمية وعلى تقدير الفعليَّة المقدَّرة بالماضي لا يجب الواو بل يجوز تركه، قوله: (فمِن أجلِ هذا)؛ أي: من أجلِ ما ذكرنا وهو: أنَّ هاهنا صوراً أربعاً يجوز ترك الواو بكثرةٍ.

قوله: من مفعول تُبصِرِينِي[4]، يعني ياء المتكلم التي بعد نون الوقاية، قوله: لِمَا في حرف التشبيه من معنى الفعل، لأنَّ المعنى أشبِّهُهم بالأسود حال كونهم حواليَّ، قوله: بعقبِ مفردٍ حالاً، لأنه لو صُدِّرَت بالواو لتوهم عطف الجملة على المفرد، قوله: كقوله: واللهُ يُبقِيكَ لَنَا، أي كقول ابنِ الرَّدِيف[5].

---

1 – في ن(س): المصنِّف.

2 – أي الشيخ عبد القاهر الجرجاني.

3 – في ن(س): حذف.

4 – والشاهد بيت الفرزدق، وقد ورد في معاهد التنصيص، 304/1؛ وتمامه:

فَقُلتُ: عَسَى أن تُبصِرِينِي كَأَنَّمَا .... بَنِيَّ حَوَالَيَّ الأُسُودُ الحَوَارِدُ.

5 – في ن(ث): ابن الرومي وهو الأصح، فالشاهد بيت ابن الرومي، وقد ورد في معاهد التنصيص، 305/1؛ وتمامه:

واللهُ يُبقِيكَ لَنَا سَالِماً ... بُردَاكَ تَبجِيلٌ وَتَعظِيمُ.

(الباب الثامن)

الإيجاز والإطناب والمساواة[1]

قوله: (لا يتيسر الكلام فيهما)؛ أي: في تعريفهما، قوله: (والبناء)؛ أي: وابتناءُ تعريف الإيجاز والإطناب على أمرٍ عُرفِيٍّ، أي: يعرفه أهلُ العُرفِ ويدُورُ بينهُم[2]، فلا يمكن أن يقال على التحقيق: إنَّ الإتيان بهذا المقدار إيجازٌ وبذلك إطنابٌ، ولا يوصف الكلام بأحدهما بالنظر إلى ذاته لئلاَّ يلزم الترجيحَ بلا مُرَجِّحٍ، وإنما يوصف بأحدهما إذا اعتبر هناك كلام، وجعل أصلاً ومقيساً عليه في الباب.

أنظر من هم الأوساط؟[3]

قوله: (وهو)؛ أي: والأمر العرفي متعارفُ الأوساطِ مِن الناس، وهم الذين لا يكون لهم بلاغةٌ وفصاحةٌ ولا غاية الفهاهة[4] فكان كلامهم يؤدَّى به أصلُ المراد؛ أعني: المعنى المطابَقِي مِن غيرِ اعتبار مطابقة مقتضى الحال، [159و] أو عدم اعتبارها؛ فيكون صحيح الإعراب والمعنى من قولهم: وَسَط[5]، أي بين الجيّد والرِّدِيءِ، لا مِن الوسط الذي هو بمعنى العدل والخيار، قوله: (في مجرى عُرفهم)؛ أي: عادتهم[6]، قوله: (في تأدية المعاني)؛ يعني: فيما بينهم عند حدوث المعاملات وعروض الحوادث اليومية، قوله: (يخرجها)؛ أي: تلك الألفاظ التي يعبِّرون بها فيما بينهم، قوله: (عن حكم النَّعِيقِ)؛ أي: أصوات الحيوانات العُجم.

---

1 – ورد العنوان جلياً في هامش ن (أ) و(ف).

2 – في ن(س): وتدوينهم.

3 – ورد العنوان في هامش ن(ف).

4 – في ن(س): الفهامة، وفي ن(ف): ولا عيٌّ وفهاهة.

5 – في ن(س): شيء وسط.

6 – في ن(س): سقط للقول كاملا، أي: قوله: في مجرى عرفهم، أي عادتهم.

ويُعَرِّفُ كلَّ واحدٍ الإيجازَ والإطنابَ بالنسبة إلى هذا الكلام، فالإيجازُ أداءُ[1] المعنى المقصود مِن الكلام بأقلَّ، أي بعبارةٍ أقَلَّ مِن عبارة الكلام المتعارف، قوله: (والإطناب أدَاؤُهُ[2] بأكثَرَ منها)؛ أي: بعبارَةٍ أكثَرَ من عبارة المتعارَفِ سواءً كانت القلَّةُ أو الكثرَةُ راجعَةً إلى نفس الحملِ بأن يكون حملُ كلامِكَ أقَلّ من حَملٍ متعارَفِ الأوسَاطِ أو أكثَرَ أو راجعَةً إلى أجزائِهَا كالمسند إليه والمسند ومتعلِّقاتِهَا بأن يكون أحد الأجزاء أو أحد المتعلقات متروكاً في كلامِكَ مذكوراً في متعارَفِ الأوساط أو بالعكس، قوله: (ثم قال)؛ أي[3]: السَّكاكي بعد ذكر أمثلة الإطناب، قوله: (خليقاً)؛ أي: جديراً وحريّاً وحقيقاً، قوله: (بأبسَطَ مِمَّا ذُكِرَ[4])؛ أي: مِمَّا ذَكَرَه المتكلِّمُ في ذلك المقام من العبارات اللاَّئقَةِ بهِ بحسب مقتضى الحال، قوله: (وتوهَّمِ بعضُهُم)؛ يعني: الشَّـــ[5] الخلخالي، قوله: (وهو غلطٌ لا يخفى)؛ لِمَا يلزم عليه من التِّكرار والتَّداخُلِ في كلام المُصـــ مع وجود مندوحةٍ عنه[6] وهو ما ذكره الشَّـــ[7] ـرحمه الله تعالى ـ.

قوله: (كذلك يُوصَفُ به)؛ أي: يوصف الكلام بالإيجاز لكونه أقلَّ إلخ[8]، قوله: (فللإيجاز معنيان).

ـ معنى أن يكون أقلَّ من عبارة الأوساط.

---

1 – في ن(س): سقط للكلمة.

2 – في ن(ك): إرادته.

3 – في ن(س): سقط للكلمة أيضا.

4 – في ن(س): بالبسط أي مما ذكره المتكلم.

5 – في ن(س): الشارح.

6 – في لسان العرب: النَّدْحُ: ما اتسع من الأَرض، تقول: إِنك لفي نَدْحةٍ من الأَمْر ومنْدُوحةٍ منه، والجمع أَنداحٌ؛ وكذلك النَّدْحةُ والنُّدْحة والمندوحةُ، وأَرضٌ مندوحةٌ واسعة بعيدة؛ وقالوا: لي عن هذا الأَمر مندوحةٌ أَي مُتَّسَعٌ.

7 – في ن(س): الشَّارح.

8 – في ن(س): إلى آخره.

– أو يكون المقام يقتضي أوسط منه[1] في الظاهر.

قوله: (بينهما عمومٌ مِن وجهٍ)؛ يعني: بين معنيي الإيجاز عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ لتصادقِهِمَا فيما هو أقلُّ من عبارة المتعارف ومن عبارة مقتضى الحال جميعاً، كما أنه إذا قيل: رَبِّ شِختُ[2]؛ بحذف حرف النداء وياء الإضافة ولصدق الأول، [159ظ] أعني: ما هو أقلُّ من متعارَفِ الأوساط دون الثاني، أعني: ما هو أقلُّ مما يقتضي المقام كما في قوله: إذَا قَالَ الخَمِيسُ[3]: نَعَم[4]؛ بحذف المبتدأ فإنه أقلُّ من عبارة المتعارف وهي هذه نعم فاغنموها، وليس أقلَّ من مقتضى المقام لطيفة يقتضي حذف المسند إليه وصدق الثاني دون الأول[5]، كما في قوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ العَظمُ مِنِّي وَاشتَعَلَ الرَّأسُ شَيبًا﴾[6]، فإنه أقلُّ مما يقتضيه المقام وليس أقل من متعارف الأوساط أو أكثر أو مساوياً له، قيل: هذا القسم أعمُّ من الأول؛ لأنَّ الأول فردٌ من أفراده، والصَّوابُ أنَّ بينهما عموماً من وجهٍ كما تقدّم.

قوله: (وفيه)؛ أي: فيما ذكر السَّكاكي أولاً وثانياً نظرٌ، لأنَّ كون الشيء إلخ[7]، قوله: (وغيرهما)؛ يعني: كالإضافة ونحوها من الأعراض النِّسبيَّة؛ والجواب قوله: (إنه[8])؛ أي: إنَّ السَّكاكي لم يُرد تفسير معنى الإيجاز والإطناب أصلاً بالكليَّة حتى يَرِدَ عليه اعتراض

---

1 – في ن(ف): أبسط منه.

2 – في ن(س): سقط للعبارة: رب شخت.

3 – في ن(س): الحسن.

4 – الشطر من بيت المرقش، وقد ورد في المفضليات، ص240؛ وتمامه:

لاَ يُبعِدِ اللهُ التَلَبُّبَ وَالـــ .... ـــغَارَاتِ إذَا قَالَ الخَمِيسُ: نَعَم.

5 – في ن(ك): من دون الأول.

6 – الآية: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾؛ مريم/4.

7 – في ن(س): إلى آخره.

8 – في ن(س): وجوابه أنه.

المُصـــ[1]، لأنَّ ما ذكره السَّكاكي بيانٌ لمعناهما، قوله: (ثم البناء على المتعارف)؛ أي: متعارف الأوساط المتقدم الذكر، قوله: (أو البسط الموصوف)؛ وهو: الذي يكون المقام والمعنى المقصود خليقاً به بأن يقال: إيجاز الكلام قد يكون لكونه أقلّ من المتعارف، وقد يكون لكون الكلام لمقام خليقاً[2] بكلامٍ أبسَطَ من الكلامِ المذكورِ؛ كذا في الشَّرح.

قوله: (رَدٌّ)؛ يعني: لتعريفِهِمَا، قوله: (إلى الجَهَالَةِ)؛ أي: إلى ما هو مجهولٌ، لأنَّ تصوُّرَ متعارَف الأوساطِ ليس بمعلومٍ، وكذا تصوُّرُ البَسطِ الموصوف، قوله: (من أن[3] يقاس عليه ويرجع إليه)؛ أي: يحكم بأنَّ المذكور أقلّ منه أو أكثر، قوله: (والجواب)؛ أي: جواب قوله: (ردٌّ إلى الجهالة).

الألفاظ قوالب المعاني[4]

قوله: (الألفاظ قوالب المعاني)؛ هذه قاعدة ذكرها تمهيداً للجواب، وهي: أنَّ الأصل في اللَّفظ أن يكون بقدر المعنى لا أزيَدَ ولا أنقَصَ، لأنَّ المعنى إنما يُفرغ ويُصاغ فيه، فيجب أن يكون لفظه مساوياً له، قوله: (والأوساط)؛ أي: المتوسطون بين الجُهَّالِ والبُلَغَاء، قوله: (لا يقدرون في تأدية المعاني إلخ[5])؛ يعني: أنَّ القدرة على تأدية المعاني [160و] بعباراتٍ مختلفةٍ في الطُّولِ والقِصَرِ وغيرهما؛ بحسب مناسبةٍ؛ إنَّما هي دأبُ البُلغاء؛ بخلاف الأوساط فإنَّ لهم في تفهيم[6] المعاني حدٌّ معلومٌ من الكلام يجري فيما بينهم من الحوادث اليومية يدُلُّ بحسب الوضع

---

1 – في ن(س): المُصنِّف.

2 – في ن(س): وقد يكون الكلام والمقام خليقا.

3 – في ن(س)، و(ف): حتى.

4 – ورد العنوان في هامش ن(ف)، معه تعليق فيه: هذه قاعدة.

5 – في ن(س): إلى آخره.

6 – في ن(س): تقسيم، وفي ن(ف): فإنَّ لهم تعميم حدٍّ معلومٍ.

على المعنى المقصود؛ وهذا معلوم البلغاء وغيرهم، فلا يكون البناء على المتعارف ردّاً إلى الجهالة لأنه واضحٌ بالنسبة إليهما جميعاً.

قوله: (فإنَّما هو للبلغاء)؛ أي: مقصورٌ عليهم لا يُجاوزُهُم[1] إلى غيرهم، قوله: (فلا يُجهَلُ[2] عندهم ما يقتضيه كلُّ مقامٍ إلخ[3])؛ لأنهم لا يعرفون أيَّ مقامٍ يقتضي البسط؛ وإنَّ كلَّ مقامٍ مقدارٌ يقتضى من البسط؛ فلا يكون بناءُ التعريف على واحدٍ منهما ردّاً إلى الجهالة، قوله: (والأقربُ إلى الصَّواب)؛ أي: أقرب ما قيل في تحقيق معنى الإيجاز والإطناب إلى الصواب أو إلى معرفة معانيهما، وإنَّما كان أقربُ لأنَّ تعريفهما بناءً على ما زعمه[4] على أمرٍ معلومٍ بَيِّنٍ وهو المساواة، قوله: (المقبول)؛ أي: المعتَبَرِ مِن طُرق التعبير عن المعنى المراد وهي ثلاثة: المساواة والإيجاز والإطناب، كما أنَّ غير المقبول ثلاثة: الإخلالُ[5] والتَّطويلُ والحشوُ؛ ويذكر هذه الأقسام الستة، وقال الشَّـــ[6] في الشرح: «التعبير عن المقصود إمَّا أن يكون بلفظٍ مساوٍ له أوَّلاً، والثاني إمَّا أن يكون ناقصاً عنه أو زائداً، والنَّاقص إمَّا أن يكون وافياً به أوَّلاً، والزَّائد إمَّا أن يكون لفائدةٍ أوّلاً، فهذه خمسة طرقٍ: ثلاثةٌ منها مقبولة واثنَانِ مردُودَان»[7].

قوله: (تأديَةَ أصلِهِ)؛ أي: أصل المراد[8] قوله: (مُساوٍ له)؛ أي: لأصل المُراد؛ هذا هو المساواة، والمراد بها أن يكون اللَّفظُ بمقدار أصل المعنى المقصود لا ناقصاً عنه بحذفٍ أو غيرِهِ

---

1 – في ن(ك): لا يتجاوزهم.

2 – في ن(س): فلا يحمل.

3 – في ن(س): إلى آخره.

4 – في ن(ف): على زعمه.

5 – في هامش ن(أ) طرّة فيها: شدة الاختصار.

6 – في ن(س): الشَّارح.

7 – القزويني، الإيضاح، 173/3، وفي ن(س): سقط للعبارة من"طرق" إلى نهاية القول.

8 – في ن(س): سقط للقول كاملا.

كما سيأتي، ولا زائداً عنه بنحو تكريرٍ أو تتميمٍ[1] أو اعتراضٍ كما سيأتي أيضاً ـإن شاء الله تعالىـ، قوله: (أو بلفظٍ ناقصٍ عنه وافٍ)؛ أي: وافٍ بأداء المُراد وهو الإيجاز، قوله: (بلفظٍ زائدٍ عليه لفائدةٍ وهو الإطناب)؛ فيكون على هذا بين الإيجاز والإطناب واسطةٌ[2]، وكذا على قول السَّكاكي واسطةٌ بينهما وهي مُتعارَفُ الأوساط، [160ظ] وقيل: الإيجاز هو التعبير عن المراد بلفظٍ غير زائدٍ عليه، والإطناب: هو التعبير عنه بلفظٍ زائدٍ عليه، فعلى هذا لا واسطة بينهما، قوله: (أن يكون اللّفظ ناقصاً عن أصل المراد)؛ أي: قاصراً عن أداء المقصود، ويسمَّى عيباً وتقصيراً وهو غير مقبولٍ، قوله: (كقوله: وَالعَيشُ خَيرٌ[3])؛ أي: كقول الحارث بن حلزّة اليشكري[4] قوله: (أي: النَّاعم[5])؛ وهو: صفة العيش في المصراع الأول، أي: والعيشُ النَّاعمُ؛ خيرٌ في ظِلاَلِ النّوكِ، قوله: (وفي ظِلالِ العَقل)؛ متعلِّقٌ بالعيشِ المُقَدَّر المجرور بمِن في المصراع الثاني، أي: مِن العيشِ الشَّاق في ظِلالِ العَقل، قوله: (فيكون مُخلاًّ)؛ لأنه أراد أنّ العيش الناعم في ظِلال النّوكِ وهو: الحُمق[6]؛ خيرٌ مِن العيشِ الشَّاق في ظِلال العَقل، فإنه أراد هذا المعنى وأخلّ كما ترى، وقوله: (كذا مصوَّر في معنىً مكدُودٍ)؛ وهو: حالٌ من ضمير

---

1 – في ن(ك): تفهيم.

2 – في ن(ث): وسطه.

3 – بيت الحارث بن حلّزة اليشكري، وقد ورد في معاهد التنصيص، 308/1؛ وتمامه:

وَالعَيشُ خَيرٌ فِي ظِلاَلِ.... النّوكِ مِمَّن عَاشَ كَدّاً.

4 – الحارِث بن حِلِّزَة (نحو 50 ق هـ/نحو 570 م) الحارث بن حلزة بن مكروه بن يزيد اليشكري الوائلي: شاعر جاهلي، وهو أحد أصحاب المعلقات، ارتجل معلقته بين يدي عمرو بن هند ملك الحيرة، ومطلعها: (آذنتنا ببينها أسماء) جمع بها كثيرا من أخبار العرب ووقائعهم. وفي الأمثال (أفخر من الحارث بن حلزة) إشارة إلى إكثاره من الفخر في معلقته هذه. له (ديوان شعر/مط)؛ الزركلي، ج2، ص154؛ في ن(س): الحارث بن سلوة السّكري.

5 – في ن(س): الزاعم.

6 – في ن(س): في ظلال الشوك وهو المحق.

عاش أو صفة مصدرٍ محذوفٍ، أي عيشاً مَكدُوداً، يقال: كَدَّه إذا أتعبه، قوله: (واحترز بفائدة إلخ)؛ احترز المُصـــ[1] بقوله: (لفائدةٍ عن شيئين):

– عن التطويل وهو أن لا يتعيّن الزائد في الكلام وهو غير مقبول أيضاً.

– وعن الحشو بنوعيه أعني: المُفسد وغير المفسد، وهو ما يتعيّنُ أنه الزَّائد في الكلام وهو غير معقولٍ[2] أيضاً.

قوله: (والكذِبُ والمَينُ واحدٌ)؛ أي: بمعنىً واحدٍ ولا فائدة في الجمع بينهما، قوله: (قَدَّت[3])؛ أي: قَطَعَت مِن القَدِّ وهو: القَطعُ؛ والتَّقدِيدُ: المبالغة فيه، أي: قَطَعَت الزَّباءُ[4] الجلد الملصق بهذين العِرقين[5].

---

[1] – في ن(س): المُصنِّف.

[2] – في ن(ف): مقبول.

[3] – في ن(س): قدوت.

[4] – في هامش ن (أ) طرّة فيها: اسم امرأة؛ أما الزَّبَّاء (358 ق هـــ/285 م)، فهي: الزّباء بنت عمرو بن الظرب بن حسان ابن أذينة بن السميدع: الملكة المشهورة في العصر الجاهلي، صاحبة "تَدمُر" و"ملكة الشام والجزيرة"، يسميها الإفرنج Zenobie (زنوبيا) وأمها يونانية من ذرية كليوباترا ملكة مصر، كانت غزيرة المعارف، بديعة الجمال، مولعة بالصيد والقنص، تحسن أكثر اللغات الشائعة في عصرها، وكتبت تاريخا للشرق، وُلّيت تدمر (وكانت تابعة للرومان) بعد وفاة زوجها (والعرب تقول بعد مقتل أبيها) سنة 267 م، ولم تلبث أن طردت الرومان وحاربتهم، فهزمت هيرقليوس القائد العام لجيش الإمبراطور غاليانوس، واستقلت بالملك، فامتد حكمها من الفرات إلى بحر الروم ومن صحراء العرب إلى آسية الصغرى، واستولت على مصر مدة، أما خاتمة أمرها فمؤرخو العرب متفقون على قصة، خلاصتها: أن الزباء قتلت جذيمة الوضاح ملك العراق فاحتال ابن أخت له اسمه عمرو بن عدي حتى دخل قصرها وهمّ بقتلها فامتصت سما قاتلا وقالت (بيدي لا بيد عمرو!)؛ الزركلي، ج3، ص41.

[5] – في هامش ن(أ) طرّة فيها: أي قصدته من العرقين، حات مات، وتقول: تحفظوا عن دم الملك لأنه ما تبدد دم ملكٍ إلا آخذ بثأره غالبا.

قوله: (في قصة قَتلِ الزَّبَّاء لِجُذَيمَة[1])؛ وذلك أنه لَمَّا انتظم مُلكُ الزَّبَّاء كتبت إلى جُذيمة بأني لم أجد غيرك كُفؤاً فَأَقبِل إليَّ لأجمع إلى مُلكِكَ مُلكِي، وهي تريد الغدر به لأنه قَتَلَ أَبَاهَا، فَلَمَّا دخل جُذيمة عليها دمجته[2] بالسيف وأمَرَت بقطع رَاهِشَيهِ فسال الدَّمُ منهما حتى هلك، فقوله:

(وألفَى قَولَهَا كَذِباً وَمَيناً[3])

هو: ما وَعَدتهُ من جمع مُلكِهَا إلى مُلكِهِ والتَّزويج بها، قوله: (عَلَمٌ للمَنيَّةِ لأنها تُشعِبُ)؛ أي: تفرّقُ[4]، [161و] قوله: (صَرَفَها للضرورة)؛ المانع لها من الصرف التأنيث والعَلَميَّة، قوله: (وعدم الفضيلة على تقدير الموت إنَّما يظهر إلخ)؛ يعني: أنَّ هذا الحكم إنَّما يصحُّ في الشجاعة والصبر ولا يصحُّ في النذير لتيقُّنِ الشُّجاع إلخ[5]، لأنَّ الشُّجاع لو علم أنه يخلد في الدنيا لم يخش الهلاك في الإقدام على الحرب فلم يكن لشجاعته فضلٌ، وكذا فضلٌ:

---

[1] – جَذِيمَة الوَضَّاح (نحو 366 ق هـــ/نحو 268 م)، جذيمة بن مالك بن فهم بن غنم التنوخي القضاعي: ثالث ملوك الدولة التنوخية في العراق، جاهلي، عاش عمراً طويلا، وكان أعزّ من سبقه من ملوك هذه الدولة، اجتمع له ملك مابين الحيرة والأنبار، وأطراف البر إلى العمير ويبرين...؛ وهو أول من غزا بالجيوش المنظمة، وأول من عملت له المجانيق للحرب من ملوك العرب، وكان يقال له (الوضاح) و(الأبرش) لبرصٍ فيه، طمح إلى امتلاك مشارف الشام وأرض الجزيرة فغزاها وحارب ملكها (عمرو ابن الظرب- أبا الزّباء) فقتله وانتهب بلاده، وانصرف، فجمعت الزّباء الجند في تدمر، واستعدت، ثم راسلت جذيمة وعرضت عليه نفسها زوجة، فجاءها في جمع قليل، فقتلته بثأر أبيها، وكان في الكوفة (مسجد جذيمة) ينسب إلى بنيه؛ الزركلي، ج2، ص114.

[2] – في ن(س): دعت.

[3] – شطر من بيت الشاعر عدي بن زيد، في معاهد التنصيص، 310/1؛ وتمامه:

فَقَدَّدَتِ الأدِيمَ لِرَاهِشَيهِ .... وَألفَى قَولَهَا كَذِباً وَمَيناً.

[4] – في هامش ن(أ) طرّة فيها: أي تفرق بين الأحباب، وفي هامش ن(ف): سميت بها.

[5] – في ن(س): إلى آخره.

إنَّما كان باعتبار أنَّ فيه توطين للنفس على المكاره، وإذا تيقَّن الصابر بالخلود وزوال الشَّدائد سَهُل عليه الصبر.

قوله: (وعُرف احتياجه إلى المال)؛ فإنَّ ذلك يقتضي إمساك ماله لمدة حياته، ثم إنه لو جَادَ بعد ذلك بماله لظهر سخاوته فضل ظهورٍ، فكان للنِّداء حينئذٍ فضلٌ، وقيل في الجواب: إنَّ المراد بالندى في البيت[1] بذلُ النفس لا بذلُ المال، وحينئذٍ يكون له فضلٌ أيضاً على تقدير الموت كما قال الشاعر:

يَجُودُ بالنَّفسِ إذَا صَفَّ الجَوَادُ بِهَا وَالجُودُ بِالنَّفسِ أقصَى غَايَةَ الجُودِ[2].

ورد بأنَّ لفظ النداء لا يستعمل في بذل النفس ولا يدلّ مطلقُ لفظه إلاَّ على بذل المال، وإن استعمل في بذل النفس فإنَّما يستعمل فيه على وجه الإضافة، ولأنه على تقدير عدم الموت لا معنى لبذل النفس إلاَّ التحرّز عن الأمور التي من شأنها الإهلاك، وهذا بعينه معنى الشجاعة، قوله:

(وَلَكِنَّنِي عَن عِلمِ مَا فِي غَدٍ عَمِي[3])

أي: عِلمي محيطٌ بما مضى وما يحضر، ولكني عَمِيٌّ القلب عن الإحاطة بما هو متوقع، قوله: (فلفظ "قَبلَهُ" حشوٌ)؛ يعني: زائدٌ عن أصل المُراد، إذ لا فائدة فيه، وهو متعيّن لأنه يُفهم معناه من قوله: (والأمس)؛ وهو: غير مفسدٍ للمعنى.

قوله[4]: (شبَّهه في حال سخطه وهو له بالليل[1])؛ يعني: أنه أعني الشاعر لا يفوت الممدوح وإن أبعد في الهرب فصار إلى أقصى الأرض لسعة ملكه وطول يده، ولأنَّ له في جميع

---

[1] – يريد بيت المتنبي، وهو في ديوانه، 73/2؛ وتمامه: وَلاَ فَضلَ فِيهَا لِلشَّجَاعَةِ وَالنَّدَى .... وَصَبرِ الفَتَى، لَولاَ لِقَاءُ شُعُوب.

[2] – البيت لمسلم بن الوليد في "العقد الفريد"، 56/1.

[3] – الشطر من بيت زهير ابن أبي سلمى، وهو في ديوانه، ص29؛ وتمامه:

وأعلَمُ عِلمَ اليَومِ وَالأمسِ قَبلَهُ .... وَلَكِنّي عَن عِلمِ مَا فِي غَدٍ عَمِي.

[4] – في ن(ك): في الهامش "مبحث المساواة".

الآفاق مطيعاً لأمره يردّ الهارب إليه، كذا في الشرح والبيت للنابغة، والمخاطَبُ به أبو قابوس[2]، قوله: (قيل: في الآية حذف المستثنى منه)؛ [161ظ] هذه مناقشة في المثال وهي أن يقال: ما ذكرتموه مثالاً للمساواة فيه نظر؛ لأنّ المستثنى منه في الآية[3] محذوفٌ، تقديره: بأحدٍ من أهله، وكذا البيت[4]، فإنّ جواب الشرط فيه محذوف، تقديره: "فأنتَ مُدرِكِي"، فلا يكون اللّفظ فيهما بمقدار أصل المُراد وإنّما هو ناقصٌ عنه، فيكون هذا إيجازاً لا مساواةً، وأجاب الشَّــ[5] عن هذا النظر بقوله: (وفيه نظر)؛ أي: وفي إيراد هذا القيل على الآية الكريمة والبيت نظر، لأنّ اعتبار هذا الخلاف[6] إلخ[7]، قوله: (لأمرٍ لفظيٍّ)؛ أي: لرعاية القواعد النحوية من غير أن يتوقف عليه تأدية أصل المراد، وقيل: إنّ الآية من قبيل الإطناب، لأنّ المكر لا يكون إلاّ مُسيئاً[8]، فيكون ذكر السَّيئ إطناباً[1]، فكيف أورده مثالاً للمساواة.

---

[1] – الشاهد بيت النابغة الذبياني، وهو في معاهد التنصيص، 330/1؛ وتمامه: ف

فَإِنَّكَ كَاللَّيلِ الذِي هُو مُدرِكِي .... وَإن خِلتُ أنَّ المُنتَأى عَنكَ وَاسِعُ.

[2] – أبو قابوس: هو النّعمان بن المنذر؛ (نحو 15 ق هـــ /نحو 608 م)، النعمان (الثالث) ابن المنذر (الرابع) ابن المنذر بن امرئ القيس اللخمي، أبو قابوس: من أشهر ملوك الحيرة في الجاهلية، كان داهية مقداماً، وهو ممدوح النابغة الذبيانيّ وحسان بن ثابت وحاتم الطائي، وهو صاحب إيفاد العرب على كسرى (والقصة مشهورة) وباني مدينة "النعمانية" على ضفة دجلة اليمنى، وصاحب يومي البؤس والنعيم...؛ الزركلي، الأعلام، ج8، ص43.

[3] – الآية: ﴿اسْتِكْبَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾؛ فاطر/43.

[4] – بيت النابغة الذبياني السابق.

[5] – في ن(س): الشَّارح.

[6] – في ن(ث): الحذف.

[7] – في ن(س): إلى آخره.

[8] – في ن(س): سببا.

الإيجاز على ضربين: إيجاز القصر، وإيجاز الحذف[2]

قوله: (والإيجاز ضربان)؛ النظر في الإيجاز إلى تكثير المعنى وتقليل اللّفظ، وهذا المعنى كما يتحقق في ضمن الحذف يتحقق في ضمن غيره أيضاً، كعُمُومات الألفاظ والدلالات الإلتزاميَّة.

إيجاز القصر[3]

قوله: (وهو ما ليس بحذفٍ)؛ أي: لا يكون إيجازه بسبب الحذف، قوله: (لأنه متى قَتَل قُتِل)[4]؛ يعني: متى قَتَلَ ظُلماً اقتُصَّ منه، لا أنه كلّما قَتَل مُطلَقاً يُقتَصُّ، لأنه لو[5] قَتَل بحقٍّ لم يجب عليه القصاص، فقد أطلق الشَّـــ[6] في محلِّ التقييد، قوله: (رعايةً لأمرٍ لفظيٍّ)؛ وهو: أنَّ حرف الجرِّ لا يتعلق بفعلٍ أو ما فيه رائحةُ الفعل، قوله: (وهو معنى قولهم: القتل أنفى للقتل)، يعني: رُجحان قوله تعالى: ﴿فِي القِصَاصِ حَيَاة﴾[7]، القتل أنفى للقتل بوجوهٍ سبعةٍ على ما ذكره، ومما قالت العرب في هذا المعنى: "قتلٌ أحيَا الجميع"، وقولهم: "أكثرُ القتلِ يقتُلُ"، وما ذكره في المتن أوجز من ذلك، قوله: (أي اللفظ الذي يناظر قولهم أنه مفعول يُناظِر، وفاعله

---

1 – في ن(س): سقطت جملة؛ فيكون ذكر السيئ إطناباً.

2 – ورد العنوان في هامش ن(ف).

3 – ورد العنوان في هامش ن(ف).

4 – الشاهد المقصود هنا هو آية القصاص؛ وتمامها: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾؛ البقرة/179.

5 – في ن(س): متى.

6 – في ن(س): الشَّارح.

7 – الآية: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾؛ البقرة/179.

ضميرٌ مستترٌ فيه راجعٌ إلى الموصول)؛ هذا الذي تلقيته من الأستاذ _سلّمهُ الله تعالى_[1] ووقع في كثير من النُّسخ يناظره[2]؛ قولهم باتصال مفعول يناظر به، ودفع[3] قولهم على أنه فاعل يناظر وهو أيضاً صحيح المعنى، لأنَّ المناظرة من الجانبين كما هو مقتضى باب المفاعلة، قوله: (وما يناظره منه)؛ [162و] أي: واللفظ الذي يُناظر قولهم: "القتلُ أنفَى لِلقَتلِ" من جملة قوله تعالى: ﴿وَلَكُم فِي القِصَاصِ حَيَاة﴾، على ما قرَّره الأستاذ[4] أو اللفظ الذي يناظره قولهم: القتل إلخ[5]، على ما وقع في كثير من النُّسخ[6]:

– فعلى الأول: يكون الضمير المنصوب المتصل في يُناظره راجعاً إلى قولهم: "القتلُ أنفَى للقَتلِ"، والمرفوع المستتر فيه راجعاً إلى قوله تعالى: ﴿وَلَكُم فِي القِصَاصِ حَياةٌ﴾.

– وعلى الثاني: بعكس ذلك، وأمَّا المجرور منه فيتعيّن رجوعه إلى قوله تعالى: ﴿وَلَكُم فِي القِصَاصِ حَياةٌ﴾ على كلا التقديرين.

قوله: (مع التنوين أحد عشر الأولى)؛ ترك[7] عَدِّ التنوين كما في "الإيضاح" وغيره، لأنَّ التنوين تابعٌ لحركة الآخر، ولأنه يسقط في الوقف فلا اعتبار به لا ثابت في حالة دون

---

[1] – هذه شهادة مهمة من المؤلف في تلقيه الدروس من أستاذه مباشرة، وإن لم يذكر للأسف اسمه و لم يعرّف به؛ كما أشار سليمان الجربي في نفس السياق إلى اطلاعه الشخصي على عدد معتبر من نسخ أخرى لأصل المختصر، فقارن بينها ودقق في ألفظها وعباراتها.

[2] – في ن(س): بناظرة.

[3] – في ن(س): ووقع.

[4] – الأستاذ: لم ترد هذه اللفظة إلاَّ في هذا الموضع من الكتاب، ولا أدري إن كان يقصد بها أستاذه الذي سمع منه الكتاب، وأستاذه في تلقّي علوم البلاغة، أم يقصد بها نعتاً لأحد أساطين علم البلاغة العربية قي عصره أو قبله.

[5] – في ن(س): إلى آخره.

[6] – هذه إشارة دقيقة وموفقة إلى كثرة النسخ المتداولة، وإلى عمله في التحقيق والمقابلة بينها.

[7] – في ن(س): عدم ترك.

حالة، وحروفه الملفوظة الثابتة وصلاً ووقفاً[1] عشرة، قوله: (أعني الحروف الملفوظة)؛ هذا إشارةٌ إلى جواب ما يقال: إنَّ عدَّة الحروف ﴿فِي القِصَاصِ حَيَاة﴾ اثنا عشر حرفاً لا عشرة[2]؛ وجوابه أنَّ المعتبر في الوجازة[3] الحروف الملفوظة، قوله: (لا المكتوبة)؛ لأنَّ الإيجاز إنَّما يتعلق بالعبارة لا بالكتابة وحينئذٍ تسقط ياء في همزة القصاص لسقوطها وعدم ثبوتهما في العبارة، فيبقى عشرة أحرفٍ أو أحد عشر حرفاً على اعتبار التنوين وعدم اعتباره، وحق قوله: (أعني الحروف الملفوظة) أن يتّصل بقوله: (أحد عشر)؛ لأنه أجنبيٌّ مما قبله، أعني أربعة عشر، ففي العبارة نوع تقييد.

قوله: (يعني: الحياة)؛ يعني: الآية؛ لأنها المطلوب الأصلي، لأنَّ نفي القتل إنما يُراد لحصول الحياة والتنصيصُ على المطلوب الأصلي أولى من التنصيص على غيره، قوله: (أي منع القصاص إيّاهم)؛ إشارة إلى أنَّ إضافة المصدر في المنعة إلى الفاعل والمفعول محذوف لا إلى المفعول والفاعل محذوف، قوله: (من قتل جماعة بواحد)؛ يعني: في غير القصاص، وإلاَّ لا مانع من ذلك أيضاً في القصاص إذا تحقق قتل جماعة شخصاً بغير حقٍّ فإنهم يُقتلون به قصاصاً، قوله: (في هذا الجنس من الحكم)؛ [162ظ] يعني: فحصل للناس بسبب مشروعية القصاص حياةٌ عظيمة؛ فتنكير حياة على هذا للتعظيم، قوله: (أو من النوعية عطف على التعظيم)؛ أي: "لكم في القصاص نوعٌ من الحياة"، وهي: الحياة الحاصلة إلخ[4]؛ فتنكير حياة على هذا للنوعية، قوله: (أي الذي يقصد قتله)؛ يعني: لا أنه المقتول بل أريد قتله فهو مفعولٌ بالقوة لا

---

[1] – في ن(ث): وقفاً ووصلاً.

[2] – في ن(س): عشرة وواحد لا عشرة فقط، وفي ن(ك): فراغ قدره كلمتين.

[3] – هكذا في كلّ النسخ.

[4] – في ن(س): إلى آخره.

بالفعل قوله: (أي: الذي يقصِدُ القتل)؛ يعني: لا أنه قاتلٌ بالفعل فهو فاعلٌ بالقوة لا بالفعل[1]، قوله: (لِمَكان[2] العِلم)؛ أي: لتحققه وثبوته.

وحاصلُهُ: أنَّ الإنسان إذا علم أنه متى قَتَل قُتِل ارتدع بذلك فسلم هو وصاحبه الذي هَمّ بقتله، فصار مشروعية القصاص سبباً لحياتهما؛ ولتنكيرها فائدةٌ أخرى وهي: أنَّ القصاص ليس بمقتضٍ[3] للحياة على الإطلاق[4] بل لحياة منكرةٍ، لأنَّ شرعية القصاص لا تكون رادعةً عن الإقدام على القتل دائماً بل غالباً[5]، قوله: (مطّرداً[6])؛ أي: كلّ فردٍ من القصاص سببٌ للحياة، قوله: (فإنه قد يكون أنفى للقتل وهو الذي يكون على وجه القصاص)، قوله: (وقد يكون أدعى له)؛ أي: أدعى للقتل، كالقتل ظُلماً[7]، لأنه يقتل القاتل بسبب قتل الغير ظلماً، فيكون هذا النوع من القتل أدعى[8] للقتل، قوله: (فإنه يشتمل على تكرار القتل)؛ يعني: والتكرار من حيث أنه تكرار من عيوب الكلام، قوله: (والمطابقة)؛ أي: وسبب رعاية المطابقة في الآية فإنَّ القصاص ضد الحياة، فالجمع بينهما طباقٌ كما سيأتي، قوله: (متقابلين)؛ أي: متنافِيَين، قوله: (في الجملة)؛ متعلق بقوله: متقابلين، سواء: كان تقابلهما بحسب ذاتهما أم لا، كالقصاص والحياة، فإنَّ القصاص إنَّما كان مقابلاً للحياة ومضاداً لها باعتبار أنَّ فيه قتلٌ والقتل يقابل الحياة، فجعل ما تشتمل عليه متقابلاً في الجملة.

---

[1] – في ن(س): سقط للكلمة.

[2] – في ن(س): لما كان.

[3] – في ن(ف): بمقتصر.

[4] – في ن(س): سقط للعبارة من "سببا لحياتهما" إلى "بل الحياة".

[5] – في ن(س) و(ف): غائبا.

[6] – في ن(س): مفردا.

[7] – في ن(س): سقط للكلمة.

[8] – في ن(ك): الذي ادّعى.

قوله: (والإيجاز: الحذف)؛ هو ما يكون الإيجاز فيه بسبب حذفٍ يدلُّ عليه دليل، قوله: (عُمدةً كان أو فُضلةً)؛ يعني: ليس المراد بجزء الجملة ما يكون عُمدةً، أعني: رُكناً للإسناد بل أعمَّ من ذلك؛ فالمراد بالجزء هنا ما يذكر في الكلام ويتعلق به، ولا يكون مستقلاً، [163و] سواءً: كان عمدةً أو فضلةً، مفرداً أو جملةً، قوله: (بدلٌ من جزءٍ جملة)؛ بَدَل كلٍّ، ولا يجوز أن يكون بدل بعض من كل، لخلو البدل عن ضمير المبدل منه، قوله: (أو موصوف)؛ يعني: ذلك الجزء[1].

قوله: (وَطَلاَّع الثَّنَايَا[2])؛ يجوز أن يكون مجروراً على قوله: (جَلاَ)؛ ويجوز أن يكون مرفوعاً على أنه معطوفٌ على (الابن)؛ لكن الأول هو الحق فافهم، قوله[3]: (مَتَى أضَعُ العَمَامَةَ)؛ أي: ألبسُ آلة الحرب تعرفون إقدَامِي وشَجَاعَتِي، قوله: (أي انكشف أمره أو كشف الأمور)؛ فجَلاَء _على هذا_ باقٍ على فعليته، وهو: صفة موصوفٍ محذوفٍ، فعلى التفسير الأول يكون لازماً، وعلى الثاني يكون متعدِّياً، قوله: (حذف التنوين):

– جاز أن يُقرأ بضمِّ الحَاءِ أو فتحها مع فتح الفاء على صيغة الفعل المجهول أو المعلوم.

– وجاز أن يُقرأ بفتح أوّله وسكون ثانيه ورفع ثالثه على صيغة الاسم مبتدأ خبره في الجار بعده.

أعني قوله: (باعتبار أنه إلخ[4])؛ لأنه حينئذٍ يكون من باب حكاية الجُمل، ولا يكون مما نحن فيه لعدم الحذف فيه، قوله: (لا عن الفعل وحده)؛ أي: لا أنه مفعولٌ عن الفعل وحده، وحُذف[5] التنوين منه لكونه غير منصرفٍ للعِلميَّة، ووزن الفعل على ما توهمه "عيسى

---

1 – في ن(ف): الجزاء.

2 – من بيت سحيم بن وثيل الرياحي، وهو في معاهد التنصيص، 339/1؛ وتمامه:

أنَا ابنُ جَلاَ وَطَلاَّعُ الثَّنَايَا .... مَتَى أضَعُ العَمَامَة تَعرِفُونِي.

3 – في ن(س): قوله، غير واردة في هذا الموضع.

4 – في ن(س): إلى آخره.

5 – في ن(س): وصرف.

بن عمر النحوي"[1] لأنَّ هذا الوزن ليس مما يختصُّ بالفعل حتى يكون له تأثير في منع الصَّرف، وإنَّما التأثير لِمَا يُختصُّ ولا في أوَّلِهِ زيادةٌ كزيادة الفعل وهي أحد حروف المضارعة وما شاكلَهَا، مما جعلوه داخل على العرّف ويُعرف من تتبع كلام النُّحاة.

قوله: (في آخر باب الإنشاء)؛ يعني: من نحو قولك: "ليت لِي مَالاً أُنفقه"، أي: "إن أرزَقَهُ أُنفقه"[2]، وفي قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ هُوَ الوَلِيُّ﴾[3]؛ أي: إن أرادوا أولياء بحقٍّ فالله هو السيد الولي الذي[4] يجب أن يتولى وحده، قوله: (حذف جوابه)؛ أي: حُذف جواب إذا الشَّرطية وهو أعرضوا، قوله: ﴿إِلاَّ كَانُوا عَنهَا مُعرِضِينَ﴾[5]، فإنَّه يدلُّ على أعرضوا[6]، قوله: (أو للدلالة)؛ أي: أو حذف جواب الشَّرط لأجل الدلالة إلخ[7]، قوله: (لا يُحيط به الوصف)؛ أي: لا يمكن وصفه وصفة لفظاعة شأنِهِ فتُركَ، قوله: (أو لتذهب نفس السَّامع كلَّ مذهبٍ ممكنٍ)؛ [163ظ] يعني فلا يتصور مطلوباً أو مكروهاً إلاَّ ويجوز أن يكون الأمرُ أعظم منه، ولو تعيَّن شيءٌ اقتصر عليه مثالهما، أي: مثال الحذف للدلالة على أنه لا يحيط به الوصف

---

[1] – عيسى بن عُمَر؛ الثقفي (ت: 149 هـــ/766 م): من أئمة اللغة، وهو شيخ الخليل وسيبويه وابن العلاء، وأول من هذب النحو ورتبه، وعلى طريقته مشى سيبويه وأشباهه، لم يكن ثَقفيّاً وإنما نزل في ثقيف فنسب إليهم، كان صاحب تقعّر في كلامه، مكثراً من استعمال الغريب، له نحو سبعين مصنفاً احترق أكثرها، منها "الجامع" و"الإكمال" في النحو، قال الأنباري: لم نرهما ولم نر أحدا رآهما؛ الزركلي، الأعلام، ج5، ص106.

[2] – في ن(س): سقط للعبارة: أي إن أرزقه أنفقه.

[3] – الآية: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ وَهُوَ يُحْيِ الْمَوْتَى وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾؛ الشورى/9.

[4] – في ن(س): الولي النبي.

[5] – الآية: ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾؛ يس/46.

[6] – في ن(س): سقط للقول كاملا.

[7] – في ن(س): إلى آخره.

والحذف لتذهب نفس السامع كل مذهب، قوله: (﴿إذ وُقِفُوا عَلَى النَّار﴾[1]، بحذف جواب الشرط)؛ يعني: جواب ﴿لَو﴾؛ أي: لرأيته أمراً عظيماً، فحذف إمَّا للدلالة على أنَّ الوصف لا يُحيط به أو لذهاب نفس السَّامع كلَّ مذهب؛ هذا إذا جُعلت "لو" للشَّرط، أمَّا: إذا جُعلت للتّمني فلا تكون الآية مما نحن فيه، لأنها حينئذٍ لا تقتضي جواباً.

قوله: (أو غير ذلك)؛ بالرفع، معطوفٌ على قوله: (جواب شرطٍ) أو على قوله: (مضاف)، قوله: (كما مرَّ في الأبواب السابقة)؛ يعني: باب المسند إليه وباب المسند وباب متعلقات الفعل، قوله: (﴿لاَ يَستَوِي مِنكُم مَن أنفَقَ مِن قَبلِ الفَتحِ وَقَاتَلَ﴾[2])؛ فإنه حذف هنا المعطوف مع حرف العطف، أي: ومن أنفق إلخ[3]، فالصِّلة وإن كانت جملةً إلاَّ أنها مع الموصول صارت (جزء جملة)، قوله: (وإمَّا جملة)؛ أي: ذلك المحذوف، قوله: (أي: تلك الجملة المحذوف)، قوله: (﴿لِيُحِقَّ الحَقَّ وَيُبطِلَ البَاطِلَ﴾[4])؛ يعني: بعد قوله تعالى: ﴿وَيُرِيدُ الله أن يُحِقَّ الحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَيَقطَعَ دَابِرَ الكَافِرِين﴾[5]، قوله: (فَعَل ما فَعَل)؛ يعني: من إثبات الإسلام وإظهاره وإبطال الكفر، فإنَّ اللاَّم فيه لتعليل الفعل المُقدّر، ويجب أن يُقدّر المحذوف

---

[1] – الآية: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾؛ الأنعام/27.

[2] – الآية: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾؛ الحديد/10.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – الآية: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ وَيُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُحِقَّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَيَقْطَعَ دَابِرَ الْكَافِرِينَ﴾؛ الأنفال/7.

[5] – الآية نفسها: الأنفال/7.

متأخراً عن قوله: (﴿لِيُحِقَّ الحَقَّ﴾ ليفيد معنى الاختصاص[1] المراد من الآية)، وقيل؛ قوله: ﴿لِيُحِقَّ الحَقَّ﴾ مُتعلق بـــ﴿يَقطَعَ﴾؛ وعلى هذا لا تكون الآية من قبيل ما نحن بصدَدِهِ.

قوله: (أو سببٌ لِمَذكور)؛ أي: أو الجملة المحذوفة سببٌ لِمُسبَّب مذكور، نحو قوله تعالى: ﴿وإذ اسْتَسقَى مُوسَى لِقَومِهِ فقُلنَا اضرِب بِعَصَاكَ الحَجَرَ فَانفَجَرَت مِنهُ اثنَتَا عَشرَةَ عَينًا﴾[2]، قوله: (إن قدَّر فضربه بها)؛ أي: فضَرَبَ موسى الحجر بالعصا فانفجرت؛ ويكون المحذوف حينئذٍ جملة، قوله: (هو الشرط)؛ فيكون على حدِّ قوله تعالى: ﴿فَاللهُ هُوَ الوَلِيُّ﴾[3]، أي: إن أرادوا وَلياً بحقٍّ فالله هو الوليُّ.

الفاء الفصيحة[4]

قوله: (تسمى فاءً فصيحة)؛ إنَّما سمِّيت بالفصيحة لأنها: تُفصِحُ عن المحذوف، أو لأنها لا تُفصح عن معناهما في الأكثر إلاَّ للفصيح، [164و] أو لأنها لا ترد إلاَّ من الفصيح لعدم معرفة غيره بمواردها، قوله: (قيل عن التقدير الأول)؛ وهو: ظاهر كلام صاحب "المفتاح"، قوله: (وقيل على التقدير الثاني)؛ وهو: صاحب "الكشَّاف"[5]، قوله: (وقيل على التقديرين، وهذا هو الظاهر)؛ فإن قلت: أيُّ التقديرين أولى الأول أم الثاني؟ قلت: الظاهر أنَّ الأول هو

---

1 – في ن(س): الاختصار.

2 – الآية: ﴿وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرَبَهُمْ كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾؛ البقرة/60.

3 – الآية: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ وَهُوَ يُحْيِ الْمَوْتَى وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾؛ الشورى/9.

4 – ورد العنوان في هامش ن(ف).

5 – في ن(س): وهو ظاهر كلام صاحب الكشّاف.

الأولى لكثرة الإضمار في الوجه الثاني على ما تَرَى، قوله: (أي غير المسبب والسبب)؛ أي: أو يكون المحذوف جملةً غير مسبَّبة ولا سبب.

قوله: (﴿فَنِعمَ المَاهِدُون﴾[1])؛ أي: هم نحن، قوله[2]: (في بحث الاستئناف)؛ يعني من باب الفصل والوصل، قوله: (على حذف المبتدأ أو الخبر)؛ يعني: حذف الجملة بأسرها وهذا على قول من جعل المخصوص خبر مبتدأ محذوفٍ، قوله: (أي: أكثر من جملةٍ واحدةٍ)؛ يعني: ذلك المحذوف أكثر من جملةٍ واحدة، قوله: (نحو: ﴿أَنَا أُنَبِّئُكُم﴾[3])؛ أي: نحو قوله تعالى حكاية لقول المستعير عن يوسف الصدّيق _عليه السلام_، قوله: (أي ﴿فَأَرسِلُونِي﴾)، إلى قوله: (﴿يُوسُفُ﴾[4])؛ هنا خمس جملٍ مع ما لَها من المتعلقات محذوفة من أصل النظم إيثاراً للإيجاز.

قوله[5]: (كما مرَّ في الأمثلة السابقة، أي من ﴿وَاسأَلِ القَرِيَةَ﴾ إلخ[6] وغيره، قوله: (وأن يقام)؛ أي: بشيءٍ مقام المحذوف أن يكون فيه دلالة على المحذوف، إذ لا يوجد القائم بدون هذا المعنى، وأن يكون بحيث لو ذكر المحذوف لكان المحذوف مُقدَّماً عليه وإلاَّ لم يكن قائماً مقامه.

قوله: (نحو: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ﴾[7])؛ أي: نحو قوله تعالى تسلية لرسول الله _صلى الله عليه وسلم_، قوله: (لأنَّ تكذيب الرُّسل متقدِّمٌ على تكذيبِهِ)؛ يعني: فلا يجوز أن يكون جواب الشرط، لأنَّ الخبر مترتِّبٌ على الشرط ومسببٌ له؛ وهذا متقدّم على الشرط، قوله:

---

1 – الآية: ﴿وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾؛ الذاريات/48.

2 – في ن(س) هناك اضطراب في بدايات الأقوال (قوله) وتم تجاوز الكثير منها وعدم الإشارة إليها.

3 – الآية: ﴿وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ﴾؛ يوسف/45.

4 – الآية: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾؛ يوسف/46.

5 – في ن(س): الكلام.

6 – في ن(س): إلى آخره.

7 – الآية: ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾؛ فاطر/4.

(بل هو سببٌ لِمَعمول الجواب المحذوف)؛ يعني قوله: ﴿فَقَد كُذِّبَت﴾، إلاَّ أنه سببٌ لعدم الحزن والصبر أقيم مقام مسبِّبِهِ؛ والمعنى: فلا تحزن واصبر لأنه ﴿قَد كُذِّبَت رُسُلٌ مِن قَبلِكَ﴾[1].

قوله: (وأدلّته)؛ أي: أدلّة الحذف أن يدلّ إلخ[2]، قوله[3]: (﴿حُرِّمَت عَلَيكُمُ المَيتَةُ﴾[4])؛ أي: تناولها، قوله: (فالعقل دلَّ على أنَّ هاهنا حذفٌ)؛ [164ظ] لأنه لا معنى لتحريم الذّوات، قوله: (والمقصود الأظهر)؛ يعني: بحسب العادة والعرف، قوله: (من هذه الأشياء المذكورة في الآية[5])؛ يعني: الميتة، والدم، ولحم الخنزير، قوله: (وشُربُ الألبان)؛ فإنها أيضاً حرامٌ، وإن جاز أن يقدّر هكذا: "حرّم عليكم أخذ الميتة أو استعمالها أو الانتفاع بها"، إلاَّ أنَّ المقصود الأظهر من الميتة هو تناولها، قوله: (أدنى تسامحٍ)؛ يعني: في عبارة المُصـــ[6] هنا، وكذا في عبارةٍ بعد ذلك تعسفٌ لأنَّ تقدير كلامه هكذا، ومن أدلة الحذف دلالة العقل على الحذف ودلالة المقصود الأظهر على التعيين، فجعل الدّلالة دليلاً مع أنَّ الدلالة ليست من الأدلة بل هي صفة الدليل، لا أنها نفس الدليل، وصوابه أن يقول: ما يدلّ العقل عليه، قوله: (وكأنه على حذف مضاف)؛ هذا تصحيح لعبارة المُصـــ[7]، وهو: أن يقدّر مضاف محذوف

---

[1] – الآية نفسها: فاطر/4.

[2] – في ن(س): إلى آخره.

[3] – في ن(س) إضافة فيها: "قوله: على الحذف يعني مطلقا، ويدل المقصود الأظهر إلى آخره".

[4] – الآية: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكُمْ فِسْقٌ الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾؛ المائدة/3.

[5] – الآية نفسها: المائدة/3.

[6] – في ن(س): المُصنِّف.

[7] – في ن(س): المُصنِّف.

ويجعل الضمير المجرور بمن راجعاً إليه، والتقدير: ودلالة أدلتها كثيرة منها، أي: من دلالة أدلتها أن يدلّ العقل إلخ[1]، وأجيب عن المُصـــ[2] بأنّ دلالة العقل في معنى العقل الدّال كجرد قطيفةٍ وأخلاق ثياب، أي: قطيفة جرد وثياب أخلاق، قوله: (أي: على الحذف وتعيين المحذوف)؛ قيل: فيه نظر، لأنه إن كان المراد بدلالة العقل على تعيين المحذوف، أي: أنّ العقل يدلُّ على تعيين المحذوف من غير حاجةٍ إلى أمرٍ خارجٍ عن اعتبار العقل لزم أن لا يكون التعيين في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾[3]، مدلول العقل لاحتياجه إلى صحة معنى الكلام بحسب المقام وإن كان المراد بها أن تعيينه مستفادٌ[4] من العقل سواء كان بمعونة قرينة أو لا، لزم أن يكون التعيين في جميع ما ذُكر من الأمثلة، مدلول العقل لكونه مستفاداً من العقل في الجملة، قوله: (على امتناع مجيءِ الرَّبِّ تعالى وتقدُّسِهِ)؛ لأنه لا يصحُّ نسبة المجيء اللغوي إليه عقلاً، وإنَّما يصحُّ إسناده عند العقل إلى أمر الله وعذابه فإنه يدلُّ على أحدهما، وليس المراد أنه يدلّ على تعيين الأمر أو تعيين العذاب، لأنَّ العقل لا مجال له في ذلك [165و].

وحاصلُهُ: أنَّ المحذوف الذي دلَّ العقل على تعيينه هو أحد الأمرين من حيث هو لا أحدهما على التعيين، قوله: (ومنها أن يدلَّ العقل عليه)؛ أي: على مُطلق الحذف وتدلَّ العادةُ على التعيين، قوله: (إذ لا معنى للّومِ على ذات الشخص)؛ لأنَّ الإنسان إنَّما يُلام على كسبه لا على ذات غيره، فدلَّ العقلُ على أنَّ في قوله: فيه مضافاً محذوفاً، قوله: (فإنه يحتمل بأن قوله فيه ثلاث تقديرات: أن يقدَّر فيه حبّه إلخ[5])؛ قوله: (﴿قَد شَغَفَهَا حُبّا﴾[6])؛ أي: قد

---

[1] – في ن(س): إلى آخره.

[2] – في ن(س): المُصنِّف.

[3] – الآية: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾؛ الفجر/22.

[4] – في ن(ف): أنَّ تعيُّنهُ يُستفادُ.

[5] – في ن(س): إلى آخره.

[6] – الآية: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾؛ يوسف/30.

أصاب حُبَّه شِغاف قلبها وهو: غلاف القلب، قوله: (وفي مراودته)؛ أي: ويحتمل أن يكون تقديره: ﴿لُمتُنّني﴾ في مراودته، قوله: (﴿تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَن نَفسِهِ﴾)؛ أي: تخادعه امرأة العزيز عن نفسه وتطالبه مرّة بعد أخرى برفقٍ وسهولةٍ لتنال شهوتها منه، قوله: (وفي شأنه)؛ أي: وأن يكون تقديره ﴿لُمتُنّني﴾[1] في شأنه[2]، قوله: (حتى يشملهما)؛ أي: حتى يشمل هذا التقديرين المذكورين؛ لأنَّ الشَّأن عامٌ شاملٌ للحب والمراودة، قوله: (دلّت على الثاني)؛ أي: على التقدير الثاني وهو: المراودة، قوله: (إيّاهُ)؛ أي: صاحبه، يعني: وغلبته عليه، والمقهور المغلوب في شيءٍ لا يُلام وإنّما يُلام على أمرٍ داخلٍ تحت كسبِهِ وقُدرتِهِ، وهو هاهنا المراودة نظراً إلى العادة، لأنه قادرٌ على أن يدفعها عن نفسه.

قوله: (ومنها الشُّروع[3] في الفعل)؛ أي: ومنها أن يدلّ الشروع[4] في الفعل على تعيين المحذوف، قوله: (دلّ على أنه)؛ أي: المحذوف ذلك الفعل المشروع فيه بعينه لاشيء آخر، قوله: (وعلى هذا القياس)؛ يعني: ولو قلت عند الشروع في الأكل: يقدَّر أكل، وكذا عند الشروع في القيام والقعود، فالفعل لا يصحِّحُ معنى حرف الجرِّ بدون تعلقه بمعنى فعل، فإذا لم يكن ظاهراً حكم بتقديره والشروع في أمرٍ يدلُّ على أنَّ المحذوف هو ما جعلت التسمية مبدءاً له[5]، قوله: (ومنها الاقتران)؛ أي: اقتران الكلام أو المخاطب بفعلٍ، فإنَّه يدلُّ على تقدير ذلك الفعل، قوله: (لإعراسِ المخاطب)؛ أي: فحالة الإعراس تَدُلُّ على تقدير "أعرست"، قوله: (أو مقارنة المخاطب، يعني المخاطب بقولنا: "بالرَّفَاءِ والبَنين" [165ظ] يدلُّ على ذلك، ومنها أن يدلّ عُرفُ اللغة على المحذوف، والقرينة الحالية أو المقالية على تعيين

---

[1] – الآية: ﴿قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ وَلَقَدْ رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ وَلَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾؛ يوسف/32.

[2] – في ن(س): تعذره لمعنى في شأنه.

[3] – في ن(س): التروع.

[4] – في ن(س): التروع.

[5] – في ن(س): مبتدأ له.

المحذوف كقولهم: "إلاَّ حُظية فلا آلِيَة"[1]، أي: إن لم يكن لك في النِّساء حُظية أي: ذات حُظوة فإني غير آلِيَة أي: مُقصِّرة، وقولهم: "لو ذَاتَ سِوَارٍ لَطَمَتنِي"[2]، أي: "لو لَطَمتنِي ذاتُ سوارٍ لَهَانَ عليَّ"، أو "لَيتَنِي لَطَمَتني ذاتُ سوارٍ".

الإطناب وأسبابه[3]

قوله: (والإطناب، وأسبابه كثيرةٌ)؛ وعلى ما ذُكرَ: تسعةٌ، قوله: (إحداهما مبهمة)؛ أي: صورة إجمال، قوله: (موضَّحة)؛ أي: صورة تفصيل، قوله: (وعَلَمَان خيرٌ مِن عَلَم وَاحِدٍ[4])؛ إشارةٌ إلى ضرب مثلٍ سائرٍ، قال الميداني[5]: أصله أنَّ رجلاً وابنه سلكا طريقاً فقال

---

1 – مثل عربي: مصدر الحَظِيَّة: الحُظْوَة، والحِظْوَة والحِظَة، والأَلِيَّة: فَعيلة من الأَلْو، وهو التقصير، ونصب حظيَّةً وأليَّةً على تقدير إلاّ أَكُنْ حظيةً فلا أكون أليَّةً، وهي فَعيلة بمعنى فاعلة، يعني آليةً، ويجوز أن يكون للازدواج، والحَظِية: فعيلة بمعنى مفعولة، يقال: أَحْظَاها الله فهي حَظِية، ويجوز أن تكون بمعنى فاعلة، يقال: حَظِيَ فلانٌ عند فلان يَحْظَى حُظْوَةً فهو حَظِيّ، والمرأة حَظِية، قال أبو عبيد: أصل هذا في المرأة تَصْلَفُ عند زوجها فيقال لها: إن أخطأتْكِ الحُظْوة فلا تألِي أن تتودَّدي إليه؛ يضرب في الأمر بمُداراة الناس ليدرك بعضَ ما يحتاج إليه منهم؛ الميداني، مجمع الأمثال، ج1، ص20.

2 – مثل عربي: يَقُوله الْكَرِيم إِذا ظلمه اللَّئِيم؛ وَأَصله أَن امْرَأَة لطمت رجلا فَنظر إِلَيْهَا فَإِذا هِيَ رثَّة الْهَيْئَة عاطل فَقَالَ لَو ذَات سوارٍ لطمتني أَي لَو كَانَت ذَات غنى وهيئةٍ لكَانَتْ بليّتي أخف؛ أبو هلال العسكري، جمهرة الأمثال، ج2، ص193.

3 – في هامش ن(ك): مطلب الإطناب.

4 – مثل عربي: وأَصْلُه أن رجلا وابنه سلكا طريقاً، فَقَال الرجل: يا بني استبحث لنا عن الطريق، فَقَال: إني عالم، فَقَال: يا بنيَّ عِلْمَانِ خَيْرٌ من علم، يضرب في مَدْح المُشَاورة والبحث؛ ونصّه عند الميداني، مجمع الأمثال، ج2، ص23.

5 – المَيْداني (ت: 518 هـــ / 1124 م)، أحمد بن محمد بن أحمد الميداني النيسابوريّ، أبو الفضل: الأديب البحّاث، صاحب (مجمع الأمثال/مط) لم يؤلّف مثله في موضوعة، ولد الميداني ونشأ وتوفي في نيسابور

الرجل لابنه: يا بُنيّ استَبحِت لنا الطَّريق، فقال: إنِّي عالِمٌ، فقال: عَلَمَانِ خيرٌ من عَلَمٍ وَاحِدٍ، يضرب في مدح المشاورة والبحث، قوله: (أي: ليتمكَّنَ فضلَ تَمكُّنٍ)؛ أي: أو يكون الإطناب لأجل أن يتمكن المعنى في نفس السامع زيادة تَمَكُّنٍ، فإنَّ المعنى إذا أُلقِي إليه على سبيل الإبهام تشوقت نفسُهُ إلى معرفته على سبيل التفصيل، فإذا أُلقِيَ إليه على سبيل التَّفصيل مرةً ثانيةً تمكَّن من نفسه فضل تمكُّنٍ، قوله: (كان أوقعُ عندها)؛ أي: عند النفس من أن يُبيَّن أوّلاً، قوله: (أو لتكمل لذّة العلم)؛ يعني: لنفس السَّامع به، أو بالمعنى؛ لأنَّ الشَّيء إذا أبهم أوّلاً حصل للسامع سبب إدراكِهِ، وألَمٌ بسبب عدم عِلمِهِ بتفصيلِهِ، لأنَّ الإدرَاكَ لذّةٌ، والحرمان عنه مع الشعور بالمجهول بوجهٍ ألَمٌ، فإذا حَصَلَ له العِلمُ بتفصيلِهِ ثانياً حَصَلَ له لذّةٌ كاملة، لأنَّ اللّذة عقِبَ الألم أتمُّ مِن اللّذّةِ التي لم يتقدَّمها ألَمٌ، وكأنَّها لذّتان: لذّةُ الوُجدان ولذّةُ الخلاص عن الألم.

قوله: (يُفيد شَرحَ شيءٍ ما له)؛ أي[1]: بموسى _عليه السلام_ لأنه لم يعلم إلاّ أنه يطلب شرح ما عنده، ولم يعلم أنَّ ذلك الشيء الذي يطلب شرحه ما هو، قوله: (أي تفسير ذلك الشيء)؛ فكان هذا ألذّ لطلب[2] الشرح من أن يقالَ: ﴿اِشرَح لِي صَدرِي﴾[3] على الإيضاح الصِّرف[4]، بدون الإجمال أوّلاً والتفصيل ثانياً، [166و] والمقامُ مقامَ تأكيدِ الطلب؛ لأنَّ هذا الطلب منه _عليه السلام_ إنَّما كان وقتَ إرسالِهِ بمقاساة المكارِهِ ومعاناة الشَّدائد المقتضي بأن يسأل ربِّه على أبلغ الوجوه أن يشرحَ صدرَهُ، ويجعلهُ حليماً حَمولاً يستقبل ما

(حاضرة خراسان) ونسبته إلى (ميدان زياد) محلة فيها، ومن كتبه (نزهة الطرف في علم الصرف/مط) و(السامي في الأسامي/مط) في اللغة، و(الهادي للشادي/مخ) نحو، و(شرح المفضليات)؛ الزركلي، الأعلام، ج1، ص214.

[1] – في ن(س) سقط للكلمة.

[2] – في ن(س): هذا الذي يطلب.

[3] – الآية: ﴿قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي﴾؛ طه/25.

[4] – في ن(س): سقط لكلمة الصِّرف.

يرد عليه من الشَّدائد التي يذهب معها الصابر بجميل الصبر وحُسن الثَّبات، وعلى هذا التأكيد قوله: ﴿وَيَسِّرْ لِي أَمرِي﴾[1]، فإنه يسأل على أبلغ الوجوه أن يُسهِّلَ عليه أمرَهُ الذي هو خلافة الله في أرضه وما يصحبُهَا من مزاولَةِ جلائِلِ الخطوب، وهذا الإيضاح بعد الإبهام يحتمل أن يكون للأغراض الثلاثة المذكورة، أعني أن يرى في المعنى صورتين مختلفتين، وليتمكن في النفس فضلَ تَمَكُّنٍ، ولتكمُلَ لَذَّة العلم به.

قوله: (أي قول من يجعل المخفوض[2] خبر مبتدأ محذوفٍ)؛ يعني: لا على قول من يجعله مبتدأً قُدِّم عليه خبرُهُ، قوله: (إذ لو أريد الاختصار)؛ المُراد بالاختصار هاهنا: هو المساواة لا الإيجاز بشهادة قوله: نعمَ زيدٌ، إذ لا إيجاز فيه بل هو مساواة، قوله: (وفي هذا إشعارٌ إلخ[3])؛ يعني: في قول المُصـــ[4]، إذ لو أريد الاختصار بأنَّ الاختصار قد يُطلق على ما يقابل الإطناب فيعمُّ الإيجاز والمساواة، قوله: (حسنٌ بابُ نعمَ)؛ يعني: حَسُنَ الإطناب في باب نعمَ، قوله: سوى ما ذُكر من الإيضاح بعد الإبهام، قوله: (من جهة الإطناب)؛ يعني: حيث لم يقل: نعمَ زيدٌ؛ والإيجاز بحذف المبتدأ، يعني: الذي هو صدر الاستئناف، ونظر إلى أنه ليس على الإبهام الصِّرف ولا على الإيضاح الصِّرف فهو معتدلٌ بينهما، قوله: (من جهةٍ واحدةٍ)؛ حاصلُهُ أنّه إنَّما قال: إبهام الجمع، لأنَّ حقيقة الجمع بين المتنافيين غير حاصلة.

التَّوشيعُ[5]

قوله: (وهو في اللغة: لَفُّ القُطن المندُوفِ[1])؛ كأنه يجعل التعبير عن المعنى الواحد بالمُثنى المفسَّرِ[2] باسمين بمنزلة لَفِّ القُطن بعد النَّدفِ، قوله: «وَتَشِبُّ[3] فِيهِ خَصلَتَانِ: الحِرصُ

---

[1] – الآية السابقة: طه/25.

[2] – في ن(ف) و(ث): المخصوص.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – في ن(س): المُصنِّف.

[5] – ورد العنوان في هامش ن(ف)، وفي هامش ن(ك): مبحث التوشيع.

وطُولُ الأمَل»[4]، فإنه لو أريد الاختصار لقيل: وتَشِبُّ[5] فيه الحرص وطول الأمل، يقال: شَبَّ الغلام؛ [166ظ] يشِبُّ بالكسرِ إذا نَمَى، وكقوله:

فَمَا زِلتُ فِي لَيلَينِ: شَعرٍ وظُلمةٍ وشَمسَينِ: مِن خَمرٍ وَوَجهِ حَبِيبِ[6]

قوله: (والمراد بالذكر على سبيل العطف)؛ أي: مُراد المصـــ[7] بقوله: (وإمَّا بذكر الخاص بعد العام)؛ الذكر على سبيل عطف الخاص بعد العام لا على سبيل الوصف أو الإبدال، ولو قال: وإمَّا بعطف الخاص على العام لكان أوضح[8]، قوله: (أي مزية[9] الخاص)؛ يعني: على سائر أفراد العام، قوله: (حتى كأنه)؛ أي: كأنَّ الخاص، قوله: (تنزيلاً للتَّغايُرِ)؛ أي: للغائِرِ الخاص لسائِرِ أفراد العام، قوله: (لِمَا امتاز)؛ يعني: الخاص، قوله: (ولا يُعرف حكمُهُ منه)؛ أي: ولا يُعرفُ حكمُ ذلك الخاص من ذلك العام فوَجَبَ التنصيصُ عليه والتَّصريحُ به.

قوله: (وإمَّا بالتكرير)؛ أي: يكون الإطناب بتكرير كلمةٍ أو أكثَرَ، قوله: (وفي تكريره تأكيدٌ للرَّدعِ والإنذارِ) وهي: النُّكتَةُ الباعثَةُ على إيثار الإطناب في الآية[10]، قوله:

---

[1] – لفّ القطن المندوف: لغة هو "التوشيع"، واصطلاحا أن يُأتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الأول.

[2] – في ن(س): بالشيء المفرد.

[3] – في ن(س): ونسب.

[4] – حديث شريف: أخرجه أحمد في المسند، 115/3، والزبيدي في إتحاف السادة المتقين 239/10، والبيهقي في السنن الكبرى 515/3.

[5] – في ن(س): نسبَ نسبٌ بالسكر.

[6] – بيت الشاعر: عبد الله بن المعتز، وقد ورد في حاشية الدسوقي 743/2، وفي الإيضاح، 199/3.

[7] – في ن(س): المُصنِّف.

[8] – في ن(ث): أرجح.

[9] – في ن(ك): مزيد.

[10] – الآية: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ (3) ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾؛ التكاثر/3، 4.

(وفي "ثَم" دلالةٌ على أنَّ الإنذار الثاني أبلغُ من الأول)؛ وهذا كما يقال للمنصوح: أقولُ لَكَ ثم أقولُ لَكَ لا تَفعَل، قوله: (تنزيلاً لبُعد المرتبة منزلة بُعدِ الزَّمان)؛ وذلك لأنَّ أصل "ثُم" للدلالة على تراخي الزمان؛ لكنها تجيءُ لِمُجرَّد التَّجريد في درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي، واعتبار أنَّ الثاني بعد الأول في الزمان، وذلك إذا تكرر الأول بلفظه، كقوله: "والله ثم والله"، وكقوله تعالى: ﴿وَمَا أدرَاكَ مَا يَومُ الدِّين؛ ثُمَّ مَا أدرَاكَ مَا يَومُ الدِّين﴾[1]، وكزيادة التنبيه على ما ينفي التُّهمَةَ ليُكمِلَ تلقي الكلام بالقبول، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِي آمَنَ يَا قَومِ اتَّبِعُونِ أهدِكُم سَبِيلَ الرَّشَاد؛ يَا قَومِ إنَّمَا هَذِهِ الحَياةُ الدُّنيَا مَتَاعٌ﴾[2]، فإنَّ تكرار ﴿يَا قَومِ﴾ لإشعاره[3] لأجل الإضافة إلى ياء المتكلم بوُفور الشَّفقة على المخاطبين ونفي التهمة عن المتكلم؛ وقد يجيءُ التكرار لتعدد[4] المتعلق كما في سورة الرحمن، فإنه تعالى ذكر نعمةً بعد أخرى وعقَّبَ كلَّ نعمةٍ بقوله: ﴿فَبِأيِّ آلاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَان﴾[5]، فإنَّ الغَرَضَ من ذكرِهِ عُقيبَ كلِّ نعمةٍ غيرُ الغَرَضِ من ذِكرِ عُقَيبَ نعمة أخرى.

أمَّا التعقيب في قوله: ﴿يُرسِلُ عَلَيكُمَا شُوَاظٌ مِن نَارٍ وَنُحَاسٍ فَلاَ تَنتَصِرَان﴾[6]، [167و] وفي قوله: ﴿هَذِهِ جَهَنَّمُ التِي يُكَذِّبُ بِهَا المُجرِمُونَ﴾ الآية[7]، مع أنَّ نفس العذاب

---

1 – الآية: ﴿وَمَا أدرَاكَ مَا يَومُ الدِّين؛ ثُمَّ مَا أدرَاكَ مَا يَومُ الدِّين﴾ الإنفطار/16، 17.

2 – الآية: ﴿وَقَالَ الَّذِي آمَنَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ (38) يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ﴾؛ غافر/38، 39.

3 – في ن(س): لاستعارة.

4 – في ن(س): لتعداد.

5 – الآية: لازمة تكررت في جميع آيات سورة الرحمن.

6 – الآية: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِنْ نَارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنْتَصِرَانِ﴾؛ الرحمن/35.

7 – الآية: ﴿هَذِهِ جَهَنَّمُ التِي يُكَذِّبُ بِهَا الْمُجرِمُونَ﴾؛ الرحمن/43.

وجهنم لم يكونا من أحدٍ إلاَّ الله تعالى، فلأنَّ ذكرهما ووصفهما على طريق الزَّجرِ عن المعاصي والتقريب[1] من الآية.

قوله (وإمَّا بالإيغال)؛ أي: يكون الإطناب والإيغال في اللغة بمعنى: الإمعان أو بمعنى: الإدخال، قوله: (واختُلِفَ في تفسيره)؛ أي: بمعنى الإيغال ما هو، على قولين، فقيل: هو ختم البيت بما يفيد نكتةً يتمُّ المعنى بدونِهَا، وعلى هذا لا يختص الإيغال بالشِّعرِ وقيل: هو ختم الكلام بما يفيد نكتةً يتمُّ المعنى بدونِهَا وعلى هذا لا يختص، قوله:

كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِي رَأسِهِ نَار[2]

فإنَّها لَمَّا أرادت أن تَصِفَ أخَاهَا صخرًا بالاشتهار لم يقتصر في بيان ذلك على تشبيهه بالعَلَم[3]، بأن جعلت في رأس العَلَم ناراً للمبالغة في البيان.

قوله: (كأنَّ عُيونَ؛ البيت[4])؛ فإنه يتمُّ ضعفُ التشبيه فيه بدون قوله: (لَم يُثقَّبِ)؛ إلاَّ أن أتى به ختم البيت لتحقيق معنى التشبيه، لأنَّ [الجذع][5] وقد عرفت معناه في الشَّرح يشبَّهُ به الأعين في الشَّكل والهيئة، وإذا كان غير مثقوب كان أشبهَ بالعيون، قوله: (الظبي والبقرة)؛ المراد بالظبي: الغزال، وبالبقرة: البقرة الوحشيَّة، قوله: (بدأ بالقصر)؛ بمعنى ظهر، قوله: (وفيه سوادٌ وبياضٌ)؛ أي: والحال أنَّ في الجِذع سواداً وبياضاً، قوله: (بعد ما يؤنَّث)؛

---

1 – في ن(ف): والتَّقريب.

2 – الشطر من بيت الخنساء في رثاء أخيها صخر، وهو في ديوانها، ص386؛ وتمامه:

وإنَّ صَخراً لَتَأتَمُّ الهُدَاةُ بِهِ .... كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِي رَأسِهِ نَار.

3 – العَلَم: الجبل المنيف الشامخ؛ الزمخشري، الكشاف، 231/4.

4 – بيت امرئ القيس، وهو في معاهد التنصيص، 355/1؛ وتمامه:

كأنَّ عُيونَ الوَحشِ حَولَ خُبَائِنَا .... وَأرحُلِنَا، الجَزَّعُ الَّذِي لَم يُثقَبِ.

5 – في ن(ف): الجزع؛ وهو الأصوب كما ورد في: لسان العرب، وأساس البلاغة، وكتاب العين، وتاج العروس.

يعني: فصَحَّ حينئذٍ التشبيه به لِمَا عرفت ما نَقَلَ الأصمعي[1]، قوله: (ومثَّلَ لذلك)؛ أي: للإيغال في النثر[2]، قوله: (وترغيبٌ في الرَّسلِ)؛ أي زيادَةَ ترغيب فهو معطوفٌ على حثٍّ، أي لا تخسرون معهم شيئاً مِن دنياكم وتربحون صِحَّة دينكُم فينتظِمَ لكُم خير الدنيا والآخرة[3].

التَّذييل[4]

قوله: (وإمَّا بالتَّذييل)؛ أي: يكون الإطناب بالتَّذييل، قوله: (تشتمل على معناها)؛ أي: تشتمل الجملة الثانية على معنى الجملة الأولى، ويعني: باشتمال الثانية على معنى الأولى إفادتها بفحواها لما هو عُمدة البيان من الأولى، وليس المُراد إفادتها نفس معنى الأولى بالمطابقة، فلا يكون على هذا قوله تعالى: ﴿كَلاَّ سَوفَ تَعلَمُونَ ثُمَّ كَلاَّ سَوفَ تعلَمُونَ﴾[5] من التذييل،

---

1 – الأَصْمَعي (122 – 216 هـ / 740 – 831 م)، عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع الباهلي، أبو سعيد الأصمعي: راوية العرب، وأحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان. نسبته إلى جده أصمع، ومولده ووفاته في البصرة، كان كثير التطواف في البوادي، يقتبس علومها ويتلقى أخبارها، ويتحف بها الخلفاء، فيكافأ عليها بالعطايا الوافرة، أخباره كثيرة جدا، وكان الرشيد يسميه "شيطان الشعر"، قال الأخفش: ما رأينا أحداً أعلم بالشعر من الأصمعي، وقال أبو الطيب اللغوي: كان أتقن القوم للغة، وأعلمهم بالشعر، وأحضرهم حفظا، وكان الأصمعي يقول: أحفظ عشرة آلاف أرحوزة، وتصانيفه كثيرة، منها "الإبل/مط" و"الأضداد/مط" مشكوك في أنه من تأليفه و"خلق الإنسان/مط" و"الأصمعيات"...؛ الزركلي، الأعلام، ج4، ص162.

2 – في ن(ف): النشر.

3 – إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ (20) اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾؛ يس/20، 21

4 – ورد العنوان في هامش ن(ف).

5 – الآية: ﴿كَلاَّ سَوفَ تَعلَمُونَ ثُمَّ كَلاَّ سَوفَ تعلَمُونَ﴾؛ التكاثر/3، 4.

[167ظ] قوله: (للتأكيد)؛ هذا التعريف[1] شاملٌ لدخول بعض صور الإيغال فيه، لأنَّ لفظ النُّكتة في تعريف الإيغال لإطلاقه يصدُقُ على التأكيد أيضاً، قوله: (فهو أعمُّ من الإيغال)؛ أي: التذييل أعمُّ من الإيغال من وجهٍ، وأخصُّ من وجهٍ آخر؛ فالنسبة بينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ؛ لتصادفهما في مادةٍ، وانفراد كلٍّ منهما بدون الآخر في مادةٍ أخرى؛ فجملة عموم التذييل من حيث أنه لا يكون إلاَّ بجملة للتأكيد، وجهة عموم الإيغال من حيث كونه يكون بجملةٍ ومفردٌ للتأكيد وليغيره، فيجتمعان فما يكون الإيغال فيه بجملة للتأكيد فإنه يصدق عليه أنه إيغال وتذييل، وينفرد الإيغال فيما يكون بالمفرد وفيما يكون لغير التأكيد مطلقاً، أي: سواءً كان بالمفرد أو بالجملة، وينفرد التذييل فيما يكون في غير ختم[2] الكلام.

قوله: (بل لا توقف عليه)؛ أي: ما لا يستفاد منه المراد بدون تعلقه بما قبله فيتعلق بما قبله، يعني: فلا يصحُّ أن يكون مثلاً بمجرّده، قوله: (بناءً على أنَّ المُجازاة هي المكافأة إن خيراً فخير)؛ يعني: يُستعمل تارةً في معنى الإثابة وأخرى في معنى المعاقبة، فلمَّا استعمل في معنى المعاقبة في قوله: ﴿جَزَيْنَاهُم بِمَا كَفَرُوا﴾[3]، بمعنى عاقبناهم بكفرهم، قيل: ﴿وَهَل يُجَازَى إِلاَّ الكَفُورُ﴾[4]، بمعنى وهل يعاقب، فعلى هذا يكون من الضرب الثاني لعدم توقُّفِ المراد حينئذٍ على ما قبله فيصحُّ أن يكون مثلاً.

قوله: (﴿إِنَّ البَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾[5]، أُخرج مخرج المثل)؛ وهو مفيد ما هو عمدة البيان البيان لِمَا قبله بدون تعلُّقِهِ به، وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلنَا لِبَشَرٍ مِن قَبلِكَ الخُلدَ أَفَإِن مِتَّ فَهُمُ الخَالِدُون﴾[6]، تذييلٌ من الضرب الأول ضرورة تعلّق فَاءِ[1] ﴿أَفَإِن

---

1 – في ن(س): سقط للفظة التعريف.

2 – في ن(س): حيز .

3 – الآية: ﴿ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ﴾؛ سبأ/17.

4 – الآية نفسها: سبأ/17

5 – الآية: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾؛ الإسراء/81.

6 – الآية: ﴿وَمَا جَعَلنَا لِبَشَرٍ مِن قَبلِكَ الخُلدَ أَفَإِن مِتَّ فَهُمُ الخَالِدُون﴾؛ الأنبياء/34.

مِتَّ﴾ وضمير ﴿فَهُمُ﴾ بالجملة السابقة وما بعده وهو ﴿كُلُّ نَفسٍ ذَائِقَةُ المَوتَ﴾[2]، تذييلٌ من الضرب الثاني لعدم توقفه على ما بعده، قوله: (لا للضرب الثاني منه)؛ [168و] يعني: وإن كانت الأمثلة تدلُّ على أنه راجعٌ إليه، قوله: (لتأكيدِ منطوقٍ)؛ أي: ما يُفهم بالمطابقة، قوله: (فإنَّ ﴿زَهُوقًا﴾ تأكيدُ منطوقِ قوله: ﴿زَهَقَ البَاطِلِ﴾).

قوله: (وإمَّا لتأكيد مفهومٍ)؛ يعني: بالمفهوم ما يلزم من المنطوق، قوله: (لا تَلُمه بفتح التاء المثنّاة من فوق وضمِّ اللاّم من قولهم: لَمَّ إليه شَعَثَه)؛ أي: أصلَحَ ما تفرَّقَ مِن أموره، لعمومه بيانٌ لصحة مجيء الحال من النكرة، لأنَّ العموم من مسوغات الابتداء بالنكرة وانتصاب الحال عنها، وليس المراد هنا: أخٌ يعينه، بل كلُّ ما يصلحُ للأخوَّة فكان عامّاً، فصحَّ مجيءُ الحال عنه؛ وحاصلُ ما أفادَهُ البيت[3] التزاماً: أنه ليس في الدنيا صديقٌ مهذَّب الأخلاق مبرّءٌ عن العيوب، وقوله: (أيُّ الرِّجَالِ المُهَذَّبُ؟) تأكيدٌ لهذا المعنى، لأنه استفهامٌ على سبيل الإنكار، وهذا مثلٌ[4] يُضرب لِمَن رأى من صديقه زلّةً وأنت تريد أن تغفرها منه؛ والشَّعَثُ: ـفي الأصلـ انتشار الشَّعر وتغيُّرُه لقلة تعهُّدِهِ، والمراد به هنا: ما يكون في الرِّجال من خصالٍ غير مُرضيَةٍ.

---

[1] – في ن(س): سقط للكلمة.

[2] – الآية: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَنَبْلُوكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾؛ الأنبياء/35.

[3] – الشاهد بيت النابغة الذبياني، وقد ورد في معاهد التنصيص، 358/1؛ وتمامه:

وَلَستُ بِمُستَبِقٍ أخاً لاَ تَلُمهُ .... عَلَى شَعَثٍ، أيُّ الرِّجَالِ المُهَذَّبُ؟

[4] – في ن(س): سقط للكلمة.

التَّكميل والاحتراس[1]

قوله: (وإمَّا بالتكميل)؛ أي: وإمَّا أن يكون الإطناب بسبب التكميل، قوله: (وذلك الدَّافع قد يكون إلخ)؛ يعني: سواءً كان الدافع الإيهام خلاف المقصود[2] جملةً أو مفرداً، وسواءً كان واقعاً في وسط الكلام أو في آخره.

قوله: (غَيرَ مُفسدِهَا)؛ غير مفسدٍ للدِّيار، متوسِّطٌ بين الفعل وفاعله، دفعاً لِمَا يُتوهمُّ من قوله: (فَسَقَى دِيَارَكِ[3])؛ من كونه دعا عليها بإفساد ديارها، لأنَّ وقوع المطر قد يكون سبباً لخراب الديار وفسادها، قوله: (غَيرَ مُفسدِهَا)؛ دافعٌ لهذا التوهم، قوله: (والثاني)؛ أي: بأن[4] يكون الدّافع فيه في آخر الكلام نحو قوله تعالى: ﴿فَسَوفَ يَأتِي اللهُ بِقَومٍ يُحِبُّهُم وَيُحِبُّونَهُ أذِلَّةٍ﴾ الآية[5]، فقوله: ﴿أعِزَّةٍ عَلَى الكَافِرِينَ﴾، وقع في آخر الكلام دافعاً لِمَا يوهم قوله: ﴿أذِلَّةٍ عَلَى المُؤمِنِينَ﴾، ولهذا عدّى[6] بـــ﴿عَلَى﴾ لتضمُّنها معنى العطف، فكأنه قيل: عاطفين عليهم على وجه التواضع والتذلل، [168ظ]

قوله: (وإمَّا بالتتميم)؛ أي: ويكون الإطناب بالتتميم، قوله: (لنكتة كالمبالغة)؛ هذا التعريف يصدُقُ على بعض صور الإيغال، قوله: (مع حبِّهِ)؛ أي: اشتهائِهِ والحاجة إليه وهو

---

1 – ورد العنوان في هامش ن(ف).

2 – في ن(س): خلاف القصر.

3 – من بيت امرئ القيس، ورد في معاهد التنصيص، 362/1؛ وتمامه: فَسَقَى دِيَارَكِ غَيرُ مُفسدِهَا .... صَوبُ الرَّبِيعِ وَدِيمَةٌ تَهمِي.

4 – في ن(ف): أي ما يكون.

5 – الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾؛ المائدة/54

6 – في ن(س): وهذا أدعى لتضمّنها.

مبالغةٌ في إطعامِهِ[1]، قوله: (فهو لتأدية أصل المراد)؛ يعني: أمَّا لو كان الضمير في حبه لله فلم يكن فيه مبالغة، ونحوه قوله تعالى: ﴿وَآتَى المَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾[2].

التَّتميم والاعتراض[3]

قوله: (وإمَّا بالاعتراض)؛ أي: ويكون الإطناب بالاعتراض، قوله: (وهو أن يُؤتَى في أثناء الكلام)؛ يعني: بأن يؤتى بين أمرين لثانيهما تعلُّقٌ بالأول؛ كتعلق الفاعلية والمفعولية وغيرهما، وليس المراد أن يؤتى بين جُزئي الكلام المصطلح عليه بالحقيقة اللذين هما المسند والمسند إليه، قوله: (أو بين أمرين[4] متصلين معنىً)؛ أي: بينهما اتصالٌ من جهة المعنى، بأن يكون الثاني بياناً للأوَّل أو توكيداً له[5] أو بدلاً منه أو عطفاً عليه، قوله: (بجملةٍ أو أكثر)؛ أي: أكثر من جملةٍ لا محل لها، أي: للمجلة المعترضة، قوله: (سوى دفع الإيهام)؛ أي: دفع إيهامٍ خلاف المقصود، فعلم من هذا أنه لا يُسمَّى اعتراضاً ما يقع في آخر كلام لا يكون بعده كلامٌ، أو يكون لكن لا يكون متصلاً بالكلام الأول من جهة المعنى، ولا يكون أقلَّ من جملة، ولا ما يكون له محلٌّ من الإعراب، ولا ما يقع في أثناء كلام، أو بين كلامين متصلين من جهة المعنى لدفع الإيهام كما في صور التكميل، وهذا التعريف شاملٌ لبعض صور التتميم

---

[1] – الشاهد الآية: ﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾؛ الإنسان/8.

[2] – الآية: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾؛ البقرة/177.

[3] – ورد العنوان في هامش ن(ف).

[4] – في ن(ث): بين كلامين.

[5] – في ن(ف): أو تأكيداً له.

والتذييل، لأنَّ الزيادة فيهما لا تمتنع أن تكون جملةً في أثناء الكلام، أو بين كلامين متصلين كلامين متَّصلين معنىً.

قوله: (وقعت في أثناء الكلام)؛ يعني: بين أمرين بينهما تعلّق العطف بجهة المفعولية، والنكتة فيه تنزيه الله تعالى وتقديسه عمَّا ينسبون إليه[1]، قوله: (بُلَّغتُهَا)؛ اعتراضٌ في أثناء الكلام، يعني: بين اسم إنَّ وخبرها والضمير في "بُلِّغتُهَا"؛ (للثمانين)[2]، يريد بيان ضعف القوى الجسمانية في سِنِّ الثَّمانين، ومثل هذا الاعتراض يلتبِسُ بالحال وفرق بينهما، قوله: (بين "اِعلَم" ومفعوله)؛ [169و] أي: وبين ما حل محلَّ مفعوليه وهو قوله: ("أن سَوفَ يَأتِي[3]" إلخ[4])، قوله: (لتنبه المخاطب على أنَّ العلم ينفع كل أحد)؛ فينفعه بطريق المبالغة، قوله: (وضمير الشَّأن محذوف)؛ أي: محذوفٌ من أنَّ تقديره: أنه سوف يأتي إلخ[5]، قوله: (وفي هذا)؛ هذا)؛ أي: في قوله:

(أن سَوفَ آتٍ كُلُّ مَا قُدِّرَ)

قوله: (لأنه إنَّما يكون بفضلِهِ)؛ أي: لأنَّ التَّتميم لا يكون إلاَّ بفُضلةٍ من الكلام؛ والفُضلَةُ تقتضي أن يكون لها محلٌّ من الإعراب، فبينهما مباينةٌ كلِّية، قوله: (لأنه إنَّما يكون لدفع إيهامٍ)؛ خلاف المقصود، يعني: وقد علم من تعريف الاعتراض أنه لنكتةٍ غير دفع الإيهام، وبين ما يكون لدفع الإيهام وما لا يكون له مباينة[6]، قوله: (لأنه لا يكون إلاَّ في آخر

---

[1] – الشاهد الآية: ﴿وَيَجعلُونَ للهِ البَنَاتِ سُبحَانَهُ وَلَهُم مَا يَشتَهُونَ﴾؛ النحل/57.

[2] – الشاهد بيت الشاعر عوف بن ملحم، وهو في معاهد التنصيص، 369/1؛ وتمامه:
إنَّ الثَّمَانِينَ ـوَبُلِّغتُهَاـ، قَد .... أحوَجَت سَمعِي إلَى تُرجُمَان.

[3] – الشاهد الشعري بلا نسبة، وهو في معاهد التنصيص، 377/1؛ وتمامه:
اعلَمُ؛ ـفَعِلمُ المَرءِ يَنفَعُهُـ .... أن سَوفَ يَأتِي كُلُّ مَا قُدِّرَا.

[4] – في ن(س): إلى آخره.

[5] – في ن(س): إلى آخره.

[6] – في ن(ث): وما لا يقع فيه مباينة.

آخر الكلام)؛ يعني: والاعتراض على ما ذكره المُصـــ[1] لا يكون إلاَّ في أثناء كلام أو بين كلامين متصلين معنىً، وبين ما لا يَقَعُ إلاَّ في ختم الكلام وما لا يقع فيه مُبَايَنةً، قوله: (لكنه)؛ أي: لكن تعريف الاعتراض يصدُقُ على بعض صور التذييل إلخ[2]، قوله: (لأنه كما لم يشترط في التذييل إلخ[3])؛ هذا الكلام علّةٌ وبيانٌ لشمول الاعتراض بعض صور التذييل.

وحاصلُهُ: أنَّ التذييل وإن لم يشترط في أن يقع بين كلامين، وحينئذٍ يصدُقُ عليه تعريف الاعتراض.

قوله: (فسادُ ما قيل أنه)؛ أي: الاعتراض يُباينُ التذييل بناءً من هذا القائل مِن أنه لم يشترط في التذييل أن يقع بين كلامٍ أو بين كلامين متصلين، قوله: (وهو أكثر)؛ أي: والحال أنَّ الاعتراض أكثر من جملة، قوله: (أيضاً)؛ أي: كما أنَّ ما يقع الاعتراض فيه أكثر من جملةٍ، أو كما أنَّ محلَّ وقوع الاعتراض وهو الكلامان أكثر من جملةٍ واحدةٍ، كذلك الاعتراض أكثر من جملةٍ واحدةٍ هذا هو تفصيل[4] معنى أيضاً في عبارة المُصـــ[5]، قوله: (الواقع هو ما بينه ضمير هو)؛ راجعٌ إلى الاعتراض نفسه والضمير المجرور في بينه راجع إلى الموصول يعني الألف واللاّم في الواقع وهو واقعٌ على محل الاعتراض، أعني: طرفي الاعتراض، قوله: (فهذا اعتراضٌ إلخ[6])؛ أي: فقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ يَحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾[7] [169ظ] اعتراضٌ بأكثر من جملةٍ، قوله: (لأنه كلامٌ)؛ أي: لأنَّ قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ﴾

---

1 – في ن(س): المصنِّف.

2 – في ن(س): إلى آخره.

3 – في ن(س): إلى آخره.

4 – في ن(ف): تفسير.

5 – في ن(س): المصنِّف.

6 – في ن(س): إلى آخره.

7 – الآية: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾؛ البقرة/222.

الآية، قوله: (والكلامَانِ مُتَّصِلاَن معنىً)؛ لأنَّ الأول مُبيِّنٌ، والثاني بيانٌ، والبيان: هو المُبيَّنُ في المعنى وإن كان غيره في اللَّفظ.

قوله: (فإنَّ الغرض الأصلي إلخ[1])؛ هذا علةٌ لمعلولٍ محذوفٍ، أي: وإنَّما كان قوله: ﴿نِسَاؤُكُم حَرثٌ لَكُم﴾[2] بيانٌ لقوله: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِن حَيثُ أَمَرَكُمُ اللهُ﴾[3]، لأنَّ الغرض الأصلي إلخ[4]، قوله: (طلب النَّسل لا قضاء[5] الشَّهوة)؛ يعني: والمأتي الذي أمر الله تعالى به هو مكان الحرث، فيجب أن لا يكون الإتيان إلاَّ من حيث يتأتىَّ فيه هذا الغرض، وقوله تعالى: ﴿نِسَاؤُكُم حَرثٌ لَكُم﴾ أدلٌّ على هذا المعنى، قوله: (ما سوى دفع الإيهام)؛ يعني: أنَّ المذكور أنَّ النكتة في الاعتراض غير دفع الإيهام، فيجوز على قولهم أن يكون النكتة فيه دفع الإيهام، كما أنَّ النكتة في التكميل هي دفع الإيهام أيضاً.

قوله: (وذلك بأن لا يلي الجملة إلخ[6])؛ يعني: يصدُقُ وقوع الاعتراض آخِراً بصورتين، أعني: سواءً وَقَعَ آخر الكلام أو بين كلامين لا اتصال بينهما نحو قولهم: "فلانٌ ينطقُ بالحقِّ والحقُّ أبلَج"[7]، قوله: (فالاعتراض عند هؤلاء إلخ[1])؛ وذلك لأنهم لم يخالفوا

---

1 – في ن(س): إلى آخره.

2 – الآية: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ وَقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلَاقُوهُ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾؛ البقرة/223.

3 – الآية السابقة: البقرة/222.

4 – في ن(س): إلى آخره.

5 – في ن(س): لاقتضاء.

6 – في ن(س): إلى آخره.

7 – في ن(س): "يطلق بالحق والحق أبلح"، وفي ن(ك): أفلح؛ يقال: الحقُّ أَبْلَجُ وَالبَاطِلُ لَجْلَجٌ؛ يعني أن الحق واضح، يقال: صُبْح أَبْلَج، أي مُشْرِق، ومنه قوله: حَتَّى بَدَتْ أَعْنَاقُ صُبْح أَبْلَجَا ...؛ وفي صفة النبي صلى الله عليه وسلم "أبلج الوجه" أي مُشْرِقُه. والباطل لجلج: أي مُلْتَبِس، قال المبرد: قوله لجلج أي يَتَرَدَّد فيه صاحبُه ولا يصيب منه مخرجاً؛ الميداني، مجمع الأمثال، ج1، ص207.

الأوَّلين إلاَّ في جواز كون النكتة دفع الإيهام، وجوَازِ أن لا يَليها جملةٌ متصلةٌ بها، قوله: (فيشمَلَ الاعتراضُ بهذا التفسير)؛ يعني على قول هؤلاء المجوِّزين، لكون النكتة دفع الإيهام، وأن لا تليها جملةٌ متصلةٌ بها[2]، قوله: (التذييل مطلقاً)؛ فيشمل جميع صور التذييل، هذا إن اشترطنا في الجملة المذيَّلَة أن لا يكون لها مَحَلٌّ من الإعراب، وإلاَّ فإنَّما يشمل بعض صور التذييل لا جميعها.

قوله: (وبعض صور التكميل)؛ أي: ويشمل الاعتراض على قولهم أيضا بعض صور التكميل، قوله: (بأن[3] يكون بجملة لا محل لها)؛ يعني: أو بأكثر من جملة كذلك، قوله: (لكنها)؛ أي: الاعتراض بهذا التفسير يُباين التَّتميم لأنه إنَّما يكون بفُضلةٍ، والفُضلة لابد لها من الإعراب، وأنَّثَ الضمير باعتبار الجملة، قوله: (بجملة أو غيرها لنكتةٍ ما)، [170و] ولم يُجوِّزُوا وقوعَهُ آخر جملةٍ لا يليها جملة متصلة بها، بل اشترطوا أن يكون الاعتراضُ واقعاً في أثناء الكلام أو بين كلامين مُتَّصلين، يعني معنىً[4]، ولا يكون له محلٌّ من الإعراب؛ سواءً كان جملةً أو أقلَّ من جملةٍ أو أكثر، قوله: (عطفٌ على قوله: إمَّا بالإيضاح إلخ[5])؛ أي: يكون الإطناب إمَّا بالإيضاح بعد الإبهام وإمَّا بكذا أو كذا وإمَّا بغير ذلك، قوله: (لم يذكر ﴿وَيُؤمِنُونَ بِهِ﴾[6])؛ يعني: من حيث الظاهر، وبالنظر إلى كلام أوساط الناس، أي: لا يَجهله من يُثبتهم، يعني: لا يرتاب في إيمانهم من يُصدّق بهم لأنه لا يتحقق تسبيح الرّبِّ وتحميدُهُ بدون الإيمان به، فلا حاجة إلى الإخبار به لولا إرادة الإطناب.

---

1 – في ن(س): إلى آخره.

2 – في ن(س): سقط للقول كاملا.

3 – في ن(ف): ما يكون.

4 – في ن(س): بداية قول.

5 – في ن(س): إلى آخره.

6 – الآية: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾؛ غافر/7.

قوله: (ترغيباً فيه)؛ أي: في الإيمان كما وصف الأنبياء في غير موضعٍ في كتابه بالصَّلاح لذلك، قوله: (واعلَم)؛ معطوفٌ على مقدرٌ، أي: تَيقَّن ما ذكرنا واعلم أنه قد يوصف الكلام إلخ، قوله: (بالنسبة إلى كلامٍ آخر مساوٍ له في أصلِ المعنى)؛ يعني: كما وُصف بهما باعتبار تأدية أصلِ المراد بلفظٍ ناقصٍ عنه؛ وافٍ به، وباعتبار لفظٍ زائدٍ عليه لفائدةٍ.

قوله: (إلى جَانبِ الغِنَى؛ البيت)[1]؛ أراد بالغنى مسبِّبَهُ أعني الراحة، وبالفقر المحنة والمشقَّة، فالمصراع الأول من البيت الأول[2] وتمام البيت الثاني[3] متساويان في أصل المعنى وهو الإعراض عن الدنيا عند ظهور السيادة له، وحروف المصراع الأوّل أقلٌّ من حروف تمام البيت الثاني، فيكون المصراع الأول موصوفاً بالإيجاز وتمام البيت الثاني بالإطناب، قوله: (أي من هذا القبيل)؛ يعني: فيه الإيجاز والإطناب باعتبار كثرة الحروف وقلّتها بالنسبة إلى كلامٍ آخر مساوٍ له في أصل المعنى، قوله: (والبيت مختصٌّ بالقول)؛ لأنَّ أصل معنى البيت بيان قدرتهم على إنكارهم قول الناس وعجز الناس عن إنكار قولهم[4]، قوله: (للاحتياج إليه في نفس البلاغة)؛ أي: لكونه جزءاً من علم البلاغة فهو محتاجٌ إليه في تحصيل بلاغة الكلام إذ الكلُّ لا يحصل بدون الجزء[5].

---

[1] – الشطر من بيت المعذل بن غيلان، وقد ورد في معاهد التنصيص، 379/1؛ وتمامه:

وَلَستُ بِمَيَّالٍ إِلَى جَانِبِ الغِنَى .... إِذَا كَانَتِ العَلْيَاءُ فِي جَانِبِ الفَقرِ.

[2] – قوله: البيت الأول، يريد بيت أبي سعيد المخزومي يخاطب امرأته، وقد ورد في العقد الفريد، وفي معاهد التنصيص، 180/1؛ وتمامه:

ثِقِي بِجَمِيلِ الصَّبرِ مِنِّي عَلَى الهَجرِ .... وَلاَ تَثِقِي مِنِّي عَلَى الهَجرِ.

[3] – قوله: البيت الثاني، يريد بيت أبي سعيد المخزومي، وهو تتمة لما قبله؛ وتمامه: وإِنِّي لَصَبَّارٌ عَلَى مَا يَنُوبُنِي .... وَحَسبُكَ أنَّ اللهَ أثنَى عَلَى الصَّبرِ.

[4] – الشاهد بيت السموأل، ورد في معاهد التنصيص، 382/1؛ وتمامه:

وَنُنكِرُ إن شِئنَا عَلَى النَّاسِ قَولَهُم .... وَلاَ يُنكِرُونَ القَولَ حِينَ نَقُولُ.

[5] – عادة ما ينهي المؤلف شرحه بعبارات منطقية توضيحية؛ ما يفيد إحاطته بعلم المنطق.

الفن الثاني

علم البيان[1]

قوله: (وهو عِلمٌ)؛ أي: مَلَكَة إلخ[2]، العلم معناه لغةً: مطلقُ الإدراك؛ [170ظ] ثم جُعل عَلماً على العلم المدَوَّن، وفيه ثلاثة أقوال، قيل:

– مَلَكَة، وهو مختار الشَّـــ[3].

– وقيل نفس القواعد والأصول.

– وقيل التصديق بالمسائل، فيكون على هذا إدراكاً خاصاً[4].

قوله: (يُعرف به)؛ أي: بذلك العلم، قوله: (المدلول عليه)؛ أي: من المعاني التي يقتضيها الحال، قوله: (في وضوح الدلالة)؛ أي: لا في اللَّفظ والعبارة مثل أن يورد المعنى بألفاظٍ مترادفةٍ فإنه لا يكون من علم البيان، قوله: (عليه)؛ أي: على ذلك المعنى؛ الغرض من معرفة هذا الإيراد أن يحترز المتكلم من الخطأ في إيراد الكلام مطابقاً لتمام المُراد حتى لا يورد من الكلام ما يدلّ على مقصوده دلالةً خفيّةً عند اقتضاء المقام دلالةً واضحةً في الوضوح والخفاء ومتوسطةً عند اقتضائه أوضح أو أخفى؛ وأراد بالدَّلالة الدلالة العقلية، لأنّ اختلاف دلالة التركيب على المعنى الواحد وضوحاً وخفاءً وأوضح وأخفى إنَّما يكون في الدلالة العقلية[5] على ما سيذكر بيان ذلك، قوله: (فلا[6] حاجة إلى ذكر الخفاء)؛ إشارة إلى ردِّ ما

---

1 – ورد هذا العنوان جليّاً في هامش جميع النسخ.

2 – في ن(س): إلى آخره.

3 – في ن(س): الشيخ، وفي ن(ف): الشارح.

4 – في ن(س): سقط للكلمة.

5 – في ن(س): الفعلية.

6 – في ن(ك): لا حاجة.

قدَّره بعض الشارحين من أنَّ التقدير في وضوح الدلالة عليه وخفائها؛ فرده الشَّـــ[1] لعدم الاحتياج إليه، لأنَّ الوضوح والخفاء أمران نسبيان إنَّما يتحققان بالنسبة إلى ما هو أخفى أو أوضح، فالواضح بالنسبة الأوضح خفيٌّ، والخفيُّ بالنسبة إلى الإخفاء واضح.

قوله: (للاستغراق العُرفي)؛ يعني: لا يجوز أن تكون اللام في المعنى للعهد[2]، لأنه يرد عليه معرفة إيراد معنىً واحدٍ فقط في عباراتٍ مختلفةٍ بزيادة وضوح الدلالة ونقصانه، ولا للاستغراق الحقيقي لأنَّ القوى البشرية لا تقدر على استحضار جميع المعاني التي لا تتناهى، فتكون للاستغراق العُرفي نحو: جَمَعَ الأميرُ الصَّاغَةَ، قوله: (لو عرف أنَّ[3] معنى قولنا إلخ[4])؛ متفرِّعٌ عن قوله: (اللاّم؛ في المعنى للاستغراق العرفي)؛ قَدَرَ أحدٌ على إيراد معنىً واحدٍ فقط بطرقٍ مختلفةٍ في وضوح الدلالة عليه لم يَصر بمجرّد ذلك عالماً بالبيان، [171و] يعني: ما لم يكن ذلك ملكةً له راسخةً.

قوله: (يعني[5] دلالته الوضعية: احترازٌ عن دلالته الطبيعية، كدلالة "أخْ"[6] على الألم، وعن دلالته العقلية: كدلالة الصوت على المصوّت فإنهما غير مُرادتين هاهنا)، قوله: (والأول: الدَّال)؛ يعني: ما يلزم من العلم به العلم بشيءٍ آخر، قوله: (والثاني: المدلول)؛ يعني: ما يلزم من العلم بشيءٍ آخر العلم به، قوله: (فالدلالة لفظية تتناول أقسامها الثلاثة)؛ يعني: العقلية والطبيعية[7]، قوله: (إمَّا أن يكون للوضع مدخلاً فيها)؛ سواء كانت بمحض[8] الوضع كما في

---

1 – في ن(س): الشَّارح.

2 – في ن(س): يعني لا يجوز الأمر للعهد.

3 – في ن(س): لو عرف أحد معنى.

4 – في ن(س): إلى آخره.

5 – في ن(س): سقط للكلمة.

6 – في ن(س): أخ.

7 – في ن(س): يعني الوضعية والعقلية والطبيعية..

8 – في ن(س): بمحض.

دلالة المطابقة، أو بشركته كما في التضمن والالتزام، فإنَّها بشركة الوضع لا أنَّها وَضعِّية صِرفَة، ولهذا سُمِّيتا دلالةً عقلية، قوله: (فالأولى، وهي: المقصودة)؛ يعني: أن يكون للوضع فيها مدخلٌ بأنواعها الثلاثة، قوله: (يُفهمُ منه المعنى عند الإطلاق)؛ يعني: بحيث إذا سُمِعَ أو تُخيِّلَ فُهم منه المعنى للعلم بالوضع، قوله: (وهذه الدلالة)؛ يعني: الدَّلالة اللَّفظية التي يكون للوضع فيها مدخلٌ على ثلاثة أقسام:-

- قوله: (إمَّا على تمام ما وضع اللفظ له)؛ يعني: من حيث أنه تمام معناه كدلالة الإنسان إلخ[1].

- قوله: (أو على جزئه)؛ أي: جزء ما وضع اللَّفظية من حيث أنه جزء كدلالة الإنسان على الحيوان أو الناطق.

- قوله: (أو على خارجٍ عنه)؛ أي: عمَّا وُضع اللَّفظ له من حيث أنه خارجٌ كدلالته على المُعتدِّ[2] للكتابة أو للضحك، وكدلالة السقف على الحائط.

قوله: (أي الدلالة على الجزء والخارج)؛ يعني: دلالة التّضمُّن ودلالة الالتزام، قوله: (ويسمى كلٌّ من الأخريين[3] عقلية)؛ يعني: وإن لم يكن العقل مستقلاً بمعرفتهما لافتقارهما إلى كون اللَّفظ موضوعاً للكلِّ والملزوم؛ إلاَّ أنه لَمَّا كان للعقل مدخلٌ في كلِّ واحدةٍ منهما باعتبار اشتغال[4] العقل بالمعنى الموضوع له إلى الجزء، وإلى الخارج سميت عقليّة، قوله: (لتطابُقِ (لتطابُقِ اللَّفظ والمعنى)؛ أي: لتوافقهِمَا من قولهم: "طابق الفعلُ الفعلَ إذا توافقا"، [171ظ] قوله: (لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له اللفظ)؛ أي: لكون المعنى المفهوم من اللَّفظ داخلاً في ضمن المعنى الموضوع له اللفظ[5]، قوله: (لكون الخارج لازماً للموضوع له)؛ لأنَّ

---

1 - في ن(س): إلى آخره.

2 - في ن(س): المتصف بالكتابة والضحك.

3 - في ن(س): الأخيرين.

4 - في ن(س): انتقال.

5 - في ن(س): سقط من: أي لكون... إلى ...اللّفظ.

اللفظ لا يدلُّ على أمرٍ خارجٍ عن مسمَّاهُ وإنَّما يدلُّ على الخارج اللاَّزم، والألزم أن يكون اللَّفظ الواحدُ دالاً على معنىً لا يَتَنَاها لامتناع التَّرجيح من غير مرجّحٍ، قوله: (وحينئذٍ ينتقض تعريف كل إلخ[1]).

حاصلُهُ: أنه إذا أُطلق ذلك اللفظ وأريد به الكلُّ أو اللُّزوم دلَّ على الجزء بالتَّضمن أو على اللاَّزم بالالتزام، ومع ذلك يصدق على تلك الدلالة اللفظ على ما وضع اللفظ له لأنَّ الغرض أنه موضوعٌ للجزء، واللاَّزم كوضعه للكل، والملزوم وكذلك إذا أطلق وأريد به الجزء، أو اللاَّزم كان دالاً عليهما بالمطابقة مع صدق تعريف الدلالة التضمُّنيَّة والالتزامِيَّة عليها، قوله: (باعتبار الإضافات)؛ أي: النِّسب والجِهات، قوله: (وكثيراً ما يتركونَهُ)؛ يعني: القوم، قوله: (والسياق الذهني[2])؛ انقياده واهتداؤه إليه من غير توقف، قوله: (إمَّا على الفور أو بعد التأمل إلخ[3])؛ هذا تعميمٌ لعبارة المُصـــ[4] ودفعُ توهُّم إرادة اللزوم البيِّنِ، قوله: (في الذهن)؛ متعلِّقٌ بالانفكاك في قوله: (عدم انفكاك)، قوله: (وإلاَّ)؛ أي: وإلاَّ يكن[5] ما ذكرنا؛ فإن كان المراد اللُّزوم البيِّن يخرج كثيراً إلخ[6]، مما ليس بلازمٍ بيّنٍ.

قوله: (إشارةٌ إلى أنه لا يشترط اللزوم الخارجيّ)؛ يعني: بحيث أن يكون المعنى الخارج عن مدلول اللفظ بحاله يلزم من تحقق المدلول في الخارج تحققُهُ، لأنَّ الإعدام دلالة على الملكات مع المغايرة بينهما في الخارج كالعمى إلخ[7]، قوله: (عَماً من شأنه)؛ أي: أن يكون

---

[1] – في ن(س): إلى آخره.

[2] – في ن(س): وانسياق الذهن.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – في ن(س): المُصنِّف.

[5] – في ن(ث): وإلاّ لم يكن.

[6] – في ن(س): إلى آخره.

[7] – في ن(س): إلى آخره.

بصيراً، قوله: (ومن نازع في اللزوم[1] بأنه يشترط عند أهل العربية، وإنَّما يشترطه المنطقيون)؛ كأنه أراد إلخ[2]، قوله: (ولو)؛ أي: ولو كان اللزوم الذهني لأجل اعتقاد المخاطب إلخ[3]، قوله: (بسبب عُرفٍ عامٍ كاصطلاح العوام)[4].

قوله: (لذلك المعنى)، يعني المعبّر عنه بطرقٍ مختلفةٍ، قوله: (دلالة منصوبٍ على التَّمييز)؛ أي: من جهة الدلالة عليه، أي: على ذلك المعنى [172و] المورد بطرقٍ مختلفةٍ من بعض، أي:[5] من بعض الألفاظ، بل كلها مستوية الأقدام[6] في ذلك فلا تفاوت فيها حيث الدلالة، قوله: (لم يكن كلّ واحد من الألفاظ دالاً عليه)؛ أي: لم يكن جميع تلك الألفاظ دالاً على ذلك المعنى لعدم العلم بالوضع، قوله: (والهيئة التركيبية)؛ أي: هيئة التأليف من محكومٍ عليه وبِهِ، وصدور الفعل عن فاعله ووقوعه على المفعول وغير ذلك، قوله: (دلالةً أوضحُ _بالنصب على المصدرية_ وأوضحُ صفةً)؛ أي: يدلُّ عليه دلالة موصوفةً بكونها أوضَحُ أو أخفَى من دلالة حدّة[7] يشبه الورد عليه.

قوله: (إنَّ علم الوضع فلا تفاوت)؛ أي: بل يكون فهمه من الكلام الثاني كفهمه من الكلام الأول، قوله: (وإلاَّ لم يتحقق الفهم)؛ أي: وإن لم يعلم أنَّ الألفاظ الجديدة موضوعةٌ لذلك المعنى لم يفهم شيئاً أصلاً، فعلى كِلاَ التَّقديرين لم يكن تفاوتٌ في الدلالة وضوحاً وخفاءً، قوله: (معناه أنه عالم بوضع كل لفظٍ)؛ يعني:[8] فتكون مُوجِبَةً كُلِّيةً، قوله: (وإنَّما

---

1 – في ن(ث) و(ف): اللزوم الذهني.

2 – في ن(س): إلى آخره.

3 – في ن(س): إلى آخره.

4 – في ن(س): العام.

5 – في ن(س): سقط من "قوله: دلالة منصوب.." إلى هذا الموضع.

6 – في ن(س): الأقدار.

7 – في ن(ف): من دلالة ضدٍّ.

8 – في ن(س): يعيّن.

قال: لم يكن كلٌّ واحدٍ منهما دالاًّ)؛ مما يدلّ على السَّلب الكلّي، قوله: (فنقيضه)؛ يعني: نقيض الموجبة[1] الكلية السالبة الجزئية، قوله: (فلكون اللاّزم يصدق بصورتين: أن لا يكون عالِماً بوضع شيء منهما، وأن يكون عالِمًا بوضع بعضها دون بعض، وعلى كلا التقديرين عدم دلالة بعضها متحقِّقٌ)، قوله: (ولقائلٍ أن يقول: لا نسلّم عدم التفاوت).

حاصل السؤال وجوابه: أنّ سرعة حضور بعض المعاني المطابقية في العقل وبطؤها إنَّما هو من جهة سرعة تذكر السامع الوضع وبطئِهِ، وذلك بسبب أنّ تعيُّن الألفاظ المخزونة في الخيال بحيث تحضر معانيها في العقل بأدنى التِفاتٍ لكثرة الممارسة، وقُربُ العهد بها وبعضها يكون بحيث إلى التِفاتٍ أكثر ومراجعةٍ أطول.

قوله: (لِجَواز أن تختلف مراتِبُ اللُّزوم)؛ أي: لزوم الأجزاء لِلكُلِّ في التضمن ولزوم اللوازم للملزوم في الالتزام، قوله: (وهذا في الالتزام ظاهرٌ)؛ لأنّ الدلالة العقلية إنَّما تكون بواسطة [172ظ] تعلّقٍ بين معنيين ينتقل الذهن بسبب ذلك التعلُّقِ من أحدهما إلى الآخر، فإنه يجوز أن يكون للشيء إلخ[2]، قوله: (فيكون تأدية الملزوم بالألفاظ الموضوعة لهذه اللّوازم إلخ[3])؛ يعني: أنّ اختلاف التّعلقات التي هي أسباب انتقال الذهن من المعنى إلى المعنى وضوحاً وخفاءً صار سبباً لاختلاف الدّلالات وضوحاً وخفاءً، مثلاً: "كَثِيرُ الرَّمَادِ"[4]؛ يدلُّ على

---

1 – في ن(س): الوضعية.

2 – في ن(س): إلى آخره.

3 – في ن(س): إلى آخره.

4 – قولهم: "كثير الرماد" كناية عن المضياف، فإنه ينتقل من كثرة الرماد إلى كثرة إحراق الحطب تحت القُدُور، ومنها إلى كثرة الطبائخ، ومنها إلى كثرة الأَكَلَة، ومنها إلى كثرة الضِّيفان، ومنها إلى المقصود؛ عبد العال الصعيدي، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح، ج3، ص542.

المضياف، وكذا: "مَهزُولُ الفَصِيلِ"[1]، و"جَبَانُ الكَلبِ"[2]؛ يدلّ عليه لكن دلالة الأول أوضح من الثاني، ودلالة الثاني أوضح من الثالث.

قوله: (فلأنه يجوز أن يكون المعنى جزءاً من شيءٍ وجزءُ الشَّيءِ من شيءٍ آخَرَ)؛ يعني: يجوز أن يكون لشيءٍ جزءٌ لجزئِهِ جزءٌ؛ فدلالة جزئِهِ على جزئِهِ يكون أوضح من دلالة ذلك الشيء على جزء الجزءِ، قوله: (دلالة الحيوان على الجسم من غير واسِطةٍ)؛ لأنَّ الجسم جزءٌ من الحيوان، إذ حقيقة الحيوان جسمٌ نامٍ حسَّاسٌ متحرِّكٌ بالإرادة، ودلالة الإنسان على الجسم بواسطة الحيوان، لأنَّ الحيوان جزءٌ من الإنسان والجسم جزء من الحيوان، فالجسم بالنسبة إلى الحيوان جزءٌ وإلى الإنسان جزء الجزء؛ فدلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالة الإنسان عليه، قوله: (بل الأمر بالعكس إلخ[3])؛ وأراد على قوله: (دلالة الشيء على جزئه أوضح من دلالته على جزء جزئه)؛ أي: لا نسلم ذلك بل دلالته على جزء جزئه أوضح من دلالته على جزئه فإنَّ فهمَ الجزء إلخ[4]، قوله: (نعم)؛ أي: صَدَقتَ[5] أنه فهم الجزء قبل فهم الكلِّ لتوقف الكلِّ على الجزءِ، لكن المراد هنا شيءٌ آخر وهو أن ينتقل الذهن من الكلِّ إلى الجزء، لأنهم صرَّحوا بأنَّ دلالة التضمُّنِ تابعة للمطابقة؛ لأنَّ المعنى التضمنِّي إنَّما ينتقل إليه الذهن من الموضوع له فكأنّهم بَنُوا ذلك على أنَّ التضمُّنَ هو فهم الجزء وملاحظته

---

[1] – الشاهد الشعري، وهو بلا نسبة، ورد في مفتاح العلوم، ص405؛ وتمامه: فَمَا يَكُ فِيَّ مِن عَيبٍ فَإِنِّي .... جَبَانُ الكَلبِ مَهزُولُ الفَصِيلِ.

[2] – نفس الشاهد: أشار إلى كثرة غشيان الضيوف، حتى إن الكلب مما أنسَ جُبْنَ أن ينبح فضلاً عما سوى ذلك، وهزال فصيله دال على أن الألبان مبذولة للضيفان، فقلّ ما بقي له منها...؛ ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، ج1، ص318.

[3] – في ن(س): إلى آخره، وفي هامش ن(ف): قف هاهنا.

[4] – في ن(س): إلى آخره.

[5] – في ن(س): إن صفت.

بعد فهم الكل، قوله: (وكثيراً ما يفهم الكلّ إلخ[1])؛ جواب سؤال، فكأنه قيل له: وهل يمكن فهم الكلِّ بدون فهم الجزء؟ ثم استظهر على عدم الملازمة بين فهم الكلِّ وفهم الجزء، قوله: (سواءً كان اللاّزم داخلاً إلخ[2])؛ المراد باللاّزم هنا ما لا ينفكُّ[3] عن الشَّيءِ سواءً كان داخلاً فيه كما في التضمُّنِ أو خارجاً عنه كما في الالتزام.

قوله[4]: (فمجازٌ)؛ أي: فإطلاقه [173و] عليه مجازٌ كقولك: رَأيتُ أسداً فِي يَدِهِ سَيفٌ، فإنَّ قولك: فِي يَدِهِ سَيفٌ، قرينةٌ دالةٌ على عدم إرادة المعنى الموضوع له لفظ الأسد، قوله: (وإلاَّ)؛ أي: وإن لم تقم قرينةٌ على عدم المعنى الموضوع له[5] اللفظ فكناية، فليست[6] بمجازٍ ولا حقيقةٍ بل هي قسمٌ ثالثٌ، كقولك: زيدٌ طَوِيلُ النِّجَاد، فإنه ليس فيه قرينة على عدم إرادة طول النّجاد بل يجوز إرادته مع إرادة لازمه وهو القامة، بخلاف قولك: رَأيتُ أسَداً فِي يَدِهِ سَيف، فإنه لا يجوز أن تريد به الشجاع والحيوان المفترس معاً.

قوله: (والجزء مقدَّمٌ على الكُلِّ)؛ طبعاً بمعنى أنَّ الكلَّ يحتاجُ إلى الجزءِ في وجودٍ مع أنَّ الجزء ليس بعِلّةٍ للكُلِّ، قوله: (وضعاً)؛ أي: ليوافق الوضع الطبع، قوله: (ليس جزئي معناها)؛ أي: ليس معنى المجاز في الحقيقة جزء معنى الكناية، لأنَّ معنى المجاز إطلاق الملزوم وإرادة لازمه فقط، ومعنى الكناية إطلاق لفظ الملزوم وإرادة اللاّزم، مع انضمام قيدٍ إليه وهو جواز إرادة الملزوم معه، فباعتبار وجود هذا القيد في معنى الكناية وعدمه في معنى المجاز، جعل الأول كالمركّبِ والثاني كالجُزءِ منه لِبَسَاطتِهِ، قوله: (التي كان أصلها التشبيه)؛ يعني: فذكر المشبه

---

[1] – في ن(س): إلى آخره.

[2] – في ن(س): إلى آخره.

[3] – في ن(س): ما لا ينتقل.

[4] – في ن(س): مبدأ القول غير وارد في هذا الموضع.

[5] – في ن(س): سقط من: الموضوع له... إلى ...الموضوع له.

[6] – في ن(ف): فهي ليست.

به وهو الأسد مثلاً وأريد به المشبه وهو الرجل الشجاع مثلاً، فصار استعارةً تصريحيةً لذكر المشبه به، قوله: (لم يجعله مقدَّماً لبحث الاستعارة)؛ يعني: كما ذكره[1] السَّكاكي.

مبحث التَّشبيه[2]

قوله: (أي[3] هذا باب التشبيه)؛ يعني: أنَّ قوله: التشبيه خبرُ مبتدأ محذوفٍ، ويجوز أن لا يكون له إعرابٌ لأنه غير مركّبٍ على وجهٍ؛ والنظر فيه في أربعة أشياء: في تعريفهِ، وأركانهِ، والغرضِ منهُ، وأقسامهِ، قوله: (مُطلقُ التَّشبيه)؛ يعني: سواءً كان على وجه الاستعارة نحو: "رَأيتُ أسداً يَرمِي"، أو على وجه تنبني عليه الاستعارة وهو التشبيه المصطلح عليه مثل: "زَيدٌ كَالأسَدِ فِي الشَّجَاعَةِ"، أو غيرها وهو كلُّ تشبيهٍ لا يكون على وجه الاستعارة ولا على المصطلح عليه في علم البيان [173ظ] بواسطة قيدٍ من قيودِهِ بأن لا يكون مدلولاً عليه بالكاف ونحوِهِ، قوله: (لئلاَّ يعود إلى التشبيه المذكور)؛ يعني: الاصطلاحي الذي هو ترجمة، واعلم أنه وقع في نسخة[4] "التَّلخيص" لفظ التشبيه مكرراً[5]، والأولى تركُهُ لأنه لم يذكر الآخرين[6] كذلك حتى يقال: الأول بدلٌ من ثلاثة والثاني للتجريد، ولأنه وضع المُظهر موضِعَ المُضمَر من غير توخِّي[7] نكته، كذا ذكره بعض الفضلاء في هذا المحلّ.

---

[1] – في ن(ث): كما جعله.

[2] – ورد العنوان في هامش ن(ف).

[3] – في ن(س): سقط للكلمة.

[4] – في ن(ث): نسخ.

[5] – تنبيه من المؤلف وإشارة إلى ملاحظة فنّية دقيقة على وجود عدة نسخ، ولعله اطّلع أثناء بحثه على الأصل الأول.

[6] – في ن(س): الأخيرين.

[7] – في هامش ن(أ) طرّة فيها: أي قصد.

قوله: (فليس على إطلاقه)؛ يعني: حتى يكون شاملاً لجميع الجزئيات بل في بعض الصور دون بعض، قوله: (على مشاركة أمرٍ)؛ يعني: المشبَّه به في معنىً، يعني: وجه التشبيه، قوله: (وهذا شاملٌ لِمِثلِ: قَاتَلَ زَيدٌ عَمراً إلخ)، هذا اعتراضٌ على تعريف المُصـــــ[1]، يعني: يردّ على هذا التعريف العطف بالحرف، وباب المفاعلة، وأفعال التفضيل؛ فإنَّ جميعها يصدق عليه أنه مشاركةُ أمرٍ لأمرٍ في معنًى، ولا يسمى شيءٌ منها تشبيهاً، فالأولى أن يزيد في التعريف قولنا: بالكافِ ونحوه لفظاً أو تقديراً حتى تخرج[2] هذه، قوله: (أي: وعلى وجه الاستعارة بالتجريد)؛ نحو: "رَأيتُ مِنكَ أسَداً" أو "عَلِمتُ بِكَ بَحراً"، فإنَّ فيها خلافاً، واختيار المُصـــ[3] أنه لا يطلق عليها اسم التشبه، قوله: (فإنَّ في هذه الثلاثة)؛ يعني: الاستعارة التحقيقيَّة، والاستعارة بالكناية، والتجريد، قوله: (في المثال المذكور)؛ أي في قوله:

وَإذَا المَنِيَّةُ أنشَبَت أظفَارَهَا .... ألفَيتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لاَ تَنفَعُ[4]

قوله: (إذ المُراد بالأظفار معناها الحقيقي)؛ يعني: عند المُصـــ[5] لا مطلقاً، لأنه لَمَّا تصوَّر المنيَّة بصورة السبع أثبت لها الأظفار حقيقة إدعاء أنها من أفراد السَّبع فلا يكون فيه دلالة مشاركةُ[6] أمرٍ لآخر عند المُصـــ[7]، قوله: (فدخل فيه)؛ أي: في التشبيه على الأصحِّ، قوله: (نحو قولنا: زَيدٌ أسَدٌ)؛ يعني: مما حُذِفَ فيه أداةُ التَّشبيهِ وكان اسم المشبه به خبراً للمشبه وهو مذكورٌ، فإنَّ المحقِّقِينَ ذهبوا إلى أنه يسمى تشبيهاً بليغاً لا استعارة لأنَّ الاستعارة

---

[1] – في ن(س): المُصنِّف.

[2] – في ن(س): تجرد.

[3] – في ن(س): المُصنِّف.

[4] – البيت لأبي ذؤيب الهذلي؛ ورد في معاهد التنصيص، 163/2، وأمالي للقالي، 255/2.

[5] – في ن(س): المُصنِّف.

[6] – في ن(ك): مشار له.

[7] – في ن(س): المُصنِّف.

إنَّما تُطلق حيث يطوى إلخ[1]، قوله: (صالحاً لأن يُراد به المنقول عنه)؛ [174و] يعني: الذي هو المعنى الحقيقي، قوله: (والمنقول إليه)؛ يعني: الذي هو المعنى الإدِّعائِي.

أركان التَّشبيه الأربعة [2]

قوله: (وهي أربعة قد يكون جميعها مذكورة وقد لا يكون)، قوله: (ووجهُهُ)؛ أي :المعنى[3] مشاركة الطرفين، قوله: (وأداتُهُ)؛ أي: اللَّفظ الدَّال على المشاركة، قوله: (وفي أقسامِهِ باعتبار هذه الاعتبارات)؛ أعني: الطرفين ووجهُهُ وأداتُهُ والغرَضَ منهُ، قوله: (وإطلاق الأركان على[4] الأربعةِ)؛ هذا جوابٌ عن سؤالٍ مقدَّرٍ وهو أنَّ الرُّكنَ ما يكون داخلاً فيما هو هو ركنٌ له، وشيءٌ من هذه الأربعة ليس بداخلٍ في التشبيه، فكيف يكون رُكناً؟! وأجاب الشَّـــ[5] عنه بقوله: (وإطلاق الأركان على[6] الأربعة المذكورة إمَّا باعتبار أنَّها إلخ[7])، قوله: (أعني الدَّلالة على مشاركة أمرٍ لأمرٍ يتضمن المشبه والمشبه به في معنىً يتضمَّنُ وجه الشَّبه)، وقوله: (بالكافِ ونحوِهِ)؛ يتضمَّنُ أداتَهُ، فالأربعةُ مأخوذَةٌ في التعريف؛ فتكون أركاناً، وجعلها أركاناً للمحدود مجازاً بهذا الاعتبار، قوله: (الدَّالُ على المشاركة المذكورة)؛ يعني: مشاركة أمرٍ لأمرٍ في معنىً بالكاف ونحوِهِ، قوله: (زيدٌ كالأسَدِ فِي الشَّجَاعَةِ)؛ كثيراً ما يُطلق على مِثلِ هذا الكلام تشبيهاً تسميةً للدَّال باسم المدلول، وهو مشتملٌ على الأركان الأربعة، قوله[8]:

---

1 – في ن(س): إلى آخره.

2 – ورد العنوان في هامش ن(ف).

3 – في ن(ث): أي المعنى الذي.

4 – في ن(س): سقط للكلمة.

5 – في ن(س): الشَّارح.

6 – في ن(س): سقط للكلمة.

7 – في ن(س): إلى آخره.

8 – في ن(س): مبدأ القول غير وارد في هذا الموضع.

(والأداةُ آلةٌ في ذلك)؛ أي: آلةٌ لبيان التشبيه، ولأنَّ ذِكرَ أحَدِ الطَّرفينِ واجبٌ البَتَّةَ بخلاف الوجهِ والأدَاة.

الركن الأوّل والثاني: الطرفان[1]

قوله: (إمَّا حِسِّيَّان)؛ أي: منسوبَانِ إلى الحسِّ، يعني: مُدركان بإحدى الحواسِّ الخمس الظَّاهرة، قوله: (والصوت الضعيف)؛ المراد بالصوت الضعيف الصوت الذي لا يُسمع إلاَّ عن قريب، لكنه لم يبلغ حدَّ الهمس، وهو الصوت الذي أُخفِي قصداً حتى كأنه لا يخرج عن فضاء الفم، قوله: (والجلد النَّاعم والحرير في الملموسات)؛ فالأوّل من كلِّ هذه الأشياء يُشبَّهُ بالثاني منها، قوله: (وفي أكثر ذلك تسامحٌ)؛ يعني: بالأكثر ما سوى الصوت الضعيف، والهمس، والنكتة، فإنَّ هذه الثلاثة لا تَسَامُحَ فيها بخلاف غيرها.

قوله: (لا نفس هذه الأجسام)؛ يعني: الخد والورد والعنبر والرّيق والخمر والجلد والحرير لأنها أجسام، [174ظ] والأجسام لا تُدرك بالحواس الظاهرة بل إنَّما تُدرك بها الأغراض القائمة، قوله: (قد استمرَّ في العُرف)؛ أي: اشتهر هذا الاستعمال في العُرفِ وشاع ودُووِمَ عليه، قوله: (أو عقليان)؛ عطفٌ على قوله: (إمَّا حسِّيان)؛ أي: أو طَرَفَاهُ عقليَان، قوله: (ووجه التشبيه بينهما)؛ أي: بين العلم والحياة في قولك: العلمُ كالحياة، قوله: (جِهَتَي إدراكٍ)؛ أي: سبباً للإدراكِ ومنبعاً لَهُ[2]، قوله: (المُراد بالعلم هاهنا الملكة التي إلخ[3])؛ جواب سُؤالٍ مُقدَّرٍ يردُّ على قوله: (ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي إدراكٍ، وهو أنَّ العلم إدراكٌ وقد جعلتم وجه الشبه كونهما جهةً وطريقاً إلى الإدراك، فيلزم أن يكون المشبه الذي العلم طريقاً إلى نفسه وهو خلف(، فأجاب بقوله: (فالمراد بالعلم هاهنا المَلَكة إلخ[4])؛ قوله: (ولا

---

[1] – ورد العنوان في هامش ن(ف).

[2] – في ن(ك): ومتّبعاً له.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – في ن(س): إلى آخره.

يخفى أنَّها)؛ أي: الملكة المذكورة جهةٌ وطريقٌ إلى الإدراك لا نفس الإدراك، فلا يلزم ما ذكرتم.

قوله: (وقيل وجه الشبه بينهما)؛ أي: بين العلم والحياة نفس الإدراك كونها جهتي إدراك، ويردّ السؤال المذكور عليه أيضاً، لأنه يلزم حينئذٍ اتحاد المشبه[1] ووجهُ الشَّبه، ويُجابُ بما ذُكِرَ في الأول، قوله: (لا يوجب اشتراكهما)؛ أي: اشتراك الحياة مع العلم في الإدراك، قوله: (على ما هو شرطٌ في وجه الشبه)؛ أي: يكون مشتركاً بين المشبه والمشبه به قائماً بهما، إلاَّ أنه في المشبه به أقوى أو أشهر منه في المشبه، قوله: (وأيضاً لا يخفى إلخ[2])؛ تزييفٌ آخر لهذا القيد وتوهِيَةٌ له، قوله[3]: (كما في قولنا: العلمُ كالحسِّ)؛ في كونهما إدراكاً، أي: لا يحصل من قولنا: العِلمُ، كما أنَّ الحياة معها إدراكُ كثيرِ فائدةٍ، كما تحصل في قولنا: العِلمُ كالحسِّ في كونهما إدراكاً.

قوله: (أو مختلفان)؛ أي: أو طرفاه مُختلفان[4] وهو قسمان: الأول أن يكون المشبه عقلياً والمشبه به حسّياً كالسبع في اغتيال النفوس، فإنَّ المنيّة أي: الموت مشبَّهٌ عقليٌّ والسَّبُع مشبَّهٌ به حِسِّي، والثاني: أن يكون المشبه حِسّياً والمشبه به عقلياً، كقولنا: العِطرُ كخُلُقِ الكريم، فإنَّ العطر وهو: الطِّيبُ، مشبَّهٌ حِسِّي، [175و] وخُلُق الكريم مشبّهٌ به عَقلِي، لأنه كيفية نفسانية إلخ[5]، قوله: (والوجه في تشبيه المحسوس بالمعقول[6] إلخ[7])؛ إشارةٌ إلى جواب ما قِيل من أنه لا يجوز تشبيه المحسوس بالمعقول، لأنَّ العلوم العقلية مستفادةٌ من الحواس ومنتهيةٌ

---

1 – في ن(س): اتحاد النسبة.

2 – في ن(س): إلى آخره.

3 – في ن(س): سقط لفظة؛ قوله.

4 – في ن(س): مختلفين.

5 – في ن(س): إلى آخره.

6 – في ن(س): المحسوس بالمعتدل.

7 – في ن(س): إلى آخره.

إليها، ولذلك قيل: "مَن فَقَدَ حِسّاً فقَد فَقَدَ عِلماً"[1]، يعني العلم[2] المُستفاد من ذلك الحس، وإذا كان المحسوس أصلاً للمعقول فتشبيهه به يكون جعلاً للفرع أصلاً، والأصل فرعاً وهو غيرُ جائزٍ.

قوله: (ويُجعل كالأصلِ)؛ أي: ويَجعل المشبه به المعقول المقدر بالمحسوس أصلاً لذلك المشبه المحسوس مبالغة، فيصحُّ التشبيه حينئذٍ، غاية ما في الباب أنه تشبيه المحسوس الحقيقي[3] بالمحسوس التقديري الذي هو المعقول الحقيقي، قوله: (وإلاَّ)؛ أي: وإن لم يُقدَّر المشبه به المعقول محسوساً لم يصحَّ تشبيه المحسوس به لأنَّ المحسوس أصلٌ للمعقول إلخ[4]، قوله: (تسهيلاً (تسهيلاً للضبط بتقليل الأقسام)؛ لأنه كلَّما[5] قلَّ الاعتبار قلَّت الأقسام، وإذا قلَّتِ الأقسام كان أسهل ضبطاً[6]، فلذلك أشار إلى تعميم تفسير الحسِّي والعقلي بقوله: (والمراد بالحسّي إلخ[7])، قوله: (المُدرَك)؛ يعني: بإحدى الحواس الخمس الظاهرة، قوله: (أو مادته)؛ أي: إفراده إفراده بقطع النظر عن هيئته الاجتماعية.

قوله: (وهو المعدوم الذي فرض مجتمعاً من أمورٍ)؛ أي: المعدوم الذي ركّبته المتخيّلة من أمورٍ؛ كلٌّ واحدٍ منها موجودٌ في الأعيان محسوسٌ، وليس المراد هنا بالخياليات[8] هنا

---

[1] – أثر عن الرازي قوله في تفسير الحس أقوى من العقل: "هذا على ما حكاه من أنَّ المعقولات فرع المحسوسات، قال: "من فقد حساً فقدَ فَقد علماً" كالأكمه والعنِّين، ومذهب جمهور الفلاسفة أنَّ اليقينيات هي المعقولات لا المحسوسات"؛ المقرّي، نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، 273/5.

[2] – في ن(س): سقط للفظة.

[3] – في ن(س): سقط لجملة؛ المحسوس الحقيقي.

[4] – في ن(س): إلى آخره.

[5] – في ن(س): كما.

[6] – في ن(س): سقط للكلمة.

[7] – في ن(س): إلى آخره.

[8] – في ن(س)، و(ك): بالخيالات.

الصور المرتسمة في الخيال المتأدِّية إليه من طُرق الحواس، وذلك لأنّ "الأعلام الياقوتية"[1] ليست مما تمادت إلى الخيال من الحس المشترك، إذ لم يقع بها إحساسٌ فقط، قوله: (وهو من باب جرد قطيفةٍ)؛ أي: إضافة "مُحمَّرٍ"[2] إلى "الشقيق" من باب إضافة الصفة إلى الموصوف، والمعنى شقيقٌ مُحمَّرٌ، والمُراد به "شقائق النُّعمان" وهو نَبتٌ معروفٌ، قوله: (إذَا تصوَّب): مال إلى [السَّفَلِ]، هو من قولهم: صَابَ المطر إذا نَزَلَ، قوله: أعلامٌ جمع علمٍ وهي الرَّاية.

وحاصلُهُ: أنه شبَّه الشقيق عند تسفّل رأسِهِ وتصعُّدِهِ بهبوب الرياح عليه [175ظ] بأعلام[3] ياقوتٍ مبسوطةٍ على "رماحٍ مِن زَبَرجَدٍ"، قوله[4]: (فإنّ: "أعلام ياقوتٍ نُشرَت على رماحٍ من زبرجدٍ" لا يُدرك مجموعها من حيث أنه مجموع أحد الحواسِّ الخمس الظاهرة، لكن مادته وهي كلٌّ واحدٍ من الأعلام والياقوت والرماح والزبرجد محسوسٌ بحس البصر)؛ فالمشبه هاهنا مفردٌ حسِّي والمشبه به مركب خيالي.

قوله: (ولكنه بحيث لو أُدرك)؛ يعني: على تقدير وجودٍ لكان مدركاً بها، أي: بإحدى الحواسِّ الظاهرَةِ، وبهذا القيد يتميَّزُ عن العقليِّ الصِّرف، فإنه لا يجب أن يكون بحيث لو وُجِدَ في الخارج لكان مُدركاً بالحسِّ، وليس المراد بالوهميَّات هنا المعاني الجزئية المدركة بالوهم كما سبق الإشارة إليها، لأنّ أنياب الأغوال[5] ورؤُوسُ الشياطين[6] ليست من المعاني الجزئية وإنَّما هي صور، قوله: (وَأنيَابُ الأغوَالِ؛ مما لا يُدركُ بالحسِّ لكنه لَمَّا اعتقد فيها غاية الحدَّة حَسُن

---

[1] – الشاهد: بيت شعري بلا نسبة، وقد ورد في معاهد التنصيص، 4/2؛ وتمامه:

كَأنَّ مُحمَّرَ الشَّقِيقِ إذَا تَصَوَّبَ أو تَصَعَّدَ .... أعلاَمُ يَاقُوتٍ نُشِرنَ عَلَى رِمَاحِ زَبَرجَدِ.

[2] – في ن(ك): المحمر.

[3] – في ن(س): بأعلاق.

[4] – في ن(س): سقط للفظة.

[5] – الشاهد: بيت امرئ القيس، ورد في معاهد التنصيص، 7/2؛ وتمامه:

أيَقتُلُنِي وَالمَشرفِيُّ مُضَاجِعِي .... وَمَسنُونَةٌ زُرقٌ كَأنيَابِ أغوَالِ.

[6] – الشاهد في الآية: ﴿طَلْعُهَا كَأَنَّهُ رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ﴾ الصافات/65.

تشبيهُ نِصالِ السِّهامِ أو الرِّماح بها، لأنَّها أمرٌ وهميٌّ لا وجود لها[1] في الخارج)، قوله[2]: (فإنَّ الغول أمر وهميٌّ لا وجود له في الخارج، فكذا أنيابه فكذا حِدَّتها)، قوله: (ما يسمى[3] مُتخيَّلَة ومُفكِّرةً هُما قُوَّةٌ واحدةٌ لكن على اعتباراتٍ)؛ ولذلك سميت باسمَينِ باعتبار كلٍّ منها على انفراده، قوله: (في تصوُّرِها)؛ أي: تصوُّرِ المتخيلة الغول، فالضمير المضاف إليه تصويرٌ راجعٌ إلى الغول فهو من إضافة المصدر إلى المفعول.

قوله: (كاللَّذَّة)؛ أي: كاللَّذَّةِ والألم الحِسِّيَّين، والشِّبَعِ والجُوعِ ونحوهما، فعُلِمَ مما ذكُر انحصار طرفي التشبيه في الحسِّي والعقلي، لأنه جعل الخياليَّ من الحسِّي، والوهميَّ والوجدانيَّ من العقلي، تعليلاً للاعتبار وتسهيلاً على المتعلم، لأنه كلمَا قلَّت الاعتبارات قلَّت الأقسام، وإذا قلَّت كان تعلُّمُه أسهلُ ضبطاً، وإنَّما جعل الخياليَّ من الحسِّي لأنَّ للحسِّ[4] فيه مدخلاً كما عرفت، مع أنَّ المدرك منهما هو الصور لا المعاني، وجعل الوهميّ من العقلي لأنه لا مدخل للحسِّ فيه؛ والوجدانيَّ[5] من العقلي أيضاً لاشتراكهما في أنّ المُدرك منهما هو المعاني لا الصُّور، قوله: (قصد اشتراك[6] الطرفين فيه)؛ [176و] أي: قصد اشتراك المشبه والمشبه به في ذلك المعنى لهما في الواقع لا بالفرض[7]، أو اشتراكاً تخييلاً وهو ما لا يمكن وُجُوده فيهما أو في أحدهما إلاّ بتأويلٍ، قوله: (وذلك أنَّ زيداً والأسد إلخ[8])؛ أي: وإنَّما قلنا أنَّ المراد بوجه

---

1 – في ن(س): له.

2 – في ن(س): سقط للكلمة.

3 – في ن(س): ما سيجيء.

4 – في ن(س): لأنّ الحسّ له فيه.

5 – في ن(ث): والوهمي.

6 – في ن(س): اشتراط.

7 – في ن(س): بالعرض.

8 – في ن(س): إلى آخره.

الشبه المعنى الذي له زيادة اختصاصٍ بالحرفين[1]، وقصد بيان اشتراكهما فيه، حيث أوّلنا عبارة المُصـــ[2] ولم نُبقِهَا على عمومها لأنّ زيدٌ وأسدٌ في قولنا: زيدٌ كالأسَدِ؛ يشتركان في كثير إلخ[3].

الرّكن الثالث: وجه الشّبه[4]

قوله: (أن لا يوجد ذلك المعنى)؛ أي: لا يكون وجه الشبه فيما ذُكر من الطرفين متحقّقاً ثابتاً متقرِّراً[5] بحسب نفس الأمر، قوله: (والضمير للّيل)؛ يعني: في البيت السابق وهو قوله:

(رُبَّ لَيلٍ قَطَعتُهُ بِصُدُودِ .... أو فِرَاقٍ مَا كَانَ فِيهِ وَدَاعُ[6])

قوله: (أي في هذا التشبه)؛ يعني: المذكور في هذا البيت، قوله: (في جوانب شيءٍ مظلمٍ أسود)؛ غير موجودٍ في المشبه به إلاّ على طريق التَّخييل ووصف المُظلم بالأسود للمبالغة في سوادِهِ، ولأنه يُقال لليل أنه مظلمٌ وإن كان ذا قَمَرٍ، قوله: (وذلك)؛ أي: وجودهما يعني بيان وجود تلك الهيئة[7] التي هي وجه الشبه في المشبه به وهو قوله: (سَنَنٌ لاَحَ[8] إلخ[9])، قوله: (لما كانت البدعة ما لا يكون قول الرسول _صلى الله عليه وسلم_ ولا

---

1 – في ن(س): بالطرفين.

2 – في ن(س): المُصنِّف.

3 – في ن(س): إلى آخره.

4 – ورد العنوان في هامش ن(ف).

5 – في ن(س): متفرّد.

6 – بيت القاضي التنوخي، وقد ورد في معاهد التنصيص، 10/2.

7 – في ن(س): الماهية.

8 – في ن(س): ستر لا حينئذ.

9 – في ن(س): إلى آخره.

فعله، ويعتقد أنه قوله أو فعله)، قوله: (وكلّ ما جهله مركّبٌ)؛ أي: مركّبٌ كاعتقادات أرباب الضّلالات فلا يهتدي للطريق؛ يعني: الطريق الموصل للمطلوب، قوله: (من أن ينال مكروهاً)؛ كأن: يَتفَقَهُ[1] عدوٌّ قتّال أو يقع في هواةٍ مُهلِكَة.

قوله: (بطريق العكس)؛ أي: بطريق أن يُثبت لأحد الضِّدَّين[2] ضدَّ ما أثبت للضِّدّ الآخر، لأنَّ الذهن ينتقِلُ من أحد الضِّدَّين إلى الآخر، قوله: (أي كون السُّنة[3] والعلم كالنور)؛ أي: شاع في العُرف تشبيه البِدعةِ ونحوها بالظُّلمة وتشبيه السُّنةِ ونحوها بالنور، حتى تخيّل بسبب شيوعه أي كثرة حضوره بالبال وكثرة وروده في المقال أنَّ القسم الثاني السُّنة، وكلّ ما هو إلخ[4]، قوله: (نحو: «أتَيتُكُم»)؛ [176ظ] أي: نحو قوله ـصلى الله عليه وسلمـ: «أتَيتُكُم بالحَنيفَة البَيضَاء»[5]، قوله: (بين الدُّجى[6])؛ أي: حال كون النجوم كائنةٌ بين الدُّجَى، قوله: (بالسَّنَن بين الابتداع[7])؛ أي حال كون السَّنَن كائنةً بين الابتداع.

قوله: (أي: النجوم)؛ يعني: مثل تشبيه النجوم ببياض المشيب إلخ[8]، قوله: (وبالأنوار)؛ أي: أو تشبيهاً؛ أعني النجوم بالأنوار[9]، ومرادُهُ أنه لَمَّا تخيَّل للسِّنة نُورٌ وضياء وللبِدعَة سوادٌ وظلام صارا بهذا التخييل كأنهما من المبصَرَات، وصار تشبيه المبصَرَات

---

1 – أي يتصيّده.

2 – في ن(س): المتضايفين.

3 – في ن(س): النسبة.

4 – في ن(س): إلى آخره.

5 – في ن(س): بالحنفية؛ حديث شريف، سنن ابن ماجه، 16/1.

6 – الشاهد بيت القاضي التنوخي، وهو تتمة لما قبله، ورد في معاهد التنصيص، 10/2؛ وتمامه:

وكَأنَّ النُّجُومَ بَينَ دُجَاهَا .... سَنَنٌ لاَحَ بَينَهُنَّ ابتِدَاعُ.

7 – في ن(س): الابتداء.

8 – في ن(س): إلى آخره.

9 – الأنوار: هي الأزهار المؤتلقة، أي اللامعة وسط النباتات الشديدة الخضرة.

كالنجوم والدُّجَى بهما كتشبيههما بالمبصَرَات حقيقةً، والتأويل فيه أنه تخييل ما ليس بِمُتلوّنٍ متلوّنًا، وإلاَّ فالبياضُ والإشراقُ والظُّلمةُ من أوصاف الأجسام فلا يوصف بها المعاني، قوله: (ولا يخفى قوله: "لاَحَ بينهنَّ" إلخ[1])؛ إشارة إلى جواب ما قيل في هذا المحلّ مِن أنَّ سبك هذا البيت غير مُرضِي، وكأنَّ الصَّواب أن يقول: وكأنَّ النجوم بين رجائِهَا سَنَنٌ لاحَت بين ابتداع، لأنه إنَّما يلمَعُ النُّور مِن بين الظلمة لا العكس؛ انتهى، قوله: (أي سَنَنٌ لاَحَت بين الابتداع)؛ النكتة في العدول إلى القلب وارتكابِهِ مع أنه خلاف الأصل بأن كثرت السّنن حتى كأنَّ البدعة هي التي تلوح من بينها.

قوله: (من وجوب اشتراك الطرفين في وجه الشبه)؛ يعني: المستفاد ذلك الوجوب مما قال المُصـــ[2] من أنَّ وجه الشبه هو ما يشترك فيه الطَّرفان[3]، قوله: (كون القليل مُصلحاً والكثير مُفسداً لعدم اشتراك الطرفين)؛ أعني: النحو والملح[4] في ذلك، لأنَّ المشبه إلخ[5]، قوله: (لا يحتمل القلة والكثرة لامتناع جعل رفع الفاعل ونصب المفعول مضاعفاً)؛ إذ لا يخفى أنَّ المراد إلخ[6]، قوله: (بل وجه الشبه هو الصلاح بأعمالهما إلخ[7])؛ وذلك لوجوده في الطَّرفين فإنَّ: الملح إذا استعمل في الطعام صَلُحَ وإلاَّ فَسَدَ، كذا النحو: إذا استعمل في الكلام صَلُحَ وإلاَّ فَسُدَ.

قوله: (أمَّا غيرُ خارجٍ عن حقيقتهما يشمل صورتين: ما يكون تمام حقيقتهما النوعية أو جزء حقيقتهما)؛ ولذلك عدل عن قولنا: إمَّا داخلٌ في حقيقتهما لأنه تمام الحقيقة، إذ

---

1 – في ن(س): إلى آخره.

2 – في ن(س): المُصنِّف.

3 – في ن(س): سقط من: قوله: من وجوب... إلى ...الطرفان.

4 – يقصد المثل المشهور: النحو في الكلام كالملح في الطعام.

5 – في ن(س): إلى آخره.

6 – في ن(س): إلى آخره.

7 – في ن(س): إلى آخره.

الشيء لا يدخل في نفسه، قوله: (كما في تشبيهه ثوب بآخر في نوعهما[1])؛ أي: في كونه ثوباً خاصاً، كتشبيهه ثوب قطنٍ بثوب آخر [177و] فهنا وجه الشبه[2] تمام الحقيقة، قوله: (أو في جنسهما)؛ أي: في مجرد كونه ثوباً كتشبيهه ثوب قطنٍ بثوب حريرٍ، وهنا وجه الشبه جزءُ الماهية، وكتشبيهه بعض الحيوانات العُجم بالإنسان في مجرّد كونه حيواناً، فقوله: (في كونهما كتَّاناً مثلاً)؛ مثالٌ لكونه نوعاً، وقوله: (أو ثوباً)؛ مثالٌ لكونه جنساً، وقوله: (أو من القطن)؛ مثالٌ لكونه فصلاً، قوله: (أو خارجٌ)، أي وجه الشبه عن حقيقة المشبه والمشبه به صفة لهما ضرورة وجوب اشتراك المشبه والمشبه به في وجوه الشبه[3].

قوله: (متمكِّنةٌ في الذات)؛ أي: ذات الموصوف مفتقرةٌ إليها، قوله: (أمَّا حسِّية)؛ تقسيمٌ للصفة الحقيقية: كالكيفيات الجسميَّة؛ الكيفية هي: ما يتوقف تصورها عن تصور غيرها، ولا تقتضي القسمة واللاّقسمة في محلها اقتضاءً أوّلياً، وقد مرَّ بيان القيود في صدر الكتاب، قوله: (أي: المختصة بالأجسام)؛ يعني: في العروض والحلول والقيام والثبوت، اللّتين يتلاقيان، أي: في مُقدّم الدِّماغ يفترقان إلى العينين أي: بعد تلاقيهما، قوله[4]: (أو بالتقاطع أو التحارب على هيئة الصليب نقلاً عن كتب التشريح)[5]، قوله: (من الألوان متعلقٌ بـــ"يدرك"، وذلك كتشبه الشيء الأبيض بالثلج)؛ ولم يُعرّف اللّون تصوّره ضروري غنيّ عن التعريف[6]، قوله: (والشكل هيئة إلخ[7])؛ يعني: أنَّ الشكل هيئة تعرض للشيء بواسطة إحاطة

---

[1] – في ن(أ) طرّة فيها: وهو لفظة الثوب بينهما.

[2] – في ن(س): فهنا التشبيه..

[3] – في ن(س): المشبه.

[4] – في ن(س): سقط للكلمة.

[5] – إفادة مهمة عن اطلاع المؤلف الموسوعي، ومنه ما كان على كتب التشريح.

[6] – في ن(ك): التَّصريف.

[7] – في ن(س): إلى آخره.

حدٌّ واحدٍ: كالكُوّة[1] والدَّائرة، أو حَدَّانِ: كنصف الدائرة، أو حدودٌ: كالمثلث والمربع، والحدُّ: النهاية، كتشبيه المستوى المنتصب بالرّمح[2]، وكتشبه الشيء المستدير بالكُوّة[3] تارةً وبالحلقة أخرى، والدائرة بسطح يحيط به خط واحد في داخله نقطة؛ كل الخطوط المستقيمة الخارجة من تلك النقطة إلى المحيط متساوية، وتلك النقطة يُقال لها: مركزُ الدَّائرة.

قوله: (كم متَّصلٍ؟ فإنَّ الذّات إلخ[4])؛ المراد بالكمّ هنا عرضٌ يقبل التَّجزِيءَ، وبالإيصال أن يكون لأجزائه[5]؛ أي: وقت فرض التجزئة حدٌّ مشتركٌ تتلاقى عنده؛ وبه احترَزَ عن العدد، [177ظ] وبكونه قاراً لذاتٍ، أن يكون أجزاؤه المعروضة[6] ثابتة، وبه احترَزَ عن الزمان، فالمقدَّرُ كالخطِّ والسَّطح والجِسمِ التعليميِّ وذلك كتشبيه عظيمِ الجُثَّةِ بالجبل[7] والفيل، قوله: (هي الخروج من القوة إلى الفعل على سبيل التَّدريج)؛ هذا تعريف الحكيم وهو تعريفٌ لِمُطلق الحركة، وأمَّا عند المتكلّم فهي: حصول الجسم في مكانٍ بعد حصوله في مكانٍ آخر؛ فهي: عبارة عن مجموع الحُصولين، وهذا مختص بالحركة الآلية، وذلك كتشبيه الذاهب على الاستقامة بالسرعة بنفوذ السهم.

قوله: (وفي جعل المقادير والحركات من الكيفيات تسامحٌ)؛ وجه التسامح أنَّ المقدار من جهة الكمّ[8] أعني: الذي يقتضي القسمة لذاتِهِ، والحركة من الأعراض النسبية والكيف لا

---

1 – في ن(أ) طرّة فيها: مُدوّرة، وفي ن(ف): كالكرة.

2 – في ن(س): بالرّيح.

3 – في ن(ف): بالكرة.

4 – في ن(س): إلى آخره.

5 – في ن(ك): لأجزائها.

6 – في ن(س) و(ف): المفروضة.

7 – في ن(ف): بالخيل.

8 – في ن(س): الحكم.

يقتضي لذاته قسمةً ولا نسبةً، فكأنه أراد بالمقادير أوصافها من الطول والعرض[1] والتوسط بينهما، وبالحركة نحو: السرعة والبطء والتوسط بينهما، قوله: (أي بالمدركات)؛ يعني المدركات بالبصر، قوله: (باعتبار الخِلقة حالة تحصل من اجتماع[2] اللون والشكل)؛ وباعتبارهما يوصف الشخص بالحُسن والقُبح[3]، قوله: (باطنُ الصِّماخَين)؛ الصِّماخُ هو: ثُقبُ الأذن، قوله: (مِن التموُّجِ)؛ أي: حركة الهواء، قوله: (مقاومة)؛ أي: صلابة، قوله: (والحموضة[4] وغير ذلك)؛ أي: كالعُفوصة[5] والقبض والدُّسومة، قوله: (والأوليان منها)؛ يعني: الحرارة والبرودة فعليتان، لأنَّ الحرارة كيفية من شأنها تفريق المختلفات وجمع المشكلات، والبرودة كيفية من شأنها تفريق المشكلات وجمع المختلفات، قوله: (والأخريان انفصاليتان[6])؛ أي: الرطوبة واليبوسة، لأنَّ الرطوبة كيفية تقتضي سهولة الشكل والتفريق[7] والاتصال، واليبوسة كيفية تقتضي صعوبة ذلك، قوله: (ويكون الشيء بها غير سيَّال، وذلك كالعجين)؛ مثل إفادته تنتقل عند وضعه، ولا يمتدّ كثيراً بسهولة، وإنّما يكون قبوله الغمز إلى الباطن من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة، قوله: (والصَّلابة؛ وهي تُقابِلُ اللِّين)؛ أي كيفية مانعةٌ عن قبول الغمز إلى الباطن، قوله: (واللُّزوجة والهشاشة، الهشاشة: سهولة تفوق[8] الجسم، [178و] وصعوبة اتصاله واللزوجة[9] عكسها).

---

1 – في ن(ث): القِصَر.

2 – في ن(س): حالة تحصل من احتمال.

3 – في ن(س): بالحَسن والقَبيح.

4 – في ن(س): والخُموصة.

5 – في ن(س): كالعقُوصة.

6 – في ن(س): والأخرتان [انفعليتان]، وفي ن(ف): انفعاليتان.

7 – في ن(س): والتعريق.

8 – في ن(ف): تفريق.

9 – في ن(س): اللزوجية.

قوله: (واللَّطافة: هي أن لا يَحجِب الجسم ما خلفَهُ، والكثافَةُ ضِدُّها)؛ أي: بأن يَحجِب ما خلفَهُ، قوله: (وغير ذلك)؛ أي: مما هو مذكور في غير هذا الفن[1]، قوله: (أو عقلية، عطفٌ على حِسِّيَّة)؛ أي: الصفة الحقيقية إمَّا حِسِّية كما مرّ[2] أو عقلية، قوله: (بذوات (بذوات الأنفس)؛ يعني: من العقلاء وغيرهم، قوله: (من الذَّكاء[3])؛ أي: حدّة الفؤاد مُعَدَّة _بفتح العين اسم مفعول_، أي: أعدتّها النفس لاكتساب الآراء: وقيل: هو أن يكون سرعة إنتاج القضايا وسهولة استخراج النتائج مَلَكةً للنفس كالبرق اللاّمع، بواسطة كثرة مزاولة المقدّمات المُنتجة، كما إذا لاحظ أنَّ كلَّ جسمٍ جوهرٌ مثلاً ولاشيء من الواجب بجوهر؛ انتقل ذهنه سريعاً من ملاحظة هاتين المقدمتين إلى النتيجة وهي: أنَّ الواجب ليس بجسمٍ من الشكل الثاني، قوله: (وقد يقال على معان أُخَر)؛ العلمُ يُطلق على أشياء:

– يُطلق على حصول صورة الشيء عند العقل.

– وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت.

– وعلى إدراك الكلِّي وعلى إدراك المُركب.

– وعلى مَلَكةٍ يُقتدر بها على استعمال موضوعاتٍ ما، نحو غرضٍ من الأغراض صادراً عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها، ويقال له: الصناعة[4]، كذا في الشَّرح.

قوله: (حركةٌ للنفس مبدؤها إرادة الانتقام)؛ أي: تغيّرٌ يحصُلُ عند غليان دم القلب لإرادة الانتقام، قوله: (والحِلم طمأنينة النفس عند صَورَةِ الغضب[5])، قوله[6]: (وهي الطبيعة)؛ أي:

---

[1] – في ن(س): مما هو غير مذكور في غير هذا الفن.

[2] – في ن(س): سقط للكلمة.

[3] – في ن(س): الزكاء أو.

[4] – في ن(س): الساعة.

[5] – في هامش ن(أ) طرّة فيها: "تقتضي العفو عن الذنب مع القُدرة"، وهي بخط مغربي.

[6] – في ن(ث): مبدأ القول غير وارد في هذا الموضع.

الخلق، قوله: (مَلَكةُ احترازٍ عن الحال[1])، قوله: (تصدُرُ عنها)؛ أي: صادرةٌ عن النفس بسبب تلك المَلَكة القائمة بها ، وإنَّما قلنا عن النفس احترازاً عن أفعال الجوارح[2] كالكتابة الصادرة عمَّن صارت له مَلَكة، قوله: (مثل الكرم)؛ الكرم هو: يقابل البخل واللُّؤم، فإن كان بَذلَ النفس فهو: شجاعة، وإن كان بَذلَ المال فهو: جُودٌ، وإن كان كَفُّ ضَرَرٍ فإمَّا أن يكون مع القُدرة وإمَّا أن لا يكون معها، والأوَّل: عفوٌ؛ ويقرب منه الحلم ونسيان الحقد[3] بخلاف الثاني فإنه: عجزٌ، [178ظ] قوله: (وغير ذلك)؛ يعني: كالبخل، والعجز، والجبن، وغيرها.

قوله: (وإمَّا إضافية)؛ أي: وإمَّا أن يكون وجه الشبه صفةً إضافيةً وهي التي لا تقرر[4] لها في ذات الموضوع[5] وغير مفتقرةٍ[6] إليها بل تكون مفروضةً معتبرةً عند العقل، قوله: (فإنها ليست إلخ[7])؛ أي: فإنَّ إزالة الحِجاب مما لا تقرر لها في ذات الشمس[8] وغير مفتقرةٍ إليها، قيل: وجه الشبه هنا في الحقيقة هو: الظهور، إلاَّ أنَّهم تسامحوا فيه وجعلوا لازمه وهو رفع الحجاب وجه الشَّبه لأنَّ شأن البصيرة مع الشُّبهة الحائلة بينها وبين ما تريد الإطلاع عليه كشأن البصر مع الظُّلمة في كونهما معهما كانحجوبين عن مدركهما، وفي انقلاب حالهما إلى رفع الحِجاب مع الحُجَّة إذا غلبت ومع الشمس إذا ظهرت.

قوله: (وقد يقال الحقيقي إلخ[9])؛ معرفة هذا تتوقف على بيان مقدمةٍ وهي: أنَّ الشَّيء الموجود لا يخرج عن أحدٍ أحوالٍ ثلاثة؛ لأنه:

---

[1] – في ن(ك): الحلال.

[2] – في ن(س): الخوارج.

[3] – في ن(س): القدرة.

[4] – في ن(س): وهو التي لا تقدّر.

[5] – في ن(س): في ذات الشمس.

[6] – في ن(ك): غير مفتقدة.

[7] – في ن(س): إلى آخره.

[8] – في ن(س): سقط للعبارة من: في ذات الموضوع... إلى هذا الموضع.

[9] – في ن(س): إلى آخره.

– إمَّا أن يكون وجوده في الخارج ظرفاً له لا لوجوده كالملازمة بين طلوع الشمس ووجود النهار، فإنَّها ثابتةٌ في الخارج سواء اعتبرتَها أم لم تعتبِر.

– وإمَّا أن يكون وجوده في الاعتبار وهو الذي لا تحقق لمفهومه إلاَّ بحسب اعتبار العقل، فإن اعتبره كان موجوداً وإن لم يعتبره لم يكن موجوداً كالصورة الوهمية الشبيهة بالمِخلَب أو النَّار للمنيَّة وكتصوُّر بحر من زئبقٍ وبحرٍ من نارٍ موجُهُ الذَّهَب، إذا علم هذا فتقول: قد يُطلق الحقيقي على ما يُقابل الإضافي كما في صنيع المُصـــ[1]ـ؛ فيشمل الحقيقي على هذا الاصطلاح الموجود في الخارج والموجود في الاعتبار، وقد يطلق الحقيقي باستعمالٍ آخر على ما يقابل الاعتباريّ، فهو بهذا الاستعمال أخصُّ من الاستعمال الأول.

قوله: (إشارة إلى أنه مراد هاهنا)؛ أي: إلى أنَّ إطلاق الحقيقي في مقابلة الاعتباريِّ مُرادٌ في باب التشبيه، قوله: (بيِّنٌ حقيقيٌّ)؛ وهو: ما له تقررٌ في ذات الموصوف كالكيفيات النَّفسانية[2]، قوله: (كاتِّصاف الشَّيء بكونه مطلوب الوجود[3] إلخ[4])؛ هذا مثالٌ للوصف النسبي؛ [179و] فإنَّ مطلوبيَّة[5] المطلوب ليست وصفاً متقرّراً بل هو وصف اعتبره العقل بالنسبة إلى الطلب القائم بالنفس ولهذا كان اعتباراً نسبيّاً.

قوله: (أو لاتصافه[6] بشيءٍ تصوّريٍّ وهميٍّ)؛ هذا مثال للاعتباريّ[7] المحض، كتصور الإنسان برأسين أو بِلا رأسٍ[8] وغير ذلك، قوله: (لكونه مركّباً من متعددٍ)؛ هذا القسم من

---

[1] – في ن(س): المُصنِّف.

[2] – في ن(س): كاكتساب بالشَّاب.

[3] – في ن(ك): الجود.

[4] – في ن(س): إلى آخره.

[5] – في ن(س): مطلوب المطلوب.

[6] – في ن(س): كاتصافه.

[7] – في ن(س): وهذا مثل الاعتباري.

[8] – في ن(س): أو برأس.

وجه الشَّبَه وهو ما يكون بمنزلة الواحد ذو وجهتين[1]، فهو بالنظر إلى مادةٍ متعددٌ، وبالنظر إلى هيئته المجموعة واحدٌ، قوله: (بأن يكون حقيقة ملتئمَةً من أمورٍ مختلفةٍ)؛ كحقيقة الإنسان؛ فإنَّها ملتئمة من الحيوانية والنَّاطقية، قوله: (واعتبارياً)؛ أي: لا حقيقةً لها في حدّ ذاتها بل بمجرد اعتبار العقل لا الهيئة المنتزعة في الشاعر:

كَأنَّ مُثَارَ النَّقعِ فَوقَ رُؤُوسِنَا .... وَأسيَافُنَا لَيلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ[2]

قوله: (وكلٌّ منهما)؛ أي: من الواحد وما هو بمنزلته حسِّي أو عقلي، فيكون وجه الشبه بهذا الاعتبار على أربعة أقسامٍ: من ضرب اثنين وهما: الواحد، وما هو بمنزلته في اثنين وهما: الحسِّي والعقلي، قوله: (ليكون كُلاً منهما وجه تشبيهٍ[3])؛ وذلك إنَّما يكون إذا كان التشبيه في أمورٍ كثيرةٍ لا يتقيَّدُ بعضها ببعضٍ، بل كلٌّ واحدٍ منها منفردٌ بنفسهِ، وحينئذٍ يكون ذلك كتشبيهاتٍ مضمومٌ[4] بعضها إلى بعضٍ لأغراضٍ فلا يجب فيها ترتيب، فإنك إذا قلت: زَيدٌ كَالأسَدِ بَأساً والبَحرِ جُوداً والسَّيفِ مَضَاءً[5]، أي لا يجب عليك أن تحفظ في هذه التشبيهات نظاماً، ولا يتغيّر حال الباقي بترك بعضها كقولهم: "هو: يصفو ويكدُر، ويَحلو ويَمرُ"، فإنَّه لو تُركَ ذِكرُ الكَدَرِ والمَرَارَة كان المعنى في تشبيهه بالماء في الصفاء وبالعَسَل في الحلاوة باقياً على حاله.

قوله: (بل في الهيئة المُنتزعة)؛ يعني في التركيب الاعتباري أو في الحقيقة الملتئِمَة منها، يعني: في التركيب الحقيقي، قوله: (أو مختلفٌ فيه، بعضُهُ حِسِّي وبعضُهُ عقلِي)؛ [179ظ]

---

[1] – في ن(س): ذو جهتين.

[2] – بيت بشار بن بُرد، وهو من أجمل ما قالته العرب في الوصف، وعجب أنه صدر عن أعمى، ورد في معاهد التنصيص، 28/2.

[3] – في ن(س): وجه شبه.

[4] – في ن(س): تشبيهاً مضموماً.

[5] – في ن(س): زيد كالأسد والموجود أو السيف مضيً.

فيكون هنا ثلاثة أقسام أُخر، وإنَّما لم يقسّم[1] ما هو بمنزلة الواحد إلى هذه الأقسام الثلاثة، لأنَّ الاختلاف فيه غير مُعتبَرٍ، لأنَّ المعتبَرَ منه هو الهيئة الحاصلة من المتعدِّدِ لا المتعدِّد وتلك الهيئة واحدةٌ لا تعدُّدَ فيها، قوله: (أي: لا يجوز أن يكون كِلاهُما)؛ أي: كِلا طَرَفي التشبيه أعني المشبه والمشبه به، قوله: (لامتناع أن يُدرَكَ بالحسِّ من غير الحِسِّي شيءٌ)؛ وإنَّما كان الأمر كذلك لأنه لا يُدرك بالحسِّ إلاَّ ما كان محسوساً، ويمتنع قيام المحسوس بالمعقول فما كان وجه الشبه أمرٌ مأخوذٌ من الطرفين إلخ[2]، قوله: (والعقليّ مِن وجهِ التشبيه[3] أعمُّ من الحسيّ)؛ أي: أوسع مجالاً وأكثر أفراداً لأنه كُلمَّا وُجد الحسُّ وُجدَ العقل[4] من غير عكس.

وحاصلُهُ: أنَّ وجه الشبه إذا كان حسِّياً فطرفاه لا يكونان إلاَّ حِسِّيَّين، لأنَّ وجه الشبه قائمٌ بالطرفين؛ ويمتنع قيام الحسي بالعقلي، وإن كان وجه الشَّبه عقلياً فينقسم باعتبار الطرفين[5] إلى أربعة أقسام، لأنَّ طرفاه إمَّا: حِسَّيان أو عقليان، أو المشبه عقلي والمشبه به حِسّي أو بالعكس، قوله: (وإدراك العقل من المحسوس شيئاً)؛ وكذلك استفيد أكثر العلوم العقلية من الحواس، ولذلك قيل: "مَن فَقَدَ حِسّاً فَقَدَ عِلماً"؛ يتعلّق بذلك الحس، قوله: (ولذلك يقال: إلخ[6])؛ أي: ولِما قُلنا مِن أنّه يجوز أن يكون طرفا العقليِّ عقليين دون الحسّي لأنه يعمُّ أنواع الطرفين الأربعة المذكورة[7]، قوله: (بمعنى أنَّ كُلَّ ما يصحّ[8] إلخ[9])؛ أي: ليس المراد بالعموم هنا العموم المنطقي، بمعنى أنه كُلَّما صَدَقَ التشبيه بالوجه الحسيِّ صَدَقَ التشبيه

---

1 – في ن(ف): وإذا لم يقُم.

2 – في ن(س): إلى آخره.

3 – في ن(ف): مِن وجه الشَّبه.

4 – في ن(س): كلما وُجد الحسّي وُجد العقلي.

5 – في ن(س): هناك تجاوز من "الطرفين" الأول إلى "الطرفين" الثانية.

6 – في ن(س): إلى آخره.

7 – في ن(س): سقط للكلمة.

8 – في ن(ف): يصلح.

9 – في ن(س): إلى آخره.

بالوجه العقلي؛ من غير عكس، بل بمعنى أنه يصِحُّ فيه التَّسمية إلخ[1]، قوله: (فإن قيل: هو)؛ أي: وجه الشبه مشترك فيه إلخ[2]، قوله: (هذا السؤال وَارِدٌ على قوله: وكلٌّ منها إمَّا حِسِّي)؛ يعني: كيف يجعل وجه الشبه حسّياً مع أنه مشترك فيه، لما عرفت من أنه المعنى الذي يشترك فيه الطرفان، [180و] فيجب أن يكون وجه الشبه عقلياً دائماً، قوله: (كالحُمرَةِ التي تُدرَكُ بالبصر جزئياتها الحاصِلَةُ في المراد)؛ يعني مثل: حُمرَةُ هذا الخَد، وحُمرَةُ هذا الورد، فإنَّها مُدركةٌ بالحسِّ، وأمَّا الحُمرة من حيث هي حُمرة فغير مُدركةٍ بالبصر ولا بغيره من الحواسّ، لأنَّ الماهية من حيث هي أمرٌ معقول كليٌّ لا مدخل للحسِّ فيه وإنَّما يدركه العقل.

قوله: (فالحاصل إلخ[3])؛ إشارةٌ إلى وجهِ الضَّبط، قوله: (وكلٌّ من الأوَّلَين)؛ أي: الواحد والمركب إمَّا حِسِّي أو عقلِي تَصِير الأقسام أربعة، قوله: (والأخير)؛ أي: المُتعدد مِن وجهِ الشَّبه، قوله: (أو مختلفٌ)؛ يعني: بعضُهُ حِسِّي وبعضُهُ عقلِي، قوله: (يصير سبعةً)؛ يعني: من مجموع الأربعة الأوَل، والثلاثة الأخيرة، قوله: (والثلاثة العقلية)؛ يعني: الواحد العقلي[4]، والمركب بالمتعدد، والمركب العقلي، والمتعدد العقلي، قوله: (طرفاها إمَّا عقليان أو حِسِّيان، إلخ[5])؛ تبلغ اثني عشر مِن ضربِ ثلاثةٍ في أربعة، قوله: (صارت ستة عشر قسماً)؛ يعني: بانضمام الأربعة الأُوَل إلى الإثنتي عشر[6] الأخيرة، قوله: (الواحد الحِسِّي)؛ هذا شروع في تِعدَادِ أمثلةِ الأقسام المذكورة:

---

[1] – في ن(س) و(ف): فيه التشبيه إلى آخره.

[2] – في ن(س): إلى آخره.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – في هامش ن(أ) طرّة فيها: المركب فالمتعدّد.

[5] – في ن(س): إلى آخره.

[6] – في ن(ف): الإثنا عشر.

قوله: (كالحُمرَةِ في المُبصَرَات)؛ يعني: في تشبيه الخدِّ بالورد في الحُمرة، قوله: (أو الخفاء)؛ يعني: خَفَاءَ الصَّوتِ من المسموعات في تشبيه الصوت الضعيف بالهمسِ[1]، وطيب الرائحة من المشمُومَات في تشبيه النُّكهة بالعنبَر، قوله: (ولذَّة الطَّعمِ من المذوقات)؛ في تشبيه الرِّيق بالخمر على زَعمِ الذِّمِّيِّ أو الذين أُلِعوا[2] بشُرب الخمر حتى أثبتوا لطعمِهَا لذَّةً، قوله: (ولِينِ اللَّمس من الملموسات)؛ في تشبيه الجلد النَّاعم أي: اللَّيِّنِ بالحرير.

قوله: (كما مرَّ)؛ أي :كما تقدم آنفًا من أنَّ هذه المذكورات مُدركة بالحواس الخمس الظاهرة، قوله: (وفي كون الخفاء إلى قوله: تسامحٌ)؛ ووجه التَّسامح أنَّ الخفاء والطيب واللَّذة أمورٌ عقليةٌ غير مدركةٍ بالحواس، وإنَّما المُدرك بالسمعِ الصَّوتُ الخفيُّ لا الخفاءُ، وبالشم رائحةُ الطيبِ، [180ظ] قوله: (كالعَرَاء عن الفائدة)؛ أي: الخلوّ عنها، (والجرأة)، إنَّما اختار الجرأة[3] على الشجاعة على ما فسَّرَهُ[4] الحكماء مختصّةٌ بذوات الأنفس لوجوب كونها صادرةً عن رؤيةٍ، فيمتنعُ[5] اشتراكُ الأسد فيها بخلاف الجرأة فإنَّها أعمُّ، قوله: (في تشبيهِ وجود الشيء العديم المنتفع[6] بعدمه)؛ يعني في العَرَاء عن الفائدة فيما طرفاهُ معقولان كما يقال: هذا الموجود كأنه معدومٌ، والوجود والعدم من الأمور العقلية، سواءً كان الوجود عارياً عن الفائدة أم لا، قوله: (وتشبيه الرّجل الشجاع بالأسد)؛ يعني: في الجُرأة، فيها طرفان حِسِّيان، قوله: (وتشبيه العلم بالنور)؛ يعني: الهداية، قوله: (وتشبيه العِطر بخُلق شخصٍ كريمٍ في استطابة النفس)، قوله: (ولا يَخفى ما في الكلامِ من اللَّفِ والنَّشرِ)؛ يعني: في كلام

---

[1] – في ن(ك): مبدأ القول "قوله" ورد في هذا الموضع.

[2] – في ن(ث) و(س): على زعم الذين أولعوا.

[3] – في هامش ن(أ) طرّة فيها: وهي أبعدُ.

[4] – في ن(ك): فسّرها.

[5] – في ن(ك): فيتّبع.

[6] – في ن(ف) و(ك): العديم النَّفع.

المُصـــ[1] من قوله: (كالعراء)؛ إلى قوله: (والعِطر بِخُلقٍ كريمٍ)؛ لَفٌّ ونشرٌ مرتَّبٌ[2]، قوله: (كالعراء عن الفائدة وكذا استطابة النفس)؛ لِمَا فيه من شائبة التركيب.

المركَّب الحسي[3]

قوله: (والمُركَّب الحِسِّي)؛ أي: ووجه الشَّبه المُركَّب الحِسِّي إلخ[4]؛ وقد علمتَ أنَّ وجه الشَّبه إذا كان حِسِّياً لا ينقسمُ باعتبار حِسِّيةِ الطرفين وعقليتهمَا لِما عُلِمَ مِن الحِسِّي مُطلقاً، لا يكون طرفاه إلا حِسِّيين، لكنه ينقسم باعتبارٍ آخر، وهو أنَّ طرفيه إمَّا: مفردان أو مركَّبان، أو أحدهما مفردٌ والآخر مركبٌ ويصدقُ بصورتين، والمجموع أربعة أقسامٍ؛ فالمُفردان نحو: زَيدٌ كَالأسدِ، والمركَّبان نحو قوله:

كَأنَّ مُثَارَ النَّقعِ فَوقَ رُؤُوسِنَا .... وَأسيَافِنَا لَيلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ[5]

والمختلفان: كتشبيه الشَّقيقِ بأعلامٍ ياقوتٍ في قوله:

كأنَّ مُحمَرَّ الشَّقِيقِ؛ (البيت)[6]

فيما المشبه مفردٌ والمشبه به مركَّبٌ، وكتشبيه نهارٍ مشمسٍ قد شَابَهُ زَهرُ الرُّبَى بليلٍ مُقمِرٍ، فيما المشبه مركَّبٌ والمشبه به مُفردٌ، قوله: (وتجعلها مشبَّهاً أو مشبَّهاً به)؛ يعني: أو وجه تشبيهٍ، قوله: (ولهذا)؛ أي: ولكون أنَّ معنى التركيب هاهنا ما قلنا تَرَى صاحب

---

1 – في ن(س): المُصنِّف.

2 – في هامش ن(أ) طُرّة فيها: "وهو المتبادر عند الإطلاق".

3 – ورد العنوان في هامش ن(ف).

4 – في ن(س): إلى آخره.

5 – بيت بشار بن بُرد السابق.

6 – الشاهد بيتا الصنوبري، وقد وردا في معاهد التنصيص، 4/2؛ وتمامهما: كَأنَّ مُحمَرَّ الشَّقِيقِ .... إذَا تَصَوَّبَ أو تَصَعَّد

أعلاَمُ يَاقُوتٍ نُشِرنَ .... عَلَى رِمَاحٍ من زَبَرجَد.

"المفتاح" يُصرِّح إلخ[1]، قوله: (حقيقةٌ مركبة مِن أجزاءٍ مختلفةٍ)؛ [181و] كحقيقة زيدٍ الحِسِّية وهي ذاتية، فإنَّها مركبةٌ من أجزاء مختلفةٍ وهي: أعضاؤُهُ، أو العقلية وهي: ماهيتُهُ، فإنَّها مركَّبة من أجزاء مختلفةٍ وهي: الحيوانيَّة والناطقيَّة، قوله: (زَيدٌ كَالأسَدِ؛ مُفرَدَينِ)؛ أي: مع أنَّ كُلاًّ من زيدٍ والأسد والإنسان حقيقةٌ مركبةٌ من أجزاء مختلفة.

قوله: (أي تَفتَّحَ نُورُه)[2]؛ وحينئذٍ[3] تصير كلّ حبة من العنب كالكُزبَرَة، فضمير "نوَّراَ"[4] عائدٌ إلى العنقود والثُّريَّا تشبَّهَ به[5] عند الصبح، قوله: (إلى المقدار المخصوص)؛ يعني: مسافة ما بين تلك الصور، أو مجموع مقدار الثُّريَّا والعنقود، أي[6]: ما لهما من الطُّول والعرض المخصوصين، فهذه الهيئة وهي: وجه التشبيه مُدركةٌ بالبصر؛ وطرفاه وهما: الثريّا وعنقود العنب مفردان، وإن كان العنقود مقيَّداً بقوله: (حين نَوَّراَ)؛ لأنَّ التعقيد لا يقتضي التركيب.

قوله: (من آثار الغبار)؛ يعني: أنَّ "مُثارَ" اسم مفعولٍ أضيف إلى موصوفه من باب جرد قطيفة، والمعنى: كأنَّ "النقعَ المُثَارَ"، قوله: (وأسيافُنَا)؛ الواو فيه بمعنى مع، قوله: (حذفت إحدى التَّاءَينِ)؛ حذفُ التَّاء في مثله جوازاً لطلب التخفيف، لِمَا في اجتماع المِثلين مِن ثِقلٍ وعَدم إمكان الإدغام لوقوعه أول النطق لِمَا يلزم عليه من الابتداء بالسَّاكن، وهل المحذوف[7] تاء المضارعة أو تاء الفاعل؟[8] خلافٌ مذكورٌ في علم الصرف؛ ويجوز أن يكون "تَهاوى" فعلاً

---

1 – في ن(س): يصرُّ إلى آخره.

2 – الشاهد هنا: بيت أبي القيس بن الأسلت، وهو في معاهد التنصيص، 17/2؛ وتمامه:

وَقَد لاَحَ فِي الصُّبحِ الثُّريَّا لِمَن رَأى .... كَعُنقُودِ مُلاَّحِيَّةٍ حِينَ نَوَّراَ.

3 – في ن(ف): و[ح]، أي وحينئذٍ.

4 – في ن(ف): وضمير نورا.

5 – في ن(س): تشبيه به، وفي ه(ف): يشبه به.

6 – في ن(ف): أعني.

7 – في ن(س) و(ك): وهذه المحذوفة.

8 – في ن(ك): التّفاعل.

ماضياً من غير حذفٍ فيهِ، لكن جعلُهُ بمعنى الماضي يُخلُّ بكثيرٍ من لطائِفَ قَصَدَها الشَّاعر[1]، قوله: (مشرِقَةٌ)؛ فإنَّ كُلاًّ من الكواكب والسيوف مستطيلة؛ كذا كل منهما مستطيل، أمَّا السيوف فظاهرٌ، وأمَّا الكواكب فلأنَّها تستطيلُ أشكالُهَا بالتَّهَاوِي؛ وقيل: التهاوي يكون على الاستدارة، قوله: (في جوانب شيءٍ مظلمٍ)؛ كذا كلٌّ منها متفرقة في جوانب في شيءٍ مظلمٍ، أمَّا السيوف فهي: ظُلمة الغبار، وأمَّا الكواكب فهي: ظُلمة اللَّيل، فهذه الهيئة وهو وجه الشبه مركَّبةٌ وكذا طرفَاهَا، قوله: (تَوَاقُعاً وتَدَاخُلاً واستطالةً لأشكالها)؛ [181ظ] أي: الكواكب؛ والحاصل: أنَّ كُلاًّ من وجه الشبه وطرفيه في هذا البيت مركَّبٌ لأنه هيئةٌ منتزعةٌ من أمورٍ متعددةٍ، قوله: (في تشبيه الشَّقيق بأعلامٍ ياقوتٍ إلخ[2])؛ يعني قوله:

وَكَأنَّ مُحمَرَّ الشَّقِيقِ .... إذَا تَصَوَّبَ أو تَصَعَّدَ

أعلاَمُ يَاقُوتٍ نُشِرَن .... عَلَى رِمَاحٍ مِن زَبَرجَدِ[3]

فإنَّ المشبه وهو: الشقيق مفردٌ، والمشبه به وهو: الهيئة الحاصلة من أعلام ياقوتٍ منشورةٍ على رماحٍ من زبرجدٍ مركَّبٌ، وكذا وجه الشبه وهو: الهيئة الحاصلة من أجرامٍ[4] خُضرٍ مستطيلةٍ مخروطة وحُمرٍ مبسوطةٍ على رؤوسها مركَّبٌ، قوله: (وعكسه)؛ أي: يكون المشبه مركَّبٌ والمشبه به مفردٌ، قوله: (قد شَابَهُ)؛ أي: خالَطَهُ، فإنَّ المشبه مركَّبٌ وهو: ظاهرٌ، والمشبه به مفردٌ؛ غاية ما في الباب أنه مقيّدٌ بمُضمَرٍ؛ والتقييد ما يُنافي الإفراد ولا يقتضي التركيب، ووجه التشبيه أيضاً مركَّبٌ لأنه هيئةٌ منتزَعَةٌ من عِدَّة أشياءَ.

---

[1] – في ن(ف): الشارع، وفي الهامش "الشارح".

[2] – في ن(س): إلى آخره.

[3] – البيتان للصنوبري، وقد مرّ معنا قبل قليل، وفي ن(ك) في البيت: "نُصبن" بدل "نُشرن".

[4] – في هامش ن(أ): رماح.

من بديع المركب[1]

قوله: (ومن بديع المركَّب إلخ[2])؛ أي: ومن بديع وجه الشبه الذي يجيءُ إلخ[3]، قوله: (من الاستِدَارَة)؛ بيانٌ للهيئَة، ولا شكَّ أنَّ كلَّ واحدةٍ[4] من الاستدارة والاستقامة هيئةٌ، لأنَّ الهيئة والعرض واحدٌ، وهما من أقسام الأعراض فيكون الأمر المعتبر تركيبهُ[5] منهما، أي: من كلِّ واحدٍ منهما ومن عرضٍ آخر عرضاً أيضاً وهو ظاهرٌ، فيكون ذلك الأمر هيئةً وهو المطلوب، ويعتبر فيها أي: الاستدارة والاستقامة وغيرهما التي كلٌّ منها هيئة، قوله: (الأوضح عبارة "أسرار البلاغة"[6]، يعني: قد غيَّر المُصـــ[7] عبارة الشيخ في "أسرار البلاغة" إلى ما هو أغلَقُ منها.

قوله: (اِعلَم)؛ أي: حيث قال الشيخ هناك: اعلم أنَّ مما يزداد[8] به التشبيه إلخ[9]، قوله: (دِقَّةً وسِحراً)؛ المُراد بالسِّحر هنا: ما يميل[10] إليه القلب، قوله: (أن يجيءَ)؛ أي: أن يجيءُ وجه الشبه في الهيئات إلخ[11]، قوله: (والهيئَةُ المقصودَةُ)؛ أي: الهيئة التي وقعت عليها الحركة.

---

1 – ورد العنوان في هامش ن(ف).

2 – في ن(س): إلى آخره.

3 – في ن(س): إلى آخره.

4 – في ن(ك): واحدٍ.

5 – في ن(ك): تركّبُهُ.

6 – وهو تأليف عبد القاهر الجرجاني.

7 – في ن(س): المُصنِّف.

8 – في ن(س): يُزاد.

9 – في ن(س): إلى آخره.

10 – في ن(ك): يسهل.

11 – في ن(س): إلى آخره.

قوله: (أحدهما أن تقترن)؛ أي: الهيئة التي وقعت عليها الحركة، [182و] وبهذا يظهر تغيرُ عبَارَةِ المُصـــ[1] عبارَةَ الشَّيخِ، لأنه قال: أن تقترن بحركة غيرها؛ وما قال الشيخ هو: أن تقترن الهيئة التي وقعت عليها الحركة بغيرها من أوصاف الجسم.

قوله: (والثاني أن تُجرَّدَ هيئةُ الحركَةِ)؛ يعني: مِن أوصافِ الجسم، قوله: (فالأوَّل وهو: أن يقترن بالحركة غيرها من أوصاف الجسم[2])، قوله: (كما في قوله: والشَّمس)؛ أي: كوجه التشبيه الذي في قول المعتز[3] وأبي النَّجم[4] مع تَمَوُّجِ الإشراقِ، وذلك لأنَّ الشمس حركةٌ متَّصلةٌ دائمة ولِنورها بسبب تلك الحركة تموُّجٌ واضطراب[5]، قوله: (يَهِم)؛ أي: يقصد لوُفور تَموّجه[6] بأن يبسط ذلك الشعاع على دائرة الشمس والمرآة، قوله: (وكذلك المرآة إذا كانت في كفِّ الأشلِّ[7])؛ وذلك لأنَّ حركته تدوم وتتصل ويكون فيها سرعة، وبدوام الحركة يتموج نور المِرآة، قوله: (والوجه الثاني)؛ يعني: من الوجهين، قوله: (عن غيرها من الأوصاف)؛ أي: من أوصاف الجسم، قوله: (كاللَّون وغيره)؛ ويجعل وجه الشبه الحركة من غير أن يضمَّ إليه شيءٌ من أوصاف الجسم كما قال:

---

[1] – في ن(س): المُصنِّف.

[2] – في ن(س): سقط للقول كاملاً، من: قوله: فالأول... إلى ...الجسم.

[3] – الشاهد مختلف حول صاحبه، قيل لابن المعتزّ يصف الشمس، وقد ورد في معاهد التنصيص، 32/2؛ وتمامه:

والشمسُ كالمرآةِ في كفِّ الأشَل ... لَمَّا رأيتُهَا بَدَت فَوقَ الجَبَل.

وفي خزانة الأدب للبغدادي، 224/4 ورد هكذا: صَبَّ عليه قَانصٌ لَمَّا غفَل ... والشمسُ كالمرآة في كف الأشل.

[4] – الشاهد قول أبي النجم العجلي، من الرجز: ميّز عنه قترعا من قترع ... مرّ اللّيالي أبطئي وأسرعي أفناه قيل الله للشّمس اطلعي ... ثمّ إذا واراك أفقٌ فارجعي

[5] – في ن(س): وإضراب.

[6] – في ن(ف): بوجوده وجه.

[7] – الشاهد بيت ابن المعتز السابق، وقد مر قبل قليل.

وَكَأَنَّ البَرقَ مُصحَفُ قارٍ .... فَانطِبَاقٌ مَرَّةً وَانفِتَاحاً[1]

يؤخذ من هيئة غير الحركة للبرق وهو: الانطباق والانفتاح لا البريق واللَّمعان، قوله: (وإلاَّ لكان وجه الشبه مفرداً)؛ أي: لو لم يكن هنالك اختلافُ حركاتٍ لَمَا حصل في هيئة الحركة تركيبٌ، قوله: (فحركة السَّهم والرَّحى[2] لا تركيب فيها لاتحادها)؛ أي: لاتحاد الحركة فيها إلى جهةٍ واحدةٍ وعلى وضعٍ واحدٍ، قوله: (أي فينطبق)؛ يعني: المصحف أو البرق انطباقاً إلخ[3]؛ فإنَّ الشاعر لم ينظر في جميع أوصاف البرق ومعانيه[4]، إلاَّ إلى الهيئة تجدها العين منه من انبساطٍ يعقبه انقباض؛ فشبّه تلك الهيئة بما يفعله القارئُ بأوراق المصحف من فتحها مرَّةً حين يقرأ وتطبيقها حين يترُك، وإنَّما كان هذان الوجهان من بدائع التشبيهات للاحتياج في إدراك نحوهما إلى دقَّةِ نظرٍ وقوَّةِ فكرٍ. [182ظ]

قوله: (وقد يقع التركيب في هيئة السكون)؛ يعني: كما يقع في هيئة الحركة، قوله: (كما في قوله: يُقعِي إلخ[5])؛ أي: كون وجه[6] الشبه الذي في قول أبي الطيب[7] في صفةِ كلبٍ إلخ[8]، قوله: (أي يجلس)؛ يعني: ذلك الكلبُ، قوله:

(جلوسَ البَدَوِيِّ المُصطَلِي)[9]

---

[1] – في ن(س): فإنه انطباقا مدّة وانفتاحا، وفي ن(ك): فإنه انطباقاً مرة وانفتاحا؛ أما الشاهد فهو للشاعر ابن المُعتز.

[2] – في ن(ك): الرَّحي.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – في ن(ك): ولمعانه.

[5] – في ن(س): إلى آخره.

[6] – في ن(ك) و(ف): إلخ؛ أي كوجه الشبه.

[7] – أي: الشاعر أبو الطيب المتنبي.

[8] – في ن(س): إلى آخره.

[9] – الشطر من بيت أبي الطيب المتنبي، وتمامه: يُقعِي جُلُوسَ البَدَوِيِّ المُصطَلِي .... بِأربَعٍ مَجدُولَةٍ لَم تُجدَلِ
فُتلِ الأيادي رَبذاتِ الأرجل .... آثارها أمثالها في الجندل

صور بيتٍ تمامه: (بأربَعٍ مَجدُولَةٍ لَم تُجدَل)؛ أي: بقوائم مُحكَمَةِ الخِلَق[1]، مِن جَدلِ الله لا مِن جَدلِ الناس، المفتول؛ أي: الحبل المُحكم الفتل، قوله: (كجلوس البدويِّ عند الاصطِلاءِ بالنار إلخ[2])؛ البدوي إذا اصطلى بالنار أقعَى بإستِهِ[3] ونَصَبَ رُكبتَيهِ لَتَصل النارُ إلى بطنِهِ وصدرِهِ؛ وإنَّما خصَّ البدويَّ لأنه لا يَصطَلِي إلاَّ على حُفرَةٍ فهو يُقعِي في الأكثر، والحضريُّ اصطِلاؤُهُ على التَّنُّور فلَعلَّه لا يُقعِي.

قوله: (في استصحابه)؛ أي: في استصحاب ذلك النافع، قوله: ﴿حُمِّلُوا التَّورَاةَ﴾[4]، أي كُلِّفُوهَا، قوله: ﴿ثُمَّ لَم يَحمِلُوهَا﴾[5] أي لم يقبَلُوهَا، قوله: وكذا في جانب المشبه به؛ حاصلُهُ: أنَّ وجه الشبه هنا: بين أحبار اليهود الذين كُلِّفوا العمل بما في التَّوراة ثم لم يعملوا بذلك، وبين الحمار الحامل للأسفار، والغرض توجيه الذَّم إلى من أتعَبَ نفسه في حمل ما يتضمن المنافع العظيمة ثم لا ينتفع به لجهله، وهذا المقصود غير حاصلٍ من الحمار المطلق بل من الحمل[6] المشروط بالشرطين المذكورين، فيكون وجه الشبه منتزعاً من أمورٍ مجموعةٍ قرن بعضها إلى بعض، وذلك أن رُوعي من الحمار فعلٌ مخصوص إلخ[7].

قوله: (واعلم أنه)؛ أي: أنَّ مِن وجه الشَّبه المركب العقلي، قوله: (فيقع الخطأ)؛ يعني: في التشبيه، قوله: (لوجوب انتزاعه)؛ أي: انتزاع وجه الشبه عن أكثر من ذلك المتعدِّد، وذلك حيث وقع بعد أداة التَّشبيه أمورٌ يظنُّ السامع أنَّ المقصود من التَّشبيه أمرٌ منتزعٌ من

---

[1] – في ن(ك): الخلق.

[2] – في ن(س): إلى آخره.

[3] – في هامش ن(أ): أي دبره.

[4] – الآية: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾؛ الجمعة/5.

[5] – الآية نفسها: الجمعة/5.

[6] – في ن(ك): بل من الحمار.

[7] – في ن(س): إلى آخره.

بعضها، مع أنَّ مقصود المتكلم أنه منتزعٌ من جميعها، قوله: (لوجوب انتزاعٍ)؛ أي: وجهِ الشبه في هذا البيت[1]، قوله: (لأنَّ المُراد)؛ أي: مُراد الشاعر من البيت، قوله: (هو اتصال ابتداء أمرٍ مُطمعٍ بانتهاءٍ مُؤيسٍ)؛ وذلك يوجب انتزاعه من مجموع البيت؛ [183و] فإنَّ الابتداء منتزعٌ من الشطر الأول والانتهاء من الشطر الثاني.

المتعدد العقلي[2]

قوله: (والمتعدد)؛ أي: ووجه الشبه الذي لا يكون مركباً من متعدِّدٍ، وقد علمت أنه على ثلاثة أقسامٍ:

- إمَّا حِسِّي بجميعِهِ.
- أو عقليّ بجميعِهِ.
- أو بعضُه حِسِّي وبعضه عقلي.

قوله: (في تشبيهِ فاكهةٍ بأخرى[3])؛ فإنَّ هذه الثلاثة كلُّها حِسِّية، ولو شبه الواحد منها بالواحد المقابل له من الأخرى أو الهيئة المنتزعة من الهيئة المنتزعة من الثلاثة الأخرى لكان التشبيه[4] مُفرداً لا مُتعدِّداً، قوله: (وإخفاء السِّفاد)؛ أي: نُزوَانُ الذَّكرِ على الأنثى، وفي المثل: "هو أخفَى سَفَاداً مِن الغُراب"[5]، وفي تشبيه إنسانٍ بالشَّمس، فإنَّها حسنة الطلعة[6] ومشتهرة الشَّأن بل غايةٌ في اشتهار الشَّأن، قوله: (تشترك فيها)؛ أي: جميع تلك الأمور

---

[1] – الشاهد، بيت بشار بن برد، وهو في ديوانه، 106/1؛ وتمامه: كَمَا أبرَقَت قَوماً عِطَاشاً غَمَامَةٌ .... فَلَمَّا رَأوهَا؛ أقشَعَت وَتَجلَّت.

[2] – ورد هذا العنوان الجانبي في هامش ن(ف).

[3] – في هامش ن(أ): وردت طُرَّة فيها: "كتشبيه الكُمَّثرَا بالتفَّاح"؛ و لم ترد في غيرها من النسخ.

[4] – في ن(س): لكان وجه التشبيه..

[5] – مثل عربي شهير، ومنه أيضاً "أسفد من ديك"، وفي هامش ن(أ) طرّة فيها: لأنَّ الغراب لم يبصره أحدٌ وهو يجامع قطّ على ما ذُكر، قيل أنه يجعل فمه في فم أنثاه فتحمل بإذن الله، والله أعلم بحقيقة ذلك.

[6] – في ن(س): بالشّمس الطالعة.

المذكورة في تلك الهيئة المُنتزعة، قوله: (والمراد هاهنا ما به التشابه)؛ أي: المراد بالشبه الذي يكون به التشابه لا نفس التماثل ولا المثل، قوله: (لكون كل منهما إلخ[1])؛ أي لاتصاف كلٍّ من المُتضادين بمضادِّه الآخر، ثم يتزل المتضاد، أي الشّبه المنتزع من نفس التَّضاد.

التَّمليح[2]

قوله: (يقال: مَلُحَ الشَّاعر)؛ يعني: أنَّ التَّمليحَ في عبارة الكاتب مصدرُ مَلُحَ الشاعر إلخ[3]، قوله: (والتَّسوية بينهما)؛ أي: بين التَّمليح والتَّلميح، وهذا جوابٌ عن ما قيل: إنَّ التَّلميح هو: أن يُشار في فحوى الكلام إلى مَثلٍ سائرٍ أو شعرٍ نادرٍ أو قصةٍ مشهورةٍ؛ على معنى أن يكون في الكلام ما ينتقل الذهن منه إلى شيءٍ من ذلك، قوله: (وإلاَّ فتَهَكُّمٌ)؛ أي: وإن لم يكن الغرضُ ما ذُكر مِن مُجرَّد المَلاحة والظَّرَافَة[4]، قوله: (لا يكون هذا من التلميح والتَّهكُّم بشيءٍ)؛ لأنه يكون المُراد حقيقةً ما بينهما وهو التضاد؛ وحينئذٍ[5] لا حاجة إلى قوله: (يتزل منزلة التناسب).

الركن الرَّابع: الأداة[6]

قوله: (كأنَّ زيداً أخوكَ، مثالٌ للخبر الجامد)؛ لأنَّ أخاً ليس له مصدرٌ من المصادر حتى يكون هو مشتقاً[7] من ذلك المصدر، قوله: (وكأنَّ "قَدِمَ" مثالٌ للمشتق)؛ لأنَّ له مصدرٌ وهو "القدوم"، وذلك لأنَّ الجزء حينئذٍ في المعنى هو المُشبه؛ والشيءُ لا يُشبَّهُ بنفسِهِ،

---

[1] – في ن(س): إلى آخره.

[2] – ورد هذا العنوان الجانبي في هامش ن(ف).

[3] – في ن(س): إلى آخره، والشاهد بيت شعر بلا نسبة، وقد ورد في مختصر المعاني، ص190؛ وتمامه:

أتَانِي مِن أبِي أنَسٍ وَعِيدٌ .... فَسَلَّ لِغَيظَةٍ الضَحَّاك حِسمِي.

[4] – في هامش ن(أ): أو الطرافة بالضاد المهملة وهو الشيء الطريف التفسير الذي يكون طُرفة لعزّته.

[5] – في ن(ك): [ح] بدل حينئذٍ.

[6] – ورد هذا العنوان الجانبي في هامش ن(ف).

[7] – في ن(ك): مستفادٌ.

[183ظ] فلا يستقيم أن يكون للتشبيه فيكون للشَّكِ أو الظَّنِ، قوله: (ومثل، نحو: زيدٌ مثلُ الأسَدِ)، قوله: (مما يؤدي هذا المعنى، نحو: زيدٌ يشبهُ أو يُماثِلُ الأسَدَ أو مُشابهٌ أو مُماثِلٌ للأسَد)، قوله: (بخلاف كأنَّ، فإنَّها يليها المشبه لا المشبه به)، قوله: (وتُماثل وتُشابه كأنهما للتفاعل لا للتشبيه)؛ أخذ ما بعدهما من الجزئين، قوله: (بل المراد تشبيه حالهما إلخ[1]).

حاصلُهُ: أنَّ الماء في الآية[2] ليس هو المشبه به، وإنَّما المشبه أمرٌ مركبٌ من مضمون الجمل الواقعة بعد الكاف، قوله: (قد يكون ملفوظاً وقد يكون محذوفاً)؛ حاصلُهُ: أنَّ المقدَّرَ عندهم كالملفوظ، فالمُشبَّه به الذي يلي الكاف أعمُّ من أن يكون ملفوظاً أو مقدّراً.

قوله: (وقد تُذكر فعلاً)؛ يعني: من أفعال العلم أو الظَّنِ بدَلَ الأداة، وقائماً مقامَهَا، ونائباً عنها، قوله: (علمتُ زيداً أسداً)؛ استعمل في التشبيه ما يؤدي معنى العلم، قوله: (لِمَا علمت من معنى التحقيق)؛ لأنَّ فعل العِلم يدلُّ على قوة تشبيه زيدٍ بالأسد فيكون التشبيه قريباً، وقوله: (قُرِّبَ هوَّ)؛ _بضمِّ أوَّله وكسرِ الثاني وتشدِيدِهِ_، وكذا: (بُعِّدَ)؛ على وزنه سواءً بسواء، قوله: (وحسبتُ زيداً أسداً، وكذا ظَنَنتُ، وما في معناه)؛ فاستعمل فيه ما يؤدِّي معنى الظَّنِّ أنَّ بعد التشبيه؛ لأنَّ فعل الظَّنِّ يدلُّ على ضعف التشبيه فيكون بعيداً، قوله: (والأظهر إلخ[3]).

حاصلُهُ: أنَّ الفعل هاهنا غير مُنبئ[4] عن التشبيه وإنَّما المنبئُ[5] عنه حملُ الأسد على زيدٍ، فإنَّ العقل يحكم بأنه لا يمكن هذا الحمل تحقيقاً كما في قولك: زَيدٌ أسَدٌ، فإنه يدلُّ على التشبيه وإن لم يكن هناك فعلٌ بل الفعلُ مُنبئٌ عن حال التشبيه في القُرب والبُعد لا عن نفسه.

---

1 – في ن(س): إلى آخره.

2 – الآية: ﴿وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيَاحُ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقْتَدِرًا﴾؛ الكهف/45.

3 – في ن(س): إلى آخره.

4 – في ن(س): غير مبني.

5 – في ن(س): المبني عنه.

قوله: (والغرض منه)؛ أي: من التَّشبيه وهو الغاية التي يقصدها المتكلم في إيراد التشبيه، قوله: (يعود إلى المشبه)؛ إنَّما كان ذلك أغلبي[1]، وإن كان الغرض قد يعود إلى المشبه به للاستقراء، ولأنَّ المُشبه محكومٌ عليه بالتشبيه فيكون أصلاً في الكلام وغيره فرعاً عليه، والأصلُ أن يكون الغرضُ من الكلام عائداً إلى الأصل، قوله: (بيان إمكانه)؛ [184و] أي: إمكان وجود المشبه على صفة كذا وكذا، حيث يدَّعِي المُدّعِي شيئاً لا يكون إمكانه ظاهراً فيحتاج إلى التشبيه لبيان إمكانِهِ، قوله: (وهذا التشبيه ضمني)؛ والتضمَّن هو: أن يشوبَ الكلام معنىً آخر، قوله: (إذا علم السَّامع لون المشبَّه بِهِ دون المشبه)؛ كما إذا قيل لك: مَا لَونُ عَمَامَتِكَ؟ قلتَ: كَلَونِ هِذِه، وأشرتَ إلى عمامةٍ بِيَدِكَ[2]، قوله: (ما لا تجده في غيره)؛ فإنَّك إذا كنت على طرف نهرٍ وقت إخبارك صاحبك فإنه يحصل من سعيه[3] على شيءٍ ثم أخذت ترقُمُ عليه، وقلت: هل أفاد رقمي على الماء نقشاً؟! ما أنَّك في سعيك هذا كرقمي على الماء[4]، فإنك تجد لتمثيلك هذا ضرباً من التقدير والتأثير[5] زائداً على القول والنُّطقِ بذلك، لأنَّ الشَّيء وإن كان معلوماً يقيناً، إلاَّ أنَّ التمثيل المحسوسَ يُفيدُ زيادَةَ قُوَّةٍ، لأنَّ الإلفَ بالحِسِّيَّاتِ أتَمُّ منه بالعَقليات، وعليه قوله: حكاية عن إبراهيم عليه السلام: ﴿وَلَكِن لِيَطمَئِنَّ قَلبِي﴾[6]، ويحتمل أن يكون الغرض هاهنا بيانُ مقدار المشبه به لا تقديرَ حالِهِ،

---

1 – في ن(ف): أغلب.

2 – في ن(ف): إلى عمامةٍ لك.

3 – في ن(س): من سفيهٍ.

4 – هذا مثل عربي تمامه: "السَّاعي بغير طائلٍ كالرَّاقِمِ على الماء".

5 – في ن(س): التأثيري

6 – الآية: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾؛ البقرة/260.

لأنَّ لخلق العقل[1] على الفائدة مراتِبَ مختلفةً بين: الإفراطِ، والتَّفريطِ، والتَّوسُّطِ، وإذا مُثِّل بالمحسوس عرفتَ مرتبَتَهُ.

قوله: (وهذه الأغراض الأربعة)؛ يعني: بيان الإمكان، والمقدار، والحال، والتقرير، قوله: (في الأول)؛ أي: في بيان الإمكان، لأنَّ المَقيس عليه لابد أن يكون أَجلاَ[2] من المَقيس وأشهَرَ بالوصف الجامع بينهما؛ لأنَّ المَقيس عليه أصلٌ ومُلحقٌ به، والمَقيس فرعٌ ومُلحَقٌ، قوله: (ويعلم الحال في الثاني)؛ أي: في بيان الحال لامتناع تعريف المجهول بالمجهول إن كان المُشبه به أخفى بوجه الشبه من المُشبه ولا يُساويه؛ إن سَاوَاهُ في المعرفة والخصوص والقوة، قوله: (فيقتضي الأمرين)؛ يعني: الأتَمِّيَّة[3] والأشهريَّة معاً، قوله: (فالتشبيه به)؛ أي: بالأتَمِّ والأشهَرِ.

قوله: (في غير السَّامع للترغيب فيه)، قوله: (كما في تشبيه وجهٍ أسوَدَ بمُقلةِ الظَّبي)؛ [184ظ] فإنَّ: المُشبه هنا بوجه الشبه أُفرِغَ في قالَبِ الحُسنِ لابتغاء ترتيبهِ وطلب انتقال استحسان سوَادِ مُقلتِهِ إلى سوادِهِ فإنَّ سوَادَ مُقلَةِ الظَّبي أشهَرُ بالبهَاءِ، قوله: (أي تقبيحِهِ)؛ يعني: تقبيح المشبه للتَّنفِيرِ عنه، وَجهُ مَجدُورٍ أي عليه آثار الجُدري، قوله: (قد نقرها)؛ أي: نقبتها بالمنقار[4]، فإنه أظهر المشبه وهو الوجه المجدور في أقبح صورةٍ لإرادة زيادة القُبح فيه والتَّنفير عنه وطلَبِ انتقال زيادة استقباح تلك السِّحلة[5] ونفرها إليه، قوله: (حديثاً بديعاً)؛ أي: جديداً يَميل إليه الطبع، قوله: (لإبراز المشبه في صورة الممتنع)؛ يعني: أنَّ المشبه وهو الفحم[6] الموصوف وإن لم يكن ممتنعاً لكنه لَمَّا شُبه بالممتنع برز في صورته.

---

[1] – في ن(س): تخلّق الفعل.

[2] – أي: أوضح؛ في ن(ك): أصلاً.

[3] – في ن(س) و(ك): الأعمِّيَّة.

[4] – يريد تشبيه وجهٍ مجدور بسحلةٍ جامدة أي قشرة جامدة قد نقرها الديكة.

[5] – في ن(س) و(ف) و(ك): السّلحة.

[6] – الشاهد في المثال: تشبيه فحمٍ فيه جمرٌ موقَدٌ ببحرٍ من المسك موجه الذهب.

قوله: (أمَّا مطلقاً)؛ أي: بدوره[1] مطلقاً، أي سواءً كان مع حضور المشبه في الذهن أو مع عدمِهِ، قوله: (ولازَوَردِية[2] إلخ[3])؛ أي: ورُبَّ أزهارٍ من البنفسج لازَوَردِية، و(تزهوا) أي: تتكبر، و(على حُمرِ اليواقيت)[4] متعلّقٌ بـــ(تزهوا)، والضمير في (كأنها) عائدٌ إلى (اللازوردية)، و(أوائل النار)[5] إلخ[6]، خبر كان، وإنَّما قال: (ضَعُفنَ)؛ لأنَّ السَّاقَات التي عليها اللاّزوردية إذا طالت اِنحَنَت، قوله: (لم[7] يندر حضورها إلى آخره)؛ يعني: أنَّ النادر هو حضور صورة المشبه مع حديث البنفسج والرياض[8]، فإذا أحضر المشبه هنا مع الشبه أستطرف المشبه به وكذا المشبه للجمع بين صورتين يكون أحدهما في غاية البعد عن الأخرى، قوله: (أحدهما إيهام أنَّ المشبه به أتَمُّ من المشبه في وجه التشبيه)، قوله: (الذي جعل فيه الناقص مُشبهاً به إلخ[9])؛ يعني: حيث يوهم في الشيء القاصر عن نظيره أنه زائد عليه، وحينئذٍ[10] يجعل الفرع أصلاً والأصل فرعاً، ويشبِّهَ الزائد بالناقص، ويكون الغرض بالحقيقة إعلاءُ شأن ذلك النَّاقص بحيث صار أصلاً لذلك الزائد للمبالغة.

---

[1] – في ن(س) و(ف): نذورا.

[2] – في ن(س): أي بنفسج؛ و"اللازوردية" بكسر الزاي وفتح الواو وسكون الراء وصف لأزهار البنفسج وهي نسبة إلى الحجر المسمى باللازورد لكونها على لونه، وهي هنا نسبة تشبيهية.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – الشاهد بيت ابن الرومي، وقد ورد في معاهد التنصيص، 56/2؛ وتمامه: وَلازَوَردِيَّةٍ تَزهُو بِزُرقَتِهَا .... بَينَ الرِّيَاضِ عَلَى حُمرِ اليَوَاقِيتِ.

[5] – الشاهد بيت ابن الرومي، وهو تتمة للبيت الذي قبله، وتمامه: كَأَنَّهَا فَوقَ قَامَاتٍ ضَعُفنَ بِهَا .... أوَائِلُ النَّارِ فِي أطرَافِ كِبرِيتِ.

[6] – في ن(س): إلى آخره.

[7] – في ن(س) و(ف): لكن يندر.

[8] – في ن(س): البنفسج والرياحين.

[9] – في ن(س): إلى آخره.

[10] – في ن(ك): [ح]؛ أي حينئذ.

قوله: (إنَّ وجه الخليفة أتمُّ مِن الصَّباح[1])؛ يعني حيث جعل الصباح فرعاً، ووَجهَ الخليفة أصلاً، قوله: (بيان الاهتمام به)؛ أي: بالمشبه به، يعني: يكون الغرض [185و] بيان كون المشبه به أهمّ عند المتكلم في الإشراق أو الاستدارة بالرغيف، يعني: ظاهراً لاهتمامه بشأن الرغيف[2]، قوله: (إظهار المطلوب)؛ لكن لا يحسن المصير إليه إلاَّ في مقام المطمع في تسهيلِهِ، قوله: (الذي ذكر)؛ أي: المُصنِّف في جَميعِ ما تَقَدَّم، قوله: (بالزَّائِدِ في وجه الشبه)؛ فإنه يتعيَّن أحد الطَّرفين يكون مشبهاً والآخر يكون مشبَّهاً به لاختلاف وجه الشبه بينهما، قوله: (أي: الحكم بالتشابه متعلِّقٌ بمحذوفٍ تقديره ترك التشبيه ذاهباً إلى الحكم والجار والمجرور حال)؛ ومثاله بأن يقال: هذان الشيئان متشابهان، قوله: (احترازاً من ترجيح أحد المتساويين في وجهٍ)؛ يعني: من غير مُرَّجحٍ، وذلك لأنَّ السابق إلى الذهن في التشبيه ترجيحُ المشبه به في وجه الشبه؛ ولا ترجيح هنا، لأنَّ الغرض أنَّ الطرفين متساويين في وجه الشبه فحَكَم هنا بالتشابه ليكون حال كلٍّ واحدٍ من الطرفين مشبّهاً ومشبّهاً به.

قوله: (وليست بزائدة)؛ لأنه قاصر وليس مُتَعدٍّ[3]، فتكون الباء للتَّعدية قطعاً، قوله: (ترك التشبيه إلى التشابه)؛ لأنه أراد بالجمع بين أدمُعِهِ ومُدامَتِهِ في كون الخمرَةِ[4] من غير تفاوتٍ في الزيادة والنقصان، قوله: (عند إرادة الجمع)؛ يعني: يجوز التشابه التشبيه أيضاً، وهذا يُفهم من قوله: (فالأحسنُ تركُ التشبيه إلى التشابه، فإنه يُعلم منه جوازُ التشبيه أيضاً)،

---

[1] – الشاهد بيت محمد بن وهيب الحِميَري في مدح المأمون، وقد ورد في معاهد التنصيص، 57/2؛ وتمامه:

وَبَدَا الصَّبَاحُ كَأَنَّ غُرَّتَهُ .... وَجهُ الخَلِيفَةِ حِينَ يُمتَدَحُ.

[2] – أي: تشبيه الجائع وجها في استدارته بالرغيف.

[3] – في ن(س): بمتعدد.

[4] – الشاهد البيتان، وهما بلا نسبة في يتيمة الدهر للثعالبي 18/2، ولأبي إسحاق الصابي في معاهد التنصيص، 59/2؛ وتمامه:

تَشَابَهَ دَمعِي إذ جَرَى وَمُدَامَتِي .... فَمِن مِثلِ مَا فِي الكَأسِ عَينِي تُسكَبُ

فَواللهِ مَا أدرِي، أبِالخمرِ أسبَلَت .... جُفُوني أم مِن عَبرَتِي كُنتُ أشرَبُ؟

قوله: (كتشبيه غُرَّةِ الفرسِ بالصُّبحِ؛ كما يقال: بَدَت غُرَّةُ الفَرَسِ كالصُّبحِ)، قوله: (وعكسه)؛ أي: تشبيه الصبح بغُرّة الفرس، كما يقال: (بَدَا الصُّبحِ كَغُرَّةِ الفَرَسِ)، قوله: (متى أريدَ)؛ يعني: بالتشبيه، قوله: (في مُظلمٍ أكثَرَ منه)؛ أي: ظهور بياضٍ قليلٍ في سوادٍ كثيرٍ[1]، قوله: (إذ لو أريد ذلك لوجب إلخ[2])؛ يعني: لو أريد تشبيه غُرَّة الفَرَس بالصُّبحِ لأجلِ المبالغة في الضياء، [185ظ] لا لأجلِ وقوعِ مُنيرٍ في مُظلمٍ؛ فإنه حينئذٍ لا يكون من باب التَّشابُهِ ولا يصحُّ العكس فيه إلاّ لغرضٍ يعودُ على المشبه به في إيهامِ كونِهِ أتَمّ من المشبه على ما عرفت.

النظر في أقسام التشبيه

(1-) باعتبار طرفي المشبَّه والمشبّه به من أفرادهما أو تركيبهما أو اختلافهما[3]

قوله: (وهو)؛ أي: التشبيه باعتبار طرفيه إلخ[4]؛ اعلم أنَّ التشبيه له تقسيمات أربعة: باعتبار طرفيه، وباعتبار وجهه، وباعتبار أداته، وباعتبار عرضه، والأول على أربعة أقسامٍ: إمَّا تشبيه مفردٍ بمفردٍ، لا مُركّبٌ بمركّب، أو مفردٍ بمركّب، أو مركّب بمفردٍ، وقد ذَكَرَ الكلّ تفصيلاً كتشبيه الخدّ بالورد في الحُمرة، كقوله تعالى: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَكُم وَأَنتُم لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾[5]، فإنَّ كلّ واحدٍ يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللِّباس، ولأنَّ كلّ واحدٍ منهما يصُونُ

---

[1] - في هامش ن(أ): كالغرّة في جبهة الفرس الأحمر، وانصدع الفجر في ظلمة الليل.

[2] - في ن(س): إلى آخره.

[3] - ورد هذا العنوان الجانبي في هامش ن(ف).

[4] - في ن(س): إلى آخره.

[5] - الآية: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالْآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾؛ البقرة/187.

صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة كاللِّباس السّاتر العورة وليس قوله: ﴿لَكُم﴾ و﴿لَهُنَّ﴾ قيداً في التشبيه لعدم توقف الاشتمال والصيانة عليه، قوله: (أو مقيّدان)؛ أي: أو المُفردان مقيَّدان، قوله: (لَمَّا لا يحصل من سعيه على طائلٍ)؛ أي: يكون سعيُهُ لإفادةٍ فيهِ، قوله: (لأنَّ وجه الشبه إلخ[1])؛ تعليلٌ لاعتبار هذين القيدين، قوله: (على اعتبار هذين القيدين)؛ يعني: كون النفي لا فائدة فيه، وكون الرقم على الماء، قوله: (فالمشبَّه مقيَّد)؛ يعني: المرآة في كفِّ الأشلِّ دون المشبه به؛ يعني: الشمس، قوله: (بأن يكون كيفيةً حاصلةً)؛ يعني: أنه يجب في هذا التشبيه أن يكون كلٌّ من المشبَّه والمشبَّه به هيئةً حاصلةً في عدَّة أمورٍ، قوله: (كما مرَّ من تشبيه الشقيق)؛ يعني قوله:

وَكَأنَّ مُحمَرَّ الشَّقِيقِ .... إذَا تَصَوَّبَ أو تَصَعَّدَ

أعلاَمُ يَاقُوتٍ نُشِرَن .... عَلَى رِمَاحٍ مِن زَبَرجَدِ[2]

قوله: (فكثيراً ما يقع الالتباس)؛ قال صاحب "المفتاح": «هذا فنٌّ له فضل احتياجٍ إلى سلامة الذَّوق وصفاءِ القريحةِ، فليس الحُكم في تمييز البابين إذا التبس أحدهما على الآخر سواءً في ذلك»[3]، قوله: (نقضيّاً)؛ أي: مِن النَّقضِ بمعنى الاستقضاء[4]، وقوله: (تريا: من رؤية البصر[5])؛ [186و] مجزومٌ جوابُ الأمرِ، وتصوُّرٌ من الصُّورةِ لا من التَّصوُّرِ، قوله: (ذا شمس)؛ يقال: أشمسَ اليوم، أي: صار ذا شمسٍ بأن يضيء بها ولم يستُرهُ الغيم، كما يقال: أقمرَ الليلُ، أي صار ذا قمرٍ بأن يضيء به، وشَابَهُ: مِن الشُّوبِ، بمعنى: المُخالطة[6]، قوله: (زَهرُ الرُّبَا)؛ الزهرُ معروفٌ، والرُّبَا: جمع رَبوَة، وهو ما ارتفع من الأرض، قوله: (تَضرب إلى

---

[1] – في ن(س): إلى آخره.

[2] – بيتا الصنوبري، وقد مرّا قبلُ.

[3] – السَّكاكي، مفتاح العلوم، ص338.

[4] – في ن(ف): قوله: تقصّياً، أي مِن التَّقصّي بمعنى الاستقصاء.

[5] – في ن(س): هربا من رعونه..

[6] – في ن(ك): المخاطبة.

السواد)؛ يعني: فصار بذلك النهار المُشمس كالليل المُقمر، فالمشبه مركبٌ وهو الهيئة الحاصلة لضوءِ[1] الشَّمس من عدَّة أشياء، قوله: (ثم بالمشبهات كذلك)؛ أي: ثم يُؤتى ثانياً بالمشبّهات بها على طريق العطف أو غيره، وسُمِّي ملفوفاً لِمَا فيه من لَفِّ المُشبَّهات بعضِهَا ببعض، قوله: (وعدم الفرق بينهما بالمشبه بها كما في المفروق).

قوله: (طوله في صفة العُقاب)؛ أي: كقول امرئ القيس يصف عُقاباً[2]، قوله: (العُنَّاب والحَشفُ البالي؛ لفٌّ ونشرٌ مرتَّبٌ)، كقوله: (رطباً ويابساً)، قوله: (إذ ليس لاجتماعهما هيئةٌ إلخ[3])؛ يعني: أن ليس هذا من المركب لأنه ليس لانضمام الرَّطب من القلوب إلى اليابس منها هيئةٌ يُقصد ذكرُهَا، ولا لاجتماع الحَشفِ البالي مع العِنَّاب، ولذا لو فرَّق المشبه وقيل: "كأنَّ الرطبَ من القلوب عنَّابٌ وكأنَّ اليابس فيها حَشفٌ"؛ لم يكن أحد التشبيهين موقوفاً في الفائدة على الآخر، قوله: (أو مفروقٌ)؛ أي: أو تشبيهٌ مفروقٌ، ويسمَّى: مفروقاً للفرق بين المشبهات بالمشبه بها، قوله: (ثُمَّ آخر وآخر[4])؛ أي: ثُمّ يُؤتى بمشبهٍ ومشبهٍ به آخرين وهكذا، قوله: (كقوله: النَّشرُ مِسكٌ؛ البيت[5])؛ أي كقول الشاعر؛ وهو المرقّشُ[6] يصف نساءً.

---

1 – في ن(ك): بضوء.

2 – الشاهد بيت امرئ القيس، وهوفي ديوانه، ص38؛ وتمامه: كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيرِ رَطباً وَيَابِساً .... لَدَى وَكرِهَا العُنَّابُ وَالحشَفُ البَالِي.

3 – في ن(س): إلى آخره.

4 – في ن(ك): ثمّ أمرٌ وآخر.

5 – الشاهد بيت المرقش الأكبر، وقد ورد في معاهد التنصيص؛ وتمامه: النَّشرُ مِسكٌ وَالوَجهُ دَنَانِيرٌ .... وَأطرَافُ الأَكَفِّ عَنَم.

6 – المُرَقِّش الأَكْبَر (نحو 75ق هـــ/550 م): شاعر جاهلي، من المتيّمين الشجعان، عشق ابنة عم له اسمها "أسماء" وقال فيها شعراً كثيراً، وشعره من الطبقة الأولى، ضاع أكثره، اتصل مدة بالحارث أبي شمر الغساني ونادمه ومدحه، واتخذه الحارث كاتبا له، وتزوجت عشيقته أسماء برجل من بني مراد، فمرض المرقش زمناً،

وحاصلُهُ: أنَّ في هذا البيت ثلاث تشبيهاتٍ كلٌّ منها مستقلٌّ بنفسهِ، ليس بينهما امتزاجٌ يحصل منه شيءٌ واحدٌ، لأنه:

– شبَّه الشَّعرَ بالمسكِ في الرَّائِحَةِ واللَّونِ.

– وشبَّه وجهَهُ بالدَّنانير في الاستنارة والاستدارة. [186ظ]

– وشبَّه أطراف الأكُفِّ وهي: الأصابع بالعَنَمِ، وهو: شجرٌ ليِّنُ الأغصان يشبه به بَنانُ الجواري، وصرف دنانير للضرورة.

قوله: (طرفه الأول)؛ أي: طرف التشبيه الأول وهو: المشبه دون طرفه الثاني وهو: المشبه به، قوله:

(صُدغُ الحَبِيبِ وَحَالِي .... كِلاَهُمَا كَاللَّيَـــــــــــــــــالِي)[1]

تمامه:

وَثَغرُهُ فِي صَفَاءٍ .... وَأدمُعِي كَاللآلئ

فالمشبه هنا متعدِّدٌ وهو صَدغُ الحبيبِ وحالُ المُحبِّ، والمشبَّه به واحدٌ وهو اللآلئ، وكذا ثغرُهُ؛ وأدمعي مشبّه واللآلئ مشبه به، قوله: (مدموجٌ)؛ المدموج: المطويُّ المدمج، أي: المُدخل بعضه في بعضٍ غير المستَوفِي[2]، قوله: (جمع أقحوان)؛ الأقحوان هو: البابونج[3]،

ثم قصدها فمات في حيها، وهو عمّ المرقش الأصغر، وهذا الأخير عم طرفة بن العبد؛ الزركلي، ج5، ص95.

[1] – الشاهد بيتان بلا نسبة، وقد وردا في معاهد التنصيص، 88/2؛ وتمامهما: صَدغُ الَحبِيبِ وَحَالِي .... كِلاَهُمَا كَاللَّيَالِي

وَثَغرُهُ فِي صَفَاءٍ .... وَأدمُعِي كَاللآلِئ.

[2] – في ن(س) و(ك): غير المسترخي.

[3] – في ن(س): هو الأيدغ.

ويقال في جمعه: أقاحِيّ بالتشديد، وأقاحْ بالتخفيف، وضمَّنَ (يَسِمُ) معنى يكشِفُ، ولهذا عدَّ بعضه أعلى من بعضٍ، قوله: (شبَّه ثَغرَه بثلاثة أشياء)؛ يعني: باللُّؤلؤِ والبَرَدِ والأقحُوان[1].

(2-) النَّظر في التَّشبيه باعتبار وجهه[2]

قوله: (وباعتبار وجهه التشبيه)؛ باعتبار وجهِهِ له تقسيمات ثلاثة: تمثيلٌ وغير تمثيلٍ، ومُجملٌ ومُفصَّلٌ، وقريبٌ وبعيد، أي: التَّشبيه الذي إلخ[3]، إشارةٌ إلى أنَّ ما في قول المُصـــ[4] وهو: (ما وجهُهُ إلخ[5])؛ موصولة بمعنى الذي، والجملة الاسمية بعدها صلتُهَا، والعائد هو الضمير المحذوف المجرور في وجهه، قوله: (وصفٌ منتزعٌ من متعدِّدٍ)؛ وسواءً كان الوصف حقيقياً أو غير حقيقيٍّ، قوله: (كما مرَّ في تشبيه الثُّريَّا إلخ[6])؛ أي: كما مرَّ ذكره في وجه الشبه المركب بكونه غير حقيقيٍّ، أي: إضافياً لا بكونه عقليّاً، لأنَّ العقلي أعمُّ من الإضافيِّ.

قوله: (بمثلِ الحِمَار)؛ يعني في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الذِينَ حُمِّلُوا التَّورَاةَ ثُمَّ لَم يَحمِلُوهَا كَمَثَلِ الحِمَارِ يَحمِلُ أسفَارًا﴾[7]، فإنَّ وجهَ الشبه فيه على ما عرفتَ أمرٌ اعتباريٌّ لا تقرر[8] له في الخارج، قوله: (ما لا يكون وجهُهُ منتزعاً)؛ يعني: أنَّ غير التَّمثيل يصدُقُ بصورتين: بأن لا يكون منتزعاً من مُتعدِّدٍ لكن لا يكون وهميّاً بل حقيقياً، قوله: (دون السَّكاكي)؛ لأنَّ الوصف حقيقيٌّ.

---

[1] - الشاهد بيت البُحتري، وقد ورد في معاهد التنصيص؛ وتمامه: كأنَّما يَبسِمُ عَن لُؤلُؤٍ .... مُنَضَّدٍ أو بَرَدٍ أو أقَاحِ.

[2] - ورد هذا العنوان الجانبي في هامش ن(ف).

[3] - في ن(س): إلى آخره.

[4] - في ن(س): المصنِّف.

[5] - في ن(س): إلى آخره.

[6] - في ن(س): إلى آخره.

[7] - الآية: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾؛ الجمعة/5.

[8] - في ن(س): لا مقدّر له.

وحاصلُهُ: أنَّ التمثيل بتفسير الجمهور أعمُّ منه بتفسير السَّكاكي، قوله: (وهو ما لم يُذكر وجهه)؛ أي: وجه الشبه وهو: على أقسامٍ أشار إليها بقوله: (فمنهُ إلخ[1])، قوله: (يفهمه)؛ أي: يفهم وجه الشبه كلّ واحد[2]، قوله: (ممن له مدخلٌ في ذلك)؛ [187و] أي: في فهم وجه التشبيه احترازاً ممن ليس له مدخلٌ في ذلك كالعوامِّ من السُّوقَةِ وغيرهم، قوله: (نحو: زَيدٌ كَالأسَدِ)؛ فإنه يظهر أنَّ وجه الشبه هنا هو الشجاعة، قوله: (ومنه خفِيٌّ لا يُدركه البصر إلاَّ الخاصَّة)؛ أي: الذين انقطعوا عن خلقه[3] يدرك المعاني الدقيقة، قوله: (كما أنَّها)؛ أي: الخِلقة متناسبة الأجزاء، فوجه التشبيه بينهما هو التناسب الذي يمتنع معه التفاوت إلاَّ أنه في المُشبّه في الشرف وفي المشبه به في الصورة، قوله: (أي ومن المجمل)؛ إشارةٌ إلى أنَّ قوله: (وأيضاً منه) عطفٌ على قوله: (منه ظاهرٌ وخفيٌّ)، قوله: (يذكر فيه وصف أحد الطرفين)؛ أي: لم يذكر لا وصف المشبه ولا وصف المشبه به نحو: زيدٌ أسدٌ؛ ويجوز: زيدٌ الفاضلُ أسدٌ، لأنَّ وصف الفضل ليس مُشعراً بوجه الشبه وهو الشجاعة، قوله: (ومنه ما ذُكر فيه وصف المشبه به وحدهُ)؛ أي: ومِن المُجمل ما ذكر وصفُ المشبه المُشعر بوجه التشبيه دون وصف المشبه، قوله: (كقول بعضهم: هُم كالحَلَقَةِ المُفرَغَة لا يُدرَى أينَ طَرَفَاهَا[4])؛ ذكر فيه وصف المشبه به وهو قولها: المفرغة لا يُدرى أين طرفاها، وهو مُشعرٌ بوجه التشبيه؛ وإنَّما لم يذكر

---

[1] – في ن(س): إلى آخره.

[2] – في ن(ف): كلّ أحدٍ.

[3] – في ن(ف): الذين ارتفعوا عن طبقة العوام.

[4] – مثل عربي: قالته فاطمة بنت الحوتب الأنمارية امرأة زياد العبسي، كان لها سبع أولادٍ من نجباء العرب، فقيل لها يوما: أيّ أولادك الأفضل؟ فقالت: الربيع، لا بل عمارة، لا بل فلان..، ثم قالت: ثكلتهم إن كنت أعلم أيّهم أفضل، "هُم كالحلقة المُفرغة لا يُدرى أين طرفاها"؛ يضرب للقوم يجتمعون ولا يختلفون؛ ينظر: مجمع الأمثال، 397/2.

وصف المشبه وحده، لأنه كأنَّ ما عنده مثالٌ من كلامهم وألاّ يجوز ذلك أيضاً، قوله: كقوله: صَدَفتُ عَنهُ (البيت)[1]، أي: كقول أبي تمام يمدح الحسن بن سهل[2]:

سَتُصبِحُ العِيسُ بِي وَاللَّيلُ عِندَ فَتىً .... كَثِيرُ ذِكرِ الرِّضَا فِي سَاعَةِ الغَضَبِ[3]

قوله: (صَدَفتُ عَنهُ؛ البيت)، قوله: (فلم يَخِب)؛ أي: فلم يَخِب ظنِّي، حيث أتبعني الممدوحُ مواهبَهُ.

قوله: (إن جئتُهُ)؛ أي: مِن مكانٍ لا سحاب فيه إلى مكانٍ فيه السحاب والمطر، قوله: (وإن ترحَّلت)؛ أي: إن تذهب عن مكانٍ ينصَبُّ الغيثُ عليك، لَجَّ في طلبِكَ وصَبَّ عليك.

وحاصلُهُ: أنه ذكر في البيت الأول أعني: "صَدَفتُ عَنهُ" (البيت)، وصف المشبه؛ وفي البيت الثاني أعني: "كَالغَيثِ إن جِئتَهُ" (البيت)[4]، وصف المشبه به، والوصفان مُشعرانِ بوجه الشبه، وهو الإفاضة[5] في حالتي الإعراض عنه والإقبال، وحالتي المجيء إليه والتَّرحُّل عنه، [187ظ] قوله: (كقولك:

وَثغرُهُ فِي صَفَاءٍ .... وَأدمُعِي كَاللآلِئ[6])

فإنَّ وجه التشبيه وهو الصفاء مذكور هاهنا وهذا على قسمين:

– أحدهما أن يكون المذكور حقيقةً وجه الشبه.

---

[1] – الشاهد بيت أبي تمام، وقد ورد في معاهد التنصيص، 90/2؛ وتمامه: صَدَفتُ عَنهُ وَلَم تَصدِف مَوَاهِبُهُ .... عَنِّي، وَعَاوَدَهُ ظَنِّي فَلَم يَخِبِ.

[2] – الحسن بن سهل بن عبد الله: (166 – 236 هـ / 782 – 851 م): وزير المأمون العباسي، وأحد كبار القادة والولاة في عصره، اشتهر بالذكاء المفرط، والأدب والفصاحة، والكرم، وهو والد بوران (زوجة المأمون) وكان المأمون يجله ويبالغ في إكرامه، وللشعراء فيه أماديح؛ الزركلي، ج2، ص192.

[3] – بيت أبي تمام: الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، ص192.

[4] – الشاهد بيت الشاعر أبي تمام، وهو يلي البيت الذي قبله مباشرة؛ وتمامه: كَالغَيثِ إن جِئتَهُ وَافَاكَ رِيقُهُ .... وإن تَرَحَّلتَ عَنهُ لَجَّ فِي الطَّلَبِ.

[5] – في ن(س): الإضافة.

[6] – البيت بلا نسبة، وقد مرّ معنا قبل قليل.

– والثاني أمراً لازماً له؛ وإليه الإشارة بقوله: (وقد يتسامح)؛ يعني في وجه الشبه.

قوله: (في الجملة)؛ احتراز من الملزوم العقلي لجواز التخلّف؛ فإنَّ الحلاوة مثلاً قد تستلزم ميلَ بعض الطِّباعِ لِمَرضٍ أو غيرِهِ، قوله: (إمَّا قريب مبتذلٌ)؛ أي: مستعملٌ للعامة وغيرِهِم، والابتذال الامتهان بشهرةٍ، وعموم قربه نحو: "هنديٌّ كَالعَجَمِ"، فإنَّ العجم أعرفُ شيءٍ بالسَّواد، قوله: (لظهور وجهه)؛ أي: وجه الشبه في ﴿بادِيَ الرَّأي﴾[1]؛ أي: في ظاهره، يعني: من غير تعمُّقٍ كالبادي من البدو، أو في ابتداء الرأي فهو من البَدَاء، قوله: (لكونه)؛ أي: لكون وجه الشبه أمراً جمالياً[2] أي: غير مفصَّلٍ.

قوله: (أسبق إلى النفس)؛ وكذا إلى الحِسِّ من التَّفصيل، لأنَّ المفصَّل يشمل على المجمل وشيءٍ آخَرَ، وهذا لَمَّا كان العام أعرَفَ من الخاص وجب تقديمه في التعريفات الكاملة؛ ألاَ ترى أنَّ الحواس الظاهرة تدرك من تفاصيل المُدركات[3] في المرة الثانية ما لم تُدرك في المرة الأولى ولذا قيل: النظرة الأولى حمقاء[4]، قوله: (أعني المقدار والشكل)؛ فهُما وجه الشبه فيكون وجه التشبيه قليل التفصيل لاشتماله على أمرين فقط، وحضور الكُوزِ في الذِّهن عند حصول الجرَّة الصغيرة غالباً لقُربِ المناسبة بينهما، قوله: (أو مطلقاً)؛ أي: أو حضور المُشبه به في الذِّهن مُطلقاً من غير تقييده بحضور المشبه به، قوله: (غالب الحضور في الذهن مطلقاً)؛ فإنَّ حضور صورة شيءٍ يتكرَّر على الحِسِّ أقربُ من حُضُور صورة شيءٍ يقلُّ وُرُودُهُ على الحِسِّ، قوله: (كحضور صورة القمر منخسفاً)؛ فإنه عند سماع لفظ القمر تحضر صورته في الذهن غير مُنخسفٍ لا مُنخسفاً لأنَّ الإنسان يراه كثيراً غير منخسفٍ، [188و] وكذا

---

[1] – الشاهد قوله تعالى: ﴿فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا نَرَاكَ إِلَّا بَشَرًا مِثْلَنَا وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ الرَّأْيِ وَمَا نَرَى لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَاذِبِينَ﴾؛ هود/27.

[2] – في ن(س) و(ك) و(ف): جُمليّاً.

[3] – في ن(ف): سقط من "وجب تقديمه ... إلى ... تفاصيل المدركات".

[4] – العرب تقول: النظرة الأولى حمقاء.

صورة المِرآة عند سماع لفظها تحضر في الذهن مَجلوَّةً لا غير مَجلوَّةٍ، وإنَّما كان التشبيه قريباً لكونه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه في الذهن لِقُرب المناسبة أو لتكرره على الحسِّ.

قوله: (لمعارضة كلٍّ من القرب)؛ أي: قُرب المناسبة بين المشبه والمشبه به، والتكرر على الحسِّ سببٌ لظهوره أي: الشبه، فإنَّ كلَّ واحدٍ من قُربِ المُناسبة والتَّكرر على الحس تقتضي سُرعة الانتقال من المشبه إلى المشبه به، والتفصيل يقتضي بُطؤَهُ فيتعارضان، فيسهل الانتقال فيبقى وجه الشبه كأنه أمرٌ جُملي لا تفصيل فيه فيصير سبباً للابتذال، قوله: (وهو بخلافه)؛ أي: التشبيه البعيد بخلاف القريب.

قوله: (بعد فكرٍ وتدقيقِ نظرٍ)؛ أي: بعد تدبُّرٍ وتأمُّلٍ، قوله: (وذلك)؛ أعني: عدم الظهور لأمرين: إمَّا لكثرة التفصيل، أي: تفصيل وجه الشبه، فإنَّ وجه الشبه فيه من التفصيل ما قد سبق، أي: من وجه الشبه وهو الهيئة الحاصلة من أشياء مفصّلة من الاستدارة مع الإشراق والحركة الشريفة المتصلة مع تموّج الإشراق، قوله: (ولذا لا يقع في بادئ الأمر للمِرآةِ الدَّائمةِ الاضطراب)؛ أي: ولأجل إنَّما هو كثير التفصيل يكون في بادئ النظر خفيَّ الإدراك، فلا يستطيع رأي المرآة أن يجمع تلك الهيئة في نفسه أوَّلَ وهلةٍ الرؤيَةَ ويجعلَهَا وجه الشبه، قوله: (أو نذوراً إلخ[1])؛ أي: عدم الظهور لأجل نذور حضور المشبه به في الذهن، قوله: (لِبُعد المناسبة بينهما)؛ قوله: (وإمَّا مطلقاً)؛ أي: وإمَّا عدم الظهور ولنذور حضور المشبه به في الذهن مطلقاً من غير تقييد بحضور المشبّه.

قوله: (لكونه وهميّاً)؛ أي: لكون المشبّه به أمراً وهميّاً، قوله: (إشارة إلى الأمثلة التي ذكرناها آنفاً)؛ أي: الآن، يعني: في تشبيه نِصَال السِّهام بأنياب الأغوال[2] في: المُشبّه الوهمي؛ ومن تشبيه الشقيق بأعلامِ ياقوتٍ منشورةٍ على رماحٍ من الزَّبرجد[3]، في: المشبه به المركب

---

[1] – في ن(س): إلى آخره.

[2] – الشاهد بيت امرئ القيس، وقد مرّ معنا قبل؛ وتمامه: أَيَقْتُلُنِي والمَشْرَفِيُّ مُضَاجِعِي ... ومَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كَأَنْيابِ أَغْوَالِ.

[3] – الشاهد البيت بلا نسبة، وقد مرّ معنا قبل؛ وتمامه: أعلامُ ياقوتٍ نشرن ... عَلى رماح من زَبَرْجَدْ.

الخيالي؛ ومن تشبيهه مثل أحبار اليهود بمثل الحمار يحمل أسفاراً[1] [188ظ] في: المشبه به المركّب العقلي؛ فإنّ كلاًّ من هذه الثلاثة سببٌ لندرة حضور المشبه به في الذهن، أو لقلة تكرره أي: المشبه به على الحسِّ، وذلك أنّ المشبه به إذا قلّ تكرره على الحسّ قلّ التفاتُ الذِّهن إليه فلا ينتزعُ منه معنىً جامعاً بينه وبين غيره، قوله: (فالغرابة)؛ أي: فغرابة التشبيه وبعده، قوله: (المشترك بينهما)؛ أي: بين الطَّرفين.

قوله: (والمراد بالتفصيل)؛ يعني: في وجه الشَّبه، قوله: (وأن يعتبر في الأوصاف وجودها)؛ أي: وُجود الأوصاف كلّها كتشبيه الثُّريَّا بعنقود الملاّحية المنوَّرة[2]، قوله: (أو عدمها)؛ أي: أو تعتبر عدم الأوصاف كلها كتشبيه الشخص العديم النفع بالعَدَم، قوله: (أو وجود البعض وعدم البعض)؛ يعني: يكون مركّباً من وُجودٍ وعدمٍ كتشبيه سِنِّ الرُّمحِ [بِسَنَا لَهَبٍ][3]، قوله: (كلٌّ من ذلك في أمرٍ واحدٍ)؛ يعني: كما في تشبيه مفردٍ بمفردٍ؛ مقيَّدَين أو غير مقيَّدَين، قوله: (أو أمرين أو ثلاثة)؛ يعني: في تشبيه مُركّبٍ بمركّبٍ أو مركّبٍ بمفردٍ أو مفردٍ بمركّبٍ، قوله: (أعرفها)؛ أي: أعرف الوجوه التي يقع التفصيل عليها وجهان: أحدهما أن تعتبر بعض الأوصاف دون البعض، والآخر أن تعتبر جميعها.

قوله: (منسوبٌ إلى رُدَينَة[4])؛ زعموا أنه منسوبٌ إلى امرأة تُسمَّى رُدَينيَّة؛ شبَّه سِنَّ[5] الرُّمح بِسَنَا اللَّهب، واللَّهب: شُعلةً يعلو رأسها دُخانٌ، فأخذ السَّنَا مفصولاً عن الدخان

---

1 – الآية: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾؛ الجمعة/5.

2 – الشاهد بيت قيس بن الأسلت، وقد مرّ معنا قبل؛ وتمامه: وَقَد لاَحَ فِي الصُّبحِ الثُّرَيَّا لِمَن رَأى .... كَعُنقُودِ مُلاَّحِيّة حِينَ نَوَّرَا.

3 – سقط في الأصل ن(أ)، فراغ قدره كلمتين، وقد أتم من النسخ الأخرى.

4 – الشاهد بيت امرئ القيس، وقد ورد في معاهد التنصيص، 92/2؛ وتمامه: حملتُ رُدَينيّاً كأنَّ سنَانَه .... سَنَا لَهَبٍ لَم يتَّصِل بِدُخَان.

5 – في ن(ف): سنا.

وأثبته مُفرداً عنه، فأخذ البعض وترك البعض فقصر التشبيه على مجرّد السَّنا وتصوّره مقطوعاً عن الدخان، ومعلومٌ أنّ هذا لا يقع في الخاطر من أوّل وهلةٍ بل لابد فيه من تثبيتٍ، وينظر في حال كلٍّ من الأصل والفرع حتى يَقَعَ في النفس أنّ في الأصل شيئاً يقدح في حقيقة التشبيه وهو الدُّخان الذي يعلو رأسَهُ الشعلة، فيكون هذا التشبيه وهو من أعلى الطبقة.

قوله: (وأن تعتبر الجميع)؛ أي: جميع الأوصاف، قوله: (باعتبار اللون والشكل وغير ذلك)؛ فإنه اعتبر في التشبيه من الثُّريَّا الشَّكل والمقدار واللَّون واجتماعهما [189و] على المسافة المخصوصة في القُرب، واعتبر مثل ذلك في العنقود المتصور[1] من الملاَّحِية، قوله: (خيالياً كان)؛ كما في قوله:

وَكَأَنَّ مُحمَرَّ الشَّقِيقِ .... إذَا تَصَوَّبَ أو تَصَعَّدَ؛ (البيت)[2]

قوله: (أبعدُ)؛ أي: من الأذهان وأغربُ؛ وذلك لبُعده عن إدراك العامة له[3]، قوله: (والتشبيه البليغ)؛ أي: الذي يبلُغُ القلوب ويكون مقبولاً عندها، قوله: (دون القريب المبتذل)؛ فإنه لا يتلقاه أحدٌ بالقبول، قوله: (قريباً[4] غير مبتذل)؛ فإنّ الغرابة[5] تقتضي قِلّة الوجود، وقلة الوجود تقتضي أن لا يُدركَهُ كلّ واحدٍ، فيكون أكثر تعلُّقاً بالقلب من القريب المبتذل، قوله: (فيما يحتاج[6] إلى نظرٍ وتأملٍ)؛ يعني: في الانتقال من المشبه إلى المشبه به، فيستدعي تدقيق نظرٍ وزيادة فكرٍ، قيل: وعلى هذا يكون القريب غير ظاهرٍ، وعدم الظهور نوعٌ من التعقيد كما عرفت في صدر الكتاب[7]، والجواب: أنّ المُراد بعدم الظهور في التشبيه

---

[1] – في ن(ك): والعنقود المنقود، وفي ن(ف): في العنقود المنوّر.

[2] – البيت بلا نسبة، وقد مرّ معنا قبلُ.

[3] – في ن(ك): العلامة له.

[4] – في ن(ك): غريباً.

[5] – في ن(ك): القرابة.

[6] – في ن(ك): قوله: فيحتاج.

[7] – أي هذا الكتاب.

ما كان سببه لطفُ المعنى ودِقَّتهُ، أو ترتيب بعض المعاني على بعضٍ، والتعقيد المذموم[1] ما كان سببه سوءُ ترتيب الألفاظ واختلال الانتقال من المعنى الأول إلى المعنى الثاني الذي هو المراد من اللّفظ، قوله:

(إلاَّ بِوَجهٍ لَيسَ فِيهِ حَيَاءُ[2])

أي: لو كان للشمسِ حياءٌ لم تطلُع حياءً من هذا الوجه الحسن.

قوله: (فالتشبيه مُكنىً غير مصرّحٍ)؛ كما في قوله:

فَإنَّ المِسكَ بَعضُ دَمِ الغَزَالِ[3]

فإنَّه يلزم في ترجيحه على الشمس في الضياء مشاركَتَهُ لها فيه وهو معنى التَّشبيه، قوله: (فهو فعلٌ يُنبِئُ عنِ التَّشبيه)؛ لأنَّ باب المفاعلة يُشعر باشتراك الفعل بين اثنين فتكون الملاقاةُ والمعارضةُ من الجانبين فيُنبِئُ عن التَّشبيه، قوله: (تشبيه العزم بالنجم[4])؛ يعني: في الثقوب، والثَّواقِبُ: جمع ثَاقِبٍ، يقال: كوكبٌ ثاقبٌ أي: شديدُ الإضاءة كأنّه يثقُبُ الظُّلمَةَ فينفُذُ فيها، قوله: (بصريح[5] اللفظ أو بسياق الكلام)؛ قيل: التشبيه المشروط هو ما اشترط فيه أن يكون المشبّه به متّصفاً بما هو غير متَّصفٍ به في الواقع، أو غير متَّصفٍ بما هو متَّصفٌ به في الواقع؛ [189ظ] ويدلّ على ذلك الشرط صريح اللفظ كما ذكر أو سياق الكلام كقولهم: "هي بدر يسكن الأرض"[6]، أي لو كان البدر يسكن الأرض.

---

[1] – في ن(س) و(ك): المذكور.

[2] – الشطر من بيت الشاعر المتنبي، وهو في ديوانه، 174/1؛ وتمامه: لَم تَلقَ هَذَا الوَجهَ شَمسُ نَهَارِنَا .... إلاَّ بِوَجهٍ لَيسَ فِيهِ حَيَاءُ.

[3] – الشاهد بيت المتنبي في سيف الدولة الحمداني، ورد في معاهد التنصيص، 53/2؛ وتمامه:

فإن تَفُقِ الأنام وأنتَ منهم .... فإنَّ المسك بعضُ دمِ الغزال.

[4] – الشاهد بيت رشيد الدّين الوطواط، ورد في معاهد التنصيص، 94/2؛ وتمامه: عَزَمَاتُهُ مثلُ النُّجُوم ثواقبًا .... لَو لم يَكُن للثَّاقِبَاتِ أفُولُ.

[5] – في ن(ك): بتصرّح.

[6] – تقول العرب: هو بدر يسكن الأرض وهو شمس لا تغيب.

قوله: (إمّا مؤكد)؛ للتأكيد فيه والمبالغة، قوله: (﴿وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾[1])؛ أي: الجبال تَمرُّ يوم القيامة كمرِّ السَّحاب، فحذف أداة التشبيه من ﴿مَرَّ السَّحَابِ﴾ للتأكيد في التشبيه والمبالغة فيه، كأنَّ حذف الأداة يدلُّ على أثر المشبّه لكثرة مُماثلتِهِ للمشبَّه به؛ كأنّه واحدٌ من أفراده[2].

قوله: (ومنه)؛ أي: من المؤكد إلخ[3]، يعني: من التشبيه المحذوف الأداة، وقد أضيف فيه المشبّه به إلى المشبّه أي: إفادة الغرض، يعني: الغرض من التشبيه وقد تقدّم أنواعها، قوله: (أعرفُ شيءٍ)؛ أي: أعرف كلّ شيء، قوله: (في بيان الحال)؛ أي: إذ الغرض بيان حال المشبّه من وجه الشبه لا من جهة أخرى، وإلاّ لم يكن المشبّه مقبولاً كما إذا شبَّه بالأسد في البحر، لأنَّ الأسد ليس أعرفُ شيءٍ بالبحر.

قوله: (مسلّمُ الحكم فيه)؛ أي: وجه التشبيه، يعني: بأن يكون للمشبّه به حكمٌ باعتبار وجه الشبه لا يُنكره أحد، قوله: (معروفه)؛ أي: معروف الحكم في بيان الإمكان، أي: إمكان وجود المشبّه وغير ذلك ممّا ذكر عند ذكر الغرض منه، قوله: (قاصراً عن الغرض)؛ أي: الغرض في التشبيه لتشبيه ثوب أسودٍ بآخر ضعيف السواد، إذا كان الغرض بيان المقدار فإنّه مردود، وقوله: (مذكورٌ قطعاً)؛ أي: المشبّه به لا يُحذف وإلاّ لبطل التشبيه، قوله: (وعلى التقديرين)؛ أي: حذف المشبَّه وذكره، قوله: (وعلى التَّقادير؛ أي: الأربعة الحاصلة من ضرب اثنين)؛ أعني: ذكر المشبّه وحذفه في اثنين، أعني: ذكر وجه الشبه وحذفه، قوله: (تصير ثمانية)؛ أي: تصير الأقسام ثمانية من ضرب الأربعة المذكورة في اثنين، وهما: ذكر الأداة وحذفها، قوله: (الدّال عليه سوق الكلام)؛ يعني: الدّال عليه قوله: (أعلى مراتب

---

[1] – الآية: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾؛ النمل/88.

[2] – الشاهد بيت إبراهيم بن خفاجة الأندلسي، في معاهد التنصيص، 95/2؛: وَالرِّيحُ تَعبَثُ بِالغُصُونِ وَقَد جَرَى .... ذَهَبُ الأَصِيلِ عَلَى لُجينِ المَاءِ.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

التشبيه).

قوله: (وإنّما قُيِّد بذلك)؛ [190و] أي: بقوله: (باعتبار ذكر أركانه أو بعضها)، قوله: (إن ذكر الجميع فهو أدنى المراتب)؛ نحو: زيدٌ كالأسد في الشجاعة، ولا قوّة لهذه المرتبة لتخصيص وجه الشبه وعدم ادِّعاء أنَّ المشبَّهَ من جنس المشبَّه به مبالغةٌ، وإن حذف وجه الشبه والأداة فاعلاها، أي: أعلى مراتب التشبيه لاجتماع القويّين فيها العموم والإدّعاء؛ أعني: عموم وجه الشبه، وادِّعاء كون المشبّه غير[1] المشبّه، قوله: (وإلاّ فمتوسطٌ)؛ أي: وإن لم يذكر الجمع ولم يحذف الوجه والأداة معاً، فمرتبتُهُ متوسطةٌ بين الأعلى والأدنى، قوله: (أو مع حذف المشبّه نحو: أسد إلخ[2])؛ هذا القسم مع ما قبله[3] كلاهما في أعلى المراتب وأقواها، ثمّ الأعلى هاهنا لمجرّد بيان ترتيب مراتب التشبيه.

قوله: (أي فقط)؛ أي: أو مع حذف المشبّه، هذا يشتمل على أربع مراتب أشار إلى بيانها بقوله: (نحو: زيدٌ كالأسد إلخ[4])، قوله: (ولا قوّة لغيرها)؛ أي: لغير الستَّة المذكورة وهماً، أي: غير السِّتّة المذكورة، قوله: (إمَّا لعموم وجه الشبه ظاهراً)؛ يعني: فيما حذف فيه وجه الشبه وحدَهُ، أو مع حذف المشبَّه، لأنّه لم ينُصَّ عليه؛ فشمل الشجاعة المقصودة بالذّات[5] في نحو قولنا: زيدٌ كالأسد وغيرها من خواص الأسد حتّى صار كأنّه هو: الأسد، قوله: (بأنّه هو: هو[6])؛ أي: بأنَّ المشبّه هو المشبّه به مبالغةً، قوله: (وما خلا عنهما)؛ أي: عن حذف الوجه والأداة، قوله: (وما اشتمل على أحدهما فقط)؛ أي: على حذف الوجه دون

---

[1] – في ن(س): عين المشبّه.

[2] – في ن(س): إلى آخره.

[3] – في ن(س): ما بعده.

[4] – في ن(س): إلى آخره.

[5] – في ن(س): بالكاف.

[6] – في ن(س): وردت لفظة هو مرّة واحد.

الأداة أو حذف الأداة دون الوجه فمتوسطٌ بين الأعلى وهو ما[1] حُذفا فيه، والأدنى وهو ما لم يحذف فيه شيءٌ منهما.

الحقيـــقة والمجـــاز[2]

قوله: (هذا هو المقصد الثاني)؛ قد علمت أنَّ المقصد من فنٍّ البيان ينحصر في ثلاثة أنواع: التشبيه، والمجاز، والكناية، ولَمَّا فرغ من النوع الأوّل وهو التشبيه، شرع في النوع الثاني وهو المجاز، وتعرّض للحقيقة بطريق التَّبع لعدم تعلّق الغرض بها، [190ظ] قوله: (أي: هذا بحث الحقيقة والمجاز)؛ إشارة إلى أنَّ اللفظ الحقيقة وما عطف عليه وقع في كلام المُصـــ[3] خبر مبتدأ محذوفٍ مقدّم على المبتدأ في التقدير، أي: ومن مقاصد علم البيان بحث الحقيقة والمجاز، قوله: (إذ به)؛ أي: بالمجاز يمكن اختلاف الطرق في الخفاء والجلاء، لا بالحقيقة؛ لعدم التفاوت فيهما لما علمت من أنَّ السامع إن كان عالماً بالوضع فلا تفاوت وإن لم يكن عالماً فلا يُفهم منه شيءٌ أصلاً، قوله: (إلاَّ أنَّها لَمَّا كانت كالأصل إلخ[4])؛ يعني: إنَّما بحث عن الحقيقة مع أنَّ المقصود الأصلي هو البحث عن المجاز لِمَا بينهما من شبه تقابُلِ العدم والمَلَكَة والإعدام؛ تتضح بملكتهما، إذ بضدّها تتبيّن الأشياء[5]، قوله: (وقد يتقيَّدان باللغويَّين ليتميَّزا عن العقليَّين[6] الذَين هما في الإسناد)؛ لأنَّ التعريف الذي ذكره هنا لغير العقليَّين[7] والأكثر

---

[1] – في ن(س): مِمّا.

[2] – هذا العنوان الفرعي جاء في هامش ن(أ) بلون برتقالي جليّ، وسقط من هامش ن(س).

[3] – في ن(س): المُصنِّف.

[4] – في ن(س): إلى آخره.

[5] – اقتباس من بيت العكوّك؛ وقد ورد في صبح الأعشى، 503/2؛ وتمامه: ضدّان لما استجمعا حسُنا .... والضّدّ يُظهر حسنه الضّدّ.

[6] – في ن(س): عن القولين.

[7] – في ن(س): لغير الفعلين.

ترك هذا التقييد؛ يعني أنَّ الأولى عدم التقييد لأنّه أخرج أيضاً بهذا التقييد الحقيقة والمجاز الشرعيين والعرفيين مع شمول التعريف والإحكام لهما، قوله: (الحقيقة الكلمة)؛ أي: الحقيقة في المفرد بقوله: (الكلمة خرج المعنى)، لأنّه لا يوصف بالحقيقة ولا بالمجاز والحقيقة العقلية[1].

قوله: (والتّاء فيها للنقل)؛ يعني: أنَّ لفظ الحقيقة في الأصل وصفٌ على وزن فعيل، إمَّا بمعنى اسم الفاعل أن جعل فعله لازماً من حقّ الشيء إذا ثبت، أو بمعنى اسم المفعول أن جُعل متعدِّياً من حقيقته إذا أثبته، ثمّ نُقِلَت وجعل اسماً للفظة المستعملة فيها وُضعت له كالذَّبيحة، فإنَّ الذبيح في الأصل لكلِّ ما ذُبح من البقر والإبل والغنم وغيرها، ثمّ نُقل وجعل اسماً للشاة لا غير، فلا يقال للبقر ذبيحة وإن ذبح، والتاء في الحقيقة والذبيحة للإشعار بالنقل من الوصفية إلى الاسمية، لأنَّ التاء تأتي للنقل من معنى إلى آخر كما في قائم وقائمة فإن نقلته من معنى التذكير إلى معنى التأنيث.

قوله: (وهي في الاصطلاح)؛ يعني: قد عرفت معنى الحقيقة في اللغة، وأمَّا في الاصطلاح فهي: الكلمة المستعملة إلخ[2]، [191و] فبالمستعملة خرج الكلمة الموضوعة قبل الاستعمال فإنّه لا يقال عليها [ح][3] أنّها حقيقة أو مجاز كلفظ رحيم قبل استعماله في البارئ، يقال: فإنّ الواضع وصفه لرقَّة[4] القلب ولم يستعمل فيه أصلاً، فقبل[5] استعماله في مجازه لا يتّصف بالحقيقة ولا بالمجاز، وبقوله: فيما وضعت له؛ خرج الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له غلطاً، كما إذا أردت أن تقول لصاحبك: خذ هذا الكتاب، مشيراً إلى كتاب بين يديك، فقلت: هذا الفرس، وكذا يخرج به أحد قسمي المجاز وهو ما استعمل فيما لم يكن موضوعاً له لا في اصطلاح التخاطب ولا في غيره كلفظ الأسد في الرجل الشُّجاع، فإنَّ

---

[1] – في ن(س): الفعليّة.

[2] – في ن(س): إلى آخره.

[3] – [ح] هكذا في الأصل وفي ن(ف) وردت كذلك، وفي النسخ الأخرى: حينئذٍ.

[4] – في ن(س): وضعه لرأفة.

[5] – في ن(س): فقيل.

الاستعارة وإن كانت موضوعةً بالتأويل لكنَّ الوضع عند الإطلاق إنَّما يُفهم منه الوضع بالتحقيق دون التأويل.

قوله: (مِمَّا لا معنى له)؛ يعني: لا مِن جهة اللفظ ولا مِن جهة المعنى[1]، أمَّا: من جهة اللَّفظ فلأنَّه لا يجوز تعلّق الجارين والمجرورين إذا كانا من جنسٍ واحدٍ بمتعلّقٍ واحدٍ، وأمَّا: من جهة المعنى فلأنَّ استعمال الشيء في الشيء عبارةٌ عن أن يُطلق هذا ويُراد ذلك، فظاهرُ أن لا يُطلق الكلمة المستعملة ويُراد اصطلاح التخاطب عن اللَّفظ قبل الوضع كما سيأتي معناه، هو تعيين اللّفظ للدلالة على معنىً بنفسه والغلط كذلك، فكيف يخرج؟ وأجيب بأنَّ القصد شرطٌ في الوضع والغلط ليس بمقصودٍ.

قوله: (كالأسد في الرجل الشُّجاع)؛ يعني: في مثل قولك: رأيتُ أسداً يرمي، قوله: (والوضع)؛ أي: وضع اللَّفظ، يعني لا مُطلق الوضع الذي هو تخصيص شيءٍ بشيءٍ، متى أطلق أحسَّ المشيء الأوّل[2] وفهم منه الثاني، قوله: (ليدلَّ بنفسه)؛ أي: بنفس ذلك اللفظ من غير قرينةٍ؛ سواء لم يكن بتأويل أو كان، والتأويل هو ادِّعاءُ دخول المشبَّه في جنس المشبَّه به وكونه فرداً من أفراده بعد اعتبار معنى التشبيه، كما تقول في الحمام: أسدٌ، فتجعل أفراد جنس الأسد قسمين: [191ظ]

– متعارفٌ وهو الذي له غاية جرأة الإقدام ونهاية قوّة البطش مع الصورة المخصوصة[3].

– وغير متعارفٍ وهو الذي له تلك الجرأة والقوّة لا مع تلك الصورة بل مع صورة أخرى.

فتكون الاستعارة قسماً ضمن قسمي الوضع، وهو أن يكون بتأويلٍ، وما هو بتأويلٍ

---

[1] – في ن(س): يعني من جهة اللفظ ومن جهة المعنى.

[2] – في ن(س): سقط لجملة "أحسّ المشيء الأوّل".

[3] – في ن(س): الصورة المحضورة.

سمي وضعاً ادعِيّاً[1] وما هو بلا تأويل يسمّى وضعاً[2] حقيقياً، واللفظ إذا أطلق يتبادر إلى الفهم منه الحقيقي لغلبة استعماله فيه، ولا تخرج الاستعارة عن التعريف بقوله: (بنفسه)؛ لأنّ نصب القرينة فيها لتعيين الدلالة لا لنفس الدلالة كما في المشترك، قوله: (وهذا شاملٌ لوضع الحرف أيضاً)، قوله: (بل يحتاج إلى الغير)؛ وهو: ذِكرُ متعلّقها، قوله: (مشروطٌ في دلالته ذكرُ متعلّقِهِ)؛ وعلى هذا التأويل لا يكون الحرف دالاً بنفسه على معناه الإفرادي بل مع انضمام شيءٍ آخر وهو ذكر المتعلّقِ، فلا يكون التعريف متناولاً لوضع الحرف، قوله: (مخرج المجاز)؛ يعني بقوله: (بنفسه)، قوله: (بقرينةٍ لا بنفسه)؛ يعني: فلا يكون المجاز موضوعاً له، قوله: (دون المشترك، فإنّه لا يخرج)؛ يعني: عن التعريف بقوله (بنفسه)، قوله: (وإن لم يستعمل فيه)؛ أي: حين إطلاقه على الرجل الشجاع، قوله: (لأنّه لا يدلّ عليه بنفسه)؛ يعني: لا يدلُّ على لازمٍ ما وُضِعَ لَهُ إلاّ بواسطة قرينةٍ حاليةٍ أو مقاليةٍ، والغرض أنّه يدلُّ بنفسه هذا خُلفٌ.

قوله: (لا يقال معنى قوله إلخ[3])؛ يعني: لا يقال في تصحيح العبارة: الواحد دون الكناية مكان دون المشترك، قوله: (أي من غير قرينةٍ مانعةٍ عن إرادة الموضوع له، أو من غير قرينةٍ لفظيةٍ)؛ يعني: حينئذٍ يخرج المجاز عن التعريف دون الكناية، لأنّ المجاز لابدّ فيه من قرينةٍ لفظيةٍ مانعةٍ عن إرادة الموضوع له بخلاف الكناية، لأنّ القرينة فيها ليست لفظيةً ولا مانعةً من إرادة الموضوع له، قوله: (لأنّا نقول أخذ الموضوع إلخ[4]).

حاصل الجواب: أنّه لو أخذ أحد هذين مكان قوله: (بنفسه)؛ للزم الدور عند أخذ الأوّل، وللزم إحصار قرينة المجاز في اللفظي [192و] عند أخذ الثاني وليس كذلك، لأنّ القرينة أعمُّ من المعنوية واللفظية، قوله: (على ما صرّح به صاحب "المفتاح")؛ يعني: حيث

---

[1] – في ن(س): وصفاً ادّعائياً.

[2] – في ن(س): وصفاً.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – في ن(س): إلى آخره.

قال: "الحقيقة في المُفرد والكناية، يشتركان في كونهما حقيقيين[1] ويفترقان في التصريح وعدمه[2]"، قوله: (هذا فاسدٌ إلخ[3]).

حاصلُهُ: أنَّ كلام السَّكاكي غير صحيحٍ مع جواز إرادة الملزوم، يعني: ومجرد جواز إرادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملاً فيه، قوله: (والقول بدلالة اللفظ لذاته إلخ[4])؛ قائِلُهُ: بعض المتقدِّمِين وهو عبَّاد بن سُليمان الصِّميري[5] ومن تابَعَهُ، قالوا: "دلالة اللفظ على مسمًّى دون مسمًّى[6] مع استواء نسبته إليهما ممتنعةٌ، ترجيحٌ بغير مرجَّحٍ، فلابدّ لحصول الدلالة من اختصاص اللّفظ بواحدٍ منهما، والاختصاص يستدعي مُخصَّصاً، والمخصّص[7] هو ذات اللّفظ، فإنَّ لها مناسبةً إلى معنى سبَّبَها تخصيص اللّفظ به"؛ ونحن نقول[8]: المُخصّص هو الواضح لا ذاتُ اللّفظ.

قوله: (إلى أنَّ هذا القول)؛ يعني: القول بدلالة اللّفظ لذاته، قوله: (في شيءٍ مركّبٍ منها)، قوله: (الشيء المركّب من الحروف هو اللّفظ)، لقوله: (لا يُهمل المناسبة بينهما)؛ أي: بين ذلك المركب وبين ذلك المعنى، فإنَّ الحكمة تقتضي ذلك، قوله: (ولِهيئات تركيب الحروف أيضاً خواص)؛ أي: كما أنَّ للحروف أنفسهما خواص، قوله: (كالنَّزَوَان والحيدى)؛ فإنّه جعلت حركة اللّفظ دليلاً على المُسمَّى، فالنَّزوان: ضرب الفحل، وحِمار حيدى أي: يميل عن ظلِّه نشاط[9]، ويردُّ على أمثال هذين سوآتٍ لِما فيه من عدم الحركة اللَّهم إلاَّ أن

---

[1] – في ن(س): حقيقتين.

[2] – السَّكاكي، مفتاح العلوم، ص415.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – في ن(س): إلى آخره.

[5] – في ن(س): الصِّيمري، و لم أجد لهذا الاسم ترجمة في معاجم الأعلام.

[6] – في ن(س): على مجيءٍ دون مجيء.

[7] – في ن(س): والمخصوص.

[8] – الكلام هنا للمؤلف، أي الشيخ سليمان الجربي، وفيه رأيه أو اجتهاده البلاغي.

[9] – في ن(س): يميل على ظلّه لنشاطه.

يقال: عمل مقابلة[1]، أعني حيوي معا بأن حمل[2] التنصيص على النَّقيض كما يحمل المثل على المثل، قوله: (وكذا باب فَعُل بالضمِّ)؛ يعني: جعل الفعل اللازم دليلاً على المعنى وهو السَّجايا والطِّباع، فإنَّ فَعُل بالضَّمِّ لازمٌ كما أنَّ السَّجَايا[3] لازمةٌ للإنسان، قوله: (والمجاز)؛ يعني: الذي هو غير المجاز العقلي لأنّه مرّ ذكره[4] في صدر الكتاب[5].

المجاز المفرد[6]

قوله: (في الأصل مفعل إلخ[7])؛ لفظ المجاز قبلُ[8] يحتمل أن يكون مصدراً ميمياً [192ظ] وأن يكون اسم مفعول، وأن يكون اسم مكانٍ، وأن يكون اسم زمانٍ، ومعناه ظاهره من الجواز[9] بمعنى التعدية، ثمّ نُقل وجعل اسماً للكلمة التي تجاوزت ما وضعت هي له إلى غيره أو المُجوز بها مكانها الأصلي، قوله: (وذكر المُصـــ[10] أنَّ الظاهر أنّه)؛ أي: لفظ المجاز في الأصل، قوله: (فإنَّ المجاز طريقٌ إلى تصوُّر معناه)؛ هذا مناسبة المعنى الاصطلاحي للمعنى اللغوي ووجه تسمية المنقول إليه بهذا اللَّفظ، أعني: المجاز لا يرد على هذا التوجيه.

الحقيقة كأنَّها أيضاً طريقٌ إلى تصوّر معناها؛ فينبغي أن تُسمّى مجازاً، وقد أشار الشَّارح ــرحمه اللهــ إلى جوابه في الشرح، أعني: الأصل المختصر منه بقوله: (واعتبار

---

[1] – في ن(س): حُمل على مُقابله.

[2] – في ن(س): حيوى من باب حمل.

[3] – في هامش ن(أ) طُرَّة فيها: الطبائع.

[4] – في ن(س): لأنه ذُكر في.

[5] – أي هذا الكتاب.

[6] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[7] – في ن(س): إلى آخره.

[8] – في ن(س): قبل النَّقل..

[9] – في ن(س): ومعناه ظاهر لأنه من الجواز.

[10] – في ن(س): المُصنِّف.

التناسب في تسمية شيء إلخ[1])، قوله: (وهما مختلفتان)؛ أي: المجاز المفرد والمجاز المركّب؛ حقيقةُ كلٍّ منهما تخالف حقيقة الآخر، ولا يمكن جمعهما في تعريفٍ واحدٍ، فعرّفوا كُلاًّ منهما على انفراده.

قوله: (فهو)؛ الكلمة خرج به المجاز المركّب والمجاز العقلي، قوله: (مرتجلاً، وهو: ما لم يسبق له استعمال في غير مُسمَّاه، والمنقول عكسُهُ)، قوله: (وغيرهما)؛ أي: غير المرتجل والمنقول كالمشتقَّات والمشتركات فإنَّها حقائِقُ ولا يقال فيها: مُرتجلة ولا منقولة، قوله: (في اصطلاح التخاطب)؛ أي: بتلك الكلمة تخرج الحقيقة، (ويدخل أقسام المجاز الثلاثة: اللغوي، والشَّرعي، والعُرفي)، قوله: (على وجهٍ يصحُّ)، يعني ذلك الاستعمال[2]، قوله: (متعلِّقٌ بالمستعمل)؛ يعني: الجار والمجرور متعلِّقٌ بقوله: (المستعملة)، بأن يكون فيه علاقة معتبر نوعها عند الوضع بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، بمعنى: أنّه يجب أن ينقل إذن الواضع في الصورة الكاملة كإطلاق لفظ السبب على المسبّب، لأنّه لو لم يكن بينهما تلك العلاقة لكان اللّفظ بالنسبة إلى المعنى المجازي مشتركاً أو مرتجلاً لا مجازاً يكون الثاني وصفاً جديداً، ومجاز إطلاق كلّ لفظ على كلّ ما لم يكن مسمَّاه، وإنَّما لم يعتبر شخص العلاقة، لأنّه لو كان المعتبر العلاقة الشخصية لتوقف استعمال اللفظ [193و] في معناه المجازي على النقل في تلك الصورة مع أنّه ليس كذلك، قوله: (فلابدّ من العلاقة)؛ يعني: المُعتبر نوعها، وهذا تفريعٌ على قوله: (على وجه يصحّ وتفسير له)، قوله: (ليس على وجه يصحُّ)؛ يعني: لعدم العلاقة، قوله: (لأنّها مستعملةٌ في غير ما وُضعت له)؛ اللّفظ المستعمل في غير ما وضع له قد يكون مجازاً، وقد يكون كنايةً، وقد يكون غلطاً، وقد يكون مُرتَجلاً أي: مستعملاً في معنىً بعد أن وُضع لِمعنىً قبلَهُ ولم يستعمل فيه، وإلاّ لو استعمل فيه لكان منقولاً، وقد يكون منقولاً.

قوله: (أي: من الحقيقة والمجاز)؛ أي المجاز المفرد على ثلاثة أقسام، قوله: (وهذه النسبة في الحقيقة بالقياس إلى الواضع)؛ لأنَّ الحقيقة بدلالتها على المعنى تستدعي صاحبَ

---

[1] – في ن(س): إلى آخره.

[2] – في هامش ن(أ) طرّة فيها: خرج الغلط.

وضعٍ؛ فإن كان واضعها واضع اللغة: فلغوَّية، وإن كان صاحب وضعها الشارع: فشرعيَّة وإلاَّ فعُرفيّة، والعُرفيَّة إن تعيَّن صاحبها نُسبت إليه، وتسمّى: حقيقةً اصطلاحيةً؛ لأنَّ لصاحب كلِّ صنعةٍ أن تُيعيَّن بإزاء ما يتداوله أسماءٌ وإلاَّ بقيت مطلقة، قوله: (وفي المجاز)؛ أي: ذلك المجاز بالنسبة إلى كلّ واحد من هذه الحقائق، قوله: (مجاز نحوي في الحدث)؛ يعني: المعنى القائم بغيره، سواء صدر عنه كالضرب أو لم يصدر كالطول يكون مجازًا عرفياً خاصّاً، قوله: (فإنّها حقيقة عرفية في الأوّل إلخ[1])؛ يعني: أنَّ المخاطب بالعُرف العام إذا استعمل لفظ: الدّابة في ذي القوائم الأربع يكون حقيقةً عرفيةً عامّة، وإذا استعمل به في الإنسان يكون مجازاً كذلك.

المجاز إمّا مرسل[2]

قوله: (والمجاز مرسل إلخ[3])؛ يعني: المجاز المفرد الذي هو عبارة عن الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له كما ستعرفه، جنس تحته نوعين: مرسلٌ؛ وهو ما كانت علاقته [المصححَّة][4] للإطلاق غير المشابه، وهي تشبيه معناه بما هو موضوعٌ له.

لم سمّي المجاز المرسل مرسلاً؟[5]

[193ظ] وإنَّما سُمّي مرسلاً لأنّه أُرسلَ إرسالاً من غير إقامته مقام معنى الكلمة، وتلك العلاقة يجب أن تكون ممّا اعتبرها العرب نوعها، ولا يشترط النقل عنهم في كلِّ جزئي، مثلاً يجب أن يعلم أنَّ العرب تُطلق السبب على المسبَّب، ولا يجب أن يسمع إطلاق الغيث على النبات، وهذا معنى قولهم: المجازُ موضوعٌ بالوضع النوعي لا الشخصي.

وإمَّا استعارة[1]

---

[1] – في ن(س): إلى آخره.

[2] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – هكذا في الأصل، بياض قدره كلمة، وفي هامش ن(أ): المشابهة.

[5] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

واستعارة وهو ما كانت علاقته المشابهة كإطلاق الأسد على الشجاع، قوله: (فعلى هذا)؛ أي: فعلى هذا التفسير للاستعارة تكون الاستعارة مجازاً علاقته المشابهة.

وجه تسمية هذا المجاز بالاستعارة[2]

وسمّي هذا النوع من المجاز بالاستعارة للتناسب بينه وبين معنى الاستعارة وهو: طلب العارية، لأنّه يدَّعي في الاستعارة كون المشبَّه فرداً من أفراد حقيقة المشبّه به فيُثبتُ له ما يخصّ المشبّه به وهو اسم جنسه أو لازم من لوازمه وهذا شأن العارية، فإنّ المستعير مع العارية بمنزلة المستعار منه لا يتفاوتان إلاّ في أنّ أحدهما إذا فتّش عن المُعار به كان مُلكاً والآخر ليس مالكاً، قوله: (كأسدٍ في قولنا: رأيت أسداً يرمي)؛ فإنَّه شبَّه الشجاع بالأسد فاستعير له اسم المشبّه به وهو الأسد وأطلق عليه مجازاً، والقرينة قولنا: يرمي، فإنّها مانعةٌ من إرادة المعنى الموضوع له، قوله: (وكثيراً ما تُطلق الاستعارة على فعل المتكلِّم)؛ يعني: على المعنى المصدري لا على اللّفظ المفرد كما ذُكر، قيل: وعليه قال صاحب "المفتاح": «وهي أن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر»[3]، وقيل: هي ذكر الشَّيء باسم غيره أو إثبات ما لغيره له لأجل المبالغة في التشبيه، قوله: ويصحّ[4] منه الاشتقاق، فيكون المتكلّم مستعيراً والمعنى[5] المشبّه به مستعاراً منه، والمعنى المشبّه مستعاراً له[6]، وإلى ذلك أشار بقوله: (فهُمَا إلخ[7])، قوله: (أي: المشبّه به والمشبّه)؛ يعني: على هذا الاصطلاح، أي: المشبّه به مستعاراً منه سواءً كان مذكوراً

---

[1] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[2] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[3] – السَّكاكي، مفتاح العلوم، ص369.

[4] – في ن(س): ويقع.

[5] – في ن(س): ولفظ المشبه به..

[6] – في ن(س): مستعارًا منه.

[7] – في ن(س): إلى آخره.

أو متروكاً كالأسد مثلاً، والمشبه مستعارٌ له كالرجل الشُّجاع لأنه أحقُّ من الأسد لفظٌ بالعارية للرجل الشجاع، قوله: (أي لفظ المشبّه به كلفظ الأسد مثلا)؛ [194و] فالاستعارة على الأوّل هي: الكلمة ولا يُشتقُّ منه شيءٌ؛ وعلى الثاني هي: استعمالها، أعني: فعل المتكلّم، قوله: (والمرسل)؛ أي: المجاز المرسل.

قوله: (وفضّل على المقصود)؛ أي المنعم عليه لأنّه المقصود بالنعمة، وأيضاً باليد[1] تظهر النعمة فهي بمنزلة العلّة الصُّورية لها، قوله: (والأخذ وغير ذلك)؛ يعني: من الدّفع والوضع والرّفع فتكون اليد كالسبب للقدرة، قوله: (وبمنزلة العلّة المادِّية)؛ لأنَّ المزادة إنَّما تكون بالبعير الحامل لها، قوله: (تسمية الشيء)؛ أي: الكُل، قوله: (ففي هذه العبارة نوعٌ من التَّسامح)؛ وجه التسامح هو: جعله التسمية مجازاً مع أنّه لا يسمّيه مجازاً، والمعنى في تسمية الكُلِّ باسم الجزء مجازٌ، قوله: (عند إطلاقه على نفس ذلك الشيء)؛ يشترط في إطلاقه الجزء على الكلِّ، استلزامه للكُلِّ كالرقبة والرأس، فإنَّ الإنسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فإنَّه لا يجوز إطلاقها على الإنسان، وأمَّا إطلاق العين على الرَّءيبة[2] فليس من حيث أنّه إنسان بل من حيث أنّه رقيب.

قوله: (﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم﴾[3])؛ أي: أنامِلَهُم، والقرينة امتناعُ جعل الأصبع في الأذن عادة، قوله: (في الأنامل)؛ جمع أنُملة _بفتح الهمزة_، والغرض منه المبالغة، كأنَّه جعل جميع الأُصبع في الأذن لئلاَّ يسمع شيئاً من الصواعق، قوله: (وهو سهوٌ)؛ يعني: جعل الدَّم سبب والدِّيَة مسبّبة[4]، تهافت بلاء الأمر بالعكس لأنَّ العصر له لا لَها وإنَّما فعل

---

[1] – في ن(س): وأيضا بالنّعمة.

[2] – وهو أيضاً: الرقيب أو الجاسوس.

[3] – الآية: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾؛ البقرة/19.

[4] – في مثل قولنا: فلان أكل الدّم.

ذلك لأنَّ العنب يؤول إلى الخمر[1]، قوله: (أو مَحلّه)؛ أي: تسمية الشيء الحال باسم محلِّه، قوله: (الحال فيه يجرّ اللاّم وتشديدها صفة لأهل)؛ أي: الحال ذلك الأهل فيه ذلك النادي أي: محلّ الحديث[2]، قوله: (باسم ما يحل في ذلك الشيء)؛ المراد ما يطول هنا: حصول جسمٍ في جسمٍ آخر، قوله: (أي في الجنّة[3])؛ لأنَّ الرحمة لا تصلح أن تكون ظرفاً حقيقياً، قوله: (واللّسانُ اسم لآلة الذّكر)؛ يعني: سمّي الذِّكر الحسن باللِّسان الذي هو آلتُه[4]، قوله: (صرّح به في الكتاب)؛ [194ظ] يعني حيث قال: (أي في الجنّة)، وأي: (ذكراً حسناً)، قوله: (بل يُلاصق، واتّصال إلخ[5])؛ حاصلُهُ: أنّ المعتبر في جميعها اللّزوم بوجهٍ ما وهو حاصلٌ فيها ولا يُشترط أن يلزم من تصوِّرِه تصوّرَه.

الاستعارة قد تقيَّد بالتحقيقية[6]

قوله: (من إطلاق المقيّد على المطلق)؛ لأنَّ المِشفَر اسمٌ لشفة البعير، فهو حينئذٍ[7] إذا أطلق على شفة الإنسان فقد استعمل في مُطلق الشَّفة، قوله: (قد يكون استعارةً وقد يكون مُرسلاً)؛ يعني باعتبارين:

– باعتبار التشبيه استعارة.

– وباعتبار عدم التشبيه كإطلاق المقيّد على المطلق مجازٌ مرسل.

---

[1] – الشاهد قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا وَقَالَ الْآخَرُ إِنِّي أَرَانِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْزًا تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾؛ يوسف/36.

[2] – الشاهد قوله تعالى: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾ العلق/17.

[3] – الشاهد قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾؛ آل عمران/107.

[4] – الشاهد قوله تعالى: ﴿وَاجعَل لِي لِسَانَ صِدقٍ فِي الآخِرِينَ﴾؛ الشعراء/84.

[5] – في ن(س): إلى آخره.

[6] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[7] – في ن(س): فهو مقيّد.

قوله: (والاستعارة قد تقيّد إلخ[1])؛ يعني: الأكثر أنّ الاستعارة تُطلق ولا تُقيّد بشيءٍ، وقد تُقيَّدُ بالتحقيقيَّة لتُفصَلَ عن الاستعارة التخييلية والمكنَّى عنها؛ لأنّ المُكنَّى عنها عبارةٌ عن التشبيه المُضمَر في النفس وهذا لا يمكن أن يُشار إليه لا حِسّاً ولا عَقلاً، قوله: (أي: ما عُني بها تأويلٌ وتصحيحٌ لعبارة المُصـــ[2])؛ لأنّه رُبّما يتبادر من عبارته لتحقّق معناها المعنى الموضوع له وليس بمرادٍ، بل المراد المعنى المجازي، فدفع الشَّارح هذا التوهّم، أعني: ما عُني بها إلخ[3]، قوله: (قد تُقل إلى أمرٍ معلومٍ إلخ[4])؛ وذلك بأن يكون المشتبه المتروك شيئاً محقّقاً، قوله: (حِسيَّةً أو عقليةً)؛ يعني: فيقال: إنّ اللّفظ نُقل عن مُسمَّاهُ الأصل فجُعِل اسماً لهذا المعنى على سبيل الإعارة للمبالغة في تشبيهه بالمعنى الموضوع له، قوله:

(لَدَى أسَدٍ شَاكِي السِّلاَحِ مُقَذَّفٍ .... تَهَابُه، لَهُ لِبدٌ أظفَارُهُ لَم تُقلَم[5])

فإذا وصف المستعار له بوصفٍ يُلائم المستعار منه فهو: ترشيحٌ، وإذا وُصِف بوصفٍ يُلائِم المشبّه فهو: تجريدٌ، وإلاّ فمُطلقة، فقوله: (شاكي السلاح) تجريدٌ، وقوله: (له لِبدٌ إلخ[6]) ترشيحٌ، وقوله (مُقذّفٌ)، إن كان من مقذّف[7] والوقائع فتجريد، وإن كان مِن ورقٍ باللّحم فترشيحٌ، قوله: (وهذا أمرٌ متحقّقٌ بَيّنٌ)؛ [195و] فالمشبّه المتروك فيه وهو الذي متحقّقٌ عقليٌّ، قوله: (قال المُصـــ[8] فالاستعارة لا تُصدّق)، قوله: (والمراد بمعناه ما عُنِيَ باللّفظ)؛ أي: معناه المجازي، قوله: (فعلى هذا يخرج إلخ[9])؛ أي: لا يتناول الاستعارة حينئذ لفظٌ استعمل

---

[1] – في ن(س): إلى آخره.

[2] – في ن(س): المُصنِّف.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – في ن(س): إلى آخره.

[5] – بيت الشاعر: زهير ابن أبي سلمى من معلقته الشهيرة، ورد في معاهد التنصيص، 151/2.

[6] – في ن(س): إلى آخره.

[7] – في ن(س): من قذف.

[8] – في ن(س): المُصنِّف.

[9] – في ن(س): إلى آخره.

فيما وُضع له وإن تضمَّن تشبيه شيءٍ ما وُضع له، لأنّه لو تناولته يلزم حتّى يكون تشبيه ما استُعمل فيه هو ما وضع له، فيلزم تشبيه الشَّيء بنفسه وهو باطلٌ، قوله: (على أنَّ ما في قولنا إلخ[1])؛ علاوةً من تتمّةِ كلامِ المُصـــ[2] مُقوِّيةٌ لتوجيه ما ذهب إليه، قوله: (لأنَّا لا نُسلِّم أنّه)؛ أي: لفظُ أسدٍ في نحو: زيدٌ أسدٌ؛ مستعملٌ فيما وُضع له فقط بل هو مستعملٌ في معنى الشُّجاع، قوله: (على أنَّ هذا)؛ أي: نحو: زيدٌ أسدٌ؛ محمولٌ على حذف أداة التشبيه، وأنَّ التقدير كالأسد، يعني: حتّى يكون أسدٌ مستعملٌ فيما وُضع له، قوله: (في مثل هذا المقام)، قوله: (وهو إذا المشبّه به والمشبّه بحسب الصورة)، قوله: (كثيراً ما يتعلّق به الجار والمجرور)؛ يعني: تعلّق الجار والمجرور دليلٌ على أنَّ المشبَّه به مؤوَّلٌ بالمشتقِّ كالشجاع والمجترئ ونحوهما، فإنَّ الشجاع مشتقٌّ من الشجاعة والمجترئ مشتقٌّ من الجُرأة.

قوله: (أسد عليَّ[3])؛ أي: أنت مجترئٌ عليَّ وفي الحروب نعامةٌ، لأنَّ النعامة مخصوصةٌ بالجُبن، و(الطير أغبرة عليه)، معناه: أنَّ كلَّ الطيور في الحزن على الموتى مثل الأغربة[4]، أي: باكيةٌ عليه بكاء الغربان، قوله: (موضوعة للمشبه به كالأسد للسَّبُع المخصوص لا موضوعة للمشبّه كالرجل الشجاع، ولا موضوع لأعمَّ منهما)؛ أي: من المشبَّه به والمشبّه وهو: الشجاع مطلقاً، قوله: (لأنَّ مجرّد نقل الاسم)؛ أي: من غير أن يكون تَبَعاً لمعناه، قوله: (لكانت الأعلام المنقولة)؛ كيزيد ويَشْكر وثعلب استعارةٌ مع أنّه لا يقال لمثل هذه الأسامي أنّها مستعارةٌ، ولَمَّا كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة[5]، [195ظ] مع أنّهم جازمون بأنَّ الاستعارة أبلغُ من الحقيقة، قوله: (إلاَّ وقد أثبت فيه صفة الأمارة)؛ وذلك لأنَّ جعل إذا كان

---

[1] – في ن(س): إلى آخره.

[2] – في ن(س): المُصنِّف.

[3] – الشاهد بيت عمران بن حطان في الأغاني، 122/18؛ وتمامه: أسدٌ عليَّ وَفِي الحُرُوبِ نَعَامَةٌ ... فَتخَاءُ تَجفُلُ مِن صَفِيرِ الصَّافِرِ.

[4] – عن الأصمعي: الغراب: واحد الغِرْبان، وجمع القلَّة أَغْرِبة؛ الصِّحاح؛ مادة؛ غرب، 192/1.

[5] – في ن(س): سقط من "مع أنه لا يقال... إلى ... أبلغ من الحقيقة".

متعدّياً إلى مفعولين كان بمعنى صيَّر[1]، ويفيد إثبات صفةٍ لشيءٍ، قوله: (فلا يكون مجازاً لغوياً نظراً لهذا الادعاء)؛ فإنَّ كونه لغوياً يستدعي كون الكلمة مستعملةً في غير ما هي موضوعةٌ له، قوله: (وجعلُ ما ليس في الواقع واقعاً مجازٌ عقليٌ)؛ لأنَّ التصرف فيه لَمَّا كان من جهة العقل كان مجازاً عقلياً، ولا يُتوهَّم أنَّه ينحصر في الإسناد كما سبق في أوَّل الكتاب، قوله: (إنَّما كان بعد دخول المشبه في جنس المشبه به)؛ يعني: فيكون مجازاً عقلياً، إذ لا يعجب أن يُظلَّ[2] إنسانٌ حسن الوجه إنساناً آخر.

حاصلُهُ: أنَّ صِحَّة التَّعجب في تظليل الشمس من الشمس إنَّما تكون إذا جُعل الشخص المُظلِّلُ داخلاً في جنس الشمس وفرداً من أفرادها لكونه كالشمس في الجمال والبهاء لا لكونه مسمىً بالشمس على ما ظُنَّ، وإلاَّ فلا تعجب من أن يَحجِبَ شبحٌ [شباحاً][3] من الشمس[4]، قوله:

لاَ تَعجَبُوا مِن بِلَى غِلاَلَتِهِ[5]

أنكر قومٌ بلي الكتّان بسرعة وتعجبوا من ذلك، وهو: ينهاهم عن ذلك التعجب ويقول: إنَّما ترونه "قد زرَّ زراره على القمر"، ومن شأن القمر ذلك، وهذا النهي إنَّما يصح إذا جعل المشبه الممدوح داخلاً في جنس القمر لأنَّ الاعتراف بأنه أدمى لا يكون موضع نهيٍ

---

[1] – في ن(أ): ميز.

[2] – في ن(س): أن يصير، وفي ن(ث): أن يظلّل.

[3] – في ن(س): من أن يعجب أن يسحّ سحًّا.

[4] – الشاهد في بيتٍ ابن العميد، وقد وردا في "يتيمة الدهر"، 160/3؛ وتمامهما:

قَامَت تُظَلِّلُنِي مِنَ الشَّمسِ .... نَفسٌ أحَبُّ إليَّ مِن نَفسِي

قَامَت تُظَلِّلُنِي وَمِن عَجَبٍ .... شَمسٌ تُظَلِّلُنِي مِنَ الشَّمسِ.

[5] – الشاهد بيت أبو مطاع، ورد في أسرار البلاغة، ص349؛ وتمامه:

تَرَى الثِّيَابَ مِن الكتَّان يَلمَحُها .... نورٌ مِنَ البدر أحياناً فيُبلِيهَا.

فَكَيفَ تُنكر أن تَبلَى مَعَاجرُها .... والبدرُ فِي كُلِّ وقتٍ طالعٌ فيها.

عن التعجب من بلى غِلالته [اللاَّزمة لبدنه][1]، قوله: (بل كان الأولى التعجُّب من إنسانٍ يشبه القمر جسمه يقطِّع ثيابه الكتان[2])؛ كما أنَّ القمر كذلك؛ ويلي: بالكسر مقصوراً مِن يلي الثوب، والأزرار: جمع زِرٍّ بالكسر، والضمير في أزراره راجعٌ للممدوح، والإضافة بأدنى ملابسة، وقيل للغلالة لأنَّها بمعنى الثوب[3]، قوله: (لا يقال: القمرُ من البيت ليس باستعارةٍ)؛ هذا رَدٌّ لِما ذكره بعض الشارحين في هذا المحل، وهو قوله: (الظاهر [196و] أنه لا استعارة هنا لذكر المشبه وهو الضمير في أزراره، وهو المشبه به وهو القمر)، انتهى كلامه.

قوله: (لا نُسلِّم أنَّ الذِّكر على هذا الوجه لا يُنافي الاستعارة)؛ كما في قولنا: سيفٌ في يد أسدٍ، فإنَّ زيداً مشبّهٌ في المعنى لا في اللفظ، فلا يكون ذكره مانعاً من الاستعارة لصدق تعريف الاستعارة، ولفظ شبه معناه بما وضع، وإنَّما ذكر المشبه منافياً للاستعارة أن لو كان المشبه جارياً على المشبه به أو واقعاً بياناً، لأنَّ المراد بذكر المشبه جارياً ذلك إلاَّ أن يكون مذكوراً في علم الله تعالى، وردَّ هذا الدليل أي: القول بأنَّ الاستعارة مجازُهُ مجازٌ عقلي بسبب ادِّعاء دخوله في جنس المشبه به، قوله: (وتحقيق ذلك)؛ أي: الرّد على من قال: إنَّ الاستعارة مجازٌ عقليٌ بسبب ادّعاء دخول المشبه في جنس المشبه به، قوله: (ولفظ الأسد إنَّما هو موضوعٌ للمتعارف أو للمفرد المتعارف دون الفرد الغير المتعارف)، قوله: (فاستعماله في غير المتعارف استعمالٌ في غير ما وُضع له)؛ يعني: فلا يكون مجازاً عقلياً بل هو مجازٌ لغوي.

قوله: (وبهذا اندفع ما يقال إلخ[4])؛ أي: وبهذا التحقيق الذي ذكرناه يندفع ما قال صاحب "المفتاح" من أنَّ الإصرار على دعوى الأسدية إلخ[4])؛ لأنَّ القرينة على هذا التنبيه

---

[1] – في ن(أ) فراغ قدره كلمتين، وبمقارنة النسخ الأخرى تبيَّن سقط جملة: اللاَّزمة لبدنه.

[2] – شطر من بيت ابن طباطبا العلوي، ورد في أسرار البلاغة، ص348؛ وتمامه:

لاَ تَعجَبُوا مِن بِلَى غِلاَلَتِهِ .... إذ زَرَّ كِتَّانُهَا عَلَى القَمَرِ.

وقد رود الشطر الثاني منه أيضا: .... قَد زَرَّ إزرارَهُ عَلَى القَمَرِ.

[3] – في ن(س): سقط من: "قوله: بل كان الأولى... إلى ...بمعنى الثوب".

[4] – في ن(س): إلى آخره.

ليست عائقةً عن إرادة السبع المخصوص من تحصيل المُنافاة المذكورة بل عن إرادة المعنى المُتعارف ليتعيَّن المعنى الغير المتعارف له، والإصرار على دعوى الأسدية للرجل الشجاع لا يُنافي نصب القرينة حينئذٍ، قوله: (كما في البيتين المذكورين)؛ يعني قوله: (قَامَت تُظَلِّلُني)[2]، وقوله: (لاَ تَعجَبُوا مِن بِلاَ غِلاَلَتِهِ)[3] إلى آخرهما[4]، قوله: فللبناء، أي لبناء الاستعارة على تناسي[5] التشبيه في الاستعارة حتى كأنه لا مشابهة هنا قضاءٌ لحقِّ المُبالغة في التشبيه، حتى اعتقد أنه ليس هناك استعارة ولا مجاز لا للإدِّعاء المذكور، وكونها مستعملةً فيما وُضعت له بل للمبالغة في التشبيه.

الاستعارة تفارق الكذب بشيئين[6]

قوله: (والاستعارة تفارق الكذب)؛ يعني: بوجهين اثنين بالبناء إلخ[7]، أي: بسبب بناء الدعوى في الاستعارة على التأويل المذكور، قوله: (ولا تأويل في الكذب)؛ [196ظ] أي: بخلاف الكذب فإنَّ صاحبه يتبرَّأ عن التأويل[8]، قوله: (على إرادة خلاف الظاهر)؛ يعني: من كلامه في الاستعارة، قوله: (لِما عرفتَ أنه لابدَّ للمجاز من قرينةٍ)؛ أي: لِما علمتَ من أنَّ الاستعارة مجازٌ وكلُّ مجازٍ لابدَّ له من قرينةٍ مانعةٍ عن إرادة المعنى الموضوع له، فالاستعارة لابد لها من قرينةٍ مانعةٍ عن إرادة المعنى الموضوع[9] له اللفظ من الضرب الأول في[1] الشَّكل الأول،

---

[1] – في ن(س): إلى آخره.

[2] – الشاهد بيتي ابن العميد السابقين.

[3] – الشاهد بيت ابن طباطبا العلوي السابق.

[4] – في ن(ف) و(ك): أي إلى آخرهما.

[5] – في ن(س): تنافي.

[6] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[7] – في ن(س): إلى آخره.

[8] – في ن(س) ون(ف): سقط للقول كاملا، من "قوله: ولا تأويل ... إلى ... يتبرأ عن التأويل".

[9] – في ن(س): سقط في العبارة من "موضوع" إلى "موضوع" الثانية.

قوله: (ولا يكون الاستعارة عَلماً)؛ يعني: أنَّ الاستعارة لا تدخل العلَمَ سواءً كان عَلَم شخصٍ أم عَلَم جنسٍ، قوله: (لأنه يقتضي التشخّص[2] ومنع الاشتراك)؛ أي: لأنَّ العَلَم يقتضي تشخيص[3] معناه فلا يصدق على فردٍ آخر بوضعٍ واحدٍ، والحد لأنه جزئي حقيقي، ولا يمكن إدخال الشَّيء في جِنسِ العَلَم بأنه فردٌ من أفرادِهِ بخلاف الجنسية فإنَّها تقبل الشركة[4].

قوله: (بواسطة إشهاره[5] بوصفٍ من الأوصاف)؛ أي: بسببٍ خارجٍ عن مفهوم العَلَم كما شخصٍ من الأشخاص بوصفٍ من الأوصاف فيجعل اسم العلم[6] في ذلك الوصف فكأنه تضمَّنَ ذلك الاسم ذلك الوصف، قوله: (كحاتمٍ فإنه متضمِّنٌ لصفة الجُود)؛ فتصبح[7] الاستعارة فيه باعتبار هذا الوصف لأنه بهذا الاعتبار يقبل الشركة فيصحُّ إدخال شيءٍ فيه، فيقال: رأيتُ حاتماً، ويُراد زيدٌ بإدخال زيدٍ تحت حاتمٍ الذي يصير جنساً للجواد، قوله: (فإنَّه[8] موضوعٌ للجواد[9] وهو ما له غاية الجُود في ذلك الشخص أو غيره، وهو ما له غاية الجُود لا في الشخص)، قوله: (كما مرَّ في الأسد)؛ أي: كما جعل أسد كأنه موضوعٌ للشجاع، سواءٌ كان متعارفاً أو غيره، قوله: (وعلى غيره هو من يتَّصف بالجود)، قوله: (لكونها مجازاً)؛ يعني: وكلٌّ مجازٍ لابدّ له من قرينةٍ مانعةٍ عن إرادة المعنى الموضوع له فلابدَّ لها

---

[1] – في ن(ك): من.

[2] – في ن(س) وفي ن(ك): الشخص.

[3] – في ن(س): شخص.

[4] – في ن(ك): التركة.

[5] – في ن(س): اشتهاره.

[6] – في ن(س): سقط في العبارة من "اسم العلم..." إلى هذا الموضع.

[7] – في ن(ك): فتصح.

[8] – في ن(ف): كأنه.

[9] – في ن(أ): الجواد.

من قرينةٍ إلخ[1]، قوله: (كما في قولك: رأيتُ أسداً يرمي)؛ فيرمي به قرينةٌ واحدةٌ؛ على أنَّ المراد مِن الأسدِ الأسدُ غير المُتعارف، قوله: (أو أكثر)؛ أي: من قرينةٍ واحدةٍ. [197و]

قوله: (فتعلَّق) قوله: (تعافوا[2] إلخ[3])؛ يعني: تعلّق تعافوا بكل واحدٍ من العدل والأيمان، والأيمان يقتضي أن يكون جزاء الشرط هو: تُحاربوا وتلجَّؤوا[4] إلى الطاعة بالسيوف، وذا يقضي أن يكون المُراد من النيران هو السيوف، لأنَّ المُحاربة المُلجأَة إلى الطاعة مع ذكر الأيمان والنيران دليلٌ على أنَّ النيران هي: السيوف، ولو جعل تعلُّقَه بـــ"فِي"[5] أيماننا نيراناً أيضاً قرينةٌ على أنَّ المراد بالنيران السيوف فلم يعد[6]، قوله: (وصاعقةٍ[7])؛ روي بالجرِّ على إضمارِ رُبَّ، وبالرَّفع على أنه مبتدأٌ موصوفٌ بقوله: (مِن نصلِهِ)؛ وخبره تنكفئُ[8]، قوله: (فظهر من جميع ذلك أنه أراد بالسحائب الأنامل).

حاصلُهُ: أنَّ الشاعر لَمَّا أراد استعارة السَّحائب لأنامل يد[9] الممدوح لِجري العادة بتشبيه الجواد بالسَّحاب الهاطل[10]، ذكر أنَّ هناك صاعقةً ثم بيَّن أنَّ تلك الصاعقة من نصل

---

[1] – في ن(س): إلى آخره.

[2] – الشاهد بيت بلا نسبة، ورد في معاهد التنصيص، 131/2؛ وتمامه: فَإن تَعَافُوا العَدلَ وَالإيمانَا .... فَإنَّ فِي أيمَانِنَا نِيراناً.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – في ن(ث) أضيف: وتلحوا.

[5] – في ن(س): تعلّقه نفيَ.

[6] – في ن(س): فلم يُعد.

[7] – الشاهد بيت البحتري، وهو في ديوانه، 179/1؛ وتمامه: وَصاعقةٍ مِن نَصلِهِ تَنكَفِئ بِهَا .... عَلَى أرؤُسِ الأقرَانِ خَمسُ سَحَائِبِ.

[8] – في ن(س): تنكيري.

[9] – في ن(أ): الأنامل يد.

[10] – في ن(ك): المهطال.

سيفه، ثم قال: "على أرؤس الأقران"، ثم ذكر العدد الذي هو عدد أنامل اليد فجعل كل هذه المعاني مع ارتباط بعضها ببعضٍ قرينةً لتلك الاستعارة، والضمير فيها راجعٌ إلى الصاعقة.

الاعتبار الأول[1]

قوله: (وهي)؛ أي: الاستعارة باعتبار الطرفين إلخ[2]، الاستعارة تنقسم لقسمان باعتبار الطرفين، باعتبار الجامع وباعتبار الثلاثة، وباعتبار اللفظ، وباعتبارٍ آخَرَ خارجَ ذلك كُلِّهِ، قوله: (أي: اجتماع الطرفين في شيءٍ)؛ أي: في شيءٍ واحدٍ بأن يتَّصف بهما في زمانٍ واحدٍ فيكون ذلك الشَّيء غير وجه الشبه، قوله: (وهذا أولى)؛ أي[3] قولنا: الأحياء خيرٌ من قول المُصـــ[4] يعني: أنَّ الحياة إلخ[5]، لأنَّ المستعار منه هو الإحياء، يعني: أنَّ الاستعارة فيه تبعيةٌ لأنها في الفعل، والواقع في الآية[6] "أحيا"، فيكون مصدره والمشتق منه الإحياء لا الحياة كما ذكره المُصـــ[7] وإن كان يصحُّ بتأويلٍ بأن يجعل الحياة مصدراً محذوف الزوائد، وإنَّما قال: نحو: أحييناه، لأنَّ الطرفين في استعارة البيت إلخ[8].

---

[1] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[2] – في ن(س): إلى آخره.

[3] – في ن(س): أولى من قولنا.

[4] – في ن(س): المُصنِّف.

[5] – في ن(س): إلى آخره.

[6] – الآية: ﴿أَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْكَافِرِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾؛ الأنعام/122؛ ومن المعاني المقصودة هنا: أومن كان ضالاً فهديناه.

[7] – في ن(س): المُصنِّف.

[8] – في ن(س): إلى آخره.

حاصلُهُ: أنَّ الآية فيها استعارتان، [197ظ] إحداهما: وِفاقِيَّة[1]؛ يمكن اجتماع طرفيها في شيءٍ واحدٍ وهي: استعارة الأحياء للهداية، فإنَّ الطرفين وهما: الهداية والإحياء لاشكَّ في جواز اجتماعها في شيءٍ واحدٍ، إذ الشخص يتصف بالحياة والهداية، والأخرى: عِنادِيَّة؛ لا يمكن اجتماع طرفيها في شيءٍ واحدٍ وهي استعارة الميت للضَّال، لأنَّ الشخص الواحد لا يتصف بالموت والضَّلال، إن كان حيًّا فظاهرٌ وإن كان ميّتاً لا يتّصف بالضَّلال، إذ الهداية والضَّلالة من صفات الأحياء لا الأموات إلاَّ مَجازاً باعتبار ما كان عليه.

قوله[2]: (لِما بين الطرفين من الاتفاق)؛ يعني: في جواز الاجتماع لعدم العِناد بينهما، قوله: (وأمَّا المُتنمع)؛ أي: اجتماع الطرفين في شيءٍ واحدٍ، قوله: (لعدم غنائِهِ[3])؛ أي: كفايتِهِ فإنه إذا لم يحصل منه فائدةٌ من الفوائد المطلوبة من مثله يكون لا نسبة[4] مشاركاً للمعدوم في عدم الفائدة، قوله: (إذا استعملت في ضِدِّ معناها الحقيقي)؛ يعني: كالسَّواد إلى البياض[5]، قوله: (ونقيضه)؛ يعني: كالسَّواد بالنسبة إلى الاسوداد، وإنَّما كانت: التَّهكُّميَّة والتَّمليحيَّة من العِنادية، لأنَّ اجتماع الضِّدين أو النقيضين في شيءٍ واحدٍ ممتنعٌ.

قوله: (كما مرَّ)؛ يعني: من التشبيه من تنزيل المُتضاد منزلة التناسب إلخ[6]، قوله: (من جنس البِشارة)؛ يعني: بتأويل جعل البِشارة على قسمين: مُتعارفٍ وغير متعارفٍ، فأطلق لفظ البشارة وأريد به الفرد الغير المتعارف بواسطة قرينةٍ مانعةٍ عن إرادة الفرد المتعارف وهي

---

[1] – في ن(س): وقاية.

[2] – في ن(ك) سقط للكلمة.

[3] – في ن(س): لعدم عناديته.

[4] – في ن(س): لا تشبيه.

[5] – في ن(س): إلى البيان.

[6] – في ن(س): إلى آخره.

قوله: ﴿بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[1]، قوله: (على ما قصد اشتراك الطرفين)؛ وهو: الذي يسمى في التشبيه وجهاً؛ وهاهنا جامعاً.

الاعتبار الثاني[2]

قوله: (إمَّا داخلٌ في مفهوم الطرفين)؛ يعني: كاستعارة الطيران للعَدوِ[3]، قوله: (وهو المسافة بسرعة)؛ لكن الطيران: قطع مسافة للهواء والعدوُ: قطع مسافة للأرض، قوله: (وهو)؛ أي: بقطع المسافة بسرعةٍ داخلٌ فيها أي: مفهوم الطيران والعدو، قوله: (إلاَّ أنه)؛ أي: قطع المسافة بسرعةٍ، قوله: (والأظهر أنَّ الطيران إلخ[4])؛ [198و] يعني: أنَّ في المثال مناقشةٌ لأنَّ الطيران هو قطع المسافة بالجناح وليست السرعة داخلةٌ فيه وإنَّما هي لازمةٌ له في الأكثر، فالتمثيل بقوله: ﴿وَقَطَّعْنَاهُم فِي الأرضِ﴾[5] أولى، فإنَّ فيه استعارة التقطيع الذي وُضع لإزالة الاتصال بين الأجسام بعضها ببعضٍ لتفريق الجماعة، قوله: (والجامع إزالة الاجتماع الداخلة في مفهومها)؛ أي: مفهوم التقطيع ومفهوم تفريق الجماعة، إلاَّ أنَّ إزالة الاجتماع في

---

1 – الآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾، آل عمران/21؛ أي أنذرهم.

2 – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

3 – الشاهد حديث رسول صلى الله عليه وسلم: «حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ رِشْدِينَ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، ثنا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، أَنَّ بُكَيْرًا حَدَّثَهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ النَّاسِ؟ إِنَّ مِنْ خَيْرِ النَّاسِ رَجُلٌ مُمْسِكٌ بِعِنَانِ فَرَسِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أُخْبِرُكُمْ بِالَّذِي يَتْلُوهُ؟ مُعْتَزِلٌ فِي غَنَمِهِ يُؤَدِّي حَقَّ اللَّهِ فِيهَا، وَأُخْبِرُكُمْ بِشَرِّ النَّاسِ؟ رَجُلٌ يُسْأَلُ بِاللَّهِ وَلَا يُعْطِي بِهِ»؛ ينظر: الطبراني، المعجم الكبير، تح: حمدي بن عبد المجيد، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط2، 1994، ج10، ص315، الحديث: 10768.

4 – في ن(س): إلى آخره.

5 – الآية: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَمًا مِنْهُمُ الصَّالِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ وَبَلَوْنَاهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ ؛ الأعراف/168.

التقطيع أشدُّ منها في تفريق الجماعة، قوله: (والفرق بين هذا)؛ أي: استعارة التقطيع لتفريق الجماعة، قوله: (مع أنَّ في كلٍّ من المِرسَن والتقطيع خصوص وجهٍ[1] وهو شدة دخول آلة التقطيع في الجسم الملتصق بعضه ببعضٍ)؛ فكيَّف أحدها استعارة والآخر مَجازاً مرسلاً ولم يكونا معاً مجازاً مرسلاً أو استعارة فما الموجب للتخصيص في التقطيع وموضع المرسن في المرسل[2]، قوله: (ليس في الأنف)؛ يعني: أنف[3] الإنسان، قوله: (هو أنَّ إلخ[4]؛ خبر الكائن)، قوله: (والفرق بين هذا إلخ[5])؛ أي: الفرق بينهما أنَّ خصوصية الوصف الكائن في التقطيع يعني أشدِّية[6] إزالة الاجتماع مرعيٌّ؛ أي: مقصودٌ في تفريق الجماعة[7] الذي هو المستعار له؛ والحاصل: أنَّ التشبيه هاهنا منظورٌ، أي الجامع ووجه الشبه في التقطيع مقصودٌ بخلاف التشبيه في المرسن فإنه غير مقصودٍ، قوله: (في غير هذا الفن)؛ يعني: في علم الحكم[8] وهذا السؤال واردٌ على المُصـــ[9] الجامع إلى داخلٍ وغير داخلٍ، يعني: أنَّ الجامع يجب أن يكون في المستعار منه أقوى وأشدُّ لتكون الاستعارة مقيَّدةً[10]، والحال أنه تقرَّر في غير هذا العلم أنَّ جزء الماهية كالجنس والفصل الذين في الأفراد المُقدرة الوجود أو المُحقَّقة؛ فالحيوانية[11] التي في

---

[1] – في ن(س): وصفٍ، وفي ن(ث): صفة.

[2] – في ن(ك): المرسن في المرسن، وفي ن(س): وموضع المرسل.

[3] – في ن(ف): أنه.

[4] – في ن(س): إلى آخره.

[5] – في ن(س): إلى آخره.

[6] – في ن(ث): أثرية.

[7] – في ن(ف): الجماع.

[8] – في ن(س): الحكماء.

[9] – في ن(س): المُصنِّف.

[10] – في ن(س): مفيدة.

[11] – في ن(س): أو المختلفة كالحيوانية.

هذا الفرد ليست أشدّ من الحيوانية في فردٍ آخر، وكذلك الناطقة[1] فيه إن كان لا مساواة بين الحيوانية والناطقية.

وقوله: (جزء من مفهوم الأسود)؛ الأسود[2] شيءٌ ثبت له السواد، فالسَّواد جزءٌ من مفهوم الأسود وداخلٌ فيه مع أنه يقبل الشِّدَّة والضُّعف [198ظ] فصحَّ كون الجامع إلخ[3]، قوله: (وإمَّا غير داخلٍ)؛ أي: وإمَّا أن يكون الجامعُ غيرَ داخلٍ في مفهوم الطرفين بل خارجٌ عنهما، قوله: (كما مرَّ استعارة الأسد للرجل الشجاع)؛ يعني: في نحو قولك: "رأيتُ أسداً يرمي"، وأنت تريد رجلاً شُجاعاً، فإنَّ الجامع من الأسد والرجل الشجاع هو الشجاعة وهي غيرُ داخلةٍ في مفهومها، قوله: (لظهور الجامع فيها)؛ نحو: "رأيتُ أسداً يرمي"، فإنه يظهر أنَّ الجامع بينهما هو الشجاعة، قوله: (لا يطَّلع عليها)؛ أي: على الجامع فيها إلاَّ من خصَّهُ الله بمزيد ذكاء، قوله: (بأن يكون[4] تشبيهاً فيه نوع غرابةٍ)؛ يعني: يكون الوجه فيه بعيداً عن الأذهان، قوله:

وَسَالَت بِأعنَاقِ المَطِيِّ الأبَاطِحُ[5]

الأصل فيه: سالت المطيُّ في الأباطحِ، وهنا الاستعارة مبتذلة إلاَّ أنها تصرف[6] فيها حيث أسند الفعل إلى الأباطح فأفاد أنَّ الأباطح امتلأت بالمطيِّ كما تقول: اشتعلَ البيتُ ناراً، وهذا الإسناد مجازٌ عقلي وكذا المُسند مجاز، قوله: (وأدخل الأعناق في السير لأنه السرعة

---

[1] – في ن(أ): سقط إلى آخر القول.

[2] – في ن(ك): سود.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – في ن(س): سقطت لفظة يكون.

[5] – شطر من بيت كثير عزّة، وقد ورد في معاهد التنصيص، 134/2؛ وتمامه: أخَذنَا بِأطرَافِ الأحَادِيثِ بَينَنَا .... وَسَالَت بِأعنَاقِ المَطِيِّ الأبَاطِحِ.

[6] – في ن(س): تصدقُ.

البطؤ إلخ[1])؛ فإنه بإدخال الأعناق في السير تزداد القرابة، فبهذين التعريفين ظهرت غرابة في استعارة السيل للسير لأنَّ السَّير للحيوان والسَّيل للماء، والهوادي: جمع هادية، وهي: مقدمة العنق كذا في الصِّحاح[2].

الاعتبار الثالث[3]

قوله: (ستة أقسام)؛ يعني: ثلاثة باعتبار الطرفين، وهو كونهما عقليين أو الأول عقلي دون الثاني أو بالعكس، وثلاثةٌ باعتبار وجه الشبه في القسم الأول، وهو ما كان طرفاه حسِّيَّين فهو إمَّا حسِّي أو عقلي، أو مختلفٌ بعضه حسِّي وبعضه عقلي، قوله: (والجامع في الثلاثة الأخيرة)؛ يعني: فيما كان فيه الطرفان عقليين[4] أو أحدهما، قوله: (لِما سبق في التَّشبيه)؛ أي: لِمَا عرفت هناك من أنه لا يُدرك بالحسِّي إلاَّ ما كان محسوساً، ويمتنع قيام المحسوس بالمعقول، قوله: (لكنه في القسم الأول)؛ أي: لكن الجامع فيما طرفاه حِسِّيان على ثلاثة أقسام: إمَّا حسِّي صِرف، أو عقلي صِرف، أو مركبٌ؛ بعضه عقلي وبعضه حسِّي، قوله: (وإلى هذا أشار)؛ أي: أشار إلى انحصار الأقسام في هذه السِّتة[5] بقوله: (لأنَّ الطَّرفين إلخ[6]).

قوله: (فالمستعار منه وَلَدُ البقرة)؛ يعني: المعبر عنه بالعِجل لأنَّ العِجل موضوعٌ له، [199و] قوله: (الحيوان الذي خلقه الله من حُلِيِّ القِبط)؛ يعني على شكل العجل[7]، قوله:

---

[1] – في ن(س): إلى آخره.

[2] – الجوهري، الصِّحاح، 2534/6.

[3] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[4] – في ن(س): ظرفان عقليان.

[5] – في ن(س): في هذا الشَّبه.

[6] – في ن(س): إلى آخره.

[7] – الشاهد في الآية: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَهُ خُوَارٌ فَقَالُوا هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَى فَنَسِيَ﴾؛ طه/86.

(والجامع)؛ يعني: بين ولد البقرة وبين هذا الحيوان هو الشكل لاتحادها فيه، وهذا كما يقال للفرس المنقوش في الجدار: أنه فرس، بجامع الشكل، قوله: (وإمَّا عقلي)؛ أي: ذلك الجامع مع كون الطرفين حِسِّيين، قوله: (كشطُ الجلد)؛ أي: نزعُه وزَوالُه، قوله: (والمستعار له كشف الضوء)؛ أي: نزع ضوء الشمس، قوله: (وموضع إلقاء ظلِّه[1])؛ يعني: الهواء، وقيل: المراد بمكان الليل زمان كون الليل، أي: عن مقدارٍ من الزمان يكون ليلاً، قوله: (أي حصوله إلخ[2])؛ يعني: حصول أمرٍ عُقيب حصول أمرٍ آخر، قوله: (دائماً)؛ إشارةٌ إلى مذهب الحُكماء؛ لأنَّ حصول النتيجة عندهم بطريق اللزوم فلا يمكن على زعمهم تخلف المُسبَّب عن سببه، قوله: (أو غالباً)؛ إشارة إلى المذهب المختار وهو: أنَّ حصول النتيجة بطريق الفيض من الله تعالى ولا يكون لازماً للمقدمتين لأنه قد يفيض وقد لا يفيض فيكون غالباً بهذا الاعتبار.

قوله: (كترتيب ظهور اللحم إلخ[3])؛ أي: وذلك المفعول من ترتيب أمرٍ على آخر مثل: ترتيب ظهور اللحم على كشط الجلد في الأول، وترتيب ظهور الظُّلمة على إزالة الضوء في الثاني، وهذا أمرٌ عقلي هكذا قال صاحب "الكشَّاف"[4] فيه؛ وظاهره مؤذن بأنَّ النَّهار طارئٌ على اللَّيل، كما أنَّ المسلوخ منه يكون قبل المسلوخ[5]، قال الفرَّاء[6]: «الظُّلمة هي الأصل فإذا غربت الشمس سُلخ النهار من اللَّيل»، وقال عبد القاهر وصاحب "المفتاح": «المستعار منه ظهور المسلوخ من جلدته، والمستعار له ظهور النهار من ظُلمة الليل»، قال المُصـــ[7]: وليس هذا بسديدٍ، لأنه لو كان ذلك لقال: ﴿فَإِذَا هُم مُبصِرُونَ﴾ ونحوه؛ ولم يقل:

---

[1] – في ن(ث): ظلمة.

[2] – في ن(س): إلى آخره.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – الزمخشري، الكشَّاف، 16/4.

[5] – الشاهد قوله تعالى: ﴿وَآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ﴾؛ يس/37.

[6] – الفرَّاء (144 – 207 هـــ/761 – 822 م)؛ من أئمة النحو واللغة؛ وقد سبق التعريف به.

[7] – في ن(س): المُصنِّف.

﴿فَإِذَا هُم مُظلِمُونَ﴾[1] أي داخلون في الظلام، لأنَّ الواقع عقيب ظهور الليل من النهار إنَّما هو الإبصار لا الإظلام، قوله: (إنَّ الظُّلمة هي الأصل)؛ أي: باعتبار أنَّ الله تعالى خلَقَ الخلقَ في الظُّلمة فيكون أصلاً بهذا الاعتبار، قوله: (بعد سلخ إهابه عنه)؛ أي: بعد كشط جلد المسلوخ عنه، أي: عن المسلوخ، قيل: ويمكن أن يقال: النهار اسمٌ لجميع الزمان الذي هو من طلوع الشمس إلى غروبها، وظهوره حقيقة إنَّما يكون بظهور جميع أجزائه، [199ظ] وذلك يستلزم انتهاء النهار ودخول الليل، فحينئذٍ لا يكون منافياً لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُم مُظلِمُونَ﴾.

قوله: (حاول بعضهم التوفيق بين الكلامين كلام السَّكاكي وكلام المُصـــ[2]، وأجاب ذلك البعض عن ظاهر عبارة السَّكاكي بثلاثة أجوبة أشار إليها الشارح)، قوله: (أو المراد من الظهور)؛ يعني: ظهور النَّهار، [قوله: (تلك شكاة ظاهر] يا ابن ريطة زائلٌ[3])؛ قال الإمام المرزوقي[4] في شرح الحاشية عندما تكلم على هذا البيت: (عارٌ ظاهرٌ، أي: زائلٌ)، قوله:

وَتِلكَ شَكَاةٌ ظاهرٌ عَنكِ عَارُهَا؛

أي: صُدُودُهَا، قوله:

وعيَّرني الواشون أنِّي أحبُّها[5]

---

[1] – الآية السابقة: يس/37.

[2] – في ن(س): المُصنِّف.

[3] – بيت سبرة بن عمرو الفقعسي، وقد ورد في "المصباح المنير في غريب الشرح الكبير" لأبي العباس أحمد الحموي، 439/2؛ وتمامه:

أعَيَّرتَنَا أَلبَانَهَا وَلُحُومَهَا .... وَذَلِكَ عَارٌ يَا ابنَ رَيطَةَ ظَاهِرُ.

[4] – المَرْزُوقي (ت: 421 هـــ / 1030 م) أحمد بن محمد بن الحسن، أبو علي المرزوقي: من أعلام الأدب؛ وقد سبق التعريف به.

[5] – في ن(س): إلى آخره، والشاهد بيت أبي ذؤيب الهُذلي، وقد ورد في معجم، "تصحيح التصحيف وتحرير التحرير"، للصَّفدي، ص389؛ وتمامه:

وَعَيَّرَنِي الواشُونَ أَنِّي أُحِبُّهَا .... وَتِلكَ شَكَاةٌ ظَاهِرٌ عَنكَ عَارُهَا.

(وتلك، إلخ)؛ فقوله: (عنكِ) بكسر الكاف خطابٌ لِمحبوبته، والشَّكاة: بالقصر الشِّكاية والشَّكوى والشّكيَّة على وزن الفعلية أن يشكي الإنسان عضواً من أعضائه يوجع به، قوله: (بمعنى النزع)؛ نحو: سلختُ الإهاب عن الشاة أي: كشطتُهُ وأزَلتُهُ[1] قوله: (وقد يكون بمعنى الإخراج)؛ نحو: سلختُ الشاة عن الإهاب، أي: أخرجتُ المسلوخ وفصلته[2] من جلده، قوله[3]: (فذهب صاحب "المفتاح" إلى الثاني)؛ أي: كون السَّلخ بمعنى الإخراج، وذهب غيره إلى الأول وهو: السَّلخ بمعنى النزع.

قوله: (وصحَّ هذا؛ إشارةً إلى بحثٍ آخر)؛ يعني: أنَّ استعمال الفاء في قوله: ﴿فَإِذَا هُم مُظلِمُونَ﴾ ظاهرٌ على قول غير صاحب "المفتاح"، وأمَّا على قوله (فإنَّما يصح من جهة أنَّها موضوعةٌ لِما بعد في العادة مُرتَّباً غير مُتراخٍ لأنَّ التَّراخي وعدمه إلخ[4])، قوله: (وإن توسَّط إلخ[5])؛ لأنَّ النهار من حين طلوع الشمس يأخُذُ في الخروج من الليل ولا يدخل الظلام إلاَّ بعد خروج آخر جزء من النهار، فزمان النهار متوسط بين خروج النهار من الليل ودخول الظلام.

قوله: (في إضعاف ذلك الزمان)؛ أي: الزمان الذي هو زمان المهلة، نظراً إلى بُعد ما بين مطلع الشمس ومغربها، وهذا على تقدير تسليم أنَّ الفاء ليست بزائدةٍ والأخفش[6] جوَّز زيادتها كقوله:

---

[1] – في ن(ث): سقط قدره ورقة كاملة.

[2] – في ن(ك): نصلته.

[3] – في ن(س): سقط للكلمة.

[4] – في ن(س): إلى آخره.

[5] – في ن(س): إلى آخره.

[6] – الأَخْفَش الأَوْسَط (ت:215 هـــ / 830 م) سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط: نحوي، عالم باللغة والأدب، أخذ العربية عن سيبويه. وصنف كتبا، منها (تفسير معاني القرآن/مخ) و(شرح أبيات المعاني/مخ) و(معاني الشعر) و(القوافي/مخ)؛ وهو الذي زاد في العروض بحر (الخبب) وكان الخليل قد جعل البحور خمسة عشر فأصبحت ستة عشر؛ الزركلي، الأعلام، ج3، ص101.

يَمُوتُ أُنَاسٌ أو يَشِيبُ فَتَاهُم .... وَيُحدِثُ نَاسٌ وَالصَّغِيرُ فَيكبُرُ[1].

[200و] (وعلى هذا حسن إلخ[2])؛ أي: إنَّما يصحُّ استعمال إذا المُفاجأة هاهنا إذا جعل السلخ بمعنى الإخراج، قوله: (لم يستقم أو لم يحسن)؛ بمعنى: كما لا يستقيم أن يقال: "كسرت الكوز ففاجأه الانكسار"، لأنَّ دخولهم في الظلام عينُ حصول الظلام، فيكون نسبة دخولهم في الظلام إلى نزع ضوء النهار كنسبة الانكسار إلى الكسر[3] من أنه عينُهُ.

وحاصلُهُ: أنَّ إذا المفاجأة يُشترط فيها أمران: أحدها عدم الشعور بمدخولها، والآخر أن يكون مما يُستعبد في ذلك المحل فيكون له خطر، قوله: وإمَّا مُختلفٌ، أي ذلك الجامع بأن يكون مركَّباً بعضه حِسِّي وبعضه عقلي، قوله: (﴿مِن مَرقَدِنَا﴾[4])؛ المرقد: اسمٌ مشتركٌ يصلح أن يكون اسم مكان وأن يكون مصدراً اسمياً:

– فإن جُعل مصدراً ميمياً: تكون الاستعارة فيه أصليَّة وبيانها أنَّه شبَّه الموت بالرّقاد في عدم ترتيب الأثر على كلٍّ منهما ثم استعير للموت لفظ الرُّقاد وأُطلق عليه مجازاً بقرينة قوله: ﴿هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرسَلُونَ﴾[5].

– وإن جعل اسم مكان: تكون الاستعارة تبعيةً وبيانيةً، إنه لَمَّا شبه الموت بالرُّقاد[6] واستعير له لفظ الرُّقاد اشتق منه أعني من لفظ الرُّقاد المُستعير للموت اسم مكان وأطلق عليه فتكون الاستعارة بطريق التبعية للمصدر.

قوله: (إنَّما هو المعنى القائم بالذَّات لا نفس[7] الذَّات)؛ ولذلك يقال في تفسير نحو: ضاربٌ؛ ذاتٌ متصفةٌ بالضَّرب؛ حيث جعلت الذَّات شائعةً مبهمة، لأنَّ المقصود المعنى القائم

---

[1] – البيت بلا نسبة، وقد ورد في خزانة الأدب للبغدادي، 491/8.

[2] – في ن(س): إلى آخره.

[3] – في ن(س): سقط للكلمة.

[4] – الآية: ﴿قَالُوا يَا وَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾؛ يس/52.

[5] – الآية نفسها: يس/52.

[6] – في ن(س): سقط للعبارة من "المرسلين" إلى "بالرقاد".

[7] – في ن(ك): لنفس.

بها لا نفسها وذلك المعنى هو المصدر، قوله: (ويُسمع[1] لهذا زيادة تحقيق في الاستعارة التَّبعية)؛ يعني: من أنَّ اللَّفظ المُستعار إن كان اسم جنسٍ حقيقةً أو تأويلاً عيناً كان أو معنىً كانت الاستعارة أصليةً، وإن كان فعلاً أو مشتقاً أو حرفاً فالاستعارة تبعيّة.

قوله: (والجامع عدم ظهور الفعل)؛ يعني: من الميّت والراقد، قوله: (وقيل عدم ظهور الأفعال إلخ[2])؛ يعني: في المثال مناقشةً؛ [200ظ] لأنَّ الجامع يجب أن يكون في المستعار منه أقوى وأشهر، وعدم ظهور الفعل في الموت الذي هو المستعار له أقوى ومن جعل الجامع عدم ظهور الفعل رغم أنَّ القرينة هي ذكر البعث وفيه نظر، لأنَّ البعث لا اختصاص له بالموت لأنه يقال: بعثه من نومه إذا أيقظه، وبَعثُ الموتى نشرُهُم، والقرينة يجب أن يكون لها اختصاص المستعار له، قوله: (والجميع عقلي)؛ أي: الطَّرفان والجامع، قوله: (لكنه مما لا شُبهَةَ فيه)؛ أي: لكون البعث في النوم مما لا شُبهة فيه لأحدٍ بخلاف البعث في الموتى فإنَّ بعضهم يُنكرونه بقرينة الاستعارة أي: في قوله تعالى: ﴿مِن مَرقَدِنَا﴾، قوله: (هي قوله: ﴿هَذَا﴾)؛ أي: البعث بعد الموت، قوله: (أي: أحد الطرفين والآخر عقلي)؛ وهذا يشمل صورتين:

– إحداهما: أن يكون المستعار منه حِسِّياً والمستعار له علقياً.

– والآخر: أن يكون المستعار منه عقلياً والمستعار له حسِّياً[3].

قوله: (كسر الزجاج)؛ يعني: ببذل القوة والطاقة[4] والجامع بينهما التأثير، أي: تأثير الكسر وتأثير البدائع ببذل المجهود في تحصيل المقصود، قوله: (وهما عقليان)؛ أي: المستعار له والجامع، قوله: (وأمَّا عكس ذلك)؛ يعني: بأن يكون المستعار له حسِّياً ويكون كلٌّ من المستعار منه والجامع عقلياً، قوله: (﴿إِنَّا لَمَّا طَغَى المَاءُ حَمَلنَاكُم فِي الجَارِيَة﴾[5])؛ أي: لَمَّا

---

[1] – في ن(س): وستسمع.

[2] – في ن(س): إلى آخره.

[3] – في ن(س): سقط من "له عقلياً" إلى "له حسّياً".

[4] – في ن(ك): لنفس.

[5] – الحاقة/11.

جاوز الماءُ حَدَّه [المُعتاد][1] حملنا آباءكم وأنتم في أصلابهم في سفينة نوح الجارية على وجه الماء، قوله: (والمستعار منه التكبر)؛ وقد عبّر عنه بلازمه وهو: "الطغيان" وهو مجاوزة الحد[2] لذوي العقول، قوله: (والجامع)؛ أي: الجامع بين كثرة الماءِ والتّكبرِ الاستعلاءُ المُفرط، وهما أي: المستعار منه والجامع عقليان؛ فالجامع لهذه الأقسام الثلاثة عقليٌّ لِما عرفت.

قوله: (وباعتبار اللّفظ قسمان)؛ يعني: أصليّة وتبعيّة، قوله: (إن كان اسم جنسٍ)؛ اسم الجنس هو: ما وُضع لِمعنىً في نفسه من حيث هو، لا باعتبار تعلّق صفةٍ به، سواء كان جوهراً: كالجسم، أو عرضاً : كالحركة، أو بسيطاً: كالنّقطة، أو مركّبا: كالبيت، فقولنا: (في نفسه)، يُخرج الحروف، وقولنا: (من حيث هو لا باعتبار تعلق صفة به) يُخرج الأفعال والمشتقات، كذا في "شرح المفتاح"، قوله: (أي فالاستعارة أصلية)؛ [201و] الاستعارة الأصلية هي: التي تكون في المصدر والجوامد لعدم الانتقال فيها من المصدر إلى المشتقات، والتّبعية هي: التي تكون في الفعل والمشتقات والحروف، قوله: (الأوّل اسم عينٍ والثاني اسم معنى[3])؛ يعني[4]: وكلاهما اسمُ جنسٍ، وكذا ما يكون متأوّلاً باسم جنس كالعَلَم في: رأيتُ اليوم حاتماً، عند قصدِ شخصٍ بعينِهِ.

الاستعارة التَّبعيَّة[5]

قوله: (فالاستعارة تبعيَّة)؛ لأنَّ كونه استعارة تبعية الغير[6]، قوله: (والصفة المشبهة وغير ذلك)؛ أي: كأفعال التفضيل، واسم الزمان، والمكان، والآلة، قوله: (أي الأمور

---

[1] – في ن(أ) فراغ بقدر كلمة، بينما في النسخ الأخرى ورد: المعتاد.

[2] – في ن(س) سقط للكلمة.

[3] – في ن(س): تعيين.

[4] – في ن(س): سقط للكلمة.

[5] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[6] – في ن(ك): أضيف "لكونه تبعية الغير"، وفي ن(ث): ينتهى هنا السقط المشار إليه سابقا

المتعددة[1])؛ يعني: الذوات الثابتة؛ سواءً كانت جوهراً أو أعراضاً من حيث هي أعراض، كقولك في الجوهر: جسمٌ أبيض، وفي العرضِ: بياضٌ صافٍ، وأمَّا قولهم: "شجاعٌ باسلٌ" و"جوادٌ قيّاضٌ" و"عالمٌ نحريرٌ"؛ فليس الثاني منها صفة للأول بل كلٌّ منها صفةٌ لموصوفٍ مقدَّرٍ، أي: "رجلٌ شجاعٌ باسلٌ" و"رجلٌ كريمٌ قيّاضٌ"، قوله: (الحرف[2] وهو ظاهرٌ)؛ أي: امتناع الموصوفية في الحرف لعدم استقلاله[3]، لأنَّ ثبوت الشيء للشيءِ فرعُ ثبوت ذلك الشيء في نفسه، قوله: (لأنَّ هذا الدليل بعد استقامته إلخ[4])؛ أي: الدّليل على أنَّ الاستعارة في الفعل وما يُشتق منه والحروف تبعيّة ومن جُملتها أسماء الزمان والمكان والآلة وهذا الدليل بعد تسليمه لا يتناولها لأنه تصلح للموصوفية، نحو: "مقامٌ واسعٌ"، و"مجلسٌ فسيحٌ"، و"مفتاحٌ حسنٌ"، ولا تقع أوصافاً البتّة بل تقع موصوفاتٍ دائماً.

قوله: (وهم أيضاً صرّحوا بأنَّ المُراد إلخ[5])؛ يعني: أنَّ الدليل على أنَّ الاستعارة وما يُشتقّ من الفعل بالصفات المشتقة، وهذه ليست بصفاتٍ فلا يكون الدليل المذكور متناولاً لَها أي: لا يكون دليلاً على أنَّ الاستعارة فيها تبعيّة، قوله: (فيجب أن تكون الاستعارة في اسم الزمان ونحوِهِ أصليّة)؛ أي[6]: باعتبار أنَّها يصدق عليها التعريف وليست بصفاتٍ، فيكون تعريف الصفة غير مطّردٍ لأنه ليس بِمانعٍ من تصور غيره فيه، قوله: (للقطع بأنَّ إذا قلنا: إلخ[7])؛ بيانٌ لوجه مُغايرَةِ هذه الأسماء للصفة بعد دخولها في تعريف الصفة وصدقه عليها،

---

[1] – في ن(ف): المتقدة، وفي ن(ك): المتقررة.

[2] – في ن(ف)، وفي(ث): دون الحرف.

[3] – في ن(س): في الحرفية لعدم استغلاله.

[4] – في ن(س): إلى آخره.

[5] – في ن(س): إلى آخره.

[6] – في ن(س): يعني.

[7] – في ن(س): إلى آخره.

[201ظ] قوله: (كان المعنى على تشبيهه[1] الضرب بالفعل)؛ أي: بتشبيهه المصدر بالمصدر ثم انتقل منه إلى مكان القتل بأن استعير لمكان الضرب وأطلق عليه؛ وهذه بعينها هي التَّبعية، قوله: (وإذا كان الكلام)؛ أعني قوله: (كالفعل إلخ[2])؛ غيرُ[3] شاملٍ بهذه الصورة الأولى أن يقول: (وإلاَّ فتبعية؛ لأنَّ المصدر الدَّال على المعنى إلخ[4]).

قوله: (وإلاَّ لذكرت الألفاظ إلخ[5])؛ أي: ولو لم يقصد المعنى القائم بالذات لوجب أن يذكر اللَّفظ الدَّال على نفس الذات كزيدٍ وعمروٍ ونحوهما دون أن يذكر اللَّفظ الدّال على ما يقوم بها من الصفات[6].

الكلام على معاني الحروف[7]

قوله: (وفي الثالث)؛ أي: الحرف المتعلق بمعناه، يعني: يعتبر التشبيه في متعلق معنى الحرف ويُجري فيه الاستعارة ثم يتبعه ذلك في الحرف نفسه لأنه لَمَّا كان معناه متعلقاً بغيره فإن كان صالحاً لأن يكون متعلقاً بمعنى الحرف لم يكن فيه تشبيهٌ وإلاَّ كان فيه تشبيه، قوله: (وهذه ليست معاني الحروف للإشارة إلى مطلق ابتداء الغاية والظرفية والغرض، وهي: ليست معاني الحروف لكونها معاني مستعملة[8])، قوله: (وإلاَّ لَمَا كانت حروفاً)؛ أي: لو كانت هذه المعاني تلك الكلمات، أعني "من" و"في" و"اللاَّم" لم تكن حروفاً بل أسماءً لأنَّ هذه الأشياء معانٍ للأسماء لا لغيرها، وأمَّا معنى: "من" فهو ابتداءٌ خاصٌ غير مستقلّ لأنه لا يعقل إلاَّ

---

[1] – في ن(ف)، وفي(ث): دون الحرف.

[2] – في ن(س): إلى آخره.

[3] – في ن(س): سقط لكلمة "غير".

[4] – في ن(س): إلى آخره.

[5] – في ن(س): إلى آخره.

[6] – لفظة: بها؛ سقطت من ن(س).

[7] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[8] – في ن(س): مستقلة.

بملاحظة سببين كالسير والبصر[1] مثلاً، وكذا في هاهنا مظروفٌ خاصٌ في ظرفٍ خاصٍ؛ والحاصل: أنَّ معنى "من" مبتدأ[2] مخصوص أي بكونه من كذا مثلاً مفسَّرٌ بمتعلقه، أعني: مُطلق ابتداء الغاية وهكذا قياس البواقي، قوله: (أي: إذا أفادت هذه الحروف معانيَ)؛ أي: ابتداءَ خاصٍ، وظرفيه خاصة وغرض خاص.

قوله: (ترجع إلى تلك المعاني)؛ يعني: مطلق ابتداء الغائية والظرفية والغرض، قوله: (بنوع استلزام)؛ وهو الاستلزام الذي مبناه على العُرف[3]، فإذا قلت: "سرتُ مِنَ البصرةِ"[4]، استفيد منه أنَّ مبدأ السّير هو: البصرة بناءً على العُرف والابتداء، وكذا الظرفية، والغرض الحاصلين يستلزمان [202و] مطلق الظرفية لأنَّ المقيد[5] هو المطلق مع شيءٍ آخر وهذا معنى قولهم: (الخاص فيه ما في المقام[6] وزيادة)، قوله: (ليس بصحيحٍ)؛ إذ المجرور[7] فيه أعني: "نعمة" متعلقٌ معنى فيه[8] على الوجه المذكور ولا معناه بل متعلق معناه هو الظرفية المُطلقة ومعناه فيه هو ظرفية النعمة لا نفس النعمة، لكن لَمَّا كان للنعمة هاهنا تعلق بمعنى في جعلها المؤلف متعلق معناها على سبيل التسامح والمجاز.

وحاصلُهُ: أنَّ المشبه في قوله: (كالمجرور في: زيدٌ في نعمةٍ)؛ هو: النعمة، والمشبه به متعلق بمعنى "في" وهو: الظرفية الحقيقية، وأمَّا "النعمة" فظرفٌ مُجاز لكن استعملت هنا كلمة في النعمة المشتملة على زيدٍ كاشتمال الظرف الحقيقي على المظروف، قوله: (نطقت الحال

---

[1] – في ن(س): والنصر.

[2] – في ن(س): من ابتداء خاص بل مخصوص..

[3] – في ن(س): على الغرض.

[4] – يريد البصرة إحدى أشهر حواضر العراق وأبرزها في تاريخ الإسلام واللغة والأدب.

[5] – في ن(س): المفيد.

[6] – في ن(س): في الخاص ما في العام.

[7] – في ن(ف)، وفي(ث): دون الحرف.

[8] – في ن(س): سقط للكلمة.

بكذا)؛ أي: دلَّت عليه واستقرت به[1]، قوله: (أي يجعل دلالة الحال مشبهاً ونطق الحال مشبهاً به)، إلى قوله: (وإن أطلق النطق إلخ[2])؛ ملخَّصُه: أنه لا يُستعار الفعل واسم الفاعل إلاَّ بعد استعارة المصدر، فلا يُقال: "نطقَتِ الحالُ" أو "الحال ناطقةٌ بكذا"، إلاَّ بعد تقدير استعارة نطق الناطق لدلالة الحال على الوجه الذي عرفت في تأويل الاستعارة من إدخال دلالة الحال في جنس نطق الناطق لقصد المبالغة في التشبيه وإلحاق إيضاح دلالة الحال للمعنى بإيضاح نطق الناطق[3] له، فيقالُ: "نَطَقَ الحال" بَدَلَ دلالة الحال، ثم يشتق منه الفعل واسم الفاعل فتكون الاستعارة في المصدر أصلية وفي الفعل والمشتق تبعية، قوله: (وإن أطلق النطق على الدلالة إلخ[4])؛ يعني: يجوز أن يكون إطلاقُ النطقِ على الدلالة مجازاً مرسلاً، لأنَّ الدلالة لازمة للنطق.

قوله: (وقد عرفت أنه لا امتناع في أن يكون اللفظ الواحد إلخ[5])؛ يعني: إذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة، أحدهما: المشابهة، والآخر: خُلوُّها[6]؛ كما ذكر في استعمال "المِشفَر" في شَفَةِ الإنسان[7]، فإنه استعارة باعتبار قصد [202ظ] المشابهة في اللفظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيّد[8] أعني "مِشفَرَ البَعِير" في مُطلق الشَّفة، قوله: (ويقدّر التشبيه في لام التعليل)؛ يعني: الذي هو[9] لإفادة الغرض حقيقةً[10]؛ فتكون الاستعارة

---

[1] – في ن(س): واستوت به.

[2] – في ن(س): إلى آخره.

[3] – في ن(س): سقط للفظة الناطق.

[4] – في ن(س): إلى آخره.

[5] – في ن(س): إلى آخره.

[6] – في ن(س): والأخرى غيرها.

[7] – الشاهد بيت الفرزدق، وقد في "بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح"، 473/3، وتمامه:

فَلَو كنت ضبياً عرفت قرابتي .... ولكن زنجي غليظ المشافر

[8] – في ن(س): القيد.

[9] – في ن(س): سقطت اللفظة.

[10] – في ن(ث): حقيقة، قوله:.

[فيه تبعاً][1] للاستعارة في المجرور، يعني: لِما ترتب العداوة والحزن على التقاط ترتّب العلّة الغائية على ما هي غاية له استعير هذا الترتيب لامُ الغاية لقرينةٍ مانعةٍ من حملها على ما هي موضوعة له إفادة الغرض حقيقية وهي: الالتقاط، لأنه معلوم أنَّ التقاط الولد لا يكون لأجل كون الولد للمتلقط عدواً وحزناً[2]، وهذا كما تقول إذا رأيت عاقلاً قد أحسن إلى زيدٍ ثم آذاه زيد، أنه قد أحسن إليه ليؤذيه، فإنَّ الدّاعي لكلّ عاقلٍ إلى إحسانٍ لا يكون هو الإيذاء البتَّة إلاَّ أنَّ الإيذاء لَمَّا كان مترتباً على الإحسان اُستُعير لِمُجرّد الترتيب كلمةً لترتيب الغرض اعتماداً على القرينة وهي قولك: قد أحسن، واعلم أنه إن قدّر التشبيه في أمثال ذلك فيما دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنيّة والحروف قرينة وهو اختيار السَّكاكي، وإن قدّر التشبيه في معنى متعلق الحرف كالعلّية والظّرفية فالاستعارة تبعية، قوله: (وهذا[3] طريقٌ مأخوذٌ من كلام صاحب "الكشَّاف"؛ يعني: حيث قال في "الكشَّاف": «معنى التعليل في اللاّم واردٌ على طريق المجاز لأنه لم يكن داعيتهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدواً ولا حزناً ولكن المحبة والتبنِّي، غير أنَّ ذلك لَمَّا كانت نتيجة التقاطهم وثمرته، شُبّه بالداعي الذي يفعل العاقل لأجله»[4]، قوله: (لكنه غير مستقيمٍ)؛ أي: ما ذكره صاحب "الكشّاف" غير مستقيمٍ على مذهب المُصـــ[5] في الاستعارة المُصرّحة، قوله: (لأنَّ المتروك يجب أن يكون هو المشبه)؛ يعني: لأنَّ المشبه بحيث[6] أن يكون محذوفاً وهاهنا مذكور وهو العداوة والحزن، قوله: (ثم استعمل

---

[1] – في ن(أ) بياض قدره كلمتين، وفي النسخ الأخرى "فيه تبعاً".

[2] – الشاهد قوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ﴾؛ القصص/8.

[3] – في ن(ث): ومقدرا.

[4] – الزمخشري، الكشَّاف، 398/3.

[5] – في ن(س): المصنِّف.

[6] – في ن(س): يجب.

في المشبه)؛ أعني: ترتّب العداوة والحزن على الالتقاط[1]، قوله: (فجرت الاستعارة أولاً في الغلبة[2] والغرضية[3])؛ [203و] أي: التي هي متعلق[4] معنى الحرف، فصار حكم اللاّم أي: لواسطة استعارتها لِمَا يشبه الغلبة فتكون الاستعارة فيها تبعيّة مصرّحة، لأنّ المذكور لفظ الاستعارة منه كاستعارة لفظ الأسد للمقدام، وتهكميّة لأنّ العاقل يفعل هذا العمل[5]، قوله: (سهواً)؛ يحتمل نصبه ثلاثة أوجه:

– أن يكون حالاً من فاعل ذكر وهو باسم الفاعل، أي: ذكر حال كونه ساهياً، أو باسم المفعول على تقدير جعل الحال من المفعول به وهو: الضمير المتصل في ذكره، أي: حال كون المذكور سهواً عنه.

– وأن يكون تمييزاً، أي: ذكره من جهة السهو.

– وأن يكون نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ، أي: ذكره سهواً.

قوله: (وفي هذا المقام زيادة تحقيقٍ أوردناها في الشرح)؛ يعني: حيث قال هناك: والحاصل أنه إن قدر التشبيه أمثال ذلك فيما دخل عليه الحرف فالاستعارة، قوله: (مكنيَّة والحرف قرينة[6])؛ وهو اختيار السَّكاكي، كما إذا قدّر في نطقت الحال تشبيه الحال بالإنسان المتكلم، ويكون نطقت قريبة، وإن قدّر التشبيه في متعلق معنى الحرف كالعلّية والظّرفية وما أشبه ذلك فالاستعارة تبعية، انتهى.

---

[1] – في ن(س): أعني ترتيب العداوة والحزن والالتقاط.

[2] – في ن(ف): العلية.

[3] – في ن(س): العلية والفرضية.

[4] – في ن(ف): سقط للكلمة.

[5] – في ن(ث): الفعل.

[6] – في ن(س): سقط للكلمة.

مدار قرينة الاستعارة التبعيَّة[1]

قوله: (ومدار قرينتها[2])؛ أي: علامتها ودليلها، ومدار الشيء ما يوجد الشيء لوجوده ويعدم عند فقدِه، قوله: (أي: في الفعل وما اشتق[3] منه على الفاعل غير ملائمة)؛ فيستدل بالفعل إلى الفعل أو المشتق منه مستعار، قوله: (فإنَّ النُّطق الحقيقي لا يستند إلى الحال)؛ أي: وأنَّ نسبة النطق حقيقة إلى الحال غير ملائمة، ولولا ذكر الحال لم يعرف إن نطقت مستعارةً أو [حقيقةً][4] قوله: (أي: استدار قرينتهما على المفعول بأن يكون نسبتهما غير ملائمةٍ)، قوله:

(قَتَلَ البُخلَ وأحيَا السَّمَاحَا[5])

لَمَّا كان إزالة البخل مشبهة بالقتل في الإعدام، وكثرة السّماح مشبّهة بالإحياء في الإظهار، استعار القتل للإزالةِ والإحياءَ للإظهارِ فقال: (قتلَ البُخلَ)؛ مكان إزالة البخل، و(أحيَا السَّماحَ) مكان إظهار السّماحِ بقرينة الاستعارة، [203ظ] هنا نسبة القتل إلى البخل والإحياء إلى السّماح ولولا نسبتهما إليهما لم تعرف الاستعارة [بقربهم][6].

قوله: (لَهذَمِيَّات)[7]؛ أي: تصيبهم أسِنّةٌ قاطعةٌ، قوله: (والنسبة للمبالغة)؛ إذا جعل المراد بـــ"اللَّهذميَّات" الطّعنات المنسوبة إلى الأسِنَّة القاطعة، فالياء للنسبة على بابها ولا كلام

---

[1] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[2] – في ن(س): ومقدار قرينها.

[3] – في ن(ك): يستحق.

[4] – في ن(أ): بياض، وفي النسخ الأخرى "حقيقة".

[5] – الشاهد بيت ابن المعتز، وقد ورد في معاهد التنصيص، 147/2؛ وتمامه: جُمِعَ لَنَا الحَقُّ فِي إمَامٍ .... قَتَلَ البُخلَ وَأحيَا السَّمَاحَا.

[6] – في ن(أ): بياض، وفي النسخ الأخرى "بقربهم".

[7] – الشاهد بيت القطامي، ورد في معاهد التنصيص، 148/2؛ وتمامه: نُقرِيهِمُ لَهذَمِيَّاتٍ نَقَدُّ بِهَا .... مَا كَانَ خَاطَ عَلَيهِم كلَّ زَرَّادِ.

فيه، وإن جعل المراد الأسِنَّة نفسها ففيه السؤال وهو أنه يلزم نسبة الشيء إلى نفسه، والى جواب هذا السؤال أشار بقوله: (والنسبة للمبالغة كأحمري)، قوله: (والمفعول الثاني إلخ[1])؛ يعني: أن نسبة "نُقريهم" إلى "لهذميات" غير ملائمةٍ لأنَّ العُريَ إنَّما يكون بالنسبة إلى الطّعون[2] فشبّه الطَّعن بالقِرَى، والجامع أيضاً لشيء إلى الجوف وجعل الطعن فرداً من أفراد جنس القِرى لفقد[3] المبالغة في التشبيه فأطلق القِرى على الطعن نسبةً إلى اللهذميات قرينة الاستعارة.

قوله: (﴿فَبَشِّرهُم بِعَذَابٍ أَلِيم﴾[4])؛ شبَّه الإنذار بالتَّبشير، والجامع التأثير في السَّامع وكون كلٍّ متصفاً بأنه ضدّ للآخر[5] ثم جعل فرداً من أفراد جنس التبشير لقصد[6] المبالغة في التشبيه فأطلق اسم التبشير على الإنذار ونسبه إلى المجرور، وقوله: ﴿بِعَذَابٍ أَلِيم﴾ قرينة الاستعارة، قوله: (قتلت زيداً، إذا ضربته ضرباً شديداً)؛ فإن علم المخاطب بأنَّك ضربته قرينة إليه على أنَّ القتل مستعارٌ للضَّرب الشديد، قوله[7]: (غير الطرفين)؛ أي: خارجٌ عن الطرفين، والجامع واللفظ.

قوله: (ثلاثة أقسام)؛ يعني: مُطلقة، ومُجرّدة، ومرشَّحة، لأنها إن لم تقترن إلخ[8]، قوله: (ولا تفريعَ)؛ أي: ولم يُقرن[9] بتفريعٍ للكلامِ مراعى في ذلك جانب المستعار له والمستعار منه،

---

[1] – في ن(س): إلى آخره.

[2] – في ن(ك): الطعن.

[3] – في ن(س): لقصد.

[4] – الآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾؛ آل عمران/21.

[5] – في ن(س): عند الآخر.

[6] – في ن(ك=: الطعن.

[7] – في ن(س) ون(ك): سقط للكلمة.

[8] – في ن(س): إلى آخره.

[9] – في ن(س): يقترن.

قوله: (والمراد بالصفة المعنوية)؛ أي: المراد بالصفة هاهنا الصفة المعنوية كيف كانت لا النعت[1] النحوي الذي هو أحد أقسام التوابع الخمس، قوله: (وهي ما قُرن بها ملائمٌ[2] المستعار له)؛ يعني: من صفةٍ أو تفريع كلام عليه، سواء كان ذلك المقرون وهو: أمرٌ زائدٌ على معنى الاستعارة [204و] بعد الاستعارة أو قبلها، أو بعضه قبلها وبعضه بعدها، وإنَّما سميت مجرّدة لتجريدها عمّا يلائم المستعار منه مع أنَّ الأصل أن يكون ذلك المقرون يلائمها بناءً على دعوى الاستعارة.

قوله: (ثم وصفه بالغَمر[3] الذي يُناسب العطاء)؛ يعني الذي هو المستعار له دون "الرِّداء" الذي هو المستعار منه، قوله: (أي: هو كثير المعروف)؛ وفي "الأساس" يقال: ثوبٌ غَمرٌ، أي: واسعٌ[4]، وعلى هذا يجوز أن يكون الغِمرُ وصفاً للرِّداء كما يجوز أن يكون وصفاً للمعروف والعطاء، قوله: (والقرينة سياق الكلام)؛ يعني أنَّ قوله: (إذا تبسَّم ضاحكاً، إلخ[5])؛ يدلّ على أنَّ (الغَمرَ) للمعروف، و(ضاحكاً) حالٌ عن فاعل (تبسّم)، أي: تبسم حال كونه شارعاً في الضحك، قوله: (يقال: غَلِقَ الرَّهن)؛ هو بفتح الغين المعجمة وكسرِ اللاّم فعلٌ ماضٍ مصدره غَلقاً، إذا استحقَّه للمرتهن وذلك إذا لم يفكّه[6] الرَّاهن في الوقت المشروط مَلَكَ المُرتَهِن الرَّهن، والمقرون في البيت قيل الاستعارة وهو قوله: (غَمرُ)؛ وأمَّا ما يكون بعدها فكقولك: "جاورتُ بحراً ما أكثر علومه"، فإنَّ قولك: "ما أكثر علومه"، تفريعٌ للمستعار له

---

[1] – في ن(س): لا البُعد..

[2] – في ن(س): بما يلائم.

[3] – الشاهد بيت كثيِّر؛ وقد ورد في الكشَّاف، تفسير سورة النحل، 597/2؛ وتمامه: غَمرُ الرِّداءِ إذَا تَبَسَّمَ ضَاحِكاً .... غَلِقَت لِضِحكَتِهِ رِقَابُ المَالِ.

[4] – الزمخشري، أساس البلاغة، مادة: (غ م س)، 711/1.

[5] – في ن(س): إلى آخره.

[6] – في ن(س): لم يكفّه.

بعد الاستعارة، وأمَّا قولك: "جاورت بحراً[1] ما أكثر علومه"، فبعضه وهو: المجاورة _بالحاء المهلة_، وهي: المراجعة في الكلام قبل الاستعارة، وبعضه هو: ما أكثر علومه، بعد الاستعارة.

قوله: (ومرشحة[2])؛ وهي: ما قرن بما يلائم المستعار منه، يعني: من صفة أو تفريع كلام عليه، وإنَّما سمّيت مرشّحة لأنه روعي فيها جانب المستعار منه فزادت فائدة الاستعارة، والمُرشّح المربي مِن رشَّحه أي: ربَّاه، يقال: فلان يَرشَحُ الوزارة أي: يولّي[3]، والمرأة ترشِّح ولدها، إذا جعلت اللبن في فِيهِ قليلاً قليلاً حتّى يقوى على المَصِّ، قوله: (ثم فرع عليه ما يلائم الاشتراء)؛ يعني: بعد أن استعار الاشتراء للاختيار ذكر وصف المستعار منه والوصف فيه بعد الاستعارة وهو الربح والتجارة وهذا الترشيح ترشيح التفريع، [204ظ] ونحو: ساورت أسداً، الوصف فيه قبل الاستعارة، ونحو: ساورتُ أسداً عظيم اللِّبدَين[4]، الوصف فيه شامل للطرفين.

قوله: (أي: التجريد والترشيح)؛ يعني: يجوز اجتماع الاستعارة المجردة والاستعارة المرشحة في كلامٍ واحدٍ لأنَّ هذا الوصف، يعني: (المُقذَّف)، و(اللِّبَد)، و(الأظفار)، و(القَلم) ، وقيل: (شاكي السِّلاح)[5] تجريدٌ لأنه يلائم المستعار له[6]، وكذا قوله: (أظفارُهُ لَم تُقلَّم)، لأنَّ الظُّفر والقَلم إنَّما يستعملان في المستعار له[7]، وقوله: (لهُ لِبَدٌ)؛ ترشيح لأنه يلائم المستعار منه، وقوله: (مُقَذَّف؛ يحتمل الترشيح والتجريد)؛ لأنَّ المقذَّف هو: كثير اللَّحم، كأنه قذف

---

[1] – أصل الشاهد المثل العربي القائل: جاور بحراً أو ملكاً.

[2] – في ن(ف): موشحة.

[3] – في ن(س): أي يُربِّي.

[4] – في ن(ث): اليدين.

[5] – الشاهد بيت زهير بن أبي سلمى، وهو في ديوانه، ص24؛ وتمامه: لَدَى أسَدٍ شَاكِي السِّلاَحِ مُقَذَّفٍ .... لَهُ لِبَدٌ أظفَـــارُهُ لَم تُقَلَّمِ.

[6] – في ن(س): منه.

[7] – في ن(س): في المستعملات له.

باللحم وهو لا يختص بواحد منهما، قوله: (والترشيح أبلغ[1])؛ أي: أكثر مطابقةً لِمُقتضى الحال من الإطلاق إلخ[2]، قوله: (ومن جمع التجريد والترشيح)؛ لأنَّ في ذكر صفات المستعار له ما يفوّت[3] المبالغة في تشبيهه بالمستعار منه، قوله: (تحقيقٌ لذلك)؛ أي: للمبالغة في التشبيه، في أنَّ المشبه فردٌ من أفراد جنس المشبه به، بسبب ذكر ما يلائم المستعار منه فيه، قوله: (على تناسي التشبيه وادِّعاء أنَّ المستعار له نفس المستعار منه)؛ يعني: من أنَّ المتكلم يظهر من نفسه بعد أن أثبت للشبه بعض ما اختص بالمشبه به أن نسِيَ أن شبه شيئاً بشيء وجعل المشبه فرداً من أفراد المشبه به.

قوله: (حتى أنه يُبنى على عُلوِّ القدر إلخ[4])؛ يعني: أنهم يستعيرون الوصف المحسوس للشيء المعقول ويعتقدون كأن ذلك الوصف ثابت لذلك الشيء المعقول في الحقيقة، وكأنَّ التشبيه لم يوجد أصلاً باستعارتهم العلو المكاني لزيادة الرجل على غيره في الفضل ثم وصفهم الكلام وضع من يذكر عُلوّاً مكانياً، قوله: (استعار الصعود لعلو القدر والارتفاع في مدارج [الكمال إلى آخره][5])؛ فإنَّ مراده أنَّ الممدوح يصعد في مدارج الكمال ومناهج الفضل والأفضال، فالمراد علو منزلته وارتفاع مرتبته لا أنه ساق الكلام سياق من يذكر علواً مكانياً ولهذا قال: يظن إلخ[6]، دالاً أنَّ قصده تناسي التشبيه حتى جعله صاعداً في السَّماء من حيث

---

[1] – في ن(س): أباح.

[2] – في ن(س): إلى آخره.

[3] – في ن(ك): تفوت.

[4] – الشاهد المقصود، بيت أبي تمام، وقد ورد في ديوانه، 34/4؛ وتمامه: وَيَصعَدُ حَتىَ يَظُنَّ الجَهُولُ ..... بِأَنَّ لَهُ حَاجَةً فِي السَّمَاءِ.

[5] – في ن(أ): بياض، وأتممناه بمقارنة النسخ الأخرى.

[6] – في ن(س): إلى آخره.

المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه [205و] قوله: (بتناسي التشبيه)؛ يعني: في الاستعارة، قوله: (ما مرَّ من التعجب)؛ يعني: في أول بحث[1] الاستعارة:

شَمسٌ تُظلِّلني من الشمس[2]

ادَّعى أنَّ المشبه الذي هو إنسان مضيءُ الوجه فردٌ من أفراد لفظ الشمس واستعار له اسم المشبه به الذي هو لفظ الشمس ورتب عليه ما يتعجب منه لو وقع من مدلولي الشمس الحقيقي.

قوله: (في قوله:

لاَ تَعجَبُوا مِن بِلاَ غَلاَلَتِه[3] .... قَد زَرَّ أزرَارَهُ عَلَى القَمَرِ)[4]

لَمَّا كان القمر يُبلِي الكتَّان ادَّعَى أنَّ هذا الشخص من أفراد القمر بجامع الحُسن والبهاء، وإضاءة[5] الجسم، صحَّ النهي عن التعجب من إبلائِه الأثواب لَمَّا كان للتعجب يعني في قوله:

قَامَت تُظَلِّلُني وَمِن عَجَبٍ[6]

قوله: (والنهي عنه)؛ أي: عن التعجب في قوله:

لاَ تَعجَبُوا مِن بِلاَ غِلاَلَتِهِ؛ (البيت)

قوله: (ثم أشار إلى زيادةِ تقديرِ هذا الكلام)؛ يعني قوله: (ومبناه على تناسي التشبيه)؛ حتى أنه بَنَى على علوِّ القدر ما يُبنى على علوِّ المكان إلخ[7]، قوله: (وذلك لأنَّ الأصل إلخ[1])؛

---

[1] – في ن(س): بعث.

[2] – الشطر من بيت ابن العميد؛ وقد مرّ معنا قبلُ.

[3] – في ن(س): مِن بلاغته.

[4] – الشطر من بيت ابن طباطبا العلوي؛ وقد مرّ معنا قبلُ.

[5] – في ن(س): وإضافة الجسم.. ويبدوا أنه تصحيف من النّاسخ.

[6] – الشطر الأول من البيت السابق لابن العميد؛ وقد مرّ معنا قبلُ.

[7] – في ن(س): إلى آخره.

بيانٌ لكون المراد بالفرع هاهنا المشبه به وبالأصل المشبه.

التشبيه لابد فيه من ذكر الطَّرفين معاً، والاستعارة يجب فيها حذف أحد الطَّرفين[2]

قوله: (فقوله: "هي الشمس"[3]، تشبيهٌ للاستعارة)؛ يعني: للتصريح فيه بطرفي التشبيه أعني: المشبه، وهو: المكنى عنه بالضمير، أعني: لفظ "هي" والمشبه به وهو المعبر عنه "بالشمس"، ووجوب حذف أحد الطرفين في الاستعارة، قوله: (ومع ذلك فقد بَنَى الكلام على المشبه به)؛ يعني: ومع الاعتراف بالأصل الذي هو المشبه وهو "هي"، في أول البيت؛ بنى[4] الشاعر التعزية وعدم استطاعته إلى الشمس النزول إليه على الحقيقي الذي هو المشبه به[5].

قوله: (فمع جحده)؛ أي: فمع عدم الاعتراف بالأصل الذي هو المشبه يكون البناء على الفرع الذي هو المشبه به[6] أولى وأحرى بالجواز لأنه قد طُوي إلخ[7]، وبيان ذلك أنَّ وجود الأصل يُنافي البناء؛ فإذا جاز[8] البناء مع وجود المُنافي للبناء كان البناء مع عدم المنافي له أولى.

---

[1] – في ن(س): إلى آخره.

[2] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[3] – الشاهد بيتِ العباس بن الأحنف، وردا في معاهد التنصيص؛ وتمامهما: هِيَ الشَّمسُ مَسكَنُهَا فِي السَّمَاءِ .... فَعَزِّ الفُؤادُ عَزاءً جَميلاَ

فَلَن تَستَطِيعَ إِلَيهَا الصُّعُــودَ .... وَلَن تَستَطِيعَ إليكَ النُّزولاَ.

[4] – في ن(س): بيّن.

[5] – في ن (ث) ون(س): سقط للفظة "به".

[6] – في ن(س): سقط للفظة "به" أيضا.

[7] – في ن(س): إلى آخره.

[8] – في ن(س): جاوز.

مبحث المجاز المركب[1]

قوله: (وأمَّا المجاز المركب)، عطفٌ على قوله في أول[2] بحث الحقيقة والمجاز، (أمَّا المفرد)، قوله: (أي: بالمبنَى[3] الذي يدلُّ عليه ذلك اللَّفظ بالمطابقة)؛ يعني: أنَّ المجاز المركب هو اللفظ المستعمل [205ظ] في معنى شبه ذلك المعنى بمعنى أصلي لذلك اللَّفظ المركب ويدلّ عليه بالمطابقة، قوله: (تشبيه التمثيل للمبالغة)؛ يعني: لطلب المبالغة في هذا التشبيه كما في تشبيه المفرد، ويعني: تشبيه التمثيل تشبيه إحدى صُورتين مُنتزعتين من أمرين أو أمور بالأخرى مسمَّاها[4]، وبالمبالغة فيه أن تدخل صورة المشبه به في جنس المشبه بها مبالغةً في التشبيه ويذكرها بلفظ المشبه بها من غير تغييرٍ بوجهٍ من الوجوه.

قوله: (فاستعمل في الصورة الأولى إلخ[5])؛ أعني: أدخل الصورة الأولى وهي: صورة التردد العقلي في الصورة الثانية، وهي: صورة التردد الحِسِّي، من غير تغييرٍ فيه بجامع الإقدام[6] تارة والإحجام[7] أخرى، وهو أمرٌ منتزعٌ من عدة أمورٍ فيكون قولك[8]: "تُقدِّم رِجلاً وتُأخِّر أخرى:[9]، حال استعماله للتردد في معقولٍ أو محسوسٍ مجازاً مركباً، قوله: (لأنه ذكر فيه المشبه به وأريد المشبه)؛ يعني: لأنه طوى فيه ذكر المشبه من المجاز، وقد سمي هذا:

---

[1] – ورد هذا العنوان الفرعي بخط جليّ في هامش ن(أ).

[2] – في ن(ف): سقط للكلمة.

[3] – في ن(س): بالمعنى.

[4] – في ن(س): منهما.

[5] – في ن(س): إلى آخره.

[6] – في ن(س): الإقدار.

[7] – في ن(س): الإعجاز.

[8] – في ن(س): سقط للفظة "قولك".

[9] – في ن(س): وتؤخر رجلا، وهو مثل عربي يطلق على المتردد بين الإقدام والإحجام في فعل أو قول.

النَّزعُ[1]، ويمتاز عن التشبيه وإرادة التشبيه إلخ[2]، كأنه جواب سؤالٍ وهو إذا أطلق التمثيل ولم يقيّد بقولنا على سبيل الاستعارة يلتبس بالتشبيه الحقيقي، فإنَّ من أنواعه نوعٌ يسمى: التمثيل في الاستعارة يقال له: تشبيه تمثيلٍ بالإضافة، وتشبيه تمثيلي بالقطع عنها، بخلاف التمثيل في التشبيه الحقيقي فإنه لا يقال فيه ذلك.

قوله: (وفي تخصيص انجاز المركب بالاستعارة)؛ يعني: حيث قال: وهذا يُسمى التَّمثيل على سبيل الاستعارة، قوله: (فالمركّبات موضوعةٌ بحسب النوع، فإذا استعملت المركب في غير ما وضع له إلخ[3])؛ بيانُ ذلك أنَّ هيئة التركيب في نحو: زيدٌ قائمٌ، موضوعةٌ للإخبار بالإثبات، فإذا استعملت ذلك المركب في غير ما وُضع له كالتَّحسُّر والتَّحزُّن، أو الإخبار بلازم فائدة الخبر[4]، قوله: (لعلاقةٍ)؛ يعني: بين المعنيين الموضوع له وغيره، قوله: (وإلاَّ فغير استعارةٍ كالجُمل الخبريّة إلخ[5])؛ أي: وإن لم تكن العلاقة المشابهة بل كانت الملازمة مثلاً: سَفَرُ المحبوبة مصاحبه للمركب الشيء بيّن بلزوم التحسر للعاشق وتحزّنه الذي هو ظعنُها مع كذا بواسطة الفراق، [206و] فاستعمل في لازم معناه الذي هو ظعنها مع كذا بواسطة التلازم وهو العلاقة، ومن هذا القبيل صيغ[6] العقود نحو: بعتُ، واشتريتُ، ونكحتُ، وطلّقتُ وغيرها؛ فإنَّ جميعها مجازٌ مرسل، قوله: (ومعنى فَشَى استعماله؛ أي: كُثر دَورُهُ على الألسن)، قوله: (سُمِّي مثلاً)؛ أي: سُمِّيَ هذا التمثيل مثلاً، فالمثل: تمثيلٌ سائرٌ طُوي فيه ذكر المشبه وأداة التشبيه، ونعني بالسَّائر ما كُثر استعماله، وأمَّا إذا لم يكن على سبيل الاستعارة كقوله تعالى:

---

[1] – في ن(س): النوع.

[2] – في ن(س): إلى آخره.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – في ن(س): الإخبار.

[5] – في ن(س): إلى آخره.

[6] – في ن(س): صنيع.

﴿مَثَلُ الذِينَ حُمِّلُوا التَّورَاةَ ثُمَّ لَم يَحمِلُوهَا كَمَثَلِ الحِمَارِ﴾ الآية[1]، فلا يسمى مثلاً على سبيل الاستعارة، يعني: الذي يذكر فيه الصورة المشبهة بلفظ الصورة المشبه بها من غير تغييرٍ بوجهٍ من الوجوه.

وجهُ كونِ الأمثال لا تُغيَّر[2]

قوله: (لا تُغيَّر الأمثال)؛ يعني: عن موردِها الأعلى[3] لتمكن الاستدلال بمضربها[4] على موردها؛ فيُبقي على ما وردت من التذكير والتأنيث وغيرهما، ولأنَّ ذكر الأمثال بمنزلة من قيل[5] له هذا القول فتكون حكايات والحكايات لا تُغيّر، والمضرب: موضع ضرب المثل، والمورد: موضع وروده، فإنك إذا ضربت المثل في إظهار صدق كلام أحد قلتَ:

فإنَّ القولَ ما قالت حَذامِ[6]

فمورد المثال صدقها، وقد مثّل صدق كلامه بصدق كلامها، ولم يضربوا إلاَّ قولاً فيه غرابة وحسن؛ ولذا استعير لفظ المثل للحال أو الصفة أو القصة إذا كان لها شأن وفيها غرابة كقوله تعالى: ﴿مَثَلُهُم كَمَثَلِ الذِي استَوقَدَ نَاراً﴾[7] أي: حالهم العجيبة الشأن كحاله، كقوله

---

[1] – الآية: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾؛ الجمعة/5.

[2] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[3] – في ن(ف): الأصلي.

[4] – في ن(ث): بمفردها.

[5] – في ن(س): من يقال.

[6] – قَوْلهم: "القَوْل مَا قَالَت حذام": يضْرب مثلا فِي تَصْدِيق الرجل صَاحبه، وَأول من قَالَه اللجيم بن صَعب وَالِد حنيفَة وَعجل وَكَانَت حذام امْرَأَته فَقَالَ فِيهَا: (إِذا قَالَت حذام فصدقوها ... فَإِن القَوْل مَا قَالَت حذام)؛ فَصَارَ يضرب مثلا فِي تَصْدِيق الرجل مخبره؛ العسكري، جمهرة الأمثال، 2/116.

[7] – الآية: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾؛ البقرة/17.

تعالى: ﴿وَلله المَثلُ الأعلَى﴾[1]، أي: الوصف الذي له شأن من العظمة، وكقوله تعالى: ﴿مَثَل الجَنَّة التِي وُعِدَ المُتَّقُون﴾[2]، هي فيما قصصناه عليك من العجائب قصة الجنة[3] العجيبة.

قوله: (فلا يكون)؛ أي: وإذا لم تكن الاستعارة مثلا لِمَا علمت من الأمثال كلها استعارة لِمَا شبه بموردها، قوله: (وهذا)؛ أي: لو غُيِّر المثلُ لَمَا كان لفظ المشبه بعينه فلا يكون مثلاً، لا يُنظر في الأمثال في مضاربها إلى مطابقتها ما ضربت له في الإفراد والتذكير وغيرهما، بل إلى موردها فتلزم صيغتها الأولى، [206ظ] ويحكى على ما وردت عليه من غير زيادة ولا نقصان، قوله: (لأنه في الأصل لامرأة)؛ يعني: فيلزم الإفراد والتأنيث في جميع مضاربه سواء كان كذلك أم لا، وقصة هذه المرأة مشهورة[4] ويقال: أنها قالت في جوابه: "مِذقُ هذا خير"؛ تعني: الدفع المثالي[5]، والمِذقُ: اللَّبن المخلوط بالماء.

---

[1] – الآية: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾؛ النحل/60.

[2] – الآية: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا تِلْكَ عُقْبَى الَّذِينَ اتَّقَوْا وَعُقْبَى الْكَافِرِينَ النَّارُ﴾؛ الرعد/35.

[3] – في ن(س): الخمسة.

[4] – الشاهد المثل العربي الشهير: "الصَّيف ضيَّعتِ اللَّبن"، فهو يقال للذكر والأنثى بكسر التاء لأن أصله كذلك، وقد قيل أول الأمر في امرأة؛ ويروى "الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللبن" والتاء من"ضيعت" مكسور في كل حال إذا خوطب به المذكر والمؤنث والاثنان والجمع؛ لأن المَثَلَ في الأصل خوطبت به امرَأة، وهي دَخْتَنُوس بنت لقيط بن زرارة كانت تحت عمرو بن عُدَاس، وكان شيخاً كبيراً فَفَرِكَتْهُ (فركته: كرهته) فطلقها، ثم تزوجها فتى جميل الوجه، أجْدَبَتْ فبعثت إلى عمرو تطلب منه حَلُوبة، فَقَال عمرو "في الصيف ضيعت اللبن" فلما رجع الرسُولُ وقَال لها ما قَال عمرو ضربَتْ يَدَها على منكب زوجها، وقَالت "هذا ومَذقُه خَيرٌ" تعني أن هذا الزوج مع عدم اللبن خيرٌ من عمرو، فذهبت كلماتها مَثَلاً؛ فالأول يضرب لمن يطلب شيئاً قد فَوَّته على نفسه، والثاني يضرب لمن قَنَع باليسير إذا لم يجد الخطير؛ الميداني، مجمع الأمثال، 68/2.

[5] – في ن(س): تعني الزوج الثاني.

قوله: (ولَمَّا كانت عند المُصـــ[1])؛ يعني: الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية، وهذا كالاعتذار عند المُصـــ[2] حيث قال: (فصل)؛ ولم يستصحب[3] اتصال الكلام بعضه ببعض مع أنَّ البحث في الاستعارة قبل الفصل وبعده، قوله: (أمرين معنويين)؛ يعني[4]: فعلين من أفعال المتكلم القائمة بنفسها، لأنَّ الاستعارة بالكناية هي: تشبيه شيءٍ بشيءٍ في النفس، والاستعارة التخييلية: إثبات شيء من لوازم المشبه به للمشبه؛ والتشبيه والإثبات من أفعال النفس، قوله: (غير داخلين في تعريف المجاز لأنَّ المجاز اللفظ المستعمل إلخ[5])؛ وهما ليسا بلفظ عنده بل أمران معنويان[6]، هما: التشبيه في النفس والإثبات؛ كما سيجيء، واعلم أنه اضطربت الأقوال في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية.

وحاصلُهُ ثلاثة أقوال:

– أحدهما: ما يُفهم من كلام القدماء.

– والثاني: ما ذهب إليه السَّكاكي وسيجيء بيانهما إن شاء الله تعالى.

– والثالث ما أورده المُصـــ[7].

قوله: (قد يُضمر التشبيه في النفس)؛ أي: في نفس المتكلم أو في نفس اللَّفظ، قوله: (فلا يصرّح بشيء من أركانه سوى المشبه)؛ يعني: وأنَّ المشبه به مذكوراً ضمناً لأنَّ ذكره ما هو مختص بالمشبه به مع المشبه كذكر المشبه به معه وليس المراد أنه لا يذكر من أركانه إلاَّ المشبه لئلاَّ يكون مناقضاً لِمَا تقدَّم في مراتب التشبيه الثمانية من أنه لا يجوز حذف المشبه به

---

[1] – في ن(س): المُصنِّف.

[2] – في ن(س): المُصنِّف.

[3] – في ن(ك): يصحب.

[4] – في ن(س): سقط للكلمة.

[5] – في ن(س): إلى آخره.

[6] – في ن(ث): معنونان.

[7] – في ن(س): المُصنِّف.

وإنَّما يكون ذلك في التشبيه المصطلح[1]، قوله: (بأن يثبت أمر مختص بالمشبه به)؛ يعني: ليكون قرينة دالةً على المراد، ولا يكون في المنيّة أمر ثابت حساً أو عقلاً أجرى عليه اسم ذلك الأمر المختص مثل: أن تشبه المنيّة بالسبع[2] فتفردها بالذكر وتثبت لها المخالب المختصة بالسبع وتقول: "مخالب المنية نشبت بفلان" [207و] قوله: (فلأنه لم يصرح به)؛ أي: يذكر المستعار منه المستغنى[3] عنه بذكر بعض روادفه ولوازمه لينتقل الذهن منه إليه كما هو شأن الاستعارة كان الانتقال فيهما من اللازم إلى الملزوم، فعلى قوله يكون إطلاق اسم استعارة على هذا النوع باشتراك اللفظ، وقيل: بالكناية، لأنَّ هذا التشبيه غير مذكورٍ صريحاً بل بطريق الكناية بإثبات ما هو من لوازم المشبهه به للمشبه المذكور الذي هو من لوازم[4] التشبيه لزوماً عُرفياً لا عقلياً، قوله: (فمجرد تسميته)؛ لأنَّ المنيّة مثلا لم تشعر بشيء بل استعملت في معناها الأصلي، ويمكن أن يقال سمّي التشبيه المُضمر في النفس استعارة مجازاً بطريق إطلاق اسم الملزوم على اللاّزم لأنَّ التشبيه من لوازم الاستعارة.

الاستعارة بالكناية لا توجد بدون التخيليَّة[5]

قوله: (ليخيّل[6])؛ أي: للسَّامع عند إضافته إلى الشبه؛ ولا توجه الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية ليست بمجاز لغوي لأنه لفظٌ على ما ذكر في تعريفه قبل وهما ليستا بلفظٍ على ما ذكره الآن، مع أنَّ أكثر السَّلف من أرباب البيان جعلوهما من أقسامه وجعلوا المجاز اللغوي لفظاً وكذا يُفهم من كلامه هنا أنَّ كلاًّ من المشبه والأمر المُثبت له المختص

---

[1] – في ن(س): المصطلح عليه.

[2] – الشاهد بيت أبي ذؤيب الهذلي، ورد في معاهد التنصيص، 163/2؛ وتمامه: وإذَا المَنِيَّة أنشَبَت أظفَارَهَا .... ألفَيتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لاَ تَنفَعُ.

[3] – في ن(س): استغناء.

[4] – في ن(س): سقط للعبارة من "لوازم" الأولى إلى التي تليها.

[5] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[6] – في ن(ف): ليتخيَّل.

بالمشبه به حقيقة لا مجازاً لأنَّ كلاًّ منها كلمة مستعملة[1] فيما وضعت له مع أنه جعل الاستعارة قسماً من أقسام المجاز، قوله: (تجعل معادةً[2])؛ يعني: دفعاً للآفة، قوله: (أي: إذا علّق الموت بجلبه في شيء إلخ[3])؛ يقال: نشِب الشيء في الشيء بالكسر نشوباً إذا علِق فيه، قوله: (في اغتيال النفوس)؛ أي: في إهلاكها، مِن: غَالَهُ الشيء، واغتاله أي: أخذه، قوله: (تحقيق المبالغة[4] في التشبيه)؛ يعني: مع أنه ليس للمنية أمرٌ ثابتٌ حساً أو عقلاً أجرى عليه اسم الأظفار، قوله: (فتشبيه المنيّة بالسّبع إلخ[5])؛ يعني: أنه يسمي تشبيه المنيّة بالسّبع استعارة بالكناية، ويسمى إثبات الأظفار لها: استعارةً تخييليةً، قوله: (وكذا في قول الآخر)؛ يعني: فيما به قِوامه، قوله: (شبه الحال بإنسان متكلم)؛ أي: شبه الشاعر في نفسه الحال الدّالة [207ظ] على المقصود بإنسانٍ متكلمٍ[6] في الدلالة على المقصود وهذا هو الاستعارة بالكناية[7]، قوله: (فأثبت لها إلخ[8])؛ وهذا هو الاستعارة التخييلية؛ فعلى ما ذكره المُصـــ[9] لفظة "الأظفار" و"المنيّة" [حقيقيان يستعملان][10] في المعنى الموضوع له، وليس في الكلام مجازٌ لغوي وإنَّما هو عقلي، وهو إثبات شيءٍ لشيءٍ ليس هو له كإثبات الإنبات للربيع.

قوله: (فِعلان)؛ يعني: أنَّ الاستعارة بالكناية والتخييلية أمران معنويان وفعلان في المتكلم ومتلازمان في الكلام، قوله: (فمثل قولنا: أظفار المنية المشبّهة بالسبع أهلكت فُلاناً

---

[1] – في ن(ك): مستقلة.

[2] – في ن(س): مغارة.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – في ن(س): تحقيقاً للمبالغة.

[5] – في ن(س): إلى آخره.

[6] – في ن(س): سقط من "بإنسان متكلّم ... إلى .. بإنسان متكلّم".

[7] – في ن(س): تجاوز من "دالة" إلى "الدلالة".

[8] – في ن(س): إلى آخره.

[9] – في ن(س): المُصنِّف.

[10] – في ن(س): حقيقتان مستعملتان.

جوابُ اعتراضٍ)؛ حاصلُهُ: أنكم قُلتم إنَّ الاستعارة المكنيّة والتخييلية متلازمتان فأين الملازمة في هذا المثال؟ تشبيه وذكر الأظفار ترشيح للتشبيه[1]، قوله: (كما أنَّ "أطوَلُكُنَّ" إلخ[2])؛ يعني: كما يكون الترشيح للمجاز حيث استعملت اليد في النعمة، ورشّح هذا المجاز بذكر مُلائم حقيقة اليد وهو الطول فليكن أيضا للتشبيه، قوله: (شيء لا مسند له إلخ[3])؛ هذا كالاعتراض على تفسير المُصـــ[4] للاستعارة بالكناية حيث ارتكب فيه جادةً لم تُسلك وخالف في ذلك من تقدمه من أرباب علم البيان، قوله: (ومعناها المأخوذ من كلام السلف إلخ[5])؛ هذا هو معناها الصحيح المرتضى عند الشارح.

وحاصلُهُ: أنَّ الاستعارة بالكناية على المذهب الصحيح هي: استعارة اسم لمعنىً آخر باعتبار تشبيه به من غير تصريحٍ بذلك الاسم بل إنَّما يصرّح بمرادفه أو لازمٍ من لوازمه، قوله: (فالمقصود بقولنا: أظفار المنية إلخ[6] تفريعٌ على المذهب المختار في معنى الاستعارة بالكناية)؛ وهو ما يُفهم من كلام السلف في ذلك، قوله: (على ذكر لازمه وهو الأظفار والإنبات مثلاً)، قوله[7]: (لينقل منه إلى المقصود)؛ يعني: ذلك هو ذات السّبُع، قوله: (كما هو شأن الكناية)؛ يعني: في الانتقال من اللاّزم إلى الملزوم، قوله: (فالمستعار هو لفظ السَّبُع

---

[1] – في ن(س): سقط لجملة "تشبيه وذكر الأظفار ترشيح للتشبيه".

[2] – في ن(س): إلى آخره، والشاهد هنا حديث رسول الله ﷺ؛ وتمامه: «حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ أَبُو أَحْمَدَ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى السِّينَانِيُّ، أَخْبَرَنَا طَلْحَةُ بْنُ يَحْيَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ طَلْحَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَسْرَعُكُنَّ لَحَاقًا بِي أَطْوَلُكُنَّ يَدًا» قَالَتْ: فَكُنَّ يَتَطَاوَلْنَ أَيَّتُهُنَّ أَطْوَلُ يَدًا، قَالَتْ: فَكَانَتْ أَطْوَلَنَا يَدًا زَيْنَبُ، لِأَنَّهَا كَانَتْ تَعْمَلُ بِيَدِهَا وَتَصَدَّقُ»؛ صحيح مسلم، ج4، ص1907.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – في ن(س): المُصنِّف.

[5] – في ن(س): إلى آخره.

[6] – في ن(س): إلى آخره.

[7] – في ن(س): مبدأ القول غير وارد في هذا الموضع.

إلخ[1])؛ تفصيلٌ للاستعارة بالكناية وبيانٌ لها في المثال المذكور على المذهب المرضيِّ، [فشبَّهوا][2] بذلك الرمز على مكانه، أي: على أنه قد دخل في ذلك الجنس وصار فرداً من أفراده، قوله: (ففيه على أنَّ الشجاع أسدٌ)؛ [208و] أي: أنَّ استعارة الأسد للرجل الشجاع بقرينة نسبة الافتراس إليه، قوله: (هذا كلامه)؛ أي: كلام صاحب "الكشَّاف" وهو مائلٌ إلى مذهب الجمهور في الاستعارة بالكناية.

والحاصل: أنَّ الاستعارة بالكناية عند المُصـــ[3] هي التشبيه المُضمر في النفس وعند الجمهور هو أن لا يصرح بذلك المستعار بل يصرح بذكر رديفه أو لازمٍ من لوازمه، وعند السَّكاكي أن يطلق لفظ المشبه ويُراد به المشبه به، وكذا قول زهير[4] الأمر المختص فيه مما به قوام وجه المشبه به، قوله: (سَلاَ، مِن السُلوِّ، وهو: الخلو من العشق)، قوله: (عن سلمى)؛ أي: عن حُبِّها، قوله:

وعرّا أفراس الصِّبا ورواحله[5]

(محل الشاهد)، وهو: مثال ثالث للاستعارة[6] بالكناية والتخييلية أورده تنبيهاً على أنَّ من التخييلية ما يحتمل أن يكون تحقيقية وهي: التي سمَّاها السَّكاكي الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخيل، وعند حملها على الحقيقة تنتفي الاستعارة بالكناية كذا في الشرح، قوله: (فأهملت الانتهاء)؛ يعني: سبب الاعتراض عنه، لأنَّ كلَّ أمرٍ وطنت النفس على تركه وقطع العزم على معاودة ارتكابه فإنه يبطل، لأنه بعدم العناية حينئذ بحفظ ما قوام ذلك الأمر به الآلات

---

[1] – في ن(س): إلى آخره.

[2] – بياض في ن(أ)، وقد أتممناه بمقارنة النسخ الأخرى.

[3] – في ن(س): المُصنِّف.

[4] – هو زهير بن أبي سلمى.

[5] – الشطر من بيت زهير بن أبي سلمى، وهو في ديوانه، ص124؛ وتمامه: صَحَا القَلبُ عَن سَلمَى وَأقصَرَ بَاطِلُه .... وعُرِّيَ أفرَاسُ الصِّبَا ورَوَاحِلُه.

[6] – في ن(س): سقط من نهاية القول السابق إلى "الاستعارة".

والأدوات، قوله: (في قضَا منها الوطر)؛ أي: الحاجة، بأن وصل إلى المقصود من تلك الجهة بعدما استوى إليها ورجع منها إلى المكنّ، قوله: (فأهملت آلاتها)؛ أي: آلات تلك الجهة لعدم الحاجة إليها، فالمشبه هنا الصَّبا والمشبه به جهة للمَسير موصوفة بأنها فرغٌ منها، ورجَعَ إلى الوطن الذي هو[1] قوام جهة المَسير، وهذا كما أثبت الأظفار للمنية المشبه بالسَّبُع، قوله: (أي: مال إلى الجهل والفتوة)؛ وليس للصِّبا أمرٌ ثابتٌ حسًّا أو عقلاً أجرى عليه اسم الافتراس والرواحل إلاّ أنه لَمَّا شبه الصبا بالجهة المذكورة ولابد لها من الافتراس والرواحل فيتوهم للصِّبا شيء يشبههما، وأطلق اسمها على ذلك الشيء المتوهم فيكون تشبيه الصَّبا بالجملة [208ظ] المذكورة استعارةٌ بالكناية وإثبات الأفراس والرّواحل للصّبا استعارة تخييلية.

قوله: (ويحتمل)؛ أي: هذا السبب دواعي النفوس، (الدواعي، جمع داعية وهي: صفة تحمل النفس على الفعل أو الترك)، قوله: (وشهواتها، جمع شهوة: إرادة الأشياء الملائمة والميل إليها)، قوله: (والقوى الحاصلة، جمع قوة وهي: مبدأ الأفعال)، قوله: (الحاصلة لها)؛ أي: للنفوس، قوله: (واستيفاء اللّذات[2])؛ يعني: اللّذات الفانية، فكما أنّ الإنسان يستوفي لذته بنحو الأفراس كذلك تستوفي النفس لذتها بما لها من القوى، قوله: (فتأخذ)؛ أي: مقاصد[3] كل واحد من الدواعي والأسباب، قوله: (مثال[4] المال والمنال[5] والأعوان، فإنّها وصلٌ إلى استيفاء[6] اللّذات)؛ ولهذا أضاف الأفراس المراد بها الأسباب إلى الصَّبا، قوله: (أي: استعارة

---

[1] – في ن(س): التي هي.

[2] – في ن(س): واستئناف اللّذّات الفانية.

[3] – في ن(س): تتعاقد، وفي ن(ف): وفي ن(ك): تتآزر أي تتعاضد.

[4] – في ن(ث): منال.

[5] – في ن(س): والمثال.

[6] – في ن(س): استئناف.

الأفراس والرواحل)؛ يعني على هذين الاحتمالين، قوله: (إذا أريد بها)؛ أي: الأفراس والرواحل، قوله: (وحِساً)؛ أي: لتحقيق معناها حساً.

وحاصلُهُ: أنها استعارة تحقيقية؛ لكون المستعار له سبباً متحققاً عقلاً على الاحتمال الأول، لأنَّ الدَّواعي أمرٌ معقول، ومتحققاً حسّاً على الاحتمال الثاني، لأنَّ الأسباب كالمال والمنال والأعوان أمرٌ محسوس، فالاستعارة في هذا البيت[1] تحتمل بالتخيل[2] وكذلك كل استعارة يكون المستعار له المتروك صلاحية الحمل على ما له تحقق من وجهٍ وعلى ما لا تحقق له من وجهٍ آخر، قوله: مثّل المُصـــ[3] بثلاثة أمثلة، يعني: للاستعارة التخييلية، قوله: (ما به كمال المشبه به[4])؛ وهو قوله:

وَإِذَا المَنِيَّةُ أنشَبَت أظفَارَهَا[5]

قوله: ما به قوام المشبه وهو قوله:

فَلِسَانُ حَالِي بِالشِّكَايَةِ أنطَقُ[6]

وقوله: الثالث ما يحتمل التخييلية والتحقيقية؛

وَعُرِّيَ[7] أفرَاسُ الصِّبا وَرَوَاحِلُه[8].

فصـــــل:

---

[1] – أي بيت زهير بن أبي سلمى السّابق.

[2] – في ن(س): تحتمله التخييلية وكلّ استعارة.

[3] – في ن(س): المُصنِّف.

[4] – في ن(س): ما به كمال التشبيه.

[5] – الشطر من بيت أبي ذؤيب الهذلي، وقد مرّ بنا قبل قليل.

[6] – شطر من بيت بلا نسبة، ورد في معاهد التنصيص، 170/2؛ وتمامه: وَلَئِن نطقتُ بشكرِ برِّكَ مفْصِحا .... فلسانُ حَالِي بالشِّكايةِ أنطَقُ.

[7] – في ن(ف): الأفراس والرواحل.

[8] – الشطر من بيت زهير بن أبي سلمى، وقد مرّ معنا قبلُ.

قوله: (فصل في مباحث)؛ حاصلُهُ: أنه ذكر فيه ما يخالف فيه صاحب "المفتاح"، قوله: (غير الفعلية[1])؛ يعني[2]: إسناد الفعل[3] أو معناه إلى ما هو له، قوله: (بالكلمة المستعملة فيما وضعت له؛ في غير تأويل [209و] المشبه[4] في الوضع)؛ فخالفه المُصـــ[5] لأنه ما ذكر في تعريفها، قوله: (من غير تأويلٍ في الوضع)؛ وذكر فيه قوله في اصطلاح به التخاطب وما ذكره السَّكاكي، قوله: (وهو القول بأنَّ الاستعارة مجازٌ لغويٌ)؛ اختلف في التصرف في الاستعارة هل هو في اللّفظ أو في المعنى؟ منهم من قال الأول وهو الأصحّ، ومنهم من قال بالثاني، ولا يخفي ضعفه، ويسمى الأول: مجازاً لغوياً لكونها غير مستعملة فيما وُضعت له حقيقةً، ويسمّى الثاني مجازاً عقلياً، بمعنى أنَّ التصرف في أمرٍ عقليٍّ وهو جعل غير الأسد أسداً فإنَّ اللّفظ حينئذٍ مستعملٌ فيما وُضع له، فتكون حقيقةً لغويةً فلا يجوز الاحتراز عنها بقوله: (من غير تأويلٍ في الوضع لأنه من أفراد المحدود)، قوله: (إنَّما وقع الاحتراز هذا القيد)؛ يعني قوله: (من غير تأويل في الوضع)، قوله: (وهو ادّعاء دخول المشبه في جنس المشبه به)؛ أي: ادّعاء أنَّ أفراد جنسِ المستعار منه قسمان: متعارفٌ وغير متعارفٍ، مع أنها لا تُعد حقيقةً بل تُعدّ مجازاً لغوياً لبناء[6] دعوى اللّفظ المستعار موضوعاً للمستعار له على ضربٍ من التأويل.

قوله: (بجعل إفرادٍ)؛ أي: إفراد المشبه به، قوله: (في ذلك النوع)؛ أي: نوع الحقيقة المستعملة في معنى غير، أي: في معنى موصوف بكونه غير المعنى إلخ[7]، غيراً بالنسبة، أي: غيراً مخصوصاً لا غيراً مطلقاً، قوله: (وعلى هذا القياس)؛ يعني: ولو كان نوع حقيقتها شرعياً

---

[1] – في ن(ك) و(ف): العقلية.

[2] – في ن(ث): يعني التي هي.

[3] – في ن(س): إسناد العقل.

[4] – في ن(س): سقط للفظة.

[5] – في ن(س): المُصنِّف.

[6] – في ن(س): بالبناء.

[7] – في ن(س): إلى آخره.

فكون الكلمة غير مستعملة في معناها الشرعي فتكون مجازاً شرعياً، ولو كان نوع حقيقتها عُرفياً كانت مستعملة في غير معناه العرفي فتكون مجازاً عرفياً، قوله: (أوضح[1] وأدلّ في المقصود)؛ أي: مما ذكره السَّكاكي أعني قوله: (استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها)، قوله: (لم تدخل هي في التعريف[2])؛ أي: لم تدخل الاستعارة في تعريف[3] المجاز اللغوي، [209ظ] إذ لا يصدق عليها مستعملة من غير ما وُضعت له، قوله: (فيجب أن تكون لا زائدةً)؛ حاول تصحيح عبارته بوجهٍ لا يؤدِّي إلى زيادة لا، قوله: (وهو أن يكون الاحتراز بمعنى التحذير)؛ أي: حذراً من أن لا تخرج.

الاستعارة بالكناية عند السَّكاكي[4]

قوله: (وردَّ ما ذكره السَّكاكي)؛ يعني: كلَّ واحدٍ من التعريفين، قوله: (بأنَّ الوضع وما يُشتق منه)؛ يعني: من الأفعال والصفات المشتقة، قوله: (إذا أطلق)؛ يعني: من غير تقييد[5]، قوله: (لا يتناول الوضع بالتأويل لأنه إنَّما يُفهم منه الوضع بالتحقيق).

قوله: (احترازاً[6] عن المجاز المعيّن بإزاء معناه بقرينةٍ)؛ لأنَّ ذلك التعيين لا يسمى وصفاً، فلا حاجة إلى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل وفي[7] تعريف المجاز بالتحقيق، قوله: (إنَّما هي بالقرينة)؛ يعني: لا بنفسه، فلا يكون داخلاً في تعريف الحقيقة فلا

---

[1] – في ن(س): أو وضع.

[2] – في ن(ك): الغير.

[3] – في ن(س): سقط للكلمة.

[4] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[5] – في ن(س): تقييد بقيد.

[6] – في ن(س): قوله: اللهم احترازاً.

[7] – في ن(س): سقط لجملة: تعريف الحقيقة بعدم التأويل وفي.

يحتاج إلى التقييد، قوله: (وفي تعريف المجاز بالتحقيق)؛ أي: ولا حاجة إلى تقييد الوضع في تعريف المجاز بقوله (بالتحقيق)، قوله: (اللهم إلاّ أن يقصد زيادة الإيضاح إلخ[1])؛ يعني: حينئذٍ لا بأس بذكر القيد في الموضعين، ويمكن الجواب، أي: من قبل[2] السَّكاكي عن الاعتراض المُصـــ[3] بالمعنى الذي ذكره أي: السَّكاكي في تفسير الوضع وعلى قوله في تعيين اللفظ بإزاء المعنى بنفسه، قوله: (قد عرض للفظ اشتراك)؛ يعني: لفظ الوضع فإنه عرض له اشتراك بين معينين[4] أحدهما ما ذكر في تفسير تعيين اللّفظ بإزاء المعنى والآخر الوضع بالتأويل.

قوله: (كما في الاستعارة)؛ فإنّ اللّفظ المستعار عرض له اشتراك بيّن معناه الحقيقي؛ أعني: الموضوع له بالتحقيق وبيّن معناه الإدّعاء الموضوع له بالتأويل ونصب القرينة فيه بتعيين المعنى الادعائي لا لنفي المعنى الموضوع له، قوله: (وبهذا)؛ أي: بهذا الجواب الذي ذكرنا والتوجيه الذي وجهنا، قوله: (فلا تخرج الاستعارة أيضا)؛ أي: لا تخرج عن تعريف المجاز اللغوي [210و] على تقدير تسليم تناول الوضع للوضع بالتأويل لصدق تعريف المجاز اللغوي عليها لأنه يصدق عليها أنَّها لفظٌ يُستعمل في غير ما وضع له في الجملة باعتبار المعنى الحقيقي لأنها لم تستعمل فيه بل في الإدّعاء كما لا تخرج عن تعريفه على تقدير عدم تناول الوضع للوضع بالتأويل، ولا حاجة[5] إلى ذكر قيد التحقيق لدخول الاستعارة، قوله: (إذ غاية ما في الباب أنَّ الوضع، أي المذكور في تعريف المجاز)، قوله: (حتى تخرج الاستعارة البتّة)؛ يعني: عن تعريف المجاز اللغوي بسبب أنه لا يصدُق عليها أنَّها كلمةٌ مستعملةٌ[6] في غيرها،

---

[1] – في ن(س): إلى آخره.

[2] – في ن(س): قبيل.

[3] – في ن(س): المُصنِّف.

[4] – في ن(س): سقط للفظة.

[5] – في ن(س): قوله: فلا حاجة.

[6] – في ن(س): مستقلّة.

قوله: (أو ما يؤدِّي معناه)؛ يعني: كقول السَّكاكي مستعملاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها، قوله: (ليدخل فيه)؛ أي: ليدخل في تعريف المجاز أنواعه[1] الثلاثة.

قوله: (إذا استعمله الشَّارع في الدعاء مجازاً)؛ يعني: باعتبار كون الدعاء جزء ما وُضعَ له الصلاة في الشرَّع، قوله: (لذلك لابد منه)؛ أي: لابد من هذا التقييد في تعريف الحقيقة أيضا لتناول أنواع الحقيقة الثلاثة، ولا ينتقض تعريفها بالمجاز مع أنه قد أهمله في تعريفها، قوله: (ليخرج عنه نحو: هذا اللّفظ)؛ أي: لفظ الصلاة إذا استعمله الشارع في الدعاء، لأنه مستعملٌ فيما وضع له في الجملة إلخ[2]، قوله: (ولا يخفي أنَّ الحقيقة والمجاز كذلك)؛ أي: يختلف باختلاف الاعتبارات والإضافات فلا تحتاج إلى التّقييد في تعريفها باصطلاح التخاطب، لأنَّ المعنى حينئذ أنَّ الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث أنَّها موضوعة له، فيخرج حينئذ نحو لفظ الصّلاة إذا استعملها الشّارع في الدعاء، لأنَّ استعماله إيَّاها في الدُّعاء ليس من حيث أنها موضوعة للدعاء.

قوله: (لاسيما أنَّ تعليق الحكم مفيدٌ[3] لهذا المعنى)؛ أي: مُشعرٌ بالحيثية، قوله:[4] (أي مِن حيث أنه جواد[5])؛ أي: لا مِن حيث أنه إنسانٌ مثلاً، [210ظ] قوله: (بل[6] من حيث الدّعاء جزءٌ من الموضوع له)؛ أي: لازم للموضوع له[7] لأنَّ الجزء لازمٌ للكل، قوله: (وفي كليهما نظر):

---

[1] – في ن(س): وأنواعه.

[2] – في ن(س): إلى آخره.

[3] – في ن(س): مقيّد.

[4] – في ن(س): سقط للفظ قوله في هذا الموضع.

[5] – الشاهد القول المأثور: "إنَّ الجواد لا يخيب سائله".

[6] – في ن(س): أي.

[7] – في ن(س): لا للموضوع له.

– أمَّا الأول: فلعدم جواز الإحالة في بعضها اعتبار عدم ذكر بعض القيود وفيه على بعضٍ باعتبار ذكره فيه.

– وأمَّا ثانياً: فلأنَّ المعهود هو الموضوع الذي استعملت الكلمة فيه، أي: موضوعة له بذلك الوضع.

أعني، أي: وضع كان لا الوضع الذي وقع فيه التخاطب إذ لا دلالة عليه، ولو سلم فلا يتمّ[1] أيضا تقييد[2] الموضوعة في قوله: (إنَّما هي موضوعة له بالوضع الذي فيه وقع التخاطب).

قوله: (قرينة على أنه لم يُرد بالفرس معناه الحقيقي)؛ إذا وجدت القرينة في اللفظ، فلابد من زيادة قيد في التعريف وهو قولنا: على وجهٍ يصحُّ إلخ[3]، قوله: (المتضمّن للفائدة)؛ منصوب صفة المجاز؛ واحترز به من الغلط[4] في قولك: "خذ هذا الفرس، مشيراً إلى كتابٍ بين يديه"، وأراد بالفائدة أن يكون المجاز أبلغُ من الحقيقة.

واحترز بقوله: (الرَّاجع إلى معنى الكلمة عن المجاز الراجع إلى لفظ الكلمة)؛ أعني: إعرابها نحو ﴿وَاسأَلِ القَريَةَ﴾[5]، فإنَّ لفظ القرية في الأصل مجرورٌ إذ التقدير "واسأل أهل القريةِ" ثم حذف المضاف الذي هو: "أهل" وأقيم المضاف إليه الذي هو: "القرينة" مقامه[6] فأعرب إعرابه مجازاً.

---

[1] – في ن(ف): يهم.

[2] – في ن(س): يفيد.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – في ن(س): من اللفظ في نحو خذ.

[5] – الآية: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾؛ يوسف/82.

[6] – في ن(ث): مقامة.

قوله: (أي الاستعارة وغيرها)؛ يعني: من أقسام المجاز المرسل بأن قال: إن تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارةٌ وإلاّ فغير استعارة، قوله: (أي الطرف المتروك)؛ يعني: سواءً كان الطرف المذكور المشبه به أو المشبه حال كونك مدّعياً، وهذا مخالفٌ لِما ذهب إليه غيره، فإنّ الاستعارة عند غيره إنَّما هي ذكر المشبه به وإرادة المشبه لا عكسه، قوله: (وهو اسم جنسٍ[1])؛ يعني: الذي هو لفظ الأسد فإنَّه اسم جنسه الذي هو الحيوان المفترس، قوله: (وأنت تريد بالمنيّة السبع[2])؛ أي: جنس السبع لا فرداً معيّناً، [211و] قوله: (سواء كان هو[3] المذكور)؛ وهي: استعارةٌ تصريحيةٌ أو المتروك وهي: استعارةٌ بالكناية، قوله: (أن يكون الظرف المذكور هو المُشبه به)؛ أي: لفظ[4] المشبه به، قوله: (أي من الاستعارة المصرّح بها)؛ يعني: جعل الاستعارة المصرّح بها وهو ما كان المُشبه به هو المذكور ثلاثة أقسامٍ: تحقيقية، وتخييلية، ومُحتملة للتحقيقية والتخييلية، قوله: (وإنَّما لم يقل[5] قسمها)؛ يعني: بدل قوله: (جعل منها إلخ[6])، قوله: (ما يكون على القطع)؛ أي: لا اختلاف فيه[7]، قوله: (وهو)؛ يعني: السَّكاكي قد ذكر قسماً آخر، أي: ثالثاً، فلو مال إليهما لأوهم الحصر، قوله: (في بيت زهير)؛ يعني قوله:

صَحَى القَلبُ عَن سَلمَى؛ (البيت)[8]

---

[1] – في ن(ك): جنسه، في ن(س): وهذا اسم جنسه.

[2] – الشاهد: بيت أبي ذؤيب الهذلي، وقد مرّ معنا قبلُ.

[3] – في ن(س): سقط للفظة هو.

[4] – في ن(س): لفطرة المشبه به أي من الاستعارة.

[5] – في ن(س): وإنما لم يقسمها.

[6] – في ن(س): إلى آخره.

[7] – في ن(س): لاختلافٍ فيه.

[8] – الشطر من بيت زهير بن أبي سلمى، وقد مر قيل، وتمامه: صَحَا القَلبُ عَن سَلمَى وَأقصَرَ بَاطِلُه .... وَعرِّي أفراسَ الصِّبا وَرَواحِلُه.

قوله: (ومن الأمثلة مقول القول)؛ فموضع نصبٍ على المفعولية، قوله: (ورد ذلك)؛ أي: ردَّ[1] التمثيل على سبيل الاستعارة من الاستعارة التحقيقية، قوله: (أي التمثيل)؛ يعني: على سبيل الاستعارة، قوله: (مستلزمٌ التركيب[2])؛ لأنه مجازٌ مركّبٌ كما عرفت، والاستعارة مستلزمة للإفراد لأنَّها من أقسام المجاز المفرد، قوله: (لأنَّ تنافي اللَّوازم يدلُّ على تنافي الملزومات)؛ وبيانه أنَّ التركيب لازمٌ للتمثيل والإفراد، والإفراد لازم للاستعارة، والتركيب والإفراد متنافيان قطعاً فيدلّ تنافيها على تنافي ملزوميهما الذين هما: التمثيل والاستعارة، فوجب أنَّ التمثيل لا يكون استعارةً، قوله: (والإلزام[3] اجتماع المُتنافيين)؛ أي: وإن لم يكن تنافي اللَّوازم دلالةٌ على تنافي الملزومات فهي مُجتمعةٌ، وعند اجتماع كلٍّ منهما مع الآخر يلزم اجتماع لوازم كلٍّ منها مع لوازم الآخر المُنافية ضرورة وجود اللاّزم عند وجود الملزوم.

وحاصلُهُ: أنَّ التمثيل من الاستعارة التحقيقية فيكون من باب المجاز المفرد[4]، وقد عرف[5] بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له، [211ظ] والكلمة لفظٌ مفردٌ والتمثيل مركبٌ والتركيب ينافي الإفراد، فكيف يدخل التمثيل في المجاز؟ والجواب: أنه عدّ التمثيل إلخ[6]، هذا الجواب على تقدير تسليم أنَّ التمثيل مجازٌ مركب.

قوله: (عدّ التمثيل قسماً من مطلق الاستعارة)؛ لأنه قال: (لأنَّ الاستعارة أن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الآخر مدّعياً دخول المشبه في جنس المشبه به)، هذا كلامه؛ ولا شكَّ أنه ذكر أحد طرفي التشبيه أعمّ من أن يكون بلفظٍ[7] مركبٍ أو مفردٍ فيتناول التمثيل،

---

[1] – في هامش ن(أ) طرّة فيها: جَعلَ.

[2] – في ن(س): إلى آخره.

[3] – في ن(ك): والألزم.

[4] – في ن(س): سقط للكلمة

[5] – في ن(س): عرّفت.

[6] – في ن(س): إلى آخره.

[7] – في ن(ك): يلفظ بلفظ.

إذ يصدق على التمثيل أنه ذكر أحد طرفي التشبيه مراداً به الآخر، فثبت أنَّ صاحب المفتاح ما قيّد الاستعارة بالإفراد ولا حاجة إلى تغيير التعريف، وتعريفه أعني المُصـــ[1] بأنه المجاز الذي أريد به ما شبّه بمعناه الأصلي مبالغةً في التشبيه، قوله: (لا من الاستعارة التي من مجازٍ مُفردٍ)؛ يعني: أنه جعل القيد[2] من مطلق الاستعارة لا مِن استعارةٍ[3] مخصوصةٍ حتى تلزم ما ذكر تَمّ، قوله: (وقسمة المجاز المفرد إلى الاستعارة وغيرها جوابٌ عن سؤالٍ مُقدّرٍ)؛ وهو: حينئذ يلزم من قسمة المجاز المفرد إلى الاستعارة إلخ[4]، أجاب بقوله: (لا يوجب إلخ[5])؛ والسؤال واردٌ على قوله: (منها[6] الاستعارة التي هي قسم من أقسام المجاز المفرد)، قوله[7]: (لا يوجبُ أنَّ كلَّ استعارةٍ مجازٌ مفرد)؛ يعني: لجواز أن يكون بين الشيء وقسميه عمومٌ من وجهٍ كقسمة الأبيض إلى الحيوان وغيره؛ فالحيوان قسمٌ من الأبيض مع أنَّ الحيوان يكون أبيض وأسود وغيرهما، فهو أعمّ من الأبيض في هذه الحيثيّة، وأنَّ الأبيض أعمُّ منه من حيث أن يكون حيواناً ويكون جماداً، فكذلك تقسيم المجاز المُفرد إلى الاستعارة والى غيرها لا يقتضي أنَّ كل استعارةٍ مجازٌ مفردٌ، ويجوز أن يكون الاستعارة أعمّ من المجاز المُفرد من وجهٍ وإن كانت قسماً منه.

قوله: (على أنَّ لفظ المفتاح[8] صريحٌ)؛ هذا دليلٌ آخر على أنَّ السَّكاكي ـرحمه الله تعالىـ[9] لم يجعل مطلق الاستعارة من أقسام المجاز المفرد المعرّف بالكلمة المستعملة في غير ما

---

[1] – في ن(س): المُصنِّف.

[2] – في ن(ث): التمثيل.

[3] – في ن(س): سقط جملة لا مِن استعارة.

[4] – في ن(س): إلى آخره.

[5] – في ن(س): إلى آخره.

[6] – في ن(ث): التمثيل.

[7] – في ن(س): سقط للكلمة.

[8] – أي كتاب مفتاح العلوم للسّكاكي.

[9] – في ن(س): سقط للعبارة "رحمه الله تعالى".

وُضعت له بل من أقسام مطلق المجاز، قوله: (راجعٌ إلى الكلمة)؛ وهو: أن تُنقل الكلمة عن معناها الأصلي إلى غيره[1]، قوله: (وراجعٌ إلى حكم الكلمة[2])؛ وهو: أن تنقل الكلمة على حكم إعرابها الأصلي إلى إعرابٍ آخر كما سيجيء في الفصل الآتي إن شاء الله تعالى. [212و]

قوله: (خالٍ عن الفائدة)؛ وهو: المطلق المستعمل في المقيد، وبالعكس عن السَّكاكي ليس بِمجازٍ مرسلٍ كما هو عندهم كذلك، قوله: (وظاهرٌ أنَّ المجاز العقلي والراجع إلى حكم الكلمة بالمجاز العقلي هو المجاز في الإسناد)؛ وقد تقدم في الباب الأول في علم المعاني، والراجع[3] في الكلمة تقدم أنفاً، قوله: (خارجان[4] عن المجاز بالمعنى المذكور)؛ أي: لا يدخلان في المجاز المعرّف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له، فعلم أنه ليس مورد القسمة، أمَّا: عدم دخول المجاز العقلي فظاهرٌ، وأمَّا: عدم دخول الراجع إلى حكم الكلمة فلعدم صدق الكلمة عليه فيجب أن يريد بالراجع إلى معنى الكلمة أعمّ من المفرد والمركب ليصحّ الحصر في القسمين وهما خالٍ[5] عن الفائدة ومتضمّن لها، قوله: (وأجيب بوجوه[6] أخرى)؛ يعني: عن الردّ على السَّكاكي، قوله: (الأول أنَّ المراد بالكلمة اللّفظ إلخ[7])؛ يعني أنَّ الكلمة قد تُطلق على ما يعمّ المركّب أيضا نحو: "كَلِمةُ الله"[8]، فلا يمتنع حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ ليعمّ المفرد والمركب، ولا ضمير حينئذ يدخل في التمثيل المركب فيه.

---

[1] – في ن(ف): سقط للقول كاملا.

[2] – في ن(س): سقط من قوله وهو أن تنقل الكلمة ... إلى ... راجع إلى حكم الكلمة".

[3] – في ن(س): سقط في العبارة من "الراجع" الأولى إلى "الراجع" التالية.

[4] – في ن(س): خارجا عن المجاز..

[5] – في ن(س): حالٌ.

[6] – في ن(س): سقط للكلمة.

[7] – في ن(س): إلى آخره.

[8] – انظر تفصيل ذلك عند الزمخشري، الكشاف، 158/2.

قوله: (لا نسلم أنَّ التمثيل يستلزم التركيب)؛ أي: تركيب[1] الطرفين، أمَّا تركيب المشبه فلابد منه، قوله: (كما في قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُم كَمَثَلِ الذِي استَوقَدَ نَارًا﴾ الآية[2])؛ فإنَّ مثلهم مشبهٌ به، ومثل الذي إلخ[3] مشبه به، وهما مفردان، قوله: (وفي الكلِّ نظر)؛ أوردناه في الشرح:

– أمَّا في الأول: فلأنَّ استعمال الكلمة في اللّفظ مجازٌ في اصطلاح العربية، فلا يصحّ التعريف من غير قرينة.

– وأمَّا في الثاني: فلأنه لو ثبت أنَّ مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية، فهذا إنَّما يصلح لرد كلام المُصـــ[4] حيث ادَّعى استلزامه للتركيب؛ ولا يصلح[5] لتوجيه كلام السَّكاكي، فإنه قد عُدّ مِنَ التَّحقيقيّة مثل قولنا: أراك تُقدم رِجلاً وتؤخِّر أخرى[6]، ولاشكَّ أنه ليس مما غيّر من المشبه به بمفردٍ ولا مجازٍ في مفردٍ مِن مفردٍ أنه على في نفس الكلام، حيث لم يستعمل في معناه الأصلي.

والحاصل: أنه إذا[7] لم يستلزم التركيب فلا[8] يستلزم الإفراد أيضاً، وهذا كافٍ[1] في الاعتراض، أي: اعتراض المصـــ[2] على السَّكاكي، لأنه إذا لم يستلزم واحداً منهما [212ظ] لم يستقم عدّه من أحدهما قطعاً.

---

[1] – في ن(س): أي بردِّ.

[2] – الآية: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾؛ البقرة/17.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – في ن(س): المُصنِّف.

[5] – في ن(س): ولا يصحُّ.

[6] – مثل عربي وقد مرّ معنا قبلُ.

[7] – في ن(س): سقط للفظة.

[8] – في ن(س): فلم.

– وأمَّا في الثالث: فلأنَّ هذا الجواب في غاية السقوط وإن كان وارداً ممن هو في غاية الحداقة والاشتهار وهو صدر الشريعة[3] ـرحمه الله تعالىـ؛ للقطع بأنَّ لفظ: "تُقدّم رجلاً وتؤخر أخرى" مستعملٌ في معناه الأصلي، والمجاز إنَّما هو استعمال هذا الكلام في غير معناه الأصلي، أعني: تردد من يقوم ليذهب، فتارة يريد الذّهاب فيقدم رجلاً وتارةً لا يريد فيؤخر أخرى، وهذا ظاهرٌ عند من له مسلّة[4] من علم البيان.

قوله: (بما لا تحقق لمعناه حِسّاً ولا عقلاً)؛ لأنه قال: المراد بالتخييلية أن يكون المشبه المتروك شيئاً وهميّاً محضاً لا تحقق له[5] إلاّ في مجرد الوهم، قوله: (أي معناه يعني)؛ يعني[6]: ما لا تحقق له لا حساً ولا عقلاً، قوله: (وصورة وهميّة محضة)؛ يعني: قُدّرت مشابهةً[7] لصورة مُتحققة في معناه، قوله: (وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به)؛ يعني: من الأنياب والأظفار والمخالب، قوله[8]: (فاخترع لها)؛ أي: اخترع الوهم للمنية وصدّره وهمية، قوله: (أضافها)؛ أي: إضافة الأظفار إلى المنيّة، قوله: (والتخييلية عنده قد تكون بدون الاستعارة بالكناية)؛ جوابٌ عن سؤالٍ مُقدّرٍ بِـــــ"هوّ"، فعلى هذا يجب عند السَّكاكي أن

---

[1] – في ن(س): وهذا كان..

[2] – في ن(س): المُصنِّف.

[3] – صدر الشريعة: (ت: 747 هـــ / 1346 م) عبيد الله بن مسعود بن محمود بن أحمد المحبوبي البخاري بالحنفي، صدر الشريعة الأصغر ابن صدر الشريعة الأكبر: من علماء الحكمة والطبيعيات وأصول الفقه والدين، له كتب: "التنقيح/مط" في أصول الفقه، وشرحه "التوضيح/مط" و"شرح الوقاية/مط" لجده محمود، في فقه الحنفية، و"النقاية، مختصر الوقاية/مط"، و"الوشاح" في علم المعاني؛ توفي في بخارى؛ الزركلي، الأعلام، ج4، ص197.

[4] – في ن(ك): مسكة.

[5] – في ن(س): سقط للفظة.

[6] – في ن(س): معنىً.

[7] – في ن(س): إضافة فيها: مساوية.

[8] – في ن(س): سقط للفظة.

تكون الاستعارة التخييلية تابعة للاستعارة بالكناية، ومعنى التابعة هنا أنه لا توجد بدون الكناية إلاَّ أنَّ الكناية[1] تستلزمها حيث ما وُجدت، بحيث لا تنفكّ التخييلية عن الكناية، قوله: (ولهذا مثّل إلخ[2])؛ أي: ولعدم وجوب تبعيتها لها ولزومها إيّاها.

قوله: (من غير استعارةٍ بالكناية لتصريحه بالتشبيه)، قوله: (إذ لا يوجد له مثال في الكلام)؛ المراد بالكلام منها[3] الكلام الفصيح، قوله: (أي: وفي تفسير التخييلية)؛ أي: وفي تفسير السَّكاكي الاستعارة التخييلية فهو من إضافة المصدر إلى مفعوله [213و] قوله: (تعسف)؛ قيل ما بيّن المُصـــ[4] وجه التعسف فيكون مجرد دعوى، قوله[5]: (لما فيه من كثرة الاعتبارات إلخ[6])؛ وهذا بخلاف تفسير المُصـــ[7] فإنه جعل إثبات الأمر المُحقق[8] بالمشبه به للمشبه استعارةً تخييليةً، قوله: ذكر في الشِّفاء إلخ[9]، المقصود من نقل كلام الشفاء إثبات أطلق التخييل على [الوهم][10]، بقوله: (ويخالف تفسيره)؛ أي: تفسير السَّكاكي، قوله: (كجعل اليد للشِّمال)؛ يعني من قول لبيد:

إذ أصبَحَت بِيَدِ الشِّمَالِ زِمَامُهَا[11]

---

[1] – في ن(س): الكفاية.

[2] – في ن(س): إلى آخره.

[3] – في ن(ث) وفي (ك): هاهنا.

[4] – في ن(س): المُصنِّف.

[5] – في ن(س): سقط للقول.

[6] – في ن(س): إلى آخره.

[7] – في ن(س): المُصنِّف.

[8] – في ن(ث): المختص.

[9] – في ن(س): إلى آخره.

[10] – في النسخ الأخرى مضاف: الوهم.

[11] – الشطر من بيت لبيد بن ربيعة، وقد ورد في "أساس البلاغة"، 388/2؛ وتمامه: وغداةَ ريحٍ قد وزّعت وقِرّة .... إذ أصبحت بيد الشِّمال زِمامها.

فإنه يجعل اليد للشمال مبالغة في تشبيهها بالقادر، وتفسيره يقتضي أن يجعل للشِّمال صورة متوهَّمة مثل صورة اليد ويطلق على الوهمية لفظ اليد لا أن يجعل لها يداً، فإطلاق اسم اليد للشِّمال على تفسيره استعارةٌ لأنه مستعملٌ فيما وضع له، وإثبات اليد للشِّمال استعارةٌ كما في المجاز العقلي الذي فيه المسند حقيقة، قوله: (قال الشيخ عبد القاهر: إنه لا خلاف إلخ[1])؛ المقصود من نقل الكلام الشيخ عبد القاهر[2]: الاستشهاد[3] على أنَّ الاستعارة هي نفس إثبات اليد للشِّمال ولفظه حقيقية، قوله: (نعم يتّجه إلخ[4])؛ هذا كلامٌ ناشئٌ عن تلك الكلمات الوهميّة[5] مع جوابها، وهو مذكور في "المطوَّل"[6] فليُنظر ثَمَّة.

قوله: (للُّزوم مثل ما ذُكر فيه)؛ أي: في تفسير التخييلية في الترشيح لأنَّ في كل واحدٍ من التخييلية، والتّرشيح: إثبات بعض لوازم المشبه المختصة به للمشبه، إلاَّ أنَّ العبارة عن المشبه في التخييلية لحصول نفس الاستعارة، وفي الترشيح بغير لفظه، ولا يلزم من هذا فرقٌ بينهما، والجواب أنَّ تفسيره لا يقتضي أن يكون الترشيح تخييلية، [213ظ] لأنَّ إثبات اللاَّزم في التخييلية لحصول نفس الاستعارة، وفي ترشيح تسميتهم الاستعارة وترشيحها لا نفس الاستعارة[7]، قوله: (واعتباره[8] في أحدهما إلخ[9])؛ أي: فاعتبار المعنى المتوهم في التخييلية، قوله: (يحكم)؛ أي: يحكم بوقوع أحد طرفي الحكم من غير رُجحان.

---

[1] – في ن(س): إلى آخره.

[2] – في ن(ك): سقط من "عبد القاهر" الأولى إلى الثانية هنا.

[3] – في ن(س): والاستعمار على أن.

[4] – في ن(س): إلى آخره.

[5] – في ن(س): الكلامات الواهيات.

[6] – المطوّل: كتاب السعد التفتازاني.

[7] – في ن(س): سقط لجملة؛ وفي ترشيح .. إلى ..نفس الاستعارة.

[8] – في ن(س): فاعتباره.

[9] – في ن(س): إلى آخره.

وحاصل اعتراض المُصـــ[1] مطالبته الفرق بين التخييلية والترشيحيّة[2]؛ حيث اعتبر أعني: السَّكاكي في التخييلية الصورة الوهمية التشبيهة بالأظفار مثلاً، ولم يعتبر في الترشيح المعنى الوهمي، وجوابه: أنَّ الأمر الذي هو من خواص المشبه به إلخ[3]، قوله: (لِمَا قُرن في التخييلية بالمشبه)؛ يعني: مع أنَّ ما بينه وبين المشبه مُنايفة[4].

قوله: (وجعلناه مجازاً)؛ أي: حملناه على المجاز لتصحَّ المُقارنة، قوله: (عن أمرٍ متوهّمٍ يمكن إثباته للمشبه)؛ وذلك الأمر صورةٌ وهميةٌ شبيهةٌ بصورة الأظفار المُتحققة، قوله: (لم يحتج إلى ذلك)؛ أي: إلى حملِهِ على المجاز عن أمر متوهم إلخ[5]، قوله: (مقارناً للوازمه)؛ أي: مع لوازمه؛ فالمشبّه به هو الملزوم مع لوازمه اللزوم[6] وحده، ولا المجموع المركب من الموصوف والصفة، قوله: (هو الأسد الموصوف إلخ[7])؛ أي: المقيّد بالافتراس الحقيقي، قوله[8]: (وإنَّما نحتاج إلى ذلك)؛ أي: اعتبار المجاز وتوهم صورة، قوله: (ليصحَّ إثباته للشجاع)؛ أي: إثبات الافتراس المذكور فإنك شبهت الشجاع بالأسد في النفس فتكون استعارة بالكناية، وإثبات الافتراس له استعارة تخيلية، أو تقول: لَمَّا شبّه بالأسد في الشجاعة تخيّل له حالة وهمية شبيهة بالافتراس الحقيقي ثم أطلق عليه لفظ الافتراس ليكون قرينة الاستعارة، فعلى الأول: يكون الافتراس مستعملاً فيما وُضع له، وعلى الثاني: في غير ما وُضع له.

---

[1] – في ن(س): المُصنِّف.

[2] – في ن(س): والتَّرشيح.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – في ن(س): مباينة.

[5] – في ن(س): إلى آخره.

[6] – في ن(س): لا اللازم وحده.

[7] – في ن(س): إلى آخره.

[8] – في ن(ك): لفظة قوله سقطت في هذا الموضع.

قوله: (ففي الكلام رِقّة[1])؛ لأنَّ كون حكم اقتران ما هو من لوازم المشبه به، [214و] وخواص بالمشبه غير حكم اقترانه بالمشبه به أمر يحتاج إلى تأملٍ، قوله: (وردّ ما ذكر)؛ يعني: السَّكاكي، قوله: (مستعملٌ فيما وُضع تحقيقاً)؛ يعني: في الاستعارة بالكناية لابد أن يكون مجازاً عنده، أمَّا أولاً: فلأنّها قسمٌ من مُطلق الاستعارة التي هي أحد قسمي المجاز اللغوي، وأمّا ثانياً: فلما تبيّن أنَّ المراد بالمنيّة السَّبعُ الذي لم يوضع لفظ المنية له فيكون مستعملاً في غير ما وُضع له فيكون مجازاً عنده لا محالة، قوله: (للقطع بأنَّ المراد بالمنية هو الموت لا السَّبع والاستعارة ليست كذلك)؛ أي: ليست مستعملةً فيما وُضعت له لأنَّها من المجاز اللغوي، قوله: (فما معنى إضافة الأظفار إليها)؛ أي: لا حاجة إلى القرينة حينئذٍ وهو إضافة نحو: المنيّة إلى الأظفار فأشار إلى جوابه، قوله: (وإضافة الأظفار)؛ يعني: إلى المنية، قوله: (يعني تشبيه المنيّة بالسَّبع)؛ وذلك لأنَّ الاستعارة بالكناية على قوله _أعني المُصـــ[2]_ عبارةٌ عن التشبيه الذي لم يصرّح بشيءٍ من أركانه سوى المشبّه مع الدلالة عليه بإثبات أمرٍ مختصٍّ بالمنية[3]، فلا يُخرج المنية عن معناها بسبب إضافة الأظفار إليها.

قيل: الجواب لا نسلّم أنَّ المُراد بالمنيّة في البيت[4] هو الموت، وإنَّما المراد من الموت المدخل في جنس السَّبع على ما عرفتَ بيان ذلكَ في أوَّل بحث الاستعارة بالكناية، قوله: (ويمكن الجواب)؛ يعني: على الرد المذكور، قوله: (الذي[5] لفظ المنية موضوع له بالتأويل، وهو ادِّعاءُ أنَّ المشبه[6] في البيت عن أن يكون استعماله فيما وُضع[4] بالتحقيق)؛ لكن لا دليل على أنه مجازٌ مرادٌ به الطَّرف الآخر من طرفي التشبيه، [214ظ].

---

[1] – في ن(ث): دقّة.

[2] – في ن(س): المصنِّف.

[3] – في ن(س): بالمشبّه.

[4] – الشاهد بيت الشاعر أبي ذؤيب الهذلي، وقد مر قبل.

[5] – في ن(س): الذي هو..

[6] – في ن(س): المنيّة.

الاستعارة التَّبعيَّة عند السَّكاكي[2]

قوله: (رد الاستعارة التبعية)؛ وهي: أن لا يكون معنى التشبيه داخلاً في المستعار دخولاً أوّلياً[3] ويكون في الحروف والأفعال وما يُشتقُّ من الأفعال، قوله: (وجعل الاستعارة التبعية قرينة الاستعارة بالكناية فصار ما كان قرينةً هناك استعارةً هنا، وما كان استعارةً هناك قرينةً هُنا، فتعلم من قولك: نطقت الحال هنا، أنَّ المراد بالحال المتكلم كما يعلم من الحال هناك أنَّ المراد بنطقت دلّت، قوله: (حيث جعل المنيّة استعارةً بالكناية)؛ يعني: عن السّبع وجعل إثبات الأظفار لها قرينة الاستعارة، وبالجملة ما جعل القوم قرينة الاستعارة التبعية جعله هو استعارة بالكناية، قوله: (وردّ[4] ما اختاره السَّكاكي)؛ يعني: مِن ردِّ التَّبعية إلى المُكنَّى عنها، قوله: (بأنه إن قدَّر التبعية إلخ[5])؛ أي: بأنَّ السَّكاكي إن قدَّر الاستعارة التبعية قدَّرها إلى المُكنَّى عنها[6]، قوله: (بأن يراد بها معناها الحقيقي)؛ يعني: نفسه لا معناه المجازي وهو دلّت، قوله: (لأنه جعلها من أقسام الاستعارة المصرح بها، وجعل المصرّح أحد قسمي الاستعارة، وجعل الاستعارة إحدى قسمي المجاز).

قوله: (فلم يكن[7] المكنَّى عنها مستلزمة للتخييلية)؛ يعني: كما في هذه الصورة التي جعل فيها قرينة الاستعارة التبعية استعارة بالكناية، قوله: (وعلى هذا التقدير)؛ أي: على لغة تقدير التّبعية استعارة مكنيّاً عنها، وجعل الاستعارة التّبعية قرينة الاستعارة المكنّى عنها، ووجود الملزوم الذي هو الاستعارة المكنَّى عنها بدون لازمه الذي هو الاستعارة التخييلية

---

[1] – في ن(ف): وضع له.

[2] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[3] – في ن(س): أولا.

[4] – في ن(س): ما ذكره.

[5] – في ن(س): إلى آخره.

[6] – في ن(س) وفي ن(ك) سقط للقول كاملا.

[7] – في ن(س): فلو لم تكن.

محال، قوله: (باطلٌ بالاتفاق)؛ لأنَّ الاستعارة بالكناية لا تنفكُّ عن الاستعارة التخييلية لأنَّ إضافة اللوازم المشاركة[1] [215و] للمشبه به إلى المشبه لا يكون إلاَّ على سبيل التخييل، قوله: (فعند السَّكاكي لا يستلزم)؛ أي: لا يلزم من وجود الاستعارة التخييلية وجود الاستعارة بالكناية، فتوجد التخيلية بدون المكنى عنها كما في قولنا: أظفار المنية المشبهة بالسّبع، فإنَّ إضافة الأظفار إلى المنية استعارة تخييلية وليس فيه استعارة بالكناية للتصريح بالتشبيه وذكر الطرفين معًا؛ أعني المنية والسّبع، فثبت انفكاك التخييلية عن المكنى عنها، قوله: (وبهذا ظهر فساد ما قيل إلخ[2])؛ أي: وبهذا الذي ذكرناه كان من عدم استلزام التخييلية للمكنى عنها عند السَّكاكي كما في المثال ظهر فساد ما قيل إلخ[3].

قوله: (يمكن أن يُنازع في الاتفاق)؛ أي: يمكن أن يناقش المصـــ[4] في قوله: (باطلة بالاتفاق)؛ لا يُفهم من كلام[5] السَّكاكي[6] و"المفتاح"[7] من جواز انفكاك المكنى عنها عن التخييلية، قوله: (وقد تكون قرينة المكنّى عنها أمراً مُحققاً في العقل أو الحس)، فتوجد المكنى عنها بدون التخييلية، كما في قولنا: "أنبت الربيع البقل"، لأنه شبّه فيه الربيع بالفاعل الحقيقي تشبيهاً مُضمراً في النفس، وكون تشبيه شيءٍ بشيءٍ مُضمراً في النفس هو بعينه الاستعارة بالكناية وقرينتها الإنبات، لأنَّ إسناده إلى الربيع دليلٌ على أنَّ المراد بالربيع الفاعل الحقيقي، وأنَّ التشبيه مُضمرٌ في النفس وإطلاق الربيع على الفاعل الحقيقي مجازٌ، من باب إطلاق لفظ المشبه وإرادة المشبه به بقرينة إسناد الإنبات الذي هو للمشبه به حقيقة إلى المشبه، فالإنبات

---

[1] – في ن(س) وفي ن(ث): المساوية، وفي ن(ك): المتساوية.

[2] – في ن(س): إلى آخره.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – في ن(س): المُصنِّف.

[5] – في ن(س): سقط في القول من "الاتفاق" إلى "كلام".

[6] – في ن(ف): الكشاف.

[7] – أي السَّكاكي وكتابه مفتاح العلوم.

مستعملٌ فيما وُضع له بدلالة[1] أمرٍ مُحقّقٍ فلا يكون تخييلياً، فصحَّ وُجود المكنّى عنها بدون التخيلية، وكذلك: "هزمَ الأميرُ الجندَ"، من أنَّ تشبيه الأمير بالفاعل الحقيقي مضمراً في النفس وهو بعينه الاستعارة بالكناية.

قوله: (إلاَّ أنَّ هذا لا يدفع[2] الاعتراض إلخ[3])؛ [215ظ] يعني: أنَّ هذا الجواب يصلح إبطالاً لكلام المُصـــ[4] لا توجيهاً لكلام السَّكاكي، لأنه صرَّح بأنَّ نطقت من قبيل الوهمي كالأظفار فيجب أن تُقدّر أمراً وهميّاً تشبيه بالنطق كما ذكره في الأظفار وهذا قولٌ بالاستعارة التبعية لأنها في الفعل وهي لا تكون فيه إلاَّ تبعية، قوله: (فلا جهة لقوله: أنَّ المُكنَّى عنها لا تنفكُّ عن التخييلية)؛ لكونه مُناقضاً لقوله (بوجود المُكنَّى عنها بدون التخييلية وعكسه[5]).

قوله: (فتكون التبعية لـــ"نطقت الحال" مثلاً، استعارةً لا قرينةً للاستعارة بالكناية)؛ وإنَّما كانت استعارةً لا مجازاً مُرسلاً لكون العلاقة بين المعنيين هي: المشافهة ولا يعني بالاستعارة سوى هذا، قوله: (اضطر آخر[6] الأمر إلى القول بالاستعارة التبعية)؛ يعني: حيث لم يتأتَّ له أن يجعل نطقت في قولنا: نطقتِ الحال بكذا حقيقةً، لأنه خلاف المفروض، فلزمه أن يقدّر استعارةً والاستعارة في الفعل لا تكون إلا تبعيّة، قوله: (كما بين النطق والدلالة إلخ[7])؛ إطلاق النطق على الدلالة اعتبار أنَّ أحدهما أن يكون مجازاً مُرسلاً، وهو أن يعتبر مِن باب إطلاق الملزوم على اللاَّزم، فإنَّ الدلالة لازمة للنطق فإطلاق النطق عليها إطلاقٌ للملزوم

---

[1] – في ن(س): لأنه أمرٌ.

[2] – في ن(ث): لا يرفع.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – في ن(س): المُصنِّف.

[5] – في ن(س): في القول سقط من "التخييلية" الأولى إلى الثانية.

[6] – في ن(س): أحد الأمرين.

[7] – في ن(س): إلى آخره.

على اللازم، والآخر أن يكون استعارةً، وهو أن تجعل العلاقة هي المُشابهة بأن يشبه دلالة الحال بنطق الناطق من حيث الدلالة، فيستعار[1] لها لفظ النطق ويقال: الحال ناطقةٌ، أي دالةٌ، فتشبيه الدلالة بالنطق استعارةٌ بالكناية، وإثبات اللَّفظ لها استعارة تخييلية وهذه استعارة أصليّة، فإذا استقيت[2] من النطق المستعار فعلاً وقلت: نطقت الحال، ليكون استعارة تبعية.

قوله: (فإنَّ نطقت هاهنا إلخ[3])؛ المذكور بأنه لو سلم في بعض الصور لكنه لا يوجد في بعضها [216و] فلا يصلح جواباً، قوله: (ولو سلم يعود الاعتراض الأول)؛ أي: ولو سلم كونه يجري كل مثال أو يكون[4] له علاقتان إحداهما المشابهة والأخرى غير المشابهة يمكن أن يكون باعتبارها وقع الاستعمال[5]، قوله: (فيما شاع من كلام الفُصحاء)؛ يعني: لا في كلِّ كلامٍ لوجودها دون المكنَّى عنها في غير الشائع من كلامهم كأظفار المنيّة الشبيه بالسبع فإنه غير شائع بالاتفاق فلا يرد نقضاً على هذا التأويل، قوله: (وإنَّما الكلام في الصحة)؛ أي: وإنَّما النِّزاع في صحة هذا المثال أي: أظفار المنية التّشبيه بالسبع هل يصح أم لا؟ قوله[6]: (وأمَّا كونه غير شائع على تقدير صحته وجوازه فلا نزاع فيه)، قوله: (على ما اختاره صاحب "الكشَّاف" إلخ[7])؛ يعني: لا على ما ذهب إليه المُصـــ[8] وأكثر علماء البيان فإنَّ المكنَّى عنها لا توجد بدون التخييلية لا العكس عند المُصـــ[9] لأنهما متلازمان عنده فلا تنفكُّ إحداهما عن الأخرى.

---

[1] – في ن(س): فيستفاد.

[2] – في ن(ك): استعيرت.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – في ن(س): أن يكون.

[5] – في ن(س): الاستقبال.

[6] – في ن(ك): سقط للكلمة.

[7] – في ن(س): إلى آخره.

[8] – في ن(س): المُصنِّف.

[9] – في ن(س): المُصنِّف.

قوله: (﴿يُنقِضُونَ عَهدَ اللهِ﴾[1] استعارة بالكناية)؛ لأنه شبّه العهد بالحبل[2] في النفس وهذه استعارة بالكناية، والنقض استعارةٌ لإبطال العهد قرينة المكنَّى عنها مترجمةٌ على التشبيه المُضمر[3]، وهو أعني: النَّقض أمرٌ مُحقق عقلاً فيكون استعارةً تحقيقيةً لا وهماً حتى تكون تخييلية؛ فظهر ما ذكره صاحب "الكشَّاف"؛ عدم استلزام المكنية للتخييلية، وإلاَّ لم توجد بدونها، والحال أنَّها قد وُجدت هاهنا به ومنها بل بدونها مع التحقيقية، قوله: (فصار الحاصل من مذهبه)؛ أي: مذهب كلّ واحدٍ منهما، أعني صاحب :الكشَّاف" وصاحب "المفتاح"، قوله: ﴿يَا أرضُ اِبلَعِي مَاءَكِ﴾[4] فيه استعارتان تخييلية وتحقيقية، تشبيه الماء بالغِذاء استعارةً بالكناية، [216ظ] وتشبيه غَورِ الماء في الأرض بالبلعِ استعارةً تحقيقيةً لأنَّ معناها مُتحقق حِسّاً وهي قرينة المكنىَّ عنها، فإنَّ إيقاع البلعِ على الماء يُشعرٌ بتشبيه الماء بالغداء، قوله: (والتمثيل على سبيل الاستعارة)؛ وهو: انجاز المركب كما عرفت، قوله: (كأن يكون وجه الشبه شاملاً للطَّرفين)؛ وذلك كالشجاعة مثلاً في زيدٌ والأسد.

فصلٌ في شرائط حُسن الاستعارة

قوله: (وافياً[5] بإفادة ما علق به من الغرض، وهو ثبوت مقاومة الأشياء القوّية لزيدٍ كما أنَّها ثابتةٌ للأسد)، قوله: (ونحو ذلك)؛ أي: مِمَّا سبق في باب التشبيه، وذلك لأنَّ مبناهما على التَّحقيقية[6] والتمثيل على سبيل الاستعارة وعلى سبيل التشبيه، فيتبعانه أي: يتبع

---

[1] – الآية: ﴿الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾؛ البقرة/27.

[2] – في ن(س): الجعل.

[3] – في ن(ك): المفرد.

[4] – الآية: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾؛ هود/44.

[5] – في ن(ك): وافيا.

[6] – في ن(س): الحقيقة.

التحقيق والتمثيل والتشبيه في الحُسن والقُبح، قوله: (من جهة اللَّفظ)؛ وذلك بأن لا يُذكر لفظ يدلّ على التشبيه بل يُطلق اسم المنيّة[1] على المشبه، كما يُطلق على معناه الأصلي من غير إشارةٍ إلى وجه الشبه[2] ولا إلى ذاته، ولا إلى اسم المشبه ولهذا يقال: إن رأيت أسداً في الشجاعة تشبيهٌ لا استعارة، قوله: (أقوى في وجه الشّبه)؛ أي: من المشبه، قوله[3]: (إذ لا يشم رائحة التشبيه[4] لفظاً)؛ إنَّما قيل باللفظ لأنّ رعاية التشبيه في المعنى واجبةٌ فلا يجوز عدم اعتبارها من حيث المعنى، قوله[5]: (بين الطَّرفين)؛ أي: المستعار له والمستعار منه، قوله: (بنفسه أو بواسطة عُرفٍ إلخ[6])؛ يعني: بحيث لا يحتاج إلى ذكر شيءٍ يدلُّ على التشبيه.

أوصافُ جُحر اليربوع وأصل اللُّغز[7]

قوله: (إلغازٌ أو تَعمِيَة[8])؛ أي: لا استعارةً وتمثيلاً، وأصلُ اللُّغز: جُحرُ اليربوع بين القاصِعاء والنَّافِقَاء يحفر مُستقيماً إلى أسفل ثم يعدل عن يمينه وشماله فيخفي مكانه فتلك الألغاز[9].

قوله: (فوجه الشبه بين الطرفين خفيٌّ)؛ أي: فإنّ التشبيه بين الطرفين وهو: البحر[10] صفةٌ خفيَّة في الأسد، قوله: (وأريد الناس)؛ يعني: الذين لا نفع فيهم، والوجه في ذلك أن

---

[1] – في ن(س): اسم المشبّه به.

[2] – في ن(س): من غير نظرٍ إلى وجه التشبيه.

[3] – في ن(س): سقط للكلمة.

[4] – في ن(ك): لا يتم رعاية التشبيه.

[5] – في ن(س): سقط للكلمة.

[6] – في ن(س): إلى آخره.

[7] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[8] – في ن(ف): إلغازاً وتعميةً.

[9] – هذا الشرح من المؤلف يوافق حرفياً ما ورد في معجم الصِّحاح؛ مادة: (لَغَزَ)، ج3، ص895.

[10] – في ن(س): أنحى.

يترك الاستعارة ويذكر التشبيه، قوله: (من قوله عليه السلام)؛ أي: أخذاً من قوله عليه الصلاة والسلام [النَّاس][1] إلخ[2]، [217و] لأنَّ قوله: ـصلى الله عليه وسلمـ لم يكن إلغازاً[3] بل صرَّح ـصلى الله عليه وسلمـ نظراً في التشبيه وأداته[4]، لأنَّ مقصوده ـصلى الله عليه وسلمـ التأثير لا التَّعمِيَة، وكذا كلّ ما كان التشبيه بين الطرفين خفيّاً يخترعه المتكلم لابدَّ فيه من التصريح، وإلاَّ لكان ذلك تنكيفاً[5] بعِلمِ الغيب، قوله: (وبهذا ظهر إلخ[6])؛ أي: وبهذا الوجه المذكور من محل[7] رائحة التشبيه فيهما، ووجه الشبه بين الطرفين ظاهر إلخ[8]، أعم محلاًّ أي من الاستعارة والتمثيل، قوله: إنَّ[9] كل ما يتأتى فيه الاستعارة، أي الاستعارة التحقيقية أو التمثيل من غير عكس أي ليس كل ما يتأتى فيه التشبيه يأتي فيه الاستعارة التحقيقية أو التمثيل، قوله: (لجواز أن يكون وجه الشبه[10] غير جَلِيٍّ)؛ يعني: فيأتَّى فيه التشبيه دون الاستعارة أو التمثيل لئلاَّ تصير الاستعارة إلغازاً كما في المثالين، أعني قوله: (رأيتُ أسداً،

---

[1] – في ن(أ) فراغ بقدر كلمة، وفي النسخ الأخرى: الناس؛ أما الشاهد فهو قول الرسول صلى الله عليه وسلم: حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِنَّمَا النَّاسُ كَالإِبِلِ المِائَةِ، لاَ تَكَادُ تَجِدُ فِيهَا رَاحِلَةً»؛ صحيح البخاري، ج8، ص104، الحديث رقم: 6498.

[2] – في ن(س): إلى آخره.

[3] – في ن(س): إكثاراً.

[4] – في ن(س): وأدواته.

[5] – في ن(س): تكليماً.

[6] – في ن(س): إلى آخره.

[7] – في ن(س): من عدم.

[8] – في ن(س): إلى آخره.

[9] – في ن(س): إذ.

[10] – في ن(س): وجه التّشديد.

وأريدُ إنساناً أبخر[1]، ورأيت إبلاً مائة لا تجد فيها راحلة[2]؛ وأريد الناس)، قوله: (ويتصل به؛ أي: بما ذكرنا إلخ[3])؛ يعني: يتصل بهذا البحث من جهة أنه مُقابلٌ لِمَا قبله من حيث أنَّ ما قبله يُوجب حُسن التشبيه وهذا يُوجب حُسن الاستعارة، قوله[4]: (إذا قوي التشبيه[5] بين الطرفين)؛ يعني: بحيث صار الفرعُ كأنه الأصل، قوله: (كالعلم والنور والشُّبهة والظُّلمة)؛ فإنَّ العلم لِقُربِه من النور صار كأنه هوّ، فلا يَحسنُ لذلك أن يقال: العلم كالنور، وكذا الشُّبهة لِقُربها من الظُّلمة صارت كأنها هي لأنها لا تكون إلاَّ تابعة للمكنَّى عنها، يعني عند المُصـــ[6]، وأمَّا صاحب "المفتاح" فلمَّا لم يقل بوجوب كونها تابعةً للمكنَّى عنها[7] قال: إنَّ حسنها بحسب [217ظ] حسن المكنَّى عنها متى كانت تابعة لها، وقلّما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها.

فصلٌ في إطلاق المجاز على تغيّر حكم إعراب الكلمة؛ بحذف لفظٍ أو زيادة لفظٍ[8]

قوله: (على سبيل الاشتراك أو التشابه[9])؛ أصل المجاز إن أطلق على نقل الكلمة من معناها إلى معنى آخر، ويُطلق أيضا على الكلمة التي نقل إعرابها إلى إعراب آخر بواسطة عُرفٍ أو زيادةٍ، وأطلق الإعراب على هذا النوع إمَّا بالاشتراك اللَّفظي أو بالمشابهة، فعلى الأول: يكون الإطلاق حقيقةً، وعلى الثاني: مجازاً، قوله: (تغيَّر حكم إعرابها)؛ أي: إعرابها

---

[1] – أي رائحة فمه كريهة، وفي هذا تعمية، لأن الشاهد: رأيت أسداً متعارف عليه بأن المراد منه الشجاعة.

[2] – في ن(س): سقط للكلمة.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – في ن(س): سقط للفظة.

[5] – في ن(ك): الشبه.

[6] – في ن(س): المُصنِّف.

[7] – في ن(س): سقط للكلمة.

[8] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[9] – في ن(س): أو النّسابة.

الأصلي، وحكم الإعراب أثره الثابت به بالفاعلية والمفعولية والإضافية وغيرها، قوله: (فالأول؛ أي: ما تغيّر إعرابه بسبب حذف لفظٍ)، قوله: (والثاني، ما تغير إعرابه بسبب زيادة لفظٍ)، قوله: (﴿لَيسَ كَمِثلِهِ شَيءٌ﴾[1])؛ يعني: على القول بزيادة الكاف، وزيادته أولى من زيادة الكاف لأنه أدخل حرفاً على حرفٍ واحدٍ بخلاف مثل، ولا يجوز أن لا يكون الكاف ولا مثل زائداً، قوله: (لاستحالة المجيءِ على الله[2])؛ لأنَّ المجيء من صفات الأجسام، قوله: (للقطع بأنَّ المقصود هاهنا سؤال أهل القرية[3])؛ لأنَّ السؤال لأجل الجواب والقرية لا يمكن منها الجواب عادةً، وإن كان الله تعالى قادراً على إنطاق الجُدران، قوله: (لم يكن من هذا القبيل)؛ أي: بما نقل إعرابه بسبب حذف بل يكون مجازاً مُرسلاً من باب: "جرى النَّهرُ" و"سَالَ المِيزابُ"، أعني: من باب إطلاق المحل وإرادة الحال، قوله: (ويكون نفياً للمِثل[4] بطريق الكناية)؛ أي: يكون من باب نفي الشيء بنفي لازمِه كقوله:

وَلاَ يُرىَ الضَّبُّ بِها يَنجَحِرُ[5]

فإنه نفى أن يكون لِمثل الله تعالى مثل، والمراد نفي مِثل الله[6] فإنه لو كان له تعالى مِثلاً لكان كمِثله مِثل وهو الله تعالى، وهذا كما يقال: ليس في شيءٍ شيءٌ يشبه الخير فضلاً، [218و] قوله: كما تقول ليس لأخي زيدٌ أخٌ، أي ليس أخٌ نفياً للملزوم بنفي لازمه، بيانُه أنه أخو زيد ملزومٌ والأخُ لازمٌ له لأنه ليس لأخِ زيدٍ من أخٍ هو زيدٌ فنفيتَ هذا الكلام، والمراد

---

[1] – الآية: ﴿فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾؛ الشورى/11.

[2] – الشاهد قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾؛ الفجر/22.

3 – الشاهد الآية: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾؛ يوسف/82.

[4] – في ن(ث): المثال.

[5] – بيت الشاعر ابن أحمر، وقد ورد في أساس البلاغة، 389/1؛ وتمامه: لاَ تَفزع الأرنب أهوالها .... ولا يُرى الضّبّ بها ينجحر.

[6] – الشاهد قوله تعالى: ﴿لَيسَ كَمِثلِهِ شَيءٌ وَهُو السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾، الشورى، الآية 11.

نفي ملزومه، إذ ليس لزيدٍ أخٌ إذ لو كان له أخٌ لكان لذلك الأخِ أخٌ هو زيدٌ، ولِنفي المِثلِ عنه يقال في الآية المذكورة طريقٌ وهو ما ذكر صاحب "الكشَّاف": "وهو أنهم قالوا: مِثلُكَ لا يَبخل، فنفوا البُخل[1] عن مِثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصداً إلى، قوله: لأنه إذا نفوه عمَّن يُماثِله فقد نفوه عنه بالطريق الأولى"[2].

الكناية[3]

قوله: (الكناية)؛ إنَّما يسمى هذا كناية لأنَّ فيه نوعُ خفاء، وكيف ما تركَّب يفيد معنى الخفاء، قوله: (في اللغة مصدر كَنَيتُ بِكذَا، ويقال أيضاً: كَنَوتُ)؛ فعلى الأول: يائِي، وعلى الثاني[4]: واوِيّ، وفي الإطلاق يُطلق على معنيين:

– أحدهما: المعنى المصدري الذي هو فعل المتكلم وهو ذكر اللاَّزم وإرادة الملزوم مع جواز إرادة اللاَّزم أيضاً، وعلى هذا يُشتقُّ منه فيُقال في اللفظ: مكنيٌّ به، وفي المعنى مكنيٌّ عنه[5].

– والثاني نفس اللفظ الذي أشار إليه المصـــ[6] بقوله: (لفظٌ أريد به لازمُ معناه، مع جواز إرادته)؛ أي: إرادة معناه الموضوع له اللفظ مع لازمه للفظ.

("طويل النِّجاد"[7] المراد به لازم معناه)؛ أعني: طول القامة مع جواز أن يُراد حقيقةً طُول النِّجاد أيضا، قوله: (معه)؛ أي: مع لازمِه، واعلم أنه يُفهم من قول المُصـــ[8] مع جواز

---

[1] – في ن(س): قالوا: لا يتخيّل، فنفوا التخيّل.

[2] – الزمخشري، الكشاف، ج4، ص217.

[3] – هذا العنوان الجانبي من وضعنا بمقارنة الشروح والحواشي الأخرى.

[4] – في ن(س): الأول.

[5] – في ن(س): اللفظ مكنى به، وفي المعنى مكنى عنه.

[6] – في ن(س): المُصنِّف.

[7] – من الشواهد ، بيت الأعشى، وقد وقد ورد في أساس البلاغة، 677/1؛ وتمامه:

طَوِيلُ النِّجَادِ رَفِيعُ العِمَاد .... يَحمِي المُضَاف وَيُعطِي الفَقِيرَا.

[8] – في ن(س): المُصنِّف.

إرادته أنه يجوز أن لا يُراد معناه مع لازمه، وذا يخالف قول صاحب "المفتاح" لأنه قال في موضع: إذا سمعت الكلمة[1] فإمَّا أن يُراد معناها وحده أو غير معناها وحده، أو معناها أو غير معناها معاً، [218ظ] والأول: الحقيقة، والثاني: المجاز، والثالث: الكناية، وكذا قول الإمام[2] في نهاية الإيجاز يدلُّ على وجوب إرادة الحقيقية مع الكناية، وقال في موضع آخر من "المفتاح": "إنَّ الكناية لا تُنافي إرادة الحقيقة، فلا يمتنع في قولك: فلانٌ طويلُ النِّجاد أن يُراد طول نِجاده مع إرادة طول قامته"[3]، وهو الحق؛ أعني: ما يفهم من قول المُصـــ[4] من جواز عدم إرادة المعنى الحقيقي لأنَّ الكناية كثيراً ما تخلوا عن إرادة المعنى الحقيقي بصحة قولنا: "فلانٌ طويلُ النِّجاد" وإن لم يكن له نِجادٌ قَطُّ، وقولنا: "فلانٌ جبانُ الكلبِ"[5] و"مهزولُ الفَصيلِ"[6]، وإن لم يكن له كلبٌ ولا فصيلٌ، قوله: (فظهر أنَّها)؛ أي: الكناية، قوله: (من جهة إرادة المعنى)؛ أي: من جهة إرادة المعنى على حذف مضافٍ بقرينة ما سبق في تعريفه، أعني: مع جواز إرادته معه فلا يكون بين كلام المُصـــ[7] تَدافع.

---

[1] – في ن(س): الكلام.

[2] – الإمام: الراجح أنه فخر الدين الرازي فقد وصفه بذلك في غير موضع، وقد يكون السَّكاكي لأنه بصدد الحديث عن كتاب "مفتاح العلوم".

[3] – السَّكاكي، مفتاح العلوم، ص403.

[4] – في ن(س): المُصنِّف.

[5] – مثل عربي، يراد به الكناية عن الجود كرم الضيافة، بحيث يكفّ الكلب عن النّباح من كثرة تعوده على دخول الأضياف إلى البيت.

[6] – مثل عربي، يراد به الكناية عن الكرم والسّخاء، وهزال الفصيل أي صغير الناقة سببه ذبح أمه وتقديم لحمها للأضياف، وقد جمع الشاهدين في بيت شعري، لابن هرمة، وقد ورد في مفتاح العلوم، ص405؛ وتمامه:

وَمَا يَكُ فِيَّ مِن عَيبٍ فَإِنِّي .... جَبَانُ الكَلبِ، مَهزُول الفَصِيلِ.

[7] – في ن(س): المُصنِّف.

قوله: (للزوم القرينةِ المانعةِ[1] عن إرادة المعنى الحقيقي)؛ أي: لأنَّ المجاز يلزمه قرينة تمنع عن إرادة الحقيقة، مثلاً لا يجوز في قولنا: "رأيت أسداً في الحمام"؛ أن يُراد بالأسد الحيوان المفترس، لأنَّ معه قرينة تدلّ على عدم إرادة معناه الحقيقي، فلو انتفى هذا انتفى المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء اللاَّزم، ومعنى قولهم: إنَّ المجاز ملزوم قرينةٍ مُعاندةٍ لإرادة الحقيقية وملزومٌ مُعاندٍ الشيء يعاند ذلك الشيء، واللاَّزم صدق الملزوم بدون اللاَّزم، قوله: (ليوافق ما ذكره في تعريف الكناية)؛ أي[2]: ليوافق ما ذكرنا من أنَّ معناه من جهة جواز إرادة المعنى ما ذكره المُصـــ[3] في تعريف الكناية، أعني قوله: (مع جواز إرادة)، قوله: (هو أنَّ[4] الكناية من حيث أنَّها كناية)؛ يعني: لا كلَّ فردٍ من أفرادها لعدم اطّراده جواز إرادة المعنى الموضوع له في جميع أفراد الكناية لتخلفه في بعض المواد، قوله: (كما أنَّ المجاز يُنافيه)؛ أي: ينافي جواز إرادة المعنى الموضوع له، قوله: (قد يمتنع ذلك في الكناية)؛ أي: قد يمتنع في الكناية جواز إرادة المعنى الموضوع لكن لا من حيث أنَّها كناية بل من حيث خصوصيته[5]. [219و]

قوله: (كما ذكره صاحب "الكشَّاف" في قوله تعالى: ﴿لَيسَ كَمِثلِهِ شَيءٌ﴾[6])؛ فإنَّ المعنى الموضوع له هو نفي مِثلُ مِثلِه، وهو ملزومٌ، والمِثل لازمه وهو الله تعالى، فنفى الملزوم الذي هو مِثلُ مِثلِه وأريدَ نفيُ المِثل عنه تعالى، وهذا معنىً صحيحٌ بليغٌ، ولا يجوز في هذه المادة إرادة المعنى الموضوع له أعني: نفيَ مِثلُ مِثلِه فيلزم نَفيُه تعالى وهو باطلٌ قطعاً، فثبت أنَّ من أفراد الكناية ما يمتنع فيه لخصوصية المادة جواز إرادة المعنى الموضوع له، قوله: (كما في

---

[1] – في ن(ك) مضاف: تمنع.

[2] – جملة: "ليوافق ما ذكره في تعريف الكناية، أي"، سقطت من ن(س).

[3] – في ن(س): المُصنِّف.

[4] – في ن(ف): أي. وفي ن(ث): هو الكناية

[5] – في ن(ث): خصوصية المادة.

[6] – الآية: ﴿فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾؛ الشورى/11.

قولهم: مثلك لا يبخل)؛ يعني: في كونه من باب الكناية، ولا يجوز إرادة المعنى الموضوع له إذ ليس المراد أنّ للمخاطب مماثلٌ يريد المتكلم نفي البخل عنه، وإلاّ انقلب المدح ذمّاً لأنه جاء[1] تعريضاً بالمخاطب أنَّه بَخيلٌ فيتعيّن إرادة اللاّزم وهو نفيُ البُخل عن المخاطب، قوله: (وعمّن يكون على أخصِّ أوصَافِهِ)؛ يعني المُماثل له لأنّ مثل الشّيء ما يُشارك ذلك الشَّيء في أخصِّ أوصافِهِ أعني: في أوصافه المختصّة به كما يقال: زيدٌ مماثلٌ لعمروٍ، ولأنه يماثله أخصِّ أوصافه وهو الإنسانية.

قوله: (وفرقٌ بين الكناية والمجاز)؛ الفارق السَّكاكي وغيره، قوله: (كأنّ[2] الانتقال فيها من طول النِّجاد)؛ يعني: الذي هو لازمٌ إلى طول[3] القامة، يعني: الذي هو ملزوم، قوله: (كالانتقال من الغيث)؛ يعني: الذي هو ملزوم المُنبت[4] إليه، أي: إلى المنبت[5] الذي هو لازم في قولهم: "رَعَينَا غيثاً"، أو كالانتقال من الأسد الذي هو ملزوم الشُّجاع إلى الشُّجاع الذي هو لازمه، قوله: (بنفسه)؛ يريد به اللازم المُساوي كالإنسان والناطق، لأنّ بينهما مُلازمةٌ من غير انضمام شيءٍ، قوله: (أو بانضمام قرينةٍ إليه)؛ أي: إلى ذلك اللازم الذي يصير ملزوماً أيضاً، قوله: (ولا دلالةً للأعمِّ[6] على الأخص، فالحيوان لا يدلُّ على الإنسان بوجهٍ من الوجوه)، قوله: (يكون الانتقال)؛ أي: في الكناية أيضا من الملزوم إلى اللازم لا من اللازم إلى الملزوم، فلا يكون بين المجاز والكناية فرقٌ من هذا الوجه،[7] قوله: (والسَّكاكي أيضاً معترفٌ[8]

---

[1] – في ن(ث): يصير.

[2] – في ن(س): سقط للفظة.

[3] – في ن(س): سقط للفظة.

[4] – في ن(س): النبات.

[5] – في ن(س): النبات.

[6] – في ن(ف): للعام.

[7] – في ن(ث) سقط كامل للقول.

[8] – في ن(س): مفترق.

إلخ[1])؛ هذا إلزامٌ للسَّكاكي واعتراضٌ عليه، [219ظ] كيف يصحّ الفرق بهذا الوجه، أعني: كون الانتقال في الكناية من اللاَّزم وفي المجاز من الملزوم، مع اعترافه بأنَّ اللاَّزم إلى الملزوم، وهذا يتوقف على مساواة اللازم للملزوم وحينئذ يكونان متلازمين فيصير الانتقال من اللاَّزم إلى الملزوم[2]، قوله: (وما يقال أنَّ[3] مُراده إلخ[4])؛ هذا جوابٌ مِن قِبل السَّكاكي على ردِّ المُصـــ[5]، وهو أن يُقال: إنَّ اللزوم بين الطرفين من خواص الكناية دون المجاز واللزوم بينهما شرط الكناية دونه، فيتحقق[6] بينهما الفرق بما ذكره السَّكاكي مِن أنَّ الانتقال فيها من اللاَّزم وفيه من الملزوم كما تقدم، قوله: (مِمَّا لا دليل عليه)؛ هذا ردٌّ للجواب عن ردِّ المُصـــ[7] المتقدم ذكره، يعني: لا نسلم الاختصاص والاشتراط إذ لا دليل عليه، قوله: (وقد يُجاب بأنَّ مراده إلخ[8])؛ هذا جواب ردّ المُصـــ[9] المتقدّم ذكره، يعني: أنَّ مُرادهم باللاَّزم ما يكون وجوده على سبيل التبعيّة، أي: ما يكون أثراً وموجوداً في الخارج بعد الملزوم واللازم بهذا المعنى يصحُّ[10] الانتقال منه إلى ملزومه بدون توقّف، على أن يكون ذلك اللوزام ملزوماته.

قوله: (ولِهذا جوّز إلخ[11])؛ أي: ولكونهم أرادوا باللاَّزم التابع الذي هو أثرٌ لوجود الملزوم في الخارج، وجوَّزوا كون اللاَّزم أخصّ، وإلاَّ فاللاَّزم المنطقي لم يَجز كونه أخصّ،

---

[1] – في ن(س): إلى آخره.

[2] – في ن(ك): حينئذ بمنزلة الانتقال من اللازم إلى الملزوم.

[3] – في ن(س): سقط للكلمة.

[4] – في ن(س): إلى آخره.

[5] – في ن(س): المُصنِّف.

[6] – في ن(س): فيتجه.

[7] – في ن(س): المُصنِّف.

[8] – في ن(س): إلى آخره.

[9] – في ن(س): المُصنِّف.

[10] – في ن(س): يصلح.

[11] – في ن(س): إلى آخره.

قوله: (فالضَّاحك بالفعل للإنسان)؛ فإنَّ الضاحك لازمٌ للإنسان، وكونه بالفعل أخص من الإنسان، وجاز كون اللاَّزم أخصّ باعتبار المذكور، قوله: (فالكناية أن يذكر من المتلازمين إلخ[1])؛ هذا تصريحٌ بالمراد وتفريعٌ عليه لتعريفي الكناية والمجاز، قوله: (ما هو تابع ورديف إلخ[2])؛ فالأول كقولك: "طويلُ النِّجاد"، مرادٌ به طول القامة، فإنَّ طول النجاد تابعٌ لطول القامة، والثاني: كقوله تعالى: ﴿لَيسَ كَمِثلِهِ شَيءٌ﴾[3] على القول بعدم زيادة الكاف على ما ذكره صاحب "الكشَّاف"، مع أنه من باب الكناية فيكون قولنا: ليس مِثل مِثل الله شيءٌ رديفٌ، [220و] كقولنا: ليس كالله شيء، قوله: (والمجاز بالعكس)؛ أي: أن يُذكر مِن المُتلازمين ما هو متبوعٌ أو مردوفٌ ومرادٌ به التابع والرديف، قوله: (وفيه نظر)؛ أي: في هذا الجواب، لأنَّ المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث في المنبت[4] نحو: "رَعَينا غَيثاً"، واستعمال النبت[5] في الغيث نحو: "أُمطرنا نباتاً"[6]، فكيف يصحّ ما ذكره؟ قوله: (ولا يخفى عليك أن ليس المراد بالملزوم هاهنا امتناع الانفكاك)؛ أي: انفكاك اللازم عن الملزوم، وإلى هذا أشار الشَّارح حيث قال: كالضاحك بالفعل، فتأمّل.

انقسام الكناية إلى ثلاثة أقسام[7]

قوله: (وهي)؛ أي: الكناية ثلاثة أقسامٍ، لأنَّ المطلوب بها إمَّا: غير صفةٍ ولا نسبةٍ، أو صفةٍ، أو نسبةٍ، والمراد بالصِّفةِ الصِّفةُ المعنويّة كالجود والكرم لا النعت النّحوي، قوله:

---

[1] – في ن(س): إلى آخره.

[2] – في ن(س): إلى آخره.

[3] – الآية السابقة: الشورى/11.

[4] – في ن(س): في النّبات.

[5] – في ن(س): النّبات.

[6] – في ن(س): نباتاً.

[7] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

(تأنيثها)؛ أي: تأنيت[1] لفظ الأولى؛ وهو وجواب سؤالٍ لأنه لَمَّا قال: ثلاثة أقسامٍ؛ كان المناسب أن يقول: الأوَّل، أي: القسم الأول؛ أجاب إلى أنَّ تأنيته باعتبار كونه عبارة عن الكناية يعني: الأولى من الكناية، قوله: (المطلوب بها غير صفةٍ ولا نسبةٍ)؛ أي: بأن يكون المطلوب بها نفس الموصوف، قوله: (فمن الأولى[2])؛ أي: فمن الكناية الأولى وهي: المطلوب بها نفس الموصوف ما هي، أي: الكناية التي هي: معنى واحد كُنِّي به عند الذات[3].

قوله: (اختصاصٌ بموصوف)، قوله: (أي: يتّفق لَها اختصاصٌ من عارضٍ بموصوفٍ معيّنٍ)؛ مثلاً: الضَّغائن[4] والحقد وغيرهما من أوصاف القلوب العارضة لها المختصة من حيث الوجود بها، إذ لا محل لها من بني آدم إلاَّ القلب، فـــ"مجامِعُ الأضغُان"[5] وَصفٌ عارضٌ للقلوب مُختصٌّ بها والقلوب موصوفٌ لَها، فذكر الصفة التي هي "مجامع الأضغان" ليتوصّل بها إلى الموصوف الذي هو القلوب، فـــ"مجامع الأضغان" معنى واحدٌ كناية عن القلوب، قوله: (مجموع معانٍ)؛ يعني: مِن حيثُ أنه مجموعٌ يضمّ بعضها إلى بعض لِيُصيِّر جُملتها مُختصّةً بموصوفً، [221ظ] قوله: (بأن يأخذ صفةً: كـــ"حيٌّ" مثلاً، فيضمَّ إلى لازمٍ آخر كـــ"مُستوِي القامة"، و"عريض الأظفار" فإنهما لازمان للإنسان، فإنَّ كلَّ واحدٍ من هذه الثلاثة غير مُختصٍّ بالإنسان لوجوده في غيره والمجموع مختص به وكناية عنه)، قوله: (ويسمى هذا إلخ[6])؛ أي: يسمى هذا القسم من الكناية خاصةً مركبةً لحصول الاختصاص بالتركيب،

---

[1] – في ن(س): ثانية، وفي ن(ث): تأنيثها أي تأنيث.

[2] – في ن(س): سقط لجملة قوله: فمن الأولى.

[3] – في ن(س): اضطراب في العبارة.

[4] – في ن(س): الصَّغائر.

[5] – الشاهد بيت عمرو بن معديكرب في الإيضاح، ص242، وبلا نسبة في معاهد التنصيص، 172/2؛ وتمامه:
الضَّارِبِينَ بِكُلِّ أبيَضَ مِخذمٍ .... والطَّاعِنِينَ مَجَامِعَ الأضغَانِ.

[6] – في ن(س): إلى آخره.

ولقائلٍ أن يقول: الحياة، واستواء القامة، كافٍ في التمييز والاختصاص بالإنسان، قوله: (أي شرط هاتين الكنايتين)؛ يعني: ما هي معنىً واحد من الكناية وما هي مجموع معانٍ.

قوله: (الاختصاص بالمكنَّى عنه)؛ يعني: بحيث لا يعتقد بأنه ليحصل الانتقال منهما إليه، واعلم أنَّ اختصاص الذي يُكنىَّ عنه شيء بالمكنىَّ عنه واجبٌ[1] في جميع أنواع الكناية لأنها انتقال من الملزوم إلى اللاَّزم على قول المُصـــ[2]، ولا يكون الملزوم أعمّ فيختص باللاَّزم فيكون على هذا في قوله: (وشرطهما الاختصاص نظراً لأنه لا يختص هذا الشرط بهما)[3]، قوله: (وتلفيق بينهما)؛ أي بين اللوازم وتكلف التساوي للملزوم والاختصاص به، والبعد[4] بخلاف ذلك، قوله: (والثانية بعيدة)؛ أي: وجعل السَّكاكي الثانية، أعني: ما هو مجموع معانٍ بعيدةً لأنها بخلاف الأولى، والبعد بهذا المعنى غير البعد بالمعنى الذي سيجيءُ، قوله: (كالجود والكرم وغير ذلك)؛ يعني: كالشجاعة وطول القامة وغيرهما، قوله: (وهي ضربان)؛ أي: الكناية المطلوب فيها صفة من الصفات على ضربين قريبة وبعيدة، قوله: (فإن لم يكن الانتقال من الكناية إلى المطلوب)؛ أي: من الملزوم أي: اللازم عند المُصـــ[5].

قوله: (والأولى ساذجة إلخ[6])؛ هذا إشارة إلى الفرق بين الكنايتين، أعني قوله: (طول نجاده)، وقوله: (طويل النِّجاد)، قوله: (لا يشوبها[7] شيءٌ من التصريح تفسيرٌ للمحضة)؛ أي: حالاً[8] محضةً في الصفة لارتفاع نِجاده بها، قوله: (ضرورة احتياجها إلى مرفوعٍ)؛ لأنه إذا

---

[1] – في ن(س): وأجيب.

[2] – في ن(س): المصنِّف.

[3] – في ن(ك): بها.

[4] – في ن(س): والتقييد.

[5] – في ن(س): المُصنِّف.

[6] – في ن(س): إلى آخره.

[7] – في ن(ك): لا يشعر بها.

[8] – في ن(ث): خالصة.

أضيفت الصِّفة إلى النِّجاد وجب أن يستتر فيها ضمير ما جرت هي عليه، فكأنَّك قلت: طويلٌ هوّ، ولاشكَّ أنَّ هذا تصريح بثبوت الطول له[1]، [222و] قوله: (للقطع بأنَّ الصفة في المعنى صفةٌ للمضاف إليه)؛ يعني: الذي هو النِّجاد في التركيب المذكور، قوله: (واعتبار الضمير رعاية لأمرٍ لفظيٍّ)؛ فحينئذٍ لا يكون إرجاع الضمير مقصوداً أصلياً فلا يكون تصريحاً مشوباً به[2].

قوله: (أو خفيّة)؛ أي: أو قرينة خفيّة، قوله: (بأن يتوقف الانتقال منها)؛ أي: من الكناية إلى المعنى المقصود بها[3]، قوله: (وإعمالُ رَوِيَّة)؛ أي: فِكر[4]، قوله: (فإنَّ عَرض القَفَا إلخ[5])؛ على ما يقال: إن "عُرض القَفَا" إذا فُرض "دليل الغباوة"، وكقولهم كناية عن هذه الكناية: "عريضُ الوسادة"، فإنه كناية عن عريض القَفَا وهو: كناية عن الأبله، روي أنَّ عدي بن حاتم قال: لما نزلت ﴿كُلُوا وَاشرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لكم الخَيطُ الأبيَضُ مِنَ الخَيطِ الأسوَدِ مِنَ الفَجرِ﴾[6]، عمدتُ إلى عِقَالين أبيضَ وأسودَ فجعلتُهُما تحت وسادتي، فكنت أقوم من الليل وأنظر إليهما، فلما أصبحتُ غدوتُ إلى رسول الله ـصلى الله عليه وسلمـ فأخبرته فضحك وقال: «إن كان وِسَادَتَك لَعَريضٌ؛ إنَّما ذلك بياضُ النَّهارِ وسوادُ اللَّيلِ»[7]، قوله: (ملزومٌ

---

[1] – في ن(س): الطوالة.

[2] – في ن(ث): بل مشوبا به.

[3] – في ن(س): سقط للقول كاملاً.

[4] – في ن(س): وإعماله رؤية أو فكرة.

[5] – في ن(س): إلى آخره.

[6] – الآية: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالْآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾؛ البقرة/187.

[7] – الحديث: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ [البقرة: 187]

لها[1])؛ أي: فـــــ"عُرضُ القَفَا" و"عِظمُ الرَّأسِ" ملزومٌ للبلاهة والغباوة، وهي: لازمةٌ له بحسب الاعتقاد لا بحسب العقل، قوله: (وليس الخفاءُ بسبب كثرة الوسائط إلى آخره)؛ هذا بيان أنها قرينة، يعني: وليس ينتقل منه إلى أمرٍ آخر، ومن ذلك الأمر إلى المقصود حتى تكون بعيدةً، بل إنَّما ينتقل منه إلى المقصود، لكن لا في بادئَ الرأي[2]، أي لا في النظر الأول بل بالتأمل وإعمال الفكر، وبهذا تمتاز عن البعيدة، قوله: (بواسطةٍ)؛ يعني: من لوازم تسلسله[3] بين اللاَّزم والملزوم، قوله: (فإنه ينتقل من كثرة الرماد إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدر)؛ يعني للزومٍ بينهما اعتقدته العرب، ومنها إلى المقصود وهو أنه يضاف مبين[4] الكناية وهو "كثرة الرماد" وبين المطلوب بالكناية وهو "المضياف" لوازم كثيرة، قوله: (وبحسب قلة الوسائط وكثرها تختلف الدلالة وُضوحاً وخفاءً؛ [222ظ] فكلّما قلّت الوسائط بين الكناية والمقصود بها كانت الدلالة أوضح، وكلما كثرت كانت الدلالة)؛ أعني: دلالة الكناية على ما قصد بها أخفى.

الثالثة من أقسام الكناية المطلوب بها نسبة[5]

قوله: (وهو المراد بالاختصاص)، قوله: (في هذا المقام)؛ يعني: لم يُرد بالتخصيص هنا الحصر، إذ لا وجه له هاهنا، بل المراد مجرد إثبات أمرٍ لأمرٍ ونفيهُ عنه، قوله: (أي ثبوتها له)؛

مِنَ الْفَجْرِ قَالَ لَهُ عَدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي أَجْعَلُ تَحْتَ وِسَادَتِي عِقَالَيْنِ: عِقَالًا أَبْيَضَ وَعِقَالًا أَسْوَدَ، أَعْرِفُ اللَّيْلَ مِنَ النَّهَارِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ وِسَادَتَكَ لَعَرِيضٌ، إِنَّمَا هُوَ سَوَادُ اللَّيْلِ، وَبَيَاضُ النَّهَارِ»؛ الحديث رقم: 1090، صحيح مسلم، ج2، ص766.

[1] – في ن(س): ملزومها.

[2] – بادئ الرأي: أوّله وابتدائه.

[3] – في ن(س): متسلسلة.

[4] – في ن(س): وهو أنه مضافٌ فبيّن..

[5] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

يعني: أراد الشاعر ثبوت هذا[1] لابن الحَشرَج[2]، قوله: (فترك التصريح باختصاصه بها)؛ أي: اختصاص ابن الحَشرَج بهذه الصفات، أعني: السماحة والمروة والنَّدى، قوله: (أو نحوه)؛ أي: أو نحو قولنا: "إنَّ ابن الحَشرَج مختص بهذه الصفات"، من الطرق الدالة على إثبات الصفة للموصوف، كالإضافة التي بتقدير اللاّم نحو: "السماحةُ ابنُ الحَشرَج"[3]، وكمعنى الإضافة وهو الذي تكون اللاّم فيه مذكورةً نحو: "السماحةُ لابن الحَشرَج"، وكإسناد الفعل الدال على الصفة إلى الموصوف، أو إسناد شبهة إليه نحو سماحة ابن الحَشرَج، أو حصل السماحة له، وابن الحَشرَج سمحٌ.

قوله: (مجرورٌ عطفاً على أن تقول إلخ[4])؛ قوله: (يعني أو قول المُصـــ[5] أو نحوه؛ يجوز أن يكون مجروراً عطفاً على أن المصدرية والفعل المنصوب بها)؛ أعني: أن يقول لأنها معه في تأويل مصدرٍ مجرورٍ بالباء فيكون المعطوف عليه أيضاً مجروراً ضرورة أنّه المعطوف عليه في إعرابه؛ ويجوز أن يكون منصوباً عطفاً على مفعول يقول، أعني قوله: (إنه مختص بها)، قوله: (وبه يُعرف إلخ[6])؛ أي: وبما ذكر في "المفتاح" من العبارات التي ذكرناها يعرف أن ليس المراد بالاختصاص هاهنا، أي: في قول المُصـــ[7] أراد أن يثبت اختصاص ابن الحَشرَج، وقوله: (إنه مختص بها)؛ هو: الحصر، لأنه ليس فيه ما يفيد الحصر تنبيهاً على أنَّ محلّها أي: محل القبة المذكورة، قوله: (ذُو قُبّةٍ)؛ أي: صاحب قبّةٍ على خيمة، والمراد به ابن الحَشرَج، قوله:

---

[1] – في ن(س): يعني إرادة الشاعر ثبوت هذه..

[2] – الشاهد بيت زياد الأعجم، ورد في معاهد التنصيص، 173/2؛ وتمامه: إنَّ السَّمَاحَة وَالمُروءَةَ وَالنَّدَى .... فِي قُبَّةٍ ضُرِبَت عَلَى ابنِ الحَشرَجِ.

[3] – في ن(س): وردت ابن الخشرج، ومرة: ابن الجشرج.

[4] – في ن(س): إلى آخره.

[5] – في ن(س): المُصنِّف.

[6] – في ن(س): إلى آخره.

[7] – في ن(س): المُصنِّف.

(مضروبةٌ عليه)؛ أي: على ابن الحَشرَج، إنَّما احتاج إليه لأنه أعني: الشاعر لما أراد [223و] جمع هذه الصفات في القبة تشبيهاً بذلك الجمع فيها على أنّ محلها محل ذو قبة لم يتم بذلك غرضه لوجود ذوي قِبابٍ في الدنيا كثيرين فجعل القبّة مضروبة على ابن الحَشرَج ليتم غرضه لأنه إذا أثبت الوصف في مكانٍ الموصوف فقد أثبت له.

قوله: (بأن تُجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه[1])؛ أي: بأن تُجعل الصفة في شيءٍ يحيط ذلك الشيء بالموصوف، كنّى عن ذلك، أي: كنّى ثبوت المجد والكرم يعممه للممدوح بكون المجد والكرم بين ثوبيه وبُرديه[2]، لكونه بينهما[3] لا يتجاوز عنها مع تخصيصهما به بإضافتهما إليه، قوله: (المطلوب بها نفس الصفة)؛ يعني: التي هي الكرم، وهي أعني: الكناية الأولى "كثرة الزاد" التي هي كناية عن الضيافة، قوله: (والثاني)؛ أي: الكناية الثانية من الكنايتين، قوله: (وهو جعلها في ساحته)؛ أي نفس الجعل، قوله: (ليفيد إثباتها له)؛ أي: إثبات المُضافية[4] لزيد بسبب نسبتها إليه بجعلها في ساحتِهِ وفنائِهِ، قوله: (يعني الثاني والثالث)؛ أي: القسم الثاني والقسم الثالث من أقسام الكناية الثلاثة، وهما المطلوب بها صفةً والمطلوب نسبةً مثال القسم الثاني، أعني: المطلوب بها صفة: "فلانٌ طويل النِّجاد"، ومثال القسم الثالث أعني: المطلوب بها نسبة أنّ السماحة والمروءة (البيت)[5].

---

[1] – في ن(س): ويستعمل عليه.

[2] – من أقوال العرب في الكناية عن الكرم: "المجد بين ثوبيه والكرم بين بُرديه"، السَّكاكي، مفتاح العلوم، ص408.

[3] – في ن(س): لكونها من بينهما.

[4] – في ن(س): المضايفة.

[5] – أي البيت السابق في ابن الحشرج.

قوله: (في عَرضٍ)؛ أي: ناحيةٍ، قوله: (وهو غيرُ مذكورٍ)؛ أي: المؤذِي غير مذكور في السياق ولا في إلحاق[1]، ولذا نسبة الكفر إلى الموصوف أي: المؤذِي غير صريحة، قوله: (وتكون النسبة مصرح بها)؛ أي: نسبة ثبوت الصفة للموصوف أو نفيها عنها، قوله: (فلا يخفى أنَّ الموصوف فيها يكون مذكوراً لا محالة لفظاً أو تقديراً)؛ وكذلك لأنَّ التصريح بإثبات الصفة للموصوف أو نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف مُحالٌ، قوله: (يقال: نَظرتُ إليه من عُرْضٍ، _بالضَّمِّ_)؛ أي: بضَمِّ أوَّلِهِ وسكون الثاني مثل: عُشْر، [223ظ] وعُرُض بضمِّ أوّله وثانيه مثل: عُشُر، قوله: (ليس من أقسام الكناية بل هو أعمُّ مِن ذلك)؛ لأنَّ التعريض وغيره قد يكون في الكناية العرضية وهي: المسوقة لأجل موصوفٍ غير مذكور، قوله: (أن يُطلَقَ عليها اسم التعريض)؛ يعني: لاشتقاقه من العرض، قوله: (بين اللاَّزم والملزوم)؛ أي: بين الكناية والمكنّى عنه، قوله: (التَّلويح)؛ أي: إطلاق اسم التلويح عليها، قوله: (إن قلت الوسائط)؛ المراد من الوسائط هاهنا التأمل والفكر، وإلاَّ فليس في: "عريض القَفَا" وسائط في الحقيقة، قوله: (بالشّفة والحاجب وكذا بالعنق)، كقوله:

رَمَزَت إِلَيَّ مَخَافَةً مِن بَعلِهَا ..... مِن غَيرِ أن تُبدِي هُنَاكَ كَلاَمَهَا[2]

قوله: أَوَ مَا رَأيتَ المَجدَ ألقَى رَحلَهُ؛ (البيت)[3]

فإنه أفاد بثبوت المجد لآل طلحة[4] من غير خفاءٍ، وكقول الآخر:

---

[1] – الشاهد الحديث: «أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ نَظِيفٍ الْفَرَّاءُ بِمَكَّةَ ثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ إِسْحَاقَ الرَّازِيُّ، ثَنَا يُوسُفُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ كَامِلٍ، ثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنِي اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي هَانِئٍ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَالِكٍ الْجَنْبِيِّ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: "أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِالْمُؤْمِنِ؟ مَنْ أَمِنَهُ النَّاسُ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ، وَالْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ النَّاسُ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، وَالْمُجَاهِدُ مَنْ جَاهَدَ نَفْسَهُ فِي طَاعَةِ اللهِ، وَالْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ الْخَطَايَا وَالذُّنُوبَ»؛ البيهقي، شعب الإيمان، ج13، ص10611، حديث: 10611.

[2] – البيت بلا نسبة في مفتاح العلوم، ص411.

[3] – الشطر من بيت البحتري، وقد ورد في معاهد التنصيص، 411/1؛ وتمامه: أَوَ مَا رَأيتَ المَجدَ ألقَى رَحلَهُ .... في آلِ طَلحَةَ ثُمَّ لَم يَتَحَوَّلِ.

أَبَينَ فَمَا يَزُرنَ سِوَى كَرِيمٍ .... وَحَسبُكَ أن يَزُرنَ أبَا سَعِيدٍ[2]

فإنه أفَادَ أنَّ أبا سعيدٍ كريمٌ، غير خافٍ بخلاف إفادة نحو: "عريضُ القَفَا" للبلاهة، فإنَّ فيه خفاءً ظاهراً لا يخفى، قوله: (ليكون اللفظ مستعملاً في غير ما وُضع له فيكون مجازاً)؛ أمّا أنه مجاز؛ فلأنَّ العرض أنّ المخاطب لا يكون مخاطباً بهذا الكلام، فكأنّك تريد مخاطباً غير معين، وأمَّا أنه مجازٌ فلأنَّ تاء المخاطب معناه المطابق لخطاب المعين، والخطاب المعيّن يستلزم الخطاب المطلق فذكر المخاطب وإرادة المخاطب المطلق يكون من باب ذكر اللفظ وإرادة اللاّزم فيكون مجازاً كقولهم: "رَعَينَا غَيثاً"، قوله: (كان كنايةً)؛ أي: لأنَّ[3] التعريض كناية، أمَّا أنه تعريض فلأنَّ هذا الكلام مسوقٌ لموصوفٍ غير مذكورٍ وهو المخاطب والإنسان الآخر معاً، وأمَّا أنه كناية فلأنَّ خطاب الاثنين مستلزمٌ لخطاب الواحد، فذِكرُ الثاني وإرادةُ الأول يكون كنايةً على قوله أعني: السَّكاكي، لأنها عند الانتقال من اللاّزم إلى الملزوم كما عرفت من قبل. [224و]

قوله: (ولابد فيهما)؛ أي: في الصورتين، يعني: في المجاز على سبيل التعريض وفي الكناية على سبيله، فلابد فيهما من قرينة تدلُّ على أنَّ المرادَ إنسانٌ مع المخاطب دونه، أو على أنَّ المراد هنا جميعاً وإلاَّ لَمَا فُهِمَ المُراد.

فصـــــــــــــــــل[4]

قوله: (أطبَقَ البُلغاء)؛ أي: أربابُ الصناعة للمعاني، قوله: (أبلغُ)؛ أي: أكثر مبالغةً من الحقيقة والتصريح، أي: المجاز من الحقيقة، والكناية من التصريح بالذكر، وهذا لا يقتضي

---

[1] – في ن(س): أبي طلحة.

[2] – البيت للشاعر أبي تمام، وهو في ديوانه، ص82.

[3] – في ن(س): أي كان.

[4] – هذا العنوان ورد في الشروح، وفي هامش ن(ف) وبخط أحمر جليّ وردت العبارة الآتية: "إطباق العلماء على أنَّ المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصريح، وأنَّ الاستعارة أبلغ من التشبيه".

اشتغال المجاز والكناية مكان الحقيقة والتصريح في كل مكان، بعض المقامات تقتضى أن يكون استعمال الحقيقة والتصريح فيه أولى لكونه مستدعياً[1] لمزيد البيان والتصريح، ولهذا قد يوضع المُظهر موضع المُضمر، ويكون أحسن كقوله: ﴿قُل هُو الله أَحَد، اللهُ الصَّمَد﴾[2]، قوله: (لأنَّ الانتقال فيهما)؛ أي: في المجاز والكناية، قوله: (فهو)؛ أي: فهذا الانتقال كدعوى الشيء بيِّنةً، ولاشك أنَّ دعوى الشيء مع الدليل أبلغُ في إثباتِهِ من دعواه لا مع دليلِهِ، لأنَّ وجود الملزوم دليلٌ عليه، واللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن اللاَّزم، قيل إذا قلت: "زيدٌ طويلُ النِّجاد"، فطولُ النِّجاد مشكوكٌ فيه، كما أنَّ طول القامة مشكوكٌ فيه وليس أحدهما أظهر عند العقل من الآخر حتى يُستدلَّ به على الأخفى، اللهم إلاَّ إذا جعلنا الطريق إلى معرفة طول النِّجاد الحِسِّي[3]، ولكنه أيضا غير كافٍ في معرفة طول القامة، والجواب أنَّ قولك: "فلانٌ طويلُ النِّجاد" ليس بمشكوكٍ فيه، لأنَّ مطابقته للخارج غير ثابتٍ من حيث مدلوله، لأنَّ الخبر من حيث اللَّفظ لا يدلّ إلاَّ على الصدق، وأمَّا الكذب بمدلول له لأنه نقيض مدلوله[4]، واحتمال كذبه إنَّما يكون من حيث الفعل[5]، فيكون قولك: زيدٌ طويل النِّجاد بهذا الاعتبار غير مشكوكٍ فيه، ويكون بمنزلة قولك: "زيدٌ طويل القامة"، لأنه طويل النِّجاد[6].

قوله: (وأطبقوا أيضاً)؛ يعني: البُلغاء وأربابُ صناعة المعاني[7] [224ظ] أنَّ الاستعارة التحقيقيَّة والتمثيلية أبلغُ من التشبيه، لأنَّ التشبيه حقيقة والمجاز أبلغ منها، ولأنَّ في التصريح بالتشبيه اعترافاً بأنَّ المشبه أكملُ مِن المشبه به في وجه التشبيه وفي الاستعارة لاعترافه بذلك،

---

[1] – في ن(س): مستدعاً.

[2] – الإخلاص/ 1، 2.

[3] – في ن(س): الحُسن.

[4] – في ن(س): وأما الكذب بمدلوله لأنه يقتضي مدلوله.

[5] – في ن(س): العقل.

[6] – في ن(س): سقط في العبارة من "طويل النِّجاد" الأولى إلى الثانية.

[7] – في ن(ث): صياغة المعاني.

لأنه يجعل تلك الأكمليَّة في جانب المشبه، ولأنَّ فيها دعوى الشَّيء مع دليله، وأمَّا الاستعارة التخييليّة والمُكنَّى عنها فليستا[1] مِن أنواع المجاز.

الفن الثالث

علم البديع[2]

قوله: (لما فرع من ركني البلاغة وهما علم المعاني وعلم البيان، أخذ يتكلم في بيان مُسمَّاهما[3] وهو علم البديع)، قوله: (وهو عِلمٌ يُعرف به وجوه تحسين الكلام إلخ[4]؛ فالعِلم جنسٌ، وباقي[5] القيود كالفصل)؛ فظهر من هذا التعريف أنَّ تلك الوجوه إنَّما تحسن الكلام بعد رعاية ما يقتضيه عِلما[6] المعاني والبيان، لكن فيه حَزازة[7]؛ لأنَّ العلم إمَّا أن يُراد به المَلَكة، وإمَّا أن يُراد به القواعد والضوابط، أعني: المسائل المدوَّنة، وإمَّا التصديق بتلك المسائل، وعلى جميع التقادير لا يكون معرفة التحسين تصوّراً[8]، قوله: (ورعاية وضوح[9] الدلالة)؛ المراد به[10] إيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها وهو يُعلَم بِعِلم البيان، قوله: (متعلّقٌ بقوله: تحسين)؛ يعني: بالمصدر، أعني: تحسين الكلام، ولا يجوز أن يكون المراد بوجوه التَّحسين مفهوم الأعم الشامل للمطابقة المقتضى الحال والخلوّ عن التعقيد وغير ذلك، مما

---

[1] – في ن(س): فليست.

[2] – في ن(س): ورد هذا العنوان مزخرفاً في كل النسخ تقريبا.

[3] – في ن(س): متمماهما.

[4] – في ن(س): إلى آخره.

[5] – في ن(ك): يأتي.

[6] – في ن(س): علماء.

[7] – في ن(س): فيه جوازه.

[8] – في ن(س): وتصورا.

[9] – في ن(س): لا وضوح.

[10] – في ن(ك): المرادية.

يُورث الكلام حُسناً، سواءً كان داخلاً في البلاغة أو غير داخلٍ، لأنه يدخل فيها حينئذٍ بعضُ ما ليس من المُحسّنات التابعة لبلاغة الكلام، كالخلو عن التنافر مثلاً، مع أنه ليس من علم البديع، هذا حاصلُ ما ذكره الشَّارح في "المطوَّل" في هذا المحل، [225و] قوله: (وهي ضربان: معنوي إلخ[1]).

حاصلُهُ: أنَّ الوجوه التي يحصل بها حسن الكلام على نوعين: معنوي ولفظي، فاللفظي: ما يرجع إلى اللفظ فقط، فيتناول المعنوي: ما كان راجعاً إلى المعنى وحده أو إليهما جميعاً لئلا تبطل القيمة[2] العقلية إلى الأقسام الواقعة في التركيب.

قوله: (أي راجعٌ إلى تحسين اللفظ كذلك)؛ أي: أوّلاً بالذات، وإن كان قد يُفيد بعضها تحسين المعنى، والوجه ما ذكرنا من أنَّ المراد باللفظي ما يرجع إلى تحسين اللفظ فقط، وأمَّا ما يرجع إلى تحسين اللفظ والمعنى فداخلٌ في المعنوي، قوله: (أمَّا المعنوي المذكور[3] في الكتاب تسعة وعشرون)، قوله: (فمنه المطابقة)؛ مأخوذٌ من: "طابَقَ الفَرَسُ" إذا وقع رجله في المشي مكان يده، قوله: (في بعض الصور)؛ أي: سواءً كان التقابل من جميع الوجوه أو بعضها، وسواء كان حقيقة أو بالاعتبار، كقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ أَكثَرَهُم لاَ يَعلَمُونَ، يَعلَمُونَ ظَاهِراً مِنَ الحَيَاةِ الدُّنيَا﴾[4]، فإنه ليس بين العلم المثبت والمنفي في الآية تقابلٌ[5] حقيقةً، لأنَّ المثبت غير المنفي لكن بينهما تقابلٌ باعتبار الإثبات والنفي، قوله: (سواءً كان التضاد كالسواد والبياض، أو تقابل الإيجاب والسلب: كالنفي والإثبات، أو تقابل العدم والملكة:

---

[1] – في ن(س): إلى آخره.

[2] – في ن(ث): القسمة.

[3] – في ن(ث): المذكر منه.

[4] – الآية: ﴿وَعْدَ اللَّهِ لاَ يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ، يَعْلَمُونَ ظَاهِراً مِّنَ الْحَيَواةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الاٌّ خِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ﴾؛ الروم/6، 7.

[5] – في ن(س): تقابلاً.

كالبصر والعمى، أو تقابل التضايف: كالأبوّة والبنوّة، أو ما يشبه شيئاً من ذلك، أي[1] ما يكون مشتملاً على نوع تناف نسبةٍ[2] بالتقابل الحقيقي أو الاعتباري)، قوله: ﴿وَتَحسَبُهُمْ أيقَاظاً وَهُم رُقُود﴾[3]، فإنَّ بين أيقاظ ورقود تقابلٌ وهُما اسمان، قوله: (فإنَّ في "اللاَّم" معنى الانتفاع وفي "على" معنى التضرر[4])؛ يعني: أنَّ بين "لها" و"عليها" تقابلٌ[5]، لأنَّ اللاَّم لَمَّا كان للمُلكِ يدلُّ على الثواب، و"على" لَمَّا كان الاستعلاء يدلّ على العقاب، قوله: (أو من نوعين)؛ أي: أو يكون [225ظ] بلفظين من نوعين وهو ثلاثة أقسام: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ[6] لكن الموجود فيها[7] هو الأول.

قوله: (قد اعتبر[8] في الأحياء)؛ معنى[9] الحياة، جواب سؤالٍ وهو لا منافاة بين الموت والإحياء[10]، والموت والحياة مما يتقابلان، وكذا ما أوُّلَ في الآية[11] به وهو: الضلالة والهداية، قوله: (وقد دلَّ على الأول)؛ أي: الموت بالاسم وهو قوله: ﴿مَيتاً﴾[12]، وعلى الثاني بمعنى:

---

[1] – في ن(س): أو.

[2] – في ن(س): شبيه.

[3] – الآية: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا﴾؛ الكهف/18.

[4] – في ن(ث): التصو.

[5] – في ن(س): تقابلاً.

[6] – في ن(ك): العبارة مكررة.

[7] – في ن(ف): منها.

[8] – في ن(س): فاعتبر.

[9] – في ن(س): مع.

[10] – في ن(س): والحياة.

[11] – الآية: ﴿أَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْكَافِرِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾؛ الأنعام/122.

[12] – الآية نفسها: الأنعام/122.

الحياة بالفعل، وهو قوله: ﴿فَأَحيَيْنَاهُ﴾[1]، طباق الإيجاب، وذلك إذا كان كلّ واحدةٍ من اللفظين مثبتاً[2] كما مرَّ من الأمثلة، قوله: (أو أحدهما أمرٌ والآخر نهيٌ)؛ فإنّ الأمر في تقدير الإيجاب، والنهي في تقدير النفي، قوله: (فالأول)؛ يعني: ما يكون أحد الفعلين مثبتاً والآخر منفياً، كقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ أَكثَرَ النَّاسِ﴾ الآية[3]، قوله: (الثاني)؛ يعني: ما يكون أحد الفعلين المذكورين أمر والآخر نهي[4]، نحو: ﴿فَلاَ تَخشَوُا النَّاسَ﴾ الآية[5].

قوله: (تدبيجاً)؛ أي: تحسيناً، قوله: (ألوان)؛ أي: أمران أو أمور، قوله: (ما فوق الواحد)؛ أي: اثنين فأكثر، قوله: (وقصد بالأول الكناية عن الفعل[6] إلخ[7])؛ أي: قُتل شهيداً فأعطاه الله سُندُساً أخضر بدل ثوبه الملطخ[8]، قوله: (العدو الأزرق[9])؛ أي: الشديد العداوة

---

[1] – الآية نفسها: الأنعام/122.

[2] – في ن(س): متهيّئاً.

[3] – الآية: ﴿وَعْدَ اللَّهِ لاَ يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ؛ يَعْلَمُونَ ظَاهِراً مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ﴾؛ الروم/6، 7.

[4] – في ن(س): أمراً والآخر نهياً.

[5] – الآية: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾؛ المائدة/44.

[6] – في ن(س): مِنَ الفعل لها.

[7] – في ن(س): إلى آخره.

[8] – الشاهد بيت أبي تمام، وهو في ديوانه، 187/2؛ وتمامه: تردّى ثياب الموت حُمراً، فَمَا أتَى .... لَهَا اللَّيلُ إلاَّ وَهِيَ مِن سُندُسٍ خُضرُ.

[9] – الشاهد، مقتطف من مقامات الحريري، وتمامه: "فمُذُ اغْبرّ العيشُ الأخضَرُ، وازْوَرّ المَحْبوبُ الأصفَرُ؛ اسوَدّ يوْمي الأبيضُ، وابيَضّ فَوْدي الأسوَدُ، حتى رثَى لِيَ العدوّ الأزرَقُ؛ فحبّذا الموتُ الأحمَرُ..."؛ الحريري، مقامات الحريري، المقامة البغدادية، ص125.

أخذاً[1] مِن زُرقة الماء وهي صفاؤه، وخلوصه، أي الخالص العداوة، قوله: (وجميع الألوان لقصد التورية إلخ[2])؛ جواب سؤال مقدّر، وهو أنَّ بعض الألوان هنا وهو الحمرة لا تورية فيه فما فائدة ذكره؟ قوله: (بتعلّق أحدهما)؛ أي: أحد المعنيين المذكورين، فإنَّ المعنيين وإن لم يتقابلا باعتبار ذاتيهما لكن باعتبار أحدهما[3]، ومتعلق الأخر يتقابلان نحو قوله تعالى: ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَينَهُم﴾[4]، مما ذكر أحد المتضادين بلفظه والآخر بذكره[5] سببه، قوله: (لكنها مسببة عن اللّين إلخ[6])؛ يعني: فقامت مقام اللّين لتقابل الشدة[7]، [226و] وكقوله تعالى: ﴿وَمِن رَحمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيلَ وَالنَّهَارَ لِتَسكُنُوا فِيهِ وَلِتَبتَغُوا مِن فَضلِهِ﴾[8]، فإنَّ ابتغاء الفضل وإن لم يكن مُقابلاً للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون، ومنه قوله تعالى: ﴿أُغرِقُوا فَأُدخِلُوا ناراً﴾[9]، إدخال النار مستلزم الإحراق المضاد للإغراق، قوله: (والثاني الجمع إلى آخره)؛ ويلحق أيضاً الجمع بين معنيين غير متقابلين إلخ[10]، نحو قوله:

---

[1] – في ن(س): إيذاءا.

[2] – في ن(س): إلى آخره.

[3] – في ن(س): ذاهما.

[4] – الآية: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾؛ الفتح/29.

[5] – في ن(س): والآخر يذكر.

[6] – في ن(س): إلى آخره.

[7] – في ن(س): سقط لجملة "يعني فقامت مقام اللّين لتقابل الشّدة".

[8] – الآية: ﴿وَمِن رَحمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيلَ وَالنَّهَارَ لِتَسكُنُوا فِيهِ وَلِتَبتَغُوا مِن فَضلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾؛ القصص/73.

[9] – الآية: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا فَلَمْ يَجِدُوا لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْصَارًا﴾؛ نوح/25.

[10] – في ن(س): إلى آخره.

لاَ تَعجَبِي يَا سَلمُ مِن رَجُلٍ .... ضَحِكَ المَشِيبُ بِرَأسِهِ فَبَكَا[1]

مما ذكر أحد المتضادين بلفظه والآخر بلفظه، لكن نقل عمَّا وُضع إلى غيره مجازاً، فكان المتضادين مذكوران نظراً إلى أصل المعنى فيهما، قوله: (إلاَّ أنه قد عبَّر عنه)؛ أي: عن ظهور المتسبِّب[2]، وبعد هذا البيت قد كان يضحك في تشيّبه، فالآن يجده[3] كلّ من ضحكا.

لاَ تَأخُذي بظُلاَمَتِي أحَداً .... قَلبِي وَطَرفِي فِي دَمِي اشترَكَا[4]

قوله: (نظر إلى ظاهر اللفظ)؛ يعني: البكاء والضحك، لا إلى الحقيقة، لأنَّ المراد من الضحك هنا ظهور المشيب وليس بين الظهور والبكاء تضادٌ حقيقةً، وإنَّما كان بينهما التضاد من حيث الظاهر، والحمل على الحقيقة قسم[5] إيهام التضاد، قوله: (بالتفسير الذي[6] سبق، وهو الجمع بين أمرين متضادين)؛ أي: معنيين متقابلين في الجملة، قوله: (ما يختص باسم المطابقة[7])؛ يعني: لا تعريف شامل أيضاً، قوله: (على الترتيب)؛ بأن يذكر ما يقابل الأول أولاً، وما يقابل الثاني ثانياً، قوله: (لأنه جَمَعَ بين معنيين متقابلين في الجملة)؛ أي: يصدُقُ عليها تعريف المطابق، فيكون الطابق شاملاً للمقابلة، فلا حاجة إلى جعلها قسماً برأسه من المحسنات المعنوية.

قوله: (والمراد بالتوافق)؛ يعني: بين المعنيين، قوله: (خلاف التقابل)؛ بمعنى أن لا يكون بينهما تنافٍ، سواءً كان بينهما مناسبة أم لا، ثم تختص[8] بالإضافة إلى العدد الذي وقع عليه

---

[1] – بيت الشاعر: دعبل بن علي الخزاعي، وهو في معاهد التنصيص، 229/1.

[2] – في ن(ف): المشيب.

[3] – في ن(س): يجهد.

[4] – بيت الشاعر دعبل بن علي الخزاعي، وقد ورد في معاهد التنصيص، 184/2.

[5] – في ن(ف): والجهل على الحقيقة قسيم.

[6] – في ن(ك): البين.

[7] – في ن(س): باسم إعطائه، وفي ن(ف): باسم المقابلة.

[8] – في ن(س): تجد.

المقابلة، [226ظ] مثل مقابلة الإثنين بالإثنين ومقابلة الأربعة بالأربعة إلى غير ذلك[1]، قوله: (ثم بالبكاء والكثرة المقابلين لهما)؛ أي: الضحك والبكاء، فإنَّ قوله تعالى: ﴿وَلْيَبْكُوا﴾ في مقابله ﴿فَلْيَضْحَكُوا﴾[2]، و﴿كَثِيراً﴾ في مقابله ﴿قَلِيلاً﴾ على الترتيب، قد[3] أتى بمعنيين متوافقين وهما الضحك والقلة، وتوافقهما بأن لا يتقابلا وكذا حكم البكاء والكثرة، قوله: (ثم بما يقابلها من القبح والكفر والإفلاس)؛ يعني: أنَّ أقبح في مقابلة أحسن، والكفر في مقابله الدين، والإفلاس في مقابله الدّنيا، لأنّ المراد بها الغِنى، وقد أتى بمعانٍ متوافقةٍ وهي الحسن والدين والمال ثم بما يقابلها.

قوله: (والتقابل بين الجميع ظاهر إلخ[4])؛ يعني: أنَّ التقابل بين كلِّ واحدٍ من أفراد قوله تعالى: ﴿وأمَّا مَن بَخِلَ﴾[5] إلخ[6]، وبين كلِّ واحدٍ من أفراد قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَن أعطَى﴾[7] إلخ[8]، ظاهره: "إلاَّ مَن اتَّقَى وَاستَغنَى"، فإنَّ التقابل بينهما غيرُ ظاهرٍ، فبيَّن ذلك بقوله: والمراد بـــــ﴿استَغنَى﴾ إلخ[9]، قوله: (أي[10] عمَّا عند الله من نحو الحسنات

---

[1] – الشاهد الآية: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى (5) وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى (6) فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى (7) وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى (8) وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى (9) فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى﴾؛ الليل/5 - 10.

[2] – الآية: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾؛ التوبة/82.

[3] – في ن(س): وقد.

[4] – في ن(س): إلى آخره.

[5] – الآية: ﴿وأمَّا مَن بَخِلَ واستَغنَى﴾؛ الليل/8.

[6] – في ن(س): إلى آخره.

[7] – الآية: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾؛ الليل/5.

[8] – في ن(س): إلى آخره.

[9] – في ن(س): إلى آخره.

[10] – في ن(س): سقط للكلمة.

[11] – في ن(ف): مبدأ القول وارد في هذا الموضع.

فيكون الاستغناء معه مستتبعاً[1] لعدم الاتقاء، يعني: فعلى كلا التقديرين كان الاستغناء مستلزماً لعدم الاتقاء فكان بين ﴿اتَّقَى﴾ و﴿استَغنَى﴾ تقابلٌ بهذا الوجه.

قوله: (فيكون هذا من قبيل قوله تعالى: ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَينَهُم﴾[2])؛ يعني: من حيثُ أنَّ الرحمة تستتبعُ اللِّين لأنها مسببة عنه، واللِّين يُقابل الشِّدة، كما أنَّ الاستغناء يستلزم عدم الاتقاء، لأنّ الاستغناء سببٌ له وعدم الاتقاء يقابل الاتقاء، لكن بين الآيتين فرقٌ من حيث أنَّ الأولى، أعني: ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الكُفَّارِ﴾ إلخ[3]، أقيم فيها المسبب وهو الرحيم مقام السبب وهو اللّين، والثانية: أقيم فيها السبب وهو الاستغناء مقام السبب وهو عدم الاتقاء عكس الأولى، قوله: (وزاد السَّكاكي في تعريف المقابلة)؛ يعني: على التعريف المذكور للمقابلة[4]، [227و] قوله: (وإذا شرط هنا أمر إلخ[5])؛ المراد بالشرط هنا القيد وليس المراد بالشرط الاصطلاحي بل هو أعمُّ منه، قوله: (لهاتين[6] الآيتين)؛ يعني: المذكورتين، قوله: (فعلى هذا)؛ أي: على تعريف السَّكاكي للمقابلة لا يكون قوله: (ما أحسن الدِّين إلخ[7])، قوله: (لا بالتضاد)؛ احترازاً عن الطباق، لأنَّ المناسبة لو كانت بالتضاد تكون مطابقة[8].

---

1 – في ن(س): متّبعاً.

2 – الآية: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾؛ الفتح/29.

3 – في ن(س): إلى آخره.

4 – في ن(ك): مضاف: يعني على التعريف المذكور للمقابلة.

5 – في ن(س): إلى آخره.

6 – في ن(ف): كهاتين.

7 – في ن(س): إلى آخره.

8 – في ن(س): سقط للقول كاملا.

مراعـــــــــــــاة النَّظير[1]

قوله: (وذلك)؛ أي: مراعاة النظير قد يكون بالجمع بين أمرين، وقد يكون بالجمع بين ثلاثة أمور، فالأول: هو قوله تعالى: ﴿وَالشَّمسَ وَالقَمَر﴾[2]، لِمَا بينهما من المناسبة، والثاني: كقول الشاعر في تشبيه الإبل:

كَالقِسِيِّ المُعطَّفَاتِ، بَل .... الأسهُمِ مَبرِيَّةٌ، بَلِ الأوتَارِ[3]

شبَّهَهَا بالقِسِيِّ المعطّفات[4] في حالة ميلها، ثم أضرب عن هذا التشبيه وشبَّهها بالأسهم في الاستواء في حالة عدم الميل، ثم أضرب عن ذلك أيضاً وشبهها بأوتار القِسِيِّ بحسب الحالتين لأنها تَعطِف تارةً وتَستَوي أخرى، وقوله: (بل بالأسهم)؛ أي: بل كالأسهم، و(مَبرِيَّة) اسم مفعول مِن البَري، بمعنى البحث منصوب على الحال، قوله: (يكون لهما معنيان مُتناسبان)؛ فإنَّ معنى "النَّجم" مثلاً: مناسبٌ لمعنى الشَّمس والقمر في كون كلٍّ منهما كوكبٌ مُضيء، لكن المقصود بالنجم هاهنا معنىً آخر غير مناسبٍ، وقيل: ﴿النَّجمُ وَالشَّجَرُ﴾[5] متناسبان للشمس والقمر من حيث إنهما ينبُتان في الأرض بتدبيرهما في السماء، ومن حيث أنَّ كلَّ واحدٍ منهما دخل في جنس الانقياد.

قوله: (وهو نصبُ الرَّقيبِ في الطريق، مِن رصدته: رَقَبتُه)؛ والرَّصيدُ: السبع الذي يرصُد لِيَثِبَ، والرَّصدُ: القوم يرصدون كالحرس، يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث كذا في الشرح[6].

---

[1] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[2] – الآية: ﴿الشَّمسُ وَالقَمرُ بِحُسبَانٍ﴾، الرحمن/5.

[3] – في ن(س): الأوقار وهو تصحيف؛ البيت من الخفيف، وهو للبحتري في ديوانه، 897/2.

[4] – في ن(ف): المعطلات.

[5] – الآية: ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾، الرحمن/6.

[6] – في ن(ف): هذا القول ورد بعد القول التالي.

الإرصاد[1]

قوله: (ويسمى إيهام التناسب)؛ لخفاء تناسبِ آخر الكلام أوله هنا، [227ظ] قوله: (التَّسهيمُ مأخوذ من البُرد المسهَّم وهو المُخطط الذي لا يتفاوت)، قوله: (إذا عُرِف الرَّويّ)؛ يعني: قبل ذكر ذلك الكلام إنَّما يفهم العجُز في الإرصاد إذا عرف السامع الرَّوي، قوله: (ووجب تكريره في كلّ منهما)؛ أي: في واحدٍ من الأبيات والفِقَر ليتمكن في ذهن السامع فضلَ تمكُّنٍ، أي: بحيث لا يكاد يخطر بباله غيرُه، قوله: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيَظْلِمَهُم وَلَكِن كَانُوا أنفُسَهُم يَظْلِمُونَ﴾[2]، يعلم السَّامع أنَّ الواقع بعده يظلمون، قوله: (فإنه لو وقف القارئ على قوله: ﴿لَكِن كَانُوا أنفُسَهُم﴾[3] لَعلِمَ السامع أنَّ الواقع بعد ﴿يَظْلِمُونَ﴾).

المُشاكلة[4]

قوله: إذَا لَم تَستَطِع شَيئاً فَدَعهُ .... وَجَاوِزهُ إِلَى مَا تَستَطِيعُ[5]

فإنه لو وقف المتكلم على قوله: (وجاوزه)؛ لعلم السّامع أنَّ الواقع بعده: (إلى ما تستطيع)، قوله: (فالأول)؛ أي: ما يكون وقوعه في صُحبته تحقيقاً.

قوله: (وجعله على صيغة الاسم مرفوعٌ بالابتداء والهاء مضاف إليه رد لما ذكر بعض الشَّارحين وهو الوَلَهُ والاقتراح الابتداعي والاستدعاء، يعني: أنَّ أخذه من الاختراع غير

---

[1] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[2] – الآية: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ فَمِنْهُمْ مَنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُمْ مَنْ أَخَذَتْهُ الصَّيْحَةُ وَمِنْهُمْ مَنْ خَسَفْنَا بِهِ الْأَرْضَ وَمِنْهُمْ مَنْ أَغْرَقْنَا وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾؛ العنكبوت/40.

[3] – في ن(س): سقط في القول من أوله إلى هذا الموضع.

[4] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[5] – بيت الشاعر عمرو بن معديكرب، وهو في ديوانه، ص145، وفي الأصمعيات، ص175.

مناسبٍ لأنَّ قوله: (نَجُد لهُ طبخه)[1]؛ يأباه[2]، لأنه يقتضي المعهود به، والاختراع يقتضي عدم المسبوقيةٍ، فتفسير الشَّارح أولى في صحّة طبخ الطعام، يعني: أنه أراد أن يقول: "خيطوا لي"، فذكره بلفظ اطبخوا لوقوعه في صُحبة طبخِهِ.

قوله: (حيث أطلق النفس على ذات الله إلخ[3])؛ كأنه قيل: "ما في ذاتك"[4]، فذكره بلفظ النفس لوقوعه في صحبته[5]، قوله: (مؤكد لآمنَّا بالله)؛ أي: طهر نفوسنا عن دنس الكفر بالاعتراف بالله وبما أنزل إلينا يطهّر الله النفوس، يعني عن الكفر، وصِبغَةُ الله استعارةٌ عن التطهير[6]، [228و] والجامع أنه ظهر أثر التطهير عليهم ظهور الصِّبغ[7] على المصبوغ، وتداخل في قلوبهم تداخل الصبغ في الثوب فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله، وقوله: (إنَّ الإيمان تعليلٌ لكونه مؤكّداً لآمنّا)، قوله: (ثم أشار إلى وقوع تطهير الله إلخ[8])؛ أي: إلى بيان المُشاكلة، قوله: (والأصل فيه)؛ أي: في هذا المعنى وهو: ذكر التطهير بلفظ الصّبغ، وقيل: أي السبب في نزوله وكلاهما حسن، قوله: (ويقولون)؛ أي: ويعتقدون أنَّ ذلك تطهيراً لهم وبه يَحِقّ نصرانيتهم كالختان لغيرهم، قوله: (صبغته)؛ وهي فطرته التي فطر الناس عليها، فإنّها

---

[1] – الشاهد بيت أبي الرقعمق (أحمد بن محمد الأنطاكي)، وقد ورد في معاهد التنصيص، 252/2؛ وتمامه:
قالوا: اقتَرِح شَيئاً نَجُد لَكَ طَبخَهُ ..... قلتُ: اطبُخُوا لِي جُبّةً وَقَمِيصا.

[2] – في ن(ف): سقط من هذا الموضع إلى آخر القول.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – الشاهد قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾؛ المائدة/116.

[5] – في ن(ف): محبته.

[6] – الشاهد قوله تعالى: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ﴾؛ البقرة/138.

[7] – في ن(س): الطّبع.

[8] – في ن(س): إلى آخره.

حِلِيَة الإنسان[1]، كما أنَّ الصّبغ: حِلِيَة المصبوغ أو هدايته أو تطهير قلوبنا بالإيمان، هذا أي: الذي ذكرناه من التأويل في الآية الكريمة على تقدير أن يكون الخطاب في قوله: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ الآية[2]، قوله: (للمُشاكلة)؛ أي: بين كلام النَّصارى وكلام المسلمين[3]، قوله: (لوقوعه)؛ أي: الإيمان بالله، قوله: (التي هي سبب النزول)؛ فإنَّ هذه القرينة تدلُّ على ذكر الصَّبغ تقديراً.

المُزاوجة[4]

قوله: (وهو أن يُزاوج)؛ أي: يُقارن، قوله: (على أنَّ الفعل مسندٌ إلى ضمير المصدر)؛ يعني: أن يزاوج في عبارة المُصـــ[5] بين المجهول والنائب[6] عن الفاعل الذي هو ضمير مستترٌ فيه يعود على المصدر المفهوم من الفعل، أعني: المزاوجة كما في قولهم: "حِيلَ بين العِيرِ والنّزوان"[7]، أي: "حِيلَ" هو: والضمير للمصدر، أي: حاله، و"العِيرُ" بفتحِ العَين المهملة الحمار، و"النّزوان" ضربُ الذكر على الأنثى، قوله: (إلى الظرف)؛ فعلى هذا يكون بيّن في

---

[1] – في ن(ث): سقط للكلمة.

[2] – الآية: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾؛ البقرة/136

[3] – لأنَّ النصارى كانوا يغمسون أبنائهم في ماء أصفر يسمونه المعموديّة، ويقولون: إنما نطهّرهم به من الذنوب والخطايا، وهو سبب نزول الآية.

[4] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[5] – في ن(س): المُصنِّف.

[6] – في ن(س): لا للمجهول والمناسب، وفي ن(ف): المبني للمجهول أو النائب.

[7] – مثل عربي، يقال للرجل يُحال بينه وبين مُراده، والمثل لصخر بن عمرو أخو الخنساء؛ جمهرة الأمثال، ج1، ص372/371.

موضع رفعٍ بالنيابة عن الفاعل، وعلى الأول يكون مُعرباً بالنصب على الظّرفية، قوله: (مزدوجين)؛ هو: من الزوج، أي متماثلين في هذا الشيء المخصوص [228ظ] الذي هو نفس الترتيب ومُجتمعين فيه، قوله: (فَلَجَّ بي الهوى)[1]؛ مرتَّبٌ على الشَّرط، وقوله: (أصاخت لي الواشين[2])؛ جزاء الشرط وهو قوله: (فَلَجَّ بها الهَجرُ)؛ مرتّبٌ على الجزاء، قوله: (فلَجَّ بها الهجر)؛ أي: لزمها التَّباعُدُ عنِّي، قوله: (زواج بين نهي الناهي)؛ يعني: الواقع في الشرط، قوله: (وإصاختها[3] إلى الواشي)؛ يعني: الواقع في الجزاء، قوله: (الواقعان في الشرط والجزاء)؛ يعني: على سبيل التوزيع، يعني: الواقع أحدهما في الشرط، والآخر في الجزاء، لأنَّ كلاًّ منهما واقعٌ في الشرط والجزاء، قوله: (في أن رتّب عليهما لِجاج شيءٍ)؛ يعني: وإن كان في أحدهما لِجاجُ الهوى وفي الآخر لِجاجُ الهجر.

العكسُ[4]

قوله: (وقد يُتوهّم من ظاهر العبارة)؛ أي: عبارة الكتاب، قوله: (وظاهرُ عبارة المُصـــ[5] صادقٌ على نحو: عادات السادات أشرف العادة[6])؛ يريد أنه: يردّ على تعريف المُصـــ[7] بعض أمثلة ردّ العَجُز على الصّدر، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَخشَى النَّاسَ وَاللهُ أحَقّ أن

---

[1] – الشطر من بيت البحتري في ديوانه، 844/2؛ وتمامه: إذَا مَا نَهَى النَّاهِي فلَجَّ بيَ الهَوَى .... أصَاخَت إلَى الوَاشِي فلَجَّ بِهَا الهَجرُ.

[2] – في ن(ف): إلى الواشين.

[3] – في ن(س): وإضافتها.

[4] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[5] – في ن(س): المُصنِّف.

[6] – في ن(س): العادات، والمراد قول أبو الفتح البستي: "عَادَات السَّادات، سَادَات العَادَات"، الثعالبي، سحر البلاغة وسر البراعة، 199/1.

[7] – في ن(س): المُصنِّف.

تَخشَاهُ﴾[1]، فإنه قدّم جزءً وهو تخشى ثم أخّر ذلك الجزء مع أنّ ردّ العَجُز من الضرب الثاني وهو: اللّفظي، والعكس من الضرب الأول وهو: المعنوي؛ والجواب أنه بالنظر إلى معنى تخشى من العكس وبالنظر إلى مجرد لفظه من ردِّ العَجُز على الصدر فإنّ المعتبر فيه مجرّد اللّفظ كقوله: (كافرُ النعمة كافرٌ)؛ قوله: (وليس من العكس)؛ أي: بل هو ردِّ العَجُز على الصدر[2]، قوله: (وقد وقع العكس بينهما)؛ ومعنى وقوع العكس بينهما أن يقع بالنسبة إلى كلِّ واحدٍ مِن الطَّرفين، قوله: (وقد قدّم أولاً الحيَّ على الميِّت، إلخ)؛ أي: فبالعكس فيه بين الحيِّ والميِّت وهما متعلّقا فعلين في جملتين، قوله: (وقع أحدهما في جانب المسند والآخر في جانب المسند إليه)؛ يعني: في كلٍّ من الجملتين لا في مجموع[3] الجملتين.

الرُّجوع[4]

قوله: (ثم عاد إلى ذلك الكلام ونقضه إلخ[5])؛ يعني: أنّ أوّل[6] الكلام دلَّ على أنّ تطاول الزمان وتقادُمَ العهد لم يَعفُّ الدِّيار أي: لم يَدرُسها، ثم عاد الشاعر إليه ونقضه بقوله: (بلى وغيَّرها)[7] إلخ [229و]، كأنه أخبر أوّلاً بما لا تحقق[8] له ثم أفاق إلخ[4]؛ يعني: أنّ الشاعر

---

[1] – الآية: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾؛ الأحزاب/37.

[2] – في ن(س): سقط من نصف القول السابق ند "العجز على الصدر" لإلى نهاية هذا القول.

[3] – في ن(س): لا في وقوع.

[4] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[5] – في ن(س): إلى آخره.

[6] – في ن(س): يعني إذا أوّل.

[7] – الشاهد بيت زهير بن أبي سلمى، وهو في ديوانه، ص145؛ وتمامه: قِف بِالدِّيارِ التِي لَم يَعفهَا القِدَمُ .... بَلَى وَغَيَّرهَا الأرَواحُ وَالدِّيَم.

[8] – في ن(ك): يتحقق.

لَمَّا وقف على الديار تسلط عليه حُزنٌ جعله ذاهلاً مُتحيّراً فقال: (لم يعفّها القِدَمُ)، أي: لم يَدرِسها تطاوُلُ الزَّمانِ الذي مَرّ عليها، فلمَّا رجع إليه عقلُهُ تدارك كلامه وقال:

(بَلَى وغيَّرها الأرواح والدِّيم)[2]

ونكتة التَّقضِ إظهار تسلط الدّهشة والحيرة عليه، إلى أن أخبر عن المحسوس المشاهد بخلاف ما كان عليه، والواو في "وغيَّرها" قيل: أنَّها زائدة، وقيل: للعطف، والمعطوف عليه محذوف؛ أي: بَلَى عَفَاهَا القِدَمُ وغيَّرها.

التَّورية والإيهام[3]

قوله: (ويراد البعيد)؛ يعني: من ذلك اللَّفظ، فيذكر لإيهام المعنى القريب في حال الاستمتاع إلى أن يظهر أنَّ المراد به المعنى البعيد اعتماداً على قرينة خفية كتنزيه الله تعالى الآيتين[4]، قوله: (أراد باستواءٍ معناه البعيد، وهو: استولى، كتنزيهه تعالى عن المكان)، قوله: (ولم يقرن به شيء مما يُلائمه معنى المعنى القريب)؛ أي: ولم يجامع معناه القريب وما يلائمه من الجلوس والقعود والاضطجاع وغير ذلك، قوله: (والثانية مرشّحه عطف على مفرده)[5]، قوله: (وهي التي تجامع شيئاً ما يلائم المعنى القريب)؛ وسواءً كان ذلك الشيء قبل التورية أو

---

[1] – في ن(س): إلى آخره.

[2] – الشّطر من بيت زهير بن أبي سلمى السابق.

[3] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[4] – الشاهد قوله تعالى: ﴿لاَ هُنَّ حِلٌّ لهم، ولاَ هُم يَحِلُّون لهن﴾، وتمام الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ وَآتُوهُمْ مَا أَنْفَقُوا وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ وَاسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلْيَسْأَلُوا مَا أَنْفَقُوا ذَلِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾؛ الممتحنة/10.

[5] – في ن(س): مرشّحة عطف على مجرّة، وفي ن(ث): مجردة.

بعدها، قوله: (وهذا مَبنِيٌّ على ما اشتهر إلخ[1])؛ يعني: أنَّ المُصـــ[2] جعل الاثنين للتورية على ما اشتهر إلخ[3]، وأمَّا صاحب "الكشَّاف" فقد قال في قوله تعالى: ﴿الرَّحمَنُ عَلَى العَرشِ استَوَى﴾[4] أنه تمثيل.

الاستخدام[5]

قوله: (وفي كليهما)؛ أي: كلا القسمين، قوله: (وأن يكونا مختلفين)؛ أي: الأول حقيقي، والثاني مجازي وبالعكس، قوله: (كقوله: إذَا نَزَلَ السَّمَاء؛ البيت[6])؛ يعني: في وصف اقتداره وغيره، قوله: (أن يراد بأحد ضميريه)؛ أي: يراد بأحَدِ ضمِيرَي اللفظ أحَدَ معنيَيهِ، وبضميره الآخر معناه الآخر، قوله: (المكان الذي فيه شجرة الغضا)[7]؛ له معنيان؛ أحدهما: اسم قرية، والثاني: شجرٌ معروف، وأراد بالضمير الأول المعنى الأوّل، وبالضمير الثاني المعنى الثاني؛ [229ظ] وهذا يخالف تفسير الشَّارح، ومعنى شبُّوا: وَقَدُوا، والمعنى: أمدَّ الله هذا الموضع، وأصله بما يزيد نظارهم، وأشبُّوا وأوقدُوا شجر الغضا في قلبي وأحرقوني بنار الهوى التي تشبه نار الغضا.

---

[1] – في ن(س): إلى آخره.

[2] – في ن(س): المُصنِّف.

[3] – في ن(س): سقط في العبارة من "اشتهر الخ" الأولى إلى التالية.

[4] – الآية: ﴿الرَّحمَنُ عَلَى العَرشِ استَوَى﴾؛ طه/5.

[5] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[6] – الشطر من بيت معوّد بن مالك في "لسان العرب"، وللفرزدق في "تاج العروس" 195/7، ولجرير في معاهد التنصيص، 260/2، وبلا نسبة في "مقاييس اللغة" وفي "المخصص" 30/16؛ وتمامه:

إِذَا نَزَلَ السَّمَاءَ بِأرضِ قَومٍ ..... رَعَينَاهُ وَإن كَانُوا غِضَابا.

[7] – الشاهد بيت البحتري، وقد ورد في معاهد التنصيص، 269/2؛ وتمامه:

فَسَقَى الغَضَا وَالسَّاكِنِيهِ وإن هُمُ .... شَبُّوهُ بَينَ جَوَانِحِي وَضُلُوعِي.

اللّفُ والنَّشر[1]

قوله: (من أحاد هذا المتعدد)؛ يعني: من متعلقاته، قوله: (ثقةً)؛ أي: اعتماداً، قوله: (ما لكل)؛ أي: ردَّ ما لكلٍّ واحدٍ من المتعدد إليه، قوله: (بأن يكون الأول من المتعدد في النشر إلخ[2])؛ أي: بأن يردَّ الأول من النشر إلى الأول من اللّف والثاني إلى الثاني وهلمّ جرّاً، قوله: (ثم ذكر ما لليل، وهو السكون إلخ[3]).

حاصلُهُ: أنَّ السكون[4] راجعٌ إلى الليل والابتغاء إلى النهار[5]، قوله: (سواءً كان معكوس الترتيب)؛ يعني: أنَّ هذا القسم على نوعين: لأنه؛

– إمَّا: أن يكون الأول من النّشر والآخر من اللّف، والثاني: لما قبله، وهكذا على الترتيب.

– وإمَّا: أن لا يكون كذلك ويسمّى مختلط الترتيب.

قوله: (وهو النّقاء من الرمل[6])؛ أي: الموضع المرتفع[7] منه؛ قوله: (فالضمير في ﴿قَالُوا﴾ لليهود والنصارى[8])؛ أي: الضمير في ﴿قَالُوا﴾ لأهل الكتاب من اليهود والنصارى، فاللّفُ مُجمَلٌ والنّشر مفصّلٌ، قوله: (فلفّ بين الفريقين أو القولين إجمالاً)؛ يعني: بأنّ نسب

---

[1] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[2] – في ن(س): إلى آخره.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – في ن(س): سقط للكلمة.

[5] – الشاهد قوله تعالى: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيلَ وَالنَّهَارَ لِتَسكُنُوا فِيهِ وَلِتَبتَغُوا مِن فَضلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾؛ القصص/73.

[6] – الشّاهد بيت ابن حيوس، وقد ورد في معاهد التنصيص، 273/2؛ وتمامه: كَيفَ أسلُو وأنتِ حِقفٌ وغُصنٌ .... وغزالٌ: لَحظاً وَقدّاً وَردفاً.

[7] – في ن(ث): المرتد.

[8] – الآية: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾؛ البقرة/111.

القول ضميرهما، فالتعدد المذكور إجمال قول الفريقين أو نفس الفريقين[1]، قوله: (تقدم[2] الالتباس والمشقة[3] بأنَّ السَّامع إلخ[4])؛ أي: لعدم التباس أنَّ بعدما قالوا بتمامه منسوبٌ إلى جميع من أريد بالضمير في قوله: ﴿قَالُوا﴾، قوله: (للعلم بتضليل كلّ فريق)؛ يعني: من اليهود والنصارى وإذا ضلل كل فريق صاحبه لا يثبت له الدخول في الجنة فيكون قوله: ﴿إلاَّ مَن كَانَ﴾ وهو مِن تتمة قول اليهود وقوله: ﴿أو نَصَارَى﴾، من تتمة قول النصارى وليس المراد أنّ كل فريق من اليهود والنصارى، ﴿قَالُوا لَن يَدخُلَ الجَنَّةَ إلاَّ مَن كَانَ هُوداً أو نَصَارَى﴾[5] حتى لا يكون فيه لفٌّ ونشرٌ، قوله: (قد سدَّ مِن أبوابها ما كان مفتوحاً[6])؛ راجعٌ إلى الراحة والعدل، وقوله: (وفتح[7] من طرقها ما كان مسدوداً)؛ راجعٌ إلى التعب والظلم.

الجمعُ[8]

قوله: (أن يجمع بين متعدد إلخ[9])؛ وذلك بأن يدخل جزئين أو أكثر تحت كليٍّ؛ ويسمى ذلك الكلّي الجامع؛ كقوله: ﴿المَالُ وَالبَنُون﴾ الآية[1]، [230و] جمع المال والبنين في حُكمٍ واحدٍ وهو الزينة، قوله:

---

1 – في ن(س): من.

2 – في ن(س): عدم.

3 – في ن(ك): الثقة.

4 – في ن(س): إلى آخره.

5 – الآية: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾؛ البقرة/111.

6 – في ن(س): مفترحاً.

7 – في ن(س): قبح.

8 – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

9 – في ن(س): إلى آخره.

(إنَّ الشَّبابَ والفَرَاغَ وَالجِدَة .... مَفسدَةٌ لِلمَرءِ أيُّ مَفسَدَة)[2]

جَمَعَ الثلاثة في المفسدة؛ والجِدَة: الغنى، مِن وَجَد في المال، وَجَد وَاجِدة أي: استغنى؛ والمَفسَدةُ شيءٌ يدعوا صاحبه إلى الفساد.

التَّفريق[3]

قوله: (مِن نوعٍ واحدٍ)؛ وإنَّما قال ذلك لأنه لو وقع تباينٌ بين أمرين لا يكونان من نوعٍ واحدٍ لا يُسمَّى ذلك التباين تفريقاً، كما لو قيل: أين القمر من حبيبي؟[4]، قوله: (أو مع[5] التباين بين النَّوالين)؛ يعني: في البيت الأول وبين ذلك التباين في البيت الثاني[6].

التَّقسيم[7]

قوله: (ثم إضافة ما لكلٍّ إليه)؛ أي: لكلِّ واحدٍ[8] من المتعدِّدِ من الحكم، قوله: (وبهذا القيد)؛ يعني: قول المصـــ[9] على التَّعيين لأنه احترازٌ عن اللَّف والنشر، قوله: (وقد أهمل

---

1 – الآية: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا﴾؛ الكهف/46.

2 – هذا الرجز لأبي العتاهية في ديوانه؛ ص493.

3 – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

4 – في ن(ف): جنسي.

5 – في ن(ف): أوقع.

6 – الشاهد بيتي رشيد الدين الوطواط؛ وقد وردا في معاهد التنصيص؛ وتمامهما:

مَا نَوَالُ الغَمَامِ يَومَ رَبِيعٍ ..... كَنَوَالِ الأميرِ يَومَ سَخَاءِ

فَنَوَالُ الأمِيرِ بَدرةُ عينٍ ..... وَنَوَالُ الغَمَامِ قَطرَةُ مَاءِ.

7 – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

8 – في ن(س): سقط للكلمة.

9 – في ن(س): المُصنِّف.

السَّكاكي)؛ أي: ترك من التعريف، قوله: (على التعيين إلخ[1])، قوله: (فتوهم بعضهم أنَّ التقسيم عنده أعمّ إلخ[2])؛ إنَّما تقتضيه لأنَّ تعريف التقسيم أعمُّ مِن أن يكون فيه تعيين أوّلاً لعدم ذكره التعيين، قوله: (الضمير عائدٌ إلى المستثنى منه)؛ يعني: الضمير المجرور في "به" يرجع إلى أحد المقدّر المبدل منه ما بعد إلاَّ أعني الأوَّلان، قوله: (ذكر العير والوتد)[3]؛ يعني: أنَّ المتعدد هو "عِيرُ الحي والوتد"، والمصراع الأول من البيت الثاني راجعٌ إلى الوتد على التَّعيين، والمراد بالإقامة على الضَّيمِ الصَّبر عليه، وأراد بالعِير الحِمار الأهلي[4].

الجمع مع التَّفريق[5]

قوله: (وفيه نظر؛ لأنَّا لا يسلم ثمَّ التساوي إلخ[6])؛ قيل: ولو سلِم التَّساوي بينهما يحصل[7] التَّعيين، إلاَّ أنه مُحتملٌ؛ وليس مثل هذا في اللَّفِ والنَّشر، قوله: (أدخل قلبه ووجه

---

[1] – في ن(س): إلى آخره.

[2] – في ن(س): إلى آخره.

[3] – الشاهد بيتٍ الشاعر المتلمّس في الأطول شرح تلخيص المفتاح 103/1؛ وتمامهما:

وَلاَ يُقيمُ عَلَى ضَيمٍ يُرادُ بِهِ .... إلاَّ الأذلاَّن: عيرُ الحيِّ وَالوَتَدُ

هَذَا عَلَى الخَسفِ مَربُوطٌ بِرُمَّتِهِ .... وَهَذَا يُشجُّ فَلاَ يَرثِي لَهُ أحَد.

[4] – في ن(ث): الحمار الوحشي أو الأهلي.

[5] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[6] – في ن(س): إلى آخره.

[7] – في ن(ف): ما يحصل.

الحبيب[1])؛ حاصلُهُ: أنه جمع بين القلب والوجه في تشبيه كلٍّ[2] منهما بالنار، وفرّق بين وجهي التشبيه بالضوء[3] والحرّ.

الجمعُ مع التَّقسيم[4]

قوله: (جمع بِيعَة)؛ هي: بكسر الباء الموحدة وسكون الياء المثناة من تحت، قوله: (أي: العساكر)؛ يعني: فإذا العساكر، حتى أقام حول المدينة، وقد شَقِيت به الروم وهذه الأشياء[5]، [230ظ] قوله: (جمع في هذا البيت شقاء الروم بالممدوح)؛ يعني: أنه جمع في البيت الأول متعدِّداً وهو: الروم في حُكمٍ، وهو: شقاوة الروم بالممدوح إجمالاً[6]؛ لأنه يشمل القتل والنهب والسَّبيَ وغير ذلك، قوله: (ثم قسمٌ)؛ يعني: في البيت الثاني، وفصَّل ما أجمَلَ أوّلاً؛ قيل: جمع الشاعر الرُّوم والصُّلبان والبِيَع تحت الشَّقاوة، ثم قسَّم الروم فقط في البيت الثاني، فيكون هذا تقسيماً لواحدٍ من المُتعدد لا للمُتعدد، والجواب: أنَّ الرُّوم بالنظر إلى نفسه متعدد، قوله: (ومَلامه)؛ أي: إنَّما لم يقُل: مَن نكحوا ومَن ولدوا، وليوافق قوله: (ما جمعوا وما زرعوا).

---

[1] – الشاهد بيت رشيد الدين الوطواط؛ وقد ورد في "معاهد التنصيص" 4/3؛ وتمامه: فَوَجهُكَ كالنَّارِ فِي ضَوئِهَا ..... وَقَلبِي كَالنَّارِ فِي حَرِّهَا.

[2] – في ن(س): في التشبيه لكل.

[3] – في ن(ك): الضر، وفي ن(ث): الضيم.

[4] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[5] – الشاهد بيتٍ الشاعر المتنبي في ديوانه، 63/2؛ وتمامهما:

حَتَّى أَقَامَ عَلَى أربَاضِ خَرشَنَةٍ .... تَشقَى بِهِ الرُّومُ وَالصُّلبَانُ وَالبِيَعُ

لِلسَّبيِ مَا نَكَحُوا وَالقَتلِ مَا وَلَدُوا .... وَالنَّهبِ مَا جَمَعُوا وَالنَّارِ مَا زَرَعُوا.

[6] – في ن(س): سقط للجملة من الممدوح إلى المدوح، ومِثله كثيرٌ مرّ من قبلُ بسبب التصحيف في النقل كما يبدوا.

قوله: (جمع بِدعَة، وهي اسم مِن ابتدَعَ الأمر إذا ابتَدَأه وأحدَثَهُ، [كالرفقة][1] من الارتفاع ثم غلبت[2] على ما هو زيادة في الدين أو النقصان منه[3])؛ والمُراد بها هاهنا مستحدثات الأخلاق لا ما هو كالغرائز فيها[4]، قوله: (فلم يتعرض له)؛ أي: إنَّما لم يتعرَّض لتفسيره لكونه معلوماً مما سبق من تفسير كلٍّ واحدٍ من هذه الأمور الثلاثة، قوله: (فالظرف منصوبٌ بإضمار إذا، وبقوله: ﴿لا تُكَلَّمُ نفسٌ﴾[5]، فعلى الأول: يكون مفعولاً به، وعلى الثاني: يكون مفعولاً فيه، قوله: (ومعنى الاستثناء في الأول)؛ يعني: في قوله تعالى: ﴿فأمَّا الذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ﴾[6]، إلى قوله: ﴿إلاَّ مَا شَاءَ رَبُّكَ إنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيد﴾[7]، قوله: (وفي الثاني)؛ يعني: قوله تعالى: ﴿وَأمَّا الذِينَ سَعِدُوا﴾، إلى قوله: ﴿إلاَّ مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءً غَيرَ مَجذُوذ﴾[8].

وحاصلُهُ: أنّه جَمَعَ في أوَّل الآية بين أهل الموقف في قوله :﴿يَومَ يَأتِي لاَ تُكَلَّمُ نَفسٌ إلاَّ بِإذنِهِ﴾، لأنَّ قوله: (نفسٌ متعدد)، لأنه في سياق النفي فيفيد العموم والتعدد، ثم فرّق بين فريقين باعتبار الشّقاوة والسّعادة في قوله: ﴿فَمِنهُم شَقِيٌّ وَسَعِيد﴾، ثم قسَّم كل فرقة من

---

[1] – في ن(ف): الرفعة.

[2] – في ن(س): كالرفعة منها والارتفاع ثم قلبت.

[3] – الشاهد بيتٍ حسان بن ثابت، في ديوانه، ص238؛ وتمامهما:

قَومٌ إذَا حَارَبُو ضَرُّوا عَدُوَّهُم .... أو حَاوَلُوا النَّفعَ فِي أشيَاعِهِم نَفَعُوا

سَجِيَّة تِلكَ مِنهُمُ غَيرُ مُحدَثَةٍ .... إنَّ الخَلاَئِقَ ـ فَاعلَم ـ شَرُّهَا البِدَعُ.

[4] – في ن(س): منها.

[5] – الآية: ﴿يَومَ يَأتِ لاَ تُكَلَّمُ نَفسٌ إلاَّ بِإذنِهِ فَمِنهُم شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾؛ هود/105.

[6] – الآية: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ﴾؛ هود/106.

[7] – الآية: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾؛ هود/107.

[8] – الآية: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾؛ هود/108.

الفريقين باعتبار النَّار والجنَّة في قوله: ﴿فَأَمَّا الذِينَ شَقُوا﴾ الآية[1]، ﴿وَأَمَّا الذِينَ سَعِدُوا﴾ الآية[2]، قوله: (مضافاً إلى كلٍّ من الأحوال).

قوله: (مِن طولِ ما التَثَمُوا[3])؛ يعني: في المعارك والحروب، [231و] واللِّثامُ: ما يُجعل على الوجه مِن نِقابٍ وغيره، قوله: (ثِقالٍ بالجر صفة مشايخ[4])؛ أي: رِزانٍ ثابتين في مُضاف الحرب والمعركة، ويجوز رفعُه على القطعِ خبرُ مبتدأ واجب الحذف، أي: هي ثقالٌ، قوله: (مسرعين إلى الإجابة)؛ أي: سداد النهضة عند الاستغاثة لقيام واحدٍ منهم مقام الجماعة، يعني قوله: (لأنَّ كلَّ واحدٍ منهم مقامَ جماعةٍ في الحرب والفضائل)، قوله: (ذكر أحوال المشايخ إلخ[5])؛ يعني: أنه ذكر هنا أربعة أحوالٍ لهم وهي: "ثقال" و"خفاف"، و"كثير" و"قليل"، فأضاف إلى كلِّ واحدٍ منها ما يليق به.

قوله: (والثاني)؛ أي: من الأمرين الذين يُطلق عليهما اسم التقسيم، قوله: (استيفاء الأقسام)؛ يعني: قسّم فيها أقسام الناس على سبيل الاستيفاء، لأنَّ الناس منهم ذو بنات ومنهم ذو بنين، ذو بنين وبنات ومنهم عقيم[6]، وإنَّما قدّم ذكر الإناث غير مُعرّفٍ لأنَّ سياق

---

[1] – الآية السابقة: هود/106.

[2] – الآية السابقة: هود/108.

[3] – الشاهد شطر من بيت المتنبي، وهو في ديوانه 242/1؛ وتمامه: سَأَطلُبُ حَقِّي بِالقَنَا وَمَشَايِخ .... كَأَنَّهُم مِن طُولِ مَا التَثَمُوا مُردُ.

[4] – الشاهد بيت المتنبي، وهو تتمة للبيت قبله، وفي نفس المصدر: ثِقالٌ إِذَا لاَقُوا، خِفَافٌ إِذَا دُعُوا .... كَثِيرٌ إِذَا شَدُّوا، قَلِيلٌ إِذَا عُدُّوا.

[5] – في ن(س): إلى آخره.

[6] – الآية: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ (49) أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾؛ الشورى/49، 50.

الآية على أنه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه الإنسان، وفي تعريف الذكر استعارة[1] إلى ما يشاؤنه، أي يهب لمن يشاء الفريقان الذين يعرفونهم ويشاؤونهم[2].

التَّجريد[3]

قوله: (أي في ذلك الأمر)؛ يعني: وفي الصفة، قوله: (منها ما يكون بِمَن)؛ أي: من أقسام التجريد الأمر ذي الصفة ثم يقع بعده الأمر المنتزع منه، أي: من ذي الصفة وهو المنتزع، فالمنتزع منه في المثال المذكور فلانٌ والمنتزع صديقٌ حميم[4]، قوله: (لتسألنَّ به البحر)[5]، قوله: (مما يقع[6] الأمر ذو الصفة والمنتزع بعد الباء التجريدية)، قوله: (لِسعَة أشدَاقِهَا)[7]؛ أي: جوانب الفم، قوله: (ولما أصابها من شدائد الحرب)؛ يعني: مِن جِراحاتٍ وغيرها، قوله: (إلى صارخٍ[8])؛ معنى الصَّارخ: المستغيث، والإضافة بمعنى (في)، أي: "صارخٌ في الحرب"، قوله: (بمتسلئِمٍ)؛ بدلٌ[9] من قوله: (في)؛ أي: "معي" أو "مُصاحبي مستلئِم"؛ فالشاعر الفارس هو الأمر ذو الصفة، وقد انتزع منه قوله: (بمستلئِمٍ)، والمعنى: أنه بالغٌ في اتّصافه بالاستعداد للحرب حتى انتزع منه مُستَعدٍ آخر لابِسٍ درع، ويقال امرأة شَوهَاءُ أي:

---

[1] – في ن(س): إشارة.

[2] – في ن(ث): يشاورهم.

[3] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[4] – يريد قول العرب: "لِي مِن فلان صديق حميم"، أي بلغ من الصداقة مبلغاً يصحّ معه أن يستخلص منه صديق آخر.

[5] – يريد قول العرب: "لئن سألت فلاناً لتسألنَّ به البحر".

[6] – في ن(ث): يعني مما يقع.

[7] – في ن(س): لفة أصداقها.

[8] – الشاهد بيت ذي الرّمّة في ديوانه، ص1499، وتمامه: وَشَوهَاءَ تَعدُو بِي إلى صَارِخِ الوَغَى .... بِمُستلئِمٍ مِثلِ الفَنِيقِ المرحَّلِ.

[9] – في هامش ن(ف) طُرّة فيها: الحقُّ أنَّه حالٌ لا بدل، إذ معه يكون تجريداً؛ لكونه حينئذٍ اثنان.

قبيحة الوجه، وهي: في الفرس صفةٌ محمودة، [231ظ] والفَنِيقُ: الفحلُ الذي لا يرُكب لكرامته عند أهله، قوله: (إذا أشخصته)؛ أي: أزعجته وأضعته[1] من مكانه.

قوله: (﴿لَهُم فِيهَا دَارُ الْخُلدِ﴾[2])؛ يعني: مما يقعُ الأمرُ المنتزعُ منه بعد ويقع الأمر الآخر بعده، قوله: (لكنه انتزع منها أمراً آخر البيت إلخ[3])؛ قال ابن جني[4]: "جَرَّدَ من الدَّار داراً"[5]، أي: بلغت جهنم في الخلود، هذا أصحّ معه أن ينتزع منها دار أخرى مخلّدة وذلك للتهويل في أمرها، والمبالغة في اتصافها بالشِّدة، قوله:

(فَلَئِن بَقيتُ لأرحلنَّ بغزوة؛ إلخ)[6]

اللاَّم في "فَلَئِن بقيت" مواطئة للقسم، أعني: بمعنى القسم لدلالتها على قسمٍ محذوفٍ، واللاَّم في قوله: (لأرحلنَّ)؛ جوابيّةٌ لدخولها على جواب القسم، وفائدتها التأكيد والربط، قوله: (نحو: الغنائم جملة في موضع جزء صفة غزوة)، قوله: (انتزع من نفسه شخصاً آخر مثله في الكرم، وأسند إليه يموت)؛ وفيه: التفاتٌ أيضاً مِن التكلم إلى الغيبة، ولا منافاة بين الالتفات والتجريد، فكأنه قال: إلاَّ أن يموت كريم آخر، ويموت منصوبٌ بأن مقدّرة بعد أو

---

[1] – في ن(س): أي عبته وأصغته..

[2] – الآية: ﴿ذَلِكَ جَزَاءُ أَعْدَاءِ اللَّهِ النَّارُ لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ جَزَاءً بِمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ﴾؛ فصلت/28.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – ابن جِني (ت: 392 هـــ/1002 م) عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح: من أئمة الأدب والنحو، وله شعر، ولد بالموصل وتوفي ببغداد، من تصانيفه رسالة في "من نُسب إلى أمه من الشعراء/مخ" و"شرح ديوان المتنبي/مط" و"المبهج/مط" في اشتقاق أسماء رجال الحماسة، و"المحتسب/مط" وهو في شواذ القراءات و"سر الصناعة/مط" الأول منه، في اللغة، و"الخصائص/مط" ثلاثة أجزاء، في اللغة، و"اللّمع/مخ" في النحو...؛ وكان المتنبي يقول: ابن جنّي أعرف بشعري مني؛ الزركلي، الأعلام ج4، 203، 204.

[5] – أبو الفتح عثمان ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، نشر وزارة الأوقاف، مصر، 1999، ج2، ص37.

[6] – شطر من بيت الشاعر قتادة بن مسلم الحنفي في "ديوان الحماسة" ص770؛ وتمامه: فَلَئِن بَقِيتُ لَأَرحَلَنَّ بِغَزوَةٍ ..... تَحوِي الغَنَائِمَ أو يَمُوتُ كَرِيمُ.

التي بمعنى إلى أو إلاَّ، قوله: (فيكون من قبيل لي فلانٌ)؛ يعني: يكون تجريد[1] لكن لا يكون قسماً على حدّه بل يكون من قبيل: لي فلانٌ صديقٌ، قوله: (لحصول التجريد وتمام المعنى بدون هذا التقدير)؛ يعني: لا مِن حاجةٍ إلى هذا التقدير في فهم المعنى، مع أنه لا قرينة عليه.
قوله: (أي: يشربُ الكأسَ بِكفِّ الحواسِدِ[2])؛ هذا وصفٌ للممدوح بطريق الكناية، لأنَّ قوله:

(لاَ يَشرَبُ كَأساً بِكَفِّ مَن بَخِلا)[3]

يستلزم أنه شرب كأساً بكفّ جوادٍ وهو نفسه، لأنّ شربه بكفّه معلومٌ فهو ذلك الكريم، كأنه بلغ في الجود حدّاً صحَّ معه أن ينتزع منه جواداً آخر مثله، قوله: (وقد خفي هذا)؛ أي: هذا التوجيه الذي ذكرناه في البيت المذكور، وبيان كونه من باب التجريد لما فيه من الدِّقة[4]، قوله: (فزعم أنَّ الخطاب)؛ أي: فزعم ذلك البعضُ أنَّ الخطاب في قوله:

(يَا خَيرَ مَن يَركَبُ المَطِيَّ؛ إلخ)[5]

إن كان نفس[6] التكلم [232و] فظاهرٌ أنه تجريدٌ؛ لأنه جرَّد من نفسه شخصاً آخر فخاطبه، وإلاَّ أي: وإن لم يكن الخطاب لنفسه بل لغيره، فليس مِن التجريد في شيء وإنَّما هو كنايةٌ عن كون الممدوح غير بخيلٍ ظنّاً منه أنَّ بينهما تنافٍ[7]، وليس كذلك إذ كونه كناية لا ينافي[8] التجريد، قوله: (لم يكن قسماً بنفسه)؛ يعني: مِن أقسام التجريد قد خوّله[1] فيما بعده

---

[1] – في ن(ث) مضاف: أيضا.
[2] – في ن(س): الجواد.
[3] – الشاهد بلا نسبة في "المطول شرح تلخيص المفتاح"، ص102؛ وتمامه:
يَا خَيرَ مَن يركبُ المطيَّ، وَلاَ ..... يَشرَبُ كَأساً بِكَفِّ مَن بَخِلاَ.
[4] – في ن(س): الرّقة.
[5] – في ن(س): إلى آخره.
[6] – في ن(س): لنفس.
[7] – في ن(س): تنافياً.
[8] – في ن(س): لا يتأتّى.

فلا يكون لإفراده وجهٌ، قوله: (بيان التجريد في ذلك)؛ أي: في مخاطبة الشخص نفسه، قوله: (أنه يَنتزِعُ[2])؛ أي: أنَّ الإنسان ينتزع في مخاطبته شخصاً آخر مثله في صفة سبق الكلام لها ثم يخاطبه، قوله:

(لاَ خَيلَ عِندَكَ تُهدِيهَا وَلاَ مَالُ)؛ (البيت)[3]

أي: ليس عندك خيلٌ ولا مالٌ تُهديها إلى الممدوح جزاءً له على إحسانه إليك، فليسعدك النطق؛ أي: فامدحه إن لم يُسعفكَ الحالُ على مُجازاته بالمال، ومثله قول الأعشى:

وَدِّع هُرَيرَةَ إنَّ الرَّكبَ مُرتَحِلٌ .... وَهَل تُطِيقُ وَدَاعاً أيُّها الرَّجُلُ؟![4]

المبالغة المقبولة[5]

قوله: (لأنَّ المردودة لا تكون من المحسّنات)؛ يعني: إنَّما قيّد المبالغة بالمقبولة؛ لأنه بصدد تِعداد مُحسّنات الكلام، وغير المقبولة ليست منها، قوله: (وفي هذا إشارةٌ إلى الرد على من زعم أنَّ المبالغة مقبولةٌ مطلقاً)؛ يعني: في تقييده المبالغة بالمقبولة إشارة إلى تزييف قول من زعم أنَّ المبالغة مقبولةٌ مطلقاً، بل الفصل مقصورٌ عليها؛ لأنَّ "أحسن الشعر أكذبه"، و"خيرُ الكلام ما بُولِغَ فِيه"، ولهذا؛ أي: ولأنَّ "أحسن الشِّعر بالكذب" فيه استدراكُ النَّابغة على حسَّان في قوله:

لَنا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلمَعنَ بِالضُّحَى .... وَأسيَافُنَا يَقطُرنَ مِن نَجدةٍ دَماَ[6]

---

[1] – في ن(س): التجريد لقوله فيما.

[2] – في ن(س): أنه يترِعُ.

[3] – شطر من بيت المتنبي، وهو في ديوانه، 250/2؛ وتمامه:

لاَ خَيلَ عِندَكَ تُهدِيهَا وَلاَ مَالُ .... فَليُسعِدِ النُّطقُ إن لَم يُسعِدِ الحَالُ.

[4] – بيت الأعشى، وهو في ديوانه، ص105.

[5] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[6] – في ن(س): إلى آخره.

حيث استعمل جمع القِلَّة، أعني: الجفنات والأسياف، وذكر الضحى وهو وقت تناول الطعام، وقال: "يَقطُرن" دون "يَسكُبنَ"[1] و"يَفِضنَ" ونحو ذلك، كذا في الشرح، قوله: (وعلى من زعم أنها مردودةٌ مطلقاً)؛ أي: وفيه إشارة أيضاً إلى الردِّ، وعلى من زعم أنَّ المبالغة مردودةٌ مطلقاً؛ [232ظ] لأنَّ خير الكلام ما خرج مخرج الحقِّ وجاء على منهج الصدق، كما يشهد[2] له قول حسان:

وإنَّما الشِّعرُ لُبُّ المَرءِ يَعرِضُهُ عَلَى .... المَجَالِسِ إن كَيساً وإن حُمقَا

وإنَّ أشعرَ بَيتٍ أنتَ قَائِلُهُ .... بيتٌ يُقالُ إِذَا أنشَدتَهُ: صَدَقَا[3]

ولأنَّ أحسن الدلالات دلالة المطابقة للنهي عن التجوز وارتكاب الكذب شرعاً، والمذهبُ أنَّ المبالغة منها مقبولةٌ ومنها مردودةٌ، قوله: (والمبالغة مطلقاً)؛ أي: سواءً كانت مقبولةً أو لاَ، ولهذا لم يقل: وهي، معقولٌ بلوغُه، قوله: (مستحيلاً)؛ أي: ممتنعٌ، فمنه[4] العقل باعتبار عودٍ إلى أحد الأمرين، أي: واجدٌ[5] من الشّدة والضّعف؛ يعني: لِئلاَّ يُظنَّ أنه؛ أي: ذلك الوصف المرعيّ لم يبلغ نهاية شدتِهِ أو نهاية ضُعفِهِ، بل يتصوّر أنه بلغ إلى أقصى ما يُتصوّر أن يكون عليه من الشدة أو الضعف، قوله: (وتنحصر المبالغة في التبليغ والإغراق والغُلوِّ)؛ وهذا من حصرِ الكُلِّي في جزئياتِهِ لصدقِ اسم المقسم وهو: المبالغة على كلِّ واحدٍ مِن الأقسام الثلاثة، فالتبليغ من البلوغ، والإغراقُ الإبعاد، والغُلوّ الخروج عن الحد، ولا يخفى مناسبة[6].

---

[1] – في ن(ك): يسكن.

[2] – في ن(س): كما شهد.

[3] – البيتين للشاعر حسان بن ثابت، وقد وردا في: صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، للقلقشندي، 212/2.

[4] – في ن(س): عند.

[5] – في ن(س): أي واحدة.

[6] – في ن(ث): تقديم بين الكلمة والتي تليها.

قوله: (التَّسمية لا بمجرّد الاستقراء إلخ[1])؛ يعني: ليس حصر المبالغة في الأقسام الثلاثة استقراء، أي: فقط كما زعم بعض الشَّارحين بل الحصر استقراءي وعقلي أيضاً، قوله: (لأنَّ الدّاعي)؛ أي: لأنَّ البلوغ المدعَى للوصف من الشِّدة أو الضعف، قوله: (فتبليغٌ؛ كقوله: إلخ[2])؛ أي: فهو تبليغٌ كقول امرئ القيس يصف فرساً له بأنه لا يَعرَقُ ولا ينالهُ التّعب وإن كثر العدو[3]، قوله: (عِداءً)؛ هو: الموالاة، في "الصِّحاح": "العِداء بالكسر المُوالاة بين الصَّيدَين يصرع[4] إلخ"، قوله: (في مضمارٍ واحدٍ)؛ أي: في مشوارٍ واحدٍ أعني: في طلق واحد، والنَّضح: الرّش الذي لم يبلغ السَّيلان، يعني: أنه لم يعرف لكمال قوّة لا قليلاً كالرّش ولا كثيراً كالغسل له، قوله: (وهذا ممكن)؛ أي: وهذا الإدراك أمرٌ ممكن من حيث العقل والعادة[5]، وإن كان ممكناً، أي: وإن كان المدعَى للوصف أمراً ممكناً من جهة العقل لا من حيث العادة [233و] لامتناع وقوع مثله في الخارج، إذ لم يعهد له سالفة وجود فهو الإغراق، قوله:

(وَنُتبِعُهُ الكَرَامَةَ حَيثُ مَالاَ)[6]

فإنه أدعى أنَّ جاره[7] لا يميل عنه إلى جهة إلاَّ وهو يُتبعه بالكرامة والعطاء، وذلك ممكنٌ عقلاً لا عادةً، قوله: (مقبولان)؛ يعني: عند البُلغاء مطلقاً، بخلاف الغلوّ، فإنَّ المقبول منه

---

[1] – في ن(س): إلى آخره.

[2] – في ن(س): إلى آخره.

[3] – الشاهد بيت امرئ القيس، وهو في ديوانه، ص22؛ وتمامه: فَعَادَى عِدَاءً بَينَ ثَورٍ وَنَعجَةٍ .... دِرَاكاً وَلَم يَنضَح بِماءٍ فيُغسَلِ.

[4] – الجوهري، الصحاح، 2420/6.

[5] – في ن(ث) مبدأ القول وارد في هذا الموضع.

[6] – بيت عمير بن الأهتم التغلبي (أعشى بني تغلب)؛ في ديوان الحماسة لأبي تمام، شرح البرقوقي، ص1385. وتمامه: وَنُكرِمُ جَارَنَا مَا دَامَ فِينَا .... وَنُتبِعُهُ الكَرَامَةَ حَيثَ مَالاَ.

[7] – في ن(س): رجاءه.

مقبولٌ بشروطٍ كما سيذكرها، قوله: (لامتناع أن يكون ممكناً عادةً ممتنعاً عقلاً)؛ لأنَّ الممكن عادةً لا يكون إلاَّ ممكناَ عقلاَ دون العكس، إذ ليس كل ممكنٍ عقلاً ممكناً عادةً كما في قوله:

(وَنُكرِمُ جَارَنَا مَا دَامَ فِينَا .... وَنُتبِعُهُ الكَرَامَةَ حَيثَ مَالاَ)[1]

فإنَّ ما ادَّعاهُ الشاعر فيه ممكنٌ عقلاً ممتنعٌ عادةً، ولم يذكره أي أعني القسم الرابع المُصـــ[2] لاشتماله أعني: الممكن عقلاً وعادةً عليه، قوله: (فغُلوٌّ)[3] كقوله، يعني: قول أبي نواس[4]، والواو بدون همزة كذا في "القاموس"[5]، قوله: (فإنَّ خوف النّطفة الغير المخلوقة إلخ[6])؛ يعني أنَّ الشّاعر ادّعى أنه يخاف من الممدوح الغير المخلوقة، وهذا ممتنعٌ عقلاً وعادةً، يعني: لم يكن ممكناً لا عقلاً ولا عادةً، وأخفت من الإخافة[7] وهي: الإقراع، قوله: (ما يقرّبه إلى الصحة)؛ أي: صحة الوقوع نحو لفظه يكاد، يعني في قوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيتُهاَ يُضِيءُ وَلَو لَم تَمسَسهُ نَارٌ﴾[8] فإنَّه لولا لفظة يكاد لم يصح قولنا: ﴿زَيتُهَا يُضِيءُ﴾؛ لأنَّ كون الزيت ما حوله تلامس النار ممتنعٌ عقلاً وعادةً، ودخول ﴿يَكَادُ﴾ عليه جعله في حيِّزِ الجواز، قوله: (بحيث صار أيضاً[9] يمكن سيرها عليها)؛ أي: سير الجياد على الغبار[1]، قوله: (لكنه تخييل

---

[1] – بيت عمير بن الأهتم التغلبي السابق.

[2] – في ن(س): المصنِّف.

[3] – في ن(ث): فظن.

[4] – الشاهد بيت أبي نواس في ديوانه، ص258؛ وتمامه:

وَأَخَفتَ أهلَ الشِّركِ حَتَى إنَّهُ .... لَتَخافُكَ النُّطَفُ التِي لَم تُخلَقِ.

[5] – الراجح أنه يقصد القاموس المحيط للفيروز آبادي، لكن بيت أبي نواس هذا لم يرد فيه.

[6] – في ن(س): إلى آخره.

[7] – في ن(س): مخافة.

[8] – الآية: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لاَّ شَرْقِيَّةٍ وَلاَ غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَن يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾؛ النور/35.

[9] – في ن(س): اقتضادة.

حسن)؛ يعني: أنَّ الغلوَّ فيه تضمَّن تخييلاً حسناً وهو أنَّ "عِثيَرَ السَّنابكِ" أي: غُبارها بلغ مبلغاً لو تبتغي الخيل العَنَق على ذلك العِثيَر لأمكن العَنَق، والعَنَق: سيرٌ فسيحٌ واسعٌ، فيكون المرتفع مِن سنابك تلكَ تراكمَ فوقها حتى صار كأنه أرض يمكن السير [233ظ] عليها ممتنعٌ عقلاً وعادةً، لكن هذا تخييل في الغبار مستحسنٌ، قوله: (ما يقرّبه إلى الصحة)؛ أي: ما يقرّب الغلوَّ إلى صحة الوقوع، قوله: (في قوله)؛ أي: في قول القاضي الأرجاني[2] يصف طول اللَّيل[3]، قوله: (ولفظ يُخيّل يزيده حسناً)؛ يعني: أنّ لفظ يُخيّل يقرُب من قوله أنَّ سُمر الشهب إلى الصحة مع تضمينه نوعاً حسناً من التّخيّل، وهو تصوير طول الليل وتسمِير الشُّهب في الدُّجى، ومعناه: يوقع في خيالي أنَّ الشُّهب مُحكمَةٌ بالمسامير لا تزول عن مكانها، وأنَّ أجفان عيني قد شُدّت بأهدابها إلى الشُّهب لطول سهري في ذلك، وعدم انطباقها بحيث لا ينقلبُ طرفي عنها لانتظاري براحها[4]، وهذا أمرٌ ممتنعٌ عقلاً وعادةً لكنه تخييل حسنٌ، ولفظ يُخيّل يقرّبه إلى الصحة، والكناية عن عدم النوم بقوله: (وشدّت بأهدابي)؛ ويقال: "سمّر الباب"، أي: أوثقه بالمسمار، وهو وَتدٌ من حديد، قوله: (ومنها ما أُخرج مخرج الهزل والخلاعة)؛ ولذا كان هذا الصِّنف من الغلو مقبولاً لأنه لم يرد به جد لتميل الطباع إليه، والخلاعة مصدر خلع أي: شطر، وامرأة خليعة، أي: مخلاة لا آمر لها ولا ناهي، قوله: (كقوله: أسكر إلخ[5])؛ أي: كقول الشاعر في وصف شدّة تأثير الشراب:

---

[1] – الشاهد بيت أبي الطيب المتنبي في ديوانه، ص197؛ وتمامه: عَقَدَت سَنَابِكُها عَلَيهَا عِثيَراً .... لَو تَبتَغِي عَنَقاً عَلَيهاَ لَأمكَنَا.

[2] – الأَرَّجاني (460 – 544 هـــ/1068– 1149 م) أحمد بن محمد بن الحسين، أبو بكر، الأرجاني: شاعر، في شعره رقة وحكمة، ولي القضاء بِتُستر، جمع ابن بعض شعره في (ديوان/مط) وتوفي بتستر؛ الزركلي، الأعلام ج1، 215.

[3] – الشاهد بيت القاضي الأرجاني، ديوانه، ص1417، وتمامه: يُخيّل لِي أن سُمِّرَ الشُّهبُ فِي الدُّجىَ .... وَشُدَّت بِأهدَابِي إلَيهِنَّ أجفاني.

[4] – في ن(ث): فراحها.

[5] – في ن(س): إلى آخره.

أسكَرُ بِالأمسِ إن عَزَمتُ عَلَى الشُّـــ .... ـــربِ غَدا، إنَّ ذَا مِنَ العَجَبِ[1]

أي: إن عزمتُ اليوم على الشّرب غداً أسكر بالأمس.

المذهب الكلامي[2]

قوله: (على طريقة أهل الكلام)؛ في استدلالاتهم[3] على مطالبهم العقلية بالقياسات الاستثنائية والاقترانية، والتمثيل المسمى عند الأصوليين قياساً، قوله: (وهو أن يكون إلخ[4])؛ أي: تكون تلك الحُجّة الموردة بعد تسليم مقدّماتها مستلزمة للمدّعي، أي: متى سَلِمَت مقدِّماتها لزم عليها لذاتها مطلوب المتكلم، فقوله: (تكون)؛ _بالتاء الفوقية[5] لا بالياء التحتيّة_، [234و] واسم "تكون" ضميرٌ[6] مستترٌ فيها يعود على الحجة ومستلزمة خبرها.

قوله: (واللاّزم إلخ[7])؛ أي: لكنهما لم تقيّدا فلم يكن فيهما آلهة فاستدلّ بنفي اللاّزم وهو فساد السماوات والأرض نفي الملزوم وهو تعدد الآلهة[8]، قوله: (من المشهورات الصادقة)؛ وهي: التي اتفق عليها الحُجج الغفير دون القطعيات، يعني: أنّ تعدد الآلهة ليس قطعي الاستلزام للفساد، لأنّ العقل يجوِّز بقاء السموات والأرضين على نظاميهما الذي هما

---

[1] – بيت الشاعر أبي نواس: وقد ورد في "نفحات الأزهار"، ص207، وبلا نسبة في "الإشارات والتنبيهات"، ص254، و لم يرد في ديوانه.

[2] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[3] – في ن(س): استلالاتهم.

[4] – في ن(س): إلى آخره.

[5] – في ن(س): الفوقانية.

[6] – في ن(س): سقط للكلمة.

[7] – في ن(س): إلى آخره.

[8] – الشاهد قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾؛ الأنبياء/22.

عليه مع تعدد الآلهة لجواز اتفاقهما على ذلك، قوله: (وقوله: حلفت)[1] بالجرِّ عطفٌ على قوله نحو: ﴿لَو كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ﴾ إلخ[2]، أي ونحو قوله: (حلفت إلخ[3])، قوله: (اللاَّم لتوطئة[4] القسم)؛ يعني: أنَّ اللاَّم في "لئن كنتَ" وَطِيئَةُ القسم، أي: دالةٌ على القسم المحذوف في "لَمُبلِغُكَ"[5] جواب القسم، وإن كان الجواب في الحقيقة ما دخلت عليه اللاَّم، قوله: (مِن زَادَ الكلأ)؛ المراد بالكلأ هنا النَّبتَ مقصورٌ[6]، قوله: (كفعلك في قومٍ[7] إلخ[8])؛ هو الإلزام، تقول: لا تلمني في مدحي لهم وقد اصطنعوا[9] إليَّ، كما لا تلوم قوماً مدحوك وقد أحسنت إليهم، فكما أنَّ مدح أولئك لَكَ لا يُعدّ ذنباً، كذلك مدحي لمن أحسن إليَّ لا يُعدّ ذنباً؛ وهذا هو الدليل التمثيلي، قوله: (واللاَّزم باطلٌ)؛ وهو كون مدح ذلك القوم لك ذنباً، فكذا الملزوم باطلٌ أيضاً، وهو كون مدحي لمن أحسن[10] إليَّ ذنباً.

---

[1] – الشاهد بيت النابغة الذبياني، في ديوانه، ص72، وتمامه: حَلَفتُ، فَلَم أترُك لِنَفسِكَ رِيبَةً .... وَلَيسَ وَرَاءَ اللهِ لِلمَرءِ مَذهَبُ.

[2] – في ن(س): إلى آخره.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – في ن(س): موطية.

[5] – الشاهد بيت آخر للنابغة، تابعٌ لما قبله، وتمامه:

لئِن كنتَ قد بُلِّغتَ عنِّي جنايةً .... لَمُبلِغُكَ الواشي أغشُّ وأكذبُ.

[6] – الشاهد بيت آخر للنابغة، تابعٌ لما قبله، وتمامه:

وأكذبُ ولكنني كنت امرءاً لي جانبٌ .... مِن الأرض فيه مُسترادٌ ومذهبُ.

[7] – الشاهد بيت آخر للنابغة، تابعٌ لما قبله، وتمامه:

كفعلك في قومٍ إزاك اصطنعتهم .... فلم ترهم في مدحهم لك أذنبوا.

[8] – في ن(س): إلى آخره.

[9] – في ن(س): اصطفوا.

[10] – في ن(س): سقط "لمن أحسن".

حسن التَّعليل[1]

قوله: (مناسبة له)؛ أي: لذلك الوصف بأن يقول: هذا الوصف إنَّما يثبت لموصوفه بهذه اللغة[2]**، قوله: (فإنه ليس في شيءٍ مِن حُسن التَّعليل)؛ يعني: لو كان المعتبر علّة لهذا الوصف علّةً له في الواقع كما تقول: قيل فُلان أعانه لدفع ضررهم لما كان مِن مُحسّنات الكلام لعدم التصرف فيه، وهو اعتبار ما ليس بعلة علة**[3]**، قوله: (وما قيل من هذا الوصف إلخ**[4]**)؛ [234ظ] هذا الكلام ردٌّ لِمَا وقع في شرح السيد "عبد الله نقركان"**[5]** لهذا الكتاب عندما تكلم على قول المصـــ**[6]** غير حقيقي فإنه قال: بعده، أي لا نقرّ**[7]** لهذا الاعتبار اللطيف، ثم قال: بعد هذا الكلام متصلاً به قوله؛ يعني: قول صاحب "التلخيص" غير حقيقي صفة لزيادة بيان؛ لأنَّ الاعتبار لا يكون إلاَّ غير حقيقيٍ، انتهى كلامه.**

قوله: (ولو[8] **كان الأمر كما توهم) إلى قوله: (غير مطابقٍ للواقع)؛ يعني: وليس كذلك بل منها ما يطابق الواقع ومنها ما لا يطابقه كهذا الذي نحن فيه، قوله: (وهذا أربعة أضرب)؛ وفي أكثر النسخ بدل هذا، وهو أي: وحسن التعليل على أربعة أقسام، قوله: (لأنَّ الصفة التي ادَّعى لها علة مناسبة)؛ أي: التي يُراد بها بيان علّة ثبوتها للموصوف**[9]**، قوله: (أمّا**

---

[1] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[2] – في ن(س): لموصوف هذه العلة.

[3] – في ن(ف): ما ليس بعلّة له.

[4] – في ن(س): إلى آخره.

[5] – ورد في هامش ن(ف): "السيد عبد الله نقركان شرح هذا الكتاب وعرّف به السيوطي في الطبقات"؛ وللأسف لم أتوصل إلى التعريف بهذا العلم.

[6] – في ن(س): المُصنِّف.

[7] – في ن(ك) ون(ف): لا تقرر.

[8] – في ن(ف): وإن.

[9] – في ن(س): للوصف.

بأنه قصدٌ)؛ يعني: بذكر علّتها، قوله: (أريد إثباتها)؛ يعني: يذكر علّتها، قوله: (والأولى)؛ يعني: الثابتة التي أريد بيان علتها[1].

قوله: ("نائلكَ"[2] مفعول "يَحكِي" مقدَّمٌ على الفاعل منصوب، و"السَّحاب" فاعل "يحكي" مؤخّرٌ على مفعوله فهو مرفوع[3])، قوله: (وقد علَّله)؛ أي[4]: وقد قصد الشّاعر[5] بيان علته بقوله: "وإنَّما حمت"؛ البيت، أي: حصلت للسَّحاب الحُمّى بسبب نائلك لَمَّا رأت مِن تفوُّق نائلِكَ على نائِلِها، والمحموم يفوق فهي: عَرَقت، والصَّبِيب: المطر المصبوب، والرَّمضاء: العرقُ[6] بعد الحُمَّى، قوله: (أو يظهر لها)؛ يعني: للصفة الثانية، قوله: (فيكون ممن حسن التعليل)؛ يعني: لو كانت العلة المذكورة في قول المتكلم عليها في نفس الأمر لكانت المذكورة علّة حقيقية فلا تكون من حسن التعليل.

قوله:[7] (فإنَّ الأعداء)[8]؛ أي: قَتلَ الملوكِ أعداءَهُم إنَّما يكون في العادة لدفع مضرتهم إلخ[9]، قوله: (لا ما ذكره الشاعر من اتّقائِهِ مُخالفته رجاء الذئاب بسبب غلبة طبيعة الكرم عليه)، [235و] قوله: (صارت الذّئاب ترجوا اتساع الرّق إلخ[10])؛ يعني: فيقتلَ الأعداءَ

---

[1] – في ن(س): سقط للقول.

[2] – الشاهد بيت المتنبي، في ديوانه، 173/1، وتمامه:

لم يحكِ نائلكَ السّحابُ وإنَّما ..... حُمَّت به فيصِيبُها الرَّحضاءُ.

[3] – في ن(س): فهو فرع.

[4] – في ن(ك) سقط من بداية القول.

[5] – في ن(س): الشارع.

[6] – في ن(س): سقط للكلمة.

[7] – في ن(ث) مبدأ القول غير وارد هنا.

[8] – الشاهد بيت المتنبي، في ديوانه، 188/1، وتمامه:

مَا بِهِ قَتلُ أعَادِيهِ وَلَكِن ..... يَتَّقي إخلاَفَ مَا تَرجُو الذِّئابُ.

[9] – في ن(س): إلى آخره.

[10] – في ن(س): إلى آخره.

لتحقيق رجائها لا لِعلّة يتعارفها الناس، قوله: (وهذا مع أنه وصفٌ بكمالِ الجودِ إلخ[1])؛ يعني: وهذا الذي علّل به الشاعر قتلَ الأعداءِ مبالغةٌ في وصفِ الممدوحِ بالجودِ، ويتضمن المبالغة في وصفه بالشّجاعة على وجه تخييلي، أي: تناهى في الشجاعة حتّى ظهر ذلك للذئاب، ويتضمن أيضاً مدحه بأنَّه ليس ممن يسرفُ في القتل طاعةً للضبط والحَنَقِ[2]، بل إنَّما يقتلهم لاتقاء إخلاف الذِّئاب فقط، ولأجلهم لا لأجل غيظه وحَنَقِهِ منهم، ويتضمَّن أيضاً قصور أعداءِهِ عنه، وفَرطَ أمنِهِ منهم، وأنَّه لا يحتاج إلى قتلهم واستئصالهم كذا في الشرح.

قوله: (الغير الثابتة التي أريد إثباتها)؛ يعني: بذكر علّتها، وهي أيضاً قسمان كالأولى، لأنّها إمَّا ممكنة كقوله: "يا واشياً" إلخ[3]، فإنَّ استحسان إساءَةِ[4] الواشِي حَسَنَةٌ هذا الاعتبار ثابتة بإثبات علّة[5] سببه، قوله: (أو غير ممكنةٍ)، عطفٌ على إما ممكنة، أي: تلك الصفة الغير الثابتة التي أريد إثباتها، قوله: (لو لم يكن بنية الجواز إلخ[6])؛ هذا البيت للمُصـــ[7]: "وقد وجدنا بيتاً فارسياً في هذا المعنى فترجمه" ـكذا في الشرحـ، ورد بأنّه لو كان كذلك لقال: كقولي، مكان كقوله صفةٌ غير ثابتةٍ قصد إثباتها، ويستدلُّ على إثباتها بمضمون المصراع الثاني؛

---

[1] – في ن(ث) سقط من أول القول.

[2] – في ن(س): طاعةً للغيظِ والحيفِ.

[3] – في ن(س): إلى آخره، الشاهد بيت مسلم بن الوليد، وقد ورد في كتاب: الشعر والشعراء، 815/2؛ وتمامه:

يا واشياً حَسُنَت فِينا إسَاءَتُهُ ..... نَجَّى حِذارُكَ إنساني مِن الغرقِ.

[4] – في ن(س): إمارة.

[5] – في ن(ك): عله.

[6] – في ن(س): إلى آخره.

[7] – في ن(س): للمُصنِّف، والشاهد بلا نسبة في "مختصر المعاني"، ص266؛ وتمامه:

لو لم تكُن نِيَّةُ الجوزاءِ خِدمتُهُ .... لما رأيتَ عليها عِقدَ مُنتَطِقِ.

والإنتطاق: شدُّ النِّطاق في الوسائط، والنِّطاق، والمنطق، والمنطقة: كلٌّ ما يُشدُّ به وسطك، قوله: (وفيه بحثٌ)؛ لأنّ مفهوم هذا الكلام إلخ[1].

حاصلُهُ: أنَّ صاحب "الإيضاح" جعل الجزاء وهو رؤية حاله شبيهةً بانتطاق المُنتطق علّةً للشَّرط وهو: نية الجوزاء خدمة الممدوح، [235ظ] والشَّارح يُنازعه في ذلك، ويدّعي أنّ المفهوم من البيت عكس ما قاله المصـــ[2] فيكون الشرط علّة للجزاء، أعني: رؤية عقد منطقي وهي صفة ثابتة فيرجع إلى القسم الأول، قوله: (كما يقال: لو لم تجئني لم أكرمك إلخ[3])؛ فنظيرٌ لكون نية الجوزاء خدمتة علّة رؤية عقد المنطق عليها، قوله: (وهذه)؛ أي: رؤية حاله شبيهة بانتطاق المنتطق صفة ثابتة قصدٌ إلخ[4]، قوله: (فيكون من الضرب الأول)؛ يعني: مِن ضُروب حُسن التعليل الأربعة وهو ما قُصد بيان علّته التي لبست بظاهره عادة مثل قوله:

لَم يَحكِ نَائِلَكَ السَّحَابُ (البيت)[5]

قوله: (وما قيل من أنه أراد أنَّ الانتطاق إلخ[6])؛ زعم بعضهم أنَّ مُراد المصـــ[7] أنَّ الانتطاقَ صفةٌ ممتنعة[8] الثبوت للجوزاء أي: ظنّاً منه أنَّ المراد بالانتطاق: الانتطاق الحقيقي، والشَّارح يردّ كلامه ويزيفه ويغلطه من وجهين، قوله: (وقد أثبتها الشاعر[9])؛ يعني: مصنفاً كان أو غيره، قوله: (فهو مع أنه مخالفٌ لصريحٍ إلخ[10])؛ يعني: أنَّ هذا القائل غلط مرّتين:

---

[1] – في ن(س): إلى آخره.

[2] – في ن(س): المُصنِّف.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – في ن(س): إلى آخره.

[5] – بيت المتنبي، وهو في ديوانه، 173/1؛ وقد مرَّ معنا منذ قليل.

[6] – في ن(س): إلى آخره.

[7] – في ن(س): المُصنِّف.

[8] – في ن(س): مثبتة.

[9] – في ن(ك): الشار.

[10] – في ن(س): إلى آخره.

– الأولى: أنَّ ما زعم أنه مراد المصـــ[1] مخالفٌ لصريح كلامه في "الإيضاح" حيث قال فيه: فإنَّ بيت "الجوزاء خدمته"، صفةٌ ممتنعةٌ[2]، يعني: قصد إثباتها برؤية عقد النطاق عليها.

– والثانية: فلأنَّ حديث إنطاق الجوزاء أشهَرُ مِن أن يُمكن إنكاره.

قوله: (بل محسوسٌ)؛ إضرابٌ للترقّي في المبالغة، قوله: (والأقرب أن تجعل لو هاهنا)؛ أي: في قوله:

(لَو لَم تَكُن نِيةُ الجَوزَاءِ خِدمَتَهُ)؛ (البيت)[3]

وهذا الحكم تصحيحٌ لقول المصـــ[4] وتخريج له في الجملة، قوله: (للاستدلال بانتفاء الثاني إلخ[5])؛ يعني: "لو" في الآية[6] للاستدلال بالثاني بانتفاء الفساد على انتفاء تعدد الآلهة؛ [236و] فتكون "لو" في البيت للاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط، قوله: (أي دليلاً عليه)؛ يعني: كما أنَّ انتفاء الفساد دليلٌ على انتفاء تعدد الآلهة.

والحاصلُ: أنَّ العلة المذكورة قد يصدق[7] كونها علة ثبوت الوصف ووجوده كما في الضّربين الأوّلين؛ لأنَّ ثبوته معلومٌ، وقد يُقصد كونها علّة للعلم به كما في الأخيرين لعدم ثبوته، بل الغرض إثباته؛ فإذا جُعلت نية خدمة الممدوح علّة الانتطاق كان من الضرب الأول، وإذا جعل الانتطاقُ دليلاً على كون البتة خدمة الممدوح كان من الضرب الرابع[8]، فيصحّ التمثيل، ولا يخلوا عن تكلّف لأنَّ الظاهر من قولنا: أنه بِدعيٌّ لوصف علة مناسبة أنَّها

---

[1] – في ن(س): المُصنِّف.

[2] – في ن(س): مُنتفيةٌ.

[3] – هذا البيت بلا نسبة؛ وقد مرَّ معنا منذ قليل.

[4] – في ن(س): المُصنِّف.

[5] – في ن(س): إلى آخره.

[6] – الشاهد المقصود؛ قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾؛ الأنبياء/22.

[7] – في ن(س): يقصد.

[8] – في ن(س): كان من الضرب الرّابع.

علة لنفس ذلك الجود المعلوم لا للعلم به كذا في الشرح، قوله: (ولم يجعل[1] منه)؛ أي: ولم يجعل هذا المخلق بحسن التعليل من حسن التعليل، بل جُعل مُلحقاً به لأنّ في جنس التعليل ادِّعاء وجزما وإسراراً على الدعوى، والشّك[2] يُنافي ذلك.

قوله: (المطر الغزير)؛ أي: الكثير الماء، قوله: (فخفّفت)؛ أي خففت الهمزة بقلبها ألفاً، قوله: (فهي تبكي عليه)؛ أي فالمُزنُ تبكي بسبب تغيبِهِنَّ الحبيب تحت الرُّبا، لا تنقطع دموعها على تلك الرُّبا[3]، فإنَّعدم رجوع الدَّامع مرتّبٌ على التّغييب بكون ذلك ملحقاً بحسب التعليل، ومن حيث أنّ فيه شكلاً منافياً لادّعاء أنّ التَّغييب علّة لعدم الرّفق لم يكن من التعليل، قوله: (شفعت)؛ أي: لعصب[4]، والمُزنُ: السَّحابُ الأبيض، والسَّحابُ يطلق على الواحد والجمع، وهنا يُطلق على الجمع، ولذا قال: "غُيّبن، ولَهنَّ"؛ ورقَّ الدَّمع أو الدَّمع أي: سَكَنَ.

التَّفريع[5]

قوله: (بِمتعلّقٍ له)؛ أي: لذلك الأمر، قوله:

أحلامُكَم لِسقَامِ الجهلِ شافيةٌ؛ (البيت)[6].

فالأمر هو: المخاطبون، والمتعلقان بهم هما: الأحلام والدِّماء، والحكم هو: الشِّفاء.

---

[1] – في ن(س): يحصل.

[2] – في ن(س): والسّبكُ.

[3] – الشاهد بيت الشاعر أبي تمام في ديوانه، 186/2؛ وتمامه:

كأنَّ السَّحابَ الغُرَّ غَيِّبنَ تَحتَهاَ .... حبيباً فَمَا ترقىَ لَهُنَّ مَدَامِعُ.

[4] – في ن(س): شغفت، أي انضمّت.

[5] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[6] – شطرٌ من بيت الكميت بن زيد في معاهد التنصيص، 88/3؛ وتمامه:

أحلامُكُم لِسقَام الجهل شافيةٌ .... كما دماؤُكُم تُشفِي مِنَ الكَلَبِ.

يقال: من عضّهُ [236ظ] كلبٌ مجنونٌ فإنّه لا دواءَ لِدائِهِ أنفعُ من دم شريفٍ؛ بشرطِ الأصبعِ من رجله اليسرى فيؤخذ من دمه قطرة على غرزة ويُطعم[1] للمعضوض فإنه يبرأُ بإذن الله تعالى، والكَلَبُ حالةٌ شبيهةٌ بالجنون تحصل مِن عضِّ الكلب المجنون.

تأكيد المدح بما يشبه الذَّم[2]

قوله: (أي دخول صفة المدح في صفة الذّم)؛ يعني: ليصير الاستثناء متّصلا[3] فكأنه يجعل إفراد صفة الذَّم يعني: ليصير الاستثناء متّصلاً، فكأنه يجعل إفراد صفة الذَّم قسمين: متعارف وغير متعارف على حد قوله:

تحيّةً بينهِمُ ضربٌ وجيعٌ[4]

فإنه جعل إفراد التحيّة قسمين متعارفٌ وهو التّحية المتعارفة، وغير متعارفة وهو الضَّرب الوجيع.

قوله: (الكتائب)[5]؛ جمع كتيبة _بالتاء المثناة_، وهي: طائفةٌ من الجيش مجتمعةٌ؛ فالعيب صفة ذَمٍّ منفيّة قد استثنى منها صفة مدح هي: أنَّ سيوفهم ذوات فلول، قوله: (كدعوى الشيء)؛ هنا أنه لا عيب فيهم، والبيّنة هي قوله: (غير أنَّ سيوفهم)، ويكونُ فحوى كلامه لا عيب فيهم، إذ لو كان فيهم عيبٌ لكان ذلك العيب فُلولَ السيف مِن قِراعِ الكتائب وهذا محال، وكذا ذاك وإثبات الشيء ببيّنةِ تأكيدٍ لثابته؛ لأنَّ الدَّعوى مع البيّنة أثبتُ

---

[1] – في ن(س): ويضم.

[2] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[3] – في ن(س): منفصلاً.

[4] – الشاهد شطر من بيت عمرو بن معدي كربَ، وقد نسب لثعلب في أكثر من مصدر منها: "لسان العرب" 264/5، و4670/6، وفي "المحكم والمحيط الأعظم" 206/4، وفي "تاج العروس" 436/14؛ وتمامه: وخيلٍ قد دلَفَت لها بِخيلٍ .... تحيَّةً بينهم ضَربٌ وَجِيعٌ.

[5] – الشاهد شطر من بيت النابغة الذبياني في ديوانه ص44؛ وتمامه: ولا عَيبَ فِيهِم غَيرَ أنَّ سيوفهم .... بِهنَّ فُلولٌ مِن قِراعِ الكَتائِبِ.

للمطلوب من الدعوى من غير بيّنة، قوله: (وهو: إثبات شيءٍ مِن العيب)؛ وهو: كون الفُلُول مِن العيب، وإنَّما جُعل إثبات شيءٍ مِن العيب نقيضَ الدَّعوى[1] لأنَّ المدَّعى هو أن "لاَ عَيبَ فِيهِم" فهي: سالبةٌ كلّية، ونقيضُ السَّالبة الكلِّية إنَّما هو: الموجبة الجزيئة، قوله: (بالمحال)؛ وهو: كون فلول السيف من العيب، قوله: (أي كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى إلخ[2]).

تفسير الاتصال، قوله: (لِمَا تقرَّر في موصوفه[3])؛ أي: في علم أصول الفقه[4]، قوله: (لما فيه من المدح على المدح)؛ وذلك أنه إذا كان ما قبل أداته صفةُ ذمٍّ منفيّةٍ، فذِكرُ أداتِهِ يُوهِمُ أنَّ شيئاً من صفات الذّم ثابتة [237و] وهذا ذّم، فإن أولى[5] ذاته صفة مدحٍ تأكّد المدح[6] لكونه مدحاً على مدحٍ كما قدَّر الاستثناء في الضرب الأولى منقطعٌ، أي: كما في الضَّرب[7] الأوّل، لأنَّ الصِّفة المستثناة في كلِّ واحدٍ مِن الضَّربين لا يكون داخلاً في صفة المستثنى منه، قوله: (إذ ليس هاهنا صفةُ ذمٍّ سبقتة إلخ[8])؛ يعني: أنه لا يمكن تقدير دخول الصفة المُستثناة هنا في المستثنى منها، لأنَّ كل واحدةٍ منهما مُغايرة للأخرى، ولا تعدد في الصفة المستثنى منها حتى يصحَّ أن تُجعل مستثنىً منها، وتُجعل الصفة مستثناة فرداً منها فلا يُمكن جعل الاستثناء[9] في الثاني متّصلاً، قوله: (وهذا لا يُنافي معنى قوله: وأصل الاستثناء،

---

[1] – في ن(س): نقيض المدّعى هو أن لا عيب فيهم..

[2] – في ن(س): إلى آخره.

[3] – في ن(س): موضعه.

[4] – تتضح بمثل هذه الشواهد علاقة علم أصول الفقه بالبلاغة، كما تُبرز أيضاً تبحّر المؤلف في العلوم العقلية والنقلية.

[5] – في ن(س): فإذا ولّى.

[6] – في ن(س): تأكيداً لمدحٍ.

[7] – في ن(س): في الإعراب.

[8] – في ن(س): إلى آخره.

[9] – في ن(س): المستثنى.

إلخ[1])، قوله: (أفضل)؛ أي: من الثاني، لأنه أعني: الضرب الأول يُفيد التأكيد مِن وجهين، قوله: (ضربٌ آخر)؛ أي: غير الأوّلين، قوله: (أن يؤتى بمستثنىً فيه معنى المدح إلخ[2])؛ أي: يُؤتى بالاستثناء مُفرغاً، ويكون العامل مما فيه معنى الذّم والمستثنى مما فيه معنى المدح، قوله: (وهو الإيمان[3])؛ بمعنى ﴿بِآيَاتِ رَبِّنَا﴾[4]، قوله: (وهو كالضرب الأول)؛ يعني: في إفادة التأكيد من وجهين، وذلك لوجود الوجهين المذكورين في الضرب الأول فيه، والاستثناء فيه متّصلٌ حقيقةً لا تقديراً، قوله: (والاستدراك)؛ وهو: رفعُ توهّمٍ يتولّدُ من الكلام السابق، قوله: (كالاستثناء)؛ يعني: في أنّ ذكر أداة كلٍّ منهما يُتوهّم منها الذّم، وذكر ما بعدها يؤكد المدح.

تأكيد الذّم بما يشبه المدح[5]

قوله: (بتقدير دخولها فيها)؛ أي: دخول صفة الذم في صفة المدح ليصير الاستثناء متصلاً[6]، قوله: (إلاّ أنه يُسيءُ إلى من أحسن إليه[7])؛ جعل الإساءة من أفراد الخير بتأويل ما تقدّم غير مرة، قوله: (يليها صفة ذمٍّ أخرى له)؛ أي: لذلك الشيء، [237ظ] ولا يمكن أن يحظر فرداً مِن أفراد الصِّفة الأولى حتى يصير الاستثناء متصلاً.

---

[1] – في ن(س): إلى آخره.

[2] – في ن(س): إلى آخره.

[3] – في ن(ك): وهو الآيات.

[4] – الآية: ﴿وَمَا تَنْقِمُ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِآيَاتِ رَبِّنَا لَمَّا جَاءَتْنَا رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ﴾؛ الأعراف/126.

[5] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[6] – الشاهد بيت بديع الزمان الهمذاني، في "نهاية الإيجاز"، ص293؛ وتمامه:

هُوَ البَدرُ إلاَّ أنَهُ البَحرُ زَاخِراً ..... سِوَى أنَّهُ ضِرغَام إلاّ أنه الوَبلُ.

[7] – الشاهد قولهم: فلانٌ لا خير فيه إلاَّ أنه يسئ إلى من أحسن إليه.

وتحقيقهما؛ أي: تحقيق هذين الضَّربين[1] على قياس ما مرَّ، يعني: في الضرب الأول والثاني من تأكيد المدح مما يشبه الذَّم، فالضرب الأول: هنا يفيد التأكيد من الوجهين، والضرب الثاني: لا يُفيده إلاَّ مِن الوجه الثاني كما مرَّ في الضربين ثمة، والعلة ها هي العلة ثمة.

الاستتباع[2]

قوله: (مدحه)؛ يعني: في أوّل البيت بالنهاية في الشجاعة[3]، قوله: (بحيث يخلد وارث أعمارهم)؛ أي: بكثرة مثله لو ورث أعمار القتلى لخلد في النار[4]، قوله: (بكونه بسبب صلاح الدنيا ونظامها)؛ لأنه جعل الدنيا مهنّأة[5] فتدلُّ هذه التهنئة على كونه سبباً للصلاح، قوله: (وهم يعتبرون ذلك في المحاورات[6] إلخ[7])؛ جواب سؤالٍ مقدّرٍ وهو: أنَّ هذا مفهومُ لقبٍ وهو غير معتبرٍ، ولأنَّ ذكر الشيء لا يُنافي غيره كيف يدعي المدّعي؟ فقال: وهم يعتبرون إلخ[8]، وإن لم [يعتبرونه] في مقام الجزم والاستدلال البُرهاني، قوله: (لم يكن ظالماً في قتلهم)؛ لأنه لم يقصد بذلك الإصلاح وأهلها، فهم مسرورون ببقائه، قوله: (مدحاً كان)؛ أي ذلك المعنى المُساق له الكلام، وقد أُسند إلى المفعول الأول، يعني: أنَّ ضمن يتعدّى إلى مفعولين، وقد أُسند إلى مفعوليه الأول وهو: كلام، لأنه يُسنُّ للمفعول، ويعني الثاني: منصوباً على حاله، وهو معنى آخر، قوله: (لاختصاصه بالمدح)؛ يعني: أنَّ الإدماج أعمُّ مِنَ الاستتباع؛

---

[1] – في ن(ف) مبدأ القول وارد عند هذا الموضع.

[2] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[3] – الشاهد بيت المتنبي، وهو في ديوانه، 72/2؛ وتمامه: نَهَبتَ مِنَ الأعمَارِ مَا لَو حَوَيتَهُ ..... لَهُنِّئتِ الدُّنيَا بِأَنَّكَ خَالدُ.

[4] – في ن(ف): تخلد في الدنيا.

[5] – في ن(ف): ونظامها.

[6] – في ن(س): المحاورات.

[7] – في ن(س): إلى آخره.

[8] – في ن(س): إلى آخره.

لأنَّ الاستتباع[1] مخصوصٌ بالمدح لا يوجد في غيره، والإدماج غير مخصوصٍ به بل هو أعمُّ من المدح وغيره، وقيل: الاستتباعُ[2] هو الوصف بشيءٍ على وجهٍ يستتبع وصفاً آخر، وعلى التعريف: لا يكون الإدماج أعمّ منه، لأنَّ الاستتباع على هذا شاملٌ للمدح والذَّمِ، قوله: (أعد بها[3])؛ أي: بالأجفان يقول: لكثرة تقلبي لأجفاني كأني عدو على الدهر ذنوبه[4]، أي: كما أنَّ ذنوب الدَّهرِ كثيرةٌ لا تَقِي[5]، كذلك [238و] تقلبي لأجفاني كثيرة فلا نوم هناك.

التَّوجيه[6]

قوله: (كقول من قال لأعورٍ)؛ يعني: خيّاطاً اسمه عمرو خاط قِباءْ:

خَاطَ لِي عَمروٌ قِباءْ .... لَيتَ عَينَيهِ سَوَاءْ[7]

قلت: شعرٌ ليس يُدرى مديحٌ أم هجاء، فإنه يحتمل أن يكون معناه أن يُبصر بأحد عينيه كما يُبصر بالأخرى، وحينئذٍ يكون مدحاً؛ وأن لا يُبصر بأحدهما كما لا يُبصر بالأخرى وحينئذ يكون ذمّاً، قوله: (وهو احتمالها)؛ أي: احتمال المتشابهات لوجهين مختلفين وإن اختلفا باعتبارٍ آخر، وهو: أنَّ في المتشابهات قريبٌ غير مراد، وبعيدٌ وهو مراد، قوله: (وتفارقه)؛ أي: تفارق المتشابهات التوجيه، قوله: (ولا يجب تضادّهما)؛ يعني: بخلافهما في التوجيه، فإنه يجب تضادهما فيه كالمدح والذَّم ونحوهما.

---

[1] – في ن(س): أعمّ من الاستنفاع، لأنَّ الاستنفاع.

[2] – في ن(س): الاستنفاع.

[3] – في ن(س): أعذبها.

[4] – الشاهد بيت المتنبي، وهو في ديوانه، 239/1؛ وتمامه: أقلّبُ فيه أجفاني كأنّي .... أعدُّ به على الدّهر الذّنوبا.

[5] – في ن(س): لا تُغني.

[6] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[7] – بيت الشاعر بشار بن برد، وهو في ديوانه ص12.

الهزل[1]

قوله: (الهزل الذي يُراد به الجِد)؛ ولا حاجة إلى تفسيره لأنه أغنى عن صفته، قوله: (عَدٍّ عَن ذَا)[2]؛ أي: جاوز عن ذا الفخار والصرف[3] إلى غيره، فإنّ قوله: (كيف أكلُكَ للضَّبِّ) بعد قوله: (عدٍّ عَن ذَا) هزلٌ ظاهرٌ، لكنه أريد به نسبته إلى أكل الضَّبِّ الذي يتباعد عنه الأشراف، قوله: (لوروده في كلام الله تعالى)؛ يعني: في قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾[4].

تجاهل العارف[5]

قوله: مَالَكَ لَم تَجزَعِ عَلَى ابنِ طَرِيفٍ[6]

فإنه تجاهل عن كون الشجر جازعاً أم لا، وقوله: (مالَكَ مورقاً؟!) يدلّ على التوبيخ أو تجاهلٍ عن أنَّ إيراق الشَّجر ليس باختياره بل أنَّ كل أحدٍ يعلم ذلك، وجعل الشَّجر كأنَّ له اختياراته فسأله عن سبب إيراقِهِ مع وجود ما يقتضي عدم الإيراق وهو موتُ ابن طريف.

قوله: (ألمعُ برقٍ سَرَى[1]؛ إلخ[2])؛ فإنه بالَغَ في مدح ابتسامها حيث تجاهل كونها (لمعُ برقٍ) ظهر بالليل أم (ضوء مصباح)، قوله: (بالمنظر الضَّاحي)[3]، بالضاد المعجمة، أي: البارز

---

[1] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[2] – الشاهد لأبي نواس، في "الأطول شرح تلخيص المفتاح"، 111/1؛ وتمامه: إذَا مَا تَمِيمِيٌّ أتَاكَ مُفَاخِراً ..... فَقُل: عَدِّ مِن ذَا، كَيفَ أكلُكَ للضَّبِ؟!

[3] – في ن(س): عن ذا التجاوز وانصرف.

[4] – الآية: ﴿وَمَا تِلكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾؛ طه/17.

[5] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[6] – في ن(س): معدد بن مطرق؛ والشطر من بيت الفارعة أو ليلى بنت طريف بن الصّلت التغلبية، وهو في رثاء أخيها الوليد بن طريف بن الصلت؛ والبيت في كتاب "الأغاني"، 85/12، وتمامه: أيَا شَجَرَ الخَابُورِ مَا لَكَ مُورقاً .... كَأنّكَ لَم تَجزَع عَلَى ابنِ طَرِيف.

الظاهر إلى الشمس، مِن ضَحَى ضُحىً، قوله: (وهو القياس)؛ لأنَّه ماضية على ثلاثة أوجه فيكون حرف المضارعة فيه مفتوحاً [238ظ] قوله:

(أقومٌ آلُ حِصنٍ أم نِسَاء؟!)[4]

فإنه بالغ في ذمِّهم[5] حتى تجاهل عن كونهم ذكوراً أو إناثاً، قوله:

(لَيلاَيَ مِنكُنَّ أم لَيلَى مِنَ البَشَرِ؟!)[6]

تجاهلٌ لأجل التحيُّر في الحب عن أنَّ ليلى من الظَّبيات أم من البشر، قوله: (وهذه أنموذج)؛ أي: نُبذٌ يَسيرَة وإلاَّ فنُكتُ التجاهل أكثرُ من أن تُحصى.

القول بالموجب[7]

قوله: (القولُ بالموجب)؛ وهو: الاعتراف بمقتضى كلام الغير، قوله: (في كلام الغير)؛ أي: غير من يكون القول الموجب في كلامه، قوله: (على خلاف مراده)؛ أي: بذلك اللفظ، قوله: (مما يحتمل)؛ أي: من المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ، قوله: (بأن يذكر مُتعلّق ذلك اللفظ)؛ أي: سبب ذكر متعلق ذلك اللفظ الذي يعرف به اللفظ إلى خلاف المراد منه، قوله: (بمعنى حملتك المؤنة)؛ أي: فإنّ مراد المتكلم من قوله: "قلت"، فقلت هو: الثقيل المذموم

---

[1] – الشاهد بيت الشاعر البحتري، وهو في ديوانه 442/1؛ وتمامه:

أَلمعُ برقٍ سَرَى أم ضَوءُ مِصبَاحِ .... أم ابتِسَامَتُهَا بِالمنظَرِ الضَّاحِي؟!

[2] – في ن(س): إلى آخره.

[3] – في ن(ف): الضَّاح.

[4] – الشطر من بيت زهير بن أبي سلمى، وهو في ديوانه، ص73؛ وتمامه:

وَمَا أدرِي _وَسَوفَ أخالُ أدرِي_ .... أقومٌ آلُ حِصنٍ أم نِسَاءُ؟!

[5] – في ن(س): في وصفهم.

[6] – الشاهد بيت مجنون ليلى، وهو في ديوانه ص112؛ وتمامه:

بِاللهِ يَا ظَبيَاتِ القَاعِ قُلنَ لَنَا: ..... لَيلَيَ مِنكُنَّ أم لَيلَيَ مِنَ البَشَرِ؟!

[7] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

بسبب كثرة التردد، إلاَّ أنَّ الشاعر حمّل لفظه على خلاف مراده، وهو تثقيل كاهله بالأيادي، فإنَّ كلَّ إثباته سبب له عليه، ولفظ "ثقلت" يحتمله بسبب ذكر متعلِّقه وهو قوله: "كاهلي بالأيادي"[1].

قوله: (على ترتيب الولادة)؛ يعني: بأن ذكر اسمه، ثم اسم أبيه، ثم اسم جده[2]، قوله: (من غير تكلُّفٍ في السَّبك)؛ يعني: حتى يولون تلك الأشياء في تابعها كالماء الجاري في اطّراده[3]؛ قوله: (الحديث منصوبٌ على أنه مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ)؛ أي: اقرأ الحديث، وهو: أنَّ الحديث المشار إليه «الكريم ابن الكريم»[4]، يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم.

المحسِّنات اللفظية[5]

قوله: (وأمَّا اللَّفظي)؛ أي: الذي يكون راجعاً إلى تحسين اللفظ أولاً وبالذات، وقد يتتبع بعضه تخييل لمعنى[4] أيضاً بطريق العرض، والمذكور منه في الكتاب سبعة[2].

---

[1] – الشاهد بيت الحسن بن أحمد (ابن حِجاج)، ورد في "نهاية الأرب" 171/7، ولمحمد بن إبراهيم الأسدي في "يتيمة الدهر" 180/3؛ وتمامه:

قلتُ: ثَقَّلتُ إذ أتَيتُ مِراراً ..... قَالَ: ثَقَّلتَ كَاهِلِي بِالأيَادِي.

[2] – الشاهد بيت ربيعة الأسدي في "لسان العرب"، وللعباس بن مرداس في ديوانه ص36، ومجمع الأمثال 66/2؛ ولفظة: تَلَلتَ بمعنى هَتَكتَ؛ وتمامه:

إن يَقتُلُوكَ فَقَد تَلَلتَ عُرُوشَهم .... بِعُتَيبَةَ بنِ الحارِثِ بنِ شِهابِ.

[3] – في ن(س): سقط للكلمة.

[4] – الحديث: «أخْبَرَنِي عَبْدَةُ حدَّثنا عَبْدُ الصَّمَدِ عنْ عَبْدِ الرَّحْمانِ عنْ أبِيهِ عنِ ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عنهُما عنِ النَّبِيِّ صلى الله عَلَيْهِ وَسلم قَالَ الكَرِيمُ ابنُ الكَرِيمِ بنِ الكَرِيمِ ابنِ الكَرِيمِ يُوسُفُ بنُ يَعْقُوبَ بنِ إسْحاقَ ابنِ إبْرَاهِيمَ عَلَيْهِمِ السَّلامُ»؛ بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الحديث 0933، ج15، ص281.

[5] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

الجناس[3]

قوله: (فتخرج المشابهة[4] في المعنى نحو أسدٌ وسبعٌ فيه إشكال، وهو أنّ المتشابه يقتضي التعدد، ومعنى الأسد والسبع متّحدٌ لأنه الحيوان المفترس المخصوص)، [239و] والجواب: أنّ هذا الحيوان المخصوص من حيث أنه مدلولٌ للفظ الأسد وغيره من حيث أنه مدلولٌ عليه بلفظ السّبع، قوله: (أو في مجرّد الوزن، نحو: ضرب، وقتل؛ فيه أيضاً إشكالٌ لتحقق المشابهة بينهما أيضاً من حيث العدد كيف يصحُّ)، قوله: (في مجرد الوزن؛ والجواب أنّ هذا أمرٌ نسبيٌّ)؛ أي: بالنسبة إلى أنواع الحروف والهيئة، فيكون قصراً إضافياً، قوله: (والتام منه)؛ يعني: أنّ الجناس على قسمين: تام وغير تام؛ فالتّام من الجناس: أن يتّفق اللّفظان في أربعة أشياء: النوع والعدد والهيئة والترتيب، فإن اختلفا في واحدٍ من هذه الأربعة كان الجناس ناقصاً، والاعتبار هنا لحركة الحرف الأخير ولا لسكونه لأنه عُرضةٌ للتغيير، قوله: (فكلّ واحدٍ من الحروف التّسعة والعشرين نوع)؛ يعني: كلٌّ من الألف والباء والتاء إلخ[5] نوعٌ من أنواع الحروف له أفراد كثيرة مختلفة بالعدد باعتبار الوقوع والاستعمال، قوله: (قيل: النوع تحته الصِّنف، والصِّنف تحته الشخص)؛ وهاهنا ليس كذلك إذ لا صنف[6] للألف مثلاً، ويمكن أن تُجعل السّاكنة والمضمومة والمفتوحة والمكسورة أصنافاً للألف، وكلّ واحد من هذه الأصناف تحته أشخاص وكذا القول في الباء والتاء إلخ[7].

---

[1] – في ن(س): وقد يسمع بعضه تحسين المعنى.

[2] – في ن(س): والسنة.

[3] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[4] – في ن(ف): التشابه.

[5] – في ن(س): إلى آخره.

[6] – في ن(س): لا وصف.

[7] – في ن(س): إلى آخره، وفي ن(ف) سقوط كامل للقولين السابقين.

قوله: (يخرج، نحو: يفرح ويمرح[1]، لعدم اتفاقاتها في جميع أنواع حروفها)؛ لعدم اتفاق الفاء والميم في النوعية، قوله: (يخرج نحو: السَّاق والمساق)؛ يعني لزيادة الميم في الثاني، قوله: (وبه يخرج نحو: البَرد والبُرد)؛ يعني: لاختلاف هيأتهما بسبب فتح الباء في الأولى، وضمِّها في الثاني، قوله: (فإنهما على هيئتين إلخ[2])؛ يعني: أنه لا دخل للحروف في الهيئة بل المعتبر فيها الحركات المخصوصة والسَّكنات، قوله: (وبه يخرج نحو: الفتحُ والحتفُ)؛ يعني: لعكس ترتيب كل منهما في الآخر، قوله: (إنَّ المماثلة هي الاتحاد في النوع، كما يقال: زيدٌ وعمروٌ متماثلان في الإنسانية)؛ وهاهنا كذلك لاتحاد اللَّفظين في الاسمية أو الفعلية أو الحرفية، [239ظ] قوله: (نحو: ﴿وَيَومَ تَقُومُ السَّاعَة﴾ الآية[3]؛ فالساعة الأولى التي هي: القيامة تُجانس السّاعة الثانية، وهي: جزءٌ من أربعة وعشرين جزءاً من الليل والنهار في جميع ما ذُكر)؛ وليس نظيرٌ في القرآن سوى هذه الآية، ونحو قولك: "حَيّة وحَيّة"[4]، قوله: (سُميَّ مستوفىً)؛ أي: سُميَّ الجناسُ مستوفىً لاستيفاء كلٍّ مِن اللفظين معنىً آخر، قوله:

(مَا مَاتَ مِن كَرَمِ الزَّمَانِ)؛ (البيت)[5]

أي: الذي مات من كرم الزمان حَيٌّ بوجود "يحي بن عبد الله البرمكي"[6] فإنه كريمٌ يُحيي اسم الكرم، وفي نسخة: "من مات من حدث الزمان" إلخ[1]، أي: كلّ من مات من

---

1 – في ن(ك): يمدح.

2 – في ن(س): إلى آخره.

3 – الآية: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ كَذَلِكَ كَانُوا يُؤْفَكُونَ﴾؛ الروم/55.

4 – في ن(ث): رحبة رحبة.

5 – الشطر من بيت أبي تمام في ديوانه 347/3؛ وتمامه: مَا مَاتَ مِن كَرَمِ الزَّمَانِ فَإِنَّه .... يَحيا لدى يحيى بنِ عبد الله.

6 – يَحْيَى البَرْمَكي (120– 190 هـــ/ 738– 805 م) يحيى بن خالد بن برمك، أبو الفضل: الوزير السريّ الجواد، سيد بني برمك وأفضلهم؛ وهو مؤدب الرشيد العباسي ومعلمه ومربيه. رضع الرشيد من زوجة يحيى مع ابنها الفضل، فكان يدعوه: يا أبي! وأمره المهدي (سنة 163) وقد بلغ الرشيد الرابعة عشرة من عمره، أن يلازمه، ويكون كاتبا له، ولما ولي هارون الخلافة دفع خاتمه إلى يحيى، وقلده أمره، فبدأ يعلو شأنه. واشتهر

حوادث الزمان وابتُليَ بشدائده المُفضِية إلى الهلاك فإنه يحيى لربه، قوله: (إن كان أحد لفظيه مركّباً)؛ أي: إن كان أحد لفظي التام مركباً من كلمتين، قوله: (وحينئذٍ فإن اتفقا إلخ[2])؛ أي: والمركّب على قسمين: مُتشابهٌ ومعروفٌ، فإن اتَّفقا أي: اللّفظان إلخ[3]، قوله:

لَم يَكُن ذاَ هِبَةٍ .... فَدَعهُ فَدَولَتُهُ ذَاهِبةٌ[4]

فإنَّ الأول مركّبٌ مِن "ذاَ" بمعنى صاحب، ومن "هِبَة" مصدر: وَهَب يَهَب، والثاني مفردُ اسم فاعلٍ من الذّهاب.

كُلُّكُم قَد أخَذَ الجَامَ؛ (البيت)[5]

فإنَّ الأول: مركبٌ من "جام" ومن "لنا"، والثاني: مفرد فعل ماضي من المجاملة، وهاهنا أقسام أربعة على تقدير اختلاف اللّفظين وهي الاختلاف في أنواع الحروف أو في أعدادها أو في هيئاتها أو في ترتيبها وأشار إليها بقوله: (وإن اختلفا)، قوله: (عطفٌ على قوله: فالتام إلخ[6])؛ يعني: ليس قوله: (وإن اختلفا) عطفاً على قوله: (إن اتّفقا) بعد قوله: (والتام منه كما بيّن)، أو الإلزام أن تكون هذه الأقسام أقساماً مِن التّام وليس كذلك، بل هو معطوفٌ على الجملة الاسمية وهي قوله: (والتام أن يتّفقا)؛ لاشتمال هذه الأقسام على الشرط وهو له

يحيى بجوده وحسن سياسته. واستمر إلى أن نكب الرشيد البرامكة فقبض عليه وسجنه في "الرقة" إلى أن مات، فقال الرشيد: مات أعقل الناس وأكملهم. أخباره كثيرة جدا. ومن كلام يحيى لبنيه: "اكتبوا أحسن ما تسمعون، واحفظوا أحسن ما تكتبون، وتحدثوا بأحسن ما تحفظون"؛ الزركلي، الأعلام، ج8، ص144.

[1] – في ن(س): إلى آخره.

[2] – في ن(س): إلى آخره.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – الشطر من بيت البستي في ديوانه ص228؛ وتمامه: إذَا مَلِكٌ لَم يَكُن ذَا هِبَه .... فَدَعهُ فَدَولَتُه ذَاهِبَه.

[5] – الشطر من بيتٍ أبو عمر بن علي المطوعي، في "معاهد التنصيص" 221/3؛ وتمامهما:

كلُّكُم قَد أخَذَ الجَامَ .... وَلاَ جَـــــــــــــــامَ لَنـــــــــاَ

مَا الذِي ضَرَّ مُدِيرَ .... الجَامِ لَو جَامَلَنَا.

[6] – في ن(س): إلى آخره.

صدر الكلام، قوله: (والاختلاف)؛ يعني: أنَّ الاختلاف إمّا بالحركة فقط أو بالحركة والسكون معاً، [240و] يعني: لفظي "البُرد" و"البَرد" _بالضَّمِ والفَتحِ_ معنى أنَّ المراد بالتمثيل لفظ "البَرد" و"البُرد" لا لفظ "الجُبَّة" و"الجُبَّة"[1] فإنّه مِن التَّجنيس اللاحق لا مِنَ التّام، قوله: (إما مفرِّطٌ[2] أي: جاوز، أو مفرِّطٌ أي: مقصِّر[3] عن الحد الذي ينبغي الوصول إليه، واختلاف الهيئة في مفرط إلخ)[4].

حاصلُهُ: أنَّ الاعتبار هنا بالحروف المكتوبة الثابتة وصلاً ووقفاً لا الملفوظة، فلا يكون الاختلاف هنا في عدد الحروف حتى يكون من التجنيس الناقص لا مِن التجنيس المحرف، وقيل: فيه نظر، لأنَّ الاختلاف فيه في هيئة التَّشديد، والتَّخفيف والحركة والسكون، قوله: (فإنَّ الشِّين من الأول إلخ[5])؛ ولا عبرة بهمزة الوصل لسقوطها في المدح[6] ولا باللاَّم المُدغمة في الشِّين[7] لما عرفت في مفرِّط ومفرِّط، قوله: (وذلك إمَّا بحرف أو حرفين أو على التقديرين)؛ إمَّا في الأوّل، أو في الوسط، أو في الآخر، فيحصل ستة أقسامٍ وأشار إليها بقوله: (إمَّا بحرف إلخ[8])، قوله[9]: (وربما سُمّي هذا القسم)؛ يعني: ما يكون الزيادة فيه حرفاً واحداً في الأخير، قوله: (مطرفاً)؛ ووجه حسنه أنَّ المخاطب يتوهم قبل أن يرد عليه آخر الكلمة

---

[1] – الشاهد قولهم: جُبّةُ البُردِ جَنَّةُ البَردِ.

[2] – في ن(ف): مفرد.

[3] – في ن(س): اضطراب في العبارة.

[4] – في ن(س): إلى آخره.

[5] – في ن(س): إلى آخره.

[6] – في ن(س): في الدّرج.

[7] – في ن(س): والشّاهد قولهم: البدعة شركُ الشِّرك.

[8] – في ن(س): إلى آخره.

[9] – في ن(س): مبدأ القول غير وارد في هذا الموضع.

الثانية كالميم من "عواصم" أنَّها هي الكلمة الأولى التي مضت[1]، وإنَّما أتى بها للتأكيد حتى إذا تمكن آخرها في نفسه زال عنه ذلك الوهم وحلَّت الفائدة بعد اليأس[2].

قوله: (وأمَّا بأكثر[3])؛ أي: وأمَّا ذلك الاختلاف بأكثر من حرفٍ واحدٍ، قوله: (بزيادة النون والحاء)؛ يعني: أنَّ الاختلاف بين الجَوى والجَوانح[4] بحرفين وهما النون والحاء في الأخير، قوله: (وربما سُمِّيَ هذا النوع)؛ يعني: ما تكون الزيادة قيداً في الأخيرين، قوله: (فيشترط)؛ أي: في هذا المختلف، أي: في هذا المختلف لوجود[5] الجناس أن لا يقع الاختلاف بين اللفظين المتجانسين بأكثر مِن حرفٍ واحدٍ، [240ظ] وقال بعض الفضلاء: يكون بحرفين كقولهم: "ما حصصتني وإنَّما حسستني"، قوله: (ثم الحرفان)؛ أي: المختلفان نوعاً في اللفظين المتجانسين[6] أي: الحرف الذي يقع بسببه الاختلاف على ثلاثة أضرُب، لأنه إمَّا في الأول، أو في الوسط، أو في الأخير، قوله: («معقودٌ بنواصيها الخير»[7])؛ لأنه إنَّما يمكن من الجهاد بالخيل، والخير هو: الثواب الآجل والغُنمُ العاجل، قوله: (وهو أيضاً)؛ أي: الحرف الذي يقع

---

[1] – الشّاهد شطر من بيت أبي تمام، وهو في ديوانه، 106/1؛ وتمامه:

يمدُّونَ مِن أيدٍ عَواصٍ عَوَاصِمٍ .... تَصُولُ بِأسيافٍ قَواضٍ قَواضِبِ.

[2] – في ن(ث): اليأس منها.

[3] – في ن(س): بالكثرة.

[4] – الشاهد بيت الخنساء، وقد ورد في "معاهد التنصيص" 230/3؛ وتمامه

إنَّ البُكاءَ هُوَّ الشِّفَاءُ .... مِنَ الجَوَى بَينَ الجَوَانِحِ.

[5] – في ن(س): لوجوب.

[6] – في ن(ف): سقط للكلمتين.

[7] – الشاهد: حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: «حدَّثنا عَبْدُ الله بنُ مَسْلَمَةَ قَالَ حدَّثنا مالِكٌ عنْ نافِعٍ عنْ عَبْدِ الله بنِ عُمَرَ رَضِيَ الله تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ؛ قَالَ: رسولُ الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم الخَيْلُ معقود فِي نَوَاصِيها الخَيْرُ إلَى يَوْمِ القِيامَةِ »؛ عمدة القاري شرح صحيح البخاري، 143/14.

به الاختلاف، يقع على ثلاثة أوجهٍ أيضا، قوله: (وفي عدم تقارب الفاء والميم نظر إلخ[1])؛ والأولى أن يمثّل بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ لَشَهِيدٌ، وَإِنَّهُ لِحُبِّ الخَيرِ لَشَدِيدٌ﴾[2].

تجنيس القلب[3]

قوله: سُمي تجنيس القلب وهو على قسمين، لأنه إن وقع الأخير من الكلمة الأولى أوّلاً من الثانية والذي قبله ثانياً وهكذا على الترتيب سُمّي قلب الكل وإلاّ سمِّي قلب البعض، وإليهما أشار إليه بقوله نحو: حُسَامُهُ فَتحٌ لِأولِيَائِهِ إلخ[4]، قوله: إذ لم يقع الانعكاس إلاّ بين بعض حروف الكلمة، أي لا كلِّها؛ لأنَّ الحرف الأخير من الكلمتين وهو التَّاء لم يقع فيه انعكاسٌ.

مقلوباً مُجنَّحاً[5]

قوله: (سمي مقلوباً مُجنّحاً)؛ أمَّا القلب: فلأنَّ كلاًّ منهما بمنزلة جناح الطير فكأنهما جناحات[6] للبيت[7]، قوله:

(لاَحَ أنوارُ الهُدَى .... مِن كفِّهِ في كُلِّ حالٍ)[8]

---

[1] – في ن(س): إلى آخره.

[2] – العاديات/7، 8.

[3] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[4] – في ن(س): إلى آخره، والشاهد قول العرب: "حُسامُه فتحٌ لأوليائِهِ حتفٌ لأعدائِهِ"؛ القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص292.

[5] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[6] – في ن(ث): جناحان.

[7] – في ن(أ): شعر.

[8] – الشاهد بلا نسبة في كتاب "الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز" ليحيى بن حمزة العلوي، 53/3.

بين: "لاَحَ" و"حَالَ"؛ جناسٌ مقلوبٌ مجنَّح، قوله: (أي: تجانس)؛ كان يعني: مِن أيِّ نوعٍ كان من أنواع التجنيس من جناس القلب.

مزدوجاً[1]

قوله: (سُمِّي الجناس مزدوجاً لتزاوج تجانسه)؛ والازدواج: التجاوز، وسُمِّيَ أيضاً: مكرراً، لذكر أحد المتجانسين بعد الآخر بلا فصلٍ، وسمي أيضاً: مُردّداً، لذلك[2] فيكون لهذا النوع من الجناس ثلاثة أسماء.

قوله: (هذا من التجنيس اللاَّحق)؛ يعني: لعدم تقارب السِّين والنُّون في المخرج قوله ـصلى الله عليه وسلمـ: «مؤمنون هيِّنون ليِّنون»[3]، قوله: (أن يجمع اللفظين في الحروف والمعنى الأصلي مع مراعاة ترتيب الحروف[4])، قوله: (فإنهما[5] مشتقان مِن: قام يقوم)؛ يعني: أنَّ كلَّ واحدٍ مِن أقِم والقيِّم مِن: القوام، وهو: العدل[6] [241و] مع أنَّ فيهما ترتيبٌ بين حروفهما، قوله: (يشبه[7] الاشتقاق)؛ أي: الاشتقاق الصغير موصوفيةً[8] أو موصوفه، يعني: أنَّ ما في قوله (ما يشبه الاشتقاق يجوز أن يكون موصولةً)؛ أي: الذي يشبه الاشتقاق، أي: الاتفاق الذي يشبه الاشتقاق، وعلى التَّقديرين: فما في موضع رفع خبر المبتدأ اشتباه اللفظين الاشتياق[9] فإشباه مضاف إلى فاعله، وهو: اللفظين، والاشتقاق مفعوله، قوله: (لا يصحُّ إلاَّ بتأويلٍ بعيدٍ وهو: أن يكون الضمير باعتبار المذكور)؛ ولا يصحُّ ارتكابه عند الاستغناء عنه،

---

[1] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[2] – في ن(س): سقط من "لذكر ...إلى ..لذلك".

[3] – حديث شريف: أخرجه التبريزي في "مشكاة المصابيح" ص5086، والبغوي في "شرح السنة"، 86/13.

[4] – في ن(ث): ترتيب الحروف فيهما.

[5] – في ن(ف): إنما.

[6] – الشاهد قوله تعالى: ﴿وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾؛ يونس/105.

[7] – في ن(س): ما يشبه.

[8] – في ن(ث): وما موصولةٌ.

[9] – في ن(س): الاستئناف.

وقد حصل الاستغناء عنه بجعل ما موصولةً أو موصوفةً، قوله: (فالأول: من القول، والثاني: مِن القَلي[1])؛ أي: فإنَّ: قَالَ مِنَ القول، والقائلين: اسم فاعلٍ مِن القَلي، بمعنى البُغض، وقد مثلوا في هذا المقام، يعني: في المُلحق بالجناس بشبهِ الاشتقاق، قوله: (ولا يخفى أنَّ الأرض مع ﴿أَرَضِيتُم﴾[2] ليست كذلك)؛ أي: ليست من هذا القبيل، لأنَّ همزة ﴿أَرَضِيتُم﴾ ليست بأصليَّة.

ردُّ العجُز على الصَّدر[3]

قوله: (وقد عرفت معناها)؛ أي: معنى الفقرة، وهو: النَّثر بمنزلة البيت من الشعر، ويقاس عليها السّجعة أيضاً، وهي: في النَّثر بمنزلة القوافي في النظم، قوله: (فتكون الأقسام أربعة)؛ يعني: باعتبار تعدّد اللفظ واتِّحاد الموقع، فواحد في أربعة بأربعة، لأنَّ اللَّفظين الواقع أحدهما في أول الفقرة، والآخر في آخرها، إمَّا مُكرَّران، أو مُتجانسان، أو ملتحقان[4] بالمتجانسين اشتقاقاً، أو شبه اشتقاق؛ فهذه أربعة أقسام، قوله: ("سائِلِ اللّئِيمَ يَرجع ودَمعهُ سائِل"[5]؛ في المتجانس)؛ لأنَّ الأوَّل: مِن السؤال، والثاني: مِن السَّيلان، فاللفظان متشابهين في اللفظ دون المعنى، قوله: (في الملحقان اشتقاقاً)؛ لأنَّ كلاً من استغفروا وغفَّار[6] مشتقٌّ من أصلٍ واحدٍ وهو الغفران.

---

[1] – الشاهد قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي لَعَمَلِكُم مِنَ القَالِينَ﴾؛ الشعراء/168.

[2] – الشاهد قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾؛ التوبة/38.

[3] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[4] – في ن(س): أو مختلفان.

[5] – مثل عربي.

[6] – الشّاهد قوله تعالى: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾؛ نوح/10.

قوله: (في المخلقين شبه اشتقاق)؛ [241ظ] لأنَّ: "قال" و"القالين"[1] يشبهان أن يكونا مشتقين من أصلٍ واحدٍ[2] وهو: "القول" وليسا كذلك لعدم الاشتراك في أصل المعنى، لأنَّ "قَالَ" فعلٌ ماضٍ من القول، و"القال" اسم فاعلٍ من القِلَى بمعنى البُغض وهو في النظم؛ أي: ورد العجز على الصدر في النظم، قوله: (فتصير الأقسام ستة عشر)؛ أربعة للمكرّرين، باعتبار وقوعه في صدر المصراع الأول أو في حشوه أو في آخره أو في صدر المصراع الثاني، وأربعة للمتجانسين اشتقاقاً، وأربعة للمُلحقين بها شبّه اشتقاقاً، واعتبر صاحب "المفتاح" قسماً آخر وهي: أنَّ اللفظ الآخر في حشو المصراع الأول.

قوله: (يعود على الإلمام[3] والمدلول عليه إلخ[4])؛ أي: اسم كان ضمير مسكّن[5] فيه يرجع إلى الإلمام[6] المفهوم من "أَلِمَّا"[7] المتقدم، لأنَّ الإلمام مصدرٌ و"أَلِمَّا" فعل أمرٍ، والمصدر جزء مدلول الفعل، والفاعل[8] دالٌ على مصدره بالتضمن، ضرورةً أنَّ ما دلَّ على الكل بالمطابقة دلَّ على الخبر[9] بالتضمِّن، قوله: (قيل صفةٌ مؤكدة إلخ[10])؛ يعني: أنَّ إضافة "معرّج" إلى "ساعة"[11]، يعني: عن ذكر صفته وهو: "قليلاً"، إلاَّ أنه وُصف للتأكيد، قوله: (أو صفة

---

[1] – في ن(ك): القائلين.

[2] – في ن(س) سقط من كلمة "أصل واحد" في القول السابق إلى "أصل واحد" في هذا الموضع.

[3] – في ن(س): الإلماء.

[4] – في ن(س): إلى آخره.

[5] – في ن(س): مستكن.

[6] – في ن(س): الإلماء.

[7] – الشاهد بيت ذو الرِّمَّة في ديوانه، ص906؛ وتمامه: أَلِمَّا عَلَى الدِّارِ التِي لَو وَجَدتُهَا .... بِها أهلها ما كان وحشاً مَقِيلُهَا.

[8] – في ن(س): فالفعل.

[9] – في ن(ف): الخير.

[10] – في ن(س): إلى آخره.

[11] – الشاهد بيت ذو الرِّمَّة، تابعٌ لما قبله؛ وتمامه: وإن لم يكُن إلاَّ مُعَرَّجَ سَاعةٍ .... قليلاً فإني نافعٌ لي قَلِيلُها.

مقيّدة)؛ يعني: لجواز أن يكون "قليلاً" صفة مقيّدة للتصريح من غير قصد إضافة التصريح إلى "الساعة" لئلاَّ يُفهم القلة، والمعنى: إلاَّ تصريحاً "قليلاً" في "ساعة"، قوله: (قليلها مرفوعٌ فاعل دافع)؛ ويجوز أن يكون قليلها ينقضي مبتدأ خبره مقدّم عليه نافع، والمعنى وإن لم يكن الإلمام إلاَّ [تفريح] ساعةٍ فإنَّ قليلها ينفعني.

قوله: (دَعَاني إلخ[1])؛ "دعاني" في صدر البيت[2] أمرٌ بمعنى (اتركاني)، وفي آخره (فعلٌ ماضٍ مِن الدُّعاء)، وقوله: (سفاهاً مفعولٌ به لقوله: ملامِكُما، أو صفة مصدرٍ محذوفٍ أي ملاماً)؛ معناه: الشّق[3] الداعي دعاني قبل لومِكُما إلى التعافي[4]، أعني البَلابِل[5] الأَول، يريد أنَّ المقصود بالتمثيل [242و] هو البلابل الثالث بالنسبة إلى الأول[6]، وأمَّا بالنسبة إلى الثاني فهو مِن هذا الباب على مذهب السَّكاكي لا المُصنِّف، والاحتساءُ: الشُّرب[7].

قوله: (التي ضمّ طاقٌ منها إلى طاق الواحد)؛ مثنى على وزن مفعل من التَّثنِّي، ويطلق "المثاني" على القرآن كله لأنه تكرر فيه القصص والوعد والوعيد، وعلى الفاتحة لأنها تثنَّى في كلِّ صلاةٍ ولِماَ فيها من الثَّناء، وعلى سور القرآن[8]؛ والمراد: دون المائتين وفوق المفصَّل لأنَّ المائتين مبادئ وهذه مثان، والمراد: بالمثاني أحد هذه الثلاثة، وبالثاني ما ذكره به.

---

[1] – في ن(س): إلى آخره.

[2] – الشاهد البيت بلا نسبة، وهو في "الأطول شرح تلخيص المفتاح" 116/1؛ وتمامه:

دَعَاني مِن مَلاَمِكُماَ سَفَاهاً .... فَدَاعِي الشَّوق قَبلَكُماَ دَعَانِي.

[3] – في ن(س): التشوّق.

[4] – في ن(س): التصابي.

[5] – الشاهد بيت أبي منصور الثعالبي، وهو في "معاهد التنصيص" 229/3، وتمامه:

وإذا البَلابِلُ أفصَحَت بِلُغَاتِهاَ ....فَأنفِ البَلابِلَ بِاحتِسَاءِ بَلاَبِلِ.

[6] – في ن(س): سقط لجملة: بالنسبة للأول.

[7] – البَلابِل الأولى بمعنى: الطيور، والثانية بمعنى: الهموم، والثالثة بمعنى: الخمرة.

[8] – الشاهد: العبارة في مقامات الحريري، ص521؛ وتمامها:

"مشعوفٌ بآيات المثاني، أي: القرآن، ومفتون برتّات المثاني، أي: بنغمات المزامير".

قوله:

(أمَّلتهم ثم تأمَّلتُهم...)[1]

فقال: أملُ خيرٍ، و"أمَّلَهُ" أي: رجى خيرَهُ، و"تأمَّلتُ" الشَّيء: نظرتُ إليه مُستبيناً؛ و"الفلاَحُ" البقاء في الخير والفوزُ والنجاحُ، قوله: (وأصله المثل)؛ أي: أصل الضرب في حرب القداح ثم استعمل[2] في مطلق المثل فيهما، أي الضرائب والضريب راجعان إلى أصلٍ واحدٍ في الاشتقاق[3]، قوله: (فلا يحفظه على غيره)؛ أي: فلا يحفظ لسانه على غيره من سائر الناس ولا على نفسه بما لا ضرار له فيه بالطريق الأولى[4]، ويُحتمل أن يكون المراد: إذا لم يقدر الإنسان على إمساك اللِّسان فلا يكون خزَّاناً على شيءٍ سوى لسانه من سائر الأشياء أو من سائر أعضائه، قوله: (اشتقاقاً في حشو المصراع الأول)؛ لأنَّ "تخزن" و"خزَّان" مما يجمعهما اشتقاقٌ واحد، قوله:

(لَو اختَصَرتُم مِنَ الإحسَانِ)؛ (البيت)[5]

مما وقع أحد الملحقين في آخر البيت، والآخر في حشو المصراع الأول لتقدم "لو" عليه، وهما، أي: الخَصَر[6] واختصرتم، ما يجمعهما شبه الاشتقاق، والمعنى: لو تركتم بعضاً مِن

---

[1] – الشاهد بيت "القاضي الأرجاني"، وهو في ديوانه، 296/1؛ وتمامه:

أمَّلتُهُم ثمَّ تأمَّلتُهُم، فَلاَحَ .... لي أن ليسَ فِيهم فَلاحُ.

[2] – في ن(س): اشتغل.

[3] – الشاهد بيت الشاعر البحتري، وهو في ديوانه 151/1؛ وتمامه:

ضَرَائبَ أبدَعتَها في السَّمَاحِ ..... فَلَسنا نَرىَ لَكَ فيهاَ ضَريباَ.

[4] – الشاهد بيت امرئ القيس، في ديوانه، ص90؛ وتمامه:

إذا المرءُ لم يخزُن عليهِ لسانَهُ .... فَلَيس عَلَى شَيءٍ سِواهُ بِخزَّانِ.

[5] – الشطر من بيت أبي العلاء المعرّي، وهو في "المصباح في عيون الصحاح" لعبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، ص114، وتمامه:

لو اختصرتُم من الإحسان زُرتُكُمُ ..... والعذبُ يُهجَرُ للإفراطِ فِي الخَصَرِ.

[6] – في ن(س): سقط للكلمة.

إحسانكم إليَّ زرتكم، وإن لم تتركوا فلا أزوركم لاستحيائي من كثرة الإحسان، والماء العذبُ[1] يُهجر مع أنه مرغوب[2] فيه إذا تجاوز عن الحدِّ في البرودة، والخَصرُ[3]: البردُ، [242ظ] قوله: (كما في البيت الذي قبله)؛ بمعنى قوله: (إذا المرء لم يخزن إلخ[4])، قوله: (يعرف)؛ يعني: هذا البعض المتوهَّم، قوله: (أنَّ اللفظين في البيت السابق وهما: "يخزن" و"خزَّان"[5]، قوله: (وفي البيت)؛ يعني[6]: ولم يعلم أيضا ذلك البعض أنَّ اللفظين في هذا البيتين وهما: "اختصرتم" و"الخَصَر"، قوله: (والمصـــ[7] لم يذكر من هذا القسم)؛ يعني: من المُلحق شبهة الاشتقاق، قوله: (وأصل[8] الثلاثة الباقية)؛ وهي: كما ما يكون الملحق الآخر في صدر المصراع الأول وفي آخره، أو في صدر المصراع الثاني، قوله: (قد أوردها في الشَّرح)؛ يعني: حيث قال هناك، وأمَّا الأمثلة الثلاثة التي أهملها المُصنِّف فمثال ما يقع أحد المخلقين الذي يجمعهما شبيه الاشتقاق في آخر البيت، والملحق في صدر المصراع الأول قول الحريري:

وَلاَحَ يَلحَى عَلَى جَرِّي العِنانَ إلَى .... ملهىً، فَسُحقاً لَهُ مِن لاَئِحٍ لاَحِ[9]

فالأول: ماضي يلوحُ، والآخر: اسم فاعلٍ مِن لَحاهُ، ومثال ما وقع المُلحق الآخر في صدر المصراع الثاني، قول الآخر:

لَعَمرِي لَقَد كَانَ الثُّرَيّا مَكَانه ثَرَاءً .... فَأضحَى الآنَ مَثوَاهُ فِي الثَّرَى[10]

---

[1] – في ن(س): يعذُب.

[2] – في ن(س): سقط للكلمة.

[3] – في ن(س): والحر.

[4] – في ن(س): إلى آخره، والشاهد هو بيت امرئ القيس السابق.

[5] – الشاهد نفس بيت امرئ القيس.

[6] – في ن(ف): سقط للكلمة.

[7] – في ن(س): المُصنِّف.

[8] – في ن(س): وأهمل.

[9] – الحريري، مقامات الحريري، المقامة القطيعية، ص243.

[10] – بيت الشاعر بلا نسبة في "أنوار الربيع في أنواع البديع" لابن معصوم، 190/1؛ وشطره الأول:

فالثَّرى: واوِيٌّ من الثَّراه، والثُّريَّا يأبى، قوله: (وهو ضائري)؛ يعني: أنَّ ضائرهما[1] يجمعهما الاشتقاق[2]، قوله: (جمع أبتر وهو كلُّ أمرٍ يُقطع من الخير[3] أثرُهُ)؛ أي: هي بُترٌ بعد موتِهِ لا يعلمه أحدٌ في الحروب فيقتني عنها ذكر جميل[4].

السَّجع[5]

قوله: (قيل: وهي تواطؤ الفاصلتين)؛ ليس قوله، (قيل: أنَّها للتَّضعيف)؛ يتبادر إلى الذِّهن، بل للإسناد إلى غيره، والصحيح: أنَّ السجع يُطلق على معنيين:

– أحدهما: نفس الكلمة الأخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقةً للكلمة الأخيرة من الفقرة الأخرى.

– والآخر: يوافق ذلك الألفاظ، أعني: المعنى المصدري.

وهذا القول بمعنى قول السَّكاكي هو في أي: السجع في النثر كالقافية في الشعر، قوله: (وإلاَّ فالسجع على التفسير المذكور)؛ أي: وإن لم يكن هذا مقصود كلام السَّكاكي. [243و]

ومحصوله: بل أجرى كلٌّ مِن التَّفسيرين، أعني: تفسير المُصـــ[1] وتفسير السَّكاكي على ظاهره ليكون بين الكلامين مُباينةٌ، قوله: (المتواطؤُ للآخر في أواخر الفِقَر)؛ أي: المُوافق

لَعَمري لَقَد كَانَ الثُّريّاَ مَكَانه ثَرَاهُ.

[1] – في ن(س): أن ضمائر ويضمر مما يجمعهما.

[2] – الشاهد بيت ابن أبي عيينة، "معاهد التنصيص"، 228/3؛ وتمامه:

فَدَعِ الوَعِيدَ؛ فَمَا وَعيدُكَ ضَائِرِي .... أطَنِينُ أجنِحَة الذُّبابِ يَضِيرُ؟!

[3] – في ن(س): الخير.

[4] – الشاهد بيت الشاعر أبي تمام، وهو في ديوانه، 83/4؛ وتمامه:

وقد كانت البِيضُ المآثير في الوغىَ .... بَواتِرَ فهي الآنَ مِن بعدِه بُترً

[5] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

له فيها، قوله: (ولذا ذكره السَّكاكي بلفظ الجمع)؛ يعني: ولو لم يكن مُراد السَّكاكي بالقافية في أواخر الأبيات نفس الألفاظ في اختلافهم في تعيين القافية، بل أراد المعنى المصدري لَمَّا حسن جمعهما، لأنَّ المصدر لا يُجمع إلاَّ إذا قُصد به الأنواع المختلفة ولا اختلاف هنا، قوله: (معرّفاً لتوافُقِ طرفي السَّجعتين في الرَّاء والألف)، قوله: (﴿مَا لَكُم لاَ تَرجُونَ لله وَقَارًا﴾ الآية[2])؛ فبين: و"قاراً" و"أطواراً" تَوَطُّؤٌ على حرفٍ واحدٍ واختلافٌ في الوزن.

قوله: (فترصيعٌ[3] مأخوذٌ مِن ترصيع العِقد)؛ وهو: أن يكون في أحد جانبي العِقد مِن اللآلئ مثل ما في الجانب الآخر، قوله: (ولو قيل بدل الأسماع الآذان[4] كان مثالاً لِماَ يكون أكثرُ ما في الثاني موافقاً لِماَ قبلَهُ، لأنَّ الآذن لا يوافق أسجاعاً في الوزن كما يوافقه[5] أسماعٌ فيه)، والحاصل أنَّ قوله: ("فهو يطبع الأسجاع بجواهر لفظه، ويقرعُ الأسماعَ بزواجرِ وعظه"[6] ترصيعٌ)؛ لأنَّ كل واحدٍ من الألفاظ الأربعة في القرينة الأولى مثل كلّ واحد مِن الألفاظ الأربعة في القرينة الثانية في الوزن والتَّفقية، هذا إن لم يعتبر قوله: (فهو، وإن اعتبر يكون أكثر ما في القرينة الأولى مثل ما في القرينة الثانية لا كُلّه)؛ لأنَّ قوله: (ليس له مثلٌ في القرينة الثانية)، قوله: (ما تساوت قرائنه)؛ يعني: تساوت في عدد الحروف، قوله: (ما طالت قرينته الثانية)؛ يعني: من السجع بالنسبة إلى الأولى، قوله: (نحو: ﴿وَالنَّجمِ إِذاَ هَوَى﴾[7] هي: القرينة الأولى)، قوله: (﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُم وَمَا غَوَى﴾[8] هي القرينة الثانية)؛ وهي: أطول من

---

[1] – في ن(س): المُصنِّف.

[2] – نوح/13.

[3] – في ن(ف): فترجيح.

[4] – في ن(س): الأشجاع للآذان.

[5] – في ن(س): يفارقه.

[6] – الحريري، مقامات الحريري، المقامة الصنعانية، ص18.

[7] – النجم/1.

[8] – النجم/2.

الأولى، قوله: (أو قرينة الثانية[1])؛ أي: أو طالت قرينة الثالثة بالنسبة إلى ما قبلها، [243ظ] قوله: (﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ، ثُمَّ الجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾[2])؛ فإنَّ قوله: ﴿ثُمَّ الجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾ هي القرينة الثالثة، وهي: أطول مما قبلها.

قوله: (ولا يحسن أن تؤتى قرينة إلخ[3])؛ يعني: لا يحسُنُ في السَّجع أن تؤتى قرينة أخرى أقصر من الأولى قِصَراً كثيراً كما ذكره الشَّارح مِن أنَّ السامع قد استوفى أمره[4]، قوله: (إذ لا يتمُّ التَّواطي[5] إلخ[6])؛ يعني: أنَّ الغرض مِن الإسجاعِ: أن يُجانَسَ بين الإعجاز؛ ولا يتم ذلك في[7] كل صورة إلاَّ بالوقف والسكون، قوله: (إذ لو لم يعتبر السكون لفات السجع إلخ[8])؛ يعني: لو اعتبر الحركة لفات السَّجع؛ ألاَ تَرَى أنك لو وَصَلَت لم يكن بُدٌّ[9] مِن إجراء كلٍّ مِنَ الفاصلتين على ما يقتضيه حُكم الإعراب فَفَات الغرض من السجع، قوله: (بل يقال: فواصل، لقوله تعالى: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَت آيَاتُهُ﴾[10])؛ وهذا يدلُّ على أنَّ السَّجع هو الكلمة الأخيرة من الفقرة[11]، إذ لا يُقال الفواصل إلاَّ لها.

---

[1] – في ن(ك): الثالثة.

[2] – الحاقة/30، 31.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – في ن(ث): أمره إلخ.

[5] – في ن(ك): التوتطؤ.

[6] – في ن(س): إلى آخره.

[7] – في ن(س): بين.

[8] – في ن(س): إلى آخره.

[9] – في ن(س): به؛ أي: لم استمر المتكلم في وصل الكلام لم تكن هناك فائدة لذهاب السجع.

[10] – الآية: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾؛ فصلت/3.

[11] – في ن(س): من الفتوح.

قوله: (غير مختصٍّ بالنشر)؛ يعني: بل يَجيءُ في النَّظم أيضاً، قوله: (تَجلَّى به رُشدي)[1]؛ أي: تبيَّن، قوله: (أي: صار ذا وردٍ يُردي الزند)؛ عبارة عن الظَفَر بالمطلوب، فقوله: (تجلَّى بِهِ رُشدِي؛ سجعٌ)، وقوله: (وأثرَتْ به يَدِي؛ سجعٌ آخر)؛ وكذا قوله:

(فَاضَ بِهِ ثَمدِي، وَأروَى بِهِ زَندِي)[2]

سجعان آخران، قوله: (في موضع المصدر إلخ[3])؛ يعني: أنَّ "سجعةً" منصوباً على المصدر، أي: مسجوعاً سجعةً مخالفة للسجعة التي في الشطر الآخر، ولا يجوز أن يكون مفعولاً ثانياً لـــــــ(جعل)، لأنَّ الشَّطر ليس بسجعٍ إلاَّ على تأويل تسمية الشَّيءِ باسم جزءه، قوله:

(تَدبِيرُ مُعتَصِمٍ؛ بِاللهِ مُنتَقِمٍ؛ للهِ .... مرتقب؛ في الله مُرتَغِب)[4]

واحدٌ من شطري هذا البيت مخالفٌ للآخر في السَّجع، لأنَّ سجع الأول مبنيٌّ على الميم وسجع الثاني على الياء، والارتفاع مثل التّرغبة، أي: راغبٌ فيما يقربه إلى رضوانه.

الموازنة[5]

قوله: (من الفقرتين)؛ أي: إن كانتا في النثر، قوله: (ومن المصراعين)؛ أي: إن كانتا في البيت، قوله: (على ما بيَّن في موضعه)؛ [244و] يعني: في علم القوافي، فإنَّهم صرَّحوا هناك أنَّ تاء التأنيث ليست معتبرةً في التَّقفية، بل المعتبر فيها ما قبلها، قوله: (وظاهر قوله: دون التَّقفية أنه يجب إلى آخره)؛ يعني: أنَّ قوله: (دون التَّقفية)؛ يحتمل أن يكون المراد أنَّ

---

[1] – الشطر من بيت أبي تمّام، وهو في ديوانه 66/2؛ وتمامه:

تَجَلَّى بِهِ رُشدِي وَأثرَت بِهِ يَدِي .... وَفَاضَ بِهِ ثَمدِي وأروَى بِهِ زَندِي.

[2] – الشطر من بيت أبي تمّام، نفسه.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – بيت أبي تمام في مدح المعتصم حين فتح عمّورية، وهو في ديوانه 58/1.

[5] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

عدم[1] التَّقفية شرطٌ في الموازنة فيكون [حَ][2] بين الموازنة والسجع مباينة كلّية؛ ويحتمل أن يكون المراد أنّ التَّقفية ليست بشرطٍ فيها، أي: في الموازنة، فيكون على هذا بين الموازنة والسجع عمومٌ وخصوصٌ مِن وجهٍ لتصادقهما في قوله: "فهو يطبع الأسجاع بجواهر لفظه، ويقرع الأسماع بزواجر وعظه"[3]، وتصدق الموازنة دون السجع كما في الآية المذكورة، أعني: قوله تعالى: ﴿وَنَمَارِقُ مَصفُوفَة، وَزَرَابِي مَبْثُوثَة﴾[4]، ويصدق السجع دون الموازنة كما في قوله: ﴿مَالَكُم لاَ تَرجُونَ للهِ وَقَارًا، وَقَد خَلَقَكُمُ أطوَارًا﴾[5]، وأمَّا ما قيل: إنّ كلّ سجعٍ موازنةٌ، وليس كلّ موازنةٍ سجعٌ؛ فمبنيٌّ على أنه يشترط في السجع الفاصلتين في الوزن، ولا يشترط تساويهما في الحرف الأخير، ووجه عموم الموازنة من حيث جريانه في النَّظم والنَّثر، ووجه خصوص السجع كونه مختصّاً بالنَّثر على الأصحِّ، قوله: (فنحو: شديدٌ وقريبٌ[6] من السَّجع)؛ وهذا تفريعٌ على رأي ابن الأثير[7] فيكون شديدٌ وقريبٌ[8] موازنةً وسجعاً، وإمَّا على رأي من يشترط في السجع التوافق في الحرف الأخير وهو الصحيح فنحو شديدٌ وقريبٌ موازنةٌ لا سجعٌ، قوله: (فإن كان في إحدى القرينتين)؛ أي: قرينتي الموازنة، قوله: (باسم المماثلة؛ وهي من الموازنة بمنزلة الترصيع من السجع، أعني: بينهما عمومٌ وخصوصٌ مطلقٌ،

---

[1] – في ن(س): سقط لجملة "التقفية يحتمل أن يكون المراد عدم".

[2] – في النسخ الأخرى: حينئذٍ.

[3] – الشاهد السابق من مقامات الحريري، المقامة الصنعانية، ص19.

[4] – الغاشية/15، 16.

[5] – الغاشية/13، 14.

[6] – في ن(س): ورقيبٌ.

[7] – ابن الأَثِير (652 – 699 هـــ/1254 – 1299 م) إسماعيل بن أحمد بن سعيد، عماد الدين ابن تاج الدين ابن الأثير: كاتب، من العلماء بالأدب، شافعيّ، حلبي الأصل. ولي كتابة الدرج بالديار المصرية، بعد أبيه، مدة وتركها تورعا. وقتل بظاهر حمص في وقعة مع التتار، له (خطب) مدونة، و(عبرة أولي الأبصار في ملوك الأمصار) و(إحكام الأحكام في شرح أحاديث سيد الأنام/مط) مجلدان...؛ الزركلي، ج1، ص309.

[8] – في ن(س): ورقيبٌ.

كما أنَّ بين السّجع والتّرصيع عموماً وخصوصاً مطلقٌ، قوله: (وهي لا تختص بالنثر)؛ أي :والمماثلة لا تختص بالنثر ولا بالنظم بل تجري في القَبيلَين.

القلبُ[1]

قوله: (ومنه القلبُ)؛ وهو أنواعٌ؛ قلب البعض نحو: القريب والرَّقيب، [244ظ] وقلبُ الكلِّ، نحو: الدَّرب والبَرد[2]، والقلب المستوي وهو: أن يكون القلب في مجموع كلمات بحيث تكون قراءتها من أولها إلى آخرها عين قراءتها من آخرها إلى أولها كقوله:

مَوَدَّتُهُ تَدُومُ[3] لِكُلِّ هَولٍ .... وَهَل كُلٌّ مَوَدَّتُهُ تَدُومُ؟[4]

فإنَّ قراءتها من آخره إلى أوله كقراءته من أوله إلى آخره، قوله: (أراناَ الإلهُ هلالاً أناراَ)؛ فإن قولنا: "أراناَ الإله" قلبُ "هلالاً أناراَ" وبالعكس، قوله: والحرف المشدَّد في حكم المخفف[5]، يعني أنَّ الحرف المشدَّد في هذا الباب في حكم المخفف لأنَّ المعتبر هو الحروف المكتوبة وفي المشدَّدة لا يكتب إلاَّ حرف واحد[6].

التَّشريع ويسمى التَّوشيح[7]

قوله: (ويجب ثَمَّة ذكر اللَّفظين جميعاً، لأنَّ المتجانس لا يتحقق بدون ذكر اللفظين)، قوله: (فإن قلت[8]: كان عليه حاصل السؤال اعتراض على المُصـــ[1] حيث لم يشترط مع

---

[1] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[2] – في ن(س): البزر.

[3] – في ن(س): ندم.

[4] – البيت للقاضي الأرجاني، وهو بلا نسبة في "الأطول شرح تلخيص المفتاح"، 119/1.

[5] – الشاهد الآية: ﴿وربّك فكبِّر﴾؛ المدثر/3.

[6] – في ن(س): إلاَّ آخر واحد.

[7] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[8] – في ن(س): فإن قُلبَ.

اشتراط صحة المعنى صحّة الوزن أيضاً مع أنَّ الشعر لا يتحقق بدونها)، قوله: (قلنا القافية إلخ[2])؛ حاصل الجواب: أنَّ لفظ القافية مُشعرٌ بذلك، وكذا قوله: (بناء البيت)، قوله: (كقوله: يَا خَاطِبَ الدُّنيَا[3] إلخ)؛ فإنَّ البيت من الكامل وأصله متفاعلن ستَّ مرات وقد جاء على أربعة متفاعلن فإنَّ جعل البيت من قوله: "يَا خَاطِبَ الدُّنيَا" إلى قوله: "الرَّدى" كان قافيةً "الردى"، ويصح المعنى على الوقوف عليها، وإن جعل إلى قوله: "الأكدَار"، كان قافية "دَار" من "الأكدَار"، ويصحُّ المعنى أيضاً على الوقوف عليها، قوله: (بعد القوافي)؛ الأول: احترازٌ عن القافية الأخيرة فإنها لا تسقط.

لزوم ما لا يلزم[4]

قوله: (ويقال له: الالتزام)، إلى قوله: (والإعنات)؛ كأنَّها بمعنى الحرج والمشقّة على الشاعر، حيث التزم وحتَّم على نفسه شيئاً ليس بواجب، قوله: (قبل حرف الرَّويِّ)؛ وهو: الحرف الأخير من القافية الذي تُنسب إليه القصيدة، قوله: (لأنه يجمع)؛ أي: لأنَّ حرف الروي يجمع بين الأبيات، ويجوز أن يكون من الرَّيِّ لأنَّ البيت يرتوي عنده فينقع[5] كما أنَّ عند الارتواء[6] ينقطع الشرب، [245و] قوله: (ما ليس بلازمٍ في السجع)؛ يعني: ما ليس بلازمٍ على المتكلم من حركةٍ مخصوصةٍ أو حرفٍ مخصوصٍ أو حرفين، قوله: (ثم لا يخفى أنَّ المراد بقوله: يجيء قبل كذا إلخ[7])؛ يعني: أنه إنَّما يتحقق لزوم ما ليس بلازمٍ لو جاء ذلك في

---

[1] – في ن(س): المُصنِّف.

[2] – في ن(س): إلى آخره.

[3] – الشاهد البيت بلا نسبة، وقد ورد في مقامات الحريري، ص192؛ وتمامه:

يَا خَاطِبَ الدُّنيَا الدَّنِيَّة إنَّها .... شَرَكُ الرَّدىَ وَقَرَارَة الأكدَارِ.

[4] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[5] – في ن(س): فيقطعه.

[6] – في ن(س): كما عند الرِّيِّ.

[7] – في ن(س): إلى آخره.

بيتين أو أكثر وفي قرينتين أو أكثر، وإلاَّ ففي كلِّ بيتٍ يجيءُ قبل حرف الرَّويِّ ما ليس بلازمٍ في السجع، مثلاً قوله:

(قِفَا نَبكِ مِن ذِكرَى حَبِيبٍ وَمَنزِلِ .... بِسقطِ اللِّوىَ بَينَ الدَّخُولِ فَحَومَلِ)[1]

قد جاء قبل اللاَّم ميمٌ مفتوحٌ، وهو ما ليس بلازمٍ في السجع، وإنَّما يتحقق لزوم ما ليس بلازم في السجع لو جاء في البيت الثاني ميمٌ آخر، سواءٌ قصد المتكلم ذلك أم لا، قوله: (فتطلب لنفسها ألفاظاً تليق بها)؛ لأنَّ المعاني إذا أرسلت على سجيَّتها وتُركت وما تُريد طلبت لأنفسها الألفاظ ولم تكسر إلاَّ ما يليق بها، بخلاف ما إذا كانت المعاني تابعةً للألفاظ بأن يقع في نفسك أنه لابد أن تُجنَّس أو تُسجع بلفظين مخصوصين فإنه يلزم منه أن تكون الألفاظ متكلَّفةً.

خاتمة[2]

(الفن الثالث: في السرقات الشعرية وما يتّصل بها)[3]

قوله: (كما توهمه غيرنا)؛ يعني: السيد عبد الله تقركان[4]، فإنه جعلها في شرحه للكتاب لا للفن الثالث، والشَّارح استدلَّ على أنها للفن الثالث بكلام المُصـــ[5] في "الإيضاح" وهو قوله: (هذا ما يُستدلُّ بإذن الله تعالى)، قوله: (جمعه) إلى قوله: (وما يتصل بها[6])، قوله: (على لفظ التشبيه بياءٍ ساكنةٍ قبل النون مفتوحٌ ما قبلها مكسورٌ ما بعدها، لا على لفظ الجمع لتحقّق الاتفاق بدونه)، قوله: (إن كان في العرض[7] على المفهوم[4])؛ يعني: بأن يشترك

---

[1] – مطلع معلقة امرئ القيس الشهيرة، ص159.

[2] – ورد هذا العنوان الفرعي في ن(أ) و(ف).

[3] – هذا العنوان مُستلٌّ من الشروح الأخرى،

[4] – عبد الله تقركان: للأسف لم أستطع التوصل إلى هذا العلم مع طول البحث والتنقيب.

[5] – في ن(س): المُصنِّف.

[6] – أي: ما يتّصل بالسّرقات ويدخل فيها مثل: الاقتباس والتضمين، والعقد والحل والتلميح.

[7] – في ن(ك): الغرض.

الناس في معرفته[2]، قوله: (والهاء ونحو ذلك: كالبلادة والذكاء وغيرهما)، قوله: (ولا أخذاً ونحو ذلك)؛ أي: فلا يقال: إنَّ هذا الشاعر أخذ هذا المعنى[3]، أي: الوصف بالشجاعة مثلاً من ذلك الشاعر، قوله: (والشاعر والمنجِّمُ)؛ أي: ويشترك [245ظ] فيه الشاعر وغيره فلا يحتاج أحدٌ أن يأخذه من أحد، قوله: (أي: طريق الدلالة على الغرض[4] وهو أن يذكر ما يستدلّ به على إثبات وصفٍ مِن الشَّجاعة والسَّخاء[5] وغير ذلك)؛ وله أقسامٌ كثيرةٌ: كالتشبيه بما يوجد الصفة فيه على الوجه البليغ، كما يثبت كل واحدٍ من شاعرين شجاعة ممدوحه بتشبيهه بالأسد، فالغرض إثبات الشجاعة ووجه الدلالة هو: أنَّ هذا المعنى بالتشبيه.

قوله: (هيئاتٍ تدلُّ على الصفة)؛ أي: المطلوب إثباتها للممدوح كالكرم مثلاً، قوله: (بالتهلُّلِ)؛ أي: بالبشاشة والبِشرِ عند وُرود الحُباة عليه والارتياح لرؤيتهم[6]، فإنه يدلُّ على ثبوت صفة الجود[7] له، قوله: (بالعبوس عند ذلك)؛ أي: عند ورود العُفاة عليه حال كونه متيسِّراً، فإنه يدلُّ على صفة البخل له، فمن أوصاف الكريم لأنَّ عبوسه حينئذٍ تحسّرٌ على عدم القدرة على مواساتهم لرؤيته درجات المجد ولا يستطيعها.

قوله: (فهو كالأول حدّها[8]) لقوله: (فإن اشترك)؛ وهذه الجملة الشرطية جزاءً لقوله: (وإن كان في وجه الدلالة)، قوله: (أي: وإن لم يشترك الناس في معرفته وذلك بأن لم يصل إليه كل أحدٍ لكونه مما لا يُنال إلاَّ بالفِكر)، قوله: (أي: في هذا النوع من وجه الدلالة)؛

---

[1] – في ن(س): إن كان في الغرض على العموم.

[2] – في ن(ث): النسخة مبتورة إلى الآخر.

[3] – في ن(س): قوله: وإلاَّ أخذ هذا المعنى.

[4] – في ن(س): على الفرض.

[5] – في ن(س): الشَّجاعة والنَّجاء.

[6] – الشاهد بيت محرز بن مكعبر الضَّبي، وقد ورد في الصِّحاح، 2011/5؛ وتمامه:
كَأنَّ دَنَانِيراً عَلَى قَسَمَاتِهِم .... وَإن كَانَ قَد شَفَّ الوُجُوهَ لِقَاءُ.

[7] – في ن(ك): الوجود.

[8] – في ن(س): كالأوّل جزاءً.

يعني: الذي ليس بعامٍ، قوله: (السَّبق)؛ أي: يدَّعي السَّبق لأحد القائلين والزيادة لأحدهما على الآخر.

– قوله (أحدهما خاص)؛ أي: منسوبٌ إلى الخاصة، لأنهم هم المدركون[1] له.

– قوله: (والآخر عاميٌّ)؛ منسوبٌ إلى العامة، لأنه يُدركه كل أحدٍ يَستدِلّ.

قوله: (فالأخذ)؛ أي: أخذ كلام الغير، قوله: (أو حال كونه وَجَدَه)؛ فهذه أقسامٌ ثلاثة، قوله: (ويسمى نَسخاً[2] لأنه نقله من قائله إلى نفسه)، مِن قولهم: "نسختُ الكتابَ" أي: نقلتُ ما فيه إلى كتاب آخرَ، قوله: (وانتحالاً)، أي: ويسمى أيضاً انتحالاً، يقال: انتَحَلَ فلانٌ شِعر غيره، إذا أضافه إلى نفسه، قوله: (أي: معنىً؛ ما لم يُغيِّر فيه النظم)؛ يعني: في معنى ما يؤخذ المعنى كله مع اللَّفظ كله من غير تغييرٍ لنظمه[3]، [246و] قوله: (سمي هذا الأخذ إعادةً ومسخاً)؛ لأنَّ المسخ تحويل صورةٍ إلى ما هو أقبحُ منها، وهنا: حوَّلَ التركيب من صورةٍ إلى صورةٍ، قوله: (ولا يخلو)؛ يعني: أنَّ هذا النوع على ثلاثة أقسامٍ، لأنَّ الثاني إمَّا أن يكون أبلغُ من الأوّل أو دُونه أو مثله، قوله: (أي[4] فالثاني مقبولٌ لأجل كونه أبلغُ من الأول)، قوله:

(مَن رَاقَبَ النَّاسَ)؛ (البيت)[5]

---

[1] – في ن(س): المذكورون.

[2] – في ن(س): منحا.

[3] – في ن(ف): لفظه.

[4] – في ن(ف): سقط للكلمة.

[5] – شطر من بيت بشّار بن بُرد، وهو في ديوانه، ص60؛ وتمامه:

مَن رَاقَبَ النَّاسَ لَم يَظفَر بِحَاجَتِهِ .... وَفَازَ بِالطِّيِّباتِ الفَاتِكُ اللَّهِجُ.

أي: أجود من هذا البيت قول سلم الخاسر في الإشارات والتنبيهات، ص281:

مَن رَاقَبَ النَّاسَ مَاتَ غَمّاً .... وَفَازَ بِالطِّيِّباتِ الفَاتِكُ اللَّهِجُ.

معنى أنَّ من ارتقب الناس في إدراك مطلوبه لم يُحصِّل حاجته، لأنَّ الإنسان قلَّما يُعين غيره بإنجاح طلبته، وفي "الأساس": "رقبهُ وأرقبه حاذره؛ لأنَّ الخائفَ يترقَّبُ العقابَ ويتوقعه"[1]، والفاتكُ: الجريءُ، واللَّهَجُ بالشيء: الولوعُ به، قوله:

(هَيهاتَ لاَ يَأتِي الزَّمَانُ بِمِثلِهِ)؛ (البيت)[2]

فقوله: (هيهات يجوز أن يريد: هيهات أن يأتي الزمان بمثله)، ثم قال: "لا يأتي الزمان بمثله"؛ تحقيقاً لما استبعده، وفي هذا البيت إخلالٌ بالمقصود لأنه جعل سبب مثله يبخل الزمان به ولم يمنع من حيث هو، قوله:

(أعدَى الزَّمَانَ سَخَاؤُهُ)؛ (البيت)[3]

أعدَى مِن عَدَى عليه؛ أي: جاوز الحدَّ في الظلم عُدُوّاً، وعَدّاً وأعدَاهُ عليه أي: أعانه عليه ونصره، يعني: أنَّ سخاء الممدوح أزال الظُّلم عن الزمان فعلم من سخائه فسخا الزمان به وأخرجه من العدم إلى الوجود، وإن كان مِن قبلُ بخيلاً بجُود مثله، والمصراع الثاني "لأبي تمام" أحسن سبكاً من المصراع الثاني "لأبي الطيب"، لأنَّ "أبا الطيب" أراد أن يقول فعدلَ إلى ولقد يكون للوزن، قوله: (الذي استفاد منه)؛ أي: الذي استفاد الزمان من الممدوح، قوله: (قال "ابن فورجة"[4] هذا تأويلٌ فاسدٌ)؛ حاصل كلام "ابن فورجة" أنَّ تفسير "ابن جني" للبيت المذكور باطلٌ لأنَّ السخاء غير الموجود لا يوصف بالأعداء، بل المعنى أنَّ الزَّمان سخيٌّ

---

[1] – الزمخشري، أساس البلاغة، 373/1.

[2] – شطر من بيت أبي تمام في رثاء محمد بن حميد، وهو في ديوانه، 246/3؛ وتمامه:

هَيهَاتَ لاَ يَأتِي الزَّمَانُ بِمِثلِهِ ..... إنَّ الزَّمَانَ بِمِثلِهِ لَبَخِيلُ.

[3] – شطر من بيت المتنبي، وهو في ديوانه 190/1؛ وتمامه:

أعدَى الزَّمَانَ سَخَاؤه فَسَخَا بِهِ .... وَلَقَد يَكُونُ بِهِ الزَّمانُ بَخِيلاَ.

[4] – ابن فُورَّجَة: محمد بن حَمَد بن محمد بن عبد الله بن محمود البروجردي (380 – 455 هـــ/990 – 1063م): عالم بالأدب له شعر، مولده في هَاوند، وإقامته بالريّ، من كتبه (التجني على ابن جني) و(الفتح على أبي الفتح) انتقد بهما شرح أبي الفتح ابن جني لشعر المتنبي؛ الزركلي، ج6، 109.

به عليَّ وكان بخيلاً به على حكماً أعداهُ سخاوةً أسعدني الزمان بضمّي إليه، وهذا شيءٌ نجده[1]، قوله: (فالمصراع الثاني)؛ يعني: من بيت "أبي الطيب"، قوله: (إذ لا يشترط في هذا النوع من الأخذ إلخ[2])؛ يعني: لو اشترط في الأخذ اتحادهما في المعنى [246ظ] بحيث لا يكون بينهما تفاوتٌ ما، كما ركن بعضهم لما كان مصراع "أبي الطيب" مأخوذٌ مِن مِصراع "أبي تمام" على واحدٍ من التفسيرين أعني: تفسير "ابن جني"[3] وتفسير "ابن فورجة"؛ لأنَّ "أبا تمام" علق البخل بنفي المثل عن المرثي بخلاف "أبي الطيب" فإنه إنَّما علَّق بُخل الزمان نفس الممدوح ولاشكَّ في التغاير بينهما، قوله: (لم يقع)؛ أي: لم يصب نحره، قوله: (فإن قيل: إنَّ المراد؛ لقد يكون الزّمان بخيلاً بهلاكه؛ إلى آخره[4]).

حاصل السؤال: أنه لا يجوز أن يكون معناه أنَّ الزمان لا يسمح بهلاكه أبداً لعلمه أنه سببٌ لصلاح الدُّنيا، فيكون أنه هاهنا مضاف محذوفٍ وهو لفظ هلاكٍ، وحينئذٍ لا يكون في يكون عدو له[5]، قوله: (قلنا: هذا تقدير إلخ[6])؛ حاصل الجواب: أنه على تقدير صحة هذا المعنى يكون مصراع "أبي تمام" أجود سبكاً لاستغنائه عن تقدير المضاف الذي لا تظهر قرينةً تدلّ عليه، قوله: (أي مثل الأول)؛ يعني: في البلاغة وحُسن السَّبك، قوله: (أي في الثاني أبعد عن الذَّم)؛ يعني: مما كان دونه في البلاغة.

قوله: (والفضل للأول)؛ يعني: لأنَّ الثاني أخذ من الأول، أي: الطالب الذي هو المنية إلخ[7]؛ يعني: أنَّ المراد هنا اسم فاعلٍ مِن "ارتاد الكلأ"[4] إذا طلبه، وإضافته إلى المنية، بمعنى

---

[1] – في ن(س): بضمِّي إليه وهدايتي إليه.

[2] – في ن(س): إلى آخره.

[3] – في ن(س): ابن الحاجب.

[4] – جملة "قوله: فإن قيل: إن المراد لقد يكون الزمان بخيلا بهلاكه إلى آخره حاصل"، سقطت من ن(أ).

[5] – في ن(ف): يكون عدول.

[6] – في ن(س): إلى آخره.

[7] – في ن(س): إلى آخره.

أي: من لو أنَّ المنية التي تطلب النفوس لِتُدمِيَهَا حارت في أمرها ولا تجد لها سبيلاً إلى بغيتها، لأنَّ[2] الطريق الموصل لها إلى النفوس مفارقتها الأحباب[3]، قوله: والضمير في لها "للمنايا"، أي: يعني أنَّ اللاَّم في لها حرف جرٍّ، والجار والمجرور[4] مقدمةٌ على صاحبها لأنها في الأصل وصفاً سبيلاً، فلمَّا قدم عليه انتصب على الحال لأنَّ وصف النَّكرة إذا قدم عليها يُنصب على الحال، ويجوز أن يكون ظرفاً لغواً لِوَجدت المنايا، قوله: (وإن أخذ المعنى وحده)؛ أي: دون اللفظ، قوله: (من ألَمَّ إذا قصد إلخ[5])؛ وقيل: مِن اللَّمَم، وهو ما دون الفاحشة من صغار الذنوب.

الإلمام والسَّلخ[6]

قوله: (وسلخاً)؛ أي: وسُميَّ سلخاً لأنه أزِيل عن البيت الأول جلدَهُ وهو: لفظه، قوله: (وهو ثلاثة أقسام)؛ يعني: ممدوحٌ ومذمومٌ، [247و] والبعدُ[7] مِن الذَّم كالقسم الثاني في أنه ثلاثة أقسام، قوله: (أي: أول[8] الأقسام الثلاثة)؛ يعني: ما يكون ممدوحاً لكونه أبلغ من

---

[1] – الشاهد بيت أبي تمام، وهو في ديوانه 348/3؛ وتمامه:

لَو حَارَ مُرتَادُ المنيَّةِ لَم يَجِد .... إلاَّ الفِرَاقَ عَلَى النُّفوسِ دَلِيلاَ.

[2] – في ن(س): لكان.

[3] – الشاهد بيت المتنبي، وهو في ديوانه 95/1؛ وتمامه:

لَولاَ مُفَارَقَةُ الأحبَابِ مَا وَجَدَت .... لَهَا المَنَايَا إلى أروَاحِنَا سُبُلاَ.

[4] – في ن(س): الجار والمجرور حال.

[5] – في ن(س): إلى آخره.

[6] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[7] – في ن(س): وأبعد.

[8] – في ن(س): أي إذ الأقسام، وفي ن(ف): أول الأقسام.

الأول، قوله: (والصنع مبتدأٌ خبره الجملة الشرطية إلخ[1])؛ والصنع وخبره ضمير الشأن، ولا يجوز أن يكون الصنع خبر ضمير الشأن لأنه مفردٌ، وضمير الشأن لا يعتبر إلاَّ بجملة[2].

قوله: (وإن يرث[3])؛ مِن: رَاثَ ريثاً، أي: أبطأ، ومنه قولهم: أمهلت ريثما فعل كذا أي: ساعة فعله، قوله: (والأحسن أن يكون هو عائداً إلى حاضرٍ في الذهن)؛ يعني: الممدوح، والمعنى: هو الصانع للمعروف علينا، إن يَعجَل في صُنعه خيرٌ، وإن يُبطئ في صُنعه فالإبطاء في بعض المواضع أنفعُ مِن العَجَلة، فقوله: (فخبرٌ مبتدأه محذوفٌ)؛ أي: فالعجل خير[4]، قوله: (كقول أبي العلاء[5] إلخ)؛ فإنه يتعين فيه أن يكون هو راجعاً إلى حاضرٍ في الذهن وهو مبتدأ والهجرُ خبرهُ، ولا يجوز أن يكون هو ضمير الشأن، لأنَّ خبره وهو: الهجر مفردٌ، وضمير الشَّأن لا يكون خبره إلا جملةً.

قوله: (السُّحب: جمع السَّحاب؛ والجَهام: ـبفتحِ الجيمِـ السَّحاب الذي لا ماء فيه، كما فسَّره الشَّارح، قوله: ففي بيت "أبي الطيب"[6] زيادة بيانٍ، يعني: أنَّ بيت "أبي الطيب" أبلغُ من بيتِ "أبي تمام" لاشتماله على زيادة بيانٍ خبريّةٍ يطوي السبب وهو: العطاء، قوله: (وهو أن يكون الثاني دون الأول)؛ يعني: الذي يكون الثاني مذموماً.

---

[1] – في ن(س): إلى آخره.

[2] – في ن(س): لا يُفسَّر إلاَّ بجملة.

[3] – الشاهد في "الأطول شرح تلخيص المفتاح"، 123/1؛ وتمامه:

هُوَ الصُّنعُ إن تَعجَل فَخَيرٌ وإن تَرثِ .... فَالرَّيثُ فِي بَعضِ المَوَاضِعِ أنفَعُ.

[4] – في ن(س): سقط للكلمة.

[5] – الشاهد بيت أبي العلاء المعري، في مختصر المعاني ص288؛ وتمامه:

هُو الهَجرُ حَتَّى مَا يلم خَيَالُ .... وَبعضُ صُدُودِ الزّائرين وِصَالُ.

[6] – الشاهد بيت أبي الطيب المتنبي، وهو في ديوانه 210/1؛ وتمامه:

وَمِنَ الخَيرِ بُطؤُ سَيبِكَ عَنِّي .... أسرَعُ السُّحبِ فِي المَسِيرِ الجَهَامُ.

قوله: (في النَّدا[1])؛ أي: مجلس مُتحدَّثِهم ما داموا يندون إليه، نديّ، أي: يجتمعون، وأراد بالكلام المصقول الواضح المنقَّح[2] الذي ليس به التباس، مستعارٌ من السيف المصقول وهو الذي أزيل صدأه.

قوله: (عند النطق[3])؛ يعني: في حال النطق، وقوله: (عند الطعن)؛ يعني: في حال الطعن، قوله: (فبيت "البحتري"[4] أبلغُ إلخ[5])؛ يعني: أنَّ هذا البيت بالنسبة إلى بيت "البحتري" مذمومٌ لفواته الاستعارة التخييلية بخلاف بيت "البحتري"، قوله[6]: (وهو استعارة بالكناية على مذهب المُصـــ[7])، قوله: (وهو أن يكون الثاني مثل الأول)؛ يعني: الذي يكون [247ظ] أبعد من الذَّمِّ[8]، قوله: (لا يعجبني معروفه)؛ أوسع لتوهّم أنَّ المراد بمعروفه أوسع برَّه أوسع[9]، وإلى هذا أشار الشارح بقوله: (لا يعجبني).

---

[1] – الشاهد بيت الشاعر البحتري، وهو في "الأطول" 123/1؛ وتمامه:

وإذا تألَّق في النَّدِيِّ كلامُه الـــ ... مصقُولُ خِلتَ لِسَانَهُ مِن عَضبِهِ.

[2] – في ن(س): المفصول الواضح الفصيح.

[3] – الشاهد بيت أبي الطيب المتنبي، وهو في ديوانه 228/1؛ وتمامه:

كأنَّ ألسُنَهُم في النُّطقِ قد جُعِلَت .... عَلَى رِمَاحِهِم فِي الطَّعنِ خُرصَانا.

[4] – بيت البحتري السابق.

[5] – في ن(س): إلى آخره.

[6] – في ن(س): سقط في العبارة من "الاستعارة" إلى هذا الموضع.

[7] – في ن(س): المُصنِّف.

[8] – الشّاهد بيت الأعرابي أبي زياد في "الإيضاح"، ص309؛ وتمامه:

وَلَم يَكُ أكثَرَ الفِتيَانِ مَالاً .... وَلَكِن كَانَ أرحَبَهُم ذِرَاعاً.

[9] – الشاهد بيت أشجع السَّلمي، وهو في "الإشارات والتنبيهات"، ص284؛ وتمامه:

وَلَيسَ بِأوسَعِهِم فِي الغِنى .... وَلَكِن مَعرُوفَهُ أوسَعُ.

غير الظَّاهر من نوعي الأخذ والسَّرقة[1]

قوله: (وأما غير الظاهر)؛ يعني: من نوعي الأخذ والسرقة له أنواع كثيرة ذكر المُصـــ[2] منها خمسة أنواعٍ، قوله: (والخِمار هو ما تُغطِّي به المرأة رأسها[3])، قوله: (وكقول أبي الطيب:

وَمَن فِي كَفِّهِ مِنهُم قَنَاةٌ[4]؛ إلخ)[5]

فإنَّ كُلاًّ من البيتين يدلُّ على عدم المبالاة بالرجال منهم كعدم المبالاة بالنساء، إلاَّ أنه جعل في الأول: رجالهم ونساءهم سواءً، وفي الثاني: جعل الرجال مثل النساء على طريق التشبيه مع حرف التشبيه[6]، قوله: (تشبيباً)؛ أي: تغزُّلاً، قوله:

(سُلِبُوا وَأشرَقَتِ الدِّمَاءُ عَلَيهِم)[7]

أي: سُلبوا عن الملابس، ويكون الدماء عليهم مكان الملابس، قوله: (وقول "أبي الطيب")؛ يعني: في وصف السيف بنشرِ النَّجيع[8] إلخ؛ والنَّجيع: الدَّمُ الأسود، قوله: (يشمل الناس وغيرهم)، لأنَّ العالم يعمُّ ما سوى الله[1].

---

[1] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[2] – في ن(س): المُصنِّف.

[3] – الشاهد بيت جرير، وهو في "الإشارات والتنبيهات"، ص285؛ وتمامه:

فَلاَ يَمنَعَنكَ مِن أَرَبٍ لِحَاهُم ..... سَوَاءٌ ذُو العِمَامَةِ وَالخِمَارُ.

[4] – الشطر من بيت المتنبي، وهو في ديوانه، 137/2؛ وتمامه:

ومَن في كفِّه مِنهم قناةٌ .... كَمَن فِي كفِّه مِنهُم خِضابُ.

[5] – في ن(س): إلى آخره.

[6] – في ن(س) و ن(ك): سقط للعبارة "مع حرف التشبيه".

[7] – الشّطر من بيت البحتري، وهو في ديوانه، 76/1؛ وتمامه:

سُلِبُوا وَأشرَقَتِ الدِّماءُ عَلَيهِم .... مُحمرَّةً فكأنَّهم لَم يُسلَبُوا.

[8] – الشاهد بيت المتنبي، وهو في ديوانه، 93/1؛ وتمامه:

قوله: (والإنكار باعتبار القيد الذي هو الحال[2] إلخ[3])؛ والمعنى: لا أحب الملامة فيه[4]، لأنَّ معنى الملامة فيه النهي عنه و"من أحبَّ حبيباً عاد أعداؤه"[5]، ومعنى النّفي في "أحبَّ" مستفادٌ مِن أنه حالٌ وقع بعد همزة الإنكار وهذا نقيض معنى بيت "الشِّيص"[6]، وبيان التناقض أنَّ الأول: يدلُّ على أنَّ الملائمة حقٌّ في المحبوب محبوبه، والثاني: يدلُّ على كونها محبوبهُ، قوله: (لكن كل منهما باعتبار آخر)؛ يعني: غير الاعتبار الأول، وجه الاستحسان الملامة في الأول، هو كونها من أعدائه فالجملة منفكّة، قوله: (ولهذا)؛ أي: ولأنه لابدَّ من اختلاف الاعتبارين في البيتين، قال علماء هذا الفن الأحسن في هذا النوع أن يبين السبب.

قوله:

(ثِقـــــــــــةً أنَّ سَتُمَـــــــــــارُ)[7]

ثقةً: وَثِقَ بهِ ثِقَةً، ووُثُوقاً، ويقال: هو ثقةٌ مِن الثِّقاتِ؛ ومُتمَارٌ من نار أهله، أتاهُم بالمِيَرَة وهي: الطعام، [248و] يريد أنَّا إذا خرجنا للقتال تعقبنا سباع الطير بحيث (يراها رأي

يَبِسَ النَّجِيعُ عَلَيهِ وَهُو مُجرّدٌ .... مِن غِمدِهِ، فَكَأنَّما هُو مُغمَدُ.

[1] – الشاهد بيت أبي نواس، وهو في ديوانه، ص146؛ وتمامه:

لَيسَ عَلَى اللهِ بِمُستَنكِرٍ .... أن يَجمَعَ العَالَم فِي وَاحِدِ.

[2] – في ن(ك): الحل.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – الشاهد بيت المتنبي، وهو في ديوانه، 286/2؛ وتمامه:

أأُحِبُّهُ وأُحِبُّ فِيهِ مَلاَمَةً؟ .... إنَّ المَلاَمَة فِيهِ مِن أعدَائِهِ.

[5] – الشاهد بيت أبي الشيص، وهو في "الإشارات والتنبيهات"، ص286؛ وتمامه:

أجِدُ المَلاَمَةَ فِي هَوَاكَ لَذِيذَةً .... حُبّاً لِذِكرِكَ فَليَلُمنِي اللُّوَّمُ.

[6] – أي بيت أبي الشيص، السابق.

[7] – الشطر من بيت الأفوه الأودي في ديوانه، ص130، وكتاب الصناعتين، ص225؛ وتمامه:

فَتَرى الطَّيرَ على آثارِنَا.... رَأيَ عَينٍ، ثِقَةً أن سَتُمَارْ.

عين) حال كونها (واثقة) بأنَّها ستشبع لحوم القتلى من أعدائنا، قوله: (وقد ظللت[1] إلخ[2])؛ أي: إذا خرج الممدوح للقتال تيقَّن سباعُ الطير أنها تشبع من لحوم قتلاه فيطِرن على عَقِبه ويَقرُبنَ مِن جَنبهِ[3] حتى تُظلِّل طيور انتشت على الأعلام، قوله: (أقامت مع الرَّايات[4])؛ الضمير في أقامت عائدٌ إلى العُقبان التي وقع ظلّها على الأعلام، قوله: (مما يؤكد المعنى المقصود)؛ وهو اقتدار الممدوح على قتل الأعداء لكمال شجاعته، قوله: (زيادات)؛ أي: ثلاثة، قوله: (للمعنى المأخوذ من "الأفوه"[5])؛ وهو بعض معنى البيت الأول، وهو قول "الأفوه"، قوله: (يتمُّ حُسن الأول)؛ أي: الأول في الذكر وهو قوله: (إلاَّ أنَّها لم تقاتل[6])؛ لأنَّ الإقامة مع الرايات حتى كأنَّها من الجيش مظنَّة أنها أيضاً تقاتل مثل الجيش فحسن هذا الاستثناء المنقطع والاستدراك الذي هو رفع التوهم الناشيء[7] من الكلام السابق بخلاف وقوع الطير على الرايات فإنَّه ليس بتلك المظنَّة فلا يحسن الاستثناء بمجرده.

قوله: (وأكثر هذه الأنواع المذكورة)؛ أي: الخمسة، وهي: تشابه المعنيان في نقل المعنى إلى غير محله، وكون المعنى الثاني أشمل القلب وأخذ بعض المعنى مع إضافة ما يحسنه إليه، قوله: (ما يخرجه حسن التصرف إلخ[8])؛ يعني: فيكون مقبولاً وممدوحاً، قوله: (وكل ما كان)؛

---

[1] – الشاهد بيت أبي تمام وهو في ديوانه، 82/3؛ وتمامه: وَقَد ظُلِّلَت عِقبَانُ أعلاَمِهِ ضُحىً .... بِعِقبَانِ طيرٍ في الدِّماءِ نَوَاهِلِ.

[2] – في ن(س): إلى آخره.

[3] – في ن(س): جيشه.

[4] – الشطر من بيت أبي تمام، وهو في ديوانه، 82/3؛ وتمامه: أَقَامَت مَعَ الرَّايَاتِ حَتَّى كَأَنَّها .... مِنَ الجَيشِ، إلاَّ أَنَّها لَم تُقَاتِلِ.

[5] – أي: بيت الشاعر، الأفوه الأودي، السابق.

[6] – الشطر من بيت أبي تمام، نفسه.

[7] – في ن(س): الثاني.

[8] – في ن(س): إلى آخره.

يعني: من المأخوذات، قوله[1]: (بحيث لا يعرف إلخ[2])؛ يعني: بحيث يتعسَّر الوقوف على أنه مأخوذ من آخر هذا الذي ذُكر، يعني: من أقسام السرقة وأحكامها، قوله: (من قبيل توارد الخاطر)؛ أي: بأن يرد خاطر أحدهما على ما ورد عليه خاطر الآخر، قوله: (أي مجيئه على سبيل الاتفاق إلخ[3])؛ تفسيرٌ لتوارد الخاطر، قوله: (ومما يتَّصل هذا المذكور من أقسام السرقة وأحكامها)؛ ووجه الاتصال هو الأخذ في كلٍّ منها.

الاقتباس[4]

قوله: (أن يتضمَّن الكلام شيئاً)؛ يعني: من المُركّبات، [248ظ] قوله: (لا على أنه ذلك الشيء منه)؛ أي: مِن القرآن أو الحديث، لا يُعرَفُ أنه منه فلا يسمى اقتباساً، قوله: (لأنه؛ أي: لأنَّ الاقتباس إمَّا من القرآن إلخ[5])؛ فتصير أربعة أقسامٍ: من ضرب اثنين وهما: كون الاقتباس من القران أو الحديث في اثنين وهما: كونه في النثر أو النظم.

– قوله: (فالأول)؛ يعني: مثال الاقتباس من القرآن في النثر كقول الحريري: "فلم يكن..."[6] إلخ، فإنه اقتبس قوله تعالى: ﴿إلاَّ كَلَمحِ البَصَر﴾[7].

– قوله: (والثاني)؛ أي: مثال الاقتباس من القرآن أيضاً في النظم مثل قول الآخر: إن كنت أوفيت إلى آخر البيتين[8]، فإنه اقتبس في البيت الأول قوله: تعالى: ﴿فَصَبرٌ جَمِيلٌ﴾[1]، وفي البيت الثاني قوله تعالى: ﴿حَسبُنَا الله وَنِعمَ الوَكِيل﴾[2].

---

[1] – في ن(س): مبدأ القول غير وارد في هذا الموضع.

[2] – في ن(س): إلى آخره.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[5] – في ن(س): إلى آخره.

[6] – "فلم يكن إلاَّ كلمحِ البصر أو هو أقرب؛..."، الحريري، المقامة الحلوانية، ص32.

[7] – الآية: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾؛ القمر/50.

[8] – الشاهد: بيتي أبي القاسم بن الحسن الكتابي، وقد وردا في الإيضاح، ص314؛ وتمامهما:

– قوله: (والثالث)؛ أي: مثال الاقتباس من الحديث في النشر مثل قول الحريري: "شاهت الوجوه"[3]، فإنَّ قوله: شاهت الوجه[4] مقتبس من لفظ الحديث[5] على ما روي أنه لما اشتدت الحرب إلخ[6]، يقال: إمراة شوهاءُ أي: قبيحة الوجه، وقَبُحَ معناه: بَعُدَ عن الخلوِّ، مِن قَبَحَ يَقبَحُ _بفتح العين منهما_[7] أعني: من الماضي والمضارع، قوله: واللُّكَعُ: اللئيمُ، وقيل: الفاسق، وقيل: العبد، وقيل: الأحمق.

– قوله: (والرابع)؛ أنَّ مثال[8] الاقتباس من الحديث من النظم، قول ابن عباد: "قال لي إنَّ رَقِيبِي"[9] إلخ[10]؛ فإنَّ قوله: (حُفّت بالمكاره)؛ مقتبسٌ من قوله: «حُفَّتِ الجَنَّةُ بِالمَكَارِهِ وَحُفَّتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ»[1].

إن كُنتِ أزمعتِ عَلَى هَجرِنَا ..... مِن غَيرِ جُرمٍ "فَصَبرٌ جَمِيل"

وإن تَبَدّلــتِ بِنَـــــا غَيرَنَـــــا ..... "فَحَسبُنَا اللهُ وَنِعمَ الوَكِيل".

[1] – الآية: ﴿قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾؛ يوسف/83.

[2] – الآية: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾؛ آل عمران/173.

[3] – "شاهت الوجوه، وقُبح اللُّكَعُ ومن يرجوه؛..."، الحريري، المقامة العُمانية، ص411.

[4] – في ن(ف): الوجوه.

[5] – دعاء رسول الله ﷺ "شاهت الوجوه" ورميه الحصباء في وجوه الكفار في غزوة حنين؛ ينظر: الزمخشري، الكشَّاف، تفسير سورة الأنفال، 207/2.

[6] – في ن(س): إلى آخره.

[7] – في ن(س): فيهما.

[8] – في ن(س): أي مثلُ.

[9] – الشطر من بيت الصاحب بن عبّاد، تمامه:

قال لي: إنَّ رَقِيبِي سَيِّءُ الخُلُق فَدَارِهْ .... قلتُ: دعنِي وَجهُكَ الجَنَّةُ حُفَّت بِالمَكَارِه.

[10] – في ن(س): إلى آخره.

هذا وقد قيل: إنَّ الاقتباس لا يختص بالقرآن والحديث بل قد يكون من الفقه، كقول الشافعي رضي الله تعالى عنه: أعني في الاقتباس من الفقه[2]:

خُذُوا بِدَمِي ذَاكَ الغُلاَمَ فَإِنَّهُ .... رَمَانِي بِسَهمَي مُقلَتَيهِ عَلَى عَمَدٍ

وَلاَ تَقتُلُوهُ أَنَّنِي أنَا عَبدُهُ .... وَفِي مَذهَبِي لاَ يُقتَلُ العَبدُ بِالحُرِّ[3]

قوله: (ولا بأس)؛ يعني: في الاقتباس، قوله: (كقوله، أي كقول بعض المغاربة عند موت بعض أصحابه:

قَد كَانَ مَا خِفتُ[4]؛ إلخ[5]

فإنه غَيرَ قوله تعالى: ﴿إِنَّا لله وَإِنَّا إِلَيهِ رَاجِعُونَ﴾[6] إلى ما ذكره، وكأن يكون في البيت تامةً بمعنى وقع، قوله: (وبهذا يتميز إلخ[7])؛ أي: وبالتنبيه على المُتضمَّن أنه مِن شِعر الغير يتميّز إلخ[8]، [249و] أي: وبالتَّمييز وبالتنبيه على المتضمَّن أنه من شعر الغير يتميز التَّضمين عن السرقة لا الأخذ، لأنَّ الآخذ شعر غيره على سبيل السرقة لا ينبَّهُ عليه أنه مِن شعر غيره بل

---

[1] – الحديث 2822؛ صحيح مسلم، 2174/4؛ وتمامه: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، وَحُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «حُفَّتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ، وَحُفَّتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ»؛ صدق رسول الله.

[2] – في ن(س): سقط من "كقول الشافعي"... إلى هذا الموضع.

[3] – أبيات الإمام الشافعي، ينظر: الحسن بن مسعود نور الدين اليوسي، "زهر الأكم في الأمثال والحكم"، تح: محمد حجي ومحمد الأخضر، الشركة الجديدة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1981، ج2، ص293.

[4] – الشطر من بيت بلا نسبة في "الإشارات والتنبيهات"، ص288؛ وتمامه: قد كان ما خِفتُ أن يكونا .... إنا لله وإنا إليه راجعونا.

[5] – في ن(س): إلى آخره.

[6] – الآية: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾؛ البقرة/156.

[7] – في ن(س): إلى آخره.

[8] – في ن(س): إلى آخره.

يجتهد في إخفائه غاية الاجتهاد، وأمَّا إذا كان مشهوراً عند البُلغاء أنه من شعر الغير فلا حاجة إلى التنبيه.

قوله:

سَأُنشِدُ يوم يَبعِي: أضَاعُونِي[1]؛ إلخ[2]

فيه تنبيه على أنه من شعر الغير، وأراد بِفَنَاءِ نفسه، قوله: (لام التوقيت)، وهي: متعلِّقةٌ بِـــ(أضاعوني)، قوله:

(قَدَ قُلتُ لَمَّا أطلَعَت)؛ (البيتين)[3]

أطلَعَت: أبدت، والشقيق: ورد أحمر؛ والمراد به: خَدٌّ المحبوب، والغَضُّ: الشديد الطَّراوة، والروضةُ: بُقعةٌ من الأرض تشتمل على شجرٍ؛ مفعولُ أطلعت، والآس: الرَّيحان، والعِذَار هُنا: الشَّعر النَّابت في صفحتي وجه الشَّاب النازل من جهة رأسه إلى جهة لحيته وكثيراً ما يُتغزّل فيه، والسَّاري: الماشي ليلاً، والعجول: مبالغةٌ في المستعجل، وهو صفة السَّاري، وترفُّقاً: مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ مقدّرٍ، أي: ترفَّق بمعنى أرفق، قوله: أي: أحسن

---

[1] – الشطر من بيت أبو زيد، في الإشارات والتنبيهات، ص290؛ وتمامه:

عَلَى أنّي سَأنشِدُ عِندَ بَيعِي: ..... أضَاعُونِي وَأيُّ فَتىً أضَاعُوا.

أما المصراع الثاني فقيل هو: للعرجي، وقيل: لأمية بن أبي الصَّلت؛ وتمام البيت:

أضاعوني وأيّ فتىً أضَاعُوا .... لِيَومِ كَرِيهَةٍ وَسِدَادِ ثَغرِ.

[2] – في ن(س): إلى آخره.

[3] – الشاهد بيتي أبي العباس أحمد بن إبراهيم، في "المطول شرح تلخيص المفتاح"، ص726؛ والمصراع الأخير من البيت الثاني لأبي تمام:

قد قلتُ لَمَّا اطَّلَعَت وَجنَاتُهُ .... حَولَ الشَّقِيقِ الغَضِّ رَوضَةُ آسِ

أعِذاره السَّاري العَجُولُ تَرفُّقاً .... مَا في وُقُوفِكَ سَاعةً مِن باسِ.

الشاهد بيت أبي تمام، وهو في "أخبار أبي تمام، ص33؛ وتمامه:

مَا في وُقُوفِكَ سَاعَةً مِنْ بَاسِ .... تَقْضِي ذِمامَ الأَرْبُعِ الأَدْرَاسِ

التَّضمين، أعني: أخفّ وجوهِهِ ما زاد التضمين فيه على الأصل إلخ[1]، قوله: (لا توجد فيه)؛ أي: في الشِّعر الأول، قوله:

(إِذَا الوَهمُ أبدَى لِي لَمَاهَا وَثَغرَهَا)؛ (البيتين)[2]

أي يذكر في الوهم من ذِكرِ قدِّها، ومدامعي[3] العوالي مِن الرماح تشبيه قدِّها بها، والذِّهن ينتقل من الشيء إلى نظيره، والسَّوابق من الأفراس وجريها يشبه دموعي بها في سرعة السَّير فزاد بهذه التَّورية والتشبيه على "أبي الطيب"، فإنَّ المصراعين الأخيرين مِن كلٍّ مِن البيتين "لأبي الطيب"، فإنه أعني: "أبي الطيب" قال:

تَذَكَّرتُ مَا بَينَ العُذَيبِ وَبَارِقِ .... مَجَرَّ عَوَالِينَا وَمَجرَى السَّوَابِقِ[4]

وكقوله في أن يكون الشيء المضمَّن تمام بيت:

وصاحبٍ كنتُ مغبوطاً بِصُحبته .... دهراً فَغَادَرَنِي فَـــــرداً بِلاَ سَكَنِ [249ظ]

هَبَّت لَهُ رِيحُ إِقبَـــالٍ فَطَارَ بِهاَ .... نَحوَ السُّرُورِ وَأَجلَـــانِي إِلَى الحَزَنِ

كَأَنَّهُ كَانَ مَطوِيّاً عَلَى لَهَفٍ .... وَلَم يَكُن مِن ضُرُوبِ الشِّعرِ أنشَدَنِي:

"إِنَّ الكِرَامَ إِذَا مَا أسهَلُوا ذَكَرُوا .... مَن كَانَ يَألَفُهُم فِي المَنزِلِ الخَشِنِ"[5]

فإنَّه ضمَّن شعره البيت الأخير وهو: "لأبي تمام"[4]، وفي قوله: (أنشدني)، تنبيهٌ على أنه من شعر الغير، وكقوله في أن يكون بعضاً من المِصراع:

---

[1] – في ن(س): إلى آخره.

[2] – الشطر من بيت بلا نسبة في الإشارات والتنبيهات، ص290؛ وعجز البيتين هو تضمين تام لبيت أبي الطيب المتنبي الآتي؛ وتمامهما:

إذا الوهمُ أبدى لي لَماهاَ وثغرها .... تذكّرتُ ما بين العُذَيبِ وبارقِ

ويذكّرني مِن قدِّهـــــــــا ومدامعي .... مَجَرَّ عوالينا ومجرى السّوابق.

[3] – في ن(ك): من معنى.

[4] – بيت المتنبي، في ديوانه، 146/2.

[5] – أبيات الشاعر ابن العميد، وهي في "بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح"، ج4، ص693.

إذا مَرَرتُ بدارٍ كُنتِ سَاكِنَهاَ .... وَجَدتُ فِي القَلبِ مِن ذِكرَاكِ أحزَانَا
وإن حَلَلتُ مَكَانَاً كَانَ يَجمَعُنَا .... سَالَت دُمُوعِي زَرَافَاتٍ وَوِحـــــــــــدَانَا[2]

فإنَّ قوله: (زرافاتٍ وَوِحدَانَا)، بعضُ مِصراع بيت الحماسة، وهو:

قَومٌ إِذَا الشَّرُ أبدَا نَاجِدَيهِ لَهُم .... طَارُوا إِلَيهِ زَرَافَاتٍ وَوِحـــــــــــــــــدَانَا[3]

ليدخل في معنى الكلام أو يسدَّ الوزن، قوله: (غَلَطو وعَضُّوا)[4]، أي: وقعوا في الغلط في حقِّهِ وحطُّو مِن رُتبته ولم يعرفوا مقداره، وفيه تهكُّمٌ، ولهذا وصفهُ بالرَّشيد كذا في الشَّرح.

العقد[5]

قوله: (عقدُ قولِ عليٍ ــرضي الله عنهــ: "وَمَا لابنِ آدَمَ"[6] إلخ).

---

[1] – الشاهد بيت أبي تمام، في "بغية الإيضاح"، وتمامه: إنَّ الكرام إذا ما أسهلوا ذكروا .... من كان يألفهم في المنزل الخشن.

[2] – لم أصل إلى قائل البيتين، و لم أجدهما تامين في معظم كتب البلاغة والأدب.

[3] – بيت الشاعر فريط بن أنيف، وهو في ديوان الحماسة، 4/1.

[4] – الشطر من بيت لأعرابي في يهودي به داء الثعلب، وقد ورد البيت في الإشارات والتنبيهات، ص290؛ وتمامه:

أَقُولُ لِمَعشَرٍ غَلِطُوا وَغَضُّوا .... عَنِ الشَّيخِ الرَّشِيدِ وَأنكَرُوهُ
هُو ابنُ جَلاَ وَطَلاَّعُ الثَّنَايَا .... مَتَى يَضَعُ العَمَـــــــــــــامَةَ تَعرِفُوهُ.

أمَّا الشاهد المقصود فهو البيت الثاني، وهو تضمينٌ كاملٌ لبيت سُحيم بن وشيل، وهو في الإيضاح للقزويني، ص 318.

[5] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[6] – الشاهد بيت الشاعر أبو العتاهية، وهو في الإشارات والتنبيهات، ص291؛ تمامه:

مَا بَالُ مَن أوَّلُهُ نُطفةٌ .... وجيفةٌ آخرُهُ يَفخَـــرُ.

وفيه عقدٌ على قول الإمام علي ــكرّم الله وجههــ: "وما لابن آدم والفخر: وإنَّما أوله نُطفة وآخره جِيفة"؛ الإيضاح للقزويني، ص 319.

وقوله في نظم القرآن:

أنلني بالذي استقرضت خطّاً .... وأُشهِدُ معشراً قد شاهدوه

فإنَّ الله خالق البرايـــــا عنت .... لجـــــلال هيبـــته الوجوه

يقول: ﴿إذَا تَدَايَنتُم بِدَينٍ .... إِلَىَ أجَلٍ مُسمّىً فَاكتُبُوهُ﴾[1]

وقوله في نظم الحديث:

عُمدَةُ الخَـــيرِ عِندَنَا كَلِماتٌ .... أربعٌ قَـــالَهُنَّ خَيّر البَرِيَّـــــــة:

«اتَّق الشُّبُهَات، وَازهَد، وَدَع عَنكَ مَا .... لَيسَ يَعنيكَ، واعمَلَنَّ بنيَّة »[2]

عند قوله _صلى الله عليه وسلم_: «الحلالُ بَيِّنٌ والحرامُ بيِّنٌ وبينهما أمورٌ مشتبهات»[3]، قوله: (وقوله _صلى الله عليه وسلم_: «وازهد في الدُّنيا يحبَّك الله»، وقوله صلوات الله وسلامه عليه: «مِن حُسنِ إسلاَمِ المَرءِ تَركُهُ مَا لاَ يَعنيهِ»[4]، وقوله _عليه من الصلوات أفضلها_: «إنَّما الأعمال بالنيات»[5])؛ كقول بعض المغاربة، جمع مغربي، والتاء في الجمع عوضٌ مِن ياءِ النِّسبة[6].

الحلُّ[7]

قوله: (أي صارت ثِمارُ نخلاتها كالحنظل في المرارة[1])؛ [250و] المراد بنخلاته: أذكاره[2]، وبِثمارها: نتائجها.

---

[1] – الأبيات للشافعي، والبيت الأخير تضمين تام لآية "الدَّين"؛ وهي أطول آية في القرآن الكريم؛ البقرة/282.

[2] – البيتان للشافعي في "عقود الجمان"، 191/2.

[3] – الحديث: أخرجه البخاري في الإيمان؛ باب 39، والبيوع باب 2.

[4] – الحديث: أخرجه مالك في صحيحه، في الموطأ، باب ما جاء في حسن الخلق، 1328/5.

[5] – الحديث: أخرجه البخاري في صحيحه، باب بدء الوحي، 6/1.

[6] – في ن(ف) النَّسب.

[7] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

التَّلميح[3]

قوله: كقوله:

فَوَاللهِ مَا أدرِي: أَأَحلاَمُ نَائِمٍ.... أَلَمَّت بِنَا، أم كَانَ فِي الرَّكبِ يُوشَعُ[4]

هذا مثال الإشارة إلى القصَّة في النظم، وقبله:

فَرَدَّت عَلَينَا الشَّمسُ وَاللَّيلُ رَاغِمٌ .... بِشَمسٍ لَهُم مِن جَانبِ الخِدرِ تَطلُعُ[5]

أشار إلى قصة يُوشع فتى موسى عليهما السلام[6]، قوله: (لَعَمروٌ مَعَ الرَّمضَاء[7] إلخ)؛ مثال الإشارة إلى الشعر، فقوله: (مع الرَّمضاء) في موضعِ نصبٍ حال مُقدَّمة على صاحبها وهو: الضمير المستتر في أرقَّ العائد إلى عمروٌ، لأنَّ أرقَّ خبر المبتدأ[8] ولابد في الخبر مِن عائدٍ إلى

---

[1] – والشاهد قول بعض المغاربة: "فإنَّه لَمَّا قَبُحَت فَعَلاتُه، وَحَنظَلَت نَخلاَتهُ، لم يزل سُوءُ الظَّنِّ يَقتَادُهُ، ويُصَدِّقُ تَوهُّمَهُ الذي يَعتَادُهُ"؛ وقد ورد في: الإيضاح، ص319.

[2] – في ن(س) و(ف): أفكاره؛ وفي هذا الشاهد إشارة إلى قصة يوشع بن نُون، فتى موسى عليه السلام، واستيقافه الشمس، فإنه روي أنه قاتل الجبّارين يوم الجمعة، فلمّا أدبرت الشمس خاف أن تغيب قبل أن يفرغ منهم، ويدخل يوم السبت؛ فلا يحلّ له قتالهم؛ فدعا الله، فردّ عليه الشمس حتى فرغ من قتالهم، القصة وشرح الأبيات وردت في "الإيضاح"، ص320، 321.

[3] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[4] – البيت لأبي تمام، ورد في الأطول شرح تلخيص المفتاح، 520/2.

[5] – البيت لأبي تمام؛ تابع للبيت قبله.

[6] – ملخص قصّة يوشع فتى موسى عليهما السلام هي: استيقافه الشمس، على ما روي من أنه قاتل الجبّارين يوم الجمعة، فلما أدبرت الشمس خاف أن تغيب قبل أن يفرغ منهم ويدخل السب فلا يحلّ له قتالهم فيه، فدعا الله تعالى فردّ له الشمس حتى فرغ من قتالهم.

[7] – الشطر من بيت أبي تمام ورد في الأطول، 128/1؛ وتمامه:

لَعَمروٌ مَعَ الرَّمضَاءِ وَالنَّارُ تَلتَظِي .... أَرَقَّ وَأحفَى مِنكَ فِي سَاعَةِ الكَربِ.

[8] – في ن(س): فعل ماضٍ خبر المبتدأ.

المبتدأ، قوله: (الضمير للموصول)؛ أي: الضمير المجرور في كُربته راجعٌ إلى الألف واللاَّم في المستجير لأنها موصولة بمعنى الذي، كقولنا: "قد أفلح التّقيّ ربه"، وقوله:

(كَالْمُستَجِيرِ مِنَ الرَّمضَاءِ بِالنَّارِ)[1]

أي: الذي يستجير بعمروٍ بطلب جواره كمن يستجير من الرمضاء بالنار، أي: كمن استجار من الشيء المؤذِي بالشيء المُهلِك[2].

فصـــــــــــــــل[3]

قوله: (في حُسن الابتداء، والتَّخلُّص، والانتهاء)؛ أي: هذا الفصل في بيان حسن سلامة الكلام، قوله: (إذا وقع مستبقاً لِما يُوثِقُه)؛ أي: يُعجِبُه، ويقال أيضا: تأنق في عمله وفي كلامه أي: فعل المتأنِّق في الرياض.

قوله: (حتى تكون تلك المواضع)؛ جعل الشَّارح اسم كان ضمير المواضع الثلاثة، ولذلك أظهره بقوله: (تلك المواضع الثلاثة)؛ فقد كان راجعاً[4] إلى كلام في قوله: (من كلامه[5])، وكلاهما صحيحٌ، وأنَّ الثاني: أظهرُ، لأنَّ الكلام مذكورٌ في تلك[6] المواضِع، قوله: (أو على العكس)؛ وهو: أن يُكسى المعنى الشَّريف اللَّفظ السَّخيف، أي: الضعيف الواهي بأن يكون تركيبها رديئاً مشتملاً على ما يُوجب انحطاطَهُ عن رتبة الفصاحة والبراعة.

---

[1] – الشطر من بيت شهير، ينسب لابن دريد في تاج العروس، 580/17؛ وتمامه:

والمستَجِيرُ بعمروٍ عِندَ كُربَتِهِ .... كَالْمُستَجِيرِ مِنَ الرَّمضَاءِ بِالنَّارِ.

[2] – عمروٌ هو جسَّاس بن مُرّة، وذلك لأنه رمى كليبا ووقف فوق رأسه قال له كليبٌ: يا عمروٌ أغثني بشربة ماء، فأجهز عليه، فصار البيت مثلاً.

[3] – ورد هذا العنوان في هامش ن(ف).

[4] – في ن(ف): نقركان راجع.

[5] – في ن(ف): من الكلام.

[6] – في ن(س): سقط للكلمة.

قوله: (بأن يسلَمَ من التَّناقضِ، والامتناع، والابتذال؛ الامتناعِ هو: أن يكون غير مقبولٍ بأن لا يعرفه أهل العُرفِ، والابتذال هو: أن يكون في غاية الظهور [250ظ] بأن يكونَ مطروحاً في الطُّرق معروفاً للخاصة والعامة، قوله: (أحدها الابتداء، ويُسمى أيضاً المطلع، لأنه أوَّلُ ما يَقرعُ السَّمعَ إلخ[1])؛ قوله: (لقوله: قِفَا نَبكِ[2])؛ أي: كقول "امرئ القيس": (قِفَا؛ إلخ[3])؛ وهو من ابتدائيته المختارة، فإنه وقف واستوقف، وبكى واستبكى، وذكر الحبيب والمنزل، في نصف بيتٍ عذبِ اللَّفظِ؛ وقدح بعضهم في هذا البيت لأنه جمع في المصراع الأول ما ذكرنا، وأتى في الثاني بمعانٍ قليلةٍ في ألفاظٍ غريبةٍ فيبايَنَ الأوَّلَ، ومن الابتداءات المختارة قول النابغة:

كِلِيني لِهَمٍّ يَا أُمَيمَةَ نَاصِبِ .... وَلَيلٍ أُقَاسِيهِ بَطِيءِ الكَوَاكِبِ[4]

قوله: (وفي وصف الدَّار وحُسن الابتداء في تهنئة البناء)؛ كقوله:

قَصرٌ عَلَيهِ تَحيَّةٌ وَسَلَامُ[5]

قوله: (وينبغي أن يجتنب لحن الابتداء)؛ أي: أن: يجتنب في المديح إلخ[6]، قوله: (أي: يتشاءم)؛ لأنه قد يتفاءل به الممدوح أو بعض الحاضرين، قوله: (مَوعِدُ أحبَابِكَ[7] إلخ)؛ قوله:

---

[1] – في ن(س): إلى آخره.

[2] – مطلع معلّقة امرئ القيس، في ديوانه، ص8؛ وتمامه:

قِفَا نَبكِ مِن ذِكرَى حَبِيبٍ وَمَنزِلِ .... بِسقطِ اللِّوى بَينَ الدَّخُولِ فَحَومَلِ.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – بيت النابغة الذبياني، وهو في ديوانه، ص40.

[5] – الشطر من بيت أشجع السّلمي، ورد في كتاب "الصناعتين"، ص433؛ وتمامه:

قَصرٌ عَلَيهِ تَحِيّةٌ وَسَلَامُ .... خَلَعَت عَلَيهِ جَمَالَهَا الأَيَّامُ.

[6] – في ن(س): إلى آخره.

[7] – الشطر من رجز لابن مقاتل الضرير، وتمامه: مَوعِدُ أحبَابِكَ بِالفُرقَة غَدْ؛ ويقال: إن ابن مقاتل الضرير أنشد الداعي العلوي قصيدته التي أولها:

(ما ناسب المقصود)؛ يعني: المقصود من الكلام، وكان متضمناً لما سِيقَ الكلامُ لأجله ليكون الابتداء دالاً على الانتهاء.

قوله: (براعة الاستهلال)؛ البراعة مصدر؛ برع الجبل: عَلاه، فبراعةُ الاستهلال الارتفاع في إيضاح الكلام يجعله مناسباً للمقصود، ويقال: بَرَعَ الرَّجُلُ، براعةً إلخ[1]، إذا فاق أصحابه في العِلم أو غيره، قوله:

(بُشرَى فَقَد أَنجَزَ الإِقبَالُ مَا وَعَدَا[2]؛ إلخ)

فإنَّ مناسبة قوله: "بُشرى" مع المقصود من الكلام وهو: التهنئة[3] ظاهرة، وبُشرى مصدر بشَّرته، من باب نَصَرَ أي: بَشَّر يُبشِّر، قوله: (بِمِلءِ فِيها[4])؛ أي: بِتَمَام فَمِها، و"حذارِ" اسم فعلٍ بمعنى الأمر، و"الفتك": القتل فجأة، و"بَانِيهَا" التخلص، للتخلص معنيان: لغوي، وهو: الخروج، يقال: تخلص من كذا إلى كذا إذا خرج منه إليه، فهذا معناه اللغوي وهو: المراد الاصطلاحي مع رعاية المناسبة وإن أراد المعنى الاصطلاحي ينبغي أن لا يذكر ما شُبِّب به إلخ[5] لأنه يؤدِّي إلى التِّكرار، أراد التخلص الاصطلاحي عبارة ذلك، ومعنى: "شبَّب به الكلام": زيَّنَ وحسَّنَ بسببه. [251و]

موعد أحبابك بالفرقة غد؛ فقال له الداعي: "بل موعد أحبابك، ولكَ المَثَل السُّوء"؛ انظر: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح، 4/707.

[1] – في ن(س): إلى آخره.

[2] – الشطر من بيت أبي محمد الخازن، مهنئاً ابن عبّاد بمولود لابنته؛ وقد ورد بلا نسبة في الأطول شرح تلخيص المفتاح، 1/129؛ وتمامه:

بُشرَى؛ فَقَد أَنجَزَ الإِقبَالُ مَا وَعَدَا .... وَكَوكَبُ المَجدِ فِي أُفقِ العُلاَ صَعَدَا.

[3] – في ن(س): البهية.

[4] – الشاهد مطلع قصيدة أبي الفرج الساويِّ في رثاء فخر الدولة، وقد ورد بلا نسبة في الأطول شرح تلخيص المفتاح، 1/129؛ وتمامه:

هِيَ الدُّنيَا تَقُولُ بِملءِ فِيهَا .... حَذَارِ حَذَارِ مِن بَطشِي وَفَتكِي.

[5] – في ن(س): إلى آخره.

قوله: (واحترز بهذا عن الاقتضاب)؛ وهو: الخروج مما بدأ به الكلام إلى الكلام المقصود من غير ملائمةٍ بينهما، قوله: (حرَّك من نشاطه)؛ أي: من نشاط السَّامع وأعان ذلك على إصغاء السامع لما بعده من الكلام لا[1] على المجرور في منآ كما سبق إلى بعض الأوهام يشير إلى ما وقع في شرح السيد "عبد الله نقركان" للتلخيص فإنه قال: فقوله: "وَخُطَى المَهرِيَّة"[2] عطفٌ على "السُّرى"، ويجوز أن يكون عطفاً على مجرورٍ بناءً، انتهى كلامه، قوله: (ومفعول يقول هو قوله: "أمَطلَعَ الشَّمسِ تَبغِي" إلخ[3])؛ يعني: هو الجملة الفعلية بأسرها لا مفعولها المقدم وحده[4]، يعني قوله: "مطلع الشمس"، لأنَّ القول لا يعمل إلاَّ في جملة أو فيما فيه معنى الجملة نحو: "قلت شعراً" أو "خطبةً" أو "قصيدةً" أو نحو ذلك، قوله: (ولكن مطلع الجود هو: المقصود من الكلام)؛ وقد تَخلَّص إليه مع رعاية المناسبة، فكأنه قيل له: أيَّ شيء تطلب بهذا السَّير؟ أي تطلب مطلع الشمس؛ فقال: أرتدّ عن هذا الكلام، فإني أطلب مطلع الجود، وهو: ممدوحه.

قوله: (العرب الجاهلية، وهم الذين قبل الإسلام، فإنَّ طريقهم أن ينتقلوا مِن كلامٍ إلى آخر بلا مناسبةٍ بينهما)، قوله: (ثم انتقل إلى ما لا يلائمه فقال: كُلَّ يَومٍ تُبدِّي[5] إلخ)؛ يعني: أنَّ الانتقال من الإخبار عن عدم خيريَّةِ الشَّيب[6] إلى الإخبار عن إبداء صروف الليالي

---

[1] – في ن(س): سقط للفظة.

[2] – الشاهد بيتٍ أبي تمام، في ديوانه 132/1؛ وتمامهما:

بِقَولٍ فِي قُومَسٍ صَحبِي وَقَد أخَذَت .... مِنَّا السُّرىَ وَخُطَى المَهرِيَّة القُودِ:

أمَطلِعِ الشَّمس تبغي أن تؤمّ بنا ؟.... فقلت: كلاَّ، ولكن مطلع الجود.

[3] – في ن(س): إلى آخره.

[4] – في ن(س): لا مفعول لها المقدّر وجوده.

[5] – الشطر من بيت أبي تمّام، وهو في ديوانه 120/1؛ وتمامه:

كلَّ يومٍ تُبدِّي صروفُ اللَّيالِي .... خُلُقاً مِن أبِي سَعِيدٍ رَغِيباَ.

[6] – الشاهد من بيت أبي تمام، وهو تابع للبيت قبله؛ وتمامه:

لو رأى الله أنَّ في الشّيبِ خيراً .... جاورته الأبرار في الخُلد شيبا.

خلقاً غريباً من أبي سعيدٍ غير ملائم[1]، قوله: (يشوبه شيءٌ مِن المناسبة)؛ أي: يُخالط بعض كلامه شيءٌ، ولم يكن اقتضاءً صِرفاً كقولك: بعد أن حمدت الله أما بعد، فإني فعلت كذا، فإنك انتقلت من حمد الله إلى قولك: فإني فعلت، بتوسط "أمّا بعدُ" بينهما، ولو لم يذكر "أما بعد" يكون ذلك اقتضاءً صرفاً فإنّك قصدت "بأمّا بعدُ" ربط كلامٍ بكلامٍ [251ظ] إذ معناه مهما يكن من شيء فإنّي فعلت كذا، قوله: (هو فصل الخطاب[2])؛ أي: يسمَّى فصل الخطاب لأنه يفصل المقصود عمَّا سبق مقدمةً له من الحمد والصلاة، قوله: (فيه نوع ارتباط)؛ فإنه قطع الكلام بلفظ هذا، قوله: (أي: هذا كما ذكر)؛ أي: لا افتراء فيه، ويجوز أن يكون التقدير أو معنى هذا، فيكون لفظ: "هذا" (مفعولاً على الأول)، و(فاعلاً على الثاني)، قوله: (مبتدأ محذوف الخبر)؛ يعني: قياساً للمحذوف على الملفوظ، قوله: (من الفصل الذي هو: خيرٌ من الوصل ليس بالفصل)؛ والوصل هاهنا عطفُ حدِّ الجملتين على الأخرى أو تركه، بل المراد القطع بين كلامين بلفظٍ أجنبيٍّ بالنسبة إليها كلفظ "هذا"[3]، قوله: (عند الانتقال من حديثٍ إلى آخر)؛ أي: إذا فرغ مِن بابٍ من أبواب الحديث وأراد أن يشرع في كتابة بابٍ آخر يلفَظُ[4] "هذا باب" ليجعل ما قبل كلامه مناسباً لما بعده مناسبةً ما.

قوله: (وثالثها الانتهاء)؛ وأحسنه أن يهيج السَّامع بشوق نفسه لأنه آخر ما يَعِيهِ[5] إلخ[6]، قوله: (أي: فأنتَ أهلٌ[7])، ويجوز أن يكون التقدير: "فأنا أهله"، ويجوز النصب أي:

---

[1] – في ن(ف): ملازم.

[2] – في ن(س): الكلام، وهو مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وَشَدَدنَا مُلكَهُ وَآتَينَهُ الحِكمَةَ وَفَصلَ الخِطَاب﴾، سورة ص/20.

[3] – الشاهد الآية في قوله تعالى: ﴿هَذَا ذِكرٌ وَإِنَّ لِلمُتَّقِينَ لَحُسنَ مَآب﴾ سورة ص/49.

[4] – في ن(س): فليلفظ.

[5] – في ن(ك): يعيبه.

[6] – في ن(س): إلى آخره.

[7] – الشاهد بيتٍ الشاعر أبو نواس، وهما في ديوانه ص186؛ وتمامهما:

وإني جدير إذا بلغتك بالمنى .... وأنت بما أملتُ منك جدير

"فأوليتَ أهلَه"، قوله: (عاذرٌ وشكورُ)؛ أي: عاذرٌ لك مِن هذا المنع، وشكورٌ لِمَا صَدَرَ عنك مِن الإصغاء إلى المدح من العطايا السابقة، قوله: (ما أذن بانتهاء الكلام[1])؛ أي: دلَّ على انقطاعه، قوله:

وَهَذَا دُعَاءٌ لِلبَرِيَّةِ شَامِلٌ[2]؛

لأنه إذا كان باقياً كانوا في أمنٍ ونعمةٍ وصلاحِ حالٍ، قوله: (يظهر ذلك)؛ أي: كونها واردةً على أحسنِ الوجوهِ وأكملِهَا، قوله: (مع التذكر لِمَا تقدَّم من الأصول والقواعد المذكورة في الفنون الثلاثة)، فإنَّك إذا نظرتَ إلى فواتح السُّوَر رأيتَ من البلاغة واالتَّفَنُّنِ ما يقصُرُ عن كُنهِ وصفِه العبارة، كالتَّحميدات المفتتحة بها أوائل السور، وكذا الابتداء كقوله في مُفتَتَحِ النِّساء: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُم﴾[3]، فإنَّ هذا للسَّامع[4] [252و] للإصغاء إليه، وكذا الابتداء بالحروف نحو: ﴿ألَم﴾[5] لأنه يقرَعُ الأسماع بشيءٍ غريبٍ، وكذا خواتم السور في غاية الحُسن ونهاية الكمال لأنها بين أدعيةٍ ووصايا وفرائض ومواعظ، وتحميدٍ ووعدٍ ووعيدٍ إلى غير ذلك من الخواتم التي لا يبقى للنفوس بعد[6] تشوق لِمَا يُقال، كالدعاء في

وإن تولني الجميل فأهله ..... وإلاَّ فإنّي عاذرٌ وشكور.

[1] – الشّطر من بيت أبي تمام، وهو في ديوانه، ص23؛ وتمامه:

إن كان بينَ صُرُوفِ الدَّهرِ من رحمٍ .... موصولةٍ، أوْ ذمامٍ غيرِ مُنقضبِ.

فبَيْنَ أيَّامِكَ اللاَّتي نُصِرْتَ بِهَا .... وبَيْنَ أيَّامِ بَدْرٍ أقْرَبُ النَّسَبِ

أبْقَتْ بَنِي الأصْفَرِ المِمْرَاضِ كاسِمِهمُ .... صُفْرَ الوجُوهِ، وجلَّتْ أوْجُهَ العَرَبِ

[2] – الشّطر من بيت أبي العلاء المعري، وهو في الأطول، 130/1، وتمامه: بَقَيتَ بَقَاءَ الدَّهرِ يَا كَهفَ أهلِهِ .... وَهَذَا دُعاءٌ لِلبَرِيّةِ شَامِلُ.

[3] – الآية: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾؛ النساء/1.

[4] – في ن(س): للسامعين.

[5] – فواتح السور التي تبدأ بـــ"ألم" هي: البقرة، وآل عمران، والعنكبوت، والروم، ولقمان، والسجدة.

[6] – في ن(س): لا ينبغي للنفوس بعدها.

خاتمة البقرة، والوصايا في خاتمة آل عمران، والفرائض في خاتمة النساء، والتَّبجيل والتعظيم في خاتمة المائدة؛ والحمد لله الذي جعلنا من المصلين على أفضل المصلين محمد الأمين، والدَّاعين لآله الطيبين والطاهرين، وممن تُقبلُ وصاياهم ويُتعظُ بمواعظهم، والسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين[1].

تمت حواشي المختصر[2] **بحمد الله وتوفيقه على يد جامعها ومؤلفها، أقلِّ العبيدِ والباسِطِ ذراعيهِ بالوصيدِ**

سليمان بن عبد الرحمن بن سليمان المغربي الجربي [السَّمُومَني][3]

عامله الله بلطفه الخفيّ، وأجرَاه على عوائد برِّه الخفي

بعد صلاة الجمعة رابع جمادى الآخر[4]**، سنة سبع عشرة وتسعمائة**[5].

وكان الفراغ من نسخها من خط مؤلفها نهار [الثلاث] [6] **المبارك عشرين شهر صفر الخير سنة اثنين وتسعمائة**[1].

---

[1] – في ن(ك) ينتهي بعد هذا: تمت حواشي المختصر بحمد الله وتوفيقه آمين.

[2] – في ن(ف) إضافة فيها: قال المؤلف ـرحمه اللهـ.

[3] – بياضٌ في الأصل، وفي ن(ف) وغيرها: السومني؛ وهو النسب الكامل والصحيح لمؤلف الكتاب وعائلة المدني بجربة.

[4] – الجمعة 04 جمادى الثاني 917هـ، يوافقه: 01 يوليو 1511م.

[5] – في ن(ف): ذكر ما يلي: "من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحيات وذلك بمدرسة شيخون رحمه الله بالقاهرة المحروسة بالله تعالى"، "نجز والحمد لله حق حمده والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد نبيه وعبده على يد عبيد الله وأقل عبيده محمد بن علي الفرجي [الغماري] رضا الله له وعلمه علما نافعا بجاه سيد الأولين والآخرين سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم تسليما بفاس الجديد ـآمنه الله تعالىـ؛ بمدرسته، في السابع والعشرين من ذي القعدة الحرام سنة ثمانين وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام"؛ الجمعة 18 أبريل 1670م.

[6] – هكذا في الأصل، وهو: الثلاثاء.

انتهـــــى.

اشتراها الفقير إلى الله سبحانه عمرو بن محمد الشَّمَّاخي

غفر الله له ولمن قال من المسلمين آمين يا رب العالمين

بشراء صحيح وثمن مقبوض من البائع الشيخ علي البرَّادِي رزق الله

الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما آمين.

انتقلت هذه الحاشية المباركة من مالكها الأول إلى يد مالكها كاتب الحروف

أفقر العباد والراجي إلى رحمة المولى ذنبه الراجي عفو ربه وغفران ذنوبه

بشراء صحيح ومال مقبوض بالرضا والتسليم أبي القاسم بن سعيد بن يحي الشَّمَّاخي في

شعبان سنة 1193هـــ[2].

[1] – الثلاثاء 20 صفر الخير 923هـــ، هو التاريخ الأصح والمقصود؛ لأنّ [اثنين وتسعمائة] كما هو مذكور هنا كتاريخ للنسخ غير منطقي؛ إذ لا يعقل أن يسبق سنة التأليف وهي [سبع عشرة ومائة]، ومنشأ الخطأ هو السهو من الناسخ في تثبيت عشرات التاريخ الهجري؛ ويوافقه: 12 مايو 1517م.

[2] – شعبان 1193هـــ، يوافقه: أغسطس/أوت 1779م.